المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٥٤)

كتاب

الملحة في شرح الملحة

تأليف
محمد بن الحسن الصائغ
(٦٤٥ - ٧٢٠ هـ)

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن سالم الصاعدي

الطبعة الأولى
١٤٢٤ هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٥٤)

كتاب
اللمحة في شرح الملحة

تأليف

محمد بن الحسن الصائغ
(٦٤٥ - ٧٢٠ هـ)

دراسة وتحقيق
إبراهيم بن سالم الصاعدي

الجزء الأول

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ

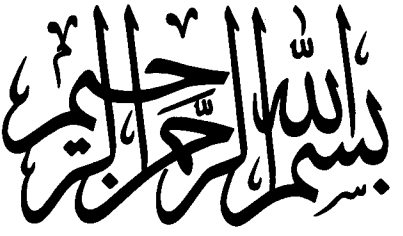

ح الجامعة الإسلاميّة، ١٤٢٤هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النشر

الصّايغ، محمّد بن الحسن

اللَّمْحة في شرح الملحة / محمّد بن الحسن الصّايغ،

إبراهيم بن سالم الصّاعدي ـ المدينة المنوّرة ١٤٢٤هـ

١٠٤١ص، ١٧ x ٢٤ سم

ردمك: ٢ـ ٣٨٤ـ ٠٢ـ ٩٩٦٠

١ ـ اللّغة العربيّة ـ النّحو ٢ ـ اللغة العربيّة ـ الصّرف

أ ـ الصّاعدي، إبراهيم بن سالم (محقّق) ب. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٤/١٤٠٥

رقم الإيداع: ١٤٢٤/١٤٠٥

ردمك: ٢ـ ٣٨٤ـ ٠٢ـ ٩٩٦٠

جَمِيعُ الحقُوقِ مَحفُوظَة

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أشرف ما تتجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والنظر فيه، وتنقيح مسائله، وسلوك طريقه، لأن ذلك هو الذي يوصل إلى السعادة، كما قال الرسول ﷺ: « **من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة** ».

وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾.

وأول ما بدئ به رسول الله ﷺ هو وحي الله إليه بالعلم ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ﴾. وقال تعالى يخاطبه ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك ... ﴾.

وقال تعالى ﴿ وقل رب زدني علماً ﴾.

وما قامت به الحياة السعيدة في الحياة الدنيا والآخرة إلا بالعلم النافع.

ولذا كان التعليم هو الهدف الأعظم لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز رحمه الله، ولأبنائه كذلك من بعده، ففي عهد خادم الحرمين الشريفين، أول وزير للمعارف بلغت مسيرة التعليم مستوى عالياً، وازدهر التعليم العالي وارتقت الجامعات، ومن هذه الجامعات العملاقة، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فهي صرح شامخ، يشرف بأن يكون إحدى المؤسسات العلمية والثقافية، التي تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

ومن هنا، فعمادة البحث العلمي بالجامعة تضطلع بنشر البحوث العلمية،

ضمن واجباتها، التي تمثل جانباً هاماً من جوانب رسالة الجامعة ألا وهو النهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر.

ومن ذلك كتاب «**اللَّمْحَة في شَرْحِ المُلْحَة**»، تأليف: محمّد بن الحسن الصّايغ (ت ٧٢٠هـ) تحقيق ودراسة إبراهيم بن سالم الصّاعديّ.

نفع الله بذلك ونسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد ابن عبد الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

معالي مدير الجامعة الإسلامية

د/ صالح بن عبد الله العبود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ اللّه - تَعَالَى - حَمْدًا يَلِيْقُ بِجَلَالِه، عَلَى مَا أَسْدَاهُ مِنْ دَقَائِقِ نَعْمَائِه، وجَلَائِلِ آلَائِه، وصَلَاةً وسَلَامًا عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِه وصَحْبِه أَجْمَعِينَ .

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ فِي مَكْتَبَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ تُرَاثًا غَزِيرًا، حَفَلَتْ بِه مُنْذُ أَنْ مَكَّنَ اللَّهُ لِهَذِه الأُمَّةِ فِي الأَرْضِ بِمَا مَنَّ بِه عَلَيْهَا مِنْ إِقَامَةِ دِيْنِه، وَتَحْكِيْمِه فِي كُلِّ صُقْعٍ حَلَّتْ فِيه.

وَكَانَ لِعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا نَصِيْبٌ مَوْفُورٌ فِي خَزَائِنِ الكُتُبِ شَرْقًا وَغَرْبًا؛ وَكَانَت تِلْكَ الْخَزَائِنُ مَرْجعًا لِطُلَّابِ العلمِ على مُخْتَلَفِ العصور؛ حتّى عَصْرِنَا هذَا الّذي تَيَسّرتْ فيه أَسْبَابُ الإِفَادَةِ مِنْ ذَلِكَ الرَّصِيدِ الضَّخْمِ، حَيْثُ فَتَحَت الْجَامِعَاتُ أَبْوَابَهَا، وَمَدَّتْ يَدَ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ لِطُلَّابِ الْعِلْمِ وَالْمَعْنِيِّينَ بِتَحْقِيقِ التُّرَاثِ؛ لِيَعُمَّ الانْتِفَاعُ بِه .

وَلَقَدْ وَدِدْتُ أَنْ أُشَارِكَ بِسَهْمٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ الرَّحْبِ؛ فَأَخَذْتُ أَبْحَثُ تَارَةً وَأَسْأَلُ أَهْلَ الشَّأْنِ تَارَةً، حَتَّى اهْتَدَيْتُ - بِفَضْلِ اللَّه - إِلَى شَرْحٍ نَفِيْسٍ مِنْ شُرُوحِ «مُلْحَةِ الإِعْرَابِ»، وَهُوَ الْمُسَمّى «**اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ**» **لمحمَّد بنِ الحسن الصَّايغ**، فَاسْتَشَرْتُ

مَشَايخي الأَجلاَّءَ فيه، فَامْتَدَحُوا الْكِتَابَ، وَأَشَارُوا عَلَيَّ بتَحْقِيقه؛ لذَا عَقَدْتُ الْعَزْمَ عَلَى تَحْقِيقه وَدِرَاسَته - مُسْتَعِيْنًا بِاللَّه تَعَالَى-، لِيَكُونَ مَوْضُوعَ رِسَالَتِي العالميّة «المَاجستير»؛ وَكَانَ مِنْ أَهَمِّ الأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعَتْنِي إِلَى ذَلكَ مَا يَلِي :

١- أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ شَرْحٌ لِمَنْظُومَة «مُلْحَة الإِعْرَاب» الَّتِي تُعَدُّ مِنْ أَوَائِلِ الْمَنْظُومَاتِ النَّحويَّة الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا كَامِلَةً؛ وَلَقَدْ طَبَّقَتْ شُهْرَتُهَا الآفَاقَ، إِذْ تَنَاوَلَهَا جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ شَرْحًا وَاخْتِصَارًا وَإِعْرَابًا .

٢- أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ يُعَدُّ مِنْ أَوْسَعِ الْكُتُبِ الَّتِي شَرَحَتِ «الْمُلْحَة»؛ فَقَدْ تَمَيَّزَ بِكَثْرَةِ عَرْضِه لِلْمَسَائِلِ النَّحويَّة، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَتِهَا، وَكَثْرَةِ شَوَاهِده، وَتَنَوُّعِهَا .

٣- أَنَّ مُؤَلِّفَ هَذَا الْكِتَاب عَاشَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِن، وَهُوَ الْقَرْنُ الَّذِي نَشِطَتْ فِيه الدِّرَاسَاتُ الإِسْلاَمِيَّةُ، وَكَثُرَتْ فِيه الْمُؤَلَّفَاتُ، وَتَمَيَّزَ فِيه كَوْكَبَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الأَعْلاَمِ، كَأَبِي حَيَّان، وَالْمُرَادِي، وَابْنِ هِشَام، وَابْنِ عَقِيلٍ، مِمَّا كَانَ لَهُ أَبْلَغُ الأَثَرِ فِي إِيْجَادِ مُجْتَمَعٍ عِلْمِيّ مُتَمَيِّزٍ ظَهَرَتْ آثَارُهُ فِي تِلْكَ الدِّرَاسَات .

٤- الْكَشْفُ عَنْ مَعَالِمِ شَخْصِيَّةِ الصَّائِغِ؛ لأنّه لَمْ يُحَقَّقْ لَهُ

أَيُّ كِتَابٍ قَبْلَ هَذَا - على حدِّ علْمِي ، وَلَمْ تُدْرَسْ شَخْصِيَّتُهُ.

٥- أَنَّ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَاب مُشَارَكَةً فِي إِحْيَاءِ كُتُبِ التُّرَاثِ الَّتِي ظَلَّتْ قَابِعَةً فِي رُفُوفِ الْمَكْتَبَاتِ زَمَنًا طَوِيلاً .

فَكَانَتْ هَذِهِ الأَسْبَابُ مُجْتَمِعَةً مِنْ أَهَمَّ مَا دَفَعَنِي إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَاب .

هَذَا، وَقَدْ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الْبَحْثِ أَنْ أُقَسِّمَهُ قِسْمَيْنِ رَئِيسَيْنِ:

الْقِسْمُ الأَوَّلُ : الدِّرَاسَةُ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيد، وَفَصْلَيْن :

التَّمْهِيدُ : وَفِيهِ تَعْرِيفٌ مُوجَزٌ بِالْحَرِيرِيِّ صَاحِبِ الْمَنْظُومَةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِ تَحْقِيقِ شَرْحِهَا .

الفَصْلُ الأَوَّلُ: الصَّايغ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِث:

المَبحَثُ الأَوَّلُ: اسْمُهُ، وَنَسَبُهُ، وَكُنْيَتُه، وَلَقَبُهُ.

المَبحَثُ الثَّانِي: مَوْلِدُهُ، وَنَشْأَتُهُ، وَوَفَاتُهُ .

المَبحَثُ الثَّالث: شُيُوخُهُ، وَتَلاَمِيذُهُ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مُصَنَّفَاتُهُ .

الفَصْلُ الثَّانِي: «اللَّمْحَةُ فِي شَرْحِ المُلْحَة»، وَفِيهِ ستَّةُ مَبَاحِث:

المَبحَثُ الأَوَّلُ: تَوْثِيقُ اسْمِ الْكِتَاب، وَنِسْبَتِه إِلَى مُؤَلِّفِه .

المَبحَثُ الثَّانِي: مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَاب .

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَصَادِرُهُ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: شَوَاهِدُهُ .

المَبْحَثُ الخَامِسُ: مُوَازَنَةٌ بَيْنَ «اللَّمْحَةِ» وَ «شَرْحِ الْحَرِيرِيِّ عَلَى المُلْحَةِ».

المَبْحَثُ السَّادِسُ: تَقْوِيمُ الْكِتَاب .

الْقِسْمُ الثَّانِي : التَّحْقِيقُ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَلِي :

١- وَصْفُ النُّسَخِ الْخَطِّيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيق .

٢- مَنْهَجِي فِي التَّحْقِيقِ .

٣- النَّصُّ الْمُحَقَّق .

ثُمَّ ذَيَّلْتُ الكِتَابَ بِالْفَهَارِسِ الْفَنِّيَّةِ اللاَّزِمَة .

مقدّمة المحقّق

شكر وتقدير

شكر وتقدير

أَحْمَدُ اللهَ العَليّ العظيمَ الَّذي سلَكَ بِي سَبيلَ العِلْمِ، وَوَفَّقَني لإتمام هذا الكتَاب.

ثُـــمَّ أَشْـــكُرُ لِوالديّ اللّذين كَانَ لَهُمَا الفَضْلُ بَعْد اللهِ تَعَالى فِي مُوَاصَـــلَة دِرَاسَتِي العُلْيَا؛ حَيْثُ هَيَّآ لِي كُلَّ السُّبل، وحَثَّاني عَلَى إِنْجَازِ هَذَا العَمَل، فَأَسْأل اللهَ أَنْ يَجْزِيَهُمَا عَنِّي خَيْراً، وَيُبَارِكَ فِي عُمْرِهِمَا.

كَمَا أَشْكُرُ الْقَائِمِينَ عَلَى هَذَا الصَّرْحِ الْعِلْمِيِّ الشَّامِخِ؛ أَعْنِي الْجَامِعَةَ الإِسْلاَمِيَّةَ فِي الْمَدِيْنَة النَّبَوِيَّة؛ الَّذِيْنَ مَا فَتِئُوا يُولُونَ أَبْنَاءَ الأُمَّة الإِسْلاَمِيَّة جُهُودَهُمْ الْمُبَارَكَة، وَيُعِدُّونَهُمْ لِتَحَمُّلِ أَعْبَاءِ الدَّعْوَة إِلَى اللّه عَلَى هَدْيٍ مِنَ كِتَابِه وَسُنَّة رَسُولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّم .

كَمَا أُزْجِي الشُّكْرَ لِفَضِيْلَة شَيْخِي وَمُشْرِفِي **الدُّكْتُور مُحَمَّدُ بْنُ عَوَضٍ السِّهْلِيّ**؛ الَّذي تَكَرَّمَ بِالإِشْرَاف عَلَى هَذِه الرِّسَالَة، وَأَعْطَانِي مِنْ وَقْتِه الثَّمين مَا أَعْطَانِي، وَوَاكَبَ خُطُوَات البَحْث، وَشَارَكَني هُمُومَهُ؛ فَلَقَدْ وَجَدْتُ فِيْهُ خُلُقَ الْعُلَمَاء، وَكَرَمَ الْفُضَلاء؛ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاء، وَبَارَكَ فِيْه وَفِي عَقِبِه، وَجَعَلَ مَا قَدَّمَهُ لِي فِي مِيْزَانِ حَسَنَاتِه .

كَمَا أَشْكُرُ جَمِيعَ أَسَاتذَتِي الَّذِينَ سَاعَدُونِي فِي إِنْجَازِ هَذَا الْكِتَاب؛ وَعَلَى رَأسِهم فَضِيلَة الأُستاذ الدّكتور/ عليّ بن سُلْطَان الحكميّ؛ رئيس قسم اللّغويات بالكلّية.

كَمَا أَشْكُرُ زَوْجَتِي المُخْلصَة؛ لمَا بَذَلَتْه مِنْ صَبْرٍ ومُسَاعَدة، كَانَ لَهُمَا الأَثَرُ الكَبيرُ فِي مُوَاصَلَة الدِّرَاسَة وَالتَّحْصيل.

كَمَا أَشْكُرُ إِخوَانِي الأوفيَاء؛ وأَخُصُّ منْهُم بالذّكر أَخي الشّيخ عبد الله الّذي قَدَّم لِي يدَ العَوْنِ والمُسَاعَدة فِي سَبِيلِ إِنْجَازِ هذا العَمَل.

وَبَعْدُ؛ فَلَقَدْ بَذَلْتُ فِي هَذَا الْكتاب كُلَّ مَا فِي وُسْعِي، وَلَكنَّنِي - مَعَ ذَلكَ - لاَ أَدَّعِي فيه الْوُصُولَ إِلَى الْكَمَال؛ فَمَا كَانَ فيه منْ صَوَاب فَهُوَ منَ فَضْلِ اللَّه - تَعَالَى - وَكَرَمه وَتَوْفيقه، وَمَا كَانَ فيه منْ خَطَأٍ أَوْ زَلَلٍ أَوْ تَقْصير فَهُوَ منِّي، وَأَسْتَغْفرُ اللَّهَ، وَحَسْبِي أَنِّي تَحَرَّيْتُ الصَّوَابَ جُهْدِي، وَبَحَثْتُ عَنْهُ مَا اسْتَطَعْتُ .

وَخِتَامًا أَسْأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالصًا لوَجْهه الْكَرِيم، وَأَنْ يُوَفِّقَني لمَا يُحبُّ وَيَرْضَى، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ، وَآخرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ للَّه رَبِّ العَالَمينَ .

وكتب

إبراهيم بن سالم الصّاعديّ

١٤١٩/٤/٢٧هـ

القـــسم الأوّل

قـــسم الدّراسة

التّمهيد

تعريف موجز بالحريريّ

تعريفٌ موجَزٌ بالحريريّ

الحريريّ[١] هو: أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان الحريريّ[٢] الحراميّ[٣] البصريّ؛ وينتهي نسبُه إلى رَبيعةَ الفَرَس[٤].

ولد الحريريّ في قرية (المَشَانّ)[٥] من أعمال البصرة، سنة

---

(١) تُنظر ترجمته في: نزهة الألبّاء ٢٧٨، وخريدة القَصْر - قسم العراق - ٥٩٩/٤، والمنتظم ٢٤١/٩، والكامل في التّأريخ ٣٠٥/٨، ومعجم الأدباء ٢٦١/١٦، وإنباه الرّواة ٢٣/٣، ووفيات الأعيان ٦٣/٤، وإشارة التّعيين ٢٦٣، وسير أعلام النّبلاء ٤٦٠/١٩، وطبقات الشّافعيّة للسّبكيّ ٢٦٦/٧، والبداية والنّهاية ٢٠٥/١٢، والبُلغة ١٧٣، والنّجوم الزّاهرة ٢٣٥/٥، وبُغية الوُعاة ٢٥٧/٢، وشذرات الذّهب ٥٠/٤، والأعلام ١٧٧/٥، ومعجم المؤلّفين ١٠٨/٨ .

(٢) الحريريّ : نسبة إلى الحرير وعمله، أو بيعه .

يُنظر : وفيات الأعيان ٦٧/٤.

(٣) الحراميّ : نسبة إلى خُطَّةٍ كبيرة بالبصرة، سكنها بنو حرام ــ قبيلةٌ من العرب ــ، فنُسبت إليهم .

يُنظر : معجم البُلدان ٢٣٥/٢، ووفيات الأعيان ٦٧/٤ .

(٤) بنو ربيعة الفَرَس : حيٌّ من مُضَر من العدنانيّة؛ وهم بنو ربيعة بن نِزار بن مَعَدِّ بن عدنان؛ وسُمِّي ربيعةُ بن نِزار بربيعة الفرَس؛ لأنّ أباه حينما حضرته الوفاة أوصى له بالخيْل الدُّهْم وما أشبهها .

يُنظر : نهاية الأرَب ٢٤٢، ٣٨٢ .

(٥) المَشَانّ : بُلَيْدَةٌ قريبةٌ من البصْرة؛ كثيرة التّمر والفواكه . =

ستّ وأربعين وأربعمائة من الهجرة؛ وفيها قضى طُفولته وبعض صباه، ثمّ انتقل إلى البصرة، وفيها تلقّى أنواع العلوم على كبار الشّيوخ في ذلك العَصْر.

فقد قرأ النّحو على أبي القاسم الفضْل بن محمّد القَصَبَانيّ[١]، ثم دخل بغداد فقرأ النّحو والأدب على عليّ بن فَضّال المجاشعيّ[٢]، وتفقّه على ابن الصّبّاغ[٣]، وأبي إسحاق الشّيرازيّ[٤]، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الخَبْريّ[٥].

وكان الحريريّ من ذَوِي الجاه واليَسَار؛ له مُلْكٌ حَسَنٌ بالمَشَانّ؛ يقال: إنّه كان له ثماني عشرة ألف نخْلة[٦].

وكان من ذوي الوجاهة لدى السّلطان؛ فقد كان صاحب الخَبَر[٧] بالبصرة؛ وهو منصبٌ ظلّ به إلى أنْ مات؛ فتوارثه أولادُه من بعده[٨].

= يُنظر : معجم البُلدان ١٣١/٥، ومعجم الأدباء ٢٦١/١٦، ووفيات الأعيان ٦٧/٤ .

(١) تُنظر ترجمته في : نزهة الألبّاء ٢٥٧، وإشارة التّعيين ٢٥٧، وبُغية الوُعاة ٢٤٦/٢ .

(٢) تُنظر ترجمته في : إنباه الرّواة ٢٩٩/٢، والبُلغة ١٥٥، وبُغية الوُعاة ١٨٣/٢ .

(٣) تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢١٧/٣، وطبقات الشّافعيّة للسّبكيّ ١٢٢/٥ .

(٤) تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢٩/١، وطبقات الشّافعيّة للسّبكيّ ٢١٥/٤ .

(٥) تُنظر ترجمته في : إنباه الرّواة ٩٨/٢، وبُغية الوُعاة ٢٩/٢ .

(٦) يُنظر : إنباه الرّواة ٢٥/٣، وسير أعلام النّبلاء ٤٦٥/١٩ .

(٧) صاحبُ الخبر هو : الّذي يحمل إلى الخليفة أخبار النّاس، والجيش، والإدارة؛ وهي وظيفة شبيهة بالاستخبارات في هذه الأيّام .
يُنظر : تأريخ الأدب العربيّ لعمر فرّوخ ٢٣٨/٣، ٢٣٩ .

(٨) يُنظر : معجم الأدباء ٢٦٢/١٦ .

وكـــان - رحمه اللّه - أديبـــاً، لغويـــاً، نحويـــاً، ناظمـــاً، ناثرًا[١]؛ وكان غايةً في الذّكاء، والفِطْنة، والفصاحة، والبلاغة[٢].

توفّي - رحمه اللّه - في البصرة، في محلّة بني حرام؛ سنة ستّ عشرة وخمسمائة من الهجرة، وعمرُه سبعون سنة[٣].

وقد ترك من المصنّفات ما يلي :

١- دُرَّةُ الغَوَّاصِ في أوهام الخَوَاص[٤].

وهو كتابٌ بَيَّن فيه أغلاط الكُتّاب فيما يستعملونه من الألفاظ في غير معناه، أو في غير موضعه .

٢- المقامات[٥].

---

(١) يُنظر : معجم المؤلّفين ١٠٨/٨ .

(٢) يُنظر : معجم الأدباء ١٦، ٢٦٢، وبُغية الوُعاة ٢٥٧/٢ .

(٣) يُنظر : إنباه الرّواة ٢٧/٣، ووفيات الأعيان ٦٧/٤، وسير أعلام النّبلاء ٤٦٥/١٩ .

(٤) طُبِعَ هذا الكتاب في ليبزج سنة ١٨٧١م، وبمصر سنة ١٢٧٣هـ، وغيرها .
ثم حقّقه أخيرًا الأستاذ محمّد أبو الفضْل إبراهيم، وطبعه في مصر سنة ١٩٧٥م .
وشرحه شهاب الدّين أحمد بن محمّد الخفاجيّ؛ وطُبع هذا الشّرح في إستانبول سنة ١٢٩٩هـ.
يُنظر : تأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٥١/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٤٨/١، وتأريخ آداب اللّغة العربيّة ٤٠/٢ .

(٥) طُبعت مرارًا في أوربّا، والهند، والشّام، ومصر .
يُنظر : تأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٤٥/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٤٩/١، ٧٥٠، وتأريخ آداب اللّغة العربيّة ٣٩/٢ .

وهي أشهرُ كتبه على الإطلاق؛ قال ياقوت الحمويّ[١]: «وله صانيف تشـــهد بفضـــله، وتُقرُّ بنُبْله؛ وكفاه شاهدًا كتاب "المقامات" الّتي أَبَرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخر» .

وقد بدأ تأليفَها سنة ٤٩٥هـــ[٢]؛ ودام تأليفها بضع سنوات، وجعلها خمسين مقامة.

وقـــد اعتنى بشرحها عددٌ كبيرٌ من العلماء؛ فمنهم مَن طَوَّل، ومنهم من اختصر[٣].

٣- ملحة الإعراب[٤].

وهي أُرجوزة في النّحو، تقع في ٣٧٧ بيتـــًا؛ ومطلُعها :

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ القَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ شَدِيدِ الحَولِ[٥]

٤- شرح ملحة الإعراب[٦].

---

(١) معجم الأدباء ٢٦٢/١٦ .

(٢) يُنظر : معجم الأدباء ٢٨٣/١٦، وتأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٤٥/٥ .

(٣) يُنظر : وفيات الأعيان ٦٥/٤، وتأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٤٧/٥ .

(٤) طُبعت مرارًا في باريس، وبيروت، ومصر؛ وطُبعت أخيرًا في المملكة العربيّة السّعوديّة، في دار العليّان للنّشر والتّوزيع ـــ بريدة ـــ سنة ١٤٠٧هـــ .
يُنظر : تأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٥٢/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٥٠/١، وتأريخ آداب اللّغة العربيّة ٤٠/٢ .

(٥) ملحة الإعراب ٥ .

(٦) طُبع في بولاق سنة ١٢٩٢هـــ، ومطبعة شرف بمصر سنة ١٣٠٢هـــ، والمطبعة الميمنيّة ١٣٠٦هـ؛ ثم طُبع أخيرًا في المملكة العربيّة السّعوديّة سنة ١٤١٢هـــ بتحقيق الدّكتور : أحمد محمّد قاسم ـــ رحمه الله ـــ، ونشرته دار التّراث بالمدينة النّبويّة .

٥- كتاب رسائل الحريري[١].

ومـــن هذه الرّسائل : الرّسالة السّينيّة، والرّسالة الشّينيّة[٢]؛ كلّ كلمة في الأولى تحوي سينـــاً، وكلّ كلمة في الثّانية تحوي شينـــاً .

٦- كتاب شعر الحريري[٣].

٧- الفرْق بين الضّاد والظّاء[٤].

٨- توشيح البيان[٥].

= يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ١/٧٥٠ .

(١) يُنظر : معجم الأدباء ١٦/٢٧١ .

(٢) طُبعتا بآخر كتاب «المقامات» بالمطبعة الحسينيّة سنة ١٣٢٦هـــ، ثم أُعيد طبعها بآخر كتاب «المقامات» أيضـــاً في مطبعة الحلبيّ .

يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ١/٧٥٠ .

(٣) يُنظر : معجم الأدباء ١٦/٢٧١ .

ومنه نُسخة خطّيّة في مكتبة برلين تحت رقم ٧٠٢٢ .

يُنظر : تأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ٥/١٥١ .

(٤) يُنظر : معجم الأدباء ١٦/٢٧١، وإنباه الرّواة ٣/٢٥، وبُغية الوُعاة ٢/٢٥٩، ومعجم المؤلّفين ٨/١٠٨ .

(٥) نسبه إليه ابن حجّة الحمويّ في كتابه ثمرات الأوراق ٤٠ .

الفصل الأوّل

الصّـــايغ

ويشتمل على المباحث التّالية :

المبحث الأوّل : اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه .

المبحث الثّاني : مولده، ونشأته، ووفاته .

المبحث الثّالث : شيوخه، وتلاميذه .

المبحث الرّابع : مصنّفاته .

المبحث الأوّل

اسمه، ونسبُه، وكنيته، ولقبه

هـــو الإمام، العلاّمة، النّحويّ، اللّغويّ؛ شمس الدّين[١] أبو عبد الله محمّد ابـــن الحســـن[٢] بـــن سِبَاع بن أبي بكر المصريّ الأصل، الدّمشقيّ المولد والوفاة؛ المعروف بـــ(الصّايغ)[٣]؛ - بالياء - وهو غير ابن الصائغ المشهور-

---

(١) تُـــنظر ترجمـــته في: ذُيول العِبَر٤/٥٨، وتأريخ ابن الورْديّ ٢/٣٨٦، والوافي بالوفيات ٢/٣٦١ ــ ٣٦٣، وفوات الوفيات ٣/٣٢٦ ــ ٣٣٠، والبداية والنّهاية ١٤/١٠١، وعقود الجمان ٢٣٢، ٢٣٣، والسّلوك لمعرفة الملوك ٢/٢٣٩، وطبقات ابن قاضي شُهْبَة ٧٨، والدُّرر الكامنة ٤/٤٠، والمنهل الصّافي ٦/٩٦، والدّليل الشّافي ٢/٦١٤، والـــنّجوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، ٢٤٩، وتاج التّراجم ٢٥٨، وبُغية الوُعاة ١/٨٤، ودرّة الحجال ٢/٣٠٣، ٣٠٥، وكشف الظّنون ٢/١٠٧٢، ١٤٣٨، ١٨٠٨، وشذرات الذّهـــب ٦/٥٣، وإيضاح المكنون ٢/٥٥٢، ٣/٥١٣، وهديّة العارفين ٢/١٤٥، والأعلام ٦/٨٧، ومعجم المؤلّفين ٩/١٩٢ .

(٢) وفي بعض المصادر (حسن) بدون (أل) .
يُنظر : ذيول العبَر ٤/٥٨، والنّجوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، والدّليل الشّافي ٢/٦١٤، ودرّة الحجال ٢/٣٠٣، وإيضاح المكنون ٢/٥٥٢، والأعلام ٦/٨٧.
وفي البداية والنّهاية ١٤/١٠١ : «محمّد بن حسين»، وهو تصحيف .

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٢/٣٦١، وفوات الوفيات ٣/٣٢٦، وشذرات الذهب ٦/٥٣.
وفي بعض المصادر: (الصائغ) بالهمزة؛ ينظر: الدليل الشافي ٢/٦١٤.
وفي بعض المصادر: (ابن الصّائغ) وهو المثبت على غلاف النسخة: (أ) وإن كان فيه طمس.
ويُنظر : الدرر الكامنة ٤/٤٠، وتاج التراجم ٢٥٨، ودرة الحجال ٢/٣٠٣. =

كما نصّ على ذلك السّيوطيّ في البُغية ـــ[١].

وينتهي نَسَبُهُ إلى بني جُذام عمرو بن عديّ بن الحارث بن مرّة بن أُدَد ابن زيد بن يَشْجُب بن عريب بن زيد بن كهْلان بن سَبَأ، وهو عامر بن يَشْجُب بن يَعْرب بن قحْطان[٢].

وقد كُتب على صفحة العنوان من النّسخة (ب): «شمس الدّين محمّد

= والصحيح هو الأول – الصّايغ – لثلاثة أدلة:

١- أنّ هذا هو المثبت في مقدمة النسخة: (أ)، وعلى غلاف النسخة (ب) وفي خاتمتها.

٢- ما ذكره المترجمون من أنّ له حانوتاً بالصّاغة، فهذا يدل على أنه هو الصّايغ وليس والده.

٣- أن هذا هو المثبت في كثير من المصادر التي ترجمت للمؤلف، وقد سبق ذكرها.

(١) بُغية الوُعاة ١/٨٤ .

وابن الصّائغ المشهور هو : محمّد بن عبد الرّحمن بن عليّ بن أبي الحسن الزّمرّديّ؛ شمس الدّين أبو عبد الله، المعروف بابن الصّائغ .

وُلد سنة ٧١٦هـ، واشتغل بالعلم، وبرع في اللّغة، والنّحو، والفقه؛ وأخذ عن الشّهاب بن المرحّل، وأبي حيّان .

وكان ملازمـــاً للاشتغال، كثير المعاشرة للرّؤساء، كثير الاستحضار؛ فاضلاً، بارعـــاً، حسن النّظم والنّثر، قويّ البادرة، دَمِثَ الأخلاق؛ ولي قضاء العسْكر، وإفتاء دار العدْل، ودرّس بالجامع الطّولونيّ وغيره .

ومن مصنّفاته : شرح المشارق في الحديث، وشرح الألفيّة لابن مالك، والتّذكرة في النّحو – في عدّة مجلّدات –، وغيرها .

توفّي سنة ٧٧٦هـ .

يُنظر : الوافي بالوفيات ٣/٢٤٤، والدّرر الكامنة ٤/١١٩، ١٢٠، والدّليل الشّافي ٢/٦٣٥، وبُغية الوُعاة ١/١٥٥ .

(٢) يُنظر : جمهرة أنساب العرب ٣٢٩، ٤٢٠، ٤٢١، ونهاية الأرب ١٩١، ٣٦٦ .

ابـــن بـــدر الدّين حسن ...» و لم تذكر جميع المصادر (بدر الدّين) هذا؛ وكأنّ إيرادَه تصرُّفٌ من النّاسخ؛ لأنّه كتب في آخر النّسخة: «نجز ما ألّفه الشّيخ، الإمام، شمس الدّين محمّد بن حسن ...»؛ و لم يذكر (بدر الدّين).

المبحث الثاني

مولده، ونشأته، ووفاته

أوّلاً – مولده، ونشأته:

وُلد الصّايغ في دمشق في شهر صفر، سنة خمس وأربعين وستمائة[١].

وبالرّجوع إلى المصادر الّتي تناولت حياة الصّايغ لم أجد أحداً ذكر شيئاً عن نشأته في طفولته، وشبابه وحياته العلميّة، إلاّ ما ذُكِرَ من أنّه كان له حانوت بالصّاغة يقرئ الطّلبة فيه العربيّة والعروض والأدب؛ وقد أقرأ «ديوان المتنبّي» و«الحماسة»، وغير ذلك[٢].

وكان يسكن بين دَرْب الحبّالين والفراش عند بُستان القطّ[٣].

وكان حسن الأخلاق، متواضعاً، ذا فضائل[٤].

وكان فيه وُدّ، لطيف المحاورة والمحاضرة[٥].

وكانت حياتُه حافلة بالتّنقّل؛ فقد نشأ في دمشق، ثم انتقل إلى مصر، ثم عاد مرّة أخرى إلى دمشق[٦].

---

(١) يُنظر: الدّرر الكامنة ٤/٤٠، والنّجوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، وبُغية الوُعاة ١/٨٤ . وفي البداية والنهاية ١٤/١٠١ وُلد بمصر.

(٢) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، وبُغية الوُعاة ١/٨٤ .

(٣) البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٤) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، وبُغية الوُعاة ١/٨٤ .

(٥) البداية والنّهاية ١٤/١٠١.

(٦) يُنظر: السّلوك جـ ٢، قسم ١/٢٣٩.

ثانياً – وفاتُه:

توفّـــي الصّايغ في داره بدمشق، يوم الاثنين[١] ثالث شعبان[٢]، سنة ٧٢٠هـ، ودفن بباب الصّغير[٣]، عن خمس وسبعين[٤] سنة رحمه الله.

وقيل: إنّه توفّي سنة ٧٢٢هـ[٥].

وذكـــر ابـــن القاضي[٦] أنّه توفّي سنة ٧٢١هـ؛ ولم أجد مَن تابعه على ذلك.

وذكـــر الســـيوطيّ [٧] أنّـــه توفّي سنة ٧٢٥، ووافقه صاحب «كشف الظنون»[٨]؛ لكنّه ذكر في مواضع أخرى التأريخين الأولين [٩].

---

(١) نصّ على ذلك ابن كثير في البداية والنّهاية ١٠١/١٤.

(٢) وفي الدرر الكامنة ٤٠/٤: «أو رمضان».

(٣) نصّ على ذلك ابن كثير في البداية والنّهاية ١٠١/١٤.

(٤) يُـــنظر: ذيول العبر ٥٨/٤، والبداية والنّهاية ١٠١/١٤، وطبقات ابن قاضي شُهْبة ٨٧، والـــدرر الكامنة ٤٠/٤، والنّجوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، وشذرات الذّهب ٥٣/٦، والأعلام ٨٧/٦ .

(٥) يُـــنظر: الوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وعقود الجمان ٢٣٢، والسّـــلوك جـــ ٢، قسم ٢٣٩/١، والمنهل الصافي ٩٦/٦، والدّليل الشّافي ٦١٤/٢، وهديّة العارفين ١٤٥/٢.

(٦) درّة الحجال ٣٠٤/٢.

(٧) بُغية الوُعاة ٨٤/١ .

(٨) يُنظر: ١٨٠٨/٢.

(٩) يُنظر: كشف الظّنون ١٠٧٢/٢، ١٧٨٠.

المبحث الثّالث

شيوخه، وتلاميذه

أوّلاً- شيوخه:

لم تذكر لنا المصادر من شيوخه إلاّ ابن أبي اليسر[١]؛ وهو: أبو محمّد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله بن أبي المجد، مسند الشّام، تقيّ الدّين، شرف الفضلاء، التّنوخيّ، المعريّ الأصل، الدّمشقيّ .

وُلد سنة ٥٨٩هـ، وتوفّي سنة ٦٧٢هـ .

ومن شيوخ ابن أبي اليسر: الخشوعيّ، وعبد اللّطيف بن شيخ الشّيوخ، والقاسم بن عساكر؛ وأجاز له جماعة، وروى الكثير، واشتهر ذكره .

تفرّد بأشياء كثيرة، وكان متميّزًا في كتابة الإنشاء، جيّد النّظم، حسن القول، ديِّنًا متصوّنًا، صحيح السّماع؛ من بيت كتابة وجلالة؛ وله شعرٌ جيِّد وبلاغة؛ وفيه خير وعدالة[٢].

وهناك شيخٌ آخر للصّايغ أشار إليه في هذا الشّرح؛ لكنّه لم يصرّح باسمه، وإنّما اكتفى بقوله : «قال شيخُنا - رحمه اللّه-»، أو«كقول شيخنا - رحمه اللّه تعالى -»[٣]، ثم أورد نصّين نقلهما عن هذا الشّيخ؛ وقد تبيّن لي

---

(١) يُنظر : طبقات ابن قاضي شُهبة ٨٧، وتاج التّراجم ٢٥٨، وبُغية الوُعاة ٨٤/١ .

(٢) تُنظر ترجمته في : العِبَر في خبر مَن غَبر ٣٢٥/٣، والوافي ٧١/٩، وفوات الوفيات ١٧٠/١، والبداية والنّهاية ٢٨٢/١٣، والدّليل الشّافي ١٢٢/١، وشذرات الذّهب ٣٣٨/٥ .

(٣) يُنظر : ص ٥٤٨، ٥٧١ من النّصّ المحقّق .

من خلال مراجعة هذين النّصّين أنّ المقصود بهذا الشّيخ ابن النّاظم؛ والنّصّان موجودان في شرحه على الألفيّة[١].

وقد راجعتُ ترجمة ابن النّاظم بُغية أن أجد من ينصّ على أنّ من تلاميذه الصّايغ؛ لكنّني لم أظفر بشيءٍ من ذلك؛ ولا غرابة في ذلك إذْ إنّ كلّ شيخ له تلاميذ كُثُر، وأصحاب التّراجم لا ينصّون إلاّ على بعض التّلاميذ .

وممّا يؤيد ذلك كثرة نقوله عنه - في شرحه على الألفيّة - دون أن يصرّح بالنّقل عنه[٢]؛ ففي هذا دلالة على أنّه من شيوخه .

وابن النّاظم هو : أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك بدر الدّين الشّافعيّ الطّائيّ الجيّانيّ الدّمشقيّ النّحويّ .

شيخ العربيّة، وقدوة أرباب المعاني والبيان، وأحدُ العلماء الفضلاء؛ قرأ على أبيه، وأخذ عنه النّحو واللّغة؛ وكان ذكيًّا فهمًا، عارفًا بالمنطق، والأصول، والنّظر؛ أخذ عنه جماعة منهم : كمال الدّين ابن الزّملكانيّ، وبدر الدّين ابن جماعة، وغيرهما .

ومن مصنّفاته : شرح ألفيّة والده، والمصباح في المعاني والبيان، ومقدّمة في المنطق، ومقدّمة في العروض؛ وشرح ملحة الإعراب وغير ذلك.

توفّي بدمشق يوم الأحد ثامن المحرّم سنة ٦٨٦هـ، ودُفن بمقبرة باب الصّغير، وتأسّف النّاس عليه[٣].

---

(١) يُنظر : شرح الألفيّة لابن النّاظم ١٣١، ١٦٣ .

(٢) يُنظر - على سبيل المثال - ص : ٤٣٠، ٤٤٩، ٦٧٢، ٧١٠، ٧٧١ من النّصّ المحقّق .

(٣) تُنظر ترجمته في : العبر ٣٦٣/٣، والوافي ٢٠٤/١، والبداية والنّهاية ٣٣١/١٣، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٧، وبُغية الوُعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذّهب ٣٩٨/٥.

ثانيـــاً – تلاميذه:

إنّ كتب التّراجم الّتي تترجم للعلماء ربّما تكون مختصرة لا تستوعب أكبر قدر ممكن من ذكر العلماء وأخبارهم؛ و لم نجد من يذكر تلاميذ الصّايغ بأسمائهم، مع شهرته ومكانته، حيث لم تزد المصادر الّتي بين أيدينا على قولها: «تخرّج به فضلاء»[(١)].

ولكن من خلال مطالعاتي في تراجم رجال القَرْن الثّامن وقفت على تـــرجمة ابـــن فضل اللّه العمريّ، ووجدتّ المترجمين ينصّون على أنّ من شيوخه الّذين تلقّى عنهم الأدب والعروض شمس الدّين ابن الصّائغ؛ وقد تبيّن لي – من خلال المراجَعة والتّدقيق – أنّ شمس الدّين بن الصّائغ هو: محمّد بن الحسن بن سباع شارح "الملحة" لا محمّد بن عبد الرّحمن بن عليّ المشهور بابن الصّائغ؛ لأسباب عدّة :

أوّلاً – أنّ محمّـــد بـــن الحسن اشتهر بفنّ الأدب والعروض؛ وقد وجدنا المترجمين يلقّبونه بـــ(الأديب العروضيّ)[(٢)].

ثانيـــاً – أنّه من أهل دمشق، وابن الصّائغ المشهور من أهل مصر – وإنْ كانت له رحلات إلى دمشق، لكنّ معظم حياته قضاها في مصر– وابن فضل اللّه العمريّ تلقّى معظم علومه في دمشق .

ثالـــثـــاً – أنّ مُدّة التّحصيل والطّلب هي الفترة الّتي عاشها

---

(١) يُنظر: ذُيول العبر ٥٨/٤، وشذرات الذّهب ٥٣/٦ .

(٢) يُنظر: الوافي بالوفيات ٣٦١/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، والدّرر الكامنة ٤٠/٤، والدّليل الشّافي ٦١٤/٢ .

ابن فضل اللّه العمريّ في دمشق - وكان محمّد بن الحسن من أبرز علماء دمشق في هذه الفترة - لأنّه وُلد سنة ٦٩٧هـ أو ٧٠٠هـ، ومحمّد بن الحسن توفّي سنة ٧٢٠هـ أو ٧٢٢هـ؛ وهذه المدّة تتسع لتلقيه العلم من الصّايغ صاحبنا .

وابن فضل اللّه العمريّ هو[1]: شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن فضل اللّه ابن يحيى القرشيّ العدويّ العمريّ الدّمشقيّ .

وُلد في دمشق في ثالث شوّال سنة ٦٩٧هـ، وقيل ٧٠٠هـ؛ وكان إمامًا بارعًا، وكاتبًا فقيهًا، نظم كثيرًا من القصائد، والأراجيز، والمقطّعات، والدّوبيت؛ وأنشأ كثيرًا من التّقاليد والمناشير والتّواقيع .

قرأ العربيّة على كمال الدّين بن قاضي شُهْبة، والفقه على ابن الفركاح، وشهاب الدّين ابن المجد، وقرأ العروض والأدب على الشّيخ شمس الدّين ابن الصّائغ، وعلاء الدّين الوداعيّ، وقرأ جملة من المعاني والبيان على العلاّمة شهاب الدّين محمود، وقرأ عليه جملة من الدّواوين، وكتب الأدب .

ومن مصنّفاته: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، وفواصل السّمر في فضائل آل عمر، وصبابة المشتاق، ودمعة الباكي، وغيرها . توفّي في دمشق يوم السّبت تاسع ذي الحجّة سنة ٧٤٩هـ .

---

(١) تُنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٥٢/٨ - ٢٧٠، والدّرر الكامنة ٣٥٢/١ - ٣٥٤، والنّجوم الزّاهرة ٣٣٤/١٠ ــ ٣٣٥، والدّليل الشّافي ٩٦/١ .

المبحث الرّابع

مصنّفاته

ترك الصّايغ مصنّفات كثيرة؛ منها:

١- ديوان شعر . في مجلّدين كبيرين[١].

٢- شرح قصيدة ابن الحاجب في العروض[٢].

٣- شرح مقصورة ابن دُريد . في مجلّدين كبيرين[٣].

٤- كتاب العراقيّين في الفروع[٤].

وأغلب الظّنّ أنّه ليس له؛ لأنّ حاجّي خليفة عندما ذكر هذا الكتاب نسبه لمحمّد بن الحسن الصّائغ الحلال الشّافعيّ؛ ولم ينصّ أحدٌ من الّذين ترجموا للصّايغ صاحبنا على هذا اللّقب (الحلال)؛ والصّايغ من فقهاء الحنفيّة

---

(١) يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، وهديّة العارفين ٢/١٤٥، وإيضاح المكنون ٣/٥١٣، ومعجم المؤلّفين ٩/١٩٢ .

(٢) انفرد بذكره ابن الورديّ .

يُنظر : تأريخ ابن الورديّ ٢/٣٨٦ .

(٣) يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، والبداية والنّهاية ١٤/١٠١، والدّرر الكامنة ٤/٤٠، والنّجوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، وبُغية الوُعاة ١/٨٤، وكشف الظّنون ٢/١٨٠٨، وهديّة العارفين ٢/١٤٥، ومعجم المؤلّفين ٩/١٩٢، والأعلام ٦/٨٧ .

ومنه نسخة خطّيّة في دار الكتب الظّاهريّة تحت رقم ٧١٨٨ .

يُنظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة، الشّعر ٣٠٣، ٣٠٤ .

(٤) يُنظر : كشف الظّنون ٢/١٤٣٨، وهديّة العارفين ٢/١٤٥ .

وليس من الشّافعيّة؛ ولذلك ترجم له قطلوبغا في «تاج التّراجم»، وهوكتاب في طبقات الحنفيّة .

٥ - القصيدة التّائيّة في نحو ألفي بيت؛ ذكر فيها العلوم والصّنائع[١].

٦ - اللَّمْحَةُ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ .

وهو موضوع هذه الدّراسة والتّحقيق .

٧ ــ مختصر صحاح الجوهريّ[٢].

اختصر فيه «الصِّحاح» بتجريده من الشّواهد، والإيجاز في الشّروح.

---

(١) يُنظر : تأريخ ابن الورديّ ٣٨٦/٢، والبداية والنّهاية ١٠١/١٤، والدّرر الكامنة ٤٠/٤، والنّجوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، وبُغية الوُعاة ٨٤/١، وهديّة العارفين ١٤٥/٢ .
وفي فوات الوفيات ٣٢٦/٣ : «وله قصيدةٌ تائيّة على وزن الهيتيّة الّتي لشيطان العراق؛ وتزيد على ألفي بيت» .
ويُنظر : الوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وعقود الجمان ٢٣٢، وطبقات ابن قاضي شُهبة ٨٧، والمنهل الصّافي ٩٦/٦، وتاج التّراجم ٢٥٨ .

(٢) يُنظر : المصادر السّابقة .
وقد ذكره أحمد الشّرقاويّ إقبال في كتابه معجم المعاجم ٢٣٠ في المختصرات الّتي قامت باختصار الصّحاح، وسمّاه : «الجامع في اختصار الصّحاح»؛ وذكر أنّ له نسخة خطّيّة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة؛ وبالرّجوع إلى هذه النّسخة تبيّن أنّ هذه النّسخة لكتاب آخر اسمه «الجامع»، وموضوعه ــ كذلك ــ اختصار «الصّحاح» بتجريده من الشّواهد، والإيجاز في الشّرح؛ لكن مؤلّفه السّيّد محمّد بن السّيّد حسن الشّريف المتوفّى سنة ٨٦٦هـ .

٨ ــ المقامة الشّهابيّة، وشرحها[١].

(١) عملها للقاضي شهاب الدّين الخُوَيّ .

يُــنظر : فوات الوفيات ٣٢٦/٣، والنّجوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، وبُغية الوُعاة ٨٤/١، وكشف الظّنون ١٧٨٥/٢، وهديّة العارفين ١٤٥/٢، ومعجم المؤلّفين ١٩٢/٩ .

وفي الوافي بالوفيات ٣٦٢/٢ : ((المقالة الشّهابيّة)) .

والقاضــي شهاب الدّين الخويّ هو : محمّد بن أحمد بن خليل، قاضي القُضاة، ذو الفنون، شهاب الدّين أبو عبد الله، ابن قاضي القضاة شمس الدّين الخَوَيّ الشّافعيّ؛ قاضي دمشق وابن قاضيها .

وُلد سنة ٦٢٦هــ، ومات والده وهو ابنُ إحدى عشرة سنة، فأقام بالعادليّة، ولزم الاشــتغال حتى برع، وسمع الحديث، وحدّث، وصنّف كتبــاً؛ منها : شرح الفصول لابن معط، ونظْم علوم الحديث لابن الصّلاح، والفصيح لثعلب؛ توفّي سنة ٦٩٣هــ .

يُــنظر : الــوافي بالوفيات ١٣٧/٢ ــ ١٣٩، وفوات الوفيات ٣١٣/٣، ٣١٤، وطبقات الشّافعيّة للأسنويّ ٥٠١/١، ٥٠٢، وشذرات الذّهب ٤٢٣/٥ .

الفصل الثاني

اللمحة في شرح الملحة

ويشتمل على المباحث التّالية:

المبحث الأوّل : توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه .

المبحث الثّاني : منهج المؤلّف في الكتاب .

المبحث الثّالث : مصادره .

المبحث الرّابع : شواهده .

المبحث الخامس : موزانة بين اللّمحة و شرح الحريريّ على الملحة.

المبحث السّادس : تقويم الكتاب.

المبحث الأوّل

توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه

أ – توثيق اسم الكتاب:

في سبيل توثيق اسم الكتاب رجعتُ إلى كتب التّراجم الّتي ترجمت للصّايغ، فوجدتّها تذكُر له شرحـــًا على «ملحة الإعراب»[١] دون أن تنصّ على اسمٍ له؛ لكنّ كتاب «كشف الظّنون»[٢] نصَّ على أنّ من شروح «ملحة الإعراب» شرحـــًا للصّايغ سمّاه: «اللَّمْحة في شرح الملحة».

وكذلك نصّ على هذه التّسمية صاحب «إيضاح المكنون»[٣]، و«هديّة العارفين»[٤].

وهذا العنوان هو الموجود على غلاف النّسخة (ب) ولم يكن واضحـــًا في النّسخة (أ) .

والصّايغ – رحمه الله – لم يصرّح باسم كتابه هذا؛ لأنّه لم يصدّره بمقدّمة يحتمل أن ينصّ فيها على اسمٍ لشرحه هذا، وكذلك لم يصرّح به في خاتمة الكتاب .

---

(١) يُنظر : تاريخ ابن الورديّ ٣٨٦/٢، والوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وطبقات ابن قاضي شهبة ٨٧، والدّرر الكامنة ٤٠/٤، وتاج التّراجم ٢٥٨ .

(٢) يُنظر : ١٨١٨/٢ .

(٣) يُنظر : ٥٥٢/٤ .

(٤) يُنظر : ١٤٥/٢ .

ب – توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه:

مؤلّف هذا الكتاب هو : محمّد بن الحسن بن سباع الصّايغ، وليس هناك شكٌّ في نسبة هذا الكتاب إليه؛ وذلك للأسباب التّالية :

١– أنّ المؤرّخين الّذين ترجموا للصّايغ ذكروا أنّه شَرَحَ «ملحة الإعراب»[(١)].

٢– أنّ بعض العلماء نقل من هذا الكتاب مع نسبته للصّايغ؛ كـ«ياسين» في حاشيته على «التّصريح»[(٢)].

٣– أنّ المؤلّف نفسه صرّح باسمه في افتتاحيّته للكتاب بقوله: «قال العبد الفقير إلى اللّه تعالى محمّد بن الحسن بن سباع الصّايغ عفا اللّه عنه».

٤– أنّ اسم المؤلّف ذُكِرَ في خاتمة النّسخة (ب) حيث جاء فيها: «نجز ما ألّفه الشّيخ الإمام شمس الدّين محمّد بن حسن بن سباع الصّايغ رحمه الله تعالى» .

٥– أنّ اسمه مكتوبٌ على غلاف النّسختين، وإن لم يكن واضحـًا في (أ).

---

(١) يُنظر : تأريخ ابن الورديّ ٢/٣٨٦، والوافي بالوفيات ٢/٣٦٢، وفوات الوفيات ٣/٣٢٦ ، وطبقات ابن قاضي شُهبة ٨٧، والدّرر الكامنة ٤/٤٠، وتاج التّراجم ٢٥٨ .

(٢) يُنظر : ص ٥٤٤، ٥٦٨ من النّصّ المحقّق؛ وحاشية ياسين ١/١١٢، ١/١٩٢ .

المبحث الثّاني
منهج المؤلّف في الكتاب

إنّ أيّ مؤلِّـــف - في الغالب - لا بدّ أنْ يصدِّر مؤلَّفه بمقدّمة يبيّن فيها سمات منهجه الّذي سار عليه في كتابه .

أمّا الصّايغ - رحمه اللّه - فلم يفعل شيئـــاً من ذلك؛ ولذا لا بدّ أن نســـتقري الكتاب، ومن خلال هذا الاستقراء نستطيع أن نوضّح المنهج العام الّذي اتّبعه في هذا الكتاب .

ويمكنـــنا أن نـــلخّص منهج الصّايغ في شرحه للملحة في النّقاط التّالية:

١ - دأب الشّارح على ذكر اسم الباب، ثمّ يذكر الأبيات المتعلّقة به من «ملحة الإعراب»، ثمّ يتبعها بالشّرح .

٢ - اختلفت طريقته في تناوله لأبيات «الملحة»؛ فيذكُر بيتـــاً[١]، أو بيتين[٢]، أو أكثر[٣]، حسب ترابُط تلك الأبيات .

٣ - يُـــلحظ عليه عدم العناية بأبيات «ملحة الإعراب»، ويتجلّى ذلك في إهماله لتفسير معاني الألفاظ الغريبة؛ ومن أمثلة ذلك عدم تفسيره كلمة (راتكه)[٤] الواردة في قول الحريريّ في باب الفاعل:

---

(١) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ٩٩، ١٩٩، ٤١٥ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ١٠٩، ٢٠٥، ٢٩٣ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ١٤٠، ٤٤٣، ٥٤٧ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٣١٢ من النّصّ المحقّق .

كَقَوْلِهِمْ: جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ وَانْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَهْ[١]

وكذلك عدم تفسيره كلمة (الجبابا)[٢] الواردة في قول الحريريّ في باب المفعول معه:

تَقُولُ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجِبَابَا وَاسْتَوَتْ الْمِيَاهُ وَالأَخْشَابَا[٣]

وكذلك عدم تعريفه بالمواضع الواردة في قول الحريريّ في باب ما لا ينصرف[٤]:

مِثْلُ: حُنَيْنٍ ومِنًى وَبَدْرِ وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحَجْرِ[٥]

٤ – يُكثر من التّعليلات النّحويّة؛ كقوله : «والحرف سمّي حرفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كلّ شيءٍ حرفه»[٦].

وكقوله : «أصل الاسم الإعراب؛ وذلك لدلالته بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة، فاحتيج إلى إعرابه؛ لتبيين تلك المعاني، والبناء فيه فرع .

والفعل أصله البناء؛ لدلالته بالصّيغ المختلفة على المعاني المختلفة،

---

(١) يُنظر : متن ملحة الإعراب ١٩ .

(٢) يُنظر : ص ٣٦٧ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : متن ملحة الإعراب ٢٤ .

(٤) يُنظر : ص ٧٧٣ من النّصّ المحقّق .

(٥) يُنظر : متن ملحة الإعراب ٤٦ .

(٦) يُنظر : ص ١١٨ من النّصّ المحقّق .

فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه، والإعراب فيه فرع»[١].

وكقوله: «وقيل : اختير للفاعل الرّفع، وللمفعول النّصب، لثقل الضّمّة وخفّة الفتحة»[٢].

٥ – يعرض أقوال النّحاة وخلافاتهم كثيرًا[٣]، ويختار أحد الأقوال أحيانـًا[٤]، ويدلّل لبعض الآراء الّتي يختارُها[٥].

٦– قد يشرح بعض الكلمات الغريبة في الشّواهد الشّعريّة؛ كقوله بعدذكره لقول الشّاعر :

وَلاَ تَــرَى بَعْــلاً وَلاَ حَلائِلاَ
كَــهُ وَلاَ كَهُــنَّ إِلاّ عَاضِلاَ

«أي : غيورًا»[٦].

وكذلك قوله بعد ذكره لقول الشّاعر :

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

«أي : فيها مقق، وهو : الطّول»[٧].

---

(١) يُنظر : ص ١٥١ من النّصّ المحقّق .
(٢) يُنظر : ص ٣١١ من النّصّ المحقّق .
(٣) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ١١١، ١٢٨، ٣٤٨، ٤١١ من النّصّ المحقّق .
(٤) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ١١١، ١٨٢، ٥٢٣ من النّصّ المحقّق .
(٥) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ١٨٢، ٣٤٨، ٥٠٧ من النّصّ المحقّق .
(٦) يُنظر : ص ٢٤٧ من النّصّ المحقّق .
(٧) يُنظر : ص ٢٤٧ من النّصّ المحقّق .

كما يشرح أحيانـــاً بعض الكلمات الغريبة في الأمثلة الّتي يذكُرها؛ فمن ذلك قولُه : «ولم يصرف (أدهم) ـــ للقيد ـــ نظرًا إلى كونه صـــفةً في الأصـــل، و (أجـــدل) للصّقر، و (أخيل) للطّائر ذي خيلان، و(أفعى) لضربٍ من الحيّات»[(١)].

وكقوله : «والمراد بالوزن الخاصّ بالفعل ما لا يوجد دون ندور في غـــير فعلٍ، أو علم، أو أعجميّ؛ فالنّادر نحو: (دئل) لدويبة، و (ينجلب) لخرزة، و (تبشّر) لطائر»[(٢)].

وكقوله: «يمنع من الصّرف اجتماع التّعريف والعدل، وهذا اسم عدل به عن صيغة (فاعل) إلى (فُعَل)، نحو : (مضر) المعدول به عن (ماضر)، وهو مازج اللّبن بالماء، و (جشم) المعدول به عن (جاشم) وهوالّذي يفعل الشّيء علىاستثقال، و (دلف) المعدول به عن (دالف) وهو المتأخّر الخطو، و (زحل) وهو النّجم المعروف بالطّارق، عدل به عن (زاحل) لأنّه أبعد الكواكب السّيّارة»[(٣)].

٧ – يورد الشّاهد الشّعريّ، أو شطره، أو قطعة منه، ويذكر قائله أحيانـــاً .

٨ – يعـــرّف في الغالب بالباب الّذي سيشرحُه تعريفـــاً لغويـــاً

---

(١) يُنظر : ص ٧٤٩ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٧٦١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٧٦٤، ٧٦٥ من النّصّ المحقّق .

واصطلاحيًّا، ومن ذلك تعريفُه كلاًّ من الإعراب[١]، والتّرخيم[٢]، وعطف النّسق[٣]، والتّوكيد[٤]، وعطف البيان[٥]، وما لاينصرف[٦].

٩ - يزيد بعض الأبواب الّتي لم يذكرها الحريريّ أحيانًا، مثل باب أفعل الّذي للتّفضيل[٧].

١٠ - ينقُل كثيرًا من «شرح الألفيّة» لابن النّاظم[٨]، و «شرح ملحة الإعراب» للحريريّ[٩]، دون إشارة إلى المصدر؛ فينقل نصوصًا كاملة، ونادرًا ما يتصرّف فيها .

---

(١) يُنظر : ص ١٤٧، ١٤٨ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٦٣١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٦٨٩ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٧٠٥ من النّص المحقّق .

(٥) يُنظر : ص ٧٣٧ من النّصّ المحقّق .

(٦) يُنظر : ص ٧٤٣، ٧٤٤ من النّصّ المحقّق .

(٧) يُنظر : ٤١٥ من النّصّ المحقّق .

(٨) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ٣٥٧، ٣٨٢، ٥٦٨ من النّصّ المحقّق .

(٩) يُنظر مثالاً على ذلك : ١٠٠، ١٥٢، ٥٢٧ من النّصّ المحقّق .

المبحث الثّالث

مصـــادره

لاشكّ أنّ الصّايغ قد رجع كغيره إلى كتب النّحاة السّابقين، وأفاد منها؛ وقد انعكس ذلك على عمله هذا - وإن كان قليل التّنصيص على ذكر تلك المصادر - فقد أورد أقوالاً وآراء معزوّة إلى بعض أئمّة النّحو، كسيبويه، والخليل، ويونس، والمبرّد، والمازنيّ، وابن السّرّاج، وابن جنّي، والفرّاء، والسّيرافيّ، وابن بابشاذ .

وتـــارة يذكُـــر هذه الأقوال دون أن يعزوها إلى عالم بعينه، وإنّما يكتفي بقوله : «(قال بعضُ النّحاة)» أو : «(قال بعضُهم)» أو : «(قال غيره)» أو : «(ومنهم من قال)»، إلى آخر ما ذكر من الإحالات .

ومِـــن هُنا يصعُب على الباحث أنْ يحصُر هذه المصادر الّتي اعتمد عـــليها في هذا الشّرح، ويظهر لي أنّ أهمّ مصدر استقى منه الشّارح هو "شـــرح الألفيّـــة" لابن النّاظم، ويتمثّل هذا في نقله عنه دون إشارة في الغالب، فينقل نصـــًّا كاملاً، ونادرًا ما يتصرّف فيه[1].

ومع كثرة نقوله عن ابن النّاظم لم يصرّح بالنّقل عنه إلاّ مرّتين[2].

ونقـــل عنه مرّتين[3] مصدّرًا نقله بقوله : «(قال شيخُنا)»، وبالرّجوع إلى «(شـــرح الألفيّة)» لابن النّاظم وجدنا النّصّ كاملاً؛ وهذا يدلّ على أنّه

---

(١) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ٣٥٧، ٣٨١، ٣٨٧ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٤٦١، ٤٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٥٤٨، ٥٧١ من النّصّ المحقّق .

هو المقصود بقوله : «شيخُنا» .

وهناك مصدرٌ آخر استقى منه الشّارح كثيرًا، ألا وهو «شرح ملحة الإعراب»[١] للحريريّ، وطريقته في النّقل عنه كطريقته مع شرح ابن النّاظم.

كما اعتمد على كتاب سيبويه؛ فقد أثبت كثيرًا من آرائه، وأقواله، وما حكاه عن العرب، وما أنشده، وما تضمّنه الكتاب من أقوال الخليل ويونس.

من ذلك قوله في باب التّصغير : «... وفي إبراهيم وإسماعيل: بريه، وسميع، نصَّ على ذلك سيبويه في كتابه»[٢].

وقوله في باب النّسب : «كقولك في (ثبة) و (مكّة) و (أخت): ثُبيّ، ومكّيّ، وأخويّ؛ هذا مذهب سيبويه والخليل - أعني : قولك في أخت: أخويّ -، ويونس يقول : أختيٌّ»[٣].

وقال في باب حروف الجرّ عند حديثه عن (من): «وتكون زائدة في الموجب، وهو مذهب الأخفش، وسيبويه لا يرى ذلك»[٤].

وقال - أيضًا - في باب حروف الجرّ عند حديثه عن (مذ) و(منذ) : «فإذا أتى بعدهما الفعل حُكم باسميّتهما، وكونهما ظرفين؛

---

(١) يُنظر مثالاً على ذلك : ص ١٠٠، ١٥٢، ٥٢٧ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٦٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٦٧٨ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٢١٩ من النّصّ المحقّق .

قال سيبويه: وممّا يُضاف إلى الفعل قولُك: ما رأيتُه مذ كان عندي، ومنذ جاءني»[١].

إلى غير ذلك ممّا أخذ من كتاب سيبويه[٢].

كما نصّ على النّقل عن الزّمخشري[٣]؛ وبالرجوع إلى كتب الزّمخشري تبيّن أنّ هذا النّقل من «المفصّل».

كما نصّ على النّقل عن ابن برهان[٤] وبالرجوع إلى كتب ابن برهان تبيّن أن هذا النّقل من «شرح اللّمع».

كما نصّ على النّقل عن ابن بابشاذ[٥] وبالرجوع إلى كتب ابن بابشاذ تبيّن أنّ هذا النّقل من «شرح الجمل» وهو مخطوط.

---

(١) يُنظر : ص ٢٣٦ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُـنظر مزيدٌ من ذلك في : ص ٣٨٧، ٤٣٣، ٦٠٤، ٦٤٠، ٨٢١، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧٢ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٣٦٧ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٥٦٥ من النّصّ المحقّق .

(٥) يُنظر : ص ٥١٥، ٩٠٢ من النّصّ المحقّق .

المبحث الرّابع
شواهده

إنّ أهمّ الأدلّة على القواعد النّحويّة هو السّماع؛ ويتمثّل في الآيات القرآنية، والأحاديث النّبويّة، وكلام العرب الفصحاء الّذين يحتجّ بكلامهم شعرًا أو نثرًا؛ وسأفصّل الكلام على كلٍّ فيما يلي:

١ – القرآن الكريم :

ليس من شكٍّ أنّ كلامَ الله – تعالى – الّذي أُنزل على نبيّه محمّد – صلّى الله عليه وسلّم – هو في المرتبة الأولى من الفصاحة والبلاغة؛ ولذلك نجد الصّايغ يُكثر من الاستشهاد به؛ فلا تكاد تجد بابًا من الأبواب يخلو من الآيات القرآنيّة؛ فقد بلغ عدد الآيات الّتي استشهد بها في هذا الكتاب اثنتين وثلاثين ومائتي آية تقريبًا، عدا المكرّرة؛ وهذا ممّا يُحمد للصّايغ فقلّ أن تجد موضوعًا لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات .

وكان منهجه في عرض الشّواهد القرآنيّة : أنّه يذكر الآية كاملة، وأحيانًا يذكر جزءًا من الآية وهو موطن الشّاهد .

وقد استدلّ بالقراءات القرآنيّة المتواترة منها، والشّاذة.

وكان في أكثر المواضع لا يعزو القراءة، وإنّما يكتفي بقوله : «وقرأ الباقون»[١] أو: «وقراءة الباقين»[٢] أو : «وفي بعض المصاحف»[٣]

---

(١) يُنظر : ص ٨٤٣ من النّصّ المحقّق .
(٢) يُنظر : ص ٨٢١، ٨٣٨ من النّصّ المحقّق .
(٣) يُنظر : ص ٨٢٦ من النّصّ المحقّق .

أو: «قرئ»[١] أو «قراءة بعضهم»[٢].

٢ – الحديث الشّريف :

حذا الصّايغ حذو ابن مالك – رحمهما اللّه تعالى – في الاستدلال بالأحاديث النّبويّة الشّريفة؛ فيستدلّ بها على إثبات قاعدة نحويّة، وينصر بها مذهبـًا نحويـًّا، أو يحتجّ بها على آخر .

وكـان عدد ما أورده اثني عشر حديثـًا؛ وكذا الأمر بالنّسبة لما روي عن الصّحابة – رضي اللّه تعالى عنهم –؛ فقد أورد من ذلك ثلاثة آثار .

٣ – كلامُ العرب:

١ – الشّعر:

احـتجّ الصّـايغ – رحمه اللّه تعالى – في كثير من المسائل النّحويّة بالشّـعر، وقد بلغ عددُ الأبيات الّتي استشهد بها تسعة وثلاثين وأربعمائة بيت عدا المكرّر؛ وهو عددٌ كبير إذا ما قيس بحجم الكتاب .

وقد اشتملت هذه الشّواهد على أبيات قليلة الذّكر في كتب النّحو المتداولة، وعلى أبيات أخرى لم أقف عليها في مكان آخر .

فمن النّوع الأوّل:

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْيَكُن بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لاَقٍ مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبِ[٣]

(١) يُنظر : ص ٦١٢، ٦١٣، ٦١٧ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٦١٤ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٢٢٠ من النّصّ المحقّق .

وقول بشامة بن الغدير :

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفــاً لَنَا أَسْرُ المُلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقِتَالُهَا[١]

وقول الشّاعر :

وَلَقَــدْ أَعْطَــفُهَــا كَارِهَــةً حَيْثُ لِلنَّفْسِ مِن المَوْت هَرِيْرُ[٢]

ومن النّوع الثّاني:

قول الشّاعر:

فَاقْرِ الهُمُــومَ قَلاَئِصــاً عَبْدِيّةً تَطْوِي الفَيَافِي بِالْوَجِيْفِ الْمُعْنِقِ[٣]

وقول الرّاجز :

وَلاَ تُخَــالِفْ ثِقَــةً فَتَنْدَمَــا[٤]

ومن ملامح منهجه في إيراد الشّواهد الشّعريّة ما يلي :

١ – يورد البيت كاملاً، وفي بعض الأحيان يورد شطْرًا منه .

٢ – لا ينسـب البيت إلى صاحبه غالبـاً، وإنّما يكتفي بقوله: «كقول الشّاعر»[٥] أو : «كقول الآخر»[٦] أو : «ومنه قول الشّاعر»[٧].

---

(١) يُنظر : ص ٢٢٢ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٧٣٧ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٧٩٦ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٨٣١ من النّصّ المحقّق .

(٥) يُنظر : ص ٢٢٦، ٢٣١، ٢٨٠ من النّصّ المحقّق .

(٦) يُنظر : ص ٢٢٢، ٢٨١، ٥٨٥ من النّصّ المحقّق .

(٧) يُنظر : ص ٢٢٩، ٣٦٤، ٥٨٩ من النّصّ المحقّق .

أو «ومنه قول الآخر»[1].

٣ – لا يبيّن وجه الاستشهاد من البيت الّذي أورده؛ معتمدًا على فهم القارئ من خلال السّياق .

٢ – أقوال العرب وأمثالهم:

كان لأقوال العرب وأمثالهم في هذا الكتاب نصيبٌ موفور؛ إذْ بلغت خمسة وأربعين قولاً ومثلاً.

(١) ينظر: ص ٥٨٥ من النّصّ المحقّق.

المبحث الخامس

موازنة بين اللّمحة و شرح الحريريّ على الملحة

في هـــذا المـــبحث ســـأعقد موازنة بين شرحي الصّايغ والحريريّ للمـــلحة، لتبيّن ما امتاز به كلّ منهما عن صاحبه في المنهج، والأسلوب، والاستشهاد، وما إلى ذلك .

وإنّمـــا اخـــترتُ الحريـــريّ من بين الشرّاح؛ لأنّه صدر هذا الشأن وصاحبه، فهو ناظم «الملحة»، وهو أوّل من شرح هذه المنظومة فيما يظهر لي، كما أنّ شرحه أفضل الشّروح الّتي وقفت عليها قبل شرح الصّايغ.

أوّلاً – موازنة عامّة :

بعـــد القـــراءة المتأنّية لكلٍّ من «شرح ملحة الإعراب» للحريريّ و «اللّمحة في شرح الملحة» للصّايغ خرجتُ بما يلي :

١– اتّفـــق الشّرحان في خلوّهما من مقدّمة يُبيّن فيها المنهج الّذي سارا عليه، والمعالم الأساسيّة لذلك .

٢ – توخّـــى الحريـــريّ في شرحه للملحة الاختصار، بينما اتّسم شرح الصّايغ بالتّوسّع؛ ويمكن معرفة هذا من خلال النّقاط التّالية:

أ – استشـــهد الحريريّ بتسع عشرة ومائتي آية بما في ذلك الآيات المكرّرة، واستشهد الصّايغ بثلاث وأربعين ومائتي آية بما في ذلك الآيات المكرّرة .

ب– استشهد الحريريّ بثلاثة أحاديث، و لم يستشهد بأي أثرٍ

من الآثار المرويّة عن أحد الصّحابة رضي اللّه عنهم.

واستشهد الصّايغ باثني عشر حديثـًا، وثلاثة آثار من آثار الصّحابة رضوان اللّه عليهم.

ج- استشـهد الحريريّ بثلاثة وثمانين بيتـًا من الشّعر، واستشهد الصّايغ بتسعة وخمسين وأربعمائة بيت، بما في ذلك الأبيات المكرّرة .

د- استشهد الحريريّ بخمسة أقوال من الأقوال المرويّة عن العرب، واستشهد الصّايغ بخمسة وأربعين قوْلاً .

هـ- شَرْح الصّايغ تكثُر فيه الخلافات النّحويّة، وأقوال النّحاة؛ أمّا شرح الحريريّ فقد ندر فيه التّعرّض للخلافات النّحويّة .

٣ – التزم الحريريّ التزامـًا تامًّا بترتيب أبواب «الملحة»، والحديث عن كلّ حكم عند ذكره للبيت الّذي يتناوله .

أمّا الصّايغ فقد التزم بترتيب أبواب «الملحة»، إلاّ أنّه أضاف بعض الأبـواب، كدمجه (باب أفعل التّفضيل) مع (حبّذا) تحت باب واحد هو (باب حبّذا وأفعل الّذي للتّفضيل)، وقسّم ما سمّاه الحريريّ (باب حروف الجرّ) إلى ثلاثة أبواب؛ وهي: (باب حروف الجرّ)، وبعده (باب رُبَّ)، وبعده (باب القسَم) .

وكذلـك لم يلتزم دائمـًا بشرح الأحكام في كلّ بيتٍ من أبيات «الملحة» .

٤ – اقتصـر الحريريّ على ما ورد في «الملحة»، وتعرّض لإعراب بعض الكلمات الواردة فيها، وفسّر بعض الكلمات الغريبة .

أمّا الصّايغ فقد توسّع توسعاً كبيرًا في الشّرح، إلى درجة أنّ القارئ لهذا الكتاب لا يتصوّر أنّه شرحٌ لـ«ملحة الإعراب» بل هو شرحٌ لـ«ألفيّة ابن مالك»؛ إذْ إنّه نقل من ابن النّاظم في شرحه على «الألفيّة» نقولاً كثيرة دون التّصريح بذلك .

وكذلك لم يذكر الصّايغ إعراب أيّ كلمة من كلمات «الملحة»، لكنّه فسّر بعض الكلمات، وترك كثيرًا ممّا يحتاج إلى ذلك .

٥ – لم يهتمّ الحريريّ اهتماماً واضحاً بالتّعليلات النّحويّة، بخلاف الصّايغ الّذي اهتمّ بها .

٦ – يتّضح في شرح الحريريّ متانة الأسلوب، وجمال العبارة، ونصاعتها؛ لتوخّيه الإيجاز من ناحية، ولأنّه من فرسان البيان العربيّ .

أمّا الصّايغ فقد تفاوت أسلوبه من حين لآخر؛ فبينما تراه قويًّا سلساً في موضع، تجده واهناً ركيكاً في موضع آخر .

ثانياً – موازنة خاصّة في بعض الأبواب :

لزيادة البيان والإيضاح رأيتُ أن أقدّم بين يدي القارئ الكريم موازنة في بعض الأبواب بين هذين الشّرحين؛ بغية التّوصّل من خلالها إلى إبراز قيمة هذا الشّرح؛ وقد اخترت لذلك الأبواب التّالية :

١ – باب حروف[1] الجرّ :

قسّم الصّايغ هذا الباب إلى ثلاثة أبواب؛ فجعل ما يتعلّق بـ(رُبَّ)

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٢١٧– ٢٥٣، وشرح الحريريّ ١٢٢ – ١٣٤ .

في باب سمّاه (باب رُبَّ)، وجعل ما يتعلّق بالقسَم في باب آخر سمّاه (باب القسَم)، ومرادُه به حروف القسَم .

أمّا الحريريّ فجعل هذه الأبواب تحت بابٍ واحدٍ هو باب حروف الجرّ.

وقد خرجت من هذه الموازنة بما يلي :

١- بلغت الآيات القرآنيّة الّتي استشهد بها الصّايغ أربعـًا وثلاثين آية، على حين بلغت عند الحريريّ اثنتي عشرة آية .

٢- استشهد الصّايغ في هذا الباب بخمسة أقوال من أقوال العرب، على حين لم يستشهد الحريريّ بشيء من ذلك .

٣- بلغت الشّواهد الشّعريّة الّتي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب تسعة وخمسين بيتـًا، على حين بلغت عند الحريريّ سبعة أبيات .

٤- بلغ عدد أسماء النّحاة والشّعراء الّذين ذكرهم الصّايغ في هذا الباب خمسة وعشرين علَمـًا، على حين ذكر الحريريّ ثلاثة شعراء فقط .

٥- توسّع الصّايغ في تناوُله لمعاني حروف الجرّ توسّعـًا كبيرًا، فأورد لكلّ حرف ما يتعلّق به من معان، مستشهدًا لمعظم تلك المعاني، أمّا الحريريّ فقد اقتصر على المعاني المشهورة لكلّ حرف فقط .

٦- ذكر الصّايغ بعض المسائل الخلافيّة المتعلّقة بحروف الجرّ، بخلاف الحريريّ .

٧- يحسُن بنا أن نورِد نصًّا من كلام الصّايغ في هذا الباب، وما يقابله عند الحريريّ؛ لتبيين معالم المنهج الّذي سلكاه في معالجة مسائل هذا الباب.

قال الصّايغ[1] **في معاني (من)** : «وابتدأ بذكر (من) لأنّها أمّ الباب، وهـــو حرف جرّ يدخُل على الظّاهر وعلى المضمَر، تقول : أخذت من زيدٍ، وسمعتُ منه؛ وله معانٍ :

أحدهـــا : ابـــتداء الغايـــة في المكـــان، كقوله : قمت من الدّار، وللتّبعيض، كقولك : أنفقت من المال، ولتمييز الشّيء من غيره، كقولك : أحـــبّ الحمـــام من الطّير؛ وتكون سببيّة، كقولك : من أجل السّلامة أطلتُ الصّمت، ومنه قولُ الفرزدق

يُغْضِـــي حَيَـــاءً ويُغْضَـــى مِـــنْ مَهَابَتِه فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وتقـــع مكان باء القسَم، كقولهم : من ربّي ما فعلتُ ذلك، أي : بربّي أقسمتُ .

وتكون زائدة، ويُشترط لذلك أن تكون بعد حرف نفي، كقوله- تعالى-: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُوْنِهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ شَفِيْعٍ ﴾، أو بعد استفهام كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾؛ وتكون زائدة في الموجب، وهو مذهب الأخفش، وسيبويه لا يرى ذلك، ومنه قول إياس بن الأرتّ :

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لاَقٍ مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبِ

وتقع مكان (على) كقوله - تعالى -: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ﴾ أي: على القوم .

وتكـــون مكان (الباء) كقوله ـــ تعالى ـــ : ﴿يَحْفَظُوْنَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾

(١) يُنظر : ص ٢١٧ من النّصّ المحقّق .

أي: بأمر الله .

وقد تكون دالاً على ضرْبٍ من النّعت، كقوله - تعالى -: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ أي : الرّجس الوثنيّ .

وتكون بمعنى (في) كقوله - تعالى -: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ﴾.

وتقع لابتداء الغاية في الزّمان، كقول امرئ القيس :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ؟ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

وكقول الآخر :

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقِتَالُهَا» .

وقال الحريريّ[1]: «و (من) تأتي في الكلام على أربعة معانٍ :

أحدها: أن تقع بمعنى الابتداء المختصّ بالمكان الّتي تقابلها (إلى) الّتي يختصّ بها انتهاء الغاية، كقولك : سرتُ من البصرة إلى مكّة .

والثّاني: أن تكون للتّبعيض، كقولك : شربت من النّهر .

والثّالث: أن تأتي لتبيين الجنس، كقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ .

الرّابع: أن تأتي زائدة، كقولك : ما جاءني من أحد؛ فإنْ قلتَ : (ما جاءني من رجل) فليست زائدة في هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشّخص للنّوع، وتنزل منزلة قولك : (ما جاءني أحد) الّذي معناه نفي النّوع .

---

(١) شرح ملحة الإعراب ١٢٤ .

والفـــائدة في دخولها في هذا الكلام : استغراقُ النّفي؛ لأنّ الكلام كـــان يحتمل قبل دخولها أن يكون : ما جاءك رجل بل جاءك اثنان أو جماعة)) .

فقـــد تبيّن من خلال هذين النّصّين أنّ الصّايغ قد أورد أحد عشر معنـــًا لـــ(من)، بينما اقتصر الحريريّ على أربعة معان .

كما أنّ الصّايغ قد أولى الشّواهد عناية واضحة، خلافـــًا للحريريّ الّذي لم يعن عناية كبيرة بالاستشهاد لما ذكره من معان .

كمـــا تعرّض الصّايغ لشيء من الخلاف بين النّحاة في بعض تلك المعاني، أمّا الحريريّ فلم يتعرّض لشيء من ذلك.

٢- باب الاستثناء[١]:

١- بـــلغت الآيات القرآنيّة الّتي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب ثلاث آيات، بينما بلغت عند الحريريّ أربع آيات .

٢- استشـــهد الصّـــايغ في هـــذا الباب بثلاثة أحاديث، بينما لم يستشهد الحريريّ بأيّ حديث في هذا الباب .

٣- استشـــهد الصّايغ في هذا الباب بقولٍ واحدٍ من أقوال العرب، بينما لم يستشهد الحريريّ بأيّ قولٍ من أقوال العرب .

٤- بلغت الشّواهد الشّعريّة الّتي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب اثني عشر بيتـــًا، بينما بلغت عند الحريريّ بيتين .

---

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٤٥٧-٤٧٩، وشرح الحريريّ ٢٠٩ ــ ٢١٧ .

٥- بلغ عدد أسماء النّحاة والشّعراء الّذين ذكرهم الصّايغ تسعة أعلام، بينما ذكر الحريريّ شاعرين فقط .

٦ ــ للوقوف على طرفٍ من منهج الرّجلين في معالجة هذا الباب نورد بعضاً ممّا ذكراه في شرح هذين البيتين:

وَكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوْجَبِ تَمَّ الكَلاَمُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ

تَقُولُ: جَاءَ القَوْمُ إِلاَّ سَعْدَا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلاَّ هِنْدَا[1]

إذْ قال الصّايغ[2]: «الاستثناء هو : إخراج شيءٍ ممّا دخل فيه غيرُه، أو إدخال شيء فيما خرج منه غيرُه، والاسم المستثنى ضدّ المستثنى منه.

والاستثناء نوعان : متّصل، ومنقطع .

فالمتّصل : إخراج مذكور بـ(إلاّ) أو ما في معناها من حكم شامل، أو ملفوظٍ به، أو مقدّر .

فـ(الإخراج) جنس يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ (إلاّ)، كقوله - تعالى -: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾؛ فقوله: (إخراج مذكور) ولم يقل : إخراج اسم : ليعمّ استثناء المفرد، نحو : (قام القوم إلاّ زيدًا)، واستثناء الجملة لتأوّلها بالمشتقّ، نحو : (ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه)» .

وقوله: (بـ«إلاّ» أو ما في معناها) ليخرج التّخصيص ونحوه، ويدخل

---

(١) يُنظر : متن الملحة ٢٨ .

(٢) يُنظر : ص ٤٥٧ من النّصّ المحقّق .

الاستثناء بـــ(غير) و (سوى) و (حاشا) و (خلا) و (عدا) و (ليس) و(لا يكون) .

وقوله : (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع .

وقوله : (ملفوظ به أو مقدّر) ليتناول الحدّ الاستثناء التّامّ والمفرّغ .

والاســـتثناء التّامّ هو : أن يكون المخرج منه مذكورًا، نحو : (قام القوم إلاّ زيدًا) .

والمفرّغ هو : أن يكون المخرج منه مقدّرًا في قوّة المنطوق به، نحو: (ما قام إلاّ زيد)، التّقدير : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ .

والمـــنقطع هـــو : الإخراج بـــ(إلاّ) أو (غير) أو (بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم ... .

والنّاصـــب هـــو: (إلاّ) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلاًّ، ولا باستثني مضمَرًا، خلافـــًا لزاعمي ذلك .

والسّيرافيّ يذهب إلى أنّ النّاصب هو ما قبل (إلاّ) من فعل أو غيره بتعدية (إلاّ).

وذهـــب ابن خروف إلى أنّ النّاصب هو ما قبل (إلاّ) على سبيل الاستقلال .

وذهب الزّجّاج إلى أنّ النّاصب (استثني) مضمرًا» .

وقـــال الحريـــريّ[1]: «معنى الاستثناء : إخراج الشّيء ممّا دخل فيه

(١) شرح ملحة الإعراب ٢٠٩ .

غيرُه، أو إدخاله فيما خرج منه غيره؛ فالاسم المستثنى أبدًا ضدّ المستثنى منه.

وللاستثناء عدّة أدوات، إلاّ أنّ حرفه المستولي عليه: (إلاّ)، ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلِّم بـ(إلاّ) من قسمين:

أحدهما: أن يكون منقطعًا .

الثاني: أن يكون تامًّا .

فإن كان منقطعًا مرتبطًا بما بعد (إلاّ) لم تعمل (إلاّ) شيئًا من الإعراب، بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر، وذلك كقولك: (ما قام إلاّ زيد) و (ما ضربت إلاّ زيدًا) و (ما مررت إلاّ بزيد)؛ فـ(إلاّ) هاهنا أفادت إثبات القيام لزيد، وإيقاع الضّرب به، وحصول المرور به، من غير أن تحدث إعرابًا ... .

وأمّا إذا كان ما قبل (إلاّ) كلامًا تامًّا فلا يخلو من قسمين:

أحدهما: أن يكون موجبًا. والثّاني: أن يكون غير موجب .

فإنْ كان موجبًا كقولك: (جاء القوم إلاّ سعدًا) نصبت ما بعد (إلاّ)، وكان النّاصب له الفعل الّذي هو: (جاء)، لكن نصبه بواسطة (إلاّ) كما ينصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو .

وعند بعضهم: أنّ (إلاّ) هي النّاصبة، وأنّ تقدير الكلام: جاء القوم أستثني زيدًا، أو: لا أعني زيدًا» .

فواضح من خلال هذين النّصّين أنّ الصّايغ عني بتعريف المصطلحات، وإخراج محترزات كلّ تعريف، بخلاف الحريريّ الّذي اقتصر على تعريف الاستثناء .

واتّفقا في ذكر أقسام الاستثناء، وذكر الخلاف في ناصب المستثنى، لكنّ الصّايغ توسّع في بيان الخلاف ناسبـًا كلّ قول إلى صاحبه .

٣- باب نواصب الفعل[1]:

١- بلغت الآيات القرآنيّة الّتي استشهد بها الصّايغ إحدى وعشرين آية، بينما بلغت عند الحريريّ سبع آيات .

٢- أورد الصّايغ ثلاث قراءات، ناسبـًا كلّ قراءة إلى مَن قرأ بها؛ أمّـا الحريريّ فقد ذكر قراءة واحدة، دون ذكر مَنْ قرأ بها، وإنّما اكتفى بقوله: «وقرىء».

٣- استشـهد الصّايغ في هذا الباب بقولين من أقوال العرب؛ بينما لم يستشهد الحريريّ بأيّ قولٍ من أقوال العرب .

٤-بـلغت الشّواهد الشّعريّة الّتي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب ستّة عشر بيتـًا، بينما بلغت عند الحريريّ ثلاثة أبيات .

٥- بـلغ عدد أسماء النّحاة والشّعراء والقرّاء الّذين ذكرهم الصّايغ في هذا الباب عشرة أعلام، بينما ذكر الحريريّ شاعرين فقط .

٦- أورد الصّايغ بعض المسائل الخلافيّة في هذا الباب، بينما لم يورد الحريريّ أيّ مسألة .

٧- ينـبغي أن نـورد نصـًّا من كلام الصّايغ في هذا الباب، وما يقابله عند الحريريّ؛ للوُقوف على طريقة تناولهما لمسائل هذا الباب .

---

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٨١٥- ٨٤٥، وشرح الحريريّ ٣٣٦ - ٣٤٧ .

فقد قال الصّايغ[١] **في الحرف النّاصب (لن)**: «وأمّا (لن) فهي عند سيبويه مفردة، وعند الخليل مركّبة، وأصلُها عنده : (لا أن)، فحذفت الهمزة تخفيفاً والتقى ساكنان؛ وهما : الألف والنّون؛ فحذفت الألف لذلك، وبقي (لن)؛ والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه .

وهي لفظة نفي وضعت لجواب الفعل المقترن بأحد حرفي التنفيس؛ وهما : السّين وسوف، فـ(لن يخرج زيد) جواب من قال : سوف يخرج، أو سيخرج .

وتختصّ (لن) دون أخواتها بأن يتقدّم عليها مفعول الفعل الّذي نصبته، كقولك: (زيدًا لن أضرب)، وأجمعوا على ذلك، وعلى أنّ معناها نفي الفعل المستقبل» .

وقال الحريريّ[٢]: «وأمّا (لن) فهي لفظة نفي وُضعت لجواب حرفي التّنفيس اللّذين هما : السّين، وسوف؛ فكأنّ قولك : (لن يخرج زيد) هو جواب مَن قال : سوف يخرج، أو سيخرُج .

وتختصّ (لن) دون أخواتها بجواز أن يتقدّم عليها مفعول الفعل الّذي نصبته، كقولك : (زيدًا لن أضرب)» .

فالنّاظر لهذين النّصّين يرى أنّ الصّايغ والحريريّ قد اتّفقا في ذكر وظيفة هذه الأداة، وخصوصيّتها على بقيّة أخواتها، وزاد الصّايغ عليه

---

(١) يُنظر : ص ٨٢١ من النّصّ المحقّق .

(٢) شرح ملحة الإعراب ٣٤١ .

بذكر أصل بنيتها: أهي مركّبة أم بسيطة؟ مع التّرجيح .

وبعـــد؛ فمـــن خلال هذه الموازنات يتبيّن تفوّق الصّايغ في شرحه لـــــ«ملحة الإعراب» على الحريريّ؛ ليس في جانب واحد فحسْب، بل في سائر مقوّمات الشّرح الوافي . والحمد للّه أوّلاً وآخرًا .

المبحث السّادس

تقويم الكتاب

الكـــلام في هـــذا المبحث يتناول شيئين؛ وهما : مميّزات الكتاب، والمآخذ عليه.

فأقول - بعد الاستعانة بالله-:

أوّلاً- مميّزات الكتاب:

تميّز هذا الشّرح عن بقيّة شروح «ملحة الإعراب» الّتي وقفتُ عليه بأكثر من ميزة؛ وأهمّ هذه المميّزات ما يلي:

١- التّوسّـــع في الشّـــرح قياســـاً على نظائره من شروح «ملحة الإعـــراب»؛ فـــبالرّغم مـــن أنّ «ملحة الإعراب» منظومة مختصرة ألّفها الحريريّ للمبتدئين، إلاّ أن شرح الصّايغ لها جعل منها عملاً علمياً حافلاً؛ وخـــيرُ دليلٍ على هذا: كثرة شواهده، فلقد استشهد بقدر كبير من جميع الشّواهد - كما تقدّم - .

وممّا يدلّ على توسّع الصّايغ أيضـــاً: كثرة إيراده المسائل الخلافيّة، ومناقشـــته لكـــثيرٍ من القضايا النّحويّة؛ فلقد تردّد في هذا الكتاب أسماء أشهر النّحاة منذ بدء النّحو إلى عصر المؤلّف .

ويُضاف إلى ذلك أيضـــاً : إيرادُه بعض لغات القبائل العربيّة .

٢- الدّقّة في نسبته الأقوال إلى أصحابها غالبـــاً .

٣- تفـــرد الكتاب ببعض الشّواهد الشّعريّة الّتي لم أجدها في غيره،

وببعض الشّواهد قليلة الذّكر في كتب النّحو المتداولة[١].

ثانيـــاً – المآخذ عليه:

لا يسلَم أيّ عملٍ بشري في الغالب من الخطأ والنّقص والخلَل، ولا غرابة في هذا؛ لأنّ الإنسان يتعرّض للسّهو والنّسيان والخطأ .

والصّايغ في أثناء تأليفه لهذا الكتاب وقع في بعض هذه الأشياء؛ وهـــا أنذا أعرضها فيما يلي، رجاءَ أن ينفع الله بها، وأن يغفر لنا الزّلل، وأن يصلح لنا الخلَل .

١- اعـــتمد في شـــرحه عـــلى «شرح ملحة الإعراب»للحريريّ، و«شـــرح الألفيّة» لابن النّاظم اعتمادًا كبيرًا، وكان الأولى أن يصرّح بما نقلـــه مـــنهما، وبخاصّة أنّه ينقُل أحيانـــاً نصوصـــاً كاملة دون تصرّف فيها، ومع ذلك لا يُشير إلى المنقول منه .

٢- أخطأ في نسبة بيت إلى امرئ القيْس؛ وهو قولُه :

لِمَـــنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ؟ أَقْوَيْـــنَ مِـــنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[٢]

والصّحيح : أنّه لزُهير بن أبي سُلمى .

وكذلك أخطأ في نسبة بيتٍ إلى الطّرمّاح؛ وهو قولُه :

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَـــوْمَ الْوَغْـــى مُتَخَوِّفـــاً لِحِمَامِ[٣]

---

(١) يُنظر : مبحث شواهده ص٥٦، ٥٧ .

(٢) يُنظر : ص ٢٢١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٣٩٠ من النّصّ المحقّق .

والصّحيح: أنّه لقطريّ بن الفجاءة؛ وهو تابعٌ في هذا الخطأ لابن النّاظم[١] رحمه اللّه تعالى.

٣- منهجه لم يكن على وتيرة واحدة؛ فتارةً يكون قويًّا في منهجه، ويستقصي كلّ الشّواهد في المسألة، وتارة أُخرى نراه يقتضب الحديث ويختصر فيه .

٤- يُلحظ في منهج الصّايغ أنّه عندما يقوم بتقسيم المسائل فإنّه يذكُر أحد الأقسام، ثمّ يُغفِل باقي الأقسام؛ وهذا ظاهرٌ كثير الانتشار في الكتاب .

٥- عدم الاهتمام بأبيات «ملحة الإعراب»؛ فلا يفسّر الكلمات الغامضة، ولا يعرب الكلمات المشكلة .

٦- عدم الدقة في شرح كلام الحريريّ؛ فأحيانًا يذكُر أبياتًا من «الملحة»، ويتكلّم عن موضوعها بشكل عامّ، ولا يتطرّق إلى المسائل الّتي ذكرها الحريريّ؛ ومن الأمثلة على ذلك: طريقة تناوله لمباحث باب الحال[٢]، وكذلك باب الاستثناء[٣].

---

(١) يُنظر : شرح الألفيّة لابن النّاظم ٣٢٠ .

(٢) يُنظر : ص ٣٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٤٥٧ من النّصّ المحقّق .

القســـم الثاني

قســـم التّحقيق

قسم التّحقيق

ويشتمل على ما يلي:

١- وصف النّسخ الخطّيّة المعتمدة في التّحقيق .

٢- منهجي في التّحقيق .

٣- النّصّ المحقّق .

وصف النّسخ الخطّيّة
المعتمدة في التّحقيق

بعد البحث عن نسخ هذا الكتاب تمكّنت من الحصول على نسختين خطّيّتين، اعتمدتّ عليهما في تحقيق هذا الكتاب؛ وفيما يلي وصفهما:

النّسخة الأولى:

مصوّرة من نسخة موجودة بدار الكتب الوطنيّة بتونس، تحت رقم (٦٧١) وعدد لوحاتها أربع وستّون ومائة لوحة، وعدد الأسطر ثلاثة عشر سطرًا، في السّطر الواحد ثلاث عشرة كلمة .

وقد كتبت بخطّ مشرقيّ، واضح مشكول، وميّزت أبيات «الملحة» للحريريّ من الشّرح بخطّ كبير، وعناوين الأبواب كلّها، وكلمة (فصل) مكتوبة بخط أحمر، وبعض الأبيات مكتوب بخطّ أحمر، وبعضها مكتوب بخطّ أسود وهو الأكثر .

وهذه النّسخة روجعت من قِبل ناسخها؛ فكان يستدرك ما سقط منها فيكتبه في الهامش، ثم يضع في نهايته كلمة (صح) .

وفي هوامشها إشارات توضّح أنّها قوبلت مع نسخة أخرى .

واسم النّاسخ : إبراهيم بن عبد العالي محمود؛ وقد نُسخت في القرن التّاسع الهجريّ سنة ٨٦٤هـ .

وكُتب على غلاف هذه النّسخة : «كتاب شرح الملحة لابن

الصّائغ» . وقد رمزت لها بالحرف: (أ).

٢- النّسخة الثّانية:

مصـــوّرة من نسخة موجودة بمكتبة جامعة إستانبول بتركيا، تحت رقـــم (١٠١٦) وعدد لوحاتها خمسون ومائة لوحة، وعدد الأسطر خمسة عشر سطرًا، في السّطر الواحد إحدى عشرة كلمة .

وقد كُتبت بخطّ معتاد، واضح، وبهوامشها بعض التّصويبات، وفيها سقْط مقدارُه إحدى عشرة لوحة، يقابل في (أ) : ١٠/أ - ٢١/أ .

واسم النّاسخ: عليّ بن صدَقة، وتأريخ نسخها سنة ٨٩٠هـــ، وقد التزم النّاسخ بوضع رمز (ص) عند أوّل النّظم، و (ش) عند الشّرح .

وكُتب على غلاف هذه النّسخة : «كتاب اللّمحة في شرح الملحة للشّـــيخ، الإمام، العالم، وحيد دهره، وفريد عصره، شمس الدّين محمّد بن بدر الدّين بن سباع الصّايغ، عفا اللّه عنه، وأنار ضريحه، وأوسع ضريحه، إنّه على كلّ شيء قدير. آمين» .

وقد رمزت لها بالحرف: (ب).

منهجي في التّحقيق

كان منهجي في تحقيق الكتاب كالتّالي:

١- احترمتُ النّصّ؛ فلم أتدخّل فيه إلاّ بالقدر الّذي يقيم معوجـًّا، أو يكمّل ناقصـًا، وما أضفتُه جعلتُه بين معقوفين هكذا [ ].

٢- اخترت ما سمّي بمنهج التّلفيق بين النسخ، فقابلت بين نسختي المخطوط مقابلة دقيقة، وأشرتُ إلى مواضع الزّيادة، والاختلاف، والتّحريف في كلّ منهما، وأثبتّ ما رأيته أليق بالمقام من ذلك في الصّلب، وما لا يليق بالصّلب أثبته في الحاشية، كما أشرتُ إلى مواضع السّقط، وميزّت النّصّ السّاقط من إحدى المخطوطتين بوضعه بين معقوفين هكذا [ ] .

٣- ميّزت أبيات النّظم بأن كتبتها بحرف كبير أسود .

٤- كتبت النّصّ وفقـًا للقواعد الإملائيّة الحديثة .

٥- ضبطت الآيات القرآنيّة الكريمة، والأحاديث الشّريفة، والشّواهد الشّعريّة والنّثريّة، وأبيات النّظم، والكلمات الّتي تحتاج إلى ضبط .

٦- عزوت الآيات القرآنيّة إلى سورها، ذاكرًا رقم الآية .

٧- خرّجت القراءات القرآنيّة، ونسبتها إلى قرّائها من كتب القراءات .

٨- خرّجت الأحاديث الشّريفة والآثار من كتب السّنّة المعتمدة .

٩- خرّجت الأمثال من كتب الأمثال .

١٠- خرّجت الشّواهد الشّعريّة، مبيّنـًا بحر البيت، وقائله - إنْ أمكن

ذلـــك -، مع الإحالة إلى ديوانه إنْ وُجد، أو إلى كتب المختارات الشّعريّة، ذاكرًا وجهَ الاستشهاد فيه، مع إيراد بعض الكتب النّحويّة الّـــتي استشـــهدت به، مراعيـــاً في ذلك التّسلسل التّأريخيّ لوفاة مؤلّفيها .

١١- وثّقـــت الأقوال والآراء الواردة في الشّرح؛ بالرّجوع إلى مصنّفات أصحابها إنْ تيسّرت، وإلاّ فمن كتب النّحو المعتمدة .

١٢- عرّفت بالأعلام والأماكن والبُلدان الواردة في الشّرح .

١٣- شـــرحت الكلمات الغريبة الواردة في الشّرح؛ وذلك بالرّجوع إلى المعاجم اللّغويّة .

١٤- خـــرّجت المسائل النّحويّة، وذلك بالرّجوع إلى مظانّها من كتب النّحو .

١٥- بيّـــنت مـــا أبهمه الشّارح، وذكرتُ ما أغفله ممّا تدعو الحاجة إلى ذكره.

١٦- قمت بعمل الفهارس الفنّيّة اللاّزمة الّتي تيسّر الإفادة من الكتاب.

١٧- وضعت اختصاراً لأسماء بعض المصادر التي تتكرر كثيراً في التحقيق، وهي:

١- ابن عقيل - شرح الألفيّة لابن عقيل .

٢- ابن النّاظم - شرح الألفيّة لابن النّاظم .

٣- الإتحاف - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنّا.

٤- الأشمونيّ - شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك .

٥- حاشية ياسين - حاشية ياسين على التّصريح .

٦- الدّرر - الدّرر اللّوامع على همع الهوامع للشنقيطيّ .

٧- شرح الجمل - شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور .

٨- شرح الرّضيّ - شرح الكافية للرّضيّ الاستراباذيّ .

٩- شرح الملحة - شرح ملحة الإعراب للحريريّ .

١٠- الصّبّان - حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك.

١١- اللّباب - اللّباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ .

١٢- النّكت - النّكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشّنتمريّ.

١٣- الهمع - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسّيوطيّ .

النماذج من المخطوطة

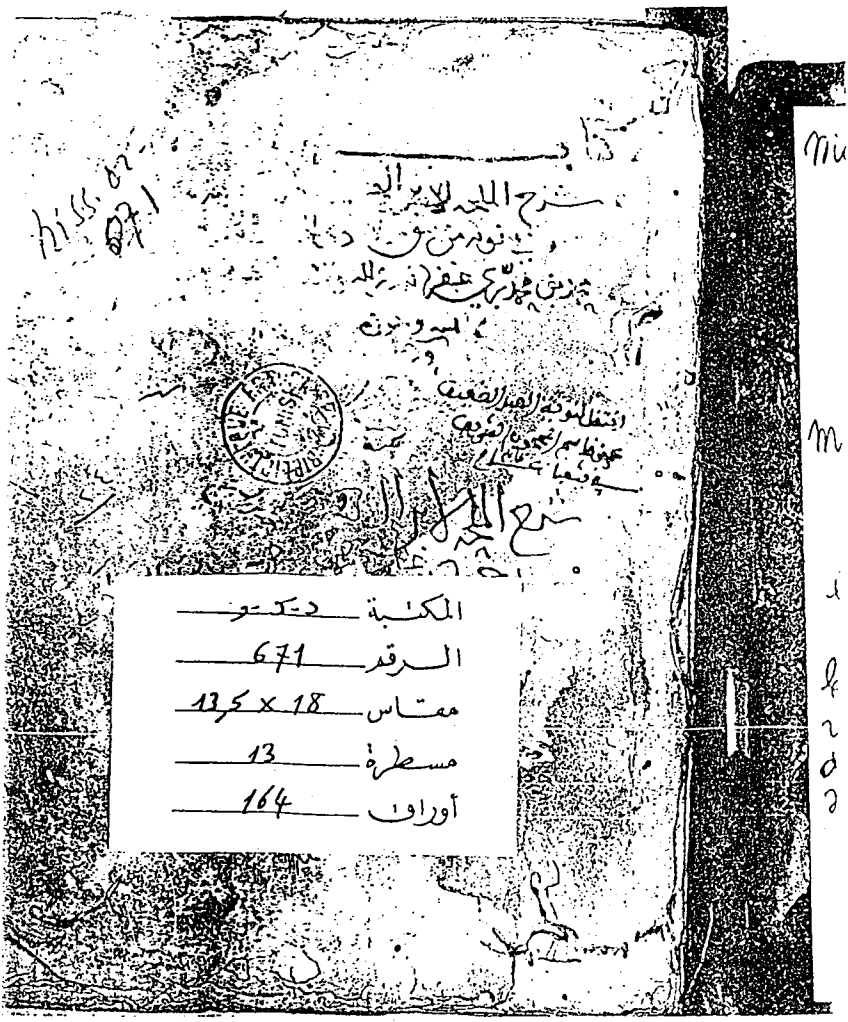

صفحة العنوان من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت

قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن الحسن بن سباع الصائغ
عفا الله عنه: أحمد الله وأستعينه وأصلي على رسوله محمد وآله
وصحبه. قال الشيخ الإمام العالم العلامة نجم العرب والعجم
الأديب أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري رحمه الله تعالى

أقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول

يقول: إنه لما أراد الحمد لله تعالى على شروعه فيما قصده من الكلام
ونحو الأدب في الطول على سيد الكرم

يا سائلي عن الكلام المنتظم جدا ونوعا وإلى كم ينقسم

قال: اعلموا - وفقني الله وإياكم لمخاطبة الله بكلامه الذي
هو غير سامع ولا متكلم على هيئة السامع وجنسه شكوت
إلى الله مما يلقى من المتكلمين وهو كلام لأنه مركب من جنس وفصل فهو كالخيل
تعم ذكرا بقول خص ذكر سمع وهو في اللغة المنع. قال الشاعر

لا تعبدن فهادون حاجتكم فان دعيتم فقولوا دونه حدد

فهو مصنوع من الحد وهو المنع من الخروج إلى غيره حاجز غيره من الدخول
إليه ومنه قيل للبواب حداد. قال الشاعر

يقول لي الحداد وهو يعدني إلى النجم لا تمزع فانك من باس

والنوع: كان عجنس كالفرع من أصله وقد يكون جنسا إذا انقسم
على أنواع بالنسبة إلى ما تحته.

إسمع هديت الرشد قولا فاعلمن منه مدى ما المعقول

ما المعقول: مصدر عقل ومثله من الأمور المعقول والمحلوف
حد الكلام ما أفاد المسمع نحو قام زيد وعمرو ومسمع
قد تقدم الكلام في أنه عبارة عما يحسن
من قائل من كلمين أحدثكي الأسنا
النداء لنصبه مفعي الفعل وهو كامل من قوله
فالجملة الأمر في سمع الفعل والتاء

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

وتلك نقطة ملحة الإعراب مودعة بدائع الإعراب

الملحة هي التي ألفها أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري المتوفى سنة ٥١٦ هـ وهذا البيت من أنواع البديع يجيء التحسين وهو من الإعراب والإعراب ومعناه أن الشيخ أبا النسر رحمه الله قصد بهذا البيت تقليل ما يشتمل عليه نظمه لكنه كبر أمرها إذ جعلها حاوية من الإعراب بكليته ويقال هذا بديع في فعل وجمع بين الشيء ومرضه إذا أتى بغيره ويقال غريبة الأمر أي عجيبة

فانظر إليها بالمنظر المستحسن وحسن الظن بها والحسن

يقول انظر إليها بعين رضى لا بعين عداة فإن العين قد تعين عين عميمة ولكن عين الرضى تبدي المساوئ وأحسن الظن بالمرء جعله من الفضل بأبهى وحسن ظن غيرك بها

وإن تجد عيبًا فسد الخللا ... فجل من لا عيب فيه وعلا

يقول شيء الجليل كما في الوجود لم يوسم بشيء بمالٍ الأعلى سبيل

المجاز لما يتعذر من التسمي والتغير والزوال في هذا الملك

يواعده قائله ما هو متحمل من الخلل فقال له لذلك فإن تبدلت عن

خلله بتوجيه عذر إما الاختيار وإما لحاجته على وضع

مثيل أو لاهاري ما أعمله من أجل أنه لو وضع في العيان لم يكن

لمن وسمت له دون الثوب لا يفضل الأعلى مبتدع يشنع به

كاد تم أو تقضي عدم الشنع به لضيق نظافي أو تتمم به من

استيناء ما يلتزم به أو لها من لوازم الصناعة فاعرف بذلك وذلك

جل ولا عيب غيره وعلا وهو سبحانه وتعالى ... وللمه على ما أولى

فنعم المولى ونعم الولي ... وختم كلامه بحمد الله تعالى لموجب حمده على كل

نعمة أولى ونعم من كل خير لا يتناهى خصوصًا العمل الذي به الوصول إلى إدراك كل

سبحانه في أحسن تقويم ... ونعم ما أولانا بكرمه ونعم المولى هو تبارك وتعالى

ثم الصلاة بعد حمد الصمد ... على النبي المصطفى محمد

وآله وصحبه الأبرار ... ما انسلخ الليل من النهار

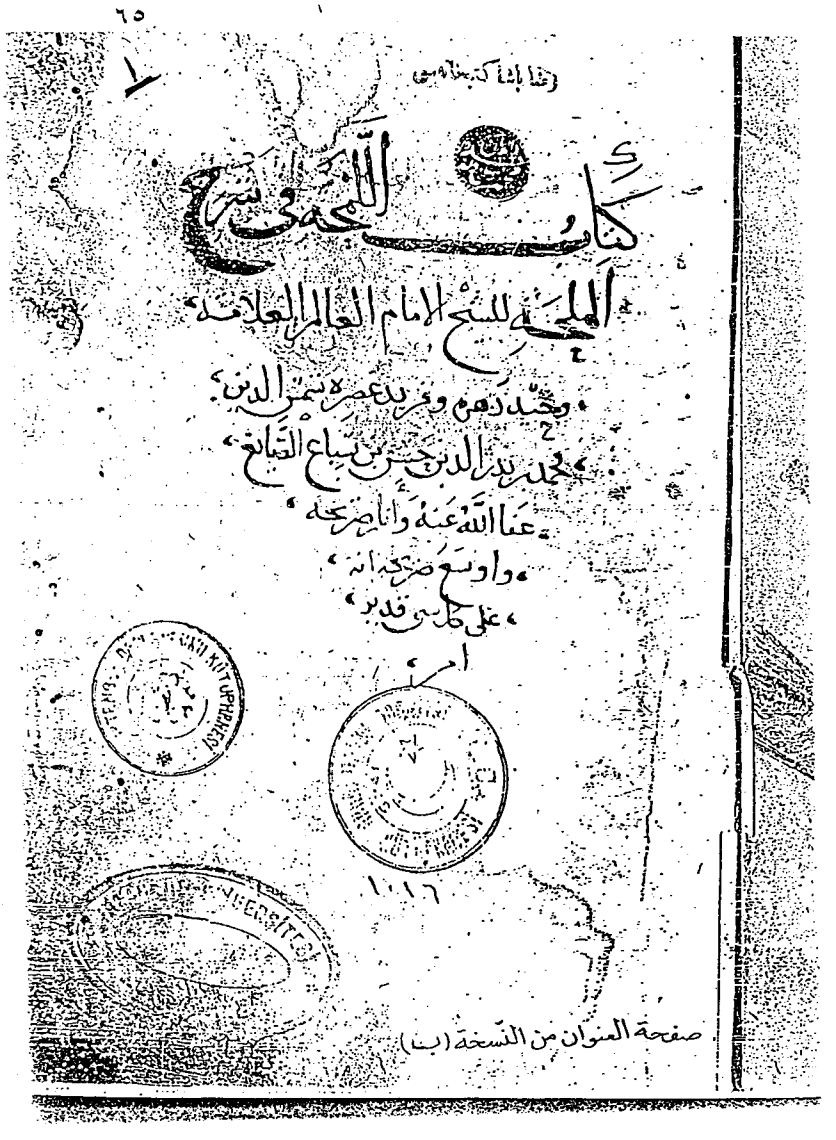
٦٥
١
كتاب اللمع في شرح اللمع
للشيخ الإمام العالم العلامة
مجدد دهره وفريد عصره سمي الدين
محمد بن الدين حسن بن سباع التنوخي
عفا الله عنه وأناصر حه
وأوسع ضريحه آمين
على كل شيء قدير
١٠١٦
صفحة العنوان من النسخة (ب)

صفحة العنوان من النسخة (ب)

اللوحة الثانية من النسخة (ب)

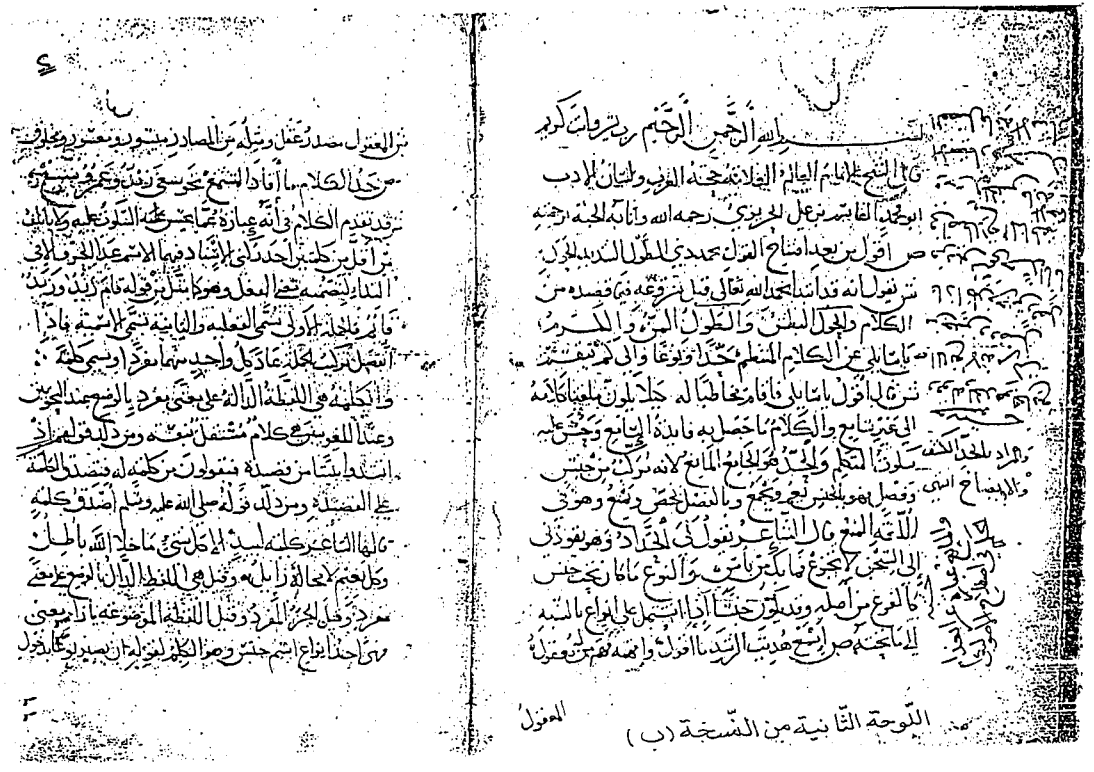

اللوحة الثانية من النسخة (ب)

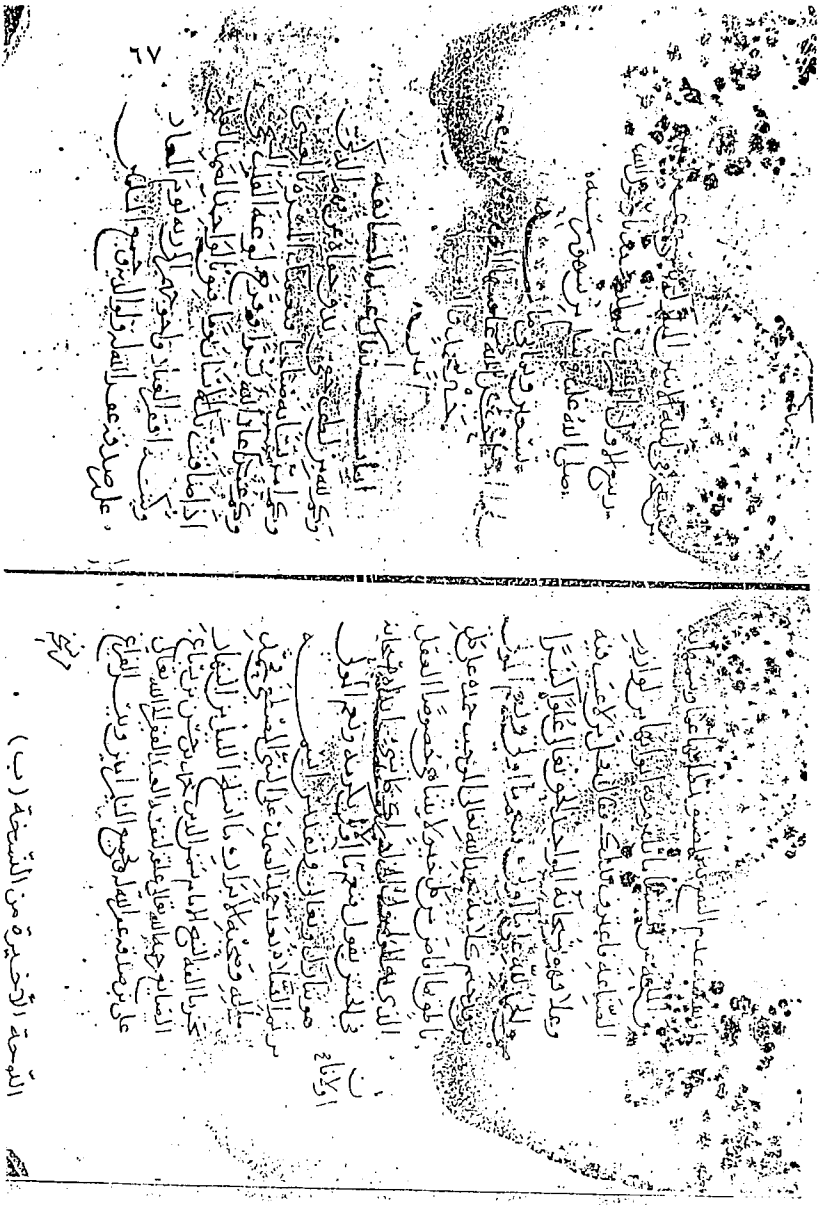

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)

النّـــصّ المحـــقّق

كِتَابُ

اللَّمْحَةِ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ

تأليف

محمّد بن الحسن الصّايغ

/ بسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [٢/أ]

وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكّلت[١] .

[قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمّد بن الحسن بن سِبَاع الصّايغ ــ عفا الله عنه -: أحمدُ الله، وأستعينه، وأصلّي على رسوله محمّد وآله وصحبه][٢] .

قــال الشّــيخ، الإمــام، العالِم، العلاّمة[٣]، حجّة العرب، ولسان الأدب، أبــو محمّد القاسم [٤] ابن عليّ بن محمّد [٥] الحريريّ - رحمه الله تعالى[٦]، [وأثابه الجنَّة برحمته] [٧]:

أَقُــولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ[٨] الْحَوْلِ[٩]

---

(١) في ب : ربِّ يسِّر وأنت كريم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) (العلاّمة) ساقطة من أ .

(٤) في أ : القسم .

(٥) (بن محمّد) ساقطة من ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في متن الملحة ٥، وشرح الملحة ٣٧ : شَدِيد الحَوْل .

(٩) ورد في متن الملحة ٥، وشرح الملحة ٣٧ بعد هذا البيت بيتان آخَران؛ وهُما قولُه :

وَبَعْــدَهُ فَأَفْضَــلُ السَّــلاَمِ عَــلَى النَّــبِيِّ سَــيِّدِ الأَنَــامِ

وَآلِــهِ الأَطْهَــارِ خَيْــرِ آلِ فَــافْهَمْ كَلاَمِــي وَاسْــتَمِعْ مَقَالِي

يقول: إنّه قد ابتدأ بحمد الله تعالى قبل شُروعه فيما قصده من الكلام.

والحول[١]: البَطْش، والطَّول: المَنُّ والكرم .

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلاَمِ الْمُنْتَظِمْ حَدًّا وَنَوْعًا وَ[٢] إِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ؟

قال: أقول يا [سَائلي؛ فَأَقَامَ][٣] مُخَاطَبًا له؛ كيْلا يكون مُلْقيًا كلامَه إلى غير سَامِعٍ .

والكلامُ: [ما حَصَلَ][٤] به فائدةُ السَّامع، وحَسُنَ عليه سُكُوتُ المتكلِّم .

و[الحدُّ هو : الجامع][٥] المانع؛ لأنَّه مُركَّب من جنسٍ وفصل؛ فهو بالجنس يَعُمُّ ويجمع، وبالفصل يخصُّ ويَمْنع .

وهو في اللّغة : المنع، [قال الشّاعر :

[٢/ب] / لاَ تَعْبُدُنَّ إِلَهًا دُوْنَ خَالِقِكُمْ فَإِنْ دُعِيْتُمْ فَقُولُوا دُوْنَهُ حَدَدُ[٦]

فهو يمنع الشّيء المحدود من الخروج إلى غيره، كما يمنع غيرَه من

---

(١) الحول: الحيلة، والقوّة . يُنظر : اللّسان (حَوَل) ١١/١٨٥ .

(٢) في متن الملحة ٥: إِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ ــ بدون العاطف ــ .

(٣) ما بين المعقوفين مطموسٌ في أ .

(٤) في أ : يحصل.

(٥) ما بين المعقوفين بياضٌ في أ .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لزيد بن عَمرو بن نُفيل .

يُنظر هذا البيت في : التّهذيب (حَدد) ٣/٤٢٢، و الصّحاح (حدد) ٢/٤٦٢، واللّسان (حدد) ٣/١٤٢ .

الدخول إليه؛ ومنه قيل للبوّاب : حَدَّاد][1]، قال الشّاعر :

يَقُولُ لِيَ الْحَدَّادُ وَهْوَ يَقُودُنِي إِلَى السِّجْنِ لاَ تَجْزَعْ فَمَا بِكَ مِنْ بَاسِ

والنّوع: ما كان تحت جنسٍ كالفرع من أصله، وقد يكون جنسـًا إذا اشتمل على أنواعٍ بالنّسبة إلى ما تحته .

اسْمَعْ هُدِيْتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَافْهَمْـهُ فَهْـمَ مَـنْ لَهُ مَعْقُولُ

فـالمعقول مصـدر عَقَل، ومثله من المصادر : مَيْسُورٌ، ومَعْسُورٌ، ومَخْلُوق[3].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لقيس بن الخطيم .

يُنظر هذا البيت في : الملاحن ٥١، و اللّسان (حدد) ١٤٢/٣، (باس) ٢٠/٦، و شرح اللُّمحة البدريّة ٢٠٣/١ ــ وفيه (السّجّان) بدل (الحدّاد) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية ــ، و تاج العروس (بأس) ٤٣٠/١٥، و ملحقات الدّيوان ٣٤.

(٣) في أ : مخلوف .

ووُرود المصـدر بـزِنَة اسم المفعول جائز عند الجمهور ــ وإنْ كان قليلاً ــ نحو: (ميسور) من اليُسْر، و (معسور) من العُسْر، و (معقول) من العقل، و (مخلوق) من الخلق .

وخالف سيبويه وغيرُه في مجيء المصدر على وزن المفعول؛ وجعل الميسور والمعسور صفة للزّمان ــ أي : الزّمان الذي يُؤسر فيه ويُعسر فيه على حذف الجارّ ــ؛ وجَعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود صفةً للعقل؛ إذْ قال : «كأنّه قال : عُقِل له شيء، أي : حُبس له لُبّه وشدّد» . ومثله المخلوق صفة للخلق .

يُـنظر : الكتاب ٩٧/٤، و شرح المفصّل ٥٠/٦، و شرح الشّافية ١٧٤/١، ١٧٥، واللّسـان (عقـل) ٤٥٨/١٢، (عسر) ٥٦٤/٤، (يسر) ٢٩٧/٥، (خلق) ٨٥/١٠ .

[بَابُ الكَلاَمِ] (١)

حَدُّ الْكَلاَمِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعْ نَحْــوُ : سَــعَى زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُتَّبِعْ

قد تقدّم الكلام في أنّه عِبَارةٌ عمّا يحسُن [السُّكوت](٢) عليه، ولا يأتلف من أقلّ من كلمتين(٣)؛ أحدُ رُكني الإسناد [فيهما الاسم](٤) عدا الحرف إلاّ في النِّداء؛ لتضمُّنه معنى الفعل(٥) .

وهــو كمــا مَثَّل من قوله : [قام زيد، و] (٦) زيدٌ قائم؛ فالجملة الأولى تُسَمَّى الفعليّة، والثّانية تُسَمّى [الاسميّة ؛فإذا](٧) انفصل / تركيب [٣/أ]

---

(١) العنوان زيادة من المحقّق؛ يقتضيه صنيعُه في بقيّة الأبواب .

(٢) ما بين المعقوفين غيرُ واضحٍ في أ .

(٣) لا يحصــل التّركيب الّذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة إلاّ من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) في قولنا : (زيدٌ ذاهب)؛ أو من اسم وفعل مُسند إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التّائب) في قولنا : (فاز التّائب) .

فــ(زيد ذاهب) وشِبْهه جُملةٌ اسميّة لتصديرها باسم .

و (فاز التّائب) وشبهه جملةٌ فعليّة لتصديرها بفعل .

يُــنظر : شــرح الكافية الشّافية ١٥٩/١، و شرح المفصّل ٢٠/١، و شرح ألفيّة ابن معط ١٩٢/١، و أوضح المسالك ١١/١.

(٤) ما بين المعقوفين غيرُ واضحٍ في أ ؛ من أثر الرطوبة.

(٥) لأنّ حرف النّداء ناب عن الفعل : (دعوت) أو (ناديت) .

يُنظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ١٩٣/١ .

(٦) ما بين المعقوفين غير واضحٍ في أ؛ من أثر الرطوبة.

(٧) ما بين المعقوفين غير واضحٍ في أ؛ من أثر الرطوبة.

الجملة عادَ كلّ واحدٍ منهما مُفْردًا، ويُسَمَّى كلمةً [١].

والكلمةُ هي: اللّفظة الدّالّة على معنىً مفردٍ بالوضع عند النّحويّين[٢].

وعند اللّغويّين هي : كلامٌ مستقلّ بنفسه؛ ومن ذلك قولهم إذا أنشدوا بيتًا من قصيدة فيقولون : «من[٣] كلمة له»؛ فتصدُق الكلمة على القصيدة[٤]، ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ**[٥]؛ **كَلِمَةُ لَبِيْد**[٦] :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ»[٧] **وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ**[٨]

---

(١) الكلمة فيها ثلاثُ لغات : كَلِمَةٌ، كِلْمَةٌ، كَلْمَةٌ .
يُنظر اللّسان (كلم) ١٢/٥٢٣ .

(٢) يُنظر : المفصّل ٦ .

(٣) في أ : ومن .

(٤) قال صاحب اللّسان : «الكلمة : تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مُؤلّفة من جماعةِ حروفٍ ذاتِ معنىً، وتقعُ على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرِها» .
اللّسان (كلم) ١٢/٥٢٤ .

(٥) في : ب : الشاعر .

(٦) هو : لبيد بن ربيعة العامريّ، كان من شعراء الجاهليّة وفرسانها، أدرك الإسلام فأسلم ثم قدِم الكوفة وأقام بها إلى أنْ مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة في أوّل خلافة معاوية .
يُنظر : الاستيعاب ٣/٣٢٤، و أسد الغابة ٤/ ٥١٤، و الإصابة ٣/٣٢٦ .

(٧) ورد هذا الحديث ــ من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت ــ في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعر والرّجز والحداء وما يُكره منه، ٨/٦٤، و صحيح مسلم، كتاب الشّعر، ٤/١٧٦٨، و سنن التّرمذيّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعر، ٥/١٤٠، و سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشّعر، ٢/١٢٣٦.

(٨) هذا بيتٌ من الطّويل .

وقيل : هي اللّفظُ الدّالُّ بالوضع على معنىً مفرد [١] .

وقيل : اَلْجُزْءُ المفرد [٢] .

وقيل : اللّفظة الموضوعة بإزاء معنىً، فهي أحد أنواع اسْم جِنْسٍ [٣] وهو الكلم، لقبوله[٤]: أن يصير[٥] نوعـًا بدخول حرف الهاء عليه.

والكلم : يطلق[٦] على المفيد وغيره .

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف؛ إلاّ في باب النِّداء [٧] .

= يُنظر : أسرار العربيّة ٢١١، و شرح المفصّل ٧٨/٢، و شرح الكافية الشّافية ٧٢٢/٢، وابن الناظم ٢٢، و أوضح المسالك ٧٤/٢، و التّصريح ٢٩/١، و الهمع ٤/١، ٢٦١/٣، و الخزانة ٢٥٥/٢، و الدّيوان ١٣٢ .

(١) يُنظر : الكافية ٥٩، وشرح ألفيّة ابن معطٍ /١٩٥، والفصول الخمسون ١٤٩ .

(٢) يُنظر : المرتجل ٥ .

(٣) الكلم : اسم جنس جمعيّ، واحده : كلمة .
يُنظر : التّصريح ٢٥/١، ٢٦، والأشمونيّ ٢٥/١، ٢٦ .

(٤) في كلتا النسختين لقوله، والأقرب الذي يستقيم عليه الكلام هو ما أثبته

(٥) في أ : إن يصر، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النسختين: ينطلق، والصواب ما هو مثبت.

(٧) لا ينعقد الكلام المفيد من فعلين؛ لأنّ الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتّى تُسنده إلى محدث عنه؛ ولا من حرفين لعدمهما جميعـًا، ولا من فعل وحرف، ولا حرف واسم؛ لأنّ الحرف جاء لمعنىً في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما، وجزء الشّيء لا ينعقد مع غيره كلامـًا، ولم يفد الحرف مع الاسم إلاّ في موطنٍ واحدٍ وهو النِّداء خاصّة؛ وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة .
يُنظر : شرح المفصّل ٢٠/١، والإيضاح في شرح المفصّل ٦٢/١ .

وَنَوْعُــهُ الَّــذِي عَــلَيْهِ يُبْنَى اسْــمٌ وَفِعْــلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى

أَنْواع الكلم ثلاثة؛ وهي: الاسم، والفعل، والحرف[١].

[٣/ب] لا يمكن أن تكون / أربعةً؛ لوصول النّفوس إلى أغراضها من العبارة بها؛ فوجب الاستغناء عن القسم الرّابع؛ وكذلك لا يمكن كونُها كلمتين؛ لاحتياجهم إلى القسم الثّالث .

فالاســم بمــنــزلة الذّات؛ لأنّه لا يكون كلامــًا إلاّ بوجوده[٢]؛ فلذلك تقدّم وَضْعــًا، ومنه قولُ الشّاعر:

جَعَلَتْنِي[٣] كَالْحَرْفِ [جَاءَ][٤] لِمَعْنىً غَــلَطــًا مِنْ ضَلاَلِهَا وَشَقَاهَا

وَأَنَا[٥] الاسْمُ لاَ يُتَمَّــمُ[٦] شَيءٌ بِسِــوَى وَضْعِهِ وَلاَ يَتَنَاهى[٧]

---

(١) هــذه الأقســام مُجْمَعٌ عليها؛ وشذّ في هذا من لا يُعتدّ بخلافه؛ وهو أبو جعفر بن صابر، حيث ذهب إلى أنّ هناك قسمــًا رابعــًا؛ وهو اسم الفعل، وسمّاه (الخالفة)؛ والحقّ أنّ ذلك من أفراد الاسم وليس قسمــًا من أقسام الكلمة .

يُنظر : الهمع ٧/١، ١٢١/٥، والأشمونيّ ٢٣/١، والصّبّان ٢٣/١ .

(٢) في كلتا النسختين: لوجوده، والصواب ما هو مثبت.

(٣) في ب : جلعتني، وهو تحريف .

(٤) (جاء) ساقطة من ب .

(٥) في ب: وإنّما.

(٦) في ب : لا يتمّ، وهو تحريف .

(٧) هذان بيتان من الخفيف، و لم أقف على قائلهما. ومعناهما: أن الاسم لا تتم جملة إلاّ بوجوده. و لم أجد من ذكر هذين البيتين .

وهو يُخبر به وعنه [١] .

والفعل بمنـــزلة الحَدَث فهو مفتقرٌ إلى الإسناد إلى الاسم؛ لأنّه يخبر به لا عنه.

والحرف واسطة بين الذّات والحدث؛ والمراد به معنىً[٢] في غيره لا في ذاته؛ فهو لا يخبر به ولا عنه؛ فلذلك تأخّر وَلَزِمَ توسُّط الفعل .

---

(١) في ب : يخبر عنه .

(٢) في كلتا النسختين: لمعنى، والصّواب ما هو مثبت.

بَابُ الاسْمِ

فَالاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمْ وَذَا وَتِلْكَ[1] وَالَّذِيْ وَمَنْ وَكَمْ

اقتصر الشّيخ [رحمه الله تعالى] [2] من علامات الاسم على حروف الجرّ؛ لكونها أعمّ / علاماته؛ لدخولها على المضمرات، كقولك: [٤/أ] (أخذت منه) و (أقبلتُ عليه)؛ وعلى أسماء الإشارة، كقولك : (عجبتُ من هذا الأمر) و (سِرْتُ إلى تلك المدينة)؛ وعلى الموصول، كقولك: (استعنتُ بالّذي لم يَخِبِ المستعينُ به)؛ وعلى أسماء الاستفهام، كقولك : (إلى متى ؟) و (من أين ؟) و (إلى كم ؟) و (على كيف؟) .

ومن علائم الاسم[3]: أن يكون مُنوَّنًا، كقولك: (زيدٌ)؛ مجرورًا، كقولك: (قمتُ مِنَ الدّار)؛ مُعَرَّفًا بالألف واللاّم، كقولك: (الرَّجل)؛ مُصَغَّرًا، كقولك في رَاجِل : (رُوَيجل)؛ مُخْبِرًا عنه، كقولك: (اليوم[4] مبارك)؛ مثنّى، كقولك: (الزّيدان)؛ مجموعًا، كقولك: (الزّيدون)؛ مضافًا، كـ(غلام زيد)؛ منادًى، كقولك: (يا رجلاً)؛

---

(١) في متن الملحة ٥، وشرح الملحة ٤٣ : وَذَا وَأَنْتَ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ب .

(٣) أوصل بعضُ النُّحاة علامات الاسم إلى ثلاثين علامة .
يُنظر : كشف المشكل ١٧٣/١، والأشباه والنّظائر ٨/١ .

(٤) تمثيله باليوم غير دقيق؛ لأنه يقترن بعلامة أخرى؛ فالأولى أن يمثّل باسم لا تعرف اسميته إلاّ بواسطة الإخبار عنه؛ مثل الضمائر كأن يقول: أنت مبارك.

منعوتـــاً، كقولك : (زيدٌ الكريمُ) .

فالاسم(١) : ما أبان عن مُسَمًّى؛ شخصـــاً كان أو غير شخصٍ .

وَحَـــدُّه(٢) : كـــلمةٌ دَلّت على معنىً في نفسها(٣)، غير مقترنةٍ بزمن(٤) مُحَصَّلٍ(٥) .

فَمُحَصَّـــلٌ(٦) : احترازٌ من(٧) الصَّبُوح والغَبُوق؛ لوقوع كلّ واحدٍ منهما في وقتٍ لكنَّهُ غير مُحَصَّلٍ(٨).

---

(١) الاسم : اللّفظ الموضوع على الجوهر أو العرَض لتفصل به بعضه من بعض، كقولك مبتدئـــاً اسم هذا كذا، وإنْ شئتَ قلتَ : اسْمُ هذا كذا .
وفي الاســـم خمسُ لغات : اِسْم بكسر الهمزة، واُسم بضمّها، وسِمٌ بكسر السّين، وسُمٌ بضمّها ــ ويروى سُمُهْ بضمّ السّين ــ، وسُمًى على وزن عُلىً .
يُـــنظر : الإنصاف، المسألة الأولى، ١٦/١، وأسرار العربيّة ٨، واللّسان (سما) ٤٠١/١٤ .

(٢) ذكـــر أبو البركات الأنباريّ أنّ النحويّين ذكروا في الاسم حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدّاً . أسرار العربيّة ٩، ١٠ .

(٣) تحرُّزًا من الحرف؛ لأنّ الحرف يدلّ على معنىً في غيره . أمالي ابن الشّجريّ ١٥/٢.

(٤) تحرُّزًا من الفعل؛ لأنّ الفعل وُضِع ليدلّ على الزّمان . أمالي ابن الشّجريّ ١٥/٢ .

(٥) أي : مميّز ومعيّن ومبيّن . اللّسان (حصل) ١٥٣/١١ .

(٦) وُصِـــفَ الزّمن بمُحَصَّل ليدخل في الحدِّ أسماءُ الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر من حيـــث كانت هذه الأشياء دالّة على الزّمان لاشتقاق بعضها من الفعل، وهو اسم الفـــاعل واسم المفعول، واشتقاقُ الفعل من بعضها وهو المصدر إلاّ أنّها تدلّ على زمانٍ مجهول .أمالي ابن الشّجريّ ١٥/٢.

(٧) في ب : فمحصّل يخرج الصّبوح والغبوق احترازًا من لوقوع كلّ واحد منهما ... .

(٨) مراد الشّارح: أنّ الصّبوح: الشّرب وقت الغداة، والغبوق: الشّرب (من اللبن فيهما) =

واشـــتقاقه عند البصريّين من السُّمُوّ[١]؛ لأنّه عَالٍ على مُسَمَّاهُ، ولأنَّـــه[٢] سمَا على الفعل والحرف لاستغنائه عنهما؛ وعند الكوفيّين/ من السِّمَة[٣]. [٤/ب]

والاعتمادُ على القول الأوَّل؛ لدلالة الجمع والتّصغير على أُصول[٤] الأشياء، كقولهم في التّصغير: (سُمَيّ)، وفي الجمع: (أسماء) [٥].

= آخر النهار، فهو يدل على حدث : الشرب في وقتٍ : أول النهار، أو آخره؛ لكنّه غـــير محصَّـــل؛ لصـــلاحه للأزمـــان الثّلاثة : الماضي، والحال، والمستقبل، ففارق: (اصطَبَحَ) الدال على ذلك في زمن محصَّل هو الماضي، و(يصطبحُ) الدال على الحدث في زمن محصّل هو الحال، أو المستقبل، و(اصطَبحْ) الدال على حدث في زمن محصّل هو المستقبل .

(١) السُّمُوُّ : الارتفاع والعُلُوُّ . اللّسان (سما) ١٤/٣٩٧ .

(٢) في ب: ولا، وهو تحريف.

(٣) السِّمة : العلاَمة . اللّسان (علم) ١٢/٤١٩ .

(٤) في ب: أهول، وهو تحريف.

(٥) اختلف العلماء في أصل اشتقاق الاسم على قولين :

القول الأوّل : أنّه مشتقّ من السُّمُوِّ ـــ وهو العُلُوّ ـــ؛ لأنّه سما على الفعل والحرف بكونـــه قد يستغني بنفسه عنهما؛ ولأنّه من (سما ـــ يسمو) كـــ(علا يعلو)؛ ومنه (السّماءُ) لكلّ مرتفع؛ ولأنّ الاسم رَفَعَ المُسمّى، وأخرجه إلى الوجود؛ فلولا الاسم لَمَا عُرف المُسمَّى، فتبيَّنَ أنّه من السُّموّ .

والأصـــل فيه : (سِمْوٌ) إلاّ أنّهم حذفوا الواو من آخره، وعوّضوا الهمزة في أوّله؛ فصار اسمـــاً وزنه (اِفْعٌ) لأنّه قد حذف منه لامه الّتي هي الواو في (سِمْو) وهذا قول البصريين .

القول الثّاني: أنّه مشتقّ من السِّمة – وهي العلامة –؛ وذلك لكونه علامة يُعرف بـــها المسمّى. =

= والأصل فيها : (وَسْم) إلاّ أنّهم حذفوا الواو من أوّله وعوّضوا مكانها الهمزة، فصار اسماً وزنه (اِعْلٌ) لأنّه قد حذف منه فاؤه التّي هي الواو في (وَسْم)؛ وهذا قول الكوفيين.

يُنظر تفصيل المسألة في : شرح عيوان الإعراب ٥١، والإنصاف، المسألة الأولى، ٦/١، وأسرار العربيّة ٥، والتّبيين، المسألة الرّابعة، ١٣٢، وشرح المفصّل ٢٣/١، وائتلاف النّصرة، فصل الاسم، المسألة الأولى، ٢٧ .

بَابُ الْفِعْلِ

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ عَلَيْهِ مِثْلُ : بَانَ أَوْ يَبِينُ

(قد) حَرْفٌ يدخل على الماضي والمضارِع؛ فإذا دخل على الماضي قيل فيه: حرفُ تَقْرِيْب، وإنْ دخل على المضارِع[١]؛ فلا يخلو من الوجوب والإمكان، فإنْ كان مُمْكِنًا [٢]، قيل[٣]: حرف تقليل، كقولك: (قد يقع المطر)، وإن كان واجبًا، كقولك : (قد تغرب الشَّمسُ)، فهو[٤] حرف تحقيق[٥] .

(و السِّين وسَوْفَ) حرفا تنفيسٍ، يختصّان بالمضارِع المستقبل[٦]،

---

(١) في أ : مضارع .

(٢) في ب : متمكّنًا .

(٣) في كلتا النّسختين: فقيل، وما أثبته هو الأولى.

(٤) في كلتا النسختين: وهو؛ وما أثبته هو الأولى.

(٥) جملة ما ذكره النّحويّون لـ(قد) خمسة معان :
الأوّل : التّوقُّع . و(قد) تَرِد للدّلالة على التّوقُّع مع الماضي والمضارِع .
الثّاني : التّقريب . ولا ترد للدّلالة عليه إلاّ مع الماضي .
الثّالث : التّقليل . وترد للدّلالة عليه مع المضارع .
الرّابع : التّكثير .
الخامس : التّحقيق . وترد للدّلالة عليه مع الفعلين : الماضي والمضارِع .
والحاصل : أنّها تُفيد مع الماضي أحد ثلاثة معانٍ : التّوقّع، والتّقريب، والتّحقيق؛ ومع المضارِع أحد أربعة معانٍ : التّوقّع، والتّقليل، والتّحقيق، والتّكثير .
يُنظر : الجنى الدّاني ٢٥٦، والمغني ٢٢٧ .

(٦) (سوف) أشدّ تراخيًا في الاستقبال من السّين وأبلغ تنفيسًا . =

وقد يستعملان في الوعد والوعيد [١].

أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ : لَسْتُ أَنْفُثُ

مِن علائم الفعل: دخول الضّمائر على آخره؛ كتاء المتكلّم، وهي إذا كانت لمتكلّم مبنيّة على الضّمّ، ويستوي[٢] فيها المذكّر والمؤنّث؛ فإن كانت لمخاطب فُتِحَتْ مع المذكّر وكُسِرَتْ مع المؤنَّث؛ فإن كان المؤنَّث غائبًا كانت ساكنة[٣]، / كقولك : (بئست الفاجرة)، وكذلك المشار إليه[٤]. [٥/أ]

= يُنظر :شرح المفصّل ١٤٨/٨، والجنى الدّاني ٥٩، ٤٥٨، والمغني ١٨٤ .

(١) الأكثر في السّين الوعد؛ نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم : ٩٦]، وتأتي للوعيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشّعراء : ٢٢٧] .

أمّا سوف فتُستعمل كثيرًا في الوعيد والتّهديد، وقد تُستعمل في الوعد؛ مثال الوعيد ﴿ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان : ٤٢]، ومثال الوعد ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضّحى : ٥] .

يُنظر : البُرهان في علوم القرآن ٢٨٢/٤، ٢٨٣، والإتقان ٢١٢/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٦٨/٢ .

(٢) في ب : تستوي فيه .

(٣) يُفهم من كلام الشّارح - رحمه الله تعالى - أنّه يرى أنّ تاء التّأنيث السّاكنة ضمير؛ وهذا خلاف ما عليه الجمهور الّذين يرون أنّها علامة تأنيث تلحق بالفعل إذا كان الفاعل مؤنّثًا .

(٤) يقصد الشّارح أن كاف الخطاب في نحو : (ذلكَ) تفتح مع المشار إليه المذكّر، =

ومنها: دخول ضمير الاثنين وهو الألف، كقولك: (الرجلان قاما)، وكذلك ضمير الجمع، كقولك: (النّاس قاموا).

ومنها : دخول حرف الجزْم على أوّله ونون التّوكيد على آخره، كقولك: (لم يقم زيدٌ) و (لا تُخْدَعنَّ بالباطل) وكقولك: (لم يَضْرِبَنْ).

أَوْ كَانَ أَمْراً ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوَ: قُلْ وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

من أنواع الفعل: الأمر، وشرطه : أن يكون مُشتقًّا من مصدر[1]، كقوله: (ادخل وانبسط) فهما مشتقّان من الدّخول والانبساط؛ احترازًا من أسماء الأفعال الّتي هي: (صَهْ) و (مَهْ) لدلالتهما على اهتمام السّامع بالسّكوت والكفّ مع خُلوّهما من الاشتقاق .

واشتقاق الفعل عند البصريّين من المصدر؛ ومذهب الكوفيّين أنّ المصدر مشتقّ منه. والاعتماد على القول الأوّل؛ لدلالة الفرع على ما في أصله مع الزّيادة عليه[2] .

= وتكسر مع المؤنث : (ذلكِ).

(١) الأمر : يشترط كونه مشتقًّا مأخوذًا من مضارع؛ لأنّه بهذه القيود طلب إيجاد ما ليس بموجود؛ والأسماء أعيان ثابتة؛ فالأمر بإيجادها أمرٌ بتحصيل الحاصل، وهو محال. فإن قيل : المصادر أسماء وليس بأعيان . قلنا : الأمر من المصدر لا يمكن إلاّ بصيغة الفعل المشتقّ منه؛ وهو المطلوب . شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢١٢/١ .

(٢) اختلف العلماء في أصل الاشتقاق الفعل هل هو الفعل أو المصدر ؟ .

فذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه؛ لأنّ المصدر لا يدلّ على زمان مختصّ، والفعل في الأصل يدلّ على زمان مختصّ، فصار كالمطلَق؛ فكما =

وحَدُّهُ: كَلِمَةٌ دلّت على معنىً في نفسها مقترنةٌ بزمنٍ مُحَصَّل[1] .

= أنَّ المُطْلق أصل المُقَيَّد فكذلك المصدر أصل الفعل؛ ولأنّ المصدر اسمٌ، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه أصلاً، وما يقوم بنفسه أولى من الّذي لا يقوم إلاّ مع غيره؛ ولأنّ الفعل يدلّ بصيغته على شيئين : الحدَث والزّمان المحْض، والمصدر إنّما يدلّ بصيغته على شيء واحد وهو الحدث فقط، فصار كالواحد مع الاثنين؛ فكما أنّ الواحد أصلُ الاثنين والاثنان ليسا أصلاً للواحد، وكذلك المصدر الّذي هو يدلّ على شيء واحد أصلٌ للفعل الّذي هو يدلّ على شيئين؛ ولأنّ المصدر له مثال واحد نحو : الضّرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه؛ لأنّ المصدر يصحّ بصحّته ويعتلّ باعتلاله؛ ولأنّه ينطلق على المصدر عاملاً له من غير واسطة، مثل : ضرب ضربـًا؛ ولأنّ المصدر قد يُذكر تأكيدًا له، مثل : ضربته ضربـًا؛ ولأنّه قد توجَد أفعال لا مصادر لها، وذلك دليل على أصالتها .

تُنظر هذه المسألة في : شرح عيون الإعراب ١٦٩، وأسرار العربيّة ١٧١، والإنصاف، المسألة الثّامنة والعشرون، ١/٢٣٥، والتّبيين، المسألة السّادسة، ١٤٣، وشرح المفصّل ١/١١٠، وائتلاف النّصرة، فصل الفعل، المسألة الأولى، ١١١ .

(١) مقترنة بزمنٍ محصّل : للفرق بينه وبين المصدر؛ وذلك أنَّ المصدر يدلّ على زمان؛ إذ الحدث لا يكون إلاّ في زمان، لكن زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل؛ والحق : أنّه لا يحتاج إلى هذا القيْد، وذلك من قبل أنّ الفعل وُضع للدّلالة على الحدَث وزمان وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافيـًا، فدلالته عليهما من جهة اللّفظ وهي دلالة مطابَقة . شرح المفصّل ٢/٧ .

/ بَابُ الْحَرْفِ [٥/ب]

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلاَمَهْ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَهْ

مِثَالُهُ : حَتَّى وَلاَ وَثُمَّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ [وَلَمْ][١] وَلَمَّا

علامة الحرف : سَلْبُه ممّا تقدّم من علائم الأسماء والأفعال[٢]؛ فتجريده من[٣] العلامة عَلاَمَةٌ له .

وَحَدُّهُ [٤] : كلمةٌ[٥] لا تدلّ على معنىً إلاَّ في غيرها[٦] .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) علامة الحرف : ألاّ يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال؛ وإنّما يُؤتى به رابطاً بين اسمين، أو فعلين، أو بين جملتين، أو بين اسم وفعل، أو مخصِّصاً للاسم أو الفعل، أو قالباً لمعنى الجملة، أو مؤكِّدًا لها، عاملاً أو زائدًا .
يُنظر : الفصول الخمسون ١٥٣ .

(٣) في أ : عن .

(٤) قال بعضُ النّحويّين : «لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدِّ الحرف، لأنّه كَلِمٌ محصورة» . وليس كما قال، بل هو ممّا لا بدّ منه، ولا يُستغنى عنه، ليُرجَع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيَّة ما صدق الحدّ عليه . الجنى الدّاني ٢٠ .

(٥) قوله : «كلمة» جنس يشمل الاسم والفعل والحرف؛ وعُلِمَ من تصدير الحدّ بها أنّ ما ليس بكلمة فليس بحرف، كهمزتي النّقل والوصل، وياء التّصغير؛ فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني، فإنّها ليستْ بكلمات بل هي أبعاض كلمات؛ وهذا أولى من تصدير الحدِّ بـ(ما) لإبهامها . الجنى الدّاني ٢٠ .

(٦) قوله : «لا تدلّ على معنىً إلاَّ في غيره» يفصله عمّا عداه؛ وفائدة الحصر : إخراج الأسماء المناسبة للحروف، نحو : (أين)، و (كيف) و (مَنْ) فإنَّ لها دلالة على معنىً في نفسها من جهة الاسميّة، وعلى معنىً في غيرها من جهة مناسبة الحرف، وكذلك المصادر والصّفات ممّا له معنىً في نفسه وفي غيره . شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢٠٠ .

والعَلاَّمَةُ[١] هو: الكثير العلم؛ فالهاء إلحاقها[٢] بالمذكّر[٣] للمبالغة[٤].

والحـرف[٥] سُـمِّي حَـرْفـاً لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجُمـل؛ فصـار بمنـزلة الأخير، وآخر كلِّ شيءٍ حَرْفُهُ؛ فهو مأخوذٌ من الطَّرَف؛ والطَّرَف[٦] هو المبتدأ به والمنتهى إليه .

والفـرق بـين حـرف المعنى وحرف الهجاء: أنّ حرف الهجاء [جزء][٧] من الكلمة، وحرف المعنى كلمةٌ بذاتها .

والحرف ينقسم إلى : مُعْمَلٍ، ومُهْمَل .

فالمُعْمَلُ[٨] هو: المختصّ بتأثيرٍ؛ كحرف الجرّ، وحرف الجزم .

والمُهْمَلُ[٩]: كحرف الاستفهام، وحرف العطف[١٠] .

---

(١) يُنظر: اللّسان (علم) ١٢/٤١٧ .

(٢) في ب: إلحاقاها.

(٣) في أ : في المذكّر .

(٤) أي: لتأكيد المبالغة؛ حيث توجد المبالغة من صيغة علاّم.

(٥) الحـرف في الأصـل : الطَّـرَف والجانب، وبه سُمّي الحرف من حروف الهجاء، وحرْفُ كلِّ شيء طَرَفُهُ وشفيرُه وحدُّه . يُنظر : اللّسان (حرف) ٩/٤١، ٤٢ .

(٦) الطَّـرَفُ - بالـتّحريك - : الـنّاحية من النّواحي والطّائفة من الشيء، والجمع: أطراف، وطرفُ الشيء : منتهاه . يُنظر : اللّسان (طرَف) ٩/٢١٦، ٢١٧ .

(٧) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٨) المُعْمَـلُ هو: ما يختصّ بالأسماء فيعمل فيها كـ(في)، وما يختصّ بالأفعال فيعمل فيها كـ(لَمْ) .

يُنظر: الجنى الدّاني ٢٧، وأوضح المسالك ١/٢٠ .

(٩) المُهْمَـلُ هـو: مـا لا يخـتصّ بالأسماء ولا بالأفعال؛ فلا يعمل شيئـاً، كحرف الاستفهام، وحرف العطف .

يُنظر : الجنى الدّاني ٢٧، وأوضح المسالك ١/٢٠ .

(١٠) في أ : كحروف الاستفهام، والعطف .

بَابُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

وَالاِسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ وَالآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهِرَهْ

[٦/أ] / النَّكرة هو[١] الأصل[٢]، والمعرفة فرع عليه .

والنَّكرة هو[٣]: الاسم الشّائع في جنسه، وهو كلّ اسمٍ يقبل دخول الألِف واللاّم عليه[٤]، أو يقع[٥] موقع ما يقبل الألِف واللاّم[٦] .

---

(١) في أ : هي .

(٢) إنّما كانت النّكرة هي الأصل؛ لاندراج كلّ معرفة تحتها من غير عكس؛ ولأنّها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة؛ وما يحتاج فرعٌ عمّا لا يحتاج؛ ولأنّه لا يوجد معرفة إلاّ وله اسم نكرة، ويوجد كثيرٌ من النّكرات لا معرفة له، والمستقلّ أولى بالأصالة؛ ومنها: أنّ مسمّاها أسبق في الذّهن .
يُنظر: ابن النّاظم ٥٥، والتّصريح ٩١/١، والأشمونيّ ١٠٥/١، وحاشية ابن حمدون على المكوديّ ٧٦ .

(٣) في أ : هي .

(٤) قال ابن مالك : ((وتمييز النّكرة بعد عَدِّ المعارف بأن يُقال : وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول (رُبّ) و (الألف واللاّم)؛ لأنّ من المعارف ما تدخل عليه (الألف واللاّم) كفضل وعبّاس، ومن النّكرات ما لا تدخل عليه (رُبَّ) ولا (الألف واللاّم) كـ(أين) و (كيف) و (عَريب) و (دَيّار))) . شرح التّسهيل ١١٧/١ .

(٥) في أ : أو وقع .

(٦) للنّكرة علامات كثيرة غير ما ذكر الشّارح؛ منها : أن يقبل دخول (من) للاستغراق، نحو : (ما جاءني من رجل)، أو (كلّ) للاستغراق، نحو : (كلّ رجل يأتيني فله درْهم)، أو (كم)، نحو : (كم رجل جاءني) . أو يكون حالاً، أو تمييزًا، أو اسم (لا) أو خبرها، أو مضافاً إضافة لا ترفع إبهاماً . =

والمعرفة [١] هو: المقول[٢] على واحدٍ بعينه .

وأعمُّ النّكرات: شيء [٣] .

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ

نَحْوُ: غُلاَمٍ وَكِتَابٍ[٤] وَطَبَقْ كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلاَمٍ لِي أَبَقْ

كلّ اسمٍ حَسُنَ عليه دخولُ (رُبَّ) فهو نكرة[٥]؛ وبهذا عُلِمَ أنَّ (مثلك) و (غيرك) نكرتان؛ لدخول (رُبَّ) عليهما[٦]، قال[٧] الشّاعر:

= يُنظر : الفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٢٩/١، والأشباه والنّظائر ٧٣/٣.

(١) قال ابن مالك : «من تعرّض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنىً نكرة لفظاً وعكسه ...؛ فإذا ثبت كونُ الاسم بهذه المثابة، فأحسنُ ما يبيّن به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال : وما سوى ذلك فهو نكرة» .

شرح التّسهيل ١١٥/١، ١١٦ .

(٢) في ب: القول .

(٣) أعمّ النّكرات (شيء)؛ لأنّه مبهم في الأشياء كلّها. المقتضب ١٨٦/٣ .

وقال أبو البقاء في الكلّيّات ٨٩٦ : «والنّكرات بعضها أنكر من بعض كالمعارف؛ فأنكر النّكرات : (شيء)، ثمّ (متحيّز)، ثمّ (جسم)، ثمّ (نام)، ثمّ (حيوان)، ثمّ (ماش)، ثمّ (ذو رجلين)، ثمّ (إنسان)، ثمّ (رَجُل) . والضّابط : أنّ النّكرة إذا دخل غيرها تحتها و لم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النّكرات» .

(٤) في متن الملحة ٧ : نَحْوُ : كتَاب وَغُلاَم .

(٥) هذه من علامات النّكرة الّتي نصَّ عليها الشّارح رحمه الله .

(٦) في أ: عليها.

(٧) في ب: لقول

يَــا رُبَّ غَيْرِكِ فِــي النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ بَيْضَاءَ قَــدْ مَتَّــعْتُهَا بِطَــلاَقِ[١]

وكقول امرئ القيس[٢] بإضمار (رُبَّ) بعد الفاء:

فَمِثْلِكِ حُبْلَــى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَــأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَــائِمَ مُحْوِلِ[٣]

---

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي مِحْجَن الثّقفيّ .

و(عزيزة): من العزّة والامتناع؛ فالمرأة تسمّى عزيزة لامتناعها عن وصول الرّجال إليها.

و(متّعتها بطلاق) : أعطيتها شيئــاً تستمتع به عند طلاقها؛ والمتعة : ما وُصلت به المرأة بعد الطّلاق من ثوب أو خادم أو دراهم أو طعام . وقال ابن يعيش ١٢٦/٢: ((كأنّه يهدِّد زوجته بالطّلاق)) .

والشّاهد فيه: (يَا رُبَّ غَيْرِكِ) على أنّ (غير) وإن كانت مضافة إلى (الكاف) إلاّ أنّها نكرة لدخول رُبَّ عليها .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٢٧/١، ٢٨٦/٢، والمقتضب ٢٨٩/٤، وسرّ صناعة الإعراب ٤٥٧/٢، والتّبصرة ١٧٥/١، وشرح ملحة الإعراب ٥٢، وشرح المفصّل ١٢٦/٢، ورصف المباني ٢٦٧، وجواهر الأدب ٢٣٧ .

والبيت ليس في ديوان أبي محجن المطبوع .

(٢) هــو: امــرؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكِنْديّ، من أهل نجد، من شعراء الطّبقة الأولى، ومن أشهر شعراء العربيّة؛ توفّي سنة (٨٠هــ) تقريبــاً .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ٥١/١، والشّعر والشّعراء ٤٩، والأغاني ٩٣/٩ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(طرقتُ) : أتيت ليلاً؛ وسُمّي الآتي باللّيل طارقــاً لحاجته إلى دقّ الباب .

و(تمــائم) : واحدتها تميمة؛ وهي : خرزات كان الأعراب يعلّقونها على أولادهم يــتّقون بها النّفس والعين ــ بزعمهم ــ، فأبطلها الإسلام . و (محول): من أحْوَل الصّبيّ فهو مُحْوِل: أتى عليه حَوْلٌ من مولده .

=

وَمَـا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَهْ لاَ يَمْـتَرِيْ فِيهِ الصَّحِيْحُ الْمَعْرِفَهْ
مِـثَالُهُ: الـدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَذَا وَتِـلْكَ وَالَّـذِيْ وَذُو الْغِنَى

المعرفة: ما خصَّ واحدًا بعينه؛ وهو أقسام:

منها **المضمر**[١] وهو: مَا دَلَّ على مسمًّى / مُشْعِرًا بحضوره أو غيبته[٢]. [٦/ب]

وهو متَّصلٌ ومُنْفَصِلٌ.

فالمتّصل: الضّمائر المتّصلة بالأفعال؛ وهي: (التّاء) و (الألف) و(الواو) على ما يقتضي حُكمها لاختلاف الفاعلين.

ومنها (كاف المخاطب)، و (هاء الغائب)، و (ياء المتكلّم)، و(النّون والألف) الدّالاّن على الجمع[٣]؛ فهذه إذا اتّصلت بالاسم كانت

= والشّاهد فيه : (فمثلك حُبلى) على أنّ كلّ اسم حَسُنَ دخول (رُبَّ) عليه فهو نكرة؛ وهنا دخلت على (مثلك)؛ فهذا يدلّ على أنّها نكرة، سواءً كانت (رُبَّ) ظاهرة أم مُضمرة.

يُنظر هذا البيت في الكتاب ١٦٣/٢، والتّبصرة ٦٢٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ٨٢١/٢، وابن النّاظم ٣٧٦، واللّسان (حول) ١٨٤/١١، (غيل) ٥١١/١١، وأوضح المسالك ١٦٢/٢، وابن عقيل ٢٦٤/٢، والتّصريح ٢٢/٢، والهمع ٢٢٢/٤، والدّيوان ١٢.

(١) إنّما كان المضمر معرفة لأنّه لا يُضمر إلاّ بعد أن يُعرف. التّبصرة ٩٥/١.

(٢) فالمشعِر بالحضور : ما لمتكلّم وما لمخاطب، والمشعِر بالغيبة : ما سواهما؛ والثّلاثة على ضربين : متّصل ومنفصل. شرح عمدة الحافظ ١٤٢/١.

(٣) مراده بـ(النّون والألف) الدّالاّن على الجمع هو (نا) الضّمير الدّال على جماعة المتكلّمين؛ في نحو قولك : (ضربنا) و (كتابنا) و (مرّ بنا). =

مُضافـاً[١] [إليها][٢]، وإذا اتّصلت بالحرف [كانت] [٣] مجرورةً[٤]، كقولك: (عملك لك)، و (عمله له)، و (عملي لي)، و (عملنا لنا) .

وإذا اتّصـلت بالفعل كانت مفعولةً إلاَّ ضمير الجمع فإنّه يكون تارةً فـاعلاً، وتـارةً مفعولاً[٥]، لقولك : (الله خلقني وَخَلَقَكَ، وخَلَقَهُ، وهدانا فاتّبعنا الحقَّ)، وما يتصرّف [٦] من ذلك .

والمنفصـل؛ مثل : (أنا)، و (أنت)، و (نحن)، و (هو)، و (هي)، و(هم)، و (هُنَّ)، و (إيّاكَ)، و (إيّايَ)؛ وما تصرّف منه؛ وهذه أعرف المعارف عند الأكثر[٧] .

= وهو المعنيّ في قول ابن مالك:

لِـلرَّفْعِ وَالنَّصْـبِ وَجَرٍّنا صَلَحْ كَاعْـرِفْ بِـنَا فَإِنَّـنَا نِلْـنَا الْمِـنَحْ

(١) في كلتا النّسختين: كانت مضاعفةً، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) يريد في محلّ جرّ؛ لأنّ الضّمائر مبنيّة .

(٥) وهُـناك حالة ثالثة يكون فيها مجرورًا؛ وذلك إذا اتّصل بالاسم، أو بالحرف، نحو : (كتابنا) و (مرّ بنا)

(٦) في ب : ما تصرّف .

(٧) كسيبويه والجمهور فقد ذهبوا إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المضمَر؛ لأنّه لا يُضمر إلاّ وقد عُرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أنْ يوصف كغيره من المعارف .

وأعرف الضّمائر ضمير المتكلّم؛ لأنّه لا يشاركه فيه أحدٌ غيره، فلا يقع فيه التباس، بخلاف غيره من سائر المعارف؛ ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب . =

والعلم هو: ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينه، غير مُتَناولٍ [١] مَا أشبهه .

وهو لا يخلو من[٢] أنْ يكون مفردًا كـ(زيد)، أو مضافًا كـ(عبد الله)، أو كنيةً كـ(أبي الحسن)، أو لقبًا كـ(تأبّط شرًّا)؛ وهذا عند بعض [٣] النّحويّين أعرف المعارف[٤] .

وأسماء الإشارة وهي المبهمة، نحو: (هذا)، و (ذاك)، و (هذه)، / و(تلك)، و (ذان)، و (تان)، و (أولى)؛ وهذه عند ابن السّرّاج[٥] [ف/٧أ]

= يُنظر : الكتاب ٦/٢، ١١، والمقتضب ٢٨١/٤، والإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة، ٧٠٧/٢، وأسرار العربيّة ٣٤٥، واللّباب ٤٩٤/١، وشرح المفصّل ٥٦/٣، ٨٧/٥، والهمع ١٩١/١ .

(١) في ب : مشاركٍ .

(٢) في ب : عن .

(٣) (بعض) ساقطة من ب .

(٤) كأبي سعيد السّيرافيّ.

وإنّما كان العلم أعرف المعارف لأنّه في أوّل وضعه لا يكون له مشارك إذ كان علامة توضَع على المسمّى يُعرف بها دون غيره ويميّز من سائر الأشخاص .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة، ٧٠٧/٢، وأسرار العربيّة ٣٤٦، واللّباب ٤٩٤/١، وشرح المفصّل ٥٦/٣، ٨٧/٥، والهمع ١٩١/١ .

(٥) ابن السّرّاج هو : أبو بكر محمَّد بن السّريّ البغداديّ النّحويّ، من العلماء المشهورين باللّغة والنّحو والأدب، أخذ عن المبرّد، وأخذ عنه الزّجّاجيّ، والسّيرافيّ، والفارسيّ، والرّمّانيّ؛ ومن مصنّفاته : الأصول في النّحو، و الموجز، وشرح سيبويه؛ مات شابًّا سنة (٣١٦هـ) .

يُنظر : إنباه الرُّواة ١٤٠/٣، وإشارة التّعيين ٣١٣، وبُغية الوُعاة ١٠٩/١ . =

أعرف المعارف [١] .

و (الَّذي) وفروعه في أسماء الإشارة [٢] .

والمعرّف بالألف واللاّم، نحو : (الرّجل)؛ وهذه تكون تارةً للعهد، كقوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُوْلاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ﴾[٣]؛ وتكون تارةً للجنس، كقولك: (الرّجل خيرٌ من المرأة) .

= وينظر رأي ابن السرّاج في : شرح المقدّمة المحسبة ١٦٩/١، ١٧٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٩٣/١، والإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة، ٧٠٨/٢، وأسرار العربيّة ٣٤٥، واللّباب ٤٩٤/١، وشرح المفصّل ٥٦/٣، ٨٧/٥، والهمع ١٩١/١ .
ولكن في الأصول ٣١٣/٢ ما يخالف هذا النّقل؛ فنجده يصرّح بأنّ الضمير أعرف المعارف؛ فهو موافق للجمهور .
وذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المبهمَ نحو : هذا وذاك أعرف من الاسم العلم، نحو: زيد، وعمرو؛ وإلى هذا أشار الزجّاجيّ في الجمل، ونسبه إلى الفرّاء . ينظر : الجمل ١٧٨، والإنصاف ٧٠٧/٢.

(١) لأنّها تتعرّف بالقلب والعين، وغيره يتعرّف بالقلب لا غير؛ فكان ما يتعرّف بشيئين أعرف ممّا يتعرّف بشيء واحد . ينظر الإنصاف ٧٠٨/٢.

(٢) يلاحظ أنّ الشّارح ــ رحمه الله ــ ذكر لفظ (الّذي) وفروعه من أسماء الإشارة، ولم يُشِرْ في أنواع المعارف الّتي ذكرها إلى الأسماء الموصولة؛ وهو في فعله هذا متابِع للحريريّ في شرحه على الملحة حيث جعل الأسماء الموصولة داخلةً في باب أسماء الإشارة؛ وهذا مبنيّ على أساس كوفيّ؛ لأنّ الكوفيّين يذهبون إلى أنّ أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة .
يُنظر : الإنصاف، المسألة الثّالثة بعد المائة، ٧١٧/٢، وشرح الملحة ٥٤، وشرح المفصّل ٢٤/٤، وشرح الرّضيّ ٤٢/٢، والتّصريح ١٣٩/١ .

(٣) سورة المزّمّل، الآية : ١٥، ١٦ .

وتكـــون بمعـــنى (الّذي)، كقولك : (مررت بالضّارب زيد) أي: بالّذي ضربه .

وتكون للتّفخيم، وهي لا تفارِق اسم [١] الله تعالى [٢] .

والمضاف إلى أحد هؤلاء [الأربعة][٣] المتقدّم [٤] ذكرها، كقولك: (غُلاَمي)، و(غُلامُ زَيْدٍ)، و (غلام هذا)، و (غُلام الأمير) .

والمنادى[٥] كقولك: (يا رجل) فهو[٦] معرفة لِمَا عرض له

---

(١) في أ : كاسم الله .

(٢) اختلف العلماء في الألف واللاّم الّتي في اسم الله تعالى على قولين :

القول الأوّل : أنّها عِوَضٌ من الهمزة، والأصل فيه (إلاه)، فحُذفت الهمزة حذفـــاً على غير قياس، وعوّض منها (أل)؛ وهذا قول سيبويه ١٩٥/٢ .

القـــولُ الثّاني: أنّ الأصل (لاه) ثم دخلت (أل) للتّعظيم والتّفخيم، واستدلّ على ذلك بقول بعضهم (لاه أبوك) .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ الألف واللاّم في اسم الله للتّفخيم والتّعظيم .

تُنظر هذه المسألة معاني الحروف ٦٥، ٦٦، وشرح المفصّل ٣/١، وشرح الرّضيّ ١٣١/١، والجنى الدّاني ٢٠٠ .

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٤) في أ : المقدَّم .

(٥) أغفـــل أكـــثرُ العلماء ذكر المنادى؛ والمراد به : النّكرة المقصودة، نحو (يا رجل) فتعريفه بالقصد والمواجهة، كما ذكر ذلك ابن مالك .

وذهب قومٌ إلى أنّ تعريفه بـــ(أل) محذوفة وناب حرف النِّداء منابها؛ قال أبو حيّان «وهو الّذي صحّحه أصحابنا» .

يُنظر : شرح عمدة الحافظ ١٥٥/١، والارتشاف ٤٦٠/١، والهمع ١٩٠/١ .

(٦) في ب: هو.

من تخصيص النّداء، كقول كُثَيِّر[١] :

حَيَّتْكَ عَزَّةُ يَوْمَ النَّفْرِ[٢] وَانْصَرَفَتْ فَحَيِّ وَيْحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

مَا ضَرَّهَا لَوْ أَشَارَتْ فِي تَحَيَّتِهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ[٣]

وَآلَةُ التَّعْرِيْفِ [أَلْ][٤]فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كَبْدٍ مُبْهَمٍ قَالَ: الكَبِدْ

إذا أردتّ تعريف الاسم النّكرة أدخلت عليه الألف واللاّم/ فيصير معرفة، ويكون على ما يراد به من اختلاف المعنى -كما تقدّم فيه الكلام-. [ب/٧]

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا اللاَّمُ فَقَطْ إِذْ أَلِفُ الوَصْلِ مَتَى يُدْرَجْ سَقَطْ

---

(١) هو : كُثَيِّر بن عبد الرّحمن بن الأسود بن عامر الخُزاعيّ القحطانيّ، أبو صخر، شاعر إسلاميّ، متيّم، مشهور، من أهل المدينة، وأكثر إقامته بمصر، أخباره مع عَزّة بنت جميل كثيرة؛ توفّي بالمدينة سنة (١٠٥هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ٥٤٠/٢، والشّعر والشّعراء ٣٣٤، والأغاني ٥/٩، ومعجم الشّعراء ٢٤٢، والخزانة ٢٢١/٥ .

(٢) في ب : يوم الفقر، وهو تحريف .

(٣) هذان بيتان من البسيط .

والشّاهد فيهما : (يا جَمَلُ) و (يا رَجَلُ) حيث استشهد بهما على أنّ النّداء من أنواع المعارف؛ والمقصود بالنّداء أن يكون نكرة مقصودة؛ لأنّ تعريفه بالقصد والمواجهة .

يُنظر هذان البيتان في : الجُمل ١٥٣، والأغاني ٤٣/٩، والمقاصد النّحويّة ٢١٤/٤، والدّيوان ٤٥٣ .

ويوجد البيت الثّاني فقط في : شرح التّسهيل ٣٩٧/٣، وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١٣٠٥، وابن النّاظم ٥٧٠، والهمع ٤٢/٣، والأشمونيّ ١٤٤/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين غير واضحٍ في أ .

ذهب الخليل[١] إلى أنّ الألف واللاّم آلة التّعْريف، وقال: «إنّ (أَل) حَرْفٌ كهل» .

وقال غيره[٢] : «إنّ (اللاّم) آلة التّعْريف لخلوّ اللّفظ من همزة الوصل عند إدراج الكلام» .

وقال : «التّعريف نقيض التّنكير، والتّنكير يدخله التّنوين؛ وهو حرْفٌ واحد؛ فلزم أن يكون التّعريف شيئـًا[٣] واحدًا؛ لأنّ الشّيء يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحمل على نظيره»[٤] .

---

(١) يُنظر : الكتاب ٣/٣٢٤، ٣٢٥ .

والخليل هو : أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ البصريّ، كان الغاية في استخراج مسائل النّحو، وأوّل من استخرج العروض، وهو أستاذ سيبويه؛ ومن مصنّفاته: كتاب العَيْن، و العروض، و النّقط والشّكل؛ توفّي سنة (١٧٥هـ) .

يُنظر: طبقات النّحويّين واللّغويّين ٤٣، ونزهة الألبّاء ٤٥، وإنباه الرُّواة ١/٣٧٦، وإشارة التّعيين ١١٤ ، وبغية الوُعاة ١/٥٥٧ .

(٢) المقصود بغيره : سيبويه - رحمه الله -. الكتاب ٤/١٤٧، ١٤٨ . ومعه أكثرُ البصريِّين.

قال ابن يعيش ٩/١٧ : «واللاّم هي حرف التّعريف وحدها، والهمزة وصلة إلى النّطق بها ساكنة؛ هذا مذهب سيبويه، وعليه أكثر البصريّين والكوفيّين ما عدا الخليل» .

(٣) في ب : بشيءٍ .

(٤) اختلف العلماء في آلة التّعريف على أقوال :

القول الأوّل : أنها (أل) والألف أصل؛ وهو مذهب الخليل؛ وهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد) و (هل) .

واحتَجَّ على ذلك : بأنّ الهمزة همزة قطع أصليّة لكثرة الاستعمال، والهمزة مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، وإنْ فُتحت فلعارِضٍ كهمزة (ايمن الله) فإنّها إنما فتحت =

= لـئلاّ ينتقل من كسر إلى ضمّ دون حاجز حصين . وبأنّ العرب تقف عليها، تقول (أَلي) ثم تـتذكّر فتقول (الرجل)، كما تقول (قدي) ثم تقول (قد فعل)؛ ولا يوقف إلاّ ما كان على حرفين .

القـول الـثّاني : أنّها (أل) والألف زائدة؛ وإلى ذلك ذهب سيبويه، وجعلها من الحروف الثنائيّة الوضع .

وحجّته: سقوطها في الدّرج؛ وأمّا فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأمّا ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتدّ بها .

القول الثّالث : أنّها (اللاّم) وحدها، والهمزة قبلها همزة وصلٍ زائدة؛ وإليه ذهب بعض النّحويّين، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيبويه .

القـول الـرابع : أنّهـا (الهمـزة) وحدها، واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام؛ ونسبه الرّضيّ إلى المبرّد، فقال ((وذكر المبرّد في كتاب الشّافي أنّ حرف الـتّعريف الهمـزة المفـتوحة وحدهـا، وإنما ضمّ اللاّم إليها لئلاّ يشتبه التّعريف بالاسـتفهام))، ونسـبه إلى المبرّد ــ أيضـاً ــ الأزهريّ في التّصريح، لكنّ محقّق المقتضب يرى أنّ حديث المبرّد عن (أل) إنما هو ترديدٌ لِمَا ذكره سيبويه .

وحُجّـته : أنّها جاءتْ لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلّة؛ وحُرِّكت لتعذُّر الابـتداء بالسّـاكن، فصارت همزة كهمزة التكلّم والاستفهام، وأنّ اللاّم تُغَيَّر عن صورتها في لغة حمير فتقلب ميمـاً .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٤٧/٤، ١٤٨، ٢٢٦، ٣٢٥/٣، والمقتضب ٨٣/١، و اللاّمـات لـلزّجّاجيّ ١٧، ١٨، وشرح المفصّل ١٧/٩، وشرح الكافية الشّافية ٣١٩/١، وشـرح التّسـهيل ٢٥٣/١، وشرح الرّضيّ ١٣٠/٢، ١٣١، والمساعِد ١٩٥/١، ١٩٦، والتّصريح ١٤٨/١، والهمع ٢٧١/١ .

بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْـــمَةَ الأَفْعَـــالِ لِيَنْجَـــلِي عَنْكَ صَدَى الإِشْكَالِ
فَهْـــيَ ثَـــلاَثٌ مَـــا لَهُنَّ رَابِعُ مَـــاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ

الفِعْلُ : حَدَثٌ؛ وهو لا يقع إلاّ في زمان، ويختلف باختلافه .

والزّمانُ على ثلاثة أقسام : ماضٍ، وحالٍ، ومستقبل .

فكـــلّ [فعـــل] [(١)] يقـــع في زمانٍ فهو مختصّ به؛ فالماضي يُعْتَبَرُ بأمس[(٢)]، والمضارِع يُعْتَبَرُ بالآن، وهو [بدخول] [(٣)] السِّين أو سوف / للمستقبَل، وفعل الأمر يُسْتَدعى به من المأمور أن يُحْدِثَ الفعلَ فلا يقع إلاَّ في المستقبَل . [١/٨أ]

---

(١) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٢) تمييـــز الفعل الماضي بأن تلحقه تاء الفاعل وتاء التأنيث السّاكنة أولى من تمييزه بأن يحسن معه (أمس)؛ لأنّ من الفعل الماضي ما لا يحسُن معه (أمس) كـــ(عسى) و (ليـــس) . وكذلك لا يصحّ أن تقول في مثل : (إنْ خرج زيدٌ أكرمته) : إن خـــرج أمس أكرمته، مع أنّه صيغة فعل ماض؛ وكذا يصحّ أن تقول في مثل : (لم يخرج زيد) : لم يخرج أمس .

والعـــلّة في عدم صلاحيّة (أمس) في نحو : (إن خرج زيد) أنّ (إنْ) الشَّرْطيّة تقلب معنى الماضي مستقبلاً وإن كان لفظه ماضيـــاً .

والعـــلّة في صـــلاحية (لم يخرج زيد أمس) أنّ (لم) النّافية تقلب معنى المستقبل ماضيـــاً وإن كان لفظه مضارِعـــاً .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١/١٧٠، وتحفة الأحباب ٦ .

(٣) ما بين المعقوفين غير واضحٍ في أ .

ومن ذلك قولُ زُهَيْر[١]:

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ [وَلَكِنَّنِي][٢]عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ[٣]

فقسَّم الزّمان على ثلاثة أَقْسَامٍ مَجَازًا .

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسِ فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ : سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

الماضي يُعْتَبَرُ وقوعُه في زمنٍ مَاضٍ قَرُبَ أو بَعُدَ؛ فإنْ دخل عليه حرفُ شرطٍ نَقَل معناه إلى الاستقبال[٤]، كقولك : (إنْ وصلَ زيدٌ أَكْرَمْتُهُ) لِمَا يقتضيه الشَّرْط من وقوع الجزاءِ في المستقبل .

---

(١) هو : زُهير بن أبي سُلمى؛ شاعر جاهليّ، من أصحاب المعلَّقات؛ كان ممّن يُعْنَى بشعره وينقّحه، ولذلك سمّى قصائده الحوليّات؛ غلب على شعره المدح والحكمة؛ توفّي قبل المبعث بسنة .

يُنظر : طبقات فُحول الشّعراء ٦٣/١، والشّعر والشّعراء ٦٩، والأغاني ٣٣٦/١٠، والخزانة ٣٣٢/٢ .

(٢) في أ : على أنّني .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل .

والشّاهد فيه : وُرُوْدُ الأزْمِنَة الثّلاثة فيه : اليوم للحال، والأمس للماضي، وغد للمستقبَل .

يُنظر هذا البيت في : ديوانه ــ بشرح ثعلب ــ ٢٩، وبشرح الأعلم ٢٥، وشرح القصائد السّبع الطّوال ٢٨٩، وشرح ملحة الإعراب ٦٠، واللّباب ١٤/٢، والخزانة ٥٠٦/٧ .

(٤) في ب : للاستقبال .

وهـــو مبنيّ [١] على الفتح، وكان مبنيـــًّا على حركةٍ لوُقوعه موقع الفعل المضارِع في مواضع:

أحدهـــا: أَنْ يكون خبرًا لمبتدأٍ، كقولك : (زيدٌ قام)، كما تقول: (يقوم) .

وأن يقـــع خـــبرًا لحرفٍ عاملٍ، كقولك : (ليت عَمْرًا ذَهَبَ) كما تقول: (يذهب) .

وأن يقـــع به الشّرط كما يقع بالمضارِع، كقولك : (إنْ قام زيدٌ قمتُ) كما تقول: (إن تقم [٢] أقم) .

/ وبُـــني على الفتح طلبـــًا [٣] للخِفّة، ما لم يكن معتلّ اللاّم [٤]؛ وذلك [٨/ب]

---

(١) الفعـــل الماضـــي مبنيّ؛ لأنّ البناء هو الأصل في الفعل، والأصل في البناء السُّكون؛ وإنّما بُني على حركةٍ لأنّه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه صفة وصِلةً وخبرًا وحالاً وشرْطـــًا؛ والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات .

وكذلـــك بُني على حركة لتكون له مزيّة على فعل الأمر الّذي لم يشبه الاسم، و لم يقع موقع الفعل المضارِع.

يُنظر : التّبصرة ٧٨/١، وأسرار العربيّة ٣١٥، وكشف المُشْكِل ٢٥٤/١، وشرح المفصّل ٤/٧، ٥، والتّصريح ٥٤/١ .

(٢) في ب : يقم .

(٣) في ب: طباً.

(٤) الفعـــل الماضـــي يـــبنى عـــلى الفـــتح لفظـــًا أو تقديرًا؛ فإن لم يتّصل به شيء كـــــ(ضـــرب)، أو اتّصـــل به تاء التّأنيث السّاكنة، نحو : (ضربت)؛ أو ألف الاثنين، نحو: (ضربا) فهو مبنيّ على الفتحة الظّاهرة؛ وإن اتّصل به تاء الضّمير، أو نا الّتي للفاعل، أو نون النّسوة؛ نحو : (ضربت)، أو (ضربنا) أو (ضربْن) فهو =

إن كان ثلاثياً كـ(ضَرَبَ)[1]، أو رُباعياً كـ(أَقْبَلَ)، أو خُماسياً كـ(انْعَطَفَ)، أو سُداسياً[2] كـ(اسْتَخْرَجَ).

= مبنيّ على الفتحة المقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

وإنّ اتّصل به واو الجماعة، نحو (ضَرَبُوا) فهو مبنيّ على الفتحة المقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة.

وإذا كان الماضي معتلّ الآخر، نحو (دعا) و (رحى) فهو مبنيّ على فتحة مقدّرة للتّعذّر .

يُنظر : أوضح المسالك ١/٢٧، والتّصريح ١/٥٤، ٥٥، والأشمونيّ ١/٥٨، وحاشية ياسين على التّصريح ١/٥٤، ٥٥ .

(١) في ب : كضربا .

(٢) في ب: سادسياً.

بَابُ الأَمْرِ

وَالأَمْـــرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ مِـــثَالُهُ: احْـــذَرْ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ
وَإِنْ تَـــــلاَهُ أَلِـــــفٌ وَلاَمُ فَاكْسِـــرْ وَقُـــلْ: لِيَقُـــمِ الْغُلاَمُ

أفعال الأمر مَبْنِيّاتٌ[١] الأواخر على السّكونِ[٢] ما لم يلها[٣] حرف ساكنٌ، فإن وليها كُسِرت، كقولك: (اتَّقِ الله) .

ويجـــرى على هذا الحكم كُلُّ كَلمةٍ ساكنةِ الآخِرِ؛ لامتناع الجمع بين ساكنين؛ فمِن ذلك الفِعْلُ المضارع المجزوم، كقولك: (لِيَقُمِ الغُلاَمُ)؛

---

(١) في ب : مبنيّ على السُّكون .

(٢) فعلُ الأمر مبنيٌّ عند البصريّين، ومعربٌ عند الكوفيّين والأخفش .
وعند الكوفيّين والأخفش أنّ نحو: (قم) و (اقعد) مجزوم بلام الأمر، وأنها حُذفت حذفـــاً مستمرًّا، والأصل: (لتقم) و (لتقعد) فحُذفت اللام تخفيفـــاً وتبعها حرف المضارعة.
ويبنى فعلُ الأمر على ما يجزم به مضارعه؛ فيُبْنى على السّكون إذا لم يتّصل به شيء، نحو: (اضرب)؛ ويُبنى على حذف النّون إذا اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو يـــاء المخاطَـــبة نحو : (اضربا) و (اضربوا) و (اضربي)، ويبنى على حذف حـــرف العلّة إنْ كان آخره معتلاً نحو (اغز) و (اخش) و (ارم)؛ ويُبنى على الفتح إذا اتّصلت به نون التّوكيد نحو : (اجتهدنّ) .
يُـــنظر : الإنصـــاف، المسألة الثّانية والسّبعون، ٥٢٤/٢، والتّبيين، المسألة الخامسة عشرة، ١٧٦، واللّباب ١٧/٢، وشرح الرّضيّ ٢٦٨/٢، وأوضح المسالك ٢٧/١، وابـــن عقيل ٤١/١، وائتلاف النّصرة، فصل الفعل، المسألة الحادية عشرة، ١٢٥، والتّصريح ٥٥/١ .

(٣) في ب: يليها.

أو كانت اسمًا، كقولك: (كَمِ المالُ ؟)؛ أو كانت حرف معنىً، كقولك: (رميتُ عنِ القوس) .

وفَتْحُ (مِنْ) شاذّ[١]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾[٢]، وقد تُكْسَرُ[٣].

---

(١) فتحُ (مِنْ) ليس شاذًّا؛ وإنما الغالب في نون (مِنْ) أنها تُفتح مع حرف التّعريف وتُكسر مع غيره، ولم تُكسر على الأصل استثقالاً لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله وهو وُقوع (أل) بعد (مِنْ) والشارح متابعٌ للحريري في القول بشذوذ فتح النون في (من).

قال سيبويه ــ رحمه الله ــ : ((ونظير ذلك (أي : نظير فتح الميم من "ألم") قولهم: (مِن الله) و (مِنَ الرّسول) و (مِنَ الْمُؤْمنين)؛ لَمّا كثُرت في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتحُ أخفّ عليهم فتحوا، وشبّهوها بـ(أَيْنَ) و (كَيْفَ))) . الكتاب ٤/١٥٣، ١٥٤ .

ويُنظر : المساعد ٣/٣٤١، والهمع ٦/١٨٠ .

فالّذي رجّح الفتح عند سيبويه كثرة الاستعمال .

وأضاف السّيرافيّ إلى كثرة الاستعمال كسر الميم؛ فكرهوا توالي كسرتين لو كسروا النّون . قال : ((وكان الكسائي يقول : "إنّ (مِنْ) فتحت النّون فيها لأنّ أصلها منا" ولم يأت في ذلك بحجّة مقنعة)) .

يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ جـ٢/ق ٢٣٣/أ .

(٢) من الآية : ٢٠٤ من سورة البقرة .

(٣) بعض العرب يكسر نون (مِن) مع (أل) على الأصل في التّخلُّص من السّاكنَيْن، ولم يبال بالكسرتين لعروض الثّانية . شرح الشّافية ٢/٢٤٧ .

قال سيبويه: ((وزعموا أنّ ناسًا من العرب يقولون: (مِنِ الله) فيكسرونه ويُجْرُونَهُ على القياس)) . الكتاب ٤/١٥٤ .

فَصْلٌ

ودخـــول الهمزة على بعض أفعال الأَمر تَوصُّلٌ إلى النّطق بالسَّاكن إذْ[١] هو غيرُ مُمْكِن[٢]؛ ويُعلم ذلك بدخول حرف المضارعة على الفعل وتـــنْظَر[٣]، فإنْ كان ما بعدَه[٤] متحرِّكـــًا كقولك:/ (هو يَسِيْرُ) فتقول [٩/أ] منه: (سِرْ)، وإنْ كان ما بعده ساكنـــًا كقولك: (يَذْهَبُ) فتقول منه: (اِذْهَبْ) .

وهـــذه الهمزة تُعْتَبَرُ حركتها من حركة ثالث الفعل المضارع؛ فإنْ كان مضمومـــًا كانت الهمزة مضمومة، فَتَأمُرُ مَنْ يَسْكُنُ فتقول: (اُسْكُنْ) بالضّمّ.

وإنْ كان ثالثة مكسورًا نحو: (يَضْرِب) أو مفتوحـــًا كـــ(يَذْهَبْ) فتكسر الهمزة، كقولك: (اِضْرِبْ) و (اِذْهَبْ) .

= أمّـــا إذا ولي نـــون (مِـــن) ساكنٌ أخَر غير (لام التّعريف) فالمشهور كسر النّون على الأصل، نحو: (مِنِ ابنك)، ولم يبال بالكسرتين لقلّة الاستعمال . شرح الشّافية ٢٤٦/٢.
وقال سيبويه : «وقد اختلفت العرب في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللاّم؛ فكسره قومٌ على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيّدة . ولم يكسروا في ألـــف اللاّم لأنّها مع ألف اللاّم أكثر، لأنّ الألف واللاّم كثيرةٌ في الكلام في كلّ اسم، ففتحوا استخفافـــًا؛ فصار مَنِ الله ـــ بكسر النّون ـــ بمنـــزلة الشّاذّ . وذلك قولـــك : (مِنِ ابنكَ) و (مِنِ امْرِئ) . وقد فتح قومٌ فصحاءُ فقالوا : (مَنَ ابنك) فأجروها مجرى (مَنَ المسلمين) » . الكتاب ١٥٤/٤، ١٥٥ .

(١) في ب : إذا .

(٢) في ب : غير متمكّن، وهو تحريف .

(٣) في ب: ويُنظر، وهو تصحيف .

(٤) في ب: ما بعد.

وكذلك الخُماسيُّ والسُّداسيّ نحو: (انْطَلَقَ) و (اسْتَخْرَجَ)، تقول منه: (انْطَلِق) و (اسْتَخْرِجْ) .

وأمّا الموضع الّذي تفتح فيه فهو إذا كان الفعل الماضي رُباعيًّا فتقول من أَكْرَم: (يُكْرِم)، (أَكْرِم)، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ﴾ [(١)].

فَصْلٌ

وإنْ أمرت من فِعْلٍ مُضاعَفٍ لمذكّر كـ(شُدَّ) و (غُضّ) فلك فيه وجهان:

فَكُّ التّضعيف[(٢)]؛ تقول : (اشْدُدْ) و (اغْضُضْ) بسكون آخره .

وإبقاؤه على[(٣)]تشديده؛ فتقول : (غُضَّ البصر) .

وفي آخره وُجوهٌ:

الأوّل: كسره لالتقاء السّاكنين كما تقدّم.

الثّاني: إتباع حركة ما قَبْلَهُ - وهي الضّمّ -، فتقول: (غُضُّ البَصَر).

الثّالث: الفتحة طلبًا للخِفّة؛ فتقول: (غُضَّ)؛ وعلى/ هذا[(٤)] [٩/ب]

يُنْشَد بيتُ جرير[(٥)] :

---

(١) من الآية : ٧٧ من سورة القصص .

(٢) الفَكُّ : لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالبًا .

يُنظر : التّتمَّة في التّصريف ٢٠٤، وشرح الكافية الشّافية ٤/٢١٩٠، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠، والأشمونيّ ٤/٣٥٢ .

(٣) الإدغام لغة تميم . يُنظر : المصادر السّابقة .

(٤) أي: على الأوجه الثلاثة.

(٥) هو : أبو حزرة، جرير بن عطيّة اليربوعيّ، من فُحول شعراء الدّولة الأمويّة، كان

فَغُـضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِـنْ نُمَيْرٍ فَـلاَ كَعْبـًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبـَا[١]

وهـذا الفعلُ يُضمُّ أوّله إذا كان من مُتَعَدٍّ[٢]، ويُكْسَرُ إذا كان من لازمٍ؛ فتقول: (فِرَّ من الفِتْنَة)، قال الله تعالى: ﴿فَفِرُّوا إِلَى اللهِ﴾[٣]؛ وهذا إذا كان لِمُفْرَدٍ مُذكّرٍ يُكْسَر آخِرُهُ ويُفتح ولا يُضمُّ[٤].

= مُجيـدًا في النّسـيب والمدح؛ وكان من أشدّ النّاس هجاءً؛ ونقائضه مع الفرزدق والأخطل مشهورة؛ وُلد ومات في اليمامة؛ وكانت وفاته سنة (١١٠هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ٣٧٤/٢، والشّعر والشّعراء ٣٠٤ ، والأغاني ٥/٨ ـ ٩٤، والخزانة ٧٥/١ .

(١) هذا بيتٌ من الوافر .

والشّاهد فيه: (فَغُضَّ الطَّرْف) فإنه يروى بضمّ الضّاد وفتحها وكسرها؛ فأمّا ضمّها فعلى الإتباع لضمّة الغين قبلها، وأمّا فتحها فلقصد التّخفيف؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات الثّلاث، وأمّا كسرها فعلى الأصل في التّخلّص من التقاء السّاكنين .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٥٣٣/٣، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح المفصّل ١٢٨/٩، وشرح الشّافية ٢٤٤/٢، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، والتّصريح ٤٠١/٢، والهمع ٢٨٨/٦، والأشمونيّ ٣٥٢/٤، والدّيوان ٨٢١/٢ .

(٢) الفعل المتعدّى نحو : (رُدَّ) و (غُضَّ) .

(٣) من الآية : ٥٠ من سورة الذّاريات .

(٤) يجوز في أمر المضاعف المدغم إذا كان مضموم العين في المضارع ثلاثة أوجه:

فتح اللاّم؛ لأنّ الفتح أخفّ الحركات، وكسرها؛ لأنّ الكسر هو الأصل في التّخلّص من السّاكنين، وضمّها (بإتباع اللاّم للعين في حركتها)، تقول في: (عَدَّ): (عُدُّ) و (عُدَّ) و (عُدِّ)؛ وهذه لغة تميم؛ وأهل الحجاز يُظهرون التّضعيف في الأمر يقولون: (امْرُرْ بنا) و (اعدُدْ كذا) .

وإذا كان المضارع مفتوح العين أو مكسورها يجور فيه وجهان : =

وَإِنْ أَمَـرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا فَأَسْـقِطِ الْحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا
تَقُولُ : يَا زَيْدُ اْغْدُ فِي يَوْمِ الأَحَدْ وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِّيْتَ الرَّشَدْ
وَهَكَـذَا قَوْلُكَ: إِرْمِ[1] مِنْ رَمَى فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَمَا

[فَصْلٌ[2]]

الأمر من المعتلّ إذا كان آخر الفعل المضارع حرف علّة حذفته في الأمر؛ فإنْ كان ألفـًا أبقيتَ بعد حذفها فتحةً لطيفةً تدلّ عليها، كقولك في الأمر من يسعى[3]: (اسعَ يا زيدُ) بِرَوْمِ[4] الفتحة،/ قال الله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾[5]. [١٠/أ]

= فتح اللاّم، وكسرها؛ وكذا الأمر منها : تقول في (عَضَّ): (عضَّ) - بفتح الضّاد -، و(عَـضِّ) ــ بكسـرها على أصل الحركة عند التقاء السّاكنين ــ؛ وتقول في (فَرَّ): (فِرِّ) و (فِرَّ) .
يُنظر : الكتاب ٣/٥٣٠ ــ ٥٣٣، والمقتضب ١/١٨٤، ١٨٥، والتّتمّة في التّصريف ٢٠٤، وشرح المفصّل ٩/١٢٧، ١٢٨، والممتع ٢/٦٥٦ ــ ٦٥٩ .

(١) في متن الملحة ٨، وشرح الملحة ٦٨ : فِي ارْمِ مِنْ رَمَى .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب: سعى.

(٤) الـرَّوْمُ : هـو الإتيان بالحركة خفيّة حرصـًا على بيان الحركة الّتي تحرّك بها آخر الكلمة في الوصل؛ وذلك : إمّا حركات الإعراب، وهم بشأنها أعْنَى لدلالتها على المعاني في الأصل، وإمّا حركات البناء كـ(أين) و (أمْسِ) و (قبل) .
وعلامة الرَّوْم : خطّ بين يدي الحرف هكذا : (زيد ــ) .
وسمّي رومـًا لأنّك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكليّة .
ويُـدرك الـرَّوْمُ الأعمى الصّحيح السّمع إذا استمع، لأنّ في آخر الكلمة صُوَيْتـًا خفيفـًا . شرح الشّافية ٢/٢٧٥ .

(٥) من الآية : ١٧٤ من سورة الصّافّات .

وإنْ كـــان واوًا فـــتقول مِنْ يغدو: (اغْدُ) بِرَوْمِ الضّمّة، كقوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ﴾[١].

وإنْ كـــان ياءً أبقيت بعدها كسرة، كقوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[٢] بِرَوْمِ الكسرة .

فـــإنْ وقفـــت على شيءٍ من ذلك فلك أن تقف عليه بالسّكون: (اخـــشْ) و (اغـــدْ) و (ارمْ)؛ ولك أن تزيد عليه هاءً لبيان الحركة فتقول: (اخشه)، (اغده)، [ارمه[٣]]، كقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[٤].

وَالأَمْرُ[٥] مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا وَمِـــنْ أَجَـــادَ أَجِدِ الْجَوَابَا

إذا كـــان الفعل معتلّ[٦] العين فهو يسقط في حال الأمر لوجوب سكون آخـــره؛ لئلاّ يجتمع ساكنان؛ وذلك إذا أمرت به المفرد[٧] المذكّر، كقولك:

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة المائدة .

(٢) من الآية : ٧٢ من سورة طه .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) من الآية : ٩٠ من سورة الأنعام .

(٥) في ب : فالأمر .

(٦) الفعـــل المعتلّ العين يُسمَّى أجوف تشبيهـــاً بالشّيء الّذي أُخذ ما في داخله فبقي أجوف؛ وذلـــك لأنّـــه تذهـــب عينُه كثيرًا، نحو : (قُلْتُ) و (بِعْتُ) و (لم يَقُلْ) و (لَمْ يَبِعْ) و(قُلْ) و (بِعْ) .
ويسمّى ذا الثّلاثة ـــ أيضـــاً ـــ اعتبارًا بأوّل ألفاظ الماضي، نحو : (قُلْتُ)؛ لأنّهم يبتدئون بحكاية النّفس وهي على ثلاثة أحرف .
يُنظر : شرح الشّافية ٣٤/١ .

(٧) مـــن كلمة (المفرد) يبدأ السّقط من (ب) إلى منتصف باب التّثنية بمقدار إحدى =

(خَف) و (بِعْ) و (قُلْ)[١]؛ وكذلك إذا أمرت به جمع المؤنّث فتقول : (خَفْنَ) و (بِعْنَ) و (قُلْنَ) .

والمقــرَّرُ من ذلك : أنّه متى التقى ساكنان أحدهما حَرفُ علّةٍ كان هو المحذوف[٢].

وَإِنْ يَكُــنْ أَمْــرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُــلْ لَهَا: خَافِي رِجَالَ الْعَبَثِ

فــإنْ كان الأمر لمؤَنَّث مفرد، أو لمثنّى، أو لجماعة مذكّر، أو اتّصل بــالفعل/ نونــا التّوكيد الخفيفة أو الثّقيلة فتثبت حروف العلّة؛ لوجود المتحرّكات بعدها، فتقول: (خافي يا هذه) و (قولا) و (بيعا) و(خافوا يا هؤلاء) و (خافَنَّ الله يا زيد) و (خافَنَّ يا عمرو) . [١٠/ب]

فــإنْ أمرت من (وَعَدَ) ومِنْ (وَزَنَ) فمضارع هذين: (يَوْعِدُ) و(يَــوْزِنُ)؛ ولكنّهم لم يجمعوا بين الياء والواو فحذفوا فاء الفعل، فقالوا: (يَعِــدُ) و (يَــزِنُ)؛ فالأمرُ من ذلك بسقوط حرف المضارعة، فتقول لــلمفرد المذكّــر مــن (يَعِد): (عِدْ)، وللمؤنّث المفرد: (عِدي يا هِنْدُ)، وللمثنّى: (عِداني)، والجمع: (عِدُوني يا رجال) و(عدنني يا نِسَاء).

= عشرة لوحة ينظر ص١٩١ من النّصّ المحقق.

(١) الأصل في (خف) : (خاف)، حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع لام الكلمة .

وفي (قــل) و (بِــع) : (أقوُل) و (أبيِع)؛ نقلت حركة العين إلى السّاكن قبلها فاستغني عن همزة الوصل، وحُذفت العين لسكونها مع سكون اللاّم .

(٢) يســقط حــرف العلّة في الأمر في موضعين؛ وهما : إذا أمرت به المفرد المذكّر، أو أمرت به جمع المؤنّث؛ وقد وضّح الشّارح العلّة في ذلك .

بَابُ الفِعْلِ المُضَارِعِ

وَإِنْ وَجَـدْتَ هَمْـزَةً أَوْ تَاءَ أَوْ نُـونَ جَمْـعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءَ
قَـدْ أُلْحِقَـتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ فَإِنَّـهُ المُضَـارِعُ المُسْـتَعْلِي

حروف المضارعة هي : الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء .

فـإذا اتّصل أَحَدُهَا بأوّل فعلٍ ماضٍ سُمّيَ مُضارِعـًا وَعَادَ مَعَهَا. [مُعْرَباً[1]].

فالهمزة تختصّ بالمتكلّم، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كـ(أَنَا أَفْعَلُ).

والنّون إذا كان معه/ غيره، كـ(نَحْنُ نَفْعَلُ)، أو يكون معظّمـًا نَفْسَهُ. [١١/أ]

والتّاء للمذكّر الحاضر، كـ(أَنْتَ تَفْعَلُ) .

والياء للمذكّر الغائب، كـ(هُوَ يَفْعَلُ) .

ونون العظمة تختصّ باسم الله تعالى .

وأمّا قولُ الملوك : (نَحْنُ نَفْعَلُ)؛ قيل : لَمّا كانت تصاريف أقضية الله تعالى تجري على أيدي خَلْقِه نُزِّلَتْ أفعالهم منـزلة فِعْلِه مجازًا؛ وعلى هذا الحكم يجوز أن يَنطق بالنّون مَن لا يباشر الأمر بنفسه .

وأمّا قولُ العَالِم: (نَحْنُ نبيِّنُ)؛ فهو مُخْبِرٌ عن نفسه وأَهْلِ مقالته.

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِـوَاهُ والتِّمْثَالُ فِيهِ: يَضْرِبُ[2]

هذا الفعل شابه الاسم .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق. .

(٢) في متن الملحة ٩، وشرح الملحة ٧٥: والتَّمْثِيلُ فِيهِ : يَضْرِبُ .

والمضارعة هي: المشابَهة؛ فلذلك أُعْرِبَ[١] .

وتوجيه ذلك : أنّه يكون مُبْهمًا زمني الحال والاستقبال، كما يكون الاسم مُبْهمًا في حال تنكيره .

ويكون مُخْتَصًّا بدخول حرف التّنفيس عليه، كما يختصّ الاسم بدخول حرف التّعريف عليه .

وتدخلُه لام الابتداء، كقولك: (لزيدٌ قائم)[٢].

وهو جَارٍ على حركات الاسم وسَكَنَاته وعدد حروفه في قولك: (هو يَضْرِبُ)، (زَيْدٌ ضَارِبٌ)، فلمَّا شابه المُعْرَبَ أُعْرِبَ .

---

(١) أُعرب الفعل المضارِع لمشابهته الاسم من عِدّة أوجه - ذكر الشّارح منها ثلاثة أوجه - ومنها:

١- أنّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك .

٢- أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك، تقول : (مررت برجل يضرب)، كما تقول : (مررت برجل ضارب)، فقد قام (يضرب) مقام (ضارب) .

أسرار العربيّة ٢٧ .

ويُنظر : التّبصرة ١/٧٦، ٧٧، واللّباب ٢/٢٠، وشرح المفصّل ٧/٦، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢٤١ .

(٢) لام الابتداء تدخل على الفعل المضارِع في خبر (إنّ)، كما تدخل على الاسم، تقول: (إنّ زيدًا ليقوم)، كما تقول : (إنّ زيدًا لقائم) .

ولا تدخل هذه اللاّم على الفعل الماضي والأمر؛ لبُعد ما بينهما وبين الاسم، فلا تقول : (إنّ زيدًا لقام) و (وَلأَكرِمْ زيدًا يا عمرو) .

يُنظر: التّبصرة ١/٧٦، ٧٧، وأسرار العربيّة ٢٦، واللّباب ٢/٢٠، وشرح المفصّل ٧/٦.

/وَالأَحْـرُفُ الأَرْبَعَـةُ الْمُتَابَعَهْ مُسَـمَّيَاتٌ أَحْـرُفَ الْمُضَارَعَهْ [١١/ ب]

وَسِـمْطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ

السِّمْطُ[١]: الشّيءُ المنظوم كالقلادة والعقْد .

قـال: هـذه يَجْمَعُهَـا كلمةُ: (نَأَيْتُ)؛ ويجمعها - أيضـاً -: (أنيت) و(أَتَيْنَ) و(تَنْأَي) .

وَضَـمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مِثْلُ: يُجِيْبُ مِنْ أَجَابَ الدَّاعِي

يقـول: إنّ هـذه الحـروف تكون مضمومةً إذا كان ماضي[٢] ما اتّصـلت به رُباعيـاً، كـ(يُجِيْبُ) مِن (أَجَابَ)، و (يُصِيْبُ) مِن (أَصَابَ) .

وَمَـا سِـوَاهُ فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ وَلاَ تُـبَلْ أَخَفَّ وَزْنٌ أَمْ رَجَحْ

يقـول: إنَّ المضـارع إن نقـص ماضيه عن هذه الأربعة أحرف، كقولـك : (ذَهَـبَ) فـلا يُضمّ أوّله بل يكون مفتوحـاً، كقولك: (يَذْهَبُ)؛ وكذلك إذا زاد عليه؛ كالخُماسيّ والسُّداسيّ .

/مِـثَالُهُ: يَذْهَـبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْـتَجِيْشُ تَـارَةً وَيَلْـتَجِي [١٢/ أ]

---

(١) السِّمْطُ : هو الخيط الّذي تُنْظَمُ فيه الخَرَزُ .

يُنظر : اللّسان (سمط) ٣٢٢/٧ .

فهنا شبَّه النّاظم ــ رحمه الله ــ اجتماعَ الحروف المتفرّقة في كلمة واحدة باجتماع الخرز المُنْتَظِم فِي خيطٍ واحدٍ .

(٢) في أ : ما مضى، وهو تحريف .

قد مَثَّل ما نَقَصَ من الرُّباعيّ بفعلين:

أحدهما: سالم[١]؛ وهو: (يذهب). والآخرُ: مهموز[٢]؛ وهو: (يجيء).

وممّا زاد عليه بفعلين :

أحدهما: سُداسيّ، والآخَر : خُماسيّ؛ فتقول : (يستجيش زيدٌ)، مِن (استجاش)، و (يلتجيء) مِن (التجأ) .

---

(١) السّالم: من أقسام الفعل الصّحيح؛ وهو: ما سلِمت حروفه الأصليّة من حروف العلّة، والهمزة، والتّضعيف .

يُنظر: شرح مختصر التّصريف العزّيّ ٣٠ .

(٢) المهموز: من أقسام الفعل الصّحيح؛ وهو: ما أحدُ حروفه الأصليّة همزة، كـ(أمر) و (سأل) و (قرأ) .

يُنظر: شرح الشّافية ٣٣/١، ٣٤، وشرح مختصر التّصريف العزّيّ ١٦٩.

بَابُ الإِعْرَابِ

وَإِنْ تُــرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإِعْرَابَا لِتَقْــتَفِي فِــي نُطْقِكَ الصَّوَابَا

الإعــراب في الــلّغة[١]: هو البيانُ؛ يُقال: (أَعْرَبَ الرّجلُ عمَّا في نفسه) أي: أَبَانَ عَنْهُ.

وقيل: هو التّحسين، من قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[٢]؛ لأنّ العَرُوْبَ المُتحسِّنة[٣].

وقيــل فيه: التّغييرُ، من قولهم: (عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفَصِيْلِ) إذا تَغَيَّرت؛ وأعْرَبْتُها[٤]: إذا أَزَلْتُ فَسَادَهَا[٥].

---

(١) يُطْلَق الإعراب في اللّغة على عدّة معان، غير ما ذكر الشّارح ــ رحمه الله ــ .
يُنظر : مقاييس اللّغة (عرب) ٢٩٩/٤ ــ ٣٠١، واللّسان (عرب) ٥٨٦/١ ــ ٥٩٣، والأشمونيّ ٤٧/١، وحاشية ياسين على التّصريح ٥٩/١ .

(٢) الآية : ٣٧ من سورة الواقعة .

(٣) العَرُوْبُ : المتحبِّبَةُ إلى زوجها؛ وقيل : المحسِنَةُ للكلام؛ وقيل : العاشقة لزوجها .
يُــنظر : الصِّحاح (عرب) ١٨٠/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٣٧/١٧، والبحر المحيط ٨٢/١٠.

(٤) في أ : عربتها، والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) يقــال : (أعــربت الكــلام) أي : أزلت عَرَبه ــ وهو فساده ــ؛ وصار هذا كقولــك: (أعجمتُ الكتاب) إذا أزلت عُجمته؛ (واشكيت الرجل) إذا أزلت شكايته؛ وهذه الهمزة تسمّى (همزة السّلب) .
يُنظر : أسرار العربيّة ١٩، واللّباب ٥٣/١، وشرح الشّافية ٨٣/١، ٩١ .

فالمُعْرَبُ: يتغيّر بتغيّر العوامِل الدّاخلة عليه لاختلاف المعاني من حَالٍ إلى حَال؛ وهو أحسنُ في اللّفظ من العاري من الحركات الموجبَة له.

وذلك التّغييرُ يكون لفظـًا في السّالم، وتقديرًا في المعتلّ[(١)].

فَإِنَّـهُ بِالـرَّفْعِ ثُـمَّ الْجَـرِّ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيْعـًا يَجْرِي

[١٢/ ب] / وألقَابُه أَرْبَعَةٌ؛ وهي: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزْمٌ .

والبِنَاءُ[(٢)] ضدُّ الإعراب، وهو مثله في اللّفظ[(٣)].

وألقابُه أَرْبَعَةٌ؛ وهي: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ .

وَذُكِرَ البِنَاءُ هاهُنا وإنْ لم يكن في بابه؛ للاحتياج[(٤)] إلى ذكره في سائر الأبواب .

والمُعْرَبُ من الكلام كلمتان؛ وهما : الاسم المتمكّن[(٥)]، والفعل المضارع.

---

(١) أراد بالسّالم : الصّحيح، نحو زيدٌ؛ ممّا تظهر عليه الحركات .

وبالمعتلّ: ما خُتم بحرف علّة و لم تظهر عليه الحركات، نحو : (موسى) .

(٢) البـناء هـو: لُزُوم آخر الكلمة سكونـًا أو حركة، نحو (كَمْ) و (حَيْثُ) و(هؤلاء) و(الّذين)، وما أشبه ذلك ممّا لا تغيّره العوامِل .

وسُمّي بناءً لأنّه لا يزول، ولا يتغيّر بدخول العوامِل المختلفة .

يُنظر : التّبصرة ٧٦/١، وأسرار العربيّة ١٩، وكشف المشكِل ٢٣٨/١ .

(٣) أي : إنّ المبنيّ لا تختلف الحركة في آخره عن المعرب؛ فهو يسكن، ويُفتح، ويُكسر، ويُضمّ؛ كما إنّ المعرب كذلك .

(٤) في أ : الاحتياج، ولا يستقيم الكلام بها؛ فلعلّ الكلمة كما أثبتّها .

(٥) الاسم ضربان : متمكّن ــ وهو المعرب ــ، وغير متمكّن ــ وهو المبني ــ .

والمتمكّن ضربان : متمكّن أمكن؛ وهو المنصرف، كـ(زيدٍ) و (عمرو) . =

فالرَّفْعُ هُوَ أَتمُّ ألقاب الإعراب؛ ولهذا كان إعرابـًا لِمَا هو عُمدةٌ في الكـلام وهو الفاعل وما حُمِلَ عليه، والنّصب والجرّ لا يُوْجَدَان[١] حتَّى يتقدَّمهما الرّفعُ، كقولك : (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) وَ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) .

والنّصـبُ عُمْدَةُ المفعولِ وما حُمِل عليه، والجرُّ عُمْدَةُ الإضافة وما جرى مَجْراهَا .

فَالـرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلاَ مُمَانِعِ قَدْ دَخَلاَ فِي الاسْمِ وَالْمُضَارِعِ

وَالْجَـرُّ يَسْـتَأْثِرُ بِالأَسْمَاءِ وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ[٢] بِلاَ امْتِرَاءِ

الاسم المُعْرَبُ : هو المتمكّن؛ وهو ما لم يشابه الحرف، ولم يتضمّن معـناه، ولم يَقَعْ مَوْقِعَ المبنيّ؛ فهو والمضارع يشتركان في الرّفع والنّصب، كقولك: / (زَيْدٌ يَذْهَبُ)، و (إِنَّ عَمْرًا لن يَرْكَبَ) . [١٣/أ]

ويختـلفان[٣] في الاختصـاص؛ فالاسم يختصّ بالجرّ، والفعل يختصّ بالجَزْمِ .

واختصاص الاسم بالجرِّ إمّا بإضافة حَرْفٍ إلى اسمٍ، [أ]و[٤] بإضافة اسمٍ إلى اسم؛ ويُعْلَمُ من ذلك إمَّا مِلْكٌ، أو اسْتِحْقَاقٌ .

= ومتمكّن غير أمكن؛ وهو غير المنصرف، كـ(أحمدَ) و (مساجد) .

يُنظر : التّبصرة ٨١/١، وشرح التّسهيل ٣٩/١، والمساعد ٢٢/١، وابن عقيل ٣٨/١.

(١) في أ : لا توجدان، وهو تصحيف .

(٢) في متن الملحة ٩ : وَالْجَزْمُ بِالْفِعْلِ .

(٣) في أ : تختلفان، وهو تصحيف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

فامتـــنع الجرُّ من الأفعال[١]؛ لأنَّها لا تُملَكُ ولا تُستَحقّ لكَوْنَها[٢] ليست من الذّوات .

وامتنع الجزْم من الاسم[٣]؛ لأنّه حَذْفٌ[٤]، ولو حُذِفَ بعضُ الاسم كما يحذف فاءُ الفعل، أو عينُه، أو لامُه، لتغيَّرتْ صيغة الاسم عمَّا كانت عليه، والفعل ليس هُوَ كَذَلِكَ .

---

(١) «إنّما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنَّ الجرَّ لا يكون إلاّ بأدوات من الحروف، والأسماء يســتحيل دخولها على الفعل؛ لقلّة الفائدة في ذلك؛ ألا ترى أنّه لا فائدة في قولك: (غُلامُ يذهب) بالإضافة، ولا في : (مررت بيقوم)؛ والكلام وُضِعَ للفائدة فلمّا لم يكن في دخول أدوات الجرّ على الأفعال فائدة تُرِك جَرُّها أصلاً .

ووجــهٌ آخــر وهو : أنّ الفعل والفاعلَ كالشّيء الواحد، والمجرور يقوم من الاسم الجــارّ مقامَ التّنوين؛ فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل ــ وهما شيئان قَوِيَّان ــ مقام التّنوين وهو حرف ضعيف» . التّبصرة ١/٨٠ .

ويُنظر: شرح عيون الإعراب ٥٦، وكشف المشكل١/٢٣١، وشرح المفصّل٧/١٠، ١١.

(٢) في كلتا النسختين: كونها؛ وما أثبتّه هو الأولى.

(٣) «وإنّمــا لم تُجزم الأسماء؛ لتمكّنها ولزوم الحركة والتّنوين لها؛ فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التّنوين؛ لأنّ التّنوين تابعٌ للحركة ولو زالا اختــلّت الكــلمة بذهــاب شيئين؛ أحدهما : الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها؛ والآخر : التّنوين الّذي هو دليل كونه منصرفــاً» . شرح المفصّل ١/٧٣ .

ويُنظر : التّبصرة ١/٨٠، ٨١، وشرح عيون الإعراب ٥٥، ٥٦، وكشف المشكل ١/٢٣١، واللُّباب ١/٦٥ .

(٤) في كلتا النسختين: لأنّه منه حذف؛ ويستقيم المعنى بدون (منه).

فَالرَّفْعُ[١] ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلاَ وُقُوفِ
وَالْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ لِلتَّبْيِينِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

حَرْفُ الإعراب من كُلّ معرب: آخِرُهُ كـ(دالِ زَيْدٍ) و (ميم يقوم)؛ وذلك لأنَّهُ كالصِّفَةِ؛ والصِّفَةُ لا تأتي إلاَّ بعد كَمَالِ المَوْصُوفِ، ولا سَبِيْلَ إلى معرفته إلاَّ بعد كَمَالِ صيْغَتِهِ .

وأصلُ الاسم الإعرابُ[٢]؛ وذلك لدلالته بصيغة واحدة على مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فاحتيج إلى إعرابه، لتبيين تلك المعاني[٣]؛ والبناءُ فيه / فَرْعٌ. [١٣/ ب]

والفعل أصله البناءُ؛ لدلالته بالصِّيَغ المختلفة على المعاني المختلفة؛

---

(١) في شرح الملحة ٨١ : وَالرَّفْعُ .

(٢) هذا مذهب البصريّين؛ وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال؛ وقيل: هو أصلٌ في الفعل، فرعٌ في الاسم .
تُنظر هذه المسألة في : الإيضاح في علل النّحو ٧٧ ــ ٨٢، وأسرار العربيّة ٢٤، والتّبيين، المسألة الثّامنة، ١٥٣، وابن عقيل ١/٣٩، ٤٠، والمساعد ١/٢٠، والهمع ١/٤٤، ٤٥ .

(٣) الأسماء تتضمّن معاني مختلفة نحو : (الفاعليّة) و (المفعوليّة) و (الإضافة)؛ فلو لم تُعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض؛ يدلُّك على ذلك أنّك لو قلت: (ما أحسنَ زيدًا !) لكنتَ متعجِّبًا، ولو قلتَ : (ما أحسنَ زيدٌ) لكنتَ نافيًا، ولو قلتَ : (ما أحسنُ زيدٍ؟) لكنتَ مستفهمًا عن أيّ شيء منه حَسَن؛ فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التّعجّب بالنّفي، والنّفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض؛ وإزالة الالتباس واجب .
أسرار العربيّة ٢٤، ٢٥ .

فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه[١]، والإعراب فيه فَرْعٌ .

وسُمِّيَ الضَّمُّ رَفْعـًا؛ لانضمام الشّفتين به، إذْ هُمَا أرفع الفَمِ[٢].

وسُمِّيَ الفَتْحُ نَصْبًا؛ لأنَّ الفتحة إذا أُشْبِعتْ صارت ألفًا؛ والنُّطْقُ به انتصابٌ إلى أعلى الحَنَكِ[٣].

وسُمِّيَتْ الكسرةُ جَرًّا؛ لِهُوِيِّ النّطق بها سُفْلاً؛ فكأنَّهُ مَأخُوذٌ من جَرِّ الجبل وهو سَفْحُهُ[٤].

وسُمِّيَ الجَزْمُ جَزْمًا؛ لقطع الحركة أو الحرفِ؛ لأنَّهُ في اللّغة: القَطْعُ[٥].

---

(١) «كقولك : (قام) إذا أردتّ الزّمان الماضي، و (سيقوم) إذا أردتّ المستقبَل، و (يقوم الآن) إذا أردتّ الحال» . التّبصرة ١/٧٦ .

(٢) قال الزّجّاجيّ في الإيضاح ٩٣ : «نسبوا الرّفع كلّه إلى حركة الرّفع؛ لأنّ المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه، وجُعِل ما كان منه بغير حركة موسومًا أيضًا بسمة الحركة لأنّها هي الأصل» .

وقال الحيدرة اليمنيّ : «وذلك أنّ الفاعل والمبتدأ لَمّا كانا شريفين سُمِّيَ إعرابُهما رفعًا» . كشف المشكل ١/٢٣٠ .

(٣) «المتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه؛ فيبيّن حنكه الأسفل من الأعلى؛ فيبين للنّاظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه» . الإيضاح ٩٣ .

وقيل : «المفعول وشبهُه لَمّا كانت حركته خفيفة تخرج بغير تكلّف سمّيت نصبًا؛ والنّصب : الصّوت الحسن السّهل» . كشف المشكل ١/٢٣١ .

(٤) قال صاحب اللّسان (جرر) ٤/١٣٠ «الجرُّ : أصل الجبل وسَفْحُهُ؛ والجمع : جِرارٌ، قال الشّاعر :

وَقَدْ قَطَعْتُ وَادِيًا وَجَرًّا

وفي حديث عبد الرّحمن : رأيته يوم أُحُد عند جَرِّ الجبل ــ أي : أسفله ــ » .

(٥) اللّسان (جزم) ٢/٩٧ .

وأصل الإعراب الحركة[١]؛ وأصل البناءُ السُّكون[٢]؛ والحرفُ مبنيٌّ ولا حظَّ له في الإعراب[٣].

---

(١) إنّما كان الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ الإعـــراب دالٌّ على معنىً عارِضٍ في الكلمة؛ فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لِمَا بينهما من التّناسب .

والـــثّاني : أنّ الحركة أيسر من الحرف؛ وهي كافية في الدّلالة على الإعراب؛ وإذا حصل الغرض بالأيسر لم يُصَرْ إلى غيره .

والثّالث : أنّ الحرف من جملة الصِّيغة الدّالّة على معنى الكلمة اللاّزم لها؛ فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى ذلك إلى أن يدلّ الشّيء الواحد على معنيين؛ وفي ذلك اشتراك؛ والأصل أن يُخصّ كلّ معنى بدليل . اللّباب ١/٥٤، ٥٥ .

(٢) إنّما كان الأصل في البناء السّكون لوجهين:

أحدهما : أنّه ضدُّ الإعراب، والإعرابُ يكون بالحركات، فضدّه يكون بالسّكون.

والـــثّاني: أنّ الحـــركة زِيدَتْ على المعرب للحاجة إليها؛ ولا حاجة إلى الحركة في المبنيّ، إذْ لا تدلّ على معنى . اللّباب ١/٦٦ .

(٣) الحروف كلّها مبنيّة، لا حظّ لها في الإعراب؛ لأنّها لا تنصرف ولا يعتور عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب لبيانها، فبُنيت لذلك . ابن النّاظم ٣٢ .

ويُنظر: ابن عقيل ١/٤٣ .

بَابُ التَّنْوِينِ

وَنَــوِّنِ الاِسْمَ الْفَرِيْدَ الْمُنْصَرِفْ إِذَا انْدَرَجْتَ[١] قَائِلاً وَلاَ تَقِفْ

التَّنوين[٢]: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَثْبُتُ وَصْلاً، وتَسْقُطُ وَقْفــًا .

وَهُوَ أَنواعٌ :

تنوينُ تمكين[٣]، كــ(زَيْدٍ) وَ (رَجُلٍ) .

وتــنوينُ تنكير[٤] وهو: ما يلزمُ الأسماءَ بعد التَّعريف تَنْكِيْرًا، نحو: (مَهْ) و (صَهْ)، فتقول : (مَهٍ) و (صَهٍ)؛ و (سيبويهِ)/ و(سيْبَوَيْهٍ) آخر. [١٤/أ]

وتنوين مُقَابَلة[٥]، كــ(مُسْلِمَاتٍ) و (صَالِحَاتٍ) .

---

(١) في متن الملحة ١٠، وشرح الملحة ٣٨ : إِذَا دَرَجْتَ .

(٢) التّنوين لغةً: مصدر نوّنت الحرف، أي : ألحقته نونــًا؛ ويُطلق على التّصويت .

واصطلاحــًا : هو نون ساكنة تلحق الآخر لفظــًا لا خطــًّا لغير توكيد .

يُــنظر : نتائج الفكر ٨٦، واللّسان (نون) ١٣/٤٢٩، وأوضحُ المسالك ١/١٣، والصبّان ١/٣٠.

(٣) ويسمّى: تنوين الأمكنيّة، وتنوين الصّرف : وهو اللاّحق للأسماء المُعْربة كما مَثَّل.

وفائدتــه : الدّلالة على خفّة الاسم وتمكّنه في باب الاسميّة؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصّرف .

يُنظر: الكتاب ١/٢٢، وأوضح المسالك ١/١٣، وابن عقيل ١/٢٢، والتّصريح ١/٣٢.

(٤) تنوين التّنكير هو : اللاّحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقــًا بين معرفتها ونكرتها كما مثّل.

يُنظر: أوضح المسالك ١/١٣، وابن عقيل ١/٢٢، والتّصريح ١/٣٢ .

(٥) تنوين المُقَابَلة هو : اللاّحق لجمع المؤنّث السّالم ــ كما مثّل ــ، في مقابلة النّون في =

وتـــنوين عِـــوَضٍ وهو: ما جيءَ به عِوَضـــاً عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوْفةٍ، كـــــ(يومئذٍ) و (حينئذٍ)؛ فـــ(إذٍ) ظرف زَمَانٍ مبنيّ؛ لافتقاره إلى جملة يُضَافُ إليها، فَحُذِفَت الجملة للعلم بها وعُوِّضَ عنها بالتّنوين، وكُسِرَ ذَالُ (إذ) لالتقاء السّاكنين؛ وهما : الذّال والتّنوين .

ومنه قَوْلُ أبي ذُؤَيْب [(١)] :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيْحُ[(٢)]

= جمع المذكّر السّالم .

يُنظر: ابن عقيل ٢٢/١، والتّصريح ٣٣/١ .

(١) هـــو: خويـــلد بـــن خالد بن محرِّث الهذليّ : شاعرٌ فحل، مخضرَم، أدرك الجاهليّة والإسلام؛ وهو أشعر هُذيل من غير مدافَعة؛ توفّي في مغزىً نحو المغرب .

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ١٣١/١، والشّعر والشّعراء ٤٣٥، والمؤتلف والمختلف ١٧٣، والخزانة ٤٢٢/١ .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر .

والمعـــنى : يذكّـــر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر، وزجره قبل استحكام الحبّ؛ فيقول : دفعتك عن طلب هذه المرأة بعاقبة، أي : بآخر ما وصّيتك به .

ويجوز أن يكون المعنى : نهيتك عن طلبها بذكر ما يُفضي أمرك إليه وتدور عاقبتك عليه، وأنت بعدُ سليمٌ تقدر على التّملّس منها وتملك أمرك وشأنك في حبّها.

وفي رواية: (بعافية) أي : حال كونك متلبّســـاً بعافية .

والشّـــاهد فيـــه: (إذٍ صحيح) حيث جاء بالتّنوين عوضـــاً عن الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر على هذه الحال .

يُنظر هذا البيت في : ديوان الهذليّين ٦٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢، والأصول ١٤٤/٢، والخصائص ٣٧٦/٢، وكشف المشكل ٢٥١/١، =

ويكونُ عِوَضــاً عَنْ غير جُمْلَةٍ[١]؛ وهو تنوينُ (جَوارٍ) و (غَوَاشٍ)؛ فهو في هذا ونحوه عِوَضٌ من الياءِ المحذوفة .

وتــنوينُ تَــرنُّم[٢] وهو: يَخْتَصُّ بالقافيَةِ المطلقَة[٣] بدلاً من حرُوف الإطلاق؛ عِوَضــاً من مدَّاتِ[٤] التَّرنُّمِ .

= وشرح المفصّل ٢٩/٣، ٣١/٩، ورصف المباني ٤١١، والخزانة ٥٣٩/٦ .
والــرّواية فيما مضى من المصادر (بعاقبة)، وهُناك رواية أُخرى (بعافية) وهي روايــة الشّــارح؛ في المرتجل ١٠، وشرح التّسهيل ٢٠٧/٢، والجنى الدّاني ١٨٧، والمغني ١١٩، والمساعد ٤٩٩/١، والأشمونيّ ٣٦/١ .

(١) وينقسم هذا إلى قسمين :
قسمٌ يكون عوضــاً عن حرف ــ كما مثّل الشّارح ــ .
وقسمٌ يكون عوضــاً عن اسم؛ وهو اللاّحق لــ(كُلٌّ) عوضــاً عمّا تُضاف إليه، نحو (كلٌّ قَائمٌ) أي : كلّ إنسان قائم، فحذف إنسان وأتى بالتّنوين عِوَضــاً عنه .
يُنظر : ابن عقيل ٢٢/١، والأشمونيّ ٣٥/١، ٣٦، والتّصريح ٣٤/١، ٣٥ .

(٢) التَّرنُّمُ : مَدُّ الصَّوْتِ بمَدَّة تُجانسُ حركة الرَّويِّ .
وقولُ النُّحاة : (تنوين التَّرنّم) على حذف مضاف، أي : ترك التّرنّم؛ فإنّه إذا أراد التّرنّم أثبت حرف الإطلاق .
وقيل : لا حذف؛ لأنّ التّرنّم يحصل بالنّون نفسها لأنّها حرف أغنّ .
يُنظر : شرح المفصّل ٣٣/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٧/٣، والتّصريح ٣٥/١، والأشمونيّ ٣١/١ .

(٣) القافية المطلَقة : ما كان رويّها متحرّكــاً .
ويلحقها التّنوين في لغة بني تميم وقيس .
يُــنظر : الكــتاب ٢٠٦/١، والأصول ٣٨٦/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٥٠١/١، ومفتاح العلوم ٨٧١، والجنى الدّاني ١٤٦، والمساعِد ٦٧٨/٢، والتّصريح ٣٦/١.

(٤) في أ : مرّات، والصواب ما هو مثبت.

فالمبدل من الألف كقول الشّاعر :

يَـــا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُـــوعَ الذُّرَّفَنْ[١]

[و][٢]

مِـــنْ طَـــلَلٍ كَـــالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَـــنْ[٣]

---

(١) هذا بيتٌ من الرّجز، وبعده قوله :

مِـــنْ طَلَـــلٍ أَمْسَـــى تَـــخَـــالُ المُصْـــحَـــفَـــا

وهو للعجّاج .

و(الذَّرْفُ) : صَبُّ الدَّمعِ، وذَرَفَ الدَّمْعُ : سَالَ، وذَرَفَتِ العينُ الدَّمْعَ : أَسالَتْهُ .

والشّـــاهد فيـــه: (الذُّرَّفَنْ) حيث وصل القافية بتنوين التّرنّم بدلاً من الألف الذي للإطلاق .

يُـــنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والنّكت ١١٢٢/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٨/٣، وابن النّاظم ٢٤، والملخّص ٦٤١، والجنى الدّاني ١٤٦، وشـــرح التّحفة الورديّة ١١٤، والخزانة ٤٤٣/٣، والدّيوان ٤٢١/٢، وفيه (الذُّرَّفا) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها عدمُ الخلط بين الأبيات؛ وصنيع الشّارح يوهم بأن المصراعين من أرجوزة واحدة، وذلك غير متأتّ؛ لاختلاف رويّهما بالفاء والجيم؛ ويتّضح ذلك إذا استعملتهما بحرف الإطلاق؛ والصّواب أنهما من أرجوزتين .

يُنظر : تلخيص الشّواهد وتلخيص الفوائد ٤٧ .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز، وقبله قولُه :

مَا هَاجَ أَحْزانـــاً وَشَجْوًا قَدْ شَجَا .

وهو للعجّاج .

والمبدل من الواو كقول الشّاعر:

..... سُقِيْتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُنْ[١]

والمبدل من الياء[٢] كقول جرير:

= و(الأَتْحميُّ) : ضربٌ من البرود موشّى، شبه آثار الدّيار به .

و(أَنْهَجَ) : أَخْلَقَ وبلي .

والشّاهد فيه: (أنهجن) حيث وصل القافية بتنوين التّرنّم بدلاً من الألف التي للإطلاق.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والخصائص ١٧١/١، والنّكت ١١٢٢/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٨/٣، ورصف المباني ٤١٧، والجنى الدّاني ١٤٦، وشرح التّحفة الوردّية ١١٥، والمغني ٤٨٧، والتّصريح ٣٧/١، والدّيوان ٣٢١، وفيه (أَنْهَجَا) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وصدره :

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذي طُلُوحٍ

وهو لجرير .

و (ذو طُلُوح) : موضع بعينه؛ سُمّي بذلك لِمَا فيه من الطّلح؛ وهو شجر عظيم له شوك .

والشّاهد فيه: (الخيامُنْ) حيث وصل القافية بتنوين التّرنّم بدلاً من الواو التّي للإطلاق.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٦/٤، والقوافي ١٠٦، والأصول ٣٨٦/٢، والمنصف ٢٢٤/١، والنّكت ١١٢١/٢، والمرتجل ١١، ١٢، وشرح المفصّل (٣٣/٩)، وشرح الجمل ٥٥٣/٢، والخزانة ١٢١/٩، والدّيوان ٢٧٨/١، وفيه (الخيام) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

(٢) في أ : والمبدل من الواو، وهو خطأ .

[١٤/ ب] ..... /كَانَتْ مُبَارَكَةً[١] مِنَ الأَيَّامِنْ[٢]

وتنوينٌ غالٍ[٣] وهو: يختصُّ بالقافية

(١) هذا عجُز بيتٍ من الكامل، وصدره :

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ

و (أيهات) : لغة في هيهات؛ ومعناه : البُعْدُ .

و (النّعف) : المكان المرتفع في اعتراض .

و (سُويقة) : اسم موضع .

و (كانت مبارَكةً) أي : كانت تلك الأيّام الّتي جمعتنا ومَن نُحبّ؛ فأضمرها و لم يجر لها ذكر لما جاء بعد ذلك من التّفسير .

والشّاهد فيه: (الأيّامِنْ) حيث وصل القافية بتنوين الترنّم بدلاً من الياء التي للإطلاق.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٦/٤، والأصول ٣٨٦/٢، والخصائص ٤٣/٣، والنّكت ١١٢٢/٢، والكافي ١٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٨/١، والمرتجل ١١، ١٢، وشرح المفصّل ٣٦/٤، وملحق الدّيوان ١٠٣٩/٢، وفيه (الأيّام) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٢) تنوين التّرنّم يلحق الأسماء كما في الشّاهد الأوّل (الذّرّفن)؛ والأفعال كما في الشّاهد الثّاني (أَنْهَجْنَ)؛ ويلحق الحروف كقول النّابغة الذّبيانيّ :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

يُنظر: الجنى الدّاني ١٤٦، وابن عقيل ٢٣/١، والتّصريح ٣٦/١، والأشمونيّ ٣١/١.

(٣) تنوين الغالي : زاده الأخفش، وسمّاه بذلك؛ لأنّ الغلو الزّيادة، وهو زيادة على الوزن، وسمّى الحركة الّتي قبل لحاقه غُلُوًّا .

وزعم ابن الحاجب أنّه إنّما سُمّي غاليًا؛ لقلّته، ونفاه السّيرافيّ، والزّجّاج .

وتنوين الغالي يلحق الاسم - كما مثّل - والفعل كما في (يَأْتَمِرْنْ) من قول امرئ القيس:

أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

المقيَّدة[١]، كقول رُؤْبَة[٢]:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ[٣]

= والحرف كما في قول رؤبة :

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يُنظر : القوافي ٣٥، ٣٦، والكافي ١٥٩، ١٦٠، وشرح المفصّل ٣٤/٩، والجنى الدّاني ١٤٧، ١٤٨، والمغني ٤٤٨، والتّصريح ٣٦/١، ٣٧، والأشمونيّ ٣٢/١، ٣٣ .

(١) القافية المقيّدة : ما كان رويّها ساكنًا . مفتاح العلوم ٨٧١ .

ويُنظر : التّصريح ٣٦/١ .

(٢) هو : رُؤْبَة بن العجّاج التّميميّ السّعديّ، يكنى بأبي الجحّاف؛ راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة؛ كان أكثر مقامه في البصرة، وكانوا يحتجّون بشعره؛ توفّي سنة (١٤٥هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ٧٦١/٢، والشّعر والشّعراء ٣٩٤، والمؤتلف والمختلف ١٧٥، ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢ .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز .

و (القُتْمَة) : الغبرة إلى الحمرة . و (الأعماق) : جمع عمق ــ بفتح العين وضمّها ــ وهو : ما بَعُدَ من أطراف المفاوز . و (الخاوي): الخالي. و(المخترقن): مكان الاختراق؛ وهو هُنا : قطع المفاوز واجتيابها . و (الأعلام): جمع عَلَم؛ وهي: الجبال الّتي يُهتدى بها؛ واشتباهها : أنّ بعضها يشبه بعضًا، فلا يتبيّن السّائر طريقه فتشتبه عليه الهداية . و (الخفق) : اضطّراب السّراب؛ وهو الّذي تراه بالنّهار وكأنّه ماء .

والمعنى: كثيرٌ من الأمكنة الّتي لا يهتدي أحد إلى السّير فيها؛ لشدّة التباسها، وخفائها، قد سرت فيها وأعملت ناقتي و لم أخف؛ يريد أنّه شجاع عظيم الخبرة .

والشّاهد فيه: (المُخْتَرَقْنْ) و (الخَفَقْنْ)، فقد لحق التّنوين القاف، وهو رويّ قافية مقيّدة، وهو ما يسمّى بالتّنوين الغالي

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢١٠/٤، والقوافي ٣٥، ٣٦، ١٠٩، والخصائص ٢٦٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٦/١، وشرح المفصّل ٣٤/٩، =

والتّنوين يختصُّ بالاسم المنصرف لخفَّته .

وهو مأخوذٌ من صريف البَكْرة[١] عند الاستقاء؛ لأنّه يُحْدِثُ في الاسم صَوْتًا شَبِيْهًا به فلذلك سُمِّيَ مُنْصَرِفًا؛ فتقول من ذلك: (أَكْرَمتُ زَيْدًا يا هذا) في اتّصال الكلام .

وَقِفْ عَلَى المَنْصُوبِ مِنْهُ بِالأَلِفْ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لاَ يَخْتَلِفْ

تَقُولُ : عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا وَخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيْدَا

يُبْدَلُ في الوقف على الاسم المنصوب أَلِفًا من فتحه مع التّنوين؛ لبُعْدِه ممَّا يَمْنَع ذلك في المجرور والمرفوع؛ لأنّه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم؛ فلو قال قائلٌ: (مررت بغلامي) لتوَهَّم أنّ / الغلام مِلْكُهُ؛ ولو وقف على المرفوع بالواو فيقول: [١٥/أ] (جاء زَيْدُو) لخرج عن أصل كلام العرب؛ لأنَّهُ لا يوجد في كلامهم اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمَّةٌ، وإنّما يوجد ذلك في الأفعال[٢]؛ ولذلك اضطّروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع (دَلْوٍ) و (جَرْوٍ): (أَدْلٍ) و (أَجرٍ)، والأصل: (أَدْلُوٌ) و(أَجْرُوٌ)؛ ففرّوا من هذا محافظةً على الأصل[٣] .

= وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٩/٣، ورصف المباني ٤١٨، والجنى الدّاني ١٤٧، والمغني ٤٤٨، والخزانة ٧٨/١، والدّيوان ١٠٤، وفيه (المخترق) و (الخفق) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) صَرِيْفُ البَكْرةِ : صوتها عند الاستقاء . اللّسان (صرف) ١٩١/٩ .

(٢) نحو : (سَرُوَ) و (يَدْعُو) .

(٣) الأصل هو : أنّه ليس في العربيّة اسم معرب آخره واو قبلها ضمّ أصلي .

وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ
مِثَالُهُ : جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي وَأَقْبَلَ الغُلَامُ كَالْغَزَالِ

التّنوين يسقط في أربعة مواضع:

أحدها: من الاسم المُعرَّف باللاّم؛ لأنّه زيادةٌ على أوّل الاسم، والتّنوين زِيَادةٌ على آخره فلم يَحْتَمِلْ الجمع بين زيادتين .

الثّاني: يَسْقُطْ من المُضاف الأوّل، كقولك : (غُلامُ زَيْد)؛ لأنّه بالإضافة منَ الثّاني كبعض الكلمة لاتّصاله به، والتّنوين يَفْصِلُ بينهما؛ فلذلك لَزِمَ أَنْ لا يكون إلاّ في آخر الثّاني .

الثّالث: الاسم الّذي لا ينصرف / كـ(أَحْمدَ) و (أَحْمَرَ)، وذلك لشبهها بالفعل - ويأتي بيان ذلك في (باب ما لا ينصرف)-. [١٥/ ب]

الرّابع: أَنْ يكون الاسم المفرد علمًا موصوفًا بابن وهو مضاف إلى عَلَمٍ من اسمٍ أو كنيةٍ أو لقبٍ؛ فالتّنوين يَسْقُطُ من المعرَّف باللاّم، ومن الموصوف به؛ للإضافة، فتقول: (جاء زيدُ بن عَمْرٍو) [و][1] (رأيتُ خالدَ بن أبي الحسن) و (مررت بزيد بن تأبّط شرًّا) .

ومن هذا قولُ الشّاعر:

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ[2] ذُؤَابَ بنَ أَسْمَاءَ بنِ زَيْدِ بنِ قَارِبِ[3]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في أ : لذاته، وهو تصحيف.

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لدريد بن الصِّمَّة .

و(اللِّدة) - بكسر اللاّم - تِربك الّذي وُلد معك . =

وتوجيه ذلك: أَنَّ التّنوين سَاكِنٌ، وألف (ابن) أَلِفُ وصل تسقط في اندراج الكلام فيلتقي التّنوين بالباء السّاكنة فَحُذِفَ لِذَلِكَ .

فَإِنْ وُصِف الاسم بابن مُضَافٍ إلى ما فيه الألف واللاّم نُوِّنَ؛ لثبوت همزة الوصل بعده، كقولك: (هذا زَيْدٌ بنُ الأمير) لأنَّ الأميرَ ليس بِعَلَمٍ.

= ومعنى البيت : لقد أخذتُ بثأر أخي عبد الله فقتلتُ تِربه الّذي قتله؛ وهو ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب .

والشّاهد فيه : (ذؤاب بن أسماء بن زيد) حيث حذف التّنوين من (ذؤاب) و(زيد) لإضافة كلٍّ منهما إلى ابن؛ وأمّا حذف التّنوين من (أسماء) فلكونه لا ينصرف .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٣/٣ وورد العجز فيه كالتّالي :

..... ذُؤَابـًـا فَـلَمْ أَفْخَـرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

والأصـمعيّات ١١١ ، والشّعر والشّعراء ٥٠٦، والاشتقاق ٢٩٢، والتّبصرة ٤٠١/١، وأمـالي ابن الشّجريّ ١٤٨/٢، وشرح ملحة الإعراب ٨٤، وسرح العيون ٣٦٥، والخزانة ٣٠/٧، والدّيوان ٢٧ .

بَابُ الأَسْمَاءِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ ... فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي

وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالأَلِفْ ... وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

[١٦/أ] / هذه الأسماء أَمْكَنُ[١] ممّا يُشَارِكُها في الإعراب بالحروف[٢]، وأُعْرِبَ كلّ منها بالحرف مُضافاً إلى غير ياء المتكلّم؛ لأنَّ مَدْلُوْلَه زائدٌ على مدلول المفرد؛ لأنَّهُ فَرْعٌ عليه، والحرفُ زائدٌ على الحركة كونُهُ فرعاً لها؛ فكان ذلك تعديلاً في النِّسْبَة .

فالواو: في هذا الباب علامة الرّفع نِيَابةً عن الضَّمّة، وفي جمع المذكّر السّالم.

---

(١) يقصد الشارح بـ(أمكن) أنّ هذه الأسماء مفردات، فهي قبل التثنية والجمع المذكر السالم؛ فلذا نابت فيها حروف ثلاثة عن الحركات الثلاثة.

(٢) ذكر النُّحاةُ في إعراب الأسماء السّتّة أقوالاً كثيرة، أوصلها السّيوطيّ إلى اثني عشر قولاً؛ من أشهر تلك الأقوال :

أنّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.

وقيل : إنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

وقيل : إنّها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، والمقتضب ٢/١٥٤، ١٥٥، والمرتجل ٥٤، والإنصاف، المسألة الثّانية، ١/١٧، والتّبيين، المسألة العشرون، ١٩٣، وشرح المفصّل ١/٥١، ٥٢، وشرح الرّضيّ ١/٢٧، وشرح التّسهيل ١/٤٣، وتوضيح المقاصد ١/٦٨ ــ ٧٠، وائتلاف النُّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّانية، ٢٨، والهمع ١/١٢٣ ــ ١٢٧ .

والألفُ: تنوبُ عن الفتحة فتكون علامةُ النّصب في هذه الأَسماء لا غير.

والياءُ : نائبةٌ عن الكسرة[١] فتكونُ[٢] علامة الجرِّ في هذه الأَسماء، وفي باب التّثنية، وفي جمع الصِّحَّة[٣].

وَهِـيَ أَخُـوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا وَذُو وَفُـوكَ وَحَمُـو عُـثْمَانَا

ثُـمَّ هَـنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ فَـاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ

هـذه الأسمـاء إذا كانت مضافةً إلى غير ياء مُتكلِّمٍ تُعْرَبُ جميعها بالحـروف[٤] - كمـا تقـدّم -؛ فتقول: (جاءني أَبُوهُ) و (رأيتُ أَبَاهُ) و(مررتُ بأبيهِ)؛ وكذلك الجميع .

وقيـل : إنّ (**ذو**) أصـل الباب لملازمته الإعراب بالحرف، وهو لا يُنطقُ به إلاَّ مُضافـاً، ولا يضافُ إلى مضمرٍ بل إلى أسماء الأجناس[٥]، وجميعها تنفصل عن الإضافة فتعربُ بالحركات إلاَّ (ذو) . / [١٦/ ب]

---

(١) في أ : الكسر .

(٢) في أ : تكون، وما أثبته هو الأولى.

(٣) يقصد بجمع الصحة: جمع المذكر السالم.

(٤) ويُشترط لإعراب هذه الأسماء غير ما ذُكر : ألاَّ تصغّر، ولا تثنّى، ولا تُجمع .
يُـنظر : الارتشاف ٤١٨/١، وتوضيح المقاصد ٨١/١، وابن عقيل ٥٥/١، والهمع ١٢٢/١، والأشمونيّ ٧٣/١ .

(٥) ويُشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذُو مالٍ) أي: صاحبُ مالٍ، احترازًا من (ذو) الموصولة في لغة طيء، فإنّها مبنيّة على الأعرف .
يُنظر : توضيح المقاصد ٧١/١، وابن عقيل ٤٨/١، والهمع ١٢٣/١ .

و(**فُوهُ**)[١] يعوّض عن الواو ميمـــاً بحال انفصاله، فتقول: (هذا فَمٌ) و(رأيتُ فَمـــاً)، و(نظرتُ إلى فَمٍ) .

و(**هَنٌ**)[٢] يُعَبَّرُ به عمَّا يُستَقْبَحُ ذكره؛ وله إعرابٌ آخر في استعماله منقوصـــاً[٣] فتقول: (هذا هَنُهُ) و (سَتَرْتُ هَنَهُ) و «**أَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيْهِ**»[٤].

---

(١) يُشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زَوَالُ الميم منه، نحو (هذا فُوهُ) و(رأيتُ فاهُ) و(نظرتُ إلى فيهِ) .

يُنظر : ابن عقيل ١/٥٠، والهمع ١/١٢٣ .

وفي (فم) عشر لغات ذكرها العلماء .

يُـــنظر : شرح التّسهيل ١/٤٧، ٤٨، وتوضيح المقاصد ١/٧١، والهمع ١/١٢٩، والأشمونيّ ١/٦٩ .

(٢) الهَنُ : كلمةٌ يكنّى بها عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس وغيرهما .

وقيل : يُطلق على الشّيء المستهجن الذّكر من العورة، والفعل القبيح .

وقيل : عن الفرج خاصّة .

يُنظر : اللّسان (هنا) ١٥/٣٦٥ ــ ٣٦٩، وشرح قطر النّدى ٥٤، والتّصريح ١/٦٤، والأشمونيّ ١/٦٩ .

(٣) النّقص : أن تحذف لامه، ويعرب بالحركات الظّاهرة على العين، وهي النّون .

ولقلّة الإتمام في (هن) أنكر الفرّاء جوازه؛ وهو محجوج بحكاية سيبويه عن العرب، ومَن حَفِظَ حُجّةٌ على من لم يحفظ .

وقـــد جرت عادة أكثر النّحويّين أن يذكروا (الهن) مع هذه الأسماء؛ فيوهم ذلك مســـاواته لهنّ في الاستعمال، وليس كذلك، فقد قال ابن مالك في شرح التّسهيل ١/٤٤: ((ومـــن العـــرب من يقول : (هذا هَنُوك) و (رأيت هَنَاك) و (مررت بهـــنيك)، وهو قليل؛ فمن لم ينبّه على قلّته فليس بمصيب، وإنْ حظي من الفضائل بأوفر نصيب)) .

ويُنظر: توضيح المقاصد ١/٧٢، ٧٣، وشرح قطر النّدى ٥٤، وابن عقيل ١/٥١، والهمع ١/١٢٣، والأشمونيّ ١/٦٩ .

(٤) هذا جُزْءٌ من حديث نصّه : ((مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيْهِ؛ وَلاَ تَكْنُوا)). =

وفي إعراب (حَمِيه)[١] وُجوهٌ:

أحدُها: ما تقدَّم من الإعراب بالحرف .

والثّاني: أن يكون مقصورًا؛ فتقول: (جاءني حَمَاهُ) .

وأن يكون مهموزًا، ويعرب بالحركات الثّلاث؛فتقول: ([جاء][٢] حَمْؤُهُ) و(رأيتُ حَمَأَهُ) و (مررت بِحَمِئِهِ) .

= أخرجه البخاريّ في الأدب المفرد ٣٢٤، والنّسائيّ في السّنن الكبرى، كتاب السِّيَر، باب إعضاض من تعزّى بعزاء الجاهليّة، ٢٧٢/٥، وأحمد في مسنده ١٣٦/٥، والبغويّ في شرح السّنّة، كتاب الاستئذان، باب التّعزّي بعزاء الجاهليّة، ١٢٠/١٣، والألبانيّ في صحيح الجامع الصّغير وزيادته ١٥٩/١، وصحّحه، وذكره في سلسلة الأحاديث الصّحيحة ٤٧٧/١ .

قوله : «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيّة» أي: انتسب وانتمى، ويقصد به من يقول: (يا لفلان) ليحرِّك النّاس إلى القتال في الباطل .

«فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيْهِ» أي : قولوا له: اعضض بأيْر أبيك؛ ولا تكنوا عن الأير بالهَنِ؛ تنْكيلاً له وتأديبًا .

(١) حمو المرأة : أبو زوجها، وأخو زوجها، وكلّ من ولي الزّوج من قرابته فهم أحماء المرأة .

وحمو الرّجل : أبو امرأته، أو أخوها، أو عمّها .

يُنظر : شرح التّسهيل ٤٤/١، واللّسان (حما) ١٩٧/١٤، وتوضيح المقاصد ٧٢/١، وشرح قطر النّدى ٥٤ .

وفي (الحمو) ستّ لغات ذكرها العلماء .

يُنظر : التّوطئة ١٢٤، وشرح التّسهيل ٤٤/١، ٤٥، والبسيط ١٩٦/١، واللّسان (حما) ١٩٧/١٤، وتوضيح المقاصد ٧٧/١، والأشمونيّ ٧١/١ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وقد ندر في بعض اللّغات نقص أبٍ وأخٍ كحمٍ؛ فمن ذلك قولُ الشّاعر:

بِأَبِــهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ[١]

وفيها لغة ثالثة: القَصْرُ[٢]؛ وهي أشهر من لغة النّقص، كقول الرّاجز:

إِنَّ أَبَاهَــا وَأَبَــا أَبَاهَــا قَــدْ بَــلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[٣]

---

(١) هذان بيتان من الرّجز، ويُنسبان لرُؤْبة بن العجّاج .

والشّــاهد فيهمــا : (بأبه، ومن يشابه أَبَهُ) حيث أعرب الشّاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظّاهرة؛ فجرَّ الأولى بالكسرة الظّاهرة، ونصب الثّانية بالفتحة الظّاهرة؛ وهذا يجري على لغة النّقص .

يُــنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشّافية ١/١٨٤، وابن النّاظم ٣٨، وتوضيح المقاصــد ١/٧٤، وأوضح المسالك ١/٣٢، وابن عقيل ١/٥٢، والمقاصد النّحويّة ١/١٢٩، والتّصريح ١/٦٤، والهمع ١/١٢٨، وملحقات الدّيوان ١٨٢ .

(٢) القصر : هو التزام الألف مطلَقــًا، وجعل الإعراب بالحركات المقدّرة على الألف؛ نحو (هذا أَبَاهُ) و (رأيت أباهُ) و (مررتُ بأباهُ) .

يُنظر : توضيح المقاصد ١/٧٥، وابن عقيل ١/٥٢، والتّصريح ١/٦٥، والأشمونيّ ١/٧٠.

(٣) هــذان بيتان من الرّجز المشطور، ويُنسبان لرُؤْبَة، وهما في ملحقات ديوانه ١٦٨، كما ينسبان إلى أبي النّجم العجليّ، وهما في ديوانه ٢٢٧، كما يُنسبان إلى رجل من بني الحارث، أو لرجل من اليمن .

والشّــاهد فيهما : (أباها) الثّانية؛ لأنّها في موضع الجرّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر .

يُــنظر هذان البيتان في : سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٠٥، والإنصاف ١/١٨، وشرح المفصّل ١/٥٣، وشرح الجمل ١/١٥١، وتوضيح المقاصد ١/٧٥، وأوضح المسالك ١/٣٣، والمقاصد النّحويّة ١/١٣٣، والتّصريح ١/٦٥، والخزانة ٧/٤٥٥.

فتقول من هذا: (جاءني أَبَاهُ) و (مَرَرْتُ بأَبَاهُ) .

وإنْ جاءَتْ (ذُوْ) بمعنى الّذي فالأَعْرَفُ فيها البناءُ، كقول الشّاعر:

[١٧/ أ] /وَإِمَّـا كِـرَامٌ مُوْسِرُونَ أَتَيْتُهُـمْ فَحَسْبِـيَ مِنْ ذُوْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[1]

وَقَـدْ روى ابـن جنّي[2] هذا البيت: «**من ذي عِنْدَهُمْ**»، يُشِيْرُ إلى إعرابه[3] .

---

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمنظور بن سحيم الفَقْعَسيّ، وبعده :

وَإِمَّـا كِـرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّـا لِـئَامٌ فَادّخَـرْتُ حَيَائِيَـا

والمعـنى : الـتّمدُّح بالقناعة، والكَفُّ عن أعراض النّاس؛ يقول : النّاس ثلاثة أنواع : موسِرون كرام فأكتفي منهم بمقدار كفايتي، ومعسرون كرام فأعذرهم، وموسرون لئام فأكفّ عن ذمّهم حياء .

والشّاهد فيه : (من ذو) فإنّها هُنا اسم موصول بمعنى (الّذي)، مبنيّة على سكون الواو في محلّ جرٍّ بـ(مِن) .

وقد روي البيت بإعرابها (من ذي) حملاً على ذي بمعنى (صاحب) .

يُـنظر هذا البيت في : ديوان الحماسة ٥٨٤/١، وشرح المفصّل ١٤٨/٣، والمقرّب ٥٩/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٤/١، وابن النّاظم ٣٦، وأوضح المسالك ٣٠/١، والتّصريح ٦٣/١، والهمع ٢٨٩/١ .

(٢) هـو: عثمان بن جنّي، أبو الفتح، النّحويّ، من أحذق العلماء بالنّحو والتّصريف؛ لـزم أبا عليّ الفارسيّ، ولَمّا مات تصدّر ابن جنّي مكانه ببغداد؛ ومن مصنّفاته : الخصـائص، وسرّ صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازنيّ، والمحتسب؛ توفّي سنة (٣٩٢هـ) .

يُـنظر : نـزهة الألبّاء ٢٤٤، وإنباه الرّواة ٣٣٥/٢، وإشارة التّعيين ٢٠٠، وبُغية الوُعاة ١٣٢/٢ .

(٣) «ذكر ابن جنّي أن بعضهم يعربها». قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٧٤/١؛ ونسـب روايـة البيت له بالياء معرباً في شرح عمدة الحافظ ١٢٢/١؛ حيث قال:

وتكونُ جاريةً بلفظِ المفردِ مع المذكّر، والمؤنّث، والمثنّى، والمجموع، ولم تتغيّر واوها على اختلاف استعمالها[١]؛ فتقول: (أنا ذو عَرَفْتُ) و(رأيْتُ الرّجلين ذو عَرَفْتُهُمَا) و(مررتُ بالرِّجال ذو عَرَفْتُهُمْ).

قال الشّاعر :

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتُ[٢]

فقال: (ذو حَفَرْتُ)، والبئر مُؤَنَّثةٌ.

= «هكذا رواه ابن جنّي بالياء معرباً، ورواه غيره بالبناء». وينظر: ابن الناظم ٨٨، وتخليص الشواهد ٥٤، وتعليق الفرائد٢/٢٠٦، والتصريح١/٦٣.

(١) المشهور في (ذو) عدم تصرفها مع بنائها؛ والعلّة في ذلك ــ كما قال الصيمريّ ــ : «وإنّما لم يُثنّ، ولم يجمع، ولم يغيّر لفظه عن الواو؛ لأنّه منقول عن (ذو) بمعنى (صاحب) في قولك : (ذو مالٍ) فضعف عن التّصرّف، وألزم وجهاً واحدًا» . التّبصرة ١/٥٢٠ .

ويُنظر استعمالاتها الأخرى في : شرح المفصّل ٣/١٤٧، وشرح الرّضيّ ٢/٤١، وأوضح المسالك ١/١١٠، والتّصريح ١/١٣٧، ١٣٨، والهمع ١/٢٨٩ .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، من جملة أبيات قالها سنان بن الفحل الطّائيّ، يخاطب بها عبد الرّحمن ابن الضّحّاك والي المدينة في بئرٍ وقع فيها نزاع بين حيّين من العرب .

و (ذو حفرت) أي: الّتي حفرتها . و (ذو طويت) أي: الّتي طويتها؛ و (طيّ البئر): بناؤها بالحجارة .

والمعنى: إنّ هذا الماء من عهد أبي وجدّي، وأنا الّذي حفرت هذه البئر وبنيتها .

والشّاهد فيه : (ذو حفرت) و (ذو طويت) حيث استعمل (ذو) في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى (الّتي)، وأجراه على غير العاقل؛ لأنّ المقصود بها البئر، وهي مُؤنّثة.

يُنظر هذا البيت في : ديوان الحماسة ١/٣٠٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣/٥٥، والإنصاف ١/٣٨٤، وشرح المفصّل ٣/١٤٧، وشرح الجمل ١/١٧٧، وشرح التّسهيل ١/١٩٩، وابن النّاظم ٨٨، والبسيط ١/٢٩١، وتوضيح المقاصد ١/٢٢٨، والخزانة ٦/٣٤ .

بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالأَلِفْ هُنَّ حُرُوفُ الاِعْتِلاَلِ الْمُكْتَنِفْ

هذه الحروفُ سُمِّيَتْ حُرُوفَ العِلّةِ؛ لسكُونِهَا وعدم الحركاتِ فيها دائمًا[١].

وسُمِّيَتْ حُرُوْفَ اللّين؛ لَضَعْفِهَا واتّساع مَخَارِجِهَا[٢].

والألفُ أَكْثَرُهَا اتّساعًا، وإنّما ضَعُفَتْ بالتّغيّر والانتقال، واختصاصها بالمدِّ؛ لمجاورة[٣] الهمزة حرف قويّ، فَقَوِيَتْ على المدِّ بذلك؛ فإنْ لم يَكُنْ ما قبل الواو/ مَضْمُومًا، ولا ما قبل الياء مَكْسُورًا، لم يكونا حرفي اعتلالٍ. [١٧/ ب]

---

(١) وقيل : سمّيت حروف العلّة لكثرة تغيّرها .

يُنظر : شرح المفصّل ٥٤/٩، والإيضاح في شرح المفصّل ٤١٥/٢ .

(٢) حروف العلّة إنْ كانت متحرّكة لا تسمّى حروف المدّ واللّين؛ لانتفائهما فيها، وهذا في غير الألف، وإنْ كانت ساكنةً تسمّى حروفَ اللّين لِمَا فيها من اللّين لاتّساع مخرجها؛ لأنّها تخرج في لين من غير خشونة على اللّسان، وحينئذ إنْ كانت حركاتُ ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضمومًا، والألف مفتوحًا، والياء مكسورًا، تُسمّى حروف المدّ أيضًا، لِمَا فيها من اللّين والامتداد، نحو (قال، يقول)، و(باع، يبيع)، وإلاّ تُسمّى حروف اللّين لا المدّ لانتفائه فيها؛ هذا في الواو والياء .

وأمّا الألف فيكون حرف مدّ أبدًا .

وقيل : سمّيت حروف المدّ واللّين؛ لأنّها تخرج في لين من غير كُلْفة على اللّسان، وذلك لاتّساع مخرجها؛ فإنّ المخرَج إذا اتّسع انتشر الصّوت وامتدّ ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصّوت وصَلُبَ .

يُنظر : شرح مختصر التّصريف العزّيّ ١٠٦ .

(٣) في أ : المجاوزة، وهو تصحيف.

بَابُ الاِسْمِ الْمَنْقُوصِ

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي وَفِي الْمُسْتَشْرِي سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرِّ
وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا نَحْوُ: لَقِيْتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا

المعتلّ من الأسماء غير المضاف اسمان؛ وهما: المنقوص، والمقصور .

فالمنقوص: كُلُّ اسم آخره ياءٌ خَفِيْفَةٌ قبلها كَسْرَةٌ، كـ(القَاضِي) و(المقتضي) و (المستقضي) .

وهذا يسكن [ياؤه][1] في رفعه وجرّه، ويقدّر على حرف إعرابه في حال رفعه ضَمَّةٌ، وفي حال جرّه كسرةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه: الاستثقال؛ ويظهرُ فيه بحال نصبه الفتحةُ؛ لخفّتها؛ فتقول: (جاءني القَاضِي) و(مررتُ بالقاضِي) و (رأيتُ القَاضيَ)؛ فتَنْقُصُ من إعرابه حركتان[2]؛ فلذلك سُمِّيَ مَنْقُوصاً[3].

---

(١) في أ : وَاوُهُ، وهو سهو .

(٢) وهما: الضّمّة والكسرة.

(٣) وقيل : سُمِّي منقوصاً «لأنّه نقص الرّفع والجرّ، تقول : (هذا قاض) و (مررت بقاضٍ)، والأصل : (هذا قاضِيٌ) و (مررت بقاضيٍ) إلاّ أنّهم استثقلوا الضّمّة والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتّنوين ساكناً، فحذفوا الياء لالتقاء السّاكنين» . ينظر: أسرار العربيّة ٣٧ .

ويُنظر اللّباب ٨١/١ .

وقيل : «لأنّه نقص شيئين حركة وحرفاً؛ فالحركة هي الضّمّة أو الكسرة، حذفت للثّقل، والحرف هو الياء حذف لالتقاء السّاكنين حين يخلو من الألف واللام» . ينظر: شرح المفصّل ٥٦/١ .

ويجوز [إظهار] [(١)] حركة هذه الياء في حال الجرِّ والرَّفع في ضرورة الشِّعر، قال ابن قيس الرُّقَيَّات[(٢)]:

لاَ بَـارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ ... يُصْـبِحْنَ إلاَّ لَهُـنَّ مُطَّلَبُ[(٣)]

[١٨/أ] /وَنَـوِّنِ المُـنَكَّرَ المَنْقُوصَـا ... فِـي رَفْعِـهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَـا

تَقُـولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ ... وَافْـزَعْ إِلَـى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ

هـذا الاسـم لا يخـلو أن يكـون مُعَرَّفـًا باللاّم[(٤)]- كما تقدّم -، أو بالإضافة، كقولك: (قاضِي مكّة)، (وَالِي المدينة)؛ وهذا يُعْرَبُ كما تقدّم.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) هـو : عُـبيد الله بـن قَيْس بن شُرَيْح بن مالك العَامريّ : شاعر قريش في العصر الأمـويّ، أكثر شعره الغزل والنّسيب، وله مدحٌ وفخر؛ لقّب بابن قيس الرّقيّات؛ لأنّه كان يتغزّل بثلاث نسوة اسم كلّ واحدة منهنّ رقيّة؛ توفّي سنة (٨٥هـ) .
يُـنظر : طبقات فحول الشّعراء ٦٤٧/٢، والشّعر والشّعراء ٣٦١، والأغاني ٨٠/٥ - ١١٠، والخزانة ٢٨٠/٧ - ٢٨٩ .

(٣) هذا بيتٌ من المنسرح .
و (الغانيـة) : الّتي استغنت بجمالها؛ وقيل : بزوجها . و (اَطَّلَبَ الشّيء) على افـتعل : طلبه؛ والمراد أنّهنّ كثيرات المطالب، أو أنّهنَّ يطلبن من يواصلنه، لا تثبت مودّتهنّ لأحد .
والشّاهد فيه : (الغوانِي) حيث حرّك ياء الغواني بالكسر لضرورة الشّعر .
يُـنظر هـذا الـبيت في : الكتاب ٣١٤/٣، والمقتضب ١٤٢/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٩، والخصائص ٢٦٢/١، وتحصيل عين الذّهب ٤٨٨، والفصول الخمسون ٢٧٣، وشـرح المفصّـل ١٠١/١٠، واللّسان (غنا) ١٣٨/١٥، والهمع ١٨٤/١، والدّيوان ٣، وفيه (الغوانِيْ فما) - بسكون الياء - ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٤) أراد بقوله : (أن يكون مُعَرَّفـًا باللاّم) أي : بالألف واللاّم .

أو أنْ يكون نكرةً؛ فهذا يَسْقُطُ حَرْفُ إعرابه لوجوب تنوينه؛ فِرارًا من الجمع بين ساكنين، وسَاغَ ذلك لدلالة الكسرة الّتي قبله عليه؛ فتقول في حال رفعه : (هذا قَاضٍ يا زَيْدُ)، وفي جَرِّه : (نَزَلْتُ بِوادٍ رَحْبٍ) .

وتَثْبُتُ الياء في حال نصبه؛ لحركتها على أصل إعرابه؛ فتقول: (وَجَدْتُ قَاضِيًا عَادِلاً) .

ويُوقف على المُعَرَّف باللاّم منه في حال رفعه وجرّه بسكون يائه - كما تقدّم -، وبالألف في حال نصبه .

فإنْ كان نكرةً وقفتَ بحذف الياء؛ فتقول : (هذا قاضْ) و (مررتُ بقاضْ)؛ وفي حال نصبه بالألف المبدلة من التّنوين مع إثبات يائه فتقول : (رأيتُ قاضِيا)، ويجوز إلحاق الياء به في قَوْلِهِمْ : (هذا قاضِي) و (أَقَمْتُ بِوَادي)[1] .

وكذلك حذفها من المعرفة، فتقول : (هذا العادِ)[2] و (نَزَلْتُ بالوَادِ).

---

(١) الوقف على المنقوص المنوّن في حالة الرّفع والجرّ فيه مذهبان : إسقاط الياء، وإثباتها.

واختلف النّحويّون في الأجود منهما؛ فذهب سيبويه إلى أنّ حذف الياء أجود؛ إجراءً للوقف على الوصل؛ لأنّ الوصل هو الأصل .

وذهب يونس إلى أنّ إثبات الياء أجود؛ لأنّ الياء إنّما حذفت لأجل التّنوين، ولا تنوين في الوقف؛ فوجب ردّ الياء، وإثبات الياء أجود الوجهين؛ لزوال المانع.

أمّا النّصب فلا خلاف أنّ الوقف على الألف .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٨٣/٤، ١٨٤، والمرتجل ٤١، ٤٢، وأسرار العربيّة ٣٨، ٣٩، وشرح المفصّل ٧٥/٩، والفصول الخمسون ٨٧، والهمع ٢٠٣/٦ .

(٢) في أ : الهاد.

[١٨/ ب] /وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِي وَكُلِّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي

هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَهْ فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي المَعْرِفَهْ

المنقوصُ مستوٍ في حكم إعرابه -على ما تقدّم -، [سواء كان][1] ثلاثيًّا[2]، أَوْ رُبَاعِيًّا، أو خُمَاسِيًّا، أَوْ سُدَاسِيًّا، كـ(الشّجي) و(القاضِي) و (المُشْتَرِي) و (المُسْتَقْصِي) .

فإنْ كانت ياؤهُ مشدَّدةً، كـ(الصبيِّ) و (الكُرسيِّ) و(الأَلَمعيِّ).

أو كان ما قبلها ساكنًا، كـ(ظَبْيٍ) و (دَلْوٍ)، كان كالاسم السّالم في تعاقُب الحركات عَلَيْهِ[3].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) في أ : كاثلاثيًّا .

(٣) لأنّه قد اختلّ فيه شرطٌ من شروط الاسم المنقوص .

بَابُ الاِسْمِ الْمَقْصُورِ

وَلَيْسَ لِلإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ مِنَ الأَسَامِي أَثَرٌ إِذَا ذُكِرْ
مِثَالُهُ : يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَحَيًا أَوْ كَرَحَى أَوْ كَحَصَى

الاسم المقصور: ما كان آخرُهُ ألفًا مُفْرَدَةً .

[١٩/أ] وقيل : ملساء، أي : لا يَتبعُهَا / هَمْزَةٌ .

والقصر في اللّغة: الحبس[١]؛ فَسُمِّي مقصورًا من ذلك؛ لأنّه يُقَدَّرُ إعرابه في رفعه ونصبه وجرّه، فتقول: (هذا يحيى)؛ فعلى حرف إعرابه ضمّةٌ مقدّرةٌ، و (رأيتُ يحيى)، فعلى حرف إعرابه فتحةٌ مُقدّرةٌ، و(سلّمتُ على يحيى)، فعلى حرف إعرابه كسرةٌ مُقدَّرةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه: التّعذّر؛ لأنَّ الألفَ لا تكون مُتَحَرّكةً البتَّةَ .

وفي تسميته مقصورًا ثلاثة أقوال[٢]:

أحدُها: أنّه حُبِسَ عن الحركات .

الثّاني: أنّ الحركات حُبِسَتْ عَنْهُ .

الثّالثُ: أنّها حُبِسَتْ فِيْه .

والاسم المقصور ينقسمُ قِسْمين :

أحَدُهُمَا: ما يدخله التّنوين، نحو (حَيًا) و (رَحَىً)، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾[٣]؛ فالأوّل مرفوع، والثّاني مجرور .

---

(١) اللّسان (قصر) ٥/٩٦ .

(٢) يُنظر : اللُّباب ١/٨٤ .

(٣) من الآية : ٤١ من سورة الدّخان .

والــثّاني : ما لا يدخله التّنوين؛ وذلك إمَّا أن يكون عَلَمــاً غيرَ مُنْصَرِف، كـــ(موســى) و (سُــعدى)، أو أَنْ يكون مُعَرّفــاً باللاّم، كــ(الحَيَا) و(الرّحَى) .

فَهَــذِهِ آخِرُهَا لاَ يَخْتَلِفْ عَــلَى تَصَارِيْفِ الْكَلاَمِ الْمُؤْتَلِفْ

يُشِيْرُ بهذا الكلام إلى شَيْئين :

[١٩/ ب] أَحَدُهما: أنّه لا يتغيَّرُ آخرها لتغيّر / العامِل الدّاخل عليها لفظــاً.

والثّاني: أَنَّهُ لا يوقف عليه إلاَّ بالأَلِفْ، مُنوَّنــاً كان، أو غير مُنَوَّنٍ[١].

وفي المنوَّن ثلاثةُ مَذَاهِبٍ:

أَحَدُهــا: مذهــب سيبويه[٢]؛ وهو الحكم عليه في الرّفع والجرِّ أَنَّ تنوينه [محذوف][٣] دون عوض، وأنَّ الوقف على الألف الّتي من نفس الاسم، والحكم عليه في النّصب أنّ تنوينه أُبدِل منه في الوقف ألفاً إجراءً له مُجْرَى الصَّحيح[٤].

---

(١) نحــو : (سكرى) و (حُبلى) و (القفا) و (العصا) فأَلِفُه ثابتة، وهي الألف الأصليّة الّتي كانت في الوصل؛ لأنّه لا تنوين فيه فيكون الألف بدلاً منه .

يُنظر : شرح المفصّل ٧٧/٩، وشرح الشّافية ٢٨٤/٢ .

(٢) هو : عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بِشر : إمامُ النُّحاة البصريّين، نشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس، والأخفش الأكبر؛ وصنّف الكتاب؛ توفّي سنة (١٨٠هـــ) .

يُــنظر : طبقات النّحويّين واللّغويّين ٦٦، ونزهة الألبّاء ٦٠، وإنباه الرّواة ٣٤٦/٢، وإشارة التّعيين ٢٤٢، وبُغية الوُعاة ٢٢٩/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٤) نَسَــبَ هذا المذهب إلى سيبويه الزّمخشريّ في المفصّل ٤٧٧، والعُكبريّ =

والمـــازنيّ[١] يرى : أَنّ الألف الثّابتة[٢] في الوقف هي بَدَل في ثلاثة أحواله[٣].

= في التّـــبيين ١٨٦، والخوارزمـــيّ في التّخمير ٢٢٨/٤، وابن يعيش في شرحه على المفصّل ٧٦/٩، وابن مالك في شرح الكافية ١٩٨٣/٤ .

ويُنظر : الارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتّصريح ٣٣٨/٢، والأشمونيّ ٢٠٥/٤.

والحـــقّ : أنّ هـــذا الـــرّأي ليس رأي سيبويه؛ وأنّ الرّأي الثّالث الّذي نسب إلى الكسائيّ هو رأيه كما قال ابن يعيش ٧٦/٩ : ((وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنّها لام الكلمة في الأحوال كلّها)).

وقال بهذا الرّضيّ في شرحه على الشّافية ٢٨٠/٢، ورجّحه السّيرافيّ في شرحه على الكـــتاب جـــ٢/ق١٢٠/ب، والأعلم الشّنتمريّ في النّكت ١١١٢/٢؛ وعزاه ابن الباذش في الإقناع إلى سيبويه والخليل ٣٥٣/١ .

وهذا الرّأي هو الرّأي الثّالث الّذي نُسِبَ إلى الكسائيّ .

أمّا ما نسب إلى سيبويه فهو أحد قولي أبي عليّ الفارسيّ؛ وقد نصّ عليه في التّكملة ٢٦؛ وقد رجّحه ابن مالك في التّسهيل ٣٢٨ .

(١) هـــو :أبو عثمان بكر بن محمّد : بصريّ، روى عن أبي عبيدة، والأصمعيّ، وأبي زيد؛ وعنه: المبرّد، واليزيديّ؛ كان إمامـــاً في العربيّة، متّسعـــاً في الرّواية، لا يناظِرُ أحدًا إلاّ أفحمه؛ من مصنّفاته : التّصريف، و علل النّحو؛ توفّي سنة (٢٤٩هـــ) .

يُـــنظر : أخـــبار النّحويّين البصريّين ٨٥، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ٨٧، ونزهة الألبّاء ١٤٠، وإنباه الرُّواة ٢٨١/١، وبُغية الوُعاة ٤٦٣/١ .

(٢) في أ : الثّانية .

(٣) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، والفرّاء؛ وهو أحدُ قولي أبي عليّ في التّذكرة .

يُـــنظر : التّكمـــلة ٢٦، والإقناع ٣٥٣/١، والتّبيين ١٨٧، والتّخمير ٢٢٨/٤، وشرح المفصّل ٧٧/٩، والإيضاح في شرح المفصّل ٣١٠/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٣/٤، =

والكسائي[١]: أنَّ الألف الموقوف عليها هي من نفس الكلمة في الثّلاثة[٢]؛ ويُقَوِّي هذا المذهب ثبوت الرِّوَاية بإمالةِ الألِف[٣]، والاعتداد بها

= والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتّصريح ٣٣٨/٢، والهمع ٢٠٢/٦، والأشمونيّ ٢٠٤/٤ .

(١) هو : عليّ بن حمزة، أبو الحسن، الكِسائيّ، مولى بني أسد: إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة، وأحدُ القُرّاء السّبعة المشهورين؛ من مصنّفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامّة؛ توفّي سنة (١٨٩هـ) .

يُنظر : طبقات النّحويّين واللّغويّين ١٢٧، ونزهة الألبّاء ٥٨، وإنباه الرُّواة ٢٥٦/٢، وإشارة التّعيين ٢١٧، وبُغية الوُعاة ١٦٢/٢ .

(٢) نُسِبَ هذا الرّأي إلى أبي عمرو بن العلاء، والكوفيّين؛ وإليه ذهب ابن كَيْسان والسِّيرافيّ؛ ونقله ابن الباذش في الإقناع عن سيبويه والخليل؛ واختاره ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية .

يُنظر شرح الكتاب للسّيرافيّ جـ٢/ ق١٠٢/ب، والإقناع ٣٥٣/١، والتّبيين ١٨٦، والتّخمير ٢٢٨/٤، وشرح المفصّل ٧٦/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٤/٤، والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتّصريح ٣٣٨/٢، ٣٣٩، والهمع ٢٠٢/٦، والأشمونيّ ٢٠٤/٤ .

(٣) قال الرّضيّ: «وأيضاً فإنّها تمال في حال النّصب، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة : ١٢٥]؛ وإمالة ألف التّنوين قليلة». شرح الشّافية ٢٨٤/٢.

ويُنظر: النّكت ١١١٢/٢، والمرتجل ٤٨، والتّبيين ١٩٠، والتّخمير ٢٣٠/٤، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٣/٤، والأشمونيّ ٢٠٤/٤ .

رويـــاً[١]؛ وبدل التّنوين لا يكون كذلك[٢].

(١) في قول الشّاعر :

وَرُبَّ ضَـــيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَى صَـــادَفَ زَادًا وَحَدِيْـــثًـــا مَا اشْتَهَى

فألف (سُرى) هي الرّوي؛ والألف المبدلة من التّنوين في النّصب إذا وقفت عليها لا تكـــون رويـــاً؛ فلا يقع في القوافي مثل : (نظرت زيدًا) – مثلاً – في آخر البيت، ويقع في آخرِ (آخَر) و (شكرت عمرًا)، وهما في قصيدة واحدة .

ويقـــويّ هذا المذهب أنّ ألف (هدى) في قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طـــه: ١٠] كُتبت في المصحف بالياء، وألف التّنوين تُكتب ألفاً.

يُنظر: المرتجل ٤٨، والتّبيين ١٨٩، وشرح المفصّل ٧٧/٩، وشرح الشّافية ٢٨٣/٢.

(٢) قد جاء عن بعض العرب قلب الألِف الموقوف عليها همزة أو ياءً أو واوًا، نحو: (هذه أفعأ) أو (أفعي) أو (أفعو) في: (هذه أفعى)؛ و (هذه عصأ) أو(عصي) أو (عصو) في (عصا) .

يُـــنظر : الكـــتاب ١٧٦/٤، ١٧٧، ١٨١، والتّكملة ٢٦، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٤/٤، والهمع ٢٠٥/٦ .

بَابُ التَّثْنِيَة

وَرَفْــعُ مَــنْ[١] ثَنَّيْتَهُ بِالأَلِفِ كَقَوْلِــكَ: الزَّيْدَانِ كَانَا مَأْلَفِي

التَّثْنِيَةُ : ضَمُّ الشّيء إلى مِثْله.

والغرض بها : الاختصارُ، وحُسْنُ التّركيب .

وأصلُها : العطفُ؛ ويدلُّ على ذلك قولُ الرّاجز :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلٍّ ضَنْكِ[٢] .....

وقال غيرُه:

/كَــأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ[٣] ..... [٢٠/أ]

---

(١) في متن الملحة ١٢ : وَرَفْعُ مَا ثَنَّيْتَهُ .

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من الرّجز، وعجزه :

كِلاَهُمَــــا ذُوْ أَشَــــرٍ وَمَحْــــكِ

يُنســب إلى واثِــلة بن الأسْقَع ــ الصّحابي ــ، كما يُنسب إلى جحدر بن مالك الحنفيّ .

و (الضَّنْك) : الضّيق . و (الأَشَر) : البطر . و (المحْك) : اللّجاج .

والشّاهد فيه : (لَيْثٌ ولَيْث) على أنّ أصل المثنى العطف بالواو؛ فلذلك يرجع إليه الشــاعر في الضرورة كما هُنا؛ فإنّ القياس أن يقول : ليثان، لكنّه أفردهما وعطف بالواو لضرورة الشّعر .

يُنظر هذا البيت في : أمالي ابن الشّجريّ ١٤/١، وأسرار العربيّة ٤٨، والمقرّب ٢/ ٤١، وشــرح الجمــل ١٣٧/١، واللّســان (درك) ٤٢٠/١٠، والهمع ١٤٥/١، والخزانة ٤٦١/٧ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الرّجز، وعجزه :

=

أراد بينَ فَكَّيْهَا، فلم يستقم له الوزن فعاد إلى الأصل .

والتّثنيةُ على ثلاثة أضرُب[١]:

تثنية في اللّفظ والمَعنى؛ وعلَيه أكثرُ الكلام .

وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكم التّغْلِيْب؛ وهو قليلٌ، كـ(العُمَرَين)[٢] و (القَمَرين)[٣] و (الأَبوَين)[٤].

= فَـــارةَ مِسْـــكٍ ذُبِحَـــتْ في سُـــكِّ

يُنسب إلى منظور بن مرثد الأسديّ، كما يُنسب إلى رُؤْبَة .

و (الفـــكّ) : اللَّحْي، وهو : عظم الحنك، وهو الذي عليه الأسنان، وهو من الإنسان حيـــث ينـــبُت الشـــعر . و (فـــارة المسك) هي: نافجة المسك - أي : وعاؤه - . و(ذُبِحَتْ) أي : شقّت وَفُتِقَتْ. و (السُّكُّ): ضربٌ من الطِّيْب .

والمعنى : أنّ الشّاعر يصف امرأة بطيب الفم؛ يريد : أنّ ريح المسك يخرُج من فيها .

والشّاهد فيه: (بين فكّها والفكّ) يريد: بين فكَّيْها، لكنّه أتى بالمتعاطفين للضّرورة .

يُنظر هذا البيت في : إصلاح المنطق ٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١٤/١، وأسرار العربيّة ٤٧، وكشف المشكل ٢٥٧/١، وشرح المفصّل ١٣٨/٤، وشرح الجمل ١٣٧/١، وشـــرح التّسهيل ٦٨/١، والبسيط ٢٠٠/١، والخزانة ٤٦٨/٧، وملحقات ديوان رُؤبة ١٩٣ .

(١) يُنظر: أمالي ابن الشّجريّ ١٥/١، وكشف المشكل ٢٥٧/١، وشرح الجمل ٣٧/١.

(٢) العُمَرَان هما : أبو بكر الصِّدِّيق، وعمر بن الخطّاب ـــ رضي الله عنهما ـــ .

وغلَّـــبوا عمـــر على أبي بكر؛ لأنَّ أيّام عمر امتدَّت فاشتهرت؛ وقيل : لأنّه أخفُّ الاسمين .

يُنظر : إصلاح المنطق ٤٠٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١٩/١ .

(٣) القَمَرَان : الشّمس والقمر .

وغلّبوا القمر على الشّمس؛ لخفّة التّذكير . يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ١٩/١ .

(٤) الأَبوان : الأب والأُم .

وتثـــنية في المعـــنى دون اللّفظ؛ وهو لِمَا كان في الجَسَدِ منه شيءٌ واحـــدٌ، وأُريْـــدَ تثنيتُه وهو مضافٌ إلى مثنّى، فهو يكونُ بلفظ الجمع، مثل: (أعجبني وجُوهُكُمَا) و (سَرَّني طيبةُ قُلُوبِكُمَا)، و كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[١] .

ويشـــترك في التّثنية : المُذكّر والمؤنّث، والمنكّر والمعرَّف، ومَن يَعْقِل ومن لا يَعْقِل[٢] .

والألفُ في قولك : (الزّيدان) تدلّ على ثلاثة أشياء[٣] :

---

(١) سورة التّحريم، الآية : ٤ .

(٢) المثنّى لَمّا كان لا يصلح إلاّ لوجه واحدٍ فلم يكن (مسلمان) لأكثر من اثنين، فكان ما يعقل وما لا يعقل واحد في المثنّى، و لم يحتج إلى الفرق بين الصّيغتين، بخـــلاف الجمـــع فإنّـــه يحتمل القِلّة والكثرة ... فلهذا افترقت صيَغُ الجمع . حاشية يس على التّصريح ٦٦/١ .

(٣) اختلف النّحويّون في حرف الإعراب في التّثنية والجمع :

فذهب سيبويه إلى أنّ الألف والواو والياء هي حروف الإعراب .

وذهـــب أبو الحسن الأخفش، والمبرّد إلى أنّها تدلّ على الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب .

وذهب أبو عمر الجرميّ إلى أنّ انقلابها هو الإعراب .

وذهب قُطْرُب، والفرّاء، والزّياديّ إلى أنّها هي الإعراب .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٧/١، والمقتضب ١٥٣/٢، ١٥٤، وسرّ صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، وأسرار العربيّة ٥١، ٥٢، والإنصاف، المسألة الثّالثة، ٣٣/١ ــ ٣٩، وكشف المُشْـــكِل ٢٦١/١، والتّبيين، المسألة الثّانية والعشرون، ٢٠٣، واللّباب ١٠٣/١، وشرح =

أَحَدها: أنّها حَرْفُ الإعْرَابِ .

الثّاني: علامة الرّفع .

الثّالث: الدّالُّ على التّثنية .

وحرف إعراب المفرَد يُفْتَحُ[١]قبل دخول الألف أو الياء؛ ولهذا يَثْبُتُ بالاسم المنقوص؛ وذلك لخفّة الفتحة .

[٢٠/ ب] /وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلاَ مِرَاءِ

تَقُولُ : زَيْدٌ لاَبِسٌ بُرْدَيْنِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

اعلم أَنَّ المنصوب هو أخو المجرور مِنْ وجُوه[٢]:

أَحَدُهَا: أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما فَضْلَةٌ في وُرُوْده .

والثّاني: أَنَّ المجرور مفعولٌ لَكنَّهُ لم يُؤَثِّر[٣]فكأنّ حرفَ الجرِّ بَعضٌ من الفعل لتعدِّيه إليه؛ فالمجرور مفعولٌ في المعنى[٤].

الثّالث: اتفاقهما في حركة البناء إذا كانا ضميرين، كقولك : (قصدتُكَ) و (وثقتُ بِكَ) و (قصدتُه) و (شكرتُ له)؛ فلهذا اشترك المنصوب والمجرور في هذا الباب؛ وفي الجمع السّالم في الإعراب بالياء .

= المفصّل ١٣٩/٤، وشرح التّسهيل ٧٤/١، وائتلاف النُّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّالثة، ٢٩، والهمع ١٦١/١، والأشمونيّ ٨٨/١ .

(١) في أ : ويفتح، والكلام يستقيم بدون هذه الواو .

(٢) يُنظر : أسرار العربيّة ٥٠، واللُّباب ١٠١/١، وشرح المفصّل ١٣٩/٤ .

(٣) أي : لم يؤثِّر فيه الفعل في اللفظ .

(٤) تقول : مررت بزيد؛ فيكون في معنى : (جزت زيدًا) .

وهـــذه الياء لَمَّا كان المثنّى مرفوعـــاً بقرار الألف، ثم دخل عليه عـــاملُ جـــرٍّ لمقتضى المعنى؛ فقلبت الألف ياءً للمناسبة، فلم يبق إلاَّ حمل النّصـــب على الرّفع أو على الجرّ؛ فكان حمله على الجرِّ أَوْلى لِمَا تقدَّم من المُمَاثَلة[١].

فالياء: حَرْفُ الإعراب، وعلامةُ التّثنية، وعلامةُ الجرِّ أو النَّصْبِ .

والـــنّون: دخـــلت المثـــنّى عِوَضـــاً من الحركات والتّنوين[٢]، /وكُسِرَتْ على الأصل في التقاء السّاكنَيْن[٣]، وحَكَى الفرّاءُ[٤]فتحها[٥]، [٢١/أ]

---

(١) يُنظر : أسرار العربيّة ٥٠، ٥١، وشرح المفصّل ١٣٩/٤ .

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين.

وذهب بعضُ النّحويّين إلى أنّها عوضٌ من التّنوين وحده، نحو (رحيان) و (وعصوان).

وقيل : إنّها التّنوين نفسه .

وقال آخرون: إنّها عوض من الحركة وحدها، نحو: (الرّجلان) و (الفرسان) .

وذهب الفرّاء إلى أنها زيدت للفرق بين التّثنية، والواحد المنصوب في نحو قولك: (رأيت زيدًا).

تُنظر هذه المسألة في : أسرار العربيّة ٥٤، والتّبيين، المسألة الرّابعة والعشرون، ٢١١، واللّباب ١٠٥/١، ١٠٦، وشـــرح المفصّل ١٤٠/٤، وشرح التّسهيل ٧٥/١، والبسيط ٢٥٦/١، والهمع ١٦٣/١ .

(٣) يُنظر : شرح المفصّل ١٤١/٤ .

وقيل: إنّهم كسروا نون التّثنية، وفتحوا نون الجمع؛ للفرق بينهما.

يُنظر: سرّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وأسرار العربيّة ٥٥، وشرح المفصل ١٤١/٤.

(٤) هـــو : أبو زكريّا يحيى بن زياد الدّيلميّ : إمامُ أهل الكوفة في النّحو واللّغة بعد الكسَائيّ، أَخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس؛ وله مصنّفات كثيرة؛ منها: معاني القرآن، و المذكّر والمؤنّث، و المقصور والممدود؛ توفّي في طريق مكّة المكرّمة سنة (٢٠٧هـــ).

يُـــنظر : مراتب النّحويّين ١٣٩، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ١٣١، ونزهة الألبّاء ٨١، وإنباه الرّواة ٧/٤، وبُغية الوُعاة ٣٣٣ .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل ٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١.

وقال : ((هي لغة بعض العرب))[١]، وأَنْشَدَ :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْـــنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ[٢]

ويســـلم في التّثنية نظم الواحد، إلاَّ اسمُ الإشارةِ والملحق به، وهو (الّـــذي) وفروعه[٣]، فتقول فيهما: (هذانِ) و (اللّذانِ) و (اللّتانِ)، وفي

---

(١) المقصـــود بـــبعض العـــرب : بني أسد في نقل الفرّاء، وبني زياد بن فقعس في نقل الكسائيّ .

يُنظر : التذييل والتكميل ٢٣٨/١، وتخليص الشّواهد ٧٨.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ ـــ رضي الله عنه ـــ، من قصيدة يصف فيها قَطاة .

و (الأحوذيّان): مثنّى أحوذي؛ وهو : الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي القَطاة .

و (استقلّت) : ارتفعت . و (اللّمحة) : النّظرة .

والشّـــاهد فيه : (على أَحْوَذِيَّيْنَ) حيث فتحت نون المثنّى على لغة بعض العرب، وليس الفتحُ هنا ضرورة؛ لأنّ الكسر يصحّ معه الوزن .

يُـــنظر هـــذا البيت في : سرّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وشرح المفصّل ١٤١/٤، والمقـــرّب ٤٧/٢، وابن النّاظم ٥٠، واللّسان (حوذ) ٤٨٦/٣، وتخليص الشّواهد ٧٩/١، والتّصريح ٧٨/١، والهمع ١٦٥/١، والخزانة ٤٥٨/٧، والدّيوان ٥٥ .

(٣) فإنّ آخرها حذف في التّثنية، تقول في تثنية (ذا) و (تا) و (الّذي) و (الّتي): ذان، و تان، و اللّذان، و اللّتان؛ إذْ من شروط التّثنية الإعراب .

وأمّا (ذان) و (اللّذان) ونحوهما فصيَغٌ وضعتْ للمثنّى، وليست من المثنّى الحقيقي عند المحقّقين .

وكان القياس في تثنيتها : ذيان، و تيان، و اللّذيان، و اللّتيان، بإثبات (الياء) .

لكـــنّهم فرّقوا بين تثنية المبنيّ كـــ(الّذي) و (ذا)، وتثنية المعرب كـــ(القاضي) =

الجرِّ: (مررت بهذينِ) و (اللّذين) و (اللّتينِ)، وقيل : إنَّ هذه صيغة التّخفيف[١] بالتّثنية .

والمنقوص، كـ(الشّجيّ) تثبت ياؤه في التّثنية، وليس هو كـ(الّذي)؛ وذلك لأنَّ (ياءه) تتحرّكُ في حال النّصب، و (ياء الّذي) لا تتحرّك بِوَجْهٍ؛ فَجَرَى لذلك مَجْرَى الصَّحيح .

والمقصور إن كانت أَلِفُهُ رابعةً فصاعدًا قُلِبَتْ (ياءً) في التّثنية، فتقول في تثنية (موسى) و (سُعدى) في الرفع : موسيان، و سعديان ، وفي (مصطفى) : مصطفيان .

فإنْ كانت أَلِفُه ثالثةً رَدَدْتَهَا إلى أصلها واوًا أو ياءً؛ والطّريق في[٢] ذلك: أن تنظر في تصريف الكلمة ، فإنْ وَجَدْتَ الواوَ في بعض تصاريفها فهي من ذوات الواو، وإنْ / وَجَدْتَ الياءَ فهي من ذوات الياء؛ [٢١/ ب] فتقول في تثنية (قَفًا) و (عَصًا): قَفَوان، و عَصَوان؛ لأنّهما من (قَفَوت) و (عصوت) .

= و(فتى) فحذفوا الحرف الأخير وهو (الياء) من (الّذي) و (الّتي)؛ و (الألف) من (ذا) و (تا)، وأثبتوه في (القاضي) و (فتى)؛ ففرّقوا بين المعرب والمبنيّ .
وقيل : إنّ (الّذي) و (الّتي) لم يكن لبنائهما حظٌّ في التّحريك لبنائهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء السّاكنين .
يُنظر : الملخّص ١١٥، والبسيط١/٢٤٦، وتوضيح المقاصد١/٨٢، ٢٠٧، والتّصريح١/٦٧، ١٣١، والأشمونيّ١/١٤٧، والصّبّان١/٧٦ .

(١) إلى هنا انتهى السّقط المشار إليه في ص ١٤١ من ب.

(٢) في ب: إلى .

وتقول في تثنية (هُدًى) و (رَحَىً) : هُدَيَانِ، و رَحَيَانِ؛ لأنّهما من (هَدَيْتُ) و (رَحَيْتُ) .

وإن ثنّيتَ الممدودَ أبدلت[١] همزتَهُ واوًا فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛ فتقول في تثنية (حمراء) و (حسناء): حمراوان، وحسناوان، وفي تثنية (سماء) و (كساء) : سماءان، و كساءان؛ وقد ورد إبدالهما واوًا[٢]، والأوّل أفصح[٣].

ويلتحق[٤] الأَلفُ واللاّم بأوّل المثنّى إذا [كان][٥] عَلَمًا جَبْراً[٦] لِمَا حَصَل له من التّنكير بالتّثنية[٧].

وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّيَ مِنَ المَفَارِيْدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ

هذه النّونُ بها جَبْرٌ لِمَا حَصَلَ للمفرديْن[٨] من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّنوين لفظًا أو تقديرًا .

وهذه النّونُ تُفارِقُ التّنوين في أَنّ حركتها لازِمةٌ، وأنها تثبتُ في الوقف، [و][٩] مع الأَلِف واللاّم[١٠].

---

(١) في ب : أبدلت من.

(٢) تقول : (سماوان) و (كساوان) .

(٣) في ب : أصحّ، وهو تصحيف .

(٤) في ب : وتلحق .

(٥) (كان) ساقطة من ب .

(٦) في كلتا النّسختين: خبراً، والظاهر أنها جبراً.

(٧) لأنّ العلَم إذا ثُنّي نُكّر؛ بدليل دخول الألف واللاّم عليه بعد التّثنية، وامتناعهما قبل التّثنية. يُنظر : الملخّص ١١٦، والبسيط ٢٤٦/١ .

(٨) في أ : للفردين .

(٩) (الواو) ساقطة من ب .

(١٠) يُنظر : شرح المفصّل ١٤٠/٤ .

[بَابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ][1]

وَكُــلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيْهِ وَاحِدُهْ ثُــمَّ أَتَــى بَعْــدَ التَّنَاهِي زَائِدُهْ

فَــرَفْعُهُ بِــالْوَاوِ وَالنُّونُ تَبَعْ مِثْلُ : شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ

[٢٢/أ] /الجمع هو: ضَمُّ الشّيء إلى أكثرَ منْهُ .

وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير .

فجمع الصّحّة: ما سَلِمَ فيه نظمُ الواحد وبناؤه .

وجمع التّكسير: ما تغيّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه .

وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدّم، ورفعه بالواو مضموماً ما قَبْلَهُ.

فــالواو علامــة رفعــه، وعلامة جمع الصّحّة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء .

وحكم النّون التّابع الواو والياء حكم نون التّثنية .

وهذا الجمع من شرطه[2]:

أَنْ يكون مذكّرًا، علَمــًا، عاقلاً، عاريــًا من تاء التّأنيث وألف التّأنيث.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) جمع المذكّر السّالم قسمان : اسم، وصفة .

وقد ذكر الشّارح شروط الاسم – ويُضاف عليها: أن يكون خاليــًا من التّركيب–.

وبقيت شروط الصّفة؛ وهي :

أن تكــون صفةً لمذّكر، عاقل، خالية من تاء التّأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فُعلى، ولا ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث .

يُنظر : توضيح المقاصد ٩٢/١، وابن عقيل ٦٢/١، والأشمونيّ ٨١/١ .

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ

تَقُولُ : حَيَّ النَّازِلِيْنَ فِي مِنَى وَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا

قوله : «عند جميع العرب» أي : إنَّ إعرابه على هذا الحكم لم يقع فيه خُلْفٌ كما اختُلِفَ في إعراب المثنّى؛ فجعله بعضُهم[١] بالألف في جميع أحواله، وعليه حمل بعضُهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٢]، ومنه قول المُتَلَمِّس[٣]:

[٢٢/ ب] /فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا[٤]

---

(١) وهي لغة بلحارث بن كعب، وبطونٌ من ربيعة، وقبائل أخرى؛ وأنكرها المبرّد؛ وهو محجوج بنقل الأئمّة .

يُنظر : معاني القرآن للفرّاء ١٨٤/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وتوضيح المقاصد ٩٠/١، وشرح الشّذور ٤٨، والأشمونيّ ٧٩/١ .

(٢) من الآية : ٦٣ من سورة طه .

وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

يُنظر : السّبعة في القراءات ٤١٩، والحجّة في القراءات السّبع ٢٤٢، والمبسوط ٢٩٦، وحجّة القراءات ٤٥٤، والكشف ٩٩/٢، والتّيسير ١٢٣، ٢٤٢، والمهذّب في القراءات العشر ٢٠/٢ .

وقد خرَّج العلماء هذه القراءة بتخريجات أُخرى غير هذا التّخريج الّذي ذكره الشّارح .

يُنظر : البحر المحيط ٣٤٩/٧، ٣٥٠، وشرح الشّذور ٤٨ .

(٣) هو : جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد الضّبيعيّ : شاعر جاهلي، حماسي، كان نديمًا للملك عمرو بن هند؛ وقصّة صحيفته مشهورة .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ١٥٥/١، والشّعر والشّعراء ٩٩، والأغاني ٢١٦/٢٤، والخزانة ٣٤٥/٦ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل .

=

بـــل اتُّفِقَ على إعرابه كما[١] تقدَّم [عند][٢]جميع العرب، وكان الإعـــرابُ فيه بالانقلاب؛ لامتناع ظهور الحركات على الواو المضموم ما قبـــلها؛ فاستقرّت الواو في الرّفع؛ فإذا دخل [عليه][٣]عامل الجرّ قُلِبَت ياءً للمناســـبة، وكُســـرَ[٤]ما قبلها لئلاّ يلتبس الجمع بالمثنّى في بعض الصُّور، وحُمِلَ النّصب على الجرّ ــ كما مَرَّ في (باب التّثنية)[٥].

والـــتحاق الـــنّون عِوَضـــاً - كما تقدّم - عن الحركة والتّنوين؛ ولذلك : تسقط في الإضافة كسقوط التّنوين، وتثبُتُ[٦] مع الألِف واللاّم؛

= و(الشّجاع) : الحيّة الذّكر . و (المساغ) : مفعلٌ مِنْ ساغ يسوغ؛ وأصل معناه: سهولة مدخل الشّراب في الحلْق . و (صمّم) : عضّ ونيّب، فلم يُرسل ما عضّ .

والشّـــاهد فيه : (لناباه) حيث جاء بالمثنّى بالألِف في حالة الجرّ، وذلك على لغة بلحارث بن كعب، فإنّهم يلزمون المثنّى الألِف في جميع حالاته .

يُنظر هذا البيتُ في : الأصمعيّات ٢٤٦ ــ وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيـــه عـــلى هذه الرّواية ــ، ومعاني القرآن للفرّاء ١٨٤/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح المفصّل ١٢٨/٣، والحماسة البصريّة ١٣٧/١ ــ وفيه (لنابيه) بدل (لـــناباه) ولا شـــاهد فيه على هذه الرّواية ــ، وشرح التّسهيل ٦٣/١، والأشمونيّ ٧٩/١، والدّيـــوان ٣٤ ــ وفيـــه (لنابيـــه) بـــدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) في كلتا النسختين: بما، والصّواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) (عليه) ساقط من أ .

(٤) في ب : وكسروا .

(٥) يظر: (ص ١٨٩) من النّصّ المحقّق.

(٦) في أ : ويثبُتُ .

لكونها[١] بدلاً من الحركة، وفتح النّون تخفيف .

وأَوْجَبَ الرّفع - ههنا[٢]بالواو، وفي المثنّى بالألف - قلّةُ هذا الجمع بما شُرط فيه؛ فاختصَّ بالواو لِقلّته، وكثرة ما يُثنّى [بالألف[٣]] [لِخفّة][٤] الألف؛ وكان ذلك تَعْديلاً.

فالواو والنّون، أو الياء والنّون المكسور ما قبلها؛ لا يدلاّن إلاّ على جمع[٥]الصّحّة، ولا يوصَف بهما إلاّ مَن يعقِل، كقولك: (الزّيدون) [و][٦] (السّابقون) .

فإنْ وصفت ما لا يعقل أتيتَ[٧]بالألف والتّاء، فتقول من ذلك: (نَخْلٌ باسقات) و (خَيْلٌ سابقات).

[٢٣/ أ] /فإنْ أتى[٨] ما لا يعقل موصوفًا بالواو والنّون؛ فذلك[٩] لمُنَاسَبَة، أو تنزيل منزلة من يعقل، كقوله تعالى إخبارًا عن السّماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[١٠]، فَنُزِّلا لوصفهما بالقول منزلة من يَعْقِل؛ ومثله

---

(١) في أ : كونها .

(٢) في ب : هُنا .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٥) في ب : الجمع .

(٦) العاطفُ ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : أثبت الألف والتّاء .

(٨) في ب: جاء .

(٩) في أ : كقولك، وهو تحريف .

(١٠) من الآية : ١١ من سورة فصّلت .

قوله تعالى حكايةً عن النّملة: ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[١]، وكذلك: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٢].

فساغ ذلك تغليبـًا بالوصف بمن يعقل.

أو تغليبـًا لمجاورة، كقولك: (الفَرَسُ والجَمَلُ وعمرٌو ذاهبون) و(هندٌ وسعادٌ وزيدٌ منطلقون).

أو تشبيهـًا من جهة اللّفظ[٣]، كـ (عشرين) إلى (تسعين)؛ وهذا من أسماء الجموع.

و (أَرضـون)[٤] و(سـنون)[٥] ومـا جاء من ذلك ممّا

---

(١) من الآية: ١٨ من سورة النّمل.

(٢) من الآية: ٤ من سورة يوسف.

(٣) عشـرون إلى تسـعين ملحق بجمع المذكّر السّالم؛ لأنّه لا واحد له من لفظه، إذْ لا يقال: عشْرٌ.
وقيل: «لأنّ العدد لَمّا كان يقع على من يعقل نحو: (عشرين رجلاً)، وعلى ما لا يعقل نحو (عشرين ثوبـًا)، وكذلك إلى التّسعين، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل». أسرار العربيّة ٥٧.
ويُنظر: توضيح المقاصد ٩٥/١، وابن عقيل ٦٤/١.

(٤) «لأنّ الأصـل في أرضٍ: (أرضـة) بدليل قولهم في التّصغير: (أُرَيْضَة)، وكان القيـاس يقتضي: أن تُجمع بالألف والتّاء، إلاّ أنّهم لَمّا حذفوا التّاء من (أرض)، جمعوه بالواو والنّون تعويضـًا عن حذف التّاء، وتخصيصـًا له بشيء لا يكون في سائر أخواته». أسرار العربيّة ٥٨.

(٥) «لأنّ الأصـل في (سـنة): (سنوة) - بدليل قولهم في الجمع: (سنوات) - و(سـنهة) - عـلى قول بعضهم -؛ إلاّ أنّهم لَمّا حذفوا اللاّم جمعوه بالواو والنّون تعويضـًا من حذف اللاّم، وتخصيصـًا له بشيء لا يكون في الأمر التّامّ؛ وهذا التّعويض تعويض جوازٍ، لا تعويض وُجوب؛ لأنّهم لا يقولون في جمع (شمس): =

حُذِف هَاؤه[١]، فيجمع بالواو والنّون تعويضـاً[٢].

فإنْ جمعت اسمـاً مقصورًا[٣]فإنّك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدلّ عـلى الألـف المحذوفـة، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾[٤]، وفي جمع المصطفى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾ [٥].

وكذلـك ياء المنقوص تُحذف في هذا الجمع، كقولهم في الرّفع : (القاضون)، / وفي الجرّ والنّصب : (القاضين)؛ وحذفها لامتناع دخول الضّمّة والكسرة على هذه[٦] الياء . [٢٣/ ب]

وَنُوْنُـهُ مَفْـتُوحَةٌ إِذْ تُذْكَـرُ وَالـنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنًّى تُكْسَرُ

= (شمسون)، ولا في جمع (غد) : (غدون)؛ فلهذا لَمّا كان هذا الجمع في (أرض) و(سـنة) عـلى خـلاف الأصل، أُدخل فيه ضربٌ من التّكثير، وفُتحت الرّاء من (أرضـون) وكُسـرت السين من (سنون)؛ إشعارًا بأنّه جُمِعَ جمعَ السّلامة على خلاف الأصل». أسرار العربيّة ٥٨ .

(١) يريد: لامه.

(٢) أشـار الشّارح ــ رحمه الله ــ إلى بعض ما يلحق بجمع المذكّر السّالم، مثل أسماء جُموع كـ (عشرين) إلى (تسعين) ، وجموع تكسير كـ(أرضين) و (سنين)؛ ويـلحق بـالجمع المذكّـر ــ كذلك ــ : (أهلون) و (عالمون) و (عِلّيّون) و(أولو).

يُـنظر : توضيح المقاصد ٩٥/١، وأوضح المسالك ٣٧/١، وابن عقيل ٦٤/١، ٦٥، والأشمونيّ ٨٢/١ .

(٣) في ب : أسماء مقصورة .

(٤) من الآية : ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٥) سورة ص، الآية : ٤٧ .

(٦) في ب : هذا .

وذلـــك لأنَّ الفتح بعد الضَّمّ أو الكسر خفيفٌ، والكسر بعد الألف أو الياء أثقل من ذلك؛ فكان تعديلاً بأنْ جُعِلَ الأخفّ للأثقل والأثقل للأخفّ[١].

وقد كَسَرَ الشّاعرُ نونَ الجمع للضّرورة[٢]، فقال:

أَكُـــلُّ الدَّهْـــرِ حِـــلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَـــا يُـــبْقِي عَـــلَيَّ وَلاَ يَقِيْنِي؟

وَمَـــاذَا يَـــدَّرِي[٣] الشُّعَـــرَاءُ مِنِّي وَقَـــدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ؟[٤]

---

(١) وقيـــل : إنّ التّثنية قبل الجمع؛ والأصل في التقاء السّاكنَيْن : الكسر؛ فحُرِّكت نون التّثنية بما وجب لها في الأصل، وفُتحت نون الجمع؛ لأنّ الفتح أخفّ من الضّمّ .

وقيل : إنّ الجمع أثقل من التّثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما .

يُنظر : أسرار العربيّة ٥٦، واللّباب ١/١٠٩، ١١٠ .

(٢) في ب : ضرورة .

(٣) في ب : تدّري .

(٤) هذان بيتان من الوافر، وهما لسُحَيْم بن وَثيل الرِّياحيّ.

وقد نبّه ابن هشام في تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ٧٥-٧٧ : بأنّ هذين البيتين من كلمتين لشاعرين؛ فأمّا البيت الأوّل فإنه من كلمة للمثقّب العبديّ أوّلها :

أَفَـــاطِمُ قَـــبْلَ بَيْـــنِكِ نَبِّئِـــنِي ومـــنعك مَـــا ســـألتُ كـــأنْ تبيني

ومنها هذا البيت .

وأمّا البيت الثّاني فإنه لسحيم بن وثيل الرّياحيّ .

و(يدّري): يقال: ادّراه يدّريه: إذا خَتَلَه وخدعه.

والشاهد فيهما: (حدّالأربعين) حيث كسر نون الأربعين للضرورة. ولها توجيهات أخرى تُنظر في مواطنها.

=

وَتَسْــقُطُ النُّونَانِ فِي الإِضَافَهْ نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَهْ[١]

سقُوطُها في الإضافة كسقوط التّنوين في المضاف؛ فتقول: (غُلاما زيد) و(مسلمو المدينة)[٢].

وثبتت[٣] هاتان النّونان مع الألف واللاّم، ولم تثبتا[٤] مع المضاف ؟ .

[٢٤/أ] لأنّ الإضافة زيادةٌ أُلحِقَت بآخر الاسم/ كنون التّثنية، ونون الجمع؛ فاستثقل التّوالي بين زيادتين؛ وليس كذلك الألف واللاّم لِمَا بينهما من الافتراق[٥].

= يُنظر البيت الثاني في: الأصمعيّات ١٩، وإصلاح المنطق ١٥٦، والمقتضب ٣٣٢/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح التّسهيل ٨٦/١، وابن الناظم ٤٩، وشرح المفصّل ١١/٥، ١٣، وتذكرة النُّحاة ٤٨٠، وتخليص الشواهد ٧٤، وابن عقيل ٦٩/١ - وقد ذُكر فيهما البيتان -، والخزانة ٦٥/٨.

(١) ورد في متن الملحة ١٣، وشرح الملحة ١٠٨ بعد هذا البيت بيتٌ آخَر، وهو قولُه :

وَقَــدْ لَقِيْــتُ صَــاحِبَيْ أَخِيــنَا فَاعْــلَمْهُ فِــي حَذْفِهَــا يَقِيــنَا

(٢) في ب: مكّة.

(٣) في كلتا النّسختين : ثبات، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) في كلتا النّسختين : يثبتا، وهو تصحيف .

(٥) لأنّ النّون عوضٌ من الحركة والتّنوين، والتّنوين لا يثبت مع الإضافة؛ فكذلك ما هو بدلٌ منه .

يُنظر : كشف المشكِل ٢٦١/١، وشرح المفصّل ١٤٥/٤ .

بَابُ جَمْعِ التَّأْنِيْثِ

وَكُــلُّ جَمْــعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ فَارْفَعْــهُ بِالضَّــمِّ كَرَفْعٍ حَامِدَهْ
وَنَصْــبُهُ وَجَــرُّهُ بِالْكَسْــرِ نَحْــوُ : كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي

جمع المؤنّث السّالم بالألف والتّاء؛ والمؤنّث له ثلاث علامات:

أَحَدُها: التّاء الّتي تثبُت هاءً في الوقف[١]؛ وهي على ضربين[٢]:

فَارِقة بين المُذكّر والمؤنّث، كقولك: (مُسْلِم) و (مسلمة)؛ وفارِقة بين الجنس ونوعه، كـ(شجر) و(شجرة) .

وَغَيرِ فارقة، كما[٣] في (غَرْفَة)[٤] و(جَفْنَة) .

الثّانية[٥]: الألف المقصورة، كألف (سُعدى) و(حُبْلَى) .

الثّالثة : الألف الممدودة، كألف (حسناء) و(حمراء) .

---

(١) «إنّماوقف عليها بالهاء ووصل بالتّاء؛ للفرق بين التّاء الّتي تلحق الأسماء، وبين التّاء الّتي تلحق الأفعال نحو (قامت) و (ذهبت)؛ فالوصل والوقف في تاء الفعل بالتّاء على كلّ حال» . التّبصرة ٦١٤/٢ .

(٢) ذكر ابن يعيش أنّ التّاء تأتي في الكلام على عشرة أنواع؛ وقال الرّضيّ : أنّها تجيء لأربعة عشر معنى .

يُـنظر : شـرح المفصّل ٩٦/٥، وشرح الرّضيّ ١٦٤/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٧٣٤/٤، وابن النّاظم ٧٥١ .

(٣) في كلتا النّسختين : كماء، وهو تحريفٌ؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) في أ : عَرَفة .

(٥) في أ : الثّاني .

فَتُجْمَعُ هذه الثّلاثة بالألف والتّاء؛ فهما بمنـــزلة حرف الإعراب .

ويشترك في هذا الجمع من يعقل من المؤنّث، وما لا يعقل، كقولك: (مسلمات) و (فاطمات) و (سعديات) و (حسناوات) ـــ بإبدال الهمزة واوًا[1] ـــ و (شجرات) .

[٢٤/ ب] وحُذِفـــت التّاء من (مسلمة) / ولم تُحذف الألف المقصورة ولا الممدودة؛ والكُلُّ علامات التّأنيث؛ لأنَّ التّاء الّتي حُذِفت كالتّاء[2] الّتي بعد الألف؛ فكرهوا أَنْ يجمعوا بين علامتين كالشّيء الواحد، فحذفوا الأولى؛ لاستغنائهم عنها بالثّانية؛ وليس كذلك العلامتان؛ لأنّهما من غير جنس التّاء.

وحكـــم إعراب هذا الجمع : ضَمُّ تائه في الرّفع، وكسرها في الجرّ والنّصب اتباعـــًا لجمع المذكّر السّالم؛ ومنصوبه محمولٌ على مجروره[3].

وجميـــع صفات المؤنّث تجمع بالألف والتّاء، إلاَّ ما كان على وزن (فَعْـــلاء) الّـــتي مذكّـــرها (أَفْعـــل)، كـــــ(بَيْضاء) و (حَمْراء)؛

---

(١) إنْ كان الاسم المؤنّث ممدودًا قُلبَت الهمزة في جمعه واوًا ـــ كما مثّل الشّارح ـــ . يُنظر: التّبصرة ٦٣٨/٢، وشرح ملحة الإعراب ١١٢ .

(٢) في أ : كالباء، وفي ب : كالياء، وكلتاهما مصحّفة .

(٣) «لأنّـــه لَمّا وجب حملُ النّصب على الجرّ في جمع المذكّر الّذي هو الأصل، وجب - أيضـــًا - حملُ النّصب على الجرّ في جمع المؤنّث الّذي هو الفرع؛ حملاً للفرع على الأصل؛ وإذا كانوا قدْ حملوا : (أعد) و (نعد) و (تعد) على (يعد) في الاعـــتدال، وإنْ لم يكن فرعـــًا عليه، فَلأَنْ يُحمل جمع المؤنّث على جمع المذكّر وهو فرعٌ عليه، كان ذلك من طريق الأولى».
أسرار العربيّة ٦٢ .

أو على[١] وزن (فَعْلَى) الّتي مذكّرها (فَعْلاَن)،[٢] كـ(سَكْرَى) و(غَضْبَى)؛ فلا يقال : (بَيْضَاوَان)، كما لم يَقُلْ في مذكّرها (أَبْيَضُون)، وكذلك لا يُقال :(سَكْرَانُون)[٣]؛ لأنّ كلّ ما لم يُجْمع مُذكَّرُه بالواو والنّون فلا يُجمع مُؤنّثه بالألف والتّاء[٤].

وإنْ كان ممّا ثالثُه ألفٌ بعدها تاء التّأنيث[٥] الموقوف عليها بالهاء[٦]؛ حُذفت التّاء، وقلبت إلى أصلها؛ فتقول في جمع (غَزَاة) و (قَنَاة): غَزَوَاتٍ، و قَنَواتٍ؛ لأنّ أصل ألفها : الواو؛ وتقول في جمع (فَتَاة)[٧]

(١) في أ : وعلى .

(٢) قال سيبويه : ((وليس شيءٌ من الصّفات آخره علامة التّأنيث يمتنع من الجمع بالتّاء غير (فَعْلاَء أَفْعَل)، و (فَعْلَى فَعْلاَن))) . الكتاب ٦٤٧/٣ .

ويُنظر : شرح التّسهيل ١١٣/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٠٤/١، والارتشاف ٢٧٢/١، والهمع ٦٩/١ .

(٣) أي: فلا يقال في جمعها المؤنث: (سكرانون).

(٤) أمّا الكوفيّون فإنّهم يجوِّزون فيهما أن يُجمعا جمع تصحيح؛ فيقولون: (بيضاوات) و(أبيضون) و (سكروات) و (سكرانون) . قال السّيوطيّ : ((ومحلّ الخلاف ما دامـا باقيين على الوصفيّة، فإنّ سُمّي بهما جُمِعَا بالألف والتّاء بلا خلاف)) . الهمع ٦٩/١ .

ويُنظر : التّبصرة ٦٧٢/٢، ٦٧٣، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٩٧/١، والارتشاف ٢٧٢/١، وحاشية يس على التّصريح ٧٩/١ .

(٥) في أ : تاء تأنيث .

(٦) في أ : بهاء .

(٧) في ب: قناة.

[٢٥/أ] و(دَوَاة)[١]: فَتَيَات[٢]،/ و دَوَيَات؛ لأنَّ أصل ألفها الياء .

وقد جاء عن العرب جَمْعُ أسماء مُذَكَّرةٍ من أجناس ما لا يعقل؛ وذلك ممّا لا يوجد إلاَّ سماعًا ولا يُقاس عليه، كقولهم في جمع (حَمَّامٌ) و(مَقَامٌ) و(سُرَادِق)[٣] و[إيوان][٤]: حَمَّامَاتٌ، ومَقَامَاتٌ، وسُرَادِقَاتٌ، وإيْوَانَاتٌ[٥]؛ وكذلك: (المحرَّم) و(شَعْبان) و(رَمَضَان) و(ذُوْ القعدة) و(ابْنُ عِرْسٍ)[٦] و(ابنُ آوَى)[٧]: مُحَرَّمات، وشَعْبَانَات، و[رَمَضَانَاتٍ][٨]، وذوات القعدة، وبَنَاتِ عِرْسٍ، وبنات آوَى[٩].

---

(١) في أ : في جمع دواةٍ، وفتاةٍ .

(٢) في ب: قنيات.

(٣) السُّرادِق : ما أحاط بالبناء؛ والجمع : سُرادِقات .
وقيل : هو كلّ ما أحاط بشَيْءٍ مِنْ حائط، أو خِباء .
يُنظر : اللّسان (سردق) ١٠/١٥٧ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ : وإيوانات، وسُرادِقَات .
الإيوان : الصُّفة العظيمة كالأَزَج، وهو أعجميّ مُعرَّب، وجمعه : إيواناتٌ و أوَاوينُ.
يُنظر : الصّحاح (أون) ٥/٢٠٧٦، والمعرّب ١١٣، واللّسان (أون) ١٣/٤٠ .

(٦) ابنُ عِرْسٍ : دُوَيْبَّةٌ معروفة دون السِّنَّوْر، أشتر أصلم أصكُّ له ناب؛ والجمع : بنات عِرْسٍ ذكرًا كان أو أنثى، معرفة ونكِرة . اللّسان (عرس) ٦/١٣٧ .

(٧) ابن آوى : هو الصغير من الذّئاب. ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ١/٣٧٠.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٩) يُنظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٣٠٣، وشرح التّسهيل ١/١١٤، والهمع ١/٧٠ .

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ

وَكُـلُّ مَا كُسِّرَ فِي الجُمُوعِ كَالْأُسْـدِ وَالأَبْيَـاتِ وَالرُّبُوعِ
فَهْوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الإِعْرَابِ فَاسْـمَعْ مَقَـالِي وَاتَّبِعْ صَوَابِي

جمـع التّكسـير هو : ما تغيّر[1] [فيه] نظم الواحد وبناؤه[2]؛ لأنّ واحدَهُ يُكسَّر فيه كما يُكسر الإناء، ثمّ يُجمع على صيغة أُخرى[3] .

والتّغيير الّذي يقع فيه على ثلاثة أَضْرُبٍ[4]:

---

(١) (فيه) ساقطة من أ .

(٢) تغيير نظم الواحد وبناؤه يكون لفظـًا أو تقديرًا؛ أمّا الأوّل فقد مثّل له الشّارح بعدّة أمثلة، وأمّا الثّاني : فنحو : (فُلْك) فإنّه يُطلق على الواحد وعلى الجمع، وفاؤها مضمومة .

لكـنّ الـتّقدير مختلف؛ أمّا الواحد فكقوله تعالى : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [الشّـعراء : ١١٩]، وضمّة الفاء حينئذ بمنـزلة ضمّ الفاء في (قُفْل)، وأمّا الجمع فكقولـه تعـالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ ﴾ [يونس : ٢٢]، والضّمّة بمنـزلة ضمّة الجمع في (حُمْر) .

يُنظر : أسرار العربيّة ٦٤، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٩٢/١ .

(٣) في أ : صيغ .

(٤) وبعضـهم قَسَّـم الـتّغيير اللّفظي إلى ستّة أقسام : لأنّه إمّا بزيادة، كـ(صِنْو) و (صِنْوان)، أو بنقص، كـ(تُخْمَة) و (تُخَم)، أو تبديل شكل، كـ(أَسَد) و (أُسْد)، أو بزيادة وتبديل شكل، كـ(رجل) و (رِجال)، أو بنقص وتبديل شكل، كـ(رَسُول) و (رُسُل)، أو بهنّ، كـ(غُلام) و (غِلمان) . =

أَحَدُهَا: بزيادة؛ كقولك في جمع (ثَوْبٍ): أَثْواب .

الثّاني: بنقصان؛ كقولك في جمع (كتاب) و (إزارٍ): كُتُب، و أُزُر .

[٢٥/ ب] الــثّالث: أَن يأتي / على عَدَدِ حُرُوفه مع تغيير الحركة والسّكون؛ كقولك في جمع (رَهْنٍ) و (سَقْفٍ): رُهُن، و سُقُف .

وحكــم إعراب هذا الجمع كإعراب واحده؛ في اعتقابِ حركات الإعراب عليه[1].

والألفاظُ[2] الّتي بها الجمع تنقسم إلى قسمين :

قسمٌ وُضِعَ لأقلّ العدد .

وقسمٌ وُضِعَ للكثرة .

وحدّ القليل ما بين الثّلاثة إلى العشرة، والكثير ما جاوز ذلك .

وأبْنية جمع القِلّة أربعة؛ وهي :

(أَفْعُل): كـــ(كَلْبٍ) و (أَكْلُبٍ) .

و (أَفْعَال): كـــ(جَمَلٍ) و (أَجْمَالٍ) .

و (أَفْعِلة): كـــ(رِدَاءٍ) و (أَرْدِيَةٍ) .

= يُنظر : أوضح المسالك ٢٥٤/٣، والتّصريح ٣٠٠/٢، والأشمونيّ ١١٩/٤ .

(١) «إنّمــا أُعــرب بالحركات؛ لأنّ الغرض ــ وهو الفرق بين المعاني ــ يحصل بها، وإذا حصــل الغرض بالأخفّ، فلا يعدل عنه إلى غيره؛ ولأنّ بناءه لَمّا كان مخترعــاً كبناء الواحد أُعرب كإعرابه» .

شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٩٢/١ .

(٢) في أ : وللألفاظ .

و (فِعْلة): كـ(غُلَامٍ) و(غِلْمَةٍ) .

وما سوى هذه الأربعة فهي جموع[١] كَثْرةٍ، ويُسْتَعْمَلُ كُلٌّ منها في موضع الآخر مجازًا[٢].

(١) في أ : فجموع كَثْرةٍ .

(٢) «أي : إنْ كان للمفرد الجمعان؛ أمّا إذا لم يكن له إلاّ جمع قلّة أو جمع كثرة، فلا تَجَوّز؛ لأنّه حينئذٍ من قبيل المشترك» . الصّبّان ٤/١٢٠ .

فَصْلٌ

والمذكور ههنا من هذا الجمع ممّا يحتاج إلى معرفة تصريف ألفاظه، وممّا يختصّ على سبيل الاختصار .

نبـــتدئ أوّلاً بالثّلاثيّ على ترتيب أوزانه؛ والغالب أَنْ يأتي جَمْعُ[١] جميعها على (أَفْعَال)[٢]، وقد يأتي منها على غير ذلك .

الأوّل : فَعْلٌ سالم ساكن العين كـــ(سَمْعٍ) و (أَسْمَاعٍ)؛ و (أَفْعُل) كـــــ(اكْعُـــب)، وفي الكـــثرة (فعَال) كـــ(كعَاب)[٣]؛ و (فُـــعُول) كـــــ(نُجُوم)؛/ و (فُعْلاَن) كـــ(بُطْنَان)[٤]، و(فَعِيْل) كـــ(عَبِيد)؛ و(فَعْل) كـــ(لَحْد)[٥]؛ و (فِعْلاَن) كـــ(عِبْدان)؛ و (أَفْعِلَة) كـــ(أَنْجِدَة). [أ/٢٦]

وممّـــا عينه ألف، أو واوٌ، أو ياءٌ، فيأتي [على (أَفْعَال) كـــ(أَبْوَابٍ) و(أَثْـــوابٍ) و(أَبْيَـــاتٍ)؛ و (أَبْيُتٍ) و(أَثْوُبٍ) شاذّان][٦]؛ ومن مضاعفه

---

(١) في ب : جميع .

(٢) في ب : عـــلى أفعالٍ كأبواب، وأثواب، وأبيات؛ وأبيت، وأثوب شاذّان؛ وقد تأتي منها على غير ذلك . وهو انتقال نظرٍ من النّاسخ، وخلطٌ بين الأسطر .

(٣) في ب: كلكعاب.

(٤) بُطْنَان : جمع بطن؛ والبطن : خلاف الظّهر .
يُنظر : القاموس (بطن) ١٥٢٣ .

(٥) في ب: وفعل: كألحد.

(٦) مـــا بين المعقوفين ساقط من ب في هذا الموضع؛ ولانتقال النظر كتبه النّاسخ أوّل الأمر عندما ذكر (أفعال) ـــ كما بيّنا ذلك ـــ .
وشـــذّ (أَبْيـــتٌ) و (أَثْوبٌ)؛ لاعتلال العين؛ لأنّ أَفْعل جمع لكلّ اسم ثلاثيّ على فَعْلٍ =

(فُعُول) كـ(فُصُوص)؛ و (فُعُولة) كـ(عُمُومة) .

[و[١]] (فَعَل) المفتوح[٢] العين له من الجموع: (أَفْعَال) كـ(أَبْصَار)؛ و(أَفْعُل) كـ(أَزْمُن)؛ و(فُعُول) كـ(ذُكُور)؛ و(فُعْلاَن) كـ(حُمْلاَن)[٣]، و(فُعْل) كـ(أُسْدٍ)؛ و (فِعَالة) كـ(حِجَارةٍ)؛ و(فِعِيل) كـ(عِصِيّ)؛ ومن مُعْتَلّه (أَفْعُلْ) كـ(أدْؤُرٍ) .

[و[٤]] (فَعِـل) المكسور العين من أوزان جمعه: [(أَفْعَال) كـ(أَكْتَاف)؛ و(فُعُول) كـ(كُبُود) و (وُعُود)؛ و (فُعُل) كـ(نُمُر)[٥]. و(فَعُـل) المضموم العين من أوزان جمعه][٦]: (أَفْعَال) كـ(أَعْضَاد)؛ و(فِعَال) كـ(رِجَال)؛ و (افْعُل) كأَضْبُع[٧] شاذّ[٨].

المكسور الفاء السّاكن العين من أوزان جمعه: (أَفْعَال) كـ(أَحْمَال)[٩]،

= صحيح العين، نحو: (أكلب)، وخرج بصحيح العين المعتلّ العين، نحو: (ثوب) و(بيت).
يُنظر : أوضح المسالك ٢٥٤/٣، وابن عقيل ٤١٦/٢ .

(١) (الواو) ساقطة من أ .

(٢) في ب : مفتوح .

(٣) الحُملان : جمع حَمَل، وهو : الجَذَع من أولاد الضّأن . اللّسان (حمل) ١٨١/١١ .

(٤) (الواو) ساقطة من أ .

(٥) في ب: تمر.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) في أ : لأضبع .

(٨) أضبع شاذّ؛ لأنّ أَفْعل يطّرد في نوعين من المفردات ليس منها أضبع .
يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٨١٦/٤، ١٨١٧، والأشمونيّ ١٢٢/٤، ١٢٣ .

(٩) الحِمْل : بالكسر : ما حُمِل على ظهر أو رأس؛ والجمع : أَحْمَال . =

و(فُعُـول) كـ(سُتُور)؛ و (فِعَلَة) كـ(قِرَدَة)؛ و (فُعْلان) كـ(ذُؤْبان)؛ و(أَفْعُل) [كـ][1] (أَذْؤُب)؛ وهو قليل؛ و (فِعْلان) كـ(صِنْوان)[2]؛ و(أَفْعَال) لِمَـا اعـتلَّ عينه كـ(آبار)[3] و (أَمْيَال)[4]؛ و (فِعَال) كـ(رِيَاح)؛ ومن مضاعفه (فِعَال) كـ(زِقَاق)، و (فُعُول) كـ(زُقُوق).

المكسـور[5] الأوّل المفـتوح العـين مـنها: (أَفْعَال) كـ(أَعْنَاب) /و(أَضْلاع) و(أَضْلُع)[6] شاذّ . [٢٦/ ب]

[و[7]] المكسور الفاء والعين له: (أَفْعَال) كـ(إبِل) و (آبال).

المضموم الأوّل السّاكن العين من أوزان جمعه (أَفْعَال) كـ(أَقْفَال)؛ وشَـذَّ (أَفْعُـل)[8] كـ(أَرْكُنْ)؛ و(فُعُول) كـ(بُرُود)، و (فِعْلَان) لمعتلّه

= اللّسان (حمل)١١/١٧٧ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السّياق.

(٢) الصّنوان : جمع صِنْو، وهو : الأخ الشّقيق، والعمّ، والابن، والشّيء يخرج مع آخر من أصلٍ واحد . اللّسان (صنا) ١٤/٤٧٠ .

(٣) مفـرد آبار : بئر؛ وبئر ليست معتلّة العين، لكنّها قد تصير إلى (بير) بعد إبدال الهمزة ياء - وهو مطّرد إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة -، فلعلّه نظر إلى حالتها الطّارئة .

يُنظر : الوجيز في علم التّصريف ٤٨، وشرح الملوكي ٢٤٤، والممتع ١/٣٧٩ .

(٤) في ب: أمثال.

(٥) في ب : المكسورة .

(٦) (أَضْلُع) شاذّ؛ لأنّ أَفْعَلُ يطّرد في نوعين من المفردات ليس منها (أضلع) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٤/١٨١٦، ١٨١٧، والأشمونيّ ٤/١٢٢، ١٢٣ .

(٧) (الواو) ساقطة من أ .

(٨) بُيِّنَ علّة الشّذوذ في مثل هذا الموضع فيما سبق .

كـ(كِيْزَان)[١]؛ و (أَفْعَال) كـ(أَسْوارٍ)؛ و (فِعَال) كـ(رِمَاح)[٢].

المضموم الأوّل المفتوح العين من أوزان جمعه: (أَفْعَال) كـ(أَرْطَابٍ)؛ و (فِعْلان) كـ(صِرْدانٍ)[٣]؛ و (فُعْلان) كـ(جُرْذان)[٤].

المضموم العين والفاء من أوزان جمعه: (أَفْعَال) كـ(أَطْنابٍ) و(أَعْنَاقٍ) في القِلّة والكثرة؛ ومن مضعّفه (أَفْعَال) كـ(أَمْدَاد)[٥]؛ وَشَذَّ منه (فُعُول) كـ(خُصُوص)[٦].

---

(١) الكُوزُ : من الأواني : معروف؛ وهو مشتقّ من ذلك؛ والجمع : أَكْوازٌ، وكِيزانٌ، وكِوَزَةٌ.

اللّسان (كوز) ٤٠٢/٥ .

(٢) في ب : كرياح، وهو تحريف .

(٣) الصِّرْدان : جمع صُرَد، وهو : طائر فوق العصفور . وقيل : هو طائر أبقع ضخم الرّأس يكون في الشّجر، نصفُه أبيض، ونصفه أسود، ضخم المنقار . اللّسان (صرد) ٢٤٩/٣، ٢٥٠ .

(٤) في كلتا النّسختين: جعلان، وهو تحريف .

والجُرَذ: الذّكر من الفأر، وقيل: الذّكر الكبير من الفأر.

وجمعه: جِرْذان.

اللسان: (جرذ) ٤٨٠/٣.

(٥) الأمداد: جمع مُدّ، وهو: ضربٌ من المكاييل، وهو ربع صاع، وهو قدر مُدّ النّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم . والصّاع : خمسة أرطال؛ والجمع : أمدادٌ، ومِدَدٌ، ومِدادٌ - كثيرة -، ومِدَدةٌ . اللّسان (مدد) ٤٠٠/٣ .

(٦) الخُصّ: بيتٌ من شجر أو قَصَبٍ؛ وقيل: الخُصّ: البيت الّذي يُسَقَّف عليه بخشبة =

فَصْلٌ

الـرّباعيّ يـأتي جمـع (فعَال) على اختلاف فائه، على (أَفْعِلَة) في القِـلَّة[١] كـ(أَغْـربة)، وفي الكثرة: (فِعْلاَن) كـ(غِرْبَان)، و (أَفْعِلَة) كـ(أَطْعِمَـة) و (أَحْمِـرة) والكثير (حُمْرٌ)، و (فُعُل) كـ(شُهُب)؛ و(أَفْعِـلة) للمعـتلّ اللاّم كـ(أَقْبية)، وللمدود كـ(أَرْدِيَة)، ومضاعفـًا لـ(زِمامٍ)[٢] كـ(أَزِمَّة)؛ ومن أمثلة جمع القلّة (فِعْلة) كـ(غِلاَم) و (غِلْمَة).

ومـن الكـثرة (فُعُل) كـ(أُتُن)؛ وممّا ثالثه حَرْفُ علّة: (قُصُب) و(صُـبُر)، و (فُعَـل) للمؤنّث كـ(غُرَف)، وللمؤنّث بالألف المقصورة كـ(الكُبْرى) و (كُبَر)، و (فِعَل) كـ(قِصَع)[٣].

[٢٧/أ] وجائـز أن يجمـع مـا كـان عـلى (فُعلَة)/ من مفتوح العين، ومكسورها، أو مضمومها بالألف والتّاء .

فإنْ كان صفة جُمِعَ على (فَعْلاَت) - بسكون العين - كـ(ضَخْمة) و(عَبْلة)[٤]؛ فتقول : ضَخْمَات، و عَبْلاَت .

= على هيئة الأزج . اللّسان (خصص) ٢٦/٧ .

(١) في أ: قلّة.

(٢) أي: جمعاً لزمام.

(٣) القَصْعَةٌ : الصَّحْفَةُ . القاموس (قصع) ٩٧١ .

(٤) العَبْلُ : الضّخم من كلّ شيء؛ وامرأة عَبْلة أي : تامّة الخَلْق؛ والجمع : عَبْلات، وعِبال. اللّسان (عبل) ٤٢٠/١١ .

وإنْ كان اسمًا، كـ(جَفْنَةٍ)[١] جُمِعَ بفتح عينه وسكونها، كـ(جَفنَاتٍ) و(جَفْنَاتٍ) و (جِفَانٍ)، وكذلك (صَحْفَة)[٢].

فإنْ كان ثاني الاسم حرف عِلَّة سكنت في جَمْعِه، كـ(بَيْضَاتٍ) و(رَوْضَاتٍ)[٣]؛ وتقول في المضّعف: (مَرَّاتٍ) .

ويفرّق[٤] في هذا بين المخلوق والمصنوع [فتقول][٥]: (نَخلَاتٍ) و(نَخْل)، و (جَوْزَاتٍ) و (جَوْز)؛ ولا يُقال: [في][٦] (جَفْن)؛ ([جفنات][٧]) لأنَّه مصنوع؛ وتقول في (ظُلْمة)[٨]: (ظُلُمَات) و(ظُلَم) - بضمّ ثانيه وتسكينه وفتحه -فتقول: (ظُلُمات) و (ظُلْمات) [وظُلَمات][٩].

---

(١) في أ: كحفنه.

(٢) يُنظر : الكتاب ٣/٥٧٨، والتّبصرة ٢/٦٤٨ .

(٣) الكتاب ٣/٥٩٢ .

(٤) في أ : وتفرّق .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٨) فُعلة نحو : (ظُلْمة) جمعها المكسّر على فُعَل نحو (ظُلَم)، وجمعها المُسلَّم بالألِف والتّاء على ثلاثة أوجه :

أحدها : (ظُلْمات) بإسكان الثّاني على الأصل .

والثّاني : (ظُلُمات) بضم الثّاني على الاتّباع .

والثّالث : (ظُلَمات) بفتح الثّاني تخفيفًا . التّبصرة ٢/٦٥٣ .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

وكذلك المكْسور الفاء بكسرها وفتحها؛ فتقول في (سِدْرَة): (سِدَرَات) و(سَدَرَات)[1]. [وسِدْرات][2].

ومن جُموع[3] الكثرة (فُعَلَة) وصفٌ لمذّكر عاقل، كـ(قُضَاة) و(رُمَاة)؛ و (فَعَلَة) كـ(كَمَلَة)[4] و(فَجَرة)[5].

ومنه: (فَعْلَى) ممّا جاء صفة كـ(فَعِيل)[6] و(فَعْلى)، أو لِمَا هو بمعنى فاعل كـ(مَرْضَى)[7]، أو لفاعل كـ(هَلْكَى)، أو لفَيْعل[8] كـ(مَوْتَى)، أو لأفْعَل كـ(حَمْقى)، أو لفَعْلان كـ(سَكْرَى).

ومنها: (فُعَلاَء) وأكثر[9] ما يدلّ على/ مدح جمعًا لفَعِيل كـ(ظُرَفَاء)[10]، ومنه أَفْعَال كـ(أَشْرَاف)؛ أو لِفَاعِلٍ كـ(صُلَحاء)، ومنه (أَفْعِلاَء) لفَعِيل كـ(أَشِدَّاء) و(أَوْلِيَاء). [٢٧/ ب]

---

(١) السِّدْرُ : شجر النَّبْق، واحدتها : سِدْرَة، وجمعها : سِدْراتٌ، وسِدِراتٌ، وسدَراتٌ، وسِدَرٌ، وسُدورٌ - الأخيرة نادرة - . اللّسان (سدر) ٣٥٤/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب : ومن جمع .

(٤) في أ : ككلة، وفي ب: ككلمة، وكلتاهما محرّفة، والصّواب ما هو مثبت .

(٥) في أ : فحوة .

(٦) جاء وصفاً على فعيل بمعنى (مفعول) دالاً على هلك أو توجّع، كـ(قتيل) و (قَتْلى) و (جريح) و (جَرْحى) . يُنظر : ابن النّاظم ٧٧٣، والأشمونيّ ١٣٢/٤.

(٧) «فعيل بمعنى فاعل، كـ(مريض) و (مَرْضى)» . ابن النّاظم ٧٧٣ .

(٨) في أ : لفعيل، وفي ب : لفعل، وكلتاهما محرّفة .

(٩) في كلتا النسختين: أو أكثر، والصّواب ما هو مثبت.

(١٠) في ب: كطرفا.

ومنها: أوزانٌ يُعْلَمُ بها على اختلافها نهايةُ ما يرتقي إليه الجمع، فمنها: (أَفَاعِل) جمع (أَفْعُل) كـ(أَدَاهم) و(أَجَادِل)، و (فَوَاعِل) -لـ(فَوْعِلٍ)[1]- كـ(جَوَاهِر)، ولـ(فاعِل)[2] كـ(طَوَابِع)، ولمذكّر لا يعقل كـ(صَوَاهِل)؛ وشَذَّ منه للمذكّر العاقل: (فَوَارِس) و(سَوَابِق)، ومنه صِفَةٌ لمؤنّث كـ(حَوَائض) و(صَوَاحِب)، ولفاعلة مطلقاً كـ(فَوَاطِم).

ومنه[3] (فَعَائِل) كـ(سَحَائِب) و (رَسَائل)؛ وللمجرّد من الهاء كـ(عَجَائِز)؛ ومنه (فَعَالِي) كـ(مَوَامٍ)[4]، و (سَعَالٍ)[5]، و (فَعَالَى) كـ(عَذَارَى) و (حَبَالَى)، و (فعالِيَّ) كـ(كَرَاسِيّ)، و (فَعَالِل) كـ(جَعَافر) و (بَرَاثن)، وما قبل آخره حرف مدٍّ يُجْمع على (فَعَالِيل) كـ(قَنَادِيل)؛ وهذان المثالان إليهما مُنتهى الجموع.

فإذا كان في الاسم من حروف الزّيادة ما يخلّ بقاؤه بأحد المثالين حُذف كـ(سَفَارِج)[6]؛ فإنْ تأتّى بحذف بعضٍ وإبقاء بعضٍ؛ أُبقي[7] ماله مَزيّةٌ، فإنْ

---

(١) في أ : كفوعل .

(٢) في أ : كفاعل .

(٣) أي : من جموع الكثرة .

(٤) في ب : كمرامي، وهو تحريف . والْمَوْمَاةُ : المَفَازَةُ الواسعة المَلْساء؛ وقيل : هي الفلاة الّتي لا ماء بها ولا أنيس بها؛ وجمعها : مَوامٍ . اللّسان (موم) ٥٦٦/١٢ .

(٥) السِّعْلاةُ: الغول؛ وقيل: هي ساحرة الجنّ، وجمعها: سَعَالٍ. اللّسان (سعل) ٣٣٦/١١.

(٦) أمّا الخماسيّ : فإنْ كان مجرّدًا جُمع في القياس على (فَعَالِل) بحذف آخره نحو : (سَفَرْجَلٍ) و (سَفَارِجَ)؛ ويجوز حذف رابعه إنْ كان ممّا يزاد كنون (خَدَرْنق) أو من مخرج ما يزاد كدال (فرزدق)، فلك أن تقول: (فَرَازِق)، والأجود (خدارن) و(فَرَازِد). ابن النّاظم ٧٨٣.

(٧) في كلتا النّسختين: ابقا، والتصويب من ابن الناظم ٧٨٤.

[٢٨/أ] ثـبت التّكافؤ؛ فالحاذف[١] مُخيّر؛ فعلى هذا تقول[٢] في[٣] / جمع (مُسْتَدعٍ): (مَدَاعٍ)[٤]، [و[٥]] حذفوا ما قبل الآخر إذا[٦] كان يشبه حروف الزّيادة، فقالوا في (فَرَزْدق): (فَرَازِد) و(فَرَازِقْ).

(١) في كلتا النسختين: فالحاذق والتصويب من ابن الناظم ٧٨٤.

(٢) في أ : يقول .

(٣) أي: فيما له مزية.

(٤) «تقول في (مُسْتَدْعٍ) : (مَدَاع) بحذف السّين والتّاء معـًا؛ لأنّ بقاءهما يخلّ ببنية الجمـع؛ وأُبقيـت المـيم لأنّ لها مزيّة في المعنى عليهما؛ لكون زيادتها لمعنىً مختصّ بالأسماء؛ بخلافهما فإنّهما يزادان في الأسماء والأفعال» . الأشمونيّ ١٤٩/٤ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق.

(٦) أي: إذا لم يكن له مزيّة.

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَالجَرُّ فِي الاِسْمِ الصَّحِيْحِ المُنْصَرِفْ بِأَحْرُفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفْ
مِــنْ وَإِلَــى وَفِــي وَحَتَّى وَعَلَى وَعَــنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلاَ

قولُه: (والجرُّ في الاسم) يُشير إلى اختصاصه به .

وقوله: (الصّحيح) احترازًا مِنَ المُعْتلّ؛ لأنَّ الجرَّ فيه مُقدّرٌ .

وقوله: (المنصرف) احترازًا ممّا لا ينصرف .

وقوله: (بأحرف) يُعْلَمُ منه أنَّ الاسم يُجرُّ بغير الحرف، وهو الاسم؛ فإنْ تضمَّن الاسم الأوّل معنى زمانٍ أو مكان فهو ظرفٌ[١]، والاسم الثّاني مخفــوضٌ[٢] به؛ وإنْ لم يتضمّن ذلك فهو مضافٌ[٣]، والثّاني مضافٌ إليه؛ لكنَّهُ تقدّم بذكر الحرف؛ لأنَّه أولى بالعمل من الاسم .

وابــتدأ بذكــر (مِنْ) لأنَّها أُمُّ / الباب؛ وهو حرفُ جَرٍّ يدخل على [٢٨/ ب]
الظّاهر، وعلى المضمر؛ تقول: (أخذت من زيد) و(سمعت منه)؛ وله مَعَانٍ:

أَحَدُها: ابتداء الغاية في المكان، كقوله[٤]: (قُمْتُ من الدّار) .

وللتّبعيض، كقولك: (أَنْفَقْتُ من المال) .

ولتمييز الشّيء[٥] من غيره، كقولك: (أُحِبُّ الحَمَامَ من الطَّيْرِ) .

---

(١) في كلتا النسختين: طرق والصواب ما هو مثبت.

(٢) في ب: محفوظ.

(٣) في أ: فهو مضافٌ إليه، وهو سهو .

(٤) في ب: كقولك له .

(٥) أي: (من) التي لبيان الجنس.

وتكون سببيّة، كقولك: (من أجل السّلامة أَطَلْتُ الصَّمْتَ).

ومنه قولُ الفرزدق[١]:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ[٢]

وتقع[٣] مكان باء القسم، كقولهم: (من ربِّي مَا فَعَلْتُ ذلك) أي: بربِّي أَقْسَمْتُ .

---

(١) هو: همّام بن غالب بن صعصعة المجاشعيّ، يُكْنى أبا فِراس: شاعرٌ من النّبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللّغة، كان بينه وبين جرير هجاء مستمرّ؛ توفّي سنة (١١٠هـ) وقيل: (١١٤هـ).

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ٢٩٨/٢، والشّعر والشّعراء ٣١٠، والأغاني ٢٧٨/٢١، والخزانة ٢١٧/١ .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، ينسب للحزين الكنانيّ (عمرو بن عبد وهب) . في الأغاني ٢٦٣/١٥، واللّسان (حزن) ١١٤/١٣، والمؤتلف والمختلف ٨٨، ٨٩ .

ويُنسب للفرزدق من كلمة قالها في مدح زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ ابن أبي طالب - رضي الله عنه .

و(الإغضاء) في الأصل أنْ تُقارِب بين جَفْنَيْ عينيك حتى لتكاد تطبّقهما .

و(المهابة): التعظيم والإجلال. و(الابتسام): أوائل الضّحك .

والشّاهد فيه: (من مهابته) حيث جاءت (مِنْ) للتّعليل، بمعنى: من أجل مهابته .

يُنظر هذا البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١٦٢٢/٤، وأمالي المرتضى ٦٢/١، وشرح المفصّل ٥٣/٢، وأوضح المسالك ١٣١/٢، والمغني ٤٢١، والأشمونيّ ٢١٣/٢، وديوان الفرزدق ١٧٨/٢ .

(٣) في أ: ويقع .

وتكـــون زائـــدة[١]، ويشترط لذلك[٢] أَنْ تكون بعدحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿مَالَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾[٣]؛ أو بعد استفهام كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾[٤].

وتكـــون [زائـــدة][٥] في الموجـــب؛ وهو مذهب الأخفش[٦]؛

---

(١) إذا كانت زائدة لها ثلاثة شروط:

١- أن يسبقها نفيٌ أو شبهه؛ وهو النّهي والاستفهام .

٢- أن يكون مجرورها نكرة .

٣- أن يكون إمّا فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.

وذهب الكوفيّون والأخفش إلى عدم اشتراط النّفي أو شبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: (قد كان من مطر). وذهب الأخفش أيضاً إلى عدم اشتراط أن يكون مجرورها نكرة.

يـــنظر: معـــاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وأوضح المسالك ١٣٠/٢، وشفاء العليل ٦٥٧/٢، والأشمونيّ ٢١٢/٢، والصّبّان ٢١١/٢ .

(٢) في أ: ذلك.

(٣) من الآية: ٤ من سورة السّجدة .

(٤) من الآية: ٣ من سورة فاطر .

(٥) (زائدة) ساقطة من ب .

(٦) هـــو: ســـعيد بـــن مســـعدة، أبو الحسن، الأخفش الأوسط: من أكابر النّحويّين البصريّين؛ كان من أعلم النّاس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، قرأ النّحو على سيبويه، وقرأ عليه الكتاب أبو عمر الجرميّ والمازنيّ، وروى عنه أبو حاتم السّجستانيّ؛ ومن مصنّفاته: معاني القرآن، و العروض، و القوافي؛ توفّي سنة (٢١٥هـ) .

يُـــنظر: أخـــبار النّحويّين البصريّين ٦٦، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ٧٢، ونزهة الألبّاء ١٠٧، وإنباه الرّواة ٣٦/٢ ــ ٤٣، وإشارة التّعيين ١٣١، والبلغة ١٠٤. =

وسيبويه[١] لا يرى ذلك، ومنه قول إياس بن الأرتّ[٢]:

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ[٣] بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لاَقٍ[٤] مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبِ[٥]

وتقع مكان (على)، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[٦] أي: على القوم.

= ورأي الأخفش موجود في معاني القرآن ١/٢٧٢.

وقال ابن مالك في شرح التّسهيل ٣/١٣٨: «وبقوله: أقول؛ لثبوت السّماع بذلك نظمـًا ونثرًا؛ فمن النّثر قوله تعالى: { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ } [الأنعام: ٣٤] ... ومن النّظم المتضمّن زيادة (مِنْ) في الإيجاب قولُ عمر بن أبي ربيعة:

وَيَـنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَـا قَـالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرّْ

أراد: فما قال كاشحٌ لم يضر» .

ويُنظر: مقدّمة في النّحو ٦٣، وشرح المفصّل ٨/١٠، ١٣٧، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٩٨، وشفاء العليل ٢/٦٥٧، والأشمونيّ ٢/٢١٢ .

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٣١٥، ٣١٦، ٤/٢٢٥ .

(٢) إياس بن الأرتّ الطّائيّ: شاعر إسلامي مُقِلّ، وفارسٌ كريم مُفْلِق .

يُنظر: شرح الحماسة للتّبريزيّ ١/٤٢٣، وشعر طيّء وأخبارها في الجاهليّة والإسلام ٢/٥٣٣.

(٣) في أ: أو تكن .

(٤) في ب: لاقين .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل .

والمعنى: أنّ الدهر لا يصفوا كدرُه؛ فكما تلقى الرّاحة تلقى الغمّ في مقابلها .

والشّاهد فيه: (من هموم) على أنّ (مِنْ) زائدة في الموجب؛ وهو مذهب الأخفش .

يُنظر هذا البيت في: الحماسة ٢/٣٦، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٣/١٢٧٨، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ٣/١٣٧، والتّذكرة السّعديّة ٣٠٦، ٤٤٧، وشعر طيّء ٢/٥٣٤.

(٦) من الآية: ٧٧ من سورة الأنبياء .

/ وتكون مكان (الباء)،[١] كقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[٢] [٢٩/ أ]

أي: بأمر الله.

وقد يكون دالاً على ضَرْبٍ من النّعت، كقوله تعالى[٣]: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[٤] أيْ: الرِّجس الْوَثَنِيّ[٥].

وتكون بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[٦].

وتقع لابتداء الغاية في[٧] الزّمان، كقول امرئ القيس[٨]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ؟ أَقْوَيْنَ[٩] مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[١٠]

---

(١) في ب: التّاء، وهو تصحيف .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرّعد .

(٣) (تعالى) ساقطةٌ من ب .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة الحجّ .

(٥) (من) في الآية الكريمة لبيان الجنس عند كثير من النحويين.

ينظر: شرح المفصل ٨/١٠، والمغني ٤٢٠/، وجواهر الأدب ٢٧١.

(٦) من الآية ٤ من سورة الأحقاف .

(٧) في أ: من .

(٨) هذا وهمٌ من الشّارح؛ والصّواب: أنّ هذا البيت لزُهير بن أبي سُلمى، كما أشارتْ بذلك جميع المصادر الّتي تعرّضت للبيت .

(٩) في ب: أقوفن، وهو تحريف .

(١٠) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لزُهير بن أبي سُلمى .

و(القُنّة) - بضمّ القاف، وتشديد النّون-: أعلى الجبل. و(الحِجْر): مدائن صالح مدينة =

وكقول الآخر :

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَسْرُ المُلُوكِ وقَتْلُهَا وَقِتَالُهَا[1]

(إِلَى): حرف جرٍّ يدخل على الظّاهر والمُضْمَر؛ وله مَعَانٍ:

أَحَدُها: انتهاء الغاية، كقولك: (وصلتُ إلى المدينة).

= أثرية تبعد عن العلا شمالاً ٣٥كم وعن المدينة ٣٥٦كم. ينظر: الآثار في شمال الحجاز ١/١٥١-١٥٢. و(أقوين): أي خَلَوْنَ من السُّكّان. و (حجج): جمع حِجّة وهي: السّنَة. و (الدّهر): الأبد الممدود. والاستفهام في قوله: (لمن الدّيار) للتّعجّب من شدّة خرابها، حتى كأنّها لا تُعرف ولا يُعرف سكّانها وأصحابها .

والشّاهد فيه: (من حجج ومن دهر) حيث جاءت (مِنْ) لابتداء الغاية الزّمانيّة، والكوفيّون يستشهدون بهذ البيت لورود (من) لهذا المعنى، والبصريّون يُنكرون ذلك. فمنهم مَن ينكر نسبته إلى زُهير، ومنهم من يُنكر هذه الرّواية، ويذكُر أنّ الرّواية الصّحيحة (مذ حجج ومذ دهر)؛ فإذا سُلِّم بصحّة الرّواية فللبصريّين عليه تخريجات، تُنظر في: الإنصاف ١/٣٧٥ .

يُنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٨٣، والإنصاف ١/٣٧١، وشرح المفصّل ٤/٩٣، ٨/١١، وشرح الرّضيّ ٢/٣٢١، ورصف المباني ٣٨٦، وجواهر الأدب ٢٧٠، والخزانة ٩/٤٣٩، والدّيوان ١١٤ - وفيه (شهر) بدل (دهر) .

وقوله: (من حجج ومن شهر) يريد: من مَرّ حجج ومن مَرّ شهور؛ فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنّه اسم جنس يدلّ على ما كثُر منه .

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لبَشامة بن الغدير .

والشّاهد فيه: (من عهد عاد) على أنّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية الزّمانيّة؛ هذا عند الكوفيّين، والبصريّون يُنكرون ذلك .

يُنظر هذا البيت في: الحماسة ١٠/٢٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١/٣٩٦، والتّذكرة السّعديّة ١/٨٨، والخزانة ٧/١٢٣ .

وتكون بمعنى (مَعَ)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[١]، وتقول العرب : «الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إبلٌ»[٢] أي : مع الذّوْدِ .

وقد تأتي بمعنى (عند)، كقول [أبي[٣]] كَبير[٤]:

أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[٥]

---

(١) من الآية: ٢ من سورة النّساء .

(٢) هذا مَثَلٌ يُضْرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدِّي إلى الكثير .
والذّودُ: لا يوحّد، وقد يُجمع (أذوادًا)؛ وهو اسم مؤنّث يقع على قليل الإبل، ولا يقع على الكثير، وهو ما بين الثّلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثّلاثين ولا يجاوز ذلك .
يُنظر هذا المَثَل في: كتاب الأمثال لأبي عُبيد ١٩٠، وجمهرة الأمثال ٤٦٢/١، ومجمع الأمثال ٦/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ب.

(٤) في كلتا النسختين: كثير، وهو تصحيف.
وأبو كَبير هو: عامر بن الحُلَيْس أحدُ بني سَعْد بن هُذيل: شاعر، صحابي، اشتُهر بكنيته؛ قيل: إنّه أسلم ثم أتى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقال: (أَحِلَّ لي الزّنا)، فقال: «أتحبُّ أن يُؤتى إليك مثل ذلك ؟»، قال: (لا)، قال: «فارض لأخيك ما ترضى لنفسك»، قال: (فادعُ الله أن يُذهب ذلك عنّي) .
يُنظر: ديوان الهذليّين ٨٩/٢، والشّعر والشّعراء ٤٤٦، وأُسد الغابة ٢٦٢/٦، والإصابة ٢٨٤/٧، والخزانة ٢٠٩/٨ .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل .
و(الرّحيق): الخمر . و (السّلسل): اللّينة الباردة .
والشّاهد فيه: (أشهى إليَّ) حيث جاءت (إلى) بمعنى (عند) .
يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليّين ٨٩/٢، وشرح أشعار الهذليّين ١٠٦٩/٣، وشرح الكافية الشّافية ٨٠١/٢، والجنى الدّاني ٣٨٩، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٥/٤، والأشمونيّ ٢١٤/٢ .

[٢٩/ ب] /وقد تأتي مكان (في)، كقول النّابغة[١]:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بالوَعيدِ[٢] كَأَنَّني إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ[٣]

وكقول طَرَفة[٤]:

وَإِنْ يَلْتَقِ[٥] الحَيُّ الْجَمِيعُ تُلاقِنِي[٦] إِلَى ذِرْوَةِ البَيْتِ العَتِيقِ المُعَمَّدِ[٧]

---

(١) هو: زياد بن معاوية، ويكنى أبا أُمامة: شاعر جاهليّ، من الطبقة الأولى، كانت تُضرب له قُبّة بسوق عكاظ؛ فتقصده الشّعراء فتَعرض عليه أشعارها؛ مات في الجاهليّة.

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ٥١/١، والشّعر والشّعراء ٨٣، والخزانة١٣٥/٢، والأعلام ٥٤/٣ .

(٢) في ب: بالوعد، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (الوعيد): التّهديد . و (القار): القَطران . و (أجرب): به داءُ الجَرَب .

وإنّما شبّه نفسه بالبعير الأجرب المطَليّ بالقطران؛ لأنّ النّاس يطردونه إذا أراد الدّخول بين إبلهم لئلاّ يُعْدِيَهَا بدائه .

والشّاهد فيه: (إلى النّاس) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في) .

يُنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٠٨/٢، ورصف المباني ١٦٩، والجنى الدّاني ٣٨٧، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٤/٤، والأشمونيّ ٢١٤/٢، والخزانة ٤٦٥/٩، والدّرر ١٠١/٤، والدّيوان ٧٣ .

(٤) هو: طَرَفة بن العَبْد البكريّ: شاعرٌ جاهليّ، وأحد أصحاب المعلّقات؛ تَغلبُ الحكمة على لسانه في أكثر شعره، قُتل وهو ابن عشرين سنة .

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ١٣٧/١، والشّعر والشّعراء ١٠٣، والخزانة ٤١٩/٢.

(٥) في كلتا النسختين يلتقي.

(٦) في ب: تلاقيني، وهو تحريف .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(إلى ذروة البيت) أي: في ذروة البيت؛ وذروة كلّ شيء: أعلاه . =

أي: في ذروة [البيت][(١)].

(فِي): حَرْفُ جرٍّ يدخل على الظّاهر والمُضْمَر؛ وله مَعَانٍ:

أَحَدُها: الوِعَاءُ والظّرفيّة، كقولك: (زيدٌ في المسجد) و(الخير فيه).

ومن ذلك قولُ سُوَيد بن أبي كَاهل[(٢)]:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلاَ عَطَسَتْ[(٣)] شَيْبَانُ[(٤)] إِلاَّ بِأَجْدَعَا[(٥)]

= والمعنى: إذا التقى الحيّ الجميع بعد افتراقهم، وجدتّني في موضع الشّرف منهم، وعُلوّ المنـــزلة.

والشّاهد فيه: (إلى ذروة البيت) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في) .

يُـــنظر هـــذا الـــبيت في: الأصول ٤١٥/١، والأزهيّة ٢٧٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٠٨/٢، ورصف المباني ١٦٩، والخزانة ٤٦٩/٩، والدّيوان ٢٩ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) هو: غُطيف بن حارثة اليشكُريّ، ويكنى أبا سعد، وهو شاعر مقدَّم، مخضرَم، أدرك الجاهليّة والإسلام، عَدّه ابن سلاّم في الطّبقة السّادسة من فحول الجاهليّة .

يُـــنظر: طبقات فحول الشّعراء ١٥٢/١، والشّعر والشّعراء ٢٧٠، والأغاني١١٤/١٣، والخزانة ١٢٥/٦ .

(٣) في كلتا النّسختين: عطشت، وهو تصحيف .

(٤) في ب: شبيان، وهو تصحيف .

(٥) هـــذا بيتٌ من الطّويل، وهو لسُويد بن أبي كَاهل اليشكُريّ؛ ونُسب إلى امرأة من العـــرب ـــ كمـــا ذكر ابن جنّي في الخصائص ٣١٣/٢ ـــ، ونُسب ـــ مع بيتين آخرين ـــ إلى قُراد بن حَنَش الصّارديّ ـــ في الحماسة البصريّة ٢٦٣/١ ـــ .

و(العبديّ): نسبة إلى عبد القيس . و (الأجدع): وصفٌ للأنف المقطوع .

والـــتقدير: فـــلا عطست شيبان إلا بأنفٍ أجدع؛ فحذف الموصوف، ودعا عليهم =

وقد تأتي بمعنى (مَعَ)، كقول الشّاعر:

إِذَا أُمُّ سِـــرْدَاحٍ غَدَتْ فِي ظَعَائِنٍ[١] جَوَالِسَ نَجْدًا فَاضَتِ العَيْنُ تَدْمَعُ[٢]

وقــد تكــون مكــان (بعــد)، كقوله تعالى: ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾[٣] [أي: بعد عامين][٤].

وقد تقع موقع (مِنْ)، كقول امرئ القيس :

وَهَلْ يَعِمَنْ[٥] مَنْ كَانَ أَقْرَبَ عَهْدِهِ ثَلاَثُونَ[٦] شَهْرًا فِي[٧] ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ[٨]

= بجدع الأنوف لصلبهم العبديّ .

والشّاهد فيه: (في جذع نخلة) حيث جاءت (في) بمعنى (على) .

يُنظر هذا البيت في: مجاز القرآن ٢/٢٤، ٢٣٤، والمقتضب ٢/٣١٩، والصّاحبيّ ٢٣٩، والأزهيّة ٢٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٦٠٦، ورصف المباني ٤٥١، والمغني ١٨٣.

(١) في كلتا النسختين: ضعائن، والصواب ما هو مثبت.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لدرّاج بن زُرْعَة الضّبابيّ، وقيل: لبعض أُمراء مكّة .

(أم ســرداح): امــرأة . و (السِّــرْداح): القــويّ الشّديد التّامّ من الرّجال . و(الظّعائن): جمع ظعينة وهي: المرأة في الهودَج . و (جوالس نجدًا): يقال: جَلَسَ فُلانٌ: إذا أتى نَجْدًا، ويُقال لنجد: الجَلْسُ .

والشّاهد فيه: (في ظعائن) يريد: مع ظعائن، فجاءت (في) بمعنى (مع) .

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليّين ٣/٤٦، والوحشيّات ٣١، والمقتضب ٢/١٧٨، والأزهيّة ٢٦٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٦٠٧، واللّسان (سرح) ٢/٤٨٢.

(٣) من الآية: ١٤ من سورة لقمان .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في ب: ينعمن، وهو تصحيف .

(٦) في الدّيــوان وجميع المصادر: (ثلاثين) على أنه خبرٌ لــ(كان)، وعند الشّارح على أنّها اسمٌ لــ(كان).

(٧) في أ: أو .

(٨) هذا بيتٌ من الطّويل . =

/ أي: من ثَلاثَة أحوال . [٣٠/ أ]

وتأتي بمعنى (الباء)، كقول الشّاعر :

وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الكُلَى[١] وَالأَبَاهِرِ[٢]

(حَتَّى): تكون حرفَ جرٍّ، وغير حرف جرٍّ؛ فإذا كان جارًّا فهو يدخل على الظّاهر .

ومعناه: انتهاء الغاية كـ(إلى) .

= والمعنى: كيف ينعم من كان أقرب عهده بالرّفاهيّة ثلاثين شهرًا من ثلاثة أحوال .

والشّاهد فيه: (في ثلاثة أحوال) حيث جاءت (في) بمعنى (مِنْ) .

يُنظر هذا البيت في: الخصائص ٣١٣/٢ ، ورصف المباني ٤٥٣ ، والجنى الدّاني ٢٥٢ ، والمغني ٢٢٥ ، والهمع ١٩٣/٤ ، والخزانة ٦٢/١ ، والدّيوان ٢٧ .

(١) جميع المصادر الّتي تعرّضت للبيت أوردته هكذا:

(فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى) .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لزيد الخيل .

و(يوم الرّوْع): اليوم الّذي يفزع النّاس فيه، وأراد به: يوم الحرب . و(بصيرون): عارفون. و (الأباهر): جمع أبهر، وهو: عرق مستبطَنٌ في الصّلب، والقلب متّصلٌ به، فإذا انقطع لم تكن معه حياة . و (الكُلى): جمع كُلْية، وللإنسان والحيوان كُلْيَتان؛ وهما: لحمتان مُنْتَبِرتَان حَمْرَوان لازقتان بعظم الصّلب .

والمعنى: في اليوم الّذي يفزَع فيه النّاس ويرهبون ـــ وهو يوم الحرب ـــ تركب منّا فرسان شجعان مدرّبون على الحرب خبيرون بطعن المقاتل الّتي تقضي على الأعداء.

والشّاهد فيه: (بصيرون في طعن) حيث جاءتْ (في) بمعنى (الباء) .

يُنظر هذا البيت في: نوادر أبي زيد ٨٠ ، والأزهيّة ٢٧١ ، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٠٧/٢، والجنى الدّاني ٢٥١ ، والمغني ٢٢٤ ، والخزانة ٤٩٣/٩ ، والدّيوان ٦٧.

وإذا ابتدئَ بعدها الكلام؛ فلك في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجُه:

الجرُّ بمعنى (إِلَى)؛ والنّصب لكونها[١] حرف عطفٍ .

والــرّفع لكــون[٢] الاسم الواقع بعدها مبتدأً؛ فمن ذلك: (أَكَلْتُ السَّــمَكَةَ حتَّى رَأْسِها) أي : إِلَى رَأْسِها؛ و (حتَّى رَأْسَها) أي: ورَأْسَها؛ (وحتَّى رَأْسُها) أي: حتّى رَأْسُها مأكولٌ؛ [وعلى ذلك][٣] أنشدوا[٤]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالــزَّادَ حَــتَّى نَعْــلَهُ أَلْقَاهَا[٥]

---

(١) في كلتا النّسختين: كونها، وما أثبتّه هو الأولى .

(٢) في كلتا النسختين كون وما أثبته هو الأولى.

(٣) (وعلى ذلك) ساقطة من ب .

(٤) في ب: وأنشد .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، نسبه سيبويه ــ في الكتاب ٩٧/١ ــ لابن مروان النّحويّ، ويُنســب للمتــلمّس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد النّحويّ في مُعْجَمِ الأُدباء ١٤٦/١٩، وبُغية الوُعاة ٢٨٤/٢ .

والشّاهد فيه: (حتّى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتَّى) ثلاثة أوجه: الرّفع على أنّ (حــتّى) ابتدائيّة، و (نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محلّ رفع خبر المبتدأ؛ والنّصب عــلى أنْ يكون (نعله) مفعولاً لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، والتّقدير: حتّى ألقى نعله .

ويجــوز أنْ تكــون (حتّى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نعله) معطوف على (الزّاد) عطف مفرد على مفرد .

والجرُّ على أنَّ (حتى) حرف جرّ وغاية، و (نعله) مجرور بها .

يُنظر هذا البيت في: الأصول ٤٢٥/١، وأسرار العربيّة ٢٦٩، وشرح المفصّل ١٩/٨، ورصْف المباني ٢٥٨، والجنى الدّاني ٥٤٧، ٥٥٣، والخزانة ٢١/٣ .

برفع (النّعل)، وجرِّها، ونصبِها .

وممّا جاء بعده المبتدأ والخبر قولُ[١] جَرِيْرٍ :

فَمَـــا زَالَـــتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٢]

(عَلَى): حرف جرٍّ يدخل على الظّاهر والمُضْمَر؛ وله مَعَانٍ :

أَحَدُها:/ الاستعلاء، كقولك : (رَكِبْتُ عَلَى الفَرَسِ) . [٣٠/ ب]

وقد تكون بمعنى (عند)، كقولك : (لَهُ عَلَيَّ دَيْنٌ) .

وتكـــون بمعـــنى (في)، كقولهـــم : (أتيتُه على عَهْدِ فلان) أي: في عهده، ومنه قولُ الشّاعر :

وَصَلٍّ عَلَى حِينِ العَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلاَ تَعْبُدِ[٣] الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا[٤]

---

(١) في ب: ومنه قول.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(القتلى): جمع قتيل . و (تَمُجُّ): تقذف . و(دجلة): النّهر الّذي يمرّ ببغداد؛ لا ينصـــرف للعَـــلَميّة والتّركيب . و (أشكل) هو: حُمرة مختلطة ببياض، والشّكلة كالحُمـــرة وزنـــًا ومعـــنى، لكـــن يخالطها بياض، وهو مأخوذٌ من أشكل الأمر أي:التبس .

والشّاهد فيه: (حتى ماء دجلة) حيث جاءت (حتّى) ابتدائيّة تليها الجملة الاسميّة.

يـــنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢١٦، وأسرار العربيّة ٢٦٧، وشرح المفصّل ١٨/٨، والجنى الدّاني ٥٥٢، والمغني ١٧٣، والخزانة ٤٧٩/٩، والدّيوان ١٤٣/١ .

(٣) في ب: ولا يعبد.

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للأعشى الكبير .

والبيت في رواية الشّارح ملفّقٌ من بيتين وَرَدَا في الدّيوان هكذا: =

وتكـــون بمعنى (مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾[١] أي: من النّاس .

وتقع موقع (عَنْ)، كقول العُقَيليّ[٢]:

إِذَا رَضِـــيَتْ عَـــلَيَّ بَـــنُو قُشَيْرٍ لَعَمْـــرُ اللهِ يُعْجِبُـــنِي رِضَاهَا[٣]

= وَذَا النُّصُـــبِ الْمَنْصُوبَ لاَ تَنْسُكَنَّهُ وَلاَ تَعْـــبُدِ الأَوْثَـــانَ وَاللهَ فَاعْـــبُدَا

وَصَلِّ عَلَى حِينِ العَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلاَ تَحْمَـــدِ الشَّـــيْطَانَ وَاللهَ فَـــاحْمَدَا

الدّيوان ١٣٧ .

والشّـــاهد فيه: (على حين العشيّات) حيث جاءت (على) بمعنى (في) أي: في حين العشيّات .

يُـــنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٧٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٠٩/٢، وشرح المفصّل ٣٩/٩، والمغني ٤٨٦ .

(١) من الآية: ٢ من سورة المطفّفين .

(٢) هو: القُحَيْف بن خُمَيْر بن سُلَيْم العُقَيْليّ: شاعرٌ مُقِلٌّ من شعراء الإسلام .

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ٧٧٠/٢، والأغاني ٧٧/٢٤، والخزانة ١٣٩/١٠ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و (بنو قُشَير): قبيلة تُنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. و (لعمر اللهِ): المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق .

والشّاهد فيه: (رضيتْ عليَّ) حيث جاءت (على) بمعنى (عن) .

يُـــنظر هذا البيت في: نوادر أبي زيد ١٧٦، والمقتضب ٣٢٠/٢، والأزهيّة ٢٧٧، وأمـــالي ابن الشّجريّ ٦١٠/٢، ورصف المباني ٤٣٤، والخزانة ١٣٢/١٠، ١٣٣، وشعراء بني عُقيل وشعرهم ٢٠٢/٢ .

وقد تلمح فيه الاسميّة بدخول حرف الجرّ عليه، كقول الشّاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا[١] [تَصِلٌ][٢] وَعَنْ قَيْضٍ[٣] بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[٤]

وتكون بمعنى (الباء)، كقولك[٥]: (سِرْ على اسمِ الله) .

(عَنْ) : حرف جَرٍّ يدخل على الظّاهر والمُضْمَر؛ وله مَعَانٍ :

أَحَدُها : المجاوزة، كقولك : (بلغني عن زيدٍ حديث) أي : جاوزه .

وقد تكون مكان (من أجل)، قال لبيد :

لِـــوِرْدٍ تَقْلِصُ الْغِيْطَانُ[٦] عَنْهُ[٧] .....

---

(١) في ب: ضمّها، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطة من ب، وفي أ: تصدٌّ، وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسختين فيض، والصواب ما هو مثبت.

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لِمُزَاحِم بن الحارث العُقَيْليِّ .

و (الظِّمْءُ): مدّة صَبْرِها عن الماء، وهو ما بين الشّرب إلى الشّرب . و (تَصِلٌ): تُصوِّت، أي: يُسمع لأحشائها صليل من يبس العظم . و (القَيْضُ): قِشْرُ البيض . و (الزِّيزَاء): البيداء. و (مجهل): الصّحراء الّتي يُجهل فيها؛ إذْ لا علامة فيها .

والمعنى: إنّ هذه القَطَاة انصرفت من فوق فِرَاخها بعدما نفد صبرها عن الماء، تصوّت أحشاؤها لعطشها، بسبب بعد عهدها عن الماء .

والشّاهد فيه: (من عليه) على أنّ (على) فيه اسم بمعنى (فوق)؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليه.

يُـــنظر هـــذا الـــبيت في: الكتاب ٢٣١/٤، ونوادر أبي زيد ١٦٣، والمقتضب ٥٣/٣، والأزهيّـــة ١٩٤، وشـــرح المفصّل ٣٨/٨، ورصف المباني ٤٣٣، والخزانة ١٤٧/١٠، ١٥٠، وشعرُه ـــ ضمن مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد ٢٢ ـــ ١٢٠/١.

(٥) في ب: كقولهم.

(٦) في كلتا النّسختين: الغيلان، والصّواب ما هو مثبت .

(٧) هذا صدر بيتٍ من الوافر، وعجزه:

=

أي: من أَجْله .

[٣١/ أ] / وتُستعمل بمعنى (اللاّم)، نحو: (لَقِيْتُه كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ) أي: لِكَفَّةٍ .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾[1] أي: على نفسه، ومنه قولُ الشّاعر :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَنِ السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[2]

= يَسْبُذُّ مَفَازَةَ الْخِمْسِ الْكَمَالِ

وهو للبيد، من أبيات له يصفُ فيها الحمار والأتن .

و(الورد): بمعنى الورود . و (الغيطان): المواضع المطمئنّة من الأرض .

و(تقلص): تقصر . و (يبذّ): يقطع . و (الخمس): وُرود الماء في اليوم الخامس.

و(الكمال): الكامل .

والشّاهد فيه: (عنه) حيث جاءت (عن) بمعنى (من أجل) أي: من أجله .

يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤٠٦، وحروف المعاني للزّجّاجيّ ٨٠،والاقتضاب ٤٤٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٦٧، والدّيوان ١٠٧ .

(١) من الآية: ٣٨ من سورة محمّد .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للمَعْلُوط بن بَدَل القُرَيْعِيّ .

والمعنى: يريد أنّك إذا رأيت الفتى يزداد خيرًا كلّما عَلَتْ به السّنّ، فترقّب منه الخير الوافر، وأمِّل فيه الأمل البعيد .

والشّاهد فيه: (عن السّنّ) حيث جاءت (عن) بمعنى (على) أي: على السّنّ .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢٢٢/٤، وحروف المعاني ٨١، والخصائص ١١٠/١، والأزهيّة ٩٦، وشرح المفصّل ١٣٠/٨، والمقرّب ٩٧/١، وأوضح المسالك ١٧٣/١، والخزانة ٤٤٣/٨ .

أي : على السِّنّ .

وتكـــون[١] بمعنى (مِنْ)، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[٢] أي : من عباده .

وتكون بمعنى (الباء)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[٣] أي: بالهوى.

ومنه قولهم: (رميت عن القوس) أي: بالقوس[٤]، قال امرؤ القيس:

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي[٥] .....

وتكـــون بمعـــنى (بعد)، كقوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾[٦]،

---

(١) في أ: ويكون .

(٢) من الآية: ٢٥ من سورة الشّورى .

(٣) سورة النّجم، الآية: ٣ .

(٤) قـــال الفـــرّاء: «العـــرب تقـــول: (رميـــت عـــن القوس) و (بالقوس) و(على القوس)» . معاني القرآن ٢٦٧/٢ .

ويُنظر: تأويل مشكل القرآن ٥٦٩، وأدب الكاتب ٣٩٩، والأزهيّة ٢٧٩ .

(٥) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه:

بِـــنَاظِرَةٍ مِـــنْ وَحْـــشِ وَجْـــرَةَ مُطْفِـــلِ

و (الصّدّ): الإعراض . و (الأسيل): الخدّ اللّين السّهل .

والشّاهد فيه: (عن أسيلٍ) حيث جاءت (عن) بمعنى (الباء) .

يُنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٧٩، ورصف المباني ٤٣٢، واللّسان (وجر) ٢٨٠/٥، والجنى الدّاني ٢٤٩، والخزانة ١٢٥/١٠، والدّيوان ١٦ .

(٦) سورة الانشقاق، الآية: ١٩ .

ومنه قولُ الْعَجَّاج[١]:

وَمَـــنْهَلٍ وَرَدْتُـــهُ عَـــنْ مَـــنْهَلِ[٢]

أَيْ : بَعْدَ مَنْهل .

ومنه قولُ[٣] الحارث بن عُبَاد[٤]:

قَـــرِّبَا مَـــرْبِـــطَ الـــنَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ[٥]

---

(١) هـــو: عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التّميميّ، ويكنى أبا الشّعثاء ـــ وهي ابنته ـــ، راجـــزٌ مشهورٌ، وهو أوّل من رفع الرّجز وساواه بالقصيد؛ لقي أبا هريرة ـــ رضي الله عنه ـــ، وسمع منه أحاديث؛ مات أيّام الوليد بن عبد الملك بعد إصابته بالفالج؛ وهو والد رؤبة الرّاجز المشهور أيضـــاً .

يُنظر: الشّعر والشّعراء ٣٩٢، والأعلام ٨٦/٤ .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز .

و (المنهل): مورد الماء تَرِدُه الإبل في المراعي .

والشّاهد فيه: (عن منهل) حيث جاءت (عن) بمعنى (بعد) .

يُـــنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٨٠، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٢/٢، ورصف المباني ٤٣١، والمغني ١٩٧، وجواهر الأدب ٣٢٤، والدّيوان ١٨١.

(٣) في ب: وكقول .

(٤) هـــو: الحـــارث بن عُبَادٍ بن قيس بن ثعلبة البكريّ: من حُكّام ربيعة وفرسانها المعدودين؛ اعـــتزل حرب البسوس في مبدئها، حتى قتل المهلهل ابنه بجيرًا، فغضب، وقال القصيدة الّتي منها هذا البيت .

يُنظر: الأعلام ١٥٦/٢ .

(٥) هذا بيتٌ من الخفيف .

و(النّعامة): اسمُ فَرَسِه . ويُروى: (مَرْبَط) و(مَرْبِط) ـــ بفتح الباء وكسرها ـــ؛

وقيل فيه : إنّه لدخول حرف الجرّ عليه اسم؛ لامتناع دخول الحرف على الحرف، وأنشدوا[١]:

/فَلَقَدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي[٢] [٣١/ ب]

(مُذْ) و (مُنْذُ): حرفان؛ معناهما: ابتداء الغاية في الزّمان كـ(مِنْ) في المكان[٣].

فـ(مُذْ): مبنيّ على السّكون، و (مُنْذُ): على الضَّمّ؛ فتقول: (لَمْ أَرَهُ

= فمن فتح أراد المصدر، ومن كسر أراد موضع الرّبط؛ والمربَط - بكسر الميم، وفتح الباء -: الحَبْلُ . و (لقحت) حملت . و (الحيال): من حالت النّاقة أي: لا تحمل .
والشّاهد فيه: (عن حيال) حيث جاءت (عن) بمعنى (بعد)، أي: بعد حيال .
يُنظر هذا البيت في: الأصمعيّات ٧١، والكامل ٧٧٦/٢، والأزهيّة ٢٨٠، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٢/٢، ورصف المباني ٤٣٠، واللّسان (عنن) ٢٩٥/١٣، والخزانة ٤٧٢/١.

(١) في ب: وأنشد .

(٢) في أ: وشمالي .
وهذا البيت من الكامل، وهو لِقَطَرِيِّ بن الفُجَاءَة .
والمعنى: يصف نفسه بالشّجاعة، والصّبر على الجلاد في مَعْمَعَة الحرب حين يفرّ الأبطال، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ونبالُهم، وتأتيه من كلّ جانب، وهو ثابت .
أو يريد: أنّ المحاربين معه يتّخذونه وِقايةً يتّقون به رماح الأعداء؛ لشجاعته وصبره .
والشّاهد فيه: (مِن عن يميني) على أنّ (عن) اسمٌ بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجرّ عليها .
يُنظر هذا البيت في: شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٣٦/١، وأسرار العربيّة ٢٥٥، وشرح المفصّل ٤٠/٨، والمغني ١٩٩، وابن عقيل ٣٠/٢، والأشمونيّ ٢٢٦/٢، والخزانة ١٥٨/١٠، وديوان شعر الخوارج ١٢٦ .

(٣) (مُذْ) و (مُنْذُ) لابتداء الغاية في الزّمان، كما كانت (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان .

مُنْذُ يَوْمُ الجمعة) و(لَمْ أَرَهُ مُذْ اليومُ)؛ فإذا جُرَّ الزّمان بعدهما فهما حرفا جرٍّ بمعنى (مِنْ) مع الماضي، وبمعنى (في) مع الحاضر كما تقدّم.

فإذا أتى بعدهما الفعل حُكِمَ باسميّتهما، [و][1] كونهما ظرفين[2].

قال سيبويه[3]: «وممّا يُضاف إلى الفعل قولك : ما رأيته مُذْ كان عندي، و مُنْذُ جاءني»، ومنه قولُ الفرزدق :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

يُدْنِي[4] كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ[5]

وقد يُضافان إلى جملة اسميّة، كقول الآخر :

---

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ منّي يقتضيها السّياق .

(٢) في ب: طرفين.

(٣) نَصُّ كلام سيبويه في الكتاب ١١٧/٣ ما يلي: «وممّا يُضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيتُه مُنْذُ كان عندي،و مُذْ جاءني» .

(٤) في ب: يدي، وهوتحريف.

(٥) هذا بيتٌ من الكامل .

و(إزاره): مئزره . (فسما): ارتفع وشبّ، من السّموّ وهو: العلوّ. و (أدرك): بلغ ووصل . و(يدني): يقرِّب . و(كتائب) جمع كتيبة؛ وهي: الجيش . و(المعترَك): موضع الاعتراك، وهو المحارَبة. و (العَجاج): الغُبار .

والمعنى: يصف الشّاعر يزيد بن المهلّب بأنّ مخايل النّجابة بَدَتْ عليه منذ طفولته؛ فهو رجل جِدٌّ وحرب، يقرِّب الكتائب، ويضرم نار الحرب في ظلّ غبارها الثّائر .

والشّاهد فيه: (مذ عقدت) حيث أضيف (مذ) إلى الجملة الفعليّة .

يُنظر هذا البيت في: في المقتضب ١٧٦/٢، وشرح المفصّل ١٢١/٢، وشرح الكافية الشّافية ٨١٥/٢، وابن النّاظم ٣٧٣، والجنى الدّاني ٥٠٤، والمغني ٤٤٢، والخزانة ٢١٦/١، والدّيوان ٣٠٥/١ .

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِينَةٌ ومُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ[١] مُذْ أَنَا يَافِعُ[٢]

وقيل: الغالب على (مُذْ)[٣] الاسميّة؛ لوُقوع الحذف فيها[٤] والتّصغير/ [٣٢/ أ] كقولهم: (مُنَيْذٌ) .

والغالبُ على (مُنْذُ) الحرفيّة[٥]. والأجود أَن يُجرَّ بـ(مُنْذُ) ماضي الزّمان وحاضره، وأن يُجرَّ بـ(مُذْ) حاضر الزّمان، ويرفع ماضيه؛ فتقول: (ما رأيته مُذْ اليومُ) و (لم أَرَهُ مُذ يومان) أي: أَمَدُ[٦] انقطاع الرّؤية يومان؛

---

(١) في ب: الأضعان وهو تصحيف.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للكُمَيْت بن مَعْرُوف الأَسَديّ .

ومعناه ـ كما ذكر الشّنتمريّ ـ: «وصف ما جُبِلَ عليه من عزّة النّفس، وبُعد الهمّة؛ فيقول: لم أزل مُحَسَّدًا يُضْطغن عليّ، ومُضْطَلِعًا للأضغان على العَدوّ ومطالِبًا له؛ والمضطّلع ها هنا: الحامل بين أضلاعه الضّغينة والعداوةَ؛ واليافع: الّذي ناهز الحُلُم» .

تحصيل عين الذّهب ٢٥٦ .

والشّاهد فيه: (مذ أنا يافع) حيث أضيف (مُذْ) إلى الجملة الاسميّة .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٤٥/٢، والنّكت ٤٦٢/١، وشرح الكافية الشّافية ٨١٥/٢، وابن النّاظم ٣٧٣، والجنى الدّاني ٥٠٤، وشعره ضمن شعراء مقلّون ١٧٣.

(٣) في ب: مُنذُ، وهو تحريف .

(٤) «لأنّه محذوف من (مُنْذُ)، والحذف حقّه أنْ يكون من الأسماء؛ لتصرّفها وتمكّنها». التّبصرة ٢٨٤/١ .

ويُنظر: أسرار العربيّة ٢٧٠ .

(٥) «لأنّه في الزّمان بمنزلة (مِنْ) في المكان» . التّبصرة ٢٨٤/١ .

(٦) في ب: ابتداء .

فتحلّ (مُذ) محلّ المبتدأ، و (يومان) الخبر[١].

والحَاصِـــلُ : أَنَّ (مُذْ) و (مُنْذُ) لا يخلوان من أَنْ يكونا حرفي جرٍّ، بمعنى: [(مِن)][٢] أو (في)، أو اسمين بمعنى : (أوّل[٣] المدّة)؛ [أو][٤] جميعها.

(حاشا): حَرْفٌ؛ معناه: الاستثناء مع تنـــزيه المستثنى .

وهو يَجُرُّ ما بعده[٥]، ويدخل على الظّاهر والمُضْمَر[٦] .

ومِن عمله قولُ الشّاعر[٧]:

حَاشَـــا أَبِـــي ثَوْبَـــانَ إِنَّ بِـــهِ ضَنَـــًّا عَنِ المَلْحَاةِ[٨] وَالشَّتْمِ[٩]

---

(١) يُنظر: شرح عيون الإعراب ٢٠٤، ٢٠٥، وأسرار العربيّة ٢٧١ .

(٢) (مِنْ) ساقطة من ب .

(٣) في ب: أوال .

(٤) (أو) ساقطة من ب .

(٥) قـــال ابن يعيش ٤٧/٨: ((اعلم: أنّ (حاشا) عند سيبويه حرفٌ يجرّ ما بعده كما يجرّ (حتّى) ما بعده؛ وفيه معنى الاستثناء؛ فهو من حروف الإضافة، يدخل في باب الاستثناء؛ لمضارعة (إلاّ) بما فيه من معنى النّفي؛ إذْ كان معناه التّنـــزيه والبراءة)) .
ويُنظر: الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩.

(٦) المضـــمر نحـــو قولك: حاشاي، فحاشا هنا حرف جر؛ إذ لو كانت فعلاً لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم.
ينظر: حاشية يا سين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٥٩/٢.

(٧) في ب: قول النّابغة، وهو خطأ .

(٨) في ب: الملحمات، وهو تحريف .

(٩) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للجُمَيْحِ الأسديّ .
وقد لفّق النُّحاة هذا البيت من بيتين، وصواب الإنشاد هكذا: =

وقد جعله بعضُهم فِعْلاً[١] وَصرَّفه، كقول النّابغة[٢]:

..... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[٣]

وأنشد[٤] الأخفش :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالاَ[٥]

=حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

عَمْرَو بنَ عَبْدِاللهِ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

والشّاهد فيه: (حاشا أبي ثوبان) فقد استدلّ به الشّارح على أنّ (حاشا) تجرّ ما بعدها.

يُنظر هذا البيت في: المفضّليّات ٣٦٧، والأصمعيّات ٢١٨، والإنصاف ٢٨٠/١، وشرح المفصّل ٤٧/٨، والجنى الدّاني ٥٦٢، ٥٦٣، والمغني ١٦٦، والهمع ٢٨٤/٣ .

(١) (حاشا) هو حرف جرٍّ عند سيبويه، وفعل عند الكسائيّ والمازنيّ، وفعل لا فاعل له عند الفرّاء، وتارةً فعلاً، وتارة حرف جرٍّ عند المبرّد .

يُنظر: الإنصاف، المسألة السّابعة والثّلاثون، ٢٧٨/١، وشرح المفصّل ٨٤/٢، ٨٥، ٤٨/٨، ٤٩، وجواهر الأدب ٤٢٦، والجنى الدّاني ٥٥٨ .

(٢) في ب: كقول الشّاعر .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ

والشّاهد فيه: (وما أُحاشي) حيث جاء (حاشا) فعلاً متصرّفًا متعدّيًا .

يُنظر هذا البيت في: أسرار العربيّة ٢٠٨، والإنصاف ٢٧٨/١، وشرح المفصّل ٤٩/١، والجنى الدّاني ٥٥٨، ٥٥٩، والمغني ١٦٤، والهمع ٢٨٨/٣،والأشمونيّ ١٦٧/٢، والخزانة ٤٠٣/٣، والدّيوان ٢٠ .

(٤) في ب: قال .

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للأخطل . =

بإلحاق أوّلها[١] بـــ(ما) المصدريّة .

[٣٢/ ب] (خلا): معناها[٢]الاستثناء، والغالبُ / عليها[٣] الجرُّ، وقد نُصِبَ بها؛ فإنْ دخل عليها (ما) فليس إلاَّ النّصب[٤]، كقول[٥] لَبيد:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيْمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[٦]

وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا وَاللاَّمُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا

(الباء): حرفُ جَرٍّ مبنيّ على الكسر، واختُصّ بذلك لأنّه في كلّ مواضعه يَجُرُّ؛

= والشّاهد فيه: (ما حاشا قريشًا) حيث دخلت (ما) المصدريّة على (حاشا)؛ وهو دليل على فعليّتها، وهو قليل.

يُنظر هذا البيت في: الجنى الدّاني ٥٦٥، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٥٦٦/١، والمقاصد النّحويّة ١٣٦/٣، والهمع ٢٨٧/٣، والأشمونيّ ١٦٥/٢، والخزانة ٣٨٧/٣، والدّيوان ٥٦٨ .

(١) في ب: بإلحاقها بـــ(ما) المصدريّة .

(٢) في ب: معناه .

(٣) في كلتا النسختين عليه وما أثبته هو الأولى

(٤) «وإنّما تعيّن النّصب؛ لاختصاصها حينئذ بالفعل بدخول (ما) المصدريّة؛ إذْ تقديرُه: (خلوَ بعضهم زيدًا)، بنصب (خلو) لوقوعه موقع الحال». جواهر الأدب ٣٨٢ .

(٥) في ب: قال.

(٦) تقدّم تخريج هذا البيت في ص (١٠٤) .

والشّاهد فيه هُنا: (ما خلا اللهَ) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (خلا)؛ فدلّ ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوبًا؛ وذلك لأنّ (ما) هذه مصدريّة، و (ما) المصدريّة لا يكون بعدها إلا فعل؛ ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنّه مفعولٌ به .

فجُعلت حركته من جنس عمله، وهي تدخل على الظّاهر والمُضمَر؛ ولها مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الإلصاق، كقولك : (مسحت يدي بالمنديل) .

وتكون بمعنى الاستعانة، كقولك : (ضربتُ بالسّيف) .

وتكون بمعنى (على)، قال عَمْرُو بن قَميئةَ[١]:

بِـــوُدِّكِ مَا قَوْمِي عَلَى أَنْ تَرَكْتِهِمْ سُلَيْمَى إِذَا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُهَا[٢]

أيْ: على وُدِّك، و (ما) زائدة .

وتكون بمعنى (مِنْ أَجْل)، قال لَبيد :

غُلْبٌ تَشَذَّرُ[٣] بِالذُّحُولِ[٤]..... .....

---

(١) هو: عَمْرُو بن قَميئة بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكريّ الوائليّ، ويكنى أبا كعب: شاعرٌ جاهليّ مقدَّم؛ خرج مع امرئ القيس في توجُّهه إلى قيصر، فمات في سفره ذلك؛ سنة (٨٥ق هـ)، فسمَّتْه بكرٌ (عمرًا الضّائع) .

يُـــنظر: الشّـــعر والشّعراء ٢٣٨، والأغاني ١٤٣/١٨، والمؤتلف والمختلف ٢٥٤، ومعجم الشّعراء ٣، والخزانة ٤١١/٤ .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (سليمى) يريد: يا سليمى؛ وكانت امرأته .

والمعـــنى: بودّك مجاورة قومي وقت هبوب ريح الشّمال ـــ يريد: الكناية عن شدّة الـــزّمان وكَلَبه ـــ على أنّك قد تركتهم وفارقتهم . وتكون الباء بمعنى القسم؛ أي: بحـــقّ المودّة التي بيني وبينك؛ أي: شيء قومي في الكرم. ويروى (بوَدّك)، أي: بحقّ صنمك الذي تعبدين.

والشّاهد فيه: (بودّك ما قومي) حيث جاءت (الباء) بمعنى (على)، و (ما) زائدة .

يُـــنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤١٤، وحروف المعاني ٨٦، والأزهيّة ٢٨٥، والاقتضاب ٤٥٥، والدّيوان ٢٣ .

(٣) في ب: تشدو وهو تحريف.

(٤) في كلتا النسختين: الدّخول، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت. =

وقد تكون مكان اللاّم، كقوله تعالى: ﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾[١].

[٣٣/أ] وتكون للتّعدية، كقوله تعالى:/ ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾[٢].

وتكون بمعنى (مِنْ) الّتي للتّبعيض، قال الشّاعر:

فَلَـشَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ[٣] مَاءِ الحَشْرَجِ[٤]

= هذا جزء بيت من الكامل، وهو بتمامه:

غُـلْبٌ تَشَـذَّرُ بِـالذُّحُولِ كَأَنَّهَـا جِـنُّ الْـبُدِيِّ رَوَاسِـيًا أَقْدَامُهَـا

وهو من معلّقة لَبيد .

و(غُـلْبٌ): جمع أغلب؛ وهو: الغليظ العُنق . و (التّشذّر): التّوعّد، والتّهَدُّدُ . و(الذّحول): الأحقاد . و (البديّ): واد تسكُنه الجنّ . و(الرّواسي): الثّوابت .

قال الزّوزنيّ في شرح هذا البيت: «هم رجالٌ غلاظ الأعناق كالأُسود، أي: خُلقوا خِلقة الأسود، أي: يهدّد بعضُهم بعضًا بسبب الأحقاد الّتي بينهم؛ ثم شبّههم بجنّ هذا الموضع في ثباتهم في الخصام والجدل . يمدح خصومه؛ وكلّما كان الخصم قويًّا وشديدًا فإنّ قاهرَهُ وغالبَهُ أقوى وأشدّ» . شرح المعلّقات السّبع ٩٧ .

والشّاهد فيه: (بالذّحول) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من أجل)، أي: من أجل الذّحول.

يُـنظر هـذا البيت في: أدب الكاتب ٤١٥، وحروف المعاني ٨٦، والأزهيّة ٨٧، والاقتضاب ٤٥٦، واللّسان (شذر) ٤٩٩/٤، (با) ٤٤٣/١٥، والخزانة ٥١٥/٩، والدّيوان ١٧٧ .

(١) من الآية: ٣٩ من سورة الدّخان .

(٢) من الآية: ٢٠ من سورة البقرة .

(٣) في ب: بعود.

(٤) هذا بيتٌ من الكامل، وهو منسوبٌ إلى عدد من الشعراء؛ منهم: عمر بن أبي ربيعة، وقيل: =

وتكون للمصاحَبة، كقولك: (بعْتُك الدّارَ بأثاثها)[١].

وتكون بمعنى (في)، كقولك: (أَقَمْتُ بالمدينة) .

وتكـــون زائدة مع الفاعل، كقوله تعالى : ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا﴾[٢]، ومـــع المفعول، كقوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾[٣]، ومع المبتدأ[٤]، كقولك: (بحسبك زيد)، ومع الخبر، كقولك: (ما زيدٌ بقائم)[٥].

= لجميل بن معمَر، وقيل: لعبيد بن أوس الطائي .

و(بقـــروها): بخصـــل شـــعرها . و (الـــنّزيف): المحموم الّذي مُنِع من الماء .

و(الحشْرج): الماء العذب من ماء الحِسْيِ .

والشّـــاهد فيه: (ببرد ماء الحشرج) حيث جاءت (الباء) للتّبعيض، أي: من ماء الحشرج .

يُـــنظر هـــذا البيت في: الحماسة البصريّة ١١٤/٢، وشرح التسهيل ١٥٢/٣، وابن الـــنّاظم ٣٦٦، واللّســـان(الحشرج) ٢٣٧/٢، والجنى الدّاني ٤٤، والمغني ١٤٣، والهمع ١٥٩/٤، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٨٨، وملحق ديوان جميل ٢٣٥ .

(١) في ب: بأثمانها .

(٢) من الآية: ٧٩ من سورة النّساء .

(٣) من الآية: ٦ من سورة المائدة .

(٤) في ب: ومع الابتداء .

(٥) الـــباء الزّائدة تكون في ستّة مواضع؛ ذكر منها الشّارح أربعة مواضع، وبقي اثنان؛ وهما:

١- الحال المنفيّة؛ لأنّها شبيهةٌ بالخبر، كقوله:

فَمَـــا رَجَعَـــتْ بِخَائِـــبَةٍ رِكَابُ حَكِيْـــمُ بـــنِ المُسَـــيِّبِ مُنـــتَهَاهَا

٢- الـــنّفس والعـــين في بـــاب التّوكيد؛ يقال: (جاء زيدٌ بنفسه) و (بعينه)؛ =

وتأتي بمعنى (عَنْ)، كقول الشّاعر :

فَـإِنْ تَسْـأَلُونِي بِالنِّسَـاءِ فَإِنَّنِي عَلِيمٌ[١] بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيْبُ[٢]

وتـأتي بمعنى (مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[٣]، قيـل : تكـون بمعنى (يشرب منها)، وبمعنى (يشربُهَا)[٤]؛ قال الهذليّ يذكُر السّحاب :

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ[٥] الـبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ[٦]

= والأصل: (جاء زيدٌ نفسه) و (عينه) .

يُنظر: الجنى الدّاني ٤٨، والمغني ١٤٤، وجواهر الأدب ٥٠ .

(١) في ب: خبير .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لِعَلْقَمَةَ بنِ عَبْدَةَ الفَحْل .

والشّاهد فيه: (بالنّساء) حيث جاءت (الباء) بمعنى (عن)، أي: عن النّساء .

يُنظر هذا البيت في: المفضّليّات ٣٩٢، والأزهيّة ٢٨٤، ورصف المباني ٢٢٢، والجنى الدّاني ٤١، والهمع ١٦١/٤، والدّيوان ٢٣ .

(٣) من الآية: ٦ من سورة الإنسان .

(٤) في ب: يشربهما .

(٥) في ب: شربن المزن .

(٦) في أ: بائح، وفي ب: نمأيج، وكلتاهما محرّفة؛ والصّواب ما هو مثبَت .

وهذا البيتُ من الطّويل، وهو لأبي ذؤيب الهذليّ يصف السّحاب .

و (ترفّعت): تصاعدت وتباعدت . و (مَتَى) حرف جرّ بمعنى (من) وهي لغة هذيل.

و(لجج): جمع لُجَّة؛ وهي: معظم الماء . و (نئيج): صوتٌ عال .

والمعنى: إنّ السّحب شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لججه الخضر الغزيرة، ولها في تلك الحالة صوتٌ عال، ثمّ تباعدت عنه .

=

[و][1] قال عَنْتَرَةُ[2]:

/شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَينِ[3] فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ[4] [٣٣/ب]

= والشّاهد فيه: (بماء البحر) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من)، أي: شَرِبْنَ من ماء البحر .

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليّين ٥١/١، ورواية البيت كما في الدّيوان:

تَرَوَّتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

ومعاني القرآن للفرّاء ٢١٥/٣، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، والخصائص ٨٥/٢، والأزهيّة ٢٨٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٣/٢، وعمدة شرح الحافظ ٢٦٨/١، ورصف المباني ٢٢٨، والجنى الدّاني ٤٣، والمغني ١٤٢، والهمع ١٥٩/٤ .

(١) ما بين العاطف ساقطٌ من ب .

(٢) هو: عَنْتَرَةُ بن شدّاد العبسيّ: أحد أغربة العرب؛ شاعر شُجاعٌ جواد؛ شهد حرب داحس والغَبْراء، وحُمِدَتْ مشاهدُه فيها؛ توفّي بعد أن أَسَنّ .

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ١٥٢/١، والشّعر والشّعراء ١٤٩، والأغاني ٢٤٤/٨، والخزانة ١٢٨/١ .

(٣) في أ: الدّرحضين، وفي ب: الدّمحضين، وكلتاهما محرّفة؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل .

و (الدّحرضان): ماءان يُقال لأحدهما: (دُحْرُض) وللآخر (وسيع)، فلمّا جمعهما غلّب أحد الاسمين . و(زوراء): تمايل . و(الدّيلم) قيل: الأعداء، وقيل: ماءٌ من مياه بني سعد . شرح القصائد السّبع لابن الأنباريّ ٣٢٤، ٣٢٥ .

والشّاهد فيه: (شربتْ بماء الدّحرضين) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من)، أي: شربت من ماء الدّحرضين .

يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٥١٥، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، وسرّ صناعة =

وهي أصل باب القسم .

(الكاف): حرفُ جرٍّ، يدخل على الظّاهر غالبـــًا .

ومعناه: التّشبيه، كقولك: (زيدٌ كالأسد إقدامـــًا) .

وقـــد جاء في الشّعر دخولها على المضمر، كقول الشّاعر يَصِفُ حمارًا وحشيـــًّا[1] وأُتُنـــًا:

وَلاَ تَـــرَى بَعْـــلاً وَلاَ حَلائِلاَ[2]

كَـــهُ[3] وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ[4] عَاضِلاَ[5]

= الإعراب ١/١٣٤، والأزهيّة ٢٨٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٦١٣، وشرح المفصّل ٢/١١٥، ورصف المباني ٢٢٨، والدّيوان ٢٠١ .

(١) ومشْياً وهو تحريف.

(٢) في كلـــتا النّسختين: ولا حلاحلا، والصّواب ما هو مثبت؛ لأنّ جميع المصادر الّتي تعرّضت للبيت ـــ ومنها الدّيوان ـــ ذكرته بهذه الرّواية .

(٣) في كلتا النّسختين: كهو، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) في كلتا النّسختين: إلاّ عاطلا، وهو تحريف؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) هذان بيتان من الرّجز، وهما لرُؤْبَة بن العجّاج، وقيل: للعجّاج .

و (البَعْل): الزّوج . و (الحليلة): الزّوجة . و(العاضل): المانع من التّزويج؛ لأنّ الحمار يمنع أُتُنه من حمار آخر يريدهنّ .

والشّـــاهد فيهما: (كَهُ ولا كَهُنّ) حيث جرّت الكافُ الضّميرَ في الموضعين؛ وهو شاذّ مختصّ بالضّرورة .

يُـــنظر هذان البيتان في: الكتاب ٢/٣٨٤، وتحصيل عين الذّهب ٣٨٣، وابن النّاظم ٣٥٨، ورصف المباني ٢٨٠، وابن عقيل ٢/١٧، والهمع ٤/١٩٦، والأشمونيّ ٢/٢٠٩، =

أي: غَيورًا .

وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿ لَيسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ ﴾[١]، وكقول رُؤْبة:

لَوَاحِـــقُ الأقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ[٢]

أي: فيها مَقَقٌ؛ وهو: الطُّول[٣].

وتكون للتّعليل، كقوله [تعالى][٤]: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[٥] .

وتخرُج إلى الاسميّة، فتكون فاعلةً، كقول[٦] الشّاعر:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ[٧]

= والخزانة ١٠/١٩٦، وديوان رُؤبة ١٢٨ .

(١) من الآية: ١١ من سورة الشّورى .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لرُؤْبة، يصف به خيلاً .

و(لواحـــق الأقـــراب): الضّـــوامر من الخيل، والأقراب: جـــمع قُرْب ـــ بضمّة فسكون، وبضمّتين ـــ: الخاصرة .

والمعنى: إنّ هذه الخيول ضوامر الخواصر، وفيها طول .

والشّاهد فيه: (كالمقق) حيث جاءت (الكاف) زائدة .

يُـــنظر هذا البيت في: المقتضب ٤/٤١٨، والإنصاف ١/٢٩٩، وأسرار العربيّة ٢٦٤، وابن النّاظم ٣٦٩، واللّسان (مقق) ١٠/٣٤٦، وابن عقيل ٢/٢٧، والأشمونيّ ٢/٢٢٥، والخزانة ١/٨٩، والدّيوان ١٠٦ .

(٣) المقق: الطُّول عامّة، وقيل: هو الطُّول الفاحش في دِقّة . اللّسان (مقق) ١٠/٣٤٦ .

(٤) (تعالى) ساقطة من ب .

(٥) من الآية: ١٩٨ من سورة البقرة .

(٦) في ب: قال .

(٧) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للأعشى الكبير . =

وتكـــون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾[١] أي: على ما أُمِرْتَ، و (ما) بمعنى (الّذي) .

وتدخُل على ضميري الرّفع والنّصب، كقول بعض العرب: (مَا أَنَا كَأَنتَ وَلاَ أنا كَإِيّاكَ)[٢]، وأنشد[٣] الكسائيّ :

[٣٤/ أ] / فَأَحْسِنْ[٤] وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ[٥]

= و(الشّـــطط): الجوْر والظُّلم . و(يذهب فيه): يغيب فيه . و (الفُتُلُ) جمع فتيلة: يداوَى بها الجرح .

والمعـــنى: لا ينهى الجائرين عن جوْرهم، ولا يردع الظّالمين عن ظلمهم؛ مثل الطّعن الشّـــديد الّذي تكون جراحُه غائرة يغيب فيها الزّيت، والفتْل الّتي توضَع في الجرح لتجفيفه ومداواته .

والشّاهد فيه: (كالطّعن) حيث وقعت (الكاف) فاعلاً لـــ(ينهى)؛ فهي اسم بمعنى مثل.

يُـــنظر هذا البيت في: المقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وأسرار العربيّة ٢٥٨، وشـــرح المفصّل ٤٣/٨، وابن النّاظم ٣٦٩، ورصف المباني ٢٧٢، والجنى الدّاني ٨٢، وابن عقيل ٢٨/٢، والهمع ١٩٨/٤، والدّيوان ٦٣ ـــ والرّواية فيه (هَلْ تَنْتَهُونَ ؟ وَلاَ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ....) .

(١) من الآية: ١١٢ من سورة هود .

(٢) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٢٧٠/١ .

(٣) في ب: قال .

(٤) في أ: فأجمل وأحسن .

(٥) في ب: أسير، وهو تحريف .

وهذا البيت من الطّويل، و لم أقف على قائله .

والشّـــاهد فيـــه: (كإيّاك آسر) حيث دخلت (الكاف) على الضّمير المنصوب وهو ضرورة عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين . =

وقد تكون مجرورةً، كقول الرّاجز :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ[١] الْمُنْهَمِّ[٢]

(اللاّم): حَرْفُ جَرٍّ، يدخل على الظّاهر والمُضمَر؛ وله مَعَانٍ:

أَحَدُها: الملك، كقولك: (المال لزيدٍ) .

والاختصاص، كقولك: (الباب للدّار) .

والاستحقاق، كقولك: (الحمد لله) .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾[٣]، قال الشّاعر:

..... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[٤]

= يُنظر هذا البيت في: مجالس ثعلب ١/١٣٣، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٢٣، وشرح التسهيل ٣/١٧٠ وشرح عمدة الحافظ ١/٢٧٠، والهمع ٤/١٩٧، والخزانة ١٠/١٩٤، والدّرر ٤/١٥٥.

(١) في كلتا النّسختين: كالمبرد، وهو تصحيف؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) في أ: المتهم، وهو تصحيف، والصواب ما هو مثبت.

وهذا البيتُ من الرّجز، وهو للعجّاج، وقبله:

بَيْضٌ ثَلاثٌ كَنَعَاجٍ جُمِّ

و(البَرَد): حبُّ الغمام . و (المنهمّ): الذائب .

والشّاهد فيه: (عن كالبَرَد) حيث جاءت (الكاف) اسمًا بمعنى (مثل)؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليها .

يُنظر هذا البيت في: أسرار العربيّة ٢٥٨، وشرح المفصّل ٨/٤٢ ، ٤٤، وابن النّاظم ٣٧٠، وشرح الرّضيّ ٢/٣٤٣، والمغني ٢٣٩، والهمع ٤/١٩٧، والأشمونيّ ٢/٢٢٥، والخزانة ١٠/١٦٦، والدّيوان ٢/٣٢٨.

(٣) من الآية: ٢ من سورة الحجرات .

(٤) هذا عجز بيتٍ من الطّويل، وصدرُه: =

[وقـد][١] تكون بمعنى (عند[٢])، كقوله تعالى: ﴿ وَخَشَعَتِ الأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ ﴾[٣] .

وتكـون بمعنى (مِنْ أجل)، تقولُ[٤]: (فعلتُ ذلك لك)، أي: لأجلك،

= تَـنَاوَلَهُ بِالـرُّمْحِ ثُـمَّ اتَّـنَى لَـهُ

يُنسب إلى جَابر بن حُنَيٍّ التَّغْلَبِي، من قصيدة له في المفضّليّات ٢١٢ .
ويُنسب إلى المكعبر الأسديّ، وقيل: إنّه للمكّعبر الضّبّيّ، ويُقال: إنّه لشُريح بن أوفى العبسيّ، وقيل: إنّه لعصام بن المقشعر العبسيّ؛ وذكر ابن شبّة أنّه للأشعث بن قيسٍ الكِنديّ .
يُنظر: الاقتضاب ٤٣٩ .
وهو في الأزهيّة ٢٢٨ منسوبٌ إلى الأشعث بن قيسٍ الكِنديّ، وصدرُه:

تَـنَاوَلْتُ بِالـرُّمْحِ الطَّوِيـلِ ثِيَابَـهُ

وقال الجواليقيّ ــ في شرحه على أدب الكاتب ٢٦٢ ــ: «إنّه من شعرٍ لكعب بن جدير المنقريّ، وصدره:

شَـكَكْتُ لَـهُ بِالـرُّمْحِ جَيْـبَ قَمِيصِـهِ

والشّاهد فيه: (لليدين وللفم) حيث جاءت اللاّم بمعنى (على) .
يُـنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤٠١، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٦/٢، ورصف المباني ٢٩٧، والجنى الدّاني ١٠٠، والمغني ٢٨٠، والأشمونيّ ٢١٧/٢ .

(١) (قد) ساقطة من ب .
(٢) الأولى حمـل اللام على معنى التعليل أو السببيّة؛ أي: ذلّت وخضعت لهيبته، وهول مطلع قدرته.
يُنظر: المحرر الوجيز ٦٤/٤، والمغني ٢٧٥.
(٣) من الآية: ١٠٨ من سورة طه .
(٤) في ب: كقولك .

ومنه قولُ الشّاعر :

وَإِنِّـــي لَـــتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِـــزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[١]

وتكون للعاقبة، كقول[٢] الشّاعر :

أَمْوَالُـــنَا لِذَوي المِيْرَاثِ نَجْمَعُهَا وَدُورُنَـــا لِخَـــرابِ الدَّهْرِ نَبْنِيْهَا[٣]

أي: إنّهـــا تعـــود إلى ذلك، وهي ملتبسة بلام المفعول من أجله / وليست به؛ لأنّك تقول: (أعددت هذه الخشبة لميل الحائط عمادًا)، وأنت لم تُرِدْ[٤] ميله لكن أعددتّها خوفـــًا منه . [٣٤/ ب]

---

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لأبي صَخْرٍ الهذليّ .

و (تعـــروني): تُصـــيبني. و(هـــزّة) - بفـــتح الهاء وكسرها -: حركة واضطّراب. و(انتفض): تحرّك. و (القطر): المطر .

والشّاهد فيه: (لذكراك) حيث جاءت (اللاّم) للتّعليل .

يُـــنظر هذا البيت في: شرح أشعار الهذليّين ٩٥٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصّـــل ٦٧/٢، وأوضـــح المســـالك ٤٥/٢، ١٣١، وابن عقيل ٢٢/٢، والهمع ١٣٢/٣، والأشمونيّ ٢١٥/٢، والخزانة ٢٥٤/٣ .

(٢) في ب: قال .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لِسَابق البربريّ .

والشّاهد فيه: (لذوي) و (لخراب) حيث جاءت (اللاّم) في الكلمتين للعاقبة .

يُـــنظر هذا البيت في: اللاّمات للزّجّاجيّ ١٢٧، واللاّمات للهرويّ ١٨٤،واللّسان (لوم) ٥٦٢/١٢ .

(٤) في أ: لا تريد .

وتكـــون بمعـــنى (إلى)، كقولك: (سيّرتُ لِفُلانٍ جوابه)، وكقوله تعالى: ﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾[١] أي: إلى هذا .

وقد تقع بمعنى (مَعَ)، قال مُتَمِّمُ[٢] بن نُوَيْرَةَ يَرْثِي أخاهُ مالكـــاً[٣]:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكـــاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعـــا[٤]

---

(١) من الآية: ٤٣ من سورة الأعراف .

(٢) في كلتا النّسختين: ميمون، وهو تحريف؛ والصّواب ما هو مثبَت .

ومَـــتَمِّم هـــو: مُتَمِّم بن نُوَيْرَةَ بن جَمْرة اليربوعيّ التّميميّ، يكنى أبا نَهشل: شاعرٌ فحل، اشتهر في الجاهليّة والإسلام، أدرك الإسلام فأسلم وحسُن إسلامه؛ جعله ابن سلاّم في المرتبة الأولى من أصحاب المراثي؛ كان أكثر شعره في مراثي أخيه مالك .

يُـــنظر: طـــبقات فحـــول الشّـــعراء ٢٠٢/١، والشّعر والشّعراء ٢٠٩، والأغاني ٢٨٩/١٥، والاستيعاب ١٨/٤، والإصابة ٥٦٦/٥، والخزانة ٢٤/٢ .

(٣) هو: مَالك بن نُوَيْرَةَ بن جَمْرة اليربوعيّ التّميميّ، يكنى أبا حنظلة، ويلقّب الجَفُول؛ وهـــو شـــاعرٌ شـــريف، أحدُ فرسان بن يربوع بن حنظلة ورجالهم المعدودين في الجاهـــليّة؛ وكان من أرداف الملوك؛ استعمله النّبيّ ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ على صـــدقات قومه، فلمّا بلغه وفاة الرّسول ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ أمسك الصدقة وفرّقها في قومه، فقتله ضِرار بن الأزوَر بأمرِ خالد بن الوليد بالبطاح صبرًا .

يُـــنظر: طـــبقات فحـــول الشّـــعراء ٢٠٥/١، والشّعر والشّعراء ٢٠٩، والأغاني ٢٨٩/١٥، ومعجـــم الشّعراء ٢٣٢، والاستيعاب ٤١٧/١٣، والإصابة ٥٦٠/٥، والخزانة ٢٤/٢ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل .

والشّاهد فيه: (لطول) حيث جاءت (اللاّم) بمعنى (مع)، أي: مع طول اجتماع .

يُـــنظر هذا البيت في: المفضّليّات ٢٦٧، والأزهيّة ٢٨٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٦/٢، =

وقـــد تكـــون بمعنى (بعد)، كقولهم: (كتبتُ لثلاثٍ خَلَوْنَ) أي : بعد ثلاث، وتكون مكسورة مع الاسم الظّاهر؛ إلاَّ مع المستغاث به[1]، ومفتوحةً مع المُضمر؛[2] إلاَّ مع ياء المتكلِّم .

= ورصـــف المباني ٢٩٨، والجنى الدّاني ١٠٢، والمغني ٢٨١، والأشمونيّ ٢١٨/٢، والخزانة ٢٧٢/٨، والدّيوان ١١٢ .

(١) تُفـــتح الـــلاّم مع المستغاث به، وكذلك المتعجّب منه؛ لأنّهما ظاهران في موضع مضمَرين؛ إذ المنادى في موضع مضمرٍ مخاطب، ولو دخلت على المضمر لم تكن إلاّ مفتوحة؛ فعومِل الظّاهر الواقع موقعه معاملته .

وبعض العرب يخالف هذا الأصل فيفتح اللاّم مع الظّاهر، فيقول: (المال لَزَيد) .

يُنظر: سرّ صناعة الإعراب ٣٢٨/١، ٣٢٩، ورصف المباني ٣٢٥ .

(٢) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب ٣٢٦/١ .

[بَابُ رُبَّ][1]

وَرُبَّ أَيْضـــاً ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرْ مِـــنَ الـــزَّمَانِ دُوْنَ مَا مِنْهُ غَبَرْ
تَقُـــولُ : مَـــا رَأَيْتُهُ[2] مُذْ يَوْمِنَا وَرُبَّ عَـــبْدٍ كَيِّـــسٍ مَـــرَّ بِنَا

(رُبَّ) : حَرْفُ جرٍّ[3]؛ معناه : التّقليل[4]، ويختصّ بدخوله على الظّاهر، وبالنّكرات دون المعارف، وقد تخفّف كقول الشّاعر :

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ[5] بِهَيْضَلِ[6]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .
(٢) في شرح الملحة ١٢٢ : تَقُولُ : مَا لَقِيتُهُ .
(٣) هذا قولُ البصريّين، وذهب الكوفيّونَ إلى أنّ (رُبَّ) اسم .
تُـــنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الحادية والعشرون بعد المائة، ٨٣٢/٢، وائتلاف النّصرة، فصل الحروف، المسألة الرّابعة، ١٤٤، والهمع ١٧٣/٤ .
(٤) اختلف النّحويّون في معنى (رُبّ) على أقوال :
١- القول الأوّل : أنّها للتّقليل دائمـــاً؛ وهو مذهب الجمهور، وعليه الشّارح .
٢- القول الثّاني : أنّها للتّكثير دائمـــاً .
٣- القول الثّالث : أنّها تكون للتّقليل والتّكثير .
٤- القول الرّابع : أنّها أكثر ما تكون للتّقليل، والتّكثير بها نادر .
٥- القول الخامس : أنّها أكثر ما تكون للتّكثير، والتّقليل بها نادر .
٦- القـــول السّادس : أنّها حرفُ إثباتٍ، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستَفادٌ من السِّياق .
٧- القول السّابع : أنّها للتّكثير في موضع المُباهاة والافتخار .
٨- القول الثّامن : أنّها لمُبْهَم العدد؛ تكون تقليلاً وتكثيرًا .
يُنظر : الجنى الدّاني ٤٣٩، والهمع ١٧٤/٤ .
(٥) في أ : كففت، وهو تحريف .
(٦) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي كبيرٍ الهذلي . =

[٣٥/ أ] /وَرُبَّ تَـأْتِي أَبَـدًا مُصَدَّرَهْ وَلاَ يَـلِيهَا الاسْـمُ إِلاَّ نَكِـرَهْ

و (رُبَّ) تختصّ عن الحروف بوجوهٍ؛ منها[١]:

أنّها لا تقع إلاَّ في صدر الكلام .

وبدخولها على النّكرات .

وأنّه لا يجوز الاقتصار على النّكرة الّذي دخلت عليه حتّى تُوصف[٢]، كقولك: (رُبَّ عبد ملكتُه)[٣].

وَتَـارَةً تُضْـمَرُ بَعْـدَ الْـوَاوِ كَقَولِهِمْ : وَرَاكِبٍ[٤] بِجَاوِي[٥]

وتختصّ - أيضـًا - بجـرِّها الاسـم مُضـمرةً بعد الواو والفاء،

= (أزهير) : الهمزة للنّداء؛ وزهير : مرخم زُهيرة وهي ابنته .

و (القَذال) : ما بين الأذنين والقفا؛ وهو أبطأ الرّأس شيبـًا .

و (الهيضل) : الجماعة من النّاس . و (لَجِب) ـــ بفتح اللاّم، وكسر الجيم ـــ : كـثير الجلـبة، مرتفع الأصوات؛ ويروى في مكانه (مَرِس) ـــ بفتح فكسر ـــ، ومعناه : شديد . و(لففت) : جمعت.

والشّاهد فيه : (رُبَ هيضل) حيث جاءت (رُبّ) بالتّخفيف .

يُـنظر هذا البيت في : ديوان الهذليّين ٨٩/٢، والأزهيّة ٢٦٥، وأمالي ابن الشّجريّ ١٧٩/٢، ٤٨/٣، والإنصاف ٢٨٥/١، وشرح المفصّل ٣١/٨، والمقرّب ٢٠٠/١، ورصف المباني ٢٧٠، والخزانة ٥٣٥/٩ .

(١) يُنظر في خصائص (رُبّ) : الكتاب ٤٢٧/١، والأصول ٤١٦/١، وأسرار العربيّة ٢٦١، وشرح المفصّل ٢٧/٨، وجواهر الأدب ٣٦٧ .

(٢) في كلتا النسختين: الذي دخلت حتى يوصف، ومطابقة الكلام تقتضي ما أثبته.

(٣) في ب : ملكت .

(٤) في أ: ورالب.

(٥) بجاء: قبيلة. ينظر: الصحاح (بَجى) ٢٢٧٨/٦.

كقول الشّاعر :

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ المَوْتِ مُنْغَمِسٍ إِذَا تَــأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقَا[١]

أي : وَرُبَّ فارسٍ .

وكقول[٢] امرئ القيس :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ[٣] .....

فهي مضمر[٤] بعد الفاء[٥].

وتقدّر بغير الواو والفاء، كقول[٦] الشّاعر:

---

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لِبَلْعَاء بن قَيس الكنانيّ .

والشّاهد فيه : (وفارس) حيث جرّ بـــ(رُبّ) المحذوفة بعد الواو .

يُــنظر هذا البيتُ في : الحماسة ٦٧/١، والزّهرة ٢١٣/٢، وديوان المعاني ١١٤/١، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٥٩/١، واللّسان (غمر) ٢٩/٥، (كره) ٥٣٦/١٣، والتّذكرة السّعديّة٥٩/١ .

(٢) في ب: قال.

(٣) هذا صدرُ بيت من الطّويل، وعجزُه :

فَأَلْهَيْــتُهَا عَــنْ ذِي تَمَــائِمَ مُحْــوِلِ

وقد تقدّم تخريجُه في ص ١٢١ .

والشّاهد فيه هُنا : (فمثلك) حيث جرّ بـــ(رُبّ) المحذوفة بعد الفاء .

(٤) في ب: تضمر .

(٥) في قول الشاعر:

فَحُورٍ قد لَهوتُ بِهِنّ عِينٍ نواعِمَ في المرُوطِ وفي الرّياط.

ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢٧٣/١.

(٦) في ب: قال.

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ[١]

وتضمَر بعد (بل)، كقول الرّاجز :

بَـــلْ بَـــلَدٍ مِلْءُ الآكَامِ قَتَمُهْ لاَ يُشْـــتَرَى[٢] كَتَّانُهُ[٣] وَجَهْرَمُهْ[٤]

---

(١) هذا بيتٌ من الخفيف، وهو لجميل بن مَعْمَر العذريّ .

و (الرسم): ما بقي من آثار الدّيار لاصقـــاً بالأرض كالرّماد . و (الطّلل): ما بقي منها شاخصـــاً مرتفعـــاً كالوتد والأثافي. و (من جلله): من عظمه في عيني، وقيل : من أجله .

والشّاهد فيه : (رسم دارٍ) حيث جرّ (رسم) بـــ(رُبّ) المضمَرة، و لم يتقدّمها واو ولا فاء؛ وهو قليلٌ جدًّا .

يُنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، وشرح المفصّل ٢٨/٣، ٧٩، ٥٢/٨، وشـــرح عمدة الحافظ ٢٧٤/١، وابن النّاظم ٣٧٧، ورصف المباني ٢٣٣، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٣٧/٢، والأشمونيّ ٢٣٣/٢، والخزانة ٢٠/١٠، والدّيوان ١٠٥.

(٢) في كلـــتا النّسختين : لا يستوي، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت؛ لأنّ جميع المصادر الّتي تعرّضت للبيت ـــ ومنها الدّيوان ـــ أوردته هكذا .

(٣) في أ : كنانه، وفي ب: كعانه، وكلتاهما محرفة، والصواب ما هو مثبت.

(٤) في أ : وجوهمـــه، وفي ب : وجرهمه، وكلتاهما محرَّفة، والصّواب ما هو مثبَت؛ لأنّ جميع المصادر الّتي تعرّضت للبيت ـــ ومنها الدّيوان ـــ أوردته هكذا .

وهذا البيت من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجّاج .

و (الآكـــامُ) : جمع أَكَمَة، والأَكَمَةُ : القُفُّ من حجارة واحدة، وقيل : هو دون الجـــبال، وقيـــل: هو الموضع الّذي أشدُّ ارتفاعـــاً ممّا حوله؛ وهو غليظٌ لا يبلُغ أن يكون حَجَرًا . و (قتمه) : الغبار . و (الجهرم) : البساط .

والمعنى : رُبّ بلدٍ بعيدٍ موصوف بأنّ غباره يملأ الطّرق الواسعة والآكام، وبأنّه =

/وقــد تدخل عليها (ما) فتكفّها عن العمل، فتأتي بعدها المعرِفة، كقولك: (رُبّما زَيْدٌ قائم) . [٣٥/ ب]

ويــأتي بعدهــا الفعل، كقولك: ([رُبَّما][1] يقوم زيد)، قال اللهُ تعالى: ﴿رُبَمَا[2] يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3].

وقد تدلّ على التّكثير[4]، كقول أبي عَطَاءٍ السِّنديّ[5]:

= لا يُشترى كتّانه ولا بسطه، قَطَعْتُه وتجاوزْتُه .

والشّاهد فيه : (بل بلد) حيث جرّ (بلدٍ) بـــ(رُبّ) المحذوفة بعد (بل) .

يُنظر هذا البيتُ في : أمالي ابن الشّجريّ ٢١٨/١، ١٣٥/٢، والإنصاف ٥٢٩/٢، وشــرح المفصّــل ١٠٥/٨، وشــرح عمدة الحافظ ٢٧٣/١، وابن النّاظم ٣٧٦، ورصــف المــباني ٢٣٢، والمغــني ١٥٢، وابن عقيل ٣٦/٢، والأشمونيّ ٢٣٢/٢، والدّيوان ١٥٠ .

(١) (رُبَّما) ساقطة من ب .

(٢) قرأ أبو جعفر، ونافع، وعاصم : ﴿ رُبَمَا ﴾ بالتّخفيف .

وقرأ الباقون : ﴿ رُبَّمَا ﴾ بالتّشديد .

يُنظر : السّبعة ٣٦٦، والمبسوط ٢٥٩، وحجّة القراءات ٣٨٠، والكشف ٢٩/٢ .

(٣) من الآية : ٢ من سورة الحجر .

(٤) في أ : التّنكير، وهو تحريف .

(٥) في أ : السُّدي، وهو تحريف .

وأبــو عطــاء السّــنديّ اسمه : أفلح بن يسار : نشأ في الكوفة، وهو من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة، شاعرٌ فحلٌ من شعراء بني أميّة؛ مات أيّام المنصور .

يُنظر : الشّعر والشّعراء ٥١٨، والأغاني ٣٢٧/١٧، والخزانة ٥٤٥/٩ .

فَـإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَـامَ بِـهِ بَعْدَ الوُفُودِ وفُودُ[١]

وقد تقع زائدة[٢] فلا تمنعها عن العمل، كقول عَديّ الغَسَّانيّ[٣]:

رُبَّمَـا ضَـرْبَةٍ بِسَـيْفٍ صَقِيلٍ دُوْنَ بُصْـرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ[٤]

وفيها لغاتٌ[٥]:

(رُبَّ) مضمومة الرّاء مشدّدة الباء، أو مخفّفة؛ و (رُبَّتَ) بإلحاق التّاء

---

(١) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (الفِناء) : ساحة الدّار . و (الوُفود) : الزّوّار وطُلاّب الحاجات .

والشّاهد فيه : (فربّما) حيث جاءت (ربّما) للتّكثير .

يُـنظر هـذا البيتُ في : الحماسة ٣٩١/١، والشّعر والشّعراء ٥١٩، وشرح اللّمع لابن بَرْهان ١٧٠/١، والمقتصد ٨٢٩/٢، واللّسان (عهد) ٣١٣/٣، وجواهر الأدب ٣٦٦، والأشباه والنّظائر ١٨٦/٣، والخزانة ٥٣٩/٩، وشعره ـــ ضمن مجلّة المورِد، المجلّد التّاسع، العدد الثّاني ـــ ٢٨٢ .

(٢) أي : (ما) .

(٣) هو : عديّ بن الرّعلاء الغسّانيّ : شاعرٌ جاهليّ؛ والرّعلاء : اسم أمّه، اشتُهر بها .

يُنظر : معجم الشّعراء ٧٧، والخزانة ٥٨٦/٩ .

(٤) هذا بيتٌ من الخفيف .

و(صقيل) : بمعنى مصقول، أي : مجلوّ، صفة لسيف . و (بُصرى) : بلدٌ بالشّام .

و(الطّعنة النّجلاء) : الواسعة البيِّنة الاتّساع .

والشّاهد فيه: (ربّما ضربة) حيث جرّ (ضربة) بـ(رُبّ) مع دخول (ما) عليها.

يُنظر هذا البيت في : الأصمعيّات ١٥٢، والأزهيّة ٨٢، ٩٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٦٦/٢، ورصف المباني ٢٧١، والجنى الدّاني ٤٥٦، والمغني ١٨٣، وأوضح المسالك ١٥٥/٢، والهمع ٢٣٠/٤، والأشمونيّ ٢٣١/٢، والخزانة ٥٨٢/٩ .

(٥) في (رُبّ) ستّ عشرة لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٨٤ .

مشدّدة أو مخفّفة، كقول[١] الشّاعر :

وَرُبَّــتَ سَــائِلٍ عَــنِّي[٢] حَفِــيَّ أَغَــارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَنْ تَغَارَا[٣]

وقد تدخُل (ما) الكافّة بعد التّاء، فلا تمنعها عن العمل، كقول الشّاعر:

مَــاوِيَّ يَــا رُبَّــتَمَا غَــارَةٍ شَــعْوَاءَ كَاللّذعَةِ[٤] بِالْمِيْسَمِ[٥]

ولا يتعلّق إلا بفعلٍ متأخّر .

---

(١) في ب : قال .

(٢) في ب : عن .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لابن أحمر الباهليّ .

و (الحفيّ) : المبادر في السّؤال المستقصي له . و (غارت العين) : دخلت في الرّأس؛ ويروى (عارت) أي : سال دمعها .

والشّاهد فيه : (ربّت) حيث جاءت (رُبّ) ملحقة بالتّاء مشدّدة .

يُنظر هذا البيتُ في : أدب الكاتب ٣٩٨، واشتقاق أسماء الله ٣٦، والأزهيّة ٢٦٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٨/٣، وشرح المفصّل ٧٥/١٠، واللّسان (عور) ٦١٢/٤، (غور) ٣٤/٥، وتذكرة النّحاة ٣٨٢، وشرح شواهد الشّافية ٣٥٣، والدّيوان ٧٦.

(٤) في أ: كالدغة، وفي ب: كالذعة والصواب ما هو مثبت.

(٥) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لِضَمْرَةَ بْنِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ .

(ماويّ) – مرخم ماويّة – : اسم امرأة . و (الشّعواء) : الغارة الكثيرة المنتشرة . و(الميسم): ما يوسَم به البعير؛ وذلك بوضعه في النّار وكَيِّ البعير به ليكون علامة مميّزة له.

والشّاهد فيه: (رُبَّتَمَا غارة) حيث دخلت (ما) الزّائدة على (رُبَّتَ) فلم تكفّها عن العمل.

يُــنظر هــذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٥٥، والأزهيّة ٢٦٢، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصّل ٣١/٨، والأشباه والنّظائر ١٨٦/٣، والخزانة ٣٨٤/٩ .

بَابُ القَسَمِ

[ثُـمَّ تَجُرُّ الاِسْمَ بَاءُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالـتَّاءُ أَيْضـًا فَاعْلَمِ]

/لَكِـنْ تُخَصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللهِ إِذَا تَعَجَّـبْتَ بِـلاَ اشْـتِبَاهِ [٣٦/أ]

حروف القسم(٢):

(الـباء): وهـي تدخـل على الظّاهر والمضمر، وتأتي بعد فعل القسـم، كقولـك: (أقسمتُ باللهِ(٣) وبِهِ)، ومن دخولها على المضمَر قولُ(٤) أبي زَيْدٍ(٥):

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) أدوات القسم خمس : (الباء) و (الواو) و (التّاء) و (اللاّم) و (من) .
يُـنظر : الأصول ٤٣٠/١، والتّبصرة ٤٤٥/١، وشرح المفصّل ٩٩/٩، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٢١/١ .

(٣) في أ: المصحف.

(٤) في ب : كقول أبي زيد . وليس هذا من قول أبي زيد وإنما من إنشاده. وقد صرّح بإنشاده لهذا البيت ابن جنّي في الخصائص ١٩/٢، وسرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١، وابن يعيش في شرحه على المفصّل ٩٩/٩ . ولم أعثر عليه في النّوادر .

(٥) هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ : كان إمامـًا نحويـًّا بصريـًّا، غلبت عليه اللّغة والنّوادر والغريب، روى له أبو داود والترّمذيّ؛ وكلّما قال سيبويه: «أخبرني الثّقة» فالمراد أبو زيد؛ ومن مصنّفاته : لغات القرآن، وخلق الإنسان، والنّوادر؛ توفّي سنة (٢١٥هـ) .
يُـنظر : مـراتب الـنّحويّين ٧٣، وأخبار النّحويّين ٦٤، ٦٨، وطبقات النّحويّين =

أَلاَ نَـــادَتْ أُمَامَةُ بِـــاحْتِمَالِ لِتَحْزُنَنِي فَلاَ بِكِ لاَ أُبَالِي[1]

والواو بدلٌ منها، وهي تدخل على الظّاهر دون المُضمَر؛ فتقول : (والمصـــحف)[2]، ولا تأتي بعد الفعل؛ وتوجيه الإبدال كون بعض معاني الباء للإلصاق، ومن معنى الواو العطف، وهو الجمع؛ فلمّا تقارَب معناهما وقع الإبدال فيهما[3] .

= واللّغويّين ١٦٥، ونزهة الألبّاء ١٠١، وإنباه الرّواة ٣٠/٢، وبغية الوُعاة ٥٨٢/١ .

(١) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لِعُوَيّة بن سُلْمَى بن ربيعة .

و (الاحتمال) : الارتحال .

ومعنى البيت : خبّرتني أُمامة بارتحالها؛ لتجلب عليَّ الحزن والغم، لكنّني أدعو أن لا يقع ذلك .

والشّاهد فيه : (فلا بك) حيث جرّ الباءُ الكافَ؛ فهي تجرّ الاسم الظّاهر والمُضمَر؛ وهي هُنا للقسم .

يُـــنظر هـــذا الـــبيت في : المســـائل العسكريّة ١٠٠، وسرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١، والخصائص ١٠٩/٢، والتّبصرة ٤٤٥/١، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١٠٠١/٢، وشرح المفصّل ٣٤/٨، ١٠١/٩، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٢١/١، ورصف المباني ٢٢٤/١ .

(٢) هـــذا على أنّ المصحف يتضمّن كلامَ الله، وكلامُ الله تعالى من صفاته؛ فإنّه يجوز الحلِف بالمصحف، بأن يقول الإنسان : (والمصحف)، ويقصد ما فيه من كلام الله عزّ وجلّ .

أمّا إذا قصد بالمصحف الصحُف والأوراق، أو الجلدة، أو المِداد فهذا لا يجوز .

يُنظر : المغني والشّرح الكبير على المقنع ١٧٣/١١، ومنار السّبيل ٤٣٣/٢، وفتاوى الشّيخ محمّد الصّالح العثيمين ٢٣١/١ .

(٣) (فيهما) زيادة من ب .

وقيل : أشبهت الواو لقُرب المخرَج[١].

والتّاء هي بدلٌ من الواو، كما أبدلت من[٢]الواو في قولهم: (تُراث) و (تخمة) و (تهمة)؛ إذ اشتقاق هذه الكلمات من : (ورث)، ومن (الوخامة)، ومن (الوهم)[٣]، فعدلوا إلى الإبدال طلبًا للخفّة.

ولم تدخل التّاء إلاّ على اسم الله تعالى، كقوله سبحانه : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[٤] لأنّها بدلٌ من بدل، فلم تدخل إلاّ على اسمٍ واحدٍ/ معظّم . [٣٦/ ب]

ومنهُ[٥] قول الشّاعر:

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[٦]

---

(١) يُنظر : أسرار العربيّة ٢٧٦، وشرح المفصّل ٩٩/٩ .

(٢) في ب : منها .

(٣) في ب : من اسم الوهم .

(٤) من الآية : ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٥) (ومنه) ساقطة من ب .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وقد اختُلف في نسبته؛ فنسبه سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣ إلى أُميّة بن أبي عائذ، ونسبه الزّمخشريّ في المفصّل ٤٨٤ إلى عبدِ مناة الهذليّ، وابن يعيش في شرحه على المفصّل ٩٩/٩ إلى أُميّة بن أبي عائذ، وقيل : لأبي ذؤيب الهذليّ، وقيل : للفضل بن العبّاس اللّيثيّ .

ونُسب إلى مالك بن خالد الهذليّ - كما في ديوان الهذليّين ٢/٣ -؛ ورواية الصّدر فيه:

وَالخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأَيّامَ ذُو حَيَدٍ =

وهاء التّنبيه[١] فهي عِوَضٌ من الواو[٢]، تقول: (ها الله لأفعلنَّ) .
فالمُقْسِمُ هُنا قد نبَّه السَّامع على تأكيد القسم؛ فهذا الحرف هُنا يقتضي تنبيهاً[٣] ومُنَبِّهاً[٤] ومُنَبَّهاً عليه .

= وصدره في ديوان الهذليّين لِسَاعدة بن جُؤَيَّةَ الهذليّ ١/١٩٣، وعجزه :
أَدْفَى صَلُودٌ مِنْ الأَوْعَالِ ذُو خَدِمِ
و(ذو حَيَدٍ) : يريد بذلك الوعل، والحَيَد ــ يروى بفتح الحاء والياء على أنّه مصدرٌ بمعنى العوج والأود ــ وهو : اعوجاجٌ يكون في قرن الوعْل؛ ويُروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أنّه جمع (حَيْدَة)؛ وهي : العُقدة في قَرْنِ الوعِل .
و(المشمخرّ) : الجبل الشّامخ . و (الظّيّان) : ياسمين البر . و (الآس): الرّيحان، ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإنّما ذكرهما إشارةً إلى أنّ الوعل في خصبٍ، فلا يحتاج إلى السّهول فيُصاد .
والشّاهد فيه : (تالله يبقى) على أنّ التّاء لا تدخل إلاّ على لفظ (الله) تعالى .
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٤٩٧، والمقتضب ٢/٣٢٤ - وفيهما (لله) بدل (تالله) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية ــ، والجُمل ٧١، والتّبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللّسان (حيد) ١٥/١٥٨، والهمع ٤/٢٣٦، والأشمونيّ ٢/٢١٦ ــ وفيهما (لله) بدل (تالله) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -.

(١) في أ: التثنية، وهو تحريف.

(٢) ويجوز في ألف (ها) وجهان :
أحدهما : أن تُحذَف ألفها، والهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول : (ها لله لأفعلنّ) .
والثّاني: أن تثبت ألفها، وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول : (ها ألله لأفعلنّ).
يُنظر : شرح ملحة الإعراب ١٣٣، وشرح المفصّل ٩/١٠٦ .

(٣) في أ : مُنبّهاً، وهو تحريف .

(٤) (ومنبِّهاً) ساقطة من ب .

وتعوّض[١] - أيضـــاً - همزة الاستفهام، وألف القطع،[٢] كقولك: (أللهِ لتفعلنَّ ؟)، ويجوز ألاَّ يؤتى بحرف القسم ولا بالعوض منه فينتقل إلى النّصب، فتقول: (اللهَ)؛ فيكون من باب ما سقط فيه الجارّ وتعدّى الفِعْلُ فَنَصَبَ .

ويجـــوز القطـــع عن مراعاة الفعل، والحمل على الابتداء نحو: (أللهُ لأفعلنَّ) فيكون مبتدأً وخبرًا، كأنّك قُلْتَ: (اللهُ قسمي) أو (قسمي اللهُ)، ومنه قولُهم: (لَعَمْرُكَ) - بالضّمّ -، ومنه قولُ الشّاعر :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لاَ، وَفَرِيقُهُمْ نَعَـــمْ وَفَرِيقٌ أَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي[٣]

المعنى: أقسمُ بيمين الله .

وقال امرؤ القيس:

وَقَالَتْ يَمِيْنُ اللهِ مَالَكَ حِيْلَةٌ[٤] .....

---

(١) في ب: ويعوّض.

(٢) يُنظر : شرح ألفيّة ابن معط ١/٤٢٤ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لُنصَيْب بْنِ رَبَاح .

ومعنى البيت : وَصَف أنّه تعرّض لزيارة من يُحب فجعل ينشد ذودًا من الإبل ضلّت له؛ مخافةَ أن ينكَر عليه مجيئه وإلمامه .

والشّاهد فيه: (أيمنُ الله ما ندري) على أنّ (أيمن) تُستعمل للقسم، بمعنى: أقسم بيمين الله.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٥٠٣، والمقتضب ١/٢٢٨، والأزهيّة ٢١، وتحصيل عـــين الذّهب ٥١٥ ، والإنصاف ١/٤٠٧، وشرح المفصّل ٨/٣٥، ٩/٩٢، وشرح ألفيّة ابن معط ١/٤٢٧، والهمع ٤/٣٢٩، والدّيوان ٩٤ .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :

وَمَـــا إِنْ أَرَى عَنْكَ العَمَايَـــةَ تَنْجَلِـــي =

[٣٧/ أ] ويحذف أوّل (أَيْمَنْ)[١]، فيُقال: / (مُنُ اللهِ) و (مَنَ اللهِ)[٢] و (مُ اللهِ) و (مِ اللهِ) و (مَ اللهِ)[٣].

وممّا يقسم به العمر؛ فيقال: (لَعَمْرُ اللهِ)؛ فهو مرفوعٌ بالابتداء، وكقوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٤]، ويكون مفتوحاً عارياً من اللاّم: (لَعَمْرَكَ اللهَ)، وتقديره: (عَمْرَكَ اللهَ) قسمي به، أي: ببقائك[٥].

= والشّاهد فيه : (يمين الله) حيث جاء بها للقسم .
يُنظر هذا البيتُ في : الدّيوان ١٤ .

(١) اختلف البصريّون والكوفيّون في (أيْمُن) في القسم : فذهب الكوفيّون إلى أنّها جمع (يمين)، وأنّ ألفها ألفُ قطع في الأصل، وحُذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال .
وذهب البصريّون إلى أنّ (أيمن) ليس جمع يمين، وإنّما هو اسمٌ مفرَدٌ مشتقّ من (اليُمْن)، وأنّ همزته همزة وصلٍ .
وفيها لغاتٌ كثيرة، وصلت إلى عشرين لغة .
يُنظر : الكتاب ٥٠٣/٣، والإنصاف، المسألة التّاسعة والخمسون، ٤٠٤/١، وشرح المفصّل ٣٥/٨، ٩٢/٩، وشرح الكافية الشّافية ٨٧٨/٢، وشرح ألفيّة ابن معط ٤٢٧/١، والجنى الدّاني ٥٣٨، ٥٤١، والهمع ٢٣٨/٤ .

(٢) (ومن الله) ساقطة من أ .

(٣) في ب: ويم الله، وهو تحريف .

(٤) سورة الحجر، الآية : ٧٢ .

(٥) (العَمْر) يُستعمل على ضربين :
أحدهما: أن يقترن باللاّم، وحينئذ يجب رفعه بالابتداء لتصدّره بلامه، والخبر محذوف لسدّ الجواب مسدّه .
والثّاني: أن يتجرّد من اللاّم فيجب نصبه .

والحروف الّتي يجاب بها القسم أربعة[١]؛ حرفان للنّفي؛ وهما: (ما) و (لا)؛ وحرفان للإيجاب؛ وهما: (إنَّ) و (اللاّم)، كقولك: (والله لزيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو)، وكقوله تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[٢] .

وتأتي بعده[٣] (قد)، ويسوغ حذف ما هو للنّفي دون الإيجاب، كقوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٤] أي: لا تَفْتَأُ، ومنه قولُ امرئ القيس :

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[٥]

= يُنظر : شرح الكافية الشافية ٨٧٤/٢ .

(١) يُنظر : التّبصرة ٤٥٢/١، وشرح ملحة الإعراب ١٣٤، والمقرّب ٢٠٥/١، وشرح الجمل ٥٢٦/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٣٠/١ .

(٢) سورة العصر، الآية: ١ -٢. ومثال (ما) قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [التوبة:٧٤]. ومثال (لا) قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر:١٢]

(٣) في ب : بعد، وهو تصحيف .

(٤) من الآية : ٨٥ من سورة يوسف .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (الأوصال) : جمع وصل؛ وهو كلّ عضوٍ ينفصل عن الآخر .

والشّاهد فيه : (أبرح قاعدًا) على أنّه يسوغ حذف ما هو للنّفي دون الإيجاب، والتّقدير : لا أبرح .

يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٥٠٤/٣، والمقتضب ٣٢٦/٢، والجمل ٧٣، والتّبصرة ٤٥٤/١، وشرح المفصّل ٣٧/٨، ١٠٤/٩، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٢٦/١، والمغني ٨٣٤، والأشمونيّ ٢٢٨/١، والدّيوان ٣٢ .

أي: لا أبرح .

فإنْ أدخلت[١] هذه اللاّم على الفعل المضارع ألحقت بالفعل النّون الثّقيلة أو الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢].

[٣٧/ ب] وحرف (قد) يقترن باللاّم الّتي يتلقّى بها الفعل، فيجوز/ أن يليها الماضي؛ وهي في هذا الحكم على أربعة أوجه :

أَحَدُها : أنْ تأتي مقترنة بـــ(قد)، كقوله تعالى: ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ ﴾[٣].

الثّاني: بحذف (اللاّم) و (قد)، كقوله[٤] [تعالى][٥]: ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴾[٦].

الثّالث : وقوع الجواب بـــ(قد) عاريـــاً من اللاّم، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[٧].

الرّابع: أن يكون باللاّم عاريـــاً من (قد)، كقول[٨] امرئ القيس:

حَـــلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ[٩]

---

(١) في كلتا النسختين: فإن دخلت، وما أثبته هو الأولى.

(٢) سورة الحجر، الآية : ٩٢ .

(٣) سورة التّين، الآية : ٣ ــ ٤ .

(٤) في أ: لقوله.

(٥) (تعالى) ساقطةٌ من ب .

(٦) سورة البروج، الآية : ٣-٤ .

(٧) سورة الشّمس، الآية : ٩ .

(٨) في ب : وأنشد . دون اسم الشّاعر .

(٩) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (الصّالي): الّذي يصطلي بالنّار .

=

والفرق بين واو القسم والواو الّتي تضمر بعدها (رُبَّ):

أنَّ واوَ القسم يجوز أن يدخل عليها واو العطف وفاؤه، كقولك: (وو الله)، وكما قال الله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ ﴾[١] .

والواو القائمة مقام (رُبَّ) فلا يدخل[٢]عليها واو العطف، ولا فاؤه؛ فلا يجوز أنْ تقول: و [وصاحب في قول الشّاعر][٣]:

وَ صَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا إِذَا الْكَرَى فِي عَيْنِهِ تَمَضْمَضَا[٤]

ولا (فو صاحب) .

= والمعنى : لَمّا خوّفتني من السّمّار أقسمتُ لها كاذبًا أنْ ليس منهم أحدٌ إلاّ نائمًا .

والشّاهد فيه : (لناموا) حيث أدخل اللاّم في الجواب وهو فعل ماض، بدون قد .

يُنظر هذا البيتُ في : الأصول ٢٤٢/١، وسرّ صناعة الإعراب ٣٧٤/١، والتّبصرة ٧٧/١، ٤٥٢، والأزهيّة ٥٢، ٤٥٢، وشرح المفصّل ٩٧/٩، والمقرّب ٢٠٥/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٣١/١، والمغني ٢٢٩، والخزانة ٧١/١٠، والدّيوان ٣٢ .

(١) من الآية : ٩٢ من سورة الحجر .

(٢) في ب : فلا تدخل .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٤) هذا بيتٌ من الرّجز؛ وهو للرّكّاض الدُّبيريّ .

و(تمضمض النّعاس في عينيه) : دَبَّ .

والتّمثيل فيه (و صاحبٍ) على أنّ الواو القائمة مقام (رُبّ) لا يجوز أن يدخل عليها واو العطف ولا فاؤه .

يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ١٦٨، والكامل ١٩٢/١، والجمهرة (مضمض) ٢١٢/١، ١٢٨٤/٣، والتّهذيب (أرض) ٦٣/١٢، ٦٤، والصّحاح (مضض) ١١٠٦/٦، والمخصّص ١٥٨/١٠، وشرح ملحة الإعراب ١٣١، واللّسان (أرض) ١١٢/٧، (مضض) ٢٣٤/٧ .

بَابُ الإِضَافَةِ

/وَقَــدْ يُجَــرُّ الاسْمُ بِالإِضَافَهْ كَقَوْلِهِــمْ : دَارُ أَبِــي قُحَافَهْ [٣٨/ أ]

الإضـــافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه[١]؛ فالأوّل: مُضـــاف، والــثّاني: مُضافٌ إليه، وينــزّلان[٢] بالتّركيب الإضافي[٣] مــنــزلة[٤] الاســم الواحد؛ ولذلك سقط التّنوين من الأوّل؛ لأنّه لا يكون حشوً الكلمة؛ فالاسم[٥] الأوّل مُعْربٌ بما يقتضيه العامل، والثّاني مجرورٌ به[٦] دائمــا .

---

(١) وفي الاصــطلاح هي : إسناد اسمٍ إلى غيره، على تنــزيل الثّاني من الأوّل منــزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه . شرح الشّذور ٣٠٦ .

وقيل : نسبة تقييديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ .

يُنظر : الهمع ٢٦٤/٤، والصّبّان ٢٣٧/٢ .

(٢) في أ : ويتّصلان .

(٣) في أ : للإضافة .

(٤) في أ : بمنــزلة .

(٥) في ب : والاسم .

(٦) حكم المضاف إليه الجرّ دائمــاً؛ وقد اختُلف في عامل الجرّ فيه :

فذهــب ســيبويه والجمهور إلى أنّه مجرورٌ بالمضاف؛ وذهب الزّجّاج إلى أنّه مجرور بحرف جرٍّ مقدّر .

وقيل : هو مجرورٌ بالإضافة؛ وقيل : هو مجرورٌ بحرف مقدّر ناب عنه المضاف .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٤١٩/١، والبسيط ٨٨٦/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٣١/٢، =

فَـتَارَةً تَـأْتِي بِمَعْـنَى اللاَّمِ نَحْـوُ : أَتَـى عَبْدُ أَبِي[١] تَمَّامِ
وَتَـارَةً تَـأْتِي بِمَعْنَى مِنْ إِذَا قُلْتَ: مَنَا[٢] زَيْتٍ فَقِسْ ذَاكَ وَذَا

اعلم أنَّ الإضافة تنقسم إلى قسمين : مَحْضَة، وغَيْر مَحْضَة .

فالمحضة : تقع تارةً بمعنى (اللاَّم)، وتسمّى إضافة المِلك، كقولك: (غُلام زيدٍ)، أو الاختصاص[٣] كـ(باب الدّار) .

وتارةً بمعنى (مِنْ)، وتُسمَّى إضافة الجنس، ويكونُ الأوّل بعض الثّاني، كقولك: (خاتم فِضَّةٍ)[٤]؛ وهذا[٥] يجوز في إعراب المضاف إليه/ ثلاثة أوجه[٦]: [٣٨/ ب]

جرُّه بالإضافة، ونصبه إمَّا على الحال أو على التّمييز وهو الأولى[٧]، واتباعه للأوّل إمَّا على الصّفة وإمَّا على البدل[٨]؛ مثاله: (خاتم حديدٍ) و(حديدًا) و(حديدٌ) .

ومن شرطه[٩] أن يكون الأوّل نكرة، والثّاني معرفة؛ فيتعرَّفُ

= وأوضح المسالك ١٦٧/٢، والتّصريح ٢٤/٢، ٢٥، والهمع ٢٦٥/٤ .

(١) في أ : بني .

(٢) في أ : منّي زيت وإن شئت فذا .

(٣) في أ: أو لاختصاص.

(٤) في ب : ذهب .

(٥) لو قال : (وبهذا) لكان أحسن .

(٦) يُنظر : الكتاب ١١٧/٢، ١١٨، والبسيط ٨٩٨/٢، ٨٩٩ .

(٧) في أ : وهو أولى .

(٨) في كلتا النسختين: من البدل، وما أثبتّه هو الأولى.

(٩) في ب : ومن شرطها .

بإضافته إليه[١]، وإن كانا نكرتين فالتّنكير بَاقٍ، كقولك: (طالبُ عِلْمٍ)[٢].

ومنها: إضافةٌ بمعنى (في)، كقولك: (هؤلاء مسلمو المدينة)، وكقوله تعالى: ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[٣]، ومنه قولُ النّبيّ ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ «**رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِه**»[٤]، ومنه قولُ حَسَّان[٥]:

تُسَائِلُ عَنْ قَوْمٍ هِجَانٍ سَمَيْدَعٍ لَدَى البَأْسِ مِغْوَارِ الْصَّبَاحِ جَسُورِ[٦]

---

(١) نحو : (غلام زيد)؛ فـ(غلام) قبل الإضافة نكرة، فلمّا أضيف إلى المعرفة اكتسب التّعريف منها .

يُنظر : التّصريح ٢/٢٦ .

(٢) في هذا المثال اكتسب المضاف من المضاف إليه التّخصيص؛ فـ(طالب) قبل الإضافة نكرةٌ خالية عن التّخصيص، فلمّا أُضيف إلى النّكرة تخصّص بها .

يُنظر : التّصريح ٢/٢٦ .

(٣) من الآية : ٣٩ من سورة يوسف .

(٤) يُنظر : صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرِّباط في سبيل الله عزّ وجلّ، ٣/١٥٢٠، وسنن التّرمذيّ، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط، ٤/١٨٨، وسنن النّسائيّ، كتاب الجهاد، باب فضل الرّباط، ٦/٣٩، ومسند أحمد ٥/٤٤١، ومشكل الآثار ٣/١٠٢ .

(٥) هو : حسّان بن ثابت الخزرجيّ الأنصاريّ، يكنى أبا الوليد : شاعرُ النّبيّ ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ، وأحد المخضرَمين، عاش ستّين سنة في الجاهليّة ومثلها في الإسلام، كُفّ بصره في آخر عمره؛ ومات في زمن معاوية - **رضي الله عنه** - .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ١/٢١٥، والشّعر والشّعراء ١٨٨، والأغاني ٤/١٤١، والاستيعاب ١/٤٠٠، والإصابة ١/٥٥ .

(٦) هذا بيتٌ من الطّويل .

=

وغير المحضة هي[١]: ما يُقَدَّرُ فيها التّنوين، ولا[٢] يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[٣]، والتّقدير في هذه الإضافة [الانفصال][٤] والتّنوين؛ وأصلُ هذا الكلام: (هديًا بالغًا الكعبة)، وتقول: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه)/ و (حَسَنٍ وجهًا) و (حَسَنٍ وَجْهُهُ)[٥]. [٣٩/ أ]

ويجوز في الإضافة الّتي هي غير محضةٍ إدخال الألف واللاّم على المضافين[٦]، كقولك: (مررتُ بالرّجل الحسنِ الوجه)، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[٧].

= و(الهجان) : الكريم الحسَب . و (السّميدع) : الشّجاع الموطّأ الأكناف . و(لدى البأس) : عند الشّدّة في الحرب . و(مغوار) : من أغار على العدوّ يُغير إغارة، ورجلٌ مِغْوارٌ : مقاتِلٌ . و (جسور) : مِقْدَامٌ .

والشّاهد فيه : (مغوار الصّباح) أي : مغوارٌ في الصّباح فالإضافة فيه بمعنى (في) .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٤٨٣/١، وشرح الكافية الشّافية ٩٠٨/٢، وابن النّاظم ٣٨١، والمقاصد النّحويّة ٣٥٨/٣، والدّيوان ١٣٣/١ .

(١) في أ : هو، وهو تحريف .

(٢) في ب : فلا .

(٣) من الآية : ٩٥ من سورة المائدة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) وكذلك الصّفة المشبّهة باسم الفاعل لا يتعرّف بها المضاف كما مثّل.

ينظر : شرح الملحة ١٣٧ .

(٦) يجوز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل .

ينظر : التّصريح ٢٩/٢، والأشمونيّ ٢٤٥/٢ .

(٧) من الآية : ٣٥ من سورة الحجّ .

والإضافة المحضة يجوز أن تَفْصِل بين المضاف والمضاف إليه اضطرارًا[١]، كما ورد في النّظم، [وذلك][٢] بنعتٍ في[٣] قول الشّاعر:

نَجَوْتُ[٤] وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي - شَيْخِ الأَبَاطِحِ - طَالِبِ[٥]

---

(١) هذا مذهب كثيرٍ من النّحويّين، وذهب ابن مالك إلى أنّه يجوز ــ في السّعة ــ الفصل بينهما في ثلاث صور :

الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامرٍ: ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧]، وإمّا ظرفه كقول بعضهم : (ترك ــ يوما ــ نفسك وهواها سعيٌ لها في رداها) .

الثّانية : أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأوّل، والفاصل إمّا مفعوله الثّاني كقراءة بعضهم : ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم : ٤٧]، أو ظرف : كقوله - صلّى الله عليه وسلّم - : «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو - لِي - صَاحِبِي» .

الثّالثة : أنْ يكون الفاصل القسَم، نحو قولهم : (هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ) .

تُنظر هذه المسألة في : شرح التّسهيل ٣/٢٧٦-٢٧٧، وابن النّاظم ٤٠٥، والتّصريح٢/٥٧، والأشمونيّ ٢/٢٧٥، ٢٧٦ .

(٢) (وذلك) ساقطة من أ .

(٣) في أ : بنعتٍ من .

(٤) في أ : بقيت .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .

و(بَلَّ) : لطّخ سيفه بالدّم . و (المُراديّ) : عبد الرّحمن بن مُلجم - قاتِلُ عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه -. و (الأباطح) : جمع أبطح، وهو : كلّ مكان متّسع، أو هو مسيلٌ واسعٌ فيه دِقاقُ الحصى، وأراد بالأباطح : مكّة المكرّمة . و (شيخ الأباطح) : هو أبو طالب ــ والد عليّ رضي الله عنه ــ .

والشّاهد فيه: (من ابن أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف وهو (أبي) =

أو بجملة[١]، كقول الآخر[٢]:

لَهَـا خَائِلٌ أَوْعَى - بِأَيَّةِ كُلَّمَا تَنَاوَلَ كَفَّاهُ البِسَارَ - الجَوَانِحِ[٣]

= والمضاف إليه وهو (طالب) بالنّعت للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ٩٩٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٦/١، وابن النّاظم ٤١١، وابن عقيل ٧٩/٢، والمساعد ٣٧٢/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٧٨/٣، والتّصريح ٥٩/٢، والهمع ٢٩٦/٤، والأشمونيّ ٢٧٨/٢ .

(١) في ب : أو بجمله .

(٢) في أ : الرّاجز، وهو سهوٌ من النّاسخ .

(٣) في ب : الحوايج، وهو تصحيف .

وهـذا البيتُ من الطّويل، وهو لسُوَيد بن الصّامت الأنصاريّ - رضي الله عنه - من قصيدة قالها؛ وقد ادّان دَيْنـًا وطُولب فاستغاث بقومه فقصّروا عنه؛ ومنها :

وَأَصْبَحْتُ قَدْ أَنْكَرْتُ قَوْمِي كَأَنَّنِي جَـنَيْتُ لَهُمْ بِالدَّيْنِ إِحْدَى الفَضَائِحِ

أَدَيْـنٌ وَمَـا دَيْـنِي عَلَيْهِم بِمَغْرَمٍ وَلَكِـنْ عَـلَى الشُّمِّ الجِلاَدِ القَرَاوِحِ

أَدِيـنُ عَـلَى أَثْمَارِهَـا وَأُصُولِهَا لِمَوْلَـى قَـرِيبٍ أَوْ لآخَـرَ نَازِحِ

الإصابة ١٨٧/٣، واللّسان (قرح) ٥٦٢/٢ .

و (نخلة قِرْواح) : ملساء جَرْداءُ طويلة، والجمع قراويح ولكن حذفت الياء . و(الشّمّ): الطّوالُ من النّخل وغيرها . و (الجلاد) : الصّوابر على الحرّ والعطش وعلى البرد، والضّمير في (لها) يرجع إلى النّخل الّذي يصفه . و (الخائل) المتعهّد للشّيء والمصلِح له القائم به . و (أوعى الجوانح) : مجبورها بعد كسر، قال في اللّسان ــ (وعى) ٣٩٦/١٥ ــ : ((وَعَى العظم إذا انجبر بعد الكسر)). و(البِسار) : الحَبْل الّذي يُرتقى به إلى النّخل .
=

أو بظرفٍ، كقول الشّاعر :

..... لِـلَّهِ دَرُّ - اليَـومَ - مَنْ لاَمَهَا[1]

= والشّاهد فيه : (أوعى ... الجوانحِ) حيث فصل بين المضاف ــ وهو (أوعى) ــ والمضاف إليه ــ وهو (الجوانح) ــ بنعت هو جملة؛ للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيت في : التّقفية في اللّغة ٣٨٩، وشرح التّسهيل ٢٧٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٧/١ .

(١) هذا عجُز بيتٍ من السّريع، وصدره :

لَمـّا رَأَتْ سَاتِيدَمَـا اسْتَعْبَرَتْ

وهو لعمرو بن قميئة .

و (سَاتِيدَمَا) : جبلٌ متّصلٌ من بحر الرّوم إلى بحر الهند، يقال : إنه سُمِّيَ بذلك لأنّه ليس مِنْ يومٍ إلاّ ويُسْفكُ عليه دمٌ، كأنّهما اسمان جعلا اسمـًا واحدًا .

يُنظر : معجم ما استُعجم ٧١١/٢، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ .

و (استعبرتْ) بكت من وحشة الغُربة، ولبُعدها عن أراضي أهلها؛ والعرب تقول: (لله درُّ فلان) إذا دعوا له، أو تعجّبوا من بلوغه الغاية في شيءٍ مّا .

والمعـنى: وصفَ الشّاعر امرأةً نظرت إلى (سَاتِيدَمَا) - وهو جبلٌ بعيد من ديارها- فتذكّرتْ به بلادها، فاستعبرتْ شوقـًا إليهم .

والشّـاهد فيه : (درّ اليوم من لا مها) فإنّ (درّ) مضاف و (من لامها) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، وقد فصَل بين المُضاف والمضاف إليه بالظّرف وهو (اليوم) للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٧٨/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب ١٢٥، وتحصيل عين الذّهب ١٤٧، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، وشرح المفصّل ١٠٣/١، ٢٠/٣، والأشباه والنّظائر ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٠٦/٤، والدّيوان ١٨٢.

[و][1] كقول الآخر :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ[2]

أو بجارّ ومجرور، كقول الشّاعر :

[هُمَا أَخَوَا[3] - فِي الحَرْبِ - مَنْ لاَ أَخَا لَهُ .....

---

(١) العاطف ساقط من ب .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ، يصف رسم دار .

و (يقارِب) : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض . (أو يزيل) يفرِّق كتابته .

والمعنى : وصف رسوم الدّار فشبّهها بالكتاب في دقّتها والاستدلال بها؛ وخصّ اليهود لأنّهم أهلُ كتاب، وجعل كتابته بعضها متقاربٌ وبعضها متفرّق ومتباين؛ لاقتضاء آثار الدّار تلك الصّفة والحال .

والشّاهد فيه : (بِكَفٍّ - يومًا - يهوديّ) حيث فصَل بين المضاف ــ وهو (كف) - والمضاف إليه - وهو (يهوديّ) - بالظّرف - وهو (يومًا) - للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٧، والخصائص ٢/٤٠٥، والإنصاف ٢/٤٣٢، وشرح المفصّل ١/١٠٣، وشرح التّسهيل ٣/٢٧٣، وابن النّاظم ٤١٠، وابن عقيل ٢/٧٨، والخزانة ٤/٤١٩، وشعره ــ ضمن مجلّة المورِد، المجلّد الرّابع، العدد الأوّل ــ ١٤٢ .

(٣) في ب : إلي، وهو تحريف؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :

إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

نُسِبَ إلى عَمْرَة الخثعميّة، وقيل : لدُرْنا بنت عَبْعَبَة، وقيل : لامرأة من بني سعد .

و (النّبوَة) أصلُها : أنْ يضرِب بالسّيف فينبوَ عن الضّريبة ولا يمضي فيها . =

أو بنداء ومنادى[١]، كقول الآخر:][٢]

كَـأَنَّ بِرْذَوْنَ - أَبَـا عِصَامِ[٣] - زَيْـدٍ حِمَـارٌ دُقَّ بِاللِّـجَامِ[٤]

= (فدعاهما) : استغاث بهما .

والمعنى : ترثي الشّاعرة أخويها فتقول : كانا لمن لا أخا له في الحرب ولا ناصر، أخوين ينصرانه إذا غشيه العدوّ فخاف أن ينبوَ عن مقاومته .

والشّاهد فيه : (هما أخوا - في الحرب - من لا أخا له) حيث فصَل بين المضاف - وهو (أخوا) - والمضاف إليه - وهو (مَن)- بالجارّ والمجرور - وهو (في الحرب) - للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٨٠، ونوادر أبي زيد ١١٥، ١١٦، والخصائص ٢/٤٠٥، وتحصيل عين الذّهب ١٤٩، والإنصاف ٢/٤٣٤، وشرح المفصّل ٣/٢١، وابن النّاظم ٤١٠، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٧٢، والهمع ٤/٢٩٥ .

(١) في ب : ومنادى إلى؛ ويستقيم الكلامُ بدون حرف الجرّ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ: عاصم.

(٤) هذا بيتٌ من الرّجز، و لم أقفْ على قائله .

و (البرذون) من الخيل ما ليس بعربيّ .

والمعنى : يشبّه برذون زيد بحمار ملجّم .

والشّاهد فيه : (برذون أبا عصام زيد) حيث فصَل بين المضاف - وهو (برذون) - والمضاف إليه - وهو (زيد) - بالمنادى - (أبا عصام) - للضّرورة الشّعريّة .

يُـنظر هذا البيت في : الخصائص ٢/٤٠٤، وشرح التّسهيل ٣/٢٧٥، وابن النّاظم ٤١٢، وابـن عقيل ٢/٨١، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٨٠، والتّصريح ٢/٦٠، والهمع ٤/٢٩٦، والأشمونيّ ٢/٢٧٨ .

[٣٩/ ب] /وَفِـــي المُضَافِ مَا يُجَرُّ أَبَدَا مِثْلُ : لَدُنْ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدَى

وَمِـــنْهُ سُبْحَانَ وَ ذُو وَ مِثْلُ وَ مَـــعْ وَ عِـــنْدَ وَ أُوْلُو وَ كُلُّ

ثُمَّ الجِهَاتُ السِّتُّ فَوْقُ وَ وَرَا وَ يَمْـــنَةً وَ عَكْسُـــهَا بِـــلاَ مِرَا

وَهَكَذَا غَيْرُ وَ بَعْضُ وَ سِوَى فِي كَلِمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى[1]

الأسماء المضافة إضافة معنويّةً؛ لازمة الإضافة، وغير لازمة .

فاللاّزمةُ على ضربين : ظروف، وغير ظروف[2] .

فمن الظّروف: (**لَدُنْ**)، وهو بمنـــزلة (عند)[3]، وهو مع الظّاهر آخره ألفٌ، ومع المضمَر ينقلب[4] ياءً؛ تقول : (لدى زيد ولديك)؛ فإذا اســـتقبلها الألـــف[5] واللاّم تسقط نُونها، كقولك : (لدى الرّجل)؛ ومن العرب مَن ينصب بها[6].

وتكـــون بمعنى (مُنْذُ)؛ تقول: (ما رأيته من لَدُنْ غُدْوَةً)، قال أبو سفيان[7] بن حَرْبٍ:

---

(١) في ب : قُدِّمَ هذا البيتُ على الّذي قبله .

(٢) يُنظر : شرح المفصّل ١٢٦/٢ .

(٣) إلاّ أنّ (لدن) تختصّ عن (عند) بستّة أمور .

يُنظر : التّصريح ٤٥/٢، والأشمونيّ ٢٦٤/٢ .

(٤) في ب : تنقلب .

(٥) أي : دخل الألف واللاّم على المضاف إليه .

(٦) يُنظر : الكتاب ٥٨/١، ٢١٠، ١١٩/٣، والتّصريح ٤٥/٢ .

(٧) في أ : أبو اسفين، وفي ب : أبو سفين، وكلتاهُما محرّفة، والصوّاب ما هو مثبت . =

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَـدُنْ[١] غُـدْوَةً حَـتَّى دَنَـتْ

(سُبحان الله) معناه: التّنـزيه .

[و][٣] (ذو)[٤]: بمعنى صاحب لازم الإضافة، ومن إضافته إلى المضمَر[٥]؛ ما أنشده الأصْمَعيُّ[٦]:

= وأبو سفيان هو : صخر بن حرب بن أُميّة القرشيّ الأمويّ، مشهور باسمه وكنيته : كان من دُهاة العرب، ومن أهل الرّأي والشّرف فيهم، أسلم عام الفتح، وشهد حنينًا والطّائف، وكان من المؤلّفة قلوبهم؛ توفّي بالمدينة سنة (٣٠هـ) .

يُنظر : الاستيعاب ٢/٢٧٠، وسير أعلام النّبلاء ٢/١٠٥، والعبر ١/٢٣، والإصابة ٣/٣٣٢.

(١) في أ: لذن، وهو تصحيف.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (مزجَر الكلب) : مكان زجر الكلب وإبعاده .

والمعنى : ما زال مهري بعيدًا عن هؤلاء القوم من أوّل النّهار إلى آخره .

والشّاهد فيه: (لدن غدوة) حيث جاءت (لدن) بمعنى (مُنْذُ) أي : مُنْذُ غدوة .

وجميع النُّحاة استشهدوا به على نصب غدوة بعد (لدن) ولم تجرّ بالإضافة؛ وهذا نادر .

يُنظر هذا البيتُ في : حُروف المعاني ٢٦، وشرح اللّمع لابن بَرْهان ٢/٤٢٩، واللّسان (لدن) ١٣/٣٨٤، وابن عقيل ٢/٦٥، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٢٩، والتّصريح ٢/٤٦، والهمع ٣/٢١٨، والأشمونيّ ٢/٢٦٣، والدّرر ٣/١٣٨ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ: وذ، وهو تحريف.

(٥) في ب : إلى مضمرٍ .

(٦) هو : عبد الملك بن قُرَيب، أبو سعيد الأصمعيّ، البصريّ، اللّغويّ : أحدُ أئمّة اللّغة، =

[٤٠/أ] /إِنَّمَـــا يَصْـــطَنِعُ المَعْـــــرُوفَ فِـــي النَّاسِ ذَوُوهُ[١]

ومن إضافته إلى المضاف للمضمَر[٢] قولُ عِثْير بن لَبيد[٣]:

يَـــبْكِي عَـــلَيْهِ غَرِيْبٌ لَيْسَ يَعْرِفُهُ وَذُوْ قَرَابَـــتَهِ فِي الحَيِّ مَسْرُورُ[٤]

= والغريب، والأخبار، والملح، والنّوادر؛ مولده ووفاته بالبصرة؛ ومن مصنّفاته : الإبل، وخلق الإنسان، والخيل، والأضداد، وله قصائد اختارها، عُرفت بالأصمعيّات؛ توفّي سنة (٢١٦هـ) .

يُـــنظر : مـــراتب النّحويّين ٨٠ - ١٠٥، وأخبار النّحويّين البصريّين ٧٢ - ٨٠، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ١٦٧، ونزهة الألبّاء ٩٠، وإنباه الرُّواة ١٩٧/٢ .

(١) هذا بيتٌ من مجزوء الرّمل؛ أنشده الأصمعيّ و لم يعزه لقائل معيّن .

والشّاهد فيه : (ذووه) حيث أضاف (ذوو) - وهو جمع (ذو) - إلى المضمَر؛ والمختار : إضافة (ذو) إلى المضمَر .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصّل ٣٨/٣، وشرح الكافية الشّافية ٩٢٨/٢، وشرح التّسهيل ٢٤٢/٣، واللّسان (ذو) ٤٥٨/١٥، والمساعِد ٣٤٦/٢، والهمع ٢٨٤/٤، والدّرر ٢٧/٥ .

(٢) في كلـــتا النّسختين : ومن إضافته إلى المضاف المضمر، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٣) في ب: كبير. و لم أقف على ترجمةٍ له .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لِعثير بن لبيد العذريّ، وقيل : لعثمان بن لبيد العذريّ، وقيل : لحُرَيْث بن جَبَلة العذريّ .

والشّاهد فيه : (وذو قرابته) حيث أضاف (ذو) إلى المضاف للمضمر .

يُـــنظر هـــذا الـــبيت في : المعمّرين ٦١، وعيون الأخبار ٣٢٨/٢، ومجالس ثعلب ٢٢١/١، ودرّة الغوّاص ٧٣، ٧٤، ونزهة الألبّاء ٣٣، واللّسان (دهر) ٢٩٣/٤، =

(**مِثْل**): تسوية[١]، وقد يَدْخُلُ[٢] عليه الكاف تأكيدًا للتّشبيه .

(**مَـعَ**): كـلمةٌ تَضُمُّ الشّيء إلى الشّيء، والغالب عليها الظّرفيّةُ، كقولك: (سِرْتُ مَعَ القوم) أي : في جَمْعِهِمْ .

(**عِـنْد**): ظرف مكان، تقول: (كُنْتُ عِنْدَ زَيْدٍ)؛ و[قد][٣] تكون ظرف زمان، كقولك: (كان هذا عند انتصاف[٤] النّهار) .

(**أولو**)[٥]: اسم لجمع[٦] أسماء الإشارة .

(**كلّ**) : معناه العموم والإحاطة .

(**فَـوْقُ**) و(**تَحْتُ**): هما[٧] ظرفان، وقد[٨] يكونان اسمين[٩] في قولـك: (تحتُكَ رجلاك)؛ لأنَّ الرِّجْل هي التَّحْتُ نفسه[١٠]، وكذا: (فوقَكَ بناءٌ حَسَن)[١١].

= وشرح شواهد المغني ١/٢٤٤، والدّرر ٣/١٠١ .

(١) في كلتا النّسختين : سويّه؛ ولعلّها محرّفة؛ والتّصويب من الكتاب ٤/٢٣١ .

(٢) في ب : تدخل .

(٣) (قد) ساقطة من ب .

(٤) في أ : انتصاب .

(٥) في أ: ألو، وهو تحريف.

(٦) في كلتا النّسختين : لجميع، وهو تحريف .

(٧) في أ : فهما .

(٨) في ب : وقيل .

(٩) يُنظر : الكتاب ١/٤١١، ٤١٦، ٤٢٠ .

(١٠) وكذا (فوقُكَ رأسُك)؛ لأنّ الفوق هو الرّأس .
يُنظر : حروف المعاني ٢٧ .

(١١) (فوق) في هذا المثال ظرف، وكذا (تحت) في قولك : تحتَك بساطٌ . =

والجهـــات السِّت[١] ظروف أمكنة؛ ومنها : (يمين) و (شمال) و(أعـــلى) و (أسفل) و (قُبالَة) و (حِذاءَ) و (إزاء) [و (تِلْقَاء)][٢] و(تِجاه) و (أمام) و (وراء) و (بين ذلك) .

ومنها : (**وسَط**)[٣]- بسكون السّين[وفتحها -؛ والفرق بينهما: أنَّ المتحرِّكة السّين][٤] تقع فيما لا ينقسم، كقولك : (ضربت / وَسَطَ رأسه)، والسّاكنة السّين تحلّ محلّ (بين)، تقول: (جلس[٥] وَسْط القوم). [٤٠/ ب]

(**غَيْـــرُ**): كلمةٌ بمعنى (سِوى)، ويستثنى بها بعضُ اختصاص من (كُلّ)، وبعض الشّيء : طائفةٌ مِنْهُ .

(سِوى)[٦]- تُضَمُّ سينه وتُفتح -: وهي تكون اسمـــًا وظرفـــًا[٧]؛

= يُنظر : حروف المعاني ٢٧ .

(١) في أ : السّتّة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) وســـط : يكون اسمـــًا وظرْفـــًا : فإذا أردتّ الظّرف أسْكنت السّين، وإذا أردّت الاسم فتحتَ، فتقول : (وَسْط رأسك دهن) إذا أخبرت أنّه استقرّ في ذلك الموضع أسكنت السّين ونصبت لأنّه ظرف، وتقول : (وسَط رأسك صلب) فتحت السّين ورفعت لأنّه اسم غير ظرف.

يُـــنظر : الكتاب ٤١١/١، والمقتضب ٣٤١/٤، ٣٤٢، وشرح المفصّل ١٢٨/٢، والبسيط ٨٨٠/٢، والهمع ١٥٧/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في ب : جلست .

(٦) يُنظر : حروف المعاني ١٠، ٢٣ .

(٧) هذا مذهب الكوفيين، وأما البصريون فإنها لا يكون عندهم إلا ظرفاً.

فإذا كانت اسمـــاً مُدَّت وقُصِرَت، ولا تُمَدُّ إلاَّ إذا كانت مفتوحة السّين.

فإذا كانت اسمـــاً فهي بمعنى (غير)[١]، كقول الأعشى[٢]:

..... وَمَـــا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا[٣]

وإذا[٤] كـــانت ظـــرفـــاً فهي بمنـــزلة (وَسَط)، وتكون ممدودةً للتّحقيق، تقول : (مررتُ برجُلٍ سَواءٍ) أي : مثلك .

= ينظر: الإنصاف، المسألة السادسة والثلاثون ١/٢١٤.

(١) في ب : عن، وهو تحريف .

(٢) هو : ميمون بن قيس، المعروف بأعشى قيس، ويكنى أبا بصير : شاعرٌ جاهليّ من شعراء المعلّقات العشر، لقّب بـــ(صنّاجة العرب) لجودة شعره، وقيل : لأنّه كان يتغنّى بشعره؛ أدرك الإسلام في أواخر عمره و لم يُسْلِم .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ١/٦٥، والشّعر والشّعراء ١٥٤، والأغاني ٩/١٢٧، والمؤتلف والمختلف ١٠، والخزانة ١/١٧٥ .

(٣) في ب : لسواكه، وهو تحريف .

وهذا عجز بيتٍ من الطّويل، وصدره :

تَجَانَـــفُ عَـــنْ جُوّ اليَمَامَـــةِ نَاقَـــتِـــي

و (التّجانف) : الميل والانحراف .

والشّاهد فيه: (لسوائكا) على أنّ (سِوى) تكون اسمـــاً بمعنى (غير) أي : لغيرك .

يُـــنظر هذا البيت في : الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، والمقتضب ٤/٣٤٩، وتحصيل عين الذّهب ٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٣٥٩، ٢/٢٥٠، والإنصاف ١/٢٩٥، وشرح المفصّل ٢/٨٤، والهمع ٣/١٦٢، والخزانة ٣/٤٣٥، والدّيوان ٨٩ .

(٤) في أ: وإنْ.

بَابُ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ

وَاجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِراً مُعَظِّمـــاً لِقَــدْرِهِ مُكَثِّرَا[1]
تَقُــولُ : كَــمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَــمْ إِمَــاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُدِ

(كَــمْ) : اسم موضوع لعدد مُبْهَمٍ جِنْســاً ومِقْدارًا؛ ولها موضعان[2]: الخبر/، والاستفهام . [٤١/أ]

فالخــبرُ يقترن بالتّكثير[3]؛ والعددُ مجرورٌ بها، ولزمت صدر الكلام لأنّها في الخبر بمنــزلة (رُبَّ)؛ لأنَّ الشّيءَ يحمل على نقيضه[4]فلم يتقدّم عليها شيءٌ سِوى حرف الجرِّ؛ لأنَّ الجارّ والمجرور كالشّيء الواحد .

ويحكــم على موضعها بالرّفع تارةً، وبالنّصب أُخرى، وبالجرّ تارةً على ما يقتضيه العامل.

وهي تشبه الاستفهاميّة من وُجوهٍ، وتخالِفها من وُجوهٍ[5]؛ وتوجيه المشابهة:

---

(١) في متن الملحة ١٧ : مُكَبِّرَا .

(٢) في أ : موضوعان، وهو تحريف .

(٣) في أ : بالتّنكير، وهو تحريف .

(٤) قيل : لأنّها إنْ كانت استفهاميّة فالاستفهام له صدرُ الكلام؛ وإنْ كانت خبريّة فهي نقيضــة (رُبَّ)، و (رُبَّ) معناها : التّقليل، والتّقليل مضارِعٌ للنّفي، والنّفي له صدرُ الكلام كالاستفهام .

يُنظر : أسرار العربيّة ٢١٤، وشرح الرّضيّ ٢/٩٧، والصّبّان ٤/٨٣ .

(٥) يُنظر : التّصريح ٢/٢٧٩، والأشمونيّ ٤/٨٣ .

أنّهمـــا يشتركان في لفظ الكميَّة[١]، ويلزمان صدر الكلام، وأنّهما يشـــتركان في البِـــناء لتَضـــمُّنهمَا معـــنى الحرف، وأنّهما يشتركان في احـــتياجهما إلى مُفَسِّرٍ لأجل ابهامهما، ويشتركان في جواز الحمل على اللّفظ، وتارةً على المعنى في الإفراد والجمع والتّذكير والتّأنيث[٢].

ووجوه المخالَفة:

مـــنْهَا : أنَّ الاســـتفهاميّة بمـــنـــزلة عَـــدَدٍ مُنوَّن، نحو: (عشرين درْهمـــاً)، والخبريّة بمنـــزلة عَدَدٍ مُضافٍ؛ ويدلّ على ذلك : انتصاب مميّز الاستفهاميَّة، [وانجرار مميّز الخبريّة.

ومنها: أنّ مميّز الاستفهاميّة][٣] فردٌ منصوبٌ[٤]، ومميّز الخبريّة

---

(١) لأنّهما كنايتان عن عدد مجهول الجنس والمقدار . التّصريح ٢/٢٧٩ .

(٢) يُنظر : شرح المفصّل ٤/١٣٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/١١٢٣ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) أمّـــا الإفراد فلازمٌ عند البصريّين، وأجاز الكوفيّون كونه جمعـــاً مطلَقـــاً، وفصّل بعضـــهم فقـــال : إنْ كان السّؤال عن الجماعات ـــ نحو (كم غلامانـــاً لك) إذا أردتّ أصنافـــاً من الغلمان ـــ جاز، وإلاّ فَلا، وهو مذهب الأخفش .

وأمّا نصبه ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنّه لازمٌ ولا يجوز جرّه مطلَقـــاً؛ وهو مذهب بعض النّحويّين .

والثّاني : أنّه ليس بلازم بل يجوز جرّه مطلَقـــاً حملاً على الخبريّة، وإليه ذهب الفرّاء، والزّجّاج، والفارسيّ .

والـــثّالث : أنّه يجوز جرّه بـــ(مِنْ) مضمَرةً جوازًا إنْ جرّت (كم) بحرف، نحو: (بكم درهم اشتريت ثوبك ؟)؛ هذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جرّه =

جمع مجرور[١].

ومـــنها:/ أنَّ الاستفهاميّة تقتضي جوابـــاً؛ وجوابها : إعرابه يكون بحسب موضعها؛ فإذا قُلْتَ: (كم مالك ؟) فجوابه : (عشرون)؛ والخبريّة لا تقتضي جوابـــاً؛ لأنّ المتكلِّم بها يُخْبِرُ عن نفسه . [٤١/ ب]

ويجوز أن يأتي الاسم بعد الخبريّة مُفْرَدًا وجمعـــاً[٢]، كقولك : (كم عَبْدٍ ملكت) و (كم عبيد) .

فإن فَصَل بينها[٣] وبين ما عملت فيه فاصلٌ انتصب على التّمييز[٤]،

= إلاّ إذ دخـــل عـــلى (كـــم) حرفُ جرٍّ ليكون حرف الجرّ الدّاخل على (كم) عوضـــاً من اللّفظ بـــ(من) المضمَرة؛ وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وجماعة؛ وذهب الزّجّاج إلى أنّ جرّ التّمييز إنّما هو بإضافة (كم) إليه .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٥٩/٢، ١٦٠، والمقتضب ٥٦/٣، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢، والتّصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٧٨/٤، ٧٩، والأشمونيّ ٧٩/٤، ٨٠ .

(١) تمييز (كم الخبريّة) مجرورٌ، ويكون مفرَدًا، وجمعـــاً، والجرُّ هُنا بإضافة (كم) على الصّحيح إذْ لا مانع منها؛ وقال الفرّاء : ((إنّه بمن مقدّرة))، ونُقل عن الكوفيّين.

ينظر: الهمع ٨٠/٤، ٨١، والأشمونيّ ٨١/٤ .

(٢) الإفراد أكثر من الجمع وليس الجمع بشاذ - كما زعم بعضهم -.

تنظر هذه المسألة في شرح الرّضيّ ٩٦/٢، ٩٧، والتصريح ٢٧٩/٢، ٢٨٠، والهمع ٤/ ٨٠، والأشماوني ٤/ ٨٠، ٨١ .

(٣) في أ : ما بينها، بإقحام الميم .

(٤) يفصـــل - في السّـــعة - بين (كم) الاستفهاميّة، ومميّزها بالظّرف، وشبهه، نحو (كم عندك غلامـــاً ؟) و (كم لك جارية ؟) . =

كقول الشّاعر:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ[1]

فتقول من ذلك: (كم لي عَبْدًا) .

= ولا يفصل بين (كم) الخبريّة ومميّزها إلاّ في الضّرورة؛ فيجوز لأجلها الفصل بينهما بالظّرف، وشبهه، وبالجملة .

ثم اختلف العلماء : فذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظّرف وحرف الجرّ كان مخفوضًا، نحو (كم عندك رجل) و (كم في الدّار غلام) .

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز فيه الجرّ، ويجب أن يكون منصوبًا .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٦٤/٢، والمقتضب ٦٠/٣، والأصول ٣١٩/١، والإنصاف، المسألة الحادية والأربعون، ٣٠٣/١، والتّبيين، المسألة الرّابعة والسّبعون، ٤٢٩، وشرح المفصّل ١٣١/٤، وشرح الرّضيّ ٩٧/٢، وابن النّاظم ٧٤٢، والهمع ٨٢/٤، والأشمونيّ ٨١/٤، ٨٢ .

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لِلْقُطَامِيّ .

و(العدم) : فقْدُ المال وقلّته . و (الإقتار) : الافتقار .

والمعنى : الشّاعر يمدح هؤلاء القوم بأنّهم أنعموا عليه وأفضلو عند فقره وعدمه - لشدّة الزّمان وشمول الجدب -؛ وحين بلغ به الجهد وسوء الحال إلى أنّه لا يستطيع الاحتمال - أي : الارتحال - لطلب الرّزق ضعفًا وفقرًا .

ويروى (أجتمل) - بالجيم - أي: أجمع العظام لأخرج وَدَكها وأتعلّل به، و (الجميل): الوَدَك .

والشّاهد فيه : (فضلاً) حيث نصب (فضلاً) على التّمييز مع الفصْل بينه وبين (كم) الخبريّة بفاصل .

يُنظر هذا البيتُ في الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وتحصيل عين الذّهب ٣٠١، والإنصاف ٣٠٥/١، والتّبيين ٤٣٠، وشرح المفصّل ١٣١/٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥، وابن النّاظم ٧٤٤، والمقاصد النّحويّة ٢٩٨/٣، والخزانة ٤٧٧/٦، والدّيوان ٣٠ .

بَابُ الْمُبْتَدَأ [وَخَبَرِه] (١)

وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ باسْمٍ مُبْتَدَا فَارْفَعْــهُ وَالإِخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا(٢)

تَقُــولُ مِنْ ذَلِكَ : زَيْدٌ عَاقِلُ وَالصُّــلْحُ خَيْرٌ وَالأَمِيرُ عَادِلُ

المبتدأ : كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعرّيته من العوامِل [اللّفظيّة(٣) لتسند إليه خبرًا يكون به جملةً تحصُل به الفائدة .

وهــو وخبره - إذا لم يكن ظرفــًا ولا جارًّا ومجرورًا -مرفوعان، كـــ(الصُّلْحُ خَيْرٌ) فالمبتدأ مُعْتمد السّؤال، والخبر - من ذي (خير) - معتمد الفائدة(٤).

وهــو مــرفوعٌ بالابتداء(٥)؛ والابتداءُ مَعْنىً لا لفظ، وهو وَصْفٌ؛

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) ورد في شرح الملحة ١٤٣ بعد هذا البيت بيتٌ آخَر؛ وهو قولُه :

وَلاَ يَكــُونُ المُبْــتَدَأ فِي الغَالِبِ إِلاَّ وَقَــدْ عَرَّفْتَــهُ كَالكَــاتِبِ

(٣) أي: غير المزيدة؛ ليدخل نحو: (بحسبك زيد)، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ ﴾ [المائدة: ٧٣] ممّا جاء مبتدأً مجرورًا بحرف جرّ زائد . يُنظر : ابن النّاظم ١٠٥ .

(٤) يُنظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٨١٨/٢ .

(٥) اختلف العلماء في رافع المبتدأ :

فذهب سيبويه وجمهور البصريّين إلى أنّه مرفوعٌ بالابتداء .

وذهــب الجــرميّ والسّيرافيّ وكثيرٌ من البصريّين إلى أنّ عامله التّعرّي من العوامِل اللّفظيّة .

=

= وذهب الزّجّاج إلى أنّ المبتدأ يرتفع بما في النّفس من معنى الإخبار .

وذهب آخرون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، واختاره ابن جنّي، وأبو حيّان، والسّيوطيّ .

وقيل : إنّه يرتفع بالعائد من الخبر؛ وهو مذهبٌ آخرٌ للكوفيّين .

وقال ابن عقيل بعد ذكر الخلاف : ((وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه)) .

واختلفوا في الابتداء :

فقيل : هو التعرية من العوامل اللّفظيّة .

وقيل : هو جعل الاسم أوّلاً ليُخبر عنه .

وقيل : هو عبارة عن مجموع وصفين هما التّجرّد والإسناد .

وقيل : هو علّة ذاتُ أوصاف ثلاثة : التّجرّد من العوامل اللّفظيّة لفظًا أو تقديرًا، والتّعرّض لدخولها، والإسناد .

واختلفوا في رافع الخبر :

فذهب سيبويه وأكثرُ البصريّين إلى أنّه مرفوعٌ بالمبتدأ؛ وهو أحدُ قولي المبرّد في المقتضب ١٢/٤، ونُسب إلى أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي؛ واختاره ابن مالكٍ في التّسهيل ٤٤ .

وذهب الأخفش وابن السّرّاج، والزّمخشريّ والسّيوطيّ، إلى أنّه مرفوع بالابتداء .

وقيل : إنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا؛ وهو أحدُ قولي المبرّد في المقتضب ٤٩/٢، ١٢٦/٤؛ وهو مذهب ابن السّرّاج الذي قرره في كتابه الأصول ٥٨/١، وكذلك ابن جنّي الّذي قرّره في كتابه الخصائص ٣٨٥/٢؛ وقال عنه ابن يعيش ٨٥/١: «وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريّين» .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ؛ وهو اختيار ابن جنّي، وأبي حيّان، والسيوطي .

وذلك الوصفُ اهتمامُك بالمبتدأ وجعلك إيّاهُ أوّلاً لثانٍ، يكون الثّاني خبرًا عنه.

والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو العامِل فيه .

ومن شرط الخبر أنْ يكون نكرة[١]][٢]، [فإنْ كان معرفةً فأنتَ مخيَّرٌ في جعلك أيّهما شئتَ المبتدأ][٣]، كقولك : (اللهُ رَبُّنَا)، / وكقول الرّاجز: [٤٢/أ]

أَنَــا أَبُــو النَّجْمِ وَشِعْــرِي شِعْــرِي[٤]

= وقال ابن عقيل ــ بعد ذكر الخلاف ــ : ((وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه)) .
تُــنظر هذه المسائل في : الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٦/٤، والتّبصرة ٩٩/١، والمفصّــل ٢٤، وأســرار العربيّة ٦٧، ٧٦، والإنصاف، المسألة الخامسة، ٤٤/١، والتّــبيين، المســألة السّابعة والعشرون، ٢٢٤، والمسألة الثّامنة والعشرون، ٢٢٩، وشــرح المفصّــل ٨٤/١، ٨٥، وابن النّاظم ١٠٧، ١٠٨، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٨١٤/٢، ٨١٦، والارتشاف ٢٨/٢، وابن عقيل ١٨٨/١، ١٨٩، والهمع ٨/٢، ٩، والأشمونيّ ١٩٣/١، والصّبّان ١٩٣/١ .

(١) أصل المبتدأ : أن يكون معرفة، وأصل الخبر : أن يكون نكرة؛ وذلك ((لأنّ الفائدة في الخبر، وإنما يذكر الاسم لتسند إليه الفائدة؛ ألا ترى أنّك إذا قلتَ : (زيدٌ قائم)؛ فالمخاطَب لم يستفد بقولك: (زيدٌ) شيئــًا لأنّه كان يعرفه، وإنما فائدته في قولك: (قائمٌ) لأنّه قد كان يجوز أن يجهل قيامه؛ فإذا أخبره به فقد أوصلت إليه فائدة)) .
التّبصرة ١٠١/١ .
ويُــنظر : الكتاب ٣٢٨/١، والأصول ٥٩/١، وشرح عيون الإعراب ٩٤، وشرح المفصّل ٨٥/١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لأبي النّجم العجليّ .
والمعنى : شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر . =

والمبتدأ يُشْبِهُ الفاعل مِنْ وَجْه، ويخالفه مِنْ وَجْه:

فالمشابهةُ: أَنَّهُمَا أَبَدًا مرفوعان لفظـًا أو تقديرًا؛ و[1] أَنَّهُمَا مُحَدّث عنهما[2].

والمخالَفةُ: أنَّ حديث المبتدأ بعده، وحديث الفاعل قبله؛ وأنَّ عامل الفاعل لفظيٌّ، وعامل المبتدأ معنويٌّ .

ويشترط في المبتدأ أَنْ يكون اسمـًا، أو مُنَزَّلاً منـزلةَ الاسم مُخْبَرًا عنه؛ والمنـزّل منـزلة الاسم قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[3] تقديره: سَمَاعك بالمعيديّ.

= والشّاهد فيه : (وشعري شعري) حيث وقع المبتدأ و الخبر معرفتين؛ فأنت مخيّرٌ في جعلك أيّهما شئت المبتدأ .

يُنظر هذا البيتُ في : إيضاح الشّعر ٣٥٣، والخصائص ٣٣٧/٣، والمقتصد ٣٠٧/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٧٣/١، والمرتجل ٣٧٧، وشرح المفصّل ٩٨/١، ٨٣/٩، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٢٣، والمغني ٤٣٤، والخزانة ٤٣٩/١، والدّيوان ٩٩.

(١) في ب : أو .

(٢) يُنظر : الأصول ٥٨/١، وكشف المُشْكِل ٣١٣/١ .

(٣) هذا مَثَلٌ يُضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مَرْآه؛ وأوّل مَن قاله هو: المنذر ابن ماء السّماء .

و(تسمع) مبتدأ؛ وهو في تأويل سماعك . وقبله (أَنْ) مقدّرة، ويروى : (لأَنْ تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ)، و (أَنْ تَسْمَعَ) .

يُنظر هذا المثل في : كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٩٧، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١، والمستقصى ٣٧٠/١ .

وأنْ يكـــون معرفةً إذْ لا طريق إلى [معرفة][١] الفائدة إلاّ به، فإذا لم يُعْـــرَف في نفســـه فأحـــرى[٢] ألاّ يعـــرف خَبَرَهُ؛ أو مقارنـــاً للمعرفة بتخصيصٍ أو فائدة؛ وذلك في ستّة مواضع[٣]:

أوّلها : أنْ يكون نكرة موصوفةً[٤]، كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[٥].

أو أنْ يتقدَّم[٦] خَبَرُه عليه في الجارّ والمجرور أو الظّرف[٧]، كقولك: (لكَ مالٌ) و (عنده عِلْمٌ)؛ لأنَّ تقدّمه هُنا قَدْ أبطل كونُهُ صِفَةً .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٢) في أ: فأحرى.

(٣) لم يشترط سيبويه والمتقدِّمون لجواز الابتداء بالنّكرة إلاّ حصول الفائدة، وقال جمعٌ من المحقّقين كابن هشام والمراديّ : أنّ مرجع المسوّغات إلى التّعميم والتّخصيص .
ورأى المـــتأخّرون أنّه ليس كلّ واحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبّعوها فمن مُقلّ مخلّ، ومِن مُكثِر موردٍ ما لا يصلُح، أو معدّد لأمور متداخلة .
وقـــد أنهى بعض المتأخّرين ذلك إلى نيِّفٍ وثلاثين مسوّغـــاً؛ والمرجع في كلّ هذه المسوّغات هو حصول الفائدة .
يُـــنظر : المقرّب ٨٢/١، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١، والمغني ٦٠٨، وشرح شذور الذّهب ١٧٥، وابن عقيل ٢٠٣/١، والأشمونيّ ٢٠٤/١ .

(٤) في ب: موصوفا.

(٥) من الآية : ٢٢١ من سورة البقرة .

(٦) في أ : يقدّم .

(٧) في أ: الطّرف. ولا بدّ مع تقديم الخبر وكونه ظرفـــاً أو جارًّا ومجرورًا من أنْ يكون مختصـــاً؛ فلو قلتَ : (عند رجل رجل) و (في دارٍ رجل رجل) لم يصح .

[٤٢/ ب]

أو يقع[١] دُعاءً[٢]، كقوله تعالى:/ ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[٣] و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[٤] فأفاد لتضمّنه معنى الفعل .

أو معتمداً[٥] على نفيٍ، كقولك: (ما أَحدٌ أفضل منك) .

أو على استفهام[٦]، كـ(هل فتًى فأقصده؟) .

أو اختصاص بعملٍ، كقولك : «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»[٧].

وإذا كانت النّكرة في معنى الفعل وقد ارتفع بها الاسم، كقولك : (أقائمٌ الزّيدان) و(ما ذاهبٌ العمران) أفادت[٨] لاعتماده على الاستفهام،

---

(١) في ب: أو تقع.

(٢) والدّعاء : إمّا بخير أو بشرّ .

(٣) من الآية : ٢٤ من سورة الرّعد .

(٤) سورة المطفّفين، الآية : ١ .

(٥) في أ : أو يعتمد.

(٦) في ب : الاستفهام .

(٧) هذا جزءٌ من حديث طويل رواه أبو ذرّ عن النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم -، قاله لقومٍ قالوا : يا رسول الله ذهب أهلُ الدُّثور بالأُجور : يصلّون كما نصلّي، ويصومون كما نصوم ... .

وقد أخرجه بهذا اللّفظ : أحمد في مسنده ١٦٧/٥ .

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب الزّكاة، باب بيان أنّ اسم الصّدقة يقع على كلّ نوعٍ من المعروف، ٦٩٧/٢ بلفظ : «وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ» .

(٨) في أ : يفيد، وفي ب : تفيد، وما أثبتّه هو الأولى .

أو[١] النّفي، وَمِنْهُ قولُ الشّاعر :

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَـا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[٢]

وكقول[٣] الآخر :

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[٤]

---

(١) في أ : والنّفي .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، لم أقفْ على قائله .

و (قاطن) : مقيم . و (ظعنـًا) : رحيلاً .

والمعنى : أمقيم قومُ سلمى في مكانهم الّذي أعهده ؟، أمْ عزموا على الرّحيل ؟؛ فإنْ كانوا قد عزموا على الرّحيل فعيش من يقيم ويتخلّف عنهم يكون عجيبـًا .

والشّـاهد فيه : (أقاطنٌ قوم سلمى) حيث سوّغ الابتداء بهذه النّكرة ـ قاطن ـ كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على الاستفهام .

وجميـعُ النُّحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف (قاطن) على الاستفهام بالهمزة، وهو اسم فاعل مبتدأ، فاستغنى بمرفوعه عن الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وابن النّاظم ١٠٦، وأوضح المسالك ١٣٤/١، وتخـليص الشّواهد ١٨١، والمساعد ٢٠٤/١، والمقاصد النّحويّة ٥١٢/١، والتّصريح ١٥٧/١، والأشمونيّ ١٩٠/١ .

(٣) في ب : وقول .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، ولم أقف على قائله .

والمعنى : يقول لصديقَيْه : إنّكما إذا لم تكونا لي على مَنْ أُعاديه، وإذا لم تقاطِعا مَن أُقاطع من النّاس من أجلي، فإنّكما لم تَفِيَا بما بيننا من الصّداقة والوِداد .

والشّاهد فيه : (ما وافٍ بعهديَ أنتما) حيث سوّغ الابتداء بهذه النّكرة (وافٍ) كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على النّفي .

=

أو يكـــون جوابـــاً[١]، كقول[٢] قائلٍ : (مَنْ جاءك ؟)، فتقول : (رجلٌ) أي : رَجُلٌ جاءني؛ لأنَّهُ داخِلٌ تحتَ (مَنْ) .

فهذه جُمْلَة ما يُبْتَدأُ فيها بالنّكرة .

= وجميعُ النّحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف (وافٍ) على النّفي (ما)، وهو اسم فاعل، فرفع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر .

يُـــنظر هـــذا البيت في : شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وابن النّاظم ١٠٦، وأوضح المسالك ١٣٣/١، وتخـــليص الشّواهد ١٨١، والمساعد ٢٠٤/١، والمقاصد النّحويّة ٥١٦/١، والتّصريح ١٥٧/١، والهمع ٦/٢، والأشمونيّ ١٩١/١ .

(١) يُنظر : كشف المشكِل ٣١٤/١ .

(٢) في ب: لقول.

[فَصْلٌ][1]

[وَلاَ يَحُوْلُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلْ لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ][2]

الّذي يُغَيِّرُ المبتدأ عن حاله ثلاثة؛ وهي:

العوامل اللفظيّة؛ فَمِنْهَا: ما ينصب المبتدأ؛ وهي: (إنّ) وأخواتها؛ ومنها: ما ينصبُ الخبر؛ وهي/: (كان) وأخواتها؛ ومنها: ما ينصبهما مَعًا؛ وهي: (ظننت) وأخواتها؛ ويأتي ذِكرُ الجميع إنْ شاء الله تعالى. [٤٣/ أ]

ومِمَّا يَدْخُلُ على المبتدأ ولا يغيّرهُ عن حُكم الابتداء، ولا يؤثّر فيه بِوَجْهٍ[3]: (هَلْ) و (بَلْ) و(لَكِنْ) و(حَيْثُ) و(همزة الاستفهام) و(إذ) و(لام الابتداء) و(أَمَا) و(أَلاَ) المخفّفان اللّذان لاستفتاح[4] الكلام، و(أَمّا) - بفتح الهمزة وتشديد الميم - الّتي لتفصيل الجملة، و(لولا) الّتي معناها امتناع الشّيء لوجود غَيْرِه .

وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ : أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ ؟

وَمِثْلُهُ : كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ وأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ ؟

خَبَرُ المبتدأ يجوز تقديمه إذا كان غَيْرَ مُسْتَفْهَمٍ به، كقولك: (عَالِمٌ زَيْدٌ بالأمر) .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) يُنظر : الكتاب ١١٦/٣، والأصول ٦١/١، والجُمل ٣٠٢ .

(٤) في أ : لافتتاح .

فـإنْ كـان اسم استفهام وَجَبَ تَقْدِيمُهُ، كقولك : (أَيْنَ زَيْدٌ ؟) و (مَـتَى الصّـيامُ ؟) و (كيف أَنْتَ؟)؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها صدرُ الكلام[1].

وقـد يقع اسمُ الاستفهام مبتدأً؛ وذلك إذا وقع بعده فِعْلٌ أَوْ جارٌّ /ومجرورٌ، كقولك: (أين تسكُن ؟) و (كم معك دِرْهَمـًا ؟) . [٤٣/ ب]

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّروفِ الْخَبَرَا فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ الْمِرَا

تَقُـولُ : زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا وَالصَّـوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ

خبر المبتدأ أنواع :

منها: الظَّرْفُ[2]؛ وَهُوَ نَوْعان :

ظَـرْفُ زَمَـانٍ وهو يختصُّ بالأحدَاث[3]، كقولك: (الصِّيام يوم الخميس) .

وظرف مَكَانٍ وهو يختصّ بالأجسام، كقولك: (الإمام[4] أَمَامَ القوم)؛

---

(١) يُـنظر : المقتصـد ١/٢٢٤، وشرح عيون الإعراب ٩٦، وكشف المشكِل ١/٣١٦، والارتشاف ٢/٤٣ .

(٢) في أ: الطرف.

(٣) ظـروف الزّمان لا يجوز أن تقع أخبارًا عن الأشخاص؛ لأنّ الفائدة لا تتمّ إلاّ بها، لو قلت : (زيدٌ يوم الجمعة) لم تكن مُخبِرًا بشيء .

يُـنظر : الأصـول ١/٦٣، والتّبصرة ١/١٠٢، وكشف المشكِل ١/٣٢٠، وشرح المفصّل ١/٨٩ .

(٤) في ب : الأمير .

وقد يقع ظرف المكان خبرًا عَنْ حَدَثٍ، كقولك: (الصّلاةُ وراء الإمام)[١].

ويقع الخبر جارًّا ومجرورًا، كقولك: (زَيْدٌ في دَارِهِ)[٢]، ولا يجوز: (في داره زيد)؛ لأنّه لو قُدِّمَ عادَ الضّميرُ منه[٣] إلى مُتأخِّرٍ في اللّفظ والرُّتبة؛ والضّابط لتقدير هذين الخبرين : ما يقدَّر[٤]لهما من مُفْرَدٍ[٥] أَوْ جُمْلَةٍ، نحو: (مُسْتَقِرّ) أو (اسْتَقَرَّ) .

ويكون الخبر جُمْلَةً اسميّةً، كقولك: (زيدٌ أبوه عَالِمٌ)، وفعليَّةً، كقولك[٦]: (زَيْدٌ قَامَ أبوه)، أو أَنْ[٧]تكون الجملة شرطيّة، كقولك : (زَيْدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْك)؛ ولا بُدَّ أَنْ يكون[٨]لهذه الجمل ضمير/ يعود على المبتدأ كالهاء الرّابطة في الثّلاثة[٩]. [٤٤/أ]

ويكون الخبر فعلاً ماضيًا، كقولك: (زيد قام)؛ ففي هذا الفعل

---

(١) يُنظر : الأصول ١/٦٣، والتّبصرة ١/١٠٣، وكشف المشكِل ١/٣٢٠، وشرح المفصّل ١/٨٩ .

(٢) في ب : الدّار .

(٣) في كلتا النسختين: معه، وهو تحريف.

(٤) في أ : ما تقدّر، وهو تصحيف .

(٥) في ب: بمفرد.

(٦) في ب: لقولك.

(٧) في ب : أو بأن تكون .

(٨) في أ : ولا بدّ لهذه الجمل أن تكون ضميرًا .

(٩) هُناك روابطُ أُخرى غير الضّمير، أوصلها النّحاة إلى عشرة، لكن الشّارح – رحمه الله – اقتصر على الضّمير؛ لأنّه الأصل، ولهذا يربط به مذكورًا ومحذوفًا . يُنظر : المقرّب ١/٨٢، والارتشاف ٢/٥٠، والمغني ٦٤٧، والهمع ٢/١٨ .

ضميرٌ [يعود على المبتدأ مُسْتترٌ][1].

وكذلك يكون مضارِعًا على حكم ما تَقدَّم، كقولك: (خالدٌ يقومُ) فإن ثُنِّي المبتدأ أو جُمِعَ ظهر الضّميرُ، كقولك: (الزّيدان قاما) و (الرّجال قاموا) و (الزّيدون يقومون) .

وبالجملة: لا يخلو[2] الخبر من أنْ يكون مُفردًا، أو جُمْلَة، أو ظرفًا[3].

ويلزم حذف الخبر إذا كان بعد قَسَمٍ مستغنًى عَنْهُ بجواب القسم[4]، كقولك: (لعمرك إنَّ زيدًا صادقٌ)، والتّقدير: قَسمي .

وبعد (لولا)، كقولك : (لولا زيدٌ لزرتُك)، والتّقدير : حاضِرٌ .

وفي المُثُل: (أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا) أي: إذا كان قائمًا[5] .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : فلا يخلو .

(٣) وكذلك يكون الخبر جارًّا ومجرورًا، ويُطلق على الظّرف والجارّ والمجرور شبه الجملة.

(٤) وذلك بأنْ يكون المبتدأ صريحًا في القسَم .

يُنظر : ابن النّاظم ١٢٣، وأوضح المسالك ١٥٨/١ .

(٥) أو يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح أنْ تكون خبرًا، فيُحذف الخبر وُجوبًا لسدّ الحال مسدّه، نحو (ضربي العبد مسيئًا). أو أفعل تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور؛ وقد مثّل له الشّارح .

يُنظر : شرح عمدة الحافظ ١٧٧/١، وابن النّاظم ١٢٣، وابن عقيل ٢٣٥/١ .

ويُحذف في غير هذه الثّلاثة[١] توسّعـًا إذا دَلَّ عليه الكلام، وأكثر مـا يقع في الاستخبار[٢]، كقولك: (أين زَيْدٌ ؟)، فيُقال: (في المسجد)؛ فالمبـتدأ محذوفٌ، والتّقدير: زيد؛ وإذا قيل لك: (مَنْ عندك ؟) فقلت: (زيد)؛ فالخبر محذوف، والتّقدير : زَيْدٌ عِنْدي .

وَإِنْ تَقُـلْ : أَيْنَ الأَمِيْرُ جَالِسُ وَفِـي فِـنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ

/ فَجَـالِسٌ وَمَـائِسٌ قَـدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ[٣] وَالنَّصْبُ مَعَا [٤٤/ ب]

هذه المسألة يُعْلَمُ منها : أنَّ الجملة الابتدائيّة إذا تَقَدَّمَ خَبَرُها وجُوبـًا، أو اخـتيارًا لكونُه[٤] اسم استفهام أو جارًّا ومجرورًا، وأتيت بعد تمام الكلام بنكرة متعلّقة بالجُملة، كقولك: (أَيْنَ الأمير جَالِسٌ ؟)؛ جاز رفع (جالس) ونصبه؛ فإنْ رفعتَ جعلته خبر المبتدأ بإلغاء الظّرف أو الجارّ؛ وإنْ نَصَبْتَ فعلى الحال؛ والعامِل فيه معنى الاستفهام، ومع الجارّ ما يُقدَّر[٥] مِن الاستقرار.

---

(١) بقـي موضعٌ رابعٌ لم يذكره الشّارح؛ وهو : أن يكون المبتدأ معطوفـًا عليه اسمٌ بواوٍ هي نصٌّ في المعيّة، نحو : (كلّ رجل وضيعته)، والتّقدير : كلّ رجل وضيعته مقترنان .

يُنظر : شرح عمدة الحافظ ١٧٦/١، وابن النّاظم ١٢٣، وأوضح المسالك ١٥٨/١، وابن عقيل ٢٣٥/١ .

(٢) في أ : الأخبار .

(٣) في شرح الملحة ١٥١ : وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ مَعَا .

(٤) في كلتا النسختين: كونه وما أثبته هو الأولى.

(٥) في ب : ما تقدّر .

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ لُمْتُهُ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضَمْتُهُ[١]
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلاَهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتْبُ

هذه المسألة تُعرف **باشتغال العامل عن المعمول**؛ فقولك[٢]: (زَيْدٌ لُمْتُهُ) فـ(زيدٌ) مبتدأ - وما بعده فِعْلٌ، [و][٣] ضميرُ فَاعلٍ، وضمير مفعول -، والجملة خبرٌ عنه .

فإنْ نصبت (زيدًا) نصبته على أنّه مفعولٌ، وليس العاملُ فيه الفعل[٤] الّذي بعده لاشتغاله بالضّمير المنصوب؛ بل بفعلٍ مُقدَّرٍ من جنس الفعل المُتأخّر عنه، كقولك: (أكرمتُ زيدًا أكرمته)، والرَّفعُ أجودُ من النّصب؛ لاستغنائه عن التّقدير[٥]/؛ ومن ذلك قولُ الرّبيع[٦]: [٤٥/أ]

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا[٧]

---

(١) ضِمْتُهُ : ظلمته؛ والضّيم : الظّلم . اللّسان (ضمم) ٣٥٨/١٢ .

(٢) في ب : فتقول .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : الضّمير .

(٥) ذكر الشّارح ــ رحمه الله ــ موضعًا واحدًا من مواضع الاشتغال؛ وهو ترجيح الرّفع على النّصب، وبقيَ بعد ذلك أربعة مواضع . يُنظر : التّبصرة ٣٢٦/١، والمقتصد ٢٣٥/١، وابن النّاظم ٢٣٧، وشرح ألفيّة ابن معط ٨٤٩/٢، وابن عقيل ٤٧١/١ .

(٦) هو : الرَّبيعُ بن ضَبُع بن عديّ الفَزَاريّ، شاعرٌ جاهليّ معمَّر، من فُرسان العرب، وخطبائهم، وحُكمائهم . قيل : إنّه عاش أربعين وثلاثمائة سنة .
يُنظر : المعمّرين من العرب ١٥، والمؤتلف والمختلف ١٨٢، والإصابة ٤٢٤/٢، والخزانة ٣٨٣/٧، والأعلام ١٥/٣ .

(٧) هذا بيتٌ من المنسرح، وقبله بيتٌ هو :

= أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أَمْـــلِكُ رَأْسَ الْـــبَعِيرِ إِنْ نَفَـــرَا

والمعـــنى : أنّه وصف في البيتين انتهاء شبيبته وذهاب قوّته، فلا يُطيق حمل السّلاح لحربٍ، ولا يملك رأس البعير إنْ نفر من شيء؛ وإذا خلا بالذّئب خشيه على نفسه، وأنّه لا يحتمل برد الرّيح، وأذى المطر؛ لِهَرَمِه وضعفه .

والشّـــاهد فيه : (والذّئبُ أخشاه) على أنّ الرّفع أجودُ من النّصب؛ لاستغنائه عن التّقدير .

وجميـــعُ الـــنُّحاة استشهدوا بهذا البيت على أنّ النّصب أجود من الرّفع؛ حيث وقع الاســـم المشـــغل عـــنه بعد عاطف تقدّمه جملة فعليّة (لا أملك)، و لم يفصل بين العاطف والاسم .

يُـــنظر هـــذا البيت في : الكتاب ٨٩/١، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وأمالي القالي ١٨٥/٢، والمقتصـــد ٢٣٧/١، والتّبصرة ٣٣٠/١، وتحصيل عين الذّهب ١٠٦، والمقاصد النّحويّة ٣٩٧/٣، والتّصريح ٣٦/٢.

بَابُ الفَاعِلِ

وَكُـلُّ مَـا جَاءَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَقِيْـبَ[1] فِعْـلٍ سَـالِمِ الْبِنَاءِ
فَارْفَعْـهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ:جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ[2]

الفَاعِلُ: كُلُّ اسم ذكرته بعد فِعْلٍ، وأسندتّ ذلك الفعل إليه إسنادًا صحيحـًا، وجُعِلَ الفِعْلُ حَدِيثـًا عنه، وكان في الإيجاب والنَّفي سواء .

فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوالٌ:

قال الخليلُ: «الأصل فيما إعرابه الرّفع[3]؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبَّهاتٌ به»[4].

وقـال سـيـبويـه[5]: «الأصـل هـو المبـتدأ،

---

(١) في أ : من بعد .

(٢) في متن المُلحة ١٩، وشرح الملحة ١٥٥: وَجَارَ العَادِلُ .

(٣) في أ : بالرّفع .

(٤)قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٧٣/١ : «وعليه حُذّاق أصحابنا»، وذكر الزّمخشريّ في المفصّـل الفـاعل أوّلاً، وحمل عليه المبتدأ والخبر؛ وذهب إليه ـــ كذلك ـــ ابن الحاجب، واختاره ابن هشام في شرح الشّذور ١٥٢ .

يُـنظر : المفصّـل ١٨، والكافية ٦٨، وشرحها ٢٣/١، ٧١، والبسيط ٢٥٩/١، والهمع ٣/٢

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٣/١: «واعلم أنّ الاسم أوّلُ [أحواله] الابتداء» وفسّره ابن يعيش في شرح المفصّل ٧٣/١ : «يريد أوّله المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الاسم =

والبواقي[١] مشبّهة به)) .

وقال الأخفش[٢]: ((كُلُّ واحدٍ منهما أَصل بنفسه)) .

واحـــتجَّ الخليل عن مَذْهَبِه، وقال : ((الفاعل بالرّفع أولى؛ لأنّك إذا قُلْت : (ضرب زَيْدٌ [بَكْرٌ][٣]- بإسكان الكلمتين -/ لم يُعرف الضّارب [٤٥/ ب] مـــن المضروب، وإذا قُلْتَ : (زَيْدٌ قَائِمٌ) - بإسكانهما - عُلِمَ من نفس اللّفظتين[٤] أيّهما المبتدأ؛ فثبت أنّ افتقار الفاعل إلى الإعراب أشدُّ؛ فوجب

= المرفوع، والابتداء هو العامل)) .

وقـــال ســـيبويه - أيضـــاً - ١/٢٤ : ((فالمبتدأ أوّل جزء، كما كان الواحدُ أوّل العـــدد، والنّكرة قبل المعرفة)) وعزي إلى ابن السّرّاج؛ لأنّه قدّم المبتدأ على الفاعل، ونقـــل عنه الرّضيّ غير هذا ـــ كما سيأتي ـــ، وابن مالكٍ قدّم المبتدأ على الفاعل أيضـــاً .

وقال السّيوطيّ ـــ بعد أنْ ذكر هذا الخلاف ـــ : ((وقال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي فائدة)). الهمع ٢/٤ .

يُـــنظر : الأصـــول ١/٥٨ ، وشرح عمدة الحافظ ١/١٥٦ ، وشرح الرّضيّ ١/٢٣ ، وحاشية يس على شرح الفاكهيّ لقطر النّدى ١/٢٣٣ ، وحاشية يس على التّصريح ١/ ١٥٤ ، والصّبّان ١/١٨٨.

(١) في أ : والباقي مشبّهاتٌ به .

(٢) واختارُه الرّضيّ، ونقله عن الأخفش وابن السّرّاج، ونقل ابن يعيش عن ابن السّرّاج غير هذا . انظر ما سبق الإشارة إليه من أصول ابن السّرّاج .

يُنظر : شرح المفصّل ١/٧٣ ، وشرح الرّضيّ ١/٢٣، ٧١ ، والهمع ٢/٤ ، وحاشية يس على التّصريح ١/١٥٤ .

(٣) (بكر) ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : اللّفظين .

أنْ يكون هو الأصل»[١].

واحـــتجَّ سيبويه أنْ قال : «قد ثبت أنّ الجملة الاسميّة مُقَدَّمَةٌ على [الجمـــلة][٢] الفعليّة؛ فإعراب الجملة الاسميّة يجب أن يكون مُقَدَّمـــًا على إعراب الجملة الفعليّة»[٣].

وقوله: **(سالمُ البناء)**[٤] احترازًا من مفعول ما لم يُسَمَّ فَاعِله.

وقيل: أُختير للفاعل الرّفع، وللمفعول النّصب؛ لثقل الضّمّة وخفّة الفتحة؛ والفعلُ لا يُرْفَعُ به إلاَّ فاعلٌ واحدٌ، ويُنصب به عِدَّةٌ من المفاعيل، كالمصدر، والمفعول به، والظّرفين، والمفعول له، والمفعول مَعَه، والحال؛ فَجُعل المُسْتَثْقَلُ إعرابـــًا لَما قَلَّ، والمُسْتَخَفُّ إعرابـــًا لَما كَثُرَ[٥].

وَوَحِّـــدِ الْفِعْـــلَ مَعَ الْجَمَاعَهْ كَقَوْلِهِـــمْ : سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَهْ

فعْلُ الفاعل يُوحَّدُ[٦] إنْ كان لمفردٍ،[٧] أو مثنّى، أو مجموع؛ فتقول: (جَاءَ زَيْدُ) و (جاءَ الزّيدان) [و (جاءَ الزّيدون)][٨] و (ذهب القوم)

---

(١) يُنظر : شرح المفصّل ٧٣/١.
وهناك حُجج أخرى غير ما ذكر الشّارح . يُنظر : شرح الشّذور ١٥٢ ، والهمع ٣/٢ ، وحاشية يس على شرح الفاكهيّ لقطر النّدى ٢٣٣/١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) هُـــناك حجـــج أخـــرى . يُنظر : الهمع ٣/٢، وحاشية يس على شرح الفاكهيّ لقطر النّدى ٢٣٣/١ .

(٤) يقصد بالفعل السّالم : الفعل المبنيّ للمعلوم؛ لأنّ المبنيّ للمجهول لم يسلَم من التّغيير.

(٥) يُنظر : شرح عيون الإعراب ٨٠، وشرح المفصّل ٧٥/١ .

(٦) يُنظر : أوضح المسالك ٣٤٥/١، والتّصريح ٢٧٥/١ .

(٧) في ب : لفرد .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

[٤٦/أ] ولا يقال : (ذَهَبَا الزّيدان)[١] ولا(ذهبوا القوم)[٢]؛ / لامتناع عَوْد الضّمير على غير ذي ضمير، ولا يقع ذلك إلاّ إذا تَأخَّر الفعل عن الاسم، كقولك: (زَيْدٌ ذَهَبَ) و (الزَّيدان[٣] ذَهَبَا) و (الرّجال ذهبوا)؛ فضمير الفاعل مُسْتَترٌ في هذه الأفعال؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فَاعلٍ إمَّا ظاهرًا، و[٤] إمّا مُضْمَرًا .

وَإنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ[٥] التَّاءَ ... نَحْوُ: اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ
وَتُلْحَقُ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيقِ ... بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي
كَقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ ... وَانْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْد رَاتِكَهْ[٦]
وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِلاَ مَحَالَهْ ... فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَهْ

هذه التّاءُ تَلْتَحِقُ بفعلٍ لفاعلٍ[٧] جُمِعَ جَمْعَ تكسيرٍ؛ فيجوز أن

---

(١) في ب : الرّجلان .

(٢) هذه اللّغة يسمّيها النّحاة لغة (أكلوني البراغيث) وتُنسب إلى طيّء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب .

يُنظر : ابن النّاظم ٢٢٠ ، وابن عقيل ٤٢٥/١ ــ ٤٢٩ ، والأشمونيّ ٤٧/٢ .

(٣) في ب : الرّجلان .

(٤) في أ : أو، وهو تحريف .

(٥) في ب : على .

(٦) الرّاتكةُ من النّوق : الّتي تمشي وكأنّ برجليْها قَيْدًا وتضرب بيديها .

ورَتَكانُ البعير : مقاربة خطوه في رَمَلانه؛ لا يُقال إلاّ للبعير .

ورَتَكَت الإبل تَرْتك رَتْكًا ورَتَكًا وَرَتَكَانًا : وهي مشية فيها اهتزازٌ؛ وقد يُستعمل في غير الإبل، وهي في الإبل أكثر . اللّسان (رتك) ٤٣١/١٠ .

(٧) في ب : الفاعل .

تقول: (قَالَ الرِّجال) و (قَالت الرِّجال) بتأنيث الفعل وتذكيره .

وكذلك إذا كان جَمْعًا لمؤنّث حقيقيًّا[١] كان أو غير حقيقيٍّ؛ كقولك: (قال النِّساء) و (قالت النّساء)/ و (اتّسع الدُّور) و(اتَّسَعَتِ الدُّور)[٢]، فَيُقدَّر فيها في التَّذكير حَذْفُ مُضافٍ مُذكَّرٍ، كقولك: (قام جَمعُ[٣] الرِّجال)[٤]. [٤٦/ب]

---

(١) المؤنّث الحقيقيّ هو : ما كان من الحيوان بإزائه ذكر، كـ(امرأة) و (نعجة) و(أتان)، ومجازيّ التّأنيث هو ما سوى الحقيقي،كـ(دار) و (نار) و (شمس).» ابن النّاظم ٢٢٤ .

(٢) يجوز تأنيث الفعل للفاعل في أربع مسائل :

الأولى : أنْ يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقيّ التّأنيث، مفصولاً عن الفعل بفاصل غير (إلاّ)، نحو : (حضر القاضي اليوم امرأةٌ) . و(حضرت القاضي اليوم امرأةٌ).

الثّانية : أنْ يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازيّ التّأنيث، نحو : (طلع الشّمس) و (طلعت الشّمس) .

الثّالثة : أنْ يكون الفاعل جمعَ تكسير لمذكّر أو مؤنّث؛ وقد ذكر ذلك الشّارح ــ رحمه الله ــ، أو يكون جمع مؤنّث سالم، نحو : (جاء المسلمات) و (جاءت المسلمات) .

الرّابعة : فاعلُ (نعم) و (بئس) و أخواهما، إذا كان مؤنّثًا جاز في فعله التّأنيث والتّذكير، نحو: (نعم المرأة هند) و (نعمت المرأة هند) .

يُنظر : شرح ملحة الإعراب ١٦٠، ١٦١ ، وابن النّاظم ٢٢٤ ، وأوضح المسالك ٣٥٦/١، وابن عقيل ٤٣٧/١ ، والتّصريح ٢٧٩/١ .

(٣) في ب : جميع .

(٤) التّذكير على تأويلهم بالجمع، والتّأنيث على تأويلهم بالجماعة؛ فإذا قلت: (قام الرّجال) =

ويجب إثباتُها في فعل المؤنّث الحقيقيّ[1]، كقولك: (قامت المرأة) و(بركت النّاقة)؛ وفي الفعل المتأخّر كَمَا تَقَدَّم ذِكْرُه، كقولك: (الشّجرة حَمَلتْ) و (النّساء قامت) و (الدُّورُ عُمِرَتْ) .

وهذه التّاء إذا وليها أَلِفٌ وَلاَمٌ كُسِرَت؛ لالتقاء السّاكنَيْن[2].

= أردتّ : قام جميع الرّجال، وإذا قلتَ : (قامتِ الرّجال) أردّت : قامت جماعة الرّجال؛ وكذلك المؤنّث .

يُنظر : التّبصرة ٦٢٣/٢، وابن النّاظم ٢٢٦، وابن عقيل ٤٣٨/١ .

(١) يجب تأنيث الفعل للفاعل في مسألتين:

الأولى : أنْ يكون الفاعل المؤنّث ضميرًا متّصلاً؛ ولا فرق في ذلك بين المؤنّث الحقيقيّ والمجازيّ، نحو : (هند قامت) و (الشّمس طلعت) .

الثّانية : أنْ يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا، حقيقيّ التّأنيث، نحو : (قامت هند).

يُنظر : ابن النّاظم ٢٢٤ ، وشرح شذور الذّهب ١٦٣ ، وابن عقيل ٤٣٢/١، والتّصريح ٢٧٧/١ .

(٢) نحو : قَالَتِ النِّساء .

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَاقْضِ قَضَاءً لاَ يُرَدُّ قَائِلُهْ ... بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمٍّ أَوَّلَ[1] الأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ : يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي
وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلاَثِيِّ أَلِفْ ... فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلاَ تَقِفْ
تَقُولُ : بِيعَ الثَّوْبُ[2] وَالْغُلاَمُ ... وَكِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

المفعول الّذي لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ يقوم مقامَ الفاعل المحذوف؛ وذلك للعلم به، أو الجهل به، أو لتَعْظِيمِه، أو لتحقيره[3]؛ فينوب عنه فيما له من الرّفع، ولزوم الفعل، ووجوب تأخيرِه عنه[4].

وغُيِّرت له صيغةُ الفعل المسند إليه؛ / ليعلم أنّه ليس بفعل الفاعل؛ [٤٧/أ]

---

(١) في أ : أخِر .

(٢) في ب : الزّيت .

(٣) يحذف الفاعل، ويحلّ محلّه نائبه؛ لأسباب وأغراضٍ كثيرة - غير ما ذكر الشّارح - منها : الخوف منه أو عليه، أو الإبهام، أو إيثارًا لغرض السّامع، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارُب الأسجاع، وغير ذلك .
يُنظر : شرح المفصّل ٦٩/٧ ، والمقرّب ٨٠/١ ، والارتشاف ١٨٤/٢، والتّصريح ٢٨٦/١، والأشمونيّ ٦١/٢ .

(٤) ويـنوب عنه - كذلك - في وجوب ذكره، واستحقاقه الاتّصال بالعامل، وكونه كالجزء منه، وتأنيث الفعل لتأنيثه .
يُـنظر : ابن النّاظم ٢٣١ ، وأوضح المسالك ٣٧٣/١ ، والتّصريح ٢٨٦/١، ٢٨٧ ، والأشمونيّ ٦١/٢ ، والصّبّان ٦١/٢ .

وذلك بضمِّ أوّله؛ [فإنْ][1] كان ماضيًا كُسِرَ ما قبل آخره، فتقول : ضُرِب الرَّجُلُ؛ وإنْ كان مضارِعًا فُتِحَ ما قبل آخره، فتقول: (يُضْرَبُ) .

فإنْ كان ثُلاثيًّا مُعْتَلّ العين، وبُنِيَ لِمَا لَم يُسَمَّ فاعله، وَجَبَ تخفيفُهُ من استثقال الكسرة بعد الضّمّة، فألقيت حركة الفاء، ونقلت حركة العين إليها، فتقول في (قال) و (باع) : قِيلَ، و بِيعَ؛ وكان الأصل : (بُيِعَ)[2] و (قُولَ)، فاستثقلت كَسْرةٌ على حرف علَّة بعد ضمَّة، فَأُلْقِيَت الضّمّةُ، ونُقِلَت الكسرة إلى مكانها، فَسَلمت الياءُ من (بِيعَ)؛ لسكونها بعد حركة تُجانسُهَا، وانقلبت[3] الواو ياءً من (قِيلَ)؛ لسكونها بعد كسرة، فصار اللّفظ[4] بما أصله الياء، كاللّفظ بما أصله الواو[5].

وبعض العرب[6] ينقل[7]، ويشير[8] إلى الضّمّ مع التّلفّظ بالكسر،

---

(١) (فإنْ) ساقطة من ب .

(٢) في كلتا النّسختين : بوع، والتّصويب من ابن النّاظم ٢٣٢ .

(٣) في ب : وانقلب .

(٤) في ب : بها، وهو تحريف .

(٥) وهذه أفصح اللّغات . المقاصد النّحويّة ٢/٢٤ .

(٦) إشمام الكسر الضّمّ لغة كثيرٍ من قَيْس، وأكثر بني أسد .
يُنظر : التّصريح ١/٢٩٤ .

(٧) في كلتا النّسختين : تنقل، والتّصويب من ابن النّاظم ٢٣٢ .

(٨) في أ : وتشير .

ولا يغيّرُ الياء، وَيُسمَّى[١] ذلك إشمامـــاً[٢].

ومن العرب[٣] من يخفِّف هذا النّوع بحذف حركة عَيْنِه، فإنْ كانت واوًا سَلِمَتْ، كقول الرّاجز[٤]:

حُوكَـــتْ عَلَى نَوْلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَـــبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ[٥]

---

(١) في أ : وسُمَّا .

(٢) الإشمام هو : شوْب الكسرة شيئـــاً من صوت الضّمّة .

وكيفيّة اللّفظ بهذا الإشمام :

أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامّة مركّبة من حركتين إفرازًا لا شيوعـــاً .

جـــزء الضّمّة مقدّم؛ وهو الأقلّ، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر؛ ومن ثمّ تمحّضت الياء؛ وهذه اللّغة تلي لغة الكسر في الفصاحة .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢٥/٢، والتّصريح ٢٩٤/١، والأشمونيّ ٦٣/٢ .

(٣) إخلاص الضّمّ لغة قليلة موجودة في كلام هُذَيل، وتعزى لفَقْعَس ودُبَير ـــ وهما من فصحاء بني أسد ـــ، وحُكيت عن بني ضَبّة، وعن بعض تميم .

يُنظر : أوضح المسالك ٣٨٧/١، والتّصريح ٢٩٥/١ .

(٤) في ب : الشّاعر .

(٥) هذا بيتٌ من الرّجز، ولم أقف على قائله .

و (حوكـــت) : نسجت، والضّمير يرجع إلى بردة إما أنْ تكون تقدّم ذكرها، أو عُـــلِمت ذهنـــاً . و (نولين) تثنية (نَوْل) وهو الخشب الّذي يَلفّ عليه الحائك الـــثّوب، ويروى (نيرين) وهو تثنية نير، و (النّير) : علَمُ الثّوب ولُحْمته، وثوبٌ ذو نيرين : مُحْكَم نسج على لحمتين . و (تختبط الشّوك و لا تُشاك) : أي لا تتأثّر بضربه .

والمعنى : هذه البُردة في غاية الإحكام والقوّة، فهي تضرب الشّوك فلا يعلق بها، =

[٤٧/ ب] /فإنْ كانتْ ياءً قُلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، كقول[١] الآخر:

لَيْتَ وَهَـلْ يَـنْفَـعُ شَيْئًـا لَيْـتُ لَيْتَ شَبَابًـا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[٢]

وقـد يعرض[٣] بالكسر أو بالضّمّ التباس فِعل المفعول به بفعل الفاعل؛ فـيجب - حينـئذ - الإشمام وإخلاص الضّمّة، في نحو قولك : (خُفْتُ) مقصـودًا بـه خشِـيتُ؛ والإشمـام وإخلاص الكسرة[٤]، في نحو قولك:

= ولا يؤذيها .

والشّـاهد فيـه : (حوكت) فإنّ القياس فيه : (حيكت)، لكنْ من العرب مَن يخفّف هذا النّوع بحذف حركة عينه، فإنْ كانت واوًا سلِمَتْ كما في (حوكت) . يُنظر هذا البيتُ في : ابن النّاظم ٢٣٣ ، وتخليص الشّواهد ٤٩٥ ، وأوضح المسالك ٣٨٦/١، والمقاصـد النّحويّة ٥٢٦/٢ ، والتّصريح ٢٩٥/١ ، والهمع ٣٧/٦ ، والأشمونيّ٦٣/٢، والدّرر ٢٦١/٦ .

(١) في ب : وقال .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لرؤبة .

والمعنى : أتمنّى أنْ يُباعَ الشّباب فأشتريه، ولكنّ التمنّي لا ينفع؛ فإنّ الشّباب إذا ولّى لا يرجع .

والشّـاهد فيه : (بوع) فإنّ القياس فيه : (بيع) لكن من العرب مَنْ يخفّف هذا النّوع بحذف حركة عينه؛ فإنْ كانتْ ياءً قُلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها .

يُـنظر هـذا البيت في : أسرار العربيّة ٩٢ ، وابنْ النّاظم ٢٣٣ ، وأوضح المسالك ٣٨٥/١ ، وتخليص الشّواهد ٤٩٥ ، وابن عقيل ٤٥٧/١ ، والمقاصد النّحويّة ٥٢٤/٢ ، والهمع ٣٧/٦ ، والأشمونيّ ٦٣/٢ ، وملحق الدّيوان ١٧١ وفيه (بيع) بدل (بوع) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٣) في أ : يعوّض، وهو تحريف .

(٤) في ب : الكسر .

(طُلْتُ)[١] مقصودًا به غُلِبْتُ في المطاولة[٢].

والـثّلاثيّ المُضاعَف يجوز في فائه من الضّمّ، والإشمام، والكسر ما جاز في فاء الثّلاثيّ المعتلّ العين، نحو : (حُبَّ الشّيء) و (حِبَّ)[٣].

والأشياء الّتي يجوز [أن تقوم][٤]مقام الفاعل أربعةٌ؛ وهي:

المفعـول به، سواءً كان من جُملةِ الأفعال المتعدِّية إلى واحدٍ أو إلى اثنين أو إلى ثلاثةٍ .

والمفعول بحرف الجرِّ .

و[٥]الظّرف من الزّمان والمكان إذا كانا متمكّنين .

والمصـدر إذا كان مُعرّفـًا أو منعوتـًا مُخْتصـًّا[٦]؛ ومثال ذلك:

---

(١) في أ : ظلت، وفي ب : طللت .

(٢) في أ : المطاوعة .

(٣) يُنظر : ابن النّاظم ٢٣٣، وابن عقيل ٤٥٩/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : أو .

(٦) إذا وجد بعد الفعل المبنيّ للمجهول مفعولٌ به، ومصدر، وظرف، وجارّ ومجرور، فأيّها ينوب ؟، وهل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ؟

مذهب البصريّين أنّه لا يجوز نيابة غير المفعول مع وجوده .

ومذهب الكوفيّين أنّه يجوز نيابة غيره وهو موجود؛ تقدّم أو تأخّر .

ومذهب الأخفش أنّه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جازَ نيابة كلّ واحدٍ منهما، وإذا تقدّم المفعول به على غيره تعيّن نيابته .

تُنظر هذه المسألة في : التّبيين، المسألة الثّامنة والثّلاثون، ٢٦٨، وشرح المفصّل ٧٤/٧، =

(ضُـــرِبَ زَيْدٌ) و (أُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمـــًا) و (ظُنَّ زيدٌ قائمـــًا) و(أُعْلِمَ زَيْـــدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقـــًا) و (مُرَّ بزيدٍ) و (سِيرَ بِهِ يومان) و (مُشِيَ [عليه][1] فَرْسَخان) و (قيلَ في خَالدٍ قَوْلٌ حَسَنٌ) .

= وابـــن الـــنّاظم ٢٣٥، وابن عقيل ٤٦٢/١، وائتلاف النُّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّامنة والسّبعون، ٧٧، والتّصريح ٢٩٠/١، والهمع ٢٦٥/٢ .

(١) (عليه) ساقطةٌ من ب .

[٤٨/أ]

/ بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أُوجِبَا[١] كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الأَمِيرُ أَرْنَبَا

وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ:قَدِ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ[٢] الْعَامِلُ

المفعول به : كلّ اسم اتّصل به تعدّي الفعل فَنَصَبَهُ؛ فهو ما انتصب بعد تَمامِ الكلام إيجابًا أو نفيًا، مثل (ضَرَبْتُ زَيْدًا) و (مَا ضَرَبْتُ عَمْرًا) و (هَلْ رَأَيْتَ خَالِدًا؟)، وكلّ ما جاء من باب المفاعَلة، كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فالمنصوب مرفوعٌ في المعنى؛ لأنّك تقول : (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)؛ فإن اختصَّ أحدهما بمعنى الفاعليّة، كان الآخَرُ منصوبًا بالمفعوليّة، كقولك : (عاقبت اللِّصَّ) .

وشرط المفعول : أَنْ يكون آخِرًا؛ لأنَّهُ فضلةٌ في الكلام، ومرتبة الفاعل أنْ تكون[٣] وسطًا[٤]، فإنْ توسَّط المفعول، أو قُدِّم على الفعل؛ فذلك للاهتمام[٥] [به][٦].

---

(١) في متن الملحة ٢٠ : حُكْمٌ وَجَبَا .

(٢) في أ : نحو جرى الماء وجار العامل، وهو تحريف لا يتّفقُ مع التّمثيل المطلوب .

(٣) في ب : أنْ يكون .

(٤) «الفاعل كالجزء من الفعل؛ فلذلك كان حقّه أنْ يتّصل بالفعل، وحقّ المفعول الانفصال عنه، نحو : (ضربَ زيدٌ عمرًا)» . ابن النّاظم ٢٢٧ .

(٥) في أ : الإهتمام .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

قـــال سيبويه - عقيب ذكر المفعول - : «يقدِّمون في كلامهم ما هم ببيانه أهمّ وأَعْنَى»[١] على هذا الحكم تَقَدُّمُه[٢] على الفاعل، كقولك: (ركب الفرسَ الأميرُ) اهتمامـــاً[٣] بذكره .

وكذلـــك تَقَدُّمُـــهُ، كقولك: (عَمْرًا ضَرَبَ زيدٌ) و مرتبة مجيئه بعد الفاعل الأصيل[٤].

[٤٨/ ب] /وَإِنْ تَقُـــلْ : كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى فَقَـــدِّمِ الْفَـــاعِلَ فَهْوَ أَوْلَى[٥]

قـــد تقـــدّم ذكـــر جواز تقديم[٦] المفعول على وجه الاهتمام به، والتوسّـــع[٧] في الكلام، بشرط الأمن من اللَّبس؛ فمتى وقع اللّبس لعدَم[٨] الإعـــراب[٩]، كالمقصورين [في قولك : (أكرم موسى عيسى)][١٠]؛

---

(١) يُنظر : الكتاب ٣٤/١ .

(٢) في ب : تقديمه .

(٣) في ب : أو اهتمامـــاً .

(٤) في ب : الأصل .

(٥) في شرح الملحة ١٦٨ : فَهْوَ الأَوْلَى .

(٦) في أ : تقدّم .

(٧) في ب : أو التوسّع .

(٨) في أ : بعدم . والمقصود : عدم الإعراب الظّاهر .

(٩) قـــال الرّضـــيّ - في شـــرحه عـــلى الكافية ٧٢/١ -: «إذا انتفى الإعراب اللّفظيّ في الفـــاعل والمفعول معـــاً، مع انتفاء القرينة الدّالّة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل؛ لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتّمييز بينهما - أي : الإعراب - لمانع، والقرائن الـــلّفظيّة والمعـــنويّة الّتي قد توجَد في بعض المواضع دالّة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء فليلزم كلّ واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصليّ » . ويُنظر : البسيط ٢٨٠/١ .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فموسى واجب تقدّمه[١] إنْ كان فاعلاً، وتأخّره إنْ كان مفعولاً .

فـــإن أُمِنَ اللّبس جَازَ التّقديم والتّأخير، كقولك : (أكلتْ الكُمَّثْرى الحبلى) و (أخذت ليلى الحُمَّى)[٢] وما أشبه ذلك .

(١) في ب : تقديمه .

(٢) المميّـــز فيهما القرينة المعنويّة؛ فتقدَّمَ المفعول فيهما . يُنظر : شرح الرّضيّ ١/٧٢ ، وشرح الكافية الشّافية ٢/٥٨٩ ، وابن النّاظم ٢٢٨ .

[بَابُ][(١)] أَقْسَامِ الأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّي

وَكُـلُّ فِعْـلٍ مُـتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَـهُ مِثْلُ : سَقَى وَيَشْرَبُ

الأفعال في التّعدّي أَنْواعٌ[(٢)]:

فيُقال : الفعل منه لازِمٌ وهو : كُلّ ما لا يقتضي معناه تعدِّيًا إلى مفعـول؛ كأفعـال الألوان، والخِلَق، والمطاوعة، كـ(اسْوَدَّ) و (حَوِلَ) و(تَدَحْرَجَ) و (ظَرُفَ) .

والمتعدِّي على ضربين :

ما يتعدّى بحرف جرٍّ[(٣)] .

وما يتعدّى بنفسه .

والّذي يتعدَّى بحرف الجرِّ على ضربين[(٤)]:

أَحَدُهما: لا يجوز إسقاط حرف الجرِّ منه إلاَّ في الشّعر؛ وذلك نحو: (مـررت بـزيدٍ)، فلا يجوز إسقاط هذه الباء؛ لأنَّها كالجزء من الاسم

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيه صنيعه في الأبواب السّابقة .

(٢) الأفعال تنقسم بحسب اللّزوم والتّعدّي سبعة أقسام . يُنظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٧٥.

(٣) لو قال الشّارح - رحمه الله - : (ما يتعدّى بغيره) لكان أفضل؛ ليشمل التّعدِّي بحرف الجرّ، وبالهمزة، وبالتّضعيف .

يُنظر : أسرار العربيّة ٨٦، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٥٢٠ .

(٤) أي : ما يتعدّى إلى المفعول مطلَقًا بحرف الجرّ ونحوه، ممّا يصل به الفعل اللاّزم إلى المفعول ضربان .

يُنظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٨٦ .

[٤٩/أ] لاتّصالها به، وكالجزء من الفعل لكونها/ معدّية[١] له، وموصِّلة[٢] إلى الاسم؛ فكلّ واحدٍ من هذين - الاسم والفعل - مفتقرٌ إلى هذا الحرف؛ فخُلُوّهُما منه إجحافٌ بهما؛ وقد ورد حذفه في الشّعر، كقول الشّاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ[٣]

الثّاني: الّذي يتعدّى بحرف الجرّ، والمتكلّم مُخيّرٌ في إثباته وحَذْفه، كـ(شكرتُ) و(أَمَرْتُ) و(نَصَحْتُ) و(وَزَنْتُ) و(كِلْتُ) و(اخْتَرْتُ)[٤]؛ تقول: شكرتُ زيدًا، و شكرتُ له، و نصحتُه، و نصحتُ له، ووَزَنْتُه،

---

(١) في أ : متعدّية له .

(٢) في أ : موصولة، وهو تحريف.

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لجرير .

و(لم تعوجوا) : لم تقيموا، من عاج بالمكان : أقام به .

والشّاهد فيه : (تمرّون الدّيار) حيث إنّ الفعل (تمرّون) قد تعدّى إلى المفعول (الدّيار) بحرف الجرّ الّذي حُذف للضّرورة؛ وأصله : تمرّون بالدّيار .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصّل ٨/٨، ١٠٣/٩ ، والمقرّب ١١٥/١ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٨٦/١ ، وتخليص الشّواهد ٥٠٣ ، وابن عقيل ٤٨٨/١ ، والمقاصد النّحويّة ٥٦٠/٢ ، والهمع ٢٠/٥ ، والخزانة ١١٨/٩ ، والدّيوان ٢٧٨/١- والرّواية فيه (أَتُمْضُونَ الرُّسُومَ وَلاَ تُحَيُّى) - .

(٤) (اخترتُ) من الأفعال الّتي تتعدّى إلى مفعولين؛ أحدهما بنفسها، والآخر بحرف الجرّ، نحو: (اخترت الرّجالَ زيدًا) أي : من الرّجال، ومثل الآية الكريمة الّتي استشهد بها الشّارح .

يُنظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٠٠/١ .

ووزنت له؛ قال[١] اللهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٢]، وقال تعالى[٣]: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[٤] أي: من قومه، و أمرته كذا، و أمرته به، ومنهُ[٥] قولُ الشّاعر:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِـهِ فَقَـدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[٦]

---

(١) في ب : وقال .

(٢) سورة المطفّفين، الآية : ٣ .

(٣) في ب : وقال سبحانه .

(٤) من الآية : ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) في ب : وقال الشّاعر .

(٦) في ب : وذا بشره .

وهـذا البيتُ من البسيط، ويُنسب إلى عمرو بن معدي كرب، وإلى العبّاس بن مرداس، وإلى زُرعة بن السّائب، وإلى خفاف بن ندبة، وإلى أعشى طرود ـــ واسمه: إياس بن عامر ـــ .

و (النّشب) : المال الثّابت كالضّياع ونَحْوِها، وهو من نشب الشّيء إذا ثبت في موضع ولزمه . و (المال) : الإبل، أو هو عامّ .

والشّاهد فيه : (أمرتك الخير)، و (أمرت به) فإنّ العبارة الأولى قد تعدّى فيها الفعل الّذي هو (أمر) إلى مفعولين بنفسه؛ وفي العبارة الثّانية قد تعدّى إلى الأوّل منهما بنفسه، وهو النّائب عن الفاعل، وإلى الثّاني بحرف الجرّ .

والّذي في كلام سيبويه والأعلم ـــ رحمهما الله ـــ يدلّ على أنّهما يعتبران الأصل في هـذا الفعل أنّه يتعدّى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجرّ؛ ثمّ قد يحذف حرف الجرّ فيصل الفعل إلى المفعول الثّاني بنفسه؛ ويدلّ ذلك على أنّ النّصب عندهما على نزع =

وقولـــه: (مِثْلُ: سَقَى وَيَشْرَبُ) يشير إلى الرّابع؛ وهو[١] أقوى ممّا تقدّمـــه[٢] وهو (يشرب)[٣] فإنّه متعدٍّ بنفسه إلى مفعولٍ واحدٍ؛ تقول: (شَرِبْتُ ماءً)؛ وإلى الخامس وهو (سَقَى)؛ لأنّه متعدٍّ بنفسه إلى مفعولين ثانيهمـــا غير الأوّل[٤]، تقول: (سقيتُ زيدًا ماءً)،/ وهذا يجوزُ فيه ذكر [٤٩/ ب] المفعولين، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[٥]، والاقتصار على أَحدِهما،

= الخافض، وأنّه يقتصر فيهما على المسموع .

يُـــنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، والمؤتلف والمختـــلف ١٧، والمحتسب ٥١/١، ٢٧٢، وتحصيل عين الذّهب ٧٢، ٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ١٣٣/٢، ٥٥٨، وشرح المفصّل ٥٠/٨، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٠١/١، وشرح شذور الذّهب ٣٤٦، والهمع ١٨/٥، والخزانة ٣٣٩/١، وديوان عمـــرو بـــن معدي كرب ٦٣، وديوان خفاف بن ندبة ١٢٦، وديوان العبّاس بن مرداس ٤٦، والصّبح المنير ٢٨٤ .

(١) في أ : وهذا .

(٢) في ب: أقوى ممّا تقدم.

(٣) في أ : شرب .

(٤) وهو ضربان :

أحدهما : ما يتعدّى بنفسه مطلَقـــًا، نحو : (كسوت زيدًا حُلّةً) .

والثّاني : ما كان متعدّيـــًا إلى مفعول، فَعُدِّي بالنّقل إلى آخَرَ، نحو : (أعطيتُ زيدًا درهمـــًا)؛ لأنّ أصله (عطوت الدرهم) أي : تناولته، ثمّ يُعدّى إلى الآخر بالهمزة .

يُنظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٠٢/١ .

(٥) سورة الكوثر، الآية : ١ .

كقولك: (أعطيتُ زيدًا)، ولا تذكر ما أُعطيت، [و][1] كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[2]؛ و (أعطيت درهمًا) ولا تذكر مَنْ أُعطيت؛ ولك أن تقول : (أعطيت) بحذفهما، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾[3]؛ وهذا القسم أقوى من القسم الرّابع .

والسّادس : هي[4] أفعال القلوب - ويأتي ذكرها -، وهو أقوى من الخامس .

والسّابع: لم يذكره الشّيخ[5]؛ وهو أقواها بتعديته إلى ثلاثة مفعولين[6]؛ وذلك إمّا بحرف جرٍّ، وإمّا بتضعيف عين الفعل، وإمّا بهمزة النّقل؛

---

(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) سورة الضّحى، الآية : ٥ .

(٣) سورة اللّيل، الآية : ٥ .

(٤) في أ : من أفعال القلوب .

(٥) يريد : الشّيخ أبا القاسم الحريريّ صاحب الملحة .

(٦) قوله : (ثلاثة مفعولين) قال ابن أبي الرّبيع في البسيط ١/٤٤٩ : ((رأيتُ بعض المتأخّرين أبْطَل هذا اللّفظ، وقال : إنّ العدد لا يُضاف إلى الصّفة، وإنّما يُضاف العدد إلى الأسماء، وإضافة العدد إلى الصّفات شيءٌ لا يُقاس عليه؛ لأنّه جاء على غير قياس، والمفعول صفة فقوله : (ثلاثة مفعولين) خَطَأ، إنما كان ينبغي أن يقال : ثلاثة أسماء مفعولين .

وهذا الّذي أنكره قد ورد في كلام سيبويه ــ رحمه الله ــ ١/٤١ : ((هذا بابُ الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين))، والّذي ينبغي أنْ يقال : إنّ المفعول قد جرى مجرى الأسماء؛ فإذا كان كذلك فتصحّ إضافة أسماء الأعداد إليه، كما يُضاف =

وأنشد الفرّاءُ :

تَعْدِيَــةُ الــلاَّزِمِ يَــا حَمْــزَهْ بِالْحَــرْفِ وَالتَّضْعِيْفِ وَالهَمْزَهْ[١]

والأفعــال[٢] هــي : (أَعْلَمَ) و (أَرَى) و (أَنْبَأَ) و (نَبَّأَ) و (خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) و (حَدَّثَ)؛

كقولــك[٣]: (أَعْلَمَ اللهُ النَّاسَ مُحَمَّدًا صَادِقــًا) و (نَبَّأْتُ عَمْرًا زَيْــدًا كَرِيمــًا) و (أَخْبَرْتُ عَنْ عَمْرٍو زَيْدًا خَبَرًا) والتّقدير : أَعْلَمَ اللهُ النّاسَ أنَّ محمدًا صَادقٌ.

وذوات الــتّعدِيَة[٤] أَتَمّهــا الحرف[٥]؛ لأنّه يتعدّى به جميع الأفعال

= إلى الأسمــاء؛ ألا ترى أنّك تقول : (ثلاثة أصحابٍ)، وإنْ كان صاحب صفة في الأصل، لكنّه استُعمِلَ استعمال الأسماء، فجرى مجراها في كلّ شيء» .

(١) هذا بيتٌ من السّريع، و لم أقف على قائله، و لم أجد مَنْ ذكره .

(٢) الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة؛ سبعة: أربعة معها همزة النّقل، وثلاثة جاءت بتضعيف العين.

يُنظر : كشف المُشْكِل ٤٠٦/١، والبسيط ٤٤٩/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥١٩/١.

(٣) في أ : كقولهم .

(٤) ذوات الــتّعدية تنقل الفعل اللاّزم من اللّزوم إلى التّعدّي، وكذلك إذا دخلت على الفعــل المتعدّي فإنما تزيده مفعولاً، وإنْ كان يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، صار يتعدّى إلى مفعولــين، كقولــك في : (ضرب زيد عمرًا) أضربتُ زيدًا عمرًا، وما أشبه ذلك، وإنْ كان متعدّيــًا إلى مفعولين صار متعدّيــًا إلى ثلاثة مفعولين .

يُنظر : أسرار العربيّة ٨٦، ٨٧، وكشف المُشْكِل ٣٨٦/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٢٠/١ .

(٥) في أ : الحروف .

الثّلاثيّة وما زاد عليها.

وأمّـــا الهمزةُ/ فلا يتعدّى بها إلاّ الثّلاثيّ؛ وكذلك التّضعيف، تقول مـــن ذلك: (فَرّحتُ زيدًا) و (أخرجته من السّجن) و (ذهبتُ به)[1] و(ما اختفيتُ منه)[2] . [أ/٥٠]

(١) هذا مثالٌ للتّعدية بالحرف، وكذلك ما بعده .

(٢) في ب : وما اخفيت منه .

بَابُ أَفْعَالِ القُلُوبِ

لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
تَقُولُ : قَدْ خِلْتُ الْهِلاَلَ لاَئِحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقَا وَلاَ أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقَا
وَهَكَذَا تَفْعَلُ[1] فِي عَلِمْتُ وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

هذه أفعال القلوب[2]؛ وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتَنْصِبُهُمَا جميعًا؛ وهي : (ظَنَنْتُ) و (رَأَيْتُ) و (وَجَدْتُ) و (عَلِمْتُ) و(حَسِبْتُ) و (خِلْتُ) و (زَعَمْتُ).

فـ(خال)[3] لا بمعنى تكبَّر، كقولك : (خِلْتُ زَيْدًا صديقًا) .

---

(١) في ب: تصنع .

(٢) أفعال القلوب تنقسم إلى أربعة أقسام :

أحدها: ما يُفيد في الخبر يقينًا؛ وهو أربعة: وَجَد، وأَلْفَى، وتَعَلَّمْ - بمعنى أعلم - ودرى.

والثّاني: ما يُفيد في الخبر رجحانًا؛ وهو خمسة : جَعَلَ، وحَجَا، وَعَدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ .

والثّالث : ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين؛ وهو اثنان : رأى، وعلم .

والرّابع : ما يرد بهما، والغالب كونه للرّجحان؛ وهو ثلاثة : ظنَّ، وحَسِبَ، وخَال .

يُنظر : أوضح المسالك ١/٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٤، وشرح التّسهيل٢/٧٧، وابن النّاظم ١٩٥، والتّصريح ١/٢٤٧، والأشمونيّ ٢/٢٤.

(٣) (خال) إنْ كانت بمعنى تكبّر، أو ظَلَعَ في قولهم: خال الفرس؛ أي: ظلع، فهي لازمة.

يُنظر : شرح التّسهيل ٢/٨١، وابن النّاظم ١٩٧، والأشمونيّ ٢/٢٠ .

و(ظنّ) لا بمعنى اتّهم[١]، نحو (ظننت عمرًا صادقًا) .

و(حَسِبَ)[٢] لا من صار أَحْسَبَ، أي: ذا شُقْرةٍ، أو حُمْرَةٍ وبياضٍ كالبَرص[٣]، بل كقول الشّاعر:

[٥٠/ ب] /وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا[٤]

---

(١) إنْ أُريد بظنّ معنى اتّهم تعدَّت إلى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التّكوير : ٢٤] .

يُنظر : شرح التّسهيل ٨١/٢، وابن النّاظم ١٩٧ .

(٢) في كلتا النسختين: حَسِبْتُ، والتصويب من ابن الناظم ١٩٧.

(٣) (حسبت) إنْ كانت بهذا المعنى الّذي ذكره الشّارح فهي لازمة، يقال: حَسِبَ الرجل إذا احمرّ لونه، وابيضّ كالبرص، وكذا إذا كان ذا شقرة.

يُنظر: شرح التّسهيل٨١/٢، وابن النّاظم ١٩٧، والمساعد ٣٦٠/٢، والأشمونيّ ٢١/٢.

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لزُفَر بن الحارث الكلابيّ .

و (كنّا حسبنا كلّ بيضاء شحمة) أي : كنّا نطمع في أمرٍ فوجدناه على خلاف ما كنّا نظنّ.

والمعنى : إنّا كنّا نظنّ أنّ النّاس سواء في الخوَر والجبن، وأنّهم متى لقوا من لا قِبَل لهم بحربه مثل قومنا فرُّوا عنهم؛ ولكنّ هذا الظّنّ لم يلبث أنْ زال حين لقينا هاتين القبيلتين؛ فلقينا بلقائهم البأس والشّدّة .

والشّاهد فيه: (حسبنا كلّ بيضاء شحمة) حيث استعمل (حسب) بمعنى الرّجحان، فنصب به مفعولين؛ أوّلهما قوله : (كلّ بيضاء)، وثانيهما قوله: (شحمة) .

يُنظر هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للتّبريزيّ ٤١/١، وابن النّاظم ١٩٧، =

و(زعم) لا بمعنى كَفَل أو سَمِنَ أو هَزُل[١]، كقولك: (زَعَمْتُ بَكْرًا مقيمًا).

و (عَلِمْتُ) لا لإدراك المفرد وهو العِرفَان[٢]، نحو: (علمت خالدًا مُحْسِنًا) .

و (وَجَدْتُ) لا من وجدَان الضَّالّة[٣]، كقولك: (وجدت محمَّدًا عالمًا) .

و(رأيت) لا من قولهم: (رأيته) إذا رماه فأصاب رئته[٤]،

= وأوضح المسالك ١/٣٠٥، وتخليص الشّواهد ٤٣٥، والمغني ٨٣٣، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٨٢، والتّصريح ١/٢٤٩ .

(١) (زعم) إنْ كانت بمعنى كفل، أو بمعنى رأس؛ تعدّت لواحد، تارةً بنفسها، وتارةً بالحرف؛ وإنْ كانت بمعنى سَمِنَ، أو هَزُلَ فهي لازمة، يقال: زعمت الشاة، بمعنى سمنت، وبمعنى: هزلت.

يُنظر: شرح التّسهيل ٢/٧٨، وابن النّاظم ١٩٨ والمساعد ٢/٣٥٦، والأشموني٢/٢٢.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾[النّحل: ٧٨] أي: لا تعرفون، ويتعدّى حينئذ إلى واحد .

يُنظر: شرح التّسهيل ٢/٧٨، وابن النّاظم ١٩٦، والمساعِد ٢/٣٥٦، والأشمونيّ ٢/٣٣ .

(٣) (وجد) إنْ كانت بمعنى أصاب؛ تعدّت إلى واحد، ومصدرها الوجدان، نحو : (وجد فلانٌ ضالّته)؛ وإنْ كانت بمعنى (استغنى)، أو (حزن)، أو (حقد)؛ فهي لازمة .

يُنظر: شرح التّسهيل٢/٧٨، وابن النّاظم ١٩٦، والمساعد ٢/٣٥٧، والأشمونيّ ١/٢١.

(٤) (رأى) إنْ كانت بصريّة، أو من الرّأي، أو بمعنى أصاب رئته؛ تعدّت إلى واحد .

يُنظر : شرح التّسهيل ٢/٨١، والمساعِد ٢/٣٦١، والأشمونيّ ٢/١٩ .

كـــ(رأيت الأميرَ عادلاً) .

وقيل: (عَدّ) و (أَلْفَى) يجريان مجرى هذه الأفعال؛ فـــ(عَدَّ) لا بمعنى (حَسَبَ)[١]، كقول الشّاعر :

لاَ أَعُدُّ الإِقْتَارَ[٣] عُدْمـــاً وَلَكِنْ فَقْـــدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ[٢]

و (ألفى) بمعنى وَجَدَ[٤] .

ومنه (حَجَا) لا بمعنى (غَلَب) في المحاجَاة، أو قَصَدَ[٥]، كقوله:

---

(١) (عدّ) إنْ كانت بمعنى (حَسَبَ) تعدّت لواحد .

يُنظر : المساعد ١/٣٥٥، والأشمونيّ ٢/٢٣ .

(٢) هذا بيتٌ من الخفيف، وهو لأبي دُؤاد الإياديّ .

و (أعدّ) : أظن . و (الإقتار) : قِلّة المال وضيق العيش . و (العدم) والإعدام : الفقر .

والشّـــاهد فيه : (لا أعدُّ الإقتارَ عُدْمـــاً) حيث استعمل (عدّ) استعمال (ظنّ) فنصب بها مفعولين؛ هما (الإقتار) و (عدمـــاً) .

يُنظر هذا البيت في : الأصمعيّات ١٨٧، وشرح التّسهيل ٢/٧٧، وابن النّاظم ١٩٨، وتخـــليص الشّـــواهد ٤٣١، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٩١، والهمع ٢/٢١١، والخزانة ٨/١٢٥، ٩/٥٩٠، والدّرر ٢/٢٣٨، والدّيوان ٣٣٨ .

(٣) في أ : الافتقار .

(٤) يقصد الشّارح (ألفى) الّتي ترادِف (وجد) المتعدّية إلى اثنين؛ أمّا الّتي بمعنى (أصاب) فإنّها تتعدّى لواحد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴾ [يوسف : ٢٥].

يُنظر : شرح التّسهيل ٢/٧٩، والمساعد ١/٣٥٨ .

(٥) فإنْ كانت بمعنى غلب في المحاجات، أو قصد، أو ردّ؛ تعدّت إلى واحدٍ .

وَكُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ[١]

ومنه (هَبْ)، كقول الشّاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا[٢]

= وإنْ كانت بمعنى أقام، أو بخل؛ فهي لازمة .

يُنظر : شرح التّسهيل ٧٧/٢، والمساعد ٣٥٥/١، والأشمونيّ ٢٣/٢ .

(١) هذا بيتٌ من البسيط، ويُنسب إلى تميم بن أبي مقبل، وإلى أبي شنبل الأعرابيّ .

و (أحجو) : أظنّ . و (ألّت) : نزلت . و (الملمّات) : جمع ملمّة؛ وهي: النّازلة من نوازِل الدّهر .

والشّاهد فيه : (أحجو أبا عمرو أخا) حيث ورد الفعل (حجا) بمعنى (ظنّ) فنصب مفعولين؛ هما (أبا عمرو) و (أخا ثقة) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٧٧/٢، وابن النّاظم ١٩٩، وأوضح المسالك ٢٩٨/١، وتخليص الشّواهد ٤٤٠، وابن عقيل ٣٨٨/١، والمساعد ٣٥٥/١، والمقاصد النّحويّة ٣٧٦/٢، والتّصريح ٢٤٨/١، والهمع ٢١٠/٢، والأشمونيّ ٢٣/٢.

(٢) هذا بيتٌ من المتقارِب، وهو لعبد الله بن همّام السّلوليّ .

و (أجرني) : اتّخذني جارًا لك، ثم أُريد لازم المعنى؛ وهو الحماية والدّفاع .

و (هبني) أي : اعددني واحسبني .

والشّاهد فيه : (فهبني امرأً) فإن (هَبْ) فيه بمعنى الظّنّ، وقد نصب به مفعولين؛ أحدهما : ياء المتكلّم، وثانيهما قوله : (امرأ) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٧٨/٢، وابن النّاظم ١٩٩، وأوضح المسالك ٣٠٠/١، وتخليص الشّواهد ٤٤٢، وابن عقيل ٣٨٩/١، والمساعد ٣٥٧/١، والمقاصد النّحويّة ٣٧٨/٢، والتّصريح ٢٤٨/١، والهمع ٢١٣/٢، والخزانة ٣٦/٩، والدّيوان ٨٥ .

ومنه (جَعَل)، كقولك : (جَعَل زَيْدٌ عَمْرًا صَدِيقًا) .

فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب[١]؛ وكُلُّ ما جاز أنْ يكون خبرًا لمبتدأ يجوز أنْ يكون المفعول الثّاني لهذه/ الأفعال . [٥١/ أ]

وتختصّ هذه الأفعالُ - سِوَى (هَبْ) و (تَعَلَّم) - بالإلغاء والتّعليق[٢].

فالإلغاءُ[٣] هو : ترك إعمال[٤] الفعل؛ لضعفه بالتّأخير، أو التّوسّط بين المفعولين، كقولك مع التّأخير: (زَيْدٌ عَالِمٌ ظننت)، ومع التّوسّط: (زَيْدٌ ظننت عَالِمٌ) .

فالمثال الأوّل : يجوز فيهما[٥] الرّفع والنّصب[٦]، والرّفعُ[٧] أجود؛ لتأخير الفعل عنهما، فعودُهما إلى الابتداء[٨] أَوْلى .

---

(١) ولذلك سمّيت (أفعال القلوب) .

(٢) إنّما لم يدخل التّعليق والإلغاء (هب) و (تعلم) وإنْ كانا قلبيّين؛ لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٨/١، والتّصريح ٢٥٦/١، والأشمونيّ ٢٧/٢ .

(٣) وقيل في تعريفه : إبطال العمل لفظًا ومحلاً؛ لضعف العامل بتوسُّطِه أو تأخّره .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٣/١، وابن عقيل ٣٩٥/١ .

(٤) في أ : الإعمال .

(٥) في ب : فيه .

(٦) الرّفع على الإلغاء، والنّصب على الإعمال .

(٧) في أ : والنّصب .

(٨) في ب : المبتدأ .

والمثال الثّاني : يجوز فيهما الرَّفعُ والنّصب، والنّصب أجود[١]؛ لعمل الفعل في بعض الجملة[٢].

والتّعليق[٣] هو: ترك [إعمال][٤] الفعل؛ لفصل ماله صدر الكلام بينه وبين معمولِه، كقولك: (علمت لزيدٌ ذاهبٌ) و (علمتُ أزيدٌ أخوك أم عمرٌو ؟)، فقد تعلَّق (عمله)[٥] بلام الابتداء وهمزة الاستفهام، أو بـ(ما) النّافية، كقولك : (علمت [ما][٦] زيدٌ ذاهبٌ)، أو بالقسم، كقولك: (علمت واللهِ الْعِلْمُ نَافِعٌ) .

---

(١) وقيل : الإعمال والإلغاء سيَّان .

يُنظر : أوضح المسالك ١/٣١٦، وابن عقيل ١/٣٩٦، والأشمونيّ ٢/٢٨ .

(٢) بقي صورة؛ وهي : إذا تقدّم الفعل، نحو : (ظننت زيدًا قائمًا)، فعند البصريّين يمتنع الإلغاء، فلا تقول : (ظننت زيدٌ قائم) بل يجب الإعمال .

فإنْ جاء من لسان العرب ما يوهم إلغائها مُتقدّمةً أوّلَ على إضمار ضمير الشّأن؛ ليكون هو المفعول الأوّل؛ والجزءان جملة في موضع المفعول الثّاني، أو على تقدير لام الابتداء.

وذهب الكوفيّون إلى جواز إلغاء التّقدّم، فلا يحتاجون إلى تأويل .

تُنظر هذه المسألة في : أوضح المسالك ١/٣٢٠، وابن عقيل ١/٣٩٦، والتّصريح ١/٢٥٨، والأشمونيّ ٢/٢٨ .

(٣) وقيل في تعريفه هو : إبطال العمل لفظًا لا محلاًّ؛ لمجيء ماله صدر الكلام بعده، وهو لام الابتداء، ولام القسم، و ما النّافية، والاستفهام .

يُنظر : أوضح المسالك ١/٣١٦، وابن عقيل ١/٣٩٤ .

(٤) (إعمال) ساقطةٌ من ب .

(٥) في ب: علمت.

(٦) (ما) ساقطة من أ .

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ

وَإِنْ ذَكَـرْتَ فَـاعِلاً مُنَوَّنَـا فَهْـوَ كَمَـا لَوْ كَانَ فِعْلاً بَيِّنَـا
فَـارْفَعْ بِـهِ فِي لاَزِمِ الأَفْعَالِ وَانْصِـبْ إِذَا عُـدِّي بِكُلِّ حَالِ
/تَقُـولُ : زَيْـدٌ مُشْتَرٍ[1] أَبُـوهُ بِالـرَّفْعِ مِـثْلُ : يَشْتَرِي[2] أَخُوهُ [٥١/ ب]
وَقُـلْ : سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُثْمَانَـا بِالنَّصْبِ مِثْلُ: يُكْرِمُ الضِّيفَانَـا

يُشير إلى اسم الفاعل؛ وهو : ما يشتقّ[3] من فعل الفاعل؛ فإنْ كان اشتقاقه من لازمٍ كان ما بعده مرفوعاً، كقولك : (زيدٌ شريفٌ[4] أبوه)؛ وإنْ كان من متعدٍّ عَمِلَ عَمَل الفعل المضارع؛ لشبهه به في عِدَّة[5] الحروف، وهيئة الحركة والسّكون، فـ(ضارب) يُضَاهي (يَضْرِبْ) في كون كلٍّ منهما رُباعيّ الحروف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرّك؛ فلمَّا اشتبها[6] من هذا الوجه أُعْرِبَ الفعل المضارع من بين الأفعال، وعملَ هذا الاسم عمله في الحال والاستقبال؛ وهو لا يعمل

---

(١) في أ : مُجْتَرٍ .

(٢) في أ : يَجْتَرِي .

(٣) في ب : اشتقّ .

(٤) إذا كان الفعل على وزن (فَعُلَ) كثُر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فعيل)، نحو : (شَرُفَ) فهو (شريف) . يظر: ابن عقيل ١٢٧/٢ .

(٥) في ب : عدد .

(٦) في أ : اشتبه .

إلاّ إذا كان معتمدًا على ما قبله من مبتدأ[١]، كقولك: (هذا ضارب زيدًا).

أو يكون على[٢] موصوف، كقولك : (مَرَرت[٣] برجلٍ ضارب زَيْدًا)؛ [أو][٤] [على صاحب الحال، كقولك: (هذا عمرٌ ضاربًا زيدًا)؛ أو[٥] على همزة الاستفهام، كقولك: (أضاربٌ صاحبك زيدًا؟)[٦]؛ أو على[٧] (ما) النّافية، كقولك: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا] .

ولا يعمل إذا كان بمعنى[٨] الماضي عَمَل الفعل، بل يجرّ ما بعده، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ)؛ خلافًا للكسائيّ[٩]، والآية الكريمة

---

(١) هذه شروط إعمال اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ(أل)؛ وبقي شرطان آخران؛ وهما : ألاّ يكون مصغّرًا، وألاّ يكون موصوفًا؛ وخالف الكسائيّ فيهما جميعًا .
وإذا وقع اسم الفاعل صلة لـ(أل) عمل مطلقًا، سواء كان ماضيًا، أو مستقبَلاً، أو حالاً؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل؛ إذْ حَقُّ الصّلة أنْ تكون جملة؛ فتقول: (هذا الضّارب زَيْدًا الآنَ، أو غدًا، أو أمس) .
يُنظر : ابن النّاظم ٤٢٣/١، ٤٢٦، ٤٣٠، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، وابن عقيل ١٠٠/١ــ ١٠٤، والتّصريح ٦٥/٢، ٦٦، والأشمونيّ ٢٩٣/٢، ٢٩٤ .

(٢) في ب : أو يكون موصوفًا .

(٣) في ب: مرّتْ

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٥) في ب : وعلى .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في أ: وعلى.

(٨) في أ : إلاّ إذا كان لما مضى .

(٩) يُنظر رأي الكسائيّ في : شرح عمدة الحافظ ٦٧٣/٢، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، والتّصريح ٦٦/٢، والهمع ٨١/٥، والأشمونيّ ٢٩٣/٢ .

الّـــتي احتجّ بها من قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[١] فحكاية حَالٍ ماضية[٢] بمنـــزلة قوله تعالى: ﴿ هَذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[٣]، وليس بحاضرٍ بل هو على الحكاية[٤]. [٥٢/ أ]

وإنْ جـــرى على غير من هو له برز الضّمير، كقولك : (زيد هند ضـــاربها هـــو)[٥]، فإنْ نصبت هندًا، [فقلت : (زَيْدٌ هِنْدًا][٦]ضاربها) جاز[٧] و لم تحتج إلى إبراز الضّمير .

ولا يتعرَّف بما يضاف إليه من المعارف إذا كان للحال والاستقبال؛

---

(١) من الآية : ١٨ من سورة الكهف .

(٢) لا حجّة له؛ لأنّ المعنى يبسط ذراعيه؛ فيصحّ وقوع المضارع موقعه بدليل أنّ الواو في ﴿ وَكَلْبُهُمْ ﴾ واو الحال؛ إذْ يحسُن أنْ يقال : (جاء زيد وأبوه يضحك)، ولا يحسُن (وأبوه ضحك)؛ ولذا قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ بالمضارع الدّالّ على الحال، و لم يقل : (وقلبناهم) بالماضي .

يُـــنظر : شـــرح المفصّـــل ٧٧/٦، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، وابن عقيل ١٠١/٢، والتّصريح ٦٦/٢.

(٣) من الآية : ١٥ من سورة الْقَصَص .

(٤) «الإشـــارة (بهذا) إنّما يقع إلى حاضر، و لم يكن ذلك حاضرًا وقت الخبر عنه» . شرح المفصّل ٧٧/٦ .

(٥) «فـــ(زيد) مبتدأ، و (هند) مبتدأ ثان، و (ضاربها) خبر هند، والفعل لزيد؛ فقد جرى على غير من هو له، فلذلك برز ضميره، وخلا اسم الفاعل من الضّمير». شرح المفصّل ٨٠/٦ ، ويُنظر : التّبصرة ٢٢٠/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في ب: جا (بدون زاي).

لأنّه يعمل عمل الفعل، والفعل نكرة؛ فكذلك ما وَقَعَ موقعه، وكذلك[١] وَقَعَ صِفَةً للنّكرة[٢]، وحالاً للمعرفة[٣]، كقولك[٤]: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرٍو غَدًا)؛ ولا يجوز ذلك وأنت تريد الماضي؛ لأنّه لا يتعرّف بما أُضيف إليه، والمعارِف لا تكون أحوالاً ولا صفات النّكرات .

ومن شواهد إعماله [قوله][٥]:

إِنِّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيْشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي[٦]

---

(١) في ب: ولذلك.

(٢) في ب : النّكرة .

(٣) نحو : (جاء زيدٌ طالبًا أدَبًا) .

(٤) في ب : كقولهم .

(٥) (قوله) ساقط من ب .

(٦) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لامرئ القيس، ويروى للنَّمِر بن تَوْلَب .

و(راش السّهم) يريشه : ركّب فيه الرّيش . و (النّبل) : السّهام، لا واحد له من لفظه .

والمعنى : يخاطِب محبوبته فيقول لها : أمري من أمرك ما لم تتشبّثي بغيري وتميلي هواك إليه؛ وضَرَب وصل الحبل مثلاً للمودّة والتّواصُل، وريش النّبل مثلاً للمخالَطة والتّداخُلِ .

والشّاهد فيه : (واصلٌ حبلي) و (رائشٌ نبلي) حيث عمل اسم الفاعل - وهو (واصل)، و (رائش) - النّصب في المفعول به .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٦٤/١، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ١٣١، والجُمل ٨٦، وتحصيل عين الذّهب ١٣٥، ورصف المباني ٥٠٩، واللّسان (حبل) ١٣٥/١١، =

وكقول الآخر :

وَكَمْ مَالِيءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ[1] نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى[2]

ومنه مجموع، كقوله:

/مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[3] [٥٢/ ب]

= والدّيوان ٢٣٩، وملحق ديوان النَّمِر بن تَوْلَب ١٣٥ .

(١) في ب : لاح .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

و (الجمرة) : مجتمع الحصى بمنى . و (البيض) النِّساء . و (الدُّمى) : صور الرُّخام؛ شبّه بها النّساء؛ لأنّ الصّانع لها لا يبقي غاية في تحسينها، وتلطيف شكلها، وتخطيطها؛ ويُراد مع ذلك السّكينة والوَقار .

والمعنى : كثيرٌ من النّاس يتطلّعون إلى النّساء الجميلات المشبهات للدّمى في بياضهنّ وحسنهنّ وقت ذهابهنّ إلى الجمرات بمنى، ولكنّ النّاظر إليهنّ لا يستفيد شيئًا .

والشّاهد فيه : (مالِيءٍ عينيه) حيث عمل اسم الفاعل ـــ وهو (مالِيءٍ) ـــ النّصب في المفعول به؛ بسبب الاعتماد على موصوف محذوف تقديره : شخص مالِيءٍ .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٦٥، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ١٣٢، والجمل ٨٧، وتحصيل عين الذّهب ١٣٥، وابن النّاظم ٤٢٥، وابن عقيل ٢/١٠٢، والمقاصد النّحويّة ٣/٥٣١، والدّيوان ٤٥٩ .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي كبير الهذليّ، من قصيدة يمدح بها تأبّط شرًّا، وكان زوج أمّه.

(ممّن حملن به) أي : هو ممّن حملت به النّساء . و(حُبُكَ النّطاق): أطرافه، جمع: حِباك . و (المهبّل) من أهبله اللّحم وهبّله : إذا كَثُرَ عليه ورَكَب بعضه بعضًا؛ ويقال هو : المعتوه الّذي لا يتماسك .

=

= والمعنى : إنّ هذا الفتى من الفتيان الّذين حملت أمّهاتهم بهم وهُنّ غضاب غير متهيّأت لأزواجهنّ فشبّ محمودًا؛ وهذا من مزاعِم العرب الباطلة .

والشّـــاهد فيه: (عواقد حبك النّطاق) حيث نصب (عواقدُ)، (حبكَ النّطاق)؛ وفيه دليلٌ على إعمال اسم الفاعل مجموعـــًا جمع تكسير .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٠٩/١، وديوان الهذليّين ٩٢/٢، وشرح أشعار الهذليّين ١٠٧٢/٣، وتحصيل عين الذّهب ١١٠، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح المفصّل ٧٤/٦، وابن النّاظم ٤٣٠، والمقاصد النّحويّة ٥٥٨/٣، والأشمونيّ ٢٩٩/٢، والخزانة ١٩٢/٨، ١٩٣.

بَابُ الْمَصْدَرِ

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ
وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا فِي قَوْلِهِمْ[1]:ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَا

المصدر: اسمٌ يقع على الأحداث، كـ(الضّرب) و(القتل) و(الإكرام)؛ وهو أصل الأفعال، وسُمِّيَ مصدرًا؛ لصدورها عنه، وهو المفعول المطلَق[2].

والمفاعيل خمسةٌ؛ لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فِعْلٍ به صار فاعلاً؛ وذلك أصله المصدر، كقولك : (ضربت زيدًا ضربًا) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره؛ وهو المفعول به، وهو مقيّدٌ بالباء - كما تقدَّم -، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وَقْتٍ وَمَكَانٍ؛ وهو المفعول فيه، ولا بُدَّ[3]لذلك الفاعل من غَرَض فَعَلَ الفِعْلَ لأجله؛ وهو المفعول له، ويحتمل مصاحبًا لِمَا يقتضيه الحال؛ وهو المفعول مَعَه؛ فكلٌّ منها[4]مُقَيَّدٌ بشيء .

وقد جُمِعَتْ هذه المفاعيل على التّرتيب في بيت / - وهو ممّا [٥٣/أ]

---

(١) في أ : كقولهم .

(٢) «والمصدر أعمّ مطلَقًا من المفعول المطلَق؛ لأنّ المصدر يكون مفعولاً مطلَقًا، وفاعلاً، ومفعولاً به، وغير ذلك؛ والمفعول المطلَق لا يكون إلاَّ مصدرًا؛ نظرًا إلى أنّ ما يقوم مقامه ممّا يدلّ عليه خلف عنه في ذلك، وأنّه الأصل» . الأشمونيّ ١٠٩/٢.

(٣) في أ : فلا بُدَّ .

(٤) في ب : منهما .

نظم المؤلّف[١]- وهو الثّاني من قوله :

يَـا جِيْرةً قَدْ أَوْحَشُوا لَمَّا نَأَوا بَصَرِي وَنَفْسِي دَائِمًا وَالمِسْمَعَا

كَرّرْتُ تَكْرَارًا هَوَاكُمْ سَحْرَةً وَسَطَ الدِّيَارِ مَحَبَّةً وَالأَدْمُعَا[٢]

فالمصدر أصل الفعل[٣]؛ لأنّه يدلّ على العموم، والفعل يدلّ على الخصوص، والعُموم قبل الخصوص؛ ومذهب الكوفيّين عكسُ هذا؛ وحجّتُهم : أنَّ الفعل عاملٌ في المصدر، والعامل قبل المعمول؛ وليس هذا بدليل؛ لأنَّ الحرف يعمل في الاسم والفعل وليس بأصلٍ لهما[٤].

والمصدر: اسمٌ مبهَم يقع على القليل والكثير، ولا يثنّى، ولا يجمع؛ لأنّه بمنزلة اسم الجنس، والجنس لا يثنّى ولا يُجمع[٥]؛ فإنْ كان المصدر

---

(١) المؤلّف هو : أبو القاسم الحريريّ ــ رحمه الله ــ ناظم الملحة .

(٢) هذان بيتان من الكامل، وهما للحريريّ .

والتّمثيل فيهما : البيت الثّاني؛ حيث ذكر فيه المفاعيل بالتّمثيل، فـ(تكرارًا) مفعول مطلَق، و (هواكم) مفعولٌ به، و (سحرة) مفعول فيه اسم زمان، و(وسط) مفعولٌ فيه اسم مكان، و (محبّة) مفعول له، و (الأدمعا) مفعول معه .

ولم أجد مَن ذكر هذين البيتين .

(٣) هذا مذهب البصريّين؛ وقد رجّحه الشّارح عندما تعرّض لهذا الخلاف في باب الفعل ص ١١٥ فقال : «والاعتماد على القول الأوّل؛ لدلالة الفرع على ما في أصله مع الزّيادة عليه» .

(٤) قد تعرّضنا لهذا الخلاف عند أوّل ذكره في باب الفعل، وذكرنا المذاهب في المسألة مفصّلة. فلتُنظر هناك ص ١١٥ .

(٥) يُنظر : كتاب الجمل ٣٢، واللّمع ١٠٢، والملخّص ٣٥٦/١ .

لعدد المرّات جاز تثنيته وجمعه، كقولك : (ضربت ضَرْبَتَيْنِ) و (ضَرَبَاتٍ) بدخول تاء التّأنيث في واحده فأشبه أسماء الأجناس المحدودة، كـ(القَمْحَة) و (التّمرة)[1].

والمصدر يأتي لتأكيد الفعل، كـ(ضربت ضربًا)، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾[2].

ولبيان النّوع، مثل : (ضربته ضرب الأمير) .

ولعدد المرّات، كقولك : (ضربته ضربتين) .

وللحال، كقولك : (أتيتُه رَكْضًا)[3].

وأنواع المصادر يجوز تعريفها بالألف واللاّم،/ وبالإضافة، إلاّ مصدر الحال غالبًا، فإنّه لا يتعرّف كالحال . [٥٣/ب]

وَقَدْ أُقِيمَ الْوَصْفُ وَالآلاَتُ مَقَامَهُ وَالْعَدَدُ الإِثْبَاتُ[4]

نَحْوُ: ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا[5] فَهَرَبْ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى[6] الرِّيبْ

وَاجْلِدْهُ فِي الخَمْرِ ارْبَعِيْنَ جَلْدَهْ وَاحْبِسْهُ مِثلَ حَبْسِ[7] مَوْلًى[8] عَبْدَهْ

---

(١) يُنظر : كتاب الجمل ٣٢، والملخّص ١/٣٥٧ .

(٢) من الآية : ١٦٤ من سورة النِّساء .

(٣) هُناك خلافٌ بين العلماء في المصدر الواقع موقع الحال ؟ تعرّض له الشّارح في هذا الباب . فليُنظر هُناك في ص ٣٥٤ .

(٤) في أ : المرّات .

(٥) في ب : صوتًا، وهو تحريف .

(٦) في أ : يخشى .

(٧) في كلتا النسختين: واحبسه حبس؛ وعليها ينكسر البيت، والتصويب من متن الملحة ٢٣.

(٨) في متن الملحة ٢٣: زيد بدلاً من (مولى) .

يجـــوز حَذْفُ المصدر إذا قَامَ مقامُه صفَتهُ[١]، كقولك : (قُلْتُ لك جميـــلاً) و (ضـــربته وجيعـــاً)[٢] أي : قُلْتُ لك قولاً جميلاً؛ فحذف المصدر الموصوفَ، وأُقيمت الصّفة مقامه .

وقد تقع الصّفة مُضافةً[٣]، كقولك : (ضربتُه أشدّ الضّرب) .

وقـــد تقـــوم الآلـــة مقـــام المصدر، كقولك: (ضَرَبْتُه مِقْرعَةً[٤] وَسَـــوْطـــاً)، فتنصـــبهما[٥] نصب المصادر[٦]؛ وكذلك العدد، فتقول: (ضـــربته عشرين ضربةً)، وقد يُقدّر المصدر ويفسّره ما يأتي بعده

---

(١) يـــنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلَق ستّة عشر شيئـــاً؛ فينوب عن المصدر المبيّن للنّوع ثلاثة عشر شيئـــاً؛ وعن المصدر المؤكّد ثلاثة أشياء .

يُـــنظر : ابـــن النّاظم ٢٦٣، وأوضح المسالك ٣٣/٢، والتّصريح ٣٢٥/١، والأشمونيّ ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٢) الـــتّقدير : ضـــربته ضربـــاً وجيعـــاً؛ فحذف المصدر الموصوف، وأُقيمت الصّفة مقامه .

(٣) يُشير إلى أنّها قد تقع غير مضافة، نحو : (سرت طويلاً) على إعراب الظّرفيّة، أي: زمانـــاً طويلاً؛ والحاليّة، أي : سرته أي السّير حال كونه طويلاً .

يُنظر : الصّبّان ١١٣/٢ .

(٤) المِقْرعةُ : خشبة تُضْرَبُ بها البغالُ والحميرُ .

وقيل : كُلُّ ما قُرِعَ به فهو مِقْرَعةٌ .

اللّسان (قرع) ٢٦٤/٨ .

(٥) في ب : فنصبتها .

(٦) في ب : المصدر .

من النّعت المضاف، كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾[١] أي : تَمرُّ مُرُورًا مثل مرِّ السّحاب .

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ : سَمْعًا وَطَوْعًا فَاخْبُرِ

/وَمِثْلُهُ : سَقْيًا لَهُ وَرَعْيًا وَإِنْ تَشَأْ جَدْعًا لَهُ وَكَيًّا [٥٤/أ]

المصدر يُنْصَبُ بفعله المشتقّ منه[٢]؛ وقد جاء في كلام العرب ما يُنْصَبُ بفعلٍ محذوف، كدعاءٍ لإنسان، أو دعاء عليه[٣]، كقولهم : (سَقْيًا [له][٤] ورَعْيًا) أي: سقاه اللهُ سقيًا، وكذلك: جَدْعًا[٥].

وممّا نُصِبَ على المصدر و لم ينطق بفعله؛ قولهم: (سُبْحَان الله)[٦]

---

(١) من الآية ٨٨ من سورة النّمل .

(٢) المصدر المنصوب على المفعوليّة المطلَقة، عامله إمّا مصدرٌ مثله، لفظًا ومعنى، نحو : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٣] .
أو معنىً لا لفظًا، نحو: (يعجبني إيمانُك تصديقًا)؛ أو ما اشتقّ منه من فعل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النّساء : ١٦٤]، أو وصف، نحو: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ [الصّافّات: ١].
يُنظر : أوضح المسالك ٣٣/٢، والتّصريح ٣٢٥/١ .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وُجوبًا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللّفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها .
يُنظر : الكتاب ٣١١/١، ٣١٢، والتّبصرة ٢٦١/١، وشرح المفصّل ١١٤/١، وابن النّاظم ٢٦٧، والارتشاف ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٢، والتّصريح ٣٣٠/١.

(٤) (له) ساقطة من أ .

(٥) الجَدْعُ : القطع؛ وقيل : هو القطع البائن في الأنف والأذن والشَّفَةِ واليد ونحوها . اللّسان (جدع) ٤٠/٨ .

(٦) يُنظر : الكتاب ٣٢٢/١ .

و(جـــاء زيـــد وَحْـــدَهُ)، وبعضهم[١] جعل انتصاب وحده على الحال، كقولك: (جاء منفردًا)؛ ومن ذلك : (سَمْعـــًا) و (طَاعةً) و(كرامةً) و(مَسَرَّةً) التّقدير : أَسْمَعُ لك ، و أُطِيْعُ، و أُكْرِمُكَ، وأَسُرُّكَ[٢].

ومنه : (ويلَ زَيْدٍ) و (ويحَ عَمْرٍو)، تنصبهما عند الإضافة على المصدر[٣].

ومـــنه : قولك لمن تأهّب للحجّ : (حَجـــًّا مبرورًا)، ولِمَنْ قَدِمَ من سَفَره[٤]: (قدومـــًا مُبَارَكـــًا)[٥].

ومنه : ما يأتي بعد أمرٍ، أو نهي، كقولك: (قيامـــًا لا قُعُودًا) .

---

(١) يُنظر : أوضح المسالك ٨١/٢، والتّصريح ٣٧٣/١ .

(٢) وهـــذه المصـــادر منصوبة بأفعالٍ محذوفة وُجوبـــًا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من الـــلّفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقعٌ في الخبر، في مصادر مسموعة كَثُرَ استعمالها، ودلّت القرائن على عاملها .

يُـــنظر : الكـــتاب ٤١٩/١، وابن النّاظم ٢٦٩، وشرح المفصّل ١١٤/١، وأوضح المسالك ٤١/٢، والتّصريح ٣٣١/١، ٣٣٢، والأشمونيّ ١١٨/٢ .

(٣) هـــذه المصـــادر منصوبة بأفعال محذوفة وُجوبـــًا ولا فعل لها؛ فيقدّر لها عامل من معـــناها؛ فيقـــدَّر في (ويل زيد) : أحزن الله زيدًا ويله، أو أهلكه، أو عذّبه، وفي (ويح عمرٍو) : أحزن الله عمرًا ويحه، أو رحمه .

يُـــنظر : الكـــتاب ٣١٨/١، وابـــن النّاظم ٢٧٠، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والتّصريح ٣٣٠/١.

(٤) في ب : سفر .

(٥) جاز حذف عامل المصدر لقرينة معنويّة .

يُنظر : ابن النّاظم ٢٦٧، والارتشاف ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والتّصريح ٣٢٩/١، والهمع ١٠٥/٣ .

ومـــنه : الاســـتفهام لقصـــد التّوبيخ، كقولك للمتواني: ([أ][1] تَوَانيـــًا وَقَدْ جَدّ قُرَنَاؤُكَ[2] ؟)[3]، ومنه قولُ الشّاعر:

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيْبـــًا أَلُؤْمـــًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا ؟[4]

وأمّا قولهم عند تذكُّرِ نعمة : (اللَّهُمَّ حَمْدًا وَشُكْرًا لاَ كُفْرًا)، وعـــند / تذكُّـــر شـــدّة : (صَبْرًا لاَ جَزَعـــًا) تقديره : أحمده حمدًا، وأشكر[ه شُكرًا][5]، ولا أكفر . [٥٤/ ب]

---

(١) الهمزة ساقطةٌ من أ .

(٢) في ب : في بارك، وهو تحريف .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوبـــًا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللّفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقعٌ في الطّلب .

يُـــنظر : الكـــتاب ٣٣٩/١، وابن النّاظم ٢٦٧، ٢٦٨، وأوضح المسالك ٣٧/٢، والتّصريح ٣٣١/١، والأشمونيّ ١١٦/٢، ١١٧ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لجرير، من قصيدة قالها في هجاء خالد بن يزيد الكِنديّ .

و (شُعَبَى) : اسم موضع؛ أو المراد : جبال متشعّبة . و(ألؤمـــًا) : اللؤم : الخِسّة والدَّناءة . و (اغترابـــًا) : بُعْدًا عن الوطن .

والمعنى : يهجو جريرُ خالدَ بن يزيد الكِنديّ قائلاً له : يا عبدًا نزل شُعَبى بعيدًا عن وطنه أتفخر وقد جمعت – لا أبا لك – بين الدّناءة والخِسّة، والاغتراب عن الأهل والأوطان؟.

والشّاهد فيه: (ألؤمـــًا، واغترابـــًا) حيث جاء المصدران بدلاً من اللّفظ بالفعل، بمعنى: أتلؤم لومـــًا، وتغترب اغترابـــًا ؟؛ وهو من قبيل الطّلب الّذي هو استفهامٌ على قصد التّوبيخ.

يُـــنظر هـــذا الـــبيت في : الكـــتاب ٣٣٩/١، وتحصيل عين الذّهب ٢١٦، وابن الـــنّاظم ٢٦٨، وأوضـــح المســـالك ٤٠/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٩/٣، ٥٠٦/٤، والتّصريح ٣٣١/١، والأشمونيّ ١١٨/٢، والخزانة ١٨٣/٢، والدّيوان ٦٥٠/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

و[منه : قولهم][(١)] عند ظهور ما يُعْجِبُ : (عَجَبـًا)، وعند خطاب مغضوب عليه : (لا أفعل ذلك و لا كَيْدًا ولا كَرَامَةً ولاَ هَمًّـا)[(٢)].

وَمِنْهُ[(٣)]: قَدْ جَاءَ الأَمِيرُ رَكْضـَا وَاشْـتَمَلَ الصَّمَّاءَ إِذْ تَوَضَّـا

وقـد اُخْتُـلِفَ في المصدر الواقع موقع الحال، كقولك : (أَقْبَلَ الأَمِيرُ رَكْضـًا) و(جَاءَ زَيْدٌ مَشْيـًا) .

فمنهم[(٤)] مَنْ قال : الوجه نصبهما ونظائرهما[(٥)] على الحال، والتّقدير: أقبل الأمير راكضـًا.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وُجوبـًا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللّفظ بذلك الفعل، استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقعٌ في الخبر، في مصادر مسموعة كَثُرَ استعمالها ودلّت القرائنُ على عاملها .

يُـنظر : الكـتاب ٣١٨/١، ٣١٩، وابن النّاظم ٢٦٩، وشرح المفصّل١١٤/١، وأوضح المسالك ٤١/٢، والتّصريح ٣٣١/١، ٣٣٢ .

(٣) في شرح الملحة ١٨١ : وَمِثْلُهُ : قَدْ جَاءَ الأَمِيرُ .

(٤) هـذا رأي سيبويه، حيث قال في الكتاب ما نصّه ٣٧٠/١، ٣٧١ : «هذا باب ما ينتصـب مـن المصادر؛ لأنّه حالٌ وقع فيه الأمرُ، فانتصب؛ لأنّه موقوعٌ فيه الأمر، وذلـك قولُك : قَتلتُهَ صَبْرًا، و لقيتُه فجاءة ومُفاجأةً، وكفاحـًا ومكافحةً، ولقيتُه عيانـًا، وكلّمـته مشافهةً، وأتيتُه ركضـًا وعَدْوًا ومشيـًا، و أخذت ذلك عنه سَمْعـًا وسَماعـًا . وليس كلُّ مصدر وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالاً . ألا ترى أنّه لا يحسُن : أتانا سُرْعة ولا أتانا رُجْلةً، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يستعمل في باب سَقْيـًا وحَمْدًا . واطّرد في هذا الباب الّذي قبله؛ لأنّ المصادر هُناك ليس في موضع فَاعِلٍ» . وإليه ذهب الجمهور .

(٥) في ب: نظائرها.

وقال بعضُهم[١]: بل ينتصبان[٢]انتصاب المصدر المحذوف فِعله، والتّقدير: يركض ركضـــاً .

وقولهـــم لمن يجلّل جسده بثوب : (اشتمل الصَّمَّاء)[٣]، وللقاعد المحـــتبي بيديه: (قَعَد القُرْفُصَاء)[٤]، وللسّائر مُسْرعـــاً: (سار الجَمَزَى)[٥]،

---

(١) هذا رأي الأخفش والمبرّد .

والعـــامل فيه محذوف، والتّقدير في نحو : (طلع زيد بغتة) طلع زيدٌ يبغت بغتةً؛ فـــ(يبغُت) عندهما هو الحال، لا (بغتة) .

وذهب الكوفيّون إلى أنّه منصوبٌ على المصدريّة، كما ذَهَبا إليه؛ ولكنّ النّاصب له عندهم الفعل المذكور (طَلَعَ) لتأويله بفعل من لفظ المصدر؛والتّقدير في قولك: (زيدٌ طلع بغتةً) زيدٌ بغت بغتةً؛ فيؤوّلون (طلع) بـــ(بغت)، وينصبون به (بغتة) .

وفي المســـألة أقـــوالٌ أخـــرى؛ يُنظر : المقتضب ٢٣٦/٣، والتّبصرة ٢٩٩/١، ٣٠٠، والمقتصد ٦٧٧/١، وشرح المفصّل ٦٢/٢، وأوضح المسالك ٨١/٢، والمساعد ١٣/٢، وابن عقيل ٥٧٤/١، والتّصريح ٣٧٤/١، والهمع ١٥/٤، والأشمونيّ ١٧٢/٢، ١٧٣.

(٢) في ب : بنصبان .

(٣) هذا تفسيرٌ للاشتمال عامّة، وهو أن يدير ثوبه على جسده كلّه حتى لا تَخرج منه يده . واشتمال الصّمّاء : أنْ يجلّل جسده بثوبه، نحو شِمْلة الأعراب بأَكْسيَتهم، وهو أنْ يُردّ الكِساء من قِبَلِ يمينه على يده اليُسرى وعاتقه الأيسر، ثم يَرُدّه ثانيةً من خلفه عـــلى يـــده اليمنى وعاتقه الأيمن فيُغَطّيهما جميعـــاً . اللّسان (صمّم) ٣٤٦/١٢، (شمل) ٣٦٨/١١ .

(٤) القُرْفُصَاء : وهو أنْ يجلس على أَلْيَتَيْه ويُلْصقَ فخذيه ببطنه، ويَحْتَبي بيديه، يضعهُما على ساقيه . أو : يجلس على ركبتيه مُنكبـــاً، ويُلْصِقَ بطنه بفخذيه، ويتأبّط كَفّيه . اللّسان (قرفص) ٧١/٧، ٧٢ .

(٥) الجَمْزُ : ضَرْبٌ من السَّيْر أَشَدُّ من العَنَقِ . =

وللرّاجع مُكْرَهـــًا : (رجع القَهْقَرَى)[١]؛ فانتصاب هذا وما أشبهه على المصدر الّذي تدلّ عليه هيئة الفاعل، وتقديره : اشتمل الاشتمال المعروف بالصَّمَّاء[٢].

= وقد جَمَزَ الإنسانُ والبعيرُ والدّابّة يَجْمِزُ جَمْزًا .

يُنظر : الصّحاح (جمز) ٨٦٩/٣، واللّسان (جمز) ٣٢٣/٥ .

(١) القَهْقَرَى : ضرْبٌ من الرُّجوع إلى الخلف؛ وهو : المشي إلى خَلْف من غير أنْ يعيد وجهه إلى جهة مشيه . اللّسان (قهر) ١٢١/٥ .

(٢) كأنّــه يُشــير إلى ما يراه المبرّد من كونها صفات وُصفت بها المصادر، ثم حذفت موصوفاتها .

يُنظر : الكتاب ٣٥/١، والأصول ١٦٠/١، وشرح المفصّل ١١٢/١ .

فَصْلٌ

المصدر يعمل عمل فعله[١]؛ فيرفع الفاعل، وينصب المفعول، بشرط أن يُقْصَد به قصد فعله من الحدوث والنّسبة[٢].

/ فَيُقَدَّرُ بـ(أن) والفعل إنْ كان ماضيًا أو مستقبَلاً؛ وبـ(ما) والفعل إنْ كان حالاً[٣]. [٥٥/أ]

وأكثر ما يعمل مضافًا[٤]، كقولك : (أعجَبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا)؛

---

(١) لأنّه أصلٌ والفعل فرعه، فلم يتقيّد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنّه أصل لكلّ واحد منها . شرح التّسهيل ١٠٦/٣ .

(٢) يُنظر : ابن النّاظم ٤١٦ .

(٣) يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين؛ ذكر الشّارح ــ رحمه الله ــ أحدهما، والآخَر : أنْ يكون بدلاً من اللّفظ بفعله، نحو : (ضربًا زيدًا)؛ فـ(زيدًا) نُصِبَ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصحّ؛ والمصدر بدلٌ من الفعل .

وهذه شروطٌ وُجوديّة، وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدميّة؛ ومنها :

١- أن لا يكون مصغّرًا؛ فلا يجوز : (أعجبني ضريبك زيدًا) .

٢- ولا مضمَرا؛ فلا يجوز : (ضربي زيدًا حسن وهو عمرو قبيح) خلافًا للكوفيّين .

٣- ولا محدودًا؛ فلا يجوز : (أعجبني ضربتك زيدًا) .

٤- ولا موصوفًا قبل العمل؛ فلا يجوز : (أعجبني ضربك الشّديد زيدًا) .

٥- ولا مثنّى ولا مجموعًا؛ فلا يجوز : (عجبت من ضَرْبَيْك زيدًا) .

يُنظر : شرح التّسهيل ١٠٦/٣، ١٠٧، وابن النّاظم ٤١٦، وابن عقيل ٨٨/٢، والتّصريح ٦٢/٢، والهمع ٦٧/٥، والأشمونيّ ٢٨٥/٢، ٢٨٦ .

(٤) إعماله مضافًا أكثر من إعماله منوّنًا؛ لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء =

ومنوّنـــًا، كقولك : (عجبتُ من ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا) تريد من أن ضَرَبَ زيـــدٌ عَمْرًا؛ ومنه قولُه تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾[١]، ومنه قولُ الشّاعر :

بِضَرْبٍ[٢] بالسّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَـــا هَامَهُـــنَّ عَـــنِ الْمَقِيلِ[٣]

وقد يعمل مع الأَلِف واللاّم[٤]، كقول الشّاعر:

= مـــن المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التّنوين والألف واللاّم؛ فقويت بها مناسبة المصدر للفعل .

يُنظر : شرح التّسهيل ٣/١١٥ .

(١) الآية : ١٤؛ ومن الآية : ١٥ من سورة البلد .

(٢) في أ : فضرب، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمَرَّار بن مُنْقذ التّميميّ .

و (الهـــام) : جمع هامة، وهي الرّأس كلها . و (المقيل) : موضع القيلولة، وهي نـــوم نصـــف النّهار ـــ هذا في الأصل ـــ، وهو مستعارٌ هنا للأعناق؛ لأنّها مكان استقرار الرّؤوس وسكونها .

والمعنى : أزلنا رؤوس أعدائنا عن مواضع استقرارها، فضربنا بالسّيوف رؤوسهم .

والشّـــاهد فيه : (بِضَرْبٍ .. رؤوسَ) حيث أعمل المصدر المنوّن (ضربٍ) عمل فعله، فنصب به مفعولاً به ـــ وهو (رؤوس) ـــ .

يُـــنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١١٦، ١٩٠، والمحتسب ١/٢١٩، وتحصيل عين الذّهب ١٥٨، وشرح المفصّل ٦/٦١، وشرح التّسهيل ٣/١٢٩، وابن النّاظم٤١٧، وابن عقيل ٢/٨٩، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٩٩، والأشمونيّ ٢/٢٨٤.

(٤) وهـــو أقـــلّ من إعماله منوّنًا؛ لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالنّون الخفيفة، وإعماله منوّناً أقيس.

ينظر: شرح التّسهيل ٣/١١٥، وابن الناظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٤١.

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ[١] يُرَاخِي[٢] الأَجَلْ[٣]

وإذا كان مضافاً[٤] جاز أنْ يضاف إلى الفاعل، فيجرّه، ثم ينصب المفعول، نحو : (بَلَغني تَطْليقُ زَيْدٍ هِنْدًا) .

---

(١) في أ : بحال الفوار، وفي ب: يحال الفرار وكلتاهما محرّفة، والصّواب ما هو مثبت.

(٢) في أ : تراخي، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيتٌ من المتقارب، ولم أقف على قائله .

و (النِّكاية) : التأثير في العدوّ . و (يخال) : يظنّ . و (يراخي) : يؤجّل .

والمعنى : إنّ هذا الرّجل ضعيف الكيد، ولا يستطيع التّأثير في عدوّه، وجبان عن الثّبات في مواطن القتال، ولكنّه يلجأ إلى الهروب، ويظنّه مُؤخِّرًا لأجله .

والشّاهد فيه : (ضعيف النّكاية أعداءه) حيث عمل المصدر المحلّى بـ(أل) - وهو (النّكاية) - عمل الفعل، فنصب (أعداءه) مفعولاً به .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، وشرح المفصّل ٥٩/٦، ٦٤، والمقرّب ١٣١/١، وابن النّاظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢٤١/٢، وابن عقيل ٩٠/٢، والتّصريح ٦٣/٢، والخزانة ١٢٧/٨ .

(٤) للمصدر المضاف خمسة أحوال؛ ذكر الشّارح منها حالتين؛ والثّالثة : أنْ يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [التّوبة : ١١٤]؛ والرّابعة : أنْ يُضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصّلت : ٤٩]؛ والخامسة : أنْ يضاف إلى الظّرف ثمّ يرفع الفاعل، وينصب المفعول، نحو : (عجبتُ من ضرب اليومِ زيدٌ عمرًا) .

يُنظر : شرح التّسهيل ١١٨/٣، وابن النّاظم ٤١٩، وأوضح المسالك ٢٤٤/٢، وابن عقيل ٩٦/٢، والتّصريح ٦٤/٢، والأشمونيّ ٢٨٩/٢ .

ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول[١]، كقول الشّاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ[٢] الصَّيَارِيفِ[٣]

---

(١) في كلتا النّسختين : ويجوز إضافة المفعول إلى المصدر، وهو سهوٌ من النُّسّاخ، والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) في أ : نقّاد .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للفرزدق، يصف ناقة بسرعة السّير في الهواجر .

والهاجرة : نصف النّهار عند اشتداد الحرّ .

والمعنى : إنّ هذه النّاقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظّهيرة واشتداد الحرّ؛ كما يدفع الصّيرفيّ النّاقد الدّراهم؛ وكنّى بذلك كلّه عن صلابتها، وسرعة سيرها .

والشّاهد فيه : (نفي الدّراهم تنقاد) حيث أضيف المصدر (نفي) إلى مفعوله (الدّراهم) فجرّه ثم رفع الفاعل (تنقادُ) .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٢٥٨/٢، والخصائص ٣١٥/٢، وتحصيل عين الذّهب ٦٢، وشرح المفصّل ١٠٦/٦، وتخليص الشّواهد ١٦٩، وابن عقيل ٩٦/٢، والمقاصد النّحويّة ٥٢١/٣، والتّصريح ٣٧١/٢، والخزانة ٤٢٤/٤، ٤٢٦، والدّيوان ٥٧٠ - والرّواية في جميع هذه الكتب (الدّراهيم) بدل (الدّراهم) -.

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ - وَيُقَالُ: الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِه

وَإِنْ جَرَى نُطْقُكَ بِا[1] لْمَفْعُــولِ لَهْ فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي [قَدْ][2] فَعَلَهْ
وَهْــوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِــنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
/وَغَــالِبُ الأَحْــوَالِ أَنْ تَــرَاهُ جَــوَابَ : لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ [٥٥/ ب]
تَقُــولُ : قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

المفعول له : يُنْصَبُ[3]؛ وهو : المصدر المذكور عِلّةً لحدَثٍ شاركه في الزّمان، والفاعل .

وشَرائِطُهُ: أنْ يكون مصدرًا[4]، مــن غير جنس فعله، جــواب

---

(١) في متن الملحة ٢٣ : فِي الْمَفْعُولِ لَهُ .

(٢) (قد) ساقطة من ب .

(٣) اختلف العلماء في ناصب المفعول له .

فذهب جمهور البصريّين إلى أنّ ناصبه الفعل على تقدير لام العلّة .

وخالفهم الزّجّاج والكوفيّون فزعموا أنّه مفعولٌ مطلَق؛ ثم اختلفوا، فقال الزّجّاج : «ناصبه فعل مقدَّر من لفظه»، ففي نحو : (جئتك إكرامــًا)، تقدير الفعل : جئتك أكرمك إكرامــًا .

وقــال الكوفيّون : ناصبه الفعل المتقدِّم عليه؛ لأنّه ملاقٍ له في المعنى، وإنْ خالفه في الاشتقاق، مثل : (قعدت جلوسًــا) .

تُــنظر هــذه المسألة في : الكتاب ٣٦٩/١، وأسرار العربيّة ١٨٦، وشرح المفصّل ٥٢/٢، وشرح الرّضيّ ١٩٢/١، وشرح ألفيّة ابن معط ٥٨٢/١، والارتشاف ٢٢١/٢، والتّصريح ٣٣٧/١، والهمع ١٣٣/٣، والصّبّان ١٢٢/٢ .

(٤) هذا رأي الجمهور؛ وأجاز يونس : (أمّا العبيدَ فذو عبيد) بالنّصب، بمعنى : مهما =

(لِمَ[١] فَعَلْتَ)، كقولك: (جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ)، فـ(رَغْبَةً) مفعولٌ له؛ لأنّه مصدر مُعَلَّلٌ به المجيء، وزمانهما، وفاعلهما واحد[٢].

فإن لم يستوف[٣] الشّروط فلا بُدَّ من جرّه[٤] بلام التّعليل[٥]،

= يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد؛ واقتضى كلامه : أنّ العبيد مفعول له، مع كونه غير مصدر .

وقد أنكره سيبويه وقبّحه، وقال: «وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد، و أمّا العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواءً . وهو قليلٌ خبيث» . الكتاب ١/٣٨٩.

وأوّله الزّجّاج بتقدير : التّملّك؛ ليصير إلى معنى المصدر، كأنّه قيل : أمّا تملّك العبيد، أي : مهما تذكره من أجل تملّك العبيد .

يُنظر : الكتاب ١/٣٨٩، والارتشاف ٢/٢٢١، وأوضح المسالك ٢/٤٤، والتّصريح ١/٣٣٤، والهمع ٣/١٣١، والأشمونيّ ٢/١٢٢ .

(١) في أ : لمه .

(٢) هُناك شروطٌ أُخرى ذكرها العلماء؛ منها :

١- أنْ يكون فعله محذوفًا .

٢- أنْ يكون معه فعل قد حذف مصدره .

٣- أنْ يكون قلبيًّا؛ فلا يجوز (جئتك قراءةً للعلم)، ولا (قَتْلاً للكافر) .

٤- أنْ يكون مُقدّرًا بلام الغرض، أو تكون معه ظاهرة .

يُنظر : كشف المشكل ١/٤٤١، وشرح المفصّل ٢/٥٣، وشرح ألفيّة ابن معط ١/٥٨٣، وشرح الكافية الشّافية ٢/٦٧١، وأوضح المسالك ٢/٤٣، وابن عقيل ١/٥٢٠، والهمع ٣/١٣١، والأشمونيّ ٢/١٢٢ .

(٣) في ب : تستوف، وهو تصحيف .

(٤) في أ : جَزْمٍ، وهو تحريف .

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشّافية ٢/٦٧١، وابن النّاظم ٢٧١، وأوضح المسالك ٢/٤٤، =

أو[١] مـــا يقوم مقامها[٢]؛ وذلك ما كان غير مصدرٍ، كقولك : (جِئْتُ للعشـــب[٣] والمـــاءِ)، أو مصـــدرًا مُخالفـــًا للمعلَّل[٤] في الزّمان، نحو : (تأهّبتُ[٥] أمس للسّفر اليوم)، أو في الفاعل، نحو: (جِئْتُ لأَمْرِكَ إِيَّاي).

ويـــأتي مُعَـــرّفـــًا باللاّم، أو مضافـــًا، [أو][٦] مجرّدًا من التّعريف باللاّم والإضافة[٧].

= وابن عقيل ١/٥٢١، والأشمونيّ ٢/١٢٤ .

(١) في كلتا النّسختين : وما يقوم، والتصويب من ابن النّاظم .

(٢) في ب : مقامهمـــا . والّـــذي يقوم مقام اللاّم هو : (من) و (في) و (الباء) و (الكاف) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٢/٦٧٢، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٩٦، وابن النّاظم ٢٧١، وابن عقيل ١/٥٢١، والهمع ٣/١٣٤، والصّبّان ٢/١٢٤.

(٣) في أ : للغيث .

(٤) في ب : للتّعليل .

(٥) في أ : تأهّب .

(٦) (أو) ساقطة من أ .

(٧) في أ : وبالإضافة .

وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهـــب الجرميّ، والرّياشيّ، والمبرّد إلى أنّ شرطه أنْ يكون نكرة، وأنّ (أَلْ) فيه زائدة، وإضافته غير محضة .

يُـــنظر : الكـــتاب ١/٣٧٠، وشـــرح المفصّل ٢/٥٤، والارتشاف ٢/٢٢٤، والأشمونيّ ٢/١٢٥.

فالمجـــرَّد الأكثر فيه النّصب، [نحو : (ضَربته تأديبـــاً)][(١)]؛ وقد يجرّ فيُقال : (ضربته لتّأديب) .

والمعـــرّف بـــاللاّم الأكثر فيه الجرّ، كقولك : (جئت للطَّمع في برّك)[(٢)]؛ وقد يُنصب فيقال : (جئتك الطَّمَع)، ومنه قولُ الشّاعر:

لاَ أَقْعُـــدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَـــوْ تَوَالَـــتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[(٣)]

[٥٦/أ] / ويجوز تقديم المفعول له على العامل[(٤)] فيه، كقولك: (مخافة الشّرّ [جئتك[(٥)]).

والمضاف جائز جرّه، كقولك: (فعلته لمخافة الشّرّ][(٦)]؛ والنّصب أشهر[(٧)].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب : ترك، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز، و لم أقف على قائله .

و(لا أقعد الجبن): لا أقعد لأجله، و (الجبن) : الخوف . و (الهيجاء): الحَرْب.

(ولو توالت) أي : تتابَعتْ . و(زمر الأعداء) : جماعاتهم .

والشّاهد فيه: (لا أقعد الجبن) حيث جاء المفـــعول له (الجبـــن) مقترنـــاً بـــ(أل) ونصب؛ وهذا قليل.

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٣٩٨/١، وشرح التّسهيل ١٩٨/٢، وضـــمّنه ابن مالك في الخُلاصة وفي الكافية الشّافية ٦٧٢/٢، وأوضح المسالك ٤٦/٢، وابـــن عقيل ٥٢٢/١، والمقاصد النّحويّة ٦٧/٣، والتّصريح ٣٣٦/١، والهمع ١٣٤/٣، والأشمونيّ ١٢٥/٢، والدّرر ٧٩/٣ .

(٤) في ب : الفاعل، وهو تحريف .

(٥) ومنعَ ذلك قومٌ ـــ منهم ثعلب ـــ؛ والسَّماع يردّ عليهم .

يُنظر : الارتشاف ٢/ ٢٢٤، والهمع ١٣٥/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) الّذي عليه الجمهور أنّ المضاف يجوز فيه الأمران على السّواء .

وقد جمع العجّاج بين المعرّفين والمجرّد في رجزه حيث قال[١]:

يَـــرْكَبُ كُـــلَّ عَاقِـــرٍ[٢] جُمْهُـــورِ
مَخَافَـــةً وَزَعَـــلَ[٣] الْمَحْـــبُورِ
وَالْهَـــوْلَ مِـــنْ تَهَـــوُّلِ[٤] الْهُـــبُورِ[٥]

= يُـنظر : شرح عمدة الحافظ ٣٩٩/١، وابن النّاظم ٢٧٢، والارتشاف ٢٢٤/٢، وابن عقيل ٥٢٤/١، والهمع ١٣٥/٣، والأشمونيّ ١٢٥/٢ .

(١) في ب : يقول .

(٢) في أ : عاقل، وهو تحريف .

(٣) في ب : وزغل، وهو تصحيف .

(٤) في أ : تَهَوّر، وهو تحريف .

(٥) في أ : الهيور، وهو تصحيف .

وهـذه الأبيات يصف الشاعر فيها ثورًا وحشيًّا، فيقول : يركب لِنشاطه وقوّته كُلّ عاقرٍ من الرّمل - وهو الّذي لا يُنْبِتُ .

و (الجمهـور) : المُـتراكِبُ؛ لخوفـه من صائدٍ أو سَبُعٍ، أو لزَعَله وسُروره؛ و (الـزّعل): النّشاط. و (المحبور) : المسرور . و (التّهوُّل) : أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهُولك أمره . و (الهبور) : جمع هَبْر؛ وهو ما اطمأنّ من الأرض وما حوله مرتفع؛ فلأنّها مكمن للصّائد فهو يخافها فيعدل عنها إلى كلّ عاقر .

والشّاهد فيه : (مخافةً، وزعل، والهول) حيث جمع بين النّكرة - مخافة -، والمعرّف بالإضافة - زعل المحبور -، والمعرّف باللاّم - الهول - ونصبها على المفعول له .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٦٩/١، وتحصيل عين الذّهب ٢٢٩، وأسرار العربيّة ١٧٨، وشرح المفصّل ٥٤/٢، وشرح الرّضيّ ١٩٣/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٨٥/١، والخزانة ١١٤/٣، ١١٦، والدّيوان ٢٣٣، ٢٣٤ .

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَإِنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلاَمِ مُقَامَ مَعْ فَانْصِبْ بِلاَ مَلاَمِ

تَقُولُ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجِبَابَا[1] وَاسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالأَخْشَابَا

وَمَا فَعَلْتَ[2] يَا فَتَى وَسَعْدَا[3] فَقِسْ عَلَى هَذَا[4] تُصَادِفْ رُشْدَا

المفعول معه[5]، قال الزّمخشريّ[6]: «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع». وهو من جملة الفضلات .

---

(١) الجِبَابُ : تلقيح النّخل . وجَبَّ النَّخْلَ : لقّحَه؛ وزَمَنُ الجِباب : زمنُ التَّلْقِيح للنّخل .

والجَبَابُ : القَحْطُ الشّديد . اللّسان (جبب) ١/٢٤٩، ٢٥٢ .

(٢) في متن الملحة ٢٤، و شرح الملحة ١٨٦ : وَمَا صَنَعْتَ .

(٣) في ب : وتسعد .

(٤) في أ : هذي .

(٥) في أ : قال الزّمخشريّ المفعول معه . ففي الكلام تقديم وتأخير .

(٦) المفصّل ٥٦.

الزمخشري هو : محمود بن عمر، أبو القاسم، جار الله : إمامٌ في اللّغة، والنّحو، والأدب؛ وكان واسع العلم، كثير الفضل، غايةً في الذّكاء، وجَودة القريحة، متفنّناً في كلّ علم، معتزلياً؛ ومن مصنّفاته : الكشّاف، والفائق في غريب الحديث، والمفصّل، والأنموذج؛ توفّي سنة (٥٣٨هـ) .

يُنظر : نزهة الألبّاء ٢٩٠، وإنباهُ الرّواة ٣/٢٦٥، وإشارة التّعيين ٣٤٥، والبُلغة ٢٢٠، وبُغية الوعاة ٢/٢٧٩ .

والعـــامل فيه النّصب؛ الفعلُ الّذي قبله بواسطة الواو[١]، وليس من المفاعيل ما يُنْصَبُ بواسطةٍ إلاَّ المفعول معه، ويجري مجراه الاستثناء .

[٥٦/ ب] ولا يجوز حذف الواو من هذا كما جاز حذف/ اللاّم من المفعول لـــه[٢]؛ ولا أن يتقدّم على النّاصب له، كما جاز تقديم[٣] المفعول له على ناصبه[٤].

والنّاصبُ له: ما يتقدَّمُ عليه من فعلٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، أو مِن اسمٍ يشبه الفعل؛ مثال الظّاهر: (استوى الماءُ والخشبَةَ)، ومثال المقدّر[٥]: (كيف أنتَ وقَصْعَةً من ثريدٍ ؟) تقديره : كيف تكونُ[٦]؛ ومثال الاسم

---

(١) وهـــذا مذهب الجمهور؛ وقال الأخفش : ((ينتصب انتصاب الظّرف، كما ينتصب مـــع))، وذهـــب الزّجّاج إلى أنّه منصوب بتقدير عامل؛ وذهب الكوفيّون إلى أنّه منصوب على الخلاف؛ وقيل : إنّ عامل النّصب في المفعول معه الواو نفسها .

تُـــنظر هذه المسألة في : الكتاب ٢٩٧/١، والإنصاف، المسألة الثّلاثون، ٢٤٨/١، والتّـــبيين، المسألة الحادية والسّتّون، ٣٧٩، وشرح الرّضيّ ١٩٥/١، والجنى الدّاني ١٥٥، والارتشاف ٢٨٦/٢، والتّصريح ٣٤٣/١، والهمع ٢٣٧/٣ .

(٢) لأنّه يعمل فيه الفعل الّذي لا يتعدّى؛ فلا بدّ من توسّط حرف يُبيّن تعلّق الفعل بما بعده.

يُنظر : التّبصرة ٢٥٦/١ .

(٣) في ب : تقدّم .

(٤) قيل : لأنّ الأصل في الواو العطفُ، وجُعلت هنا اتّساعـــاً؛ لقُرب المعنى وتساويه، فلم يقدِّموا محافظة على الأصل .

يُنظر: الخصائص ٣٨٣/٢، والملخّص ٣٨١، والتّصريح ٣٤٤/١، والهمع ٢٤١/٣.

(٥) في أ : ومن المقدّر .

(٦) في كلتا النّسختين : يكون، والتصويب من ابن النّاظم .

المشبه للفعل: (حسبك وزيدًا درهمٌ)، ومن ذلك قولُ الشّاعر:

إِذَا كَانَت الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّــت الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّــدُ[1]

أي: كافيك .

ومــن أمثلــته: (جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيالِسَةَ) و (ما زلت أَسيرُ والنِّيلَ) و(لو تُرِكَت النَّاقةُ وفَصِيلَهَا لَرَضعَها)؛ والتّقدير: جاء البرد مصاحبــًا للطّيالسة[2]،

---

(١) هــذا بيــتٌ مــن الطّويل، وقد نسبه القَالي في ذيل الأمالي إلى جرير، ولم أجده في ديوانه .

وهو بلا نسبة في جميع المصادر الّتي ذكرته غير الذّيل .

و(الهيجاء): الحرب. و(العصا) هُنا: الجماعة، كنّى بانشقاق العصا عن التّفرُّق.

والمعنى : كافيك سيفٌ مع صحبة الضّحّاك، وحضوره ــ أي : حضور هذا السّيف المُغْــني عــن ســواه ــ؛ فالقصد الإخبار بأنّ الضّحّاك نفسه هو السّيف الكافي، لا الإخبار بأنّ المخاطب يكفيه ويكفي الضّحّاك سيف .

والشّــاهد فيــه : (والضّحّاك) حيث نصب الضّحّاك؛ لامتناع حمله على الضّمير المخفوض، وكان معناه : يكفيك ويكفي الضّحّاك .

وذكر ابن هشام في المغني أنّ البيت يروى بالأوجه الثّلاثة : فالنّصب على أنّه مفعولٌ معــه، أو مفعول به بإضمار (يحسب)؛ والجرّ بالعطف، وقيل : بإضمار (حسب) أخرى؛ والرّفع بتقدير (حسب) فحذفت وخلفها المضاف إليه .

يُنظر هذا البيت في : معاني القرآن للفرّاء ٤١٧/١، والأصول ٣٧/٢، والأمالي ٢٦٢/٢، وذيــلها ١٤٠، والتّبصــرة ٢٦٣/١، وشرح المفصّل ٥١/٢، وإيضاح شــواهد الإيضــاح ٥٥٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧/٢، والمغني ٧٣١، والأشمونيّ ١٣٦/٢.

(٢) في أ: الطّيالسة.

وما زلت أسير مصاحبـــاً النّيل، و لو خليت النّاقة لرضعها الفصيل .

والفـــرق بين هذه الواو وواو العطف: أنّ هذه الواو تؤذن بتمكُّن المصاحبة فقط، والواو الّتي[1] بمعنى العطف توجِب الشّركة في المعنى؛ فإنْ كـــان الأوّل على معنى الفاعل فالثّاني على معنى الفاعل؛ والواو الّتي بمعنى (مَعْ) ليست كذلك، إذ الأوّل فاعل والثّاني مفعول؛ فظهر بينهما الفرق.

وقد يأتي[2] ما بعد الواو مرفوعـــاً، في قولهم : (كيف أنت وقصعةٌ [مـــن][3] ثريد)/ و (ما أنت وزيدٌ) برفع[4] ما بعد (الواو) على أنّها [٥٧/ أ] عاطفة على ما قبلها .

ومن ذلك قولُ الشّاعر :

يَـــا زِبْـــرِقَانُ أَخَـــا بَنِي خَلَفٍ مَـــا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيْكَ وَالْفَخْرُ[5]

---

(١) في ب : الّذي .

(٢) في ب : تأتي، وهو تصحيف .

(٣) (من) ساقطة من ب .

(٤) الـــرّفع ههنا هو الوجه؛ لأنّه ليس معك فعل ينصب، ولا يمتنع عطفه على ما قبله؛ لأنّ الّذي قبله ضمير مرفوع منفصل، والضّمير المنفصل يجري مجرى الظّاهر؛ فيجوز العطف عليه؛ فلذلك كان الوجه الرّفع .

وأجـــاز ســـيبويه النّصـــب بفعل مقدَّر، تقديره : (كيف تكون وقصعة من ثريد) و(ما كنت وزيدًا) .

يُنظر : الكتاب ٣٠٣/١، والتّبصرة ٢٥٩/١، وشرح المفصّل ٥١/٢ .

(٥) هـــذا بيـــتٌ من الكامل، وهو للمُخَبَّل السّعديّ، يهجو ابن عمّه الأعلى الزّبرقان ابن بدر - وهو غير الزّبرقان بن بدر الفزاريّ -، ويُنسب للمُتَنَخِّل السّعديّ .

يقال : يا أخا العرب؛ يُراد : يا واحدًا منهم .

=

والأشهر النّصب[١]؛ فتجعل[٢] الواو بمعنى (مَعَ) وما قبلها مرفوعاً بفعلٍ مضمَرٍ هو النّاصب لِمَا بعدها، تقديره : (ما تُلاَبِس وزيدًا)، ومنه قولُ الشّاعر :

وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ [٣]

= و (بنو خلف) : رهط الزِّبرقان بن بدر . (ويب أبيك) : تحقير له وتصغير .

والشّاهد فيه : (الفخرُ) حيث رفعه عطفاً على (أنت)، مع ما في الواو من معنى (مع) .

ويمتنع النّصب إذْ ليس قبله فعل ينفذ إليه فينصبه .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٩٩/١، والمؤتلف والمختلف ٢٧٢، وتحصيل عين الذّهب ١٩٩، والتّبصرة ٢٥٩/١، وشرح المفصّل ٥١/٢، والهمع ٢٨١/٥، والخزانة ٩١/٦، والدّرر ١٦٧/٦، والدّيوان ٢٩٣ .

(١) الّذي عليه الجمهور وسيبويه أنّ الرّفع أشهر من النّصب؛ لأنّه لا إضمار فيه، والنّصب قليل؛ لتقديرك وجود ما ليس في اللّفظ .

يُنظر : الكتاب ٣٠٣/١، وشرح المفّصل ٥٢/٢، والهمع ٢٤٢/٣ .

(٢) في أ: فتحلّ، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لأُسامة بن الحارث بن حبيب الهذليّ .

و(المتلَف) : القفر الّذي يتلف فيه مَن سلكه . و (يبرح) : يجهد، مِن برح به الأمر تبريحًا : أجهده . و (الذّكر) : يقصد الذّكر من الإبل . و (الضّابط): القويّ .

والمعنى - كما قال العينيّ - : «يُنكر على نفسه السّفر في مثل هذا المتلَف الّذي تهلك الإبل فيه؛ وذلك لأنّ أصحابه كانوا سألوه أنْ يسافر معهم حين سافروا إلى الشّام فأبى وقال هذا الشّعر» . المقاصد النّحويّة ٩٨/٣ .

والشّاهد فيه : (والسّير) حيث انتصب بالفعل المحذوف، أي : ما تصنع والسّير؛ =

ومن أبيات الكتاب :

فَكُونُـــوا أَنْـــتُمُ وَبَـــنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[١]

وأمّـــا مـــا روي من[٢] الاستشهاد لجواز[٣] تقديم المفعول معه على مصحوبه[٤]؛ فهو خلافُ ما عليه الجمهور من المنع، ومنه قولُ الشّاعر:

= ويجوز الرّفع على أنْ تكون الواو عاطفة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٠٣/١، وديوان الهذليّين ١٩٥/٢، وشرح أشعار الهذليّين ١٢٨٩/٣، وتحصـــيل عين الذّهب ٢٠١، والتّبصرة ٢٦٠/١، وشرح المفصّل ٥٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٤/١، وابن النّاظم ٢٨٢، والمقاصد النّحويّة ٩٣/٣.

(١) هذا بيتٌ من الوافر، و لم أقف على قائله .

و (بني أبيكم) : أراد بهم الاخوة .

والمعـــنى ـــ كما قال العينيّ ـــ : ((كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متّصلين اتّصال بعضكم ببعض كاتّصال الكُليتين وقربهما من الطّحال؛ وأراد الشّاعر بهذا الحثّ على الائـــتلاف والتّقارُب في المذهب، وضَرَبَ لهم مثلاً بقُرب الكليتين من الطّحال)) . المقاصد النّحويّة ١٠٢/٣ .

والشّاهد فيه: (وبني أبيكم) حيث نصبه بالفعل الّذي قبله - فكونوا - بواسطة الواو.

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١٠/١، ومجالس ثعلب ١٠٣/١، وسرّ صناعة الإعراب ١٢٦/١، ٦٤٠/٢، والتّبصرة ٢٥٨/١، وشرح المفصّل ٤٨/٢، ٥٠، وأوضح المسالك ٥٤/٢، والمقاصد النّحويّة ١٠٣/٣، والتّصريح ٣٤٥/١، والهمع ٢٤٤/٣، والدّرر ١٥٤/٣ .

(٢) في ب : في .

(٣) في أ: نحوانّ، وهو تحريف.

(٤) الّذي أجاز تقديم المفعول معه على مصحوبه هو أبو الفتح ابن جنّي في الخصائص =

جَمَعْتَ وَفُحْشــاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالاً ثَلاَثــاً لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى[١]

وهذا لإمكان[٢] جعل الواو عاطفةً قُدِّمت[٣] هي ومعطوفُهَا .

= ٣٨٣/٢، واستدلّ بهذا البيت الّذي أورده الشّارح، وببيت آخر هو :

أُكْــنِيْهِ حِــينَ أُنَادِيْــهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّــبُهُ وَالسَّــوْأَةَ اللَّقَــبَا

وردّ عليه ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٦٩٨/٢ حيث قال : «ولا حُجّة لابن جنّي في البيتين؛ لإمكان جعلِ الواو فيهما عاطفةً قُدِّمت هي ومعطوفُها؛ وذلك في الأوّل ظاهر . وأمّا الثّاني فعلى أنْ يكون أصله : (ولا أُلَقِّبُهُ اللَّقَبَ وأَسُوءُ السَّوْأَةَ) ثم حُذِفَ ناصبُ (السّوأة) ثم قُدِّمَ العاطفُ، ومعمولُ الفعلِ المحذوفِ» .

يُنظر : ابن النّاظم ٢٨٠، والهمع ٢٣٩/٣، والأشمونيّ ١٣٧/٢ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو ليزيد بن الحكم .

(مرعوي) : منكفّ، يقال : ارعوى عن القبيح، أي : كفّ .

والمعنى : جمعت القبح من أطرافه : الفحش، والغيبة، والنّميمة؛ وهي خصال الشّر، ولستَ بمُنْتَه عنها .

والشّاهد فيه : (وفحشــاً) حيث ذهب ابن جنّي إلى أنّ الواو في (وفحشــاً) هي واو المعيّــة، وأنّ الشّاعر قدّم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب؛ وذهب الجمهور إلى أنّ الواو هذه هي واو العطف، وأنّ (فُحشــاً) معطوف على (نميمة)؛ لكنّ الشّاعر اضطّر إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتّقدير : جمعتَ غيبةً ونميمةً وفُحشــاً .

يُــنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٣٨٣/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٧١/١، ٢٧٥، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ٦٩٦/٢، وابن النّاظم٢٨٠، والمقاصد النّحويّة ٨٦/٣، ٢٦٢، والتّصريح ٣٤٤/١، ١٣٧/٢، والهمع ٢٤٠/٣، والأشمونيّ ١٣٧/٢، والخزانة ١٣٠/٣ .

(٢) في ب : الإمكان .

(٣) في أ : قدو منتهى، وهو تحريف .

/ بَابُ الحَالِ [٥٧/ ب]

وَالْحَـالُ وَالـتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلاَفِ الوَضْعِ وَالْمَبَـانِي
ثُـمَّ كِـلاَ النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلَهْ مُـنَكَّرًا بَعْـدَ تَمَـامِ الجُمْـلَهْ
لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الحَالِ وَجَدْتَـهُ اشْـتُقَّ مِـنَ الأَفْعَالِ
ثُمَّ يُرَىَ[1] عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ
مِـثَالُهُ : جَـاءَ الأَمِيرُ رَاكِبًـا وَقَـامَ قُسٌّ فِي عُكَاظٍ خَاطِبًـا
وَمِـنْهُ : مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ[2] قَاعِدَاً وَبِعْـتُهُ بِدِرْهَـمٍ فَصَـاعِدَاً

ومن المنصوبات الحال؛ وَهْوَ : وصفُ هيئةِ الفاعل، أو المفعول، أو هيئتهما معـًا[3].

وشـرطه[4]: أنْ يكـون نكـرة[5]، مشـتقّة،

---

(١) في متن الملحة ٢٥ : ثُمَّ تَرَى .

(٢) في متن الملحة ٢٥ : مَنْ ذَا فِي الفِنَاءِ .

(٣) (معـًا) ساقطةٌ من أ .

ونحو : (جئت راكبـًا) فـ(راكبـًا) حالٌ مبيّنة لهيئة الفاعل؛ ونحو : (ضربته مشـدودًا) فـ(مشـدودًا) حـالٌ مبيّنة لهيئة المفعول؛ ونحو (لقيته راكبين) فـ(راكبين) حالٌ مبيّنة لهما .

(٤) يُـنظر في شـروط الحال - أيضـًا - : كشف المشكل ٤٧٢/١، والفصول في العربيّة ٢٤، والمقرّب ١٥١/١ .

(٥) هـذا مذهب الجمهور؛ وأجاز يونس والبغداديّون تعريفه مطلَقـًا بلا تأويل؛ فأجازوا =

تأتي[١] بعد معرفةٍ قد تَمَّ الكلام دُونها، مقدَّرةً بـ(في) منتقلة[٢]، صالحة أنْ تكون جوابًا لـ(كيف)[٣]؛ كقولك: (جاء زيد راكبًا) فقد اجتمع فيها ما ذُكِر[٤]، واستحقّت أنْ تكون نكرةً؛ لأنّها فضلةٌ جاءتْ بعد تمام الجملة / كالمفعول به . [٥٨/أ]

وتشبه الظّرف من حيث إنّها مفعولٌ فيها، وتشبه التّمييز في البيان[٥].

وقد تكون وصفًا ثابتًا[٦] إذا كانت [مؤكّدة، كقولك:

= (جاء زيد الرّاكب) .

وفصّل الكوفيّون فقالوا : إنْ تضمّنت الحال معنى الشّرط صحّ تعريفها لفظًا؛ نحو : (عبد الله المحسِن أفضل منه المسيء) فـ(المحسن) و (المسيء) حالان؛ وصحّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأوّلهما بالشّرط؛ إذ التّقدير : (عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء)؛ فإن لم تتضمّن الحال معنى الشّرط لم يصحّ مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز (جاء زيد الرّاكب) إذْ لا يصحّ (جاء زيد إنْ ركب) .

يُنظر : الهمع ١٨/٤، والأشمونيّ ١٧٢/٢ .

(١) في ب : يأتي ، وهو تصحيف .

(٢) في أ : منتقلة مقدّرة بفي .

(٣) في ب : جواب كيف .

(٤) في ب : ما ذكروا .

(٥) الحال يشبه التّمييز من وجهين :

أحدهما : أنّه نكرة؛ كما أنّ التّمييز كذلك .

والوجه الثّاني : أنّ فيه بيانًا وكشفًا للإبهام، كما أنّ التّمييز كذلك .

المقتصد ٦٧٥/١ .

(٦) في كلتا النّسختين : ثانيًا، وهو تصحيف .

(هذا أبوك عطوفــاً)[1]، وقد تكون جامدة إذا كانت][2] في تأويل المشتق[3]،

---

(١) وتكون وصفاً ثابتاً إن كان عاملها دالاً على تجدّد صاحبها، نحو : (خلق الله الزّرافة يديها أطــولَ من رجليها)، وكذلك في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، نحو قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[آل عمران : ١٨] .

يُــنظر: ابــن الــناظم ٣١٢، وأوضح المسالك ٧٩/٢، والتّصريح ٣٦٧/١، والأشمونيّ ١٧٠/٢ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) تأتي الحال جامدة مؤوّلة بالمشتقّ في أربعة مسائل :

١- أنْ تكون دالّة على سعر؛ نحو (بِعْهُ مُدًّا بدرهم) .

٢- أنْ تكون دالّة على ترتيب؛ نحو : (ادخلوا رجُلاً رجُلا) .

٣- أنْ تكون دالّة على مفاعلة؛ نحو : (بعته يَدًا بيد) .

٤- أنْ تكون دالّة على تشبيه؛ نحو (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) .

وتأتي الحال جامدة غير مؤوّلة بالمشتقّ في تسع حالات :

١- أنْ تكون الحال مقدّرًا قبلها مضاف؛ كقول بعض العرب : (وقع المصْطَرِعَان عِدْلَيْ عير) أي : مثل عدلي عير .

٢- أنْ تكون الحال موصوفة؛ نحو : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] .

٣- أن تكــون الحــال دالّة على عدد؛ نحو : ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] .

٤- أنْ تكــون الحــال دالّــة على طَوْرٍ فيه تفصيل؛ نحو : (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبــاً) .

٥- أنْ تكون الحال نوعــاً من صاحبها؛ نحو : (هذا مالك ذهبــاً) .

٦- أنْ تكون الحال فرعــاً لصاحبها؛ نحو : (هذا حديدك خاتمــاً) .

٧- أنْ تكون الحال أصلاً لصاحبها؛ نحو : (هذا خاتمك حديدًا) .

٨- أنْ تكون الحال دالّة على تقسيم؛ نحو (أقسّم المال عليهم أثلاثــاً أو أَخْماســاً). =

كقولك: (هذا خاتَمُك حديدًا) .

وصاحب الحال لا يكون إلاَّ معرفةً غالبـًا؛ [لأنّها][1] وصاحبها خبرٌ ومخبرٌ عنه؛ فحقّها أنْ تدلّ على معروفٍ غير منكورٍ؛ كالخبر بالنّسبة إلى المبتدأ .

والعـامل فيهـا إمَّا فعلٌ، أو شبهُهُ من الصّفات[2]، أو معنى فعلٍ، كقولك : (هذا زيدٌ قائمـًا)[3]؛ فالعامل [في الحال هو العامل][4] في صـاحبها حقيقة أو حكمـًا؛ فلو قلتَ: (هذا واقفـًا)، لم يكن حالاً لكونه[5] لم يأت بعد تمام الكلام؛ وأمّا قولهم: (هذا زيدٌ أَسدًا)، فإنّها وإن لم تكن مشتقّةً فإنّها واقعة موقع المشتقّ؛ فـ(أسدٌ) ناب مَناب (شِدَّةً)[6].

= ٩- أنْ تكـون الحال دالّة على تفصيل على غيره؛ نحو (أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً) .

يُنظر : شرح التّسهيل ٣٢٤/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٠/٢، وابن النّاظم ٣١٣، ٣١٤، وأوضح المسالك ٧٩/٢، والتّصريح ٣٦٩/١، والهمع ٩/٤.

(١) (لأنّها) ساقطة من أ .

(٢) نحو : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو قولك: (زيدٌ ضارب عمرًا قائمـًا) فـ(قائم) حال من عمرو، والعامل فيه : اسم الفاعل .
يُنظر : شرح المفصّل ٥٧/٢ .

(٣) فـ(قائمـًا) حال من (زيد)، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى أُشير، وليس بعاملٍ في زيد حقيقة بل حكمـًا . ابن النّاظم ٣٢٥ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في كلتا النّسختين : كونه؛ والسّياق يقتضي أن تكون لكونه .

(٦) في ب : الشّدة .

ويجـــوز تقـــديم الحال على العامِل، وتوسُّطُهَا إذا كان العامِل فِعْلاً متصـــرِّفـــًا، كقولك : (جاء زيدٌ راكبـــًا) و (جاء راكبـــًا زيدٌ) و (راكـــبـــًا جاء زيدٌ)، وليس كذلك المعنى[١]، بل ينقص عن رتبة الفعل، فتقول: (هذا زيدٌ قائمـــًا) و (هذا قائمـــًا زيدٌ)، والعامِل في الحال[٢] من (هذا) أحد شيئين :

إمّا ما في (ها) من معنى التّنبيه[٣].

أو ما في (ذا) من معنى الإشارة[٤].

وفي هذه/ المسألة قولان[٥]: [٥٨/ ب]

أحدهما: أنَّ العامل أحد هذين .

والآخر: العامل مجموعهما .

فعلى القول الأوّل: يجوز (ها قائمـــًا زيدٌ)، ولا يجوز على القول الآخر.

فإذا كان العامِل ظرْفـــًا قد وقع خبرًا، كقولك: (زيدٌ في الدّار قائمـــًا)؛

---

(١) يقصد بالمعنى : إذا كان الفعل جامدًا مضمّنـــًا معنى الفعل دون حروفه، مثل : اسم الإشارة، وحرف التّمنّي، أو التّشبيه . يُنظر : ابن النّاظم ٣٢٨ .

(٢) في أ : في هذا الحال .

(٣) فإذا أعملت التّنبيه فالتّقدير : انظر إليه منطلقـــًا، أو انتبه له منطلقـــًا .
يُنظر : اللّباب ٢٨٩/١، وشرح المفصّل ٥٨/٢، والهمع ٣٠/٤ .

(٤) وإذا أعملت الإشارة فالتّقدير : أُشير إليه منطلِقـــًا .
يُنظر : المصادر السّابقة .

(٥) يُنظر : شرح المفصّل ٥٨/٢، والهمع ٣٦/٤ .

ففي تقديمِه[١] على الظّرف قولان[٢]:

أحدهما: أنّه لا يجوز (زيدٌ قائمـــًا في الدّار) لتقدُّمه[٣] على العامل المعنويّ[٤]؛ وهذا هو المذهب[٥]. والأخفش[٦] يجيز ذلك، ويقول : تقدّمه على جُزءٍ واحدٍ كلا تقدُّمٍ؛ لأنّه بعد المبتدأ، والمبتدأ يُطالب بخبره وكأنّه في نيَّة التّقدّم .

وقد وُجِدَ في كلام العرب مثل هذا، ولكن لا ينبغي أَنْ يقاس عليه؛ لأنَّ الظُّروفَ المضّمنة[٧] استقرارً بمنـــزلة الحروف في عدم التّصرُّف؛ فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل [الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها

---

(١) في أ : في تقدّمه .

(٢) هُـــناك أقـــوالٌ أُخرى؛ وهي : الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع، نحو : (أنت قائمـــًا في الدّار)؛ والمنع إنْ كانت من ظاهرٍ؛ وعليه الكوفيّون .

واختار ابن مالك أنّه إنْ كانت الحال اسمـــًا صريحـــًا ضعُف التوسّط، أو ظرفـــًا أو مجرورًا جاز التّوسُّط بقوّة .

يُنظر : شرح التّسهيل ٣٤٦/٢، والارتشاف ٣٥٥/٢، والهمع ٣٣/٤، والأشمونيّ ١٨١/٢.

(٣) في ب : لتقديمه .

(٤) لعلّه أراد بالمعنويّ المقدّر؛ وهو متعلّق الجارّ والمجرور والظّرف .

(٥) أي : مذهب البصريّين .

يُنظر: الارتشاف ٣٥٥/٢، والتّصريح ٣٨٥/١، والهمع ٣٣/٤، والأشمونيّ ١٨١/٢.

(٦) وكذلك الفرّاء .

يُنظر: اللّباب ٢٩٠/١، والارتشاف ٣٥٥/٢، والتّصريح ٣٨٥/١، والأشمونيّ ١٨١/٢.

(٧) في أ: المتضّمنة.

عـــلى العـــامل][1] الظّرفي؛ فهذه المسألة على ثلاثة أمثلة : (زيد في الدّار قائمـــًا)؛ جائـــز بـــلا خلاف، و (قائمـــًا في الدّار زيدٌ)؛ ممتنع بلا خلاف[2]، و(زيد قائمـــًا في الدّار)؛ يجوز ولا يجوز على الخلاف .

وأمّـــا الحال المؤكّدة مضمون جُمْلة[3]: فما كان وصفـــًا ثابتـــًا، مذكـــورًا[4] بعد جملة جامدة الجزأين، مُعَرِّفَتيهما[5] لتوكيد بيان[6] تَعَيَّن،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) وقيـــل : يجـــوز؛ وعليه الأخفش، حيث أجاز في قولهم : (فداءً لك أبي وأمّي) أنْ يكون (فداءً) منصوبـــًا على الحال، والعامل فيه (لك) .

وأجـــاز ابن بَرْهان إذا كانت الحال ظرفـــًا أو مجرورًا، والعامل فيها ظرف أو مجرور الـــتّقدّم، قال في قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾[الكهف : ٤٤] ﴿ هُنَالِكَ﴾ ظرف في موضع الحال، و ﴿الْوَلَايَةُ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿ لِلَّهِ ﴾ وهو عامل في ﴿هُنَالِكَ﴾ الّـــتي هي الحال. يُنظر : اللّباب ١/٢٩٠، وشرح اللّمع لابن برهان ١/١٣٦، وشرح الرّضيّ ٢/٢٥، والارتشاف ٢/٣٥٥، والهمع ٤/٣٢، والأشمونيّ ٢/١٨٢.

(٣) الحال نوعان : مؤكّدة، وغير مؤكّدة . والمؤكّدة على ضربين :

أحدهما : ما يؤكّد عامله .

والثّاني : ما يؤكّد مضمون جملة .

أمّا ما يؤكّد عامله فالغالب فيه أنْ يكون وصفـــًا موافقـــًا للعامل معنى لا لفظـــًا، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

وقـــد يكون المؤكّد عامله موافقـــًا له معنى ولفظـــًا، كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النّساء : ٧٩] . يُنظر : ابن النّاظم ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٤) في أ : مذكّرًا، وهو تحريف .

(٥) في أ : معرفتهما، وفي ب : معرفيهما؛ والتّصويب من ابن النّاظم .

(٦) في ب : فإن، وهو تحريف .

[٥٩/أ] نحو/: (هو زيدٌ معلومـــاً)، قال الشّاعر :

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفـــاً بِهَا نَسَـــبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟[1]

أو فخر، نحو : (أنا فُلان بطلاً شجاعـــاً)؛ أو تعظيم، نحو : (هو فـــلانٌ جـــليلاً مهيـــبـــاً)؛ أو تحقير، نحو : ([هو][2] فلان مأخوذًا مقهورًا)؛ أو تصاغر، نحو : (أنا عبدك فقيرًا إليك)؛ أو وعيد، نحو : (أنا فـــلان متمكّـــنـــاً منك)؛ أو غير ذلك كما هو في ([زيد][3] أبوك عطوفـــاً).

والعامل في الحال[4] من هذا النّوع مضمرٌ بعد الخبر، تقديره: (أحقُّه

---

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لسالم بن دَارة، من قصيدة يهجو بها بني فِزارة .

و(دارة) : اسم أمّه؛ سُمّيت بذلك لجمالها تشبيهـــاً بدارة القمر .

والمعـــنى : أنـــا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها؛ وليس فيها من المعرّة ما يوجِبُ القدْح في النّسب، أو الطّعن في الشّرف .

والشّاهد فيه : (معروفـــاً) فإنّه حال مؤكّدة لمضمون الجملة قبله .

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣، وأمـــالي ابن الشّجريّ ٢٢/٣، وشرح المفصّل ٦٤/٢، والملخّص ٣٩٢، وشـــرح التّسهيل ٣٥٧/٢، وابن النّاظم ٣٣٥، وشرح الشّذور ٢٣٤، وابن عقيل ٥٩٣/١،وشفاء العليل ٥٣٩/٢، والمقاصد النّحويّة ١٨٦/٣، والهمع ٤٠/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ ابن الناظم ٣٣٦.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ ابن الناظم ٣٣٦.

(٤) ذكر الشّارح ـــ رحمه الله ـــ في العامل قولين؛ وبقي القولُ الثّالث : وهو أنّ العامل =

وأعـــرفُه) إنْ كـــان المبتدأ غير (أنا)؛ فإنْ كان (أنا) فالتّقدير : (أحقُّ وأعرفُ)؛ وقال الزّجّاج[١]: «العامِل هو الخبر بِتَأوّله اسمـــًا»[٢].

ويمـــنع مـــن تقـــديم الحال[٣] على صاحبها أسبابٌ؛ منها : اقتران [الحـــال][٤] بـــــ(إلاّ) لفظـــًا أو معنى، نحو : (ما قام زيدٌ إلاّ مُسْرِعـــًا) و(إنّما[٥] قام زيدٌ مُسْرِعـــًا) .

ومنها: أنْ يكون صاحبها مجرورًا بالإضافة، نحو: (عرفت قيام زَيْدٍ

= هو المبتدأ لتضمُّنه معنى (تنبّه)؛ وعليه ابن خروف .

يُـــنظر : شـــرح التّســـهيل ٣٥٨/٢، وابـــن النّاظم ٣٣٦، والارتشاف ٣٦٣/٢، والتّصريح ٣٨٨/١، والهمع ٤٠/٤ .

(١) يُنظر هذا القول في : شرح التّسهيل ٣٥٨/٢، وابن النّاظم ٣٣٦، والارتشاف ٣٦٣/٢.

والـــزّجّاج هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل، النّحويّ، البصريّ : لزم المبرّد؛ ومن مصنفّاته : معاني القرآن، وفعلت وأفْعَلت، وما ينصرف ومالا ينصرف؛ توفّي سنة (٣١١هـــ) .

يُنظر : طبقات النّحويّين واللّغويّين ١١١، ونزهة الألبّاء ١٨٣، وإنباه الرّواة ١٩٤/١، وإشارة التّعيين ١٢، وبُغية الوُعاة ٤١١/١ .

(٢) في ب : المسمّى .

(٣) ويجب تقديم الحال على صاحبها لأسباب :

منها : كون صاحبها مقرونـــًا بـــ(إلاّ) أو ما في معناها؛ نحو : (ما قام مسرِعـــًا إلا زيدٌ) و (إنّما قام مسرعـــًا زيدٌ) .

ومـــنها : إضافة صاحبها إلى ضمير ما لابس الحال؛ نحو : (جاء زائرًا هندًا أخوها) و(وانطلق منقادًا لعمرو صاحبه) .ابن النّاظم ٣٢٢ .

(٤) (الحال) ساقطة من أ .

(٥) في كلتا النّسختين : ومنها، والتّصويب من ابن النّاظم ٣٢٢ .

مُسْرِعـــًا) و(هذا شَاربُ السّويق ملتوتـــًا)[١]. لا يجوز في هذا التّقديم[٢]، لـــئلاّ يـــلزم الفصـــل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله[٣]؛ لأنّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة/ الصّلة من الموصول؛ فلذلك لا[٤] يتقدّم ما يتعلّق بالمضاف إليه على المضاف . [٥٩/ ب]

وحـــقّ الحـــال أن تـــدلّ[٥] على نفس ما دلّ عليه نفس صاحبها، كالخبر[٦] بالنّسبة إلى المبتدأ، ومقتضى هذا لا يكون المصدر حالاً[٧]؛ لئلاّ يلزم الإخبار بمعنىً عن عينٍ؛ فإنْ ورد شيءٌ من ذلك حُفِظَ ولا يُقاس عليه إلاّ فـــيما قَلّ؛ ومنه قولهم: (طلع زيدٌ علينا بَغتةً) و(قتلتُه صَبْرًا)[٨] و(لقيته فجأةً) و (كلّمته شِفاهـــًا) و(أتيتُهُ ركضـــًا) .

---

(١) لَتَّ السّوِيق والأقِط ونحوهما يَلُتُّه لَتـــًّا : خلطه بالماء ونحوه؛ ولَتّ السّويق أي: بَلّه. اللّسان (لتت) ٨٢/٢ .

(٢) في أ : التّقدير، وهو تحريف .

(٣) في كلتا النّسختين : ولا بعده؛ والتّصويب من ابن النّاظم .

(٤) في أ: ما.

(٥) في ب: يدل.

(٦) في ب: والخبر.

(٧) في وقوع المصدر حالاً خلافٌ بين العلماء، تعرّضنا له في باب المصدر .
فليراجَع هُناك ص ٣٥٤ .

(٨) أصـــل الصَّـــبْر : الحبس؛ وكلُّ مَن حَبَس شيئـــًا فقد صَبَره؛ ويقال : (قُتِل فلانٌ صَبْرًا) : إذا حُبِسَ . اللّسان (صبر) ٤٣٨/٤ .

وقد اطَّرَدَ ورودُ المصدر حالاً في أشياء[١]:

مـــنها: قولُهـــم: (أنت الرّجل علمـــًا وأدبـــًا)[٢] و([زَيْدٌ][٣] زُهيرٌ شـــعرًا، وحَـــاتِمٌ[٤] جُودًا، والأحنَفُ حِلْمـــًا) أي : مثل زهيرٍ في حالِ شِعْرٍ، وحاتمٍ في حال جُوْدٍ[٥].

ومـــن وُرود (كـــان) مقدّرًا بعد المصدر، عاملاً في الحال، قولهم[٦]: (ضربي زيدًا قائمـــًا) و(شُربي السّويق ملتوتـــًا) [تقديره: (إذا كان قائمـــًا) و(إذا كان ملتوتـــًا)][٧] فـــ(كان) هي العاملة؛ وهي تامّة لا ناقصة.

وعـــلى ذلـــك قيـــاس ما أُضيف إلى المصدر من الأسماء الّتي بمعنى التّفضـــيل، كقولك[٨]: (أجود ضربي زيدًا قائمـــًا) و (أحسن أفعالك مطيعـــًا)[٩]؛ لأنّ أفعل بعض ما يضاف إليه .

ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول[١٠]/، كقولك: (ضربت زيدًا [٦٠/أ]

---

(١) يُنظر : ابن النّاظم ٣١٧ .

(٢) أي : الكامل في حال علم وأدب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) في أ: خاتم، وهو تصحيف.

(٥) في أ: حود، وهو تصحيف .

(٦) في كلتا النّسختين : كقولهم؛ والأنسب أن يقال : قولهم .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) في أب: كقوله.

(٩) في أ : معطيـــًا .

(١٠) في ب : والمفعول .

قائمـــاً) فيُحتمل أنْ يكون حالاً من الفاعل، أو من المفعول، أو هيئتهما، كقولك: (جاءني زَيْدٌ وعمرٌو مسرعين)، ومنه قولُ عنترة:

مَـــتَى مَا تَلْقَنِي[1] فَرْدَيْنِ تَرْجـــُفْ رَوَانِفُ[2] أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[3]

ومنه قولُ الشّاعر:

تَعَـــلَّقْتُ لَيْلَى بَعْدَ عَشْرٍ مَضَتْ وَلَـــمْ يَبْدُ للأَتْرَابِ مِنْ نَهْدِهَا[4] حَجْمُ

صَغِيْرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنا مَدَى الدَّهْرِ لَمْ نَكْبُر وَلَمْ تَكْبُرُ[5] البَهْمُ[6]

---

(١)في أ : تلقي، وهو تحريف .

(٢) في ب: رواكف.

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و (تـــرجُف) : تضطرب وتتحرّك . و (الرّوانف): جمع رانفة؛ والرّانفة : أسفل الإليـــة، وطرفها ممّا يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائمـــاً . و (تستطارَا) من قولهم : استطير الشّيء : إذا طير .

والمعنى : متى تلقني منفردين ينتابُك الخوف وتضطرب روانف إليتيْك وتكاد تطير .

والشّاهد فيه (فردين) فإنّه واقعٌ حالاً من الفاعل والمفعول جميعـــاً .

يُـــنظر هذا البيت في : أسرار العربيّة ١٩١، وشرح المفصّل ٥٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٠/١، وابن النّاظم ٣٣٢، واللّسان (طير) ٥١٣/٤، (رنف) ١٢٧/٩، وشفاء العليل ٥٣٥/٢، والمقاصد النّحويّة ١٧٤/٣، والتّصريح ٢٩٤/٢، والخزانة ٢٩٧/٤، والدّيوان ٢٣٤ .

(٤) في ب : صدرها .

(٥) في ب: يكبر.

(٦) هـــذا بيتٌ من الطّويل، وهو للمجنون؛ وكان هو وليلى يرعيان البَهْم وهما صبيّان، فعلقها علاقة الصّبيّ، فقال هذه الأبيات .

و(الأتراب): جمع تِرْب، وهو الرّفيق من سنٍّ واحد .

وكما[١] جاز تعدّد خبر المبتدأ وهو مفردٌ، كقولك: (زيدٌ عالم جَوادٌ) فـ[كذلك][٢] تقول: (جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا)[٣].

وكما[٤] جاز أن يبتدأ بالنّكرة[٥] بشرط وضُوح المعنى وإزالة اللّبس؛ فكذلك[٦] صاحب الحال جائز تنكيره بما يسوّغ له ذلك؛ فمنها تقدّم الحال عليه، كقولك: (هذا قائمًا رَجُلٌ)؛ فبالتّقدّم[٧] امتنع أنْ يكون صفةً للنّكرة؛ لأنَّ الصّفة لا تتقدّم على الموصوف؛ فتعيّن أنْ يكون[٨] حالاً،

= والشّاهد فيه : (صغيرين) حيث جاء الحال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد، والحال هو قوله: (صغيرين)؛ أما الفاعل فهو الضّمير في (تعلّقت)؛ وأمّا المفعول فهو قوله : (ليلى) .

يُنظر هذا البيت في : الشّعر والشّعراء ٣٧٤، ومجالس ثعلب ٥٣٢/٢، وأسرار العربيّة ١٩٠، وتذكرة النُّحاة ٣٢٤، والخزانة ٢٣٠/٤، والدّيوان ٢٣٨ .

(١) في ب: وكلما.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) الحال شبيهة بالخبر والنّعت؛ فيجوز أن تتعدّد وصاحبها مفرَد، وأنْ تتعدّد وصاحبها متعدّد. فالأوّل مثّل له الشّارح؛ ومنع ابن عصفور جواز تعدّد الحال في هذا النّحو قياسًا على الظّرف. والثّاني؛ نحو (جاء زيدٌ وعمرو مُسرعين) و(لقيته مصعدًا منحدرًا) .

يُنظر : المقرّب ١٥٥/١، وشرح التّسهيل ٣٤٨/٢، وابن النّاظم ٣٣٢ .

(٤) في ب: وكلما.

(٥) «قد تقدّم أنّ الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى؛ فأصل صاحبها أنْ يكون معرفة، كما أنّ أصل المبتدأ أنْ يكون معرفة» . ابن النّاظم ٣١٨ .

(٦) في أ: وكذلك.

(٧) في أ : فالتّقدير، وهو تحريف .

(٨) في أ: تكون.

ومنه ما أنشده سيبويه:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي[1] العَيْنَ تَشْهَدِ[2]

[٦٠/ب] / وكقول الآخر:

لِمَيَّةَ مُوْحِشًا[3] طَلَلُ[4] .....

---

(١) في ب : وإن تشهد .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، لم أقف على قائله .

و (بَيِّنًا) : ظاهرًا . و (الشُّحوب) : تغيُّر اللّون .

والمعنى : في جسدي تغيُّرٌ ظاهرٌ لو عرفته لعطفتَ عليَّ؛ وإذا أحببت أن تري الشّاهد فانظري إلى عينيَّ فإنّهما تحدّثانك حديثه .

والشّاهد فيه : (بيِّنًا) حيث جاءت الحال من النّكرة الّتي هي قوله : (شحوب) والمسوّغ تقدّمها على صاحبها؛ وهذا إنما يجيء على مذهب سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدأ؛ وأما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من الضّمير المستكنّ في الخبر؛ وحينئذٍ لا شاهد فيه .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٢٣/٢، والتّبصرة ٢٩٩/١، ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢/١، وابن النّاظم ٣١٩، وابن عقيل ٥٧٦/١، والمساعد ١٨/٢، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد النّحويّة ١٤٧/٣، والأشمونيّ ١٧٥/٢ .

(٣) في أ: موحش.

(٤) هذا صدر بيتٍ من مجزوء الوافر، وعجزه :

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وهو لكثيّر عزّة؛ وقال البغداديّ في الخزانة ٢١١/٣ : «وهذا البيت من رَوى أوّله : (لِعَزَّةَ مُوحِشًا ...)، قال هو لكثيّر عزّة؛ ومَن رواه : (لِمَيَّةَ مُوْحِشًا) قال : =

أو أنْ يتخصّـــص؛ إمّا بوصف[١]، كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾[٢]، وكقول الشّاعر :

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ[٣] نُوحًا فَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا[٤]

= إنّه لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَزّة) اسم محبوبة كثيّر، و (مَيّة) اسم محبوبة ذي الرُّمّة)) .
و (موحشـــاً) : اسم فاعل من أوحش المنـــزل إذا خلا من أهله، والمراد : القَفْرُ الّذي لا أنيس فيه . و(طلل) : هو ما بقي شاخصـــاً من آثار الدّيار . و (يلوح): يظهر، ويلمع . و (خلل): جمع خِلّة؛ وهي: بطانة منقوشة بالمعادن تغشّى بها أجفان السّيوف .
والمعـــنى : أنّ دار ميّة قد أقفرت من أهلها، ودَرَسَتْ معالمها، و لم يبق منها إلاّ آثار ضئيلة، تظهر للرّائي كأنّها نقوش في البطائن الّتي تغشّى بها أجفان السّيوف .
والشّاهد فيه : (مُوْحِشـــاً طلل) حيث وقعت (موحشـــاً) حال من (طلل) وهو نكـــرة؛ وســـوّغ ذلك تقدُّمُ الحال عليها . وقيل : إنّه حال من الضّمير المستكنّ في الخبر؛ وهذا الضّمير معرفة وإنْ كان مرجعه – وهو المبتدأ – نكرة؛ وحينئذ لا شاهد فيه؛ وهو قولُ جمهور البصريّين .
يُـنظر هـــذا الـــبيتُ في : الكتاب ١٢٣/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١٦٧/١، والمسائل العضـــديّات ٢٣٠، والخصائص ٤٩٢/٢، وأسرار العربيّة ١٤٧، ونتائج الفكر ٢٣٥، وأوضـــح المســـالك ٨٢/٢، والمقاصـــد النّحويّة ١٦٣/٣، والتّصريح ٣٧٥/١، والخزانة ٢٠٩/٣، وديوان كثيّر ٥٠٦ .

(١) وإمّـــا بإضـــافة، كقوله تعالى ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ [فصّلت : ١٠] . يُنظر : ابن النّاظم ٣٢٠ .

(٢) الآية: ٤، وبعض الآية : ٥ من سورة الدّخان .

(٣) في ب: يرب.

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .
و(الفلك): السّفينة. و (ماخر): مِنْ مَخَرَتِ السّفينة : إذا جرَتْ تشقُّ الماء مع صوت. =

وإمّـــا أنْ يتقدّم صاحب الحال نفي، أو نهي، أو استفهام، كقولك: (ما أتاني من أحدٍ إلاّ رَاكبـــاً) .

والنّهي منه قولُ الطِّرِمَّاح[1]:

لاَ يَرْكَـــنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَـــوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفـــاً لِحِمَامِ[2]

= و (اليَمّ) : البحر، أو الماء . و (مشحونـــاً) : مملوءًا .

والشّاهد فيه : (مشحونـــاً) حيث وقع حالاً من النّكرة ـــ فُلْك ـــ؛ وسوّغ ذلك الوصف بـــ(ما خر) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٣٣١/٢، وابن النّاظم ٣١٩، وأوضح المسالك ٨٤/٢، وابن عقيل ٥٧٨/١، وشفاء العليل ٥٢٥/٢، والمقاصد النّحويّة ١٤٩/٣، والتّصريح ٣٧٦/١، والأشمونيّ ١٧٥/٢ .

(١) هو : الحَكَم بن حَكِيم بن الحَكَم بن نَفْر بن قَيْس بن جَحْدر الطّائيّ، يكنى أبا نَفْر؛ والطِّرِمّاح في اللّغة : الطّويل؛ وهو شاعرٌ إسلاميّ، خارجيّ، وخطيب .

يُـــنظر : الشّـــعر والشّعراء ٣٨٨، والمؤتلف والمختلف ٢١٩، والأغاني ٤٣/١٢، والخزانة ٧٤/٨ .

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لِقَطَرِيِّ بْنِ الفُجَاءَة؛ وقد نسبه الشّارح وابن النّاظم إلى الطِّرِمّاح؛ وربّما كان هذا سهواً منهما أو من النُّسّاخ .

و (الـــرُّكون) : الميـــل . و (الإحجـــام) : الـــتأخُّر والنُّكول عن لقاء العدوّ . و(الوغى) : الحرب . و (الحِمَام) : الموت .

والشّاهد فيه : (مُتَخَوِّفـــاً) حيث وقع حالاً من النّكرة ـــ أَحَدٌ ـــ؛ وسوّغ ذلك وُقوع النّكرة بعد النّهي .

يُنظر هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٣٦/١، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ٣٥/١، وشـــرح الكافية الشّافية ٧٣٩/٢، وشرح التّسهيل ٣٣٢/٢، وابن النّاظم ٣٢٠، =

ومـــثال ما تقدّم الاستفهام، قولك[١]: (أَجَاءَكَ[٢] رَجُلٌ رَاكِبـــاً؟)، ومنه قولُ الشّاعر:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيـــاً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي[٣] إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟[٤]

وقـــد تقع الجملة حالاً[٥]؛ وهي إمَّا اسميّةٌ، وإمّا فعليّةٌ؛ فإنْ كانت

= وأوضح المسالك ٢/٨٥، وابن عقيل ١/٥٨٠، والمقاصد النّحويّة ٣/١٥٠، والتّصريح ١/٣٧٧، والهمع ٤/٢١، والخزانة ١٠/١٦٣، وديوان شعر الخوارج ١٢٦.

(١) في أ: كقولك.

(٢) في أ: أخاك.

(٣) في ب: من.

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، لرجلٍ من طيِّء، لم أقف على اسمه .

(صـــاح): أصله صاحبي، فرخّم بحذف آخره ترخيمـــاً غير قياسي، إذْ هو في غير علم، وقياس التّرخيم أنْ يكون في الأعلام. و (هل حُمَّ عيش) أي: هل قُدِّر عيش . والمعنى : يا صاحبي هل قُدِّرَ للإنسان حياة دائمة في الدّنيا ؟، أو أنْ يعيش عيشة هنيّة لا يشوبها كَدَر ؟، فيكون لك العذر في هذه الآمال البعيدة .

والشّـــاهد فيه : (باقيـــاً) حيث وقع حالاً من النّكرة - عيش -؛ وسوّغ ذلك وُقوع النّكرة بعد الاستفهام .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٢/٣٣٢، وابن النّاظم ٣٢١، وأوضح المسالك ٢/٨٧، وابن عقيل ١/٥٨٠، وشفاء العليل ٢/٥٢٦، والمقاصد النّحويّة ٣/١٥٣، والتّصريح ١/٣٧٧، والهمع ٤/٢٢، والأشمونيّ ٢/١٧٦، وشعر طيّء ٢/٧٩٢ .

(٥) تقع الحال جملة بأربعة شروط :

الأوّل : كـــونُ الجملة خبريّة؛ وهي المحتملة للصّدق والكذب؛ وهذا الشّرط مُجْمَعٌ عليه؛ لأنّ الحال بمثابة النّعت، وهو لا يكون جملة إنشائيّة . =

فعليّةً فلا تخلو[١] من أنْ تكون مُصدَّرةً بفعلٍ مُضارعٍ، أو ماضٍ؛ فإنْ كانت بمضارعٍ مثبتٍ خالٍ من[٢] (قد) لزم الضّمير وترك الواو، كقولك: (جاء زيدٌ يضحك) و(قَدِمَ تُقَادُ الجَنَائِبُ بين[٣] يديه)؛ ولا يجوز: (ويضحك[٤]).

[٦١/أ] فإنْ[٥] كان / مقرونًا بـ(قد) لزمته الواو[٦].

= والثّاني : أنْ تكون غير مصدّرة بدليل استقبال، كـ(السّين) و (سوف) و (لن).

والثّالث : ألاّ تكون الجملة تعجُّبيّة .

والرّابع : أنْ تكون الجملة مرتبطة؛ إمّا بالواو والضّمير معًا لتقوية الرّبط، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة : ٢٤٣]؛ أو بالضّمير فقط دون الواو، نحو قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة : ٣٦]؛ أو بالواو فقط دون الضّمير، نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف : ١٤] .

يُنظر: أوضح المسالك ١٠٣/٢، والتّصريح ٣٨٩/١، والهمع ٤٢/٤، والأشمونيّ ١٨٦/٢.

(١) في أ: يخلو.

(٢) في أ: من خال قد.

(٣) في أ: من بين.

(٤) فإنْ جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، نحو قولهم : (قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ)، وقوله :

فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

يُنظر : شرح التّسهيل ٣٦٧/٢، وابن النّاظم ٣٣٧، وابن عقيل ٥٩٥/١، والأشمونيّ ١٨٧/٢.

(٥) في ب : وإنْ .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصّفّ : ٥] .

وإنْ كانت غير مصدّرةٍ بمضارعٍ مثبت؛ فالغالب مجيئها بالضّمير[١]، أو بالواو، أو بهما جميعـًا .

فـإنْ كانت مُصدّرةً بمضارعٍ منفيّ؛ فالنّافي[٢] إمَّا (لا)، وإمّا (لم)؛ فإنْ كان (لا) فالأكثر مجيئه بالضّمير[٣]وترك الواو[٤]، كقول الشّاعر :

لَـوْ أَنَّ قَوْمـًا لِارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لاَ أُحْجَبُ[٥]

وإنْ كان (لم) كَثُرَ إفراد الضّمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما.

---

(١) في أ : بالضّمّ، وهو تحريف .

(٢) في أ: فالتّالي.

(٣) في أ : بالضّمّ، وهو تحريف .

(٤) فإنْ ورد بالواو أوّل على إضمار مبتدأ على الأصحّ؛ كقراءة ابن ذكوان ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس : ٨٩]، وكقول الشّاعر :

أَكْسَـبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيْضُ أبـًا وَلَقَـدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لأَبْ

وفي كلام ابن النّاظم خلافُ ذلك .

يُنظر : شرح التّسهيل ٣٦٨/٢، وابن النّاظم ٣٣٩، وابن عقيل ٥٩٨/١، والأشمونيّ ١٨٩/٢.

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، و لم أقف على قائله .

(أحجب) : أُمنع .

والمعنى : لو أنّ قومـًا وصلوا إلى ذِرْوة المجد بارْتفاع قبيلتهم دخلت السماء، لا أمنع من دخولها .

والشّاهد فيه : (لا أُحجب) حيث أتت الحال جملةً مصدّرة بمضارعٍ منفيّ بـ(لا) بدون الواو؛ وهو الأكثر .

يُـنظر هذا البيتُ في : ابن النّاظم ٣٣٨، وشفاء العليل ٥٤٠/٢، والمقاصد النّحويّة ١٩١/٣، والأشمونيّ ١٨٨/٢ .

فالأوّل[١]؛ كقوله تعالى: ﴿فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[٢]، وكقول زُهير:

كَـــأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا[٣] لَمْ يُحَطَّمِ[٤]

والــثّاني؛ كقَوْله تَعَـــالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ ﴾[٥]، [و][٦] كقول عَنترة:

وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُـــوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ[٧]

---

(١) في أ: بالأول.

(٢) من الآية : ١٧٤ من سورة آل عمران .

(٣) في ب: السعيا، وهو تحريف.

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(فُـــتات العهـــن): قِطَعُـــه وما تناثَر منه. و(العهن): الصّوف؛ وأراد به هُنا: الصّوف المصـــبوغ الأحمر الّذي تزيّن به الهوادج. و(الفَنا): مقصور، الواحد فناة: عنب الثّعلب، ويقال: نبْتٌ آخر؛ وقيل: هو شجر ذو حبّ أحمر. و(لم يحطّم): لم يكسّر و لم يتفتّت .

والمعـــنى : كأنّ قطع الصّوف المصبوغ الّذي زيّنت به الهوادج في كلّ منـــزل نزلته هؤلاء النّسوة حبّ عنب الثّعلب في حال كونه غير محطّم؛ لأنّه إذا تحطّم زايَله لونُه .

والشّاهد فيه: (لم يحطّم) حيث جاءت الجملة الحاليّة الّتي فعلها مضارع منفيّ مجرّدةً من الواو.

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٢/٣٦١، ٣٦٨، وابن النّاظم ٣٤٠، واللّسان (فتت) ٢/٦٥، (فني) ١٥/١٦٥، وشفاء العليل ٢/٥٤٧، والمقاصد النّحويّة ٣/ ١٩٤،والأشمونيّ ٢/١٩١.

(٥) من الآية : ٦ من سورة النّور .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٧) هذا بيتٌ من الكامل .

والـــثّالث؛ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾[١]، وكقول الشّاعر :

سَقَطَ النَّصِيفُ[٣] وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَـــتْهُ وَاتَّقَتْـــنَا بِـــالْيَدِ[٢]

/ وإنْ كـــانت مُصدّرةً بفعلٍ مَاضٍ؛ فإنْ [كان][٤] بعد (إلاّ) أو قبل (أو) لـــزم الضّـــمير وترك الواو، كقوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾[٥]، ومنه قولُ الشّاعر: [٦١/ ب]

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلاَ وَلاَ تَشِـــحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ[٦]

= و(ابني ضَمضم) هما: هرم وحصين؛وكان عنترة قد قتل أباهما ضمْضمـــاً، فكانا يتوعّدانه.
والشّاهد فيه: (ولَمْ تَدُرْ) حيث وقع المضارع المنفيّ بـــ(لم) حالاً مقرونـــاً بالواو.
يُنظر هذا البيتُ في : الشّعر والشّعراء ١٥٠، وحماسة البحتريّ ٤٣، وشرح التّسهيل ٣٦٩/٢، وابـــن الـــنّاظم ٣٤٠، والمقاصد النّحويّة ١٩٨/٣، والأشمونيّ ١٩١/٢، والخزانة ١٢٩/١، والدّيوان ٢٢١ .

(١) من الآية : ٩٣ من سورة الأنعام .

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للنّابغة الذّبيانيّ .
و (النّصيف) : الخِمار الّذي تتخمّر به المرأة .
والشّاهد فيه: (و لم تُرِدْ) حيث وقع المضارع المنفيّ بـــ(لم) حالاً مقرونـــاً بالواو والضّمير.
يُـــنظر هذا البيت في : الشّعر والشّعراء ٩٢، وشرح التّسهيل ٣٧٠/٢، وابن النّاظم ٣٤٠، والمقاصد النّحويّة ٢٠١/٣، والأشمونيّ ١٩١/٢، والدّيوان ٩٣ .

(٣) في ب: الضف وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) من الآية : ٣٠ من سورة يس .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله . =

فـــإن لم يكـــن[١] بعد (إلاّ) ولا قبل (أو)؛ فالأكثر اقترانُه في الإثبات[٢] بـ(الواو) و(قد) مع الضّمير، [ودونه][٣].

فالأوّل [كقوله تعالى][٤]: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[٥].

والثّاني؛ كقولك[٦]: (جاء زيدٌ وقد طلعت الشّمس).

ويَقِلُّ[٧] تجريدُه من (الواو) و(قد)[٨]، كقول الشّاعر:

وَإِنِّـــي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[٩]

= والشّاهد فيه: (جار) حيث وقع حالاً وهو ماضٍ، ولم يجيء معها (قد) و(الواو)؛ لكون الماضي قد عُطف عليه بـــ(أو)؛ وكذا الكلام في قوله: (جاد)؛ وكذا إذا وقع بعد (إلاّ).

يُنظر هذا البيتُ في: شرح عمدة الحافظ ٤٤٩/١، وابن النّاظم ٣٤١، وشفاء العليل ٥٤١/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٠٢/٣، والهمع ٤٥/٤، والأشمونيّ ١٨٨/٢، والدّرر ١٤/٤.

(١) في أ: لم تكن.

(٢) في أ: الايبات.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، وهي من ابن النّاظم ٢٤١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق.

(٥) من الآية : ٧٥ من سورة البقرة .

(٦) في أ: كقوله.

(٧) في ب: ونقل.

(٨) وأقـــلّ منه تجريدُه من (قد) وحده، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران : ١٦٨] . يُنظر: ابن النّاظم ٣٤١ .

(٩) هذا البيتُ تقدّم تخريجه في ص ٢٥١ . =

وأولى منه تجريده من (الواو)، كقول الشّاعر :

وَقَفْـــتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّر الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ[1]

فإنْ كانت الجملة اسميّة[2] فلا بُدَّ فيها من رابط؛ إمَّا عائد[3]، وإمّا واو الحال، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[4]؛

= والشّاهد فيه هُنا : (بلّله القطر) فالجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محلّ نصب حال؛ والكثير في مثلها أنْ تكون مقترنة بـــ(قد)، أو بـــ(قد) و (الواو) جميعـــاً، أو بـــ(الواو) وحدها؛ ويقلّ تجريدها من (الواو) و (قد) كما هنا .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للنّابغة الذّبيانيّ .

و (الرّبع) : المنـــزل . و (البلى) : من بليَ الثوبُ إذا خَلَق . و (معارفها) : ما كـــان متعارَفـــاً منها . و(السّارِيَات): جمع ساريَة؛ وهي : السّحابة الّتي تأتي ليلاً. و(الهواطل): جمع هاطلة، من الهطل؛ وهو : تتابُع المطر وسَيَلانُه .

والشّاهد فيه : (قد غيّر البِلَى) حيث وقع حالاً وهو ماضٍ مقرون بـــ(قد) دون (الواو)؛ وهو قليلٌ بالنّسبة إلى مجيئه بهما، وأقلّ منهما تجريده منهما .

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٤٥٢/١، وشرح التّسهيل ٣٧٢/٢، وابن النّـــاظم٣٤٢، وشفاء العليل ٥٤٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٠٣/٣، والأشمونيّ ١٩٠/٢، والدّيوان ٨٧ .

(٢) فـــإنْ لم تكن مؤكّدة؛ فالأكثر مجيئها بالواو مع الضّمير ودونه؛ فالأوّل كالآية الّتي ذكـــرها الشّارح، والثّاني كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأنفال : ٥] .

يُنظر : ابن النّاظم ٣٤٢ .

(٣) العائد هو : الضّمير الّذي يعود على صاحب الحال .

(٤) من الآية : ٢٢ من سورة البقرة .

[٦٢/ أ] وقد يستغنى بالضّمير عن/ الواو، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[(١)]، ومنه قولُ الشّاعر:

وَلَــوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَــى قَوْمِهِ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ[(٢)]

وكقول الآخر:

ثُــمَّ رَاحُــوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ[(٣)]

---

(١) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لسلامة بن جندل .

و (جنان اللّيل): شدّة ظلمته وادلهمامه. و(آب): رجع . و(سربال): قميصه .

والمعنى: لولا ظَلامُ اللّيل ما رجع عامرٌ إلى قومه، حال كونه سليم السّربال لم يمزّق.

والشّــاهد فيه: (سربال لم يمزّق) حيث جاءت هذه الجُملة الاسميّة حالاً، مستغنية بالضّمير عن الواو .

يُــنظر هذا البيتُ في : مجاز القرآن ١٩٩/١، والأصمعيّات ١٣٥، ودلائل الإعجاز ٢٠٤، وابــن النّاظم ٣٤٣، واللّسان (جنن) ٩٢/١٣، والمقاصد النّحويّة ٢١٠/٣، والأشباه والنّظائر ٢٢/٧، والأشمونيّ ١٩٠/٢، والدّيوان ١٧٦ .

(٣) هذا بيتٌ من الرّمل، وهو لطَرَفة بن العبد .

و (عبق المسك بهم) أي : رائحة الطّيب ملاصقةٌ لهم . و (الهُدَّاب) : الطّرّة .

والمعــنى : راح هؤلاء تصاحبهم رائحة المسك، يجرُّون أزرهم على الأرض خيلاء، ويغطونها بها .

والشّــاهد فيه: (عبق المسك بهم) حيث جاءت هذه الجملة الاسميّة حالاً، مستغنية بالضّمير عن الواو .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٤٥٦/١، وشرح التّسهيل ٣٦٥/٢، =

[وقـد يُسـتغنى بالواو عن الضّمير][(١)]، ومنه: (أتيتُك وزيدٌ قائم)، قال الشّاعر :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا[(٢)] .....

وإنْ كانت الجملة مؤكّدة؛ لزم الضّمير وترك الواو، نحو: (هو الحقّ لا شبهة فيه)، [و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[(٣)]][(٤)].

= وابن النّاظم ٣٤٣، واللّسان (لحف) ٣١٤/٩، وشفاء العليل ٥٤٤/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٠٨/٣، والأشمونيّ ١٩٠/٢، والدّيوان ٦٥ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق . ويُنظر : شرح التّسهيل ٣٦٢/٢ .

(٢) هذا صَدْرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وهو لامرئ القيس .

و (الوكنات) : المواضع الّتي تأوي إليها الطّير . و (المنجرد) : الماضي في السّير، أو قليل الشّعر قصيره . و (الأوابد) : الوُحوش . و (الهيكل) : الفَرس العظيم الجِرْم .

والشّاهد فيه : (والطّير في وكناتها) حيث جاءت هذه الجملة الاسميّة حالاً، مستغنيةً بالواو عن الضّمير .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصّل ٦٩/٢، وشرح التّسهيل ٣٦٣/٢، ورصف المباني ٤٥٦، والمغني ٦٠٧، وشفاء العليل ٥٤٥/٢، والأشباه والنّظائر ٤١/٣، والخزانة ١٥٦/٣، والدّيوان ١٩ .

(٣) من الآية : ٢ من سورة البقرة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويحـــذف عامل الحال جوازًا؛ لحضور معناه، كقولك للرَّاحِلِ[١]: (راشـــدًا مَهْدِيـــًّا)، ولـــلقادم مـــن سَفَرٍ: (مسرورًا مأجورًا) بإضمار (تذهبُ)، و (رجعتَ)؛ أو لتقدُّم ذكره، نحو قولك: (راكبـــًا) لمن قال: (كيف جئت؟) .

ويُحـــذف[٢] إذا بُيِّن بها ازدياد ثَمَنٍ شيئـــًا فشيئـــًا، كقولك: (بِعْهُ بدرهم فصاعدًا) أي: فذهب الثّمن صاعدًا، و (تصدّق بدينارٍ فَسَافلاً)[٣] و(بعـــته يـــدًا بيـــد) و(بعـــتُه مَناقِدًا[٤])؛ ففي هذه الأسماء معنى المشتقّة من الأفعال .

---

(١) في أ: للراجل، وهو تصحيف.

(٢) في أ: وتحذف. أي : وجوبـــًا، ويُحذف في غير هذا، في المواضع التّالية:

١- الحال المؤكّدة لمضمون جملة؛ نحو: (زيدٌ أبوك عَطُوفـــًا) .

٢- الحال النّائبة منابَ الخبر؛ نحو: (ضربي زيدًا قائمـــًا) .

٣- أن تـــدلّ الحال على توبيخ؛ نحو : (أقائمـــًا وقد قعد النّاس ؟) أي: أتوجَد؟ و (أتميميـــًّا مرّة وقيسيـــًّا أُخرى ؟) أي : أتتحوّل ؟ .

٤- وسماعـــًا في غـــير ذلـــك؛ نحو: (هنيئـــًا لك) أي: ثبت لك الخير هنيئـــًا، أو أهنأك هنيئـــًا .

يُـــنظر: ابن النّاظم ٣٤٤، وأوضح المسالك ١٠٧/٢، وابن عقيل ٥٩٩/١، والتّصريح ٣٩٣/١، والهمع ٦٠/٤، ٦١ .

(٣) أي : فانحطّ المتصدّق به سافلاً .

(٤) في أ: مناقد.

/ بَابُ التَّمْيِيزِ [٦٢/ب]

وَإِنْ تُـــرِدْ مَعْـــرِفَةَ الـــتَّمْيِيزِ لِكَـــيْ تُعَـــدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
فَهْـــوَ الَّـــذِي يُذْكَرُ بَعْدَ الْعَدَدِ وَالْـــوَزْنِ[١] وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
وَمَـــنْ إِذَا فَكَّـــرْتَ فِيهِ مُضْمَرَهْ مِـــنْ قَـــبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ
تَقُـــولُ : عِـــنْدِي مَـــنَوانِ زُبْدَا وَخَمْسَـــةٌ وَأَرْبَعُـــونَ عَـــبْدَا
وَقَـــدْ تَصَـــدَّقْتُ بِصَـــاعٍ خَلاَّ وَمَـــا لَـــهُ غَيْـــرُ جَرِيبٍ نَخْلاَ

الـــتَّمييز - ويسمّى مميّزًا، وتمييزًا، ومفسّرًا، وتفسيرًا[٢]- وهو يشبه الحال[٣]؛ كونه اسمـــًا نكرةً يأتي بعد تمام الكلام .

والفرق بينهما[٤]: أنّ الحال يكون مشتقـــًّا غالبـــًا .

---

(١) في أ : وَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ .

(٢) سمّـــي تمييزًا وتفسيرًا لأنّ «المراد به رفع الإبهام وإزالة اللّبس؛ وذلك نحو : أنْ تخبر بخـــبر، أو تذكر لفظـــًا يحتمل وجوهـــًا، فيتردّد المخاطَب فيها، فتنبّهه على المراد بالنّصّ على أحد محتملاته تبيينـــًا للغرض» . شرح المفصّل ٧٠/٢ .

(٣) يتّفق التّمييز والحال في خمسة أمور، ذكر الشّارح منها ثلاثة أمور؛ وبقي : أن يكونا منصوبين، رافعين للإبهام . الأشمونيّ ٢٠٢/٢ .

(٤) ويفترقان في سبعة أمور :

الأوّل : أنّ الحال تجيء جملة، وظرفـــًا، ومجرورًا؛ والتّمييز لا يكون إلاّ اسمـــًا .

الثّاني : أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها؛ والتّمييز لا يكون كذلك .

الثّالث : أنّ الحال مبيّنة للهيئات؛ والتّمييز مبيِّنٌ للذّوات .

الرّابع : أنّ الحال تتعدّد؛ بخلاف التّمييز . =

والتّمييز: اسم جنس؛ فهو نكرة مضمّن[١]معنى (من) لبيان ما قبله[٢]؛ وهو ما دلَّ على مقدارٍ أو[٣] شبهه[٤].

وأكثر ما يأتي تمييزًا لمفردٍ فيما كان مقدارًا، والمقادير أرْبَعَة؛ [وهي][٥]: المعدود، والموزون، والمكيل[٦]، والممسوح؛ تقول[٧] من ذلك:

= الخامس : أنّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرّفًا، أو وصفًا يشبهه؛ ولا يجوز ذلك في التّمييز على الصّحيح .

السّادس : أنّ الحال تأتي مؤكّدة لعاملها؛ بخلاف التّمييز .

السّابع : أنّ حقّ الحال الاشتقاق؛ وحقّ التّمييز الجُمود .

يُنظر : شرح عيون الإعراب ١٥٤، والمقتصد ٦٧٥/١، والنّكت الحسان ٩٩، والهمع ٧٢/٤، والأشمونيّ ٢٠٢/٢ .

(١) في ب : متضمّن .

(٢) «من إبهام في اسم مجمَل الحقيقة،أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله» . ابن النّاظم ٣٤٦ .

(٣) في أ : وشبهه .

(٤) ما يشبه المقدار : هو ما يدلّ على قدر غير معيّن؛ لأنّه غير مقدّر بآلة خاصّة؛ فالشّبيه بالوزن نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزّلزلة : ٧]،والشّبيه بالكيل نحو: (نِحْيٌ سَمْنًا)، والشّبيه بالمساحة نحو : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] .

يُنظر : ابن النّاظم ٣٤٧، وأوضح المسالك ١١٠/٢، والتّصريح ٣٩٦/١، والأشمونيّ ١٩٦/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب؛ وفي أ : وهو؛ وما أثبتّه هو الأنسب .

(٦) في ب : والمكيول .

(٧) في ب : فتقول .

(أعطيــتُ زيدًا عشرين درهمــًا، ومنوين عسلاً، وقفيزين بُرًّا، وذراعين حريرًا) و (ما في السّماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابــًا) .

[٦٣/أ] / ويأتي مميّزًا لجملة، كقولك: (طاب زيدٌ نفســًا) .

وتمييز[١] المفرد إنْ بيَّنَ العدد فهو واجب الجرّ بالإضافة كوُجوب[٢] نصبه، وإنْ بيَّنَ غير العدد فحقّه النّصب .

ويجوز جرُّهُ بإضافة[٣] المميّز إليه، إلاّ أنْ يكون مُضافــًا إلى غيره؛ فتقول: (ما له شِبْرُ أَرْضٍ) و(له مَنَوا سَمْنٍ، وقفيزا بُرٍّ، ورَاقُود[٤] خَلٍّ، وخاتم حديد)؛ فإنْ[٥] كان المميّز مضافــًا[٦] تعيّن النّصب، كقولك: (له جُمَامُ[٧] الملوك دقيقــًا) .

---

(١) في ب : مميّز .

(٢) في ب : لوجوب .

والمعنى : أنّه واجب الجرّ بالإضافة إذا كان من ثلاثة إلى عشرة؛ كوُجوب نصبه إذا كان من أحد عشر إلى تسع وتسعين .

(٣) في ب: بالإضلفة.

(٤) الرّاقود: دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإِرْدِبَّة، يُسَيَّعُ باطنه بالقار، وجمعه: الرَّواقيد؛ معرَّب، وقال ابن دُريد: «لا أحسبه عربيــًّا». وقيل: الرّاقود: إناء خزف مستطيل مقيّر.

يُنظر : المعرّب ٣٢٨، واللّسان (رقد) ١٨٣/٣ .

(٥) في ب: وإن.

(٦) بمعــنى أنّه إذا أُضيف الدّالّ على مقدار إلى غير التّمييز وجب نصبُ التّمييز، نحو: (ما في السّماء قَدْرُ راحة سَحابــًا) . ابن عقيل ٦٠٣/١ .

(٧) الجَمامُ والجِمامُ والجُمامُ والجَمَمُ : الكيل إلى رأس المكيال؛ وقيل: جُمامهُ طَفَافُهُ، ولا يقال : جُمام – بالضّمّ – إلاّ في الدّقيق وأشباهه؛ وهو ما علا رأسَه بعد الامتلاء .

اللّسان (جمم) ١٠٦/١٢، ١٠٧ .

بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ

وَمِنْهُ أَيْضًا نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاَ وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلاَ

اعلم أنّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فِعْلان غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ[١]، وضعا للمدح [العامّ][٢]، والذّمّ العامّ .

وفيهما أربع لغات: (نَعِمَ) و(بَئِسَ) هذه الأصل[٣]، و (نِعِمَ) و(بِئِسَ) و(نِعْمَ) و (بِئْسَ) و(نَعْمَ) و(بَئْسَ) .

والدّليل على فعليّتهما: جوازُ [دخول][٤]تاء التّأنيث السّاكنة عليهما[٥]، كقولك: (نعمت هند) و(بئست الجارية)[٦]، وإنْ شئتَ قلتَ:

---

(١) هذا مذهب البصريّين، والكسائيّ من الكوفيّين؛ ومذهب الكوفيّين أنّهما اسمان - كما سيوضّحه الشّارح رحمه الله - .

تُنظر هذه المسألة في : المقتضب ١٤١/٢، والأصول ١٣٠/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٠٤/٢، والإنصاف، المسألة الرّابعة عشرة، ٩٧/١، وأسرار العربيّة ٩٦، والتّبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٤، واللّباب ١٨٠/١، وشرح المفصّل ١٢٧/٧، وائتلاف النّصرة، فصل الفعل، المسألة الرّابعة، ١١٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٧٩/٢ : «وأصلُ نِعْمَ وبِئْسَ : نَعِمَ وبَئِسَ؛ وهما الأصلان اللّذان وُضعا في الرَّداءة والصّلاح، ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى» .

ويُنظر : المقتضب ١٤٠/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب: عليها.

(٦) وهُناك أدلّة أُخرى استدلّ بها البصريّون؛ منها : =

(نعم المرأة)، ويجوز هذا مع المفرد المذكّر، والمؤنّث، والمثنّى، والمجموع؛ فتقول: (نعم الرّجل زيد) و (نعم الرّجلان أخواك) و(نعم الرّجال إخوتك) و(نعم المرأتان هِنْدٌ ودَعْدٌ) و(نعم النِّساء بنات عمّك).

[٦٣/ ب] / وقد جوّزوا في هذه المسألة في المخصوص[١] بالمدح أو الذّمّ أنْ يكون مبتدأً وخبره [الجملة][٢] الّتي قبله[٣].

وأنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره : (نعم الرّجل هو زيد)[٤].

= ١- أن الضمير يتصل بهما على حدّ اتّصاله بالأفعال؛ فإنّهم قالوا: (نعما رجلين) و(نعموا رجالاً) كما قالوا: (قاما) و (قاموا) .

٢- أنّهما مبنيّان على الفتح كالأفعال الماضية؛ ولو كانا اسمين لَما بنيا على الفتح من غير علّة.

يُنظر : أسرار العربيّة ٩٦، والإنصاف، المسألة الرّابعة عشرة، ١/١٠٤، ١١١، والتّبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٤، ٢٧٥، واللّباب ١/١٨٠، وشرح المفصّل ٧/١٢٧، وشرح الكافية الشّافية ٢/١١٠٢ .

(١) في كلتا النّسختين : الخصوص، والتّصويب من ابن النّاظم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ: إلى قبله.

(٤) هذان الوجهان ذكرهما معظم النّحاة .

يُنظر: الكتاب ٢/١٧٦، والمقتضب ٢/١٤١، والأصول ١/١١٢، والتّبصرة ١/٢٧٥.

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف، والتّقدير : (زيدٌ الممدوح)؛ وإليه ذهب ابن عصفور .

وقيل : هو بدلٌ من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان .

يُنظر: المقرّب ١/٦٩، والارتشاف ٣/٢٥، وابن عقيل ٢/١٥٦، والتّصريح ٢/٩٧، والهمع ٥/٤١، والأشمونيّ ٣/٣٧ .

وإمّـــا[١] أنْ يكـــون مضمرًا، مميّزًا بنكرة منصوب، وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذّم، كـــ(نعم صاحبـــًا زيدٌ) و (بئس غُلامـــًا بِشْرٌ) .

ويكـــون الاسم المرفوع الّذي فيه الألف واللاّم للجنس[٢] مُضْمرًا

---

(١) هذه الكلمة قبلها كلام ساقط؛ يدلّ عليه عدم الارتباط بين هذا الكلام والّذي قبله؛ حيث كان الحديث قبلها عن المخصوص بالمدح أو الذّمّ، والحديثُ هُنا عن حالة من حالات الفاعل .

والظّاهر أنّ هذا السّقْط من النُّسّاخ؛ ويُقال في استكماله : إنّ الشّارح قد أورد هذا الكـــلام لبيان أنّ (نعم) و (بئس) يقتضيان فاعلاً؛ إمّا معرّفـــًا بالألف واللاّم، نحـــو: (نعـــم الرجل زيدٌ)؛ وإمّا مضافـــًا إلى المعرّف بها، نحو : (بئس صاحب العشيرة بشر)؛ وإمّا مضافـــًا إلى مضاف إلى ما فيه الألف واللاّم، نحو : (نعم غلامُ صاحب القوم) .

والنّوع الأخير من أنواع فاعل (نعم) و (بئس) ذكره الشّارح عندما قال : «وإمّا أنْ يكون مضمَرًا ...» .

يُـــنظر : شـــرح المفصّل ١٣٠/٧، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٥/٢، وابن النّاظم ٤٦٩، والتّصريح ٩٥/٢، والأشمونيّ ٢٨/٣، ٣١ .

(٢) اختلف العلماء في (أل) الّتي في فاعل (نعم) و (بئس) على قولين :

فذهب الجمهور إلى أنّها جنسيّة .

وذهب قومٌ إلى أنّها عهديّة .

والّذين قالوا بالجنسيّة اختلفوا على قولين :

أحدهما : أنّها للجنس حقيقة؛ فالجنس كلّه ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرجٌ تحته لأنّه فردٌ من أفراده؛ ثمّ نصّ عليه كما ينصّ على الخاصّ بعد العامّ الشّامل له ولغيره . =

وقــد فسَّرَهُ الاسم النَّكرة المنصوب؛ وتقديره: (نعم الرّجل رجلاً)، ومنه قولُ الشّاعر:

لَــنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى[1] إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلاَءُ ذِي الإِحَنِ[2]

= والــثّاني : أنّها للجنس مجازًا؛ لأنّك لم تقصد إلاّ مدح معيَّن، ولكنّك جعلته جميع الجنس مبالغة.

واختلف القائلون بالعهد على قولين - أيضــًا -:

أحدهما : أنّها لمعهود ذهنّي فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول : (اشتر اللّحم) ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدّم .

والثّاني : أنّها للعهد في الشّخص الممدوح، كأنّك قلت : (زيدٌ نعم هو) .

يُــنظر : الكتاب ١٧٧/٢، والمقتضب ١٤١/٢، ١٤٢، وشرح المفصّل ١٣٠/٧، والارتشــاف ١٦/٣، وابــن عقيل ١٥١/٢، والتّصريح ٩٥/٢، والهمع ٣٠/٥، والأشمونيّ ٢٩/٣ .

(١) في أ : الموالي، وهو تحريف .

(٢) في ب : العن، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من البسيط، و لم أقف على قائله .

و (موئلاً) : ملجأً ومرجعــًا . و (حُذِرَتْ) : خيفت . و (البأساء) : الشّدّة . و (الإحن) : الأحقاد .

والشّــاهد فيــه : (لنعم موئلاً) حيث رفع (نعم) ضميرًا مستترًا؛ وقد فُسِّر هذا الضّمير بالتّمييز (موئلاً) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٦/٢، وشرح عمدة الحــافظ ٧٨٢/٢، وابــن الــنّاظم ٤٦٩، وابن عقيل ١٥٢/٢، والمقاصد النّحويّة ٦/٤، والأشمونيّ ٣٢/٣ .

التّقدير: (لنعم الموئل موئلاً المولى) فأضمر الفاعل وفسَّرَهُ بالتّمييز بعده، ومنه قولُه تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾[١] .

وقد يُسْتَغْنَى عن التّمييز للعلم بجنس الضّمير، كقوله - صلّى الله عليه وسلّم- : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمْعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»[٢] أي : فبالسّنّة أَخَذَ، ونعمت السّنّة .

وقد يتقدّم[٣] على (نِعْمَ) ما يدلّ على المخصوص[٤] بالمدح؛ فيغني ذلك عن ذكره، كقولك : (العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى)، وكقوله تعالى عن أيُّوب - عليه السّلام[٥] - : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ ﴾[٦]، وكقول الشّاعر:

---

(١) من الآية : ٥٠ من سورة الكهف .

(٢) هذا الحديث رواه سَمُرَةُ بن جُندب عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم .

وتمامُه : «وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» .

يُنظر : سنن أبي داود، كتاب الطّهارة، باب في الرّخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ٢٥١/١، وسنن التّرمذيّ، كتاب الصّلاة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، ٣٦٩/٢، وسنن النّسائيّ، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل، ٥٢٢/١، وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصّلاة والسّنّة فيها، باب ما جاء في الرّخصة في ذلك، ٣٤٧/١، ومسند الإمام أحمد ١٦/٥ .

(٣) في ب : يقدّم .

(٤) في ب : الخصوص، وهو تحريف .

(٥) في ب : صلّى الله عليه وسلّم .

(٦) من الآية : ٤٤ من سورة ص .

[٦٤/أ] / إِنِّـــي[١] اعْتَمَـــدْتُكَ يَا يَزِيـــ ـــدُ[٢] فَنِعْمَ[٣] مُعْتَمَدُ الْوَسَائِلْ[٤]

ومِمّا جاء بمعنى (بِئْسَ) في عَدَمِ التّصرّف (سَاْءَ)[٥]، كقولك: (سَاء الرّجل زيدٌ) و(ساء غلام الرّجل عمروٌ) و(ساء غُلامـــاً عبدُ هند)[٦]، كقوله تعالى[٧]: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[٨]، وقوله تعالى[٩]: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[١٠]؛

---

(١) في أ : بأنّي .

(٢) في ب : زيد .

(٣) في كلتا النّسختين : فنعم أنت، والتّصويب من ابن النّاظم .

(٤) في أ : الرّسايل .

وهذا البيتُ من مجزوء الكامل، من قصيدة قالها الطّرمّاح يمدح بها يزيد بن المهلّب ابن أبي صُفرة .

والمعنى: إنّي اعتمدّت عليك يا يزيد في قضاء مآربي وأداء مطالبي، ونعم معتمد الوسائل أنت.

والشّـــاهد فيـــه : (فنعم معتمد الوسائل) حيث حذف المخصوص بالمدح، والتّقدير : فنعم معتمد الوسائل أنت .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٧٩٤/٢، وشرح التّسهيل ١٨/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١١٠/٢، وشرح التّحفة الورديّة ٢٧٢، والمقاصد النّحويّة ١١/٤، والفرائد الجديدة ٦٥٧/٢، والدّيوان ٢١٩ .

(٥) في أ : بنا، وفي ب : بيسا؛ وكلتاهما محرّفة .

(٦) مَـــثّل الشّارح - رحمه الله - بهذه الأمثلة، ليدلّ على أنّ (ساء) يُستعمل استعمال (بـــئس) في عدم التّصرُّف، والاقتصار على كون الفاعل معرّفـــاً بالألف واللاّم، أو مضـــافـــاً إلى المعـــرّف بهمـــا، أو مضمرًا مفسّرًا بتمييز بعده، والمجيء بعد الفاعل بالمخصوص بالذّمّ .

(٧) (تعالى) ساقطة من ب .

(٨) من الآية : ٢٩ من سورة الكهف .

(٩) في أ : سبحانه .

(١٠) من الآية : ١٣٦ من سورة الأنعام .

فهذا على حَدِّ: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾[١].

وذهب الفرّاءُ وأكثرُ الكوفيّين[٢] إلى اسميّة (نعم) و (بئس)، واحتجّوا بدخول حرف الجرّ عليهما، كقول بعض العرب وقد بُشِّر ببنت: «[وَاللهِ][٣] مَا هِيَ بِنِعْمَ المَوْلُوْدَة، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ»[٤]، وقول الآخر: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ»[٥]؛ ولا حجّة في ذلك؛ لجواز أنْ يكون دخول حرف [الجرّ][٦]، كدخوله[٧] على (نام)

---

(١) من الآية : ٩٠ من سورة البقرة .

(٢) يُنظر رأي الكوفيّين في : معاني القرآن للفرّاء ٢٦٨/١، ١٤١/٢، والإنصاف، المسألة الرّابعة عشرة، ٩٧/١، والتّبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٤، وشرح ديوان المتنبّي – المنسوب إلى العكبريّ – ٢٩٩/٢ – ٣٠١، والمقرّب ٦٥/١، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٦٧، والتّصريح ١١٧/٢، والهمع ٢٦/٥.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) قال ابن الشّجريّ في أماليه ٤٠٥/٢: «وقال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباريُّ : سمعتُ أحمد بن يحيى يحكي عن سلمة بن عاصم، عن الفرّاء : أنّ أعرابيًّا بُشِّر بابنة وُلدت له، فقيل له : نِعْم الولدُ هي ! فقال : واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ » .

ويُنظر : أسرار العربيّة ٩٧، والإنصاف ٩٨/١، ٩٩، وشرح المفصّل ١٢٨/٧، والمقرّب ٦٥/١، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٦٧ .

(٥) نسبه ابن الشّجريّ إلى بعض فصحاء العرب نقلاً عن الفرّاء أيضًا .

أمالي ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢، ويُنظر : المصادر السّابقة .

(٦) (الجرّ) ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : لدخوله، وهو تحريف .

في قول القائل :

عَمْــرُكَ مَا لَيْلِي بِنــَامَ[١] صَــاحِــبُهْ[٢]

تقديــره : مــا ليــلي بــليلٍ نام[٣]صاحبه؛ ثم حذف الموصوف، وأُقيمت[٤]الصّفة مقامه[٥].

---

(١) في أ : ينام، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وبعده :

وَلاَ مُــخَــالِــطِ اللَّيَــانِ جَــانِــبُــهْ

و لم أقف على قائله .

و(عمرك) : قسم . و(اللّيان) - بفتح اللاّم والياء جميعــًا - : مصدر من اللّين، يقال : فلانٌ في ليان من العيش، أي : لين الجانب .

والشّاهد فيه : (بنام) حيث لا تدلّ الباء على اسميّة (نام)؛ لأنّ تقديره : ما ليلي بليل نام صاحبه؛ وكذا دخول حرف الجرّ على (نعم) و (بئس) في قوله : (بنعم المولودة و(على بئس العير) لا يدلّ على اسميّتهما .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ٣٦٦/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢، والإنصاف ١١٢/١، وأسـرار العـربيّة ٩٩، ١٠٠، والتّبيين ٢٧٩، وشرح المفصّل ٦٢/٣، وشـرح الكافيـة الشّافية ١١٠٣/٢، وابن النّاظم ٤٦٨، والمقاصد النّحويّة ٣/٤، والخزانة ٣٨٨/٩ .

(٣) في أ : ينام، وهو تحريف .

(٤) في أ : واقا، وهو تحريف .

(٥) وبعـضُ الـنُّحاة يؤوِّل هذا الكلام على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصّفة مقامها .

والـتّقدير : ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم المولودة، ونعم السّير على عير مقولٍ فيه =

[وكذلك (ما هي بوَلدٍ) مقول فيه :[1] (نعم المولودة)؛ فحذف الموصوف، وأُقيمت الصّفة مقامه[2]][3].

= بئس العيرُ، وبليلٍ مقول فيه نام صاحبه .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٤٠٦، والإنصاف، المسألة الرّابعة عشرة، ١/١١٣، وشرح قطر النّدى ٣٤، والتّصريح ٢/٩٤ .

(١) في ب : فقال فيه، وهو سهوٌ من النّاسخ، والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) وهُناك أدلّة أُخرى استدلّ بها الكوفيّون؛ منها :

١- أنّ العرب تقول : (يا نعم المولى، ونعم النّصير)؛ فنداؤهم (نعم) يدلّ على الاسميّة؛ لأنّ النّداء من خصائص الأسماء .

٢- أنّه لا يحسُن اقتران الزّمان بهما كسائر الأفعال؛ ألا ترى أنّه لا يحسُن أنْ تقول : (نعم الرجل أمس) ولا (بئس الرّجل غدًا)؛ فلمّا لمْ يحسُن اقتران الزّمان بهما دلّ على أنّهما ليسا بفعلين .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٤٠٥، ٤١٣، ٤١٤، والإنصاف، المسألة الرّابعة عشرة، ١/٩٩، ١٠٣، ١٠٤، وأسرار العربيّة ٩٧، والتّبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٦.

بَابُ حَبَّذَا، وَأَفْعَل الَّذي لِلتَّفْضِيلِ

وَحَـبَّذَا أَرْضُ الْـبَقِيْعِ أَرْضَا وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَـا

(حَبَّذَا): كلمةٌ مُؤتلفَةٌ من كلمتين؛ إحداهما: (حَبَّ)، والأخرى: (ذا)؛ إلاَّ أنَّهمـا جُعِـلاَ كالشّيء الواحد[1]، بلفظٍ واحدٍ مع المفرد المذكّر[2]، والمؤنّث، والمثنّى، والجمع[3].

---

(١) لكـن لا يُفهـم مـنه التّركيب؛ وهو مذهب سيبويه والجمهور؛ وذهب قومٌ إلى تركيبهما اسمـًا، وقومٌ إلى تركيبهما فعلاً، وآخرون على زيادة (ذا) .

يُـنظر : الكـتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٥/٢، واللّباب ١٨٨/١، وشرح المفصّـل ١٤٠/٧، ١٤١، وشرح التّسهيل ٢٣/٣، ٢٦، والارتشاف ٢٩/٣، والهمع ٤٥/٥، ٤٦.

(٢) في ب : والمذكّر .

(٣) اختلف النُّحاة في علّة كونِ (ذا) لا يتغيّر عن الإفراد والتّذكير على ثلاثة أقوال :

القول الأوّل : أنّه بمنـزلة المثل؛ والأمثال لا تغيّر؛ ونُسب إلى الخليل وسيبويه، وبه قال ابن مالك .

القول الثّاني : أنّه على حذف؛ والتّقدير في (حبّذا هند) - مثلاً - : (حبّذ حُسْنُ هـند) و (حـبّذا زيد) : (حبّذا أمره وشأنُه)؛ فالمقدَّر المشار إليه مذكّرٌ مفرد حُذف، وأُقيم المضاف إليه مقامه؛ وهو قولُ ابن كيسان .

القول الثّالث : أنّه على إرادة جنس شائع؛ فالتزم فيه الإفراد كفاعل (نعم) و(بئس) المضمر؛ ولهذا لا يجامع التّمييز فيُقال : (حبّذ زيدٌ رجلاً) .

يُنظر : الكتاب ١٨٠/٢، والبغداديّات ٢٠١، وشرح الكافية الشّافية١١١٧/٢، ١١١٨، وابـن الـنّاظم ٤٧٥، والارتشـاف ٢٩/٣، والتّصريح ١٠٠/٢، والهمع ٤/٥، ٤٦، =

[٦٤/ب] / ومعنى (حبَّ): صارَ محبوبـاً جدًّا؛ وفيه لغتان: فتح الحاء، وضمّها.

وأصـله[١]: (حَبُبَ)، وجرى بإسناده إلى اسم الإشارة كالمثل في عدم التّغيير؛ فلم يضمّ أوّل الفعل[٢]؛ فيُقال[٣]في المدح: (حَبَّذَا زَيْدٌ)؛ فإذا أُريدَ به الذّمّ قيل[٤]: (لا حَبَّذَا)، ومنه قولُ الشّاعر :

أَلاَ حَـبَّذَا أَهْـلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا[٥]

وكقول[٦] الآخر:

أَلاَ حَـبَّذَا عَـاذِرِي فِي الهَوَى وَلاَ حَـبَّذَا العَـاذِلُ الجَاهِلُ[٧]

= والأشمونيّ ٤١/٣ .

(١) في أ : وأصلها .

(٢) ولا وضع موضع (ذا) غيره من أسماء الإشارة، بل التزمت فيهما طريقة واحدة . شرح المفصّل ١٣٨/٧ .

(٣) في ب : فقال .

(٤) في ب : قيل له .

(٥) هـذا بيتٌ من الطّويل، وهو لذي الرُّمّة في ملحق ديوانه؛ ويُنسب لِكَنْزَةَ أُمّ شَمْلَةَ الْمِنْقَرِيِّ، قالتها في ميّة صاحبة ذي الرُّمّة .

والشّاهد فيه : (حبّذا أهل الملا)و(فلا حبّذا هيا) فقد استعملت (حبّذا) للمدح كـ(نعم)، و (لا حبّذا) للذّمّ كـ(بئس) .

يُـنظر هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١٥٤٢/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١١٦/٢، وابـن الـنّاظم ٤٧٤، وشـفاء العليل ٥٩٥/٢، والمقاصد النّحويّة ١٢/٤، والتّصـريح ٩٩/٢، والهمـع ٥١/٥، والأشمونيّ ٤٠/٣، والدّرر ٢٢٨/٥، وملحق ديوان ذي الرُّمّة ١٩٢٠/٣.

(٦) في أ : وكقوله .

(٧) في ب: المجاهل، وهو تحريف. وهذا البيت من المتقارِب، و لم أقف على قائله . =

واختلف النّحويّون في الاسم الواقع بعدها:

فمنهم[١] مَنْ جعل المخصوص بعدها خبرًا، على أنَّ (حَبَّذا) مبتدأ.

ومنهم[٢] مَن جعله فاعلاً، على أنّها فِعْلٌ .

= والشّاهد فيه : (حبّذا عاذري) و (لا حبّذا العاذل الجاهل) حيث استعمل (حبّذا) في العبارة الأولى للدّلالة على المدح، و (لا حبّذا) في العبارة الثّانية للدّلالة على الذّمّ .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٨٠٢/٢، وشرح التّسهيل ٢٦/٣، وأوضح المسالك ٢٩٠/٢، والمساعد ١٤٢/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والمقاصد النّحويّة ١٦/٤، والتّصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥، والدّرر ٢٢٧/٥ .

(١) هـذا مذهـب الخـليل وسـيبويه، قـال في الكتاب ١٨٠/٢ : «وزعم الخليل - رحمـه الله - أن حـبّذا بمنـزلة حَبَّ الشيءُ، ولكن (ذا) و (حَبَّ) بمنـزلة كـلمة واحدة نحو (لَوْلاَ) وهو اسم مرفوعٌ، كما تقول : يا ابن عَمَّ فالعمُّ مجرورٌ؛ ألا تـرى أنّـك تقول للمؤنّث حبّذا ولا تقول حَبَّذِه؛ لأنّه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللاّزم؛ لأنّه كالمَثَل» .

وإلى هـذا ذهـب المبرّد في المقتضب ١٤٥/٢، وابن السّرّاج في الأصول ١١٥/١، والـزّجّاجيّ في الجمل ١١٠، وابن عصفور في المقرّب ٧٠/١، وشرح الجمل ٦١٠/١، ٦١١ .

ويُـنظر : شـرح التّسهيل ٢٣/٣، وابن النّاظم ٤٧٤، والملخّص ٤٤٩/١، والارتشاف ٢٩/٣.

(٢) وهـذا مذهب الأخفش، وخطّاب المارِديّ، وعزاه ابن عقيل في شرح الألفيّة ١٦٠/٢ إلى ابن درستويه، وعزاه السّيوطيّ في الهمع ٤٦/٥ إلى المبرّد .

ويُـنظر : توضيح المقاصد ١٠٨/٢، والارتشاف ٢٩/٣، والمساعد ١٤١/٢، ١٤٢، والتّصريح ١٠٠/٢ .

=

وقيل: [إنّ][(١)] هذا القول تكلُّف، وإخراج اللّفظ[(٢)] عن أصله بلا دليل[(٣)].

وقال ابن خَرُوف[(٤)] بَعْدَ أنْ مَثَّلَ بـ(حَبَّذَا زَيْدٌ): «(حَبَّ): فِعْلٌ، و(ذَا): فاعله، و(زَيْدٌ): مبتدأ، وخَبَرُه: (حَبَّذَا)، وقال: هذا قولُ سيبويه»[(٥)].

= ورُدَّ بعدم النّظير؛ فلم يركب فعل من فعل واسم؛ وبأنّه دعوى بلا دليل .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : باللّفظ .

(٣) أمّا ابن مالكٍ وابنه فإنّهما يريَان أنّ كِلاَ القولين تكلُّفٌ وإخراج اللّفظ عن أصله بلا دليل؛ والرّأي عندهما : أن (حَبّ) فعل، فاعله : (ذا)، ولا يؤنّث، ولا يُثنّى، ولا يُجمع؛ لأنّه بمنزلة المثل، والأمثال لا تغيّر .

و (زيد) مبتدأ، وخبره (حبّذا)؛ ويجوز أنْ يكون (زيد) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (المحبوب زيد) أو (هو زيد) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١١١٧/٢، وشرح التّسهيل ٢٢/٣، ٢٣، ٢٦، ٢٧، وابن النّاظم ٤٧٥ .

(٤) يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١١١٧/٢، وشرح التّسهيل ٢٣/٣، وابن النّاظم ٤٧٥، وتوضيح المقاصد ١٠٨/٢، والمساعد ١٤١/٢ .

وابن خروف هو : عليّ بن محمّد بن عليّ الأندلسيّ النّحويّ : كان إمامًا في النّحو واللّغة ، أخذ النّحو عن ابن طاهر؛ ومن مصنّفاته : شرح سيبويه، وشرح الجمل؛ توفّي سنة (٦٠٩هـ).

يُنظر : إنباه الرّواة ١٩٢/٤، وإشارة التّعيين ٢٢٨، والبُلغة ١٥٧، وبُغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

(٥) وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ في البغداديّات ٢٠١، ٢٠٤، وابن بَرْهَان، =

فالمعـــرفة بعد (حَبَّذا) مرفوع بالابتداء، أو خَبَرٌ[١] لمبتدأ محذوف[٢]، والـــنّكرة بعدها منصوب / على التّمييز، ويُذكر[٣]قبله وبعده، كقولك: [٦٥/أ]
(حَبَّذا[٤] رَجُلاً زَيْدٌ) و (حَبَّذا هِنْدٌ امرأةً) .

وقيـــل: إنْ كان الاسم النّكرة جنســـًا انتصب على التّمييز، وإنْ كان مشتقـــًّا انتصب على الحال، كقولك: (حَبَّذا زَيْدٌ ضاحكـــًا)[٥].

= وابن كيسان؛ ونُسب إلى ابن درستويه، والخليل .

يُنظر : شرح التّسهيل ٢٣/٣، والارتشاف ٢٩/٣، والمساعد ١٤٠/٢، ١٤١ .

(١) في أ: وخبر.

(٢) وقيل : يجعل (حبّذا) مبتدأً، و (زيد) خبره .

وقيل: يجعل (ذا) مرفوعـــًا بـــ(حبّ) ارتفاع الفاعل بفعله، ويجعل (زيد) بدلاً منه.

وقيـــل : يجعـــل (ذا) زائـــدة، فيرتفـــع (زيـــد) بـــــ(بّ)؛ لأنّـــه فـــاعل - وهو أضعفُ الوُجوه - . أسرار العربيّة ١١٠ .

(٣) في ب : وتذكر، وهو تصحيف .

والمعنى: أنّه قد يُذكر قبل المخصوص أو بعده تمييز - كما مثّل الشّارح رحمه الله - .

(٤) في أ: حبدا، وهو تصحيف.

(٥) اختلف النُّحاة في هذا المنصوب بعد (حبّذا) :

فذهـــب الأخفـــش وجماعة من البصريّين إلى أنّه منصوب على الحال لا غير؛ سواء أكان جامدًا أمْ مشتقـــًّا .

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنّه منصوب على التّمييز لا غير؛ سواء أكان جامدًا أمْ مشتقـــًّا.

وقال ابن أبي الرّبيع في الملخّص ٤٤٩/١ : ((وإذا كان المنصوب جامدًا كان تمييزًا، وإذا كان مُشتقـــًّا جاز أن يكون حالاً، وجاز أن يكون تمييزًا)) . =

وقد يجيء فاعل (حبّ) المراد بها المدح غير (ذا)؛ وذلك على ضربين:

أحدهما : مرفوع، كقولك : (حَبّ زيدٌ رجلاً) .

والآخر : مجرورٌ بالباء الزّائدة، نحو: (حَبَّ بزيد رجلاً) .

وأكثر[1] ما تجيء (حبّ) مع غير (ذا) مضمومة[2] الحاء بالنّقل من حركة عينها، كقول الشّاعر :

فَقُلْتُ : اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ[3]

= ويرى أبو حيّان بأنّه إنْ كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مشتقًّا فمقصد المتكلّم إن أراد تقييد المبالَغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً، وإنْ أراد عدم التّقييد بل تبيين جنس المبالَغ في مدحه كان تمييزًا؛ مثال الأوّل (حبّذا هندٌ مواصِلَةً) أي : في حال مواصلتها؛ وهذا لا يصحّ دخول (من) عليه . والثّاني : (حبّذا زيدٌ راكبًا)، وتدخُل عليه (من) .

وقيل : إنّه منصوب بـ(أعني) مُضمَرًا فهو مفعول به لا حال ولا تمييز . وقال عنه أبو حيّان: ((وهو قولٌ غريب)) .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ١/١٢٠، وأسرار العربيّة ١١٠، وشرح الجمل ١/٦١١، والارتشاف ٢/٣٠، والهمع ٥/٤٩، ٥٠ .

(١) في أ : واكر، وهو تحريف .

(٢) في ب : مضموم .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للأخطل .

و (اقتلوها) : امزجوها بالماء – يعني : الخمر – . و (مقتولة) : ممزوجة .

والشّاهد فيه : (وحُبّ بها) حيث جاء الفاعل غير (ذا) فكانت الحاء مضمومة من (حُبَّ) .

واستشهد به معظم النُّحاة على أنّ هذا البيت يروى بوجهين (حُبَّ)، والفاعل غير =

وقد لا تضمّ حاؤها، كقول بعض[١] الأنصار - رضي الله عنهم -:

بِاسْمِ الإلـــهِ وَبِهِ بَدِيْنَا وَلَـوْ عَـبَدْنَا[٢] غَيْرَهُ شَقِينَـا

فَحَبَّذَا رَبًّـا وَحَبَّ دِينَـا[٣]

أي: حبّ عبادتُه دينـاً[٤].

= (ذا)؛ وكلا الوجهين جائز، فإنْ كان الفاعل (ذا) تعيّن فتح الحاء .

يُنظر هذا البيت في : إصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١١٦/١، وسرّ صناعة الإعراب ١٤٣/١، وأسرار العربيّة ١٠٨، وشرح المفصّل ١٢٩/٧، ١٤١، وشرح الكافية الشّافية ١١١٨/٢، وابن النّاظم ٤٧٦، وابن عقيل ١٦١/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٦/٤، والخزانة ٤٢٧/٩، والدّيوان ٢٣- والرّواية فيه (وأطيب بها) بدل (وحبّ بها) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

(١) وهو: عبدالله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن ثعلبة الأنصاريّ الخزرجيّ، الشّاعر المشهور، يكنى أبا محمد، وأبا رواحة، وليس له عقب، وكان من كُتّاب الأنصار، وأحدُ النّقباء ليلة العَقَبة، وشهد بدْرًا وما بعدها إلى أن استُشهد بمؤتة رضي الله عنه.

يُنظر : الاستيعاب ٣٣/٣، وأُسد الغابة ٢٣٤/٣، وسير أعلام النّبلاء ٢٣٠/١، والإصابة ٧٢/٤ .

(٢) في أ : عنينا، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - .

و (بدِينا) ـــ بكسر الدّال ـــ أي : ابتدأنا، وهي لغة الأنصار .

والشّاهد فيه : (حَبَّ دينَا) حيث جاء (حَبَّ) للمدح مفتوحَ الحاءِ مع غير (ذا)؛ وكان الأصل ضمّ حائه .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ١١١٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٧٧، واللّسان (بدا) ٦٧/١٤، والمقاصد النّحويّة ٢٨/٤، والهمع ٤٦/٥، ٤٨، والأشمونيّ ٤٢/٣، والدّرر ٢٢١/٥، والدّيوان ١٤٢ .

(٤) وذكّر ضمير العبادة؛ لتأوّلها بالدِّين والتّعظيم . ابن النّاظم ٤٧٧ .

وقوله: (وَصَالِحٌ أَظْهَرُ مِنْكَ عِرْضَـــا) .

مـــن خواصّ[١] التّمييز : النّكرة الواقعة بعد أفعل الّذي[٢] للتّفضيل؛ وذلـــك مقيـــسٌ[٣] في كلّ ما يبنى منه فعل التّعجّب، تقول: (هذا أفضل من زيدٍ) و(أعلم منه)[٤]،/ كما تقول: (ما أفضلَه!)، و (أعلَمه!) . [٦٥/ ب]

وما لا يجوز أن يُبنى[٥] منه [فعل التّعجّب لا يبنى منه أفعل التّفضيل[٦][٧]؛ فلا[٨] يُبْنى من][٩] وصف لا فعل له كـــ(غير) و(سوى)، ولا من فعلٍ زائدٍ

---

(١) عبارة الحريريّ أوضح حيث قال : «من مواطن التّمييز: النّكرة الواقعة بعد أفعل الّذي للتّفضيل، كقولنا في الملحة : وصالح أظهر منك عرضـــًا». شرح الملحة ٢٠٠.

(٢) في ب : الّتي .

(٣) في أ : وذلك مبنيـــًّا لكلّ ما يبنى .

(٤) لم يتحدّث النّاظم عن أفعل التّفضيل إلاّ بهذا الشّطر (وصالح أظهر منك عرضـــًا)؛ ولم يُفرد له بابـــًا لا في نظمه ولا في شرحه للنّظم؛ لكن الصّايغ تعرّض لهذا الباب بالتّفصيل، وكأنّه يشرح الألفيّة، وتأثّره بابن النّاظم في هذا الباب أشدّ وُضوحـــًا .

(٥) في كلتا النّسختين : لا يبنى، وعليه لا يستقيم المعنى .

(٦) في كلتا النسختين للتفضيل، والتصويب من ابن الناظم ٤٧٨.

(٧) ويُصاغ أفعل التّفضيل ممّا صيغ منه فعلا التّعَجُّب؛ وهو كلّ فعلٍ، ثلاثيّ، متصرّف، تـــامّ، مثبت، قابل للتّفاضُل، مبنيّ للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء، ومن غير ملازم للنّفي .

يُنظر: شرح التّسهيل ٣/٥٠، وشرح الكافية الشّافية ٢/١١٢١، وابن عقيل٢/١٤٥، والتّصريح ٢/١٠١، والأشمونيّ ٣/٢١ .

(٨) في ب : ولا يُبنى .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

عـــلى ثلاثـــة أَحْرُف، نحو : (استخرج)، ولا من معبّر[١] عن فاعله بأفعل، كـــ(عَورَ)، ولا مبنيّ لمفعول[٢] ما لم يسمّ فاعله، كـــ(ضُرِبَ)، ولا من غير متصـــرّف، كـــ(عَسَى) و (نِعْمَ) و (بِئْسَ)، ولا من [غير][٣] متفاوت[٤] المعنى، كـــ(مَات) و (فَنِيَ)[٥]. فإنْ سُمِعَ بناء من ذلك حُفِظَ ولا يُقاس عليه كما في التّعجُّب .

تقول : (**هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا**)[٦] أي: أحَقّ به، وإن لم يكن له فعل، كما قـــالوا: (**أَقْمِنْ بِهِ**)، وقالوا: (**هو أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ**)[٧]؛ فبنوه من (لِصّ)، ولا فعل له[٨].

---

(١) في كلتا النّسختين : مغيّر، وهو تصحيف .

(٢) في أ : المفعول .

(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق؛ من ابن الناظم ٤٧٨ .

(٤) في ب : ولا متقارِب، وهو تحريف .

(٥) ولا يـــبنى ممّـــا ليـــس تامـــًّا، كـــ(مات) و (صار)؛ ولا من ملازِمٍ للنّفي، نحو (مَا عِجْتُ بِهِ) .

(٦) في كلتا النّسختين : هو فمن ذلك، وهو تحريف، والتّصويب من ابن النّاظم ٤٧٨ .

(٧) شظاظ : اسم لصّ من بني ضبّة؛ يُضرب به المثل في اللّصوصيّة .

يُنظر : كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٣٦٦، وجمهرة الأمثال ١٨٠/٢، ومجمع الأمثال ٢٣٠/٣، والمستقصى ٣٢٨/١ .

(٨) ونقـــل ابن القطّاع له فعلاً فقال : «لصَصَت الشّيء لصـــًّا فعلته في ستر، ومنه : اللّصُّ» . فعلى هذا لا شذوذ . =

و(هَـذَا المَكَـانُ أَقْفَـرُ مِنْ غَيْرِه !)، وفي المثَل: «أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّقِ»(١)، وفي الحديث: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ»(٢).

وهـذا النّوع عند سيبويه - [رحمه الله](٣)- مقيسٌ(٤)، وهو عنده

= يُنظر : كتاب الأفعال ١٤٤/٣، والتّصريح ١٠١/٢، والأشمونيّ ٤٤/٣ .

(١) هذا مثَل يُضرب في شدّة الإفلاس .

وابـن المُذَلَّق - بالذّال والذّال، وفتح اللاّم - : رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة؛ لم يكن يجد بيتُه قوتَ ليلة؛ وقد عُرف أبوه وأجداده بالإفلاس .

يُنظر : جمهرة الأمثال ١٠٧/٢، ومجمع الأمثال ٤٦١/٢، والمستقصى ٢٧٥/١.

(٢) هذا جزءٌ من كتاب كتبه عمر بن الخطّاب ـــ رضي الله عنه ـــ إلى عُمّاله .

أخرجه مالك في الموطّأ، كتاب وقوت الصّلاة، ١٢ .

وهو بتمامه : عن نافع ـــ مولى عبد الله بن عمر ـــ : أنّ عمر بن الخطّاب كتب إلى عمّالـه : «إنّ أهمَّ أمركم عندي الصّلاة؛ فمن حفِظها وحافظ عليها حَفِظَ دينه، ومَن ضيّعها فهو لِمَا سواه أضيع» .

(٣) (رحمه الله) ساقطة من ب .

(٤) في بناء أفعل التّفضيل من (أَفْعَلَ) ثلاثة مذاهب :

فقيل : يجوز مطلَقـاً؛ وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك في التّسهيل وشرحه.

يُنظر : الكتاب ٧٢/١، ٩٨/٤، والتّسهيل ١٣١، وشرح التّسهيل ٤٦/٣، ٤٧، ٥١.

وقيل: يمتنع مطلَقـاً؛ وهو مذهب المازنيّ، والأخفش، والمبرّد، وابن السّرّاج، والفارسيّ.

يُنظر : المقتضب ١٧٨/٤، ١٨٠، والأصول ١٠٣/١، ١٠٥، والإيضاح ٩٢/١، ٩٣، وشـرح المفصّل٩٢/٦، وشرح الرّضيّ ٢١٣/٢، ٢١٤، والارتشاف ٤٢/٣، والتّصريح ٩١/٢، ١٠١، والأشمونيّ ٤٤/٣ .

وقيل بالتّفصيل؛ فيجوز إنْ كانت الهمزة لغير النّقل، نحو: (أَتْقَنَ) و(أَصْوَبَ)؛ ويمتنع إنْ كـانت للنّقل نحو: (أَعْطَى) إلاّ أن يشذّ من ذلك فيحفظ ولا يُقاس عليه، نحو: (هو أعطاهم للدّراهم) و (أولاهم للمعروف) . وهذا قولُ ابن عصفور .

يُـنظر: المقرّب ٧٣/١، وشرح الجمل ٥٧٩/١، ٥٨٠، والتّصريح ٩١/٢، ١٠١، =

كالثُّلاثيّ في جواز بناء التَّعجُّب منه، وأفعل التّفضيل .

وتقول : (هُوَ أَهْوَجُ[١] مِنْهُ)[٢]، وإن كان اسم فاعله على (أفعل)، كما يُقال: ([مَا][٣] أَهْوَجَهُ !)[٤]، وفي المثل: «أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ»[٥]، و«أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الغُرَابِ»[٦].

و[ما][٧] لا يجوز التّعجُّب من لفظه لمانعٍ فيه، يتوصّل [٨] إلى الدّلالة على التّفضيل فيه، بمثل ما توصّل إلى التّعجُّب منه .

= والهمع ٤٢/٦.

(١) في أ : أحوج، وهو تحريف .

(٢) الهَوَجُ : الحُمْقُ، والأهْوَجُ : الأحمق؛ وقيل : هو الشّجاع الّذي يرمي بنفسه في الحرب على التّشبيه بذلك؛ وقيل : هو المُفْرِطُ الطّول، ورجلٌ أَهْوَجُ بيِّنُ الهَوَج، أي: طويل، وبه تَسَرُّعٌ وحُمْقٌ . اللّسان (هوج) ٣٩٤/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٤٧٩ .

(٤) في أ : أهوجدّ، وهو تحريف .

(٥) في أ: هنبقة، وفي ب: هنقه، وكلتاهما محرّفة؛ والصواب من هو مثبت.
وهبّنقة هو: ذو الوَدَعات، واسمه : يزيد بن ثَرْوَان؛ أحد بني قيس بن ثعلبة؛ يُضرب به المثل في الحُمْق .
يُنظر : جمهرة الأمثال ٣٨٥/١، ومجمع الأمثال ٣٨٦/١، والمستقصى ٨٥/١ .

(٦) حَنَكُ الغُراب : منقارُه؛ وقيل : سوادُه؛ وقيل: نون حنك بدل من لام حَلَك . والحَلَك : اللّون، وقيل : شدّة السّواد كلون الغراب. اللّسان (حنك) ٤١٧/١٠، (حلك) ٤١٥/١٠ .

(٧) (ما) ساقطةٌ من أ .

(٨) في أ: متوصّل.

فيبنى[١] (أفعل) التّفضيل من (أَشَدّ) وما جرى مجراهُ؛ ويميز بمصدر [٦٦/أ] [ما][٢] فيه المانع / وذلك قولهم: (هو أكثر استخراجـًا) و (أقبح عورًا) و(أفْجَعُ مَوْتـًا).

وأفعـل التّفضيل في الكلام على ثلاثة أوجهٍ: مضاف، ومُعَرَّف باللاّم[٣]، ومجرّد منهما[٤].

فـإنْ كان مجرّدًا لزم اتّصاله بـ(مِنْ) التّي لابتداء الغاية[٥]، جارّة للمفضَّـل عليه، كقولك: (زيدٌ أكرمُ من عمرٍو [أبـًا][٦] وأَحْسنُ منه

---

(١) في ب: يني، وهو تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم .

(٣) يريد : بالألف واللاّم .

(٤) في أ: منها.

(٥) اختلف العلماء في معنى (من) هذه :

فذهـب سـيبويه والمبرّد إلى أنّها لابتداء الارتفاع في نحو : (أفضل منه)، وابتداء الانحطـاط في نحو (شر منه)؛ وأشار سيبويه إلى أنّها تُفيد مع ذلك معنى التّبعيض، فقـال : « هو أفضلُ من زيد، إنما أراد أن يفضِّله على بعض ولا يَعُمَّ، وجعل زيدًا الموضع الّذي ارتفع منه، أو سَفَلَ منه في قولك : شَرٌّ من زيد». الكتاب ٢٢٥/٤ .

ويُنظر : المقتضب ٤٤/١ .

وذهـب ابـن مالكٍ في شرح التّسهيل ١٣٤/٣، ١٣٥ إلى أنّها بمعنى المجاوزة؛ فإنّ القائل : (زيدٌ أفضل من عمرو) كأنّه قال : جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل .

وتُنظر هذه المسألة في : المغني ٤٢٣، والتّصريح ١٠٢/٢، والأشمونيّ ٤٥/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطةٌ من أ .

خلقًا، وأَطْهَرُ منه عِرْضًا) فـ(عِرْضًا) وما تقدَّم مثله، منصوب على التّمييز؛ لاحتماله وُجوهًا .

وقد يُستغنى بتقدير (مِنْ) عن ذكرها لدليل، ويكثُر ذلك إذا كان أفعل التّفضيل خبرًا[1]، كقوله تعالى: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[2]، ويجوز أن تحذف (مِنْ)، فتقول: (زيدٌ أحسن خُلقًا، وأنظفُ ثوبًا) .

وإنْ كان (أفعل) مضافًا، نحو: (زَيْدٌ أفضلُ القوم)؛ أو معرّفًا باللاّم، نحو: (زَيْدٌ الأفضل) لم يجز اتّصاله بـ(من) .

وأمّا قولُ الشّاعر:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[3]

---

(١) ويقلُّ الحذفُ إذا كان حالاً، كقول الشّاعر :

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُظَلَّلاَ

أي : دَنَوْتِ أجمل من البدر .

أو صفة، كقوله :

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

أي : تَرَوّحي وأُتِي مكانًا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه .

يُنظر : شرح التّسهيل ٥٧/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٢٩/٢، وابن النّاظم ٤٨٠، وأوضح المسالك ٢٩٥/٢، ٢٩٦، وابن عقيل ١٦٦/٢، والتّصريح ١٠٣/٢، والأشمونيّ ٤٥/٣ .

(٢) أي : من الحياة الدّنيا . سورة الأعلى، الآية : ١٧ .

(٣) هذا بيتٌ من السّريع، وهو للأعشى الكبير، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة =

ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ (مِنْ) فيه ليست لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس[١].

الثّاني: أنّها تعلّقت بمحذوفٍ دَلَّ عليه[٢] المذكور .

الثّالث: أنَّ الألف واللاّم زائدتان؛ فلم يمنعا من وُجود (من) كما لم يمنعا من/ الإضافة في قوله[٣]: [٦٦/أ]

تُوْلِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنـًا كَالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي[٤]

= الصّحابيّ - رضي الله عنه -، ويمدح فيها ابن عمّه عامر بن الطّفيل في المنافرة الّتي وقعت بينهما .

و (حَصَىً) المراد به ههنا : العدد من الأعوان والأنصار . و (العزّة) : القوّة والغَلَبة . و (الكاثر) : الغالب في الكثرة والكثير .

والشّاهد فيه : (بالأكثر منهم) حيث جمع فيه بين الألف واللاّم و (من)؛ وذلك ممتنعٌ، وقد خرّجه الشّارح ـــ رحمه الله ـــ .

يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٢٥، والاشتقاق ٦٥، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشرح المفصّل ٣/٦، وشرح الكافية الشّافية ٢/١١٣٥، وابن النّاظم ٤٨١، وأوضح المسالك ٢/٣٠٠، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨، والتّصريح ٢/١٠٤، والخزانة ٨/٢٥٠، والدّيوان ١٤٣ .

(١) كما هي في نحو : (أنت منهم الفارسُ الشّجاع) أي : مِنْ بينِهِمْ .

(٢) في ب : على .

(٣) في أ : قولهم .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل؛ وهو للقُطَاميّ .

وهو في الدّيوان ١١٠، ١١١ مركّب من بيتين؛ وهُما :

قال أبو عليّ[1]: «أراد : من رشاش المستقي».

وإذا كان (أفعل) مجرّدًا لزمه [التّذكير، والإفراد بكلّ حال، كقولك: (هو أفضل) و (هي أفضل) و (هما أفضل) و(هم أفضل) و(هُنّ أفضل)][2]

= تُعْطِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنـًا مِـنْهَا وَقَـدْ أَمِـنَتْ لَهُ مَنْ يَتَّقِي

عَـذْبَ المَذَاقِ مُفلَّجـًا أَطْرَافُهُ كَـالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

و(تـولي) : تُـدني . و (الضّجيع) : المضاجع . و (موهنـًا) : نحو من نصف اللّيل، وقيل : حين يُدْبِرُ اللّيل . و (الرّشاش) : من قولهم : (أصابنا رَشاش المطر)، وأصله من الرّش؛ وهو : ما تَرَشَّش من الدّمع .

والشّـاهد فيه : (من الرّشاش المستقي) إذ الألف واللاّم في (الرّشاش) زائدتان، والتّقدير : من رشاش المستقي؛ واستدلّ به على زيادة (أل) في المضاف .

يُنظر هذا البيت في : شواهد التّوضيح ٥٩، وشرح التّسهيل ٣٨٦/٢، وابن النّاظم ٤٨١، والمقاصد النّحويّة ٤٠/٤، وحاشية يس ٢٤/٢ .

(١) يُنظر : شرح التّسهيل ٣٨٦/٢، وشواهد التّوضيح ٥٩، ٦٠، وابن النّاظم ٤٨٢ .

وأبـو عليّ هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ النّحويّ : واحدُ زمانه في علم العربيّة، أخذ عن الزّجّاج، وابن السّرّاج؛ وأخذ عنه ابن جنّي، وعليّ بن عيسى الرّبعي؛ ومن مصنّفاته : الحجّة، والتّذكرة، والإيضاح؛ توفّي ببغداد سنة (٣٧٧هـ).

يُنظر: نزهة الألبّاء ٢٣٢، وإنباه الرّواة ٣٠٨/١، وإشارة التّعيين ٨٣، وبغية الوُعاة ٤٩٦/١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاظم ٤٨٢ .

وفي أ : (مطابقة هو له في التّذكير، والتّأنيث، والإفراد، والتّثنية، والجمع؛ تقول: (هو الأفضل) و(هي الفضلى) و(هما الأفضلان) و(هم الأفضلون) و(هما الأفضلان) و(هنّ الفضليات) و(أولو الفضل) .

وفي ب : (مطابقة هو له في التّذكير والتّأنيث، والإفراد، والتّثنية، والجمع، كقولك: (هو الأفضل) و(هي الفضلى) و (هما الأفضلان) و (هنّ الفضليات) . =

[وإذا كان معرّفـًا باللأف واللاّم لزمه مطابقة ما هو له في التّذكير، والتّأنيث، والإفراد، والتّثنية، والجمع؛ فتقول: (هو الأفضل) و(هي الفُضْلَـى) و(هما الأفضلان) و(هم الأفضلون) و(هُنَّ الفُضليات) أو (الفُضل)][1] .

فـإنْ أُضيف إلى نكرة لزمه التّذكير، والإفراد، كالمجرّد؛ فتقول[2]: (هو أفضلُ رجلٍ) و(هي أفضل امرأةٍ) و(هما أفضل رجلين) و(هم أفضل رجالٍ) و(هُنَّ أفضل نساءٍ) .

فإنْ[3] أُضيف إلى معرفةٍ جاز أن يوافق المجرّد في لزوم الإفراد، والتّذكير؛ فيُقال: (هي أفضلُ النّساء) و (هما أفضلُ القوم)؛ وجاز أن يوافق المعرّف باللأف واللاّم في لزوم المطابَقة لِمَا هو له، فيُقال: (هي فُضلى النِّساء) و (هما أفضلا[4] القوم) .

وجواز الأمرين في المضاف مشروط[5] بكون[6] الإضافة فيه بمعنى (مِنْ)؛

= وكلاهما سهوٌ من الشّارح، أو انتقال نظرٍ من النّاسخ؛ إذْ حديث الشّارح عن أفعل إذا كان مجرّدًا، وهذا الكلام يختصّ بأفعل إذا كان معرّفـًا باللأف واللاّم - كما هو واضحٌ من تمثيله - .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : تقول .

(٣) في كلتا النسختين: فإن، والتصويب من ابن الناظم ٤٨٢.

(٤) في كلتا النسختين: أفضل القوم والتصويب من الناظم ٤٨٢.

(٥) في أ : شروط، وهو تحريف .

(٦) في أ: يكون.

وذلك إذا كان أفعل مقصودًا به التّفضيل؛ أمّا إذا لم يُقصد به التّفضيل فلا بُدَّ فيه من المطابقة لِمَا هو له، كقولهم: (**النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ**)[1] أي : عَادِلاَ هُمْ .

وكثيرًا ما يُستعمل أفعل/ غير مقصود به التَّفْضيل[2]؛ وهو عند المُبَرّد[3] مقيس[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾[5] أي : رَبُّكُمْ عَالِمٌ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ[6]، وهو هَيِّنٌ عَلَيْهِ . [٦٧/أ]

---

(١) النّاقص هو: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لُقّب بذلك لأنّه نقّص أرزاق الجند.
والأشجّ هو : عمر بن عبد العزيز؛ لُقّبَ بذلك لأنّ بجبينه أثر شجّة من دابّة ضربته .
يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١١٤٣/٢، وابن النّاظم ٤٨٣، والتّصريح ١٠٥/٢، والأشمونيّ ٤٩/٣ .

(٢) في ب : تفضيل .

(٣) المقتضب ٢٤٥/٣، ونقله ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ١١٤٣/٢، وشرح التّسهيل ٦٠/٣. ويُنظر: ابن النّاظم ٤٨٣، والمساعد ١٧٩/٢، والأشمونيّ ٥١/٣.
والمبرّد هو: أبو العبّاس محمّد بن يزيد الأزديّ البصريّ : إمامُ العربيّة في زمانه، كان فصيحًا بليغًا، ثقة علاّمة، صاحب نوادر؛ أخذ عن المازنيّ، وأبي حاتم؛ وعنه ابن السّرّاج؛ ومن مصنّفاته: المقتضب، والكامل، والردّ على سيبويه؛ توفّي سنة (٢٨٥هـ).
يُنظر : أخبار النّحويّين البصريّين ١٠٥ ــ ١١٣، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ١٠١ - ١١٠، ونزهة الألبّاء ١٦٤ ــ ١٧٣، وبُغية الوعاة ٢٦٩/١ ــ ٢٧١ .

(٤) وعند غيره من النّحاة غير مقيس، وقال ابن مالك في التّسهيل ١٣٤ : «والأصحّ قصرُه على السّماع» .
وحكى ابن الأنباريّ الجوازَ عن أبي عبيد، والمنع عن النّحويّين .
يُنظر : المساعد ١٧٩/٢، والأشمونيّ ٥١/٣ .

(٥) من الآية : ٢٧ من سورة الرّوم .

(٦) تأويله يشير إلى وجود آية كريمة قد سقطت من النّسّاخ؛ وهي قوله تعالى: =

وقول الشّاعر :

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا[١] بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ[٢] وَأَطْوَلُ[٣]

وإنَّما أراد بذلك : عزيزة طويلة .

وَقَدْ قَرِرْتَ بِالإِيَابِ عَيْنَا وَطِبْتَ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدَّيْنَا

هذا التّمييز مُزالٌ عن أصله، وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد[٤] المبالغة، فلا يغيّر عمّا كان يستحقّه[٥] من وجوب التّأخير؛ لِمَا فيه من الإخلال بالأصل؛ وهو ما يبيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله ومفعوله، نحو: (طَابَ

= ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء : ٢٥] . وهي في ابن النّاظم ٤٨٣ .

(١) في ب : لها، وهو تحريف .

(٢) في أ : أعد، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للفرزدق .

و (سَمَكَ) : رفع . و (البيت) أراد به : المجد والشّرف . و (الدّعائم) : جمع دِعامة؛ وهي العمود، أو ما يُسند به الحائط إذا مال ليمنعه من السّقوط .

والشّاهد فيه : (أعزّ وأطول) حيث استعمل صيغتي التّفضيل في غير التّفضيل؛ لأنّه لا يعترف بأنّ لجرير بيتًا دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزّة وأشدّ طولاً؛ ولو بقي (أعزّ وأطول) على معنى التّفضيل لتضمَّن اعترافُه بذلك .

يُنظر هذا البيت في : الصّاحبي ٤٣٤، وشرح المفصّل ٩٧/٦، ٩٩، وشرح التّسهيل ٦٠/٣، وابن النّاظم ٤٨٣، واللّسان (كبر) ١٢٧/٥، (عزز) ٣٧٤/٥، وابن عقيل ١٧٠/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢/٤، والأشباه والنّظائر ٥٠/٦، والأشمونيّ ٥١/٣، والخزانة ٢٤٢/٨، والدّيوان ١٥٥/٢ .

(٤) في ب : للقصد .

(٥) في ب : تستحقّه، وهو تصحيف .

زَيْدٌ نَفْسـًا)، وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[١] فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) مجملةٌ تحتمل وجوهًا، و(نَفْسًا)[٢] مُبيّنٌ لإجمالها؛ ونسبة (فجّرنا) [إلى][٣] (الأرض) مجملة - أيضًا -، و(عيونًا)[٤] مُبيّنٌ لذلك الإجمال[٥].

ومثل[٦] ذلك: (تصبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا) و(تَفَقَّأ شَحْمًا) و(ضِقْتُ بالأمر ذَرْعًا)[٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٨].

/وسيبويه[٩] يمنع تقديم[١٠] التّمييز على عامله، وإنْ كان فعلاً متصرّفًا، نحو: (طاب زيدٌ نفسًا)[١١]؛ وأجاز ذلك [٦٧/ ب]

---

(١) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

(٢) في كلتا النّسختين : نفسٌ ، والتصويب من ابن الناظم.

(٣) (إلى) ساقطة من ب .

(٤) في كلتا النّسختين : عيون، والتصويب من ابن الناظم.

(٥) في أ : الاحتمال، وهو تصحيف .

(٦) في ب : ومن ذلك .

(٧) الذّرعُ : الطّاقة والوسع، وضاق بالأمر ذَرْعُه وذِراعهُ أي : ضعفت طاقتُه و لم يجد من المكروه فيه مَخْلَصًا، و لم يُطِقْه، و لم يَقْوَ عليه . اللّسان (ذرع) ٩٥/٨ .

(٨) من الآية : ٤ من سورة مريم .

(٩) الكتاب ٢٠٤/١، ٢٠٥ .

(١٠) في أ : تقدُّم .

(١١) «ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل إذا لم يكن فعلاً متصرّفًا». ابن النّاظم ٣٥١.
وقد عقد ابن الأنباريّ في الإنصاف مسألة لهذا؛ وهي المسألة العشرون بعد المائة، ٢٨٢/٢، والعكبريّ في التّبيين المسألة الخامسة والسّتّون، ٣٩٤، والزّبيديّ في ائتلاف النّصرة، فصل الاسم، المسألة الخامسة عشرة، ٣٨ .
ويُنظر : الخصائص ٣٨٤/٢، وأسرار العربيّة ١٩٦، وشرح المفصّل ٧٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٧٥/٢، ٧٧٦، وشرح التّسهيل ٣٨٩/٢، والهمع ٧١/٤، =

الكسائيّ[١]، المازنيّ[٢]، والمبرّد[٣]، [وبه][٤] يقول الشّيخُ جمالُ الدّين بن مالكٍ[٥]- رحمه الله - قياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرّفٍ[٦].

وممّا ورد من ذلك قولُ رَبيْعَة بن مَقْرُومٍ[٧]:

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

= والأشمونيّ ٢/٢٠٠ .

(١) يُنظر رأيه في : شرح الكافية الشّافية ٢/٧٧٦، وشرح التّسهيل ٢/٣٨٩، وابن النّاظم ٣٥١، وأوضح المسالك ٢/١١٦، والهمع ٤/٧١ .

(٢) يُنظر رأيه في : المقتضب ٣/٣٦، والأصول ١/٢٢٣، والخصائص ٢/٣٨٤، وشرح المفصّل ٢/٧٤، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٧٦، وشرح التّسهيل ٢/٣٨٩، وابن النّاظم ٣٥١، وأوضح المسالك ٢/١١٦، والهمع ٤/٧١ .

(٣) المقتضب ٣/٣٦ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) شرح التّسهيل ٢/٣٨٩، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٧٧، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٧٦.

وابن مالك هو : جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيانيّ النّحويّ : إمامُ النُّحاة، وحافظُ اللّغة؛ كان إمامًا في القراءات وعِلَلِها، والغريب، والنّحو، والتّصريف، والشّعر؛ ومن مصنّفاته : الألفيّة في النّحو، والكافية الشّافية، وشرحها، وتسهيل الفوائد، وشرحه؛ وُلد سنة (٦٠٠هـ)، وتوفّي بدمشق سنة (٦٧٢هـ) .

يُنظر : إشارة التّعيين ٣٢٠، ٣٢١، والبُلغة ٢٠١، وبُغية الوعاة ١/١٣٠ - ١٣٧.

(٦) في ب : مضمر فيه .

(٧) هو : ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر الضّبّيّ : شاعرٌ إسلاميٌّ مخضرَمٌ، أدرك الجاهليّة والإسلام، وشهِد القادسيّة وجلولاء؛ وهو من شعراء مُضَر المعدودين، وعاش مائة سنة .

يُنظر : الشّعر والشّعراء ١٩٨، والأغاني ٢٢/١٠٢، والخزانة ٨/٤٣٨ .

رَدَدْتُ بِمِثْلِ[١] السِّيدِ نَهْدٍ[٢] مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[٣]

وكقول الآخر:

أَنَفْسًا[٤] تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[٥]

---

(١) في ب : كمثل .

(٢) في ب : زل، وهو تحريف .

(٣) في ب : ما سلحلبا، وهو تحريف .

وهذان البيتان من الطّويل .

و (واردة) أراد بها القطيع من الخيْل . و (العصب) جمع عصبة : الجماعة . و (العجاج) : الغُبار . و (السّنابك) جمع سنبك : طرف مقدّم الحافر . و(أصهبا) : من الصّهبة وهو لونُ الغُبار . و (السِّيْد) : الذّئب . و(نهد): ضخم. و(مقلّص) : طويل القوائم . و(كميش) : جادّ في عدوه . و (منكمش): مسرِع . و(عطفاه) : جانباه . و(تحلّبا) : سالا ماءً، يريد : عرَقًا .

والمعنى : رُبّ خيل واردة تشبه في سرعتها جماعة القطا تُثير الغُبار بسنابكها، رددّت بفرس سريع الجري يشبه الذّئب في سرعة عَدْوِه، ضخم الجسم، طويل القوائم، جادّ في عدوه إذا سال عطفاه ماء - أي : عرَقًا - .

والشّاهد فيهما : (إذا عطفاه ماء تحلّبا) حيث قدّم التّمييز - ماءً - على عامله وهو الفعل المتصرّف - تحلّب -؛ وهذا غيرُ جائز عند سيبويه، وجوّزه الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد؛ وخرّجه بعضهم بأنّ (عطفاه) فاعل لفعل محذوف، و (ماءً) مفعولٌ به لهذا الفعل .

يُنظر هذا البيتُ في : المفضّليّات ٣٧٦، والأصمعيّات ٢٢٤، والشّعر والشّعراء ١٩٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٨/١، وشرح التّسهيل ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٧٨/٢، وابن النّاظم ٣٥١، والمغني ٦٠٢، والأشمونيّ ٢٠٢/٢، وشعره - ضمن شعراء إسلاميّون -٢٤٩، ٢٥٠ .

(٤) في ب : أنفوسًا .

(٥) هذا بيتٌ من المتقارِب، و لم أقف على قائله . =

و[١] قول الآخر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعــاً أَضِيقُ بِضَارِعٍ[٢] وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ[٣] مِنْ يُسْرِ[٤]

= والشّاهد فيه : (أنفســاً تطيب) حيث قدّم التّمييز ــ نفســاً ــ على عامله وهو الفعــل المتصــرّف ــ تطيب ــ؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور، وقياسيّ عند الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح التّسهيل ٣٨٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٧/١، وأوضح المســالك ١١٥/٢، والمغــني ٦٠٣، والمقاصد النّحويّة ٢٤١/٣، والتّصريح ٤٠٠/١ والبهجة المرضيّة ٩٦، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢، والأشمونيّ ٢٠١/٢ .

(١) في ب : وكقول .

(٢) في أ : بعارض، وهو تحريف .

(٣) في ب : التّغيير، وهو تحريف .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

و (ذرعــاً) : الذّرع بسْطُ اليدين . و (الضّارع) : الذّليل .

والشّاهد فيه : (ذرعــاً) حيث قدّم التّمييز ــ ذرعــاً ــ على عامله وهو الفعل المتصــرّف ــ أضيق ــ؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور؛ وقياسيّ عند الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ٧٧٧/٢، وشرح التّسهيل ٣٨٩/٢، وابن النّاظم ٣٥٢، والمقاصد النّحويّة ٢٣٣/٣ .

بَابُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمَا فَانْصِبْ وَقُلْ: كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي[1] السَّمَا

فَصْلٌ

كم الاستفهاميّة: مميّزها فرد منصوب؛ لشبهه بالعدد المنصوب على التّمييز[2]؛ لأنّه من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلاّ/ واحدًا. [٦٨/أ]

وهذه[3] يجوز الفصل بينها وبين مميّزها، تقول: (كَمْ عَبْدًا لك ؟) و(كم لك عبْدًا؟)؛ وهذه الإجازة كالعِوض من منع إعرابها[4]، ولا يجوز ذلك في الخبريّة .

---

(١) في متن الملحة ٢٦ : نَحْوَ السَّمَا .

(٢) وقد علّل الشّارح – رحمه الله – في باب كم الخبريّة ص ٢٩٠ بأنّ مميّز الاستفهاميّة مفرد منصوب؛ لأنها بمنزلة عدد منوّن .

وعلّله ابن النّاظم ٧٣٩ بالحمل على مميّز العدد المركّب وما جرى مجراه؛ إذْ كانت فرعًا على (كم) الخبريّة، كما أنّ العدد المركّب فرعٌ على المفرد .

(٣) في أ : وهذا .

(٤) قال سيبويه: «وزعم أنّ كم درهمًا لك أقوى من كم لك درهمًا وإنْ كانت عربيّة جيّدة؛ وذلك أنّ قولك: العشرون لك درهمًا فيها قُبح، ولكنّها جازت في كَمْ جوازًا حسنًا، لأنّه كأنّه صار عوضًا من التّمكُّنِ في الكلام» . الكتاب ١٥٨/٢.

وقال المبرّد: «إلاّ أنّه يجوز لك في (كَمْ) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظّرف؛ فتقول : كم لك غلامًا ؟ و كم عندك جاريةً ؟، وإنّما جاز ذلك فيها؛ لأنّه جُعِلَ عِوَضًا لِمَا مُنِعَتْهُ من التّمكُّن» . المقتضب ٥٥/٣.

وقد تقع موقع المبتدأ، كقولك: (كَمْ عَبْدًا لَكَ ؟)؛ فـ(كم) مبتدأ، و(لك)[١] الخبر، ونصبت (عَبْدًا) على التّمييز .

وتقعُ موقع المفعول به، في قولك : (كم رجلاً رأيت ؟) .

وموقع[٢] الجارّ والمجرور[٣]، كقولك : (بكم درهمًا بعت ؟) .

وإنْ دخل عليها حرف جرّ جاز في مميّزها النّصب والجرّ[٤]؛ فيُقال: (بكم درهمًا اشتريت ثوبك ؟) و (بكم درهمٍ اشتريت ؟) فالنّصب لأنّها كما تقدّم[٥]، والجرّ بـ(من) مضمَرة[٦]، لا بإضافة[٧] (كم) إليه؛ خلافًا لبعضهم[٨].

---

(١) في أ : وذلك، وهو تحريف .

(٢) في أ : وموضع .

(٣) تارةً بحرف الجرّ كما مثّل، وتارة بالإضافة، نحو قولك : (ابن كم سنة أنت ؟) .

(٤) اختلف العلماء في جواز جرّ تمييز (كم) الاستفهاميّة حملاً على الخبريّة؛ على ثلاثة مذاهب:

الأوّل : أنّه لا يجوز .

والثّاني : أنّه يجوز مطلَقًا؛ وإليه ذهب الفرّاء، والزّجّاج، والسّيرافيّ .

والثّالث : أنّه يجوز بشرط أن يدخل على (كم) حرف جرّ، نحو : (على كم جذع بيتك مبنيّ ؟)؛ وهو مذهب سيبويه والخليل .

يُنظر : الكتاب ١٥٩/٢، ١٦٠، وشرح التّسهيل ٤١٩/٢، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والتّصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٧٩/٤، والأشمونيّ ٨٠/٤ .

(٥) لأنّها شبيهة بالعدد المنصوب على التّمييز .

(٦) وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والفرّاء، والجمهور .

يُنظر : الكتاب ١٦٠/٢، والمقتضب ٥٦/٣، والمقرّب ٣١٢/١، والتّسهيل ١٢٤، وشرحه ٤١٩/٢، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والمساعد ١٠٨/٢، والتّصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٧٩/٤، والأشمونيّ ٨٠/٤ .

(٧) في أ : لإضافة .

(٨) أراد ببعضهم : الزّجّاج .

والدّليل على ذلك من وجهين :

أحدهما[١]: أَنَّ (كم) الاستفهاميّة لا تصلُح[٢]أن تعمل الجر؛ لأنّها قائمة مقام عدد مركّب، والعدد المركّب لا يعمل الجرّ؛ فكذا ما قام مقامه[٣].

الثّاني : أنَّ الجرّ بعد (كم) الاستفهاميّة لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجرّ على (كم)[٤].

فاشتراط ذلك دليل على الجرّ بـ(مِنْ) مقدّرة؛ لكون حرف الجرّ الدّاخل عوضًا من اللّفظ بها .

ويجوز حذف مميّزها[٥] وهو حسن، ولا يحسُن ذلك في الخبريّة؛/ [٦٨/ ب] لأنّها مضافة، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه[٦].

= يُنظر : التّسهيل ١٢٤، وشرحه ٤١٩/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والمساعد١٠٩/٢، والتّصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٧٩/٤، والأشمونيّ ٨٠/٤ .

(١) في ب : أحدها .

(٢) في أ : لا يصلح، وهو تصحيف .

(٣) (كم) الاستفهاميّة فرعٌ على الخبريّة، كما أنّ العدد المركّب فرعٌ على المفرد . يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٧٠٤/٤، وابن النّاظم ٧٣٩ .

(٤) في كلتا النّسختين : كم الخبريّة، وهو سهوٌ من الشّارح ـــ رحمه الله ـــ؛ لأنّ الحديث هُنا عن (كم) الاستفهاميّة .

(٥) نحو : (كم مالك ؟) أي : كم درهمًا أو دينارًا . وقوله تعالى : ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف : ١٩] أي : كم يومًا أو عامًا .

(٦) وقيل : يجوز حذف تمييز (كم) الخبريّة، وقيل : يقبح حذفه إلاّ أنّ يقدّر =

وإذا قلتَ : (كم المال ؟) كانت الاستفهاميّة .

ومن ههنا اختلف المعنى في قولك: (كم درْهماً معك؟) [و(كم درهمٌ معك؟)][1]؛ لأنّك في النّصب تسأل عن عِدّة الدّراهم، وفي الرّفع تسأل عن درهم واحدٍ، وفي الجرّ مُخبِراً لا مستخبراً في أحد الوجهين، كأنّك قلت: (كم حبَّة درهم معك ؟) و[2] (كم قِرطاساً؟)؛ ومن ههنا قالَ النّحويّون في قول الفرزدق:

كَمْ عَمّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[3]

= منصوباً؛ ومن الحذف قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ .....

في رواية مَن رفع عمّة .

وكلام ابن مالكٍ في التّسهيل يقتضي أنّه لا فرق في ذلك بين مميّز الاستفهاميّة ومميّز الخبريّة ــ كما ذكر ذلك ابن عقيل في المساعد ــ قال ابن مالكٍ في التّسهيل ١٢٤ «كم اسم لعدد مبهم؛ فيفتقر إلى مميّز، ولا يُحذف إلاّ لدليل» .

يُنظر : شرح المفصّل ١٢٩/٤، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١١٢٥/٢، وشرح التّسهيل ٤١٩/٢، والمساعد ١٠٦/٢، ١٠٧، والهمع ٨٣/٤، والأشمونيّ ٨٣/٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : أو .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل .

و (الفَدْعَاء) هي المرأة الّتي اعوجّت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل : هي التّي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل . و (عشاري) : جمع عشراء؛ وهي : النّاقة الّتي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

والشّاهد فيه : (كَمْ عَمَّة) حيث يجوز في (عمّة) وفي (خالة) المعطوفة عليها =

إنّــه إذا رفع العمّة قصد عمّةً واحدةً، فحذف مميّز (كم) وجعله ظــرفــًا، كأنّــه [قال][1]: (كَمْ مَرَّةً[2] عَمَّةٌ [لك][3]قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي)؛ ومَن نصب أراد تكثير العمّات، وصارت (كم) اسمــًا مبتدأ

= الحركات الثّلاث .

أمّــا الــرّفع فعــلى أنّ (كــم) خبريّة أو استفهاميّة في محلّ نصب ظرف متعلّق بــــ(حلــبت) ــ كما يرى الشّارح ــ، أو مفعول مطلق عامله (حلبت) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله :(عمّة) مبتدأ، وجملة (حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كــم) على هذا الوجه محذوف، يقدّر مجرورًا إنْ قُدِّرت (كم) خبريّة، ويقدّر منصوبــًا إن قدّرت (كم) استفهاميّة؛ وعلى كلّ حال يقدّر من ألفاظ الزّمان إنْ جعلت (كم) ظرف زمان ــ كما قدّر الشّارح ــ، ويقدّر من ألفاظ المصادر إنْ جعلت (كم) مفعولاً مطلَقــًا .

وأمّــا النّصب فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضــًا، و (عمة) تمييز لها؛ وقيل : إنّ تميمــًا تُجيز نصب مميّز الخبريّة مفردًا .

وعلى هذا يجوز نصب (عمّة) مع كون (كم) خبريّة .

وأمّــا الجــرّ فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضــًا، و (عمّة) تمييز لها .

يُــنظر هذا البيت في : الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والجمل ١٣٧، وسرّ صناعة الإعراب ٣٣١/١، والتّبصرة ٣٢٢/١، وشرح المفصّل ١٣٣/٤، والمقــرّب ٣١٢/٢، وشــرح عمدة الحافظ ٥٣٦/١، وابن النّاظم ٧٤١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، والخزانة ٣٨٥/٦، والدّيوان ٣٦١/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : من .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطةٌ من ب .

لا ظرفــاً، وخبره : (حلبت عليّ)، وكذلك الحكم في الجرّ[١].

وتُــرَاعَى أصولها إذا استعملت في باب (ظنّ)[٢]؛ فتقول : (كم تظــنّ النَّاسَ رجلاً، والنّاسُ) [وكم النّاسَ تظنّ رجلاً والنّاسُ][٣]؛ ولا يجوز [النّاسَ][٤] كم تظنّ[٥].

وتختــلف معانيهــا باخــتلاف الإعراب، كقولك : (بكم ثوبك مصــبوغٌ ؟) و (بكم ثوبك مصبوغــاً ؟) فالسّؤال مع الرّفع عن أُجرة الصّبغ، أو[٦] المقدار المصبوغ، ومع النّصب عن جملة الثّوب وثمنِه .

---

(١) وكذلك من جَرّ أراد تكثير العمّات .

(٢) في أ : الظّنّ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) لأنّ (كم) لها الصّدارة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

(٦) في أ : و .

[٦٩/أ]

/ بَابُ الْمَفْعُولِ[١] فِيهِ – وَهُوَ الظَّرْفُ –

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ ... يَجْـرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمْكِنَهْ

وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِي ... فَاعْتَـبِرِ الظَّـرْفَ بِهَذَا وَاكْتَفِي

تَقُـولُ : صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَـا ... وَغَـابَ شَـهْرًا وَأَقَـامَ عَامَـا

وَبَـاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ المَسْجِدِ ... وَالْفَـرَسُ الأَبْـلَقُ[٢] تَحْتَ مَعْبَدِ

وَالـرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ المُصَلِّي ... وَالـزَّرْعُ تِـلْقَاءَ الحَيَـا المُنْهَلِّ

وَقِـيمَةُ الفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ ... وَثَـمَّ عَمْـرٌو فَادْنُ مِنْهُ وَاقْرُبِ

وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ[٣] البَصْرَهْ ... وَنَخْـلُهُ شَـرْقِيَّ نَهْـرِ مُـرَّهْ

فَصْلٌ

الظَّرْفُ[٤] هو: المفعول فيه. وينقسم[٥] إلى: ظرف زمان، وظرف مكان؛

---

(١) في ب :بـاب الظَّـروف . والظَّـرف مصـطلحٌ بصريّ، والمفعول فيه مصطلحٌ كوفي؛ ويسمّيه الكوفيّون – أيضـًا – المحلّ أو الصّفة .

يُنظر: معاني القرآن للفرّاء ١١٩/١، والإنصاف٥١/١، والارتشاف ٢٢٥/٢، والتّصريح ٣٣٧/١ .

(٢) البَـلَق : سوادٌ وبياضٌ، وكذلك البُلْقة وهي مصدر الأبلق؛ وهو : ارتفاع التّحجيل إلى الفخذين . اللّسان (بلق)٢٥/١٠ .

(٣) الفيـض : النّهر، والجمع : أفياض، وفُيوض؛ وجمعهم له يدلّ على أنّه لم يسمّ بالمصدر. وفيض البصرة : نهرها، غلّب ذلك عليه لعظمه. اللّسان (فيض) ٢١١/٧.

(٤) الظّرف لغة : الوعاء، واصطلاحـًا : هو ما نُصِبَ من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٦٧٥/٢، واللّسان (ظرف) ٢٢٩/٩ .

(٥) في أ : وهو ينقسم .

وكلاهُما ينقسم إلى: مبهم [و][1] مختصّ .

[٦٩/ ب] و[2] أسمـــاء الـــزّمان كلّها صالحة للظّرفيّة / لا فرق[3] في ذلك بين المبهَم[4] منها والمختصّ[5]؛ تقول[6]: (انتظرته حينـــاً ومُدَّةً) و(لقيتُه يوم الخميس) .

و[أمّا][7] أسماء المكان فالصّالح منها للظّرفيّة نوعان :

الأوّل: الاســـم المـــبهَم؛ كأسماء الجِهات، نحو: (فوق) و (تحت) و(أمام) و(وراء) و(يمين) و(شمال)، وشبهها في الشّياع ممّا يفتقر إلى غيره

---

(١) العاطف ساقط من أ .

(٢) في ب : فأسماء .

(٣) في أ : ولا فرق .

(٤) ظرف الزّمان المبهم هو : ما يدلّ على زمنٍ غير محدود ولا مقدّر، ولا يقع جوابـــاً لـــــ(متى) و (كم)، نحو : (حين) و (مدّة) و (وقت)؛ تقول : (سِرْتُ حينـــاً، ومدّة ووقتـــاً) .

يُنظر : التّصريح ٣٤١/١، والأشمونيّ ١٢٨/٢ .

(٥) ظـــرف الزّمان المختصّ هو : ما يدلّ على زمنٍ مقدّر، ويقع جوابـــاً لـــ(متى)؛ نحـــو : (يوم الخميس) جوابـــاً لمن قال : (متى جئتَ ؟)؛ وهو المعرّف بالعلميّة كـــ(صمت رمضان)، أو بـــ(أل) كـــ(سِرْتُ اليومَ)، أو بالإضافة كـــ(جئتُ زمـــن الشّتاء) و (يوم قُدوم زيد)، أو غير معلوم - وهو النّكرة - نحو : (سرتُ يومـــاً أو يومين أو أسبوعـــاً أو وقتـــاً طويلاً) .

يُنظر : التّصريح ٣٤١/١، والأشمونيّ ١٢٨/٢ .

(٦) في أ : فتقول .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ بدليل مجيء الفاء، وهو كذلك عند شيخه ابن النّاظم ٢٧٤.

في بيـــان صورة مسمّاه، كـــ(جانب) و (ناحية)، وكأسماء المقادير[١] كـــ(مِيْلٍ)[٢] و (فَرْسَخٍ)[٣] و (بَرِيد)[٤].

[و][٥] الثّاني: ما اشتقّ من اسم الحدَث[٦]، كـــ(مَذْهَبٍ) و(مَرْمى)[٧].

والمختصّ منه: (ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ) و (رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو) .

والمختصّ: كلّ ما اشتملّ عليه[٨] ما يحوطُه، كـــ(الشّام) و(العِرَاق) و(المسجد) و(الدّار) .

---

(١) ذهب الجمهور إلى أنّ المقادير من الظّروف المبهمة .

وذهب الشّلوبين إلى أنّها ليست من الظّروف المبهمة؛ لأنّها معلومة المقدار .

يُنظر : التّوطئة ٢١٠، وتوضيح المقاصد ٢/٩٣، والارتشاف ٢/٢٥٠، وابن عقيل ١/٥٣١، والأشمونيّ ٢/١٣٠ .

(٢) المِيْلُ من الأرض : منتهى مدّ البصر؛ ومقداره : أربعة آلاف ذراع .

يُنظر : الصّحاح (ميل) ٥/١٨٢٣، والقاموس المحيط (مال) ١٣٦٩ .

(٣) الفَرْسَخُ : ثلاثة أميال هاشميّة؛ وهي : اثنا عشر ألف ذراع .

يُنظر : الصّحاح (ميل) ٥/١٨٢٣، والقاموس المحيط (فرسخ) ٣٢٩ .

(٤) البَرِيْدُ : اثنا عشر ميلاً .

يُنظر : تهذيب اللّغة (برد) ١٤/١٠٦، والصّحاح (برد) ٢/٤٤٧ .

(٥) العاطف ساقط من أ .

(٦) أي : الّـــذي اشـــتقّ منه العامل واتّحدت مادّته ومادّة عامله - كما مثّل الشّارح رحمـــه الله -؛ فلو اختلفت مادّته ومادّة عامله نحو : (رميت مذهب زيد وذهبتُ مرمى عمرو) لم يجز في القياس أن يُجعل ظرفـــاً، بل يجب التّصريح معه بـــ(في) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٢/٦٧٧، وابن النّاظم ٢٧٥، وأوضح المسالك ٢/٥٢، والتّصريح ١/٣٤١ .

(٧) في ب: مرى.

(٨) في أ : كلّ ما يشتمل على ما يحوط .

وهذا النّوع يتصّرف بوجوه الإعراب، ولا يسمّى ظرف مكان[١]؛ فإن وُجدَ منه شيءٌ منصوبـــاً كان انتصابُه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظّرفيّة[٢].

ومن أسماء ظروف الزّمان ما يعبَّر به عن جميعه، كـــ(الدّهر) و (قَطّ) و (عَوْض) و (الأبَد) .

فـــــ(قَطُّ): اسم لِمَا مضى من الزّمان، و (الأبد) : لجميع الآتي منه؛ فتقول من ذلك : (ما فعلتُه قطّ)[٣] و(لا أفعله أبدًا)، و(إذْ)[٤]: لِمَـــا مضى من الزّمان، و (إذا): ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ من الزّمان، يتضمّن معنى الشّرط غالبـــاً .

ويُضْمَر عاملُ الظّرف على/ شريطة[٥] التّفسير؛ تقول: (اليوم سِرت فيه) [٧٠/أ]

---

(١) قـــال ابن السّرّاج في الأصول ١٩٧/١ : «وأمّا مكّة، والمدينة، والمسجد ، والدّار، والـــبيت؛ فلا يجوز أنْ يكن ظروفـــاً؛ لأنّ لها أقطارًا محدودة معلومَة؛ تقول : قُمْتُ أمامك،وصلّيتُ ورائك؛ ولا يجوز أنْ تقول : قمتُ المسجد، ولا قعدتّ المدينة، ولا ما أشبه ذلك» .

(٢) نحو قولك : (عمرت الدّار) و (هدمت الحائط) .

(٣) قـــال ابن هشام في المغني ٢٣٣ : « قط : تكون ظرف زمانٍ لاستغراق ما مضى، وتخـــتصّ بالنّفي؛ يُقال : ما فعلته قط؛ والعامّة يقولون : لا أفعله قط؛ وهو لحن . واشتقاقُه من (قَطَطْتُه) أي : قطعتُه، فمعنى ما فعلتُه قط : ما فعلتُه فيما انقطع من عمري؛ لأنّ الماضي مستَقطَعٌ عن الحال والاستقبال» .

(٤) في أ : وإذا، وهو سهو .

(٥) في ب : شرطه، وهو تحريف .

وانتصاب الظّرف بعاملٍ مضمَر إمّا أنْ يكون بعاملٍ جائز الإظهار أو بممتنعه؛ =

تقديره : سرت اليوم[١].

وجميع أسماء الزّمان تكون ظروفـًا إذا وردت متضمّنة (في) ولم ينطق بـ(في)، كقولك[٢]: (قدمت يوم الجمعة) و(صُمْتُ يَوْمَ الخميس)[٣]؛ فلوقوع الأفعال فيها سُمّيت ظروفـًا[٤].

ومنها: ما يقع الفعل في جميعه، كقولك : (صمت يوم الخميس)[٥].

ومنها: ما يقع في بعضه، كقولك: (لقيتُه يوم الجمعة)؛ لأنّ اللّقاء قع في بعضه[٦].

= وقد أفرد الشّارح - رحمه الله - فصلاً لِنَاصِبِ الظّرف في ص ٤٥٣ من هذا الباب.

(١) أي : سرت اليوم سرتُ فيه .

(٢) في أ : تقول .

(٣) نصبت هذه الأسماء نصب الظّروف لتضمّنها معنى (في)؛ إذْ تقدير الكلام: (قدمت في يوم الجمعة) و (صمت في يوم الخميس) .

(٤) قال ابن يعيش ٤١/٢ : ((وقيل للأزمنة والأمكنَة ظروف؛ لأنّ الأفعال توجَد فيها، فصارت كالأوعية لها)) .

(٥) لأنّ الصّوم يستغرق اليوم . وقال السّيوطيّ في الهمع ١٤٨/٣ : ((وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتُصب انتصاب الظّروف هو مذهب البصريّين .

وزعم الكوفيّون : أنّه ليس بظرف، وأنّه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول؛ لأنّ الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير (في)، وإذا عَمّ الظّرف لم يتقدّر عندهم فيه (في)؛ لأنّ (في) يقتضي عندهم التّبعيض، وإنّما جعلوه مشبّهـًا بالمفعول لا مفعولاً به؛ لأنّهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة)) .

ويُنظر : الكتاب ٢١٦/١، والبسيط ٤٨٨/١ ــ ٤٩٠ .

(٦) قال ابن أبي الرّبيع في البسيط ٤٨٨/١ : ((ألا ترى أنّ اللّقاء لا يمكن في اليوم كلّه، =

وكـــلُّ اســـم صلح أن يكون[١] جواب[٢] (أين) في الاستفهام فهو مكـــان، تقول من ذلك : (جلست خلفك) و(سرتُ أمامك) و(قعدتّ دونك) و (داري غربي دارك) و (وجهي تلقاء وجهك) و(سرت يَمْنَةَ الأمـــير) و(لي قبـــلك حـــقّ) و (توجّهـــتُ نحو المدينة)[٣]؛ فإن لم تتضـــمّن[٤] هـــذه الأسماء معنى (في) لم تكن ظروفـــاً، وجاز أن تعتقب عـــليها العوامـــل بوُجـــوه الإعراب؛ فإذا قلتَ : (دخلتُ البيت) فإنه منتصـــب نصـــب المفعـــول بـــه لوُقوع الفِعل عليه، لا بوقوعه فيه[٥]؛

= وإنّما يكونُ اللّقاء في بعضه)) .

(١) في أ : أن يقع في .

(٢) في كلتا النّسختين : جوابه، والصّواب ما هو مثبَت .

(٣) ساق الشّارح ــ رحمه الله ــ هذه الأمثلة ليبيّن أنّ هذه الأسماء إذا وردت متضمّنة معنى (في) ولم يُنطق بها نصبت نصب ظروف المكان .

(٤) في أ : يتضمّن، وهو تصحيف .

(٥) النّصـــب فيه ليس على الظّرفيّة، بل على التّوسّع بإسقاط الخافض، وإجراء القاصر مجـــرى المتعدّي؛ فهو مشبّه بالمفعول لا ظرف؛ وهذا مذهب الفارسيّ ــ الإيضاح ١٦١ ــ، واخـــتاره ابن مالكٍ في التّسهيل ٩٨، وشرحه ٢/٢٠٠، ٢٠١، ونسبه لســـيبويه؛ قـــال سيبويه ١/١٥٩ : ((أجازوا قولهم : دخلتُ البيت، وإنّما معناه : دخلتُ في البيت، والعامِل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنـــزلة الظّرف)) .

وقيل : إنّه منصوبٌ على الظّرفيّة تشبيهـــاً بالمبهَم، ونسبه الشّلوبين إلى سيبويه، وإلى الجمهور .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢/٩٠، والأشمونيّ ٢/١٢٦ .

فليس متضمّنـــاً[1] معنى (في) .

وأمّـــا قولهم : (هو منِّي مَقْعَدَ القَابِلَة)[2] و(عمرو مَزْجَر الكلب) و(عبد الله مَنَاطَ الثُّرَيَّا) على الظّرفيّة، فشاذٌّ[3].

= وقـــال سيبويه ١/٣٥ : «وقد قال بعضُهم : ذهبتُ الشّام يشبّهه بالمبهَم، إذا كان مكانـــاً يقـــع عليه المكان والمذهبُ . وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في ذهب دليلٌ على الشّام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشّام : دخلتُ البيتَ» .

وقيـــل : إنّـــه مفعولٌ به، و (دخل) مثلاً تارةً يتعدّى بنفسه، وتارة بحرف؛ وهو مذهب الأخفش.

يُنظر : توضيح المقاصد ٢/٩١، والارتشاف ٢/٢٥٣، والهمع ٣/١٥٣ .

(١) في ب : مضمّنـــاً .

(٢) في ب : المقابلة، وهو تحريف .

(٣) شـــذّ نصبه لمخالفة مادّته لمادّة عامله؛ إذ التّقدير : هو منِّي مستقرٌّ في مقعد القابلة، و في مزجـــر الكلب، و في مناط الثّريّا؛ فعامله الاستقرار المتعلّق به (منّي)، الواقع خبرًا عن (هو)، ومادّة الاستقرار مخالفة لمادّة مقعد، ومزجر، ومناط .

والمعـــنى : هـــو منّي في القُرب مقعد القابلة من النّفساء، وفي البُعد مناط الثّريّا من الدّبران، وفي التّوسُّط مزجر الكلب من الزّاجر؛ فـــ(من) الأولى متعلّقة بالاستقرار - كما مرَّ -، و (من) الثّانية الدّاخلة على النّفساء والدّبران والزّاجر متعلّقة باسم المكان نفسه؛ لأنّه مشتقّ .

ولـــو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط؛ لم يكن شاذًّا لاتّحاد المادّة، ويصير المعنى هو مستقرّ منّي قعد مقعَد القابلة، و زجر مزجر الكلب، و ناط مناط الثّريّا .

يُـــنظر : الكتاب ١/٤١٢ ـــ ٤١٦، وشرح الكافية الشّافية ٢/٦٧٦، ٦٧٧، =

[٧٠/ ب] / فإنْ قيل : لِمَ استأثرتْ أسماء الزّمان بصلاحيّة المبهم منها، والمختصّ للظّرفيّة عن أسماء المكان ؟

فالجواب : أنّ أصلَ العوامل الفِعْلُ، ودلالته على الزّمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنّه يدلّ على الزّمان بصيغته والالتزام[١]، ويدلّ على المكان بالالتزام فقط؛ فلمّا[٢] كانت دلالة الفعل على الزّمان قويّة تعدّى إلى المبهم منها والمختصّ، ولَمَّا كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعدَّ إلى كلّ أسمائه، بل يتعدّى إلى المبهم منها[٣].

وقد تُقام صفة الظّرف مقامه بعد حذفه، كقولك : (أقمتُ عنده قليلاً من النّهار) و (سامرْتُه كثيرًا من اللّيل) وتقديره : زمانًا قليلاً، وزمانًا كثيرًا .

وقد نُصِبَ بعضُ المصادر نَصْبَ[٤] الظّروف في قولهم: [(أتيتُه غروب الشّمس) و (انتبهت طلوعَ الفجر[٥])][٦].

= وابن النّاظم ٢٧٥، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والتّصريح ٣٤١/١، ٣٤٢ .

(١) أي : لأنّه يدلّ على الحدث بمادّته الموضوعة له مطابقة، والحدث يستلزم الزّمان، فقد دلّ على الزّمان ثانيًا بواسطة دلالته على الحدَث بخلاف المكان؛ فإنّه يدلّ عليه التزامًا بواسطة دلالته على الحدَث فقط . الصّبّان ١٣٠/٢ .

(٢) في أ : فكلّما، وهو تحريف .

(٣) لأنّ في الفعل دلالة عليه بالجملة، وإلى المختصّ الّذي اشتقّ من اسم ما اشتقّ منه العامل لقوّة الدّلالة عليه حينئذ . يُنظر : ابن النّاظم ٢٧٥، والأشمونيّ ١٣٠/٢ .

(٤) في أ : ونصب .

(٥) في ب : الشّمس .

(٦) ما بين المعقوفين لم يَرِد في النّسختين بهذا اللّفظ؛ والّذي ورد فيهما هو : ((أتيته وقت غروب الشّمس، و انتبهت وقت طلوع الفجر)) . والتّمثيل يستقيم بدون =

وَقَــدْ أَكَــلْتُ قَبْــلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْــرَهُ وَخَــلْفَهُ وَعِــنْدَهُ

الأسماء منها ما إذا أُضيف إلى شيء صار من جنسه وأُلحِق بنوعه .

فمــن ذلــك : (قبلُ) و (بَعْدُ) فهما إنْ أُضيفا إلى ظرف زمانٍ صــارا من جنسه، وانتصبا انتصاب / ظرف الزّمان؛ كقولك : (قدمتُ البــلد قبل زيدٍ، وسافرت بعده)، وإنْ أُضيفا إلى ظرف مكانٍ صارا من جنسه، كقولك : (نزلنا قبل المنــزلة، وقيلنا بعد المنهل) . [٧١/أ]

وكذلــك أسمــاء العــدد[١]، و (كُلّ) و (بعض) و (نصف) و(ثُــلث)، وما أشبهه، وكذلك (بين)؛ تقول : غاب زيدٌ خمسة أيّام، وأقمــتُ عنده كلّ النّهار وبعض اللّيل، و صلّيْتُ بين الظّهر والعصر[٢]؛ وتقــول : قطعتُ خمسة فراسِخ، وكلّ المرحلة، و سار زيدٌ بعض فرسخٍ، وركب ثلث الطّريق، وأقام بين البلدين[٣].

وَعِــنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِــنَّهَا بِمِــنْ فَقَــطْ تُجَــرُّ

عِنْدَ : ظرفٌ[٤] لازمُ الظّرفيّة، ولا يدخله[٥] الرّفع بحال، ولا يُجرُّ[٦]

= كلمة (وقت) حيث إنّ (غروب) و(طلوع) مصدران منصوبان نصب الظّروف.

(١) في أ : العدم، وهو تحريف .

(٢) انتصــب (خمســة) و(كلّ) و(بعض) و(بين) انتصاب ظرف الزّمان؛ لإضافتها إليه وجعلها كالجزء منه .

(٣) انتصب (خمسة) و(كلّ) و(بعض) و(ثلث) و(بين) انتصاب ظرف المكان؛ لإضافتها إليه.

(٤) أكثرُ ما يقع (عند) ظرف مكان، وقد يقع ظرف زمان كما مثّل الشّارح رحمه الله.

(٥) في أ : ولا يدخلها .

(٦) في أ : ولا تجرّ .

إلاّ بـــ(من) دون سائر الظّروف لعدم تصرُّفه؛ لأنَّ الظّرف المتصرّف[١] يفارقُ الظّرفيّة، ويُستعمل مخبرًا[٢]عنه، ومضافـــًا إليه، ومفعولاً به[٣].

ثمّ الظّـــرف المتصّـــرف: مـــنه منصرف[٤]، نحو: (يومٍ) و(شهرٍ) و(حولٍ)، ومنه غير منصرف[٥] نحو: (غُدْوَةَ) و (بُكْرَةَ) مقصودًا بهما تعريف الجنس أو العهد .

---

(١) الظّرف على ضربين : متصرّف، وغير متصرّف .

وقـــد عرّف الشّارح - رحمه الله - الظّرف المتصرّف؛ وبقي غير المتصرّف؛ «وهو: ما لازم الظّرفيّة، أو شبهها .

فمنه ما لا ينفكّ عن الظّرفيّة أصلاً، كـــ(قَطّ) و (عَوْض)؛ ومنه ما لا يخرُج عن الظّـــرفيّة إلاّ بدخول حرف الجرّ عليه، نحو : (قبل) و (بعد) و (لَدُنْ) و(عند) حـــال دخـــول (من) عليهنّ؛ فيُحكم عليه بأنّه غير متصرّف؛ لأنّه لم يخرج عن الظّـــرفيّة إلاّ إلى حـــال شـــبيهة بها؛ لأنّ الجارّ والمجرور والظّرف سيّان في التّعليق بالاستقرار، والوقوع خبرًا، وحالاً، ونعتـــًا، وصلة». ابن الناظم ٢٧٥، ٢٧٦.

وينظر: أوضح المسالك ٥٣/٢، والتّصريح ٣٤٢/١، والأشمونيّ ١٣١/٢، ١٣٢ .

(٢) في أ : مجبرًا، وهو تصحيف .

(٣) نحو قولك : (اليومُ مباركٌ) و (سِرْتُ نصفَ اليوم) و (أحببتُ يومَ قدومك) .

(٤) في أ : متصرّف؛ وفي ب : متصرّفة، وكلتاهُما مصحّفة .

(٥) في كلتا النّسختين : غير متصرّف، وهو تصحيف .

والظّـــرف غـــير المتصّـــرف - أيضـــًا - منه منصرف نحو : (ضُحا) و(بُكْرةٍ) و(سَحَرٍ) و(لَيْلٍ) و (نَهَارٍ) و (عِشَاءٍ) و (عُتْمةٍ) و (مَسَاءٍ) غير مقصود بها التّعريف.

ومنه غير منصرف نحو : (سَحَر) المعرفة . يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٦٧٩/٢، وابن النّاظم ٢٧٦ .

و(عـــند) / يكون[١]ظرف زمان[٢]، كقولك : (وصلت البلدَ عند غروب الشّمس) . [٧١/ ب]

[وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ فِي لاَ تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ: يَومُ الْخَمِيسِ نَيِّرُ][٣]

فَصْلٌ

واعـــلم[٤] أنَّ النّاصـــب[٥]لـــلظّرف هـــو الفعـــل الموجود معه؛

---

(١) في ب : تكون .

(٢) كونها ظرف زمان قليلٌ جدًّا . يُنظر : الهمع ١٦٤/٣، والصّبّان ٢٦٤/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في ب : اعلم .

(٥) ناصبُ الظّرف هو اللّفظ الدّالّ على المعنى الواقع فيه، سواءٌ كان اللّفظ الدّال فعلاً، أم اسم فعلٍ، أم وصفـــاً، أم مصدَرًا؛ ولهذا اللّفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكورًا، نحو : (جلستُ أمام زيْدٍ)؛ وهذا هو الأصل .

والثّانية : أن يكون محذوفـــاً جوازًا؛ وذلك كقولك : (فرسخين) أو (يوم الجمعة) جوابـــاً لمن قال : (كم سِرْتَ ؟) أو (متى صُمْتَ ؟) .

والثّالثة : أن يكون محذوفـــاً وُجوبـــاً؛ وذلك في ستٍّ مسائل :

وهـــي أن يقـــع صفة كـــ(مررت بطائرٍ فَوْقَ غُصْنٍ)، أو صلة كـــ(رأيت الّذي عندك)، أو حالاً كـــ(رأيت الهلالَ بين السّحاب)، أو خبرًا كـــ(زيدٌ عندك) .

والنّاصـــبُ في الجميع محذوف وُجوبـــاً، تقديره : (استقرّ) أو (مستقرّ)؛ إلاّ في الصّلة فيتعيّن استقرّ .

أو مشتغلاً عنه كـــ(يوم الخميس صُمْت فيه) فـــ(يوم الخميس) منصوب بفعل محذوف وُجوبـــاً يفسّره (صمت) المذكور، والتّقدير : صمت يوم صمت فيه . =

فإنْ وُجِدَ منصوبـــاً في كلامٍ لا فعل فيه، كقولك : (الرّحيل غدًا) ففي الكـــلام محذوف؛ وهو النّاصب للظّرف وتقديرُه : (استقرّ غدًا)، وعند بعضهم : (مستقرّ)[1].

= وهذا ما قصده الشّارحُ بقوله ص ٢٨٣: «ويُضمر عامل الظّرف على شريطة التّفسير».
أو مســـموعـــاً بالحذف لا غير، كقولهم : (حينئذ الآن) أي : كان ذلك حينئذ واسمـــع الآن؛ فـــ(حين) منصوبة لفظـــاً بفعل محذوف، وهي مضافة إلى (إذْ)، و(الآن) مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، وناصبُه فعلٌ محذوف - كما قدّر الشّارح-. يُـــنظر : شرح المفصّل ٤٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ٦٨٤/٢، وابن النّاظم ٢٧٤، وشـــرح الرّضـــيّ ١٩١/١، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والتّصريح ٣٤٠/١، والهمع ١٣٧/٣، والأشمونيّ ١٢٨/٢ .

(١) اختلف النُّحاة في عامل النّصب في الظّرف الواقع خبرًا :
فذهـــب الكوفيّون إلى أنّ الظّرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ، نحو : (زيدٌ أمامك) وما أشبه ذلك .
وذهب ثعلب من الكوفيّين إلى أنّه ينتصب؛ لأنّ الأصل في قولك : (أمامك زيد) : حـــلّ أمـــامك؛ فحـــذف الفعـــل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظّرف منه، فبقي منصوبـــاً على ما كان عليه مع الفعل .
وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدّر؛ ثم اختلفوا في هذا المقدّر هل هو اسمٌ أو فعل ؟
فذهـــب الفارســـيّ، والزّمخشريّ، وابن الحاجب إلى أنّه فعل، وأنّه من حيّز الجملة، وتقديره : زيدٌ استقرّ في الدّار، أو حلّ في الدّار؛ ويدلّ على ذلك أمران :
أحدهمـــا : جوازُ وُقوعه صلةً، نحو قولك : (الّذي في الدّار زيدٌ) والصّلة لا تكون إلاّ جملة .
=

فمتى خلَت أسماء الظّروف ممّا تقدّم[1] كانت مبتدأةً، كقولك: (يومُ الجمعةِ مُبَاركٌ) و(وسطُ المسجدِ رَحْبٌ) و (الفرسخُ[2] أربعةُ أميالٍ).

= والثّاني : أنّ الظّرف والجارّ والمجرور لا بدّ لهما من متعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومِن لفظه؛ ولا شكّ أنّ تقدير الأصل الّذي هو الفعل أولى .

وذهب ابن السّرّاج، وابن جنّي ــ واختاره ابن مالك ــ إلى أنّ المحذوف المقدّر اسم، وأنّ الإخبار بالظّرف من قبيل المفردات، إذْ كان يتعلّق بمفرَد؛ فتقديرُه : مستقرّ، أو كائن ونحوهما .

والحُجّة في ذلك : أنّ أصل الخبر أن يكون مفردًا، والجملة واقعة موقعه، ولا شكّ أنّ إضمار الأصل أولى .

ووجهٌ ثانٍ : أنّك إذا قدّرت فعلاً كان جملة، وإذا قدّرت اسمًا كان مفرَدًا؛ وكلّما قلّ الإضمار والتّقدير كان أولى .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ٦٣/١، واللّمع ٧٥، والمقتصد ٢٧٥/١، والإنصاف، المسألة التّاسعة والعشرون، ٢٤٥/١، والتّبيين، المسألة الثّالثة والثّلاثون، ٢٤٩، وشرح المفصّل ٩٠/١، وشرح الكافية الشّافية ٣٤٩/١، وشرح الرّضيّ ٩٣/١، والتّصريح ١٦٦/١، والهمع ٢١/٢، ٢٢، والأشمونيّ ٢٠٠/١ .

(١) في أ: ما.

(٢) في ب: القراسخ.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وَكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوْجَبِ تَــمَّ الْكَلاَمُ عِنْدَهُ[١] فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ إِلاَّ سَعْدَا وَقَــامَتِ النِّسْــوَةُ إِلاَّ هِــنْدَا[٢]

الاســتثناء هو: إخراج شيءٍ[٣] ممّا دخل فيه غيره، أو إدخال شيء فيما خرج منه غيره؛ والاسم المستثنى ضدّ[٤]المستثنى منه[٥].

والاستثناء نوعان: متّصل، ومنقطع .

فالمتصّــل: إخــراج مذكور بــ(إِلاَّ) أو ما في معناها من حكم شامل له، أو ملفوظٍ [به][٦]، أو مقدّر[٧].

فـــ(الإخراج) جنسٌ يشمل[٨] نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ(إِلاّ)

---

(١) في ب : دونه .

(٢) في متن الملحة ٢٨، وشرح الملحة ٢٠٩ : إِلاَّ دَعْدَا .

(٣) في أ : الشّيءَ .

(٤) في أ : عند، وهو تحريف .

(٥) هذا تعريف الحريريّ في شرحه على ملحته ٢٠٩ .
وعــرّفه ابن مالك في التّسهيل ١٠١ بقوله : «وهو المخرج تحقيقــًا أو تقديرًا، من مذكور أو متروك، بــ(إِلاَّ) أو ما بمعناها بشرط الفائدة» .
وقيل : «هو المذكور بعد (إلاّ) وأخواتها مخالفــًا لِمَا قبلها نفيــًا وإثباتــًا» .
شرح الرّضيّ ١/٢٢٤ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطة من أ .

(٧) هذا تعريف ابن النّاظم في شرحه على الألفيّة ٢٨٧ .

(٨) في أ: يشتمل.

[٧٢/ أ] / كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[١]

فقوله: (إخراج مذكور) ولم يقل: (إخراج اسم) ليعمّ استثناء[٢] المفرد، نحو: (قام القومُ إلاّ زيدًا)، واستثناء الجملة لتأوّلها بالمشتقّ، نحو : (ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه) .

وقوله : (بـ(إلاّ) أو ما في معناها) ليخرُج التّخصيص[٣] ونحوه، ويدخل الاستثناء بـ(غَير) و(سِوَى) و(حَاشَا) و(خَلا) و(عَدا) و(لَيْسَ) و(لا يكون).

وقوله: (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع .

وقوله: (ملفوظ به أو مقدّر) ليتناول الحدُّ الاستثناءَ التّامَّ والمفرّغَ.

والاستثناء التّامّ هو: أن يكون المخرج منه مذكورًا، نحو: (قام القوم إلاَّ زيدًا).

---

(١) من الآية : ٢٢ من سورة الأنبياء .

فـ(إلاّ) وما بعدها بمعنى (غير) صفة لآلهة؛ لأنّ المراد نفيُ الآلهة المتعدِّدة وإثبات الإله الواحد الفرْد؛ ولا يصحّ أن تكون استثنائيّة؛ لأنّ مفهوم الاستثناء فاسدٌ هُنا، إذْ حاصله أنّه لو كان فيهما آلهة لم يستثن الله منهما لم تفسدا؛ وليس كذلك فإنّ مجرّد تعدّد الآلهة يوجبُ لزوم الفساد مطلَقًا .

(٢) في أ : الاستثناء .

(٣) المراد بالتّخصيص هُنا : التّخصيص بالصّفة، نحو : (اعتق رقبة مؤمنة)، والمراد بنحوه التّقييد بالشّرط نحو : (اقتل الذّمّيّ إنْ حارَب)، والتّقييد بالغاية نحو : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧]؛ والتّقييد بالبدل نحو : (أكلتُ الرّغيف ثُلثه) .

يُنظر : المساعد ٥٤٨/١، والتّصريح ٣٤٦/١، والصّبّان ١٤١/٢ .

والمفرّغ هو: أن يكون المخرج منه مقدّرًا في قوّة المنطوق به، نحو: (ما قام إلاَّ زيدٌ) التّقدير: ما[١]قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ .

والمنقطع هو : الإخراج بـ(إلاَّ) أو (غير) أو (بَيْد) لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم .

فـ(الإخراج) جنس، وقولُه: (بإلاّ، أو غير، أوبَيْد) مدخل لنحو: (ما فيها إنسان إلاَّ وتدًا[٢]) و(ما عندي أحدٌ غير فرس)[٣]، وكنحو قوله - صلّى الله عليه وسلّم - : «**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ؛ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، واسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ**»[٤].

ومخرج الاستدراك بـ(لكن)، نحو قوله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن/ رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ** ﴾[٥]؛ فإنّه إخراجٌ لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمّى في اصطلاح النّحويّين استثناءً، بل يختصّ[٦] باسم[٧] الاستدراك . [٧٢/ب]

---

(١) في أ : أقام، وهو سهوٌ .

(٢) في أ : إلاّ زيدٌ، وهو تحريف .

(٣) في أ : قوس، وهو تحريف .

(٤) هذا الحديث لا أصل له في كتب السّنّة المعتدّ بها، كما صرّح بذلك جمعٌ ممّن ألّفوا في الموضوعات .

ومعناه صحيح؛ وقد سُمع بألفاظٍ متقاربة .

يُنظر : المقاصد الحسنة ١٦٧، وكشف الخفاء ١/٢٠٠، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع ٦٠، ٦١، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٨٩ .

(٥) من الآية : ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٦) في ب : يخصّ، وهو تحريف .

(٧) في ب : بالاسم .

وقوله: (لما دخل) تعميمٌ لاستثناء المفرد والجملة - كما سيأتي - .

وقولُــه : (في حكم دلالة المفهوم) مخرج للاستثناء[١] المتّصل؛ فإنّه إخراجٌ لِمَا دخل في دلالة المنطوق .

مــن أمثلة المستثنى المنقطع الآتي مفردًا[٢]، قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[٣] [فـــ﴿ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾][٤] مستثنى منقطع، مخرج ممّا أفهمــه ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ من نفي الأعمّ من العلم والظّنّ؛ فإنّ الظّنّ يستحضر[٥] بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه، وكأنّه قيل : (ما يأخذون[٦] بشيءٍ إلاّ اتّباع الظّنّ) .

ومنها : قولهم : (له عَلَيَّ ألفٌ إلاّ أَلْفَيْن) و (إنّ لفلانٍ مالاً إلاّ أنّه شــقيّ) و (مــا زاد إلاّ ما نقص) و (ما نفع إلاّ ما ضَرَّ) و (ما في الأرض أخبث منه إلاّ إيّاه) و (جاء الصّالحون إلاّ الطّالحين[٧])؛ فالاستثناء في هذه الأمثلة كلّها على [نحو][٨] ما تقدّم .

فالأوّل : على معنى (له عليَّ ألف لا غير إلاّ ألفين) .

والثّاني : على معنى (عَدِم فلان البؤس إلاّ أنّه شقيّ) .

---

(١) في أ : الاستثناء .

(٢) «والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مستثناه مفردًا، وقد يأتي جملة . ابن النّاظم ٢٨٨».

(٣) من الآية : ١٥٧ من سورة النّساء .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : لمستحضر .

(٦) في أ : يدحذون، وهو تحريف .

(٧) في كلتا النّسختين : الصّالحين، وهو تحريف .

(٨) (نحو) ساقطةٌ من ب .

وعلى هذا فقِس الباقي من الأمثلة[١].

وللاستثناء[٢] عدّة أدوات؛ إلاَّ أنّ[٣] المستولي عليه[٤]: **(إلاَّ)** .

/ وقـــال الشّـــيخ بدر الدّين بن مالك - رحمه الله [تعالى][٥]-: [٧٣/ أ]

«الاسم المستثنى بـــ(إلاّ) في غير تفريغ يصحّ نصبه على الاستثناء، سواء كان متّصلاً أو منقطعـــاً .

والنّاصـــب هو : (إلاّ) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلاً، ولا باستثني مضمرًا، خلافـــاً لزاعمي ذلك[٦].

---

(١) «والثّالث : على معنى (ما عرض له عارضٌ إلاّ النّقص) .

والرّابع : على معنى (ما أفادَ شيئـــاً إلاّ الضّرّ) .

والخامس : على معنى (ما يليق خبثه بأحدٍ إلاّ إيّاهُ) .

والسّادس : على معنى (جاء الصّالحون وغيرهم إلاّ الطّالحين) .

كأنّ السّامع توهّم مجيء غير الصّالحين، و لم يعبأ بهم المتكلّم فأتى بالاستثناء رفعـــاً لذلك التّوهُّم» .

ومـــن أمثلة المستثنى المنقطع الآتي جملة قولهم : (لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا إلاّ حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا» . وابن النّاظم ٢٩٠ . ويُنظر : شرح التّسهيل ٢/٢٦٦، ٢٩٧.

(٢) في أ : والاستثناء .

(٣) في أ : لأنّ، وهو تحريف .

(٤) في ب : عليها .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وهو مذهب سيبويه، والجُرجانيّ، واختاره ابن مالكٍ، ونسبه للمبرّد . =

ويـــدلّ على أنَّ النّاصب هو (إلاَّ) أنّها حرف مختصّ بالأسماء غير متـــنـــزّل[١] منها منـــزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل؛ فيجب أنْ تكون عاملة ما لم تتوسّط[٢] بين عامل مفرّغ ومعمول، فتُلغى[٣] وُجوبـــًا إنْ كـــان التّفريغ محقّقـــًا[٤]، [نحو : (ما قام إلاَّ زيدٌ)، وجوازًا إنْ كان مقـــدّرًا][٥]، نحـــو : (مـــا قام أحدٌ إلاّ زيدٌ) [فإنّه في تقدير : ما قام إلاّ زيدٌ][٦]؛ لأنّ (أحدٌ) مبدل منه، والمبدَل منه[٧] في حكم المطروح[٨].

= وكـــلامُ المـــبرّد في كتابيه المقتضب و الكامل يفيد أنّ النّاصب هو الفعل المحذوف، و(إلاّ) دليل وبدلٌ منه، وليس لـــ(إلاّ) عملٌ في المستثنى .

يُنظر : الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٦، والكامل ٦١٣/٢، والمقتصد ٦٩٩/٢، والإنصاف، المسألة الرّابعة والثّلاثون، ٢٦٠/١، والتّبيين، المسألة السّادسة والسّتّون، ٣٩٩، وشرح التّسهيل ٢٧١/٢، ٢٧٣، وائتلاف النّصرة، فصل الحرف، المسألة الحادية والخمسون، ١٧٤، والتّصريح ٣٤٩/١ .

(١) في أ : مشترك، وهو تحريف .

(٢) في أ : يتوسّط، وهو تصحيف .

(٣) في أ : فيُلغى، وهو تصحيف .

(٤) في أ : مخفّفـــًا، وهو تصحيف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٢٩٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) (منه) ساقطةٌ من كلتا النّسختين .

(٨) في كلتا النّسختين : المطرح، والتّصويب من ابن النّاظم .

فـــإنْ قيل : (إلاّ) تدخُل على الفعل، كقولك : (نشدتّك الله إلاّ فعلتَ) و(ما تأتيني إلا قلتَ خيرًا) .

الجـــواب : أنَّ دخولها على الفعل إذا كان في تأويل الاسم؛ فمعنى (نشدتُك الله إلاّ فعلتَ): [ما][1] أسألك إلاَّ فعلك؛ ومعنى الثّاني: ما تأتيني إلاَّ قائلاً خَيْرًا .

والسّـــيرافيّ[2] يذهـــبُ إلى أنّ النّاصب هو ما قبل (إلاّ) من فعل أو غيره بتعدية (إلاَّ).

وذهب ابن خروف[3] إلى أنّ النّاصب هو ما قبل (إلاَّ) على سبيل الاستقلال .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم .

(٢) يُنظر : شرح الكتاب جـــ٢/ ق١١١/ أ .

والسّـــيرافيّ هو : الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد القاضي، السّيرافيّ، الـــنّحويّ : كان عالمـــًا بالنّحو، واللغة، والفقه، والشّعر؛ قرأ القرآن على ابن مجـــاهد، وأخـــذ النّحو عن ابن السّرّاج ومبرمان؛ ومن مصنّفاته : شرح كتاب سيبويه، وأخبار النّحويّين البصريّين؛ توفّي سنة (٣٦٨هـــ) .

يُـــنظر : نزهة الألبّاء ٢٢٧، وإنباه الرّواة ٣٤٨/١، وإشارة التّعيين ٩٣، والبُلغة ٨٦، وبُغية الوُعاة ٥٠٧/١ .

(٣) يُـــنظر رأيه في : شرح التّسهيل ٢٧٧/٢، والجنى الدّاني ٥١٦، والمساعد ٥٥٦/١، والتّصريح ٣٤٩/١، والهمع ٢٥٢/٣ .

وذهب الزّجّاج[١] إلى أنّ النّاصب[٢] (استثني) مضمرًا»[٣].

---

(١) يُـنظر هذا الرّأي في شرح الكتاب جـ٢/ ق١١١/ ب، وشرح المفصّل ٧٦/٢، والجنى الدّاني ٥١٦، والمساعد ٥٥٦/١ .

وإلى هذا القول ذهب المبرّد . يُنظر : المقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٦، والكامل ٦١٣/٢، وشرح الكتاب جـ٢/ ق١١١/ ب .

والـتّحقيق : أنّ مذهـب الزّجّاج هو أنّ المستثنى منصوب بـ(إلاّ) لكونها بمعنى (استثني)، وليس منصوبـًا بفعل مقدّر تقديره (استثني) .

يُنظر : النّحو القرآنيّ بين الزّجّاج وأبي عليّ الفارسيّ ١٦٢٧/٣ .

وقـال الزّجّاج في معاني القرآن ١٤١/٢ - عند قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنعَامِ إِلا مَا يُتْلَى عَلَيْكُم ﴾ [المائدة : ١] - : «(موضع (ما) نصب بـ(إلاّ)، وتأويله ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنعَامِ إِلا مَا يُتْلَى عَلَيْكُم ﴾ من الميتة والدّمّ ...)» .

وذكر صاحب النّحو القرآنيّ أنّ الزّجّاج حينما يذكر الفعل (استثني) يذكره مصدّرًا بكلمة : المعنى؛ وهذا يُشعر أنّ ما يذكره من ذلك تأويل معنى لا بيان عامل .

يُنظر : النّحو القرآنيّ بين الزّجّاج وأبي عليّ الفارسيّ ١١٣٢/٢ .

(٢) في أ : إلى أنّه استثني .

(٣) ينظر: شرح الألفيّة لابن النّاظم ٢٩١ - ٢٩٣ .

وهذه أربعة أقوال أوردها الشّارح في خلافهم في العامل في المستثنى .

وأوصـلها السّـيوطيّ في الهمع ٢٥٢/٣، ٢٥٣ إلى سبعة أقوال؛ والمراديّ في الجنى الدّاني ٥١٦، ٥١٧ إلى ثمانية أقوال؛ منها :

أنّه منصوب بـ(إنّ) مقدّرة بعد (إلاّ)؛ وعليه الكسائيّ، والتّقدير في (قام القوم إلاّ زيدًا) إلاّ أنّ زيدًا لم يقم .

وقيل : بـ(إنْ) المخفّفة المركّبة مع (لا)؛ ونُسب للفرّاء .

وقيل : إنّه منتصب لمخالفته للأوّل؛ ألا ترى أنّك إذا قلتَ : (قام القومُ إلاّ زيدًا) أن ما بعد (إلاّ) منفيّ عنه القيام، وما قبلها موجبٌ له القيام؛ وهو مذهب الكسائيّ .

وقيل : إنّ ناصبه تمامُ الكلام كما انتصب (درهمـًا) بعد (عشرين) . =

/ وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا[1] سِوَى الإِيجَابِ فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ فِي الإِعْرَابِ [٧٣/ ب]
تَقُولُ: مَا المَفْخَرُ[2] إِلاَّ الكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إِلاَّ الْحَرَمُ[3]

فَصْلٌ

إذا كان قبل (إلاَّ) كلامٌ تامٌّ[4]؛ فلا يخلو من قسمين :

أحدهما : أنْ يكون موجَبًا[5]- كما تقدّم -، كقولك: (قام القومُ إلاَّ زيدًا)، أو[6] غير موجب وهو: أن يكون الكلام نفيًا، أو استفهامًا، أو نهيًا؛ فالأجود أن يُعرب ما بعد (إلاَّ) بإعراب ما قبلها

= يُنظر : الإنصاف، المسألة الرّابعة والثّلاثون، ١/٢٦٠، وشرح المفصّل ٢/٧٦، ٧٧، وشرح الجمل ٢/٢٥٣، ٢٥٤، وشرح التّسهيل ٢/٢٧٩، والتّصريح ١/٣٤٩، والهمع ٣/٢٥٢، ٢٥٣ .

(١) في متن الملحة ٢٨ : فِيهِ سِوَى الإِيجَابِ .

(٢) في أ : الفَخْرُ؛ وعليها ينكسر البيت.

(٣) تمثيل الحريريّ في النّظم فيه نظر؛ لأنّه مثّل للاستثناء الّذي يجوزُ فيه الإبدال بالاستثناء المفرّغ؛ وهذا سهو؛ لأنّ الاستثناء الّذي يجوز فيه الإبدال هو غير الموجب؛ لكنّ الشّارح قد أتى في الشّرح بعد ذلك بالأمثلة الصّحيحة .

وقد تنبّه محقّق شرح ملحة الإعراب لذلك، واعتذر بأنّه ربّما يكون البيتُ قد نقل في غير موضعه سهوًا من النّاسخ . ٢١١ .

(٤) وهو الّذي يذكر فيه المستثنى منه .

(٥) وهو الّذي لم يتقدّم عليه نفيٌ ولا شبهه .

(٦) في أ : وغير موجب .

على سبيل البَدَل[١]؛ فتقول: (ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ) و(ما ضربتُ أحدًا إلاَّ زيدًا) و(ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ)[٢]، ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل[٣]، فتقول[٤]: (ما قام [أحدٌ][٥] إلاَّ زيدًا)[٦].

وَإِنْ تَقُــلْ: لاَ رَبَّ إِلاَّ اللهُ فَارْفَعْــهُ وَارْفَــعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

---

(١) هذا مذهب البصريّين .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ (إلاّ) حرفُ عطفٍ بمعنى الواو، وما بعده معطوفٌ على ما قبله.

وردّه البصــريّون بــأنّ (إلاّ) موضوعة لمخالفة ما بعدها لِمَا قبلها، أمّا الواو فهي موضوعة لمشاركة ما بعدها لِمَا قبلها .

واحــتجّ الكوفيّــون بــنحو قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة : ١٥٠]، وتأوّله البصريّون بمعنى (لكن) .

يُــنظر : الكتاب ٣١١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٤، والأصول ٣٠٣/١،والإنصاف، المسألة الخامسة والثّلاثون، ٢٦٦/١، والتّبيين، المسألة السّابعة والسّتّون، ٤٠٣، والتّصريح ٣٤٩/١،والأشمونيّ ١٤٥/٢ .

(٢) فيُعرب (زيدًا) في المواطن الثّلاثة إعراب (أحد) على البدليّة .

(٣) قــال سيبويه في الكتاب ٣١٩/٢ : ((هذا بابُ النّصب فيما يكون مستثنىً مبدلاً؛ حدّثــنا بذلــك يونس وعيسى جميعــًا أنّ بعضَ العرب الموثوق بعربيّته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدًا؛ وعلى هذا : ما رأيتُ أحدًا إلاَّ زيدًا، فينصــب (زيدًا) على غير (رأيتُ)؛ وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل، ولكنّك جعلته منقطعــًا ممّا عمل في الأوّل)) .

(٤) في ب : تقول .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وتقــول - أيضــًا - : (ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدًا)؛ وعلى الوجهين قُرئ قولُه تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النّساء : ٦٦] برفع ﴿ قليل ﴾ ونصبه؛ وإنْ كان أكثرُ القرّاء على رفعه . شرح ملحة الإعراب ٢١٢ .

[فَصْلٌ][1]

إذا جِيء بالاسم المستثنى [بـ][2] (إلاَّ) بعد عامل[3] لم يشتغل[4] بما قبلها، ولا بما بعدها، يليها عامل، فمطلوب العامل هو ما يليها؛ لتفريغ[5] الطّلب له[6]، فيُرفع[7] إنْ كان [يطلب][8]مرفوعـًا - كما[9] تقدّم -؛ ويُنصب إنْ كان يطلب منصوبـًا، نحو: (ما رأيتُ إلاَّ زيدًا)، ويُجرُّ بالحرف الّذي يتعدّى به[10]، نحو: (ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ) .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) الباء ساقط من أ.

(٣) في أ : بعد أحد .

(٤) في أ : تشتغل، وهو تصحيف .

(٥) في ب: التّفريع.

(٦) يسمّى استثناء مفرّغـًا؛ لأنّ ما قبل (إلاّ) تفرّغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره، وشرطُه كونُ الكلام غير إيجاب؛ وهو النّفي، نحو : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران : ١٤٤]؛ والنّهي، نحو : ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النّساء : ١٧١]؛ والاستفهام الإنكاريّ، نحو : ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف : ٣٥] .

يُنظر : أوضح المسالك ٢/٦٠، والتّصريح ١/٣٤٨، والهمع ٣/٢٥٠، ٢٥١، والأشمونيّ ٢/١٤٩.

(٧) في ب : ويرفع .

(٨) (يُطلب) ساقطةٌ من أ .

(٩) نحو : (ما قام إلاّ زيدٌ) .

(١٠) في أ: يتعد به، وفي ب: يتقد به؛ وكلتاهما محرّفة، والتصويب من شرح عمدة =

وَانْصِبْ إِذَا[١] مَا قُـدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ: هَـلْ إِلاَّ العِرَاقَ مَغْنَى[٢]

[٧٤/أ] / إذا قُدِّم المستثنى على المستثنى منه نُصِبَ؛ مُوجَبًا كان أو نفيًا، تقول: (ما جاء إلاَّ زيدًا أحدٌ)، كقول الكميت[٣]:

وَمَا لِي إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِي إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[٤]

امتنع جعلُ المستثنى بدلاً[٥]؛ لأنَّ التّابع لا يتقدّم على المتبوع وكان الوجهُ نصبُه[٦].

= الحافظ ٣٨٢/١.

(١) في متن الملحة ٢٨ : وَانْصِبْ مَا قُدِّمَ .

(٢) المَغْنَى : المَنْزِلُ الّذي غَنِيَ به أَهْلُه، ثم ظَعَنُوا عنه . اللّسان (غنا) ١٣٩/١٥ .

(٣) هو : الكميت بن زيد بن الأخنس الأسديّ، ويكنى أبا المستهلّ : كوفيّ مقدَّم، عالِمٌ بلغات العرب وبأيّامها؛ وهوشاعرُ الهاشميّين، وكان خطيبًا، فارسًا، شُجاعًا؛ وكان شديد التّكلُّف للشّعر، كثير السّرقة له .

يُـنظر : الشّعر والشّعراء ٣٨٥، والأغاني ٣/١٧ ــ ٤٤، والمؤتلف والمختلف٢٥٧، ومعجم الشّعراء ٢٣٧، ٢٣٨، والخزانة ١٤٤/١ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل .

والشّاهد فيه : (وما لي إلاّ آل أحمد) حيث نصب (آل) وهو مستثنى لتقدُّمه على المستثنى منه؛ ومثلُه قوله : (وما لي إلاّ مذهب الحق مذهبُ) .

يُنظر هذا البيت في : المقتضب ٣٩٨/٤، والكامل ٦١٤/٢، والجمل ٢٣٤، واللّمع ١٢٤، والتّبصرة ٣٧٧/١، والإنصاف ٢٧٥/١، وشرح المفصّل ٧٩/٢، وابن النّاظم ٢٩٨، وأوضح المسالك ٦٤/٢، والمقاصد النّحويّة ١١١/٣، وشرح هاشميّات الكميت ٥٠ .

(٥) لزم النّصب لأنّه إذا تأخّر المستثنى جاز إبدالُه، وجاز نصبُه؛ فإذا تقدّم امتنع الإبدال، والعلّة ذكرها الشّارح رحمه الله .

(٦) ويجوز الاتباع في المسبوق بالنّفي . قال سيبويه - رحمه الله -: «وحدّثنا يونس أنّ =

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِيـــاً بِمَا عَدَا وَمَا خَلاَ[١] وَ[٢] لَيْسَ فَانْصِبْ أَبَدَا

تَقُولُ : جَاؤوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَ[٣] مَـــا خَلاَ زَيْدًا وَلَيْسَ أَحْمَدَا

[فَصْلٌ][٤]

يُنصـــب المستثنى - من الموجب - بـــ(إلاَّ) و (عَدَا) و (خَلا)؛ كقولـــك : (قامَ القومُ خلاَ زيدًا) و (عدا عمرًا) بالنّصب؛ وإنْ شئت جـــررتَ[٥] فقلت : (قام القوم خَلاَ زيدٍ) و (عَدَا عَمْرٍو)؛ فالجرُّ على أنّهمـــا حرفان مختصّان بالأسماء، والنّصبُ على أنّهما فِعْلان ماضيان غير متصـــرّفين؛ لوُقوعهما موقع الحرف[٦]؛ فإذا تقدّم عليهما (ما) بَعُدَ من

= بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلاّ أبوك أحدٌ، فيجعلون (أحدًا) بدلاً، كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحد، فجعلوه بدلاً)). الكتاب ٣٣٧/٢. وهو مذهب الكوفيّين.
ويُـــنظر : شرح الكافية الشّافية ٧٠٤/٢، وابن النّاظم ٢٩٨، والتّصريح ٣٥٥/١، والأشمونيّ ١٤٨/٢ .

(١) في متن الملحة ٢٩، وشرح الملحة ٢١٤ : أَوْ مَا خَلاَ أَوْ لَيْسَ .

(٢) في ب : أو .

(٣) في متن الملحة ٢٩، وشرح الملحة ٢١٤ : مَا خَلاَ عَمْرًا .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) والجـــرّ بـــ(عدا) قليل؛ ولم يذكره سيبويه ـــ رحمه الله ـــ والمبرّد، وإنّما حكاهُ الأخفش .
يُـــنظر : الكـــتاب ٣٤٨/٢، والمقتضب ٤٢٦/٤، وشرح المفصّل ٧٨/٢، ٤٩/٨، وأوضح المسالك ٧٢/٢، والتّصريح ٣٦٣/١ .

(٦) والمســـتثنى بعدهما مفعولٌ به، وضمير ما سواه من المستثنى منه هو الفاعل؛ فإذا قلت : (قاموا خلا زيدًا) فالتّقدير : قاموا جاوز غير زيدٍ منهم زيدًا، وكذا إذا قلتَ : =

شـــبه الحرف؛ [لأنَّ الحرف لا يدخُل على الحرف[١]][٢]؛ فتقول : (جاءَ النّاسُ ما خلا زيدًا) و (ما عدا عَمْرًا)، كقول لبيد :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ[٣] .....

فوجب النّصب بهما؛ لتقدّم (ما) المصدريّة[٤].

ومـــن أدوات الاســـتثناء: (ليـــس) و (لا يكون)؛ فهما الرّافعان للاسم[٥]، النّاصبان/ للخبر[٦]؛ فلهذا يجب نصبُ المستثنى بهما؛ لأنّه الخبر. [٧٤/ ب]

= (قاموا عدا عَمْرًا) .

ابن النّاظم ٣٠٨ .

(١) ((وقيـــل : لأنّ (ما) المصدريّة لا يليها حرفُ جرّ، وإنّما توصل بجملة فعليّة، وقد توصَل بجملة اسميّة)) . ابن النّاظم ٣٠٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ١٠٤ .

والشّاهد فيه هُنا : (ما خلا اللهَ) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (خلا)؛ فدلّ ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوبـــًا؛ وذلك لأنّ (ما) هذه مصدريّة، و (ما) المصدريّة لا يكون بعدَها إلاّ فعل؛ ولذلك يجب نصب ما بعدها عـــلى أنّـــه مفعولٌ به، وإنّما يجوز جرّه إذا كانت (خلا) حرفـــًا، وهي لا تكون حرفـــًا متى سبقها الحرف المصدري .

(٤) وحكى الجرميّ الجرّ مع (ما) عن بعض العرب .

يُـــنظر : شـــرح الكافيـــة الشّافية ٧٢٢/٢، وابن النّاظم ٣٠٨، والتّصريح ٣٦٥/١، والأشمونيّ ١٦٤/٢ .

(٥) في أ : للأسماء .

(٦) في أ : الجبر، وهو تصحيف .

وأمّا الاسم[١] فالتزم إضمارُه[٢]؛ لأنّه لو ظهر فَصَلَهُمَا من المستثنى، وجُهِلَ قصد الاستثناء؛ تقول: (قاموا ليس زيدًا)، ونحو: «**يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ**»[٣]، المعنى: إلاّ الخيانة والكذب؛ والتّقدير: لَيْسَ بَعْضُ خُلُقِهِ الخِيَانَةَ والْكَذِبَ .

وتقول: (قاموا لا يكون زيدًا)، وتقديره: قاموا لا يكون بعضهم زيدًا.

وأمّا (حاشا) فَيَجُرُّ ما بعده، وينصب؛ فالجرُّ على أنّها[٤]حرف، والنّصب على أنّها[٥] [فعل][٦] غير متصرّف[٧].

---

(١) أي : اسمهما .

(٢) للنُّحاة في عائد الضّمير المستتر في (ليس) من قولك : (قاموا ليس زيدًا)، وفي (لا يكون) من قولك : (قاموا لا يكون زيدًا) ثلاثةُ أقول :

الأوّل : أنّه عائدٌ على البعض المدلول عليه بكلّه السّابق؛ فتقدير الكلام : قاموا ليس بعضهم زيدًا، و قاموا لا يكون بعضُهم زيدًا؛ وهو مذهب سيبويه والجمهور .

الثّاني : أنّه عائدٌ على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السّابق؛ فتقدير الكلام : قاموا ليس القائم زيدًا، و قاموا لا يكون القائم زيدًا؛ ونُسب إلى سيبويه .

الثّالث : أنّه عائدٌ على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمُّنًا؛ فتقدير الكلام : قاموا ليس القيام قيام زيد، و قاموا لا يكون القيام قيام زيد؛ فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه؛ وهو مذهب الكوفيّين .

يُنظر : الكتاب ٣٤٧/٢، وشرح التّسهيل ٣١١/٢، وأوضح المسالك ٧٢/٢، وابن عقيل ٥٦٠، والتّصريح ٣٦٢/١، والأشمونيّ ١٦٢/٢ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢٥٢/٥ .

(٤) في ب : أنّهما، وهو تحريف .

(٥) في ب : أنّهما، وهو تحريف .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، كما في النّصب بعد (خلا). ابن النّاظم ٣٠٩.

فمن الجرّ بها قولُ الشّاعر :

حَاشَــا أَبِــي ثَوْبَــانَ إِنَّ بِهِ[١] ضَنّــًا عَــنِ المَلْحَــاةِ وَالشَّتْــمِ[٢]

وأنشد الأخفش بإلحاق (ما) المصدريّة :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشَــًا فَإِنَّــا نَحْــنُ أَكْــثَرُهُمْ فَعَالاَ[٣]

ويُقال في (حَاشَا) : (حَاشَ) كثيرًا، و (حَشَا) قليلاً .

وأنشدوا في حرفيّة (عَدَا) والجرّ بها :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيْضِ بَنَاتِ عُوْجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ[٤]

أَبَحْــنَا حَيَّهُــمْ قَــتْلاً وَأَسْــرًا عَــدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ[٥]

---

(١) في أ : له، وهو تحريف .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٢٣٨ .

والشّاهد فيه هُنا : (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت (حاشا) حرف جرٍّ، فجرّت ما بعدها (أبي)، ويجوز أن تأتيَ فعلاً ماضيــًا فتنصب ما بعدها .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٢٣٩ .

والشّــاهد فيــه هُنا : (ما حاشا قريشــًا) حيث أدخل (ما) المصدريّة على (حاشا) وهو قليل .

(٤) في أ : النّشور، وهو تصحيف .

(٥) هذان بيتان من الوافر، و لم أقف على قائلهما .

و(الحضيض): القرار من الأرض عند منقطع الجبل، والحضيض - أيضــًا - : الأرض. و(بــنات عوج): يريد أفراســًا كريمات الأصول غير مهجّنات. و(عواكف): جمع عاكفــة، والعُكــوف: الإقامة على الشّيء وبالمكان ولزومهما . و(خضعن): ذللن وخشعن . و(أبحنا): أهلكنا واستأصلنا . و(الحيّ) : القبيلة . و(الشّمطاء): =

/ وَغَيْـرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَهْ جَـرَتْ عَلَى الإِضَافَةِ المُسْتَوْلِيَهْ [أ/٧٥]

وَرَاؤُهَـا تَحْكُـمُ فِي إِعْرَابِهَا مِـثْلَ اسْمِ إِلاَّ حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

غير: يستثنى بها بشرط صلاحيّة (إلاَّ) مكانها؛ فيجرّ[1] المستثنى بها، وتعرب هي بما يستحقّه المستثنى بـ(إلاَّ)؛ من نَصْبٍ لازمٍ[2]، أو نصب مرجّح[3] عليه الإتباع[4]، [أو نصب مرجّح على الإتباع[5]][6]، أو تأثّر[7] بعاملٍ مُفرَّغ؛ تقول في اللاّزم: (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ)، والمرجّح عليه الإتباع[8]: (ما جاءني أحدٌ غيرُ زيد)، والمرجّح على[9] الإتباع:

= هي العجوز الّتي يخالط سواد شعرها بياض .

والشّاهد فيه : (عدا الشّمطاء) حيث استعمل (عدا) حرْفَ جرٍّ؛ وهو قليل، ولِقلّته لم يحفظه سيبويه .

يُنظر هذان البيتان في : شرح التّسهيل ٢/٣١٠، وابن النّاظم ٣١٠، وأوضح المسالك ٢/٧٢، وابن عقيل ١/٥٦٣، والمقاصد النّحويّة ٣/١٣٢، والتّصريح ١/٣٦٣، والهمع ٣/٢٨٥، والأشمونيّ ٢/١٦٣، والدّرر ٣/١٧٨ .

(١) في ب : فتجرّ، وهو تصحيف .

(٢) إذا كان بعد كلام تامّ موجب .

(٣) إذا كان بعد كلام تامّ غير موجب، وكان الاستثناء متّصلاً .

(٤) في أ : للأتباع .

(٥) إذا كان بعد كلامٍ تامّ غير موجب، وكان الاستثناء منقطعاً .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في أ : يأثر، وهو تصحيف .

(٨) في أ : للأتباع .

(٩) في أ : والمرجّح للأتباع .

(مـــا لـــزيدٍ علم غيرَ ظنٍّ)، وإيجابُ التّأثّر[١] بالعامل المفرّغ: (ما جاءني غيرُ[٢] زيدٍ) فـــ(غير) هُنا[٣] كـــ(إلاّ)[٤]؛ وقد جاءت (إلاّ) كـــ(غير) في قول الشّاعر:

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ[٥]

و(**سُـــوى**) و(**سَـــواء**) لغتان في (سِوَى)[٦]؛ وهي مثل (غير)

---

(١) في أ : التّأثير .

(٢) في ب : ما جاءني أحدٌ غير زيد، وهو سهو .

(٣) في ب : ها هنا .

(٤) وليس بينهما من الفرْق إلاّ أنّ نصب ما بعد (إلاّ) في غير الإتباع، والتّفريغ نصب بـــ(إلاّ) على الاستثناء، ونصب (غير) هُناك بالعامل الّذي قبلها على أنّها حال، تؤدِّي معنى الاستثناء . ابن النّاظم ٣٠٤ .

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرميّ بن عامرٍ الأسديّ.
و (الفرقدان) : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .
والمعنى : كلّ أخوين غير الفرقدين لا بدّ أن يفترقا بسَفرٍ أو موت .
والشّاهد فيه : (إلاّ الفرقدان) حيث استعمل (إلاّ) بمعنى (غير) .
واستشهد به النُّحاة على نعت (كلّ) بقوله : (إلاّ الفرقدان) على تقدير (غير) .
وفيـــه ردٌّ على المبرّد الّذي زعم أنّ الوصف بـــ(إلاّ) لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل؛ فـــ(إلاّ الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البدل .
يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٣٤/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والإنصاف ٢٦٨/١، وشرح المفصّـــل ٨٩/٢، ورصف المباني ١٧٧، والجنى الدّاني ٥١٩، وتذكرة النُّحاة ٩٠، والمغني ١٠١، ٧٣٩، والهمع ٢٧٣/٣، والخزانة ٤٢١/٣، والدّيوان ١٧٨ .

(٦) في أ : سوا .

معنىً واستعمالاً؛[١] فيستثنى[٢] بها[٣] [متّصل][٤]، نحو: (قاموا سِوى زيد)، [منقطع][٥]، كقول الشّاعر :

لَمْ أُلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَادَ[٦] يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ

[وفي شرح الشّيخ بدر الدّين : «ويوصَف بها» [٨]][٩]،

---

(١) ما ذكره الشّارح هُنا من أنّ (سوى) حكمها كحكم (غير) معنىً واستعمالاً؛ هو ما ذهب إليه الزّجّاج وابن مالك .

وقد احتجّ ابن مالك لهذا في بعض كتبه؛ وذهب سيبويه والجمهور إلى أنّ (سوى) ظرف يلزم النّصب غيرً متصرّف؛ وقالوا : لا تخرُج عن الظّرفيّة إلاّ في الشّعر .

وذهب الرّمّانيّ والعكبريّ وابن هشام إلى أنّها تستعمل ظرفًا غالبًا، وكـ(غير) قليلاً.

يُنظر : الكتاب ٤٠٧/١، ٤٠٩، ٣٥٠/٢، والمقتضب ٣٤٩/٤، ٣٥١، والتّبصرة ٣٨١/١، ٣٨٢، والتّبيين، المسألة الحادية والسّبعون، ٤١٩، وشرح الكافية الشّافية ٧١٦/٢، ٧١٨، وأوضح المسالك ٧٠/٢، ٧٢، والتّصريح ٣٦٢/١، والأشمونيّ ١٥٩/٢، ١٦٠.

(٢) في أ : فيستغنى، وهو تحريف .

(٣) في أ: بها وسوى.

(٤) ما المعقوفين ساقط من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : كان، وهو تحريف .

(٧) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

و(ألف): أجد . و(الطّلل): ما شَخَصَ من آثار الدّار . و(يعفو): يدرُس ويتغيّر .

والشّاهد فيه : (سوى طلل) فإنّه دلّ على أنّ (سوى) يستثنى بها في المنقطع .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٣١٤/٢، وابن النّاظم ٣٠٤، والارتشاف ٣٠٤/٢، والمقاصد النّحويّة ١١٩/٣، والهمع ١٦٣/٣، والدّرر ٩٥/٣ .

(٨) شرح الألفيّة لابن النّاظم ٣٠٤ .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

[٧٥/ ب] /[ومن الاستثناء بها[١]،] كقول الآخر :

أَصَـابَهُمْ بَـلاَءٌ كَـانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ[٢]

وتقبل أثر العوامل المفرّغة، كقوله - صلّى الله عليه[٣] وسلّم-: «**مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ**»[٤]، وتأتي فاعلةً كقول بعضهم - حكاه الفرّاء - : «**أَتَانِي[٥] سِوَاكَ[٦]**»، وكقول الشّاعر :

---

(١) كذا في النسختين؛ والظاهر أنها مقحمة، بدليل قوله بعد ذلك: (كقول الآخر)؛ وإلاّ قال: قول الآخر؛ ويدلّ على ذلك: عدم ورودها في شرح ابن الناظم.

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لحسّان بن ثابت رضي الله عنه .

و (أصابهم) : نزل بهم .

والشّاهد فيه : خروج (سوى) عن الظّرفيّة ووقوعها صفة .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٢/٣١٤، وابن النّاظم ٣٠٤، والمقاصد النّحويّة ٣/١٢٠، والهمع ٣/١٦٣، والدّرر ٣/٩٥، والدّيوان ٢٤٥ .

(٣) في ب: على .

(٤) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الرّقاق، باب كيف الحشر، ٨/١٩٧، ١٩٨ - والرّواية فيه : «وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَحْمَرِ» -، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمّة نصف أهل الجنّة، ١/٢٠٠، ٢٠١ - والرّواية فيه كالرّواية في صحيح البخاريّ، وفيه رواياتٌ قريبةٌ من ذلك -، وابن ماجه في سننه، كتاب الزّهد، باب صفة أمّة محمّد - صلّى الله عليه وسلّم -، ٢/١٤٣٢ - والرّواية فيه كالرّواية في صحيح البخاريّ -، وأحمد في مسنده ١/٤٤٥، ٦/٤٤١ .

(٥) في أ : أياي، وهو تحريف .

(٦) هذه الحكاية تفرّد بها الفرّاء عن أبي ثَرْوان - كما ذكر ذلك الأنباريّ =

وَلَـمْ يَـبْقَ سِـوَى العُدْوَا ... نِ دنَّـاهُمْ كَمَـا دَانُـوا[1]

وأنشد ابن جنّي مجرورًا :

أَلاَ مِـنْ مُـنَادٍ أَبَـا مَـالِكٍ ... أَفِـي أَمْـرِنَا هُوَ أَمْ فِي سِوَاه[2]

وتأتي مبتدأة، كقول الآخر :

وَإِذَا تُـبَاعُ كَـرِيْمَةٌ أَو تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي[3]

= في الإنصاف ٢٩٨/١ - .

يُـنظر : شـرح التّسهيل ٣١٥/٢، وابن النّاظم ٣٠٥، وأوضح المسالك ٧٠/٢، وتعليق الفرائد ١٣٨/٦، والتّصريح ٣٦٢/١، والأشمونيّ ١٥٩/٢ .

(١) هذا بيتٌ من الهزج، وهو للفِنْد الزِّمَّانيّ، واسمُه شَهْل بن شيْبان، من قصيدةٍ قالها في حرب البَسوس .

و(العـدوان): الظُّـلم الصّـريح. و(دنّـاهم): جازيناهم، من الدِّين، وهو: الجزاء والمُكافأة.

والشّاهد فيه: (و لم يبق سوى العدوان) حيث وقعت سوى) فاعلاً، وخرجت عن الظّرفيّة.

يُنظر هذا البيتُ في : أمالي القالي ٢٦٠/١، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ٦/١، وشرح التّسـهيل ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧١٩/٢، وابن النّاظم ٣٠٥، وأوضح المسـالك ٧١/٢، وابـن عقيـل ٥٥٨/١، والمقاصد النّحويّة ١٢٢/٣، والتّصريح ٣٦٢/١، والهمع ١٦١/٣، والأشمونيّ ١٥٩/٢، والخزانة ٤٣١/٣ .

(٢) هذا بيتٌ من المتقارِب، وهو للمتنخّل الهذلي .

والشّـاهد فيـه : (أم في سـواه) حيـث وقعت (سوى) مجرورة بحرف الجرّ، وخرجت عن الظّرفيّة .

يُـنظر هذ البيتُ في : ديوان الهذليّين ٣٠/٢، وأمالي المرتضى ٣٠٦/١، ـــ ٣٠٧، والخزانة ١٤٦/٤ ـــ ١٤٧ .

(٣) هـذا بيـتٌ من الكامل، وهو لابن المولى - محمّد بن عبد الله بن مسلم المدنيّ -، =

و(**لا سيَّمَا**)[١] يستثنى بها، ومعناها: التّخصيص، ويجرّ ما بعدها[٢]، كقولك: (أكرمني النّاس [ولا][٣] سِيَّمَا زيدٍ) أي: لا مثل زيدٍ؛

= يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلّب، ويمدحه به .

والشّاهد فيه : (فَسِوَاكَ) حيث وقعت (سوى) مرفوعةً بالابتداء، وخرجت عن النّصب على الظّرفيّة .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الحماسة للتّبريزيّ ٣٥٧/٢، وشرح التّسهيل ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧١٨/٢، وابن النّاظم ٣٠٥، وابن عقيل ٥٥٧/١، والمقاصدالنّحويّة ١٢٥/٣، والهمع ١٦١/٣، والأشمونيّ ١٥٩/٢، والدّرر ٩٢/٣ .

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٧٢٤/٢ : ((وجرت عادة النّحويّين أنْ يذكُروا (لا سيّما) مع أدوات الاستثناء مع أنّ الّذي بعدها مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّته بما نُسِبَ إلى ما قبلها)) .

وقال في شرح التّسهيل ٣١٨/٢ : ((ومن النّحويين مَن جعل (لا سيّما) من أدوات الاستثناء؛ وذلك عندي غيرُ صحيح؛ لأنّ أصل أدوات الاستثناء هو (إلاّ)؛ فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها؛ ومعلومٌ أنّ (إلاّ) تقع موقع (حاشا) و (عدا) و (خلا) و (ليس) و (لا يكون) و(غير) و(سِوى) وغير ذلك ممّا لم يختلف في الاستثناء به؛ فوجب الاعتراف بأنّه من أدواته، و(لا سيّما) بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته، بل هو مضادٌّ لها؛ فإنّ الذي يلي (لاسيّما) داخلٌ فيما قبله ومشهودٌ له بأنّه أحقّ بذلك من غيره)) .

و (لا سِيَّمَا) بتشديد الياء، ودخول (لا) عليها ودخول الواو على (لا) واجب؛ ويجوز أن تخفّف، وأن يُحذف الواو .

(٢) الجرُّ على جعل (ما) زائدة مؤكّدة، وجَرّ ما بعدها بإضافة السّي إليه، كأنّه قال: (ولا سي زيدٍ) أي : ولا مثل زيدٍ .

يُنظر : شرح المفصّل ٨٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٢٤/٢، وشرح التّسهيل ٣١٨/٢، والمغني ١٨٧، والأشمونيّ ١٦٧/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويرفع[١] ما بعدها، كقول الشّاعر:

..... / وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٢] [٧٦/ أ]

أي : ولا مثل الّذي هو يوم .

(و لا سِيَّمَا زيدًا[٣]) بمعنى : [إلاَّ][٤].

---

(١) الــرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، و (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتّقدير: ولا مثل الّذي هو يوم، أو ولا مثل شيء هو يوم .
ويجوز النّصب في الاسم الّذي بعدها إذا كان نكرة .
يُنظر: المصادر السّابقة .

(٢) هذا عجُز بيت من الطّويل، وصدرُه :

أَلاَ رُبَّ يَــــوْمٍ لَــــكَ مِــــنْهُنَّ صَــــالِحٍ

وهو لامرئ القيس .
و (دَارَةُ جُلْجُلِ) : موضع .
والشّــاهد فيه : (ولا سِيَّمَا يَوْمٌ) حيث يجوز في (يوم) الرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه - أيضــًا - : الجرّ على الإضافة، والنّصب على التّمييز .
يُــنظر هــذا البيت في: شرح المفصّل ٨٦/٢، وشرح التّسهيل ٣١٨/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٢٥/٢، واللّسان (سوا) ٤١١/١٤، والجنى الدّاني ٣٣٤، والمغني ١٨٦، والمساعد ٥٩٧/١، والهمع ٢٩٣/٣، والخزانة ٤٤٤/٣، ٤٥١، والدّرر ١٨٣/٣، والدّيوان ١٠.

(٣) انتصاب المعرفة منعه الجمهور، وجوّزه بعضهم موجِّهــًا إيّاه بأنّ (ما) كافّة، وأنّ (لا سيّما) نزلت منــزلة (إلاّ) في الاستثناء؛ فما بعدها منصوبٌ على الاستثناء المتّصل، لإخراجه عمّا قبل (لا سيّما) من حيث عدمُ مساواة ما قبلها له . وضُعِّف بأنّ (إلاّ) لا تقترنُ بالواو، ولا يُقال : (جاء القوم وإلاّ زيدًا) . ووجّهه الدّماميني بــأنّ (ما) تامّة بمعنى (شيء)، والنّصب بتقدير : (أعني) أي : ولا مثل شيء أعني زيدًا . يُنظر : المغني ١٨٧، والأشموني ١٦٨/٢، والصّبّان ١٦٨/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

بَابُ لاَ فِي النَّفْيِ

وَانْصِبْ بِلاَ فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ كَقَوْلِهِمْ : لاَ شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ

(لا) حرف له مَعَان:

أحدُها : أنْ تكون ناهيةً[١]؛ وتختصُّ بالدُّخول على الفعل المضارِع جازمة [له][٢]، كقوله تعالى : ﴿ **لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا** ﴾[٣].

وقد تقع بمعنى الدُّعاء، كقولك: (لا يفضض الله فاك) .

وتأتي زائدةً لتأكيد النّفي[٤]، كقولك : (ما زيدٌ قائمـــًا ولا عمرٌو قاعدًا)[٥].

وتارةً[٦] للتّوسُّع في الكلام، كقوله تعالى : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ** ﴾[٧] .

---

(١) في ب : نافية، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة التّوبة .

(٤) وهي المصاحِبة لحرف العطف، وليست بعاطفة .

يُنظر : كشف المشكِل ١/٣٦٥ .

(٥) في كلتا النّسختين : ما زيدٌ لا قائم ولا عمرو، والصّواب ما هو مثبَت .

ويُنظر : شرح ملحة الإعراب ٢١٨، والملخّص ١/٢٦٩ .

(٦) في ب : وتأتي .

(٧) من الآية : ١٢ من سورة الأعراف .

وتارةً مع اليمين، كقوله تعالى : ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ﴾[1].

وتأتي نافية معنى الفعل عن أحد الاسمين، كقولك: (جاء زيدٌ لا عمرٌو)؛ فإنْ قلتَ: (ما جاء زيدٌ[2] ولا عمرٌو) فالواو ههنا[3] هي العاطفة،

---

(١) سورة القيامة، الآية : ١ .

اختلف العلماء في (لا) في هذه الآية :

فقال البصريّون و الكسائيّ وعامّة المفسرين : زائدة، وأنّ معناه : أقسم .

وأنكر الفرّاء هذا، وقال : لا تكون (لا) زائدة في أوّل الكلام، وقال : «إنّ (لا) هُنا ردّ لكلامٍ من المشركين متقدِّم؛ كأنّهم أنكروا البعث فقيل لهم : لا، ليس الأمر كما تقولون؛ ثم قال : ﴿ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ﴾ » . معاني القرآن ٢٠٧/٣ .

وقيل : إنّها زيدَت توطئة لنفي الجواب؛ والتّقدير : لا، أقسم بيوم القيامة لا يُتركون سُدىً .

ورُدّ بقوله تعالى : ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [البلد : ١]؛ فإنّ جوابه مثبت وهو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد : ٤]؛ ومثله : ﴿ فلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ ﴾ [الواقعة : ٧٥] .

وقيل : هي نافية، ومنفيّها (أُقْسِمُ)؛ وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاءً؛ واختاره الزّمخشريّ، قال : «والمعنى في ذلك : أنّه لا يقسم بالشّيء إلاّ إعظامًا له بذلك، عليه قولُه تعالى : ﴿ فلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾؛ فكأنّه بإدخال حرف النّفي يقول : إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعني : أنّه يستأهل فوق ذلك» . الكشّاف ١٦٣/٤ .

تُنظر هذه المسألة في : مجاز القرآن ٢٧٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ٢٥١، والأزهيّة ١٥٣ - ١٥٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١٤١/٢ - ١٤٤، والمغني ٣٢٨، ٣٢٩ .

(٢) في ب : لا زيدٌ، وهو سهو .

(٣) في ب : هُنا .

و(لا) زائدة لتأكيد النّفي[١].

وتعترض[٢] بين العامل والمعمول، وتكون بمعنى (غير)[٣]، كقولك: (ضربتُه بلا ذنبٍ) .

وبين المبتدأ والخبر، كقولك : (زيد لا صديق ولا عَدوّ)، وبين الحال وصاحبها، كقولك / : (قَدِم الأمير لا ضاحكًا ولا عابسًا). [٧٦/ ب]

وقد تدخُل على الفعل [الماضي][٤] فتحوّل معناه إلى الاستقبال، وتكون[٥] بمعنى (لَمْ) كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾[٦]، وكقول الشّاعر :

---

(١) لأنّك إذا قلتَ : (ما جاء زيدٌ وعمرٌو) احتمل أنّ المُراد : نفي مجيء كلّ منهما على كلّ حال، وأن يُراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأوّل . المغني ٣٢٢ .

(٢) في أ : وتعرض .

(٣) والكوفيّون يقولون : إنها اسم، وأنّ الجارّ دخل عليها نفسها، وأنّ ما بعدها خفض بالإضافة .

والبصريّون يرون أنّها حرفٌ، ويسمّونها زائدة، كما يسمّون (كان) في نحو : (زيدٌ كان فاضل) زائدة، وإنْ كانت مفيدة لمعنى المضيّ والانقطاع؛ فعُلم بهذا أنّهم قد يريدون بالزّائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٥٣٩/٢، ٥٤٠، والأزهيّة ١٦٠، ورصف المباني ٣٤١، والمغني ٣٢٢ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٥) في أ : يكون، وهو تصحيف .

(٦) سورة القيامة، الآية : ٣١ .

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ فَاغْفِرْ جَمَّا وَأَيُّ[١] عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا[٢]

أي: لم يُلِمَّ .

وتدخل على [الفعل][٣] المضارع نافيةً؛ فلا يتأثّر[٤]، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٥].

وتكونُ بمعنى (ليس) مختصّة بالنّكرات[٦]، ومنه قولُ الشّاعر :

---

(١) في ب : وإنّي، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز، يُنسب لأبي خِراشٍ الهذليّ، أو لأميّة بن أبي الصّلت .

و (جما) : بمعنى كثير . و (أَلَمَّ) : من اللّمم وهو صغار الذّنوب .

والشّاهد فيه : (لا ألَمّا) حيث جاءت (لا) بمعنى (لم)، والماضي بمعنى المضارِع، والمعنى : (لم يُلِمَّ) .

يُنظر هذا البيت في : طبقات فحول الشّعراء ٢٦٧/١، وتأويل مشكل القُرآن٥٤٨، وشرح أشعار الهذليّين ١٣٤٦/٣، والأزهيّة ١٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢١٨/١، ٥٣٦/٢، والإنصاف ٧٦/١، والجنى الدّاني ٢٩٨، والمغني ٣٢١، والمقاصد النّحويّة ٢١٦/٤، والخزانة ٢٩٥/٢، ٤/٤، ١٩٠/٧، وديوان أميّة ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : تتأثّر، وهو تصحيف؛ وفي ب : يأثّر، وهو تحريف .

(٥) من الآية : ٢٥٥ من سورة البقرة .

(٦) (لا) النّافية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيّين، ومذهب بني تميم إهمالُها .

ويُشترط لعملها عمل (ليس) عند الحجازيّين ثلاثة شروط :

١- أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو : (لا رجلٌ أفضلَ منك) .

٢- أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا نقول : (لا قائمـًا رجلٌ) .

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيـاً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيـاً[1]

وقول[2] الآخر :

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِيْـرَانِهَا فَأَنَـا ابْـنُ قَيْـسٍ لاَ بَرَاحُ[3]

= ٣- ألا ينتقض النّفي بـ(إلاّ)، فلا تقول : (لا رجلٌ إلاّ أفضلَ من زيد) بنصب (أفضل) بل يجب رفعُه .

تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصّل ١٠٩/٢، وشرح الكافية الشّافية ٤٤٠/١، وابن النّاظم ١٥٠، وشرح الرّضيّ ٢٧٠/١، وشرح ألفية ابن معطٍ ٨٩٤/٢، ٨٩٥، وأوضح المسالك ٢٠٣/١، وابن عقيل ٢٨٨/١ ــ ٢٩٢، والتّصريح ١٩٩/١، والهمع ١١٨/٢ - ١٢٠، والأشمونيّ ٢٥٢/١ - ٢٥٤ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

و (تعزّ) : تصبّر وتسلّ . و(وزر) : ملجأ . و(واقيـاً) : حافظـاً وراعيـاً .

والشّاهد فيه : (لا شيء باقيـاً) و (لا وزر واقيـاً) حيث أعمَل (لا) النّافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٢١٦/١، وابن النّاظم ١٥٠، والجنى الدّاني ٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٤/١، وتخليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٨٩/١، والمقاصـد النّحويّة ١٠٢/٢، والتّصريح ١٩٩/١، والهمع١١٩/٢، والأشمونيّ ٢٥٣/١ .

(٢) في أ : وقال .

(٣) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسيّ .

والشّاهد فيه : (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل (ليس)؛ فرفع اسمها - براح - وحذف خبرها .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٥٨/١، والمقتضب ٣٦٠/٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٣١/١، =

أراد: لا بَراح لي .

وقـــد تُزاد التّاء مع (لا)[١] لتأنيث اللّفظ، والمبالغة في معناه[٢]؛ فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان لا غير، نحو: (حينٍ) و(ساعةٍ) و(أوانٍ)[٣].

= والإنصاف ٣٦٧/١، وشرح المفصّل ١٠٨/١، ١٠٩، وابن النّاظم ١٥٠، ورصف المباني ٣٣٧، والمغني ٣١٥، والتّصريح ١٩٩/١، والخزانة ٤٦٧/١ .

(١) أي : النّافية .

(٢) الّذي ذكره الشّارح هو مذهب الأخفش والجمهور .

وقيل : إنّها مركّبةٌ من (لا) والتّاء؛ فلو سمّيت بها حكيتْ .

وذهب أبو عبيد القاسم بن سلاّم وابن الطّراوة إلى أنّها كلمة وبعضُ أخرى، أصلُها: (لا تحين) التّاء متّصلة بـــ(حين) .

وذهـــب ابن أبي الرّبيع إلى أنّ الأصل في (لات) : (ليس)، فقُلِبَتْ ياؤها ألفـــاً، وأُبدلت سينُها تاءً كراهةَ أن تلتبس بحرف التّمنّي .

الملخّص ٢٧٢/١، ٢٧٣، والبسيط ٧٥٣/٢ .

وتُنظر هذه المسألة في : الإنصاف ١٠٨/١، وشرح الرّضيّ ٢٧١/١، والجنى الدّاني ٤٨٥، ٤٨٦، والارتشـــاف ١١١/٢، والمغني ٣٣٤، والتّصريح ١٩٩/١، ٢٠٠، والهمع ١٢١/٢ .

(٣) هذا مذهب ابن مالكٍ، وابنه .

يُـــنظر : شـــرح التّســـهيل ٣٧٧/١، وشـــرح الكافية الشّافية ٤٤٣/١، وابن النّاظم ١٥١ .

وذهب سيبويه والجمهور إلى أنّها تعمل العمل المذكور، وهو عمل (ليس) في لفظ (الحين) خاصّة . الكتاب ٥٧/١ .

وقيـــل : إنّها لا تعمل شيئـــاً؛ فإنْ ولِيَها مرفوع فمبتدأ حذف خبره؛ أو منصوب =

والأعـــرف - حينئذٍ - في[١] ذلك حذف[٢] الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[٣].

المعنى : ليس هذا الحين حين مَنَاصٍ، أي : فِرَارٍ[٤] .

= فمعمول لفعلٍ محذوف؛ وهذا أحدُ قولي الأخفش .

والقول الثّاني : أنها تعمل عمل (إنّ) وهي للنّفي العامّ .

وقيل : إنّها حرف جرّ تخفض أسماء الزّمان . قاله الفرّاء . معاني القرآن ٣٩٧/٢، ٣٩٨ .

وتُـــنظر هذه المسألة في : شرح الرّضيّ ٢٧١/١، والجنى الدّاني ٤٨٨، والارتشاف ١١١/٢، والمغني ٣٣٥، والتّصريح ٢٠٠/١ .

(١) في أ : وذلك .

(٢) في كلتا النسختين: بحذف والتصويب من ابن الناظم ١٥١.

(٣) من الآية : ٣ من سورة ص .

(٤) وقـــد قرئ شذوذًا : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاص ﴾ برفع (الحين) على أنه اسم (لات)، والخبر محذوف؛ والتّقدير : ولات حينُ مناص كائنـــًا لهم .

وقُـــرئ - أيضـــًا - : ﴿ وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ بخفض (حين)؛ فزعم الفرّاء أنّ (لات) تستعمل حرفا جارًّا لاسم الزّمان خاصّة .

فتحصّل في (حين) ثلاثُ قراءات : الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ وفي الرّفع ثلاثة أقوال : إما على الابتداء، أو على الاسميّة لـــ(لات) إنْ كانت عاملة عمل ليس، أو على الخبريّة لها إنْ كانت عاملةً عمل (إنّ) .

وفي النّصـــب ثلاثـــةُ أقوال ـــ أيضـــًا ـــ : إما على الاسميّة لـــ(لات) إنْ كانتْ عاملة عمل (إنّ)، أو على الخبرية لها إنْ كانت عاملة عمل (ليس)، أو على أنّه مفعولٌ بفعلٍ محذوف تقديرُه: لا أرى حين مناص . =

قال الشّاعر :

نَــدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْــبَغْيُ مَــرْتَعُ[1] مُبْتَغِيْهِ وَخِيمُ[2]

[٧٧/ أ] / وقــد تكــون ناصبةً للاسم، رافعةً للخبر، حملاً على (إنَّ) في العمل؛ لأنَّ (إنَّ) لتوكيد الإيجاب، و (لا) لتوكيد النّفي؛ فهي ضدّها،

= وفي الخفض وجهٌ واجد .

يُنظر : مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، ومعاني القرآن للفرّاء ٣٩٧/٢، ٣٩٨، وشــرح الكافيــة الشّافية ٤٤٢/١، ٤٤٣، وأوضح المسالك ٢٠٥/١، وابن عقيل ٢٩٤/١.

(١) في ب : مصرع .

(٢) هــذا بيــتٌ من الكامل، وهو لمحمّد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكنانيّ، أو لرجلٍ من طيّء .

و (الــبُغاة): جمع باغ، والباغي : الّذي يتجاوز قدره . (ولات ساعة مندَم): أي وليست السّاعة ساعة ندامة . و(مرتع) : اسم مكان من رتع في المكان جعله ملهىً وملعبــاً . و(وخيم) : ثقيل .

والشّاهد فيه : (ولات سَاعةَ مندمٍ) حيث حذف اسم (لات) وهو الأعرف .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ٤٤٣/١، وشرح التّسهيل ٣٧٧/١، وابن النّاظم ١٥١، وتخــليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٩٥/١، والمقاصد النّحويّة ١٤٦/٢، والهمع ١٢٢/٢، والأشمونيّ ٢٥٥/١، والخزانة ١٦٨/٤ .

وقــد استشــهد الشّارحُ ــ رحمه الله ــ لــ(حين) و (ساعة)؛ وبقي (أوان)، والشّاهدُ عليها قولُ الشّاعر :

طَلَــبُوا صُلْحَنَــا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءُ

يُنظر : شرح التّسهيل ٣٧٧/١، ٣٧٨، وابن النّاظم ١٥١ .

والشّيء يُحمل[١] على ضدّه، كما يُحمل[٢] على نظيره .

وتكون النّكرة بعدها مُضافةً، كقولك : (لا طالبَ جَهْلٍ مشكورٌ)، أو شبيهةً بالمضافة[٣]، كقولك : (لا جاهلاً قُربه مقصود) .

فإنْ كانت النّكرة مُفْرَدةً غير مُضافَة، ولا شبيهة به، بنيت على الفتح لتركيبها[٤] مع (لا) تركيب[٥] خمسة عشر[٦]؛ ولتضمّنها معنى (مِنْ) الجنسيّة، بدليل ظهورها في قول الشّاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيْلٍ إِلَى هِنْدِ[٧]

فتقول من ذلك ناوِيًا استغراق[٨] الجنس : (لا رجل في الدّار).

---

(١) في ب : يعمل عمل ضدّه، وهو تحريف .

(٢) في ب : كما يعمل عمل نظيره، وهو تحريف .

(٣) في أ : بالمضاف .

(٤) في أ : كتركيبها .

(٥) في كلتا النسختين: كتركيب، وما أثبته هو الأولى.

(٦) في ب : عشره، وهو سهو .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

و (يذود) : يدفع . و (سبيل) : طريق .

والشّاهد فيه : (ألا لا من سبيل) حيث ظهرت (مِنْ) بعد (لا) فدلّ ذلك على أنّ اسم (لا) إذا لم تُذكر معه (مِنْ) فهو متضمّنٌ معناها .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٢/٥٤، وابن النّاظم ١٨٦، واللّسان (ألا) ١٥/٤٣٤، والجنى الدّاني ٢٩٢، وأوضح المسالك ١/٢٨١، وتخليص الشّواهد ٣٩٦، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٣٢، والتّصريح ١/٢٣٩ .

(٨) في ب : للاستغراق .

وَإِنْ بَـــدَا بَيْـــنَهُمَا مُعْـــتَرِضُ فَـــارْفَعْ وَقُلْ : لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضُ

فَإِنْ فَصَلَ بينها وبين النّكرة فاصل عادَ إلى أصله وهو الإعراب[1]، وزال عنه ما عرض له من البناء، كقوله تعالى : ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾[2].

وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيـــاً وَانْصِبِ وَغَايِرِ[3] الإِعْرَابَ فِيهِ[4] تُصِبِ

[ب/٧٧] / تَقُـــولُ: لاَ بَيْـــعٌ وَلاَ خِلاَلُ فِيـــهِ وَلاَ عَيْـــبٌ[5] وَلاَ إِخْلاَلُ

[وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الأَوّلِ قَدْ جَازَ وَالْعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ][6]

وَإِنْ تَشَـــأْ فَانْصِبْهُمَا[7] جَمِيعَا وَلاَ تَخَـــفْ رَدًّا وَلاَ تَقْرِيعَـــا

---

(١) مـــن شـــروط عمل (لا) عمل (إن) : ألاّ يفصل بينها وبين اسمها فاصل، ولا خبرها؛ فإنْ فصل بينهما أهملت كما في الآية .

(٢) من الآية : ٤٧ من سورة الصّافّات .

(٣) في متن الملحة ٢٩، وشرح الملحة ٢٢٢ : أَوْ غَايِرِ الإِعْرَابَ .

(٤) في ب : فيها .

(٥) في كلتا النّسختين : ولا بيع، والتّصويب من متن الملحة ٣٤، وشرح الملحة ٢٢٢.

(٦) مـــا بين المعقوفين ساقطٌ من كلتا النّسختين؛ وإكمالُه من متن الملحة ٣٠، وشرح الملحة ٢٢٢.

(٧) في متن الملحة ٣٠ : وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا .

فصل

يجـــوز إذا عطفت النّكرةعلى اسم (لا) في العمل خمسة أوجه[١]؛ لأنّ العطف يصحّ معه[٢]إلغاء (لا) وإعمالها؛ فإن أعملت الأولى فتحت الاسم بعدها، وجاز لك في الثّاني ثلاثة أوجُه :

الأوّل : الفتح على إعمال (لا)[٣] الثّانية؛ مثالُه : (لا حول ولا قوّة إلا بالله)، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾[٤].

الثّاني : النّصب على جعلها مؤكّدة، وعطف الاسم بعدها على محلّ الاسم قبلها؛ مثالُه : (لا حولَ ولا قوّةً)، ومنه قولُ الشّاعر:

لاَ نَسَـــبَ الْيَـــوْمَ وَلاَ خُـــلَّةً اتَّسَـــعَ الْخَـــرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[٥]

---

(١) يقصد أنّك إذا عطفت النّكرة المفردة على اسم (لا) وكرّرت (لا) جاز خمسة أوجُه.

(٢) في ب : مع .

(٣) في أ: إلاّ.

(٤) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .

(٥) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لأنس بن العبّاس بن مرداس السّلميّ، وقيل : لأبي عامر جدّ العبّاس بن مرداس السّلميّ .

والشّاهد فيه : (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتّأكيد، ويكون (خلّة) معطوفـًا بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب) .

يُـــنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٥٨/٢، والأصول ٤٠٣/١، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ١١٣/٢، وشرح الجمل ٢٧٥/٢، والارتشاف ١٧٢/٢، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، والمقاصد النّحويّة ٣٥١/٢، والتّصريح ٢٤١/١ .

الـثّالث[١]: الـرّفع على أحد وجهين[٢]؛ إلغاء (لا)، أوزيادتها[٣] وعطـف الاسـم عـلى محلّ (لا) الأولى مع اسمها؛ فإنّ موضعها رفع بالابتداء؛ مثالُه : (لا حولَ ولا قوّةٌ إلاّ بالله)، و[منه][٤] قولُ الشّاعر :

هَـذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلاَ أَبُ[٥]

[٧٨/ أ] / فلم[٦] ينوّن لأجل القافية .

---

(١) في ب : والثّالث .

(٢) ويجوز وجه ثالثٌ : وهو أنْ تكون (لا) الثّانية عاملة عمل (ليس) .

يُنظر : ابن النّاظم ١٨٨، وابن عقيل ٣٦٧، والتّصريح ٢٤٢/١، والأشمونيّ ١٠/٢.

(٣) في أ : وزيادتها .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، واختلف في نسبته فقيل : لرجل من مذحج، وقيل : لهمّام بن مـرّة، وقيـل : لرجلٍ من بني عبد مناة، وقيل : لهُنّى بن أحمر، وقيل : لضمرة بن ضمرة، وقيل : لزرافة الباهليّ .

و (العَمْر) ــ بفتح فسكون ــ : الحياة . و (الصّغار) الذّلّ والهوان .

والشّاهد فيه : (ولا أبُ) حيث جاء مرفوعـًا، ورفعه على أحد الوجهين اللذين ذكـرهما الشـارح؛ ويجوز فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس)، و(أب) اسمها، وخبرها محذوف .

يُـنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٩٢/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١٢١/١، والمقتضب ٣٧١/٤، والأصـول ٣٨٦/١، والجمـل ٢٣٩، واللّمع ٩٩، والمقتصد ٨٠٤/٢، وشرح المفصّل ١١٠/٢، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، ٤٠٨ .

(٦) في ب : ولم ينوّنا .

وإنْ ألغيتَ الأولى[١] رفعتَ الاسم بعدها، وجاز لك في الثّاني وجهان:

أحدهما : الفتح على إعمال (لا) الثّانية؛ مثالُه : (لا حولٌ ولا قوّةَ إلاّ باللهِ)، ومنه قولُ الشّاعر :

فَــلاَ لَغْــوٌ وَلاَ تَأْثِــيمَ فِيهَــا وَمَــا فَــاهُــوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ[٢]

الثّاني : الرّفع على إلغاء (لا)، أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها؛ مثالُه : (لا حولٌ ولا قوّةٌ إلاّ باللهِ)، ومنه قولُ الشّاعر:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَ نَاقَةٌ لِي فِي[٣] هَذَا وَلاَ جَمَلُ[٤]

---

(١) في أ : وإن ألغيت لا .

(٢) هــذا بيــتٌ من الوافر، وهو لأميّة بن أبي الصّلت، وهو ملفّقٌ من بيتين، وصوابُ الإنشاد – كما في الدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧ – هكذا :

وَلاَ لَغْــوٌ وَلاَ تَأْثِــيمَ فِيهَــا وَلاَ غَــــوْلٌ وَلاَ فِيهَــــا مُلِــــيمُ

وَفِيهَــا لَحْــمُ سَاهِرَةٍ وبَحْرٍ وَمَــــا فَــــاهُوا بِــــهِ لَهُــــمُ مُقِــــيمُ

و-(السّاهرة): هي الأرض، وهي في مقابلة البحر. والأبياتُ في وصف نعيم أهل الجنّة.

والشّاهد فيه: (فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمُ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنّها ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثّانية على أنّها نافية للجنس، عاملة عمل (إنّ).

يُــنظر هــذا البيت في : معاني القرآن للفرّاء ١٢١/١، واللّمع ٩٩، وشرح الكافية الشّــافية ٥٢٥/١، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل ٣٦٩/١، والمقاصــد الــنّحويّة ٣٤٦/٢، والتّصريح ٢٤١/١، والخزانة ٤٩٤/٤، والدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧ .

(٣) في أ : فيها .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للرّاعي النّميريّ . =

ولا يجـــوز نصب الثّاني ورفع الأوّل؛ لأنَّ (لا) الثّانية إنْ أعملت[1] وجب في الاسم بعدها البناء على الفتح؛ لأنّه مفرد، وإن لم تعملها وجب فيه الرّفع؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظـــاً ومحلاً .

= والشّـــاهد فيه : (لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ عـــلى أنّهـــا ملغاة؛ ورفع الاسم الواقع بعد (لا) الثّانية على أنّها زائدة، والاســـم بعدها معطوفٌ على الاسم الّذي بعد (لا) الأولى؛ أو على أنّها ملغاة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٩٥، ومجالس ثعلب ١/٢٨، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّـــل ٢/١١١، ١١٣، وشرح التّحفة الورديّة ١٦٥، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٣٦، والتّصريح ١/٢٤١، والدّيوان ١٩٨ .

(١) في ب: إن عملت.

فصل

وإذا وُصِفَ[١] اسم (لا) المبنيّ معها على الفتح بصفةٍ مفردة متّصلة؛ جاز فيها ثلاثة أوجه :

البناء على الفتح، كقولك: (لا رجلَ ظريفَ فيها) .

والنّصب، نحو : (لا رجلَ ظريفًا فيها) .

والرّفع، نحو : (لا رجل ظريفٌ فيها) .

فالبناء على أنّه رُكّب الموصوف/ مع الصّفة تركيب خمسة عشر، ثم [٧٨/ ب] دخلت (لا) عليها، والنّصب على اتباع [الصّفة][٢] محلّ اسم[٣] (لا)، والرّفع على اتباعها لمحلّ (لا) مع اسمها .

وإنْ فصل النّعت عن اسم (لا) تعذّر بناؤها على الفتح؛ لزوال التّركيب بالفصل، وجاز النّصب، نحو : (لا رجلَ فيها ظريفًا)، والرّفع أيضًا، نحو (لا رجل فيها ظريفٌ)، وكذلك إذا كان النّعت غير مفرَد؛ تقول : (لا رجلَ قبيحًا فعله عندك)[٤].

فإن عطفت على اسم (لا) بدون تكرارها امتنع إلغاء (لا)، وجاز في المعطوف الرّفع بالعطف على موضع (لا) مع اسمها؛

---

(١) في ب : إذا وصفت .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي من ابن النّاظم .

(٣) في أ : المحلّ لاسم الا، وهو تحريف .

(٤) وكذلك : (لا رجلَ قبيحٌ فعله عندك) .

نحو: (لا رجل وامرأةٌ في الدّار)، والنّصبُ بالعطف على [موضع][(١)] اسم (لا)[(٢)]، ومنه قولُ الشّاعر:

فَــلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُــوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزّرَا[(٣)]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، وهي من ابن النّاظم .

(٢) ولا يجــوز بناء المعطوف على الفتح؛ لأجل فصل العاطف، وقد حكى الأخفش : (لا رجل وامرأةَ فيها) بالبناء على الفتح، وهو شاذّ؛ مخرّج على أنه ركّب المعطوف مع (لا) فبني، ثم حذفت، وأبقي حكمها .

يُــنظر : شــرح المفصّل ١١٠/٢، وابن النّاظم ١٩١، وأوضح المسالك ٢٨٩/١، ٢٩٠، وابن عقيل ٣٧٣/١، والتّصريح ٢٤٣/١ .

(٣) هــذا بيتٌ من الطّويل، وهو لرجل من بني عبد مناة بن كِنانة، يمدح فيه مروان بن الحكــم وابنه عبد الملك بن مروان؛ ويُنسب للفرزدق - وليس في ديوانه -، كما يُنسب لغيرهما .

و(المجد): العزّ والشّرف . و (ارتدى) : لَبِسَ الرّداء، وهو ما يستُر النّصف الأعلى.

و(تــأزّر) : لَبِسَ الإزار وهو الثّوب الّذي يستر النّصف الأسفل؛ والارتداء والائتزار بالمجد كِناية عن غاية الكرم ونهاية الجُود، فكأنّهما متلبّسان به لا يفارقانه .

والشّاهد فيه : (فلا أبَ وابنــًا) حيث عطف على اسم (لا) النّافية للجنس و لم يكــرِّرها؛ وجاء بالمعطوف منصوبــًا؛ لأنّه عطفه على محلّ اسم (لا)؛ وهو مبنيّ عــلى الفتح في محلّ نصب؛ ويجوز فيه الرّفع، ووجهه أن يكون معطوفــًا على محلّ (لا) مع اسمها، فإنّهما معــًا في محلّ رفع بالابتداء .

يُــنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٨٥/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١٢٠/١، والمقتضب ٣٧٢/٤، واللّمع ٩٩، وشرح المفصّل ١٠١/٢، ١١٠، وابن النّاظم ١٩١، وتخليص الشّواهد ٤١٣، والمقاصد النّحويّة ٣٥٥/٢، والتّصريح ٢٤٣/١، والخزانة ٦٧/٤ .

وتدخل همزة الاستفهام على (لا) النّافية للجنس؛ فيبقى ما كان لها[١] من العمل، وجواز الإلغاء إذا كرّرت، والاتباع لاسمها على محلّه [من النّصب، أو على محلّ (لا) معه][٢] من الابتداء .

وأكثر ما يجيء ذلك إذا قُصد بالاستفهام التّوبيخ والإنكار، كقوله:

أَلاَ ارْعِـوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيْبَتُهُ وَآذَنَـتْ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟[٣]

[٧٩/أ] / وقد يجيء ذلك؛ والمراد مجرّد الاستفهام عن النّفي، كقول الشّاعر:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أُلاَقِـي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي[٤]

---

(١) في أ: فيبقى مالا.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق وهي من ابن الناظم.

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

و (ارعواء) : انكفاف وانزجار . (وَلَّتْ) : أدبرت . (وآذنت) : أعلمت .

والشّاهد فيه : (ألا ارعواء) حيث قصد بالهمزة التّوبيخ والإنكار مع إبقاء عمل (لا) النافية للجنس كما لو كانت مجرّدة من الهمزة .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٣١٩/١، وابن النّاظم ١٩٢، وتخليص الشّواهد ٤١٤، والمغني ٩٦، وابن عقيل ٣٧٥/١، والمقاصد النّحويّة٣٦٠/٢، والتّصريح ٢٤٥/١، والهمع ٢٠٥/٢، والأشمونيّ ١٤/٢ .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، ويُنسب لمجنون بني عامر قيس بن الملوّح، والّذين نسبوه إليه قَدْ رَوَوْا صدره على وجه آخر، وهو :

أَلاَ اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ؟

و (اصطبار) : تصبّر وتجلّد . و (لا قاهُ أمثالي) : كناية عن الموت .

والشّاهد فيه : (ألا اصطبار) حيث عامل (لا) بعد دخول همزة الاستفهام، بمثل =

وقد يُراد بالاستفهام[١] التّمنّي[٢]، كقوله :

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ[٣] .....

= مـــا كـــان يعاملها قبل دخولها؛ والمراد بالهمزة : الاستفهام، ومن (لا) : النّفي؛ فيكون معنى الحرفين معـــًا الاستفهام عن النّفي .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٣٢٠/١، وابن النّاظم ١٩٢، والجنى الدّاني ٣٨٤، والمغـــني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٥/١، والمقاصد النّحويّة ٣٥٨/٢، والتّصريح ٢٤٤/١، والهمع ٢٠٥/٢، والخزانة ٧٠/٤، والدّيوان ٢٢٨ .

(١) في كلتا النّسختين : بالاسم، وهو تحريف؛ والتّصويب من ابن النّاظم ١٩٢ .

(٢) مذهـــب ســـيبويه، والخـــليل، والجرميّ أنّ (ألا) هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحـــرف؛ فهي بمنـــزلة (أتمنّى) فلا خبر لها، وبمنـــزلة (ليتَ) فلا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكرّرت .

وخالفهم المازنيّ فجعلها كالمجرّدة من همزة الاستفهام .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٣٠٧/٢، والمقتضب ٣٨٣/٤، والأصول ٣٩٧/١، وشـــرح المفصّل ٤٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ٥٣٤/١، وشرح الرّضيّ ٢٦١/١، ٢٦٢، وأوضح المسالك ٢٩٣/١، والتّصريح ٢٠٥/٢، ٢٠٦، والأشمونيّ ١٥/٢ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل،وعجزُه :

فَيَـــرْأَبَ مَـــا أَنْأَتْ يَدُ الغَفَـــلاَتِ

ولم أقف على قائله .

(ولّـــى) : أدبـــر وذهـــب . (فيرأب) : يُجبر ويُصلح . (أنأت) : صدعت وأفسدت .

والشّاهد فيه: (ألا عمر) حيث أُريد بالاستفهام مع (لا) مجرّد التّمنّي؛ وهذا كثير.

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٣١٨/١، وابن النّاظم ١٩٣، والجنى الدّاني =

ويجب ذكر خبر (لا) إذا لم يُعْلم[1]، كقول الشّاعر :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ[2] حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[3]

= ٣٨٤، والارتشاف ١٧٧/٢، والمغني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٦/١، والمقاصد النّحويّة ٣٦١/٢، والتّصريح ٢٤٥/١، والخزانة ٧٠/٤ .

(١) وإنْ عُلِم التزم حذفه بنو تميم والطّائيّون، وأجاز حذفه وإثباته الحجازيّون .
يُنظر : المفصّل ٥٢، وشرح المفصّل ١٠٧/١، وشرح الكافية الشّافية ٥٣٥/١ - ٥٣٧، والارتشاف ١٦٦/٢، ١٦٧، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وابن عقيل ٣٧٧/١، والتّصريح ٢٤٦/١، والأشمونيّ ١٧/٢ .

(٢) في ب : جازوهم، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطّائيّ، أو لأبي ذؤيب الهذليّ، أو لرجلٍ جاهليّ من بني النّبيت بن قاسط .
وقد ورد البيتُ هُنا ملفّقًا من بيتين؛ وهما :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

(جازرهم) الجازر : الّذي ينحر الإبل . و (الحرف) : الإبل النّجيبة الّتي أنضتها الأسفار، شُبِّهت بحرف السّيف في مضائها ونجائها ودقّتها؛ وقيل : هي الضّامرة الصّلبة، شُبِّهت بحرف الجبل في شدّها وصلابتها؛ ويُقال : الحرف النّاقة المهزولة . اللّسان (حرف) ٤٢/٩ . و (المصرّمة) يُقال ناقة مصرّمة : وذلك أن يُصَرَّم طُبْيُها، فيُقْرح عَمْدًا حتى يفسد الإحليل، فلا يخرُج اللّبن، فييبس، وذلك أقوى؛ وقيل : ناقة مُصَرَّمةٌ : هي الّتي صَرَمها الصّرار فوقذّها، وربّما صرمت عَمْدًا لتَسْمَنَ فتُكوى . اللّسان (صرم) ٣٣٨/١٢. و(الأصلاء): جمع صلا، وهو: ما حول الذّنب. و(التّمليح): شيءٌ من ملح أي: شحم .
والمعنى : أنّهم في جدْب، واللّبن عندهم عزيز، ولا يُسقاهُ الوليد الكريم النّسب، فَضْلاً عن غيره؛ فجازرهم يردّ عليهم من المرعى ما ينحرون للضّيف، إذْ لا لبن عندهم . =

وندَر حذْفُ الاسم وإثبات الخبر في قولهم: (لا عليك) أي: لا بأس عليك.

وتكونُ (لا) نافية للمعرفة، وذلك بتقدير محذوفٍ[١]، ومنه قولُ الرّاجز[٢]:

لاَ هَيْـثَـمَ اللَّـيْـلَـةَ لِلْـمَـطِـيِّ[٣]

= والشّـاهد فيـه : (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا) وهو: (مصبوح) لأنّه لم يكن ممّا يُعْلم؛ فإذا لم يُعلم يجب ذكره .

ويجوز أن يكون (مصبوح) نعتـًا لاسمها محمولاً على الموضع، والخبر محذوف لعلم السّامع، تقديره : موجود .

يُـنظر هـذان البيتان في : الشّعر والشّعراء ١٤٥، وفرحة الأديب ١٢٦، وإيضاح شـواهد الإيضاح ٢٧١/١، وشرح المفصّل ١٠٧/١، واللّسان (صرر) ٤٥٢/٤، والمقاصد النّحويّة ٣٦٩/٢، وملحق ديوان حاتم ٢٩٣، ٢٩٤ .

وورد الشّـاهد مـلفّقـًا مـن صدر الأوّل وعجز الثّاني في : الكتاب ٢٩٩/٢، والمقتضـب ٣٧٠/٤، والأصـول ٣٨٥/١، والإيضاح ٢٤٠، والتّبصرة ٣٩٢/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٥١٢/٢، وابن النّاظم ١٩٤، والارتشاف ١٦٦/٢، وتخليص الشّواهد ٤٢٢، وملحق أشعار الهذليّين ١٣٠٧/٣ .

(١) قال الرّضيّ في شرحه على الكافية ٢٦٠/١ : ((ولتأويله بالمنكر وجهان :

إمّـا أن يقـدّر مضافٌ هو : (مثل) فلا يتعرّف بالإضافة لتوغُّله في الإبهام، وإنما يُجعـل في صورة النّكرة بنـزع (اللاّم)، وإن كان المنفيّ في الحقيقة هو المضاف المذكور الّذي لا يتعرّف بالإضافة إلى أيّ معرفة كان .

وإمّا أن يُجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى)).

(٢) في ب : الشّاعر .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، و لم أقف على قائله .

و(هيـثم) هو: هيثم بن الأشتر، وكان مشهورًا بين العرب بحُسن الصوت في حدائه وبمعرفة البيْداء. =

ومن ذلك قيل: (**قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا**)[١].

فإنّما القصد فيه إلى عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -[٢]، وتقدير الكلام : لا مِثل عليّ، و لا مثل الهيثم؛ لأنّ (لا) لا تنصب إلا نكرة - كما تقدّم -، وجواز ذلك بتقدير: مثل .

= والشّاهد فيه : (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) بـ(لا) وهو علم معرفة لتأوّله بالنّكرة؛ لأنّه أراد : لا مثل هيثم .

أو أنّه لاشتهاره صار شائعاً كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول (لا) عليه .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، والأصول١/٣٨٢، وتحصيل عين الذّهب ٣٥٠، والمفصّل ١٠٦، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٣٦٥، وأسرار العربيّة ٢٥٠، وشرح المفصّل ٢/١٠٣، وشرح الكافية الشّافية ١/٥٣٠، وشرح الرّضيّ ١/٢٦٠، والملخّص ٥٠٧، والخزانة ٤/٥٧ .

(١) قال الرّضيّ في شرح الكافية ١/٢٦٠ : ((معنى قضيّة ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها؛ إذْ هو ــ كرّم الله وجهه ــ كان فيصلاً في الحُكومات على ما قالَ النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - : ((**أَقْضَاكُمْ عَلَيّ**)) فصار اسمُه - رضي الله تعالى عنه - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ (الفيصل) . وعلى هذا يمكن وصفُه بالنّكر؛ وهذا كما قالوا : (**لكلّ فرعون موسى**) أي : لكلّ جبّار قهّار؛ فيصرف (فرعون) و (موسى) لتنكيرهما بالمعنى المذكور)) .

ويُنظر هذا القولُ في : الكتاب ٢/٢٩٧، والمقتضب ٤/٣٦٣، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٣٦٦، وشرح المفصّل ٤/١٢٣، وشرح الكافية الشّافية ١/٥٣٠، وتخليص الشّواهد ٤٠١ .

وجاءت الرّواية في الكتاب و الأمالي بطرح (لها) .

(٢) في أ : عليه السّلام .

بَابُ التَّعَجُّبِ

وَتُنْصَبُ الأَسْمَاءُ فِي التَّعَجُّبِ نَصْبَ الْمَفَاعِيلِ فَلاَ تَسْتَعْجِبِ[1]
تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ[2] سَطَا

[٧٩/ ب] / **التَّعجُّب هو**: استعظام فعل فاعلٍ ظاهر المزيّة فيه .

وقيل: إنّ التعجُّب يكون ممّا يظهر معناه، ويخفى سببه، وَيُدَلُّ عليه بصيغ[3] مختلفة، كقولك: (كيف تعصي مَن أنتَ تتقلّب في نعمه!)، وقولهم : (للهِ أنتَ !)، وقول الشّاعر :

وَاهًا لِلَيْلَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا[4]

---

(١) في أ : ولا تستعجب .

(٢) في أ : إذا سطا .

(٣) في ب : على صيغ .

(٤) هذا بيتٌ من الرّجز، وبعده :

هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

يُنسب إلى رؤبة بن العجّاج، كما يُنسب إلى أبي النّجم العجليّ، وروى أبو زيد الأنصاريّ في نوادره ٥٨، ١٦٤ أكثر الأبيات الّتي يروونها مع بيت الشّاهد، ونسبها لأبي الغول الطّهويّ بعض أهل اليمن .

(واهًا) : كلمة يقولها المتعجِّب؛ فإذا تعجّبتَ من طيب شيء قلتَ : (واهًا له ما أطيَبَه)؛ وكلمة (واهًا) هُنا اسم بمعنى أعجب .

يُنظر هذا البيتُ في : مجالس ثعلب ٢٢٨/١، وشرح المفصّل ٧٢/٤، وشرح الكافية الشّافية ١٠٧٦/٢، وابن النّاظم ٤٥٥، وأوضح المسالك ١٨١/٣، والمقاصد =

وقول الآخر :

..... يَـا جَارَتَـا[١] مَا أَنْتِ جَارَهْ![٢]

وقولك[٣] لمن أنكرتَ منه حالاً ما: (سبحان الله ما أعلمُ منك هذا!).

والأشهر في استعماله بصيغتين[٤]:

أحدهما: (مَا أَفْعَلَهُ!)، والأُخرى: (أَفْعِلْ بِهِ!) .

= النّحويّة ١/١٣٣، ٣/٦٣٦، والتّصريح ٢/١٩٧، والأشمونيّ ٣/١٧، والخزانة ٧/٤٥٥، وملحق ديوان رؤبة ١٦٨ .

(١) في ب : حارتنا، وهو تحريف .

(٢) هذا نصف بيتٍ من مجزوء الكامل؛ وهو للأعشى الكبير؛ ومن العلماء مَن جعل هذا عجز البيت، وجعل صدره :

بَـانَتْ لِتَحْزُنَـنَا عَفَـارَهْ

ومنهم مَن عكس؛ فجعل المذكور في الكتاب صدرًا، وجعل الّذي ذكرناه عجزًا؛ وهو المثبت في الدّيوان .

و(بانتْ) : فارقتْ . (وَعَفَارَهْ) : اسمُ امرأة .

والشّاهد فيه: (ما أنت جاره) حيث يدلّ على التّعجُّب، إذ التّقدير: عظمت من جارة .

يُنظر هذا البيت في : الصّاحبيّ ٢٧٠، والمقرّب ١/١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٣٥، وابن النّاظم ٤٥٥، ورصف المباني ٥١٣، وشرح شذور الذّهب ٢٤٣، وابن عقيل ١/٦٠٥، والأشمونيّ ٣/١٧، والخزانة ٣/٣٠٨ - ٣١٠، ٥/٤٨٦، ٤٨٨، والدّيوان ١٥٣.

(٣) في أ : وكقولك .

(٤) هُمـا صيغتاه القياسيّتان؛ وما عداهُما سماعيّ كالأمثلة الّتي ذكرها الشّارح؛ وهما اللّتان عقد النُّحاة (باب التّعجُّب) لبيانهما؛ لاطّرادهَما في كلّ معنىً يصحّ التّعجُّب منه؛ ولم يُبوّب لغيرهما من الصّيغ السّابقة؛ لأنّ تلك الصّيغ لم تدلّ على التّعجُّب بالوضع، بل بالقرينة .

وتقول مِن ذلك : (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !) و (أَحْسِنْ بِهِ !) .

فـ(ما) عند سيبويه[١] نكِرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء؛ وساغ الابتداء بها[٢]؛ لأنّها في تقدير : التّخصيص[٣].

والمعنى : شيءٌ عظيمٌ أحسنَ[٤] زيدًا، أي: جعلهُ حسنًا؛ وهذا كقولهم: (شيءٌ جاء بك) و(**شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب**)[٥].

و(أَحْسَنَ) : فعلٌ ماضٍ[٦]، لا يتصرّف[٧]، مسندٌ إلى ضمير (ما)؛

---

(١) رأيه في الكتاب ٧٢/١ حيث قال : ((هذا بابُ ما يعمل عمل الفعل و لم يَجر مجرى الفعل و لم يتمكّن تمكُّنه؛ وذلك قولُك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد الله، ودخله معنى التّعجُّب)) . وهو مذهب جمهور البصريّين .

وما بعد (ما) من الجملة الفعليّة خبر؛ فموضعه رفع .

يُنظر : المقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، والتّبصرة ٢٦٥/١، وأسرار العربيّة ١١٢، وشرح المفصّل ١٤٢/٧، ١٤٩، وشرح التّسهيل ٣١/٣، وابن النّاظم ٤٥٦، والتّصريح ٨٧/٢.

(٢) في أ: الابتداها.

(٣) مُرادُ الشّارح بهذا : أنّ هذا التّخصيص مقيّدٌ بالتّعجُّب؛ لأنّه لا معنى لـ(ما) هُنا إلا التّعجُّب؛ سيق لأجل هذا .

(٤) في ب : حسّن .

(٥) هذا مثلٌ يُضربُ في ظُهور أمارات الشّرّ ومَخَايله؛ كأنّهم سمعوا هرير كلبٍ في وقتٍ لا يهرّ في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك؛ أي : إنّ الكلب إنّما حمله على الهرير شرّ .

يُنظر : مجمع الأمثال ١٧٢/٢، والمستقصى ١٣٠/٢ .

(٦) في ب: فعل مكرر.

(٧) هذا عند البصريّين، والكسائيّ .

تُنظر هذه المسألة مفصّلةً في : الكتاب ٧٢/١، ٧٣، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول =

والدّليل على فعليّته: لزومه متّصلاً بياء المتكلّم نُونُ الوقايةِ، نحو: (ما أعرفني بكذا !) و(ما أَرْغَبَنِي في عفو الله) .

[٨٠/أ] وقد قيل فيه / إنّه اسم[١] لمجيئه مُصَغَّرًا في قولِ الشّاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا[٢] .....

= ٩٨/١، ٩٩، والتّبصرة ٢٦٥/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٨١/٢، وأسرار العربيّة ١١٣، والإنصاف، المسألة الخامسة عشرة، ١٢٦/١، والتّبيين، المسألة الثّانية والأربعون، ٢٨٥، وشرح المفصّل ١٤٢/٧، ١٤٣، وشرح التّسهيل ٣١/٣، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢،والتّصريح ٨٧/٢، والأشمونيّ ١٨/٣ .

(١) هذا عند بقيّة الكوفيّين .

تُنظر هذه المسألة مفصّلة في : المصادر السّابقة .

(٢) هذا صدرٌ بيتٍ من البسيط، وعجزه :

مِنْ هَؤُلَيِّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

وهو للعرجيّ، وقيل : لكثيّر عزّة، وقيل : لمجنون ليلى، وقيل : لغيرهم .

و(شدنّ) أصلُه قولهم : شدن الضّبي يشدن شدونًا : إذا قويَ، وطلع قرناه واستغنى عن أمّه . و (هؤلياء) : تصغير هؤلاء . (والضَّالُ) : شجر السّدر البريّ. و(السَّمُرُ) : شجر الطّلح .

والشّاهد فيه : (أُميلح) فإنّه تصغير (أَمْلَح)، والتّصغير من خصائص الأسماء؛ ولهذا قال الكوفيّون : إنّ صيغة (أفعل) في التّعجُّب اسم؛ بدليل مجيئها مصغّرة في هذا البيت .

وردّه البصريّون بما ذكره الشّارح تبعاً لابن الناظم .

يُنظر هذا البيت في : التّبصرة ٢٧٢/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٨٣/٢، وأسرار العربيّة ١١٥، والإنصاف ١٢٧/١، والتّبيين ٢٩٠، وشرح المفصّل ١٤٣/٧، =

ولا حجّــة في هذا؛ لشذوذه، واحتمال[١] أن يكون التّصغير دخله لشــبهه بــ(أَفْعَل) التّفضيل لفظــًا ومعنىً؛ والشّيء قد يخرج عن بابه لمجرّد الشّبه بغيره[٢].

وذهب الأخفش[٣] إلى أنّ (ما) في نحو: (ما أحسن زيدًا) موصولة،

= وشرح الجمل ٥٨٣/١، وشرح التّسهيل ٤٠/٣، وابن النّاظم ٤٥٧، وشرح الرّضيّ ٣٠٨/٢، وديوان المجنون ١٦٨، وديوان العرجيّ ١٨٣ .

(١) في ب : فاحتمال .

(٢) وهُناك ردود أُخرى على احتجاج الكوفيّين - بأنّ أفعل اسم لجيئه مصغّرًا -؛ منها:

أنّ التّصغير ههنا لفظيّ؛ والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل؛ لأنّ هذا الفعل منع مــن التّصــرُّف، والفعل متى مُنع من التّصرُّف لا يؤكّد بذكر المصدر؛ فلمّا أرادوا تصــغير المصــدر صغّروه بتصغير فعله؛ لأنّه يقوم مقامه، ويدلّ عليه؛ فالتّصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل .

يُــنظر : أمــالي ابن الشّجريّ ٣٨٣/٢ ــ ٣٨٨، والإنصاف ١٣٨/١ ــ ١٤٢، وأسرار العربيّة ١١٦، والتّبيين ٢٩٠، والتّصريح ٨٨/٢ .

(٣) وهُناك قولٌ آخر له على أنّها نكرة موصوفة بمعنى (شيء)؛ والجملة بعدها في محلّ رفع صفة لها، والخبر محذوف وُجوبــًا تقديره : شيءٌ عظيم .

وروي عنه قولٌ ثالث موافِقٌ لقول سيبويه والجمهور .

ونقل عن الكوفيّين أنّها استفهاميّة .

تُــنظر هذه المسألة في : المقتضب ١٧٧/٤، والمقتصد ٣٧٥/١، وأسرار العربيّة١١٢، وشرح المفصّل ١٤٩/٧، وشرح التّسهيل ٣١/٣، ٣٢، وشرح الكافية الشّافية ١٠٨١/٢، وابن النّاظم ٤٥٧، والارتشاف ٣٣/٣، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢، =

وهي مبتدأ، و (أحسن) صلته، والخبر محذوف وُجوبـًا تقديرُه : الّذي أَحْسَنَ [زَيْدًا][1] شَيءٌ عظيم .

واحْتَجَّ هو ومَن تابعه : أنّهم لم يجدوا (ما) إذا كانت غير استفهامٍ وغير شرطٍ إلاّ موصولة أو موصوفةً؛ فجعلوها في التّعجُّب موصولة .

وهذا الاستدلال ينتقض بقولهم : (إنِّي مِمّا أَنْ[2] أَفْعَلَ)[3] تقديرُه : إنِّي من الأَمْرِ فِعْلي .

وقيل : إنّ[4] ما ذهب إليه سيبويه أَوْلى؛ لأنّ (ما) لو كانت موصولةً لَمَا كان حذفُ الخبر واجبـًا؛ لأنّه لا يجب حذفُ الخبر إلاّ إذا عُلِمَ وسدَّ غيره مسدّه؛ وههنا لم يسدّ مسدّ الخبر شيء؛ لأنّه ليس بعد المبتدأ الموصول[5] إلاّ صلته؛ والصّلة من تمام المبتدأ؛ فليست في محلّ خبره،

= وابن عقيل ٢/١٤١، ١٤٢، والتّصريح ٢/٨٧، والأشمونيّ ٣/١٧، ١٨ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : إنّي ممّا أفعل .

(٣) ينتقض استدلالُهم في حصر (ما) في هذه الأقسام؛ أنّ هُناك قسمـًا آخر لـ(ما) ما ذُكِر؛ وعليه فحمل (ما) على أحد الأقسام المذكورة لا يتمّ الاستدلال به؛ لأنّها تحتمل أن تكون القسم الّذي لم يذكروه، وهو أن تكون معرفة تامّة - على ما ذكره السّيرافيّ - .

يُنظر : الجنى الدّاني ٣٤٠، ٣٤١ .

(٤) في أ : إنّه .

(٥) في أ : الوصول الأصليّة، وهو تحريف .

وإنّما هي[١] في محلّ بقيّة حروف الاسم؛ فلا تصلُح[٢] للسّدّ / مسدّ الخبر. [٨٠/ ب]

فالمُتَعَجَّبُ منه مَنْصُوبٌ على المفعوليّة، والفاعل لا خلاف[٣] في أنّه مُضْمَرٌ في (أحسن)؛ ولا خلاف في أنّ هذا المُضْمَر لا يظهر قطّ في مُفْرَدٍ ولا تَثْنِيَةٍ ولا جَمْع؛ وكُلمّا أُضْمِر الشّيء وسُتِرَ كان أفخم له، وأَزْيَد في معناه .

ولا خلاف [في][٤] أنّه لا يجوز العطف على ذلك المضمَر، ولا أن يبدل منه، ولا أن يُخبَر عنه .

وأمّا (أَفْعِلْ) [في][٥] نحو : (أَحْسِنْ بزيدٍ) فَفِعْلٌ[٦]: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وعُدِل عن ذكر الخبر لاحتماله الصّدق والكذب؛ والأمرُ ليس كذلك؛ فكان وُرودُه به أبلغ وأفخم؛ وهو مسند إلى المجرور بعده، و (الباء) زائدة[٧]، مثلُه

---

(١) في أ : إنّ، وهو تحريف .

(٢) في أ : فلا يصلح، وهو تصحيف .

(٣) في أ : فلا خلاف، وفي ب : لاختلاف؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) (في) ساقطةٌ من ب .

(٥) (في) ساقطةٌ من ب .

(٦) أجمع النُّحاة على فعليّة (أَفْعِلْ) لأنّه على صيغة لا تكون إلاّ للفعل؛ فأمّامجيء (إِصْبِعْ) عليها فنادر . التّصريح ٨٨/٢ .

(٧) هذا عند جمهور البصريّين .

وذهب الفرّاء، والزّمخشريّ، والزّجّاج، وابن كيسان، وابن خروف إلى أنّ لفظه ومعناه الأمر . =

[قولُهم][(١)]: (كفى بزيدٍ رجلاً)[(٢)].[(٣)]، وهو في قوّة: (حَسُنَ زَيْدٌ) بمعنى: ما أحسنَهُ[(٤)]، [و][(٥)] تقول: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا !) فتنصب ما

= ثم اختلف هؤلاء في فاعله؛ فقال ابن كيسان : إنّه ضمير يعود إلى المصدر، وهو (الحُسْن)، وقال غيرُه : بل الفاعل ضمير المخاطب .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ٩٩/١، ١٠١، والمفصّل ٣٦٧، وشرح المفصّل ١٤٧/٧، ١٤٨، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح التّسهيل ٣٣/٣، وشرح الرّضيّ ٣١٠/٢، والارتشاف ٣٤/٣، ٣٥، وأوضح المسالك ٢٧٣/٢، ٢٧٤، والمساعد ١٤٩/٢، ١٥٠، والتّصريح ٨٨/٢، ٨٩، والهمع ٥٧/٥، ٥٨، والأشمونيّ ١٨/٣، ١٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) لكن زيادة الباء في هذا المثال ليست لازمة، بل يجوز تركُها، نحو قولِ الشّاعر :

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

أمّا في (أَحْسِنْ بزيد) فلازمة؛ صونًا للّفظ عن القبح .

إلاّ إذا كان المجرور بها ــ وهو الفاعل ــ مصدَرًا مؤوّلاً من (أنّ) أو (أنْ) وصلتهما؛ لاطّراد حذف الجارّ في ذلك، كقول الشّاعر :

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا

أي : بأنْ تكون .

يُنظر : شرح المفصّل ١٤٨/٧، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح التّسهيل ٣٤/٣، ٣٥، والتّصريح ٨٨/٢، والأشمونيّ ١٩/٣ .

(٣) بعد المثال (كفى بزيد رجلاً) وردت الجملة التالية في كلتا النّسختين : «فينصب ما بعد أفعل بالمفعوليّة»؛ وهو سهوٌ من النُّسّاخ؛ لأنّها غير مناسبة للسّياق؛ وسيأتي موضعها المناسب وهو ما أفعله.

(٤) في ب : ما أحسن .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

بعد [أَفْعَل][(١)] بالمفعوليّة؛ [وهو في][(٢)] الحقيقة فاعل الفعل المتعجّب منه[(٣)]، لكن دخلت عليه همزة النّقل، فصار الفاعل مفعولاً بعد إسناد الفعل إلى غيره .

ولا يجوز حذف المتعجّب منه لغير دليل؛ لأنّك لو[(٤)]قلت : (ما أحسن! وما أجمل !) لم يكن كلاماً[(٥)].

وأمّا نحو : (أفعل [به][(٦)]) فلا يُحذف منه المتعجّب منه[(٧)] إلاّ إذا دَلَّ على المتعجّب/ منه دليل؛ وكان المعنى واضحاً عند الحذف[(٨)]؛ ومنه [٨١/ أ] قولُ عليّ [بن أبي طالب][(٩)] - رضي الله عنه - [(١٠)]:

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاظم ٤٥٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) قال ابن النّاظم في شرحه على الألفيّة ٤٥٩ : «والمراد بالمتعجّب منه : المفعول في (ما أفعله !) والمجرور في (أفعل به)؛ وفيه تَجَوّز؛ لأنّ المتعجّب منه هو فعله لا نفسه، إلاّ أنه حذف منه المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه للدّلالة عليه» .

(٤) في أ : إذا .

(٥) هذا في : (ما أفعله !) لعرائه إذْ ذاك عن الفائدة؛ لأنّ معناه أنّ شيئاً صيّر الحسن واقعاً على مجهول؛ وهذا ما لا ينكر وُجوده، ولا يُفيد التّحدّث به .

يُنظر : ابن النّاظم ٤٥٩، والتّصريح ٢/٩٠ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) لأنّه الفاعل . يُنظر : ابن النّاظم ٤٥٩، والتّصريح ٢/٩٠ .

(٨) في ب : عند الحذف جاز حذفه .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٠) في أ : كرّم الله وجهه .

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِلُطْفِهِ رَبِيْعَةَ خَيْرًا : مَا أَعَفَّ ! وَأَكْرَمَا![1]

وتقول: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ ! وَأَجْمِلْ !) بالحذف، كما قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِم وَأَبْصِرْ﴾[2].

[و][3] يسوغ ذلك في (أفعل به) إذا كان معطوفًا على آخر مذكور معه الفاعل[4].

وينبغي معرفة الفعل الّذي يبنى منه فعلا التّعجُّب؛ ولذلك[5] أحكامٌ : منها :أنّه[6] لا يكون منقولاً إلاّ من فعلٍ غير متعدٍّ غالبًا، ثم عُدِّي بالهمزة إلى مفعولٍ، نحو: (ما أظرفَ أباك ! وأكرمَ أخاك!)؛ لأنَّ المتعجّب

---

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعليّ بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبْلَتْ معه يوم صفّين .

والشّاهد فيه : (ما أعفّ ! وأكرما !) حيث حذف المتعجّب منه ــ وهو المنصوب بعد أَفْعَلَ -؛ لأنّه ضمير يدلّ عليه سياقُ الكلام؛ ولوضوح المعنى والتّقدير: ما أعفّها وأكرمها .

يُنظر هذا البيتُ في : ابن النّاظم ٤٦٠، وتخليص الشّواهد ٢٩١، وأوضح المسالك ٢٧٥/٢، والمقاصد النّحويّة ٦٤٩/٣، والتّصريح ٨٨/٢، والهمع ٥٩/٥، والأشمونيّ ٢٠/٣، والدّرر ٢٤٠/٥، والدّيوان ١٧١ .

(٢) من الآية : ٣٨ من سورة مريم .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) كما في الآية الكريمة السّابقة .

(٥) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٦) في ب : أن .

منه فاعلٌ في الأصل؛ فَوَجَبَ أن يكون فعله غير متعد .

[و][1]منها : أنّه لا يكون منقولاً[2]إلاّ من فعلٍ ثُلاثيٍّ، نحو: (ظَرُفَ) و (شَرُفَ) و (عَلِمَ) و (سَمِعَ)؛ ولا يكون من [فعل][3] رُباعيٍّ حروفه أصول، نحو: (دحرج)؛ لأنّ صيغة (أفعل) من هذا هدم لا بِناء[4]؛ فإن[5] كان الرّباعيّ بزوائد[6] فإنّه مختلف[7] فيه؛

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : مفعولاً، وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ولأنّه يؤدّي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدّلالة .
التّصريح ٢/٩١ .

(٥) في ب : وإن .

(٦) لأنّه يؤدّي إلى حذف الزّيادة الدّالّة على معنى مقصود؛ ألا ترى أنّك لو بنيت (أفعنل) من (ضارب) و (انطلق) و (استخرج)، فقلت : (ما أضربه، وأطلقه، وأخرجه) لفاتت الدّلالة على معنى المشارَكة، والمطاوعة، والطّلب.
التّصريح ٢/٩١ .

(٧) اختلف النّحاة في التّعجّب من الرّباعيّ إذا كان بزوائد نحو : (أَكْرَمَ) :
فقيل : يجوز مطلَقاً؛ وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالكٍ .
يُنظر : الكتاب ٤/٩٩، ١/٧٢، ٧٣، وشرح التّسهيل ٣/٤٦ .
وقيل : يمتنع مطلَقاً؛ وهو مذهب المازنيّ، والأخفش، والمبرّد، وابن السّرّاج، والفارسيّ .
يُنظر : الأصول ١/١٠٣ ــ ١٠٥، والإيضاح ١١٦، وشرح المفصّل ٧/١٤٤، =

[مـــن][(١)] نحـــو: (أَكْـــرَمَ) و (أَعْطَى) و(أجمل) ؛ فمنهم مَن يُجيز التّعجُّب [به][(٢)] بتعويضه همزة التعجُّب [عن همزها][(٣)]، [وحُجّته][(٤)]: ما سمع [من العرب][(٥)] من قولهم : (ما أيسر[(٦)] فلانـــًا ! وما أسنّه !)؛ ومـــنهم مـــن لا يُجيز ذلك قياســـًا على الرّباعيّ الّذي[(٧)] حروفه أصول؛

[٨١/ ب] ومـــنه حكايـــة الكتاب[(٨)]: «ما أبغضني / له !»، وهو من أبغض يُبغض؛ ووجهه أن يُقدَّر له فعل ثلاثيّ، كقولك : (بَغُضَ)[(٩)].

= وشـــرح الجمـــل ٥٧٩/١، ٥٨٠، وشرح الرّضيّ ٣٠٨/٢، والارتشاف ٤٢/٣، والتّصريح ٩١/٢، والأشمونيّ ٢١/٣.

وقيل : بالتّفصيل؛ فيمتنع إنْ كانت همزته للنّقل، نحو : (أذهب)؛ ويجوز إنْ كانت لغيره، نحو: (ما أظلم اللّيل) و (ما أقفر هذا المكان)؛ وما شذّ مخالفـــًا يُحفظ ولا يقاسُ عليه؛ وهذا قولُ ابن عصفور .

يُنظر : المقرّب ٧٣/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : ما أسرّ، وهو تحريف .

(٧) في أ : في الّذي .

(٨) أي : كتاب سيبويه ٩٩/٤، ١٠٠ .

(٩) قال السّيرافيّ في شرحه على الكتاب جـــ ٢/ ق ٢٠٩ : «اعلم أنّ سيبويه قد ذكر

وقال ابن بابشَاذ[١]: «هَا هُنا نُكْتَةٌ حَسَنَةٌ؛ وهي: ما أبغضني له، وما أبغضني إلبه، و ما أمقتني له، وما أمقتني إليه، وما أحبَّني له، وما أحبّني إليه؛ فكلّ مـــا كان باللاّم فهـــو للفاعل، ومـــا كان[٢] بـــ(إلى) فهو للمفعول؛ فإذا قلتَ: ما أبغضنـــي له، فأنت المُبْغِضُ الكارهُ، وإذا قلتَ:

= التّعجُّب من المفعول في هذا الباب في أشياء تتكلّم بها العرب؛ والأصل : أنّ المفعول لا يتعجّب منه لعلّتين :

أحدُهمـــا : أنّ دخول الهمزة لنقل الفعل إنّما تدخل على الفاعل، كقولك : (لبس زيـــدٌ) و (ألبسه عمرو) و (دخل زيد) و (أدخله غيرُه) و (قعد) و (أقعده غيرُه)؛ ولو قلت : (ضرب زيد) لم تدخُل عليه الهمزة لنقل الفعل؛ وبابُ التّعجُّب باب نقل فيه الفعل عن فاعله إلى فاعلٍ آخر .

والوجـــه الآخـــر : أنه لو تعجّب من المفعول لوقع اللّبس بينه وبين الفاعل؛ فقال سيبويه : ما تعجب منه من المفعول كأنه يقدّر له فعل؛ فإذا قال : (ما أ بغضه إليَّ) فكأن فعله : (بَغُضَ) وإن لم يُستعمَل» .

(١) في كلتا النّسختين : ابن باب شاذ .

و (با بشاذ): كلمةٌ أعجميّة تتضمّن الفرح والسّرور - كما في بُغية الوُعاة ٢/١٧-.

وهو : طاهر بن أحمد بن با بشاذ، أبو الحسن النّحويّ المصريّ : أحدُ الأئمّة في هذا الشّأن، والأعلام في فنون العربيّة وفصاحة اللّسان؛ وهو من حُذّاق نُحاة المصريّين، عـــلى مذهـــب البصريّين؛ ومن مصنّفاته : شرح جمل الزّجّاجيّ، ومقدّمة سمّاها : المحتسب، وشرحها؛ توفّي سنة (٤٥٤هـــ) .

يُنظر : نزهة الألبّاء ٢٦٣، وإنباهُ الرُّواة ٢/٩٥ ــ ٩٧، وإشارة التّعيين١٥١، ١٥٢، وبُغية الوُعاة ٢/١٧ .

(٢) في ب : فكلّ ما كان .

[ما أبغضني][(١)] إليه، فأنت المَبْغُوضُ المَكْرُوه»[(٢)].

ولا يبنى إلاَّ من فعل، ثلاثيّ، متصرّف، قابل للتّفاوُت، غير ناقص[(٣)] كـ(كان) وأخواتها، ولا ملازم للنّفي[(٤)]، نحو : (ما عَاجَ زيدٌ بهذا الدَّوَاءِ) أي : ما انتفع به؛ فإنّ العرب لم تستعمله إلاَّ في النّفي؛ فلا[(٥)] يبنى منه فعل التّعجّب؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى مخالفة الاستعمال بالخروج من النّفي إلى الإيجاب .

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ ... أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ

فَابْنِ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثُّلاَثِي ... ثُمَّ ائْتِ بِاللَّوْنِ وَبِالأَحْدَاثِ[(٦)]

تَقُولُ : مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ ... وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من كلتا النّسختين؛ وهو من شرح الجمل .

(٢) شرح الجمل جـ١/ ق ٨٠/أ .

(٣) أي : تامّ .

(٤) في ب : وملازم النّفي، وهو سهو .

أي : بأن يكون مثبتًا؛ فلا يبنيان من منفيّ؛ سواء كان ملازمًا للنّفي ـ كما مثّل ـ، أم غير ملازم كـ(ما قام) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٠٨٤/٢، ١٠٨٥، وأوضح المسالك ٢٨٢/٢، والتّصريح ٩٢/٢، والأشمونيّ ٢٢/٣ .

(٥) في ب : ولا .

(٦) في متن الملحة ٣٠ :

فَابْنِ لَهَا فِعْلاً مِنَ الثُّلاَثِي ... ثُمَّ ائْتِ بِالأَلْوَانِ وَالأَحْدَاثِ

اعـــلم أنّه لا يبنى فعل التّعجّب من فعل اسم فاعله على (أَفْعَل)[١]، نحو : (شَهِلَ)[٢] فهو / أَشْهَلُ، وَ(عَوِرَ) فهو أَعْوَرُ، و(عَرِجَ) فهو أَعْرَجُ؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) هو لاسم الفاعل ما كان لونـــاً أو خلقة[٣]. [٨٢/أ]

---

(١) هُـــناك شـــرطٌ آخـــر من شروط بناء فعل التّعجُّب لم يذكره الشّارح؛ وهو : أن لا يكون مبنيـــاً للمفعول، فلا يبنيان من نحو (ضُرِبَ) .

يُـــنظر : شـــرح الكافية الشّافية ١٠٨٤/٢، ١٠٨٥، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، والتّصريح ٩٢/٢، والأشمونيّ ٢٢/٣ .

(٢) الشُّهْلَةُ في العين : أن يشوب سوادَها زُرقة؛ وقيل : الشّهلة أقلُّ من الزّرق في الحدقة وأحسن منه؛ وقيل : أن يكون سواد العين بين الحُمرة والسّواد . اللّسان (شَهِلَ) ٣٧٣/١١ .

(٣) اختُلف في المنع من ذلك :

فقيـــل : لأنّ حـــق صيغة التّعجُّب أن تُبنى من الثُّلاثي المحْض؛ وأكثر أفعال الألوان والخـــلْق إنّما تجيء على (أَفْعل) بزيادة مثل اللاّم نحو : (اخضرَّ)، فلم يبن فعلا التّعجّب في الغالب ممّا كان منها ثلاثيـــاً إجراءً للأقل مجرى الأكثر .

وقيـــل : لأنّ الألـــوان والعُيـــوب الظّاهـــرة جَرتْ مجرى الخلْق الثّابتة الّتي لا تزيد ولا تنقص، كـــ(اليد) و (الرّجل) وسائر الأعضاء في عدم التّعجُّب منها .

وقيـــل : لأنّ بناء الوصف من هذا النّوع على (أفعل) لم يُبْنَ منه أفعل تفضيل لئلاّ يلتـــبس أحدُهمـــا بالآخـــر؛ ولَمّا امتنع صوغ أفعل التّفضيل منه امتنع صوغ فعلي التّعجّب منه؛ لجريانهما مجرى واحد في أمورٍ كثيرة، وتساويهما في الوزن والمعنى .

يُنظر : شرح التّسهيل ٤٥/٣، وابن النّاظم ٤٦٢، والتّصريح ٩٢/٢، ٩٣ .

أمّا الألوان[١] فتقول : (مَا أَحْمَرَهُ) تريد[٢]: البلادَة؛ وإن قصدتّ اللّون لم يجُز[٣]؛ وكذلك تقول : (مَا أَسْوَدَ زيدًا) من السُّودَد[٤] لا من السَّوَادِ، و(مَا أَبْيَضَ[٥]الطّير)، و(مَا أَصْفَرَ العبدَ) من الصَّفير، والمكان إذا خلا من قولهم : (صَفِرَ الإناء) إذا خلا[٦]، و(ما أَسْمَرَهُ) من السَّمَر؛ فإن أردتّ بجميع ذلك اللّون لم يجز[٧].

---

(١) اختلف النّحاة في العاهات والألوان :

فذهب جمهور البصريّين إلى أنّه لا يتعجّب من العاهات .

وأجاز ذلك الأخفش، والكسائيّ، وهشام، نحو : (ما أعوره !) .

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز من الألوان .

وأجاز ذلك الكسائيّ، وهشام مطلَقـًا، نحو : (ما أحمره !) .

وأجاز بعضُ الكوفيّين ذلك في السّواد والبياض خاصّة دون سائر الألوان .

تُـنظر هـذه المسألة في : الأصول ١٠٤/١، والإنصاف، المسألة السّادسة عشرة، ١٤٨/١، وشـرح المفصّل ١٤٦/٧، ١٤٧، وشرح الجمل ٥٧٨/١، والارتشاف ٤٥/٣، والمساعد ١٦٢/٢.

(٢) في أ : وتريد به البلادة .

(٣) ولأنّ فعله يزيد على الثّلاثة، نحو : (احْمَرّ) و (احْمَارّ) .

يُنظر : التّبصرة ٢٦٧/١، وكشف المشكل ٥١٤/١، وشرح المفصّل ١٤٥/٧ .

(٤) السُّوَددُ : الشّرف؛ وقد يُهمز . اللّسان (سود) ٢٢٨/٣ .

(٥) تريد أنّه كثيرُ البَيْض، ولا تقصد اللّون .

(٦) اللّسان (صفر) ٤٦١/٤ .

(٧) ولأنّ أفعالهـا تـزيد عـلى الثّلاثة، من نحو : (اسْوَدّ) و (ابْيَضّ) و(اصْفَرّ) و(اسْمَرّ) و(اسْوَادّ) و(ابْيَاضّ) و(اصْفَارّ) و(اسْمَارّ) .

وتقـــول : (ما أرأسَ زيدًا) من الرّئاسة، و (ما أيدَاه)[١] من اليد الّـــتي هـــي الـــنّعمة، و (ما أَرْجَله) من الرّجلة، كقولهم : (رَجَلٌ بَيِّن الرُّجْلة) و (رَجِيلٌ) إذا كان قويـــًّا على المشي[٢]؛ و (ما أوجهه) بمعنى الوجاهة، وكذلك : (ما أجبهه) من قولك : جَبَهَ[٣]، يجبه[٤]؛ فإن أردتّ بشيءٍ[٥] من ذلك الخلق الثّابتة من[٦] الجوارح[٧] كـــ(الرّأس)[٨] و(اليد) و(الرّجل) و(الوجه) و (الجبهة) لم يجز[٩].

وتقـــولُ: (ما أَعْرَجَ زَيدًا) إذا أردتّ عَرَجَ في السُّلَّم[١٠]، وكذلك: (ما أَحْوَله) من حال يحول من التّغيّر، و(ما أعمى قلبه[١١] عن طاعة الله)؛

= يُنظر : التّبصرة ٢٦٧/١، وكشف المشكل ٥١٤/١، وشرح المفصّل ١٤٥/٧ .

(١) في أ : وما ايده .

(٢) اللّسان (رجل) ٢٦٧/١١، ٢٧٠ .

(٣) في أ: حبه، وهو تصحيف.

(٤) في اللّســـان (جبه) ١٣/ ٤٨٣، ٤٨٤ : «وَجَبَهَ الرّجل يَجْبَهُه جَبْهـــًا : رَدّه عن حاجته واستقبله بما يكرَه؛ وجَبَهْتُ فلانـــًا : إذا استقبلته بكلامٍ فيه غِلْظة؛ وجَبَهْتُه بالمكروه : إذا استقبلتَه به؛ والجَبْهَةُ : المَذَلّة» .

(٥) في أ : بذلك شيئـــًا من الخلق الثّابتة .

(٦) في ب : في .

(٧) في أ: الحوارج، وهو تصحيف.

(٨) في أ : والرّأس .

(٩) لأنّه لا يجوز التّعجّب من الخلْقة الثّابتة . يُنظر : كشف المشكل ٥١٤/١ .

(١٠) وعَرَجَ في الدَّرَجَة والسُّلّم يعرُج عُرُوجـــًا، أي : ارتقى . اللّسان (عرج) ٣٢١/٢ .

(١١) جاز لأنّه لم يُرد به عمى العينين، وإنما أُريد عَمَى القَلب . =

فإن أردتّ به العيوب لم يجز[(١)].

فما زاد على الثُّلاثيّ نحو[(٢)]: (انطلق) والألوان، والعُيوب، والخلق؛ [٨٢/ ب] / يُتعجّب من جميع ذلك بـ(أشدّ) و (أشْدِد) وما جرى مجراهما[(٣)]؛ تقول: (ما أحسن استخراج زيدٍ) و (اشدد بانطلاقه) و (ما أَشَدّ سَوَاده) و(ما أَصْبَح وجهه) و(ما أَخْفَى عرجَه) و(ما أَحْسَنَ حَوَله) .

= يُنظر : كشف المشكل ٥١٥/١، وشرح المفصّل ١٤٦/٧، واللّسان (عمي) ٩٥/١٥.

(١) لأنّه لا يجوز التّعجُّب من العيوب، وكذلك لأنّه لا يقبل التّفاوُت .

يُنظر : كشف المشكل ٥١٤/١، واللّسان (عمي) ٩٦/١٥ .

(٢) في ب : كانطلق .

(٣) يفصّل النُّحاة في التّعجّب من فاقد أحد الشّروط السّابقة :

فيتوصّل إلى التّعجُّب من الزّائد على ثلاثة، وممّا وصفه على أفعل فعلاء بـ(ما أشَدَّ) ونحوه، ويُنصب مصدرهما بعده؛ أو بـ(أشْدِدْ) ونحوه، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء؛ فتقول : (ما أشدَّ انطلاقه أو حُمرته) و (اشدِدْ بها) .

وكذا المنفيّ والمبنيّ للمفعول؛ إلاّ أنّ مصدرهما يكون مُؤوّلاً لا صريحًا، نحو : (ما أكثر أن لا يقوم) و (ما أعظم ما ضُرِبَ) و (أشْدِدْ بهما) .

وأمّا الفعل النّاقص فإنْ قلنا له مصدر فمن النّوع الأوّل، وإلاّ فمن الثّاني، كـ(ما أشدّ كونه جميلاً) أو (ما أكثر ما كان محسنًا) و (اشدد) أو (أكثر بذلك) .

وأمّا الجامد والّذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجّب منهما البتّة .

يُنظر : أوضح المسالك ٢٨٢/٢، وغيره من المصادر .

وصرّح ابن النّاظم، والمراديّ، وأبو حيّان بأنّ ما لا يتفاوت معناه داخلٌ في النّوع الأوّل، وأنّه يُقال : (ما أفجع موت زيد) و (أفجع بموت زيد) .

يُنظر : ابن النّاظم ٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٧١/٣، والارتشاف ٤٧/٣ .

ويجـــوز في فعل التّعجُّب أن يعمل في ظرفي الزّمان والمكان والحال؛ لأنَّ هـــذه الأشـــياء مُبيّنةٌ[١] ما قبلها وموضِّحة؛ تقول: (ما أحسن زيدًا ضاحكـًا!) و (ما أكرم أباك يوم الخميس!) و (ما أجمل خالدًا عندك!).

[ولا يجـــوز][٢] تقديم[٣] الظّرفين على فعل التّعجُّب؛ وتقدّمه على المـــتعجّب منه فيه خلاف، والأقيَسُ جوازُه، وكذلك الجارّ والمجرور[٤]؛

---

(١) في أ: مبينية؛ وفي ب: مبية؛ وكلتاهما محرفة والصواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب : تقدّم.

(٤) لا خـــلاف في امتـــناع تقـــديم معمول فعل التّعجّب عليه؛ فلا تقول : (ما زيدًا أحسن) ولا (بزيد أحسن) .

وكذلـــك لا يُفصل بينهما بغير الظّرف والجارّ والمجرور؛ فلا تقول : (ما أحسن يا عبد الله زيدًا) .

وأمّـــا الفصـــلُ بالظّـــرف والجارّ والمجرور ففيه خلافٌ مشهور؛ ذكره الشّارح – رحمه الله – .

تُنظر هذه المسألة في : المقتضب ١٧٨/٤، والتّبصرة ٢٦٨/١، وشرح المفصّل ١٥٠/٧، وشـــرح الكافيـــة الشّافية ١٠٩٦/٢، وشرح التّسهيل ٤٠/٣، وشرح الرّضيّ ٣٠٩/٢، وابن النّاظم ٤٦٤، والارتشاف ٣٧/٣، ٣٨، وتوضيح المقاصد ٧٢/٣، والمســـاعد ١٥٧/٢، وابن عقيل ١٤٧/٢، ١٤٨، والتّصريح ٩٠/٢، والهمع /٦٠، ٦١، والأشمونيّ ٢٥/٣ .

وسيبويه[١] يمنع الفصل، وكذلك الأخفش[٢]، والمبرّد[٣].

وكثيرٌ من البصريّين يُجيز[٤] ذلك؛ منهم الجرميّ[٥] .

---

(١) لم أجد هذا الرأي في كتابه .

وقال ابن يعيش ١٥٠/٧ : ((فأمّا سيبويه فلم يصرّح في الفصل بشيء، وإنّما صرّح بمنع التّقديم، فقال : "ولا يجوزُ أن تقدّم (عبد الله) وتؤخّر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه"؛ فظاهرُ اللّفظ أنّه أراد تقديم (ما) في أوّل الكلام، وإيلاء الفعل، وتأخير المتعجَّب منه بعد الفعل، و لم يتعرّض للفصل بالظّرف)) .

وما نقله ابن يعيش عن سيبويه موجودٌ بنصّه في الكتاب ٧٣/١ .

وقال ابن النّاظم ٤٦٥ : ((وليس لسيبويه فيه نصّ)) .

وكذلك قال الأزهريّ في التّصريح ٩٠/٢ .

(٢) يُنظر : شرح المفصّل ٣٠٩/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٠٩٨/٢، وشرح الرّضيّ ٣٠٩/٢، وابن النّاظم ٤٦٤، والارتشاف ٣٨/٣ .

(٣) يُنظر: المقتضب ١٧٨/٤ . ونَسب الصّيمريّ هذا الرّأي إلى سيبويه، يُنظر : التّبصرة ٢٦٨/١.

(٤) كالمازنيّ، والفارسيّ، وابن خروف، والشّلوبين؛ وارتضاهُ ابن مالك .

يُنظر : البغداديّات ٢٠٣، ٢٥٦، وشرح المقدّمة الجزوليّة ٨٩٢/٢، والتّسهيل ١٣١، وشرح التّسهيل ٤٢/٣، وشرح الرّضيّ ٣٠٩/٢، والارتشاف ٣٨/٣، والمساعد ١٥٧/٢.

(٥) يُنظر : شرح المفصّل ١٥٠/٧، وشرح الكافية الشّافية ١٠٩٨/٢، وشرح الرّضيّ ٣٠٩/٢، وابن النّاظم ٤٦٤، والارتشاف ٣٨/٣ .

والجرميّ هو : صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرميّ : نحويّ، بصريّ، ممّن اجتمع له صحّة المذهب وصحّة الاعتقاد؛ أخذ عن الأخفش، ويونس؛ ومن مصنّفاته: كتاب الفرخ، وكتاب غريب سيبويه؛ توفّي سنة (٢٢٥هـ) .

يُنظر : أخبار النّحويّين البصريّين ٨٤، ٨٥، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ٧٤، ٧٥، =

والّذي يدلّ على جوازه[١]: استعمال العرب له نظمـًا ونثْرًا؛ فالنّظم كقول الشّاعر:

وَقَـالَ نَـبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ[٢] الْمُقَدَّمَا[٣]

وأمّـا النّثر فقول عمرو بن معد يكرب[٤]: «**مَا أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا!، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ[٥] عَطَاءَهَا!**»[٦].

= ونزهة الألبّاء ١١٤، وإنباه الرّواة ٢/٨٠ - ٨٢، وإشارة التّعيين ١٤٥، وبُغية الوُعاة ٢/٨، ٩.

(١) في ب : جواز .

(٢) في ب : يكون .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للعبّاس بن مرداس ـــ رضي الله تعالى عنه ـــ .

والشّـاهدُ فيـه : (وأحبب إلينا أن تكون المقدّما) حيث فصل بين فعل التّعجُّب (أحـبب) وفاعلـه الّذي هو المصدر المؤوّل من (أنّ) وما بعدها بالجارّ والمجرور (إلينا) الّذي هو معمولٌ لفعل التّعجُّب؛ وهذا جائزٌ - في الأصحّ - على مذهب النّحويّين .

يُـنظر هذا البيتُ في : شرح التّسهيل ٣/٣٥، ٤١، وشرح الكافية الشّافية ٢/١٠٩٦، وابـن النّاظم ٤٦٥، والارتشاف ٣/٣٤، والجنى الدّاني ٤٩، وتوضيح المقاصد ٣/٧٤، والمساعد ٢/١٥٠، والمقاصد النّحويّة ٣/٦٥٦، والتّصريح ٢/٨٩، والدّيوان ١٤٢.

(٤) هـو : عمرو بن معد يكرب الزّبيديّ : شاعرٌ جاهليّ من الفُرسان، يكنى أبا ثور؛ قـدِم على رسول الله ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ في وفد زبيد فأسلم ـــ وذلك في سنة تسع ـــ، وشهد القادسيّة واستُشهد فيها .

يُـنظر : الشّعر والشّعراء ٢٣٥، والأغاني ١٥/٢٠٠، والاستيعاب ٣/٢٧٩، والإصابة ٤/٥٦٨ .

(٥) في أ : الزّناة، وفي ب : اللّردبات؛ وكلتاهما مُحرّفة؛ والصّواب ما هو مثبَت .

و (اللّزبات) : الشّدائد . اللّسان (لزب) ١/٧٣٨ .

(٦) يُـنظرُ هـذا القول في : شرح الجمل ١/٥٨٧، والمقرّب ١/٧٦، وشرح الكافية =

ويختصّ فعلُ التّعجُّب بزيادة (كان) معه دون غيرها من الأفعال، نحو: (ما كان أحسن زيدًا)؛ وزيدت [لتدلّ][1]على أنّ المعنى المتعجّب منه/ كان فيما مضى؛ واختصّت[2] بعد ذلك بالعوض ممّا منع منه فعل التّعجّب من التّصرّف؛ واختصّت[3] (كان) بذلك؛ لأنّها أمّ الأفعال؛ فلا ينفكّ[4] [فعل][5] من معناها غالبًا . [٨٣/ أ]

والتّعجّب الّذي يأتي بلفظ[6] الأمر وليس بأمرٍ؛ لأنّ معنى[7] قولك: (أحسن بزيد) [صار زيد][8] ذا حسن؛ فإذا كان فعلاً في اللّفظ وَجَب أن يكون له فاعل؛ وفي الفاعل قولان؛ أصحّهما أنّ الجارّ والمجرور في موضع الفاعل بمنزلة (كفى بزيدٍ)[9] .

= الشّافية ١٠٩٧/٢، وشرح التّسهيل ٤٠/٣، وابن النّاظم ٤٦٦، وتوضيح المقاصد ٧٣/٣، والمساعد ١٥٧/٢، وابن عقيل ١٤٨/٢ .
وله قصّة في الدّرر اللّوامع ٢٤١/٥ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب: واختصت؛ وفي شرح الجمل: وصارت بذلك كالعوض.

(٣) في ب : أو خصّت .

(٤) في أ : فلا تنفكّ، وهو تصحيف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من شرح الجمل.

(٦) في أ : بمعنى .

(٧) في ب : من، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) وهو مذهب جمهور البصريّين .

والآخر[١]:ما تقدّم من [أنَّ][٢] الفاعل مضمر لا يظهر قطّ[٣]، والمجرور في موضع نصب[٤]؛ وإنّما لزم هذا حرف الجرّ ليكون فرقًا بين التّعجّب والأمر؛ فلهذا[٥] لم يَجُزْ أن يتقدّم عليه معموله، ولا أن يُجاب بالفاء .

وأمّا قولهم: (مَا أَعْظَمَ اللهَ) [٦] فهذا على ظاهره فيه حذف مضاف،

= يُنظر : الأصول ١٠١/١، وشرح المفصّل ١٤٨/٧، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح الكافية الشّافية ١٠٧٨/٢ .

(١) حكاه ابن يعيش عن الزّجّاج ١٤٨/٧ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) والقائلون بهذا القول اختلفوا :

فمنهم مَن جعل الضّمير يعود على (الحُسن)، كأنّه قال : (أَحْسِنْ يا حُسْنُ زيدًا)؛ ولذلك كان مفرَدًا على كلّ حال؛ وهو مذهب ابن كيسان .

ومنهم مَن جعل الضّمير عائدًا على المخاطب، ولم يبرز في تثنية ولا جمع؛ لأنّه جرى مجرى المَثَل؛ فمعنى (أحسن بزيد) : اجعل يا مخاطِبًا زيدًا حسنًا، أي : صِفْهُ بالحسن كيف شئت .

يُنظر : شرح المفصّل ١٤٧/٧، ١٤٨، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح التّسهيل ٣٣/٣، وشرح الرّضيّ ٣١٠/٢، وأوضح المسالك ٢٧٤/٢، والمساعد ١٤٩/٢، ١٥٠، والتّصريح ٨٨/٢، والأشمونيّ ١٩/٣، والصّبّان ١٩/٣ .

(٤) على المفعوليّة .

(٥) في ب : ولهذا .

(٦) يظهر من كلام الشّارح – رحمه الله – أنّه مبنيّ على ما ذكره بعضُ العلماء من أنّه لا يتعجّب من عظمة الله تعالى؛ بسبب أنّها عندهم لا تقبل الزّيادة والنُّقصان . =

[كأنّك قلت: (ما أعظم قدرة الله تعالى وعلمه) وهو في تقدير مضاف][(١)]، كأنّك قلتَ : (شيء[(٢)] نبّهني على عظمته وذكّرنيه[(٣)]) .

وقيـــل : تقديـــره : أن يكون المعنى أنّ عباده [سبحانه وتعالى][(٤)] عظّموه بما استطاعوه[(٥)] من الثّناء عليه والتّمجيد[(٦)].

= فبـــناءً عـــلى ذلك إذا وردَ شيءٌ من كلام العرب وفيه هذا التّعجُّب من عظمة الله يؤوّلونـــه بمـــثل ما فعل الشّارحُ هُنا؛ إمّا على حذف المضاف، وإمّا على أنّ عباده عظّمـــوه بما يستحقّه من الثّناء، ونحو ذلك ممّا يكونون به بعيدين عن التّعجُّب من عظمته الّتي لا تقبل الزّيادة والنُّقصان .

والحـــقُّ أنّ هذا التّعجّب ليس دونه ما نعٌ، بل يتعجّب من عظمة الله تعالى على ما يستحقّه من العظمة .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : ما شيء .

(٣) في ب : وذكرته .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في ب : ما اسطاعوه.

(٦) في ب: والتحميد.

بَابُ الإِغْرَاءِ [وَالتَّحْذِيرِ][(١)]

/وَالنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ وَهْـوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ [٨٣/ ب]

تَقُـولُ لِـلطَّالِبِ خِـلاًّ بَـرًّا دُونَـكَ زَيْـدًا[(٢)]وَعَلَيْكَ عَمْرَا

الإغراء هو: التّحضيض على الفعل الّذي يُخشى فواتُه[(٣)].

والمُغْـرَى بـه منصوبٌ بِلُزوم إضمار العامل[(٤)] فيه في ألفاظٍ يختصّ بها التّحذير والإغراء.

فالإغراء ألفاظُه: (عليك) - بمعنى : الزم -، و (دونك) و(عندك) و(شـأنك) - بمعنى : خُذْ من حضرتك، وتناول من قريب[(٥)]-؛ فتقول

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في متن الملحة ٣١، وشرح الملحة ٢٣١ : دُونَكَ بِشْرًا .

(٣) أي: لكونه محبوبـاً؛ وهذا التّعريف هو ما نصَّ عليه الحريريّ في شرحه على ملحته ٢٣١.
وقـد عـرّفه ابـن مالك في شرحه على الكافية الشّافية بقوله ١٣٧٩/٣ : «إلزامُ المخاطَب العكُوفَ عَلَى ما يُحْمَدُ العُكوفُ عليه من مُوَاصَلةِ ذَوي القُرْبى، والمُحافظة على عُهُودِ المُعَاهَدين، ونحو ذلك» .
وقال ابن هشام : «هو تنبيه المخاطَب على أمرٍ محمودٍ ليفعَلَه» . أوضح المسالك ١١٤/٣.

(٤) يجـب إضـمارُ عامل الإغراء إذا كان معطوفـاً، أو مكرّرًا، نحو: (الصّلاةَ والصّيامَ) و(النّجدةَ النّجدةَ)؛ وإنْ كان بغير تكرار أو عطف جاز إضمارُ عامله، نحو: (الصّلاة).
يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٧٩/٣، وابن النّاظم ٦٠٩، وشرح التّحفة الورديّة ٣٢٩، وأوضـح المسـالك ١١٤/٣، وابن عقيل ٢٧٦/٢، والتّصريح ١٩٥/٢، والأشمونيّ ١٩٢/٣ .

(٥) في تفسـير معـاني هذه الكلمات تقديم وتأخير، يتّضحُ ذلك من قول الحريري في =

مـــن ذلك : (دونك زَيْدًا) و(عليك نَفْسَكَ) و(شَأْنَكَ والْحَجَّ)[١] أي: عليك شأنك والحجّ؛ ومنه : (**أَهْلَكَ واللَّيْلَ**)[٢] أي : بادرهم قبل اللّيل.

ولا يجـــوز تقديم المنصوب بالإغراء على ألفاظه[٣]؛ وهذه الألفاظ تُستعمَل في ضمير[٤] المخاطَب[٥] .

= شرحه على الملحة ٢٣١ : «فإذا قلت : (عليك زيدًا) نصبته على الإغراء، ومعناه: خذ زيدًا فقد علاك؛ وإذا قلت : (عندك عمرًا) فالمعنى : خذه من حضرتك؛ وإذا قلت : (دونك بشرًا) فمعناه : خذه من قربك» .

(١) تقديـــرُه : (الزم شأنك إذا صاحبت الحجّ)، وتفسيرُه : عليك شأنك مع الحجّ . و (الواو) بمعنى (مع)؛ وليس المراد من الشّأن أمرًا وراء الحجّ، بل المُراد مقدِّمات الحـــجّ؛ ولذلـــك كانت الواو معيّن لئلاّ يكون المأمور به شيئين؛ أحدهما : الشّأن، والآخر : الحجّ . شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٩٥ .

ويُنظر : الكتاب ١/٢٧٦ .

(٢) هذا المَثل له شِقّان؛ أوّله: إغراء وحثٌّ على المبادَرة في الذّهاب، والآخر: تحذيرٌ من انتظار اللّيل.

يُنظر هذا المثل في: جمهرة الأمثال ١/١٩٦، ومجمع الأمثال ١/٨٦، والمستقصى ١/٤٤٣.

(٣) في أ : لفظه .

قـــال ســـيبويه (١/٢٥٢، ٢٥٣) : «واعلم أنّه يقبُح : (زيدًا عليك) و (زيدًا حذرك)؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها» .

ولا يمتنع عند الكسائيّ؛ إذْ أجاز فيه ما يجوزُ في الفعل من التّقديم والتّأخير .

يُنظر : ابن النّاظم ٦١٤، والتّصريح ٢/٢٠٠، والأشمونيّ ٣/٢٠٦ .

(٤) في أ: في ضمير؛ مكررة.

(٥) يُنظر : الكتاب ١/٢٥٠، والمقتضب ٣/٢٨٠ .

وقال ابن عصفورٍ في المقرّب ١/١٣٦ : «ولا يُغرى إلاّ لمخاطَب؛ فلا تقولُ : (على يدٍ عمرًا)؛ فإن جاء من إغراء الغائب شيء حُفظ و لم يُقَسْ عليه» .

وتختصّ (على) بشيئين : إدخالها على ضمير الغائب[١]، وإلحاقُ الباء بمنصوبها[٢]، كقولك : (عليك بتقوى الله) .

[والتّحذير][٣] هو[٤] : تنبيه المخاطَب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بألفاظٍ؛ وهي : (إيّاكَ) - بمعنى : احذر -، و (إليك) - بمعنى: تَنَحّ -؛ تقول مِن ذلك : (إيّاك والأسدَ)؛ فهو مفعولٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُه /؛ لأنّه قد كثُر به التّحذير، وجُعِلَ بدلاً من اللّفظ بالفعل[٥]؛ [٨٤/ أ] سواءٌ كان معطوفًا عليه، نحو: (إيّاكَ والشّرَّ)، أو مكرّرًا، نحو:

فَإِيَّاكَ[٦] إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ[٧] .....

---

(١) حكموا على دخولها على ضمير الغائب بالشّذوذ؛ وفي نحو : (عليه رجلاً ليسني) .
قال سيبويه ١/٢٥٠ : «وهذا قليلٌ، شبّهوه بالفعل»؛ وقال المبرّد ٣/٢٨٠ : «لأنّ هذا مَثل؛ والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرًا» .
ويُنظر : المقرّب ١/١٣٦، والأشمونيّ ٣/٢٠١ .

(٢) في أ : على منصوبها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : وهو .

(٥) فلذلك التزموا معه إضمارَ العامل .
يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٣/١٣٧٨، وابن النّاظم ٦٠٧ .

(٦) في أ : إيّاك .

(٧) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :
إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ
وهو للفضل بن عبد الرّحمن القرشيّ .
و (المِراء) : الجدال والمعارضة بالباطل .
والشّاهدُ فيه : (فإيّاك إيّاك) فإنّه تحذير؛ ومعناه : احترز؛ وقد التزم معه إضمار =

أو مفرَدًا، نحو : (إيَّاكَ الأَسَدَ)[١].

فإنْ كان التّحذير بغير (إيّاكَ) ونحوه كان المحذّر[٢] منصوبًا بفعل جائز الإضمار والإظهار إلاّ مع العطف والتّكرار؛ تقولُ : (نَفْسَكَ الشَّرَّ) أي: جنِّب نفسك الشّرّ؛ وإن شئتَ أظهرتَ الفعل، فتقولُ [نفسك والأسد، أي][٣]: (قِ[٤] نَفْسك واحذر الأسد)؛ ومثله : (مَازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ)[٥] أي : يا مَازِنُ[٦] قِ[٧] رَأْسَكَ واحْذَر السَّيْفَ .

= العامل لتكراره .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأُصول ٢٥١/٢، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصّل ٢٥/٢، وابن النّاظم ٦٠٧، وشرح الرّضيّ ١٨٣/١، ورصف المباني ٢١٦، وأوضح المسالك ٢٤/٣، والمقاصد النّحويّة ١١٣/٤، ٣٠٨، والخزانة ٦٣/٣ .

(١) تقديرُه : أُحذّركَ الأَسَدَ .

(٢) في أ : المحذوف، وفي ب: المحذور؛ وكلتاهما محرّفة والتصويب من ابن الناظم ٦٠٧.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، وهي من ابن النّاظم ٦٠٧ .

(٤) في كلتا النّسختين : وقِ، والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) هذا مثلٌ يضرب في الأمر بمجانبة الشر؛ وأصله: أن رجلاً يقال له: مازن أسر رجلاً، وكان رجل يطلب المأسور بثأر فقال له: مازن رأسك والسيف!؛ فنحّى رأسه فضرب الأسير.

ينظر هذا المثل في: مجمع الأمثال ٢٧١/٣، والمستقصى ٣٣٩/٢.

(٦) في أ : مازن، بدون حرف النداء .

(٧) في كلتا النّسختين : وقِ، والصّواب ما هو مثبت .

وَتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذي تُكَرِّرُهْ عَنْ عِوَضِ الفِعْلِ[1] الَّذي لاَ تُظْهِرُهْ
مِثْلُ مَقَالِ الخَاطِبِ الأَوَّاهِ اللَّهَ اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ

الفعل قد يعمل محذوفًا إذا دلّت الحالُ عليه؛ وذلك أن ترى إنسانًا قد دخل أَجَمَةً[2] فتقول : الأسد، أي : احْذرِ الأسد؛ ويجوز إظهارُ الفعل النّاصب .

فإن كرّرت الاسم قام تكريرُه مقام إظهار الفعل، و لم يجز إظهارُه[3]، كقولك:/ (الأسدَ الأسدَ)، وللمُجدِّ في سيرٍ : (السُّرعةَ السُّرعةَ، النَّجاءَ النَّجاءَ)، ومنه قولُ الخطيب : (اللهَ اللهَ عِبَادَ اللهِ)؛ وكان الأصل : (اتّقوا اللهَ) فقام التّكريرُ مقام الفعل المحذوف[4]. [٨٤/ ب]

---

(١) في أ : الاسم، وهو سهو .

(٢) الأَجَمَةُ : منبت الشّجر كالغيضة، وهي الآجام؛ وقيل : الشّجر الكثير الملتفّ؛ وتأجّم الأسدُ : دخل في أَجَمَتِه . اللّسان (أجم) ٨/١٢ .

(٣) هذا مذهب أكثر النّحويّين؛ وأجاز بعضهم إظهار العامل هُنا مع التّكرير، قال الرّضيّ ١٨١/١: «وأجاز قومٌ ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو : (احذر الأسد الأسد) و (إيّاك إياك احذر) نظرًا إلى أنّ تكرير المعمول للتّأكيد لا يوجبُ حذف العامل، كقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر : ٢١] .
ومنعه الآخرون؛ وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه» .
ويُنظر : شرح المفصّل ٢٩/٢، وابن النّاظم ٦٠٨، والتّصريح ١٩٥/٢، والأشمونيّ ١٩٠/٣، ١٩١ .

(٤) أي : مقامَ إظهار الفعل المحذوف .

=

وقـــد جاء التّحذير للغائب[١]؛ وهو شاذّ[٢]، ومنه قولُ بعضِهم[٣]:

= يُنظر : شرح الملحة ٢٣٤ .

(١) حقُّ التّحذير أنْ يكون للمخاطب، وشذّ مجيئُه للمتكلّم في قوله : (إيّاي وأن يحذف أحدُكم الأرنب)، وأشذُّ منه مجيئُه للغائب، كما مثّل الشّارح .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٧٨/٣، وابن النّاظم ٦٠٨، وشرح الرّضيّ ١٨١/١ ، وأوضـــح المســـالك ١١٣/٣، وابن عقيل ٢٧٥/٢، والتّصريح ١٩٣/٢، ١٩٤، والأشمونيّ ١٩١/٣، ١٩٢ .

(٢) قـــال السّيوطيّ في الهمع ٢٦/٣ : ((ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضمير غائب إلا وهو معطوفٌ، نحو : (إيّاك والشّرّ) و (ماز رأسك والسّيف)، وقولُه :

فَـــلاَ تَصْـــحَبْ أَخَـــا الجَهْلِ وَإِيَّـــــــــاكَ وَإِيَّـــــــــاهُ

أي : باعِد منه وباعِدْهُ منك)) .

وعـــلى ذلـــك لا يكون التّحذير بضميري الغائب والمتكلّم شاذًّا إلاّ إذا كان محذّرًا لا محذّرًا منه .

وذكر الرّضيّ أنّ المحذّر منه المكرّر يكون ظاهرًا، نحو : (الأسد الأسد)، ومضمَرًا، نحو : (إيّاك إيّاك) و (إيّاه إيّاه) و (إيّايَ إيّايَ) . شرح الكافية ١٨١/١ .

ويُنظر : الصّبّان ١٩٣/٣، والدّرر ١٠/٣ .

(٣) هـــذا قولٌ سُمِعَ عن العرب كما قال سيبويه ٢٧٩/١ : ((وحدّثني مَن لا أتّهِمُ عن الخليل أنّه سمع أعرابيـــًّا يقول : إذا بلغ الرّجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ)) .

و (الشّواب) : جمع شابّة؛ ويُروى : السوءات جمع سوأة .

ومعناه : إذا بلغ الرّجل ستّين سنة فلا يتولّع بشابّة، أو لا يفعل سوأة .

والتّقدير : فليحذر تلافي نفسه وأنفس الشّوابّ .

ويُنظر هذا القولُ في : الأصول ٢٥١/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧٨/٣،

(إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ [وَإِيَّا][1] الشَّوَابِّ).

= وابن النّاظم ٦٠٨، وشرح الرّضيّ ١٨١/١، وأوضح المسالك ١١٣/٣، والتّصريح ١٩٤/٢، والأشمونيّ ١٩٢/٣، والصّبّان ١٩٢/٣ .

وهذا القولُ فيه ثلاثة شذوذات :

أحدها : مجيء التّحذير فيه للغائب .

والثّاني : اجتماعُ حذف الفعل وحذف حرف الأمر .

والثّالث : إضافة (إيّا) إلى ظاهر وهو (الشّوابّ) .

يُنظر : المصادر السّابقة .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ[١] الأَسْمَاءُ ... بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ[٢] الأَنْبَاءُ

وَهْيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا ... إِنَّ وَأَنَّ يَا فَتَى وَلَيْتَا

ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلَّ ... وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ

هذه الحروف تجري في العمل مجرى (كان) في دخولها على المبتدأ والخبر؛ مع اختلاف العمل.

عملها[٣] في المبتدأ والخبر، عكس عمل (كان)؛ فالمعمولان معها[٤] كمفعولٍ قُدِّم، وفَاعلٍ أُخِّرَ[٥].

وهي: (إِنَّ) و(أَنَّ)[٦] وهما للتّأكيد؛ وبينهما فرق نذكره[٧].

و(**كَأَنَّ**) للتّشبيه؛ وهذا الحرف مركّبٌ[٨]؛ لأنّ الأصل في قولهم: (كأنّ

---

(١) في متن الملحة ٣١ : تُنْصَبُ .

(٢) في متن الملحة ٣١ : تُرْفَعُ .

(٣) في ب : في عملها .

(٤) في ب : منها .

(٥) تنبيهـاً على أنّها فرعٌ عن (كان) .

يُنظر : ابن النّاظم ١٦٢، والأشمونيّ ١/٢٧٠ .

(٦) عدّ سيبويه هذه الحروف خمسة ــ لأنّه أسقط (أنَّ) المفتوحة، لأنّ أصلها (إنَّ) المكسورة - فقال ٢/١٣١: ((هذا باب الحروف الخمسة الّتي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده؛ وهي : (إنّ) و (لكنَّ) و (ليتَ) و (لَعَلَّ) و(كأَنَّ)).

(٧) في أ : يذكر .

(٨) هذا مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريّين، والفرّاء . =

زيـــدًا أسدٌ[١]) أنّ زيدًا كالأسد، فأُريد المبالغة في التّشبيه؛ فقُدِّمت الكاف وجُعلت مع (إنَّ) كالشّيء الواحد، فصارت غير متعلّقة بعاملٍ[٢]، بعد أنْ كانت متعلّقة/، وصارت حرفـًا لا غير، بعد أنْ كانت صالحة للاسميّة. [٨٥/ أ]

وتخفّف (كَأنَّ) فيبطُل[٣] عملها؛ قال الشّاعر :

= وقال قومٌ منهم المالقيّ ــ صاحب رصف المباني ــ، وأبو حيّان : إنها بسيطة .

يُـــنظر : الكـــتاب ١٥١/٣، والأصول ٢٣٠/١، وسرّ صناعة الإعراب ٣٠٣/١، وشرح الجمل ٤٤٩/١، والبسيط ٧٦٢/٢، ورصف المباني ٢٨٤، والارتشاف ١٢٨/٢، والجـــنى الـــدّاني ٥٦٨، ٥٦٩، والمغـــني ٢٥٢، والهمع ١٥١/٢، والأشمونيّ ٢٧١/١ .

(١) في أ : الأسد .

(٢) وإن كـــانت هي حرف جرّ ؛ لأنّها أُزيلت عن الموضع الّذي كان يمكن أن تتعلّق فيـــه بمحـــذوف، وقدّمـــت إلى أوّل الجملة فزال ما كان لها من التّعلّق بخبر (أنّ) المحذوف، وليست الكاف هُنا زائدة .

وذهـــب الزّجّاج إلى أنّ الكاف الجارّة في موضع رفع؛ فإذ قلتَ : (كأنّي أخوك) ففـــي الكلام حذفٌ، تقديرُه : كأخوتي إيّاك موجود؛ لأنّ (أنّ) وما عملت فيه بتقدير مصدر .

يُنظر : سرّ صناعة الإعراب ٣٠٣/١، وشرح المفصّل ٨١/٨، والارتشاف ١٢٩/٢، والجنى الدّاني ٥٦٨، ٥٦٩، والمغني ٢٥٢، ٢٥٣، والهمع ١٥٢/٢ .

(٣) وقد تعمل مخفّفة؛ لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها، كقوله :

كَـــأَنْ وَرِيـــدَيْـــهِ رِشَـــاءٌ خُـــلُـــبْ

والغـــالب أنْ يكون اسمها ضمير شأن محذوفـــًا، ويكون خبرها جملة؛ ثمّ إنْ كانت الجملة اسميّة لم تحتج إلى فاصلٍ بينها وبين (كأنّ) . =

وَنَحْـــرٍ مُشْـــرِقِ اللّـــوْنِ كَـــأَنْ ثَدْيَـــاهُ حُقَّـــانِ[1]

وباقي هذه الحروف مفردة[2] .

= وأمّـــا إنْ كان الخبر جملة فعليّة فيفصل بينها وبين (كأنّ) بـــ(لم) قبل المضارع المنفي، أو (قد) قبل الماضي المثبَت .

يُـــنظر : ابـــن الـــنّاظم ١٨٣، وأوضـــح المسالك ٢٦٨/١، وابن عقيل ٣٥٧/١، والتّصريح ٢٣٤/١ .

(١) هـــذا بيتٌ من الهزج، احتجّ به سيبويه **في كتابه**، ولم ينسبه لأحد؛ ولم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (كَأنْ ثدياه حُقّان) حيث خفّفت (كأنّ) وبطل عملها، وحذف اسمهـــا، ووقع خبرها جملة اسميّة؛ وأصلُه : كأنه ثدياه حقّان؛ ويُروى : (كأن ثدييه حُقّان) على الإعمال .

يُـــنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٣٥/٢، والأصول ٢٤٦/١، والمنصف ١٢٨/٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦٢/١، والإنصاف ١٩٧/١، والتّبيين ٣٤٩، وشرح المفصّل ٨٢/٨، والجـــنى الدّاني ٥٧٥، وابن النّاظم ١٨٤، وتخليص الشّواهد ٣٨٩، والخزانة ٣٩٨/١٠ .

(٢) هذا مذهب البصريّين .

وقـــال الفـــرّاء : إنّ (لكـــنّ) مركّبة من (لكنْ) و (أنّ) فطرحت همزة (أنّ) وسقطت نون (لكنْ) حيث استقبلت ساكنـــاً .

وللكوفيّين رأيان غير هذا :

الأول : أنّها مركّبةٌ من (لا) و (أن)، والكافُ زائدة، والهمزة محذوفة .

والثّاني : أنّها مؤلّفة من (لا) و (كأنّ)، والكاف للتّشبيه، و (أنّ) على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين لِمَا فيها من نفي لشيء وإثبات لغيره؛ وكُسرت الكاف لتدلّ على الهمزة المحذوفة . =

وَ(لَعَلَّ) مختَلَفٌ[١] فيه[٢]، والصّحيح إفرادُه[٣]؛ وفيه لُغات[٤]؛ وهي : (لَعَلَّ) و(عَلَّ) و(لَعَنَّ) و(عَنَّ) و(لأنّ) و(أَنّ) .

ومعناه: التّوقُّع لمرجوّ، أو مخوفٍ من الطّمع[٥] والإشفاق .

= يُـنظر : معـاني القـرآن للفرّاء ٤٦٥/١، والإنصاف ٢١٧/١، وشرح المفصّل ٨٠/٨، وشرح الرّضيّ ٣٦٠/٢، والبسيط ٧٦٢/٢، والارتشاف ١٢٨/٢، والأشمونيّ ٢٧٠/١.

(١) في ب: مختلفة.

(٢) في أ : فيها .

(٣) ذهـب البصـريّون إلى أنّ (لَعَلّ) مركّبة من (عَلّ) واللاّم الزّائدة؛ وقيل : من لام الابتداء .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ (لَعَلّ) بسيطة، ولامُها أصل .

وقال ابن الأنباريّ مرجّحـًا : ((والصّحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيّون)) .

وهو ما رجّحه الشّارح .

تُـنظر هذه المسألة في : المقتضب ٧٣/٣، والإنصاف، المسألة السّادسة والعشرون، ٢١٨/١، والتّـبيين، المسـألة الخامسة والخمسون، ٣٥٩، وشرح المفصّل ٨٧/٨، وشـرح الرّضيّ ٣٦١/٢، والبسيط ٧٦٣/٢، والجنى الدّاني ٥٧٩، وجواهر الأدب ٤٠٢، والتّصريح ٢/٢، ٣، والهمع ١٥٣/٢، والأشمونيّ ٢٧١/١ .

(٤) أوصلها السّيوطيّ في الهمع ١٥٣/٢ إلى ثلاث عشرة لغة .

وتُنظر هذه اللّغات في : معاني الحروف للرّمّانيّ ١٢٤، والإنصاف ٢٢٤/١، وشرح المفصّل ٨٧/٨، وشرح الرّضيّ ٣٦١/٢، وشرح الكافية الشّافية ٤٧٠/١ ــ ٤٧٢، والبسيط ٧٦٣/٢، والجنى الدّاني ٥٨٢، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

(٥) الطّمـع المرغوب فيه نحو : (لعلّ الله يرحمنا)؛ والاشفاق في المكروه نحو : (لعلّ العدوّ يَقْدُمُ) .

وقد جاءت شبيهة بـ(عسى) في الشّعر[١] باقتران (أَنْ) في[٢] خبرها، كقول مُتمّم بن نويرة:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي[٣] يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[٤]

وقد جُرّ بـ(لعلَّ) في النّظم؛ ومنه قولُ الشّاعر :

..... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٥]

---

(١) (عسى) بمعنى (لعلّ) في التّرجّي والاشفاق؛ فأجريت مجراها في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت (لعلّ) مجرى (عسى) في اقتران خبرها بـ(أن) .
يُنظر : شرح المفصّل ٨/٨٥، ٨٦، والتّصريح ١/٢١٣ .

(٢) في ب : بخبرها .

(٣) في أ: الآتي، وفي ب: الآئي؛ وكلتاهما محرّفة؛ والصّواب ما هو مثبت.

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، من كلمة رثى فيها الشاعر أخاه مالكًا .
و (الإلمام) : النّزول؛ والملمّة : البليّة النّازلة . و (الأجدع) : المقطوع الأنف والأذن؛ ويُستعمل في الذّليل، وهو المُراد هُنا .
والمعنى : أيُّها الشّامتُ لا تكن فرحًا بموت أخي، عسى أن تنزل عليك بليّةٌ من البليّات اللاّتي يتركنك ذليلاً خاضعًا .
والشّاهد فيه : (لعلّك يومًا أن تُلِمَّ) حيث جاء خبر (لَعَلّ) مضارِعًا مقرونًا بـ(أن) حملاً لها على (عسى) .
يُنظر هذا البيت في : المفضّليّات ٢٧٠، والمقتضب ٣/٧٤، والكامل ١/٢٥٤، ٢/٥٥٣، وشرح المفصّل ٨/٨٦، وشرح الجمل ٢/١٧٩، والارتشاف ٢/١٥٦، والمغني ٣٧٩، والأشباه والنّظائر ٢/١٩١، والخزانة ٥/٣٤٥، والدّيوان ١١٩ .

(٥) هذا عجز بيتٍ من الطّويل، وصدره :

=

والمبرّد[١] يرى[٢] أنّ أصلها (علّ)[٣] زيدت عليها لامُ الابتداء .

و(**ليـــت**) معناه : التّمنّي؛ وهو طلب ما لا طمعَ[٤] فيه؛ كقولك: (ليت الشّباب يعودُ)؛ وقد ينصب[٥] بعدها الاسمان؛ وفي نصبهما[٦] ثلاثةُ أقوالٍ:

فعند بعضِهم[٧]: أنّه يحذف الخبر؛ كقول الرّاجز:

= فَقُـلْتُ : ادْعُ أُخْـرَى وَارْفَـعِ الصَّـوْتَ جَهْرَةً

وهو لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ .

والشّاهدُ فيه : (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـــ(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ .

ويروى : (لعلّ أبا المِغوار) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٣٧، والأصمعيّات ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب ٤٠٧/١، وجمهرة أشعار العرب ٧٠٥/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦١/١، ورصف المـــباني ٤٣٦، والجـــنى الـــدّاني ٥٨٤، والمغني ٣٧٧، والمقاصد النّحويّة ٢٤٧/٣، والخزانة ٤٢٦/١٠ .

(١) يُنظر : المقتضب ٧٣/٣ .

وقد تعرّضنا للخلاف في (لَعَلّ) في ص ٥٣٨؛ فليُنظر هُناك .

(٢) في ب : يقول .

(٣) في كلتا النّسخين : على؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) في ب : مطمع .

(٥) في ب : ينتصب .

(٦) في ب : نصبها .

(٧) جمهـــور البصريّين لا يرون أنّ (ليت) تنصب الجزأين؛ ويؤوّلون ما ورد من ذلك - كالبيت الّذي أورده الشّارح - على أنّه حال والخبر محذوف، والتّقدير : يا ليت أيّام الصِّبا رواجعـــاً لنا، أو أقبلت رواجعـــاً؛ فـــ(رواجعـــاً) حالٌ من ضمير هذا الخبر المحذوف . =

/ يَـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا[1] [٨٥/ ب]

وقول الفرّاء[2] إنّ الاسمين[3] منصوبان بـ(ليت)؛ لأنّها بمنـزلة تمنّيت[4].

وقـول الكسائيّ[5] إنّه على تقدير (كان)؛ لكثرة استعمالها معها، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾[6]، [و][7] ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾[8].

= يُنظر : شرح المفصّل ٨/٨٤، وشرح الرّضيّ ٢/٣٤٧، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الدّاني ٣٩٣، ٣٩٤، والمغني ٣٧٦، والهمع ٢/١٥٧ .

(١) هـذا بيـتٌ من الرّجز المشطور، وهو للعجّاج ــ كما ذكر الجمحيّ في طبقات فحول الشّعراء ١/٧٨ ــ، وذكر ابن يعيش أنه لرؤبة بن العجّاج ١/١٠٤ .

والشّاهدُ فيه نصبُ (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب .

والبصـريّون يقـدِّرون خبر (ليت) محذوفـًا و (رواجعـًا) حال من ضميره، والتّقدير : يا ليت أيّام الصِّبا لنا رواجعـًا .

يُـنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/١٤٢، وشرح المفصّل ١/١٠٣، ١٠٤، ٨/٨٤، وشـرح عمـدة الحافظ ١/٤٣٤، وشرح الرّضيّ ٢/٣٤٧، ورصف المباني ٣٦٦، والجـنى الدّاني ٤٩٢، والمغني ٣٧٦، والهمع ٢/١٥٧، والخزانة ١٠/٢٣٤، وملحق ديوان العجّاج ٢/٣٠٦ .

(٢) يُنظر : معاني القرآن ٢/٣٥٢ .

(٣) في ب : الاسمان، وهو خطأ .

(٤) في أ : اتمنيت .

(٥) يُـنظر : المفصّـل ٤٠٠، وشرح المفصّل ٨/٤٨، وشرح التّسهيل ٢/١٠، وشرح الرّضيّ ٢/٣٤٧، والارتشاف ٢/١٣١، والمغني ٣٧٦ .

(٦) من الآية : ٤٠ من سورة النّبأ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٨) سورة الحاقّة، الآية : ٢٧ .

و(لَكِـــنَّ) للاستدراك؛ وهو تعقيبُ الكلام برفع ما توهّم[١] ثبوته، كقولـــك : (مـــا زيدٌ شُجاعـــًا ولكنَّه كريم) أوهم ذلك نفي الكرم؛ لأنّهما كالمتضايفين[٢]، فارتفع[٣] ذلك بـــ(لَكِنّ) .

و(إِنّ) هـــي أصلُ الباب؛ ومعناها - كما تقدّم - : توكيد الحكم، وقد تكون بمعنى (نَعَمْ)[٤]، كقوله :

بَكَـــرَ الْعَـــوَاذِلُ فِـــي الصَّـــبُو ... حِ[٥] يَلُمْنَـــــنِي وَأَلُومُهُـــــنَّهْ

وَيَقُـــلْنَ شَـــيْبٌ[٧] قَـــدْ عَـــلاَ ... كَ وَقَـــدْ كَـــبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ[٦]

أي: نعم.

---

(١) في ب : يوهم .

(٢) يقصد أنّهما متلازمان؛ لأنّ أحدهما لا يستغنى به عن الآخَر في بنية التّركيب .

(٣) في ب: هذا.

(٤) وقد أنكر أبو عُبيد أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) .

يُنظر : غريب الحديث ٣٥٦/١، ٣٥٧، والجنى الدّاني ٣٩٨، والمغني ٥٦ .

(٥) في ب : الصّباح .

(٦) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرّقيّات .

والشّاهدُ فيه : (إنّهْ) حيث جاءتْ (إنّ) بمعنى (نعم) .

يُـــنظر هـــذا البيت في : الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٣٨٣/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٤٩٢/٢، ٥١٦، والأزهيّـــة ٢٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٥/٢، وشرح المفصّل ٦/٨، ٧٨، ورصـــف المباني ٢٠٠، ٢٠٤، والجنى الدّاني ٣٩٩، والمغني ٥٧، ٨٥١، والخزانة ٢١٣/١١، ٢١٦، والدّيوان ٦٦.

(٧) في ب: شتب؛ وهو تحريف.

وقد تكون فعلاً إذا وردت ساكنة بمعنى الأمر، كقولك: (إِنْ) من يَئِنّ.

والمفتوحة تكون بمعنى (لعلّ)، ومنه قولهم : (إئتِ[١] السُّوقَ لأنّكَ تشتري لنا شيئـًا[٢]) أي : لَعَلّكَ .

وتبدل قيس وتميم[٣] همزتها عينـًا، فتقول: (عنّي منطلق) فتقول[٤] فيها: (إنّ زيدًا عالم) و(حقّقت أنّ خالدًا صديق) و(لَكِنَّ أخاه منطلق) / و(كأنّ أباهُ الأسد) و(ليت عبد الله مقيم) و(لعلّ أخاهُ راحلٌ[٥]) . [٨٦/أ]

فهذه[٦] الحروف [عملت][٧] لَمّا أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح؛ ولتضمُّنها ما تضمّنت [من][٨] معانيها؛ وباتّصالها بنون الوقاية الّتي تقي الفعل من الكسر[٩]؛ **وهي في ذلك**[١٠] **على ثلاثة أضرُب:**

---

(١) في كلتا النّسختين : أتيت، والصّواب ما هو مثبت .

(٢) يُنظر : الكتاب ١٢٣/٣، والأصول ٢٧١/١، وشرح المفصّل ٧٨/٨ .

(٣) يُنظر : المفصّل ٣٩٨، وشرحه ٧٨/٨، ٧٩، والمزهر ٢٢١/١ .

(٤) في ب : فنقول .

(٥) في ب : راجل .

(٦) في ب : هذه .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) (من) ساقطةٌ من أ .

(٩) يُنظر : الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٨/٤ .

وقال الحريريّ في شرحه على الملحة ٢٣٦ : «وهذه الأحرُف السّتّة لَمّا أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتّصال ضمير المتكلّم بها بنون وبياء، كما يتّصل الفعل، أُجرِيَت مجرى الفعل المتعدّي الّذي يرفع وينصب بفعليّته، إلاّ أنّها تجري مجرى الفعل الّذي تقدّم مفعوله وتأخّر فاعله» .

(١٠) أي : في اتّصالها بنون الوقاية .

ضـــربٌ مـــنها يستوي فيه إثبات النّون وحذفها، وذلك مع (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ)[١]، تقول : (إنّي قائم) و (إنّني)، ومنه قولُه تعالى : ﴿إِنَّنِي أَنَا اللهُ﴾[٢]، و﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾[٣]؛ فحجّـــة مَـــن أثـــبت تمسُّكُه بالأصـــل[٤]؛ وحجّة الحذف اجتماع الأمثال من النّون، فاستُغْنِيَ ببعضها عن البعض[٥].

واختُلف في المحذوفة:

فقيل : هي الأولى؛ لأنّها لمّا اعتلّت بالسّكون اعتلّت بالحذف[٦].

---

(١) وكذلك : (كأنّ) .

(٢) من الآية : ١٤ من سورة طه .

(٣) من الآية : ١٢ من سورة طه .

(٤) «ولأنّهـــا حـــروف أشبهت الأفعال، وأجريت في العمل مجراها، فلزمها من علامة الضّمير ما يلزم الفعل» . شرح المفصّل ١٢٣/٣ .

ويُـــنظر: شـــرح الرّضـــيّ ٢٣/٢، والبسيط ٧٦٥/٢، والتّصريح ١١٢/١، والأشمونيّ ١٢٤/١.

(٥) قـــال ابـــن يعيـــش : «وإنّمـــا ســـاغ حذف النّون منها لأنّه قد كثُر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها نونات؛ وهم يستثقلون التّضعيف؛ ولم تكن أصلاً في لحـــاق هذه النّون لها، وإنّما ذلك بالحمل على الأفعال؛ فلاجتماع هذه الأسباب سوّغوا حذفها» . شرح المفصّل ١٢٣/٣ .

ويُـــنظر : شـــرح الرّضـــيّ ٢٣/٢، والبسيط ٧٦٥/٢، والتصريح ١١٢/١، والأشمونيّ ١٢٤/١ .

(٦) يُـــنظر : شـــرح الجمل لابن با بشاذ جـــ١/ ق ٥٦ /ب، والارتشاف ٤٧٠/١، والهمع ٢٢٥/١، وحاشية يس على التّصريح ١١٢/١، والصّبّان ١٢٤/١ .

وقيل: إنَّها الوُسطى؛ لأنّها في محلّ اللاّمات الّتي يلحقها التّغيير غالبـاً[١].

وقيل[٢]: هي الأخيرة[٣]؛ لأنّها الّتي تناهى بها الثّقل[٤].

/ **الضّـرب الـثّاني**: مـا[٥] الأقيـسُ فيه ثبات النّون، والأحسنُ حذفهـا[٦]؛ وهي (لَعَلَّ)؛ لأنّ القُرآن العظيم جاء بحذفها من نحو قوله تعـالى: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾[٧]، وقد أُلحقت[٨] النّون[٩] في ضرورة[١٠] [٨٦/ ب]

---

(١) يُنظر : المصادر السّابقة .

(٢) وهـذا قـولُ الأكثرين من البصريّين والكوفيّين كما نصّ على ذلك أبو حيّان في الارتشاف ١/٤٧٠ . ويُنظر : المصادر السّابقة .

(٣) في أ : الاخرة .

(٤) في أ : النّقل، وفي ب : الفعل؛ وكلتاهُما مُحرّفة؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) في أ : ممّا .

(٦) قـال الرّضيّ في شرح الكافية ٢/٢٣ ــ معلّلاً ذلك ــ : «لاجتماع اللاّمات فيه، وهـي مشابهة للنّون، قريبة منها في المَخْرَج، وليس بين الأولى والأخيرتين إلاّ حرفٌ واحد - أعني العين -، ولأنّ من لغاتها : لعنّ» .

وفي التّصـريح ١/١١١ : «لأنّهـا شبيهة بحروف الجرّ في تعليق ما بعدها بما قبلها، كما في قولك : تُبْ لعلّك تُفلح» .

ويُـنظر : شـرح المفصّـل ٣/١٢٣، وشرح التّسهيل ١/١٣٧، وابن النّاظم ٦٩، والملخّص ٢٣٦، والأشمونيّ ١/١٢٤ .

(٧) من الآية : ٣٦ من سورة غافر .

(٨) في أ : التحقت .

(٩) في كلتا النّسختين : بالنّون؛ والصّواب ما هو مثبت .

(١٠) والشّارح متابِعٌ في هذا ابن النّاظم . =

الشّعر، كقول الشّاعر :

فَقُـلْتُ : أَعِيْرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُـطُّ بِهَـا قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ[١]

الضّـرب الـثّالث[٢]: ما[٣] الأقيس فيه [حذف النّون][٤]، والأحسن إثباتُها؛ وهي (ليت)[٥]، كقوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٦]؛

= أمّا ابن مالك والأكثرون فيرون أنّ الأكثر (لعلّي) بلا نون، والأقلّ (لعلّني) .
يُـنظر : شرح التّسهيل ١٣٧/١، وابن النّاظم ٦٩، والارتشاف ٤٧١/١، وأوضح المسالك ٨١/١، والتّصريح ١١١/١، والأشمونيّ ١٢٣/١، ١٢٤ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لِمُدْرِك بن حصْن الأسديّ .
و (القَـدُوم) : الآلة الّتي ينجر بها الخشب . و (أخطُّ) : أَنْحَتُ . و(قبرًا) المُراد: جفن السّيف وقُرابه . و (أبيض ماجد) : سيف صقيل .
والشّـاهد فيـه : (لعلّني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لَعَلَّ)؛ وهو ضرورة عند الشّارح، وقليلٌ عند أكثر النُّحاة .
يُـنظر هـذا البيت في : كنـز الحفّاظ ٢٩٢/١، وشرح التّسهيل ١٣٧/١، وابن النّاظم ٦٩، وتخليص الشّواهد ١٠٥، وابن عقيل ١٠٨/١، والمقاصد النّحويّة ٣٥٠/١، والهمع ٢٢٤/١، والأشمونيّ ١٢٤/١، والدّرر ٢١٢/٢ .

(٢) في أ : الثّاني، وهو سهو .

(٣) في أ : ممّا .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٥) قال ابن النّاظم ٦٩ : «واستأثرت (ليت) بلزومها في الغالب إلحاق النّون قبل ياء المتكـلّم تنـبيهـاً عـلى مزيّتها على أخواتها في الشّبه بالفعل إذْ كانت تغيّر معنى الابتداء، ولا يتعلّق ما بعدها بما قبلها» .
ويُنظر : شرح المفصّل ١٢٣/٣، وشرح التّسهيل ١٣٦/١، ١٣٧، وشرح الرّضيّ ٢٣/٢، والبسيط ٧٦٥/٢، والتّصريح ١١١/١، والأشمونيّ ١٢٣/١ .

(٦) من الآية : ٧٣ من سورة النّساء .

لأنّه لم يجتمع فيه الأمثال، ولا[١] المتقاربة؛ فلم يأت الحذف إلاّ في الشّعر، ومنه قولُه[٢]:

كَمُـنْيَةِ جَابِـرٍ إِذْ قَـالَ لَيْتِي أُصَـادِفُهُ وَأَفْقِـدُ بَعْضَ مَالِي[٣]

وهذا نادر[٤].

وَإِنَّ بِالْكَسْـرَةِ أُمُّ الأَحْـرُفِ تَـأْتِي مَـعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الحَلِفِ

وَالـلاَّمُ تَخْـتَصُّ بِمَعْمُولاَتِهَا لِيَسْـتَبِيْنَ فَضْـلُهَا فِي[٥] ذَاتِهَا

---

(١) في أ : ولا المقارنة .

(٢) في ب : قول .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزيد الخيل .

و (جابر) : رجل من غطفان تمنّى أن يلقى زيدًا ليقتُله كما تمنّى قبله مزيد أن يلقى زيدًا، فتشابهت مناهما .

والشّاهد فيه : (ليتي) حيث حذف نون الوقاية عن (ليت) على النُّدرة .

يُـنظر هـذا البيت في : الكتاب ٣/٣٧٠، ونوادر أبي زيد ٦٨، والمقتضب ١/٢٥٠، ومجـالس ثعـلب ١/١٠٦، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٠، وشرح المفصّل ٣/١٢٣، والمقرّب ١/١٠٨، وشرح التّسهيل ١/١٣٦، وابن النّاظم ٦٨، وشرح الرّضيّ ٢/٢٣، والدّيوان ١٣٧ .

(٤) والشّارح متابِعٌ في هذا ابن النّاظم .

وعند سيبويه وغيره ضرورة، وعند الفرّاء يجوز (ليتي) و (ليتني) .

يُـنظر : الكتاب ٢/٣٧٠، وشرح المفصّل ٣/١٢٣، ١٢٤، وابن النّاظم ٦٨، وشرح الرّضـيّ ٢/٢٣، والارتشاف ١/٤٧١، وأوضح المسالك ١/٨١، والتّصريح ١/١١١، والأشمونيّ ١/١٢٣ .

(٥) في ب : من .

مِـــثَالُهُ : إِنَّ الأَمِـــيرَ عَـــادِلُ وَقَـــدْ سَمِعْتُ : أَنَّ زَيْدًا رَاحِلُ

وَقِيـــلَ : إِنَّ خَـــالِدًا لَقَـــادِمُ وَإِنَّ هِـــنْدًا لأَبُوهَـــا عَـــالِمُ

قال شيخُنا[(١)]- رحمه الله -: «المواضع الّتي يجب فيها كسر (إنّ) ستّة[(٢)]:

الأوّل: أن يبتدأ بها الكلام مستقلاً، نحو: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[(٣)]، [أو][(٤)] مبنيـــاً[(٥)] على ما قبله، نحو : (زيدٌ إنّه منطلق)، قال الشّاعر :

مِـــنَّا الأَنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا إِنَّـــا بِطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ[(٦)]

---

(١) هو ابن النّاظم - رحمه الله -.

وهذا الكلامُ منقولٌ من شرحه على الألفيّة ١٦٣ وما بعدها؛ بتصرّف .

(٢) وهُناك مواضع أُخرى يجب فيها كسر همزة (إنّ)؛ منها :

أن تقع تالية لـــ(حيث)، نحو : (جلستُ حيث إنّ زيدًا جالس) .

أو لـــ(إذ)، نحو : (جئتك إذ إنّ زيدًا أميرٌ) .

أو تقع صفة لاسم عين، نحو : (مررت برجلٍ إنّه فاضل) .

أو خبرًا عن اسم ذات، نحو : (زيد إنّه فاضل) .

يُـــنظر : أوضـــح المسالك ٢٤١/١، والتّصريح ٢١٥/١، ٢١٦، والهمع ١٦٦/٢، والأشمونيّ ٢٧٤/١ .

(٣) سورة الكوثر، الآية : ١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ: مبيناً.

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لوضّاح بن إسماعيل اليشكريّ .

و(الأنـــاة) : التّأنّي والتّمهّل في الأمور . و(بطاء) : من البطء وهو عدمُ التّسرّع .

و(سرع) بمعنى : السّرعة .

والشّاهد فيه : (إنّا بطاء) حيث كسر همزة (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) وإن لم تقع في أوّل =

الثّاني: أنْ تكون[١] [أوّل][٢]صلة، كقولك : (جاءني الّذي إنّه شُجاع)، ونحوه[٣] قولُه تعالى/: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾[٤]. [٨٧/ أ]

[واحتُرز بكونها أوّل الصّلة من نحو: (جاء الّذي عندك أنّه فاضل)، ومن نحو][٥]قولهم[٦]: ([لا][٧]أفعله ما أنّ في السّماء نجمًا)؛ لأنّ تقديره : ما ثبت أنّ[٨]في السّماء نجمًا .

الثّالث[٩]: أن يتلقّى بها القسم، كقوله: ﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾[١٠].

= الكلام حقيقة لكنّ الكلام الّذي به (إنّ) مبنيّ على ما قبله .
يُنظر هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقيّ ٦٤٧/٢، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ٢٦٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٦/١، وابن النّاظم ١٦٣، والجنى الدّاني ٤٠٧، وتخليص الشّواهد ٣٤٤، والمقاصد النّحويّة ٢١٦/٢ .

(١) في ب : يكون .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ: ونحوه.

(٤) من الآية : ٧٦ من سورة القصص .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاظم ١٦٤ .

(٦) في كلتا النّسختين : ومنه قولهم، والتّصويب من ابن النّاظم ١٦٤ .

(٧) (لا) ساقطة من أ .

(٨) في أ : ما ثبت أنّ في السّماء نجمًا، تقديره .

(٩) في أ : هذه الكلمة في غير موضعها؛ وهو انتقال نظر من النّاسخ؛ حيث وردتْ هكذا : الثّالث : ما ثبت أنّ في السّماء نجمًا، تقديره : أن نتلقّا بها القسم ... .

(١٠) الآيتان : ١، ٢، وبعض الآية : ٣ من سورة الدّخان .

الرّابع: أن يحكى بها القول؛ وهو: مجرّدًا من معنى الظّنّ، لقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾[١]؛ [واحترزت بـ][٢] تجريده من معنى الظّنّ، من نحو: (أتقولُ أنّك فاضل).

الخامس: أنْ تقع موقع الحال، نحو: (زرتُكَ وإنّي ذو أمل) كأنّك قلتَ: زُرته آملاً.

السّادس: أنْ تقع بعد فعل معلّق[٣] باللاّم، نحو: (علمت إنّه لذو أملٍ) فلولا اللاّم لكانت (إنّ) مفتوحة؛ لكونها وما عملت فيه تقدّر[٤] بمصدرٍ منصوب بـ(علمت)؛ فدخلت اللاّم فعلّقت الفعل عن العمل، كما قال تعالى: ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾[٥].

وكسر (إنَّ) في الخمسة الأولى[٦] واجب[٧]؛ لأنّها مواضع الجمل ولا يصحّ فيها وُقوع المصدر» .

وتدخُـلُ لام التّاكيد على معمول (إنّ)[٨]؛ وذلك إنّها[٩] و(إنّ)

---

(١) من الآية : ٣٠ من سورة مريم .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاظم ١٦٤ .

(٣) في كلتا النّسختين : متعلّق، والتّصويب من ابن النّاظم ١٦٥ .

(٤) في أ: يقدر.

(٥) من الآية : ١ من سورة المنافقون .

(٦) في ب: الأوّل.

(٧) وكذلك الحالة السّادسة كسر (إنّ) فيها واجب؛ وقد نصّ على ذلك ابن النّاظم ١٦٥.

(٨) دون سائر أخواتها . الجمل ٥٣ .

(٩) في أ : إنّ . والضّمير في إنّها : راجعٌ إلى لام التّأكيد .

معناهما التّأكيد؛ فلزم الفصل بينهُما كيلا يجمع[١] بين حرفين متّفقي المعنى؛ فإذا [ادخلوا (إنّ) على المبتدأ][٢] ادخلوا اللاّم على الخبر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو/ مَغْفِرَةٍ ﴾[٣]؛ فإن أُخِّر الاسم [وحلّ في محلّ الخبر][٤]، وفصل بينه وبين (إنّ) بجارّ ومجرور أو ظرفٍ[٥] [أُدخلت اللاّم على الاسم، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾[٦]. [٨٧/ ب]

وإن فصل بين اسم (إنّ) والخبر بجارّ ومجرور أو ظرف][٧]؛ جاز إدْخالُ اللاّم على الفاصل[٨] وعلى الخبر[٩]، تقول : (إنّ زيدًا لَبِكَ[١٠] واثق[١١])، ونحوه[١٢] قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[١٣].

---

(١) في كلتا النّسختين : يتوالى؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٦ من سورة الرّعد .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق . يُنظر : شرح الملحة ٢٣٨ .

(٥) في أ : بظرف . ومثالُه : (إنّ عندك لزيدًا)؛ وهما الخبران إذْ لا يتقدّم الخبر إلاّ وهو أحدُهما . يُنظر : المقتصد ١/٤٥٤، ٤٥٥ .

(٦) من الآية : ٨ من سورة الشّعراء .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق . يُنظر : شرح الملحة ٢٣٨ .

(٨) في أ : على الفاعل، وهو تحريف .

(٩) في أ : والخبر .

(١٠) في أ : إليك، وهو تحريف .

(١١) ويجوز : (إنّ زيدًا لبك لواثق)، ويجوز : (إنّ زيدًا بك لواثق) .
يُنظر : شرح الملحة ٢٣٨ .

(١٢) في ب: ونحو.

(١٣) سورة القلم، الآية : ٤ . =

ولا يجـــوز: (لإنّ زيدًا منطلقٌ) - بفتح اللاّم وكسر إنّ -، ولا: (إنّ لزيدًا منطلق) لئلاّ يجمع بين حرفين مؤكّدين -كما تقدّم - .

وتُكســـر بعد (حَتَّى) الّتي يبتدأ بها الكلام؛ فتقول[١]: ([قد][٢] قال القومُ ذلك حتَّى إنّ زيدًا يقولُه) وهي بعد العاطفة، والجارّة مفتوحة[٣].

وأمّا مواضع المفتوحة[٤]:

فهـــي تفـــتح إذا وقعت موقع الفاعل، كقولك : (أعجبني أنّك قائم)، أو موقع المفعول، كقولك: (كرهت أنّك ذاهب) أو مجرورة [٥]،

= وإيـــرادُ الشّارحِ لهذه الآية هُنا سهو؛ وإنما يكون عند الحديث على أنّ الخبر تدخُل عليه اللاّم بثلاثة شروط : كونه مؤخّرًا، ومثبتـــًا، وغير ماض؛ سواءً كان مفرَدًا، أو ظرفـــًا، أو شبهه، وهُنا شبيهٌ بالظّرف .

(١) في أ : تقول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) نحـــو : (عـــرفتُ أُمورك حتى أنّك فَاضِلٌ) إنْ جعلت (حتّى) حرف جرٍّ بمعنى (إلى)، فـــ(أنّ) ومعمولاها في موضع جرٍّ بها، أي : عرفتُ أمورك إلى فضلك . وإنْ جعلت عاطفة كانت هي وما بعدها في موضع نصبٍ عطفـــًا على (أمورك)، أي: عرفت أمورك وفضلك .

(٤) قـــال ابـــن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية ٤٨٢/١ : « (إنّ) - بالكسر - هي الأصـــل؛ لأنّ الكلام معها جملة غير مؤوّلة بمفرد . و(أنّ) - بالفتح - فرعٌ؛ لأنّ الكلام معها جملة في تأويل مفرد» .

(٥) سواءً كانت مجرورة بالحرف - كما مثّل -، أو مجرورة بالإضافة، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذّاريات : ٢٣] .

كقولك : (عجبت من أنّك قائم)؛ لأنّها في هذه المواضع واقعة موقع المصدر، مختصّةٌ بالاسم؛ لتقدير: أعجبني قيامك، وكرهت ذهابك، وعجبت من قيامك .

وكذلك[1] تُفتح بعد (لو) و(لولا)، نحو: (لو أنّك عرفتني لساعدتّك)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ ﴾[2] لاختصاصها بالفعل؛ و(لولا أنّك خرجت لساعدتّك) لاختصاصها بالاسم[3].

والموضع الّذي يجوز [فيه][4] الكسر والفتح؛ فيكونُ[5]/ على تأويلين، [٨٨/ أ]

---

(١) في ب: ولذلك.

(٢) من الآية : ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) وهُناك مواضع أُخرى يجب فيها الفتح؛ منها :

أنْ تقع نائبة عن فاعل، نحو : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ ﴾ [الجنّ : ١]؛ أو مبتدأً، نحو : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ ﴾ [فصّلت : ٣٩]، أو خبرًا عن اسم معنىً غير قول، ولا صادق عليه خبرُها، نحو : (اعتقادي أنّه فاضل) .

أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾ [البقرة : ١٢٢] .

أو مبدلةً من شيء من ذلك، نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧] .

يُنظر : شرح المفصّل ٥٩/٨، وشرح التّسهيل ٢١/٢، والارتشاف ١٤٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، والتّصريح ٢١٦/١، والأشمونيّ ٢٧٣/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في ب : فتكون .

مثالُ ذلك: (سَأَلْتُ عنه فإذا أَنَّهُ عبد) و(إذا إنَّهُ عبد)[١]؛ فمن فَتح أراد العبوديّة نفسها، ومَن كسر أراد العبد نفسه؛ تقدير الفتح : مشاهدة [نفس][٢] المعنى الّذي هو الخدمة، وتقدير الكسر : مشاهدة الشّخص نفسه على غير صفة العمل؛ ففتحت موضع المفرد[٣]، وكسرت موضع الجملة، تقديره[٤]: فإذا هو عبد .

ومن ذلك: (أوّل ما أقول : أنّي أحمد الله) و (إنِّي)[٥][- بالفتح والكسر -،فتقدير الفتح : أَوّلُ قَوْلِي][٦] حَمْدُ[٧] الله فهو هو؛ وإذا كان كذلك فهو المبتدأ[٨] في المعنى، والمبتدأ يختصّ بالاسم؛ فلذلك فُتحت .

وتقدير الكسر مستنبط لا من اللّفظ لأنّه لا خبر معنا حيث كانت مكسورة متّصلة بالقول؛ فإذا لم يكن في اللّفظ صَلَحَ أن يقدّر بالثّبات

---

(١) في ب : عنه، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) والتّقدير : فإذا العبوديّة موجودة؛ بجعلها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر . ينظر ابن النّاظم ١٦٥ .

(٤) في أ : لتقديره .

(٥) ضابطُ ما يجوز فيه الوجهان من هذا النّوع : أن تقع خبرًا عن قول، ومخبرًا عنها بقول، والقائل واحد .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٤٨٨/١، وابن النّاظم ١٦٧، وأوضح المسالك ٢٤٦/١.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في أ : أحمد الله .

(٨) في أ: المتبدى.

والوُجود حسب ما تدلّ عليه الحال؛وتلخيصُه : أوّل ذلك ثابت؛ فالتّأويلان مختلفان معنىً وإعرابًا[١].

فإنْ عطف[٢] على اسم (إنَّ) فحقّ المعطوف النّصب، نحو : (إنّ زيدًا وعمرًا في الدّار) - بالنّصب -، قال الرّاجز :

إنَّ الرَّبِيْعَ الْجَوْنَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا[٣]

---

(١) وهُناك مواضع أُخرى ــ غير هذين الموضعين ــ يجوز فيها الوجهان؛ منها :

أنْ تقع بعد فاء الجزاء، نحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤]؛ فالكسر على معنى فهو غفورٌ رحيم، والفتح عَلى معنى فالغفران والرّحمة حاصلان، أو : فالحاصل الغفران والرّحمة .

وأن تقع بعد واوٍ مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ [طه : ١١٨] قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر إمّا على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إنّ) الأولى؛ والباقون بالفتح بالعطف على ﴿ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٤٨٥/١، وابن النّاظم ١٦٥، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، والتّصريح ٢١٨/١، والأشمونيّ ٢٧٥/١ .

(٢) في ب : عطفت .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجّاج .

وأراد بالرّبيع، والخريف، والصّيوف - وهو جمع صيف - : أمطارهنّ . و(الجون): الأسود، والمُراد : سواد سحابه، كنايةً عن كثرة مائه؛ لأنّ السّحابة إنّما توصف بالسّواد إذا كانت حافلة بالماء؛ ويروى في مكانه (الجود) : وهو المطر الغزير .

وأبو العبّاس هو : الخليفة العبّاسي، الملقّب بالسّفّاح .

والشّاهدُ فيه : (والخريفا، والصّيوفا) حيث عطفهما بالنّصب على (الرّبيع) الّذي هو اسم (إنّ) .

=

وقد يرفع على محلّ [اسم][1] (إنّ) في الابتداء؛ وذلك إذا جاء بعد اسمها وخبرها، / ومنه قولُ الشّاعر : [٨٨/ ب]

إِنَّ النُّبُوَّةَ وَالْخِلاَفَةَ فِيهُمُ وَ[2] المَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ[3]

ويجوز أن تخفّف (أنّ) المفتوحة فلا[4] تلغى، ولا يظهر اسمها إلاّ لضرورة، كقوله :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ[5]

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٤٥/٢، والمقتضب ١١١/٤، وشرح الكافية الشّافية ٥١٠/١، وابن النّاظم ١٧٥، وأوضح المسالك ٢٥١/١، والمقاصد النّحويّة ٢٦١/٢ ، والتّصريح ٢٢٦/١، والهمع ٢٨٥/٥، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٩ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق . يُنظر : ابن النّاظم ١٧٥ .

(٢) في ب : فالمكرمات .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لجرير، من قصيدة يمدح بها بني أُميّة، ويصفُهم بالفضائل والخصائل المحمودة .

والشّاهد فيه : (والمكرمات) حيث رفع (المكرمات) حَمْلاً على محلّ (إنّ) واسمها؛ وهو الرّفع على الابتداء .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٤٥/٢، وشرح المفصّل ٦٦/٨ - وفيهما قُدِّم (الخلافة) على (النّبوّة) -، وابن النّاظم ١٧٥، وتخليص الشّواهد ٣٦٩، والمقاصد النّحويّة ٢٦٣/٢؛ ولم أجده في ديوانه .

(٤) في ب : ولا .

(٥) هذان بيتان من المتقارب، يُنسبان لكعب بن زُهير، وقيل : لجنوب بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب -، وقيل : لعمرة بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب -.

ولا يجيء خبرها إلاّ جملة؛ إمّا اسميّة، وإمّا مصدّرة[1] بفعل مضمّن دعاء[2].

= و (المرملون) : الفقراء؛ من أرمل القوم : إذا نفد زادهم . و (المريع) : الواسع . و (الثّمال) : الغياث، يُقال : فلانٌ ثمال قومه، أي : غياثٌ لهم يقوم بأمرهم .
والشّاهد فيهما : (بأنّكَ ربيع) و (وأنّك هُناك) حيث صرّح باسم (أنّ) المخفّفة في الموضعين لأجل الضّرورة؛ فأخبر عن الأول بالمفرد، وعن الثّاني بالجملة .
يُنظر هذان البيتان في : معاني القرآن للفرّاء ٢/٩٠، وديوان الهذليّين ٣/١٢٢، وشرح أشعار الهذليّين ٢/٥٨٥، والأزهيّة ٦٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣/١٥٣، والإنصاف ١/٢٠٧، وشرح المفصّل ٨/٧٥، وشرح الكافية الشّافية ١/٤٩٦، وابن النّاظم ١٨٠، وأوضح المسالك ١/٢٦٥، والمقاصد النّحويّة ٢/٢٨٢ .

(١) في أ : مصدريّة .

(٢) كقراءة نافع: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النّور: ٩]، وإمّا غير متصرّف، نحو : ﴿وَأَن لَّيسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [النّجم : ٣٩]، وإمّا متصرّف مفصول من (أن) بـ(قد)، نحو : (علمتُ أنْ قدْ قام زيدٌ)، أو حرف نفي، نحو : ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن تَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة : ٣]، أو حرف تنفيس، نحو : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزّمّل : ٢٠]، أو (لو)؛ وقلّ مَن ذكر كونها فاصلة من النّحويّين، ومنه قولُه تعالى : ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجنّ : ١٦] .
يُنظر : شرح المفصّل ٨/٧٤، وشرح التّسهيل ٢/٤١، ٤٢، وشرح الكافية الشّافية ١/٤٩٧، وابن النّاظم ١٨١، والارتشاف ٢/١٥٢، ١٥٣، وأوضح المسالك ١/٢٦٦، =

فالاسميّة كقوله:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[1]

والمصدّرة بالفعل كقولك : (وبعد أَنْ أحسن الله إليك إنْ كنتَ مطيعَه) .

= والتّصريح ٢٣٢/١ .

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للأعشى الكبير .

والنّحويّون أوردوه على ما ذكر الشّارح، والّذي ثبت في ديوانه في عجز البيت :

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَن ذِي الْحِيلَةِ الحِيَلُ

وأمّا العجز الّذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلاّ قوله : (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فإنّه عجُز بيت آخر من القصيدة؛ وهو :

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لاَ نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

والمعنى : هم بين فتية كالسّيوف الهنديّة في مضائهم وحدّهم، وأنّهم موطّنون أنفسهم على الموت موقنون به؛ لأنّهم قد علِموا أنّ الإنسان هالكٌ سواءٌ كان غنيًّا أو فقيرًا .

والشّاهد فيه : (أَنْ هالكٌ) حيث خفّفت (أنّ) وحذف اسمها، والتّقدير : أنه هالك؛ وجاء خبرها جملة اسميّة (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ)، فـ(هَالِكٌ) خبر مقدّم لـ(كُلُّ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١٧٨/٢، والإنصاف ١٩٩/١، وشرح المفصّل ٧١/٨، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٧/١، وابن النّاظم ١٨١، وتخليص الشّواهد ٣٨٢، والمقاصد النّحويّة ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٩٠/٨، والدّيوان ٥٩ .

وقد يأتي بعدها الماضي مفصولاً[١] بـ(قد)، كقولك : (علمت أَنْ قد [قام][٢]) .

والمضارع مفصولاً[٣] بحرف تنفيس، كقوله تعالى: ﴿ [عَلِمَ][٤] أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾[٥]، وربّما جاء الفعل غير مفصول[٦]، كقول الشّاعر:

/ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ [٨٩/أ]

وَلاَ تُقَدِّمْ خَبَرَ الْحُرُوْف إِلاَّ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوف

كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ لِزَيْدٍ مَالاَ وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالاَ

---

(١) في كلتا النّسختين : موصولاً، والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في كلتا النّسختين : موصولاً، والصّواب ما هو مثبت .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) من الآية : ٢٠ من سورة المزّمّل .

(٦) في أ : موصول .

(٧) هذا بيتٌ من الخفيف، و لم أقف على قائله .

والشّاهد فيه : (أَنْ يُؤمّلون) حيث استعمل فيه أَنْ) المخفّفة من الثّقيلة وأعملها في الاسم الّذي هو ضمير الشّأن المحذوف، وفي الخبر الّذي هو جملة (يؤمَّلون)، ومع أنّ جملة الخبر فعليّة فعلها متصرّف غير دعاء، و لم يأت بفاصل بين (أنْ) وجملة الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشّافية ١/٥٠٠، وابن النّاظم ١٨٢، والجنى الدّاني ٢١٩، وتخليص الشّواهد ٣٨٣، وابن عقيل ١/٣٥٥، والمقاصد النّحويّة ٢/٢٩٤، والتّصريح ١/٢٣٣، والهمع ٢/١٨٧، والأشمونيّ ١/٢٩٢ .

هـــذه الحـــروف لا يجوز تقديم أخبارها، ولا أسمائها [عليها][(١)]؛ لأنّهـــا لَمّا لم تتصرّف في أنفسها لم تتصرّف في عملها؛ فلذلك لا يجوز : (زيـــدًا إنّ قـــائم) [ولا (قائم][(٢)] إنّ زيدًا)؛ فإن أتيت بضميره جاز، كقولك : (زيدٌ إنّه قائم) .

وأخـــبارها لم تقدّم[(٣)]على أسمائها إلاّ أن تكون ظروفـــًا، أو جارًّا ومجرورًا[(٤)]؛ فإنّه يجوز التّقديم والتّأخيرُ ما لم يمنع مانع؛ وقيل : إنّ ذلك **لا يخلو من ثلاث مسائل:**

الأولى: لا يكون[(٥)]الظّرف فيها إلاّ مقدَّمـــًا[(٦)]؛ مثل: (إنَّ قدّام زيد أباه)، ومنهِ قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً** ﴾[(٧)].

الثّانية: لا يكون الظّرف [فيها][(٨)] إلاَّ مؤخّرًا[(٩)]؛ مثل: (إنّ زيدًا لقدّامك).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في أ : تتقدّم .

(٤) في كلتا النّسختين : أو مجرورًا، والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) في أ : لا تكون الظّروف .

(٦) حـــتى لا يعود الضّمير على متأخّر لفظـــًا ورُتبة، لكون الاسم متّصلاً بضمير يعود على شيءٍ في الخبر .

يُنظر : ابن النّاظم ١٦٢، والتّصريح ١/١٧٥، ٢١٤ .

(٧) من الآية : ١٢ من سورة المزّمّل .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٩) لوُجود لام الابتداء، وشرطُها في الخبر : أن يتأخّر عن الاسم .

الثّالثة: يجوز فيها الأمران؛ نحو: (إنَّ عِنْدَك زيدًا) و(إنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)؛ وتقديم[١] الظّرف أجود .

وكذلك الجارّ والمجرور، نحو: (إنَّ زيدًا لفي الدّار) و (إنَّ في الدّار لزيدًا).

وعلّة جواز تقديم ذلك : أنّ العرب/ قد اتّسعت في الظّروف [٨٩/ ب]
وحروف الجرّ اتّساعًا لم تتّسع[٢] مثله في غيرها؛ بدليل أنّهم فصلوا بهما[٣] بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشّاعر :

..... لِلَّهِ - دَرُّ الْيَوْمَ - مَنْ لاَمَهَا[٤]

ففصل بالظّرف .

وقال الآخر :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا - أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ[٥]

= يُنظر : التّصريح ٢٢٢/١ .

(١) في أ : وتقدّم .

(٢) في أ : يتّسع .

(٣) في أ : بها .

(٤) هذا البيتُ تقدّم تخريجه في ص ٢٧٩ .

والشّاهد فيه هُنا : (درّ اليوم من لامها)، حيث فصل بين المضاف (درّ) والمضاف إليه (من لامها) بالظّرف (اليوم) .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لذي الرُّمّة .

و (مِن) للتّعليل . و (الإيغال) : الإبعاد؛ تقولُ : أوغل في الأرض : إذا أبعد فيها؛ والضّمير يعود إلى الإبل . و (الأواخر) : جمع آخرة الرّحل؛ وهي : العود =

وإذا ثبت[١] هذا كان في باب (إنَّ) وأخواتها المشبّهات بالأفعال أحرى؛ فلذلك جاز: (إنَّ عِنْدَك زيدًا) و[٢] (لعلّ له عُذرًا) إلاّ أنّ ههنا سرًّا وهو: أنّ الاستقرار العامل في الظّرف مقدّر[٣] في مثل هذا آخرًا لا أوّلاً؛ فهذا[٤] أوجُه الاتّساع المقدّر في الظّرف .

وَإِنْ تَزِدْ (مَا) بَعْدَ هَذِى الأَحْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَ فَاعْرِفِ

وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ[٥] وَعَلّ أَظْهَرُ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤْثَرُ

= الّذي يستند إليه الرّاكب . و (المَيْس) - بالفتح - شجر يتّخد منه الرّحال والأقتاب . و (الفراريج) : جمع فرّوج، وهو : الصّغير من الدّجاج .

والمعنى ــ كما قال البغداديّ في الخزانة ٤١٣/٤ ــ : «يريد أنّ رحالهم جديدة، وقد طال سيرُهم فبعض الرّحل يحكّ بعضًا، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطّراب الرِّحال لشدّة السّير» .

والشّاهد فيه : (كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجارّ والمجرور (من إيغالهنّ بنا) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٦/٤، وسرّ صناعة الإعراب ١٠/١، والإنصاف ٤٣٣/٢، وشرح المفصّل ١٠٣/١، وشرح الكافية الشّافية ٩٨٠/٢، وشرح الرّضيّ ٢٩٣/١، ورصف المباني ١٥٣، والخزانة ١٠٨/٤، والدّيوان ٩٩٦/٢ .

(١) في أ : اثبتّ .

(٢) في ب : أو .

(٣) في أ : يقدر .

(٤) في أ : فهذه .

(٥) في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٣٩ : وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ لَعَلَّ .

(ما) تدخُل على هذه الحروف فتكفّها عن العمل؛ فهي إمّا الكافّة، وإمّا الزّائدة[١]؛/ ومنه[٢] قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[٣]. [٩٠/أ]

وهي إذا كانت مَعَ (إنّ) و (أنَّ) و (لَكِنَّ) فالأحسن الأقيس إبطال عملها، وجعل (ما) كافّة[٤]؛ واختير الرّفع في هذه الثّلاثة؛ لأنّ معنى الابتداء لا يتغيّر فيها، ويتغيّر في الثّلاثة الأُخر[٥].

فإن دخلت على (ليت) و(لعلّ) و(كأنّ) كان[٦] الأقيس إعمالُ هذه الحروف، وجعل (ما) زائدة[٧]؛ لأنّ هذه الحروف لَمّا

---

(١) في ب : أو الزّائدة .

(٢) في ب : كقوله .

(٣) من الآية : ١٧١ من سورة النّساء .

(٤) وقد أجاز أبو القاسم الزّجّاجيّ، ووافقه الزّمخشريّ وابن مالكٍ أنْ تكون (ما) معهنّ زائدة؛ فأجاز أن تقول : (إنّما زيدًا قائمٌ) و (لكنّما عمرًا شاخصٌ) لأنّهنّ كلّهنّ أخوات، فيجرين في اللّفظ مجرى واحداً .

يُنظر : الجمل ٣٠٤، والمفصّل ٤٢٤، وشرح المفصّل ١٣٣/٨، وشرح الجمل ٤٣٣/١، وشرح التّسهيل ٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٢/٢، والملخّص ٢٤٥، والارتشاف ١٥٧/٢، والتّصريح ٢٢٥/١، والهمع ١٩١/٢ .

(٥) لأنّه يستحيل الكلام في (كأنّما) إلى تشبيه، وفي (ليتما) إلى تمنّ، وفي (لعلّما) إلى ترجّ . شرح الملحة ٢٤٠ .

(٦) في ب : فإن .

(٧) هذا مذهب الزّجّاج، وابن السّرّاج، وابن أبي الرّبيع؛ وهو : أنّه يجوز في هذه الثّلاثة خاصّة .

يُنظر : الأصول ٢٣٢/١، وشرح الجمل ٤٣٣/١، وشرح التّسهيل ٣٨/٢، =

كـــانت تغيّر اللّفظ والمعنى قوي شبهها بالأفعال، وضعُف إبطال عملها؛ وعلى هذا أنشدوا[١] بيت النّابغة؛ وهو :

قَـــالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَـــى حَمَامَتِـــنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[٢]

وقد يجوز الرّفع .

ولقوّة شبهها بالأفعال عملت في الأحوال؛ وقيل : إنّ الإعمال يجوز لـــ(ليت) دون أخواتها[٣] .

= وشـــرح عمدة الحافظ ٢٣٣/١، والملخّص ٢٤٤، والارتشاف ١٥٧/٢، والتّصريح ٢٢٥/١، والهمع ١٩١/٢، والأشمونيّ ٢٨٤/١ .

(١) في ب : أُنْشِدَ .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط؛ وهو للنابغة الذّبيانيّ .

و(فَقَدِ) أي : حَسْبِي .

والشّاهدُ فيه : (الحمام) يروى بالنّصب على الإعمال، وبالرّفع على الإهمال .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ومعاني الحروف للرّمّانيّ ٨٩، واللّمع ٣٠٣، والأزهيّة ٨٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصّل ٥٨/٨، والمقـــرّب ١١٠/١، وشـــرح الكافية الشّافية ٤٨٠/١، وابن النّاظم ١٧٤، والدّيوان ٢٤ .

(٣) ونســـب أبو حيّان هذا القولَ في الارتشاف إلى سيبويه والأخفش والفرّاء؛ وعقّبه بقوله : «وصحّحه أكثرُ أصحابنا» . الارتشاف ١٥٧/٢ .

والعلّة في ذلك : أنّ اتّصال (ما) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء، بخلاف أخواتها؛ فإنّ اتّصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقّت (ليتما) بقاء العمل دون (إنّما) و(كأنّما) و (لكنّما) و (لعلّما) .

يُـــنظر : الكـــتاب ١٣٧/٢، ١٢٩/٣، ٢٢١/٤، ومعاني القرآن للفرّاء ١٨٦/٢، وشرح الجمل ٤٣٤/١، وشرح التّسهيل ٣٨/٢، وابن النّاظم ١٧٣، وابن عقيل ٣٤٢/١،

وروى ابنُ بَرْهَان[١]: «أَنَّ الأخفش رَوَى: إنَّما زَيْدًا[٢] قَائِمٌ، وعزاه إلى الكسائيّ». وهو غريب[٣].

والحروف تُذكّر وتُؤنّث؛ بدليل قول الشّاعر في التّأنيث:

..... كَمَا بُيِّنَتْ[٤] كَافٌ تَلُوحُ وَمِيْمُهَا[٥]

= والتّصريح ١/٢٢٥، والهمع ٢/١٨٩، والأشمونيّ ١/٢٨٤ .

(١) شرح اللّمع ١/٧٥ .

وابن بَرْهَان هو : أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن بَرهان العُكبريّ النّحويّ : كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة؛ منها : النّحو، واللّغة، ومعرفة النّسب، والحفظ لأيّام العرب وأخبار المتقدّمين؛ وله أُنس شديد بعلم الحديث؛ توفّي سنة (٤٥٠هـ) .

يُنظر : نزهة الألبّاء ٢٥٩، وإنباهُ الرُّواة ٢/٢١٣، وإشارة التّعيين ١٩٩، وبُغية الوُعاة ٢/١٢٠ .

(٢) في أ : زيدٌ، وهو سهوٌ من النّاسخ .

(٣) كان هذا النّقل غريباً عند الشّارح؛ لأنّه يرى أنّ الأقيَس إبطال عملها، وجعل (ما) كافّة .

وهو متابِعٌ - في غرابته لهذا النّقل - شيخه ابن النّاظم - رحمه الله - . شرح الألفيّة ١٧٤ .

وقال ابن عقيل : «وأمّا ما حكاه الأخفش والكسائيّ فشاذّ» . شرح الألفيّة ١/٣٤٣ .

(٤) في كلتا النّسختين : بنيت، وهو تحريف؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) هذا عجُز بيت من الطّويل، وصدْره :

أَهَاجَتْكَ آيَاتٌ أَبَانَ قَدِيمُهَا

وهو للرّاعي النّميريّ . =

وفي التّذكير كقول الرّاجز :

/كَـافـًا وَمِيْمَـيْـنِ وَسِيْنـًا طَاسِمـَا[1] [٩٠/ ب]

= شبّه آثار الدّيار بحروف الكلِمة على ما جرَتْ عليه عادتهم من تشبيه الرُّسوم بحروف المعجم .

والشّاهد فيه : تأنيث (كاف) حملاً على معنى اللّفظة والكلمة .

يُـنظر هـذا البيتُ في : الكتاب ٣/٢٦٠، والمذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ١٨٠، والمقتضب ١/٢٣٧، ٤/٤٠، والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ ٤٥٠، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٨٢، والمخصّص ١٧/٤٩، وشرح المفصّل ٦/٢٩، واللّسان (كوف) ٩/٣١١، والدّيوان ٢٥٨ .

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، و لم أقف على قائله .

والقولُ في معناه كسابِقه من تشبيه آثار الدّيار .

والشّـاهد فيه : تذكير (طاسم) وهو نعت لـ(السّين) لأنّه أراد الحرف، ولو أمكنه التّأنيث على معنى الكلمة لجاز .

يُـنظر هـذا البيتُ في : الكتاب ٣/٢٦٠، والمذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ١٨٠، والمقتضب ٤/٤٠، والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ ٤٥٠، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٨٢، والمخصّص ١٧/٤٩، والنّكت ٢/٨٤٦، وشرح المفصّل ٦/٢٩، واللّسان (موم) ١٢/٥٦٦ .

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وَعَكْسُ إِنَّ يَا أُخَيَّ فِي الْعَمَلْ كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
ثُمَّ[1] صَارَ ثُمَّ لَيْسَ مَا بَرِحْ[2] وَمَا فَتِيءْ فَافْهَمْ[3] بَيَانِي الْمُتَّضِحْ
وَأُخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا وَاحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
تَقُولُ: قَدْ كَانَ الأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظٍ خَاطِبًا[4]
وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَم وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمِ

اعلم أنّ (كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً .

قيل[5]: إنّ دخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياسِ؛ لأنّها أفعال، وحقّ الأفعال أن تُنسب معانيها / إلى المفردات لا الجمل؛ فإنّ ذلك للحروف[6]، نحو : (هل جاء زيدٌ) و(ليته عندنا) . [٩١/أ]

---

(١) في أ : ثَمّت .

(٢) ورد صدرُ هذا البيت في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ كالتّالي :

وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ .....

(٣) في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ : فَافْقَهْ بَيَانِي .

(٤) ورد عجُز هذا البيت في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ كالتّالي:

.... وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيّ غَائِبًا

(٥) القائل بذلك هو : شيخُه ابن النّاظم .

يُنظر : شرح الألفيّة ١٢٨ .

(٦) أراد نحو : (هل) و (ليت) و (ما) . =

لكـــنّهم توسّعوا في هذه لكونها لا تتمّ بالفاعل؛ فنسبوا معانيها إلى الجمل، فأدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها [إلى مضمونها][(١)]؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيهـــاً بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهـــاً بالمفعول، سواءً تأخّر أو تقدّم، نحو: (كان زيد قائمـــاً) و(كان جوادًا حاتم) .

ويسمّى المرفوع في هذا الباب اسمها، والمنصوب خبرها .

فمعنى (**كان**): وجد؛ وهي أصل الباب؛ لأنّ كلّ شيء داخل تحت الكـــون؛ فـــلا[(٢)] يـــنفكّ شيء من الأفعال عن[(٣)] معناه؛ ولأنّها تتصرّف تصرّفـــاً ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام[(٤)].

ومعنى (**ظَلّ**) : أقام نهارًا .

و(**بات**) : أقام ليلاً .

و(**أضحى**) و[**أصبح**][(٥)] و(**أمسى**): دخل في الضُّحى، والصّباح، والمساء[(٦)].

= يُنظر : ابن النّاظم ١٢٨ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من ابن الناظم ١٢٨.

(٢) في أ : ولا ينفكّ .

(٣) في ب: من.

(٤) الأقسام الأربعة يأتي الحديث عنها في ص ٥٧٧ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) في ب : والمساء، والصّباح . وهذا التّفسير إنّما يكون لها وهي تامّة؛ أمّا إذا كانت ناقصة فتدلّ على اتّصاف الاسم بالخبر في الأوقات الّتي تدلّ عليها صيغها . يُنظر : الارتشاف ٢/٧٧ .

و(**صار**): تجدّد .

و(**ليس**): نفي الحال؛ فإن نفت غيره فبقرينة[١]، كقول الشّاعر:

وَ[٤] مَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلاَ كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ[٢] مَا دَامَ يَذْبُلُ[٣]

ومعنى (**زال**): انفصل، وكذا (**برح**) و(**فتىء**) و(**انفكّ**) .

ومعنى (**دام**): بقيَ .

وهي في العمل على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يعمل بلا شرط؛ وهي: (كان) و(أصبح) و(أمسى)/ و(ظلّ) و(أضحى) و(بات) و(صار) و(ليس) . [٩١/ ب]

وقسمٌ يعمل بشرط تقدُّم نفي أو شبهه؛ وهو : (زال) و(برح) و(فتىء) و(انفكّ)؛ كقولك: (ما زال زيدٌ عالمًا) و(ما فتىء محمّد صادقًا) و(لن يبرح خالدٌ كريمًا) و(ما انفكّ عمرو جوادًا) .

---

(١) في ب : بقرينة .

(٢) في أ : الذّمّ، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحسّان بن ثابت، من قصيدة يمدح بها الزّبير بن العوّام.
و (يذبل) : اسم جبل .
والشّاهد فيه : (وليس يكون) على أنّ (ليس) قد نفت المستقبل لوُجود قرينة؛ فقد انتفى الماضي والحال، و لم يبق إلا المستقبل، فقد انتفى بـ(ليس) .
يُنظر هذا البيتُ في : الجنى الدّاني ٤٩٩، والمقاصد النّحويّة ٢/٢، والهمع ٢٩/١، والدّرر ٧٦/١، والدّيوان ٤٣٣/١ .

(٤) في ب : فما، وهي رواية .

وقد يغني معنى النّفي عن لفظه، كقوله تعالى : ﴿[تَاللَّهِ][1] تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[2]، وقال الشّاعر :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيْتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ[3]

والنّهي[4] يشبه النّفي، كقول الشّاعر :

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ[5]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) من الآية : ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز، وبعده :

وَالْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَا ءَ مُؤَمِّلاً وَالْمَوْتُ دُونَهُ

وكان أبو بكر الصّدّيق ــ رضي الله عنه ــ كثيرًا ما يتمثّل بهما .

و (هالك) : ميّت .

والمعنى : لا تزال تسمع مات فلان وفلان، حتى تكون أنت الميّت .

والشّاهد فيه : (تنفكّ) حيث حذف النّافي فيه؛ إذْ أصلُه : لا تنفكّ .

يُنظر هذا البيت في : المفصّل ٣٥٥، والإنصاف ٨٢٤/٢، وشرح المفصّل١٠٩/٧، ١١٠، وشرح عمدة الحافظ ١٩٨/١، وشرح الرّضيّ ٢٩٥/٢، وابن النّاظم ١٣٠، وتخليص الشّواهد ٢٣٣، والمقاصد النّحويّة ٧٥/٢، والهمع ٦٦/٢، والخزانة ٢٤٢/٩ .

(٤) في أ : والّذي .

(٥) هذا بيتٌ من الخفيف، ولم أقف على قائله .

والمعنى : يا صاحي اجتهد، واستعدّ للموت، ولا تنس ذكره؛ فإنّ نسيانه ضلالٌ ظاهر .

والشّاهد فيه : (و لا تزل ذاكر الموت) حيث عمل الفعل (زال) عمل (كان) لأنّه سُبق بحرف النّهي، والنّهي شبيهٌ بالنّفي . =

ومتى خَلَت هذه الأفعال الأربعة عن نهيٍ، أو نفيٍ ظاهرٍ، أو مقدَّرٍ، فإنّها لا تعمل العمل المذكور .

وقســـم يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدريّة النّائبة عن الظّرف عليه؛ وهي (دام) كقول شيخنا[١]- رحمه الله [تعالى][٢]- : «كأعط ما دمت مُصيبـــًا درهمـــًا، أي : مدّة دوامك مصيبـــًا .

فعملت لكونها[٣]صلةً لـــ(ما) فإنْ كانت (ما) غير نائبة عن الظّرف لم يصحّ العمل» .

فـــ(أصبح) و(أمسى) أختان؛ لأنّهما طرفا الزّمان .

و(ظلّ) و(أضحى) أختان؛ لأنّهما لصدر النّهار .

و(ظـــلّ) - أيضـــًا - أُخت (بات)؛ لدلالتهما/ على سائر مدّة النّهار واللّيل . [٩٢/أ]

وقيل: (بات) و(صار) أُختان؛ لاعتلال عينهما .

= يُـــنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ١٩٩/١، وابن النّاظم ١٣١، وتخليص الشّواهد ٢٣٠، وابن عقيل ٢٤٧/١، والمقاصد النّحويّة ١٤/٢، والتّصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٥/٢، والأشمونيّ ٢٢٨/١، والدّرر ٤٤/٢ .

(١) أي : ابن النّاظم في شرحه على الألفيّة ١٣١ .

علمـــًا بأنّ قوله: «كأعط ما دمت مصيبـــًا دِرْهمـــًا» مقتَبسٌ من كلام والده في الألفيّة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في كلتا النّسختين: كونها . والمعنى يتطلّب وُجود اللاّم .

وقيل: ذلك في (كان) و(صار)؛ لاستعمال (كان) في موضع (صار)، ومنه قولُ الشّاعر :

ثُمَّ كَانُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ ـفَّ[1].....

و(ما زال) و(ما بِرَح) و(ما فتِئ) و(ما انفكّ) و(ما دام) أخواتٌ؛ لتقدُّم (ما) عليها .

و(ليس) منفردة[2]؛ لكونها غير متصرّفة .

وما تصرّف من هذه الأفعال فللمضارع منه وللأمر ما للماضي من العمل؛ تقولُ: (يكون زيدٌ فاضلاً) و(كن عَالِمًا أو متعلّمًا)؛ قال الله تعالى: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[3].

---

(١) هذا صدْرُ بيتٍ من الخفيف، وتمامُه :

فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

وهو لعديّ بن زيد العباديّ .

والشّاهد فيه : (ثمّ كانوا كأنّهم) حيث جاءت (كان) فعلاً ماضيًا ناقصًا، بمعنى (صار) .

يُنظر هذا البيتُ في : أمالي ابن الشّجريّ ١٣٧/١، والمفصّل ٣٥٣، وشرح المفصّل ١٠٤/٧، ١٠٥، وشرح عمدة الحافظ ٢١١/١، والهمع ٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ٤٧٠/١، والأشمونيّ ٢٣٠/١، والدّرر ٥٧/٢، والدّيوان ٩٠ - والرّواية في هذه الكتب (ثم أضحوا كأنّهم) بدل (ثمّ كانوا كأنّهم) ولا شاهد فيه حينئذٍ على هذه الرّواية - .

(٢) في ب : مفردة .

(٣) من الآية : ٥٠ من سورة الإسراء .

ويجري المصدر واسم الفاعل في ذلك مجرى الفعل؛ تقول : (أعجبني كونُ زيد صديقَك)، وقال الشّاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[1]

وإذا وقع بعد[2] هذه الأفعال جارّ ومجرور أو ظرف كان ما بعد المخفوض مرفوعًا اسمًا لها، وكان المجرور خبرًا لها؛ كقولك : (كان في الدّار زيدٌ) و (كان عندك عمرو)، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[3].

/وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الأَخْبَارَا مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا [٩٢/ب]

مِثَالُهُ : قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلُ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

خبر هذه الأفعال على أربعة أقسام :

خبرٌ لا يكون إلاّ مقدّمًا[4]؛ وهو إذا كان اسم استفهام، كقولك: (مَنْ كان أخوك ؟) و(كيف أصبح زيد؟) و(أين أمسى عمرو؟).

---

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (كائنًا أخاك) حيث عمل اسم الفاعل (كائن) عمل فعله في رفع المبتدأ ونصب الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشّافية ١/٣٨٧، وابن النّاظم ١٣٢، وتخليص الشّواهد ٢٣٤، وأوضح المسالك ١/١٦٨، وابن عقيل ١/٢٥٠، والمقاصد النّحويّة ٢/١٧، والتّصريح ١/١٨٧، والهمع ٢/٧٨، والأشمونيّ ١/٢٣١، والدّرر ٢/٥٨.

(٢) في أ : في .

(٣) من الآية : ٤٨ من سورة النّمل .

(٤) في أ : مقدّرًا، وهو تحريف . ولا يكون إلاّ مقدّمًا لأحقيّته في الصّدارة .

وخـــبرٌ لا يكون إلاّ مؤخّرًا بعد الفعل؛ وهو ما كان من الأفعال الّـــتي تلتزم بتقدّم[١] (ما) عليها غالبـــًا؛ والخبر ههنا لا يجوز تقدمّه على (ما)؛ لأنّ لها صدر الكلام[٢].

وخـــبرٌ في تقديمـــه خلاف[٣]؛ وهو خبر (ليس)؛ لإجرائها مجرى أخواتها في العمل، و لم يختلفوا في تقديم خبرها على اسمها .

---

(١) في ب : بتقديم .

(٢) «فلا يجوز نحو ذلك في (دام)؛ لأنّها لا تعمل إلاّ مع (ما) المصدريّة و (ما) هذه ملتزمة صدر الكلام؛ وألاّ يفصل بينها وبين صلتها بشيء؛ فلا يجوز معها تقديم الخبر على (دام) وحدها، ولا عليها مع (ما) .

ومثل (دام) في ذلك كلّ فعلٍ قارنه حرف مصدريّ، نحو: (أُريد أن تكون فاضلاً)، وكذلـــك المقـــرون بـــ(ما) النّافية، نحو: (ما زال زيد صديقك) و(ما برح عمرو أخاك)؛ فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقديمُه على (ما)؛ لأنّ لها صدر الكلام، ويجوز توسّطه بين (ما) والفعل، نحو: ما قائمـــًا كان زيد» . ابن النّاظم ١٣٤ .

(٣) منع تقديم خبر (ليس) الكوفيّون، والمبرّد، وابن السّرّاج، وأكثر المتأخّرين - ومنهم ابن مالك - .

وجـــوّزه البصـــريّون، والفرّاء، والفارسيّ؛ واختاره ابن بَرْهَان، والزّمخشريّ، وابن عصفور .

تُـــنظر هذه المسألة في : الأصول ١/٩٠، والحلبيّات ٢٨٠، والمفصّل ٣٥٥، ٣٥٦، والإنصاف، المسألة الثّامنة عشرة، ١/ ١٦٠، والتّبيين ، المسألة السّابعة والأربعون، ٣١٥، وشرح المفصّل ١١٤/٧، وشرح الكافية الشّافية ٣٩٧/١، وابن النّاظم ١٣٥، وشـــرح الرّضـــيّ ٢٩٧/٢، وائتلاف النُّصرة، فصل الفعل، المسألة التّاسعة، ١٢٣، والتّصريح ٢٢٥/١، والهمع ٨٨/٢، والأشمونيّ ٢٣٤/١ .

وخـــبرٌ أنت المخيّر في تقديمه وتأخيره وتوسّطه؛ وهو (كان) وما كـــان عاريـــاً من النّفي؛ فتقول: (قائمـــاً كان زيد)، ومنه قولُه تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[١] و(مســـرورًا ظـــلّ عمرو) و(أصبح صـــائمـــاً خالد)؛ لأنّ هذه الأفعال لَمّا تصرّفت في أنفسها تصرّفت في معمولها لعدم المانع .

وكلّ ما كان خبرًا لمبتدأ جاز[٢] أنْ يكون خبرًا لهذه[٣] الأفعال .

فإنْ وقع الخبر فعلاً ماضيـــاً فهو مستكرَهٌ؛ / لأنّه مثلها، ولا يحسُن إلاّ أنْ [٩٣/ أ] يكون معه (قد) ملفوظـــاً بها أو مقدّرة؛ فتقولُ : (كان زيدٌ قد قام أمس وإن كان عَمِلَ خيرًا فهو مُجْزِء به)؛ وحَسَّنَ التّقدير كون الكلام شرطـــاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾[٤].

وأمَّا (ليس) فلا يكون خبرها بالماضي؛ لأنّ حقيقتها نفي الحال .

وهذه الأفعال سُمِّيت ناقصة؛ لأنّها سُلِبت الدّلالة على الحدَث[٥] .

---

(١) من الآية : ٤٧ من سورة الرّوم .

(٢) في أ : فجائز .

(٣) في أ : خبر هذه .

(٤) من الآية : ٢٧ من سورة يوسف .

(٥) نســـب ابن النّاظم هذا المذهب إلى سيبويه وأكثرِ البصريّين، ثمّ عقّبه بقوله : «وهو باطل؛ لأنّ هذه الأفعال مستوية في الدّلالة على الزّمان، وبينها فرقٌ في المعنى؛ فلا بدّ فيهـــا من معنى زائد على الزّمان؛ لأن الافتراق لا يكون بما به الاتّفاق؛ وذلك المعنى هو الحدَث؛ لأنّه لا مدلول للفعل غير الزّمان إلاّ الحدَث . =

ومن هذه أفعال يجوز أن تجري على القياس فتكتفي بالإسناد إلى الفاعل، وتُسمّى حينئذٍ تامّة، بمعنى: أنّها لم تحتج[١] إلى خبر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٣]، ومنه قولُ الشّاعر :

وَبَـــاتَ وَبَـــاتَتْ لَـــهُ لَيْلَةٌ[٤] .....

= والّذي ينبغي أن يُحمل عليه قولُ مَن قال إنّ (كان) النّاقصة مسلوبة الدّلالة على الحدَث إنّها مسلوبة أن تستعمل دالّة على الحدَث دلالة الأفعال التّامّة بنسبة معناها إلى مفـــرد، ولكـــن دلالة الحروف عليه، فسمّي ذلك سلْبـــاً لدلالته على الحدَث بنفسه)) . شرح الألفيّة ١٣٧ .

(١) في ب : تحتاج .

(٢) من الآية : ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٣) سورة الرّوم، الآية : ١٧ .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من المتقارب، وعجُزه :

كَلَيْـــــلَةِ ذِي العَائِـــــرِ الأَرْمَـــــدِ

وهـــو لامرئ القيس بن عانس، وقيل : لامرئ القيس الكِنديّ، وقيل : لعمرو بن معدي كرِب، وقيل : لغيرهم .

و(العائرُ) : هو القذى تدمَعُ له العين؛ ويُقال : هو نفس الرّمد .

والشّاهد فيه: (وبات) فقد جاءت (بات) تامّة . أمّا (وباتت له ليلة) فإنّ (بات) ناقصة، واسمها (ليلة) وخبرها (له) .

يُـــنظر هذا البيت في: ابن النّاظم ١٣٧، وتخليص الشّواهد ٢٤٣، وأوضح المسالك ١٧٨، والمقاصـــد النّحويّة ٢/٣٠، والتّصريح ١/١٩١، والأشمونيّ ١/٢٣٦، =

وَإِنْ تَقُلْ : يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ الْمَطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

(كان) لها أربعة أقسام :

تكون ناقصة، وتكون زائدة، وتكون بمعنى (صار)،/ و تكون تامّة. [٩٣/ ب]

والنّاقصة[١] على ضربين :

الأوّل: كقولك : (ما كان زيدٌ قائمًا)؛ فهذه مسلوبة المصدر، ولا تدلّ على الحدَث، ولا تعمل في الفضلات من الحال، ولا الظّرفين - عند المحقّقين -، وأنّه لا يجوز حذف منصوبها، ولا يُبنى [منها][٢] ما لم يسمّ فاعله، وأنّها يجوز حذف نون مستقبلها في بعض الأحوال[٣].

الثّاني[٤]: كقولك : (ما كان زيدٌ قائم) - بالرّفع - على إسناد الفعل

= وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، وديوان امرئ القيس ١٨٥، وملحق ديوان عمرو بن معدي كَرِب ٢٠٠ .

(١) في ب : فالنّاقصة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) يجوز حذف نون المضارع بشرط أن يكون مجزومًا بالسّكون، وألاّ يليه ساكن، ولا ضميرٌ متّصل، وألاّ يكون موقوفًا عليه، نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٠].
يُنظر : أوضح المسالك ١٩١/١، والتّصريح ١٩٦/١، والأشمونيّ ٢٤٥/١ .

(٤) وبعضُ النُّحاة يفردها بالذّكر، ويجعلها قسمًا قائمًا بنفسه؛ «لأنّ لها أحكامًا تنفرد بها وتخالف فيها النّاقصة؛ وذلك أنّ اسم هذه لا يكون إلاّ مضمَرًا، وتلك يكون اسمها ظاهرًا ومضمَرًا؛ والمُضمَر هُنا لا يعود إلى مذكور، ومن تلك يعود =

إلى ضمير الشّأن والقصّة[١]، والجملة بعده خبر؛ كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين[٢]، ومنه قولُ الشّاعر :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[٣]

فهذه الجملة لا يجوز أن تتقدّم على (كان)، ويجو في الأولى؛ وهذه

= إلى مذكور؛ ولا يُعطف على هذا الضّمير، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، بخلاف تلك؛ ولا يكون الخبر هنا إلا جملة على المذهب، وتلك يكون خبرها جملة ومفرَدًا؛ والجملة في خبر هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبَر عنه، وفي تلك يجب أن يكون فيها عائد؛ فلمّا خالفتها في هذه الأحكام جعلت قسمًا قائمًا بنفسه .

وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أنّ هذا القسم من قبيل التّامّة الّتي ليس لها خبر، ولا تفتقر إلى مرفوع» . شرح المفصّل ١٠١/٧ .

ويُنظر : أسرار العربيّة ١٣٥، وابن النّاظم ١٣٩ .

(١) في أ : الصّفة، وهو تحريف .

(٢) في ب : فرعين، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للعجير السّلوليّ .

والشّاهد فيه : (كان النّاس نصفان) حيث جاء اسم (كان) ضمير الشّأن، وخبرها الجملة الاسميّة (النّاس نصفان) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٧١/١، ونوادر أبي زيد ١٥٦ - وفيه (كان النّاسُ نصفين) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، والجمل ٥٠، واللّمع ٨٩، وأمالي ابن الشّجريّ ١١٦/٣، وأسرار العربيّة ١٣٦، وكشف المشكِل ٣٢٤/١، وشرح المفصّل ٧٧/١، ١١٦/٣، ١٠٠/٧، وابن النّاظم ١٣٩، وتخليص الشّواهد ٢٤٦، وشعرُه - ضمن مجلّة المورِد، المجلّد الثّامن، العدد الأوّل - ٢٢٥ - وفيه (نصفين) بدل (نصفان) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

لا تحتاج فيها إلى عائد، وتحتاج في الأخرى .

والتّامّة تتميّز[١] عن النّاقصة بأشياء :

منها : أنّها تحتاجُ[٢] إلى اسم واحد يكون فاعلاً، وأنّها فعل حقيقيّ يدلّ على الزّمان والحدَث، كالحدوث[٣] والوُقوع .

ومنها : أن يستعمل منها المصدر المنصوب؛ كقولك : (كان، يكون، كونًا) بمنزلة حدث، حُدوثًا، ومنه[٤] قولُ الشّاعر :

/ إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ[٥] [٩٤/أ]

وأمّا الزّائدة فإنّها لا تحتاج إلى اسمين، ولا إلى اسم واحد؛ فهي تقع [في][٦] وسط الكلام وآخره لا أوّله؛ ولا يتصرّف فيها بمستقبل[٧] ولا أمرٍ،

---

(١) في أ : قسمين، وهو تحريف .

(٢) في أ : يحتاج، وهو تصحيف .

(٣) في أ : كالحدث .

(٤) لعلّ الضّمير في (ومنه) يقصد به مجيء (كان) تامّة، وإنْ كان في ظاهره يجعل البيت غير موافق لِمَا قبله في الاستشهاد .

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للرّبيع بن ضَبْعُ الفزاريّ .

والشّاهد فيه : (إذا كان الشّتاء) حيث جاءت (كان) تامّة بمعنى (حَدَثَ) .

يُنظر هذا البيتُ في : الجمل ٤٩، والأزهيّة ١٨٤، وأسرار العربيّة ١٣٥، وشرح التّسهيل ٣٤٢/١، والبسيط ٧٣٩/٢، واللّسان (كون) ٣٦٥/١٣، وشرح شذور الذّهب ٣٣٢، والهمع ٨٢/٢، والخزانة ٣٨١/٧، والدّرر ٦٠/٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : لا بمستقبل .

ولا نهيٍ، ولا اسم فاعلٍ .

وتـــتعيّن زيادتها إذا وقعت بين (ما) وفعل التّعجُّب، نحو : (ما كان أحسنَ زيدًا)[١]، وبين الجارّ والمجرور، كقول الشّاعر :

سَرَاةُ بَنِي[أَبِـــي][٢] بَكْرٍ تَسَامَى عَلَـــى كَـــانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[٣]

و[نَدَر][٤] زيادتها بلفظ المضارِع، كقول أُمِّ عَقِيل[٥]:

---

(١) وتـــتعيّن زيادتها - أيضـــًا - إذا وقعت بين المسند والمسند إليه، كقوله : (أو نبيّ كان موسى ؟) . ابن النّاظم ١٣٩، ١٤٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، و لم أقف على قائله .

و (سراة) جمع سري : الماجد الشّريف . و (تسامى) : أصلُه تتسامى، والمسوّمة: الخيـــل الّـــتي جعلت لها علامة ثم تُركت في المرعى . و (العِراب) : هي خلاف البراذين والبخاتي .

والمعنى : إنّ سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربيّة الّتي جُعلت لها علامة تتميّز بها عمّا عداها من الخيول .

والشّاهد فيه : (على كان المسوّمة) حيث زاد (كان) بين الجارّ والمجرور .

يُنظر هذا البيت في : اللّمع ٨٩، والأزهيّة ١٨٧، وأسرار العربيّة ١٣٦، وشرح المفصّل ٩٨/٧، وشـــرح الكافيـــة الشّافية ٤١٢/١، وابن النّاظم ١٤٠، ورصف المباني ٢١٨، واللّسان (كون) ٣٧٠/١٣، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والخزانة ٢٠٧/٩ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٥) هـــي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أم عليّ بن أبي طالب - رضي الله عـــنه - : أسلَمت، وهاجرت إلى المدينة، وتوفّيت بها؛ كانت ذات صلاح ودين، وراوية من راويات الحديث؛ وهي أوّل هاشميّة وَلدت هاشميـــًّا . =

أَنْـــتَ تَكُـــونُ مَاجِدٌ جَلِيلٌ[١] .....

وشَذَّ زيادة (أصبح) و ([أمسى][٢]) في قولهم: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا!)[٣].

والّتي بمعنى (صار)، كقول[٤] الشّاعر :

ثُـــمَّ كَانُوا[٥] كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـــ ـــفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ[٦]

= يُنظر: الاستيعاب ٤/٤٤٥، ٤٤٦، وسير أعلام النّبلاء ٢/١١٨، وأعلام النّساء ٤/٣٣.

(١) في ب : خليل، و هو تصحيف .

وهذا البيتُ من الرّجز المشطور، وبعده :

إِذَا تَهُـــــبُّ شَـــــمْأَلٌ بَـــــلِيلُ

و(ماجد) : كريم . و(شمأل): هي ريح تهبّ من ناحية القطب. و(بليل) رطبة نديّة.

والشّـــاهد فيـــه : (أنت تكون ماجد) حيث زيد المضارع من (كان) بين المبتدأ وخـــبره، والمشهور الزّيادة بلفظ الماضي؛ لأنّ الماضي شبيهٌ بالحرف لبِنائه، والحرف يقع زائدًا في المشهور .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح التّسهيل ١/٣٦٢، وابن النّاظم ١٤٠، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، وابـــن عقيل ١/٢٧٠، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٩، والتّصريح ١/١٩١، والهمع ٢/٩٩، والأشمونيّ ١/٢٤١، والخزانة ٩/٢٢٥، ٢٢٦، والدّرر ٢/٧٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا القول : (يعنون الدّنيا؛ روى ذلك الكوفيّون) . شرح الكافية الشّافية ١/٤١٣، ٤١٤ .

ويُـــنظر هـــذا القولُ في : ابن النّاظم ١٤٠، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والهمع ٢/١٠٠، والأشمونيّ ١/٢٤١ .

(٤) في ب : كقول الشّاعر المتقدّم ذكره .

(٥) في أ : ثم صار، وهو تحريف .

(٦) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٥٧٢ . =

وإذا اجتمع في باب (كان) النّاقصة معرفة ونكرة؛ فالاسم المعرفة، والخبر النّكرة، كالحكم[١] في المبتدأ .

وأنت مخيّرٌ إذا كانا معرفتين في جعلك أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر؛ للتّساوي في التّعريف إلاّ أن يكون / أحدهما أعرف من الآخر، كالضّمير[٢] مع العلم، والعلم مع المُبْهَم، والمُبْهَم مع المعرّف بالألف واللاّم، والألف واللاّم مع المضاف . [٩٤/ ب]

فقولُك[٣]: (كان زيدٌ صديقك) أحسن من قولك: (كان صديقك زيدًا)، وعلى ذلك يُقاسُ الباقي .

ويكونان مختلفين؛ أحدهما معرفة، والآخر نكرة؛ فإنْ كان الكلام نَثْرًا لم يكن الاسم إلاّ معرفة، وإنْ كان شعرًا جاز أن يجعل[٤] الاسم [نكرة][٥] والخبر معرفة للضّرورة، كقول حسّان بن ثابت [رضي الله عنه][٦]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[٧]

= والشّاهد فيه هُنا : (ثمّ كانوا كأنّهم) حيث جاءت (كان) بمعنى (صار) .

(١) في أ : كالحلم، وهو تحريف .

(٢) في ب : كالمضمر .

(٣) في أ : كقولك .

(٤) في أ : تجعل .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) هذا بيتٌ من الوافر .

وفي هذا البيتُ ثلاث روايات:

رفعُ (العسل) و (المزاج)؛ وهذا على ضمير الشّأن والقصّة[1].

= و (السّبيئة) : الخمر الّتي تُسبَأُ، أي : تُشتَرى؛ ورواه الأعلم : (كأنّ سُلافة) والسُّلافة : الخمر، أو خُلاصة الخمر، أو ما سال من العِنَب قبل العصر؛ وذلك أخلصها؛ وروي ــ أيضًا ــ : (كأنّ خبيئة) والخبيئة هي : الخمر المخبّأة المضنون بها . و (بيتُ رأس) : موضع بالشّام، وقيل رأس : اسمُ حمّار معروف .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، ٨٣، والجمل٤٦، والمحتسب ٢٧٩/١، والمقتصد ٤٠٤/١، وشرح المفصّل ٩٣/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١، والمغني ٥٩١، والخزانة ٢٢٤/٩، والدّيوان ١٧/١ .

(١) وهو مذهب السّيرافيّ وغيره، على أنّ اسم (يكون) ضمير الأمر والشّأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في محلّ نصب خبر (يكون) .

وأجاز ابن هشام اللّخميّ، والسّيرافيّ، وابن السّيّد أيضًا تخريجًا آخر؛ على أن يجعل اسم (يكون) ضمير (سبيئة)، و (مزاجها عسل) في موضع الخبر؛ أو أنّ الخبر مقدّم عليها وهو : (من بيت رأس)، وجملة : (تكونُ من بيت رأس) صفةً أولى (لسبيئة)، وجملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها؛ وعلى هذين القولين يُقال : (تكون) بالتّاء؛ لأنّ اسمها سيكون ضميرًا مستترًا يعود إلى مؤنّث، فيجب تأنيث الفعل له، ولا يجوز تذكيره إلاّ في الضّرورة .

وذهب أبو البقاء، وابن السّيّد ــ أيضًا ــ إلى أن (يكون) زائدة، مع كونها بلفظ المضارِع، و (مزاجُها عسل) مبتدأ وخبر .

وخطّأ ابن هشام هذا التّوجيه؛ لأنّ (كان) لا تزاد بلفظ المضارع بقياس؛ ولا ضرورة لدعوى ذلك هُنا .

يُنظر : شرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ ٥١/١، والإفصاح ٦٢، ٦٣، ٦٤، والمغني ٩١٢، والخزانة ٢٢٤/٩، ٢٢٥ .

ويروى برفع (المزاج) ونصب (العسل)، و(الماء) مرفوع بتقدير فعلٍ، والتّقدير : خالطها ماء[١].

الثّالثة: ما عليه البيت[٢]؛ وفيه قولٌ لأبي عليّ الفارسيّ يخرجه[٣] من حيّز الضّرورة، قال[٤]: «مزاجُها ينتصب[٥] على الظّرف[٦] تشبيهـًا، وإذا كان ظرفـًا لم ينتصب[٧] بـ(كان) وجرى مجرى: عندك[٨] رجل؛

---

(١) وهي رواية أبي عثمان المازنيّ، حيث جعل (مزاجها) الاسم، ونصب (عسلاً) على الخبر؛ فقال: «يكون مزاجُها عسلاً، ورفع (ماء) بفعل مضمَر دلّ عليه الكلام، كأنّه قال: وخالطها ماء» .

يُنظر : المقتضب ٩٢/٤، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ ٥١/١، والمقتصد ٤٠٤/١، والإفصاح ٦٤، والخزانة ٢٢٧/٩، والحُلل في شرح أبيات الجُمل ٤٩ .

(٢) أي : نصب (مزاجها) خبرًا لـ(كان) مقدّمـًا، وهو معرفة، ورفع (عسل) وما عُطف عليه اسمـًا لـ(كان) مؤخّرًا مع كونه نكرة .

يُنظر : الكتاب ٤٧/١، وتحصيل عين الذّهب ٧٨، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ ٥٠/١، ٥١، والإفصاح ٦٣، والخزانة ٢٢٦/٩، ٢٨١ .

وهُناك تخريجٌ آخر على هذه الرّواية على أنّ الشّاعر أراد (مزاجـًا لها) فنوى بالإضافة الانفصال، فأخبر بنكرة عن نكرة .

يُنظر : الحُلل في شرح أبيات الجُمل ٤٨، والخزانة ٢٨٣/٩ .

(٣) في أ : تخريجه .

(٤) لم أجد هذا القول فيما وقفت عليه من كتب لأبي عليّ الفارسيّ .

ويُنظر : شرح الجمل لابن با بشاذ جـ١/ قـ ٥٠/أ، والحُلل في شرح أبيات الجُمل ٤٨، والمغني ٩١٢، والخزانة ٢٨٣/٩، ٢٨٤ .

(٥) في ب : نصب .

(٦) في ب : الظّرفيّة .

(٧) في ب : ينصب .

(٨) في أ : كان عندك .

فكأنّه يقول: يكون عسل وماء [في][1] مزاجها) » .

[أو هو][2] منصوبٌ بـ(كان)/ نفسها؛ وهو معرفة بمنزلة [قولك][3]: حالها أو جملتها؛ و(العسل) و(الماء) جنسان؛ فلم يُرد عسلاً من الأعسال ولا ماءً من المياه؛ فصارا[4] في حكم المعرفة، ومنه قولُ الآخر: [٩٥/أ]

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[5]

فلمّا نعت (الموقف) بـ(منك) تقرّب من المعرفة، و(منك) متعلّق باستقرار محذوف .

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرْ كَقَوْلِهِمْ : لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرْ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من شرح الجمل لابن بابشاذ .

(٤) في كلتا النّسختين : فصار؛ والأولى إثبات ألف الاثنين في الفعل؛ لأنّ الحديث عن العسل والماء.

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للقطاميّ .

و(ضباعا) : ترخيم ضُباعة : اسم امرأة؛ وهي : ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابيّ .

والشّاهد فيه: (ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا) حيث جعل اسم (يَكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرُها معرفة وهو (الوداعا)؛ وهذا يجوز في ضرورة الشّعر فقط، وحسّن ذلك وصف (الموقف) بالجارّ والمجرور الّذي هو (منك)؛ والتّقدير : موقفٌ كائنٌ منك؛ والنّكرة إذا وصفت قربت من المعرفة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٤٣/٢، والمقتضب ٩٤/٤، والأُصول ٨٣/١، والجمل ٤٦، واللّمع ٨٧، وشرح المفصّل ٩١/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١؛ والمغني ٥٩١، والهمع ٩٦/٢، والخزانة ٢٨٤/٩، والدّيوان ٣٧ .

(ليس) لا نظير له في[١] الأفعال؛ لأنّه فعلٌ ثُلاثيّ، ياؤُه ساكنة؛ ويختصّ[٢] بدخول (الباء) في خبره، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٣]؛ فالجارّ والمجرور في موضع نصبٍ[٤].

وقد تُزاد هذه الباء في خبر (كان) إذا دخل عليها (ما)، كقولك: (ما كان زيدٌ بخارج) فإنْ عطفت على الخبر[٥] جاز في المعطوف الجرُّ على اللّفظ، كقولك : (ليس زيد بكاتبٍ ولا فقيهٍ)، والنّصبُ على الموضع[٦]، كقول الشّاعر :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيْدَا[٧]

---

(١) في أ : من .

(٢) أي : عن بقيّة الأفعال لا مطلقاً .

(٣) من الآية : ١٧٢ من سورة الأعراف .

(٤) وهو خبرُ ليس .

(٥) أي : خبر ليس المجرور بـ(الباء) .

(٦) فتجرّ (فقيه) عطفاً على لفظ (كاتب)، وتنصب (فقيه) عطفاً على موضع كاتب .

(٧) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لعُقَيْبَة الأسديّ .

و(معاوي) : ترخيم معاوية بن أبي سفيان . و(أسجح) : أرفق وسهّل .

والشّاهد فيه : (ولا الحديدا) حيث عطف على خبر ليس المجرور بالنّصب، وهذا العطف على الموضع .

يُـنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤، وسرّ صناعة الإعراب ١٣١/١، وأمالي القالي ٣٦/١، والإنصاف ٣٣٢/١، وشرح المفصّل ٩/٤، ورصف المباني ٢٠٢، واللّسان (غمر) ٣٨٩/٥، والمغني ٦٢١، والخزانة ٢٦٠/٢.

بَابُ مَا الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ[١]

/ وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَهْ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَهْ [٩٥/ ب]

فَقَوْلُهُمْ : مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا كَقَوْلِهِمْ : لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

(مـــا) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخّـــرًا منفيـــًا؛ لأنّهم شبّهوها بـــ(ليس)، نحو قوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[٢]، وقولُه تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[٣].

وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئـــًا، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهـــي عندهم كحروف الاستفهام الدّاخلة على الاسم والفعل[٤]؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر .

وشَبَهُها بـــ(ليس) من ثلاثة أوجُه؛ وهي:

دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها[٥] للنّفي، وكون النّفي نفي حالٍ.

ومن شرط إعمالها : فقدان الزّيادة[٦]، وبقاء النّفي[٧]؛ فإن وُجدت

---

(١) في أ : الّتي بمعنى ليس .

(٢) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .

(٣) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .

(٤) ولأنّ (مـــا) حرف غير مختصّ؛ لدخوله على الاسم، نحو : (ما زيدٌ قائم)، وعلى الفعل، نحو : (ما يقوم زيد) وما لا يختصّ فحقّه ألاّ يعمل . ابن عقيل ١/٢٧٩ .

(٥) في أ : كونهما .

(٦) في ب : الزّائدة .

(٧) وتأخير الخبر . يُنظر : ابن النّاظم ١٤٥ .

قبل (إنْ)، كقول الشّاعر :

بَنِي غُـــدَانَـــةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ[1]

بطل العمل لضعف شبهها بـــ(ليس) .

ومتى انتقض النّفي بحرف الاستثناء[2]، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾[3]؛ بطل عملها لبُطلان معناها .

ولا يجوز[4] تقديم [معمول][5] خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفـــاً

---

(١) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

و (غدانة) : حيّ من يربوع . و (صريف) : الفضّة . و (خزف) : فَخَار .

والشّاهدُ فيه : (ما إنْ أنتم ذهب) حيث زيدت (إنْ) بعد (ما) فبطل عملها .

يُـــنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٢١٤/١، وابن النّاظم ١٤٥، واللّسان (صـــرف) ١٩٠/٩، والجـــنى الـــدّاني ٣٢٨، وتخليص الشّواهد ٢٧٧، والمقاصد الـــنّحويّة ٩١/٢، والتّصريح ١٩٦/١، والهمع ١١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٧/١، والخزانة ١١٩/٤ .

(٢) الّذي هو (إلاّ) .

(٣) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٤) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنّ (ما) عامل ضعيف لا قوّة لها على شيء من التّصـــرّف؛ فـــلذلك لم تعمـــل حال تقدّم خبرها على اسمها إلاّ فيما ندر من قول الفرزدق :

فَأَصْـــبَحُوا قَـــدْ أَعَـــادَ اللهُ نِعْمَـــتَهُمْ إِذْ هُـــمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ينظر: ابن النّاظم ١٤٦ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن الناظم .

/أو حرف جرّ؛ تقول : (ما زيدٌ آكِلاً طعامك) ولو قدّمت (الطّعام) على (زيد) لم يجز [إلاّ أن][1] ترفع الخبر، [نحو][2]: (ما طعامك زيدٌ آكل)، ومنه قولُ الشّاعر : [٩٦/أ]

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا[4] المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[3]

وتقولُ : (ما عندك زيد مقيمـــاً، و ما بي أنت معنيـــاً) - بالتّقديم[5]-؛

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيليّ .

و(تعـــرّفها) : تطـــلب معرفتها، وأسأل النّاس عنها . (ومنى) : مكانٌ معروف قريبٌ من مكّة .

والشّاهد فيه : (ما كلّ مَن وافى منى أنا عارف) على رواية نصب (كلّ) حيث أبطـــل الشّاعر عمل (ما) النّافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعـــاً؛ وهُما : (أنا عـــارف)؛ لأنّ معمول الخبر ـــ وهو : (كلّ مَن وافى منى) قد تقدّم على المبتدأ؛ وهذا المعمول ليس ظرفـــاً ولا جارًّا ومجرورًا .

ويجوز على رواية رفع (كلّ) أن تكون (ما) مهملة، وأن تكون عاملة؛ لأنّه لم يتقدّم فيها معمول الخبر .

يُـــنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٧٢/١، والخصائص ٣٥٤/٢، وابن النّاظم ١٤٧، واللّسان (عرف) ٢٣٧/٩، وأوضح المسالك ٢٠١/١، والمقاصد النّحويّة ٩٨/٢، والتّصريح ١٩٨/١، والأشباه والنّظائر ٢٣٣/٢، والأشمونيّ ٢٤٩/١ .

(٤) في أ: أتعرفها.

(٥) أي : تقديم معمول خبر (ما) على اسمها؛ أجازوا ذلك في الظّرف والجارّ والمجرور . ابن النّاظم : ١٤٧ .

لأنّ الظّرف والجارّ والمجرور [يتوسّع بهما في الكلام ما لا][(١)] يتوسّع بغيرهما .

ولا يجـــوز نصب المعطوف بـــ(لكن) و لا بـــ(بل) على خبر (ما)؛ لأن المعطوف بهما موجِب، و (ما) لا يَنصب الخبر [إلاّ][(٢)] إذا كان منفيـــاً[(٣)].

فـــإذا عطف بهما على خبر (ما) و جب رفع المعطوف؛ لكونه خبر مبـــتدأ محذوف، تقول: (ما زيدٌ قائمـــاً بل قاعد) و(ما عمرو شُجاعـــاً لكن[(٤)] كريم) .

المعنى: بل هو قاعد، ولكن هو كريم .

وقـــد تُزاد (الباء) الجارّة في الخبر بعد (ما)؛ توكيدًا للنّفي، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾[(٥)].

وقد تُزاد في الخبر بعد (لا)، كقولك: (**لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ[(٦)] النَّارُ**)[(٧)].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في كلتا النّسختين : نفيـــاً، والصّواب ما هو مثبَت كما في ابن النّاظم ١٤٨ .

(٤) في كلـــتا النّسختين : بل، والصّواب ما هو مثبَت؛ كما يتّضح من تفسير الشّارح فيما بعده .

(٥) من الآية : ١٣٢ من سورة الأنعام .

(٦) في ب : بعد .

(٧) هذا الشّاهد من خطبة لأبي بكر الصّدّيق - رضي الله عنه - .

يُنظر : تاريخ الطّبريّ ٣/٢٢٥ .

وفي هذا الشّاهد قولان :

أحدُهما : أنّ قوله (بخير) خبر (لا)، و (بعده) صفة الخبر، والباء بمعنى في .

وتُـــزاد بعـــد (لم)[١]، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ [وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ][٢] بِقَادِرٍ ﴾[٣]، ومنه[٤] قولُ الشّاعر :

/ دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ[٥] [٩٦/ ب]

= والـــثّاني : أنّ (بعـــده) صـــفة اسم (لا)، و (بخير) خبره مقدّم، والباء زائدة، والتّقدير : لا خيرَ بعدَه النّارُ خيرٌ .

يُنظر : اللُّباب في علل البناء والإعراب ٢٤٦/١ .

(١) في أ : كم، وهو تحريف .

وقد أورد ابن مالكٍ هذه الآية فقال : «ومثال دخولها بعد (أنّ) المسبوقة بـــ(أو لَمْ يروا)، قوله تعالى ... وذكر الآية، ثمّ قال : وهذا من إجراء الشّيء على ما هو في معناه؛ لأنّ معنى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ﴾ أو ليس الله» . شرح التّسهيل ٣٨٣/١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٣٣ من سورة الأحقاف .

(٤) هذا مثال دخولها بعد نفي فعل ناسخ للابتداء .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لدُريد بن الصّمّة .

و (القُعْـــدُدُ) : الجبان اللّئيم، القاعد عن المكارِم والخامل .

والشّـــاهدُ فيه : (لم يجدني بقعدد) حيث دخلت الباء الزّائدة على مفعول (وجد) الثّاني؛ لنفي النّاسخ .

يُـــنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٣٨٣/١، وابن النّاظم ١٤٩، واللّسان (قعد) ٣٦٢/٣، وتخليص الشّواهد ٢٨٦، والمقاصد النّحويّة ١٢١/٢، والتّصريح ٢٠٢/١، والهمع ١٢٧/٢، والأشمونيّ ٢٥١/١، والدّيوان ٤٨ .

فَصْلٌ

[(مـــا) كلمةٌ][1] تُستعمل[2] اسمـــًا وحرفـــًا؛ وأقسامُها عشرة: خمسة منها أسماء، وخمسة [منها][3] حروف .

فالأسمـــاء هي: أنْ تكون استفهامـــًا، كقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[4]، أو شرْطـــًا، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[5]، أَوْ تَعَجُّبـــًا، كقوله تعالى ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾[6]، أو بمعنى الّذي، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ ﴾[7]، أو نكرة موصوفة، كقول ابن دُرَيْد[8]:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : وتستعمل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) من الآية : ٧٥ من سورة ص .

(٥) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .

(٦) من الآية : ١٧٥ من سورة البقرة .

(٧) من الآية : ٩٦ من سورة النّحل .

(٨) هـــو : محمّـــد بن الحسن بن دُرَيْد، أبو بكر الأزديّ، اللّغوي : وُلد بالبصرة سنة (٢٢٣هـــ)، ونشأ بعُمان، وتنقّل في الجزائر البحريّة ما بين البصرة وفارس؛ وطلب الأدب، وعـــلم النّحو واللّغة؛ كان من أحفظ النّاس، وأوسعهم علمـــًا، وأقدرهم على الشّعر؛ ومن مصنّفاته : الجمهرة، والاشتقاق، والملاحِن، والمقصورة؛ توفّي سنة (٣٢١هـــ) .

فَكُـلُّ مَـا لاَقَيْـتُهُ مُغْتَفَرٌ فِـي جَنْبِ مَا أَسْأَرَهُ شَحْطُ النَّوَى[١]

والحـروف: إذا كانت نافية بمعنى (ليس)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ﴾[٢].

أو كافّة؛ وهي الّتي تدخل على (رُبّ)[٣]، [كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٤]][٥]، و (إنّ) وأخواتها[٦].

أو زائدة؛ وتقع كثيرًا بين الجارّ والمجرور، كقوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ

= يُـنظر : مراتب النّحويّين ١٣٥، وإنباهُ الرُّواة ٩٢/٣، وإشارة التّعيين ٣٠٤، وبُغية الوُعاة ٧٦/١ .

(١) هذا بيتٌ من الرّجز .

و(مغتفر) أي : متجاوَزٌ عنه متروك .

و(أسأره) : أبقى له؛ والسّؤر مهموز : البقيّة من الشّيء . و (الشّحط) : البعد .

و(النّوى) : التّفرّق والبُعد .

والتّمثيل به في : (فكلّ ما لاقيته) على أنّ (ما) نكرة موصوفة، أي : فكلّ شيء لاقيتُه مغتفر .

يُنظر هذا البيت في : شرح مقصورة ابن دُريد ٢٣، وديوان ابن دُريد ١١٦ .

(٢) من الآية : ٧ من سورة آل عمران .

(٣) أي : التّالية لـ(رُبّ) فتكفّها عن طلب الاسم، وتوقع بعدها الفعل .

(٤) من الآية : ٢ من سورة الحجر .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) فتكفّها عن نصب المبتدأ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء : ١٠٨]، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النّساء : ١٧١].

اللهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[١]؛ وقد زيدت بين (قَدْ) والفعل في رواية مَنْ رَوَى[٢] قَوْلَ الشَّاعِرِ :

وَقَدْ مَا هَاجَنِي فَازْدَدَتُ شَوْقًا بُكَاءُ حَمَامَتَيْنِ تَجَاوَبَانِ[٣]

أي : وقد هاجني .

أو مهيّئة لإعمال اسم[٤]، أو فعل، أو حرف، لِمَا [لَمْ][٥] يكن له من العمل/ والاتّصال، كـ(إذْ ما)[٦]، و(حيثما) فلولاها لم يكونا من أدوات الشّرط، وقلّما يفعل ذلك؛ فبدخولها جاز أن تلي الفعل، و﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٧] فيها أتى الفعل بعد (رُبّ) أيضًا . [٩٧/ أ]

---

(١) من الآية : ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) وهي رواية أبي الحسن الأخفش .

يُنظر : الكامل ١٩١/١، والعقد الفريد ٤١٤/٥ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لِجَحْدَر بن معاوية المحرزيّ .

والشّاهد فيه: (وَقَدْ مَا هَاجَنِي) حيث زيدت (ما) بين (قد) والفعل على هذه الرّواية.

يُنظر هذا البيت في : الوحشيّات ١٨٣، والكامل ١٩١/١، والعقد الفريد ٤١٤/٥، وأمالي القالي ٢٨٢/١، والتّذكرة الحمدونيّة ١٥/٨، والحماسة البصريّة ٩٨/٢، وشرح شواهد المغني ٤٠٨/١، وشعره ــ ضمن شعراء أمويّون ــ ١٨٤/١ .

وهُناك رواية أُخرى في البيت : (وَقِدْمًا) ولا شاهد فيه علىهذه الرّواية .

(٤) في ب : الاسم .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : كإذ .

(٧) من الآية : ٢ من سورة الحِجر .

واختـــلف في [(ما)][(١)] المصدريّة [الّتي تقدّر هي وما عملت فيه بالمصـــدر][(٢)]؛ لاتّصـــالها بالفعل، كقولك: (أعجبني ما صنعتَ) تقديرُه: أعجبني صنعُك .

فقيل فيها[(٣)]: اسم .

وقيل: حرف[(٤)] .

والأوجَهُ أنّها اسم .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ : فيهما .

(٤) القـــول باسميّـــتها مذهـــب الأخفش، وابن السّرّاج، وجماعة من الكوفيّين؛ فتفتقر إلى ضمير .

وعـــند ســـيبويه، والمـــبرّد، وجمهور البصريّين، أنّها حرفٌ؛ فلا يعود عليها ضمير من صلتها .

يُـــنظر : الكتاب ٣٢٦/٢، ١١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٦/١، والمقتضب ٢٠٠/٣، والأصول ١٦١/١، وشرح الرّضيّ ٥٤/٢، ورصف المباني ٣٨١، والجنى الدّاني ٣٣٢، والمغني ٤٠٢، والهمع ٢٨١/١ .

بَابُ النِّدَاءِ

وَنَــادِ مَــنْ تَدْعُو بِيَا أَوْ بِأَيَا أَوْ هَمْــزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

النِّدَاء: أحد معاني الكلام؛ وهو : ما يتألّف من حرف واسم؛ وهو مــنفردٌ بهــذا التّأليف[١]؛ وجاز ذلك لكون[٢] حرف النّداء نائبــًا عن الفعل، فتنــزّل[٣] منــزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل[٤].

وقــال أبو عليّ الفارسيّ[٥]: «النِّداء خبَرٌ من وجه، وغير خبرٍ من وجــه؛ لأنّه مع الصّفات بمنزلة الأخبار، ومع غير الصّفات بمنزلة [غير][٦] الأخــبار؛ فــإذا قلت لإنسانٍ : (يا صادق) أو (يا كاذب) صلح أن يُجاب هذا بصدق، أو كذب؛ فكان خبرًا من هذا الوجه؛ وليس كذلك إذا قلت : (يا زيدٌ) و (يا عمرٌو)» .

وحروف النّداء خمسة[٧]؛ وهي: (يا) و (أيا) و (أي) و (هيا)/ و(الهمزة). [٩٧/ ب]

---

(١) قال ابن يعيش ١/٢٠ : «لم يُفد الحرف مع الاسم إلاّ في موطن واحــد وهو النّداء خاصّة؛ وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل؛ ولذلك ساغت فيه الإمالة» .
ويُنظر : الفُصول الخمسون ١٥٠، وحاشيته .

(٢) في كلتا النّسختين : كون . والمعنى يتطلّب وُجود اللاّم .

(٣) في ب : فتنزّلت .

(٤) قــال الأنــباريّ في أسرار العربيّة ١٥ : «لأنّ التّقدير في قولك : (يا زيد) أدعو زيدًا، وأُنادي زيدًا؛ فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدَّرة» .

(٥) لم أجد هذا القول فيما وقفتُ عليه من كتب لأبي عليّ الفارسيّ .
ويُنظر : شرح الجمل لابن بابشاذ جـــ١/ق ١١٧/أ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٧) نصّ عليها سيبويه ٢/٢٢٩ . ويُنظر : المقتضب ٤/٢٣٣، والأصول ١/٣٢٩ .

وزاد الكوفيّون : (آ) و (آيْ)[١].

وفي (يَا) خِلاَفٌ بين النّحويّين :

فمنهم مَنْ يذهبُ إلى أنّها حرف - وهو الأكثر-[٢].

ومنهم مَن يذهبُ إلى أنّها اسمٌ للفعل[٣].

فحُجّة الأوّلين : أنّها لا تدلّ على معنىً إلاّ في غيرها .

وحُجّة الآخرين : أنّهم رأوا أنّ المنصوب والمجرور يقعان[٤]بعدها، كقولك : (يا رجلاً) و (يا لزيدٍ)، وأنّه قد سُمِعَ إمالةُ (يا) والحُروف لا تُمال[٥].

وكذلك اختلفوا في العامل من[٦] قولهم : يا عبد الله[٧].

---

(١) يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣، وابن النّاظم ٥٦٥ .

(٢) وهو مذهب جمهور البصريّين .

يُنظر : الكتاب ٢٢٩/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، والأُصول ٣٢٩/١، وشرح الكافية الشّافية ١٢٨٨/٣، والجنى الدّاني ٣٥٤ .

(٣) وهو أبو عليّ الفارسيّ كما قال ابنُ يعيش ١٢٧/١ : ((وكان أبو عليٍّ يذهبُ في بعض كلامه إلى أنّ (يا) ليس بحرفٍ، وإنّما هو اسمٌ من أسماء الفعل)) .

وقال المُراديّ في الجنى الدّاني ٣٥٥ : ((ونُقل عن الكوفيّين)) .

يُنظر : شرح المفصّل ١٢١/٨، وشرح الرّضيّ ١٣٢/١، والارتشاف ١١٧/٣، والهمع ٣٤/٣ .

(٤) في أ : يقعا .

(٥) يُنظر : شرح المفصّل ١٢١/٨ .

(٦) في ب : في .

(٧) يُنظر هذا الخلافُ في : الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، =

فمنهم مَن يقول: (عبد الله) منصوبٌ بنفس (يا)[١].

ومـــنهم مَن يقولُ : هو منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ لا يظهر؛ كأنّه قال : (أدعو) أو (أُخاطِبُ)؛ ولأجل هذا يجعلها بعضُهم اسمـــًا للفعل[٢].

فـــ(الهمزة) تُستعمل للقريب، نحو : (أَزَيْدٌ أَقْبِلْ)؛ لخفّتها[٣].

= وأسرار العربيّة ٢٢٧، والتّبيين، المسألة الثّمانون، ٤٤٢، وشرح المفصّل ١٢٧/١، ١٢٠/٨، ١٢١، وشـــرح التّســـهيل ٣٨٥/٣، وشـــرح الرّضيّ ١٣١/١، ١٣٢، والارتشاف ١١٧/٣، والهمع ٣٣/٣، والأشمونيّ ١٤١/٣ .

(١) نســـبَهُ ابـــنُ يعيـــشٍ ١٢٧/١ إلى المـــبرّد؛ وقال الرّضيّ ١٣١/١ : ((وأجاز المبرّد نصب المنادى على حرف النّداء لسدّه مسدّ الفعل)) .

والّذي في المقتضب ٢٠٢/٤ يخالف ما قيل عنه، ويُوافق القول الثّاني .

وقال السّيوطيّ في الهمع ٣٣/٣، ٣٤ : ((وذهب بعضُهم إلى أنّ النّاصب له حرفُ النّداء؛ ثمّ اختلفوا :

فقيل : على سبيل النّيابة والعِوَض عن الفعل؛ فهو على هذا مشبّه بالمفعول به لا مفعولٌ به .

وقيـــل : عـــلى أنّ حـــروف النّداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو)؛ كـــ (أف) بمعنى: (أتضجّر)، وليس ثَمَّ فعلٌ مقدّر .

وقيل : على أنّها أفعال)) .

(٢) وهذا مذهب سيبويه، والمبرّد، والجمهور .

يُنظر : الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، والهمع ٣٣/٣ .

وذكر السّيوطيّ أنّ بعضَهم ذهب إلى أنّ النّاصب للمُنادى معنويّ . الهمع ٣٣/٣ .

(٣) بعد هذا الكلام؛ ذكر النّاسخ في (أ) بيتَ الملحة سهوًا منه؛ وهو :

وَانْصِـــبْ وَنَـــوِّنْ إِذْ تُنَادِ النَّكِرَهْ كَقَوْلِهِـــمْ : يَا نَهِمـــًا دَعِ الشَّرَهْ

ومكانُه الحقيقيّ سيأتي-كما في (ب)-.

و(وا) **للنّدبة**[١]؛ وهي نداء المتفجَّع[٢] عليه والمتوجَّع[٣] منه، نحو: (وا زيداهُ) و(واظهراهُ) .

وذهب المبرّد[٤] إلى أنّ (هيا) و(أيا) للبعيد، و(أي) و(الهمزة) للقريب[٥]، و(يا) لهما .

وذهب ابنُ بَرْهَان[٦] إلى أنّ (هَيَا) و(أَيَا) للبعيد، و(الهمزة) للقريب، و (أَيْ) للمتوسّط، و (يَا) للجميع .

[٩٨/ أ] وأجمعوا / على جواز نداء القريب بما[٧] [للبعيد][٨] توكيدًا[٩]، وعلى منع[١٠] العكس[١١].

---

(١) أي : ندبة القريب .

(٢) في ب : للمتفجّع .

(٣) في ب : للمتوجّع .

(٤) يُنظر : المقتضب ٢٣٣/٤ ــ ٢٣٥، وشرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣، وابن النّاظم ٥٦٥، والتّصريح ١٦٤/٢، والأشمونيّ ١٣٤/٣ .

(٥) في أ : القريب .

(٦) يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣، وابن النّاظم ٥٦٥، والتّصريح ١٦٤/٢، والأشمونيّ ١٣٤/٣ .

(٧) في ب : بيا، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في ب : للتّوكيد . ويُنظر : الكتاب ٢٣٠/٢؛ حيث قال : ((ويجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريبًا منك، مقبلاً عليك، توكيدًا)) .

(١٠) في أ : على معنى، وفي ب : أو على منع؛ والتّصويب من ابن النّاظم ٥٦٥؛ لأنّ العبارة مستفادةٌ منه .

(١١) قال الصّبّان في حاشيته على الأشمونيّ ١٣٤/٣ : ((أي : لعدم تَأَتِّي التّوكيد =

وقيـــل : إنّ (هَيَـــا) و(أَيَـــا) و(أَيْ) و(آ) تُستعمَلُ للبعيد، وللمستثقِل في نومه لا غير؛ للزّيادة[١] في لفظها، و(يَا) للبعيد؛ لأنّها أُمُّ حروف النّداء[٢].

وَانْصِبْ وَنَوِّنْ إِذْ تُنَادِ[٣] النَّكِرَهْ كقولِهِمْ : يَا نَهِمـــاً[٤] دَعِ الشَّرَهْ

وَإِنْ يَكُـــنْ[٥] مَعْـــرِفَةً مُشْتَهِرَهْ فَـــلاَ تُـــنَوِّنْهُ وَضُـــمَّ آخِـــرَهْ

تَقُـــولُ : يَـــا سَعْدُ أَيَا[٦] سَعِيدُ وَمِثْـــلُهُ : يَـــا أَيُّهَـــا الْعَمِيـــدُ

المـــنادى: لا يخـــلو من أن يكون مفردًا نكِرةً لم يُقصد به معيّن؛

= في صورةِ العكس، ومحلّ منعه إذا لم ينـــزّل البعيد منـــزلة القريب؛ وإلاّ جاز نداؤُه بما للقريب؛ إذْ لا مانع منه حينئذ)) .

(١) في أ : الزّيادة .

(٢) وهذا مذهب سيبويه؛ وهو : أنّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد. قال في الكتاب ٢/٢٢٩، ٢٣٠ : «فأمّا الاسم غير المندوب فينبّه بخمسة أشياء: بـــ(يا) و (أَيَا) و (هَيَا) و (أَيْ) وبالألف، نحو قولك : (أحار بن عمرو)؛ إلاّ أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشّيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعرِضِ عنهم الّذي يرون أنّه لا يُقْبِلُ عليهم إلا بالاجتهاد، أو النّائم المستثقِل» .

(٣) في متن الملحة ٣٥، وشرح الملحة ٢٥٠ : إِنْ تُنَادِ .

(٤) في متن الملحة ٣٥ : يَا نَبِيهـــاً .

(٥) في ب : تكن، وهو تصحيف .

(٦) في شرح الملحة ٢٥١ : وَيَا سَعِيد .

فهذا[١] منصوبٌ، ومنه قولُه :

يَــا رَاكِــبــًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَــايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيَا[٢]

وكلّ منادى فحقُّه النّصب؛ لأنّه مفعولٌ لفعلٍ[٣] مضمَرٍ، تقديرُه: (أدعــو) أو (أُنــادي)؛ ولا[٤] يجــوز إظهارُه؛ لكون حرف النّداء كالعِوَض منه[٥].

ولا يُفارِقُه النّصب إلاّ إذا كان مفرَدًا معرِفةً؛ فإنّه يبنى على ما كان يرفع به قبل النّداء، لفظــًا أو تقديرًا، كقولك: (يا محمّدُ) و (يا موسى) .

والوجــه في بِــنائه[٦]: شــبهه بالضّمير من نحو : (يَا أَنْتَ) في الــتّعريف، والإفــراد، وتضمين معنى (أدعوك)؛ فإذا قلت : (يا زيد)

---

(١) في أ : فهو .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعبد يغوث بن وقّاص .
و (عرضــت) : أتيــت العــروض وهو مكّة والمدينة وما حولهما؛ وقيل : بلغت العروض؛ وهي جبال نجد . و (نداماي) : جمع ندمان؛ وهو : النّديم المشارِب .
والشّاهدُ فيه : (يا راكبــًا) حيث نصب المنادى؛ لأنّه نكرة غير مقصودة .
يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والجُمل ١٤٨، وشرح المفصّــل ١/١٢٨، وشــرح التّسهيل ٣/٣٩١، وابن النّاظم ٥٦٨، وشرح شذور الذّهب ١٠٩، وابن عقيل ٢/٢٣٧، والتّصريح ٢/١٦٧، والخزانة ٢/١٩٤.

(٣) في ب : بفعلٍ .

(٤) في أ : فلا .

(٥) ولا يُجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

(٦) ذكر الشّارح وجهــًا؛ وهُناك وجهٌ آخر؛ وهو : أنّه أشبه الأصوات؛ لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصّوت، والأصوات مبنيّة، فكذلك ما أشبهها . أسرار العربيّة ٢٢٤ .
ويُنظر : شرح المفصّل ١/١٢٩، وابن النّاظم ٥٦٧ .

كأنّك / قلتَ : (يا أنت)، قال الرّاجز : [٩٨/ ب]

يَـا أَبْجَـرَ بْـنَ أَبْجَـرٍ يَا أَنْتَا أَنْـتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا[1]

وخُصّ بالضّمّة؛ لأنّها حركة لا تلتبسُ[2] بحركة مضافٍ إليه .

فإنْ كان نكرة مقصودة فيُبنى على الضّمّ كالعلَم؛ فتقول من ذلك: (يا رجل)؛ لتخصيصه بالقصد؛ قال كُثَيِّر:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ[3]

---

(١) هـذان بيـتان من الرّجز المشطور، وهما لسالم بن دارة - كما في النّوادر ١٦٣، والخزانة ١٣٩/٢ - .

وقد حُرِّف البيتُ الأوّل على أوجُه، وصوابُه :

يَـا مُرَّ يَـا ابْـنَ وَاقِـعٍ يَـا أَنْتَـا

ونُسب في العينيّ ٢٣٢/٤ إلى الأحوص، وردّ عليه البغداديّ في الخزانة قائلاً: «وهو وهم».

و(مُرّ) هو : مرّة بن واقع الفزاريّ .

والشّاهدُ فيه: (يا أبجر بن أبجر) و(يا أنتا) فإنّ النداء الثّاني وهو: (يا أنتا) يدلّ على النّداء الأوّل وهو: (يا أبجر بن أبجر) في معناه؛ فيكون الاسم العلم المنادى واقعًا موقع الضّمير وقد عُلم أنّ الضّمير مبنيّ، فيكونُ الواقع موقعه مبنيًّا أيضًا .

واستشهد به النُّحاة على أنّه نادى الضّمير الّذي يُستعمل في مواطن الرّفع؛ وهذا شاذّ.

يُـنظر هـذان البيـتان في : نـوادر أبي زيد ١٦٣، وسرّ صناعة الإعراب ٣٥٩/١، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصّل ١٢٧/١، ١٣٠، والمقرّب ١٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٠١/١، وأوضح المسالك ٧٢/٣، والمقاصد النّحويّة ٢٣٢/٤، والتّصريح ١٦٤/٢، والخزانة ١٣٩/٢ .

(٢) في كلتا النّسختين : لا تلبس، والصّواب ما هو مثبت .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ١٢٧ .

=

وإذا اضطُّر الشّاعر إلى تنوينه جاز له فيه [وجهان:

أحدهمـــا : الضّمّ][(١)]؛ تشبيهـــاً[(٢)] بمرفوع اضطّر إلى تنوينه، وهو مستحقّ لمنع الصّرف؛ ومنه ما أنشده سيبويه:

سَـــلاَمُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَـــلَيْهَا وَلَيْـــسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[(٣)]

والـــثّاني : النّصب؛ تشبيهـــاً بالمُضاف [لطوله بالتّنوين، وبقاء][(٤)] الضّـــمّ في العلَم أولى من النّصب، والنّصب في غير العلَم أولى من الضّمّ؛

= والشّـــاهد فيه هُنا : (يا جملُ) على أنّ المنادى إذا كان نكِرة مقصودة يُبنى على الضّمّ .

(١) مـــا بـــين المعقوفـــين زيـــادةٌ يقتضـــيها السّـــياق، مـــن ابن النّاظم ٥٦٩، ٥٧٠؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

(٢) في كلتا النّسختين : تشبيه، وهو سهوٌ من النّسّاخ .

(٣) هـــذا بيتٌ من الوافر، وهو للأحوص، وكان يهوى امرأة ويشبّب بها، ولا يُفصح عنها؛ فتزوّجها رجلٌ اسمه مطر، فتوعّده الأحوص بقصيدة منها هذا البيت .

والشّـــاهدُ فيه : (يا مطر) حيث نوّن المنادى المفرَد العلَم للضّرورة، وأبقى الضّمّ اكتفاءً بما تدعو الضّرورة إليه .

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ومجالس ثعلب ٧٤/١، والجمل ١٥٤، والمحتسب ٩٣/٢، والأزهيّة ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٩٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٠٤/٣، وابن النّاظم ٥٧٠، والخِزانة ١٥٠/٢، والدّيوان ٢٣٧ .

(٤) في كلـــتا النّســـختين : بـــبقاء التّنوين والضّمّ، والتّصويب من ابن النّاظم ٥٧٠؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

ومن شواهد النّصب قولُ الشّاعر :

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهَا إِلَّي وَقَالَتْ يَا عَدِيـــًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[1]

[٩٩/أ] / فإنْ وصفت العلم بصفة مضافة[2] نصبت الصّفة، فتقول: (يا زيد ذا المال).

فـــإنْ كـــانت الصّفة مفرَدة[3]، أو عطفت عليه[4] باسم معرّف بـــالألف والـــلاّم جاز في الصّفة والمعطوف الرّفع على اتباع اللّفظ،

---

(١) هذا بيتٌ من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة .

(وَقَـــتْكَ): مأخوذٌ من الوِقاية؛ وهي : الحفظ . و (الأواقي) : جمع واقية بمعنى : حافظة وراعية؛ وكان أصله (الوواقي) فقُلبت الواو الأولى همزة .

والشّـــاهد فيـــه : (يا عديـــًّا) حيث اضطّر الشّاعر إلى تنوين المنادى فنوّنه، ولم يكتف بذلك بل نصبه مع كونه مفرَدًا علَمـــًا؛ تشبيهـــًا بالمنادى المعرب المنوّن .

يُنظر هذا البيتُ في : المقتضب ٢١٤/٤، والجُمل ١٥٥، وسرّ صناعة الإعراب ٨٠٠/٢، وأمـــالي ابـــن الشّجريّ ١٨٨/٢، وشرح المفصّل ١٠/١٠، وشرح الكافية الشّافية ١٣٠٤/٣، ورصـــف المـــباني ٢٥٤، وشرح شذور الذّهب ١١٠، والمقاصد النّحويّة ٢١١/٤، والتّصريح ٣٧٠/٢ .

(٢) الـــتّابع المضـــاف الّذي يجب نصبه هو ما كانت إضافته معنويّة، أمّا ما كانت إضافته لفظيّة كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، نحو: (يا رجل ضارب زيد) فقد اختُلف فيه :

فقال الرّضيّ : يجوز فيه الوجهان؛ الضّمّ، والنّصب .

وقال السّيوطيّ : يجب نصبُه.

يُنظر : شرح الرّضيّ ١٤٠/١، والصّبّان ١٤٧/٣ .

(٣) في كلتا النّسختين : مفردًا .

(٤) في ب : عليها .

والنّصب لاتباع الموضع[١]؛ فتقول لاتباع اللّفظ : (يا زَيْدُ الظَّريفُ)، ولاتباع المحلّ: (يا زَيْدُ الظَّريفَ) و(يا رجال أطيعوا الله) و(النّساءُ) و(النّساءَ) - بهما -.

فإن وصفته بابن، متّصل، مضاف إلى علَم؛ جاز فيه الضّمّ على الأصل، والفتح على الاتباع، والتّخفيف فيما كَثُرَ دورُه في الاستعمال، كقولك: (يا زيدَ بن سعيد)، [ويجوز: (يا زيدُ بن سعيد)][٢]؛ وهو عند المبرّد[٣] أولى من الفتح؛ وعليه أنشد قول الرّاجز :

يَا حَكَمَ[٤] بْنَ الْمُنْذِرِ بْنَ الجَارُودْ
سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ[٥]

---

(١) إنْ قُرن المعطوف بـ(أل) امتنع تقدير حرف النّداء قبله، فأشبَه النّعت، وجاز فيه الرّفع والنّصب، كما يجوز في النّعت المفرَد؛ واختُلف في المختار منهما :
فقال الخليل، وسيبويه، والمازنيّ : الرّفع .
وقال أبوعمرو، وعيسى، ويونس، والجرميّ : النّصب .
وقال المبرّد : إنْ كانت (أل) معرفة فالنّصب، وإنْ كانت غير معرفة فالرّفع .
وهذا التّفصيل الّذي قاله المبرّد نقله عنه ابن يعيش في شرح المفصّل ٣/٢، وابن السّرّاج في الأصول ٣٣٦/١ - ولم أجده في كتبه - .
وتُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٨٦/٢، ١٧٨، والمقتضب ٢١٢/٤، وشرح الكافية الشّافية ١٣١٤/٣، وابن النّاظم ٥٧٥، وشرح الرّضيّ ١٣٨/١، ١٣٩، وأوضح المسالك ٨٧/٣، والتّصريح ١٧٦/٢، والأشمونيّ ١٤٩/٣ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) يُنظر : المقتضب ٢٣١/٤، ٢٣٢ .

(٤) في ب : يا حكيم، وهو تحريف .

(٥) في أ : معقود .

قال: «ولو قال: يا حَكَمُ[1]؛ كَانَ أَجْوَد»[2].

فإنْ كان الابن مفصولاً عن موصوفه كما في نحو (يا زيد الظّريف

= وهذان البيتان من الرّجز، ويُنسبان إلى رؤبة بن العجّاج، وقيل : للكذّاب الحرمازيّ .

و (الحكـــم) : هو أحدُ بني المنذر بن الجارود العبديّ، من عبد القيس بن أفضى بن دعمي . و (السّرادق) أصلُه : الخِباء الّذي يمدّ فوق صحن الدّار .

والشّـــاهد فيه : (يا حَكَمَ بن المنذر) فإنّ (حكم) منادى، علَم، موصوف بابن، مضاف إلى علَم؛ فيجوز فيه الضّمّ على الأصل، والفتح على الاتباع، والتّخفيف .

والمبرّد أنشد هذا على أنّ الضّمّ أولى من الفتح الّذي هو رواية البيت؛ وأنّه لو قال : يا حكمُ ابـــن المنذر – بالضّمّ – كان أجود؛ وهذا مخالفٌ لقول جمهور البصريّين، فعندهم أنّ الفتح أرجح؛ لأنّه أخفّ .

يُنظر البيتُ الأوّل في : الكتاب ٢٠٣/٢، والمقتضب ٢٣٢/٤، والصّحاح (سردق) ١٤٩٦/٤، وشـــرح المفصّل ٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٢٩٧/٣، وابن النّاظم ٥٦٩، والمقاصد النّحويّة ٢١٠/٤، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ .

وبعده :

أَنْـــتَ الْـــجَـــوَادُ بنُ الـــجَـــوَادُ المَـــحْمُـــودْ

والـــثّاني في : الصّحاح (سردق) ١٤٩٦/٤، وشرح الكافية الشّافية ١٢٩٧/٣، وابـــن الـــنّاظم ٥٦٩، والمقاصد النّحويّة ٢١٠/٤، والتّصريح ١٦٩/٢، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ .

وبعده :

إِنِّـــي وَبَعْـــضُ المُـــفْتِـــنِـــيـــنَ دَاوودْ

(١) في ب : يا حكيم، وهو تحريف .

(٢) المقتضب ٢٣٢/٤ .

ابن عمرو) فليس في الموصوف إلاّ الضَّمّ[١].

وهكذا إذا كان الموصوف بابن غير علَم، نحو : (يا غُلامُ ابن زيدٍ)، [أو لم يكن المضاف][٢] إليه علَمـًا، نحو : (يا زيد ابن أخينا) .

[٩٩/ ب] **وأمّـا المنادى المعرّف بالألِف واللاّم** فلا يجوز الجمع/ بينه وبين حرف النِّداء إلاّ في موضعين :

أحدهما : الاسم الأعظم (الله)؛ وذلك على وجهين :

على قطع الهمزة، نحو : (يا أَللهُ)؛ وعلى وصلها، نحو: (يا اللهُ).

والثّاني: [المنادى][٣] إذا كان جملة محكيّة، نحو: (يا المُنْطلَق[٤] زَيْدٌ) في رجل سمّي بهذه الجملة .

ولا يُجمع بينهما في غير ذلك إلاّ في ضرورة، كقول الرّاجز :

فَيَـا الغُلاَمَـانِ الـلَّذَانِ فَـرَّا إِيَّاكُمَـا أَنْ تُكْسِـبَانَا شَـرًّا[٥]

---

(١) «لأنّ مثل ذلك لم يكثُر في الكلام؛ فلم يستثقل مجيئُه على الأصل» . ابن النّاظم ٥٦٩.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) مـا بـين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٥٧١؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

(٤) في أ: المطلق.

(٥) هذان بيتانِ من الرّجز المشطور، و لم أقف على قائلهما .

والشّاهد فيهما : (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النّداء و (أل) في غير اسم الله تعالى، وما سُمّي به من الجمل المحكيّة؛ وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشّعر .

يُـنظر هـذان البيـتان في : المقتضـب ٢٤٣/٤، وأسـرار العـربيّة ٢٣٠، وشـرح المفصّل ٩/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٠٨/٣، وابن النّاظم ٥٧١، وابن عقيل ٢٤١/٢، =

ولم يجز [مثل][1] هذا في السّعة؛ كراهة الجمع[2] بين أداتيْ تعريف على شيء واحد[3].

وإذا قصدتّ غير ذلك ممّا فيه الألف واللاّم أتيت بـ(أيّ) أو بـ(أيّة) ملحقة بـ(هاء) الّتي للتّنبيه، وتأتي بعدها بالمنادى، فتقول: (يا أيّها الرّجلُ)، أو[4] ﴿ يَأَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾[5]؛ فـ(أيُّ) و (الرَّجلُ) كاسمٍ واحد، و (أيُّ) مُنَادى، و (الرَّجُل) تابع، مخصّص [له، ملازِمٌ][6]؛ لأنَّ (أيًّا) مُبهَمٌ[7] لا يُستعمل بدون المخصّص[8]، فإنْ كان مشتقًّا فهو نعت، نحو (يا أيُّها الفاضل) .

= والمقاصد النّحويّة ٤/٢١٥، والتّصريح ٢/١٧٣، والهمع ٣/٤٧، والخزانة ٢/٢٩٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في أ : للجمع .

(٣) والبغداديّون يقيسون على هذا فَيُجِزُون (يا الرَّجل)، ويقولون : لم نر مَوضِعًا يدخله التّنوين يمتنع من الألف واللاّم .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٣/١٣٠٨، وابن النّاظم ٥٧٢، وأوضح المسالك ٣/٨٦، والتّصريح ١٧٣، والهمع ٣/٤٧ .

(٤) في أ : و .

(٥) من الآية : ٢٧ من سورة الفجر .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق من ابن النّاظم ٥٧٦؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

(٧) في ب : المبهم .

(٨) في أ : المختصّ .

وإنْ[١] كان جامدًا فهو عطف بيانٍ، نحو : (يَا أَيُّهَا الغُلاَمُ) ولزمته (هَاءُ) التّنبيه تعويضـًا عمّا فاته من الإضافة[٢].

ولا توصَـف[٣] (أيّ) في الـنِّداء إلاّ بما فيه الألف واللاّم، [نحو : (يا أيُّها الرّجُل)، أو بالموصول][٤]، كقوله تعالى : ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ/ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[٥]. [١٠٠/أ]

وباسم الإشارة، نحو : (يَأَيُّهَذَا أقْبِل)، قال الشّاعر :

أَلاَ أَيُّهـــذَا البَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيْءٍ[٦] نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ[٧]

---

(١) في ب : فإنْ .

(٢) في ب : المضاف .

(٣) في أ : ولا يوصف، وهو تصحيف .

(٤) مـــا بـــين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق؛ من ابن النّاظم ٥٧٦؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

(٥) من الآية : ٦ من سورة الحِجر .

(٦) في كلتا النسختين: بشيء والصواب ما هو مثبت كما ورد في المصادر التي ذكرت البيت.

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لذي الرُّمّة .

و(الـــباخع) : القـــاتل . و (الوَجـــد) : شـــدّة الشّوق . و (نحته) : صرفته . و(المقادر): المقادير .

والشّاهدُ فيه : (أيّهذا الباخع) حيث وصف المبهَم الّذي هو (أيّ) باسم الإشارة، ووصف اسم الإشارة بما فيه (أل) وهو (الباخع) .

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : المقتضب ٢٥٩/٤، وشرح المفصّل ٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣١٩/٣، وابن النّاظم ٥٧٦، واللّسان (بخع) ٥/٨، (نحا) ٣١٢/١٥، =

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ[1]: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ
وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الأَفْهَامِ قَوْلُكَ : يَا غُلاَمُ يَا غُلاَمِي[2]
وَجَوَّزُوا فَتْحَةَ هَذِي[3] الْيَاءِ وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلاَمِيَهْ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَهْ
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلاَمَا كَمَا تَلَوا يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا

المُضاف المُنادى منصوبٌ على أصله، ومنه قولُ الشّاعر :

أَلاَ يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ[4] بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلاَ[5]

= والمقاصد النّحويّة ٤/٢١٧، والأشمونيّ ٣/١٥٢، والدّيوان ٢/١٠٣٧ .

(١) في أ : كقولك .

(٢) وَرَدَ عجُز هذا البيت في متن الملحة ٣٥ كالتّالي :

..... فِي يَا غُلاَمُ قَوْلُ يَا غُلاَمِي

(٣) في أ : هذا .

(٤) في أ : معذّب .

(٥) في كلتا النّسختين : فعلاً، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت، كما ورد في المصادر الّتي ذكرت البيت .

وهذا البيتُ من الطّويل، وهو للأخطل، يصف جاريةً وبعلها؛ وبعده :

يَدِبُّ عَلَى أَحْشَائِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ دَبِيبَ القَرَنْبَى بَاتَ يَعْلُو نَقًا سَهْلاَ

والشّاهدُ فيه : (يا عباد الله) حيث ورد المنادى منصوبًا لفظًا؛ لكونه مضافًا كما هو ظاهر .

=

والمشبّه بالمُضاف يجرى مجرى المضاف؛ وهو كلّ عامل ومعمول، وكلام/ فيه طول، نحو: (يا رفيقًا بالعباد) و(يا طالعًا جبلاً) و(يا خيرًا من يد) و(يا ذاهبًا عجلاً) . [١٠٠/ ب]

فإنْ كان مضافًا إلى ياء المتكلّم جاز فيه أربعة أَوْجهٍ:

أكثرها استعمالاً حذف الياء، وإبقاء الكسرة تدلّ عليها، كما قُرِئَ[١]: ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[٢].

= يُنظر هذا البيتُ في : الحيوان ٥٢٥/٣، وحياة الحيوان ٢٤٩/٢، والكامل ٩٩٥/٢، والجُمل ١٤٩، ومجمع الأمثال ٢٧٣/١، وشرح قطر النّدى ٢٢٠، والهمع ٣٦٧/٤، والدّرر ١١٥/٥، وذيل الدّيوان ٥٥٩ .

(١) قرأ رويس بخلف عنه بإثبات ياء ﴿ يَا عِبَادِ ﴾ وصلاً ووقفًا؛ والباقون بحذفها، وهو القياس؛ فإنّه قاعدة الاسم المنادى؛ وهو الوجه الثّاني لرويس .

وقد استشهد بها سيبويه على حذف ياء النّفس المضاف إليها في النّداء اجتزاءً بالكسرة، بَيْدَ أنّ سيبويه قال بعد ذلك : «وكان أبو عمرو يقول : يا عبادي فاتّقون»؛ وغير معروف عند القرّاء إثبات الياء في هذه الآية عن أبي عمرو .

يُنظر : الكتاب ٢١٠/٢، والنّشر ٢٨٣/٣، والإتحاف ٤٢٨/٢، والبُدور الزّاهرة ٢٧٥، والمهذّب ١٨٨/٢.

(٢) من الآية : ١٦ من سورة الزّمر .

ثم ثُبوتها ساكنة، كما قُرئ[١]: ﴿ يَا عِبَادِيْ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾[٢] .

وإنْ ثبتت الياء مفتوحة، كما قُرئ[٣]: ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ﴾[٤] .

ثمّ قلب الياء ألفـًا بعد قلب الكسرة [قبلها][٥] فتحة، كما[٦] قرئ[٧]: ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ ﴾[٨]، و﴿ يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ ﴾[٩].

---

(١) قُرئ: ﴿يَا عِبَادِي﴾ بالياء وهو الأصل، و﴿يَا عِبَادِ﴾ بحذفها وهو الأكثر، وكلاهُما في السّبعة. وإثـبـاتُ اليـاء قراءة نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم، وكلُّهم أسكنها غير عاصم في رواية أبي بكر فإنّه فتحها؛ وقرأ عاصم في رواية حفص، وابن كثير، وحمزة، والكسائيّ : ﴿ يَا عِبَادِ ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف؛ وقد كُتبت في المصحف بدون ياء .

يُنظر : السّبعة ٥٨٨، والمبسوط ٤٠٠، وحجّة القراءات ٦٥٣، ٦٥٤، والكشف ٢٦٣/٢، والتّيسير ١٦٠، والبحر المحيط ٣٨٧/٩ .

(٢) من الآية : ٦٨ من سورة الزّخرُف .

(٣) قرأ بذلك نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر .
وقرأها الباقون بإسكان الياء .
يُنظر : السّبعة ٥٠٣، والمبسوط ٣٤٧، وحجّة القراءات ٥٥٣، والكشف ١٨١/٢، والتّيسير ١٤١، والمهذّب ١٢٥/٢ .

(٤) من الآية : ٥٦ من سورة العنكبوت .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : كيا حسرتا .

(٧) أجمع القُرّاء السّبعة على هذه القراءة، وقرأها أبو جعفر ﴿ يَا حَسْرَتَايَ ﴾ بألِفٍ بعد التّاء، وياء بعدها مفتوحة، من رواية ابن جمّاز .
يُنظر: المبسوط ٣٨٥، والنّشر ٢٨١/٣، والإتحاف ٤٣٠/٢، والبُدور ٢٧٧، والمهذّب ١٩٢/٢.

(٨) من الآية : ٥٦ من سورة الزّمر .

(٩) من الآية : ٨٤ من سورة يوسف .

=

ثمّ حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها[١]، نحو: (يا صَاحِبَ).

وذُكر وَجْهٌ خامسٌ من التّخفيف ــ كما مضى ــ؛ وهو الاكتفاءُ[٢] مِنَ الإضافَة بنيّتها، وجعلُ الاسم مَضْمُومًا كالمنادى المفرَد؛ ومنه قِرَاءَةُ بعضهم[٣]: ﴿ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[٤].

إنْ كان آخره حرف علّة فليس في الياء إلاّ وجهٌ واحد؛ وهو : إثباتُها مفتوحة لا غير، نحو : (يا مولايَ)؛ وفيه لغة قليلة[٥] يبدلون الألف ياءً، فيقولون : (يا مَوْلِيَّ)، ومنه قول[٦] أبي ذُؤَيب :

[١٠١/أ] / سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٧]

= وأجمع القُرّاء السّبعة على هذه القراءة؛ وقرأها الحسن : ﴿ يَا أَسَفِيْ ﴾ - بكسر الفاء، وياء ساكنة - . يُنظر : البحر المحيط ٣١٤/٦، والإتحاف ١٥٢/٢ .

(١) في أ : على .

(٢) في أ : للاكتفاء .

(٣) قرأ بها التمّار عن رويس - كما في شواذّ القراءة واختلاف المصاحف ق ١١٨/أ - . وقرأ الباقون بالكسر .

(٤) من الآية : ٣٣ من سورة يوسف .

(٥) وهي لغة هُذيل، يقلبون الألف المقصورة ياءً، ثم يدغمونها في ياء المتكلّم . يُنظر : شرح المفصّل ٣٣/٣، وشرح الكافية الشّافية ١٠٠٤/٢، وابن النّاظم ٤١٤، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(٦) في أ : ومنه لأبي ذُؤَيب .

(٧) هذا بيتٌ من الكامل، من قصيدة له يرثي فيها أبناءه، وقد كانوا ماتوا في سنةٍ واحدة،

ولك[١] أنْ تزيد عليها هاء [ساكنة][٢]؛ لحفظ بيان الفتحة، فتقول: (يا صاحبيه) وهي الهاء[٣] الدّاخلة في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ. هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[٤].

فـــإن نُودِيَ المضافُ إلى المُضاف إلى ياء المتكلّم لم تحذف الياء[٥]- كما تحذف إذا نودي المضاف إليها[٦] - إلاّ في: (يا ابْنَ أُمّ) و(يا ابْنَ عَمّ)؛

= وقد كانوا خمسة هلكوا جميعـــاً في طاعون .

و(هـــوىً) : هواي، أي : ما تهواه النّفس . و (أعنقوا) : أسرعوا . (فتخرّموا) أي: استأصلتهم المنيّة واحدًا واحدًا .

والشّاهدُ فيه : (هوىّ) حيث قلب ألف المقصور ياء، ثم أدغمها في ياء المتكلّم على لغة هذيل .

يُنظر هذا البيتُ في : المفضّليّات ٤٢١، وديوان الهذليّين ٢/١، وشرح أشعار الهذليّين ٧/١، وســرّ صــناعة الإعراب ٧٠٠/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٢٩/١، وشرح المفصّل ٣٣/٣، والمقرّب ٢١٧/١، وشرح الكافية الشّافية ١٠٠٤/٢، وابن النّاظم ٤١٥، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(١) في ب : وذلك، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) وتسمّى هذه الهاء : هاء البيان . شرح ملحة الإعراب ٢٥٦ .

(٤) سورة الحاقّة، الآية : ٢٨، ٢٩ .

(٥) «لعدم وُقوعها موقع تنوين مُنَادى؛ فيُقال : يا ابن أخي، و يا ابنَ خالي» .
شرح الكافية الشّافية ١٣٢٥/٣ .

(٦) «لأنّهـــا إذا نُودِيَ المُضَاف إليها أشبهت التّنوين؛ لوُقوعها موقعه، فحُذفت =

وذلك قولك : (يا ابن أخي) ثبتت الياء؛ لبُعدها عن موضع التّغيير[١]؛ ولحلولهما في موضع يثبت فيه التّنوين[٢]، ومنه[٣]: (يا صاحب صاحبي)؛ لأنّه بمنزلة : (يا صاحب زيد) .

ويجوز فيما حذف منه الياء لكثرة استعماله[٤] أن تُقلَب الياء ألفاً تخفيفاً[٥]؛ فتقول : (يا بن أمّا) و (يا بنت عَمَّا)؛ قال الرّاجز :

يَا بِنْتَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي[٦]

= كما يُحذَف» .

شرح الكافية الشّافية ٣/١٣٢٤ ــ ١٣٢٥ .

(١) في أ : التّعين، وهو تحريف؛ والمقصود بموضع التّغيير هو طرف الاسم الّذي دخل عليه حرف النّداء .

(٢) في أ : التّعيين، وفي ب : التّغيير؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٣) في أ : فمنه .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٣/١٣٢٥ : «وكان أصلُ (ابن الأُمّ) و (ابن العمّ) أن يُقال فيهما : (يا ابن أُمِّي) و (يا ابن عَمِّي) إلاّ أنّهما كَثُرَ استعمالهما في النّداء فَخُصَّا بحذف الياء، وَبَقَاءِ الكسرة دليلا عليها في قول مَن قال : (يا ابن أُمِّ) و (يا ابن عَمِّ) .

ويُنظر : ابن النّاظم ٥٨٠، والتّصريح ٢/١٧٩، والأشمونيّ ٣/١٥٧ .

(٥) والعرب لا يكادون يُثبتون الألف إلاّ في الضّرورة؛ كالشّاهد الّذي أورده الشّارح .

يُنظر : شرح المفصّل ٢/١٣، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٢٥، وابن النّاظم ٥٨١، والتّصريح ٢/١٧٩، والأشمونيّ ٣/١٥٧ .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لأبي النّجم العجليّ .

و(الهجوع) : النومُ ليلاً؛ كأنّها كانت تلومُه باللّيل .

ويجـــوز حذف الألف المنقلبة عن الياء، وبقاء[١] الفتحة[٢]؛ فتقول: (يا ابن أُمَّ)، وقد قرئ بالأمرين[٣] جميعـــاً: ﴿يَا ابْنَ أُمَّ﴾ و ﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾[٤].

والأصلُ في هذا كلّه : إثبات الياء، كقَوله :

/ يَا بْـــنَ أُمِّي[٥] وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْعُو تَمِيمـــاً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ[٦] [١٠١/ ب]

= والشّاهد فيه : (عَمَّا) حيث أبدل الألف من الياء وأثبتها؛ والأصل : يا بنت عمّي .
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢١٤/٢، ونوادر أبي زيد ١٩، والمقتضب ٢٥٢/٤، والأصـــول ٣٤٢/١، والجمـــل ١٦٠، والتّبصرة ٣٥٢/١، وشرح المفصّل ١٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٢٦/٣، وابن النّاظم ٥٨١، والدّيوان ١٣٤ .

(١) في ب : تبقية .

(٢) للدلالة على الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء .

(٣) الأمـــران هما : حذف الياء، وبقاء الكسرة دليلاً عليها؛ وحذف الألف المنقلبة عن الياء، وبقاء الفتحة دليلاً عليها .

(٤) من الآية : ٩٤ من سورة طه .
قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر، ويعقوب: ﴿يَا ابْنَ أُمَّ﴾ بالفتح .
وقرأ ابن عامرٍ، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وعاصم - في رواية أبي بكر - بالكسر.
وقـــال أبـــو حيّـــان في البحر ١٨٣/٥ : «وأجودُ اللُّغات : الاجتزاءُ بالكسرة عن ياء الإضـــافة، ثمّ قلبُ الياء ألفـــاً والكسرة قبلها فتحة، ثم حذف التّاء وفتح الميم، ثم إثبات التّاء مفتوحة أو ساكنة» .
يُنظر : السّبعة ٤٢٣، والمبسوط ٢١٥، وحجّة القراءات ٢٩٧، والكشف ٤٧٨/١، والتّيسير ٩٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٥/١، ١٥٣/٢، والتّبيان في إعراب القرآن ٥٩٥/١، ٩٠٢/٢ .

(٥) في ب : يا ابن أبي، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النّسختين: غير محارب، وهو تحريف؛ والتّصويب من المصادر الّتي ذكرت البيت. =

وأمّا دخولُ تاء التّأنيث على (أب)[١] في قولهم: (يا أَبَت) فهو كقولهم: (رجل رَبَعَةٌ)[٢] و(فَرُوقَةٌ)[٣]؛ فوصفوا المذكّر بالمؤنّث للمبالغة[٤]؛ وكذلك قالوا: (امرأةٌ حائض) وصفًا بالمذكّر، وقيل: بالتّاء، ومنه قولُ الرّاجز:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٥]

= وهذا البيتُ من الخفيف، وهو لغلفاء بن الحارث بن آكِل المُرار الكِنديّ، من قصيدة يرثي بها أخاه شراحبيل بن الحارث ــ قتيل يوم الكلاب الأوّل ــ .

والشّاهد فيه : (يا ابن أُمّي) حيث أثبت ياء المتكلّم في (أُمّي)؛ والأصل هو : إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلّم إذا نوديَ المضاف، إلاّ في (يا ابن أمّ) و (يا ابن عمّ)؛ وذلك لكثرة الاستعمال فيهما خُصَّا بالتّخفيف بحذف الياء وبقاء الفتحة؛ وقد أثبتها الشّاعر ههنا لأجل الضّرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : النّقائض ٤٥٧/١، ١٠٧٧/٢، والوحشيّات ١٣٤، والمقتضب ٢٥٠/٤، وتفسير الطّبريّ ١٣٠/١٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٣/٢، والجمل ١٦٢، والأغاني ٢١٣/١٢، والحجّة لابن خالويه ١٦٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٩٤/٢، ٤٨٠، ورصف المباني ١٦٠ .

(١) في ب : الأب .

(٢) رجلٌ رَبَعَةٌ أي : مَرْبُوعُ الخَلْق، لا بالطّويل، ولا بالقصير؛ وُصف المذكّر بهذا الاسم المؤنّث، كما وُصف المذكّر بخمسة ونحوها حين قالوا : (رجال خمسة)؛ والمؤنّث : رَبْعة، ورَبَعة كالمذكّر، وأصله له، وجمعهما جميعًا: رَبَعات . اللّسان (ربع) ١٠٧/٨ .

(٣) رجلٌ فَرُوقَةٌ : فَزِعٌ، شديدُ الفَرَق؛ والهاء في ذلك ليست لتأنيث الموصوف بما هي فيه، إنّما إشعارٌ بما أُريد من تأنيث الغاية والمبالَغة . اللّسان (فرق) ٣٠٤/١٠) .

(٤) التّاء في (يا أبت) تاءُ تأنيث عُوِّضت من ياء المتكلّم؛ والّذي يدلّ على أنّها للتّأنيث أنّك تقولُ في الوقف : (يا أبه) و (يا أُمّه) فتبدلها هاءً في الوقف، كـ(قاعد) و(قاعده). يُنظر : شرح المفصّل ١١/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٢٧/٣ .

(٥) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجّاج . =

وإذا نـــودي مـــنادَى ليخلّص[1] من شدّة، أو يُعين على مشقّة؛ فنداؤه استغاثة، وهو مُستغاث .

وتدخـــل لام الجـــرّ لقوّة التّعديَة، وتفتح مع المستغاث ما لم يكن معطوفـــاً؛ فرقـــاً بين المستغاث والمستغاث له[2]؛ فالأوّل : لامُه مفتوحة، والثّاني : لامُه مكسورة أبدًا، كقولك : (يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو)، ومنهُ قوله في المستغاث:

يَـــا لَـــبَكْرٍ أُنْشرُوا لِي كُلَيْبـــاً يَـــا لَـــبَكْرٍ أَيْـــنَ أَيْـــنَ الْفِرَارُ![3]

= والشّاهد فيه : (يا أبتا) حيث أراد الياء، إلاّ أنّه استثقلها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفـــاً؛ لأنّها متحرّكة مفتوحٌ مّا قبلها .

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : الكتاب ٣٧٥/٢، والمقتضب ٧١/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٤٠٦/١، وشـــرح المفصّل ١٢/٢، واللّسان (روي) ٣٤٩/١٤، والمقاصد النّحويّة ٢٥٢/٤، والأشمونيّ ١٥٨/٣، والخزانة ٣٦٢/٥، وملحقات ديوان رؤبة ١٨١.

(١) في كلتا النّسختين : لتخلّص، وهو تصحيف .

(٢) في كلتا النّسختين : إليه، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من المديد، وهو للمهلهل بن ربيعة .

والمعـــنى - كمـــا قال الأعلم في تحصيل عين الذّهب ٣١٩ - : «يا لبكر أدعوكم لأنفســـكم مطالبـــاً لكم بإنشار كُليب وإحيائه؛ وهذا منه استطالَةٌ ووعيدٌ؛ وكانوا قد قتلوا كُليبـــاً أخاه في أمر البَسوس» .

والشّـــاهد فيه : إدخال لام الاستغاثة مفتوحةً على (بكر)؛ للفرق بينها وبين لام المســـتغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح؛ لوُقوع المنادى موقع الضّمير، ولام الجّر تُفتح مع الضّمائر . =

وقال الآخر في الجمع[١]:

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي[٢] المُطَاعِ![٣]

[١٠٢/أ] / وكقوله فيهما بالعطف :

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ[٤] مِنْ عَجَبِ[٥]

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢١٥/٢، واللاّمات ٨١، والخصائص ٢٢٩/٣، والتّبصرة ٣٥٩/١، وتحصيل عين الذّهب ٣١٨، وشرح الرّضيّ ١٣٤/١، واللّسان (لوم) ٥٦١/١٢، ٥٦٣، والخزانة ١٦٢/٢ .

(١) أي : الجمع بين لام المستغاث، والمستغاث له .

(٢) في ب : المواشي، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لقيس بن ذريح، ونُسب - أيضاً - إلى حسّان بن ثابت - رضي الله عنه -.

و (تكنّفني) : أحاطوا بي . و (الوُشاة) : النّمّامون، وأصله من الوَشْي؛ لأنّهم يُزيِّنون الكذب، ويُحسِّنون الباطل .

والشّاهد فيه : (فيا للنّاس للواشي) حيث جاءت اللاّم مفتوحة مع المستغاث، ومكسورة مع المستغاث له .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢١٦/٢، واللاّمات ٨٢، والجمل ١٦٦، والأصول ٣٥٢/١، والنّكت ٥٦١/١، وشرح المفصّل ١٣١/١، والمقرّب ١٨٣/١، وشرح الكافية الشّافية ١٣٣٦/٣، وابن النّاظم ٥٨٨، والدّيوان ٦٢ .

(٤) في ب : وللشّباب، وهو تصحيف .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، ونسبه القيسيّ في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ إلى أبي الأسود الدّؤلي، وإلى أبي زُبَيْد الطّائيّ؛ وبالرُّجوع إلى ديوانيهما لم أجده فيهما، ولم أقف على قائله . =

وهاتـــان اللاّمان لا بُدّ أن يتعلّقا بشيءٍ ممّا يعمل؛ لكونهما[١] حرفي جرّ، والعـــامِل[٢] في الأوّل[٣]: (يا) لنيابته[٤] عن الفعل[٥]، والعَامِلُ في الثّاني[٦]:

= والشّـــاهد فيـــه: (وللشّـــبّان) حيث كسرت فيه اللاّم، والقياس فتحها؛ حملاً على المعطوف عليه، ولكن لَمّا كان معلومـــاً وزال اللّبس و لم يكرّر حرف النّداء كُسِرتْ.

يُـــنظر هـــذا الـــبيت في : المقتضب ٤/٢٥٦، والأصول ١/٣٥٣، والجُمل ١٦٧، والإيضـــاح ١٩١، والتّبصرة ١/٣٥٩، والمقرّب ١/١٨٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٣٥، وابن النّاظم ٥٨٨)، والمقاصد النّحويّة ٤/٢٥٧، والخزانة ٢/١٥٤ .

(١) في كلتا النّسختين : كونهما . والمعنى يتطلّب وُجود اللاّم .

(٢) في ب : فالعامِل .

(٣) اختلف النُّحاة في اللاّم الدّاخِلَة على المستغاث :

فقيل : هي زائدة، فلا تتعلّق بشيء؛ وهو اختيار ابن خروف .

وقيل : ليست بزائدة، فتتعلّق؛ وفيما تتعلّق به قولان :

أحدُهما : بالفعل المحذوف؛ وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور .

والثّاني : تتعلّق بحرف النّداء؛ وهو مذهب ابن جنّي – وهو الّذي نصّ عليه الشّارح – .

وذهـــب الكوفيّـــون إلى أنّ هذه اللاّم بقيّة (آل)، والأصل في (يا لزيد) : يا آل زيد، و (زيد) مخفوضٌ بالإضافة .

تُـــنظر هذه المسألة في : الكتاب ٢/٢١٧، ٢١٨، وشرح المفصّل ١/١٣١، وشرح الجمل ٢/١٠٩، والارتشاف ٣/١٤٠، والجنى الدّاني ١٠٤، والمغني ٢٨٨، ٢٨٩، والهمع ٣/٧٢، والأشمونيّ ٣/١٦٤ .

(٤) في كلتا النّسختين : بالنّيابة، والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) أي : بحرف النّداء النّائب مناب الفعل؛ وهو مذهب ابن جنّي – كما ذكرنا ذلك في الخلاف – .

(٦) في ب : الثّانية .

محـــذوفٌ[١]؛ كأنّـــه قال: (أدعوكم لفلانٍ) فتَرك ذكره؛ [لأنّه][٢] لا يُستغاث بشيء إلاّ لمعنىً .

فإنْ كرّرت حرف النّداء فلا بدّ من فتحه[٣]، كقول الشّاعر :

يَـــا لَقَوْمِـــي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي لأُنَـــاسٍ عُـــتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ[٤]

---

(١) اختلف النُّحاة فيما تتعلّق به لامُ المستغاث له؛ على عدّة أقوال :

أحدها : بفعلٍ محذوفٍ، تقديرُه : أدعوك لزيد .

وقال ابن عصفور : ((قولاً واحد)) . وليس كذلك، بل الخلاف موجود .

والثّاني : بحرف النّداء .

والثّالث : بحال محذوفة، تقديرُه : يا لزيد مدعوًّا لعمرو .

تُـــنظر هذه المسألة في : شرح الجمل ١٠٩/١، والارتشاف ١٤٠/٣، والجنى الدّاني ١٠٤، والمغني ٢٩٠، والهمع ٧٣/٣، والأشمونيّ ١٦٥/٣ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) إنْ عطفتَ المستغاث فلا يخلو إمّا أن تكرّر حرف النّداء أولا :

فإنْ كرّرته فلا بدّ من فتح اللاّم؛ كالشّاهد الّذي ذكره الشّارح .

وإن لم تكرّر كسرت اللاّم؛ لذهاب اللّبس حينئذ؛ قال الشّاعر :

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيْدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَـــا لَـــلْكُهُولِ وَلِلشُّـــبَّانِ لِـــلْعَجَبِ

يُنظر : ابن النّاظم ٥٨٧، ٥٨٨ .

(٤) هذا بيتٌ من الخفيف، و لم أقف على قائله .

و (عتوّهم) : تكبُّرهم .

والشّاهد فيه : (ويا لأمثال قومي) حيث فتحت اللاّم؛ لتكرير حرف النّداء .

يُنظر هذا البيتُ في : ابن النّاظم ٥٨٧، وأوضح المسالك ٩٥/٣، والمقاصد النّحويّة ٢٥٦/٤، والتّصريح ١٨١/٢، والأشمونيّ ١٦٤/٣ .

ومن المنادى؛ المندوب: وهو المذكور توجُّعًا منه، نحو: (وا رأْسَاهُ)، أو[١] تفجُّعًا عليه؛ لفقْده، [نحو][٢]: (وا زَيْدَاه).

والقصد بالنُّدْبَة: الإعلام بعظمة المُصاب؛ فلذلك لا يُنْدَب إلاّ العلَم[٣].

وهو يختصّ بأحد حرفين[٤]؛ وهما: (ياء) أو (وا)، وبحرفين من آخره في الوقف؛ وهما: الألف والهاء؛ وهاؤُه ساكنة؛ لأنّها هاء السّكْت، كقولك : (يا زيداهْ) و (يا عمراهْ) .

وَإِنْ كان مُضافًا حذفتَ التّنوين من المضاف إليه، وأَلْحقتَ به العلامة؛ فتقولُ : (وا غلامَ زيداه) .

ولا / تُندب[٥] النّكرة، ولا (أي)، ولا اسم الإشارة، ولا الموصول [١٠٢/ ب] المبهَم[٦]، ولا اسم الجنس[٧] [المفرد][٨].

---

(١) في أ : و .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ونحوه، كالمضاف إضافة توضّح المندوب، كما يوضّح الاسم العلَم .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٤١/٣، و ابن النّاظم ٥٩١ .

(٤) أي : بأحد حرفين من أوّله .

(٥) في أ : ولا يُندب .

(٦) في ب : ولا المبهم .

(٧) لأنّ القصد من النّدبة الإعلام بعظمة المصاب، وهو مفقودٌ هُنا؛ فلذلك لا يُندب إلا المعرفة السّالمة من الإبهام .

يُنظر : التّصريح ١٨٢/٢، والأشمونيّ ١٦٨/٣ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويجوز أن يُندب الموصول إذا اشتهرت صلته، [كقوله][(١)]: (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ)[(٢)].

وألِفُ [الندبة][(٣)] لا تلزم[(٤)] المندوب؛ فيجوز بناؤُه[(٥)] على الضّمّ جاريًا مجرَى غيره من الأعلام المناداة؛ فتقولُ: (وا[(٦)] محمّد)؛ ويجوز[(٧)] تنوينُه للضّرورة[(٨)]، كقول الرّاجز :

وَا فَقْعَسٌ وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ![(٩)]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٣٤١/٣، وابن النّاظم ٥٩١، وتوضيح المقاصد ٧/٤.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ من شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٩١.

(٤) في ب : لا يلزم .

(٥) المندوب له استعمالان :

أحدهما : ما ذكرهُ الشّارح؛ وهو : أنّ المندوب إذا لم يلحقه الألِف فإنه يبنى على الضّمّ إنْ كان مفرَدًا، ويُنصب إنْ كان مُضافًا، كما يفعل بالمنادى؛ وإذا اضطّر إلى تنوينه جاز نصبُه وضمُّه، كما يجوز ذلك في المنادى، وذكر الشّارحُ شاهدًا على ذلك .

والثّاني : أن يلحق آخر ما تمّ به ألِف .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٤٢/٣، ١٣٤٣، وابن النّاظم ٥٩١، ٥٩٢ .

(٦) في أ : يا محمّد .

(٧) في أ : ولا يجوز .

(٨) في ب : له للضّرورة .

(٩) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ويُنْسب إلى رجلٍ من بني أسد؛ وبعده :

وَحَذْفُ (يَا) يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ : رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ أَوْ يَاذَا فَحَذْفُ (يَا) مُمْتَنِعٌ يَا هَذَا

ويجوز حذف حرف النّداء اكتفاءً بتضمّن[1] المنادى معنى الخطاب إن لم [يكن][2] مندوبًا، أو مُضمَرًا، أو مستغاثًا، أو اسم جنس، أو إشارة[3]؛ لأنّ النّدبة تقتضي مدّ الصّوت .

= أَ إِبِلِي يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ

و(فقعس) : اسمُ حيٍّ من أسد . و (كروّس) : اسمُ رجل؛ وقد أغار على إبله؛ وهو في الأصل : الغليظ .

والشّاهد فيه : (وافقعس) فإنّ الرّاجز حينما اضطّر نوّنه بالضّمّ، ويجوز تنوينه بالنّصب؛ وهي الرّواية المشهورة .

يُنظر هذا البيتُ في : مجالس ثعلب ٤٧٤، والمقرّب ١٨٤/١، وشرح الكافية الشّافية ١٣٤٢/٣، وابن النّاظم ٥٩٢، ورصف المباني ١١٩،والمقاصدالنّحويّة ٢٧٢/٤،والتّصريح ١٨٢/٢، والهمع ٦٦/٣، والأشمونيّ ١٦٨/٣، والدّرر ١٧/٣، ٤١ .

والرّواية في هذه الكتب بالنّصب (وا فقعسًا) وتوجيه رواية الرّفع؛ لأنّه مندوبٌ، والمندوب من قبيل المنادى، فيُبنى على ما يُرفع به إنْ كان علَمًا مفرَدًا؛ وهو هُنا كذلك، فبُني على الضّمّ، ثمّ نوّن لاضطّرار الشّاعر إلى ذلك فهو تنوينُ ضرورة .

(١) في أ : بتضمين .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ولا يُحذف الحرف أيضًا في المتعجَّب منه، نحو : (يا للماء وللعشب) إذا تعجّبوا من كثرتهما، والمنادى البعيد، واسم الجنس غير المعيّن، كقول الأعمى : (يا رجلاً خذ بيدي)؛ أما اسم الجنس المعيّن فقد نصّ عليه الشّارح، وفيه خلافٌ نتعرّض له؛ كما سيأتي . =

وقد[١] أتى مفرَدًا، ومُضافًا؛ فمن المفرَد قولُه تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[٢]؛ ومن المُضاف قولُه تعالى: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ﴾[٣].

والاستغاثة[٤] الباعث [عليها][٥] هو: شدّة الحاجة إلى الغوث والنُّصرة.

والمضمَر لو حُذف [منه][٦] حرف النّداء فاتت الدّلالة على النّداء؛ لأنّ الدّالّ عليه[٧] حرفُ النّداء، [وتضمّن المنادى معنى الخِطَاب][٨]؛ فلو حذف[٩] من المنادى [المُضْمَر][١٠] بقي الخطاب؛ وهو فيه غير صالح للدّلالة على إرادة النّداء[١١]. [١٠٣/أ]

= يُنظر : أوضح المسالك ٧٢/٣، والتّصريح ١٦٤/٢، ١٦٥، والأشمونيّ ١٣٧/٣ .

(١) أي : قد أتىَ حذفُ حرف النّداء مفرَدًا، ومُضافًا .

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة يوسف .

(٣) من الآية : ١٠ من سورة الحشر .

(٤) في أ : وللاستغاثة .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق؛ من ابن النّاظم ٥٦٦ .

(٧) في كلتا النّسختين : عليها، والصّواب ما هو مثبَت .

(٨) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق . يُنظر : ابن النّاظم ٥٦٦ .

(٩) أي : الحرف .

(١٠) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٥٦٦ .

(١١) لأنّ دلالته على الخطاب وضعيّة، لا تفارِقُه بحال . يُنظر : ابن النّاظم ٥٦٦ .

و[أما][(١)] اسم الجنس، واسم الإشارة فلا يُحذف منهما حرف النّداء[(٢)] إلاّ فيما ندر من [نحو][(٣)] قولهم: (أَصْبِحْ لَيْلُ)[(٤)]، وقوله

---

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٥٦٦ .

(٢) عند الكوفيّين أنّ حذف حرفِ النّداء من اسم الجنس، والمشار إليه؛ قياسٌ مطّرد . ومذهب البصريّين المنع فيهما، وحملُ ما ورد على الشّذوذ، أو الضّرورة .

وصرّح ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية بموافقة الكوفيّين في اسم الجنس، فقال ١٢٩١/٣ : «وقولهم في هذا أصحّ» .

وقال المُراديّ في توضيح المقاصد ٢٧٤/٣ : «والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السّماع؛ إذْ لم يَرِدْ إلاّ في الشّعر» .

تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصّل ١٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٢٩٠/٣، وابن النّاظم ٥٦٦، وتوضيح المقاصد ٢٦٩/٣، والتّصريح ١٦٥/٢، والهمع ٤٣/٣، والأشمونيّ ١٣٦/٣، ١٣٧ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) هذا مَثَلٌ يُقال في اللّيلة الشّديدة الّتي فيها الشّر؛ أو في استحكام الغرض من الشّيء؛ وهو يُنسب لامرأة تزوّجها امرؤ القيس فكرهته، وطال ليلُها معه، فأخذت توقِظُه فيرفع رأسه فإذا هو بليل فيعودُ للنّوم، فأخذت تقول: (أصبح ليل) .

والشّاهد فيه : حذف حرف النّداء من اسم الجنس؛ والأصل : أصبح يا ليل . =

في الحديث: «ثَوْبِي حَجَرُ»[١] فحرف[٢] النّداء في اسم الجنس كالعِوَض من أداة التّعريف فحقُّه أن لا يُحذَف، كما لم تُحذف[٣] الأداة؛ واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه .

[و][٤] ممّا لا يُستعمَل[٥] فيه حرفُ النّداء قولُهم: (اللّهُمَّ)؛ وفي هذه الميم [قولان][٦]: مذهب البصريّين[٧] أنّها حرف زِيْدَ عِوَضًا من (يا)،

= يُنظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال ١/١٩١، ومجمع الأمثال ٢/٢٣٢، والمستقصى ١/٢٠٠ .

(١) هذا حديثٌ قاله الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - حكايةً عن موسى - عليه السّلام -؛ حين فرّ الحجر بثوبه، حين وضعه عليه وذهب ليغتسل .
وقد أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الأنبياء - عليهم الصّلاة والسّلام -، ٤/٣٠٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى - صلّى الله عليه وسلّم -، ٤/١٨٤١، وأحمد في مسنده ٢/١٣٥، ٥١٥ .
والشّاهدُ فيه : حذفُ حرف النّداء من اسم الجنس؛ والأصل : ثوبي يا حجر .
و لم يستشهد الشّارحُ لحذف حرف النّداء من اسم الإشارة؛ وله شواهدُ كثيرة؛ منها:
إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٩١، ١٢٩٢ .

(٢) في ب: فحذف، وهو تحريف.

(٣) في أ : كما لا يُحذف .

(٤) العاطف ساقطٌ من أ .

(٥) في ب: تستعمل.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) يُنظر : الكتاب ٢/١٩٦، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٢٠٣، والجُمل ١٦٤ .

وليس مأخوذًا من فعلٍ. وقال الفرّاء[١]: «الميمُ مأخوذٌ من (فعل)؛ وأصلُه: يا الله أُمَّنَا منك بخيرٍ، أي: اقصدنا؛ فحُذفت الهمزة تخفيفـًا»[٢].

والقولُ الأوّل أوجه .

(١) يُنظر : معاني القرآن ٢٠٣/١ .

(٢) تُنظر هذه المسألة في : اللاّمات ٨٥، والإنصاف، المسألة السّابعة والأربعون، ٣٤١/١، وأسرارُ العربيّة ٢٣٢، والتّبيين، المسألة الثّانية والثّمانون، ٤٤٩، وشرح المفصّل ١٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٠٧/٣، وابن النّاظم ٥٧٢، والتّصريح ١٧٢/٢، وائتلاف النُّصرة، فصل الاسم، المسألة السّادسة والعشرون، ٤٧، والهمع ٦٤/٣ .

بَابُ التَّرْخِيمِ

وَإِنْ تَشَأ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَا فَاخْصُصْ بِهِ المَعْرِفَةَ المُنْفَرِدَا

وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلاَ تُغَيِّرْ مَا بَقِي مِنْ[1] رَسْمِهِ

/تَقُولُ : يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادَ : يَا سُعَا [١٠٣/ ب]

الترخيم في اللّغة[2]: ترقيقُ الصّوت، وتليينُه .

وهو عند النّحويّين : حذفُ بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص[3].

وكذلك[4] قيل[5]: هو تخفيف اللّفظ وتسهيلُه؛ ومنه قولُ الشّاعر :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ[6] رَخِيمُ الحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ[7]

---

(١) في متن الملحة ٣٦، وشرح الملحة ٢٦٠ : عَنْ رَسْمِهِ .

(٢) اللّسان (رخم) ٢٣٤/١٢ .

(٣) يُنظر : ابن النّاظم ٥٩٦ .

(٤) في ب: ولذلك.

(٥) أي : في تعريفه في اللّغة .

(٦) في أ : منطلق، وهو تحريف .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لذي الرُّمّة .

و(بشر) : أراد به ظاهر جلدها . و (رخيم الحواشي) : ليّن نواحي الكلام .

و(لا هراء): وهو الكلام الكثير الّذي ليس له معنى . و (النّزر) : القليل؛ ويعني : أنّ كلامها لا كثيرٌ بلا فائدة، ولا قليلٌ مُخلّ؛ بل بين ذلك .

والشّاهد فيه : (رخيم الحواشي) حيث جاء (الرّخيم) بمعنى الصّوت اللّيّن السّهل؛ والتّرخيم : تخفيفُ اللّفظ وتسهيلُه وتليينُه . =

وهو ثلاثة أنواع :

أحدهـــا : حذف آخر الاسم في النّداء لغير موجب؛ وشرطُه : أن يكون مفرَدًا، عَلَمـــًا، زائدًا على ثلاثة أحرُف[1]؛ وإنّما لم يرخّم الثّلاثيّ؛ لأنّـــه يبقى بحذف آخره على أقلّ ما عليه الأُصول، وأقلّ الأصول ثلاثة أحـــرُف؛ فلا يجوز ذلك في نحو : (زيد)؛ لبقائه على حرفين، والمؤنّث بالهاء ليس كذلك - ويأتي ذكره -[2].

وأكـــثر ما في شعر العرب مرخّمًا ممّا ليس فيه تاء التّأنيث ثلاثة ألفاظ؛

= يُنظر هذا البيتُ في : جمهرة اللّغة (هنأ) ١١٠٦/٢، والخصائص ٢٩/١، والمحتسب ٣٣٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٣، وشرح المفصّل ١٦/١، ١٩/٢، واللّسان (هـــرأ) ١٨١/١، (نـــزر) ٢٠٣/٥، وابـــن عقيل ٢٦٣/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٨٥/٤،والأشمونيّ ١٧١/٣، والدّيوان ٥٧٧/١.

(١) ومن شروط ترخيم المنادى أيضـــًا :

ألاّ يكـــون مضـــافـــًا؛ لأنّه لو حُذف من الأوّل لبقي التّرخيم في وسط الكلمة من حيـــث المعـــنى، والثّاني لا يمكن الحذف منه؛ لأنّه ليس منادى؛ لأنّ الّذي وقع عليه النّداء لفظـــًا هو الأوّل .

ولا مســـتغاثـــًا مجـــرورًا باللاّم؛ لعدم ظهور أثر النّداء فيه، والتّرخيم من خصائص المنادى .

ولا مســـتغاثـــًا في آخره زيادة، ولا مندوبـــًا؛ لأنّ المقصود بهما امتدادُ الصّوت، والتّرخيم يضادّ ذلك .

يُـــنظر : أمـــالي ابـــن الشّـــجريّ ٣١٥/٢، والإيضاح في شرح المفصّل ٢٩٨/١، وشرح المفصّل ١٩/٢، وشرح الرّضيّ ١٤٩/١، ١٥٠، والفوائد الضّيائيّة ٣٤١/١، ٣٤٢، والتّصريح ١٨٤/٢، والأشمونيّ ١٧٥/٣، ١٧٦،والصّبّان ١٧٦/٣.

(٢) في ص ٦٤١.

وهي: (حارث) و (عامر) و (منصور)؛ لكثرة تسميتهم بها.

وللعرب في الاسم المرخّم مذهبان(١):

أحدهمـــا : أن يـــبقى في آخره بعد الحذف على ما كان عليه / من حـــركة أو سُكون، وأن ينوى ثبوت المحذوف - وهذا الأكثر -(٢)؛ فتقول في (حَارِث) : يا حَارِ(٣) أقبِل، ومنه قولُ الشّاعر : [١٠٤/أ]

يَا حَارِ [لاَ] (٤) أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ(٥) بِدَاهِيَةٍ(٦) .....

---

(١) في أ : وجهان .

(٢) وتسمّى هذه اللّغة : لغة من ينتظر . يُنظر: التّصريح ١٨٨/٢، والأشمونيّ ١٧٩/٣.

(٣) بكسر الرّاء كما كانت مكسورة قبل التّرخيم؛ وفي ترخيم جعفر : يا جعفَ بفتح الفاء، كما كانت مفتوحة قبل التّرخيم .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في أ : عنكم، وهو تحريف .

(٦) هذا صدرُ بيت من البسيط، وعجزُه :

لَـــمْ يَـــلْقَهَا سُـــوقَةٌ قَبْـــلِي وَلاَ مَـــلِكُ

وهـــو لزهير بن أبي سُلمى، من قصيدة يُخاطِب بها الحارث الصّيداويّ، وكان أغار عـــلى إبل زُهير، وأخذ راعيه يَسَار، فطلب منه أن يردّ إليه راعيه، وتوعّده بالهجاء؛ فأطال عليه، فهجاه بهذه القصيدة، فردّ عليه راعيه وإبله .

و(الدّاهية) : النّازلة بالقوم، والخَطْب الشّديد .

والشّاهدُ فيه : (يا حارِ) حيث رخّم على لغة مَن يحذف آخر الاسم ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر .

يُنظر هذا البيت في: جمهرة اللّغة (شظظ) ١٠٠٩/٢، والجُمل ١٦٩، واللّمع ١٧٧، =

و[منه][1] قول الآخر :

حَـارِ[2] بْنَ كَعْبٍ أَلاَ[3] أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ[4] .....

ومنه :

فَصَـالِحُونَا جَمِيْعـًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلاَ تَقُولُـوا لَـنَا أَمْثَالَهَا عَامِ[5]

= والتّبصرة ٣٦٧/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٠٢/٢، وشرح المفصّل ٢٢/٢، وابن النّاظم ٥٩٧، والمقاصد النّحويّة ٢٧٦/٤، والهمع ٨٨/٣، والدّرر ٥٦/٣، والدّيوان ٨٧.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في كلتا النّسختين : يـا حَارِ، والصّواب ما هو مثبَت؛ كما في الدّيوان، والمصادر الأُخرى.

(٣) في كلتا النّسختين: لا، والصّواب ما هو مثبَت؛ كما في الدّيوان، والمصادر الأُخرى.

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من البسيط، وعجزُه :

عَـنِّي وَأَنْـتُمْ مِـنَ الجُـوفِ الجَمَـاخِيرِ

وهو لحسّان بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ، وهو مطلَع قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المحاشعيّ، من رهط النّجاشيّ، وكان هجا بني النّجّار .

و(الجـوف) جمع أجوف؛ وهو : عظيم الجَوْف . و (الجماخير) جمع جُمخُور؛ وهو : العظيم الجسم، القليل العقل والقوّة، وقيل : الواسع الجَوْف .

والشّـاهد فيـه : (حارِ بن كعب) حيث رخّم على لغة مَن يحذف آخر الاسم، ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر .

يُـنظر هذا البيت في : الكتاب ٧٣/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، والجُمل ١٦٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٠٢/٢، وشرح المفصّل ١٠٢/٢، واللّسان (جوف) ٣٥/٩، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، والخزانة ٧٢/٤، ٧٥، والدّيوان ٢١٩/١ .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للنّابغة الذّبيانيّ، يخاطِب بني عامر بن صعصعة، وكانوا =

أراد : عامرًا؛ وكذلك تقول في (مالك) : يا مال .

وقد جاء في غير فَاعلٍ قليلاً، ومنه قولُ أَوْس[١]بن حَجَر[٢]:

تَـنَكَّرْتِ مِـنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي[٣] .....

= عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومخالفتهم دونهم، فقال لهم : صالحونا وإيّاهم إنْ شِئتُم ولا تَعْرِضوا علينا مصالحتكم دونهم، فإنّا لا نرضى بَدَلاً بهم .

والشّاهدُ فيه : (عام) يريد : يا عامِر؛ حيث رخّم على لغة مَن يحذف آخر الاسم، ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الميم؛ وهذه اللّغة هي الأكثر .

يُنظر هذا البيت في : الجمل المنسوب للخليل ١٣٨، والكتاب ٢٥٢/٢، والبغداديّات ٤٥٠، والتّبصرة ٣٦٦/١، وتحصيل عين الذّهب ٣٣٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٠٣/٢، والخزانة ١٣٣/٢، والدّيوان ٨٢ .

(١) في ب : أُويس .

(٢) هو : أوس بن حَجَر بن مالك التّميميّ، أبو شريح : شاعرُ تميم في الجاهليّة، كان كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة؛ عُمِّر طويلاً، و لم يُدرك الإسلام .

يُنظر : طبقات فُحول الشّعراء ٩٧/١، والشّعر والشّعراء ١٧٤، والأغاني ٧٣/١١، والأعلام ٣١/٢ .

(٣) في ب : لِي، وهو تحريف .

وهذا صدرُ بيتٍ من الطّويل؛ وعجزُه :

وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ المُكَرَّمِ

والمعنى: إنّك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشّيخوخة بعد المعرفة الّتي كانت بيننا =

أراد : يا[١] لميس .

وتقول فيما كان رُباعيًّا كـ(جعفر): يا جعفَ، وفي (قمطر): يا قِمَطْ، وفي (هرقل) : يا هِرَقْ .

فلا يحذف مِمَّا حروفه أصول سوى حرفٍ؛ رباعيًّا كان أو خماسيًّا[٢] .

والفرّاء[٣] يرى فيما قبل حرف إعرابه ساكن، نحو (هِرَقْلُ) و(قِمَطْرُ) أن يَحْذِف في التّرخيم حرفين[٤]؛ واستدلّ بأنّه إذا قال: (يا قِمَطْ) - بسكون الطّاء - لزِم عدمُ النّظير؛ إذْ ليس في الأسماء المتمكّنة [ما][٥] آخره حرف صحيح ساكن[٦].

= زمن الشّباب .

والشّاهدُ فيه : (لَمِي) يريد : يا لميس؛ فرخّمه بحذف السّين .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٥٤، والصّاحبيّ ٣٨٣، وتحصيل عين الذّهب ٣٣٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٠٤، وشرح قطر النّدى ٢٣٦، والدّيوان ١١٧ .

(١) في ب : يريد يا نفس، وهو تحريف .

(٢) إذا كان الاسم مجرّدًا من التّاء جاز ترخيمُه بشروط؛ وهي :

١ - أن يكون عَلَمًا. ٢ - زائدًا على ثلاثة أحرف .

٣ - غير مضاف. ٤ - ولا مركّب تركيب إسناد .

يُنظر : أوضح المسالك ٣/١٠٣، وابن عقيل ٢/٢٦٥، والتّصريح ٢/١٨٥، والأشمونيّ ٢/١٧٥ .

(٣) يُنظر : الأصول ١/٣٦٥، وشرح المفصّل ٢/٢١، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٥٧، وابن النّاظم ٦٠٠، والأشمونيّ ٣/١٧٧ .

(٤) فتقول في (هرقل) و (قمطر) : يَا هِرَ، و يَا قِمَ .

(٥) في أ : ممّا، وهو تحريف، وفي ب : ساقطة .

(٦) عند الجمهور يرخّم الاسم بحذف حرفين بشروطٍ؛ وهي :

وقيـــل : ليس هذا / بشيء؛ لأنّه يلزمه ألاَّ يُجيز : (يا حارُ)؛ لئلاّ يلتبس بـــ(قَبْلُ) و (بَعْدُ) عند بنائهما على الضّمّ[١]. [١٠٤/ ب]

وَقَـــدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيـــلَ : يَـــا عَـــامُ بِضَمِّ المِيمِ

المذهب الثّاني : أَلاَّ ينوي[٢] المحذوف؛ فيصير ما بقي كأنّه اسم تامّ؛ فيبنى على الضّمّ لِمَا عَرض له من النّداء[٣]؛ فتقول : (يا حارُ) و(يا عامُ) و(يا مالُ) و(يا هرقُ) و(يا قمطُ)؛ فإن رخمت اسم رجل سمّي بـــ(بُلْـــبُل) فإنّك تضمّ الباء على اتّفاق المذهبين[٤]؛ فتقول: (يا بلبُ أقبِل) .

وَأَلْـــقِ حَرْفَينِ[٥] بِلاَ غُفُـــولِ مِنْ وَزْنِ فَعْـــلاَنَ وَمِنْ مَفْعُـــولِ[٦]

= ١ - أن لا يكون الاسم مختومـــاً بالتّاء .

٢ - أن يكـــون مـــا قبل الأخير حرف لين ساكنـــاً، زائدًا، مكمّلاً أربعة أحرُف فأكـــثر؛ وذلـــك نحو : (عثمان) و (منصور)، تقول في التّرخيم : يا عثم، و يا منص، بحذف حرفين؛ الأخير وما قَبله .

يُـــنظر : شـــرح الكافية الشّافية ١٣٥٣/٣، وابن النّاظم ٥٩٩، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، وابن عقيل ٢٦٦/٢، والتّصريح ١٨٦/٢، والأشمونيّ ١٧٧/٣ .

(١) التّعـــليلان مختلفان؛ فالفرّاء يرى المنع مُعَلّلاً بعدم النّظير، وذلك أعمّ من أن يكون للّبس أولغيره؛ والشّارحُ أورد عليه بما هو أخصّ من ذلك وهو الالتباس .

(٢) في كلتا النّسختين : بنون، وهو تحريف .

(٣) وتسمّى هذه اللّغة لغة من لا ينتظر . يُنظر : التّصريح ١٨٨/٢ .

(٤) فضمّ الباء على المذهب الأوّل إقرارًا لها على الضّمّة الأصليّة، وعلى المذهب الثّاني ضمّة بناء.

(٥) في أ : حرفان، وهو خطأ .

(٦) في أ : فعول، وهو تحريف .

تَقُولُ فِي مَرْوَانَ : يَا مَرْوَاجْلِسِ وَمِثْلُهُ : يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسِ

هذا الكلام يُشيرُ إلى أنّه إذا كان آخر الاسم زائدتين زيدتا مَعًا؛ ويشترط ذلك أن يكونا معًا بعد ثلاثة أحرف فما فوقها؛ وهي : من (ألف ونون) كـ(مروان)، أو (واو ونون) كرجل اسمه (مسلمون)، أو (ياء ونون) كـ(مسكين)[١]، أو[٢] (ألف وهمزة) كـ(أسماء)، أو[٣] (ألف وتاء) كـ(بركات)، أو (واو وراء)[٤] كـ(منصور)؛ فتقول: يا مروُ، و يا مسلمُ، و يا مِسْكُ، و يا أسمُ، ويا بَرَكُ، ويا مَنْصُ[٥]؛ و[منه][٦] قولُه :

[١٠٥/أ] / يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَ[٧] رَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ[٨]

---

(١) في كلتا النّسختين : مسلمين، والصّواب ما هو مثبَت؛ ويتّضح ذلك من ترخيمه هُنا .

(٢) في أ : وألف .

(٣) في كلتا النّسختين : وألف .

(٤) في شرح ملحة الإعراب ٢٦٢ : «أو واو قبلها ضمّة، نحو : منصور ...؛ فإنّك تحذف منه الحرف الأخير، وحرف الاعتلال الّذي قبله ...، فتقول : يا منص» .

(٥) بحذف الزّائدتين معًا .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) العاطِف ساقطٌ من ب .

(٨) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للفرزدق .

و(يا مرو) أراد : يا مروان . و (الحِباء) : العطاء . =

ومنه [قولُه][1]:

قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ أَهَذَا المُغِيرِيُّ[2] الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ[3]

= والشّاهدُ فيه : (يا مرو) فإنّ أصله : يا مروان؛ فرخّمه بحذف النّون وحذف الألف قبلها؛ لزيادتهما، وكون الاسم ثُلاثيـًا بعد حذفهما .

يُـنظر هـذا البيت في : الكتاب ٢٥٧/٢، والجُمل ١٧٢، واللّمع ١٧٧، والتّبصرة ٣٦٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٣١٣/٢، وشرح المفصّل ٢٢/٢، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، والمقاصد النّحويّة ٢٩٢/٤، والتّصريح ١٨٦/٢، والأشمونيّ ١٧٨/٣، والدّيوان ٣٨٤/١ - وروايته :

مَـرْوَانُ إِنَّ مَطِيَّـتِي مَعْكُوسَةٌ .....

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : المُعيديّ، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

والآمِـرة هي نُعْمٌ محبوبة الشّاعر، و (يا أَسْم) أي : يا أسماء، وهي صاحبة نُعْم .

و(المغـيريّ): المنسـوب إلى المغيرة وهو جدّ عمر بن أبي ربيعة؛ وقد عنـى بالمغيريّ نفسه .

والشّـاهدُ فيه : (يا أسم) حيث رخّمه بحذف الهمزة، ثم حذف الألف الّتي قبلها؛ والأصل : يا أسماء .

يُـنظر هذا البيت في : الجمل ١٧١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣١٤/٢، وشرح المفصّل ٢٢/٢، وشرح قطر النّدى ٢٣٥، والخزانة ٣٦٩/١١، والدّيوان ٩٣، وروايته :

قِفِـي فَانْظُرِي أَسْمَاءُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ .....

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية

فـــإنْ كان في جميع هذا هاء [تأنيث][(١)]، أو ياء نسب، لم يحذف من هذه الزّوائد غيرها؛ فتقول في ترخيم (مُرْجَانَة) على (فُعْلان): يـــا مُرْجَانَ اقبِلي؛ وكـــذلك[(٢)] في رجـــل سُمّي بـــ(حمراويّ)[(٣)]: يا حمراو[(٤)] أقبِل .

وأمّا الأسماء المركّبة نحو: (مَعْدِي يكرب) و(سِيبَوَيْه) و(حضرموت) إذا سُمّي به رُخِّم بحذف عجزه في التّرخيم؛ لأنّه بمنـــزلة هاء التّأنيث من نحو: (طلحة)، إلاّ أنّه خالف هاء التّأنيث في أنّه يُحذف معه ما قبله[(٥)]؛ قـــال ســـيبويه[(٦)]: ((وأَمَّا اثْنَا[(٧)] عَشَر إذا سُمّي به ورُخّم حَذَفتَ[(٨)] [عشر مع][(٩)] الألف؛ لأنّ [عَشَر][(١٠)] بِمَنْزِلَةِ نُون مُسْلِمين)).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : كذا .

(٣) في ب : بحمراء .

(٤) في أ : يا حمرا، وفي ب : يا ذي حمرا .

(٥) كقولـــك في اثـــنا عشـــر : (يا اثن) حذفت العجز مع الألف قبله؛ وهو خاصّ بالمركّب العدديّ فقط . يُنظر : توضيح المقاصد ٤/٥٠ .

(٦) يُنظر : الكتاب ٢/٢٦٩ .

(٧) في أ : اثنى .

(٨) في أ : حُذِفَ .

(٩) مـــا بين المعقوفين ساقطٌ من كلتا النّسختين، وإكمالُه من الكتاب ٢/٢٦٩؛ لأنّ النّصّ منقولٌ منه .

(١٠) في كلتا النّسختين : لأنّ الألِف، وهو سهو من النّسّاخ .

فتقول: [يا سيب][(١)] [ويا اثن][(٢)] و(يا مَعْدِي) و(يا حَضْرَ)؛ هذا إذا كان مركّبًا[(٣)] تركيب مزج؛ ومنهم مَن يركّبهما تركيب إضافة؛ فيقول[(٤)]: (هذا حضرموت)؛ فعلى هذا لم يجز ترخيمُه[(٥)] كما لم يجز[(٦)] ترخيم (غلام زيد)[(٧)] .

وَلاَ تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النِّدَاءِ وَلاَ ثُلاَثِيًّا خَلاَ مِنْ هَاءِ[(٨)]

/ وَإِنْ يَكُنْ آخِرَهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ : يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلْ؟ [١٠٥/ ب]

المؤنّث بالهاء يجوز[(٩)] ترخيمُه مطلَقًا؛ أي : سواء كان ثلاثيًّا، أو ما زاد، علَمًا أو غير[(١٠)] علم[(١١)].

---

(١) في أ : ياس، وهو تحريف، وفي ب : ساقطة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ : تركيبهما .

(٤) في أ : فتقول، وهو تصحيف .

(٥) وسيأتي في ص ٦٥٠ أنّ الكوفيّين يجيزون ترخيم المركّب الإضافي بحذف عجزه؛ أما البصريّون فلا يجيزون ترخيمه .

(٦) في ب : لا يجوز .

(٧) في ب : قبل هذا النّظم : قال النّاظم .

(٨) في أ : ولا ثلاثيٌّ من الأسماء .

(٩) في أ : نحو، وهو تحريف .

(١٠) في أ : وغير علم .

(١١) معرفةً كان أو نكرة؛ وشرط المبرّد في ترخيم المؤنّث بالهاء العلَميّة؛ فمنع ترخيم النّكرة المقصودة؛ والصّحيح جوازُه .
يُنظر : المساعِد ٢/٥٤٧، والتّصريح ٢/١٨٩، والأشمونيّ ٣/١٧٢ .

وتاء التّأنيث بمنـــزلة اسم ضمّ إلى اسم، كالاسم المركّب؛ وكما أنّ الاســـم الأوّل من المركّب مفتوح، فكذلك[١] ما قبل تاء التّأنيث مفتوحٌ دائمـــًا؛ فـــتقول[٢] مـــن ذلك في (ثُبَة): يَا ثُبَ أَقْبِل، وفي (جارية): يَا جَارِيَ[٣] اسمع؛ قال الرّاجز[٤]:

جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي[٥]عَذِيْرِي[٦] .....

وقالوا: (يا شا ارْجُني)[٧] أي : يا شاة أقيمي .

---

(١) في ب: فلذلك.

(٢) في ب: فنقول.

(٣) في أ: يا جار .

(٤) في أ : الشّاعر .

(٥) في ب : لا نستكبري، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وبعده :

سَـــيْـــرِي وَإِشْفَـــاقِـــي عَلَى بَعِيـــرِي

وهو للعجّاج .

و(جاري) : مرخّم جارية . و(العذير): الأمر الّذي يحاوله الإنسان ممّا يُعذر عليه إذا فعله.

والشّاهد فيه : (جَاري) حيث رُخِّم بحذف تاء التّأنيث .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٣١، ٢٤١، والمقتضب ٤/٢٦٠، والصّحاح (عذر) ٢/٤٧١، والتّبصـــرة ١/٣٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣١٥، وشرح المفصّل ٢/١٦، ٢٠، وابن النّاظم ٥٩٧، وأوضح المسالك ٣/١٠٢، والخزانة ٢/١٢٥، والدّيوان ٢٢٧.

(٧) في أ : ارحبي، وهو تصحيف .

يُقال : (شاة راجنٌ) أي : مقيمةٌ في البيوت؛ و رجَنَتْ تَرْجُن رُجُونـــًا : حبسها عن المرعى على غير علف .

وقد رُويت هذه اللّفظة بالدّال (ادجني) من الدّجون؛ وهو إِلْفُ البيت والإقامة به .

وتقـــولُ في (هِـــبَة) : يا هِبَ[١]، وفي (فاطمة): يا فَاطِمَ، وفي (عائشة): يَا عَائِشَ؛ قال الشَّمَّاخُ[٢]:

أَعَـــائِشَ مَـــا لأَهْلِكِ لاَ أَرَاهُمْ يُضِـــيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المُضِيعِ[٣]

وكذلـــك (حمزة) و(طلحة)؛ وهذا يجوز فيه أربعة أوجُه إذا رُخِّمَ؛ تقول: [يا طلحَ، على: يا حارِ، و][٤] يا طلحُ، على: يا حارُ، ويا طلحةُ على الإقحام؛ ومعنى الإقحامُ : الزّيادة، مثل :

يَا بُؤْسَ[٥] لِلْحَرْبِ[٦].... .....

= ويُقال : دجن بالمكان، يدجن دجونـــًا : أقام به .

يُنظر : الصّحاح (دجن) ٢١١١/٥، (رجن) ١٢١٢/٥، واللّسان (دجن) ١٤٨/١٣، (رجن) ١٧٦/١٣ .

(١) في ب : وتقول في (فاطمة) : يا فطم، وفي (هبة) : يا هب .

(٢) هو : الشّمّاخ بن ضِرَار الغطفانيّ، وقيل : اسمه معقل؛ والشّمّاخ لقبٌ له، ويُكنى أبا ســـعيد، وأبـــا كثير : شاعرٌ مخضرَم، أدرك الجاهليّة والإسلام، وكان شديد متون الشّعر؛ وكان أوصف الشّعراء للقوس، وأرجز النّاس على البديهة .

يُنظر : طبقات فحول الشّعراء ١٣٢/١، والشّعر والشّعراء ١٩٥، والأغاني ١٨٤/٩، والإصابة ٢٨٥/٣ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و(عائش) : مرخّم عائشة . و (الهجان) : كرائم الإبل .

والشّاهد فيه : (أعائش) حيث رُخِّمَ بحذف تاء التّأنيث .

يُـــنظر هذا البيت في : الجمل ١٧٠، والصّاحبيّ ٢٦١، والأزهيّة ١٥٦، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٠٩/٢، واللّسان (ثبج) ٢٢٠/٢، والدّيوان ٢١٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : يا با بؤس، وهو تحريف .

(٦) هذا جزء من بيت من مجزوء الكامل، وهو بتمامه : =

يريد: يا بُؤْس الحربِ؛ فالتّاء زيدت ساكنةً بين الحاء وحركة التّاء[١]؛ لأنّه يمكنك أن تقول: (يَا طَلْحَتْ) - بسُكون التّاء -؛ فلمّا قيل: (يا طلحة)/ صارت التّاء بين الفتحة والحاء[٢]، فوقعت بين شيئين. [١٠٦/أ]

الرّابع : أن تقول : يا طلحَ؛ فإذا وقفت قلت : يا[٣]طلحهْ، بهاء السّكت؛ ومَن قال: يا طَلْحَةَ؛ أقحم الهاء توكيدًا، وترك [آخِر][٤] الاسم مفتوحًا على حاله؛ قال النّابغة:

كِليني لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ[٥] نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[٦]

= يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وهو لسعد بن مالك بن ضُبَيْعَة .

والشّاهدُ فيه : (للحرب) حيث أقحم اللاّم بين المضاف والمضاف إليه .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٠٧/٢، والمقتضب ٢٥٣/٤، والجُمل ١٧٣، والخصائص ١٠٦/٣، والتّبصرة ٣٤٣/١، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٥٠٠/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٢١/١، ٣٠٧/٢، وشرح المفصّل ١٠/٢، والمغني ٤٦٨/١، ٤٧٣ .

(١) في أ : وحركة السّكون، وهو تحريف .

(٢) في كلتا النّسختين : التّاء، وهو تحريف .

(٣) حرفُ النّداء ساقطٌ من ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : با لميمة، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للنابغة الذّبيانيّ .

و(كِليني): دَعيني وَهَمِّي . و(أُميمة) : تصغير ترخيم أُمامة، وهي بِنْتُه . و(ناصب): بمعنى منصب من النّصب؛ وهو التّعب. و(بطيء الكواكب): من الطّول. أي: طويل. =

وأجاز الفرّاء[١] ترخيم الثّلاثيّ المتحرّك الأوسَط، نحو : (حكم)؛ لأنّه إذا قيـــل فيه : (يا حك)[٢] لم يلزم عدمُ النّظير؛ إذْ في الأسماء[٣] ما هو على حرفين ثانيهما[٤] متحرّك، كـــ(غدٍ) و(يدٍ)؛ فإنْ كان الاسم[٥] ساكن

= والشّـــاهد فيه : (أُميمة) حيث أقحم الهاء بعد حذفها ضرورة، فترك المنادى على حاله قبل الهاء .

يُـــنظر هـــذا البيت في : الكتاب ٢/٢٠٧، ٣/٣٨٢، والجُمل ١٧٢، والبغداديّات ٥٠١، ٥٠٣، والأزهيّة ٢٣٧، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٠٦، وشرح المفصّل ٢/١٢، ١٠٧، ورصف المباني ٢٣٧، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٠٣، والهمع ٣/٩١، والخزانة ٢/٣٢١، والدّيوان ٤٠ .

(١) وترخيم الثّلاثيّ المتحرّك الأوسط هو مذهب الأخفش والكوفيّين إلا الكسائيّ .

وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرُف لا يجوز بحال؛ وذلك لأنّ التّرخيم إنّما دخل في الكلام لأجل التّخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف فهو على غاية الخِفّة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنّ الحذف منه يؤدّي إلى الإجحاف به .

يُنظر : الكتاب ٢/٢٥٥، ٢٥٦، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٠٤، ٣٠٥، والإنصاف، المسألة التّاسعة والأربعون، ١/٣٥٦، وأسرار العربيّة ٢٣٧، والتّبيين ، المسألة الرّابعة والثّمانون، ٤٥٦، وشرح الجُمل ٢/١١٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٥٧، وابن الـــنّاظم ٦٠٠، وشرح الرّضيّ ١/١٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/٤٣، وائتلاف النّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّامنة والعشرون، ٤٨ .

(٢) في أ : يا حكم، وهو تحريف .

(٣) أي : المتمكّنة .

(٤) في ب : قبل ثانيهما، وهو تحريف .

(٥) أي : الثّلاثيّ، نحو : (بَكْر) .

الأوسط لم يجز ترخيمُه[١].

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ : يَا صَاحِ شَـذَّ لِمَعْـنًى فِيـهِ بِاصْطِلاَحِ

ترخيم النّكرة لا يجوز[٢]، نحو: (عالم) فلا يُقال فيه: يا عال، ولا يا راك في (راكـب)، بـل سُمع من العرب في (صاحب): يا صاح، ومنه قولُ الشّاعر :

يَـا صَـاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ[٣]الذُّرَّفَا[٤]

وهذا شاذّ؛ والعلّة فيه كثرة استعماله .

فإنْ قلت: يا فار، في ترخيم (فارس)[٥]؛ فإنْ كان علَمـًا جاز ترخيمُه،

---

(١) نقـل ابن عصفور الاتّفاق على منع ترخيمه؛ وكذلك ابن مالك، وابنه؛ والصّحيح ثُبوت الخلاف فيه .

وحكي عن الأخفش وبعض الكوفيّين إجازة ترخيمه .

يُـنظر : أمـالي ابن الشّجريّ ٣٠٥/٢ ، وشرح الجُمل ١١٤/٢، وشرح الكافية الشّـافية ١٣٥٨/٣، وابن النّاظم ٦٠٠، والمساعد ٥٥٢/٢، والتّصريح ١٨٥/٢، والأشمونيّ ١٧٥/٣

(٢) أجاز بعضُ النُّحاة ترخيم النّكرة المقصودة، نحو : يا غضنف، في (غَضَنْفَر) .

يُنظر : الارتشاف ١٥٤/٣، والأشمونيّ ١٧٥/٣ .

(٣) في ب : العُيون .

(٤) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ١٥٨ .

والشّـاهدُ فيـه هُنا : (يا صاح) حيث رخّم (صاحب) وهو نكرة فهذا شاذّ؛ وسَوّغ ترخيمه كثرة استعماله لَمَّا كَثُرَ دعاء بعضهم بعضـًا بـ(الصّاحب) أشبه العلم، فَرُخِّمَ بحذف يائه .

(٥) في ب : يا فارس .

وإنْ كان نكرة لم يجز .

والثّاني[1]: هو حذف آخر الاسم في غير / النّداء لغير موجب؛ [١٠٦/ ب] ويختصّ بضرورة الشّعر، لكن بشرط كونه صالحًا أن[2] ينادى[3]؛ ومنه قولُ امرئ القيس :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيْفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ[4]

وأجاز سيبويه ذلك على نيّة المحذوف[5]، وأنشد أيضًا من ذلك:

---

(١) أي : النّوع الثّاني من أنواع التّرخيم، والأول سبق في ص ٦٣٢.

(٢) في أ : بأن يُنادى .

(٣) وأن يكون إمّا زائدًا على الثّلاثة، أو بتاء التّأنيث . يُنظر : أوضح المسالك ١٠٨/٣، والتّصريح ١٨٩/٢، والأشمونيّ ١٨٣/٣ .

(٤) في أ : الحصرى .

وهذا البيتُ من الطّويل .

و(تعشو) : تقصِد إليها . و (الخصر) : شدّة البرد .

والشّاهدُ فيه : (مالِ) حيث رخّم الاسم غير المنادى؛ وأصلُه : مالك؛ وهذا خاصّ بالضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٥٤/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧٠/٣، وابن النّاظم ٦٠٢، وتذكرة النُّحاة ٤٢٠، وأوضح المسالك ١٠٩/٣، وابن عقيل ٢٧٠/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٨٠/٤، والتّصريح ١٩٠/٢، والهمع ٧٧/٣، والدّيوان ١٤٢ .

(٥) التّرخيم في هذا النّوع يكون على لغة من لا ينتظر بإجماع؛ أما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه، ومنعه المبرّد - كما سيأتي - . وقد استشهد سيبويه على ذلك بعدّة شواهد . =

أَلاَ أَضْـــحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامـــاً[١] وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامـــا[٢]

و[قال][٣] الآخر :

إِنَّ ابْـــنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَكُلُّ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا[٤]

= يُنظر : الكتاب ٢٦٩/٢ وما بعدها .

(١) في أ: زماما.

(٢) في أ : أيامـــا، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من الوافر، وهو لجرير .

و (الحـــبال) هنا : حبال الوصل وأسبابُه . و (الرّمام) : جمع رميم؛ وهو: الخلِق البالي . و (الشّاسعة) : البعيدة .

والشّاهدُ فيه : (أمامـــا) حيث رخّم (أُمامة) في غير النّداء للضّرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر؛ وهي في موضع رفع .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٧٠/٢، ونوادر أبي زيد ٣١، والجُمل ١٧٤، وأمالي ابـــن الشّجريّ ٣١٧/٢، وأسرارُ العربيّة ٢٤٠، والإنصاف ٣٥٣/١، وشرح عمدة الحـــافظ ٣١٣/١، وابن النّاظم ٦٠٣، وأوضح المسالك ١١٠/٣، والخزانة ٣٦٣/٢، والدّيوان ٢٢١/١، وروايته :

أَأَصْبَحَ وَصْلُ حَبْلِكُمُ رِمَامـــا وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامـــا

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للمُغيرة بن حبناء التّميميّ .

والشّاهدُ فيه : (حارث) حيث رخّم (حارثة) وتركه على لفظه مفتوحـــاً كما كان قبل التّرخيم، وذلك في غير النّداء ضرورة .

يُـــنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٧٢/٢، والأُصول ٤٥٨/٣، والتّبصرة ٣٧٣/١، =

أراد : أُمامة، و حارِثة[1].

ومنع المبرّد[2] من ذلك، وأنشد الأوّل :

..... وَلاَ عَهْـدٌ كَعَهْـدِكِ يَـا أُمَامَـا[3]

= وأمالي ابن الشّجريّ ٣٢٠/٢، وأسرار العربيّة ٢٤١، والإنصاف ٣٥٤/١، والمقرّب ١٨٨/١، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن النّاظم ٦٠٣، والمقاصد النّحويّة ٢٨٣/٤، وشعره ــ ضمن شعراء أمويّون ــ ١٠٠/٣، وروايته:

إِنَّ المُهَـلَّبَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْـتَدِحْهُ فَـإِنَّ النَّاسَ قَـدْ عَـلِمُوا

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) في أ : أراد : حارثة، وأُمامة .

(٢) أي : إنّ المبرّد منع التّرخيم على لغة من ينتظر في هذا النّوع .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٣١٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن النّاظم ٦٠٣، وأوضح المسالك ١١٠/٣، والأشمونيّ ١٨٤/٣ .

(٣) في ب : ولا عهدٌ كعهدكم بدل يا أُماما، وهو تحريف .

وموقف المبرّد من رواية البيت والاستشهاد به : أنّه منع ما أجازه سيبويه؛ وكان يزعم أنّ الرّواية فيه :

وَمَـا عَهْـدٌ كَعَهْـدِكِ يَـا أُمَـامَـا

وأنّ عُمَـارَةَ بن عَقيلِ بن بِلال بن جَريرٍ أنشده هكذا - كما قال الأعلم الشّنتمريّ في كتابه : تحصيل عين الذّهب ٣٤١ - .

ثم قال الأعلم - مناصرًا لسيبويه - : ((وسيبويه أوثقُ من أن يُتّهم فيما رواه)) .

يُنظر : نوادر أبي زيد ٣١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣١٧/٢، وشرح الجمل ٥٧١/٢، وضرائر الشّعر ١٣٨، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن النّاظم ٦٠٣، والأشمونيّ ١٨٤/٣، والخزانة ٣٦٤/٢ .

وقيل[١]: كلتا الرّوايتين لا تقدح[٢] إحداهما في الأُخرى[٣].

وذهب الكوفيّون[٤] إلى ترخيم الثّاني من المضاف؛ وأنشدوا :

خُــذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُروا أَوَاصِرَكُمْ وَالرِّحْمُ بِالْغَيْبِ يُذْكَرُ[٥]

---

(١) يُنظر : شرح الجمل ٥٧١/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن النّاظم ٦٠٣.

(٢) في أ : لا يقدح، وهو تصحيف .

(٣) وشرطُ ذلك ــ فيما أرى ــ : صحّة الرّوايتين؛ لأنّ كل رواية منهما تصلُح شاهدًا لِمــا استُشهد عليها به؛ فتكون رواية سيبويه شاهدًا على التّرخيم في هذا النّوع – وهو التّرخيم للضّرورة – على لغة من ينتظر .

وتكونُ رواية المبرّد شاهدًا على ترخيم المنادى، لا على التّرخيم للضّرورة .

(٤) ذهب الكوفيّون إلى أنّ ترخيم المضاف جائز؛ ويوقِعون التّرخيم في آخر الاسم المُضاف إليه.

وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيم المضاف غير جائز؛ وذلك لأنّه لو حُذف من الأوّل لــبقي التّرخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى، والثّاني لا يمكن الحذف منه؛ لأنّه ليس منادى، لأنّ الّذي وقع عليه النّداء لفظــًا هو الأوّل .

يُــنظر : الجُمــل ١٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٣١٥/٢، والإنصاف، المسألة الثّامنة والأربعون، ٣٤٧/١، والتّبيين، المسألة الثّالثة والثّمانون، ٤٥٣، والإيضاح في شــرح المفصّل ٢٩٨/١، وشرح المفصّل ٢٠/٢، والفوائد الضّيائيّة ٣٤١/١، والتّصريح ١٩٠/٢ .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لزُهير بن أبي سُلمى، من قصيدة قالها لبني سليم وقد بلغه أنّهم أرادوا الإغارة على غَطَفان .

و(عكــرمة) : هو عكرمة بن خَصَفَةَ بن قيس بن غيلان . و(الأواصِر) جمع آصِرة؛ وهي : القَرابة .

والشّــاهدُ فيــه : (يــا آل عكرم) حيث رخّم المضاف إليه المنادى؛ واستدلّ به =

يُريد: يا آل عكرمة .

والــثّالث: ترخيم التّصغير، كقولك في (أَسْوَد) : سُوَيْد[1]،/ وما [١٠٧/أ]
أشبه ذلك.

= الكوفيّون على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه .
وذهب البصريّون إلى منع ذلك؛ وعلّتهم في المنع : أنّ المضاف إليه ليس هو المنادَى، ولا ترخــيم عــندهم إلاّ للمنادى؛ وأجابوا عن هذا وما هو مثله أنّه محمُولٌ على الضّرورة .
يُــنظر هــذا البيت في : الكتاب ٢/٢٧١، والأُصول ٣/٤٥٧، والتّبصرة ١/٣٧٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١/١٩١، ٢/٣١٥، والإنصاف ١/٣٤٧، والتّبيين ٤٥٤، وشرح المفصّل ٢/٢٠، وشرح الجمل ٢/٥٧١، والخزانة ٢/٣٢٩، والدّيوان ١٥٩.

(١) في ب : سيويد، وهو خطأ .

بَابُ التَّصْغِيرِ

وَإِنْ[١] تُرِدْ تَصْغِيرَ الاسْمِ المُحْتَقَرْ إِمَّا لاهْوان[٢] وَإِمَّا لصِغَرْ
فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِي الحَادِثَهْ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِي[٣] ثَالِثَهْ
تَقُولُ فِي فَلْسٍ : فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلاَثِيٍّ أَتَى

التّصغير: يختصّ بالاسم الخالي من مانعٍ لفظيّ[٤]، أو معنويّ .

فاللّفظيّ على ضربين[٥]:

ضربٌ متوغّلٌ في شبه الحرف، كالمضمرات، وأسماء الأفعال، والاستفهام[٦]، والشّرط .

وضربٌ هو على صيغة تشبه صيغة المصغّر[٧]، كـ(مسيطِر)[٨] و(مهيمِن) .

والمعنويّ: كون الاسم مستحقًّا للتّعظيم لزومًا، كاسم الله تعالى، وكُتبه، ورُسله؛ فإذا خلا الاسم من ذلك جاز تصغيرُه[٩].

---

(١) في ب : فإن .

(٢) في متن الملحة ٣٧ : إِمَّا لِهَوان، وفي شرح الملحة ٢٦٥ : إِمَّا لِتهْوَانِ .

(٣) في متن الملحة ٣٧، وشرح الملحة ٢٦٥ : تَبْتَدِيْهَا .

(٤) في ب : من المانع اللّفظيّ، أو المعنويّ .

(٥) في أ : ضرفين، وهو تحريف .

(٦) في أ : وللاستفهام .

(٧) في ب : التّصغير .

(٨) في أ: مسطر.

(٩) ومن شروط التّصغير أيضًا : أن يكون اسمًا؛ فلا يصغّر الفعل ولا الحرف؛ =

والتّصغير يأتي على خمسة معان:

أحدها : التّحقير؛ كقولك في (رجل): رُجَيْل.

والثّاني : لتقليل العدد؛ كقولك في (دراهم) : دُرَيْهِمَات .

والثّالث : لتقريب المسافة؛ كقولك : ([نزلنا][1] دوين المنـــزلة) .

[١٠٧/ ب] / والرّابعُ : للتّحنُّن والتّلطُّف[2]؛ كقولك : (يا بُنيّ) و (يا أُخيّ).

والخـــامس : تصـــغير التّفخـــيم والتّهويل[3]؛ كقول الحُبَابِ[4] بن المنذر[5]: (**أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ**)[6] .

= لأنّ التّصغير وصفٌ في المعنى، والوصفُ من خواصّ الأسماء .
يُنظر : التّصريح ٣١٧/٢، والأشمونيّ ١٥٦/٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : والتّعطُّف .

(٣) وهذا المعنى زاده الكوفيّون، وردّه البصريّون بالتّأويل إلى تصغير التّحقير ونحوه .
يُـــنظر : شـــرح المفصّل ١١٤/٥، وشرح الجمل ٢٨٩/٢، والارتشاف ١٦٩/١، والتّصريح ٣١٧/٢، والهمع ١٣٠/٦، والأشمونيّ ١٥٧/٤ .

(٤) في أ : حباب .

(٥) هو : الحُبَابُ بن المنذر بن الجموح الأنصاريّ الخزرجيّ ثمّ السُّلميّ، يكنى أبا عمرو: صحابيٌّ جليل، شَهِد بدرًا، وكان من الشُّجعان الشّعراء؛ يقال له : (ذو الرّأي)؛ مات في خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد زاد على الخمسين .
يُنظر : الاستيعاب ٣٧٧/١، وأُسد الغابة ٤٣٦/١، والإصابة ٩/٢

(٦) هـــذا مثلٌ قاله الحُباب بن المنذر - رضي الله عنه - يوم السّقيفة عند بيعة أبي بكر - رضي الله عنه - يريد أنّه رجل يُستَشفَى برأيه وعَقْله . =

ومنه قولُ الشّاعر :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[1]

= و (الجُذَيْل): تصغير الجِذْل؛ وهو أصل الشّجرة . و (المحكّك): الّذي تتحكّك به الإبل الجَرْبى . و (العُذَيْق): تصغير العَذْق؛ وهو: النّخلة . و(المرجّب): الّذي جعل له رُجَّبَة؛ وهي دِعامة من الحجر يُبنى حولها .

يُنظر : صحيح البخاريّ، كتاب الحُدود، باب رجْم الحُبلى من الزّنا إذا أحصنت، ٣٠٤/٨، ومسند أحمد ٥٦/١، وغريب الحديث لأبي عُبيد ٢٥٢/٢، وكتاب الأمثال لأبي عُبيد ١٠٣، والسّيرة النّبويّة ٢٣١/٤، ومجمع الأمثال ٥٢/١، والمستقصى ٣٧٧/١، واللّسان (جذل، حكك، عذق، رجب) .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للبيد بن ربيعة .

و (دويهيّة) : تصغير داهية؛ وأصلُ الدّاهية : المصيبة من مصائب الدّهر، وأراد بها ههنا الموت. و (تصفرُّ منها الأنامل) أراد بالأنامل ههنا : الأظافر؛ لأنّها هي الّتي تصفرّ بالموت .

والشّاهدُ فيه : (دويهيّة) حيث إنّ التّصغير يفيد التّعظيم والتّهويل؛ وهو مذهب الكوفيّين .

ورُدَّ بأنّ تصغيرها على حسب احتقار النّاس لها وتهاوُنهم بها؛ إذ المراد بها الموت، أي : يجيئُهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيمٌ في نفسه تصفرّ منه الأنامل .

يُنظر هذا البيتُ في : جمهرة اللّغة (خوخ) ٢٣٢/١ ــ وفيه (خُوَيْخيَّة) بدل (دويهيّة) ومعناها الدّاهية ــ، وديوان المعاني ١١٨/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦/١، ٢٥٧/٢، ٣٨٤، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح المفصّل ١١٤/٥، والمغني ٧٠، والمقاصد النّحويّة ٨/١، ٥٣٥/٤، والهمع ١٣٠/٦، والأشمونيّ ١٥٧/٤، والخزانة ١٥٩/٦، والدّيوان ١٣٢ .

يُشير إلى الموت .

وقد صغّر[١] فعل التّعجُّب؛ كقولك : (ما أُحيسنَ زَيدًا)[٢]، ومنه قولُ الشّاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنـــًا شَدَنَّ لَنَا[٣] .....

وعلامة التّصغير: أن يضمّ أوّل الاسم، ويُزاد فيه ياء ثالثة[٤].

ولا يصغّر ما هو أقل من ثلاثة أحرُف[٥].

فصـــيغة المصغّر الثُّلاثيّ (فُعَيْل)، كقولك[٦] في (كعب): كُعَيْب؛ فإنْ كـــان[٧] مضعّفـــًا أظهرت التّضعيف؛ فتقول في (جدّ): جُدَيْد، وفي (دنٌّ)[٨]: دُنَيْن؛ فهذا المثال الأوّل.

---

(١) في ب : يصغّر .

(٢) وتصغير فعل التّعجُّب شاذٌّ عند البصريّين .

ينظر : التّصريح ٣١٧/٢، والأشمونيّ ١٥٦/٤ .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٥٠٦ .

والشّـــاهدُ فيه هُنا : (أُميلح) فإنّه تصغير (أملح)، وهو فعل تعجُّب؛ وهذا البيتُ شاذّ عند البصريّين .

(٤) وهذه الياء ساكنة، مفتوحٌ ما قبلها .

(٥) لأنّ أدنى أبـــنية التّصغير (فُعَيْل)؛ وذلك لا يكون إلاّ من بنات الثّلاثة، وما حُذف منه حرف رُدّ ما حذف منه حتى يصير ثلاثة .

يُنظر : الكتاب ٤٤٩/٣، وشرح المفصّل ١١٨/٥ .

(٦) في أ : كقولهم .

(٧) أي : الثّلاثيّ .

(٨) الدّنُّ : وِعاءٌ ضخمٌ للخمر ونحوها . اللّسان (دنن) ١٥٩/١٣ .

وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ
فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى[1] نُوَيْرَهْ كَمَا تَقُولُ : نَارُهُ مُنِيرَهْ

المصغّر إن يكن[2] مؤنّثًا بالمعنى[3] أُلحقت به في التّصغير هاء التّأنيث؛ لأنّ التّصغير/ يَرُدُّ الأشياء إلى أُصولها[4]؛ فتقوم مقام الوصف؛ [١٠٨/أ] فتقول في (أرض): أُريضة[5]، كما تقول : (أرض ضيّقة) فجرى إلحاق[6] الهاء مجرى الصّفة؛ وهذا الحكم يطّرد في سبعة أسماء؛ فجائز[7] إلحاق الهاء بها في حال التّصغير، وحذفها - والحذفُ أفصح -؛ وهي: (الحَرْب)[8] و[الفرس][9] و(القَوْس) و(العِرْس)[10]

(١) في أ : فقل .
(٢) في ب : يكون، وهو تصحيف .
(٣) المؤنّث المعنويّ : ما ليس علامته لفظيّة؛ وإلاّ فالتّأنيث مطلَقًا راجعٌ للّفظ؛ لأنّ علامته الملفوظة أو المقدّرة لفظيّة . الصّبّان ٢٥٣/٣ .
(٤) أي : إذا كان ثلاثيًّا . قال ابن يعيش ١٢٧/٥ : «وإنّما لحقت التّاء في تحقير المؤنّث إذا كان على ثلاثة أحرُف لأمرين :
أحدهما : أنّ أصل التّأنيث أن يكون بعلامة، والآخر : خفّة الثّلاثيّ .
فلمّا اجتمع هذان الأمران، وكان التّصغير قد يردّ الأشياء إلى أصولها فأظهروا العلامة المقدّرة لذلك» .
ويُنظر: شرح ملحة الإعراب ٢٦٧، والفُصول الخمسون ٢٥٠، والصّبّان ١٧١/٤.
(٥) في ب : رضيّة، وهو تحريف .
(٦) في أ : بإلحاق .
(٧) في أ: فجاز.
(٨) في أ : الحرث، وهو تصحيف .
(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .
(١٠) في ب : والعرس، والقوس .
=

[والعَرَب][(١)] و(درع الحديد) و(النَّابُ من الإبل)[(٢)].

وَصَـغِّرِ البَابَ فَقُلْ : بُوَيْبُ وَالـنَّابُ إِنْ صَـغَّرْتَهُ نُيَيْـبُ

لأَنَّ بَابًـا جَمْعُـهُ أَبْوَابُ وَالـنَّابُ أَصْـلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

فـإن كان ثاني الثّلاثيّ حرف علّة نُظر؛ فإنْ كان واوًا لم يتغيّر في التّصغير؛ فتقول في (ثوب) و(حوض): ثُوَيْبٌ، و حُوَيْضٌ .

وإن كان ياءً فالأحسن ضمّ أوّله؛ [وقد][(٣)] كسروه[(٤)]، فقالوا في تصغير (بيت)، و(عين) : بييت، و عيينة .

وإنْ كان ألفـًا فتردّ إلى ما انقلبت عنه؛ كقولك في (اب): بويب، وفي (ناب) : نييب، وكذلك (مالٌ) و(غارٌ)[(٥)].

ومعـرفة ذلك بالجمع[(٦)]، أو بتصريف الكلمة، كقولك: (أبواب)

= و(العِـرْس) بالكسـر : امرأةُ الرّجل، ورَجُلُها، ولَبُؤَةُ الأسد؛ وبالضّمّ وبضمّتين: طعامُ الوليمة، والنّكاح؛ والمناسب هُنا : العِرْس - بالكسر -. القاموس المحيط (عرس) ٧١٨.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) النّابُ من الإبل : النّاقة المسنّة . اللّسان (نيب) ٧٧٦/١ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : كسر .

(٥) تقول في تصغيرهما :مويل، و غُوير .

(٦) قـال سـيبويه ٤١٧/٣ : «التّصغير والجمع من واد واحد» . وقال - أيضـًا - ٤٦١/٣: «تحقـير ما كانت الألف بدلاً من عينه إنْ كانت بدلاً من واو ثم حقّرته رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء؛ كما أنّك لو كسّرته رددتّ الواو إنْ كانت عينه واوًا، والياء إنْ كانت عينُه ياءً» .

و(أنياب) و (تَمَوَّلْتُ)[١] و (غَيَّرْتُ)[٢].

وتقول في (ريح) و(ديمة)[٣]: رويحة، ودويمة؛/ كقولك في التّصريف: رَوَّحتْ، و دامت تدوم[٤]. [١٠٨/ ب]

فإن كان مؤنّثاً[٥] أُلحقت به الهاء، كقولك في تصغير (رحى) و(عصا): رحيّة، و عصيّة[٦].

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ : رُوَيْجِلُ

هذا المثال الثّاني؛ وهو (فُعَيْعِل)؛ وهذه الصّيغة تختصّ بالاسم الرُّباعيّ؛ فتقولُ في تصغير (جعفر) و [درهم][٧]: جعيفر، و دريهم؛ ولا تلحق هاء التّأنيث بالرّباعيّ المؤنّث، كقولك في [تصغير][٨] (عقرب)

---

(١) في أ : موّلت، وفي ب : أمور؛ وكلتاهما محرّفة .

(٢) في ب : غيران .

(٣) الدِّيمة : المطر يطول زمانُه في سُكون؛ وقيل : من المطر الّذي لا رعد فيه ولا برْق تدوم يومها . اللّسان (دوم) ٢١٣/١٢ .

(٤) في اللّسان (دوم) ٢١٣/١٢ : «دامتِ السّماء تَدِيم دَيْماً، ودَوَّمَتْ، ودَيَّمَتْ» .

(٥) في ب : منوّناً، وهو تحريف .

(٦) هذا مستفادٌ من الحريريّ في شرحه على ملحة الإعراب ٢٦٩؛ وهناك إضافةٌ يحسُن إيرادُها؛ وهي : «وإنْ كان آخر الاسم الثّلاثيّ حرف اعتلالٍ جعلتَه ياءً مشدّدة، سواءً أكان ألفاً، أو واوًا، أو ياءً؛ تقول في تصغير (قفا) و(قرو) و(جَدْي): قفي، و قري، وجدي» .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

و(زينب) : عُقيرب، و زيينب؛ ويجوز كسر أوّله لأجل الياء، فتقول : زِيينب .

فإنْ كان ثانيه حرف علّة نُظر؛ فإنْ كانت واوًا أصليّة ثبتت، كقولك في تصغير (جوهر) : جويهر .

فإنْ كانت منقلبة عن ياء فتردّها إلى الياء؛ فتقول في تصغير (موسر) و(موقِن) : ميسر، و ميقن؛ لأنّهما من أيسر، و أيقن[1].

فإنْ كان ثانيه ياءً مشدّدة خُفِّفت في التّصغير؛ لئلاّ يجتمع ثلاثُ ياءات؛ فتقولُ في تصغير (سيِّد) و (ليِّن) : سييد، و ليين .

فإنْ كان[2] ألفًا أبدلت[3] منها واوًا مفتوحة؛ كقولك في (راجل) و[خاتم][4]: رُويجل، و خويتم .

[١٠٩/أ] / وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلاَ تَقِفْ

تَقُولُ : كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

إنْ كان ثالث الرّباعيّ حرف علّة قلبته ياءً مشدّدة؛ فتقول في تصغير (كتاب) و(غزال) : كُتَيِّب، و غُزَيِّل؛ و(عجوز) و(سعيد): عُجَيِّز، وسُعَيِّد.

---

(١) وإنْ كان ثانيه ياءً بقيَتْ؛ كقولك في (زينب) : زيينب . شرح ملحة الإعراب ٢٦٩ .

(٢) أي : فإنْ كان ثانيه ألفًا .

(٣) في أ : بدّلت .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فـــإنْ كانت الواو متحرّكة جاز أن تقلبها في التّصغير ياءً مشدّدة؛ وجـــاز أن تظهر الواو كما كانت متحرّكة؛ كقولك في تصغير (أَسْوَد) و(جـــدول)[١]: أُسَـــيِّد[٢]، و جُدَيِّـــل[٣]، [وإنْ شـــئتَ قلتَ: أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل][٤]، والقلبُ أجود[٥].

وإنْ كان آخره ألفـــاً مقصورة؛ فإنْ كانت للتّأنيث[٦]أقررتها على حالها، كقولك في تصغير (حُبْلَى) و (بُشْرى) : حُبَيْلى، و بُشَيْرَى .

فـــإنْ كـــان آخره همزة صُغِّر كتصغير[٧] الثّلاثيّ؛ فتقول في تصغير (كساء) و(رِداء): كُسَيٌّ، و رُدَيٌّ .

---

(١) في كلتا النّسختين : أجدل، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٢) في كلتا النّسختين : أسيود، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٣) في كلتا النّسختين : أُجيدل، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) القلب هو الجيِّد؛ لأنّ الكلمة بعد التّصغير أشبهت باب سَيِّد، والإعلال فيه واجب .

وإنّما جاز التّصحيح مع موجب الإعلال لقوّة الواو المتحرّكة، وعدم كونها في الآخر الّذي هو محلّ التّغيير، وكون ياء التّصغير عارضة غير لازمة .

وقال بعضُهم : إنّما جاز ذلك حملاً على التكسير، نحو : أَسَاوِد، و جداوِل .

يُنظر : الكتاب ٤٦٩/٣، وشرح المفصّل ١٢٤/٥، وشرح الشّافية ٢٣٠/١ .

(٦) «وإنْ كانت لغير التّأنيث قلبتها تاء؛ كقولك في تصغير (ملهى) و (معزى): مُليهة، و مُعيزة» . شرح ملحة الإعراب ٢٧١ .

(٧) في أ : تصغير .

فإنْ كان خُماسيـــًّا ورابعه[١] حرف علّة ما كان، قلبته في التّصغير يـــاءً؛ فـــتقول في تصغير (دينار) و(سِرْبال) : دُنينير، و سُريبيل؛ وفي تصغير (منديل) و(عصفور) : منيديل، و عصيفير .

[١٠٩/ ب] /وَلاَ تُغَيِّـــرْ فِي عُثْيَمَـــانَ الأَلِـــفْ وَلاَ سُكَيْرَانَ الَّذي لاَ يَنْصَرِفْ[٢]

إذا كـــان آخر الاسم ألفـــًا ونونـــًا فلا يخلو من أن يكون ما قبل الألف والنّون ثلاثة أحرف، أو أربعة :

فإنْ كان ثلاثة كـــ(سِرحان) و (سلطان) و (عثمان) و(سكران) فانظر إلى الاسم هل[٣] جُمِعَ جمع التّكسير أم لا ؟[٤].

فـــإنْ جُمـــع جمع التّكسير فإنّ ألفه تنقلبُ ياءً في الجمع؛ فكذلك تُقـــلَب في التّصـــغير، فتقول في تصغير (سِرحان) و(سلطان): سريحين، وسُليطين، كقولك في الجمع : سراحين، و سلاطين .

فإن لم يُجمع جمع التّكسير[٥] فصغِّر الصّدرُ[٦] منه، ثمّ أُلحق به الألف

---

(١) في أ : آخره .

(٢) في متن الملحة ٣٩، و شرح الملحة ٢٧١ جاء النّظم هكذا :

وَقُلْ: سُرَيْحِـــينُ لِسَرْحَانَ كَمَا ... تقول في الجمع: سَرَاحِـــينُ الحِمَى

وَلاَ تُغَيِّـــرْ فِي عُثْيَمَانَ الأَلِفْ ... وَلاَ سُكَيْرَانَ الَّذي لاَ يَنْصَرِفْ

وَهَكَـــذَا زُعَيْفَـــرَانُ فَاعْتَبِرْ ... بِهِ السُّدَاسِيَّاتُ وَافْقَهْ مَا ذُكِرْ

(٣) في ب : إنْ كان يُجمع .

(٤) في ب: تكسير.

(٥) في ب: تكسير.

(٦) في أ : المصدر .

والـــنّون؛ فـــتقول في تصغير (عثمان) و(سكران): عثيمان، و سكيران؛ لأنّهما لم يُقَلْ في جمعهما : عثامين، ولا سكارين[١] .

فـــإنْ كان ما قبل الألِف والنّون أربعة أحرُف صغّرت الأربعة، ثمّ ألحقـــت بهـــا الألِـــف والنّون؛ فتقول في تصغير[٢] (زعفران) و (ثعلبان) و(عقربان) : زُعيفران، و ثُعيلبان، و عُقيربان؛ وهذا مطّرد[٣].

/ وَارْدُدْ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِفْ[٤] [١١٠/أ]

كَقَوْلِهِـــمْ فِـــي شَـــفَةٍ : شُفَيْهَةْ وَالشَّـــاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا : شُوَيْهَةْ

اعـــلم أنّ كل اسم يَرِدُ[٥]على حرفين فإنّ التّصغير يردّه إلى أصله، ويُعيد إليه ما كان نقص منه .

فمنه ما حُذف فاؤُه[٦] كـــ(عِدَة)، فتقول في تصغيرها: وُعَيْدة، وما حُـــذف عينُه كـــ(مُذْ)، فتقول فيه: مُنَيْذ، وما حُذف لامُه كـــ(يد)

---

(١) لأنّ الألِف والنّون فيهما شابها ألفي التّأنيث بدليل منع الصّرف؛ فكما لم يتغيّر ألفا التّأنيث لا يتغيّر ما أشبههما، ولَمّا لم تكن الألِف والنّون في (سرحان) و(سلطان) كذلك حصل التّغيير . التّصريح ٢/٣٢٠ .

(٢) في ب : فـــتقول في تصـــغير زعفران : زُعيفران، وفي ثعلبان، وعقربان: ثُعيلبان، وعقير، وعُقيربان .

(٣) في أ : يطّرد .

(٤) في ب : منصرف .

(٥) في ب : يزيد .

(٦) في أ : واوُه .

و(دم) و (ســـنة)، فتقول في تصغيرها: يُدَيَّة؛ لأنّ المحذوف منها الياء، كقولهم : يَدَيْتُه[١]، أي : أوليتُه يدًا[٢]، ومنه قولُ الشّاعر :

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الجِدَاةِ[٣] يَدَ الكَرِيمِ[٤]

وتقــولُ في تصــغير (دم) : دُمَيٌّ؛ لأنّ المحذوف منه الياء، بدليل قولهم [في تثنيته][٥]: دَمَيَان، ومنهُ قولُ الشّاعر:

---

(١) في ب : يديه .

(٢) قــال الجوهــريّ في الصّحاح (يدى) ٦/٢٥٤٠ : ((يَدَيْتُ الرّجلَ : أصبتُ يَدَهُ، فهــو مَيْدِيٌّ؛ فإنْ أردت أنّك اتّخذتّ عنده يَدًا قلتَ : أَيْدَيْتُ عنده يَدًا، فأنا مُودٍ؛ وهو مُودًى إليه . ويَدَيْتُ لغة)) . ثمّ استشهد بالشّاهد الّذي أورده الشّارح .

(٣) هكــذا بالدّال المهملة، وفي أكثر المصادر بالذّال المعجمة؛ وذكر ياقوت أنّها لغة في (الجداة) بالدّال المهملة، والجيم مفتوحة ومكسورة .

وهو موضعٌ لم يعيِّنه البَكريّ؛ وقال ياقوت : ((موضعٌ في بلاد غطفان)) .

يُنظر : معجم ما استعجم ١/٢٧٨، ومعجم البُلدان ٢/١١٢، ١١٦ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لمعقِل بن عامر الأسديّ .

ومعــنى البيت - كما قال المرزوقيّ في شرحه على الحماسة - : ((اتّخذتُ عند هذا الرّجل بهذا المكان يَدًا غَرَّاء وصنيعة شريفة، مثلُها يفعله الكِرام)) .

والشّاهدُ فيه : (يديت) ففيه دليل على أنّ لام (يد) ياء .

يُنظر هذا البيت في : الصّحاح (يدى) ٦/٢٥٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١/١٩٣، ومعجــم ما استعجم ١/٢٨٧، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ١/٥٨، وأمالي ابــن الشّــجريّ ٢/٢٣٠، ومعجم البُلدان ٢/١١٢، وشرح المفصّل ٥/٨٤، واللّسان (جذا) ١٤/١٣٩، (يدي) ١٥/٤٢١، والخزانة ٧/٤٧٨ حكاية عن ابن الشّجريّ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

وَلَــوْ أَنَّــا عَــلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَــرَى الدَّمَيَــانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ[1]

وتقــولُ في تصــغير (شَفَة) : شُفَيْهَة[2]،؛ لأنّ المحذوف منها الهاء، كقولهــم / : شَــافَهْتُ؛ وتقــولُ في تصغير (شَاةٍ) : شُوَيْهَة، كقولهم في [١١٠/ ب]

---

(١) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لعليّ بن بَدَّال بن سليم، ونُسب - أيضــاً - إلى المثقّب العبديّ، وإلى الفرزدق، وإلى الأخطل - وليس في ديوان أيٍّ منهم -، وإلى المرداس بن عمرو .

وقد رجّح البغداديّ في الخزانة ٤٨٩/٧ نسبته إلى عليّ بن بدّال قال : ((وابن دُرَيْد هو المرجع في هذا الأمر؛ فينبغي أن يُؤخذ بقوله ــ والله أعلم ــ)) . وقد نسبه ابن دُريد إلى عليّ بن بدّال .

والمعنى : أنّه لشدّة العداوة والبغضاء بينه وبين من ذكره لا تختلط دماؤهما؛ فلو ذُبحا على حجر لذهب دم هذا بمنة، ودمُ ذاك بسُرة .

والشّــاهدُ فيه : (الدّميان) حيث أتى بمثنى الدّم، وجعل لامه ياءً؛ ومن المقرّر أنّ التّثــنية والجمــع يردّان الأشياء إلى أصولها؛ فمجيء (الدّميان) بالياء يدلّ على أنّ اللاّم المحذوفة من (الدّم) كانت ياءً .

وهــي مسألة خلافيّة بين النُّحاة؛ لأنّ بعضهم يقول : أصلُ اللاّم المحذوفة من (الدّم) واو؛ بدليل أنّهم ثنّوه فقالوا : (دموان)؛ وبعض العرب يقولون في تثنيته : (دمان)؛ فلم يردّوا اللاّم .

يُنظر هذا البيتُ في : المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، وجمهرة اللّغة (دمي) ٦٨٦/٢، ١٣٠٧/٣، والمجــتنى ٦٢، والمنصف ١٤٨/٢، والتّبصرة ٥٩٩/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٢٨/٢، ١٢٧/٣، والإنصاف ٣٥٧/١، وشرح المفصّل ١٥١/٤، ٨٤/٥، والمقرّب ٤٤/٢، والممتع ٦٢٤/٢، والخزانة ٤٨٢/٧ .

(٢) ويُقال في تصغيرها - أيضــاً - : (شُفَيَّة)؛ لأنّ لامها ذات وجهين .

يُنظر : اللّسان (شفه) ٥٠٦/١٣ .

جمعها: شِيَاهٌ؛ وأمّا (سنة) فقد صُغِّرت على: سُنَيَّة، و على: سُنَيْهَة، كقولك في تصريف الفعل :سَانَيْتُ، و سَانَهْتُ[١]؛ وتقول في تصغير (فم): فُوَيْه؛ لأنّ المحذوف منه الواو لا غير[٢].

[٣] وَأَلْــقِ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِــدُهُ وَمَــا[٤] تَــرَاهُ يَثْــقُلُ

وَالأَحْــرُفُ اللاَّتِــي تُزَادُ فِي مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ[٥]: سَائِل وَانْتَهِمْ[٦]

يُستثقل تصغير الاسم الخُماسيّ إذا لم يكن رابعه[٧] [حرف][٨] علّة، وكذلــك السُّداســيّ؛ وذلــك[٩] لوُقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التّصغير، وحرفين قبله؛ فيميل أحدُ جانبي الكلمة إلى [الجانب][١٠] الآخر .

---

(١) الكتاب ٤٥٢/٣ .

(٢) لأنّ التّصــغير يردّ الأشياء إلى أُصولها؛ وكذلك لقولهم في جمعه : (أفواه)، وكذا قولُهم : (تفوّهتُ بكذا) و (رجلٌ أَفْوَه) .
يُــنظر : الكتاب ٢٦٤/٣، والبغداديّات ١٤٩، ودرّة الغوّاص ٩٠، ٩١، وشرح المفصّل ٥٣/١ .

(٣) في مــتن الملحة ٣٩ صدّرت هذه الأبيات بهذا العنوان : بابُ حروف الزّوائد، وفي شرح الملحة ٢٧٤ : باب الحروف الزّوائد في التّصغير .

(٤) في متن الملحة ٣٩ : أَوْ مَا تَرَاهُ .

(٥) في متن الملحة ٤٠ : مَجْمُوعُهَا سَائِل وَانْتَهِمْ .

(٦) في ب : يَا هَوْلُ اسْتَنِمْ .

(٧) في ب : آخره .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

وسبيل [ياء][(١)] التّصغير أنْ تكون[(٢)] وسطـًا، والّذي قبلها أرجح من الّذي بعدها .

فـإذا أُريـد تصغير اسمٍ خُماسيّ أو سداسيّ سليم الحروف فيُنظر إنْ[(٣)] كان فيه حرف من حروف الزّيادة حذف[(٤)]؛ طلبـًا للتّخفيف .

وحروف الزّيادة[(٥)] عشرة؛ وهي: (الهمزة) و(التّاء) و(السّين) /و(الميم) و(الهاء) و(اللاّم) و(النّون) وحروف العلّة الثّلاثة؛ وقد جمعها[(٦)] في قوله: (سَائِل وانْتَهِمْ)، وتُجمع في قولك[(٧)]: (يَا هَوْلُ اسْتَنِمْ)، وفي (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وفي (الوسمي هَتّان)، و[في][(٨)] (الموت ينساه)[(٩)]، وفي (اليَوْمَ تَنْسَاهُ)[(١٠)] . [١١١/أ]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : يكون، وهو تصحيف .

(٣) في أ : بإن .

(٤) في أ : حذفت .

(٥) قـال ابن يعيش ١٤١/٩ : «ليس المُراد من قولنا : (حروف الزّيادة) أنّها تكون زائدة لا محالة؛ لأنّها قد توجَد زائدة وغير زائدة؛ وإنّما المُراد أنّه إذا احتيج إلى زيادة حرفٍ لغرضٍ لم يكن إلاّ من هذه العشرة» .

(٦) في ب : جُمعت .

(٧) في أ : ذلك، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في أ : تنساه، وهو تصحيف .

(١٠) في أ : ينساه، وهو تصحيف .

وحَكى المبرّد[١] قال : «سألتُ أبا عثمان المازنيّ عنها، فأنشد:

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْمًا[٢] هَوِيتُ السِّمَانَا[٣]

فراجعته فقال : قد أجبتك مرّتين» .

يعني: أنّ مجموعها: هَوِيتُ السِّمَانَ .

تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ: مُطَيْلِقُ فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ: مُرَيْزِقُ

وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجُ وَفِي فَتًى مُسْتَخْرِجٍ: مُخَيْرِجُ

الاسم الخُماسيّ لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه حرفٌ من حروف الزّيادة؛ نحو: (فَرَزْدَق)، فهذا وما يشابهه[٤] إذا صغّرت حذف آخره؛ فتقول فيه: فُرَيْزِد؛ وقد حذف بعضُهم[٥] الدّال فقال: فُرَيْزِق؛ لأنّها أخت التّاء .

---

(١) يُنظر : المنصف ٩٨/١، وشرح المفصّل ١٤١/٩، وشرح الشّافية ٣٣١/٢ .

(٢) في ب : قد هويت، و هو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من المتقارب .

والتّمثيل فيه : (هويت السِّمان) حيث جمع حروف الزّيادة في هذه الكلمة .

يُنظر هذا البيت في : المنصف ٩٨/١، والوجيز في علم التّصريف ٣١، وشرح الملحة ٢٧٥، والتّتمّة في التّصريف ٤٣، وشرح الملوكيّ ١٠٠، وشرح المفصّل ١٤١/٩، وشرح الشّافية ٣٣١/٢ .

(٤) في ب: شابهه.

(٥) قال سيبويه ٤٤٨/٣، ٤٤٩ : «وكذلك تقول في فَرَزْدَق : فُرَيْزِدٌ؛ وقد قال بعضُهم: فُرَيْزِقٌ؛ لأنّ الدّال تشبه التّاء، والتّاء من حروف الزّيادة، والدّال من موضعها؛ فلمّا كانت أقربَ الحروف من الآخر كان حذفُ الدّال أحبَّ إليه، إذْ =

الثّاني: أن يكون في الاسم الخُماسيّ حرفُ علّة؛ فتخصّ الحذف به، فتقول في تصغير (قَرْقَرَى)[١]: قُرَيْقِر[٢]؛ فإنّ بقاء هذه الألف[٣]/ يخرج [١١١/ ب] الاسم عن مثال (فعيعل) و (فعيعيل) .

الثّالث: أن يكون في الاسم حرفان من حروف الزّيادة؛ فإنْ كان لأحدهما مزيّة أُقرّ، وحُذف الآخر؛ فإنْ تساوَيا كنت مخيّرًا في حذف أيّهما شئت .

مثالُ الأوّل: قولك في تصغير (منطلق) و(مرتزق): مطيلق[٤]، ومريزق، فتحذف التّاء دون الميم؛ لأنّ للميم[٥] مزيّة بدليل صيغتها على الفاعل ونحوه، [ك]قولك[٦] في تصغير (مختار): مخيِّر[٧].

= أَشْبهت حرفَ الزّيادة، وصارت عنده بمنزلة الزّيادة؛ وكذلك خَدَرْنَقٌ ...؛ ولا يجوز في (جَحْمَرِشٍ) حذف الميم وإنْ كانت تُزاد ...؛ فهذان قولان، والأوّل أقيَس) .
فالأرجح حذف الخامس .
ويُنظر : المقتضب ٢/٢٤٩، ٢٥٠، وشرح المفصّل ٥/١١٧، وشرح الشّافية ١/٢٠٥.

(١) موضع مخصب باليمامة .
يُنظر : معجم البُلدان ٤/٣٢٦ .

(٢) في ب: قريقي.

(٣) في كلتا النّسختين : الياء، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) في ب: مطليق.

(٥) الميم لها مزيّة؛ لأنّها دالّة على معنىً، ومتصدّرة؛ فهي تدلّ على بناء صيغة اسم الفاعل في نحو : (مستفهم)، دون نون (منطلق) وتاء (مرتزق) .

(٦) الكاف ساقطةٌ من ب .

(٧) فتُحذف التّاء دون الميم .

الـثّاني: قولك[١] في تصغير (حَبَنْطَى)[٢]- وهو العظيم البطن-[٣]: حُبَيْنِطٌ[٤]، و حُبَيْطا؛ لأنّ الألف والنّون زائدتان فيه؛ لأنّ أصله من حَبِطَ بطنُه إذا عَظُمَ[٥]؛ وكذلك (قَلَنْسُوة)[٦]إذا[٧]صغّرتها لك أن تقول على حذف النّون : قُلَيْسِية[٨]، وعلى حذف الواو: قُلَيْنسة .

فأمّا السُّداسيّ فيُحذف في تصغيره ما قبل ياء التّصغير من حروف الزّيادة؛ فتقول في تصغير (مستخرج) : مخيرج[٩].

وَقَدْ تُزَادُ اليَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ المَهِيضِ

كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ المُطَيْلِيقَ[١٠] أَتَى وَاخْبَأ السُّفَيْرِيجَ إِلَى فَصْلِ الشِّتَا

[١١٢/أ] /اعلم أنّ كل اسم حُذف منه حرف أو حرفان، في تصغيره جاز أن يعوّض ممّا حُذف[١١] منه الياء؛ فتقول في تصغير (سفرجل) و (منطلق)

---

(١) في أ : في قولك .

(٢) في أ : حنبطي، وهو تحريف .

(٣) يُنظر : اللّسان (حبط) ٢٧١/٧ .

(٤) في أ : حنيبط، وهو تحريف .

(٥) في أ : عظمت .

(٦) القَلَنْسُوة : من ملابس الرُّؤوس؛ معروف . اللّسان (قلس) ١٨١/٦ .

(٧) في ب : فإذا .

(٨) في أ : قُلَيْسَة .

(٩) بحذف السّين والتّاء؛ لأنّهما من حروف الزّيادة .

(١٠) في أ : المطيلق، وهو تحريف .

(١١) في ب : حذفت .

و(مستخرج) إذا عوّضت [منه][(١)]: سُفَيْرِيج[(٢)]، و مُطَيْليق[(٣)]، ومُخَيْرِيج[(٤)].

وَشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ ذَيَّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا

التّصغير لا يدخل غير الاسم المتمكّن إلاّ (ذا) و(الّذي) وفروعهما؛ فإنّها أشبهت الأسماء المتمكّنة بكونها توصَف، ويوصف بها[(٥)]، فصغّرت على وجهٍ خولِف به تصغير المتمكّن[(٦)]؛ فتُرك[(٧)]أوّلهما على ما كانا عليه قبل التّصغير، وعوِّض من ضمّه ألف[(٨)] مزيدة في الآخر؛ فقيل في (الّذي) و(الّتي): اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا .

وفي (ذَا) و(تَا): ذَيَّا، و تَيَّا[(٩)]؛ والأصل: ذَيِيَّا، و تَيِيَّا؛ بثلاث يَاءَات:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في كلتا النّسختين : سفيرج، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٨ .

(٣) في أ : مطيلق، وهو تحريف .

(٤) في كلتا النّسختين : مخيرج، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٨ .

(٥) قال ابن يعيش ١٣٩/٥ : ((القياسُ في الأسماء المبهمة أن لا تصغّر من حيث كانت مبنيّة على حرفين كـ(من) و (ما)؛ إلاّ أنّها لَمّا كان لها شبه بالظّاهر من حيث كانت تثنّى وتُجمع، وتُوصف، ويوصف بها، والتّصغير وصفٌ في المعنى فدخلها التّصغير كما دخلها الوصف)).

(٦) ليكون ذلك منبّهة على أنّ تصغيرها خلاف الأصل .

(٧) في أ : فتردك، وهو تحريف .

(٨) في أ : ضمّة الفاء، وهو تحريف، وفي ب : الفـًا؛ ولعلّه من تحريف النّسّاخ .

(٩) وقد حُكي (اللُّذَيَّا) و(اللُّتَيَّا) بضمّ الأوّل جمعًا بين العِوض والمعوض منه . =

الأولى: عين الكلمة[١]؛ والثّالثة[٢]: لامها؛ والوُسطى: ياء التّصغير؛ فاستُثْقِل ثلاث ياءات، فَقُصِدَ[٣] التّخفيف بحذف واحدة .

فلم تُحذف ياء التّصغير؛ لدلالتها على معنى، ولا الثّالثة[٤]؛ لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها[٥]؛ فتعيّن حذف الأولى[٦].

[١١٢/ ب] ويُقال في (ذَاكَ): ذَيَّاكَ، وفي (ذَلك): ذَيَّالك، /ومنه قولُ الرّاجز[٧]:

لَتَقْعُدنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ ... مِنِّي ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيِّ[٨]

أَو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[٩]

= يُنظر : شرح الشّافية ٢٨٨/١، وشرح المفصّل ١٤١/٥ .

(١) وهي الّتي كانت ألفًا في المكبّر .

(٢) في كلتا النّسختين :الثّانية، والتّصويب من ابن النّاظم ٧٩٣ .

(٣) في أ : فقصدوا .

(٤) في كلتا النّسختين : الثّانية، والتّصويب من ابن النّاظم ٧٩٣ .

(٥) فلو حُذفت لزم فتح ياء التّصغير، وهي لا تحرّك لشبهها بألف التّكسير . شرح الكافية الشّافية ١٩٢٥/٤ .

(٦) مع أنّه يلزم على ذلك وُقوع ياء التّصغير ثانية؛ فاغتُفر لكونه عاضدًا لَمَا قُصد من مخالفة تصغير ما لا تمكّن له لتصغير ما هو متمكّن . شرح الكافية الشّافية ١٩٢٥/٤ .

(٧) في أ : الشّاعر .

(٨) في أ : الهكي، وهو تحريف .

(٩) هذان بيتان من الرّجز، وهما لرؤبة؛ وقال ابن برّي : هُما لأعرابي قدِم من سفرٍ فوجد امرأته قد وضعت ولدًا، فأنكره .
=

وقال الآخر :

بِذَيَّـــالِكَ الوَادِي أَهِيمُ وَلَمْ أَقُلْ بِذَيَّـــالِكَ الوَادِي وَذَيَّاكَ مِنْ زُهْدِ

وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيْءٌ تَوَلَّعَتْ بِهِ أَحْرُفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الوَجْدِ[1]

وَقَوْلِهِـــمْ أَيْضـــًا : أُنَيْسَانُ[2] شَـــذَّ كَمَـــا شَـــذَّ مُغَيْـــرِبَـــانُ

وَلَيْـــسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْذَى[3] فَاتَّـــبِعِ الأَصْـــلَ وَدَعْ مَـــا شَذَّا

اعلم أنّه يجيء التّصغير والتّكسير[4]على غير بناء واحده[5]؛ فيُحفظ ولا يُقاس عليه .

= و(القصـــيّ) : الـــبعيد . و (ذو القاذورة) : المكروه الّذي لا يصاحبه النّاس . و(المقليّ) : المبغوض .

والشّاهدُ فيهما : (ذيّالك) فإنّه مصغّر (ذلك) .

يُنظر هذان البيتان في : اللّمع ٢٨٦، وشرح الكافية الشّافية ١٩٢٥/٤، وابن النّاظم ٧٩٣، ٧٩٣، واللّســـان (ذا) ٤٥٠/١٥، والمقاصد النّحويّة ٢٣٢/٢، ٥٣٥/٤، وملحق ديوان رؤبة ١٨٨ .

(١) هذان بيتان من الطّويل، و لم أقف على قائلهما .

والشّاهدُ فيهما : (بذيّالك) فإنّه مصغّر (ذلك)؛ و (ذيّاك) فإنّه مصغّر (ذاك).

يُنظر هذان البيتان في : شرح ملحة الإعراب ٢٧٨ .

(٢) في متن الملحة ٤٠، وشرح الملحة ٢٧٩ : أُنَيْسَيَانُ .

(٣) في ب : وليس في هذا مثال يحذى .

(٤) في أ : والتّكبير .

(٥) في أ : واحدٍ .

فممّا خولف به القياس في التّصغير قولُهم في (المغرب): مُغَيْرِبان[١]، وفي (العشاء): عُشَيَّان، وفي (عَشِيَّة): عُشَيْشِيَة[٢]، وفي (إنسان): أُنَيْسِيَان[٣]، وفي (بَنُون): أُبَيْنُون[٤]، وفي (لَيْلَة): لُيَيْلِيَة[٥]،

---

(١) والقياس : مُغَيْرِب، فزيادة الألف والنّون في طرفه شذوذ .

يُنظر : التّبصرة ٢/٧٠٩، وشرح الشّافية ١/٢٧٦، والتّصريح ٢/٣١٩، والصّبّان ٤/١٥٩ .

(٢) والعشيّ والعشيّة : آخرُ النّهار، وقيل : من زوال الشّمس إلى طلوع الفجر؛ وقيل: من صلاة الفجر إلى العَتَمة؛ والقياس : (عُشَيّ) و (عُشَيّة) بحذف الياء الثّالثة من هذين .

يُنظر : الصّحاح (عشا) ٦/٢٤٢٦، ٢٤٢٧، والتّبصرة ٢/٧٠٩، وشرح الشّافية ١/٢٧٥، واللّسان (عشا) ١٥/٦٠، ٦١ .

(٣) في كلتا النّسختين : أُنيسان، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٩ .

زادوا في المصغّر ياءً لم تكن في المكبّر؛ وقياسُه : أُنَيْسين .

وقال الكوفيّون : (أُنَيْسِيَان) تصغير إنسان؛ لأنّ أصله : إِنْسيان، على زِنَة (إِفْعِلان)، وإذا صغّر (إفعلان) قيل : أُفَيْعِلاَن؛ وهو مبنيّ على قولهم : أنّ إنسان مأخوذ من النّسيان؛ وعلى هذا يكون وزن (إنسان) : إِفْعَان .

ويرى البصريّون أنّه مأخوذٌ من الأُنس؛ وعلى هذا فوزنه : فِعْلاَن .

يُنظر : الصّحاح (أنس) ٣/٩٠٥، والمخصّص ١/١٦، والإنصاف، المسألة السّابعة عشرة بعد المائة، ٢/٨٠٩، وشرح الشّافية ١/٢٧٤، واللّسان (أنس) ٦/١٠، ١١، والتّصريح ٢/٣١٩ .

(٤) والقياس : بُنَيُّون . يُنظر : شرح الشّافية ١/٢٧٧، والتّصريح ٢/٣١٩، والصّبّان ٤/١٥٩.

(٥) والقياس: لُيَيْلَة. يُنظر : التّبصرة ٢/٧٠٩، وشرح الشّافية ١/٢٧٧، والتّصريح ٢/٣١٩.

وفي (رجل): رُوَيْجِل[١]، وفي (صِبْيَة) و(غِلْمَة): أُصَيْبية، وأُغَيْلمة[٢].

ومـــن التّصـــغير نوعٌ يسمّى [تصغير][٣] التّرخيم؛ وهو تصغير الاسم بتجريده من / الزّوائد؛ فإنْ كانت أصوله ثلاثة رُدَّ إلى (فُعَيْل)، وإنْ كانت أربعة رُدّ إلى (فُعَيْعِل) . [١١٣/أ

فإنْ كانت[٤] ثلاثة، والمسمّى[٥] مؤنّث أُلحقت به التّاء؛ فيُقال[٦] في (المعْطَف) : عُطَيف، وفي (أَسْود) و(حَامِد) و(مَحْمُود): سُوَيْد، وحُمَيْد؛ وفي (قِـــرْطَاس) و (عُصْـــفُور): قُـــرَيْطِس، و عُصَيْفر[٧]؛ وفي (سَوْدَاء) و(حُبْلَى): سُوَيْدَة، وحُبَيْلَة، وفي (إبراهيم) و(إسماعيل)[٨]: بُرَيْه، و سُمَيْع، نصّ على ذلك سيبويه[٩] في كتابه.

---

(١) والقياس: رُجَيْل . يُنظر: شرح الشّافية ٢٧٨/١، والتّصريح ٣١٩/٢، والصّبّان ١٥٩/٤.

(٢) والقيـــاس : صُبَيَّة، و غُلَيْمة . يُنظر : شرح الشّافية ٢٧٨/١، والتّصريح ٣١٩/٢، والصّبّان ١٥٩/٤ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : فإنْ كانت، كرّرت مرّتين سهوًا من النّاسخ .

(٥) في ب : والمسمّى به مؤنّثـــًا .

(٦) في أ : فتقول .

(٧) في كلتا النّسختين : قريطيس، وعصيفير، والتّصويب من ابن النّاظم ٧٩١ .

(٨) في أ : وفي إسماعيل، وإبراهيم، حيث قَدَّم وأخّر .

(٩) يُنظر : الكتاب ٤٧٦/٣ .

وهذا شاذّ باتّفاق؛ لأنّ فيه حذف حرف أصليّ وهو الميم في (إبراهيم) واللاّم في (إسماعيل) .

=

= أمّا الهمزة فهي زائدة عند سيبويه؛ فالتّصغير القياسي عنده : (بُرَيْهِيم) و (سُمَيْعِيل) وهو الصّحيح الّذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، والتّرخيم: (بُرَيْهِم) و (سُمَيْعِل) .
وادّعى المبرّد أصالة الهمزة؛ فالتّصغير القياسي عنده : (أُبَيْرِيه) و (أُسَيْمِيع)، والتّرخيم : (أُبَيْرِه) و (أُسَيْمِع) .
يُنظر : الكتاب ٤٤٦/٣، ٤٧٦، والانتصار لسيبويه على المبرّد ٢٢٣، ٢٢٤، والتّعليقة ٢٩٧/٣، والنّكت ٩٢٨/٢، وشرح الشّافية ٢٦٣/١، ٢٦٤، ٢٨٣، والارتشاف ١٩١/١، والتّصريح ٣٢٣/٢، والهمع ١٥٣/٦، والأشمونيّ ١٧٠/٤، والتّعريف بفنّ التّصريف ٤٣ .

[بَابُ النَّسَبِ][(١)]

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبْ أَوْ بَـلْدَةٍ تَـلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ

النَّسب: يكون إذا قصد بإضافة الرّجل إلى أبٍ، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو نِحْلَة[(٢)]؛ كُسِر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشدّدة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصرِيّ) و (تميمِيّ) و (بصرِيّ) و(كسائِيّ) و (حنبلِيّ) .

وتشديد الياء للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم .

ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علَمـاً[(٣)]، وإذا صار المنسوب إليه صفة عَمِلَ عَمَلَ الفعل وارتفع / به الاسم الظّاهر[(٤)]، كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه)، [و][(٥)][كقولك][(٦)]: (مررت برجلٍ قائم أخوه) .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : محلّة، وهو تحريف .

(٣) أو جنساً؛ وكلاهما ممّا لا يجوز أن يوصفَ به . يُنظر : شرح ملحة الإعراب ٢٨٠ .

(٤) وكذلك المضمر باطّراد، نحو : (هذا شاميّ) أي : هو .
واقتصر الشّارحُ على الظّاهر؛ لظُهُور العمل فيه .
يُنظر : شرح الشّافية ١٣/٢ .

(٥) الواو: ساقطة من أ .

(٦) كقولك : ساقطةٌ من ب .

وَتُحْـذَفُ الهَـاءُ بِـلاَ تَوَقُّفِ مِـنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
تَقُـولُ : قَدْ جَاءَ الفَتَى البَكْرِيُّ كَمَـا تَقُولُ : الحَسَنُ البَصْرِيُّ

اعـلم أنّ الاسـم المنسوب إليه إذا كان حرف إعرابه تاء تأنيث حُذِفَتْ مطلَقـًا؛ ثالثةً كانت أو غير ثالثة، صائرة في الوقف هاء، أو غير صـائرة، كقولك في (ثُبْة) و (مكّة) و (أُخْت) : ثُبِيّ[1]، و مَكِّيّ، وأَخَـوِيّ؛ هذا[2]مذهب سيبويه والخليل[3]، - أعني قولك في (أخت): أَخَوِيّ -؛ و يونس[4] يقول[5]: أُخْتِيٌّ .

---

(١) ويجوز : (ثُبَوِيّ)؛ لأنّه إذا كان المنسوب إليه محذوف اللاّم، و لم يعهد ردّ اللاّم في التّثنية، ولا في الجمعين؛ فإنّه يجوز في النّسب إليه وجهان : الردّ، وعدمه بشرط ألاّ تكون عينه معتلّة .

يُنظر : الكتاب ٣/٣٥٨، وابن النّاظم ٨٠٢، والتّصريح ٢/٣٣٤، والأشمونيّ ٤/١٩٣ .

(٢) في ب : وهذا .

(٣) يُنظر : الكتاب ٣/٣٦٠، ٣٦١ .

(٤) يُنظر : الكتاب ٣/٣٦١، والمفصّل ٢٦٣، وشرح المفصّل ٦/٥، ٦، وشرح الكافية الشّافية ٤/١٩٥٥ .

ويونـس هـو : يونـس بن حبيب البصريّ : كان إمامـًا في النّحو واللّغة، من أصـحاب أبي عمـرو بـن العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيبويه، وسمع منه الكسائيّ والفرّاء؛ كانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهلُ العلم؛ توفّي سنة (١٨٣هـ) .

يُـنظر : أخبار النّحويّين البصريّين ٥١، ونزهة الألبّاء ٤٧، وإشارة التّعيين ٣٩٦، وبُغية الوُعاة ٢/٣٦٥ .

(٥) في كلتا النّسختين : تقول، وهو تصحيف .

ووجه حذف التّاء[١]: ما بينها وبين ياء النّسب من الشّبه؛ وهو أنّ كُـلاًّ منهما[٢] لا تقع[٣] إلاّ متطرّفة[٤]؛ ثمّ إنّها تصير حرفَ الإعراب[٥]؛ فلهذا لم يُجمع بينهما، فحُذفت الهاء، وأُقرّتْ ياء النّسب الدّالّة على المعنى؛ فتقول : (درهم قلعيّ) و (رجل فزاريّ) .

فإنْ كان الاسم المنسوب إليه مركّبًا غير مُضاف؛ حُذف عجُزه، ونُسب إلى صدره، كقولك في المنسوب إلى (بَعْلَبَك) و (تَأَبَّطَ شَرًّا): بَعْلِيٌّ، و تَأَبَّطِيٌّ[٦].

---

(١) في ب : هذه التّاء .

(٢) في ب : منها، وهو تحريف .

(٣) في ب : لا يقع، وهو تصحيف .

(٤) في ب : متطرّفًا .

(٥) «ويُجعل ما قبلها حشوًا في الكلمة» . شرح ملحة الإعراب ٢٨١ .

(٦) وأجاز الجرميّ النّسب إلى العجُز أو الصّدر؛ فلك أن تقول في (تأبّط شرًّا): تَأَبَّطِيٌّ، أو شَرِّيٌّ، وفي (بعلبك) : بَعْلِيٌّ، أو بكِّيٌّ .

وهُناك ثلاثة أوجُه أخرى ذكرها النُّحاة في النّسب إلى المركّب المزجي :

الأوّل : أن يُنسب إلى الصّدر والعجز كليهما؛ فيُقال : (بعليّ بكيّ)، وقد أجازه جماعة؛ منهم أبو حاتم السّجستانيّ .

الثّاني : أن يُنسب إلى جميع المركّب من غير حذف إذا خفّ اللّفظ؛ نحو: (بعلبكيّ) .

الثّالث : أن يبنى من المركّب اسمٌ على وزن (فَعْلَل) ويُنسب إليه؛ نحو: (حضرميّ) .

[١١٤/أ] فإنْ كان كـ(ابن الزُّبَيْر) حُذف المضاف، ونُسب إلى / المضاف إليه؛ فتقول : (زُبَيْرِيّ)[١].

وحكم ياء النّسب أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النّسب إلى (بكر): بكرِيّ .

فإنْ كان ثاني الاسم الثّلاثيّ مكسورًا فُتِح [في النّسب][٢]؛ كقولك[٣] في النّسب[٤] إلى النَّمِر: نَمَرِيّ - بفتح الميم -؛ والموجبُ للفتح الاستثقال؛ لأنّها لو كُسِرَتْ لَتَوَالَى كسرتان، بعدهما ياء مشدّدة تُعَدُّ بياءَين.

= والوجهان الأخيران شاذّان .

يُنظر : شرح الشّافية ٧١/٢، ٧٢، وابن النّاظم ٨٠١، والتّصريح ٣٣٢/٢، والهمع ١٥٥/٦، والأشمونيّ ١٨٩/٤ .

(١) النّسب إلى المضاف فيه تفصيل :

فإنْ كان صدرُه معرّفًا بعجزه، أو كان كنية؛ حُذف صدره، ونُسب إلى عجُزه؛ كقولك في (ابن الزّبير) : زُبَيْرِيّ .

وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز، ولا كنية؛ حذف عجزه، ونُسب إلى صدره؛ كقولك في (امرئ القيس) : امْرِئيّ، و مَرَئيّ .

فإن خيف لبْسٌ مِنْ حذف العجز؛ نُسب إليه، وحُذف الصّدر؛ كقولهم في (عبد الأشهل) : أَشْهَلِيّ .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٩٥٣/٤، وابن النّاظم ٨٠١، وشرح الشّافية ٧٣/٢، والتّصريح ٣٣٢/٢، والهمع ١٥٧/٦، والأشمونيّ ١٩١/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : تقول .

(٤) في أ : المنسوب .

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى[١] أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى[٢]
فَأَبْدِلِ الحَرْفَ الأَخِيرَ وَاوَا وَعَاصِ مَنْ مَارَى[٣] وَدَعْ مَنْ نَاوَى[٤]
تَقُولُ : هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ[٥] وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ

يُنسب إلى المقصور الثّلاثيّ بقلب ألِفه واوًا؛ كقولك في المنسوب إلى (ثرى) : ثرويّ .

وسواءٌ كانت الألِف من ذوات الواو، أو[٦]من ذوات الياء؛ فتقول في المنسوب إلى (قَفَا) و(قَنَا)[٧]- من ذوات الواو -: قَفَوِيّ،

---

(١) في أ : قنا .

(٢) في أ : منى .

(٣) يقال : مارى فلانٌ فلانًا؛ أي : قد استخرج ما عنده من الكلام والحُجّة؛ ومَارَيْتُ الرّجل، أُماريه، مِراءً : إذا جادلته . اللّسان (مرا) ١٥/٢٧٧ .

(٤) نَاوَاهُ : أي : عاداه . الصّحاح (نوى) ٦/٢٥١٧ .

والمعنى : خالف مَن جادل، واترُك مَن عادى .

(٥) المُعْرِق : الأصيل؛ وعِرْق كلّ شيء : أصلُه . اللّسان (عرق) ١٠/٢٤١ .

(٦) في أ : و .

(٧) قِنَا ــ بكسر القاف، والقصر ــ : كلمةٌ قبطيّة؛ مدينة بصعيد مصر .

وقَنَا - بالفتح، والقصر - جمع قناة : من الرِّماح الهنديّة .

و القناة - أيضًا - : مصدر الأقنى من الأُنوف؛ وهو ارتفاعٌ في أعلاهُ بين القَصَبة والمارن من غير قُبْح؛ يُقال ذلك في الفرس والطّير والآدميّ .

و قنا : موضعٌ باليمن .

و قنا - أيضًا -: جبلٌ لبني مُرّة من فزارة .

=

[١١٤/ب] وقَنَوِيّ، وإلى (رَحَىً) / و(عصاً) - من ذوات الياء -: رَحَوِيّ، وعَصَوِيّ؛ فلم تُقلب هذه الألف ياءً؛ لئلاّ تتوالى الياءات[١].

وكذا المنقوص[٢] الثّلاثيّ كـ(يَدٍ) و (شَجٍ)[٣]؛ تقول في المنسوب إليه : يَدَوِيٌّ، و شَجَوِيٌّ .

وكذلك الرُّباعيّ[٤] إنْ كانت ألفُه لغير التّأنيث كـ(مرمى) و(موسى)؛ [فتقول][٥]: مَرْمَوِيٌّ، و مُوْسَوِيٌّ .

وقد تُقلَب إنْ كانت للتّأنيث، وسكن[٦] ثاني ما هي فيه؛ فتقول في النّسب[٧] إلى (حُبْلَى) و (دُنْيَا): حُبْلَوِيّ، و دُنْيَوِيّ؛ وقد يُقال: حُبْلاَوِيّ، و دُنْيَاوِيّ؛ وهذا أضعفُ الوجوه[٨].

= يُنظر : معجم البُلدان ٣٩٩/٤ .

(١) فلم تُقلب ياءً كراهية لاجتماع ثلاث ياءات مع الكسر .

يُنظر : الكتاب ٣٤٢/٣، والجاربرديّ ١١٠/١ .

(٢) أي : تُقلب لامُه المحذوفة واوًا .

(٣) الشَّجْوُ : الهمّ والحزن؛ ورجل شَجٍ، أي : حزينٌ . الصّحاح (شجا) ٢٣٨٩/٦ .

(٤) أي : الرّباعيّ إذا كان مقصورًا .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) أمّا إذا كان ثانيها متحرّك فيجب حذف الألِف قولاً واحدًا؛ نحو: (جَمَزَى): جَمَزِيّ .

يُنظر : الكتاب ٣٥٤/٣، والمقتضب ١٤٨/٣، والأُصول ٧٥/٣ .

(٧) في أ : النّسبة .

(٨) وهُناك وجهٌ - وهو أجودها - لم يذكره الشّارح؛ وهو : حذف الألِف؛ نحو: =

وتجري الألف الّتي لغير التّأنيث هذا المجرى؛ فيُقال: (عيساويّ)[١]؛ وهذا[٢] قليل .

وكذلك الهمزة الممدودة المبدلة من ألف التّأنيث كـ(صحراء) و(جَلُولاَء)[٣]؛ فتقول في النّسبة إليهما[٤]: صَحْرَاوِيّ، و جَلُولاَوِيّ[٥].

فإن[٦] لم تكن الهمزة بدل ألف تأنيث [جاز][٧] تصحيحها وإبدالُها، كـ(قَرَّائِيّ) و(كِسَائِيّ) و(عِلْبَائِيّ)[٨]؛ و(قَرَّاوِي) و(كِسَاوِيّ) و (عِلْبَاوِيّ) .

= (حُبْلِيٌّ)و (دُنْيِيٌّ) .

يُنظر : الكتاب ٣٥٢/٣، والمقتضب ١٤٧/٣، والأصول ٧٤/٣، وشرح الشّافية ٣٩/٢، ٤٠، وشرح الكافية الشّافية ١٩٤١/٤، وابن النّاظم ٧٩٦ .

(١) ومثله : (موساويّ) و (مرماويّ) ــ وهو أضعفُ الوُجوه ــ؛ و(وموسِيّ) و(مرمِيّ) و(عيسِيّ) . يُنظر : شرح الشّافية ٤٠/٢ .

(٢) في ب : وهو .

(٣) جلولاء : قريةٌ بناحية فارس . معجم البُلدان ١٥٦/٢ .

(٤) في ب : إليها .

(٥) في أ : جلولاي، وهو تحريف .

(٦) في ب : وإن .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٨) العِلْباءُ : عصب عنق البعير، ويُقال : الغليظ منه خاصّة؛ وقال اللّحيانيّ : العلباء مذكّر لاغير؛ وهما علباوان يمينًا وشمالاً، بينهما مَنْبِت العُنُق؛ والجمع : العَلابِيُّ .

ينظر : اللّسان (علب) ٦٢٧/١ .

وتصحيح همزة (قَرَّاء) أجودُ من إبدالها؛ لأنّها أصليّة .

وَانْسِبْ أَخَا الْحِرْفَةِ كَالْبَقَّالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالِ

النَّسَبُ إلى المصحوبات بأن يُستغنى عن ياء النّسب في الأكثر، وأن يُصاغ من اسمٍ/ ما قُصِدَ به ذلك؛ (فَعَّالٌ) في ذي اللُّزوم[1]، و(فَاعِلٌ) في غيره. [١١٥/أ]

فذو اللّزوم: كالحِرْفة والصّناعة؛ كـ(بَزَّاز)[2] و (لبّان) و(زيّات) و(تمّار)[3] و(خبّاز) و(نجّار) .

وغير [ذي][4] اللّزوم : كـ(تَامِر) و (لاَبِن) و (رَامِح)[5].

وتتعيّن[6] الياء إنْ خيف اللّبس؛ كـ(كِتَّانِيّ)[7] و(خاتِميّ) - لصانع الخواتم - .

[وقد يغني (فَعّال) في غير ذي اللّزوم عن (فاعل)؛ كـ(نَبّال) و(بَقّال) و(سيّاف)][8].

---

(١) في ب : الزّوم، وهو تحريف .

(٢) في أ : كبّاز .

والبزّاز : بائعُ البَزّ؛ وهي الثّياب؛ وقيل : ضَرْبٌ من الثّياب . اللّسان (بزز) ٣١١/٥، ٣١٢ .

(٣) في ب : تمات، وهو تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) أي : صاحب تمر، ولبن، ورمح .

(٦) في أ : ويتعيّن .

(٧) في أ : ككسائيّ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

وقد يُغني (فَعِل)[1] عن ذي الياء؛ كقولهم: (نَهرٌ) بمعنى: نَهَارِيٌّ، وعليه قولُ الشّاعر:

مَنْ يَكُ لَيْلَيًا[2] فَإِنِّي نَهِرْ لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ[3]

وإذا نسبتَ إلى جماعة فالنّسب إلى واحدها؛ فتقول في النّسب إلى (الفرائض): فَرَضِيٌّ، وإلى (البَطَائِح): بَطَحِيّ؛ إلاّ أن يكون ذلك الجمع قد سُمِّي به احد بعينه، فيُنسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل سمّي (كلابًا) فالنّسب إليه: كِلاَبِيّ، وكالبلد المُسمّى بـ(المدائن) فالنّسب إليه: مدائِنيّ.

وفي ذلك شواذّ لا يُقاس عليه[4]؛ كقولهم في النّسب إلى (الرَّيّ):

---

(١) (فَعِل) بمعنى : صاحب كذا .

(٢) في كلتا النّسختين : ليليّ، والتّصويب من شرح عمدة الحافظ ٢/٩٠٠ .

(٣) في ب : اتبكر، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من الرّجز، و لم أقف على قائله .

و(لا أدلج) من أدلج القومُ : إذا ساروا من أوّل اللّيل . و(أبتكر) أي : أسير أوّل النّهار .

والشّاهد فيه : (نَهِرْ) فإنّه استغنى بهذا الوزن عن ياء النّسب، حيث لم يقل : فإنّي نهاريّ .

وقد كثُر الاستشهاد بهذا الرّجز؛ وتختلف روايته من كتابٍ لآخر .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٣٨٤، ومعاني القرآن للفرّاء ٣/١١١، ونوادر أبي زيد ٢٤٩، والمخصّص ٩/٥١، والمقرّب ٢/٥٥، وشرح الكافية الشّافية ٤/١٩٦٣، وابن النّاظم ٨٠٥، وأوضح المسالك ٣/٢٨٥، وابن عقيل ٢/٤٦٤، والمقاصد النّحويّة ٤/٥٤١ .

(٤) يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٤/١٩٦٤، وابن النّاظم ٨٠٦ .

رَازِيّ، وإلى (البَحْرين) : بَحْرَانِيّ، وإلى (السَّهْل) : سُهْلِيّ - بضمّ السّين-، وإلى (الرّقبة) و (اللّحية): رَقَبَانِيّ[١]، ولِحْيَانِيّ[٢].

وأمّا قولُهم : (رجل دُهْرِيّ) فإنْ عُنِيَ به التّعطيل[٣]كان النّسب بفتح الدّال على طرْد القياس؛ وإنْ عُنِيَ/ به المُسِنُّ كان النّسب بضمّ الدّال ليفصل بينهما؛ [والله أعلم بالصّواب][٤]. [١١٥/ ب]

(١) الرَّقَبَانِيُّ : الغليظُ الرّقبة . اللّسان (رقب) ١/٤٢٨ .

(٢) اللِّحْيَانِيُّ : طويل اللّحية . اللّسان (لحا) ١٥/٢٤٣ .

(٣) المراد بالتّعطيل : نفي الصّفات الإلهيّة، وإنكارُ قيامها بذاته تعالى .

فالرّجل الدّهريّ هو : الملحِد الّذي لا يؤمن بالآخرة؛ فهو معطِّلٌ لشريعة الله .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

بَابُ التَّوَابِعِ

وَالْعَطْفُ وَالتَّأْكِيدُ[١] أَيْضًا وَالْبَدَلْ تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأُوَلْ
وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَهْ مَوْصُوفُهَا مُنَكَّرًا أَوْ مَعْرِفَهْ
تَقُولُ : خَلِّي الْمَزْحَ وَالْمُجُونَا وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا
وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفِ وَاعْطِفْ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

التّوابعُ خمسة؛ وهي:

التّأكيد، والبَدَل، والوصف، وعطف البيان، وعطف الحرف .

والتّابِع هو : المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد[٢].

فـ(المشارك ما قبله) : يشمل التّابع وغيره .

[و][٣] قوله: (الحاصل والمتجدّد[٤]): يخرج خبر المبتدأ، والحال من المنصوب .

---

(١) في متن الملحة ٤٢، وشرح الملحة ٢٨٦ : وَالتَّوْكِيدُ .

(٢) في أ : والمتحدّد، وهو تصحيف .

وهذا هو تعريف شيخه ابن النّاظم ٤٩٠ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : والمتحدّد، وهو تصحيف .

[بَابُ][1] حُرُوفِ العَطْفِ

/ وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعًا عَشَرَهْ مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَهْ [١١٦/أ]

الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهَلْ وَلاَ وَ حَتَّى ثُمَّ أَوْ وَ أَمْ وَ بَلْ

وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَ إِمَّا إِنْ كُسِرْ وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَافْهَمْ[2] مَا ذُكِرْ

العطفُ؛ عطفُ[3] النّسق [و][4] هو: الجمعُ بين الشّيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى[5].

ويُعرّف بأنّه : التّابعُ المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي عشرة[6]:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : فافقه، وفي متن الملحة ٤٣، و شرح الملحة ٢٩٧ : فَاحْفَظْ .

(٣) العطف من عبارات البصريّين، والنّسق من عبارات الكوفيّين؛ ولكلٍّ من الاصطلاحين توجيه .

يُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١، واللّمع ١٤٩، وشرح الفريد ٣٧٤ .

(٤) العاطِف ساقطٌ من أ .

(٥) حروف العطف على ضربين :

أحدهما : ما يعطَف مطلَقًا، أي : يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و(ثُمّ) و(الفاء) و(حتّى) و(أمْ) و(أو) و(إمّا) .

والثّاني : ما يُعطَف لفظًا فحسب، أي : يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل) و(لا) و(لكن) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٠٢/٣، وابن النّاظم ٥١٩، والأشمونيّ ٩٠/٣ .

(٦) هذا مذهب أكثر النُّحاة . =

(الـــواو) و (الفاء) و (ثُمَّ): وهذه الثّلاثة أخوات؛ لأنّها تَجمع بين الشيئين[١] في الإعراب والمعنى .

و(أَوْ) و (إِمَّـــا) و (أَمْ)[٢]: وهـــذه أخوات؛ لأنّهنّ[٣] لأحد الشّيئين أو الأشياء .

و(بَلْ) و(لكن)[٤]: أُختان؛ لأنّ الاستدراك والإضراب يتقاربان.

= وذهب قومٌ إلى أنّها تسعة، وأسقطوا منها (إمّا)؛ وهو رأيُ أبي عليّ الفارسيّ .
وذهب آخرون إلى أنّها ثمانية، وأسقطوا منها (حتّى) و (إمّا) .
وذهب ابن درستويه إلى أنّ حروف العطف ثلاثة لا غير : (الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ).
يُـــنظر : الأُصـــول ٥٥/٢، والإيضاح ٢٢١، وشرح المفصّل ٨٩/٨، وابن النّاظم ٥١٩، والملخّص ٥٧٠، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٧٣/١، ٧٧٤ .

(١) في ب : شّيئين .

(٢) ذهب أبو عُبيدة إلى أنّ (أَمْ) حرفُ استفهام كالهمزة .
يُنظر : الارتشاف ٦٣١/٢، والأشمونيّ ٩١/٣ .

(٣) في أ : لأنّها .

(٤) ذهب يونس إلى أنّ (لكنْ) حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لِمَا بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .
وارْتضى ذلك ابن مالكٍ في التّسهيل .
ثم القائلون بأنّها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال :
أحدها : أنّها لا تكون عاطفةً إلاّ إذا لم تدخُل عليها الواو؛ وهو مذهب الفارسيّ، وأكثر النّحويّين.
الـــثّاني : أنّهـــا عاطفة ولا تُستعمَل إلاّ بالواو الزّائدة قبلها لُزومـــاً؛ وصحّحه ابن عصفور .
الثّالث : أنّها عاطفة تقدّمتها الواو أو لم تتقدّمها؛ وهو مذهب ابن كيسان .

و(لا) و(حتَّى)[١]: منفردتان[٢]؛ لاختلاف معناهما .

وأمّا معانيها:

فـــــ(الواو) معناه[٣]: الجمع من غير ترتيب؛ فإنّك إذا قلتَ: (قَامَ زيدٌ وعمروٌ) احتمل ثلاثة[٤] معانٍ :

أن يكون كلّ منهما قد تقدّم قبل صاحبه، وأن يكونا[٥] فعلاه /معـــًا، ومنـــه قولُه تعـــالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[٦]. [١١٦/ ب]

و(الواو) في كلام العرب على ستّة أضرُب[٧]:

(واوٌ جامعة عاطفة)، و(واوٌ جامعة غير عاطفة) - وهي واوُ المفعول معه-،

= يُـــنظر : شرح المفصّل ١٠٩/٨، وشرح الجُمل ٢٤١/١، والتّسهيل ١٧٤، والارتشاف ٦٢٩/٢، وأوضح المسالك ٥٥/٣، والتّصريح ١٣٥/٢، والأشمونيّ ٩١/٣ .

(١) العطفُ بـــ(حتّى) قليل؛ والكوفيّون ينكرونه .

يُنظر : الارتشاف ٦٣١/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٣ .

(٢) لأنّ (لا) تُخرج الثّاني ممّا دخل فيه الأوّل .

و(حتّى) تدخُله فيما دخل فيه الأوّل؛ إلاّ أنّ فيها معنى التّعظيم والتّحقير، فلذلك خالفت الواو وأختيها، وصارت مفردة على حدتها . يُنظر : شرح عيون الإعراب ٢٤٧.

(٣) في ب: ومعناه .

(٤) في ب : ثلاث .

(٥) في ب : وأن يكون .

(٦) سورة آل عمران، الآية : ٤٣ .

(٧) يُنظر في الواو : الأزهيّة ٢٣١، وشرح عيون الإعراب ٢٤٧، ورصف المباني ٤٧٣، والجنى الدّاني ١٥٣ .

و(واوُ قسم)، و(واوُ رُبَّ)، و(واو حالٍ) - وهي واو الابتداء، مثل: قام زيدٌ وهو ضاحك -، و(واوٌ تنصِبُ الفعل المستقبل) بإضمار (أَنِ).

و(الفاء) معناها: التّرتيب من غير مُهلة[١]، خلاف (الواو)؛ لمجيئها جوابًا للشّرط، مثل: (إِنْ تَقُمْ فأنا أقوم[٢] معك)؛ فلا تقع[٣] إلاّ بعد القيام الأوّل .

وتقع متبعة عاطفة؛ مثل : (أكرمتُ زيدًا فَعَمْرًا)؛ ومتبعة غير عاطفة في باب الشّرط والجزاء .

وتقع للسّبب، كقولك: (سَافَر فغنم) .

وتكونُ زائدة عند الأخفش[٤]؛ لأنّه يُجيز[٥]: (زيد فمنطلق) .

---

(١) في ب : مهملة، وهو تحريف .

ونُقل عن الفرّاء أنّها لا تفيد التّرتيب مطلَقًا، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿وَكَم مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف : ٣]؛ وأُجيب : بأنّ المعنى أردنا إهلاكها .

وقال الجرميّ : إنّ الفاء لا تُفيد التّرتيب في البِقاع والأمطار .

يُنظر : معاني القرآن ٣٧١/١، والجنى الدّاني ٦٢، والمغني ٢١٤، والتّصريح ١٣٨/٢ .

(٢) في ب : أقم .

(٣) في أ : يقع .

(٤) يُنظر : معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١، والأصول ١٦٨/٢، والبغداديّات ٣٠٩، وسرّ صناعة الإعراب ٢٦٠/١، وشرح المفصّل ٩٥/٨، والمغني ٢١٩ .

(٥) في ب : لا يجيز، وهو تحريف .

[و][(١)] (ثُمَّ) معناها[(٢)] كمعنى (الفاء)؛ إلاّ أنّ فيها مهلة[(٣)].

وقيل[(٤)]: خُصّت بذلك لأنّها أكثر من حرفٍ فتراخى معناها كتراخي لفظها .

وقد تقع[(٥)] موقع الفاء، كقول الشّاعر :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[(٦)]

و(أو)[(٧)] معناه: [أنّه][(٨)] يعطف به في الطّلب والخبر؛

---

(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) في ب: معناه .

(٣) في ب : مهملة، وهو تحريف .

(٤) صاحب هذا القول هو ابن يعيش . يُنظر : شرح المفصّل ٩٦/٨ .

(٥) في أ : يقع .

(٦) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإياديّ .

و (الرّديني) : صفةٌ للرّمح؛ يقال : رمحٌ رديٌّ، وقناة رديّة؛ قال الجوهريّ (ردن) ٢١٢٢/٥ : ((زعموا أنّه منسوبٌ إلى امرأة السّمهريِّ، تسمَّى رُدَيْنَة؛ وكانا يقوِّمان القَنَا بخطٍّ هَجَر)) . و (العَجاج) : الغُبار . و (الأنابيب) : جمع أنبوبة؛ وهي ما بين كلّ عقدتين من القصبة .

والشّاهد فيه: (ثمّ اضطرب) حيث جاءت (ثُمّ) بمعنى (الفاء) فأفادت التّرتيب دون التّراخي؛ لأنّ اضطراب الرّمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين.

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٦١٢/٢، وابن النّاظم ٥٢٥، والجنى الدّاني ٤٢٧، والمغني ١٦٠، وأوضح المسالك ٤٣/٣، والمقاصد النّحويّة ١٣١/٤، والتّصريح ١٤٠/٢، والهمع ٢٣٧/٥، والدّرر ٩٦/٦، والدّيوان ٢٩٢ .

(٧) في ب : الواو، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فـــإذا عُطـــف[١] بها [في الطّلب][٢] كانت إمَّا للتّخيير في كلّ ما أصله الحظـــر[٣]؛ نحـــو : (خُذ هذا أو ذاك)[٤]؛ وإمّا للإباحة فيما ليس أصله الحظر؛/ نحو: (جَالِس الحَسَنَ أو ابنَ سيرين)[٥]. [١١٧/أ]

والفرق بينهما : أنّ التّخيير ينافي الجمع، والإباحة لا تأباه[٦].

وإذا عُطف بها في الخبر فهي :

إمّا للتّقسيم[٧]، كقولك : (الكلمة اسمٌ[٨]، أو فعلٌ، أو حرفٌ) .

---

(١) في ب: عطفت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ: الحِضر.

(٤) فـــإذا قلتَ : (خُذ ثوبـــًا أو دينارًا أو عشرة دراهم) فقد خيّرته أحدهما، وكان الآخـــر غير مُباح له؛ لأنّه لم يكن للمخاطَب أن يتناوَل شيئـــًا منها قبل، بل كانا محظورين عليه، ثم زال الحظر من أحدهما وبقي الآخر على حظره .

يُنظر : شرح المفصّل ٨/١٠٠ .

(٥) كأنّـــه نـــبّه المخـــاطَب على فضل شيء من المباحات، فقال : إنْ كنتَ مجالســـًا فجالِس هذا الضَّرْب من النّاس؛ فإنْ جَالَسَ أحدهما فقد خرج عن العُهدة؛ لأنَّ (أو) تقتضي أحد الشّيئين.

وـــله مجالستهما معـــًا لا لأمرٍ راجعٍ إلى اللّفظ، بل لأمرٍ خارجٍ وهو قرينة انضمّت إلى اللّفظ؛ وذلك أنّه قد علم أنّه إنّما رغّب في مجالسة الحسن لِمَا في ذلك من النّفع والحظ؛ وهذا المعنى موجودٌ في ابن سيرين .

يُنظر : شرح المفصّل ٨/١٠٠ .

(٦) في أ : لا لا تابه، وهو تحريف .

(٧) في أ: القسم.

(٨) في أ : إمّا اسم .

وإمّا للإبهام على السّامع، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[١]، وكقولك: (قدم زيد راغبـًا أو راهبـًا) مع علم المتكلّم كيف جاء .

وإمّا لشكّ [المتكلّم][٢] في ذي النّسبة[٣]، كقولك : (جاءني فلانٌ أو فلان) .

أو للإضراب[٤]، وهو كقوله تعالى: ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٥].

أو للجمع[٦]، كقول الشّاعر :

جَـاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[٧]

---

(١) من الآية : ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في ب : النّسب .

(٤) أي: تكون بمعنى (بل)؛ وإلى ذلك ذهب الكوفيّون؛ وذهب البصريّون إلى أنّها لا تكون بمعنى (بل) .

يُنظر : الإنصاف، المسألة السّابعة والسّتّون، ٤٧٨/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢١/٣، وابن النّاظم ٥٣٣، والارتشاف ٦٤٠/٢، والجنى الدّاني ٢٢٩، والتّصريح ١٤٥/٢، والأشمونيّ ١٠٦/٣ .

(٥) من الآية : ١٤٧ من سورة الصّافّات .

(٦) في أ : الجمع .

أي: إنّ (أو) تقع بمعنى (الواو) لكن بشرط الأمن من اللّبس .

(٧) هـذا بيتٌ من البسيط، وهو لجرير، من كلمة يمدح بها أميرَ المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. =

[و][1] (إِمَّا) معناها كمعنى (أَوْ) في الأقسام الأربعة[2]؛ إلاّ أنّها أقعد في المعنى من (أَوْ)؛ من قِبَل أنّ الكلام من أوّل وَهْلَة يبنى على الشّكّ، أو للإباحة، أو للتّخيير[3]، مع (إِمّا)[4].

ولا يُعطف بها إلاّ وهي مكرّرة، مثل: (قام [إِمَّا][5] زيد وإمّا عمرو)[6].

وقد يُستغنى عن الثّانية بـ(إلاّ) كقول الشّاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

[١١٧/ ب] / وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي[7]

= والشّاهدُ فيه : (أو كانت) حيث استعمل فيه (أو) بمعنى (الواو)؛ للوُضوح وعدم اللّبس .

يُنظر هذا البيتُ في : الأزهيّة ١١٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٧٤/٣، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢٢/٣، وابن النّاظم ٥٣٤، والجنى الدّاني ٢٣٠، والمغني ٨٩، والمقاصد النّحويّة ١٤٥/٤، وشرح شواهد المغني ١٩٦/١، والدّيوان ٤١٦/١ .

وروايته (نَالَ الْخِلاَفَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٢) الأقسام الأربعة هي : التّخيير، والإباحة، والإبهام، والشّكّ .

(٣) في أ : التّخيير .

(٤) بخلاف (أَوْ) فإنّ الكلام معها قد يفتتح على الجزم ثم يطرأ الشّكّ أو غيره؛ ولهذا وجب تكرار (إِمّا) في غير نُدُور . الجنى الدّاني ٥٣١ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وهُناك فرقٌ ثالث بين (إِمّا) و (أَو)؛ وهو : أنّ (أَوْ) قد تكون بمعنى الواو، وبمعنى (بل) عند بعض النُّحاة، و (إِمّا) لا تكون كذلك . الجنى الدّاني ٥٣١ .

(٧) هذان بيتان من الوافر، وهما للمثقّب العبديّ .

[و][1] (أَمْ) معناه: الاستفهام؛ وهي متّصلة، ومنفصلة منقطعة .

فالمتّصلة يجتمع فيها ثلاث شرائط :

تكون مع الألِف[2] للاستفهام، وتكون مقدَّرة بـــ(أي)، ويكون جوابهـــا معيّنـــاً؛ مثل: (أقام زيدٌ أَمْ[3] عمرو؟)، فالمعنى : أيُّهما قام ؟، والجواب: التّعيين[4] .

ولو كان بدل (أم) (أو) في قولك (أو عمرو) لم يكن جوابها تعيـــين[5] شـــخص؛ وإنّما جوابها (نعم) أو (لا)؛ لأنّها مقدّرة بمعنى الأحديّة؛ فكأنّه قال : أحدُهما قام .

وإنْ[6] كانت بغير ألِف استفهام، أو بـــ(هل)[7] فهي منقطعة

= والشّاهدُ فيهما : (وإلاّ فاطّرحني) حيث استغنى عن تكرير (إمّا) بذكر (إلاّ) المركّبة من (إن) الشّرطيّة و (لا) النّافية .

يُنظر هذان البيتان في : المفضّليّات ٢٩٢، والأزهيّة ١٤٠، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٦/٣، ١٢٧، والمقرّب ٢٣٢/١، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢٨/٣، وابن النّاظم ٥٣٦، ٥٣٧، ورصـــف المـــباني ١٨٦، والجنى الدّاني ٥٣٢، والمغني ٨٦، ٨٧، والأشمونيّ ١١٠/٣، والدّيوان ٢١١، ٢١٢ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) يقصد بالألف : الهمزة .

(٣) في ب : أو، وهو تحريف .

(٤) في ب : التّعيين .

(٥) في ب : التعين .

(٦) في ب : فإنْ .

(٧) في ب : بمهل، وهو تحريف .

ولم تقتض تعيينـــاً، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[١] فهذه مقدّرة[٢] بـــ(بل) والهمزة؛ [و][٣] المعنى : بل أيقولون[٤].

وقـــول بعض العرب : (إِنَّهَا لإبلٌ أَمْ شَاء[٥]) كأنّه قال : بَلْ أَهِيَ شَـــاء؛ وكـــأنّ الكـــلام الّذي بعدها قد انقطع ممّا قبلها؛ فلذلك سُمِّيت منقطعة .

وقد تُفيد[٦] الإضراب وحده، كقول الشّاعر :

عُوجُـــوا[٧] فَحَـــيُّوا أَيُّهَا السَّفْر أَمْ كَيْـــفَ يَنْطِـــقُ مَنْـــزِلٌ قَـــفْرُ[٨]

أراد: بل كيف .

---

(١) من الآية : ٣٧، ٣٨ من سورة يونس .

(٢) في أ : تقدّر .

(٣) العاطِف ساقطٌ من أ .

(٤) في ب : أتقولون .

(٥) يُنظر : الكتاب ١٧٢/٣، والإيضاح ٢٢٦، والمحتسب ٩٩/١، والأزهيّة ١٢٨، وشرح المفصّل ٩٨/٨، وشرح الكافية الشّافية ١٢١٩/٣، وابن النّاظم ٥٣٢ .

(٦) في أ : يفيد .

(٧) في ب : هوجوا، وهو تحريف .

(٨) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لحسّان بن ثابت رضي الله عنه .

و(عاج) : مال . و (السّفْر) : المسافرون .

والشّاهدُ فيه : (أمْ) حيث جاءت مفيدة للإضراب وحده .

يُـــنظر هذا البيت في: الاشتقاق ١٦٦، وشرح عمدة الحافظ ٦١٩، والدّيوان ٤٧٠/١ - وفيه (بل) بدل (أم) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -.

والمتّصلة ليستْ كذلك، بل ما قبلها وما بعدها لا يستغني / أحدُهما [١١٨/أ]
عن الآخر؛ لأنّهما مفردان تحقيقـًا أو[١] تقديرًا، و[٢] نسبة الحكم[٣] عند المتكلّم إليهما معـًا، أو[٤] إلى أحدهما من غير تعيين .

[و][٥] (بَلْ) معناه: الإضراب بعد إيجاب[٦] أو نفي[٧]؛ كقولك : (مـا جاءني زيدٌ بل عمرو)[٨] و(جاءني[٩] خالدٌ بل سعيد)[١٠]، وتقول: (لا تضـرب خـالدًا بل بِشْرًا) فتقرّر نهيَ المخاطَب عن ضرب (خالد)، وتأمُره[١١] بضرب (بِشر) .

---

(١) في كلتا النّسختين : وتقديرًا، والتّصويب من ابن النّاظم ٥٢٧ .

(٢) في أ : أو نسبة، وهو تحريف .

(٣) في ب : والحكم .

(٤) في أ : وإلى أحدهما .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٦) العطفُ بـ(بل) بعد الإيجاب جوّزه البصريّون، ومنعه الكوفيّون .
يُنظر : الإنصاف ٤٨٤/٢، والإرتشاف ٦٤٤/٢، والمغني ١٥٣، والأشمونيّ ١١٣/٣ .

(٧) أو نهي .

(٨) (بـل) إنْ كـانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها، وجعل ضدّه لِمَا بعدها . يُنظر : ابن النّاظم ٥٤٠ .

(٩) في ب : ما جاءني .

(١٠) (بـل) إن لم يكـن قبـلها نفيٌ أو نهي فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لِمَا بعدها . يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٣٣/٣ .

(١١) في أ : يأمره .

[و][١] (لَكِنْ) معناه : الاستدراك بعد النّفي خاصّة؛ كقولك: (ما جاءني زَيْدٌ لَكِنْ عمرٌو)، [ولا يجوز: (جاءني زيدٌ لكن عمرو)][٢]؛ لأنَّ (لَكِنْ) مدخلة على حروف العطف، و(بل) أقعد منها؛ فلذلك جاز فيها الوجهان .

أو بعد النّهي، كقولك: (لاَ تَضْرِب زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا) .

وتدخُل الواو على (لَكِنْ)، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ ﴾[٣]فتعرّى عن العطف[٤]؛ لامتناع دُخول العاطِف على العاطِف .

[و][٥] (لاَ) معناه[٦] في العطف: إخراجُ الثّاني ممّا دخل فيه الأوّل.

ولا يُعطف[٧] بها إلاّ بعد إيجاب خلاف (لكن)؛ تقولُ: (قامَ زيدٌ لا عمرو)، ولا يجوز: (ما قام زيدٌ لا عمرو)[٨].

والمراد : قصر الحكم على ما قبلها[٩]، كاعتقاد إنسانٍ أنّ زيدًا

---

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٢) ما بين المعقوفين في (أ) جاء في السّطر التّالي؛ وهو سهوٌ من النّاسخ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٤) في ب : العاطِف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٦) في ب: لأن معناها .

(٧) في ب : تعطف .

(٨) لأنّ الأوّل لم يدخل في شيء كي يخرج منه الثّاني .

(٩) القصر : إمّا قصر إفراد - كما مثّل -، وإمّا قصرُ قلب لاعتقاد المخاطَب إلى غيره؛ كما إذا اعتقد إنسانٌ أنّ زيدًا جاهل، وأخطأ في اعتقاده، وأردتّ أن تردّه =

كاتب وشاعر، وهو مخطئ في اعتقاد[١] كونه شاعرًا، وأردتّ أن تردّه إلى الصّواب/ فقلتَ: (زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ) . [١١٨/ ب]

وأمّا (حَتّى) فمعناها : غاية في تعظيم شيء أو تحقيره؛ والمعطوف بها على شرطين[٢]:

أن يكون قليلاً بعد كثير[٣]، وجنسـًا له .

وهو إما لارتفاع[٤]، وإمّا لدناءة؛ فمعنى الارتفاع قولك[٥]: (مات النّاسُ حتّى الأنبياء)، ومعنى الدّناءة قولك : (قَدِمَ الحُجّاج حتّى الضُّعفاء) و (قام القومُ حتّى زيد) .

ولا يجوز: (قام زيدٌ حتّى عمرو)[٦]، ولا يُقال: (خرج القوم حتّى الحمار)؛ لعدم الجنسيّة، ويجوز جميع[٧] ذلك في (الواو) .

= إلى الصّواب، فقلتَ : (زيدٌ عالم، لا جاهل) .

يُنظر : ابن النّاظم ٥٣٩ .

(١) في كلتا النسختين: اعتقاده وما أثبته هو الأنسب.

(٢) تُنظر هذه الشُّروط في : شرح المفصّل ٩٦/٨، والجنى الدّاني ٥٤٧ .

(٣) أي : أن يكون بعضَ ما قبلها، أو كبعضه؛ فمثالُ كونه بعضـًا : (قَدِمَ الحُجّاح حتّى المُشاةُ)، ومثال كونه كبعض : (قَدِمَ الصّيّادُون حتّى كلابُهم) . الجنى الدّاني ٥٤٧ .

(٤) في أ : إمّا الارتفاع، وإمّا الدّناءة .

(٥) في أ : كقولك .

(٦) لأنّ الثّاني وإنْ كان من جنس الأوّل فليس بعضـًا منه .

(٧) في كلتا النسختين: جمع، والصّواب ما هو مثبت.

وقد عُطِف[١] بـ(حَتَّى) الأقوى والأضعف معـًا في قول الشّاعر:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَكُلُّكُم يُحَاذِرُنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا[٢]

وحكم هذه الحروف: أنّ جميعها تدخل[٣] الثّاني في إعراب[٤] الأوّل من رفع، ونصب، وجرّ، وجزم .

ومنها : أنّها يُعطف[٥] بها جميع الأسماء بعضها على بعضٍ، على اختلاف أجناسها من مذكّرٍ على مؤنّث، ومؤنّثٍ على مذكّر، ومعرفةٍ على نكرة، ونكرةٍ على معرفة، وظاهرٍ على مُضمَر، ومُضمَرٍ على ظاهر، ومنصرفٍ على غير منصرف، وغير منصرفٍ على منصرف .

[١١٩/أ] وجميعُ حروف العطف إذا/ عطفت بها الاسم الظّاهر على المضمَر المجرور احتيج إلى إعادة حرف الجرّ مع الظّاهر، كقولك: (مررتُ بك وبزيد)[٦].

---

(١) في ب : يعطف .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

و (الكُماة): جمع كميّ؛ وهو الفارس الشُّجاع .

والشّاهدُ فيه: (حتّى الكُماة) و (حتّى بنينا) حيث عطف بـ(حتّى) القويّ والضّعيف .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٦١٥/٢، والجنى الدّاني ٥٤٩، والمغني ١٧٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٣/١، والهمع ٢٥٨/٥، والأشمونيّ ٩٧/٣، والدّرر ١٣٩/٦.

(٣) في ب: يدخُل .

(٤) في ب : في الإعراب للأوّل، وهو تحريف .

(٥) في ب : تعطف .

(٦) هذا مذهب البصريّين .

وكذلك عطف المضمَر المجرور على الظّاهر، كقولك: (مررتُ بزيدٍ وبك)؛ فإنْ عطفت بها على المضمَر المرفوع المتّصل بالأفعال لم يجز ذلك العطف إلا بعد تأكيد المضمَر المرفوع؛ مثل: (قمتُ أنا وزيد) و (زيدٌ قام هو وعمرو)؛ لأنّ المضمَر المرفوع لَمّا اتّصل بالفعل اختلط به وصار كالجزء منه، فأتى بالتّأكيد إشعارًا بأنّ العطف على نفس الاسم المضمَر المرفوع .

وكذلك لو عطفت على مضمَر متّصل منصوب[1] لم يحتج إلى تأكيد؛ لأنّه لم يتنزّل مع ما قبله منزلة الجزء منه .

وحُروف العطف لا يجوز دخول بعضها على بعضٍ سوى (لا) و(لكن) و (إمّا)؛ فإنّه يجوز دخول (الواو) عليهنّ؛ ويكون الحكم لـ(الواو) في العطف[2]، كقولك: (ما قام زيدٌ ولكن عمرو) فالعطف إنّما هو لـ(الواو)، وإنّما دخلت (لكن) لمعناها[3].

= وذهب الكوفيّون وابن مالكٍ إلى جواز العطف على الضّمير المجرور بدون إعادة الجارّ. تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الخامسة والسّتّون، ٤٦٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٩/٢، وابن النّاظم ٥٤٤، وأوضح المسالك ٦١/٣، والتّصريح ١٥١/٢، والهمع ٢٦٨/٥، والأشمونيّ ١١٤/٣ .

(١) نحو قوله تعالى: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسَلات : ٣٨] .

فـ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ معطوفٌ على الضّمير المتّصل المنصوب؛ وهو (الكاف) .

(٢) في أ : للعطف .

(٣) وهو: الاستدراك بعد النّفي خاصّة، أو بعد النّهي . يُنظر: ص ٧٠٠ من هذا الكتاب.

وكذلك: (قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) فـ(الواوُ) هي العاطفة، ودُخول (إمّا) لمعناها[١]، وليست (إمّا) الأولى ولا الثّانية ههنا من حروف العطف[٢].

[١١٩/ ب] وكذلك: (ما قام زيدٌ ولا عمرو) فـ(الواو) / عاطفة، و (لا) مؤكّدة للنّفي .

وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: ثِبْ وَاسْمُ فِي الْمَعَالِي[٣]

إذا عطفتَ فعلاً على فعل وَجَبَ أن يكون من نوع المعطوف عليه؛ كقولك: (قَامَ وقَعَدَ) و(قُمْ واقْعُدْ) و(زيدٌ يَصُومُ ويُصلّي) و(لَمْ يتّكِل ولم يَغْفُل) و(لن يبخل ولن يجبُن)؛ [و][٤] هذا حكمه في المبنيّ والمعرب.

---

(١) وهو : التّخيير، أو الإباحة، أو التّقسيم، أو الإبهام، أو الشّكّ . يُنظر : ص ٦٩٦ من هذا الكتاب .

(٢) لا يجوز أن تكون الأولى عاطفة؛ لأنّ حرف العطف لا يُبْتَدأُ به؛ ولا يجوز أن تكون الثّانية عاطفة؛ لأنّ معها (الواو)، وحرفُ العطفِ لا يدخُل على مثله .

(٣) في ب : لِلْمَعَالِي .

وقد ورد هذا البيتُ في آخر (باب التّوابِع) في متن الملحة ٤٢، وفي أوّل هذا الباب في شرح الملحة ٢٩٦ .

(٤) العاطِف ساقطٌ من أ .

فَصْلُ [التَّوْكِيدِ][(١)]

التَّوكيد: ويقال فيه : تأكيد، كما يقال في فعله : أكّدتّ، ووكّدتّ.

والتّأكيد هو: تمكين معنى القول عند السّامع .

وهو قسمان : لفظيٌّ ومعنويّ .

فـــ(اللّفظيّ) : إعادة المؤكّد بلفظه، كقولك : (واللهِ إنّي ضعيفٌ إنّي ضعيف)؛ وهذا يكون في الأسماء، والأفعال، والحُروف، والمفردات، والجُمل .

و (المعنويّ): هو إعادة الشّيء المؤكَّد بما يدلّ على معناه .

وله تسعة ألفاظٍ؛ وهي :

نفسه، [وعينه][(٢)]، وكلّه، وكلاهما، وكلتاهما، وأجمع، وأجمعون، وجَمْعَاء، [وجُمَع][(٣)].

فـــ(النّفس) و (العين): مقدَّمان على (كُلّ)[(٤)]؛ لأنّهما اسمان،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ مِنّي يقتضيها السّياق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ، وفي ب : جميع .

وهُـــناك ألفـــاظٌ أُخرى للتّوكيد؛ مثل : جميع، وعامّة؛ وألفاظٌ أُخرى تابعة؛ مثل : أكتع، وأبصع ... .

يُـــنظر : شـــرح المفصّل ٣/٤٠، وشرح الكافية الشّافية ٣/١١٧١، ١١٧٢، وابن النّاظم ٥٠٣، ٥٠٤، والارتشاف ٢/٦١٠، والهمع ٥/١٩٨ .

(٤) في ب : الكُلّ .

[١٢٠/أ] ولم يوضعا للتّأكيد[١] في الأصل، في مثل: (طابت نفسه)/ و(صحّت عينُه) فهما مضافان إلى ضمير المؤكّد، مطابقـًا له في الإفراد، والتّذكير، وفروعهما؛ تقولُ: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) فترفع بذكر (النّفس) احتمالَ كون الجائي رسول زيد أو خبره؛ وكذلك إذا قلت: (لقيتُ زيدًا عَيْنَه) .

ولفظهما في تأكيد المؤنّث كلفظهما في تأكيد[٢] المذكّر؛ تقول: (جاءت هندٌ نفسها) و (رأيتها عينها) .

وأمّا في توكيد الجمع فيُجمعان على (أَفْعُل)؛ تقول: (جاء الزّيدون[٣] أنفسُهُم) و (كلّمت الهندات أعيُنهنّ[٤]).

وكذا في توكيد المثنّى على المختار، تقول: (جاءَ الزّيدان أنفسُهما) و (لقيتُهما أعيُنهما)؛ ويجوز فيهما الإفراد والتّثنية[٥].

وكذا[٦] كلّ مثنّى[٧] في المعنى مضاف إلى متضمّنه، يُختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد[٨]، ولفظ الإفراد على لفظ التّثنية، ومن ذلك[٩] قولُ الشّاعر:

---

(١) في ب : للتّوكيد .

(٢) في أ : توكيد .

(٣) في أ : الزّيدان، وهو تحريف .

(٤) في ب : أنفسهنّ .

(٥) نحو : (جاء الزّيدان نفسهما) و (عينُهما) و (نفساهما) و (عيناهما) .

(٦) في أ : كذا وكلّ .

(٧) في كلتا النّسختين : مضاف، والتّصويب من ابن النّاظم ٥٠١ .

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم : ٤] .

(٩) في ب : ومنه .

حَمَامَـــةَ بَطْـــنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الغَوَادِي مَطِيرُهَا[١]

و(كُلٌّ)[٢]: مقدَّمٌ على (أَجْمَع)؛ لأنّ (كلاًّ) يُستعمل تأكيدًا، و[٣] يُستعمل اسمـــًا غير تأكيد، ويؤكَّد[٤] به غير المثنّى ممّا له أجزاء يصحّ وُقـــوع بعضـــها موقعه، كقولك: (جاء الجيش كلّه) و(القبيلة كلّها) و(القومُ كلّهم) و (النّساء كلّهنّ) فامتنع كونُ / الجائي بعض المذكور . [١٢٠/ ب]

و(كِلاَ) و(كِلْتَا): يؤكَّد بهما المثنّى؛ نحو: (جاء الزّيدان كلاهُما) (الهندان[٥] كلتاهما) .

وأمّـــا (أَكْـــتَعون، أبصعون[٦]، كُتَع، بُصَع، [أَكْتَع، أَبْصَع][٧]،

---

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للشّمّاخ، ويُنسب إلى تَوْبَةَ بن الحُمَيِّر، وإلى مجنون ليلى.
و(ترنّمي) : رجِّعي صوتك . و (الغُرّ) : جمع غرّاء؛ يعني : البيضاء . و(الغوادي): جمع غادية؛ وهي السّحابة الّتي تنشأ صباحـــًا .
والشّـــاهدُ فيه : (بطن الواديين) حيث أفرد البطن، وكان القياس أن يُقال : بطني الواديين، بل الأحسن أن يُقال : بطون الواديين .
يُـــنظر هذا البيتُ في : الشّعر والشّعراء ٢٨٩، وأمالي القالي ٨٨/١، والمقرّب ١٢٨/٢، وابـــن الـــنّاظم ٥٠٢، والمقاصد النّحويّة ٨٦/٤، والهمع ١٧٣/١، والأشمونيّ ٧٤/٣، والـــدّرر ١٥٤/١، وملحق ديوان الشّمّاخ ٤٣٨، ٤٤٠، وديوان توبة بن الحُمَيِّر ٣٧، وديوان مجنون ليلى ١٤٨ .

(٢) في أ : الكلّ .

(٣) في ب : أو .

(٤) في أ : وتؤكّد .

(٥) في كلتا النّسختين : الهندات، وهو تصحيف .

(٦) في أ : أفصعون، وهو تحريف .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

كَتْعَاء، بَصْعَاء) فكلُّها اتباع لـــ(أجمع) لا تُستعمَل[١] إلاّ معه؛ هذا كلُّه تأكيد معنويّ .

والغـــرض به: تمكينُ[٢] المعنى في نفس[٣] المخاطَب، وإزالة الشّكّ؛ فعـــلى هذا تقولُ: قام القوم أنفسُهم أعينهم [كلُّهم][٤] أجمعون أكتعون أبصـــعون[٥]؛ وتقـــولُ: جاء الجيشُ كلّه أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلّها جمعاء كتعاء بصعاء، و الهنداتُ كلّهنّ جُمَع كُتَع بُصع .

ولا يحسُن: (قام القوم [كلُّهم][٦] أنفسهم أعيُنهم) أو (أجمعُهم كلّهم)[٧].

وجميـــعُ هذه يؤكّد بها ما يتبعّض، إلاّ النّفس والعين فإنّه يؤكَّدُ بهما ما يتبعّض وما لا يتبعّض؛ لأنّهما موضوعان لتحقيق الشّيء لا للإحاطة والعُموم.

---

(١) في ب : لا يُستعمَل .

(٢) في ب : تأكيد .

(٣) في ب : النّفس .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : أفصعون، وهو تحريف .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السّياق .

(٧) فالـــنّفس والعين مقدَّمان على (كلّ)؛ لأنّهما أشدّ تمكُّنـــاً في الاسميّة من (كلّ)؛ و(كلّ) مقدَّمة على (أجمع)؛ لأنّ (كُلاًّ) تكونُ تأكيدًا وغير تأكيد، و (أجمع) لا تكـــون إلا تـــأكيدًا؛ تقولُ : (إنّ القومَ كلُّهم في الدّار)، فيجوز رفع (كلّ) ونصـــبها؛ فالنّصـــبُ على التأكيد، والجارّ والمجرور الخبر؛ وأمّا الرّفع فعلى الابتداء وخـــبره الجارّ والمجرور بعده، والجُملة من المبتدأ والخبر خبر (إنّ) . يُنظر : شرح المفصّل ٤٦/٣ .

وجميعُ هذه الأسماء لا يجوز أن تُقطع عن[١] إعراب ما قبلها كما يفعل[٢] بالنّعت؛ لأنّه ليس فيها معنى مدح[٣] ولا ذمّ .

وشَذَّ قولُ بَعْضِهِم[٤]: «أَجْمَعُ أَبْصَعُ»[٥]، وربّما أُكِّدَ بـ(أكتع)[٦] [و](أبصع) غير مسبوقين بـ(أجمع)، ومنه قولُ الرّاجز:

/ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ[٧] حَوْلاً أَكْتَعَا [١٢١/أ]

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا وَلاَ أَزَالُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[٨]

---

(١) في ب : على .

(٢) في أ : تفعل .

(٣) في ب : لا مدح .

(٤) يُنظر هذا القولُ في: شرح الكافية الشّافية ١١٧٣/٣، وابن النّاظم ٥٠٥، والأشمونيّ ٧٦/٣.

(٥) الشُّذوذ من ناحية أنّه يلتزم التّرتيب بين هذه التّوابع عند الجمهور على النّحو التّالي:
(أجمع، أكتع، أبصع) .
وأجاز الكوفيّون وابن كيسان أن تبدأ بأيّتهنّ شئت بعد (أجمع) .
يُنظر : شرح المفصّل ٤٦/٣، والارتشاف ٦١١/٢، والأشمونيّ ٧٦/٣، والصّبّان ٧٦/٣ .

(٦) العاطِف ساقطٌ من أ .

(٧) في كلتا النسختين: الدّلفاء، وهو تصحيف.

(٨) هذان بيتان من الرّجز، و لم أقف على قائلهما .
و(الذّلفاء) : من الذّلف؛ وهو : صغر الأنف، واستواءُ الأرنبة . و(أكتعا): تامًّا كاملاً .
والشّاهدُ فيهما : ذكره الشّارح . =

ففـــي هذا[١] الرّجز إفرادُ (أَكْتَع) عن (أَجْمَع)، وتوكيد النّكرة المحدودة، والتّوكيد بـــ(أَجْمَع) غير مَسْبُوقٍ بـــ(كلّ) .

والكوفيّـــون[٢] يجيزون توكيد النّكرة المحدودة كـــ(يوم) و(ليلة) و(شهر) و(حول) مِمَّا[٣] يَدُلُّ على مُدَّةٍ مَعْلومةٍ[٤].

فإنْ كانت غير محدودة فلا يجيزون توكيدها كـــ(حين) و(وقت) و(زمان)؛ لأنّه لا فائدة في توكيدها .

ومنع البصريّون توكيدها محدودة[٥].

وقولُ الكوفيّين أَوْلَى بالصّواب[٦]؛ فَإنَّ مَنْ قال: (صُمْتُ شَهْرًا)

= يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشّافية ١١٧٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢/١، وابـــن الـــنّاظم ٥٠٥، واللّسان (كتع) ٣٠٥/٨، وابن عقيل ١٩٤/٢، والمقاصـــد الـــنّحويّة ٩٣/٤، والأشمـــونيّ ٧٦/٣، والخزانة ١٦٨/٥، والدّرر ٣٥/٦، ٣٦ .

وورد عجُزه الأوّل في : المقرّب ٢٤٠/١، والهمع ٢٠١/٥ .

(١) في أ : هذه .

(٢) تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثّالثة والسّتّون، ٤٥١/٢، وشرح المفصّل ٤٤/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣، وابن النّاظم ٥٠٦، وابن عقيل ١٩٥/٢، وأوضح المسالك ٢٢/٣، وائتلاف النّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّامنة والأربعون، ٦١، والتّصريح ١٢٤/٢ .

(٣) في ب : بما .

(٤) في ب : محدودة . أي : معلومة المقدار . يُنظر : ابن النّاظم ٥٠٦ .

(٥) وكذلك غير محدودة . يُنظر : ابن النّاظم ٥٠٦ .

(٦) لصحّة السّماع بذلك؛ ولأنّ في توكيد النّكرة المحدودة فائدة كالّتي في توكيد المعرفة. =

قد يُريد جميع الشّهر، و[قد][(١)] يريد أكثره[(٢)].

فإذَا قال: (صمتُ شهرًا كلّه) ارتفع الاحتمال، فصار كلامه نصًّا[(٣)].

ولو لم يُسْمَع من العرب ذلك لكان جائزًا، لِمَا فيه من الفائدة، فكيف واستعمالُه ثابتٌ - كما تقدّم -[(٤)]، وكقول الآخر :

..... قَدْ صَرَّتِ[(٥)] الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[(٦)]

= يُنظر : ابن النّاظم ٥٠٦، وشرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ففي قوله احتمال . يُنظر : ابن النّاظم ٥٠٦ .

(٣) على مقصوده . يُنظر : ابن النّاظم ٥٠٦ .

(٤) في قول الشّاعر :

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

(٥) في أ : سرت، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، و لم أقف على قائله، وقبله :

إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا

و (صرّت) : صوّتت . و(البكرة) : ما يستقى عليها الماء من البئر .

والشّاهدُ فيه : (يومًا أجمعَا) حيث أكّد النّكرة المحدودة (يومًا) بـ(أجمعا) على مذهب الكوفيّين .

يُنظر هذا البيتُ في : الإنصاف ٤٥٤/٢، وشرح المفصّل ٤٥/٣، والمقرّب ٢٤٠/١، وشرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣، وابن النّاظم ٥٠٧، وابن عقيل ١٩٥/٢، والمقاصد النّحويّة ٩٥/٤، والهمع ٢٠٤/٥، والأشمونيّ ٧٨/٣، =

وكقول الآخر :

لَكِـــنَّهُ شَـــاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ[1] كُلِّه رَجَبُ[2]

والتّوكيدُ اللّفظيّ هو: تكرارُ معنى المؤكّد بإعادة لفظه؛ خوفـــاً من النّسيان،/ أو عدم الإصغاء[3]. [١٢١/ ب]

= والدّرر ٣٩/٦ .

(١) في أ : شهري .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢٣/٣ : «ومن أنشد (شهر) مكان (حول) فقد حَرَّفه» .

وبيّن الشّيخ خالد في التّصريح ١٢٥/٢ هذا التّحريف حيث قال : «لأنّ المعنى يفسُد عليه؛ لأنّ الشّاعر تمنّى أن يكون عدّة الحول من أوّله إلى آخره رجبـــاً، لِمَا رأى فيه مـــن الخيرات؛ ولا يصحّ أن يتمنّى أنّ عدّة شهر كلّه رجب؛ لأنّ الشّهر الواحد لا يكون بعضه رجبـــاً وبعضه غير رجب، حتى يتمنّى أن يكون كلّه رجبـــاً» .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذليّ .

والشّاهدُ فيه : (عدّة شهرٍ) حيث أكّد النّكرة المحدودة (شهر) بـــ(كلّه) على مذهب الكوفيّين .

يُـــنظر هذا البيتُ في : شرح أشعار الهذليّين ٩١٠/٢، والإنصاف ٤٥١/٢، وشرح المفصّل ٤٤/٣، وابن النّاظم ٥٠٧، وتذكرة النُّحاة ٦٤٠، وأوضح المســـالك ٢٢/٣، والمقاصد النّحويّة ٩٦/٦، والتّصريح ١٢٥/٢، والأشمونيّ ٧٧/٣، والخزانة ١٧٠/٥ .

والرّواية في هذه الكتب (عدّة حول) بدل (عدّة شهر) .

(٣) هذا تعريف شيخه ابن النّاظم ٥٠٩؛ لكنّه أسقط منه بعض الكلمات، وهو بتمامه: «هـــو : تكرار معنى المؤكّد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه؛ لفصل التّقرير، خوفـــاً من النّسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء» .

وأكثرُ ما يجيء مؤكِّدًا لجُملة[١]، كقول الشّاعر:

أَيَــا مَــنْ لَسْــتُ أَقْــلاَهُ وَلاَ فِــي الْــبُعْدِ أَنْسَــاهُ

لَــكَ الــلَّــهُ عَــلَى ذَاكَ لَــكَ الــلَّــهُ لَــكَ اللَّــهُ[٢]

وكــثيرًا ما تقترن الجملة المؤكِّدة[٣] بعاطِف، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . [ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ] [٤] ﴾[٥]، وكقوله تعالى: ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى . ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾[٦].

والمثــنّى يؤكَّدُ بــ(كِلاَ) و (كِلْتَا)، كقولك: (لَقيتُ[٧] الأميرين[٨]

---

(١) في كلتا النّسختين : بجملة، والتّصويب من ابن النّاظم ٥٠٩ .

(٢) هذان بيتان من الهزج، و لم أقف على قائلهما .

و(أقلاه) : أبغضه، من قلاه يقليه؛ ويقلاه لغة طيّء، والشّعر على لغتهم .

والشّاهدُ فيهما : (لكَ الله لكَ الله) حيث أكّد الجملة بإعادة لفظها .

يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشّافية ١١٨٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٧٣/١، وابــن النّاظم ٥٠٩، والمقاصد النّحويّة ٩٧/٤، والهمع ٢٠٨/٥،والبهجة المرضيّة ١٢٤، والأشمونيّ ٨٠/٣، والدّرر ٤٨/٦ .

(٣) في ب : المذكورة، وهو تحريف .

(٤) مــا بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، وبها يتّضح الشّاهد؛ وهي في ابن النّاظم كذلك .

(٥) سورة الإنفطار، الآيتان : ١٧، ١٨ .

(٦) سورة القيامة، الآيتان : ٣٤، ٣٥ .

(٧) في ب : رأيت .

(٨) في كلتا النّسختين : الأمرين، وهو تحريف، والتّصويب من شرح ملحة الإعراب ٢٨٨.

كليهما[١]) و(دخلتُ الجنّتين كلتيهما)، وليس الألفان ألفي[٢] تثنية[٣]، بل صيغ لفظُهما لتأكيد[٤] المثنّى؛ [وهما عند البصريّين[٥] اسمان مفردان أُضيفا إلى مثنّى][٦]، والدّليل على إفرادهما قولُه تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[٧] و لم يقل: (آتتا) فإفراد الخبر عنهما دليلٌ على أنّها مفردة .

ويؤكّد بضمير الرّفع المنفصل الضّمير المستتر، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٨].

والضّمير المتّصل[٩]؛ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، نحو: (فَعَلْتَ أَنْتَ) و (رَأَيْتَنِي أَنَا) و (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ) .

---

(١) في ب : كلتيهما، وهو تحريف .

(٢) في أ : ألفا، وهو سهوٌ .

(٣) في ب: التّثنية.

(٤) في أ : التّأكيد، وهو تحريف .

(٥) هذا مذهب البصريّين؛ فهما عندهم مفردان لفظًا، مثنّيان معنىً .
أمّا الكوفيّون فعندهم مثنّيان لفظًا ومعنىً .
تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثّانية والسّتّون، ٤٣٩/٢، والهمع ١٣٦/١، والأشمونيّ ٧٧/١، ٧٨ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) من الآية : ٣٣ من سورة الكهف .

(٨) من الآية : ٣٥ من سورة البقرة .

(٩) أي : يؤكّد الضّمير المتّصل بضمير الرّفع المنفصل، سواء كان المتّصل مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا .

فَصْلُ [البَدَلِ][(١)]

البَدَلُ[(٢)] هو[(٣)]: إعلامُ السّامع بمجموعي الاسمين[(٤)] على جهة البيان من غير أن ينوى بالأوّل منهما[(٥)] الطّرح[(٦)].

و[(٧)] أقسامُه أربعة :

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) البدل تسمية بصريّة، والكوفيّون يسمّونه التّرجمة، والتّبيين، والتّكرير .
يُنظر : الكتاب ١/١٥٠، ٤٣١، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٧، ٢/٧٣، والمقتضب ٤/٢٩٥، ٣٩٩، والارتشاف ٢/٦١٩، وتوضيح المقاصد ٣/٢٤٧، والتّصريح ٢/١٥٥، والهمع ٣/٢١٢، والأشمونيّ ٣/١٢٣ .

(٣) قال ابن عصفور : «البدل : إعلامُ السّامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التّأكيد، على أن ينوى بالأوّل منهما الطّرح من جهة المعنى لا من جهة اللّفظ» .
شرح الجُمل ١/٢٧٩ .
ويُنظر : المقرّب ١/٢٤٢، وكشف المُشكِل ٢/١٦، وشرح المقدّمة المحسبة ٢/٤٢٣، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/٧٩٩ .

(٤) في كلتا النّسختين : الاسم، والصّواب ما هو مثبَت؛ بدليل ما بعده .

(٥) في أ : منها، وهو تحريف .

(٦) لأنّه لو نوى بالأوّل الطّرح لفظًا، و لم يعتدّ به أصلاً لَمَا جاز مثل: (ضربتُ زيدًا يده) إذ لو لم يعتدّ بـ(زيد) لم يكن للضّمير في (يده) ما يعود عليه .
شرح الجُمل ١/٢٨٠ .
ويُنظر : شرح المقدّمة المحسبة ٢/٤٢٣ ، والارتشاف ٢/٦١٩ .

(٧) في أ : فأقسامُه .

[١٢٢/أ] الأوّل:/ بـــدل كُلّ من كُلّ؛ كقولك: (هذا زيدٌ أخوكَ)، وكقوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ ﴾(١).

والثّاني : بدل بعض من كلّ؛ كقولك : (هذا زيدٌ وجهه)، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾(٢).

والثّالث: بدل الاشتمال(٣)؛ كقولك(٤): (أعجبني زيدٌ عقلُه)، وكقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٥) [أي: عن قتالٍ في الشّهر الحرام](٦).

والرّابع: بدل الغلط والنّسيان(٧)؛ ولا يقع شيءٌ من ذلك في القرآن،

---

(١) مـــن الآيتين ١، ٢ من سورة إبراهيم؛ في قراءة الجرّ على أنّ لفظ الجلالة بدلٌ من الحميد؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكِسائيّ .
وقرأ بالرّفع نافع، وابن عامر .
يُـــنظر : السّـــبعة ٣٦٢، وإعرابُ القراءات السّبع وعللها ٣٣٤/١، والمبسوط ٢٥٦، وحجّة القراءات ٣٧٦ .

(٢) من الآية : ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحجّ .

(٣) في ب : اشتمال .

(٤) في أ : كقوله .

(٥) من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) من النُّحاة مَن جعل هذا البدل قسمين؛ كابن النّاظم، وابن عقيل، وغيرهما : بدل غلط ونسيان؛ وهذا القسم الأوّل، وقد مثّل له الشّارح .
=

ولا في الشّـــعر، ولا في فصيح الكلام؛ كقولك: (هذا زيدٌ عمرو) [و][1] سبق اللّسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد .

وأحكـــام الـــبدل: أنَّ جميعه يجري على ما قبله في إعرابه؛ لأنَّه في البيان كالنّعت .

ومنها : أنّه يجوزُ في بدل الكُلّ ثمانية أشياء[2]:

بـــدل معـــرفة من معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[3].

وبـــدل نكـــرة مـــن نكرة؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾[4].

= وبدل إضراب، نحو قولك : (أكلت تمرًا زبيبـــًا) .

ومنهم مَن جعله ثلاثة أقسام، كالرّضيّ، وابن هشام، وغيرهما :

بـــدل إضـــراب، ويسمّى أيضـــًا : (بدل البداء)؛ وهو ما كان قصد كلّ واحدٍ منهما صحيحـــًا .

وبدل غلط : إن لم يكن مقصودًا ألبتّة ولكن سبق إليه اللّسان .

وبدل نسيان : وهو ما كان مقصودًا وتبيّن فساد قصده بعد ذكره .

يُـــنظر : ابن النّاظم ٥٦٦، وشرح الرّضيّ ١/٣٣٩، ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٦٦، وابن عقيل ٢/٢٢٨، والتّصريح ٢/١٥٨، ١٥٩، والهمع ٥/٢١٤، ٢١٥، والأشمونيّ ٣/١٢٥ .

(١) العاطِف ساقطٌ من ب .

(٢) يُنظر : شرح المقدّمة المحسبة ٢/٤٢٤ .

(٣) الآية : ٦، ومن الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٤) سورة النّبأ، الآيتان : ٣١، ٣٢ .

وبـــدل نكرة من معرفة؛ فلا تبدّل النّكرة من المعرفة إلاّ إذا كانت موصوفة[١]؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٢].

وكقول الشّاعر:

[١٢٢/ ب] ..... وَقَفْتُ بِالدَّارِ / دَارٍ أُنْسُهَا بَانَا[٣]

---

(١) هـــذا مذهب البغداديّين والكوفيّين - كما ذكر ابن عصفور في شرح الجُمل ٢٨٦/١ - .

ودليلُهم : أنّ النّكرة لا تُفيد في البدل إلاّ أنْ تكون موصوفة .

وبـــرأيهم أخذ ابن الحاجب في الكافية ١٣٨، والرّضيّ في شرحه على الكافية ٣٤٠/١، وبيَّـــن أنّ ذلك ليس على الإطلاق، بل هو في بدل الكلّ من الكلّ؛ كما ذهب إليه ابن أبي الرّبيع في الملخّص ٥٦٤/١، والسُّهيليّ . الهمع ٢١٨/٥ .

واشترط البغداديّون في بدل النّكرة من غيرها : أن تكون من لفظ الأوّل .

وردّ ذلك كلّه ابن عصفور، ووصفه بالفساد، واستشهد ببعض الشّواهد .

يُنظر : شرح الجُمل ٢٨٦/١، ٢٨٧ .

والصّحيح : أنّه لا يُشترط شيءٌ من ذلك؛ لوُرود السّماع به .

قال أبو حيّان في الارتشاف ٦٢٠/٢ : ((وسُمع بدل النّكرة من المعرفة، وليست من لفظ الأوّل، ولا موصوفه؛ وهذا مذهب البصريّين)) .

ويُنظر : الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ ٣٧٢/٦، وشرح المفصّل ٦٨/٣، والمقرّب ٢٤٤/١، ٢٤٥، وتوضيح المقاصد ٢٥٥/٣، ٢٥٦، والهمع ٢١٨/٥ .

(٢) من الآية : ١٥، والآية : ١٦ من سورة العَلق .

(٣) هذا عجُز بيتٍ من البسيط، ولم أقف على صدره، ولم أعثر على قائله .

والشّـــاهدُ فيـــه : (دارٍ) حيث أبدلت من الدّار، وسوّغ إبدالها من المعرفة كونها موصوفة بالجملة الّتي بعدها .

ولم أجد مَنْ ذكر هذا البيت .

وبدل معرفة من نكرة؛ كقوله [تعالى][(١)]: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللهِ﴾[(٢)]، ولا تلزم[(٣)] النّكرة ههنا الصّفة .

وبدل ظاهر من ظاهر ــ وهو كما تقدّم ــ .

وبدل مضمَر من مضمَر؛ كقولك: (قصدتُكَ إيَّاكَ)[(٤)]؛ لأنّهم لا يجيــزون: (ضربتُني)، ويُجيزون: (إيّاي) بجريان الضّمير المنفصل[(٥)] مجرى الأجنبيّ[(٦)].

وبــدل ظاهــر من مُضمَر؛ مثل: (مررت به المسكين) ويجوز رفع (المسكين) ولا يكون بدلاً؛ [و][(٧)]من ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) من الآيتين : ٥٢، ٥٣ من سورة الشّورى .

(٣) في أ : ولا يلزم .

(٤) الكوفيّون يمنعون إبدال المضمَر من المضمَر؛ وبقولهم أخذ ابن مالك .
أمّا البصريّون فإنّه يجوز عندهم إبدالُ المضمَر من المضمَر .
يُــنظر : الكتاب ٣٨٦/٢، والمقتضب ٢٩٦/٤، وشرح التّسهيل ٣٠٥/٣، ٣٣٢، وشرح الرّضيّ ٣٤١/١، وتوضيح المقاصد ١٨٤/٣، ٢٦١، والارتشاف ٦١٨/٢، ٦٢٠، والتّصريح ١٥٩/٢، والهمع ٢١٩/٥.

(٥) في ب : المتّصل .

(٦) قال ابن با بشاذ في شرح المقدّمة المحسبة ٤٢٦/٢ : «وإنّما حَسُن ذلك من قبَل أنّ المُضمَر المنفصل يجري مجرى الأجنبيّ؛ ألا تراهم يجيزون : ما ضربتُ إلاّ إيّايَ، كما يُجيزون : ما ضربت إلا نفسي، ولا يُجيزون : ضربتُني» .
ويُنظر : شرح المفصّل ٧٠/٣ .

(٧) العاطِف ساقطٌ من ب .

الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾[١] فـ﴿ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ في موضع نصب بدلاً[٢] من الهاء .

وبدل مضمَر من ظاهر[٣]؛ كقولك : (أكرمتُ زيدًا إيّاه) .

فهذا كلّه جائز في [بدل][٤] الكلّ من الكلّ، وكذلك جائزٌ في بدل البعض، وبدل الاشتمال، إلاّ مضمَرًا من ظاهر، ومضمَرًا من مضمَر[٥].

وجميع المعارِف يجوز [أن يبدل][٦]منها إلاّ ضمير المتكلّم والمخاطب؛ لأنّهما على غاية من الوُضوح، فلا يحتاجان إلى بيان بدل[٧].

---

(١) من الآية : ٦٣ من سورة الكهف .

(٢) في أ : بدل .

(٣) يرى ابن مالك أنّ نحو : (رأيت زيدًا إيّاه) لم يُستعمَل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلاً . شرح التّسهيل ٣٣٢/٣ .
وقال السّيوطيّ في الهمع ٢٢٠/٥ : «وأجازه الأصحاب» .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) يُنظر : شرح المقدّمة المحسبة ٤٢٦/٢، وشرح الجُمل ٢٨٧/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) هذه المسألة فصّل النُّحاة القول فيها؛ وهي: أنّ الضّمير إنْ كان لغائب أبدل منه الظّاهر مطلَقًا، نحو : (ضربته زيدًا) .
وإنْ كان لحاضر أُبدل منه بدل البعض، نحو : (أعجبتني وجهك)، وبدل الاشتمال، نحو : (أعجبتني كلامك) .
وأمّا بدلُ الكلّ : فإمّا أن يُفيد معنى الإحاطة كالتّوكيد أو لا ؟
فإنْ أفاد معنى الإحاطة جاز، نحو : (جئتم صغيركم وكبيركم)؛ وإلاّ فمذاهب:
أحدها : المنع؛ وهو قولُ جمهور البصريّين .

وبين بدل البعض وبدل الاشتمال شبه ما؛ والفرق بينهما[١]:

أنّ غالب بدل الاشتمال أن يكون بالمصادر، كـ(العقل) و (النّبل) و (الجود) / وما أشبه ذلك؛ وبدل البعض بأسماء الأجناس الجوامد، كـ(اليد) و (الرّجل) وما أشبهه[٢]. [١٢٣/أ]

وأمّا بدل الغلط فلا يُقاس عليه؛ لأنّه يقع على غير قصد، والأولى في مثل هذا إذا وقع في كلام الإنسان أن يأتي بـ(بل)؛ ليُعلم أنّه غالط.

والأفعال يبدل بعضها من بعض[٣] إذا كان في الفعل[٤] الثّاني معنىً من الأوّل؛ كقولك: (من يأتني يمشي[٥] أكلّمْه) و(ومن يتّق الله يطلب رِضاه أعظّمْه)؛

= والثّاني : الجواز، وهو قولُ الأخفش، والكوفيّين .

والثّالث : أنّه يجوز في الاستثناء، نحو : (ما ضربتكم إلاّ زيدًا)؛ وهو قولُ قُطرُب .

تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصّل ٦٩/٣، ٧٠، وابن النّاظم ٥٥٨، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٨٠٦/٢، وتوضيح المقاصد ٢٥٧/٣ ــ ٢٦١، والارتشاف ٦٢٢/٢، وأوضح المسالك ٦٧/٣ والتّصريح ١٦٠/٢، والهمع ٢١٧/٥، والأشمونيّ ١٢٨/٣

(١) وهُناك فروقٌ أُخرى ذكرها ابن با بشاذ في شرح المقدّمة المحسبة ٤٢٨/٢ .

(٢) في أ : وما اشبه .

(٣) يجوز إبدالُ الفعل من الفعل بدل كلّ من كلّ، وبدل اشتمال على الصّحيح؛ ولا يبدل بدل بعض .

وأمّا بدل الغلط فجوّزه سيبويه، وجماعة من النّحويّين، والقياسُ يقتضيه .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢٦٢/٣، والارتشاف ٦٢٧/٢، والتّصريح ١٦١/٢، والهمع ٢٢٠/٥، والأشمونيّ ١٣١/٣ .

(٤) في ب : إذا كان الفعل الثّلاثيّ .

(٥) في أ : مسي .

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[١] فـ﴿يُضَاعَفْ﴾ بدلٌ[٢] من ﴿يَلْقَ﴾؛ ولذلك[٣] جُزِمَ .

وقولُ الرّاجز :

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ[٤] أَنْ تُبَايِعَا[٥] تُؤْخَذَ[٦] كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ[٧] طَائِعَا[٨]

فأبدل (تؤخذ) من (تُبَايِعا).

---

(١) من الآيتين : ٦٨، ٦٩ من سورة الفُرقان .

(٢) أي : بدل اشتمال، كما نصّ على ذلك المُراديّ، وأبو حيّان، والأشمونيّ .
وبدل كلّ من كلّ، كما ذكر ذلك الأزهريّ في التّصريح، والسّيوطيّ في الهمع .
يُنظر : توضيح المقاصد ٢٦٣/٣، والارتشاف ٦٢٧/٢، والتّصريح ١٦١/٢، والهمع ٢٢٠/٥، والأشمونيّ ٣١/٣، والخزانة ٢٠٣/٥ .

(٣) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٤) في ب : لله، وهو تحريف .

(٥) في أ : أنّ أباها، وهو تحريف .

(٦) في أ : يؤخذ، وهو تصحيف .

(٧) في أ : يَجِيءَ، وهو تصحيف .

(٨) هذا بيتٌ من الرّجز، و لم أقف على قائله .
والشّاهدُ فيه : (تؤخذ) حيث نصب؛ لأنّه بدل اشتمال من (أَنْ تُبَايِعَا)؛ والبدل هنا من بدل الجملة من الجملة .
يُـنظر هـذا البيت في : الكتاب ١٥٦/١، والمقتضب ٦٣/٢، والأُصول ٤٨/٢، والتّبصرة ١٦٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٩١/٢، وابن النّاظم ٥٦٣، وابن عقيل ٢٣٢/٢، والمقاصد النّحويّة ١٩٩/٤، والتّصريح ١٦١/٢، والخزانة ٢٠٣/٥ .

ومن الأسماء ما يجوز حمله [تارةً][1]على التّأكيد، وتارةً على البدل، مثل : (ضُرِبَ زيد اليد والرجل) فجعله تأكيدًا من جهة الحصر والعُموم؛ وجعله بدلاً من جهة تفصيل البعض؛ تقول: (مُطرنا السَّهْلَ والجَبَلَ)، [والسَّهْلُ والجَبَلُ][2] فالرّفعُ على البدل تقديرُه : مُطِرَتْ أرضُنا سهلُها وجبلُها، والنّصبُ عند قومٍ على الظّرف، أو على حذف حرف الجرّ عند آخرين[3].

وممّا أنشد من / البدل [قولُه][4]: [١٢٣/ ب]

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ وَأُخْرَى رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[5]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) يُنظر : الكتاب ١٥٨/١، ١٥٩، وشرح الرّضيّ ٣٤١/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لكثيّر عزّة .

والشّاهدُ فيه : (رجلٍ صحيحة) حيث أبدل النّكرة وهي (رجل صحيحة) من النّكرة وهي (رجلين).

ويجوز الرّفع على القطع إمّا مبتدأ حذف خبره؛ وتقديرُ الكلام : منهما رجل صحيحة، ومنهما رجل رمى فيها الزّمان .

وإمّا خبر مبتدأ محذوف تقديره : إحداهما رجلٌ صحيحة، والأُخرى رجل رمى فيها الزّمان .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٤٣٣/١، والمقتضب ٤/ ٢٩٠، والجُمل ٢٤، وشرح عيون الإعراب ٢٤١، وشرح المفصّل ٦٨/٣، والمغني ٦١٤، والمقاصد النّحويّة ٢٠٤/٤، والأشمونيّ ١٢٨/٣، والخزانة ٢١١/٥، والدّيوان ٩٩ .

شـــاهدٌ على إبدال النّكرة من النّكرة؛ وقد يجوز الرّفع على تقدير: (ومنهما رجل) أو(إحداهما[١] رجل)؛ وأمّا بيتُ الأعشى:

لَقَـــدْ كَـــانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تَقَضِّـــي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ[٢]

فشـــاهدٌ على بدل الاشتمال؛ لأنّ (الثّواء) : الإقامة في الحول[٣]، وهـــو مشـــتمل عليه؛ و(تَقَضِّي لُبَاناتٍ) اسم كان، فتَنصب[٤] (يسأمَ) بإضـــمار (أن) وتـــرفعه[٥]؛ فاسم[٦] كان على هذه الرّواية ضمير شأن

---

(١) في أ : واحدهما، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (اللّباناتَ) : الحاجات، واحدُها : لُبانة .

والشّـــاهدُ فيه : (في حولٍ ثواءٍ) حيث أبدل (ثواء) من (حول) بدل اشتمال، وحـــذف الضّمير الّذي يجب أن يتّصل ببدل الاشتمال، وسهّل حذفه علم المخاطب به وإرشادُ الكلام إليه .

ويُروى البيتُ برواية أُخرى وهي (تُقَضَّى لبانات) على أنّها فعلٌ مبنيٌّ للمجهول؛ وتتمّة هذه الرّواية (ويسأمُ سائم) .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٨/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٩/١، والمقتضب ٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، والأُصـــول ٤٨/٢، والجُمـــل ٢٦، والتّبصرة ١٥٩/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٣٠/٢، ٢٣٣/٣، ونتائج الفكر ٣١٧، وشرح المفصّ ٦٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٠/٢، والدّيوان ٧٧ .

(٣) اللّسان (ثوا) ١٢٥/١٤ .

(٤) في أ : ينصب .

(٥) في أ : يرفعه .

(٦) في ب : باسم .

وقصّـــة، مضـــمَر[1] في كان لا يظهر؛ و(تُقَضَّى لُبانات) جملةٌ في موضع نصـــب خـــبرًا لكان، و(يَسْأَمُ) فعل مرفوع معطوفٌ على مثله، و(في) متعلّقة بـــ(تُقَضَّى) .

(١) في ب : يضمر .

[فَصْلُ][(١)] النَّعْتِ

الغرض من النّعت[(٢)] : تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو ثناء، أو مدح، أو ذمّ وهجاء .

فالنّعتُ هو: وصف المنعوت بمعنىً فيه[(٣)]، أو في شيء من سببه[(٤)] بالمشتقّات، أو ما ينزّل[(٥)] منزلة المشتقّات .

فالمشتقّات أسماء الفاعلين والمفعولين[(٦)]،/ نحو: (هذا الرّجل الضّارب) و (الرّجل المضروب)[(٧)]. [١٢٤/أ]

والمنزّل منزلة المشتقّ قولُك: (هذا ثوب خمسون ذراعًا) يقع موقع (طويل)[(٨)].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٢) في ب : بالنّعت .

(٣) وهو النّعتُ الحقيقيّ، نحو : (مررت برجلٍ كريم) .

(٤) وهو النّعت السّببي، نحو : (مررتُ برجل كريمٍ أبوه) .

(٥) في أ : أو ما يتنزّل منزل .

(٦) وكذلك صيغ المبالَغة، والصّفة المشبّهة، وأفعل التّفضيل .

(٧) في أ : المحبوب .

(٨) ومن المنزّل منزلة المشتقّ : اسم الإشارة، نحو : (مررتُ بزيد هذا) أي: المُشار إليه؛ و(ذي) بمعنى (صاحب)، نحو : (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) أي: صاحب مال؛ وأسماء النّسب، نحو : (مررتُ برجلٍ دمشقيّ) أي : منسوب إلى دمشق. يُنظر: أوضح المسالك ٦/٣، وابن عقيل ١٨١/٢، والتّصريح ١١١/٢، والأشمونيّ ٦٣/٣.

والنّعتُ تابعٌ للمنعوت[١] في عشرة[٢] أشياء :

في رفعه، ونصبه، وجرّه، وتعريفه، وتنكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه .

[و][٣] لا يختلف شيءٌ من ذلك من قبَل أن النّعت والمنعوت كالشّيء الواحد .

والأسماء منها[٤]: ما لا يوصف ولا يوصف به؛ وهي المضمَرات[٥] كلّها[٦]؛ لأنّها قد أشبهت الحروف و لم تُضمر إلاّ وقد عُرِفَتْ؛

---

(١) في أ : المنعوت .

(٢) النّعت الحقيقيّ يتبع منعوته في كلّ شيء؛ أي : إنّه يتبعه في أربعة من عشرة؛ والنّعت السّببي يتبع منعوته في اثنين من خمسة .

(٣) العاطِف ساقطٌ من ب .

(٤) في ب : منهما، وهو تحريف .

(٥) خالف في هذا الكسائيّ فجوّز نعت ضمير الغيبة إذا كان النّعت لمدح، أو ذمّ، أو ترحُّم .

وقال ابن مالكٍ : «ورأيُه قويّ فيما يُقصد به مدحٌ، أو ذمّ، أو ترحُّم، نحو : (صلّى الله عليه الرّؤوف الرّحيم) و (عمرو غضب عليه الظّالم المجرم) و (غلامك ألطفْ به البائس المسكين)؛ وغير الكسائيّ يجعل هذا النّوع بدلاً وفيه تكلُّف» . شرح التّسهيل ٣٢١/٣ .

ويُنظر : الارتشاف ٢٩٥/٢، والمساعد ٤٢٠/٢، والأشمونيّ ٧٣/٣ .

(٦) وكاسم الشّرط، واسم الاستفهام، و (كم) الخبريّة، وكلّ اسم غير متمكّن . يُنظر: المقرّب ٢٢٣/١ .

فــلا يجوز : (نزلتُ عليه الكريم) و لم يوصَف بها؛ [لأنّها][(١)] ليست بمشتقّة .

ومــنها : ما يوصف ولا يوصَف به؛ وهي الأسماء الأعلام كلّها[(٢)]؛ [و][(٣)] توصَــف لإزالة الاشتراك العارِض، ولا يوصَف بها؛ لأنّها ليست بمشتقّة، ولا واقعة موقع المشتقّ .

ومــنها : ما يوصف بها ولا توصف؛ وهي الجُمل؛ كقولك : (هذا رجل عقلُه وافر)، و (هذه امرأة حسن صوتُها)[(٤)] و (مررت برجلٍ أبوه عالم) يوصف بها؛ لأنّها تخصيص، وفيها معنى الفعل، ولا توصف؛ لأنّها بمنــزلة الفعل والفاعل، والأفعال الصّناعيّة[(٥)] لا توصف .

ومــنها:/ ما يوصف ويوصف به؛ وهي ثلاثة : أسماء الإشارة[(٦)]، تقــول (جاءني هذا الرّجل) و(جاءني زيدٌ هذا) بمنــزلة : جاءني زيدٌ المُشار إليه . [١٢٤/ ب]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) وكذلك الأسماء الّتي ليست مشتقّة ولا في حكمها؛ كـــ(رجل) و (امرأة) .
يُنظر : المقرّب ١/٢٢٣ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : خبرها .

(٥) لعــلّه يحترز بذلك عن المصادر؛ لأنّ المصادر تدلّ على الأفعال، لكنّها ليست أفعال صناعيّة، بل هي من قبيل الأسماء .

(٦) هــذا مذهب البصريّين، وقال الكوفيّون لا ينعت به ولا يُنعت؛ ويُخرّج ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان . يُنظر : المساعد ٢/٤١٩ .

والأسماء المضافة توصَف ويوصَف بها، كقولك: (جاءني غلام زيد العاقل) و(زيدٌ صاحبُ الدّار) .

وما فيه الأِلف واللاّم، تقول: (جاءني زيدٌ العاقل) و(الرّجل الكاتب) .

وتوصف النّكرة بما يجانِسها من النّكرة، وبالمضاف الّذي إضافته غير محضة؛ كقولك : (جاءني رجلٌ قائلُ الحقِّ)، وجاز ذلك مع كونه مضافًا إلى معرفة؛ لأنّ الإضافة غير محضة، والتّنوينُ فيها مقدَّر، إذْ أصلُ الكلام : (قائلٌ[1] الحقَّ)، ومنه قولُه تعالى : ﴿هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[2].

وقد يقع الفعلان الماضي والمضارِع موقع الصِّفة النّكرة، كقولك : (رأيتُ كوكبًا طلع) و (أقبل رجلٌ يضحَكُ) .

ويوصَف - أيضًا - بالجُمل، كقولك : (جاءني رجلٌ كريم أبوه) و[3] لا بُدّ في الجملة الموصوف بها من ضمير ترتبط[4] به[5].

---

(١) في كلتا النّسختين : قائلاً، وهو سهو .

(٢) من الآية : ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) في أ : فلا بدّ .

(٤) في أ : يرتبط .

(٥) يُنعتُ بالجُملة الفعليّة والاسميّة، ويُشترط في النّعت بالجملة ثلاثة شروط؛ شرطٌ في المنعوت، وشرطان في الجملة نفسها :

١- فيُشترط أن يكون المنعوتُ منكّرًا؛ لأنّ الجملة تؤوّل بنكرة، فلا يُنعت بها إلاّ النّكرة .

ويُوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ، كقولهم: (رجلٌ عَدْلٌ) و(رِضًا) و (امرأةٌ رِضَاً) و(رجلان رِضًا) و(رجال رضًا)[١]؛ والأصل: [رجل][٢] ذُو رِضًا، و امرأةٌ ذاتَ رِضًا، وجلان ذَوا رضًا، ورجالٌ ذَوُو رضًا[٣].

ومتى ترادَفت/ النُّعوتُ لمدح أو ذمّ[٤] جاز أن يتبع بعضها الموصوف في إعرابه؛ وجاز أن يخالفه بقطع[٥] الأخير؛ إيذانًا وتنبيهًا على المدح أو[٦] الذّمّ. [١٢٥/أ]

= ٢- أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف .

٣- أن تكون الجملة خبريّة .

يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٣، وأوضح المسالك ٦/٣، ٧، وابن عقيل ١٨٢/٢، والتّصريح ١١١/٢ .

(١) ويلتزم فيه الإفراد والتّذكير؛ تنبيهًا على أصله . يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٥ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٤٩٥ .

(٣) فلمّا حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه . يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٥.

(٤) في أ : الذّمّ، وهو تحريف .

(٥) إذا تعدّدت النُّعوت لمنعوتٍ واحد؛ فإنْ كان المنعوت لا يتّضح إلاّ بالنّعوت كلها وجب إتباعُها، وإنْ كان يتّضح بدونها جاز فيها الإتباع والقطع، وإنْ كان يتعيّن ببعضها دون بعض جاز فيما لا يتعيّن به الإتباع والقطع، ووجب فيما يتعيّن به الإتباع؛ ولكن يجب تقديم ما فيه إتباعٌ وتأخير المقطوع عنه .

يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٦، وأوضح المسالك ١٠/٣، والتّصريح ١١٦/٢، والهمع ١٨٢/٥، ١٨٣ .

(٦) في ب : والذّمّ .

و[١] القطع بشيئين؛ بالنّصب، والرّفع .

[فالنّصبُ][٢] بمقتضى ناصب لا يظهر .

والرّفع بمقتضى[٣] تقدير رافع لا يظهر في اللّفظ، وعلى ذلك أنشدوا بيتَيْ الخِرْنق، وهما[٤]:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ

النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[٥]

---

(١) في ب : فالقطع .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ : يقتضي .

(٤) الخِرْنِق بنت بدْر بن هفّان بن مالك، من بني ضبيعة، البكريّة، العدنانيّة : شاعرةٌ من الشّهيرات في الجاهليّة، وهي أخت طَرَفة بن العبْد لأُمِّه؛ وأكثر شعرها في رثاء طَرَفة، وفي رثاء زوجها بِشْر بن عمرو بن مرثد سيِّد بني أسد؛ لها ديوان شعرٍ مطبوع .
يُنظر : سمط اللآلئ ٧٨٠، والخزانة ٥٥/٥، والأعلام ٣٠٣/٢ .

(٥) هذان بيتان من الكامل .
(لا يبعدنْ): لا يهلكن . و (الجزر) : جمع جزور؛ وهي : النّاقة الّتي تُتّخذ للنّحر .
و(المعترَك) : موضع الازدِحام في الحرب . و(الطيِّبون معاقد الأُزر) : كنايةً عن عفّتهم، وتنزُّههم عن الفحشاء .
والشّاهد فيهما : (النّازلين) و (الطّيّبون) على ما ذكرالشّارح .
يُنظر هذان البيتان في : الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، والأُصول ٤٠/٢، والجُمل ١٥، والمحتسب ١٩٨/٢، والإنصاف ٤٦٨/٢، وكشف المشكِل ٦١٨/١، وأوضح المسالك ١٠/٣، ١١، والمقاصد النّحويّة ٦٠٢/٣، ٧٢/٤، والتّصريح ١١٦/٢، والهمع (١٨٣/٥)، والخزانة ٤١/٥، والدّيوان ٤٣ - وفيه (النّازلون) بدل =

فلمّا تقدّم نعتٌ قد طالت[١] صلته وفيه مدح قطع، فنصب (النّازلين) بإضمار (أعني)، ورفع (الطّيّبين) بإضمار (هم) .

وفي إعراب هذا البيت أربعة أوْجُه : رفعُهما[٢] جميعًا، ونصبُهما[٣]، ورفع الأوّل ونصب الثّاني[٤]، وعكسُه[٥]؛ وعلى هذا[٦] قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ ﴾[٧]

= (النّازلين)، و (الطّيّبين) بدل (والطّيّبون) - .

(١) في أ : قد طال بصلته .

(٢) أي: رفع (النّازلين) و (الطّيّبين) على الإتباع لـ(قومي)، أو على القطع بإضمار (هم).

(٣) نصبهما بإضمار أمدح، أو أذكر .

(٤) أي : فيكون الأوّل ـ وهو النّازلون ـ مرفوعًا على الإتباع لـ(قومي)، أو على القطع بإضمار (هم) .
ويكون الثّاني - وهو الطّيّبون - منصوبًا على القطع بإضمار أمدح، أو أذكر .

(٥) العكس هو : نصب الأوّل، ورفع الثّاني؛ على القطع فيهما، لا على الإتباع في الثّاني؛ لأنّه مسبوقٌ بنعت مقطوع، والإتباع بعد القطع لا يجوز؛ لِمَا فيه من الفصل بين النّعت والمنعوت بجملة أجنبيّة، أو لِمَا فيه من الرّجوع إلى الشّيء بعد الإنصراف عنه، أو لِمَا فيه من القُصور بعد الكمال؛ لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع؛ اعتبارً بتكثير الجمل . يُنظر : التّصريح ١١٦/٢ .

(٦) في كلتا النّسختين : وهذا على، وما أثبتّه هو الذي يستقيم عليه الكلام .

(٧) من الآية : ١٦٢ من سورة النّساء .
والشّاهد في الآية : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ على أنّه منصوبٌ على القطع المفيد للمدح، كما في قطع النّعوت؛ وهذا القطع مفيدٌ لبيان فضل الصّلاة؛ فَكَثُر الكلامُ في الوصف بأن جُعل في جملة أخرى . =

لأنّه قد اجتمع الشَّرْطان[١].

فصل

وقد يأتي النّعت لزيادة البيان؛ ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ﴾[٢].

[١٢٥/ ب] ولمجرّد المدح؛ كقوله تعالى : ﴿ الحَمْدُ للهِ رَبِّ / العَالَمِينَ ﴾[٣]؛ أو الذّمّ كـــ(أعوذُ باللهِ من الشّيطان الرّجيم) .

= وهُناك أوجه أخرى في إعراب الشّاهد ذكرها المعربون؛ وهي :

١- أنّـــه معطـــوفٌ على (ما)، أي: يؤمنون بما أُنزل إليك وبالمقيمين؛ والمراد بهم الملائكة.

وقيل : التّقدير : وبدين المقيمين؛ فيكون المراد بهم المسلمين .

٢- أنّه معطوفٌ على (قبل)، تقديره : ومن قبل المقيمين، فحذف (قبل)، وأُقيم المضاف إليه مقامه .

٣- أنّه معطوفٌ على الكاف في (قبلك) .

٤- أنّه معطوفٌ على الكاف في (إليك) .

٥- أنّه معطوفٌ على الهاء والميم في (منهم) .

يُنظر : التّبيان في إعراب القُران ١/٤٠٧، ٤٠٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٨١٨، والدّرّ المصون ٤/١٥٣، ١٥٤ .

(١) وهما : أنّ النّعت المتقدّم قد طالت صلته، وفيه مدح .

(٢) من الآية : ١٥٨ من سورة الأعراف .

(٣) سورة الفاتحة، الآية : ١ .

وقد يُحذف[١] للعلم به؛ فيُستغنى بمعناه عن لفظه[٢]، كقوله تعالى : ﴿[قُلْ][٣] يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾[٤] أي : على شيء نافع، ومنه قولُ الشّاعر :

وَرُبَّ أَسِيْلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيْدُ[٥]

[أي : فَرْعٌ وَافِرٌ، وَجِيْدٌ طَوِيلٌ][٦].

---

(١) أي : النّعت؛ وكذلك يُحذف المنعوت إنْ عُلِمَ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ [سبأ : ١١] أي : دُروعًا سابغات . ابن عقيل ١٩٠/٢ .

(٢) في ب : عن اللّفظ به .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) من الآية : ٦٨ من سورة المائدة .

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمرقّش الأكبر .

والشّاهدُ فيه : (لها فرعٌ وجِيْدٌ) على ما ذكر الشّارح .

يُنظر هذا البيت في : المفضّليّات ٢٢٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٢/١، وأوضح المسالك ١٨/٣، والمقاصد النّحويّة ٧٢/٤، والتّصريح ١١٩/٢، والأشمونيّ ٧٢/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فَصْلُ عَطْفِ البَيَانِ

العطف في اللّغة[١]: الرُّجوع؛ فكأنّهم في عطف الاسم الثّاني على الأوّل رجعوا إلى الأوّل فأوضحوه بالثّاني، غير محتاجٍ إلى حرف كاحتياج عطف النّسق، كقول الشّاعر :

وَلَقَـــدْ أَعْطِفُهَـــا كَارِهَـــةً حَيْثُ لِلنَّفْسِ مِنَ المَوْتِ هَرِيْرُ[٢]

أي : أرجعها .

هـــذا هو التّابع الموضّح المخصّص متبوعه غير مقصود بالنّسبة، ولا مشتقـــًّا، ولا مؤوّلاً بمشتقّ[٣]؛ كقوله :

أَقْسَـــمَ بِـــاللهِ أَبُـــو حَفْـــصٍ عُمَـــرْ[٤]

---

(١) اللّسان (عطف) ٢٤٩/٩ .

(٢) هذا بيتٌ من الرّمل، و لم أقف على قائله .

والشّاهد فيه : (أعطفها) حيث جاءت بمعنى الرّجوع عن الشّيء .

يُنظر هذا البيت في : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٦٨/١ .

(٣) يُنظر : ابن النّاظم ٥١٤ .

(٤) هـــذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لعبد الله بن كيسبة، وقيل : لأعرابيّ، وقيل : لرؤبة وليس في ديوانه .

وبعده :

مَـــا مَسَّـــهَا مِنْ نَقَـــبٍ وَلاَ دَبَرْ

فَاغْفِـــرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَـــانَ فَجَرْ

=

فـ[١] (الموضّح و المخصّص) : يخرج التّوكيد[٢]، وعطف النّسق.

و(غير مقصود بالنّسبة): يخرج[٣] البدل؛ لأنّه في نيّة تكرار[٤] العامل.

و (لا مشتقًّا ولا مؤوّلاً به)[٥]: [يخرج النّعت][٦].

[١٢٦/ أ] وعطف / البيان لا يكون إلاّ جامدًا، وإنْ كان كالصّفة كاشفًا حقيقة المقصود به .

وشرط عطف البيان أن يُطابِق ما قبله في التّعريف والتّنكير[٧]،

= والمقصود بأبي حفص عمر : أميرُ المؤمنين عمر بن الخطّاب ــ رضي الله عنه ــ .
والشّاهدُ فيه : (أبو حفص عمر) حيث جاء قولُه : (عمر) عطف بيان على قوله: (أبو حفص).
يُنظر هذا البيت في : شرح المفصّل ٣/٧١، وشرح الكافية الشّافية ٣/١١٩١، وابن النّاظم ٥١٤، وأوضح المسالك ٣/٣٢، وابن عقيل ٢/٢٠١، والمقاصد النّحويّة ٤/١١٥، والتّصريح ١/١٢١، والخزانة ٥/١٥٤ .

(١) في ب : أما.

(٢) في ب : للتوكيد.

(٣) في ب : مخرج .

(٤) في ب : تكرير.

(٥) في كلتا النّسختين : أو مؤوّلاً به، والتّصويب من ابن النّاظم ٥١٤ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٧) عطفُ البيان يطابِق متبوعه في أربعة من عشرة كالنّعت الحقيقيّ؛ في أوْجُه الإعراب - الرّفع والنّصب والجرّ -، والإفراد والتّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث، والتّعريف والتّنكير.
يُنظر : ابن النّاظم ٥١٥، وأوضح المسالك ٣/٣٣ .
وذهب أكثرُ النّحويّين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين .
وذهب الكوفيّون وجماعة ــ منهم ابن مالك ــ إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكّرين، كما يكونان معرّفين . =

ويختصّ بالأسماء الأعلام والكُنى؛ وهما لا يوصف بهما؛ مثالُه: (رأيتُ أخاك زيدًا) و(لقيت أبا محمدٍ عمرًا) و(مررتُ بعليٍّ أبي الحسن) فـ(زيد) و(أبو الحسن) و(أبو محمد) عطف بيان .

وهو كالوصف، ووجه المشابهة[1] بينه وبين الصّفة : أنّ الصّفة تدلّ على الذّات باعتبار المعنى الّذي وضعت له .

وعطف البيان يدلّ[2] على الذّات من غير اعتبار معنى زائد على مفهوم الذّات[3].

والفائدة الحاصلة بعطف البيان : أنّه إذا كان المسمّى اسمًا ولقبًا[4]، أو اسمًا وكُنية، ثم حصل اشتراكٌ في أحدهما بيّنته بالآخر؛

= تُنظر هذه المسألة في : شرح الكافية الشّافية ١١٩٤/٣، وشرح التّسهيل ٣٢٦/٣، وابن النّاظم ٥١٥، والارتشاف ٦٠٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٨٦/٣، وأوضح المسالك ٣٣/٣، وابن عقيل ٢٠٣/٢، والتّصريح ١٣١/٢، والأشمونيّ ٨٦/٣ .

(١) في ب : الشّبه .

(٢) في أ : فيدلّ .

(٣) وهُناك وجوه شبه أُخرى بين عطف البيان والصّفة، ووُجوه افتراق :

فمن وُجوه الشّبَه : أنّ فيه بيانًا للاسم المتبوع كما في الصّفة، وأنّه جارٍ عليه في تعريفه كالصّفة .

ومن وجوه الافتراق : أنّ النّعت بالمشتقّ أو ما ينزّل منزلة المشتقّ، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنه يكون بالجوامد، وأنّ عطف البيان لا يكون إلاّ في المعارف، والصّفة تكون في المعرفة والنّكرة .

يُنظر: شرح عيون الإعراب ٢٣٤، وشرح المفصّل ٧١/٣، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٦٩/١.

(٤) في ب : أو لقبًا .

[فإذا قلتَ: (جاء محمّد أبو عبد الله)][(١)] فقد بيّنت[(٢)] الأوّل بالثّاني[(٣)] كالصّفة.

ومنهم مَن يجعل صفات أسماء الإشارة عطف بيان[(٤)]؛ لعدم اشتقاقها؛ وكونها من أسماء الأجناس .

ومن الفرق بين عطف البيان والبَدَل في اللّفظ؛ وذلك في موضعين:

أحدهما : النّداء[(٥)].

والثّاني : اسم الفاعل المعرّف بالألف واللاّم إذا أُضيف إلى معرّف باللاّم، ثم عُطِف على المضاف إليه؛ / وقد جاء الوجهان في قول الرّاجز[(٦)]: [١٢٦/ ب]

..... يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[(٧)] .....

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : ثبت.

(٣) في ب : بالذّات.

(٤) وذلك إنْ كان مصحوب (أل) جامدًا محْضًا، كـ(مررتُ بذلك الرّجل)، كما صرّح بذلك ابن مالكٍ في شرح التّسهيل، ثم ساق بعض الأدلّة في الرّدّ على مَن يجعله نَعتًا .

يُنظر : شرح التّسهيل ٣/٣٢٠، ٣٢١، والمساعد ٢/٤١٩، والأشمونيّ ٣/٧٢ .

(٥) وبيان ذلك : ((أن يكون التّابع مفرَدًا، معرفة، معربًا، والمتبوع منادى؛ كقولك : (يا أخانا زيدًا) فإنّ (زيدًا) يجب أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّه لو كان بدلاً لكان في نيّة تكرار حرف النّداء معه، ولكان يلزم بناؤه على الضّمّ، كما يلزم في كلّ منادى مفرد معرِفة)) . ابن النّاظم ٥١٧ .

(٦) في ب : الشّاعر .

(٧) هذا جزء من بيتين من مشطور الرّجز، وهما لرؤبة، وهو بتمامهما : =

وفي قول الشّاعر :

أَنَــا ابْــنُ الــتَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَــلَيْهِ الطَّيْــرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعــَا[1]

أمَّــا (نصر) الأوّل فمنادى[2] مضموم، والثّاني عطف[3] بيان؛

= إِنِّــي وَأَسْــطَارٍ سُــطِرْنَ سَطْرَا لَقَــائِلٌ يَــا نَصْــرُ نَصْــرٌ نَصْــرَا

و (أسطار) : جمع سطر؛ وهو الخطّ والكتابة .

و (يا نصر) : أراد به نصر بن سيّار أميرُ خراسان .

والشّاهدُ فيه : (يا نصرُ نصرٌ نصرًا) على ما ذكر الشّارح .

وذكــر العينيّ أنّ هذا البيت يروى : (يَا نَصْرُ نَضْرًا نَضْرًا) بالضّاد المعجمة؛ وهو صاحب نصر بن سيّار .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وأسرار العربيّة ٢٩٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣، وشرح المفصّل ٣/٢، والمغني ٥٩٧، والمقاصد النّحويّة ١١٦/٤، والهمع ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٤ .

(١) هذا البيتُ من الوافر، وهو للمرّار بن سعيد الأسديّ .

و (بشر بن عمرو) : زوج الخِرْنِق أخت طَرَفَة بن العَبْد، قتله جدّه خالد الفقعسيّ يوم القُلاب .

والشّاهدُ فيه : (التّارك البكريّ بشر) فإنّ (بشر) يتعيّن فيه أن يكون عطف بيان على (البكريّ)، ولا يجوز أن يُجعل بدلاً منه . وقد فصّل الشّارح ذلك .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٨٢/١، وشرح المفصّل ٧٢/٣، ٧٣، والمقرّب ٢٤٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٤/١، وابن النّاظم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣٦/٣، وابن عقيل ٢٠٤/٢، والتّصريح ١٣٣/٢، والهمع ١٩٤/٥، والخزانة ٢٨٤/٤، وشعره ــ ضمن شعراء أمويّون ــ ٤٦٥/٢ .

(٢) في ب: منادى .

(٣) في ب : يعطف .

بدليل تنوينه، ولو كان بدلاً لوجب بناؤُه على الضّمّ؛ لأنّ العامل في البدل مرادٌ؛ وأمّا (نصر) الثّالث فمنصوب إمّا على المصدر، أي: (انصر نصرًا)، وإمّا على عطف بيان على الموضع[١].

الثّاني[٢] في قوله: (أنا ابن التّارك البكريّ بشر) بالجرّ[٣]؛ فإنّه إذا نصب جاز أن يكون بدلاً من (البكريّ)[٤]؛ لأنّ موضعه نصب؛ ولأنّ البدل في حكم تكرير العامل، وإذا كرّرت لم يكن له في (بشر) إلا نصبه[٥]، نحو: (التّارك بشرًا)؛ لأنّ اسم الفاعل المعرّف باللاّم لا يُضاف إلى غير المعرّف إلاّ عند الفرّاء - على ما قيل-[٦].

فـ(بشر) بالجرّ لا يجوز أن يكون بدلاً[٧] من (البكريّ)[٨]؛ فإن نصبته جاز أن يكون بدلاً، وأنّ النّاصب له (التّارك) مقدَّرًا[٩] قبله مكرّرًا، لا (التّارك) الأوّل .

---

(١) وقد رُوي في (نصر) الأوّل وجهان : ضمُّه، ونصبه .
والثّاني رُوي فيه أربعة أوجُه : ضمُّه، ورفعُه، ونصبُه، وجرّه .
والثّالث رُوي فيه وجهٌ واحد؛ وهو : النّصب .
يُنظر : شرح المفصّل ٣/٢، والخزانة ٢١٩/٢ ــ ٢٢١ .

(٢) في ب : والثّاني .

(٣) فـ(بشر) بالجرّ عطف بيان على (البكريّ) لا بدل؛ لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل.

(٤) في ب : النّكرة، وهو تحريف .

(٥) في أ : إلاّ نصبٌ .

(٦) يُنظر : شرح عمدة الحافظ ٦٠٥/٢، وابن النّاظم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣٧/٣، وابن عقيل ٢٠٥/٢، والتّصريح ١٣٣/٢، والأشمونيّ ٨٧/٣ .

(٧) في كلتا النّسختين : عطف بيان، وهو سهوٌ من النّاسخ، والصّواب ما هو مثبت؛ والعلّة في عدم الجواز : لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل .

(٨) في ب : النّكرة، وهو تحريف .

(٩) في ب : فتقدّر .

بَابُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ

هَذَا وَفِي الأَسْمَاءِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ فَجَـرُّهُ كَنَصْـبِهِ لاَ يَخْتَلِفْ

/ وَلَيْـسَ لِلتَّـنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ لِشِبْهِهِ[1] الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ [١٢٧/أ]

مِـثَالُهُ أَفْعَـلُ[2] فِـي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ : أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ

الاسم أصلُه الصَّرْفُ؛ وهو الجرّ والتّنوين[3] .

وقيـل : صرفه عن شبه الفعل بوجه؛ لأنّ في الأسماء ما شابه الفعل بعلّتين فرعيّتين من علل تسع، فامتنع لذلك[4] ممّا[5] يمتنع منه الفعل؛ وذلك

---

(١) في أ : لِشبْه .

(٢) في ب : أحمر .

(٣) هذا قولُ الزّجّاج، وابن السّرّاج، والرّمّانيّ، والسّيرافيّ .

وهو مبنيّ على أنّ الصّرف هو التّصرّف في جميع المجاري .

يُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٣، ٤، والأُصول ٧٩/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٣٨/١، والتّصريح ٢١٠/٢، والهمع ٧٦/١ .

ومذهب المحقّقين أنّه التّنوين وحده .

وهـذا مبنيّ على أنّ الصّرف هو ما في الاسم من الصّوت أخذًا من الصّريف؛ وهو الصّوت الضّعيف.

يُنظر : أسرار العربيّة ٣٦، واللُّباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١، ومسائل خلافيّة في النّحو، المسألة الحادية عشرة، ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١٩/٤، والتّصريح ٢١٠/٢، والأشمونيّ ٢٢٨/٣ .

(٤) في أ : كذلك .

(٥) في ب : كما .

لأنّ في الفعـــل فرعيّة على الاسم في اللّفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر[١]، وفـــرعيّة في المعـــنى؛ وهي احتياجه إلى الفاعل، ونسبته إليه، والفاعلُ لا يكـــون إلاّ اسمـــاً؛ فالاسم حينئذ أصل الفعل[٢]، فمتى وافق الاسم الفعل في لزوم علّتين فرعيّتين امتنع من التّنوين والجرّ؛ لأنّهما لا يدخلان الفعل .

والصَّرْفُ قيل : هو مَأخوذٌ من صَرِيْفِ البَكْرَةِ، أو من صريف ناب البعير[٣]؛ لأنّ التّنوين قريب من ذلك .

وموانع الصّرف هذه[٤]:

شَيْئَانِ مِنْ تِسْعَةٍ فِي اسْمٍ إِذَا اجْتَمَعَا ... لَمْ يَصْرِفَاهُ وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَهْذِيبُ

عَـــدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَـــةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ

/ وَالـــنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ[٥] [١٢٧/ ب]

فـــالعدلُ فرعٌ على المعدول عنه، وهو تغيير اللّفظ مع بقاء ما كان

---

(١) هذه مسألة من المسائل الّتي وقع الخلاف فيها بين النُّحاة؛ تعرّضنا لها في ص ١١٥ فليُراجع هُناك .

(٢) في ب : للفعل .

(٣) الصّـــريف : صـــوت الأنياب والأبواب؛ وناقةٌ صروف : بَيِّنة الصَّريف، وصريف الفحل : هَدْرُه؛ وما في فمه صارفٌ، أي : ناب؛ وصريف القعو : صوتُه . اللّسان (صرف) ٩/١٩١ .

(٤) في ب : بهذه .

(٥) هذه الأبيات من البسيط، وتُنسب لأبي سعيد الأنباريّ النّحويّ .

يُنظر : أسرار العربيّة ٣٠٧، والكافية ٦٢، وشرح الرّضيّ ١/٣٥، وابن عقيل ٢/٢٩٤، =

عليه من المعنى؛ وهو على ضربين :

عدلٌ ملتزم بالصّفة، نحو: (مَثْنَى) و(ثُلاَث) و (رُبَاع)؛ ويقال في هذا المعدول عن العدد : مَثْلَثْ، ومَرْبَعْ .

وأجـــاز الكوفيّـــون، والزّجّاج[1] قياســـًا على ما سُمِعَ: (خُمَاسَ) و(مَخْمَس) و(سُدَاسَ) و (مَسْدَس)، وكذلك إلى (عُشَار)[2]؛ ولم يَرِد ما سمع من ذلك إلاّ نكرة، كقوله تعالى: ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[3].

= والفوائـــد الضّـــيائيّة - مع الحاشية - ١/٢٠٨، ٢٠٩، والأشباه والنّظائر ٣/٦١، والأشمونيّ ٣/٢٣٠ - وفي جميع هذه الكتب لَمْ يَرِد البيت الأوّل -، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٢٥ ورواية البيتُ الأوّل فيه هكذا :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ

(١) يُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، والمخصّص ١٧/١٢٠، وابن النّاظم ٦٤٠، والارتشـــاف ١/٤٣٧، وتوضـــيح المقاصـــد ٤/١٢٩، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٤٠ .

(٢) وذهب البصريّون إلى أنّه لا يُقاس، بل يقتصر على المسموع .

وقيل : يُقاس على (فُعَال)؛ لكثرته لا على (مَفْعَل) .

وقـــال أبـــو حيّان : والصّحيح أنّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة؛ وحكى البـــناءين أبـــو عمـــرو الشّيبانيّ، وحكى أبو حاتم وابن السِّكّيت : من (أُحاد) إلى (عشار)؛ ومَن حَفِظَ حُجّة على من لم يحفظ .

يُـــنظر : المخصّـــص ١٧/١٢٠، وشـــرح الجُمل ٢/٢٢٠، والارتشاف ١/٤٣٧، وتوضيح المقاصد ٤/١٢٩، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٤٠ .

(٣) من الآية : ١ من سورة فاطر .

وكقول الشّاعر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيْسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[1]

ومن العدل المقابل مثل (أُخَر) في مقابلة (آخَرين)، وهو جمع (أُخْرى) مؤنّث (آخِر) لا جمع (أُخْرَى) بمعنى (آخِرة)[2]؛ لأنّ هذه غير معدولة .

---

(١) في كلتا النّسختين : موحدا، والصّواب ما هو مثبت؛ لأنّه صفة لـ(ذئاب) وهو مرفوع.

وهذا البيتُ من الطّويل، وهو لِسَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ .

والشّاهدُ فيه : (مثنى وموحد) حيث منعهما من الصّرف؛ لأنّهما صفتان معدولتان عن (اثنين اثنين) و (واحد واحد) .

يُنظر هذا البيت في : ديوان الهذليّين ٢٣٧/١، وشرح أشعار الهذليّين ١١٦٦/٣، والكتاب ٢٢٦/٣، والمقتضب ٣٨١/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، واللّمع ٢١٨، والمخصّص ١٢١/١٧، وشرح المفصّل ٦٢/١، ٥٧/٨، وابن النّاظم ٦٤١ .

(٢) (أُخر) جمع (أُخرى) بمعنى (آخرة) يصرف لانتفاء العدل؛ لأنّ مذكّرها (آخِر) بالكسر بدليل : ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى ﴾ [النجم : ٤٧]، ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ [العنكبوت : ٢٠]؛ فليستْ من باب أفعل التّفضيل .

والفرق بين (أخرى أنثى آخر) و (أُخرى بمعنى آخرة) : أنّ تلك لا تدلّ على الانتهاء، ويُعطَفُ عليها مثلها من جنسها؛ نحو : (جاءت امرأةٌ أُخرى وأُخرى) .

وأمّا (أُخرى بمعنى آخرة) فتدلّ على الانتهاء، ولا يُعطَف عليها مثلها من جنس واحد؛ وهي المقابلة لـ(أولى) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾ [الأعراف : ٣٩] .

يُنظر : ابن النّاظم ٦٤٢، وتوضيح المقاصد ١٢٨/٤، والتّصريح ٢١٥/٢، والأشمونيّ ٢٣٩/٣ .

الضَّـــرْبُ الثَّانِي : عارٍ من الصِّفة، ومنه علَمٌ للمذكّر؛ نحو : (عُمَر) و(زُفَر) عدلا عن عَامِر، و زَافِر .

ومـــنه : (جُمَعَ)[1] لأنّه مغيّر عن صيغته[2] الأصليّة وهي (جمعاوات)؛ لأنّ (جَمْعَاء) مؤنّث (أَجْمع)[3]؛ تقول : (مررتُ بالهندات كلّهنّ جُمَعْ) فلا[4] يُصرف للتّأنيث/ والعدل . [١٢٨/أ]

---

(١) لا ينصرف كذلك للتّعريف والعدل؛ أمّا العدل فذكره الشّارح .
وأمّا التّعريف فلأنّه مضافٌ في المعنى إلى ضمير المؤكّد، وقد استغني بنيّة الإضافة عن ظهورها، وصار (جُمَع) كالعَلَم في كونه معرفة بغير قرينة لفظيّة، وأثّر تعريفه في منع الصّرف كما تؤثّر العلَميّة . ابن النّاظم ٦٥٥ .

(٢) في أ : صيغه .

(٣) فكمـــا جُمع المذكّر بالواو والنّون كذلك كان حقّ مؤنّثه أن يُجمع بالألف والتّاء؛ فـــلمّا جاءوا به على (فُعَلْ) عُلم أنّه معدولٌ عمّا هو القياسُ فيه وهو (جمعاوات)؛ وهو اختيار ابن مالكٍ وابنه .
وقيـــل : معدول عن (فُعْل)؛ لأنّ قياس (أَفْعل فَعْلاء) أنْ يُجمع مذكّره ومؤنّثه عـــلى (فُعْل)، نحو : (حُمْر) في أحمر، و حمراء؛ وهو قولُ الأخفش، والسّيرافيّ، واختاره ابن عُصفور .
وقيل : إنّه معدول عن (فعاليّ)؛ لأنّ (جمعاء) اسم كـــ(صحراء) .
والصّحيح الأوّل؛ لأنّ (فعلاء) لا يُجمع على (فُعْل) إلاّ إذا كان مؤنّثـــاً لأفعل صـــفة، كـــ(حمراء) و (صفراء)؛ ولا على (فعاليّ) إلاّ إذا كان اسمـــاً محْضـــاً لا مذكّرله، كـــ(صحراء)؛ و (جمعاء) ليس كذلك .
يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٨٦٨/٢، وابن النّاظم ٦٥٥، وتوضيح المقاصد ١٥٤/٤، والتّصريح ٢٢٢/٢، والهمع ٩٠/١، والأشمونيّ ٢٦٤/٣ .

(٤) في أ : فلا تُصرف .

والوصفُ فرعٌ - على الموصوف والجُمود -؛ لأنّه مشتقٌّ، والمؤنّث فرعٌ على المذكّر؛ والتّنكير أصل، والتّعريف فرع عليه؛ والعُجمة فرعٌ على العربيّة؛ لاحتياجها إلى التّبيين بها، وبُعْدَ الاشتقاق من العربيّة أو عدمه؛ والجمع فرع على ما جُمع منه الإفراد؛ والتّركيبُ فرعٌ على ما رُكّب[١] منه؛ وما زيد في آخره ألفٌ ونون فرعٌ على ما عُرّي من الزّيادة؛ ووزن الفعل كذلك .

وجميع ما لا ينصرف أحد عشر ضرْبًا؛ خمسةٌ منها لا تنوّن[٢] معرفة ولا نكرة:

أوّلها: وزن الفعل إذا كان صفة عاريًا من لُحوق تاء التّأنيث به - وإن صغّر كـ(أحيمر) لم تلحقه أيضًا -، نحو: (أحمر) و(أبيض) و(أشهل) و (أحسن)؛ احترازًا بتاء التّأنيث من (أَرْمَل) وهو الفَقير[٣]، فضعف[٤] الشّبه، كقولهم: (امرأةأرملة) .

و(أَرْبَعٌ) فهو أحقّ بالصّرف من (أرمل)؛ لاعتراض الوصفيّة[٥].

---

(١) في ب : ما تركّب .

(٢) في أ : لا ينوّن .

(٣) في أ : الفقر .

(٤) إنّما اشترط أن لا تلحقه تاء التّأنيث؛ لأنّ ما تلحقه من الصّفات كـ(أرمل) ضعيف الشّبه بلفظ المضارع؛ لأنّ تاء التّأنيث لا تلحقه .

يُنظر : ابن النّاظم ٦٣٨، والتّصريح ٢/٢١٣ .

(٥) أربع : هو في الأصل اسم للعدد أربعة .

و لم يصرف (أَدْهَم)[١]- للقيد - نظرًا إلى كونه صفةً في الأصل.

و (أَجْـدَلٌ) للصّقر، و (أَخْيَلٌ) لطّائرٍ[٢] ذي خِيلان[٣]، و (أَفْعًى) لضربٍ من الحيّات .

فأكـثرُ العربِ[٤] يصرفونه للتّجرّد عن الوصفيّة[٥]؛ ومنهم[٦] مَن لا يصـرفه لملاحظة معنى الوصفيّة، وهو في (أفعى)/ أبعد منه[٧] في (أجدل) و(أخيل)؛ لأنّهما مأخوذان من (الجَدْلِ) وهو الشِّدّة[٨]، ومن (المخيول) [١٢٨/ ب]

---

(١) لعدم الاعتداد بالعارِض لم يؤثّر عروض الاسميّة فيما أصله الوصفيّة .

يُنظر : ابن النّاظم ٦٣٨، والتّصريح ٢/٢١٣ .

(٢) في كلتا النّسختين : للطّائر، والتّصويب من ابن النّاظم ٦٣٨ .

(٣) جمع خال : وهي النُّقط المخالفة لبقيّة البدن .

و الأخيـل : طائـرٌ أخضر وعلى جناحيْه لُمْعَة تخالف لَونَه؛ سُمّي بذلك للخيلان؛ وقيل: الأخيل الشَّقرَّاق، وهو مشؤومٌ عند العرب؛ تقول العرب : «أشأمُ من أخيل».

اللّسان (خيل) ١١/٢٢٩ .

(٤) يُـنظر : ابـن الـنّاظم ٦٣٨، والارتشاف ١/٤٣٠، وأوضح المسالك ٣/١٤٣، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٣٦ .

(٥) في أصـل الوضـع، ولا أثر لِمَا يلمح في (أجدل) من الجدْل وهو الشّدّة، ولا في (أخيـل) مـن المخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في (أفعى) من الإيذاء؛ لعروضه عليهنّ .

يُنظر : ابن النّاظم ٦٣٨، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٣٦ .

(٦) يُـنظر : ابـن الـنّاظم ٦٣٨، والارتشـاف ١/٤٣٠، وأوضح المسالك ٣/١٤٣، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٣٦ .

(٧) في أ : أبعد من .

(٨) في كلتا النّسختين : الشّدّ، والصّواب ما هو مثبَت .

وهو الكثيرُ[١] الخيلان .

و[أمّا][٢] أفعى فلا مادّة [له][٣] في الاشتقاق، بل بذكره[٤].

وممّا جاء فيه (أجدل) و (أخيل) غير مصروفين قولُ الشّاعر :

كَـأَنَّ العُقَيْـلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِـرَاخُ القَطَا لاَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيـَا[٥]

وقول الآخَر :

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَـا طَائِـرِي يَوْمًـا عَلَيْكِ[٦] بِأَخْيَلاَ[٧]

---

(١) في ب : كثير .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٦٣٩ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) أي : إنّ (أفعى) لا مادّة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارِن تصوّر إيذائها؛ فأشبهت المشتقّ، وجرَتْ مجراه على هذه اللّغة .

يُنظر : ابن النّاظم ٦٣٩، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٣٦ .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للقطاميّ، وقيل : لجعفر بن عُلْبة الحارثيّ .

و (أجـدل) : الصّقر . و(بازيـًا) : متطاولاً، من بزا عليه، يبزو : إذا تطاول عـليه؛ ويجوز أن يكون بازيـًا : الطّير المشهور، ويكون معطوفـًا على (أجدل)، وقد حذف حرف العطف ضرورة، والأصل : لاَقَيْنَ أجدل وبازيـًا .

والشّـاهدُ فيه : (أجدل) حيث منعه من الصّرف لوزن الفعل ولمح الصّفة؛ وذلك لأنّه مأخوذ من (الجدل) وهو الشّدّة .

وأكثرُ العرب يصرفه؛ لخلوّه عن أصالة الوصفيّة .

يُنظر هذا البيتُ في : المؤتلف والمختلف ١٩، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، وابن النّاظم ٦٣٩، واللّسـان (جدل) ١١/١٠٤، وأوضح المسالك ٣/١٤٣، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٤٦، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٣٧، والدّيوان ١٨٢ .

(٦) في كلـتا النّسـختين: عليكم، والصواب ما هو مثبَت؛ كما ورد في المصادر الّتي ذكرت البيت.

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحسّان بن ثابت رضي الله عنه . =

أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَى[١] أَوْ وَزْنَ دُنْيَا[٢] أَوْ مِثَالَ ذِكْرَى

هذا ممّا فيه ألف التّأنيث مقصورة فهي تمنع صرف ما هي فيه؛ نكرةً كان، أو معرفة، أو اسمًا، أو صِفة، أو مفرَدًا، أو جمْعًا، كـ(ذكرى)[٣] و(سكرى)[٤] و (رضوى) و (مرضى) .

وإنّما كانت وحدها سببًا مانعًا من الصّرف؛ لأنّهازيادة لازمة لبناء ما هي فيه[٥].

ففي[٦] المؤنّث بها فرعيّة في اللّفظ؛ وهي لُزوم الزّيادة حتى كأنّها من أُصول الاسم، فإنّه[٧] لا يصحّ انفكاكها عنه .

= والشّاهدُ فيه : (بأخيلا) حيث منعه من الصّرف لوزن الفعل ولمح الصّفة؛ لأنّه مأخوذٌ من (المخيول) وهو الكثير الخيلان .

يُنظر هذا البيتُ في : الاشتقاق ٢/٣٠٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٢، وابن النّاظم ٦٣٩، واللّسان (خيل) ١١/٢٣٠، وأوضح المسالك ٣/١٤٤، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٤٨، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشمونيّ ٣/٢٣٧، والدّيوان ١/٤٤ .

(١) في ب : تنكرى، وهو تحريف .

(٢) في شرح الملحة ٣٠٥ : أَوْ وَزْنَ بُشْرَى .

(٣) في ب : لذكرى .

(٤) في ب : بلدى، وهو تحريف .

(٥) ولم تلحقه إلاّ باعتبار تأنيث معناه تحقيقًا أوتقديرًا .

(٦) في ب : نفي، وهو تحريف .

(٧) في كلتا النّسختين : فإنّها، والتّصويب من ابن النّاظم ٦٣٥ .

[١٢٩/أ] وفــرعيّة في المعنى/ وهي الدّلالة على التّأنيث؛ ولا خِلافَ أنّه فرعٌ على التّذكير؛ لاندراج كلّ مؤنّث تحت مذكّر[١]، من غير عكس .

أَوْ وَزْنَ فَعْــلاَنَ الَّــذِي مُؤَنَّثُهْ فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهْ[٢]

هــذا الاسم يمنع صرفَه الألفُ والنّون المزيدتان في (فَعْلاَن) صفةً لا تلحقه تاء التّأنيث، كــ(سَكْرَان) و (غَضْبَان) و (عَطْشَان)، ومؤنّثه على (فَعْلَى) كــ(سَكْرَى) .

فمــنع الصّرف لتحقق[٣] العلّتين الفرعيّتين به، أعني : فرعيّة المعنى؛ لأنّ فيه الوصفيّة، وهي فرعٌ على الجُمود؛ لأنّ الصّفة تحتاجُ إلى موصوف يُنسب[٤] معناها إليه، والجامدُ لا يحتاج إلى ذلك[٥].

وأمّــا فرعيّة اللّفظ فإنّ فيه الزّيادتين المضارعتين لألفي التّأنيث، من نحو: (حَمْرَاء) في أنّهما في بناء يخصّ[٦] المذكّر .

كما أنّ ألفيْ (حَمْرَاء) في بناء يخصّ[٧] المؤنّث، وأنّهما لا يلحقهما التّاء؛ فلا يُقال: (سَكْرَانة) ولا (حَمْرَاءَة) .

---

(١) في ب : تحت كلّ مذكّر.

(٢) في متن الملحة ٤٤ : مَا أَلَّفْتُهْ .

(٣) في كلتا النسختين: لتحقيق والتّصويب من ابن الناظم ٦٣٥.

(٤) في ب : ينتسب .

(٥) وما يحتاج فرعٌ عمّا لا يحتاج .

(٦) في ب : يختصّ .

(٧) في ب : يختصّ .

أَوْ وَزْنَ فَعْـــلاَءَ وَأَفْعِـــلاَءَ كَمِـــثْلِ حَسْـــنَاءَ[١] وَ أَنْـــبِيَاءَ

حكـــم الألِـــف الممدودة في امتناع [صرف][٢] ما يتّصل بها[٣] كحكـــم الألِـــف المقصورة / في كونه مفرَدًا، أو جمعـــًا، أو مذكّرًا، أو مؤنّثـــًا، أو نكِرة، أو معرفة، أو صِفة، أو اسمـــًا، كـــ(بَيْداء) و (أشياء) و(زكريّاء) و (حمراء) . [١٢٩/ ب]

فـــــ(فَعْـــلاَءَ) نحو[٤]: (طَرْفَاء)[٥] و (كَرْمَاء)، و (أفعلاء) كـــ(أنبياء) و (أصدقاء)؛ فهذه الألِف – كما تقدّم – زيادة لازِمة لبناء ما هي [مزيدة][٦] عليه باعتبار التّأنيث .

أَوْ وَزْنَ[٧] مَثْنَى وَثُلاَثَ فِي الْعَدَدْ إِذْ مَا رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ[٨]

هـــذا قد تقدّم الكلامُ في الإشارة إليه بالعدد والمعدول؛ فقولهم: (جاء القـــومُ أُحَـــادَ)، (جاءوا واحدًا واحدًا)؛ وكذا (مَثْنَى)[٩]، (اثنين اثنين)؛

---

(١) في أ : حمراء .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في كلتا النّسختين : به، والأَلْيَقُ بالنّص المطابَقة، كما هو مثبَت .

(٤) في ب : كطرفاء .

(٥) في أ : ظرفاء، وهو تحريف .

و(طرفاء) : جماعة الطّرفة؛ شَجَرٌ . اللّسان (طرف) ٩/ ٢٢٠ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) في متن الملحة ٤٤ : أَوْ مِثْلِ مَثْنَى .

(٨) وَرَد عجُز هذا البيتُ في شرح الملحة ٣٠٨ كالتّالي :

فَاصْـــغِ يَا صَـــاحِ إِلَـــى قَـــوْلِ السَّـــدَدْ

(٩) في أ : اثنيا، وفي ب : اثنا؛ والصّواب ما هو مثبَت .

وكـــذا[١] (ثُلاَث) و(رُباع)؛ وهذا غير مصروف[٢] لِمَا فيه من العدل والصّفة .

وَكُـــلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ وَهْوُ[٣] خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ[٤]

وَهَكَـــذَا إِنْ زَادَ فِـــي المِثَالِ نَحْـــوُ : دَنَـــانِيرَ بِـــلاَ إِشْـــكَالِ

هذا الجمعُ أيضـــاً ممّا لا ينصرف إلاّ إذا كان معرفة بدخول الألف واللاّم عليه أو أُضيف؛ وهو كلّ جمع على وزن[٥] (مفاعل) أو (مفاعيل) ممّـــا بعـــد ألفـــه حرفان، كـــ(مساجد) و(دراهم) و(كواعب)[٦] و(دوابّ) وأصـــله : دوابـــب[٧]؛ أو ثلاثة[٨] / غير منويّ به، وبما بعده الانفصـــال، كـــ(مصابيح) و(دنانير) فإنّ الجمع المذكور[٩] متى كان بهذه الصّفة كان فيه فرعيّة اللّفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربيّة، وفرعيّة [١٣٠/ أ]

---

(١) في ب : كذلك .

(٢) في أ : متصرّف .

(٣) في ب : فهو .

(٤) في ب : منصرف .

(٥) الأولى أن يقـــول : كـــل جمـــع مشبه بـــ(مفاعل) و (مفاعيل) في كون أوّله مفتوحـــاً .

(٦) في ب : كواكب .

(٧) في ب : دوايب .

(٨) أوسطها ساكن .

(٩) في أ : المذكّر، وفي ب : الذّكر؛ وكلتاهما محرّفة، والصّوابُ ما هو مثبَت .

المعنى بالدّلالة على الجمعيّة؛ فاستحقّ بذلك منع[١] الصّرف .

والإشارة بخروجه عن الآحاد العربيّة؛ لأنّك لا تجد مفرَدًا ثالثه ألف بعدها حرفان، أو ثلاثة إلاّ وأوّلها مضموم، كـ(عُذَافِر)[٢] أو الألف عوض عن إحدى يائي النّسب، كـ(يمانٍ)[٣] و(شآمٍ)[٤]، أو ما يلي الألف ساكن، كـ(عَبَالّ)[٥]، أو مفتوح، كـ(بَرَاكَاءٍ)[٦]، أو مضموم، كـ(تَدَارُكٍ)، أو عارض الكسر لأجل اعتلال آخره، كـ(توانٍ)[٧] و(تدانٍ)[٨]، أو ثاني الثّلاثة متحرّك، كـ(طواعيَة)

---

(١) في أ : معنى، وهو تحريف .

(٢) عُذافِر : جَمَلٌ صَلْبٌ عظيمٌ شديدٌ، واسمٌ من أسماء الأسد .
اللّسان (عذر) ٥٥٥/٤ .

(٣) في ب : كميان، وهو تحريف .

(٤) فإنّ أصلهما : (يمنيّ) و (شاميّ)؛ فحُذفت إحدى اليائين، وعوض عنها الألف، ثم أُعِلاّ إعلال قاضٍ، وفتحت همزة شآم؛ لتناسب الألف .
يُنظر : الصبّان ٢٤٢/٣ .

(٥) عبالّ : جمع عبالة، والعبالة : الثّقل؛ يُقال : ألقى عليه عبالته، أي : ثِقله .
اللّسان (عبل) ٤٢١/١١ .

(٦) البراكاء : الثّبات في الحرب والجدّ . اللّسان (برك) ٣٩٨/١٠ .

(٧) في أ : نوان، وفي ب : فوان؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٨) في كلتا النّسختين : يدان، وهو تصحيف؛ وأصلهما : (تدائي) و (توائي) بضمّ النّون فيهما، ثم قلبت الضّمّة كسرة؛ لتناسب الياء، وأُعِلاّ إعلال قاضٍ .
يُنظر : الصبّان ٢٤٢/٣ .

و(كراهية)؛ ومن ثَمَّ صُرِفَ[١] نحو: (ملائكة) و(صياقلة)[٢].

ولـــــ(سراويل) بهذا الجمع شبه؛ ومنهم[٣] مَن زعم أنّ (سراويل) اسم مفرَد أعجميّ [جاء][٤] على مثال (مفاعيل)؛ فشبّهوه به ومنعوه من الصّرف.

ومنهم[٥] مَن زعم أنّ فيه وجهين: الصَّرف، ومنعه .

ومنهم[٦] مَن زعم [أنّ سراويل][٧] جمع (سِرْوالة) سمّي به المفرد، وأنشد :

عَـــلَيْهِ مِـــنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ[٨] .....

---

(١) أي : من أجل وجود تحرّك ثاني الثّلاثة في غير وزن منتهى الجُموع .

(٢) الصّيقل : شحّاذ السّيوف وجلاّؤها، والجمع : صياقِل، و صَيَاقلة، دخلتْ فيه الهاء لغير علّة، وإنّما على حدّ دخولها في الملائكة . اللّسان (صقل) ٣٨٠/١١ .

(٣) كسيبويه ــ رحمه الله ــ وأكثر النُّحاة كذلك .

يُـــنظر : الكـــتاب ٢٢٩/٣، والمقتضب ٣٢٦/٣، ٣٤٥، وشرح المفصّل ٦٤/١، وشـــرح الجُمـــل ٢١٦/٢، وابن النّاظم ٦٤٩، وشرح الرّضيّ ٥٧/١، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٦/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية ٦٤ : «وسراويل إذا لم يُصرف - وهو الأكثر - فقـــد قيل : إنّه أعجميّ حمل على موازنِه، وقيل : عربيّ جمع (سروالة) تقديرًا؛ وإذا صُرِفَ فلا إشكال».

(٦) يُـــنظر : المقتضـــب ٣٤٥/٣، وشرح المفصّل ٦٤/١، وابن النّاظم ٦٤٨، وشرح الرّضيّ ٥٧/١، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٧/٣ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) هذا صدرُ بيتٍ من المتقارب، وعجزه :

فَلَيْـــسَ يَـــرِقُّ لِمُسْـــتَعْطِفِ

وقائله مجهول .

وقيل: هذا مصنوع على العرب لا حُجّة فيه[١].

وكلّ ما سمّي به من (مفاعل)[٢] / أو (مفاعيل)[٣] فحقّه منعُ الصّرف. [١٣٠/ ب]

فإنْ كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة، نحو (جواري) و(ليالي) جَرَى مجرى الاسم المنقوص الّذي تحذف ياؤُه في الرّفع والجرّ ويُنوّن[٤]؛ فتقول: (هؤلاء جوارٍ) و(مررتُ بجوارٍ)، وتثبت في حال النّصب وتفتح، فتقول: (رأيتُ جواريَ) .

فَهَذِهِ الأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ فِي مَوْضِعٍ يَعْرِفُ هَذَا المُعْتَرِفْ

أي: إنّ هذه الأنواع المتقدّم[٥] ذكرها لا تنصرف[٦] إلاّ إذا أُضيفت، أو دخل عليها الألِف واللاّم .

= وقيل : سروالة لغة في السّراويل .

والأخفش ينقل أنّ من العرب من يجعل سراويل واحدًا، ومنهم مَن يراها جمعًا واحده سروالة.

والشّاهدُ فيه: (سروالة) حيث احتجّ به مَنْ قال : إنّ (سراويل) جمع (سروالة).

يُنظر هذا البيت في : المقتضب ٣٤٦/٣، وشرح المفصّل ٦٤/١، وشرح الجُمل ٢١٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٥٠١/٣، وابن النّاظم ٤٦٨، وشرح الشّافية ٢٧٠/١، واللّسان (سرل) ٣٣٤/١١، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٧/٣، والخزانة ٢٣٣/١ .

(١) يُنظر: ابن النّاظم ٦٤٨، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٧/٣، والخزانة ٢٣٣/١.

(٢) في ب : مفاعيل، وهو تحريف .

(٣) في أ : ومفاعيل .

(٤) في أ : تنوّن .

(٥) في ب : المقدّم .

(٦) في أ : لا ينصرف .

وَكُـلُّ مَـا تَأْنِيـثُهُ بِلاَ أَلِفْ فَهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفْ
تَقُـولُ : هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادُ وَ[1] هَـلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَو[2] سُعَادُ
وَإِنْ يَكُـنْ مُخَفَّفًـا كَدَعْدِ فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ

فصل

[١٣١/أ] قَـدْ أَشَارَ هَهُنا إلى ما ينصرف في حال التّنكير؛ فمن ذلك/ ما يمنع الصّرف لاجتماع العلميّة والتّأنيث بالتّاء لفظًـا أو تقديرًا؛ فاللّفظيّ نحو : (حمزة) و (طلحة)؛ و لم يُصرف[3] لوُجود العلَميّة في معناه، ولُزوم علامة التّأنيث في لفظه؛ فـ(التّاء) فيه بمنـزلة الألِف في (حبلى) و (صحراء)، بخلاف (التّاء) في الصّفة .

وأمّا التّقدير فـ(سُعاد) و (زينب)[4]، أو في الأصل كـ(عَنَاق) اسم رجل، أقاموا [تقدير][5] العلامة مقام ظُهورها .

والعلَم المؤنّث [المعنى][6] على ضربين :

مـا يتحتّم فيه منع[7] الصّرف؛ وهو ما كان زائدًا على ثلاثة أحرُف،

---

(١) في أ : أو هل .
(٢) في ب : أَمْ .
(٣) في ب : ينصرف .
(٤) مؤنّث مسمّى في الحال .
(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .
(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .
(٧) في كلتا النّسختين : معنى، وهو تحريف؛ والصّواب ما هو مثبَت .

كـ(سُعاد)، نزّل[١] الحرف الرّابع منه منـزلة هاء التّأنيث، أو كان ثلاثيًّا متحرّك الأوسط، كـ(سَقَر)[٢]؛ لأنّ حركة الوسط قامت مقام الحرف الرّابع، أو مسكّن الوسط وهو أعجميّ[٣]؛ كـ(مَاه) و (جُور)[٤] في اسمي بلدتين[٥].

الضّرب الثّاني: يجوز فيه الصّرف وتركُه؛ وهو الثُّلاثيّ السّاكن الأوسط غير الأعجميّ[٦]، [ولا مذكّر الأصل][٧]، كـ(هند) و(دَعْد)، والأعجميّ الثّلاثيّ العلَم ، كـ(نُوح) و (لُوط)[٨]؛ فمن صرفه نظر إلى خفّة اللّفظ وأنّها قد قاومت أحد السّببين، [ومن لم يصرفه - وهو المختار[٩]- نظر إلى وُجود

---

(١) في ب : نزلت .

(٢) سقر : علَم على النّار ــ أجارنا الله منها ــ .

(٣) «أو مذكّر الأصل، كـ(زيد) اسم امرأة؛ لأنّه حصل له بنقله من التّذكير إلى التّأنيث ثقل، عادَل خفّة اللّفظ» . ابن النّاظم ٦٥٠ .

(٤) ماه، و جور : علَمان على بلدتين بأرض فارس . معجم البُلدان ١٨١/٢، ٤٩/٥.

(٥) في أ : اسمي بلدين، وفي ب : اسم بلد تعيّن؛ والتّصويب من ابن النّاظم ٦٥٠ .

(٦) في أ : أعجميّ .

(٧) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٦٥١ .

(٨) يجوز فيه الوجهان بشرط أن يكون ساكن الوسط كالأمثلة .

يُنظر : ابن النّاظم ٦٥١، والتّصريح ٢١٩/٢، والأشمونيّ ٢٥٧/٣ .

(٩) عند سيبويه، والخليل وجميع البصريّين؛ قال سيبويه - رحمه الله - : «اعلم أنّ كل مؤنّث سمّيته بثلاثة أحرُف متوالٍ منها حرفان بالتّحرّك لا ينصرف، فإنْ سمّيته بثلاثة =

السّببين][1]؛ وهما : العلَميّة والتّأنيث[2]، وأنشدوا بيتًا يجمع [بين][3]صرفه ومنع صرفه [وهو][4]:

[١٣١/ ب] / لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[5]

= أحرُف فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنّثًا، أو اسمًا الغالب عليه المؤنّث، كـ(سُعاد) فأنت بالخيار : إنْ شئتَ صرفته، وإنْ شئت لم تصرفه، وتركُ الصّرف أجود)) . الكتاب ٣/٢٤٠ .

ويُنظر : المقتضب ٣/٣٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧، وشرح المفصّل ١/٧٠، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٤٩١، وابن النّاظم ٦٥١، والتّصريح ٢/٢١٨.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) والزّجّاج ــ رحمه الله ــ يوجب منع صرفه .

يُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، وشرح المفصّل ١/٧٠، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٤٩٢، وابن النّاظم ٦٥١، والتّصريح ٢/٢١٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) هذا بيتٌ من المنسرح، ويُنسب لجرير، ولعُبيد الله بن قيس الرّقيّات .

و (التلفّع) : الالتحاف بالثّوب . و (الفضل) : الزّيادة .

و (العلَب) : جمع علبة؛ وهو : إناءٌ من جلد يشرب به الأعراب .

فهو يصفها بأنها حضريّة رقيقة العيش، لا تلبس ما يلبسه الأعراب، ولا تشرب فيما يشربون .

والشّاهدُ فيه : صرفُ (دعْد) وترك صرفها في بيتٍ واحد؛ وكِلاَ الأمرين جائز، والمختار منع الصّرف عند سيبويه،والخليل، وجميع البصريّين، ويوجب الزّجّاج منع صرفه .

وَأَجْـرِ مَـا جَـاءَ بِوَزْنِ الْفِعْلِ مُجْـرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ
فَقَوْلُهُـمْ : أَحْمَـدُ مِثْلُ أَذْهَبُ وَقَولُهُـمْ : تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

وممّا يمنع الصّرف اجتماع العلَميّة ووزن الفعل الخاصّ به، أو الغالب فيه؛ بشرط كونه لازمًا [غير][1] مغيّر إلى مثالٍ هو للاسم[2]، وذلك نحو[3]: (أحمد) و(يزيد) و(يَشْكُر) و (يَعْلَى) .

والمُرادُ بالوزن الخاصّ بالفعل : [ما][4] لا يوجَد دون نُدورٍ في غير فعلٍ، أو علَم، أو أعجميّ؛ فالنّادر نحو: (دُئِل)[5] لدويبة[6]، و(يَنْجَلِبُ) لخرزة[7]، و(تُبَشِّر)[8] لطائر .

= يُـنظر هـذا البيت في : الكتاب ٢٤١/٣، وأدب الكاتب ٢٨٢، وما ينصرف وما لا ينصـرف ٦٨، والخصـائص ٦١/٣، ٣١٦، وشرح المفصّل ٧٠/١، واللّسان (دعـد) ١٦٦/٣، (لفع) ٣٢١/٨، والأشمونيّ ٢٥٤/٣، وملحق ديوان جرير ١٠٢١/٢، وملحق ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات ١٧٨ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : الاسم .

(٣) في أ : مثل .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : ذيل، وهو تحريف .
وفي الصّحاح : «هي : شبيهة بابن عرْس»، وفي اللّسان : «دُوَيَّة كالثّعلب» .
يُنظر : الصّحاح (دأل) ١٦٩٤/٤، واللّسان (دأل) ٢٣٣/١١ .

(٦) في كلتا النّسختين : الدّويبة، والصّواب ما هو مثبَت .

(٧) في أ : لحوره، وهو تحريف .
واليَنْجَـلِبُ : خَرَزَةٌ . وذكر الأزهريّ هذه الخرزة في الرّباعيّ قال : «ومن خرزات الأعراب : اليَنْجَلِب؛ وهو : الرُّجوع بعد الفرار، والعطْفُ بعد البُغْض» .
يُنظر : التّهذيب (الينجلب) ٢٥٩/١١، واللّسان (جلب) ٢٧٤/١ .

(٨) يُقال لهذا الطّائر : الصُّفَّارِيَّة، وضبطه في اللّسان بضمّ الباء وفتحها . =

والعَلم نحو : (خَضَّم)[١] لرجل، و (شَمَّر)[٢] لفرس .

والأعجميّ كـ(بَقَّم)[٣] و (اسْتَبْرَق)[٤].

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأنّ النّادر والأعجميّ لا حكم لهما؛ ولأنّ العَلَم منقولٌ من فِعل؛ فالاختصاصُ فيه باق.

والمُراد بالوزن الغالب : ما كان الفعل به أولى؛ إمّا[٥] لكثرته كـ(إثْمِد)[٦] و(إِصْبَع)[٧] و (أُبْلُم)[٨] فإنّ أوزانها تقلُّ في الاسم وتكثُر

= يُنظر : اللّسان (بشر) ٦٣/٤ .

(١) هو العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلّب على القبيلة .

يُنظر : الصّحاح (خضم) ١٩١٤/٥ .

(٢) في أ : شهر، وهو تحريف .

وشَمَّر : اسم فرس . يُنظر : اللّسان (شمر) ٤٢٩/٤ .

(٣) البَقَّمُ : صِبْغ أحمر، وهو فارسيّ معرّب . يُنظر : الصّحاح (بقم) ١٨٧٣/٥، والمعرّب ١٧٦.

(٤) الاستبرق : الدّيباجُ الغَليظ، وهو فارسيّ معرّب . يُنظر : الصّحاح (برق) ١٤٥٠/٤، والمعرّب ١٠٨ .

(٥) في كلتا النّسختين : وإمّا، والصّوابُ ما هو مثبَت .

(٦) إثْمِد - بكسر الهمزة والميم، وسكون المثلّثة، وبالدّال المهملة - : حجرٌ يُتّخذ منه الكُحْل، وقيل : ضَربٌ من الكُحْل، وقيل : هو نفس الكُحل . يُنظر : اللّسان (ثمد) ١٠٥/٣.

(٧) إصبع - بكسر الهمزة، وفتح الباء الموحّدة -: واحدة الأصابع؛ وفيها عشر لُغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء، والعاشرة (أصبوع) .

يُنظر : اللّسان (صبع) ١٩٢/٨ .

(٨) أبلم - بضمّ الهمزة واللاّم، وسُكون الباء - : سعف المقل .

في الأمر من الثُّلاثيّ[١].

وإمّـــا لأنّ أوّله[٢] زيادة تدلّ على معنىً في الفعل، و[٣] لا تدلّ على معـــنىً في الاسم، كـــ(أَفْكَل)[٤]/ و (أَكْلُب) فإنّ نظائرهما[٥] تكثُر في الأسمـــاء والأفعال، لكن الهمزة في (أَفْعَل) و (أَفْعُل) تدلّ على معنىً في الفعـــل[٦]، و[٧] لا تدلّ على معنىً في الاسم، وما هي فيه دالّة على معنىً، أصلٌ لِمَا لم تدلّ فيه على [معنى][٨]. [١٣٢/ أ]

= يُنظر : اللّسان (بلم) ١٢/٥٣، ٥٤ .

(١) كالأمـــر مـــن (ضرب) فإنّه موازنٌ (إِثْمِد)، والأمر من (ذهب) فإنّه موازنٌ (إِصْبَع)، والأمرُ من (كتب) فإنّه موازن (أُبْلُم) . يُنظر : التّصريح ٢/٢٢٠ .

(٢) في ب : أوزانه .

(٣) في ب : فلا .

(٤) في كلتا النّسختين : كافك، والصّوابُ ما هو مثبَت .
و الأَفْكَلُ : رعدة تعلو الإنسان ولا فعل له . التّهذيب (فكل) ١٠/٢٥٧ .
و أكلب : جمع كلب .

(٥) فمـــن نظائر أفكل من الأسماء : (أبيض) و(أسود) و(أفضل)؛ ومن الأفعال: (أذهب) و (أعلم) و(أسمع) .
ومـــن نظائـــر أكلب من الأسماء : (أبحر) و(أوجه) و(أعين)؛ ومن الأفعال: (أنصر) و(أدخل) و(أخرج) .
يُنظر : الصّبّان ٣/٢٥٩ .

(٦) نحو : (أذهب) و(أكتب)، ولا تدلّ على معنىً في الاسم؛ فكان المفتَتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمُفتتح بأحدهما من الأسماء . يُنظر : الأشمونيّ ٣/٢٥٩ .

(٧) في كلتا النّسختين : فلا، والصّوابُ ما هو مثبَت .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

واشتُرط في وزن الفعل كونُه لازمـًا؛ لأنّ نحو : (امرئ) لو سُمّي به انصرف؛ لأنّ عينه تتبع[١] حركة لامه؛ فهو وإن لم يخرج[٢] بذلك عن وزن الفعل مخالف له في الاستعمال، إذ الفعلُ لا اتباع فيه، فلم يُعتبر في (امرئ)[٣] الموازنة، و لم يجز فيه إلاّ الصّرف .

واشتُرط - أيضـًا -: كونُ الوزن غير مغيّر إلى مثال هو للاسم[٤]؛ لأنّ نحو : (رُدّ) و (قِيل) لو سّمي بهما انصرفا؛ لأنّهما ــ وإنْ كان أصلُهما : (رُددَ) و (قُـول) - قـد خرجا بالإعلال [والإدغام][٥] إلى مشابهة (بُرْد) و(عِلْم) فلم يُعتبر فيهما الوزن الأصليّ .

وَإِنْ عَدَلْـتَ فَاعِلاً إِلَى فُعَلْ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفـًا[٦] مِثْلُ: زُحَلْ

يمـنع من الصّرف اجتماعُ التّعريف والعدل؛ وهذا اسم عُدِل به[٧] عن صيغة (فَاعِل) إلى (فُعَل)، نحو : (مُضَر) المعدول به عن (مَاضِر) وهـو مـازِجُ[٨] الـلّبن بالماء[٩]، و(جُشَم)[١٠] المعدول به عن (جَاشِم)

---

(١) في ب : يتبع .

(٢) في ب : لم تخرُج .

(٣) في أ : أمور، وهو تحريف، وفي ب : بياضٌ لا يتّضح معه رسمُ الكلمة .

(٤) في كلتا النّسختين : الاسم، والصّواب ما هو مثبَت .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٦٥٢ .

(٦) في ب : معرفة .

(٧) في أ : فيه .

(٨) في أ : ماجز، وهو تحريف .

(٩) مَضَـر الـلّبن، يَمْضُرُ مُضُورًا : حَمُضَ وابْيَضَّ، ومَضَرَ اللّبن، أي : صار ماضرًا، وهـو الّذي يحذي اللّسان قبل أن يَرُوب؛ ومُضَر : اسم رجل، سُمّي به؛ لأنّه كان مولَعـًا بشُرب اللّبن الماضر . يُنظر : اللّسان (مضر) ١٧٧/٥ .

(١٠) جَشِـمَ الأمـر، يجشمه جَشْمـًا وجشامة، وتَجَشَّمه : تكلّفه على مشقّة؛ وقد =

وهو الّذي يفعل الشّيء على استثقال،/ و (دُلَفَ) المعدول به عن [١٣٢/ ب]
(دَالف) وهو المتأخّر الخَطْو[١]، و(زُحَلْ)[٢] [و][٣] هو النّجم المعروف بالطّارِق، عُدِل به عن (زَاحِل)؛ لأنّه أبعدُ الكواكب السّيّارة؛ و(عُمَر) المعدول به عن (عامِر) .

فهذه الأسماء لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكِرة؛ كقولهم: (ما كلّ عُمَرٍ أبا حفصٍ) .

ولا يحسُن أن تقول[٤] في: (مضر)[٥] و (زحل) و (دلف): المضر، والزّحل،و الدّلف[٦].

ويجوز في (فُعَل) الّذي من غير هذا الباب، وذلك من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون اسم جنسٍ، نحو: (صُرَد)[٧] و(رُطَب)

= تجشّمت كذا وكذا، أي : فعلته على كُره ومشقّة؛ و الجَشْمُ: الاسم من هذا الفعل.
يُنظر : اللّسان (جشم) ١٢/١٠٠ .

(١) الدّالف : هو الّذي يمشي بالحمل الثّقيل ويقارِب الخَطْو .
و دَلَفَ، يَدْلِفُ، دَلْفًا، ودلْفانًا، ودليفًا، ودُلوفًا : إذا مشى وقارَب الخَطْو .
يُنظر : الصّحاح (دلف) ٤/١٣٦٠، واللّسان (دلف) ٩/١٠٦ .

(٢) زُحَل : اسم كوكبٍ من الخُنَّس، وقيل للكوكب زُحل؛ لأنّه زَحَلَ، أي: بَعُد، ويقال : إنّه في السّماء السّابعة . يُنظر : اللّسان (زحل) ١٢/٣٠٣ .

(٣) العاطف ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : يقول .

(٥) في أ : في زحل، ومضر .

(٦) لأنّه يصرف ما لا ينصرف منها بدُخول الألف واللاّم .

(٧) الصُّرَد : طائرٌ فوقَ العُصفور، وقيل : طائرٌ أبقع ضخم الرّأس يكونُ في الشّجر، =

و(جُعَل)[١]؛ أو صفة نحو: (حُطَم)[٢] و(لُبَد)[٣]؛ أو جمعـًا نحو: (زُبَر) و(عُمَر) جمع: زُبْرَة[٤]، و عُمْرَة[٥]؛ فهذه الأنواع تنصرفُ بكلّ حالٍ .

وأمّـا (جُمَـع) في قولـك: (مررت بالهندات جُمَع) فلا ينصرفُ للتّعريف والعدل، وصار (جُمَع) كالعلَم في كونه معرفة بغير قرينة لفظيّة؛ فأثّر تعريفُه في منع الصّرف كما تؤثّر[٦] في العلميّة .

وَالأَعْجَمِـيُّ مِثْلُ[٧] : مِيكَائِيلاَ كَذَاكَ فِي الحُكْمِ وَ إِسْمَاعِيلاَ

وممّـا لا ينصـرف: مـا فيه فرعيّة المعنى بالعلَميّة، وفرعيّة اللّفظ بالعجميّـة؛/ وذلك أن يكون أعجميّ العلَميّة، كـ(إبراهيم) و(إسماعيل) [١٣٣/أ]

= نصفُه أبيض ونصفه أسود، ضخم المنقار، له بُرثن عظيم. يُنظر: اللّسان (صرد) ٢٤٩/٣، ٢٥٠ .

(١) الجُعَـل : دابّة سوداء من دوابّ الأرض؛ ورجلٌ جُعَل : أسود دميم مُشَبّه بالجُعَل، وقيـل : هـو اللّجوج؛ لأنّ الجُعَل يوصَف باللّجاجة، يقال : رجلٌ جُعَل، وجُعَل الإنسان : رقيبُه . يُنظر : اللّسان (جعل) ١١٢/١١ .

(٢) رجلٌ حُطَمٌ وحُطُمٌ : لا يَشْبَع، لأنّه يَحْطِمُ كلّ شيء؛ وقيل : رجلٌ حُطَمٌ وحُطَمَةٌ: إذا كـان قـليل الـرّحمة للماشـية يَهْشِمُ بعضها ببعض . يُنظر : اللّسان (حطم) ١٣٨/١٢، ١٣٩ .

(٣) اللُّـبَدُ واللِّبَدُ من الرّجال : الّذي لا يسافر ولا يَبْرَحُ منـزله، ولا يَطْلُب معاشـًا، وهو الأَلْيَسُ . يُنظر : اللّسان (لبد) ٣٨٥/٣ .

(٤) الزُّبْرَةُ : القطعة من الحديد، والجمع : زُبَرٌ . يُنظر : اللّسان (زبر) ٣١٦/٤ .

(٥) العُمْـرة : طاعةُ الله عزّ وجلّ؛ والعُمْرة في الحجّ : معروفة؛ وقد اعتمر؛ وأصلُه من الزّيارة، والجمع : عُمَر . يُنظر : اللّسان (عمر) ٦٠٤/٤ .

(٦) في أ : يؤثّر .

(٧) في أ : نحو .

فـإنْ كان عربيّ العلَميّة، كـ(لجام)[١]- اسم رجل - انصرف؛ لأنّه قد نقل عمّا وضعته[٢] العجم له فألحق بالأمثلة العربيّة[٣].

وأن يكـون زائدًا على ثلاثة أحرُف؛ فإنْ كان ثُلاثيًّا ضعف فيه فـرعيّة اللّفظ [بـ][٤]ـمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربيّة[٥] وصُـرِفَ، نحـو: (نوح) و (لوط)؛ ولا فرق في ذلك بين ساكن الوسط ومتحرّكه[٦].

---

(١) اللِّجام ـ وَضَعَهُ العَجَمُ ـ : اسم جنسٍ للآلة الّتي تُجعَل في فَمِ الفَرس .
يُنظر : المعرّب ٥٦٤، و اللّسان (لجم) ٥٣٤/١٢ .

(٢) في أ : وضعه .

(٣) وذهب قومٌ منهم الشّلوبين، وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلَميّة ابتداء كـ(بُنْدَار)؛ وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علَمًا في لغة العجم .
وذهب قومٌ إلى أنّه منصرف؛ لأنّهم يشترطون أن يكون علَمًا في لغة العجم؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه، وابن مالك .
يُنظر : توضيح المقاصد ١٤٥/٤، والتّصريح ٢١٩/٢، والأشمونيّ ٢٥٦/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٦٥١ .

(٥) وهو الثُّلاثيّ .

(٦) فكـلّه مصروف لكونه ثُلاثيًّا، والعُجمة ملغاة فيه؛ صرّح بذلك السّيرافيّ، وابن بَرْهَان، وابن خَروف .
يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٣/ ١٤٧٠، والارتشاف ٤٣٩/١، وتوضيح المقاصد ١٤٥/٤، والتّصريح ٢١٩/٢، والأشمونيّ ٢٥٧/٣ .

ومنهم[١] مَن زعم أنّ [الثُّلاثيّ][٢] السّاكن[٣] الوسط ذو وجهين، والمتحرّك[٤] الوسط ممتنعُ الصّرف دائمـًا[٥].

وَهَكَـذَا الاِسْـمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ : رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَـا

وممّـا لا ينصـرف معرفة وينصرف نكرة: العلَم المركّب تركيب المـزج، نحـو: (بعلبك) و(حضرموت) و(معدي كرِب)؛ لأنّه لا ينصرف لاجتماع فرعيّة المعنى بالعلَميّة، وفرعيّة اللّفظ بالتّركيب .

والمُـراد بـتركيب المـزْج: أن يجعل[٦] الاسمين اسمـًا واحدًا، لا بالإضافة ولا بالإسناد، بل يتنـزّل عجزه من الصّدر بمنـزلة تاء التّأنيث .

---

(١) وهو عيسى بن عمر، وابن قُتيبة، والجُرجانيّ، والزّمخشَريّ .

يُـنظر : الكتاب ٢٣٤/٣، والمقتضب ٣٥٢/٣، والمقتصد ٩٩٤/٢، ٩٩٥، وشرح المفصّـل ٧٠/١، ٧١، وشرح الجُمل ٢٢٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٤٦٩/٣، ١٤٧٠، والارتشـاف ٤٣٩/١، وتوضـيح المقاصد ١٤٥/٤، ١٤٦، والتّصريح ٢١٩/٢، والأشمونيّ ٢٥٦/٣، ٢٥٧ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن الناظم ٦٥١ .

(٣) في أ : ساكن .

(٤) في ب : متحرّك .

(٥) وهُناك قولٌ ثالثٌ في المسألة؛ وهو : أنّ ما تحرّك وسطُه لا ينصرف، وما سكن وسـطُه منصـرف، وبـه جزم ابن الحاجب . يُنظر : الكافية ٦٤، وتوضيح المقاصد ١٤٦/٤ .

(٦) في ب : أن يجعل الاسمان .

ولذلك[١] التزم فيه فتح آخر الصّدر، إلاّ إذا كان معتلاً [فإنّه][٢] يسكّن، نحو : (معدي كرِب)/؛ لأنّ ثقل[٣] التّركيب أشدّ من ثقل[٤] التّأنيث؛ فناسَب أن يختصّ بمزيد التّخفيف؛ فسكّنوا منه ما كان معتلاً . [١٣٣/ ب]

وقد يُضاف صدر المركّب[٥] إلى عجزه فيعربان : يعرب[٦] صدُره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجرّ للإضافة[٧].

فإنْ كان فيه مع التّركيب عُجمة، كـ(رَامَ هُرْمُز)[٨] امتنع من الصّرف، وإلاّ كان مصروفاً، كقولك: (هذه حضرُموت)[٩] و(رأيت حضرَموتٍ) و(نزلتُ بحضرِموتٍ)؛ ومن العرب[١٠] مَن يقول: (هذا[١١] معدِ يكربَ) و(رأيت معد يكرب) و(مررتُ بمعد يكرب) يمنعه[١٢]

---

(١) في أ : وكذلك .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ : نقل، وهو تصحيف .

(٤) في أ : نقل، وهو تصحيف .

(٥) في ب : التّركيب .

(٦) في ب : فيعرب .

(٧) في ب : بالإضافة .

(٨) اسم بلد . يُنظر : معجم البُلدان ٤٠٢/٥، واللّسان (هرمز) ٤٣٣/٥ .

(٩) لأنّ (موتاً) ليس فيه مع التّعريف سببٌ ثانٍ . يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٤٥٧/٣.

(١٠) يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٤٥٧/٣، وابن النّاظم ٦٤٩، وتوضيح المقاصد ١٣٨/٤، والأشمونيّ ٢٥٠/٣ .

(١١) في كلتا النسختين: هذي، والصواب ما هو مثبت.

(١٢) في ب : ويمنعه .

من الصّرف[١]؛ لأنّه عنده مؤنّث[٢].

وَمِنْهُ مَا سُمِّي[٣] عَلَى فَعْلاَنَـا عَـلَى اخْـتِلاَفِ فِيهِ أَحْيَانَـا
تَقُـولُ : مَرْوَانُ أَتَى كِرْمَانَـا وَرَحْمَـةُ اللهِ عَـلَى عُثْمَانَـا

اعلم أنّ كلّ علَم في آخره ألف ونون مزيدتان على أيّ وزن كان، فإنّـه لا ينصـرف للتّعريف والزّيادتين المضارعتين لألفيْ التّأنيث، وذلك نحو: (مروان) و(غطفان) و(إصفهان) .

[١٣٤/ أ] فـإن نُكِّـر انصرف؛ فإن دلّ دليل على أنّ [النّون][٤]من أصل/ الكلمة كان الاسم منصرفـًا، كـ(حَسَّان) من الحُسْنِ، و (سَمَّان) من السّمْنِ، و(تَبّان)[٥] من التِّبْن[٦]، و(علاّن) من العَلَن[٧]، و(شيطان)

---

(١) لكنّ اللّغة المشهورة في (معدي كرب) أنّه مصروف .
يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٤٥٧/٣، وتوضيح المقاصد ١٣٨/٤، والأشمونيّ ٢٥٠/٣.

(٢) وذلك إذا قدّر (كرب) اسمـًا للكُربة؛ ومَن قدّره اسمـًا للحزن صرفه. يُنظر : الصّبّان ٢٥٠/٣.
وهُـناك وجهٌ آخر في المركّب : وهو أنّ يُبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتلّ الأوّل فيسكّن تشبيهـًا بخمسة عشر .
يُنظر : توضيح المقاصد ١٣٩/٤، والتّصريح ٢١٦/٢، والأشمونيّ ٢٥٠/٣ .

(٣) في متن الملحة ٤٥، وشرح الملحة ٣١٤ : وَمِنْهُ مَا جَاءَ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : تيّان.
رجـلٌ تبّان : يبيعُ التِّبن؛ والتِّبن : عصيفة الزّرع من البُرِّ ونحوه معروف؛ واحدته : تِبْـنَة؛ والتَّبْنُ : لغةٌ فيه؛ والتَّبْنُ ــ بالفتح ــ مصدر تَبَن الدّابّة يَتْبِنُها تَبْنـًا : عَلَفَهَا التِّبن . يُنظر : اللّسان (تبن) ٧١/١٣ .

(٦) في أ : من التّين.

(٧) العِلانُ، والمعالنة، والإعلان : المجاهرة؛ وعَلَنَ الأمر يَعْلُنُ عُلُونـًا وَيَعْلِنُ، وَعَلِن يَعْلَنُ =

من الشَّطْنِ[١]- أي : بَعُدَ - فوزنها على (فَعَّال) .

وإنْ[٢] كان (حَسَّان) من الحِسِّ، و(سَمّان) من السَّمِّ، و(تَبّان) من التَّبِّ - وهو الخُسران -، و (عَلّان) من العَلِّ[٣]- إذا شرِب ثانيًا -، و(شيطان) من شَاطَ إذا التهب؛ فالنّون زائدة، ووزنُه (فَعْلاَن) فلا ينصرف[٤].

فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لاَ تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَى مُنَكَّرًا مِنْهَا صُرِفْ

يعني : أنّ كلّ ما كان مَنعُ صرفِه موقوفًا[٥] على التّعريف إذا نُكِّر انصرف لذهاب جزء السّبب؛ وذلك فيما المانع من صرفه[٦] التّعريف مع التّأنيث بالهاء لفظًا أو تقديرًا، أو العُجمة، أو العدل في (فُعَل)، أو وزن الفعل في غير باب (أَحْمَر) أو التّركيب، أو زيادة الألف والنّون؛ تقول: رُبَّ طَلْحَةٍ وسُعادٍ وإبراهيمٍ وعمرٍ ويزيدٍ[٧] ومعدي كربٍ وعمرانٍ لقيتُهم؛ فتُصرف لذهاب الموجِب لمنع الصّرف .

= علنًا وعلانيَة فيهما : إذا شاع وظَهَر . يُنظر : اللّسان (علن) ٢٨٨/١٣ .

(١) الشَّطْن : البُعْد، أي : بَعُدَ عن الخير؛ أو من الحبل الطّويل كأنّه طال في الشّرّ .
يُنظر : اللّسان (شطن) ٢٣٩/١٣ .

(٢) في ب : فإنْ كان .

(٣) العَلُّ والعَلَلُ : الشّربة الثّانية؛ وقيل : الشُّرب بعد الشّرب تِباعًا .
يُنظر : اللّسان (علل) ٤٦٧/١٢ .

(٤) في أ : ولا ينصرف .

(٥) في ب : موصوفًا، وهو تحريف .

(٦) في ب : الصّرف .

(٧) في ب : زيد، وهو تحريف .

وما سوى ما ذُكِرَ[١] ممّا لا ينصرف وهو معرفة؛ نحو : ما فيه العلميّة /مع وزن الفعل في باب (أَحْمر)، أو مع[٢] صيغة منتهى الجُموع، أو مع العدل في أسماء العدد . [١٣٤/ ب]

و(أُخَر) فإنّه إذا نُكّر بقي على منع الصّرف؛ لأنّه كان قبل التّعريف ممنوعـًا منه، فإذا طرأ عليه أشبه الحال التّي كان عليها قبل التّعريف؛ فلو سمّيت رجلاً بـ(أَحْمَرَ) لم تصرفه للعلَميّة ووزن الفعل، فلو نكّرته[٣] لم تصرفه أيضـًا لأصالة الوصفيّة ووزن الفعل .

وَإِنْ عَـرَاهَا أَلِـفٌ وَلاَمُ فَمَـا عَـلَى صَارِفِهَا مَلاَمُ

وَهَكَـذَا تَصْـرِفُ فِي[٤] الإِضَافَهْ نَحْوُ : سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ

قد تقدّم أنّ منع الصّرف لشبه الفعل؛ فإنْ دخل الاسمَ الّذي

---

(١) في ب : ما ذكرنا .

(٢) في كلتا النّسختين : ومع، والصّواب ما هو مثبَت .

(٣) هذا مذهب الخليل، وسيبويه .

وذهب الأخفش،وجماعةٌ من البصريّين والكوفيّين إلى صرفه؛ وحُجّتهم : أنه قد خرج بالتّنكير عن الصّفة فصار بمنزلة (أحمد) إذا سمّينا به؛ فتصرفه في النّكرة، وتمنع صرفه إذا كان معرفة كما نصرف (أحمد) .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٩٣/٣، ١٩٨، والمقتضب ٣٧٧/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١، والتّعليقة ١٥/٣ ــ ١٧، وشرح الكافية الشّافية ١٤٩٩/٣، وابن النّاظم ٦٦٠، وتوضيح المقاصد ١٦٥/٤، والتّصريح ٢٢٧/٢، والأشمونيّ ٢٧١/٣ .

(٤) في متن الملحة ٤٦، وشرح الملحة ٣١٥ : بِالإِضَافَهْ .

لا ينصرف الألِفُ واللاّمُ أو أُضيف، كـ(الأحمر) و (الحمراء) و(مساجد المدينة) و(عمركم) و(عثماننا) انصرف؛ لخُروجه بالإضافة والتّعريف عن شبه الفعل .

وَلَيْسَ مَصْرُوفـًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلاَّ نَـوَاحٍ[1] جِـئْنَ فِي السَّمَاعِ
مِـثْلُ : حُـنَيْنٍ ومِنًى وَبَدْرِ وَوَاسِـطٍ وَدَابِـقٍ وَحَجْـرِ

[١٣٥/أ] / الغـالبُ على أسماء البِقاع التّأنيث؛ فلا تنصرف[2] في المعرفة؛ إلاّ أنّـه قـد جاء في كلام العرب تذكير[3] ثلاثة فصرفوها؛ وهي: (وَاسِطٌ) و(بَدْرٌ) و(فَلْجٌ)[4].

وجـاء عنهم التّذكير والتّأنيث في خمسة؛ وهي: (منى) و(دَابِق)[5] و(هَجَـر) و(حـنين) و (حَجْر) - وهو قصبة اليمامة -؛ فيجوز صرفها وترك صرفها، وما عدا هذه المواضع الثّمانيّة[6] فالغالبُ تركُ صرفه.

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

---

(١) في متن الملحة ٤٦، وشرح الملحة ٣١٦ : إلاَّ بِقَاعٌ .

(٢) في أ : فلا تُصرف .

(٣) في أ : تذكّر .

(٤) فَلْجٌ : موضعٌ بين البصرة وضَرِّية؛ مذكّر؛ وقيل : هو وادٍ بطريق البصرة إلى مكّة، ببطنه منازل للحاجّ؛ مصروف . يُنظر: معجم البُلدان ٢٧٢/٤، واللّسان (فلج) ٣٤٩/٢.

(٥) دابق : قريةٌ قُرب حلَب، من أعمال عزاز، بينها وبين حلَب أربعةُ فراسخ؛ وهي في الأصل : اسم نهر . يُنظر : معجم البُلدان ٤١٦/٢، والصّحاح (دبق) ١٤٧٣/٤.

(٦) في أ : المؤنّثة، وهو تحريف .

فصل

واعـــلم أنّ صرف الاسم المستحقّ[١] لمنع الصّرف جائز؛ لاضطّرار الشّاعر لإقامة الوزن بلا خلاف .

فمن[٢] ذلك قولُ الشّاعر في وزن (مَفَاعِيل):

كَـــأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَـــانَ قَدْ شَفَّ الوُجُوهَ لِقَاءُ[٣]

فالوزن هو محلّ ضرورة .

فلنذكر ما [٤] جُوِّز للشّاعر ممّا ورد من كلام العرب للضّرورة؛ فمن ذلك قطعُ ألِفُ الوصل [في][٥] قولُ حسّان :

---

(١) في ب : المستحقّ للصّرف، وهو تحريف .

(٢) في ب : في ذلك .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمحرز بن مكعبر الضّبّيّ .
و(القسمات) : الوُجوه، وقيل : مجاري الدُّموع، ويقال : وجهٌ مُقسَّمٌ، أي : حَسَن، والقسامة : الحُسْن . و (الشّفّ) : الرِّقّة، والنُّحول، والخِفّة .
والشّاهدُ فيه : (دنانيرًا) حيث جاء مصروفـــًا للضّرورة، وحقُّه المنع من الصّرف؛ لأنّه على صيغة منتهى الجموع .
يُـــنظر هـــذا البيتُ في : الكامل ١٠٨/١، والاشتقاق ٦٢، وشرح القصائد السّبع الطّوال ٣٠٨، والصِّحاح (قسم) ٢٠١١/٥، ومعجم مقاييس اللّغة (قسم) ٨٦/٥، وشـــرح الحماســـة للمرزوقيّ ١٤٥٧/٣، وشرح ملحة الإعراب ٣١٧، وكشف المشكل ٤٩/٢، واللّسان (قسم) ٤٨٣/١٢ .

(٤) في أ : فليذكر ممّا .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

لَتَسْمَعَنَّ[١] وَشِيكًا فِي دِيَارِهِمُ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[٢]

[١٣٥/ ب]

/ وصل[٣] ألف القطع :

أَلاَ ابْلِغْ حَاتِمًا وَأَبَا عَلِيٍّ بِأَنَّ عُرَابَةَ الضَّبْعِيِّ فَرَّا[٤]

تذكير المؤنّث :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[٥]

---

(١) في أ : ليسمعنّ، وفي ب : لتسمعون، والصّوابُ ما هو مثبَت كما في الدّيوان .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط .

(وشيكًا) : سريعًا . و (الثّأر) الطّلب بالدّم، وقيل : الدّم نفسه؛ ويُقال : يا ثارات فلان، أي : يا قتلَة فلان، و يا ثارات عثمان، أي : أهل ثاراته ويا أيّها الطّالبون بدمه . و (عثمان) هو عثمان بن عفّان ــ رضي الله تعالى عنه ــ .

والشّاهدُ فيه : (أَللَّهُ) حيث قطع همزة الوصل للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٣٤٩، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٧٦، والمسائل البصريّات ٥٩٩/١، والمنصف ٦٨/١، وشرح ملحة الإعراب ٣١٩، وضرائرُ الشّعر ٥٣، ورصف المباني ١٣٢، والخزانة ٢١٠/٧، والدّيوان ٢١٦ .

(٣) في ب : ووصل .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، و لم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (ابْلِغْ)حيث وصل همزة القطع للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح ملحة الإعراب ٣١٩ .

(٥) هذا بيتٌ من المتقارِب، وهو لعامِر بن جُوَيْن الطّائيّ؛ يصف أرضًا مخصبة لكثرة الغيث .

و (المُزنة) : السّحابة . و (الوَدَق) : المطر . و (أبقلتْ) أخرجت البقل؛ وهو من النّبات ما ليس بشجر . =

ومنه أيضـــاً:

قَـــامَتْ تُـــبَكِّيهِ عَـــلَى قَـــبْرِهِ مَـــنْ لِـــي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَـــنِي فِـــي الـــدَّارِ ذَا وَحْشَةٍ قَـــدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ(١)

تأنيث المذكّر:

لَمَّـــا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الـــمَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ(٢)

= والشّاهدُ فيه : (ولا أرض أبقل إبقالها)، والقياسُ : أبقلت إبقالها؛ لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض وهي مؤنّث مجازي، فحذف التّاء ضرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب٢/٤٦، والكامل٢/٨٤١، ٩٩٤، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة٢٦٢، والخصائص٢/٤١١، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ٣٧٠، وشرح المفصّل٥/٩٤، وضرائرُ الشّعر٢٧٥، ورصف المباني٢٤١ .

(١) هـــذان بيتان من السّريع، وهما لامرأةٍ من العرب ـــ كما ذكر أبو بكر الأنباريّ في المذكّر والمؤنّث ١٥١ ـــ .

والشّاهدُ فيهما : (ذا وَحشة) مع أنّه على لسان امرأة تخاطبُ رجلاً و (ذا) لفظٌ يُطلق على المذكّر؛ والأصل أن يُقال : ذات وحشة، لكنّه ذكّر المعنى؛ فالمرأة إنسانٌ والإنسانُ مذكّر .

يُـــنظرُ هذان البيتان في : مجاز القرآن ٢/٧٦، والأصول ٣/٤٣٨، وما يحتمل الشّعر مـــن الضّـــرورة ٥٠، والإفصاح ٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٤٢٥، والإنصاف ٢/٥٠٧، وشرح المفصّل ٥/١٠١، وشرح الجُمل ٢/٥٦٩ .

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لجرير .

و(خبرُ الزّبير) : مقتله حين انصرف يوم الجمل، وقُتل في طريقه غِيْلَة .

و(تواضعت): تضاءلت وخشعت. و (الخُشَّع): صفةٌ للجبال باعتبار ما آلت إليه .

يقـــول : لَمّا وافى خبرُ مقتل الزّبير بن العوّام - رضي الله عنه - مدينة الرّسول - :

تشديد المخفَّف :

ضَحْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[١]

تخفيف المشدّد :

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ[٢] رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[٣]

= صلّى الله عليه وسلّم ــ تواضعت هي وجبالُها وخشعتْ حزنًا عليه .

والشّاهدُ فيه : (تواضعت سور المدينة) حيث ألحق تاء التّأنيث بالفعل ضرورة؛ لأنّ الفاعل مذكّر؛ وهو (سور المدينة) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٥٢/١، ومعاني القرآن للفرّاء ٣٧/٢، ومجاز القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، والمقتضب ١٩٧/٤، والجمهرة (رسو) ٧٢٣/٢، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٦٥، والخصائص ٤١٨/٢، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ ٥٩٥، والدّيوان ٩١٣/٢ .

(١) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لرؤبة .

والشّاهدُ فيه : (الأَضْخَمَّا) حيث شدّد الميم من (الأضخمّ) وهي مخفّفة في الأصل؛ لأنّها على وزن أَفْعَلْ مثل الأَحْسَن، ثمّ وصل الميم بالألف الّتي للإطلاق؛ وهذه الميم لا تشدّد إلاّ في الوقف إذا كانت منتهى الكلمة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، والأُصول ٤٥٣/٣، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ ٤١٩/١، والتّعليقة ٥٢/١، وسرّ صناعة الإعراب ١٦٢/١، ٤١٦، ٥١٥/٢، وضرائر الشّعر ٥١، ورصف المباني ٢٣٨، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ .

(٢) في كلتا النّسختين : فإنّني، والصّوابُ ما هو مثبَت كما في جميع المصادر .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٢٥٥ .

والشّاهدُ فيه هُنا قولُه : (رُبَ) حيث خفّفت، وهي في الأصل مشدّدة (رُبّ)، وهذا التّخفيف لغة .

وتخفيفُ (رُبَّ) لغة[١].

إظهار المدغم :

[١٣٦/أ] /مَهْــلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّــي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا[٢]

رَفْعُ المَنْقُوصِ:

تَــرَاهُ وَقَــدْ فَــاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلاَبِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ[٣]

---

(١) أفرد الشّارحُ - رحمه الله - بابــًا لــ(رُبّ)، يُنظر : ص ٢٥٥ من هذا الكتاب.

(٢) في كلتا النّسختين : ظننوا، وهو خطأ .

وهذا بيتٌ من البسيط، وهو لِقَعْنَب بن أمّ صاحب .

و الشّاهدُ فيه : (وإن ضننوا) يريد : ضَنُّوا، فأظهر التّضعيف ضرورةً .

يُــنظر هــذا الــبيتُ في : الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ونوادر أبي زيد ٤٤، والمقتضــب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٦٣، والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، وشرح ملحة الإعراب ٣٢١، وشرح المفصّل ١٢/٣، وضرائر الشّعر ٢٠ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لأبي خراشٍ الهذليّ .

والضّمير في (تراه) يرجعُ إلى تَيْس الرَّبْل - وهو الظبي - المذكور في قوله قبل :

فَــوَ اللهِ مَا رَيْدَاءُ أَوْ عِلْجُ عَانَةٍ أَقَــبُّ وَمَــا إِنْ تَيْــسُ رَبْــلٍ مُصَمِّمُ

و(أصلم) : مقطوع الأذنين .

والمعــنى : إنّ هذا الظّبي في عدوه الشّديد يميل خدّه ويُصغيه، ويُخفض أذنيه، فكأنّه أصلم قُطعتْ أُذناه .

والشّــاهدُ فيه : (مصغيُ الخدّ) حيث ضمّ الياء من الاسم المنقوص مجريــًا حرفَ العلّة مجرى الحرف الصّحيح للضّرورة .

يُــنظر هــذا البيتُ في: ديوان الهذليّين ١٤٦/٢، وشرح أشعار الهذليّين ١٢١٩/٣ .

جَرَّهُ[١]:

لاَ بَـارَكَ اللهُ فِـي الغَوَانِي هَلْ يُصْـبِحْنَ إلاَّ لَهُـنَّ مُطَّـلَبُ[٢]

آخر الفعل المعتلّ:

أَ[٣] لَـمْ يَـأْتِيكَ وَالأَخْبَارُ تَنْمِي بِمَـا لاَقَـتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٤]

تسكين الواو المفتوحة:

فَمَـا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ[٥] وَلاَ أَبِ[٦]

= - وروي (مُصْـغِيَ) فيهمـا بالنّصب؛ وقال السّكّريّ : نصب (مُصْغِيَ) على الحـال؛ ولا شاهد فيه على هذه الرّواية ـ، والمعاني الكبير ٧٣٠، والخصائص ٢٥٨/١، والمنصف ٨١/٢، والممتع ٥٥٦/٢ .

(١) أي : جرّ المنقوص .

(٢) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ١٧٦ .

والشّاهدُ فيه هُنا قولُه : (في الغوانِ) حيث حرّك الياء بالكسر مُجريـًا إيّاها على الأصل؛ وذلك للضّرورة الشّعريّة .

(٣) سقطت الهمزة من ب .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لقيس بن زُهير .

والشّـاهدُ فيـه : (ألم يـأتيك) حيث أثبت الياء وهي حرفُ علّة في آخر الفعل - وهو يأتيك - للضّرورة الشّعريّة .

وقيل : الياء في (يأتيك) نشأت عن إشباع الكسرة، والياءُ الأصليّة محذوفة للجزم .

وقيل : الفعل مجزومٌ بحذف الحركة .

يُـنظرُ هـذا البيت في : الكتاب ٣١٦/٣، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، والجُمل ٤٠٧، وما يحـتمل الشّعر من الضّرورة ٦٧، والخصائص ٣٣٣/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٦/١، ٣٢٨، والإنصاف ٣٠/١، وشرح المفصّل ٢٤/٨، والمقرّب ٥٠/١، ٢٠٣ .

(٥) في ب : لأمّ، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعامر بن الطُّفيل . =

تسكين الياء :

تَرَكْــنَ رَاعِيْهِــنَّ مِــثْــلَ الشَّــنِّ[١]

إشباع الحركات حتَّى يَصِرْنَ حروفــاً؛ كالألف :

قَــالَتْ وَقَــدْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ[٢]

= والشّــاهدُ فيــه : (أن أسمو) حيث سكّن الشّاعرُ الواوَ من (أسمو) مع النّاصب؛ للضّرورة الشّعريّة .

يُــنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٣٤٢/٢، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّــل ١٠١/١٠، وشرح الشّافية ١٨٣/٣، واللّسان (كلل) ٥٩٣/١١، والمغني ٨٨٧، والأشباه والنّظائر ١٨٥/٢، والخزانة ٣٤٣/٨، والدّيوان ١٣ .

(١) في أ : البَر، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من الرّجز المشطور، وقبلَه :

حَدْبــًــا حَدَابِــيرَ مِــنَ الوَحشَــنِّ

و لم أقف على قائله .

و(الحَدابِيرُ) : جمعُ حِدْبار؛ وهي النّاقة الّتي بدا عظم ظهرِها ونَشَزَتْ حراقيفها من الهُزال، فشبّه بها السّنين الّتي كثُر فيها الجدْب والقحْط . اللّسان (حدر) ١٧٥/٤.

و(الوحشنّ) : يريد به الوحش، وزاد نونــاً ثقيلةً .

و(الوَحْشُ) : رذالةُ النّاس وصغارُهم . اللّسان (وحش) ٣٧١/٦ .

و(الشّنّ) : القربة الخَلَق الصّغيرة؛ والجمع شنان . اللّسان (شنن) ٢٤١/١٣ .

والشّــاهد فيه : (رَاعِيْهِنَّ) حيث سكّن (الياء) للضّرورة الشّعريّة، وكان حقّها الفتح؛ لأنّ الفتحة تظهر في الإعراب على الياء لخفّتها .

يُنظر هذا البيت في : المحتسب ١٢٦/١، ٢٩٠، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٣ .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، و لم أقفْ على قائله .

[أراد][(١)]: الكَلْكَلْ .

الياء[(٢)]:

/ تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ[(٣)] نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ[(٤)] الصَّيَارِيفِ[(٥)] [١٣٦/ ب]

إشباعُ الواو :

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[(٦)]

= و الكَلْكَلُ و الكَلْكَالُ : الصّدرُ من كلّ شيء، وقيل : هو ما بين التّرقُوتين، وقيل: هو باطِنُ الزّور.

والشّـــاهدُ فيه : (الكلكال) يريد : الكَلْكَل، فأشبع فتحة الكاف الثّانية فنشأ عن هذا الإشباعِ ألِفُ ضرورة .

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : المحتسب ١٦٦/١، والإنصاف ٢٥/١، ٧٤٩/٢، وضرائر الشّعر ٣٣، ورصف المباني ١٠٦، واللّسان (كلل) ٥٩٦/١١، والجنى الدّاني ١٧٨، والأشمونيّ ٤٨٥/٢ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السّياق .

(٢) أي : إشباع الياء .

(٣) ورد هذا الشّطر في كلتا النّسختين هكذا :

تَـــنْفِي الحَصَـــى يَدَهَـــا فِـــي كُـــلِّ هَاجِـــرَةٍ

والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) في أ : نقّاد .

(٥) تقدّم تخريجُ هذا البيتُ في ص ٣٦٠ .

والشّاهدُ فيه هُنا قولُه : (الصَّيَارِيفِ) حيث أشبع كسرة الرّاء، فنشأ عن الإشباع الياء؛ وذلك للضّرورة الشّعريّة .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله . =

حذف النّون من (مِنْ):

وَكَأَنَّ الخَمْرَ المُدَامَـةَ مِ الأَسْـ[(١)]ـفَنْطِ مَمْزُوجَةً بِمـاءٍ زُلاَلِ[(٢)]

وحذفها من (لَكِنْ):

وَلَسْـتُ بِآتِيـهِ وَلاَ أَسْتَطِيْعُهُ وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ[(٣)]ذَا فَضْلِ[(٤)]

= والشّاهدُ فيه : (فأنظور) حيث أشبع ضمّة الظّاء، فنشأ عن الإشباع الواو؛ وذلك للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٢٦/١، ٣٣٨، والإنصـاف ٢٤/١، وشرح المفصّل ١٠٦/١٠، والممتع ١٥٦/١، وضرائر الشّعر ٣٥، ورصف المباني ١٠٧، والجنى الدّاني ١٧٣، والمغني ٤٨٢، والهمع ٣٣٣/٥، والخزانة ١٢١/١ .

(١) في كلتا النّسختين : ملا سفنط .

(٢) هذا بيتٌ من الخفيف، وهو للأعشى .

و (الإِسْفَنْطُ): ضربٌ من الأَشْرِبة، فارسيّ معرّب؛ وقال الأصمعيّ : هو بالرُّوميّة .

والشّاهدُ فيه : (م الإسفنط) يريد : من الإسفنط، فحذف النّون للضّرورة الشّعريّة.

يُـنظر هـذا البيتُ في : المذكّر والمؤنّث للفرّاء ٧٤، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١١٦، والصّـحاح (سـفط) ١١٣١/٣، ١١٣٢، والمعرّب ١١١ ـــ وفيه (من الإسـفنط) بدل (م الأَسفنط) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية ـــ، والمخصّص ١٩/١٧، وشرح ملحةالإعراب ٣٢٤، وضرائرُ الشّعر ١١٤، واللّسان (سفط) ٣١٥/٧، والدّيـوان ٥ - وفيه (من الإسفنط) بدل (م الأسفنط) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

(٣) في أ : ماك، وهو تحريف .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للنّجاشيّ الحارثيّ .

والشّـاهدُ فيه : (ولاك) يريدُ : ولكن، فحذف النّون للضّرورة الشّعريّة؛ لالتقاء السّاكنين . =

حذف الياء من (الّذي):

كَـــاللَّذْ[١] [تَزَبَّى][٢] زُبْيَـــةً[٣] فَاصْطِـــيْدَا[٤]

ومن تثنية (الّذي):

أَبَـــنِي كُـــلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلاَ[٥] الْمُلُوْكَ وَفَكَّكَا[٦] الأَغْلاَلاَ[٧]

= يُـــنظر هـــذا الـــبيتُ في : الكتاب ٢٧/١، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١١٥، والمنصف ٢٢٩/٢، والأزهيّة ٢٩٦، وأمالي ابن الشّجريّ ١٦٧/٢، والإنصاف ٦٨٤/٢، وشـــرح المفصّـــل ١٤٢/٩، وضرائر الشّعر ١١٥، والجنى الدّاني ٥٩٢، والخزانة ٤١٨/١، وشعره - ضمن مجلّة المجمَع العلميّ العراقيّ - ١١١/١٣ .

(١) في أ : كاللّذيْ، وفي ب : كالّذي، والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ، وفي ب : ترى، وهو تحريف .

(٣) في أ : زيَّنه، وفي ب : ريته؛ وكلتاهُما محرّفة، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لرجل من هذيل لم يسمَّ .

و (تزبّى) : اتّخذ زُبْية، والزُّبية : حُفرة بعيدة الغَوْر تُصنع لاصطياد السّبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخُروجَ منها .

والشّاهدُ فيه: (اللّذْ) حيث حذف الياء من (الّذي) وأسْكن الذّال للضّرورة الشّعريّة.

يُنظر هذا البيتُ في : الكامل ٢٧/١، وشرح أشعار الهذليّين ٦٥١/٢، وما ينصرف وما لا ينصـــرف ١١١، والمقصـــور والممدود لابن ولاّد ٥١، والأزهيّة ٢٩٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٣/٣، والإنصاف ٦٧٢/٢، وشرح المفصّل ١٤٠/٣، وشرح الجُمل ١٧١/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٥٥/١ .

(٥) في أ : قتل .

(٦) في أ : وفكك، وفي ب : وفكذا؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٧) في ب : الاغلال .

وهذا البيتُ من الكامل، وهو للأخطل . =

وحذفُها من (الّذين):

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَومُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[1]

حذف الواو [من (هو)][2]:

[١٣٧/أ] / فَبَيْـنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ[3]

= والشّاهدُ فيه : (اللّذا) حيث حذف النّون من (اللّذان) للضّرورة الشّعريّة .
يُـنظرُ هذا البيت في : الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤، وما ينصرف وما لا ينصـرف ١١٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٤٨، والمنصف ٦٧/١، والأزهيّة ٢٩٦، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٥/٣، وشرح المفصّل ١٥٤/٣، ١٥٥، وضرائر الشّعر ١٠٩، والدّيوان ٨٦ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للأشهب بن رُميلة .
و(فَـلْج) : اسم بلدٍ، ومنه قيل : الطّريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق فـلْج؛ وقيل: فلْج وادٍ بين البصرة وحِمَى ضَرِيّة . و (حانتْ دماؤهم) : لم يُؤخذ لهم بديَة ولا قِصاص .
والشّاهدُ فيه : (الّذي) حيث حذف النّون من (الّذين) للضّرورة الشّعريّة .
يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ١٨٧/١، ومجازُ القرآن ١٩٠/٢، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصـف ٦٧/١، والأزهيّـة ٢٩٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٧/٣، وشرح المفصّل ١٥٥/٣، وضرائر الشّعر ١٠٩، وشرح الكافية الشّافية ٢٦١/١، وشعره - ضمن شعراء أُمويّون - ٢٣١/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السّياق .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للعُجير السّلوليّ، وقيل : للمُخلّب الهلاليّ .
و(يشري) : يبيع . و (الملاط) : عضدا البعير . و (النّجيبُ) : الجيِّد الأصيل .
والشّـاهدُ فيـه : (فبيـناه) يريد : فبينا هو، فحذف الواو من (هو) للضّرورة الشّعريّة .
=

حذف الياء[١] من (هي):

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَا[٢]

حذفُ [حركة هاء][٣] الضّمير :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهْ صَوْتُ حَادٍ[٤] .....

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٢/١ ــ الحاشية ــ، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ ٣٣٢/١، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٥١، ١٣٠، والقوافي ٥١، ٥٢، والأُصول ٤٣٩/٣، ٤٦٠، والتّكملة ٣١، والمسائل العسكريّات ١٩٩، والخصائص ٦٩/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٠٦/٢، والإنصاف ٥١٢/٢، ٦٧٨/٢، وشرح المفصّل ٦٨/١ ، ٩٦/٣، وضرائر الشّعر ١٢٦ .

(١) في كلتا النّسختين : الهاء، وهو تحريف، والصّوابُ ما هو مثبَت .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (إِذْ هِ) يريد : إِذْ هِيَ، فحذف الياء للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في الكتاب ٢٧/١، والأُصول ٤٦١/٣، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٣٠، والمسائل العسكريّات ١٩٩، والخصائص ٨٩/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٠٦/٢، والإنصاف ٦٨٠/٢، والفُصول الخمسون ٢٧٤، وشرح المفصّل ٩٧/٣، وضرائرُ الشّعر ١٢٦ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجُزُه :

إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وهو للشّمّاخ .

و(الزَّجَل) : صوتٌ فيه حنينٌ وترنُّم . و (الحادي) : الّذي يتغنّى أمام الإبِل ويُطْرِبُها لكي يُعينَها على السّير وألاّ تملّ . و (الزّمير) : صوتُ المزمار .

و(الوسيقة) : أُنثى حمار الوحش . =

استعمال التّرخيم في غير النّداء :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو[١] إِلَى ضَـوْءِ نَارِه طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ[٢]

نصب المُضارِع بالفاء [في الإيجاب][٣]:

سَـأَتْرُكُ مَـنْزِلِي لِبَـنِي تَمِـيمٍ وَأَلْحَـقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَـا[٤]

= والمعـنى : إذا طلب أُنثاه صوّت بها في تطريب وترجيع، كالحادي يتغنّى بالإبل، أو كأنّ صوته صوت مزمار .

والشّاهدُ فيه : (كأنّه) حيث اختلس الضّمّة للضّرورة الشّعريّة، والأصل : كأنّهو . يُـنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١/٣٠، والمقتضب ١/٢٦٧، والخصائص ١/١٢٧، ٣٧١، والإنصـاف ٢/٥١٦، واللّسـان (زجل) ١١/٣٠٢، (ها) ١٥/٤٧٧، والهمع ٦/٢٠٣، والخزانة ٥/٢٧٠، والدّيوان ١٥٥ - وفيه (تقول أصوات حادٍ) بدل (كأنّه صوتُ حادٍ) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

(١) في أ : يعشو .

(٢) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٦٤٧ .

والشّـاهدُ فيـه هُـنا قولُه : (مالِ) يريد : مالك، حيث رُخِّم من غير أن يكون منادًى؛ وذلك للضّرورة الشّعريّة .

(٣) في كلـتا النّسختين : غير جواب، وهو تحريف؛ والصّوابُ ما هو مثبَت؛ ويُنظر : شرح ملحة الإعراب ٣٢٧ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمُغيرة بن حبناء التّميميّ .

والشّاهدُ فيه : (فأستريحا) حيث نصب الفعل بـ(أنْ) مضمَرة بعد فاء السّببيّة، دون أن تُسبَق بنفيٍ أو طلب؛ وهذا ضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٣٩، ٩٢، والمقتضب ٢/٢٤، والأُصول ٣/٤٧١، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٤١، والمحتسب ١/١٩٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٤٢٧، وشـرح المفصّل ٧/٥٥، وضرائرُ الشّعر ٢٨٤، وشعرُه - ضمن شعراء أمويّون - ٣/٨٣ .

حذفُ الفاء من جواب الجزاء:

مَـــنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّـــرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[١]

تنوينُ العلَم المنادى:

سَـــلاَمُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَـــلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[٢]

تقديمُ المعطوف على الأوّل[٣]:

أَلاَ يَـــا نَخْـــلَةً مِـــنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَـــلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ[٤]

---

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وقد نسبه سيبويه إلى حسّان بن ثابت ـــ رضي الله عنه ـــ؛ ونسبه المبرّد إلى عبد الرّحمن بن حسّان، وقيل : لكعبِ بن مالك .

والشّـــاهدُ فيه : (من يفعل الحسنات اللهُ يشكُرها) حيث حذف الفاء الرّابطة من جواب الجزاء؛ والتّقديرُ : فاللهُ يشكُرُها؛ وهذا الحذفُ للضّرورة الشّعريّة .

يُـــنظر هـــذا البيتُ في : الكتاب ٦٥/٣، ونوادر أبي زيد ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والأُصـــول ١٩٥/٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٣٥، والخصائص ٢٨١/٢، والتّبصـــرة ٤١٠/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٤/١، ٩/٢، ١٤٤، وشرح المفصّل ٢،٣/٩، وضرائر الشّعر ١٦٠، وزيادات ديوان حسّان ٥١٦/٢، وديوان عبد الرّحمن بن حسّان ٦١، وديوان كعب بن مالك ٢٨٨ .

(٢) تقـــدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٦٠٤ . والشّاهدُ فيه هُنا قولُه : (يا مطرٌ) حيث نوّن العلَم المنادى للضّرورة الشّعريّة، والقياسُ: يا مطر.

(٣) أي : تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للأحوص .

و(النّخلة) هُنا: كناية عن المرأة. و(ذات عرق): موضعٌ بالحجاز.

والشّـــاهدُ فيه : (عليك ورحمة الله السّلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضّرورة الشّعريّة .

[١٣٧/ ب] / إلحاق النّون بالفعل الموجب:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِـــي عَـــلَمٍ يَـــرْفَعنْ ثَوْبِـــي شَـــمَالاَتُ[١]

وله أن يجعل اسم (كان) نكرة والخبر معرفة:

قِفِـــي قَـــبْلَ الـــتَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ[٢] مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[٣]

ويجوز له جمع (فاعل) على (فواعل) صفةً[٤] لمذكّر، كقوله:

وَإِذَا الـــرِّجَالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ[٥] خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[٦]

= يُنظرُ هذا البيت في : مجالس ثعلب ١٩٨/١، والأُصول ٣٢٦/١، ٣٤٤، ٢٢٦/٢، والجُمـــل ١٤٨، والخصـــائص ٣٨٦/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٧٦/١، واللّسان (شـــيع) ١٩١/٨، والمغني ٤٦٧، والمقاصد النّحويّة ٥٢٧/١، والتّصريح ٣٤٤/١، والخزانة ١٩٢/٢، وحواشي ديوان الأحوص ٢٣٩ .

(١) هذا بيتٌ من المديد، وهو لجُذيمة الأبرش .

و(أوفيتُ) : أشرفتُ . و (العلَم) : الجبَل . و (الشّمالات) : جمع شَمال - بالفتح - وهي : الرّيحُ الّتي تهبّ من هذه النّاحية .

والشّاهد فيه: (يرفعن) حيث أكّد الفعل بالنّون الخفيفة بعد (ما) المسبوقة بـــ(رُبّ) للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٥١٨/٣، ونوادر أبي زيد ٢١٠، والمقتضب ١٥/٣، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٨٢، والأزهيّة ٩٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٦٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح المفصّل ٤٠/٩، وضرائر الشّعر ٢٩ .

(٢) في أ : ولم يك .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص٥٨٥ .

والشّـــاهدُ فيه هُنا قولُه : (ولا يكُ موقف منكِ الوداعا) حيث جعل اسم (كان) نكرة وهو (موقف) وخبرها معرفة وهو (الوداعا) للضّرورة الشّعريّة .

(٤) في ب : حيفة، وهو تحريف .

(٥) في ب : رايهم .

(٦) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للفرزدق . =

وقصر الممدود:

كَسَتْهَا عَجَاجَ الْبُرْقَتَيْنِ[١] وَرَاوحَتْ بِذَيْلٍ[٢] مِنْ الدَّهْنَا عَلَى الدَّارِ مُرْفَلِ[٣]

وهذا متّفقٌ عليه بردّه[٤] إلى الأصل[٥].

= والشّاهدُ فيه : (نواكِس) حيث جمع (ناكس) صفة لمذكّر عاقل على (نواكس) للضّرورة الشّعريّة .

يُـنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٣٣/٣، والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، والكامل ٥٧٤/٢، والجمهـرة (خضع) ٦٠٧/١، والجُمل ٣٧٧، والمخصّص ١١٧/١٤، وشـرح المفصّل ٥٦/٥، واللّسان (نكس) ٢٤١/٦، (خضع) ٧٤/٨، والخزانة ٢٠٤/١، والدّيوان ٣٠٤/١

(١) في كلتا النّسختين : الرّقمتين، وهو تحريف .

(٢) في كلتا النّسختين : بدل، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لذي الرّمّة .

و (العجـاج) : التُّراب بريح . و (البرقة) رملٌ وحجارة مختلطة . و (راوحت بذَيْـلٍ من الدّهنا) أي : جاءتْ بذا ثمّ جاءت بتُراب آخر، عاقبت . و (مرفل) : مُسْبَغٌ يغطّي كلّ شيء، وهو نعتٌ لـ(ذيل) .

والشّـاهدُ فيـه (الدّهنا) فإنّ أصله: الدّهناء ممدودًا، فلّما اضطّر لإقامة وزن البيت قصره.

يُنظر هذا البيت في : الدّيوان ١٤٥٤/٢، وأساس البلاغة (رفل) ١٧١ .

(٤) في ب : يردّه .

(٥) ومنع الفرّاء قصر الممدود للضّرورة فيما له قياس يوجب مدّه، نحو : (فعلاء)؛ لأنّ (فعلاء) تأنيث (أفعل) لا يكون إلاّ ممدودًا؛ فلا يجوز عنده أن يقصر للضّرورة .

ورُدّ بقول الأقيشر :

=

ومدّ المقصور مختلَفٌ[1] فيه؛ ومنه:

سَيُغْنِيني الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ[2]

ويجوزُ له أن ينقص من الكلمة نقصانًا لا يتغيّر معناها به .

= وَأَنْتَ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولةً صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرسِ الأَشْقَرِ

فقصر (صفرا) للضّرورة، وهي (فعلاء) أنثى (أفعل) .

يُنظر : الإنصاف ٢/٧٤٥، ٧٤٦، والتّصريح ٢/٢٩٣، والأشمونيّ ٤/١٠٩ .

(١) مدّ المقصور منعه جمهور البصريّين مطلَقًا .

وأجازه جمهور الكوفيّين مطلَقًا .

وممّن وافق الكوفيّين على جواز ذلك : الأخفش، وابن ولاّد، وابن خَروف؛ وفصّل الفرّاء : فأجاز مدّ ما لا يخرجه المدّ إلى ما ليس في أبنيتهم؛ فيُجيز مدّ (مِقليّ) - بكسر الميم -، فيقولون : (مقلاء) لوُجود مفتاح؛ ويمنع مدّ (مولى) لعدم (مَفعال) - بفتح الميم - .

تُنظر هذه المسألة في : المقصور والممدود لابن ولاّد ١٣١، والإنصاف، المسألة التّاسعة بعد المائة، ٢/٧٤٥، وضرائر الشّعر ٣٨ - ٤١، وشرح الكافية الشّافية ٤/١٧٦٨، والتّصريح ٢/٢٩٣، والأشمونيّ ٤/١١٠ .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، ولم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (غناء) فإنّ أصله : الغنى مقصورًا، فلمّا اضطّر الشّاعرُ لإقامة وزن البيت مدّه.

يُنظر هذا البيتُ في : المنقوص والممدود للفرّاء ٢٨، والمقصور والممدود لابن ولاّد ١٣١، والإنصاف ٢/٧٤٧، وضرائر الشّعر ٤٠، واللّسان (غنا) ١٥/١٣٦، وتذكرة النُّحاة ٥٠٩، وأوضح المسالك ٣/٢٤٥، والمقاصد النّحويّة ٤/٥١٣، والتّصريح ٢/٢٩٣ .

فالزّيادة:

إِلَى الجُودِيِّ حَتَّى صَارَ حِجْرًا وَحَانَ لِتَالِكَ[١] الغُمَرِ انْحِسَارُ[٢]

زاد (ألفـًا) في (تِلْكَ)[٣].

ومن النّقص:

فِـي لُجَّـةٍ أَمْسِـكْ فُلانًـا عَـنْ فُـلِ[٤]

---

(١) في أ : ليالك، وفي ب : لنالك، وكلتاهما مصحّفة؛ والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) هذا بيتٌ من الوافرِ، وهو للقُطاميّ من قصيدة يصِفُ فيها سفينة نوحٍ ــ عليه وعلى نبيّنا الصّلاة والسّلام ــ، ويذكُر قصتّه مع قومه، ويذكُر الطّوفان .

و (الجوديّ) : اِسمُ الجَبَل الّذي استقرّتْ عليه سفينة نوحٍ ــ عليه السّلام ــ . و (الحِجْر) : الممنوع الّذي له حاجز . و(الغُمَر) : جمع غُمْرة، والغُمْرَةُ : الشّدّة، وغمرة كلّ شيء : مُنْهَمَكه وشدّتُه، كغَمْرةِ الهمّ والموت ونحوهما . و(الانحسار): الانكشاف .

والشّاهدُ فيه : (لِتالك) حيثُ زاد (ألفـًا) في (تِلْكَ) للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الصّحاح (تا) ٢٥٤٨/٦، والتّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح ١٧٩/٢، واللّسان (غمر) ٣٠/٥، (تا) ٤٤٧/١٥، وتاجُ العروس (غمر) ٢٦١/١٣، والدّيوان ١٤٤ .

(٣) قال الجوهريّ : «تَالِكَ : لغة في تِلْكَ» . الصّحاح (تا) ٢٥٤٨/٦ .

(٤) في ب : عن قتل، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من الرّجز المشطور، وهو لأبي النّجم العجليّ .

و(اللّجة) : الجَلَبة واختلاطُ الأصوات في الحرب .

والشّاهدُ فيه : (عن فل)، أصلُه : فلان، فرخّمه بحذف النّون في غير النّداء للضّرورة الشّعريّة، ثمّ حذف الألف؛ لأنّها زائدة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والأُصول ٣٤٩/١، =

[١٣٨/ أ] / حَذَفَ الأَلفَ والنُّونَ .

وأجازوا[١] ما هو أقبحُ من ذلك، وهو:

قَـوَاطِـنـًا[٢] مَكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الْحَـمِـي[٣]

قيل: إنّه حَذَفَ الميم، فبقي (الحَمَا) فأبدل من الألف ياء[٤].

وقال السّيرافيّ[٥]: «حَذَف الألِف والميم جميعـًا، ثمّ أطلق معوّضـًا بالياء»[٦].

= والجُمـل ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٣٧/٢، وشرح المفصّل ٤٨/١، ١١٩/٥، والمقرّب ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٩٢/٣، والخزانة ٣٨٩/٢، والدّيوان ١٩٩ .

(١) في ب : وأجاز .

(٢) في كلتا النّسختين : قواطنُ، والصّوابُ ما هو مثبَت .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو للعجّاج .

والشّاهدُ فيه : (الحمي) على ما ذكر الشّارح .

يُـنظرُ هـذا البيت في : الكتاب ٢٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، وأمالي القـالي ١٩٩/٢، ومـا يحـتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٦، والخصائص ١٣٥/٣، ٤٧٣/٢، والمحتسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصّل ٧٥/٦، وضرائر الشّعر ١٤٣، والمقاصد النّحويّة ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، والدّيوان ٤٥٣/١ .

(٤) يُـنظر: شـرح الكـتاب للسّـيرافيّ جـ١/ق١٧٠/أ، ومـا يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٧، وتحصيل عين الذّهب ٥٨ .

(٥) يُـنظر : شـرح الكـتاب للسّـيرافيّ جـ١/ق ١٦٩/ب، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٦ .

(٦) وهُـناك وجهٌ آخر؛ وهو :أن يكون حذف الألف فبقي (الْحَمَم) فأبدل من الميم الـثّانية ياءً استثقالاً للتّضعيف، كما قالوا في (تظنّنت) : تظنّيت، ثمّ كُسر ما قبل الياء لئلاّ تقلب ألِفـًا، فصار (الحَمي) . =

مخاطبة الاثنين بلفظ الواحد:

منه:

لَيَـــالِيَ سَمْعُ الْغَانِيَاتِ وَطَرْفُهَا إِلَـــيَّ وَإِذْ رِيحِـــي لَهُنَّ هُبُوبُ[1]

إثبات نون الجمع مع الضّمير، كقوله:

هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ[2] .....

إثباتُ نون مئتين ونصب ما بعدها، كقوله:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامـــاً[3] .....

= يُنظر : شرح الكتاب للسّيرافيّ جـ ١/ ق ١٦٩/ب، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٦، ١٠٧، وتحصيل عين الذّهب ٥٨ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ .

يُنظرُ هذا البيتُ في : الوحشيّات ٢٩١، والزّهرة ٢٧٢، والأشباه والنّظائر للخالديين ٣٩/١، والحُجّـــة لأبي عـــليّ الفارسيّ ٢٥٥/٢، ومعجم البُلدان ٤١٩/٢، والدّيوان ٥٢ .

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجُزه :

إِذَا مَا خَـــشَـــوا مِنْ مُحْـــدَثِ الأَمْـــرِ مُعْظَـــمَـــا

و لم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (والآمرونه) حيث أثبت نون الجمع مع الضّمير للضّرورة الشّعريّة .

يُنظرُ هذا البيت في : الكتاب ١٨٨/١، والكامل ٤٦٨/١، ومجالس ثعلب /١٢٣، وتحصيل عين الذّهب ١٥٧، وشرح المفصّل ١٢٥/٢، وضرائر الشّعر ٢٧، واللّسان (طلع) ٢٣٦/٨، والهمع ٣٤٢/٥، والخزانة ٢٦٩/٤ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجزُه : =

إسْكانُ لام الفعل من غير جازم، كقول الشّاعر:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ[١] إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[٢]

= فَقَدْ أَوْدَى المَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ

وهو للرّبيع بن ضبع الفزاريّ .

والشّاهدُ فيه : (مائتين) حيث أثبت النّون في (مائتين) ونصب ما بعدها للضّرورة الشّعريّة؛ وكان الوجهُ حذف نون (مائتين) وخفض ما بعدها .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والمنقوص والممدود للفرّاء ١٧، والمعمّرين ١٦، والمقصور والممدود لابن ولاّد ٨٣، وأدب الكاتب ٢٩٩، والمقتضب ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١، وأمالي المرتضى ٢٥٤/١، وشرح المفصّل ٢٣/٦، وشرح عمدة الحافظ ٥٢٥/١ .

(١) في ب : غير محتقب، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لامرئ القيس، قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلّل من نذره ألاّ يشرب الخمر حتى يثأرَ به .

و (المستحقب) : المكتسب المحتمل . و (الواغل) : الدّاخلُ على القوم يشربون ولم يُدْعَ .

والشّاهدُ فيه : (أشرب) حيث سكّن (الباء) وهي لام الفعل من غير جازم للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٠٤/٤، والأصمعيّات ١٣٠، والكامل ٣١٨/١ - وفيه (فَالْيَوْمَ أُسْقَى) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، وإصلاحُ المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، والجمهرة (غلو) ٩٦٢/٢، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وشرح المفصّل ٤٨/١، وضرائر الشّعر ٩٤، ١١٠، والتّصريح ٨٨/١، والخزانة ٣٥٠/٨، والدّيوان ١٢٢ - وفيه (فَالْيَوْمَ أُسْقَى) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

حذف لام الأمر للمخاطب، كقول الشّاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ[1] .....

مخاطَبة الواحد بلفظ الجمع، كقول الشّاعر:

لَوْ كَانَ مِدْحَةُ حَيٍّ مُنْشِرًا أَحَدًا أَحْيَـا أَبَاكُنَّ يَا لَيْلَى الأَمَادِيحُ[2]

---

(١) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجزُه :

إِذَا مَـا خِفْـتَ مِـنْ أَمْـرٍ تَـبَالاَ

يُنسب إلى حسّان بن ثابت - رضي الله عنه -، وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى؛ وليس في ديوان واحدٍ منهم على ما ذكر الشّيخ عبد السّلام هارون في حواشي الكتاب ٨/٣.

والشّاهدُ : أثبته المستشرق رودلف جاير في ديوان الأعشى (الصّبح المنير) ٢٥٢ بيتًا مفرَدًا في زيادات ديوان الأعشى .

والشّاهدُ فيه : (تفد) يريد : لِتَفْدِ، فحذف لام الأمر للمخاطب؛ وهذا من أقبح الضّرورات؛ لأنّ الجازِم أضعف من حرف الجرّ، وحرف الجرّ لا يُضمَر .

يُنظرُ هذا البيت في : الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، واللاّمات للزّجّاجيّ ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب ٣٩١/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٥٠/٢، وأسرار العربيّة ٣١٩،٣٢١، وشرح المفصّل ٣٥/٧، وضرائرُ الشّعر ١٤٩، والخزانة ١١/٩ .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذليّ .

والشّاهدُ فيه: (أباكُنَّ يا ليلى) حيث خاطب الواحد بلفظ الجمع للضّرورة الشّعريّة.

يُنظر هذا البيتُ في : شرح أشعار الهذليّين ١٢٧/١، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٥، وضرائرُ الشّعر ٢٧٦، واللّسان (مدح) ٥٨٩/٢، (نشر) ٢٠٦/٥، =

مخاطَبة الواحد بلفظ التّثنية:

[١٣٨/ ب] /فَإِنْ تَزْجُرَانِي[١] يَا بْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَتْرُكَانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعًا[٢]

صرف مفاعل:

فَاقْرِ الْهُمُومَ قَلَائِصًا عَبْدِيَّةً تَطْوِي الْفَيَافِي بِالْوَجِيفِ الْمُعْنِقِ[٣]

= والهمع ٣٤٥/٥، والدّرر ٢٤٥/٦ .

(١) في أ : ترجواني، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لسُويد بن كراع .

والشّاهدُ فيه : (فإنْ تزجراني)، (وإن تتركاني) حيث خاطَب الواحد بلفظ التّثنية للضّرورة الشّعريّة .

يُنظرُ هذا البيتُ في : معاني القرآن للفرّاء ٧٨/٣، وتأويل مشكل القرآن ٢٩١، وتفسير الطّبريّ ٣٥٤/٢٢، والصّاحبيّ ٣٦٣، والمخصّص ٥/٢، وضرائر الشّعر ٢٥٤، واللّسان (جزز) ٣٢٠/٥، وشرح شواهد الشّافية ٤٨٣، ٤٨٤ .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، ولم أقف على قائله .

و(القَلُوصُ) من الإبل : الشّابّة، أو الباقيةُ على السّير، أو أوّل ما يُرْكَبُ من إناثها إلى أن تُثْنِي ثمّ هي ناقةٌ، والنّاقة الطّويلة القوائم خاصّ بالإناث، والجمع: قلائص، وقُلُصٌ . و(الوجيفُ) : ضربٌ من سير الإبل والخيل؛ وقد وجَف البعير يجف وجفًا ووجيفًا . و(العَنَقُ) من السّير : المنبسط، والعَنِيقُ كذلك، وسير عَنَقٌ وعَنِيقٌ : معروف، وقد أَعْنَقَت الدّابةُ فهي مُعْنِقٌ ومِعْناق وعَنيق .

والشّاهد فيه : (قلائصًا) حيث صرفه وهو غير مصروف؛ للضّرورة الشّعريّة .

ولم أجد مَنْ ذكر هذا البيت .

منع صرف ما ينصرف[١]:

طَلَبَ [الأَزَارِقَ][٢] بِالْكَتَائِبَ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيْبَ[٣] غَـائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ[٤]

ويجـوز أن يصـرف ما لا يستحقّ[٥] الصّرف للتّناسُب، كقراءة[٦]

---

(١) ذهـب الكوفيّـون إلى أنّه يجوز تركُ صرف ما ينصرف في ضرورة الشّعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن بَرْهان من البصريّين؛ وإليه ذهب ابن مالك.
وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز .
تُنظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة السّبعون، ٤٩٣/٢، وشرح المفصّل ٦٨/١، وضرائر الشّعر ١٠١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٠٩/٣، وابن النّاظم ٦٦١، وشرح الرّضيّ ٣٨/١، وتوضيح المقاصد ١٧٠/٤، ١٧١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والتّصريح ٢٢٨/٢.

(٢) ما بين المعقوفين في (ب) بياض .

(٣) في كلتا النّسختين : تشبيب، وهو تصحيف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للأخطل .
و(الأزارِق) هم الأزارقة : فرقة من الخوارج . و (شبيب) : هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشّيبانيّ : كان رأسـًا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان .
و(الغائلة) : الدّاهية، ويُقصد بغائلة النّفوس : المنيّة .
والشّاهدُ فيه: (بشبيب) حيث منعه من الصّرف وهو مصروف؛ للضّرورة الشّعريّة.
يُـنظر هـذا البيتُ في : الإنصاف ٤٩٣/٢، وضرائرُ الشّعر ١٠٤، وشرح الكافية الشّـافية ١٥٠٩/٣، وابـن الـنّاظم ٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والمقاصد النّحويّة ٣٦٢/٤، والتّصريح ٢٢٨/٢، والأشمونيّ ٢٧٥/٣، والدّيوان ٢٨٢ .

(٥) في أ : ويجوز أن يصرف مستحقّ الصّرف، وفي ب : ويجوز أن يصرف ما يستحقّ الصّرف، والصّوابُ ما هو مثبَت . يُنظر : ابن النّاظم ٦٦٣ .

(٦) يُنظر : السّبعة ٦٦٣، والمبسوط ٤٥٤، وحجّة القراءات ٧٣٧، ٧٣٨، والكشف =

نافع[١] والكسائيّ: ﴿ سَلَاسِلاً ﴾[٢] و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾[٣].

وكقراءة[٤] الأعمش[٥]: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا﴾[٦] صرفهما لِيُنَاسِبَا: ﴿وَدًّا﴾ و﴿سُوَاعًا﴾ و ﴿ سَرْحًا ﴾[٧].

الجمع بين أحرُف النّداء [والميم][٨] المشدّدة :

أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[٩]

= ٣٥٢/٢، ٣٥٤، والتّيسير ١٧٦، ١٧٧ .

(١) هو : نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم، اللّيثيّ وَلاءً : أحدُ القُرّاء السّبعة، وانتهتْ إليه رياسة القراءة بالمدينة؛ توفّي سنة (١٦٩هـ) .
يُنظر : معرفة القُرّاء ١٠٧/١، وغاية النّهاية ٣٣٠/٢ .

(٢) من الآية : ٤ من سورة الإنسان .

(٣) من الآية : ١٥ من سورة الإنسان .

(٤) في أ : وقراءة .
وتُنظر هذه القراءة في : مختصر في شواذ القرآن ١٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٧٦١/٢، والكشّاف ١٤٣/٤، والتّبيان في إعراب القرآن ١٢٤٢/٢، والإتحاف ٥٦٤/٢.

(٥) هو : سُليمان بن مهران، أبو محمّد، الكوفيّ، المقرئ : صاحبُ نوادر، أخذ القراءة عن النّخعيّ، وعاصم، ويحيى بن وثّاب، وغيرهم؛ توفّي سنة (١٤٨هـ) .
يُنظر : معرفة القُرّاء ٩٤/١، وغاية النّهاية ٣١٥/١ .

(٦) من الآية : ٢٣ من سورة نوح .

(٧) (يغوث) و(يعوق) و(ودّ) و(سواع) و(نسر) : كلّها أصنام .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السّياق .

(٩) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لأبي خِراش الهذليّ في شرح أشعار الهذليّين، وقيل: لأُميّة بن أبي الصّلت، وليس في ديوانه؛ وقبله : =

= إِنِّـــي إِذَا مـــا حَـــدَثٌ أَلَـــمّـــا

والشّاهدُ فيه : (يا اللهمّ يا اللّهمّا) حيث جمع بين حرف النّداء والميم المشدّدة الّتي يُؤتَى بها للتّعويض عن حرف النّداء، وذلك ضرورة عند البصريّين .

أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ الميم المشدّدة في (اللّهم) ليستْ عِوضـــاً من (يا) الّتي للتّنـــبيه في الـــنّداء؛ إذْ لـــو كانت كذلك لَمَا جاز أن يُجمع بينهما؛ لأنّ العوض والمعوّض لا يجتمعان .

يُـــنظرُ هـــذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، وشرح أشعار الهذليّـــين ١٣٤٦/٣، والبغداديّات ١٥٩، واللّمع ١٧٥، والتّبصرة ٣٥٦/١،وأمالي ابـــن الشّـــجريّ ٣٤٠/٢، والإنصاف ٣٤١/١، وشرح المفصّل ٢١٦/٢، وضرائر الشّعر ٥٧ .

بَابُ الْعَدَدِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدْ فَانْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
فَأَثْبِتِ الْهَاءَ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهِرِ
تَقُولُ : لِيْ خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ وَازْمُمْ لَهُ تِسْعًا مِنَ النُّوقِ وَقُدْ

[١٣٩/أ] / فصل

العدد له أربع مراتب؛ وهي: آحادٌ، وعشرات، ومئون[١]، وأُلوف.

والأصل : الأحاد؛ فيجب أن يقدّم الكلامُ عليها .

فالواحد والاثنان لا يُضافان، بل يُستعملان[٢] بانفرادهما[٣]؛ لقوّة دلالتهما على المعنى، إلاّ في الضّرورة[٤] من الشّعر، كقوله :

..... ظَرْفُ جِرَابٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[٥]

---

(١) في كلتا النسختين: مئين، والصواب ما هو مثبت.

(٢) في أ : يستعملنان، وهو خطأ .

(٣) في أ : لإنفرادهما .

(٤) في ب : في ضرورة .

(٥) هذا عجز بيت من الرّجز، وصدُره

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

يُنسبُ لخطّام المجاشعيّ، أو لجندل بن المثنّى، أو لسلمى الهذليّة، أو لشمّاء الهذليّة .

و(ظرف جراب) : وعاءٌ من جلد .

والشّاهدُ فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف ثنتان إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية. =

وإذا صرت[١] إلى الثّلاثة لم يكن بُدّ من ذِكْر العدد والمعدود جميعـًا.

والعـددُ هـو[٢]: الاسم الأوّل، وينبغي أن يكون بتاء التّأنيث مع المذكّـر، وبغير تاء التّأنيث مع المؤنّث، وكان كذلك؛ لأنّ الأعداد قبل تركيبها مؤنّثة، من نحو : (ثلاثة) و (أربعة) .

والمعدود نوعان : مذكّر، ومؤنّث؛ فيسبِق[٣] المذكّر بحكم الأصل، والتزم العلامة، ثم جاء المؤنّث فكان تركُ العلامة علامةً له .

وقيـل[٤]: كان حقّ هذه الأعداد أن تُستعمَل بالتّاء مطلَقـًا؛ لأنّ مسـمّاها جُموع، والجُموع غالبٌ عليها التّأنيث؛ لكن أرادوا[٥] التّفريق بـين عدد المذكّر والمؤنّث فجاءوا بعدد المذكّر لكونه أصلاً بالتّاء[٦] على القيـاس، وبعدد المؤنّث بغير التّاء للتّفريق؛ فتقولُ مِن ذلك: (عندي ثلاثةُ أَعْبُدٍ، وخَمْسُ جَوَارٍ) بإضافته إلى جمع يُعلَم به المعدود .

= يُـنظر هـذا البيتُ في : الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وإصلاحُ المنطق ١٦٨، والمقتضب ١٥٦/٢، ومـا يجـوز للشّاعر في الضّرورة ٢٣٤، والمنصف ١٣١/٢، وفرحة الأديب ١٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٨/١، وشرح المفصّل ١٤٤/٤، وشرح الجُمل ١٤٠/١، ٢٩/٢، وابن النّاظم ٧٢٨، والخزانة ٤٠٠/٧.

(١) في ب : صرن .

(٢) في أ : فهو .

(٣) في ب : فتسبِق .

(٤) يُنظر : شرح المفصّل ١٨/٦، وابن النّاظم ٧٢٦ .

(٥) في ب : أو ردوا، وهو تحريف .

(٦) في أ : بالياء، وهو تصحيف .

/ وجميعُ هـذا العدد يجري على هذا الحُكْم بوجوه الإعراب إلى العشرة، إلاّ لفظ (ثمان) إذا أُضيف إلى مؤنّث فإنّه يجري مجرى قاضٍ لنقصانه[١]؛ فتقول : (هذه ثمانْ نسوة) و (رأيتُ ثمانيَ نسوة) و (مررت بثمانْ نسوة)[٢]. [١٣٩/ ب]

وجميعُ هـذا العدد لا يختلف ما قبل آخره إلاّ عشرة، فإنّ شِيْنَهُ تكونُ[٣] مفتوحة مع المذكّر، ومسكّنة[٤]مع المؤنّث؛ تقولُ: ([عندي][٥] عَشَرةُ رجالٍ، وعَشْرُ[٦] نِسَاءٍ) .

وإذا أردتّ تعريف هذا العدد : أدخلتَ الألِف واللاّم على الاسم[٧] الثّاني؛ تقولُ: (هذه ثلاثة الأثواب) و (عشرة الدّراهم) تُعرّف[٨] الثّاني

---

(١) وهُناك وجهٌ آخر؛ وهو : أن تجعله اسمًا صحيحًا معربًا بالحركات في حال الرّفع والنّصب والجرّ، ويكون الإعرابُ على النّون؛ فتقول : (هذه ثمانُ نسوةٍ) و(رأيتُ ثمانَ نسوة) و (عجبتُ من ثمانِ نسوة) .

والوجهُ الأوّل أجوَدُ؛ لأنّه ورد في أشعار العرب أكثر استعمالاً .

يُنظر : التّهذيب الوسيط في النّحو ٣٧٧ .

(٢) في ب : ومررت بثماني نسوة، ورأيت ثماني نسوة .

(٣) في ب : يكون .

(٤) في أ : وتسكّنه .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : عشرة، وهو خطأ .

(٧) في أ : اسم .

(٨) في ب : فعرّفت .

بالأوّل على قياس[١] (غلام الرّجل)[٢]، وعليه قولُ ذي الرُّمّة[٣]:

وَهَـلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ[٤]

والثّلاثة الأثواب[٥] مختَلفٌ فيه[٦].

---

(١) في ب : هي قياس .

(٢) لأنّ الأوّل يكون معرفة بما أضفْتَه إليه؛ ألا ترى أنّك تقولُ: (هذا غلام رجل) فيكونُ نكرة؛ فإذا أردتّ تعريفَه قلت : (هذا غلامُ الرّجل)، وكذلك (ثلاثة الأثواب) .

يُنظر : شرح المفصّل ١٢١/٢، ٣٣/٦ .

(٣) هو : ذو الرُّمّة غيلان بن عُقبة التّميميّ، ويكنى أبا الحارث : شاعرٌ إسلاميّ، من أحسن شعراء صدر الإسلام تشبيهاً، عاصَر جريرًا والفرزدق؛ وله ديوانُ شعرٍ مطبوع؛ توفّي سنة (١١٧هـ) .

يُنظر : طبقات فُحول الشّعراء ٥٣٤/٢، والشّعر والشّعراء ٣٥٠، والأغاني ٥/١٨، والخزانة ١٠٦/١ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(الأثافي) : جمع أثفية؛ وهي : الحجارة الّتي توضَع عليها القُدور . و (البلاقع): الخالية .

والشّاهدُ فيه : (ثلاث الأثافي) حيث أراد تعريف هذا العدد فأدخل الألِف واللاّم على الاسم الثّاني .

يُنظر هذا البيتُ في : إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، والجُمل ١٢٩، والمخصّص ١٠٠/١٧، ١٢٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفصّل ١٢٢/٢، ٣٣/٦، واللّسان (خمس) ٦٧/٦، وتذكرة النُّحاة ٣٤٤، والهمع ٣١٤/٥، والدّرر ٢٠١/٦، والدّيوان ١٢٧٤/٢ .

(٥) في ب : أثواب .

(٦) في أ : فمختلف .

وممتنع بلا خلاف قولُك : (الثّلاثة أثواب)؛ لامتناع الغلام رجل في الإضافة[1].

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا وَهْوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَلاَّ يُعْرَبَا
فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِآخِرِ الثَّانِي وَلاَ تَكْتَرِثِ
مِثَالُهُ : عِنْدِي ثَلاَثَ عَشْرَةْ جُمَانَةً مَنْظُومَةً وَدُرَّةْ

[١٤٠/أ]

/ فصل

هذه المرتبة الثّانية وهي العشَرات، وهذا هو المركّب من أحَد عشر إلى تسعة عشر .

وهو يخالِف ما قبله ويصير مبنيًّا بعد أنْ كان معربًا سوى (اثني عشر) .

وبناؤُه وتركيبُه لضربٍ من الاختصار والإيجاز، وإزالة اللّبس والإبهام؛ ألا ترى أنّ (أحدَ عَشَرَ) أخصرُ[2] لفظًا من قولك: (واحد

= فالبصريّون يمنعونه، والكوفيّون يجيزونه .
يُنظر: المقتضب ١٧٥/٢، والمخصّص ١٢٥/١٧، وشرح المفصّل ١٢١/٢، ٣٣/٦، وشرح الرّضيّ ١٤٧/٢، والملخّص ٤٢٧، والأشمونّي ١٨٧/١ .

(١) لأنّه لا يُجمع بين الألف واللاّم والإضافة؛ لأنّ ما فيه الألف واللاّم لا يكون إلاّ معرفة، ولا يمكن اعتقاد التّنكير مع وُجودهما . يُنظر : شرح المفصّل ١٢١/٢ .

(٢) قولُه : (أخصر) فيه شُذوذان : بناؤُه من غير الثّلاثيّ، وبناؤُه من المبنيّ للمجهول . ويتوصّل إلى التّفضيل من الزّائد على الثّلاثة بـ(ما أشدّ) ونحوه، ويُنصب مصدرهما بعده؛ فيُقال : أكثر اختصارًا . يُنظر : ابن النّاظم ٤٦٢، ٤٦٣ .

وعشرة)، وربّما ألبس قولُ القائل: (اشتريت هذا الثّوب بواحدٍ وعشرة) أنّه ابْتَاعَهُ بواحدٍ في زمان وبعشرة[١] في زمان آخر؛ فلذلك[٢] صار مركّبًا بعد أنْ كان معطوفًا .

ولَمّا كان مركّبًا تضمّن معنى حرف[٣] العطف، وبني على حركة لأصالته في التّمكّن، [واختصّ بالفتحة طلَبًا للخفّة][٤] .

ومخالفة[٥] أُخرى وهي : أنّ (العشرة) بغير تاء مع المذكّر وبتاء مع المؤنّث خلافًا للعشرة في حال إضافتها؛ لأنّ الشّيء يكون له حكم في التّركيب يخالف حكمه قبله؛ ألا ترى أنّ (لو) حرف معناه[٦] امتناع الشّيء لامتناع غيره؛ فإذا ركّبتَ[٧] معه (لا) صار معناه : امتناع الشّيء لوُجود غيره .

وكذلك (أحد عشر) لَمّا ركّبت[٨] تغيّرت كلمتاه؛ فـ(أحد) تغيّرت عن واحد، و(عشر)[٩] تغيّرت عن عشرة؛ وكذلك[١٠] المؤنّث .

---

(١) في أ : وعشرة .

(٢) في كلتا النّسختين : فكذلك، وهو تحريف .

(٣) في ب : الحرف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : وتخالفه.

(٦) في أ : حرف يمتنع به الشّيء .

(٧) في أ : ركّب .

(٨) في أ : تركّبت .

(٩) في ب : عشرة، وهو خطأ .

(١٠) في أ : وكذا .

والهمـــزة في (أَحَـــد) منقلـــبَة عـــن (واو)[١]، وكذلك في (أحد وعشـــرين)، وكذلك هي في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٢] لأنّ المعنى في/ هذا كلّه معنىً واحد . [١٤٠/ ب]

وأتى به النّابِغة على الأصل[٣] فقال :

.... عَـــلَى مُسْـــتَأْنِسٍ وَحَدِ[٤]

ويُجمع على (أفعال) فيقالُ : (آحاد) .

فـــإذا استُعملَت في النّفي من قولك : (ما بالدّار من أحد) فهمْزَتُهَا أصـــليّة غـــير مبدلة، ولا تُجمع[٥]، ولا يجوز استعمالها في العدد، ولا في الواجب .

---

(١) أي : منقلبة عن واوٍ مفتوحة .

(٢) سورة الإخلاص، الآية : ١ .

(٣) في أ : أصله .

(٤) هذا جزءٌ من عجز بيت من البسيط؛ وتمامُه :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِـــذِي الجَـــلِيلِ عَـــلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ

و(المستأنس) : هو الّذي يخاف النّاس، أو الّذي يرفع رأسه هل يرى شبحـــًا أو شخصـــًا . و (وَحَد) : هو الوحيد المنفرد .

والشّاهدُ فيه : (وحد) حيث أرجع (أحد) إلى أصلها وهو (وَحَد) بالواو .

يُنظرُ هذا البيتُ في : الخصائص ٢٦٢/٣، والأزهيّة ٢٨٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٤/٢، وشـــرح المفصّل ١٦/٦، والملخّص ٤١٩، واللّسان (وحد) ٤٥٠/٣، (نهر) ٢٣٧/٥، والخزانة ١٨٧/٣، والدّيوان ١٧ .

(٥) ولا تثنّى؛ لأنّ معناها يدلّ على الكثرة، فاستُغني به عن التّثنية والجمع .

يُنظر : شرح المفصّل ١٧/٦ .

وقولُــه: (كلّ أحدٍ في الدّار) هي الّتي تُستعمَل[١] في العدد دون[٢] النّفي؛ [وأمّا قولُ الشّاعر :][٣]

حَتَّى ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَحَدٍ لاَ يَعْرِفُ القَمَرَا[٤]

فالأوّل : همزته أصليّة .

والثّاني : همزته مبدلة، كأنّه قال : إلاّ على واحد .

والهمــزة في (إِحْــدى) منقلبة عن واو مكسورة، [و][٥] وزنُها (فِعْلَى)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾[٦].

وأمّا (اثنا[٧] عشر) فمعرب؛ لأنّ فيه حرف الإعراب، و (عشر) فيه

---

(١) في أ : يستعمل .

(٢) في ب : لا في النّفي .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لذي الرُّمّة .

والشّاهدُ فيه قد صرّح به الشّارح .

يُــنظر هذا البيتُ في : الأُصول ٨٥، وشرح المفصّل ١٢١/١، وشرح التّسهيل ٤٠٤/٢، واللّســان (هــر) ٨١/٤، ٨٢، والمســاعد ٨٤/٢، والهمع ٣١٣/٥، والدّيوان ١١٦٣/٢ .

(٥) العاطِف ساقطٌ من أ .

(٦) سورة المدّثّر، الآية : ٣٥ .

(٧) في أ : اثْني .

و(اثنا عشر) : معربان صدرًا، مبنيَّان عجزًا؛ هذا مذهب الجُمهور .

يُــنظر : شــرح الكافيــة الشّــافية ١٦٧١/٣، وابن النّاظم ٧٣٢، ٧٣٣، والارتشاف ٣٦٦/١ .

واقعة موقع النّون من (اثنين)، و لم يقل أحدٌ أنّه مبنيّ إلاّ ابن دَرَسْتَوَيْه[١] فإنّه كان يجعَله هو وأخواته مبنيـــًّا إلى تسعة عشر[٢].

وتقـــول في المؤنّـــث : (اثنتا عشرة جارية) فتجمع[٣] بين علامتي تأنيثٍ بلفظٍ واحد؛ لأنّ إحدى الكلمتين مبنيّة، والأخرى معربة فتباينا .

ومـــن (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) فالاسم جارٍ على قياسِ[٤] ما دون / العشرة من ثبات التّاء مع المذكّر، وحذفها مع المؤنّث؛ وليس كذلك [١٤١/أ] الاسم الثّاني لحدوث التّركيب؛ فتقول: (جاءني ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشـــرة امـــرأة) فـــ(الرّجل) منصوبٌ على التّمييز، والأصلُ فيه : أحد عشر من الرّجال .

وكذلـــك : (أحد وعشرون درهمـــًا)؛ لأنّ ما قبله قد ثبت أنّه يفسّر بالجمع لا بالواحد، فكان هذا مثله .

---

(١) هـــو : أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه بن المرزبان، الفارسيّ، النّحويّ : أخذ عـــن المـــبرّد، والدّارقُطـــنيّ، وابن قُتيبة؛ وكان شديد الانتصار لمذهب البصريّين؛ من مصنّفاته: الإرشاد في النّحو، وشرح الفصيح، وغريب الحديث؛ توفّي سنة (٣٤٧هـــ).
يُنظر : طبقات النّحويّين ١١٦، وإنباه الرّواة ١١٣/٢، وإشارة التّعيين ١٦٢، وبُغية الوُعاة ٣٦/٢ .

(٢) وذهب إليه ابن كَيْسان أيضـــًا .
يُـــنظر : الارتشـــاف ٣٦٦/١، وتوضـــيح المقاصـــد ٣١٢/٤، والمساعِد ٨٠/٢، والتّصريح ٢٧٣/٢، والهمع ٣١١/٥ .

(٣) في أ : فيجمع .

(٤) في ب : القياس .

ووُجوب نصبه لكون[١] التّنوين متضمّنًا لعدد؛ والعامِل في نصبه ما تضمَّنَهُ معنى العدد من الإبهام المقتضي له، ووُجوب تنكيره لكونه[٢] فضلة كالحال.

وأمّا (العشرون) وما بعده من العُقود فإنّ المذكّر والمؤنّث فيه بلفظٍ واحد؛ وذلك لأنّ[٣] عشرين ليس بجمع لعشرة[٤]؛ ودليلُ ذلك: فتح العين من عَشرة، وكسرها من عِشرين، والاعتماد على التّمييز في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، وكسر عين عشرين لخُروجه عن الجمع السّالم؛ أو لأنّ العين في مقابَلة الهمزة من اثنين ثاني الواحد؛ فكُسرت العين لذلك، واستمرّ الحكم إلى التّسعين .

وإذا عرّفتَ هذا النّوع أدخلت الألِف واللاّم عليهما؛ فتقول: (رَأيت الثّلاثة والعشرين رجلاً، والتّسع[٥] والتّسعين امرأة)[٦].

---

(١) في كلتا النسختين: كون، وما أثبته هو الأولى.

(٢) في كلتا النسختين: كون، وما أثبته هو الأولى.

(٣) في أ : لأنّه .

(٤) في أ : كعشرة .

(٥) في كلتا النّسختين : والتّسعة، وهو خطأ .

(٦) وفي تعريف المركّب ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تدخل الألِف واللاّم على الاسم الأوّل منهما؛ فتقول : (عندي الأحد عشر درهمًا، والثّلاثة عشر غُلامًا)؛ وهو مذهب أكثر البصريّين .

والثّاني: أن تعرّف الاسمين الأوّلين، نحو : (عندي الأحد العشر درهمًا)؛ وهو مذهب الكوفيّين، والأخفش من البصريّين .

والثّالث : أن تعرّف الاسمين معًا والمميّز، نحو: (الأحد العشر الدّرهم)؛ وهو مذهب بعض الكوفيّين، واختيار جماعة من الكتّاب . =

[١٤١/ ب] / وأمّـا (مائة) فاسم مؤنّث يُستعمَل بلفظ واحد للمذكّر والمؤنّث كمـا استعملت العشرون؛ لأنّ (المائة) أخذَت شبَهـًا من الآحاد من حيث كانت عشرة عشرات، كما أنّ العشرة عشرة آحاد .

وشبَهـًا من العُقود من[١] حيث[٢] كانت اسمـًا لهذا الجمع يشمَل المذكّر والمؤنّث؛ فلذلك خالفتْ الآحاد والعُقود .

فكلّ عددٍ مضافٍ إلى نفس المائة، والمائة مؤنّثة؛ فتقول[٣]: (عندي ثلاثمائة ثوب، وخمسمائة ناقة) .

وإن أردتّ تعـريف هذا النّوع أدخلت الألِف واللاّم على المضاف إليه؛ فتقول: (ما فَعَلَتْ مائةُ الدّراهِم) .

وعكـس حكمها (الألف) مذكّرة؛ [و][٤] لذلك كان كلّ عدد يُضـاف[٥] إليه بإثبات الهاء؛ فتقول[٦]: (عندي ثلاثة آلاف امرأة، وثلاثة آلاف[٧] رجل)، وكذلك الحكم إلى تسعمائة، وفي الألْف إلى عشرة الآف،

= تُنظرُ هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثّالثةوالأربعون، ٣١٢/١، والتّبيين، المسألة السّادسـة والسّـبعون، ٤٣٤، وشـرح المفصّـل ٣٣/٦، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١١٠٩/٢، والأشمونيّ١٨٧/١ .

(١) (من) ساقطةٌ من أ .

(٢) (حيث) ساقطةٌ من ب .

(٣) في أ : فيقول .

(٤) العاطِف ساقطٌ من ب .

(٥) في ب : مضاف .

(٦) في ب : تقول .

(٧) في ب : ألف .

وهـــذا نهايـــة الأعداد، وما بعده يتكرّر[١]على الأُصول المتقدِّمة بالغاً ما بلغت، إلاَّ أنّ (الألف) يكون مضافـــاً إلى ما بيّنته من أنواعه؛ فتقول: (عـــندي أحـــد عشر ألف رجل) فـــ(ألْف) منصوبٌ على التّمييز، وهو مضافٌ للتّبيين[٢]، وكذلك : (عشرون ألف رجل) و (ألف ألف رجل).

[١٤٢/أ] ومن تعريف / العدد: أنّه كلّ إضافة قَصُرَتْ أو طالتْ فإنّك تعرِّف الاسم الآخر فَيَسْرِي تعريفُه إلى الاسم الأوّل؛ تقول: (ما فَعَلَت [مائة][٣] ألف[٤] الدّرهم[٥]) فعلى هذا فَقِسْ .

وَقَـــدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الأَسْمَاءِ عَـــلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيْفَاءِ

يُشـــير بهذا البيت إلى تناهي كلامه فيما قصده من تعريف ما يلزم المتكـــلّم مـــن مراعاةِ لفظه وإصلاحه بما أصّله مشايخُ هذا العلم من تتبُّع أوضـــاع ما نطقتْ به العرب واستعمَلَتْهُ في تفريع مفردات الكلِم وجُمل الكلام وأحكام ثَرَاء الكلمات .

وأكتفى بذكر الأسماء؛ لاندراج الأفعال تحتها؛ لامتناع وُجود فعلٍ إلاّ مع اسم ظاهرٍ أو مُضْمَرٍ، أي : إنّه قد شرح ذلك فقال بعده مُشيرًا إلى الفِعْل:

---

(١) في ب : مكرّر .

(٢) في أ : التّبيين .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : الألف .

(٥) في كلتا النّسختين : درهم، والصّواب ما هو مثبَت .

وَحُــقَّ أَنْ[1] نَشْرَحَ[2] ... .

وقال: (على اختصار) بمقتَضَى عدد أبياته[3]؛ وذلك لِمَا أَوْدَعَهَا بأبوابها مِنَ المعاني .

و(عــلى استيفائه) لِمَا ذكره، لا لِمَا لَمْ يذكره بهذا المختصر من التّصريف، والحِكاية، والوقف، والإِمالة، والإدغام .

(١) في أ : يشرح .

(٢) تكملة هذا النّظم كما سيذكُره الشّارح في أوّل باب نواصب الفعل:

(٣) في ب : اثباته، وهو تصحيف .

بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ

/ وَحُقَّ أَنْ نَشْرَحَ[1] شَرْحًا يُفْهِمُ مَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ [١٤٢/ ب]

فَيَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ : أَنْ وَ لَنْ وَ كَيْ وَ كَيْمَا ثُمَّ كَيْلاَ وَ إِذَنْ[2]

وَ اللاَّمُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ وَهْيَ إِذَا فَكَّرْتَ لاَمُ الْجَرِّ[3]

وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ وَالأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالنَّفْيِ

وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَ هَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَغْذَاكَ وَأَنَّى وَمَتَى

وَالْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى[4] الْجَمْعِ فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ

وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِـ(أَوْ) وَ (حَتَّى) وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتْبًا شَتَّى

تَقُولُ : أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا وَلَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا

وَجِئْتُ كَيْ تُولِينِيَ الْكَرَامَهْ وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَهْ

وَاقْتَبِسِ الْعِلْمَ لِكَيْ مَا تُكْرَمَا وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا

---

(١) في أ : يشرح .

(٢) ورَد عجُز هذا البيت في متن الملحة ٤٨، و شرح الملحة ٣٣٦ كالتّالي :

..... وَ كَيْ وَ إِنْ شِئْتَ لِكَيْلاَ وَ إِذَنْ

(٣) ورَد عجُز هذا البيت في متن الملحة ٤٨، وشرح الملحة ٣٣٦ كالتّالي :

..... كَمِثْلِ مَا تُكْسَرُ لاَمُ الْجَرِّ

(٤) في أ : جواب .

وَلاَ تُمَـــار جَـــاهلاً فَتَتْعَـــبَا وَمَـــا عَـــلَيْكَ عَتْـــبُهُ فَتُعْتَبَـــا

[١٤٣/أ] / وَهَـــلْ صَديقٌ مُخْلصٌ فَأَقْصدَهْ وَلَيْـــتَ لَـــى كَنْزَ الْغنَى فَأَرْفدَهْ

وَزُرْ لِتَلْتَـــذَّ[١] بِأَصْنَـــافِ الْقِـــرَى وَلاَ تُحَاضِرْ[٢] فَتُسِيءَ[٣] الْمَحْضَرَا

وَمَنْ يَقُلْ : إِنِّى سَأَغْشَى حَرَمَكْ فَقُـــلْ لَـــهُ : إِنِّى إِذَنْ أَحْتَرِمَكْ

وَقُلْ لَهُ فى الْعَرْضِ : يَا هَذَا أَلاَ تَـــنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلاَ[٤]

فَهَـــذه نَوَاصِـــبُ الأَفْعَـــال مَثَّلْـــتُهَا فَـــاحْذُ عَلَى تَمْثَالى[٥]

الفعـــل المضارع يرتفع لتجريده[٦] من[٧] النّاصب والجازم، وحُلوله محلّ الاسم[٨].

---

(١) في ب : فتلذّ، وفي متن الملحة ٥٠ : فَتَلْتَذَّ .

(٢) في شرح الملحة ٣٣٩ : وَلاَ تُخَاصِمْ .

(٣) في متن الملحة ٥٠، وشرح الملحة ٣٣٩ : وَتُسِيءَ .

(٤) في ب : المكلا .

(٥) في أ : مثالي .

(٦) في ب : بتجريده .

(٧) في أ : عن .

(٨) اختـــلف الـــنُّحاة في الرّافع للمضارع على عدّة أقوال، أوصلَها أبو حيّان إلى سبعة أقوال؛ وهي :

١- أنّه ارتفع بالتّعرّي من العوامِل اللّفظيّة مطلَقـــاً؛ وهو مذهب جماعة من البصريّين.

٢- أنّه ارتفع بالتّجرّد من النّاصب والجازِم؛ وهو مذهب الفرّاء، والكوفيّين . =

فـــإنْ كان فعل الزّمان الحاضر وهو الحال كان مرفوعـــًا أبدًا، و لم يدخُـــل عليه عوامِل النّصب، ولا عوامِل الجزْم[١]؛ لأنّ عوامِل[٢] النّصب تدلّ على استقبال الزّمان، وفي عوامل الجزْم[٣] ما ينقل معنى المضارِع إلى الماضـــي؛ نحـــو: (لم) و(لَمّا)، وفيه ما يدلّ على وُقوعِه في المستقبَل،

= ٣- أنّه ارتفع بالإهمال؛ وهو قولُ الأعلَم الشَنتمريّ .

٤- أنّه ارتفع بوُقوعه موقع الاسم؛ وهو مذهب جمهور البصريّين .

٥- أنّه ارتفع بنفس المضارعة؛ وهو مذهب ثعلب .

٦- أنّه ارتفع بالسّبب الّذي أوجَب له الإعراب؛ لأنّ الرّفع نوعٌ من الإعراب .

٧- أنّه ارتفع بحروف المضارعة؛ وهو مذهب الكسائيّ .

ثم قال أبو حيّان بعد ذكر هذه المذاهب : «والكلامُ على هذه المذاهب بالاحتجاج لهـــا والإبطـــال يستدعي ضياع الزّمان فيما ليس فيه كبيرُ جدْوى؛ لأنّ الخلاف في ذلـــك لا ينشـــأ عنه حكم نطقيّ، والخلافُ إذا لم ينشأ عنه حكم نطقيّ ينبغي ألاّ يُتشاغَل به» . التّذييل والتّكميل جـــ٨/ ق ١١٠/أ .

والشّارحُ - رحمه الله - في هذه المسألة دمج بين مذهب الكوفيّين ومذهب جمهور البصريّين، كما هو واضح .

تُـــنظر هـــذه المسألة في : الكتاب ٩/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ٥٣/١، والمقتضب ٥/٢، ٨٠/٤، والنّكت ٦٩٦/١، والإنصاف، المسألة الرّابعة والسّبعون، ٥٥٠/٢، وأسرارُ العربيّة ٢٨، وشرح المفصّل ١٢/٧، وشرح الرّضيّ ٢٣١/٢، وشرح الكافية الشّـــافية ١٥١٩/٣، وابن النّاظم ٦٦٤، والتّذييل والتّكميل جـــ٨/ ق ١٠٩/ ب، وتوضيح المقاصد ١٧٢/٤، والتّصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٢٧٣/٢، والأشمونيّ ٢٧٧/٣ .

(١) في أ : الجرّ، وهو تحريف .

(٢) في ب : العوامل .

(٣) في أ : الجرّ، وهو تحريف .

[١٤٣/ ب] فنافت[١] معانيها معنى الموضوع للزّمان / الحاضر[٢].

وجُملة الحروف الّتي تَنصب تسعة[٣]؛ وهي الّتي تقدّم ذكرها .

فمنها: [ما][٤] ينصب بنفسه؛ وهي: (أنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إذَنْ).

ومنها : ما ينصب بإضمار حرف بعده مقدّر؛ وهي : (حتَّى) و(الفاء) و (الواو) و (لام تأكيد النّفي)[٥].

ومنها: ما ينصب بنفسه تارةً، وبإضمار حرفٍ تارة؛ وهي: (لام الإيجاب).

وأصلُ هذه الحروف: (**أَنْ**)؛ لأنّها تنصِب ظاهرة ومقدّرة، ويتّسع فيها ما لا يتّسع في غيرها .

واختصّت بعمل النّصب دون غيره؛ لأنّها أشبهت (أنّ) لفظاً وتقديرًا[٦]؛ فاللّفظ كونها على بعض حروفها، و المعنى وُقوعها وما عملت فيه موقع المصدر .

---

(١) في ب : فقامت، وهو تحريف .

(٢) فلهذا لم تدخل عليه عوامل النّصب، ولا عوامل الجزم .

(٣) بل عشرة؛ لكن هذا سهوٌ من الشّارح؛ لأنّ النّظم يحتوي على عشرة حروف، وكذلك شرح الشّارح بعد ذلك يدلّ على ذلك؛ وقد أسقط من العدّ (أو) - كما سيتّضح بعد ذلك من تفصيله لهذه الحُروف - .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) وتسمّى (لام الجُحود)؛ وسيفصّل الحديث عنها بعد ذلك .

وقد أسقط الشّارح - سهوًا منه - مِن هذا الموضع (أو)، وعندما تعرّض لتفصيل هذا الموضع فَصَّل القولَ فيها .

(٦) يُنظر : اللّمع ١٨٦ ــ حاشية عن الثّمانينيّ ــ، وشرح المفصّل ١٥/٧ .

والشَّـبَهُ بينها وبين أخواتها : أنّ كلّ واحدٍ من أخواتها تنقل الفعل نقلين كما تنقُله؛ فـ(**لن**) تنقُل الفعل إلى الاستقبال بعد أنْ كان حالاً، وإلى النّفي بعد أنْ كان موجبـًا .

و (**إذن**) تنقل الفعل إلى الجواب والجزاء بعد أنْ لم يكن كذلك، وإلى الاستقبال أيضـًا .

و (**كي**) تنقله إلى العلّة مع الاستقبال أيضـًا؛ ولذلك[1] عملت .

والفعـل الواقـع قبل (أَنْ) لا يخلو [من][2] أن يكون فعلاً غير متيقّن، كـالخوف، والطّمع، والرّجاء، والأمل، والتّمنّي؛ فتكون (أنْ) النّاصبة للفعل، كقولك : (أريد أَنْ تَحْفَظَ) / و (أَرْجُو أَنْ تَعْلَمَ) [١٤٤/أ] و(أَخْشَى أَنْ تَنْدَمَ) و (أَرْجُو ألاَّ تَسْأَمَ)، ومنه قولُه تعالى : ﴿ **فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ** ﴾[3].

وإنْ كـان الفعـل الّـذي قبلها فعلاً ثابتـًا متيقّنـًا[4]، كالعلم، والـرّؤية، والإنـباء، والوجدان، كانت المخفّفة من الثّقيلة، وكان الفعل المستقبل بعدها مرفوعـًا؛ وذلك كقولك: ([قد][5] علمت ألاَّ تخرجُ)، و(مـا علمت ألاَّ يركبُ زيد)، و (ستعلم[6] ألاَّ يتحدث بكر)، وكقوله

---

(١) في أ : فذلك .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٤) في أ : منفيـًّا، وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : ستيعلم، وهو تحريف .

تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾[١] فأثبت النّون، وكقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾[٢].

[وإنْ][٣] كان الفعل الّذي قبلها فيه طرفٌ مّن الشّكّ، وطَرَفٌ من العلم كنتَ مخيّرًا إنْ شئتَ جعلتها النّاصبة [للفعل][٤]، وإنْ شئت جعلتها المخفّفة من الثّقيلة، ورفعت الفعل بعدها، كقولك: (ما أظنّ ألاّ يخرج زيد) و (أَحْسِبُ ألاّ تكون فتنة)، قال تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٥]، وهي قراءة أبي عمرو[٦]، وحمزة[٧]، والكسائيّ، ويعقوب[٨]

---

(١) من الآية : ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) من الآية : ٢٠ من سورة المزّمّل .

(٣) في كلتا النسختين: فإن، وما أثبته هو الأولى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) من الآية : ٧١ من سورة المائدة .

(٦) هو : زبّان بن العلاء بن عمّار المازنيّ النّحويّ المقرئ : اختُلف في اسمه واسم والده اختلافًا كثيرًا، وهو مشهورٌ بكُنيته؛ وهو إمامُ أهل البصرة في النّحو، واللّغة، وأحد القُرّاء السّبعة؛ أخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، وأخذ النّحو عن نصر بن عاصم اللّيثيّ؛ وأخذ عنه أبو عُبيدة، والأصمعيّ، وغيرهما؛ توفّي سنة (١٥٤هـ).
يُنظر : أخبار النّحويّين البصريّين ٤٦، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ٣٥، وإنباهُ الرُّواة ١٣١/٤، ومعرفة القُرّاء الكبار ١٠٠/١، وغاية النّهاية ٢٨٨/١ .

(٧) هو : أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ، المعروف بالزّيّات : مولى بني تميم، أحدُ القُرّاء السّبعة؛ أخذ القراءة عَرْضًا عن سليمان الأعمش، وغيره؛ وأخذ عنه الكسائيّ؛ توفّي سنة (١٥٦هـ) .
يُنظر : معرفة القُرّاء ١١١/١، وغاية النّهاية ٢٦١/١ .

(٨) هو : أبو محمّد يعقوب بن إسحاق الحضرميّ : أحدُ القُرّاء العشرة، وإمامُ اهل =

بالـرّفع[١]؛ وقـراءة الـباقين[٢] بالنّصب؛ لأنّ المشدّدة معناها التّأكيد، والمخفّفـة منها بمنزلتها في العمل فجُعلت كذلك مع أفعال العلم؛ وليس كذلك النّاصبة؛ لأنّها تنقل الفعل من حالٍ إلى حالٍ، ولا يجوز أن يتقدّم[٣] معمولها / عليها . [١٤٤/ ب]

وأمّـا (لَنْ) فهي عند سيبويه[٤] مفرَدة، وعند الخليل[٥] مركّبة؛ وأصلُها عنده: (لا أن)[٦] فحذفت الهمزة تخفيفـاً والتقى ساكنان؛ وهما: الألف والنّون؛ فحذفت الألِف لذلك، وبقي (لَنْ)[٧]؛ والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه.

= البصـرة، ومُقْـرِيها؛ روى عن حمزة، والكسائيّ؛ وأخذ عنه أبو حاتم السّجستانيّ؛ توفّي سنة (٢٠٥هـ) .

يُنظر: طبقات النّحويّين واللّغويّين ٥٤، ومعرفة القُرّاء ١٥٧/١، وغاية النّهاية ٣٨٦/٢.

(١) وكذلك قرأ بها خلَف العاشر .

وحُجّة مَن رفع أنّه جعل (حسب) بمعنى العلم واليقين .

وحُجّة مَن نصب أنّه أجرى (حسب) على بابه من الشّكّ .

قاله مكّيّ في الكشف ٤١٦/١ .

وتُـنظرُ هذه القراءة في : السّبعة ٢٤٧، والمبسوط ١٨٧، وحجّة القراءات ٢٣٣، والكشف ٤١٦/١، والتّيسير ٨٣ .

(٢) الباقون هم : ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وأبو جعفر .

يُنظر : المصادر السّابقة .

(٣) في ب : تتقدّم .

(٤) الكتاب ٥/٣ .

(٥) كتاب العين ٣٥٠/٨، والكتاب ٥/٣ .

(٦) في كلتا النّسختين : لأن، والصّواب ما هو مثبَت .

(٧) هُناك قولٌ ثالث في المسألة ذهب إليه الفرّاء؛ وهو: أنّها (لا) النّافية أبدل من ألِفها نون. =

وهي لفظةنفي وُضِعَت لجواب الفعل المقترن[١]بأحد حرفي التّنفيس؛ وهما: السّين و سوف، فـ(لن يخرُج زيد) جوابُ مَن قال: سوف يخرُج، أو سيخرُج .

وتختصّ (لن) دون أخواتها بأن يتقدّم[٢]عليها مفعول الفعل الّذي نصبته[٣]، كقولك: ([زيدًا][٤] لن أضرب) وأجمعوا على ذلك، وعلى أنّ معناها نفي الفعل المستقبل.

وأمّا (**إذَنْ**) فهي مفرَدة عند سيبويه[٥]، ومركّبة عند الخليل[٦] من (إذْ) و (أَنْ)[٧].

= يُنظر : المفصّل ٤٠٧، وشرح المفصّل ١٦/٧، ١١٢/٨، وشرح الرّضيّ ٢٣٥/٢، والجنى الدّاني ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ١٧٤/٤، والمغني ٣٧٣ .

(١) في أ : والمقترن .

(٢) في ب : تقدّم .

(٣) في ب : تنصبه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) وهو مذهب الجمهور .

يُنظر : الكتاب ١٢/٣، والارتشاف ٣٩٥/٢، والجنى الدّاني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، والمغني ٣٠، والتّصريح ٢٣٤/٢، والأشمونيّ ٢٩٠/٣ .

(٦) يُنظر : المصادر السّابقة .

(٧) في أ : إذا أن .

وذهب قومٌ إلى أنّها ظرف؛ وأصلها (إذْ) الظّرفيّة لحقها التّنوين عِوَضًا من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائيّة .

ولها ثلاثة مواضع :

موضع تَعمل فيه لا غير؛ وذلك إذا كانت مبتدأة[١] جواباً، ولم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، ويكون الفعل مستقبلاً؛ مثالُه : أن يقول لك قائلٌ : (أنا أزورُك[٢] اليوم) فتقولُ : إذن أكرمَك؛ ووجب عملها بهذه الشّرائط؛ لأنّ كونها أوّلاً يلحقها[٣] بالعوامل الّتي مِن شأنها التّقدّم على المعمول .

وكونُ ما بعدها [غير][٤] معتمد على ما قبلها، يخرجها من أنْ تكون حشوًا، ويكون[٥] الفعل بعدها مرفوعاً، وتكون / ملغاة . [١٤٥/أ]

وهذا الموضع الثّاني: وذلك أن يكون الفعل حالاً، كقول قائل: (أنا أحدّثك بكذا وكذا)[٦] فتقول [له][٧]: إذن أظنّك صادقاً، وكذلك إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بكونه[٨] خبر مبتدأ[٩]، أو جواباً لشرط، أو جواباً لقَسَم لم تعمل، تقول: (أنا إذن أقوم) و(إنْ

= يُنظر : شرح الرّضيّ ٢/٢٣٥، والارتشاف ٢/٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٠، والأشمونيّ ٣/٢٩٠ .

(١) في ب : مبتدأً، أي : أن تكون في ابتداء الكلام .

(٢) في أ : أزرك، وهو خطأ .

(٣) في أ : تلحقها .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : أو كون .

(٦) في أ : وكذي .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) في كلتا النسختين: بكونها، وما أثبته هو الأولى .

(٩) في أ : بكونها خبر المبتدأ، وجواباً لشرط، وجواباً لقسم .

تقم إذن أقم)، (والله إذن أقم)[١]، وأمّا قولُ الشّاعر :

ارْدُدْ حِمَارَكَ لاَ يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَـا إِذَنْ يُرَدَّ[٢]وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ[٣]

فالواجبُ رفعُه، ولكنّه [نزّله][٤]منزلة مَنْ خالَف الأمر، وقال: لا أردّه، فقال : إذن يُرَدَّ[٥].

وأمّا قول الآخر :

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[٦]

---

(١) في ب : أقوم .

(٢) في ب : ترده قيد .

(٣) هذا البيتُ من البسيط، وهو لعبد الله بن عَنَمَةَ الضّبّيّ .

والشّاهدُ فيه : (إذن يُرَدَّ) حيث نصب ما بعد (إذن)؛ لأنّها مصدرة في الجواب؛ كأنّه قال : لا أردّه، فقال في الجواب : إذن يردّ .

وأجاز الأعلَم رفع (يردّ) على إلغائها، وتقدير الفعل واقعًا للحال، والشّارح ذكر كلا الوجهين في الإعراب .

يُنظر هذا البيتُ في : المفضّليّات ٣٨٣، والكتاب ١٤/٣، والأصمعيّات ٢٢٨، والمقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، والصّاحبيّ ١٩٨، وشرح المفصّل ١٦/٧، وشرح الرّضيّ ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٢، والخزانة ٤٦٢/٨ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في ب : تردّه .

(٦) هذان بيتان من الرّجز المشطور، و لم أقف على قائلهما .

و (الشّطير) : الغريب .

والشّاهدُ فيهما : (إذن أهلك أو أطيرَا) حيث نصب الفعل المضارِع الّذي هو =

يجـرون (إذن) مُجْـرى (لـن) وهـو الصّـحيح؛ ويقدّرون محذوفـاً[١]، كأنّه قال: إنّي أهلك إذن أهلك أو أطيرَا .

والموضع الّذي[٢] تعمَل فيه وتلغى؛ هو[٣] إذا تقدّمها (فاء) أو (واو) مـن حـروف العطف، كمن يقول: زيد[٤] يقوم، فتقول: فإذن أَخْرُجُ،

= (أهـلك) بعد إذن، مع أنّ إذن ليست مصدّرة، بل هي مسبوقة بقوله : (إنّي)؛ وقـد جرى جماعةٌ على أنّ ذلك ضرورة من ضرورات الشّعر، وذلك بناءً على أنّ إذن ومـا بعدها جملة في محلّ رفع خبر إنّ، وخرّجه جماعة على ما ذكره الشّارح؛ وهـو : أنّ خـبر إنّ محذوف، و إذن واقعةٌ في صدر جملةٍ مستأنفة، أو أجرى إذن مجرى لن فلم يلغها؛ لأنّهما جميعـاً من نواصب الأفعال المستقبلة؛ وأنشد الفرّاء ذلـك عـن العرب، وقال : الرّفع جائز، وذلك إذا تقدّمتها إنّ . معاني القرآن ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢ .

يُنظر هذان البيتان في : معاني الحروف للرّمّانيّ ١١٦، والإنصاف ١٧٧/١، وشرح المفصّل ١٧/٧، والمقرّب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٣٧/٣، وابن النّاظم ٦٧٠، ورصف المباني ١٥٤، والجنى الدّاني ٣٦٢، والمغني ٣١، والمقاصد النّحويّة ٣٨٣/٤، والخزانة ٤٥٦/٨ .

(١) أي : يقدّرون خبر إنّ محذوفاً، وابتدأ إذن بعد تمام الأوّل بخبره، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه؛ كأنّه قال : لا تتركني فيهم غريبـاً بعيدًا، إنّي أذلّ إذن أهلك أو أطير .

يُنظر : شرح المفصّل ١٧/٧ .

(٢) في ب : الّتي .

(٣) في كلتا النّسختين : فهو . والكلام يستقيم بدون هذه الفاء .

(٤) في أ : أزيد .

[وإذن أَخْرُجَ][(١)]؛ فمن رفع كان عاطفـًا لها على الجُملة الصّغرى .

ومَـن نصـب كان عاطفـًا على الجُملة الكبرى؛ وبه[(١)]قرأ القُرّاء السّبعة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذًا / لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ ﴾[(٣)]. [١٤٥/ ب]

وفي بعض المصاحف: ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا ﴾[(٤)] والأكثر الرّفع[(٥)]، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾[(٦)].

و(إِذَنْ) عند سيبويه في عوامِل الأفعال بمنزلة (ظننت) في عوامِل الأسماء؛ ولذلك[(٧)] تقع أوّلاً، ووسطـًا، وآخِرًا؛ إلاّ أنّها إذا وقعتْ آخِرًا بَطَل عملها لا غير[(٨)].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) أي : بإلغاء عملها .

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الإسراء .

(٤) ينظر: الكتاب ١٣/٣. وهذه قراءة أُبيّ بن كعب .

يُـنظر : مختصـر شواذّ القراءات ٧٧، والكشّاف ٣٧١/٢، والبحر المحيط ٩٢/٧، والدّرّ المصون ٣٩٤/٧ .

(٥) أي : الإلغاء .

(٦) من الآية : ٥٣ من سورة النّساء .

(٧) في أ : وكذلك.

(٨) أفعـال الشّـكّ واليقـين إذا تأخّرت أو توسّطت يجوز أن تعمل، و (إذن) إذا توسّـطت بـين كلامـين أحدُهما محتاجٌ إلى الآخر لم يَجُزْ أن تعمَل؛ لأنّها حرف، والحُروف أضعف في العمل من الأفعال .

وأمّا (كي)[١] فتكونُ في موضعٍ ناصبةً بنفسها، وفي موضعٍ ناصبةً بغيرها.

فـإذا دَخَلَتْ عليها لامُ الجرّ، كقوله[٢] تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[٣] كـان النّصـب بها بنفسها[٤]، ولم تكن[٥] حرف جرّ؛ لأنّ حَـرْفَ[٦] الجَـرِّ لا يدخُـل على مثله غالبـًا؛ فإذا قلتَ: (جئتُ لكيْ أُكرمَك) فالتّقديرُ : لأنْ أُكرِمَك[٧].

وإظهارُ اللاّم بعدها تنبيهٌ على أنّ النّصب بـ(أنْ) مضمَرة؛ فالموضع الّذي تنصب فيه بإضمار (أن) هو الموضع الّذي تكون فيه كاللاّم، كقولك:

= يُنظر : الكتاب ١٣/٣، وشرح المفصّل ١٧/٧ .

(١) في (كي) ثلاثة مذاهب :

١- أنّها حرفُ جرٍّ دائمـًا؛ وهو مذهبُ الأخفش .

٢- أنّها ناصبة للفعل دائمـًا؛ وهو مذهب الكوفيّين .

٣- أنّها حرفُ جرٍّ تارة، وناصبةٌ للفعل تارةً؛ وهو مذهب البصريّين .

يُنظر: معاني الحُروف للرّمّانيّ ١٠٠، والإنصاف، المسألة الثّامنة والسّبعون، ٥٧٠/٢، وشرح الرّضيّ ٢٣٩/٢، والجنى الدّاني ٢٦٤، والمغني ٢٤٢، وشرح الفريد ٢٢١، والأشمونيّ ٢٨٠/٣.

(٢) في ب : نحو قوله .

(٣) من الآية : ٢٣ من سورة الحديد .

(٤) في ب : نفسها .

(٥) في أ : لم يكن .

(٦) في أ : حروف .

(٧) الأَوْلَى أن يُقال: فالتّقدير: لإِكْرَامكَ؛ لكنّ الشّارحَ أراد أن يبيِّن أنّ (كيْ) مصدريّة مثل (أنّ)؛ وهذا يُفهم منه أنّها تؤوّل مع الفعل بالمصدر .

(جئتُ كَيْ أُكلِّمَك)[١]؛ فهي هُنا[٢] بمنزلة لام الجرّ، كأنّك قلتَ: (جئتُ لأُكلّمَك)؛ فإنْ جئتَ باللاّم كان النّصب بإضمار (أنْ) لا باللاّم؛ لأنّها حرف جرّ .

فهي حرف وضع لمعنى[٣] العلّة[٤] والغَرض لوُقوع ذلك الفعل؛ ففيها شبَه من المفعول له .

ويجوز إدخال (ما) و (لا) عليها مع (اللاّم) وبغير اللاّم؛ تقول: زُرتُك لتُكرِمني، و [كيما][٥]، و لكيما / تُكرِمَني، و جئتُك كيلاَ تغضَب، و لكيلاَ تغضب؛ فهذه الأربعة أُصولٌ ناصبة بأنفسها . [١٤٦/أ]

وأمّا الحروف النّاصبة بغيرها فيجوز فيما بعدها وجهان؛ الرّفع والنّصب على تقديرين مختلفين ما خلاَ اللاّم في النّفي؛ فإنّ[٦] الفعل لا يكون بعدها إلا منصوبًا بالفاء[٧]

---

(١) يجوز الأمران في هذا المثال :
فإنْ جعلت جارّة كانت (أنْ) مقدّرة بعدها .
وإن جعلت ناصبة كانت اللاّم مقدّرة قبلها .

(٢) في ب : ها هنا .

(٣) في كلتا النسختين: بمعنى، وما أثبته هو الأولى.

(٤) في أ : العلميّة، وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) في أ : بأنّ .

(٧) مذهب البصريّين أنّ النّاصب (أَنْ) مضمَرة .
ويرى الكسائيّ والجرميّ أنّ النّاصب هو الفاء نفسها . =

إذا[١] وقعت جواباً لأحد ثمانية أشياء؛ الاستفهام، والأمر، والنّهي، والجحد، والعرض، والتّمنّي، والتّحضيض، والدّعاء .

وإنْ كان أحدُ الفعلين سبباً للآخر كان ذلك الفعل[٢] منصوباً، مثل: (أتقوم فتحدّثنا) بمعنى أيكون قيامُك سبباً لحديثنا[٣]، وتلخيصه الجمع بين قيام وحديث؛ فالفعل[٤] الّذي قبل الفاء بمنزلة الشّرط، والفعل الّذي [دخلت][٥] عليه الفاء بمنزلة الجزاء؛ إذا قلتَ: (لا تقم فأغضب عليك) فالمعنى: إن تقم أغضب عليك .

فالنّصب بعد الفاء المسبوقة بنفي حقيقيّ، نحو : (ما استغثتَ فتُغاث)، وبنفي مؤوّل، نحو: (هل تأتينا[٦] فتحدّثَنا)؛ لأنّ المعنى: ما تأتينا، ومنه قولُه تعالى: ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[٧].

= ومذهبُ الكوفيّين أنّ النّاصب الخلاف؛ ويسمّونه الصّرف - أيضاً - أي : إنّها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها، فينصب بمخالفة الأوّل .
يُنظر : الكتاب ٢٨/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٢/١، والإنصاف، المسألة السّادسة والسّبعون، ٥٥٧/٢، وشرح المفصّل ٢٦/٧، ٢٧، ورصف المباني ٤٤٣، والارتشاف ٤٠٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤ والجنى الدّاني ٧٤، والأشمونيّ ٣٠٥/٣.

(١) في ب : وإذا .

(٢) أي : المسبّب .

(٣) في ب : لحدثنا، وهو تحريف .

(٤) في ب : والفعل .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من شرح الحريري.

(٦) في أ : قل ما تأتنا، وهو تحريف .

(٧) من الآية : ٣٦ من سورة فاطر .

والاستفهام[١]، كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَا﴾[٢]، ومنه[٣] قولُ الشّاعر :

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الجَسَدِ[٤]

[١٤٦/ ب] / والأمر، نحو : (زُرْنِي فَأَزُورَكَ[٥])، ومنه قولُ الرّاجز[٦]:

يَانَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[٧]

---

(١) في ب : للاستفهام .

(٢) من الآية : ٥٣ من سورة الأعراف .

(٣) في ب : ومثله .

(٤) في ب : والجسد .

وهذا البيتُ من البسيط، و لم أقف على قائله .

و(اللّبَانة) : الحاجة .

والشّاهدُ فيه : (فأرجوَ) حيث نصب الفعل المضارِعَ بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب الاستفهام .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ١٥٤٥/٣، وابن النّاظم ٦٧٨، وشرح قطر النّدى ٨٢، والمقاصد النّحويّة ٣٨٨/٤، والتّصريح ٢٣٩/٢، والأشمونيّ ٣٠٢/٣ .

(٥) في أ : فأزرك .

(٦) في ب : الآخر .

(٧) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لأبي النّجم العجليّ .

و(العنق) : ضربٌ من السّير . و (سليمان) أراد به : سليمان بن عبد الملك الخليفة الأمويّ .

=

والـــنّهي، كقوله تعالى: ﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[١]، ومنهُ قولُ الآخر :

وَلاَ تُخــالِــفْ ثِقَــةً فَتَنْــدَمــا[٢]

والعرض، (أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيْبَ خَيْرًا)، ومنه قولُ الشّاعر :

يَا ابْنَ [الْكِرَامِ][٣] أَلاَ تَدْنُوا[٤] فَتُبْصِرَ مَا [قَدْ][٥] حَدَّثُوكَ فَمَا[٦] رَاءٍ كَمَنْ سَمِعــا؟[٧]

= والشّــاهدُ فيــه : (فنســتريحا) حيث نصب الفعل المضارِع بــ(أن) المضمَرة وُجوبــًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب الأمر .

يُــنظر هــذا البيتُ في : الكتاب ٣/٣٥، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/٧٩، والمقتضب ٢/١٤، والأُصول ٢/١٩١، واللّمع ١٨٨، وشرح المفصّل ٧/٢٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٤، وابن النّاظم ٦٧٧، والدّيوان ٨٢ .

(١) من الآية : ٨١ من سورة طه .

(٢) هذا بيت من الرّجز المشطور، و لم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (فتندما) حيث نصب الفعل المضارِع بــ(أنْ) المضمَرة وُجوبــًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب النّهي .

و لم أجد مَنْ ذكر هذا البيت .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : أَلاَ تنزل .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) في أ : وما، وفي ب : فيما؛ وكلتاهما محرّفة، والصّواب ما هو مثبَت .

(٧) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (فتُبصر) حيث نصب الفعل المضارع بــ(أنْ) المضمَرة وُجوبــًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب العرض . =

والتّمنّي، كقوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[١].

ومنهُ قولُ الشّاعر :

يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَاعَدَتْ فَوَفَتْ وَدَامَ لِي مَعَهَا عُمْرٌ فَنَصْطَلِحَا[٢]

والتّحضيض، كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾[٣].

وحرُوف التّحضيض أربعة؛ وهي : (هَلاَّ) و[٤] (أَلاَ) و(لَوْلاَ) و(لَوْمَا) .

والدّعاء، كقول الشّاعر :

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[٥]

= يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ١٥٤٥/٣، وابن النّاظم ٦٧٨، وشرح شذور الذّهب ٢٩٠، وابن عقيل ٣٢٣/٢، والمقاصد النّحويّة ٣٨٩/٤، والتّصريح ٢٣٩/٢، والهمع ١٢٣/٤ .

(١) من الآية : ٧٣ من سورة النّساء .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

والشّاهد فيه : (فنصطلحا) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب التّمنّي .

يُنظرُ هذا البيت في : شرح الكافية الشّافية ١٥٤٦/٣، وابن النّاظم ٦٧٩، والمقاصد النّحويّة ٣٨٩/٤، والأشمونيّ ٣٠٣/٣ .

(٣) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون .

(٤) في أ : أو .

(٥) هذا بيتٌ من الرّمل، و لم أقف على قائله .

والشّاهد فيه : (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب فعل الدّعاء . =

/ ولا ينصب[١] الفعل بعد الفاء غير مسبوقةً بنفي[٢] أو طلب إلا [أ/١٤٧] لضرورة الشّعر؛ كقول الشّاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٣]

ولا يجوز النّصب بعد شيءٍ من ذلك إلاّ بثلاثة شروط :

الأوّل : أن يكون النّفي خالصًا من معنى الإثبات .

الثّاني : أن [لا][٤] يكون الطّلب باسم فعل، ولا بلفظ الخبر؛ ولذلك[٥] وجب رفع ما بعد الفاء[٦] في نحو : (ما أنتَ إلاّ تأتينا فتحدّثنا) و(مَا تَزَالُ تَأتينا[٧] فتحدّثُنا[٨])، وكقول الشّاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا فَيَنْطِقُ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ[٩]

= يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ١٥٤٥/٣، وابن النّاظم ٦٧٨، وشرح قطر النّدى ٨١، وابن عقيل ٣٢٣/٢، والمقاصد النّحويّة ٣٨٨/٤، والهمع ١٢٠/٤، والأشمونيّ ٣٠٢/٣ .

(١) في أ : تنصب .

(٢) في كلتا النسختين: مسبوقة بغير نفي، وما أثبته هو الأولى.

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٧٨٦ .

والشّاهدُ فيه هُنا : (فأستريحا) حيث نصَب الفعل المضارَع بـ(أنْ) المضمرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة غير مسبوقة بنفي أو طلب؛ وهذا ضرورة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٦) في أ : ما، وهو تحريف .

(٧) في أ : وما يزال يأتينا فيحدّثنا .

(٨) الرّفع واجبٌ في المثالَيْن السّابقَين؛ لانتقاض النّفي .

(٩) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للفرزدق . =

و(حسبُك الحديث فينامُ[١] النّاس).

الثّالث : أن يقصد بالفاء الجزاء[٢] والسّببيّة، ولا يكون الفعل بعدها مبنيـًّا على مبتدأ محذوف .

فإنْ كان كذلك[٣] وجب الرّفع، كقولك: (ما تأتينا فتحدّثُنا) بمعنى:

= و(نديّنا) : النّدي والنّادي : المجلس .

والشّـاهدُ فيه : (فينطقُ) حيث رفعه؛ لأنّ من شرط النّصب بعد النّفي أن يكون النّفي خالصـًا، وها هُنا ليس كذلك حيث انتقض النّفي بالاستثناء، فصار الكلام مثبتـًا، فوجب الرّفع عند الشّارح، وابن مالكٍ، وابن النّاظم .

واستشـهد بـه سيبويه ــ رحمه الله ــ على نصب (ينطق) على الجواب بـ(أنْ) مضمرة وُجوبـًا بعد فاء السّببيّة؛ ولا عبرة بدخول (إلاّ) بعده ناقضة للنّفي .

وعند سيبويه أنّ مثل هذا يجوز فيه النّصب والرّفع، قال ٣٢/٣ : «وتقول : ما تأتينا فتكلّم ــ الأصل : فتتكلّم ــ إلاّ بالجميل، فالمعنى : أنّك لم تأتِنا إلا تكلّمت بجميل؛ ونصـبه عـلى إضمار (أنْ) كما كان نصب ما قبله على إضمار (أنْ)، وتمثيله كتمثيل الأوّل؛ وإنْ شئتَ رفعتَ على الشّركة، كأنّه قال : وما تكلّمُ إلاّ بالجميل».

يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ٣٢/٣، والنّقائض ٥٦٤، والأُصول ١٨٤/٢، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ٥٣٥/٢، وشرح الكافية الشّـافية ١٥٤٧/٣، وابـن النّاظم ٦٨٠، وتذكرة النّحاة ٧١، والمقاصد النّحويّة ٣٩٠/٤، والدّيوان ٢٩/٢ .

(١) في أ : فتنام، وهو تصحيف .

وأجـاز الكسائيّ نصب ما بعد الفاء في هذا المثال؛ لأنّه في معنى : اكتف بالحديث فينام النّاس . يُنظر : ابن النّاظم ٦٨٠ .

(٢) في أ : للجزاء .

(٣) أي : فـلو قصد بالفاء مجرّد العطف، أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف =

ما تأتينا فما تحدّثُنا، أو ما تأتينا فأنت تحدّثُنا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1] أي : فهم يعتذرون .

وجميع المواضع الّتي ينصب[2] فيها المضارِع بإضمار (أَنْ) بعد الفاء / ينتصب[3] فيها بذلك بعد (الواو)[4] إذا قُصد بها المصاحبة؛ ومنه قولُ الشّاعر : [١٤٧/ ب]

فَقُــلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَا إِنَّ أَنْدَى لِصَــوْتٍ أَنْ يُــنَادِيَ دَاعِيَانِ[5]

= وجب الرّفع كالأمثلة .

(١) سورة المرسلات، الآية : ٣٦ .

(٢) في ب : تنصب .

(٣) في ب : تنصب .

(٤) هذا مذهب البصريّين .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ النّاصب الصّرف .

وذهب الكسائيّ إلى أنّ (الواو) هي النّاصبة بنفسها .

يُنظر : الكتاب ٤١/٣ وما بعدها، والإنصاف، المسألة الخامسة والسّبعون، ٥٥٥/١، وشــرح المفصّل ٢١/٧، والارتشاف ٤٠٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤، ٢١٠، والجنى الدّاني ١٥٧، والأشمونيّ ٣٠٨/٣ .

(٥) هــذا بيتٌ من الوافر، وهو للأعشى، وقيل : للحُطيْئة، أو لربيعة بن جُشَم، وقيل : للفرزدق، أو لدثّار بن شيْبان النّميريّ .

والشّاهدُ فيه : (وأدعوَا) حيث نصب الفعل المضارع بـــ(أنْ) المضمَرة وُجوبــًا بعد واو المعيّة الواقعة في جواب الأمر .

وروايــة الفرّاء في معاني القرآن، وثعلب في مجالسه، وابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب =

وإذا قلتَ: (لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبن) كان [المعنى][(١)]: النّهي عن الجمع بينهما[(٢)]، ولم يكن ناهياً[(٣)] عن استعمال أحدهما على انفراده[(٤)]؛ ومنه قولُ بعضِ[(٥)] العرب: (لاَ يَسَعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزَ عَنْكَ) بالنّصب، ولو رفع لاستحال[(٦)] المعنى؛ لأنّه لا يجوز أَنَّ كلّ الأشياء [لا][(٧)] تسعه، وكلّ الأشياء لا تعجز[(٨)] عن صاحبه، وهذا مُحال .

= والأنباريّ في الإنصاف بحذف الواو، ولا شاهد عليها؛ لأنّه مجزومٌ بلام الأمر .
والتّقديرُ: (ولأدْعُ) فحذفت اللاّم وأُبقيَ عملها؛ وهو جائزٌ عند الكوفيّين .
يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ٤٥/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ١٦٠/١، ٣١٤/٢، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، وأمالي القالي ٩٠/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٣٩٢/١، والتّبصرة ٣٩٩/١، والإنصاف ٥٣١/٢، وشرح المفصّل ٣٣/٧، ٣٥، وشرح الكافية الشّافية ١٥٤٨/٣، وابن النّاظم ٦٨١، وزيادات الصّبح المنير في شعر الأعشى ٢٦٠ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : نهياً للأكل عن الجمع بينهما .

(٣) في ب : نهياً .

(٤) في هذا المثال يجوز فيه ثلاثة أوجُه :
الجزم : على التّشريك بين الفعلين في النّهي .
والنّصب : على النّهي عن الجمع .
والرّفع : على ذلك المعنى؛ ولكن على تقدير : لا تأكل السّمك وأنت تشربُ اللّبن.
يُنظر : ابن النّاظم ٦٨٣ .

(٥) يُنظر : الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٢٥/٢، والأُصول ١٥٤/٢ .

(٦) في ب : استحال .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة مِنّي يقتضيها السّياق .

(٨) في أ : لا يعجز .

وانتصابُ الفعل بعدها بإضمار (أَنْ)، وعلى هذا أنشدوا :

لاَ تَـنْهَ عَـنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَـارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1]

أي : لا تجمع بين النّهي عن القبيح وفعله[2]؛ ولم يرد نهيه عن الفعلين، ومن ذلك :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[3]

فالفعل منصوبٌ بتقدير : (أَنْ)؛ لأنّه معطوفٌ على اسم، فلو رفعه

---

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي الأسود الدُّؤَليّ، وقيل : للأخطل، وقيل للطِّرِمّاح، وقيل : لغيرهم .

والشّاهدُ فيه : (وتأتيَ) حيث نصب الفعل المضارِع بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد واو المعيّة الواقعة في جواب النّهي .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣/٤٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٣٤، ١١٥، والمقتضب ٢/٢٦، والأُصول ٢/١٥٤، والجُمل ١٨٧، والأزهيّة ٢٣٤، وشرح المفصّل ٧/٢٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٧، وابن النّاظم ٦٨٢، ومستدرك ديوان أبي الأسود ١٦٥ .

(٢) في ب : تفعله .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبيّة .

والشّاهدُ فيه : (وَتَقَرَّ) حيث نصب الفعل المضارِع بـ(أنْ) المضمَرة جوازًا بعد واو عاطفة على اسم خالص من التّقدير بالفعل؛ وهو قوله : لبس .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٧، والأُصول ٢/١٥٠، والجُمل ١٧٨، والإيضاح ٢٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٤٢٧، وشرح المفصّل ٧/٢٥، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٥٧، وابن النّاظم ٦٨٦ .

لم يحسن؛ لعطفه فعلاً صريحـــاً على اسم صريح .

[١٤٨/أ] وقولُه تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ / بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[١] في قراءة[٢] حمزة[٣]، وحفص[٤]؛ وقراءة الباقين[٥] (ونَكونُ) على معنى: ونحن نكون .

وأمّا (**أو**)[٦] فتَنصب الفعل المستقبَل على ضربين

أحدهما: بمعنى (إلاَّ أَنْ)، كقولك: (لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعطيني حقّي)،

---

(١) من الآية : ٢٧ من سورة الأنعام .

(٢) هذه قراءة حمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب بنصب ﴿ نُكَذِّبَ ﴾ و ﴿ نَكُونَ ﴾، ووافقهم الأعمش .

وقرأ ابن عامرٍ برفع ﴿ نُكَذِّبُ ﴾ ونصب ﴿ نَكُونَ ﴾؛ ونُقل عنه النّصبُ فيهما .

يُنظر : السّبعة ٢٥٥، والمبسوط ١٩٢، وحجة القراءات ٢٤٥، والكشف ١/٤٢٧، والتّيسير ٨٤، والبحر المحيط ٤/٤٧٤، والإتحاف ٢/٨ .

(٣) في ب : حمزة وحفص ـــ رضي الله عنهما ـــ .

(٤) هو : أبو عُمَر حفص بن سُليمان الأسديّ، الكوفيّ : أخذ القراءة عن عاصم؛ نزل بغـــداد فأقـــرأ بهـــا، وجاور بمكّة فأقرأ بها؛ روى عنه كثيرٌ من التّابعين؛ تُوفّي سنة (١٨٠هـــ) .

يُنظر : معرفة القُرّاء ١/١٤٠، وغاية النّهاية ١/٢٥٤ .

(٥) يُنظر : المصادر السابقة في الحاشية رقم (٢) في تخريج هذه القراءة .

(٦) الخـــلافُ في ناصـــب الفعـــل الواقع بعد (أو) يتبع الخلاف في ناصب الفعل الواقع بعد (الفاء) و (الواو)؛ وقد فصّلنا القولَ هُناك، فليُراجَع ص ٨٢٨، ٨٢٩ .

ومعناه : تقريرُ وُجود فعلٍ إنْ لم يعرض له مانع فيرتفع به وُجوده، وهو: ليكن منّي[١] لك لُزومٌ إلاَّ أَنْ يكون منك إعطاء[٢] .

[**ثانيهما**][٣] بمعنى (حتّى)[٤]، ومنهُ قولُ الشّاعر :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ[٥]

وفي قول الذّريح[٦] لابنه قيس[٧] وقد أمَره بطلاق زوجته فلم يفعل

---

(١) في ب : لك منّي .

(٢) في ب : اعظما، وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٤) أي : (حَتَّى) الّتي بمعنى (إلى أَنْ)، لا الّتي بمعنى (كَيْ) . يُنظر : ابن النّاظم ٦٧٣ .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (أو أُدرك) حيث نصب الفعل المضارِع بـ(أنْ) المُضْمَرة وُجوبًا بعد (أو) الّتي بمعنى (حتّى) .

يُنظرُ هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ١٥٤٠/٣، وابن النّاظم ٦٧٣، وشرح قطر النّدى ٧٨، وابن عقيل ٣١٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٣٨٤/٤، والهمع ١١٧/٤، والأشمونيّ ٢٩٥/٣ .

(٦) هو : ذَريح بن سُنَّة بن حُذافة الكِنانيّ، أبو قيس الشّاعر المشهور .

يُنظر : الأغاني ٢١٠/٩ .

(٧) هو : قيْس بن ذَريح بن سُنَّة بن حُذافة الكِنانيّ : من شُعراء العصر الأمويّ، ومن سُكّان المدينة؛ وهو أحدُ عُشّاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبته : لُبْنَى؛ توفّي سنة (٦٨هـ) .

يُنظر : الشّعر والشّعراء ٤١٧، والأغاني ٢١٠/٩ ــ ٢٥٣، والأعلام ٢٠٥/٥ .

لمحبّته إيّاها، فطرح نفسه على[١] الرّمضاء قائلاً: (وَاللهِ لاَ أَرِيمُ هَذَا المَوْضِعَ أَوْ أَمُوتَ أَوْ تُخَلِّيهَا)[٢].

فـالأولى بمعنى : (حَتَّى)، والثّانية بمعنى : (إِلاَّ[٣] أَنْ)، وكقوله تعالى: ﴿لَيسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ [عَلَيْهِمْ][٤]﴾[٥].

وهي بمعنى (حتّى) في قوله :

فِرَاقُ أَخٍ لَنْ[٦] يَبْرَحَ الدَّهْرَ ذِكْرُهُ يُهَيِّمُنِي مَا عِشْتُ أَوْ يَنْفَدَ العُمْرُ[٧]

(أو)[٨] بمعنى : (كَيْ) في قوله:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[٩]

---

(١) في ب : إلى الرّمضاء .

(٢) قصّة قيس بن ذريح مع أبيه ذكرها صاحب الأغاني ٩/٢١٤ .

ويُنظر : شرح عمدة الحافظ ١/٣٣٥ .

(٣) في ب : إلى أَنْ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) من الآية : ١٢٨ من سورة آل عمران؛ وهي في الآية بمعنى : (إِلاَّ أَنْ) .

(٦) في أ : لم .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لأبي صخرٍ الهُذليّ .

والشّاهدُ فيه : (أو ينفد) حيث نصب الفعل المضارِع بـ(أن) المضمَرة وُجوبـًا بعد (أو) الّتي بمعنى (حتّى) .

يُنظرُ هذا البيتُ في : شرح أشعار الهذليّين ٢/٩٥٢، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٣٦ .

(٨) في ب : وأو .

(٩) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزياد الأعجم .

[١٤٨/ ب]

/ وأمّا (حَتَّى) فقد تقدّم الكلامُ في عملها في أبوابِها .

وهي إذا نصبت[1] الفعلَ المستقبَل فعلى أحد معنيَيْن:

= و (غمزتُ) : ليّنت . و (القناة) : الرّمح . و (الكعب) : هو النّاشز في أطراف الأنابيب .

والشّاهدُ فيه : (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارِع بـ(أن) المضمَرة وُجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (كي) .

والنُّحاة يستشهدون بها على أنّ (أو) بمعنى (إلاّ أنْ)؛ وهو الصّحيح .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٤٨، والمقتَضَب ٢/٢٩، والإيضاح ٢٤٧، والأزهيّة ١٢٢، والتّبصرة ١/٣٩٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٣/٧٨، وشرح المفصّل ٥/١٥، والمقرّب ١/٢٦٣، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٠، وابن النّاظم ٦٧٤، والدّيوان ١٠١ ــ وفيه (أو تستقيمْ) بدل (أو تستقيما) ــ .

(١) ذهب البصريّون إلى أنّها حرف جرّ، والفعل بعدها منصوبٌ بتقدير (أَنْ)، والاسم بعدها مجرورٌ بها .

واختلف الكوفيُّون :

فذهب الفرّاء إلى أنّها ناصبة بنفسها وليست الجارّة، وعنده أنّ الجر بعدها إنّما هو لنيابَتها مَناب (إلى) .

وذهب الكسائيّ إلى أنّها ناصبة بنفسها أيضًا، وإذا جاء الجرّ في الاسم بعدَها فبإضْمارِ (إلى)؛ ويجوز عنده إظهارُها .

وذهب بعضُ الكوفيّين إلى أنّها ناصبة بنفسها كـ(أن)، جارّةٌ بنفسها لشبهها بـ(إلى)، وأجازوا إظهارَ (أَنْ) بعدها توكيدًا .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الثّالثة والثّمانون،٢/٥٩٧، وشرح المفصّل٧/١٩، ٢٠، والارتشاف٢/٤٠٣، وتوضيح المقاصد٤/٢٠٢، والجنى الدّاني٥٥٤، والهمع ٤/١١١، ١١٢، والأشمونيّ٣/٢٩٨ .

معنى (كَيْ)، أو (إلى أَنْ)، كقولك: (سِرْتُ حتّى أدخلَ المدينة)، و (صُمْ حتّى تغرُبَ الشّمس)، وتقديرُ الكلام : إلى أنْ تغرُبَ الشّمس، و (أَطِعِ الله حتّى يرحمَك) أي : كَي يرحمَك .

وكُلُّ موضعٍ كان الفعل الثاني غاية للأوّل[١] كانت بمعنى (إلى أنْ).

وكُلُّ موضعٍ كان الأوّل سببًا للثّاني كانت بمعنى (كَيْ) .

وإنْ كان الفعلُ بعد (حَتَّى) حالاً فيه حَرْفُ ابتداء، والفعلُ بعدَها لازمُ الرّفع؛ لخُلُوِّه عن ناصبٍ أو جازم، كقولك : (سِرْتُ البارحةَ حتى أدخلُها الآن) أي : سِرْت حتى أنا الآن أدخلها ؛ ومنه قولُهم : (مَرِضَ فلانٌ حتّى لا يَرْجُونَه) فما لـ(كي) ههنا معنى[٢]، و (سألتُ عنه حتى لا أحتاج إلى سؤال) .

والحال المقدّرة أن يكون الفعلُ قد وقع فيقدَّرُ المُخبَر به اتّصافُه بالدُّخول فيه فيُرفع[٣]؛ لأنّه حالٌ بالنّسبة إلى تلك الحال؛ وقد يقدّر[٤] اتّصافُه بالعزم عليه فيُنصب؛ لأنّه مستقبَل بالنّسبة إلى تلك الحال؛ ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[٥] قَرَأَهُ نافعٌ بالرّفع[٦]،

---

(١) في أ : الأوّل .

(٢) في كلتا النسختين: عمل، وما أثبته هو الأولى .

(٣) في ب : فترفع .

(٤) في أ : نقدّر .

(٥) من الآية : ٢١٤ من سورة البقرة .

(٦) يُنظر: السّبعة١٨١، والمبسوط١٤٦، وحجّة القراءات١٣١، والكشف ٢٨٩/١، والتّيسير٦٨ .

والباقون بالنّصب[١].

و(الــلاّم) الّــتي / بمعنى (كَيْ)[٢] ، كقولك : (قصدتُكَ لتقوم معي)؛ فهي لامُ التّعليل، كقوله[٣]تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[٤]. [١/١٤٩ أ]

وقــد تأتي بمعنى العاقبة؛ كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٥].

أو زائدة؛ كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[٦].

---

(١) يُنظر : المصادر السّابقة .

(٢) ذهــب البصــريّون إلى أنّ النّاصب للفعل (أَنْ) مقدّرة بعدها، والتّقدير : جئتُك لأنْ تُكرِمَني .

وذهــب الكوفيّــون إلى أنّ لام (كَيْ) هي النّاصبة للفعل من غير تقدير (أَنْ)، نحو: جئتُك لتُكرِمَني .

وذهب ثعلبٌ إلى أنّ اللام ناصبة بنفسها لقيامها مَقامَ (أَنْ) .

يُنظر : الإنصاف، المسألة التّاسعة والسّبعون، ٥٧٥/٢، وشرح المفصّل ١٩/٧، ٢٠، والارتشاف ٤٠١/٢، وتوضيح المقاصد ١٩٧/٤، والهمع ١٤٠/٤، والأشمونيّ ٢٩٢/٣ .

(٣) في ب : ومنهُ قولُه تعالى .

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة النّحل .

(٥) من الآية : ٨ من سورة القصص .

(٦) من الآية : ٢٦ من سورة النّساء .

وهذه الآيات الثّلاث إضمار (أَنْ) فيها جائز لا واجب؛ لأنّه يجب إظهارُها مع الفعل المقــرون بــــ(لا)، ويجبُ إضمارُها مع الفعل إذا كانت اللاّم قبله زائدة لتوكيد نفي كان . =

وأمّـــا الّـــتي لتأكيد النّفي؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[١]، و﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢]؛ فهي[٣] الدّاخلة على الخبر بعد (ما كان) أو (لم يكن)؛ وتسمّى (لام الجُحود)؛ فتُنصب بإضمار (أَنْ)[٤]؛ وهاتان اللاّمان مكسورتان كلام الجرّ .

وَإِنْ يَكُنْ[٥] خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفْ فَهْـــيَ عَلَى سُكُونِهَا لاَ تَخْتَلِفْ

تَقُولُ : لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَـــتَّى يَـــرَى نَـــتَائِجَ الْوُعُودِ

فصـــل

[الكلام][٦] ههنا على الفعل المعتلّ اللاّم :

فـــإنْ كان آخرِ الفعل المستقبل واوًا، كـــ(يدعو)، [أو (يغزو)][٧]،

= ويجوز الأمران في غير ذلك؛ كهذه الآيات .

(١) من الآية : ٣٣ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية : ١٣٧ من سورة النِّساء .

(٣) في ب : وهي .

(٤) هذا مذهبُ البصريِّين؛ وذهب الكوفيّون إلى أنّ اللاّم ناصبة بنفسها .
وذهب ثعلبٌ إلى أنّ اللاّم ناصبة بنفسها لقيامها مقام (أَنْ) .
يُنظرُ : الإنصاف، المسألة الثّانية والثّمانون، ٥٩٣/١، وشرح المفصّل ١٩/٧، ٢٠، والارتشاف ٣٩٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٩٧/٤، والهمع ١٠٨/٤، والأشمونيّ ٢٩٢/٣ .

(٥) في متن الملحة ٥٠ : وَإِنْ تَكُنْ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

أو يـــاء، كـــ(يرمي)[١] حَرَّكْتَها بالفتح في حال النّصب، فتقول : إنّ زيدًا لن يدعوَ، ولن يرميَ[٢] .

فإنْ[٣] كان آخرُه ألفـــًا أَبْقَيْتَهَا على سُكونِها؛ لأنّ الأَلف لا يمكن تحـــريكُه، [فـــتقول :][٤] لن يرضى زيد، [ولن يخشى][٥]؛ فآخر هذين الفعلين الأَلف، وإن كتبا بالياء .

(١) في ب : كرحى، وهو تحريف .

(٢) في ب : إنّ زيدًا لن يرميَ ولن يدعوَ بفتح الياء .

(٣) في ب : وإن .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

[١٤٩/ ب]

/بَابُ الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ[١] النُّونِ

وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ[٢] مِنْهُنَّ الطَّرَفْ ... فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلاَ تَخَفْ

وَهْيَ - لَقِيتَ الخَيْرَ - تَفْعَلاَنِ ... وَيَفْعَلاَنِ فَاعْرِفِ الْمَبَانِي

وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَا ... وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا

فَهَذِهِ يُحْذَفُ[٣] مِنْهَا النُّونُ ... فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ المَكْنُونُ[٤]

تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ[٥]: لَنْ يَنْطَلِقَا[٦] ... وَفَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا

وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّى تَغْنَمُوا ... وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا[٧]

وَلَنْ يَطِيبَ العَيْشُ حَتَّى تَسْعَدِي ... يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يُرْوِي الصَّدِي

فصل

هذه الأفعال رفعها بثبات[٨] النّون؛ وهي ثلاثةُ أفعال:

---

(١) في ب : بإثبات .

(٢) في أ : يحذف .

(٣) في متن الملحة ٥١ : فَهَذِهِ تُحْذَفُ .

(٤) في متن الملحة ٥١، وشرح الملحة ٣٤٨ : لِيَظْهَرَ السُّكُونُ .

(٥) في أ : للزّيدان، وهو خطأ .

(٦) في متن الملحة ٥١، وشرح الملحة ٣٤٩ : لَنْ تَنْطَلِقَا .

(٧) في أ : تسلموا .

(٨) في ب : بإثبات .

فعـــلٌ لجمع المذكّر العاقل، وفعلٌ للمثنّى[١]، وفعلٌ للمفرد المؤنّث، لكـــن بالحضور والغيبة / اللّذين يختصّان بالجمع والمثنّى، صارت خمسة؛ فمتى دخل عليها ناصب حذف النّون [١٥٠/أ]

مـــنها، تقولُ : أريد أَنْ تطيعوا، و أن تعلما، و لن يذهبوا،[٢] ولن يخرُجا[٣]، و لن تفعلي[٤] يا هِنْدُ .

(١) في أ : للتّمنّي، وهو تحريف؛ وفي ب : المثنّى .

(٢) في ب : تذهبوا .

(٣) في ب : كيْ تخرُجا .

(٤) في أ : لن تفعلين يا هذه .

بَابُ الْجَوَازِمِ

وَيُجْزَمُ[١] الْفِعْلُ بِـ(لَمْ) فِي النَّفْيِ وَاللاَّمُ فِي الأَمْرِ وَ (لاَ) فِي النَّهْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا (لَمَّا) وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ: أَلَمَّا
تَقُولُ: لَمْ تَسْمَعْ[٢] كَلاَمَ مَنْ عَذَلْ[٣] وَلاَ تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ
وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ وَمَنْ يَوَدَّ فَلْيُوَاصِلْ مَنْ يُوَدّ

فصل

يجزم الفعل المضارع[٤] بـ(لم)، و(لَمَّا) - وهما أختان -، و(لام الأمر)، و(لا) في النّهي .

فأمّا (لَمْ) فهو حرف وضع لنفي فعل ماض، فإذا قال[٥] قائل: (فعل زيد) فنفيه: (لم يفعل)؛ وقد تحمل[٦] على (ما) فترفع[٧] الفعل

---

(١) في ب : وتجزم .

(٢) في متن الملحة ٥٢ : تَقُولُ : لَمْ يَسْمَعْ .

(٣) في شرح الملحة ٣٥٠ : مَنْ عَزَلْ .

(٤) حروف الجزم لأصليّة خمسة؛ ذكر الشّارحُ منها أربعة، والخامس: (إنْ) في المجازاة.
يُنظر : اللّمع ١٩٢، وشرح المفصّل ٧/٤٠، ولباب الإعراب ٤٤٩ .

(٥) في ب : فإذا قلت .

(٦) في ب : يحمل .

(٧) في ب : فيرتفع .

بعدها[١]؛ ومنه قولُ الشّاعر :

لَــوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ[٢] لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[٣]

(لَمّــا) حرفُ نفيٍ لفعلٍ معه (قد)، كمن قال: (زيدٌ [قد][٤] فعل)

---

(١) ذكر ابن مالك في التّسهيل أنّها تُحمل على (لا)، وذكر في شرح الكافية الشّافية أنّهــا تُحمــل على (ما)، وهو أحسن؛ لأنّ (ما) ينفى بها الماضي كثيرًا، بخلاف (لا) .

يُنظر : التّسهيل ٢٣٦، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٢٣٦/٤، والأشمونيّ ٥/٤ .

(٢) في كلتا النّسختين : الصّليفان، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبَت .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

و نُعم : اسم امرأة؛ وقال البغداديّ في الخزانة ٤/٩، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٥: (إنّهــا محرّفةٌ من ذُهْل، وهي اسمُ قبيلة) . الصُّليفاء تصغير صَلْفَاء؛ وهي : الأرض الصّلبة؛ ويوم الصّليفاء : يومٌ من أيّام العرب كان لهوازن على فَزَارَة وعَبْس وأَشْجَع؛ ويروى: (الصّلعاء) و (الصّليعاء) وهو : اسم موضع كانت به وقعة لهم . ذكره ياقوت في معجم البُلدان ٤٢١/٣، ٤٢٢ .

والشّــاهدُ فيــه : (لم يوفون) حيث ألغيت (لم) حملاً على (ما) فارتفع الفعلُ بعدها .

يُــنظر هذا البيتُ في : سرّ صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح المفصّل ٨/٧، وشرح الكافيــة الشّافية ١٥٧٤/٣، ١٥٩٢، واللّسان (صلف) ١٩٨/٩، والمغني ٣٦٥، وتوضــيح المقاصــد ٢٣٧/٤، والمقاصــد النّحويّة ٤٤٦/٤، والهمع ٣١٣/٤، والخزانة ٣/٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من كلتا النّسختين .

فنفيُه : لَمَّا يفعل.

وهـــي / مركّبة[١] من (لَمْ) و (مَا)[٢] فأُدغمت ميمُ (لَمْ) في ميم[٣] (ما) . [١٥٠/ب]

ووجـــه الزّيادة[٤]: أنّهم لَمّا زادوا حرفـــًا في الإثبات وهو (قَدْ)، زادوا حَرْفـــًا في النّفي وهو[٥](ما) .

وكلاهُما[٦] يجزمان الفعل المستقبَل؛ فإنْ كان معتلاً سقط منه حرفُ العـــلّة، كقولك: (لَمْ يغزُ) و(لم يرمِ) و(لم يخش) و (لم يقم) و(لَمّا يغزُ) و(لَمّا يرمِ) و (لَمّا يخش) و (لَمّا يقم)، قال اللهُ تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[٧].

فإنْ كان سالمـــًا سكن آخره، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[٨]،

---

(١) هذا مذهب الجمهور؛ وقيل : بسيطة .

يُـــنظر : الجـــنى الدّاني ٥٩٣، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤، والهمع ٣١٣/٤، والأشمونيّ ٨/٤ .

(٢) في أ : ولَمّا، وهو تحريف .

(٣) في أ : ميمها .

(٤) في أ : وتوجيه الزّيادة أنّه .

(٥) في أ : وهي .

(٦) أي : لَمْ، و لَمَّا .

(٧) سورة عبس، الآية : ٢٣ .

(٨) سورة الإخلاص، الآية : ٣ .

و(لَمّا يذهب)، [و][(١)] قال الشّاعر :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ[(٢)] آكِلٍ وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ[(٣)]

والفرقُ بين (لَمْ) و (لَمّا) من وجهين:

أحدُهما : أنّ (لَمّا) تُفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك، تقول: (ندم زيد و لم ينفعه النّدم) أي: عقيب ندمه؛ فإنْ قلتَ: (ولَمّا ينفعه) كان معناه أنّه لم ينفعه إلى وقته هذا، قال الله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ** ﴾[(٤)] المعنى : إنّهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غيرَ مؤمنين .

الثّاني: أنّه يوقف على (لَمّا) دون الفعل، كقولك: (خرج زيد ولَمَّا) أي : [و][(٥)] لَمّا يخرج .

---

(١) العاطفُ ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : أنت آكِلي .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للممزّق العبديّ .

والشّاهدُ فيه : (ولَمّا أمزّق) حيث عملت (لَمّا) الجزم في الفعل المضارِع السّالم بتسكين آخرِه؛ وحُرِّك هُنا لأجل القافية .

يُنظر هذا البيتُ في : الأصمعيّات ١٦٦، والكامل ٢٦/١، والجمهرة (زقم) ٨٢٣/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٠٤/١، ورصف المباني ٣٥٢، واللّسان (مزق) ٣٤٣/١٠، والمغني ٣٦٧، والأشمونيّ ٥/٤ .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

وقد حملت (لَمْ) على (لَمَّا) في الشِّعر [فَوُقِفَ عليها][1]، / كقول[2] الشّاعر : [١/١٥١]

أُرْدُدْ وَدِيْعَتَكَ[3] الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا[4] يَوْمَ الأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ[5]

أي : وإن لم تصل .

وَأمّا (أَلَمْ) فهي (لَمْ) زيدتْ عليها همزة الاستفهام؛ فلمّا رُكِّب النّفي مع الاستفهام [أفاد][6] تقريرًا؛ كقوله [تعالى][7]: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[8]، ويصير الفعل الّذي يدخلان عليه في معنى الماضي[9]؛ لأنّه

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : كقولك .

(٣) في ب : ودائعك .

(٤) في أ : اودعتها .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة القُرشيّ .

والشّاهدُ فيه : (وإن لم) حيث حذف الفعل الّذي دخلت عليه (لم) حملاً على (لَمّا)؛ والتّقدير : وإن لم تصل .

يُنظر هذا البيتُ في : جواهر الأدب ٢٥٦، ٤٢٤، والجنى الدّاني ٢٦٩، وتوضيح المقاصد ٢٣٤/٤، والمغني ٣٦٩، والمساعد ١٣١/٣، والمقاصد النّحويّة ٤٤٣/٤، والتّصريح ٢٤٧/٢، والهمع ٣١٣/٤، والخزانة ٨/٩، والدّيوان ١٩١ .

وفي جميع هذه المصادر (احفظ) بدل (اردد)، و(يوم الأعازِب) بدل (يوم الأَحارب) . ويوم الأعازب : يوم معهود من أيّام العرب .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السّياق .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٨) سورة الشّرح، الآية : ١ .

(٩) وهل تدخلان على الماضي فتنقلانه إلى المضارِع، أو على لفظ المضارع فينقلان =

يحسُن أن نقول: (لم يخرُج زيد أمس) و (لَمّا يذهب أمس)[١].

وقد يدخُل بين الجازم والهمزة الواو والفاء[٢]، كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ ﴾[٣]، و ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ ﴾[٤].

وقد تكون[٥] (لَمّا) اسمًا ظرفيًّا بمعنى (حين)[٦]؛ وذلك

= معناه إلى الماضي ؟، مذهبان :

الثّاني منهما الأظهر .

يُنظر : شرح المفصّل ٨/١١٠، وشرح الرّضيّ ٢/٢٣٢ .

(١) لفظ (أمس) لا يتّصل إلاّ بالفعل الماضي، ولولا دُخول (لم) و (لَمّا) على الفعلِ المستقبَل لَمَا ساغ هذا الكلام؛ لأنّه لا يحسُن أن تقول : (يخرُج زيد أمس) .

يُنظر : شرح ملحة الإعراب ٣٥١ .

(٢) الواوُ والفاءُ اللاّحقان لها بعد الهمزة للعطف، وتأخَّرا عن الهمزة لوجهين :

أحدُهما : أنّ لها صدر الكلام دونهما؛ لأنّ الاعتماد عليها .

والثّاني : أنّ الواو والفاء مع (لم) كلفظٍ واحد لشدّة اتّصالهما بها؛ وكأنّ الهمزة أَحْدَثَتْ التّقرير والتّوبيخ بعد حُصول العطف في الكلام . يُنظر : رصف المباني ٣٥٠، ٣٥١، و الارتشاف ٢/٥٤٦ .

(٣) من الآية : ٣٧ من سورة فاطر .

(٤) من الآية : ٦ من سورة ق .

(٥) في أ : يكون .

(٦) القولُ باسميّتها ظرفًا لابن السّرّاج، والفارسيّ، وابن جنّي، وجماعة؛ والجواب عاملٌ فيها، والجُملة بعدها في موضع جرّ بها .

والمشهور كونها حرف وُجود لوجود .

يُنظر: الكتاب ١/٩٨، ٤/٢٣٤، والأصول ٢/٢٣٤، ٣/١٧٩، وإيضاح الشّعر ٨٣، والأزهيّة ١٩٩، والتّسهيل ٢٤١، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٦٤٣، ١٦٤٤، =

إذا وَلِيَها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾[(١)].

وتكـــون بمعـــنى (إلاّ) للتّحضيض[(٢)]، نحو: (عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ) أي: إلاّ فعلت .

و(لام) الأمـــر، و (لا) في النّهي يفهمان[(٣)] الطّلب؛[(٤)] وأصل اللاّم السّكون، وحرّكت لامتناع الابتداء بها ساكنة، وكُسرت[(٥)] للفرق بينها وبين لام التّوكيد[(٦)].

= ورصف المباني ٣٥٤، والجنى الدّاني ٥٩٤، والمغني ٣٦٩ .

(١) من الآية : ٥٨ من سورة هود .

(٢) (لَمّا) الّتي بمعنى (إلاّ) لها موضعان :

أحدُهما : بعد القسَم، نحو (نشدتّك بالله لَمّا فعلت)، و(عزمتُ عليك لَمّا ضربت كاتبَكَ سوطـًا) .

والـثّاني : بعـد الـنّفي، ومـنه قراءة عاصم، وحمزة : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] أي : ما كلّ ذلك إلاّ جميع .

والشّـارح- رحمـه الله - أتـى بمعـنى جديد لـ(لَمّا) الّتي بمعنى (إلاّ)؛ وهو التّحضيض، والملاحظ من مثاله أنّه قَسَمٌ وليس تحضيض .

يُنظر : الأزهيّة ١٩٨، وشرح الكافية الشّافية ١٦٤٥/٣، والجنى الدّاني ٥٩٣ .

(٣) في ب : يعمّهما .

(٤) فـ(لامُ) الأمر لطلب الفعل، و (لا) النّاهية لطلب الكفّ .

(٥) في أ : وحكرت، وهو تحريف .

وحركتها الكسر، وسليم تفتحها .

يُنظر: معاني القرآن للفرّاء ٢٨٥/١، وشرح المفصّل ٢٤/٩، والمغني ٢٩٤، والجنى الدّاني ١١١.

(٦) وهو رأي أبي إسحاق الزّجّاج.

يُنظر : اللّسان (لوم) ٥٥٩/١٢، وشرح العوامل المائة ٢٥٣ .

وقيل: أشبهت لام الجرّ المختصّة بالاسم في اختصاصها بالفعل[١].

وهي تستعمل في أمرٍ، أو دعاءٍ[٢]، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[٣]، / و ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٤]. [١٥١/ ب]

وتكون[٥] للغائب، كقول الشّاعر:

[وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا][٦] فَلْيَتَّقِ اللهَ سَائِلُهْ[٧]

---

(١) وكسر (لام) الأمر حملاً على اللاّم الجارّة هو رأي الرّمّانيّ .

يُنظر : معاني الحروف ٥٧، ٥٨ .

وذكر ابن يعيش أنّها كُسرت حملاً على حروف الجرّ . يُنظر : شرح المفصّل ٢٤/٩.

(٢) أو التماس، كقولك لمن يساويك : (لِتَفْعَل) من غير استعلاء؛ وذلك لأنّ الطّلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس .

يُنظر : الجنى الدّاني ١١٠، والتّصريح ٢٤٦/٢ .

(٣) من الآية : ٧ من سورة الطّلاق .

(٤) من الآية : ٧٧ من سورة الزُّخرُف .

(٥) في أ : ويكون .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، ويُنسب لعبد الله بن الزّبير، ولزُهير بن أبي سُلمى، ولأبي تمّام، وغيرهم .

والشّاهدُ فيه : (فليتّق اللهَ) حيث تكون (لام) الأمر للغائب .

يُنظر هذا البيتُ في : رصف المباني ٣٥٩، والوحشيّات ٢٤٧، والحماسة البصريّة ١٣٦/١، وديـــوان زُهير بن أبي سُلمى - في الحاشية - ٥٧، ٥٨، وديوان عبد الله بن الزّبير ١٢٢،

ويُختار[١] تسكينُها بعد الواو والفاء، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾[٢].

وإنْ دخلت ثمّ [عليها][٣] فالكسر المختار؛ لأنّها كلمة منفصلةٌ عن اللاّم[٤].

وعلى هذا قرأ أبو عمرو[٥] ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾[٦] [بكسر اللاّم][٧]؛

= وديوان أبي تمّام ٢٩/٣ .

(١) وتسكينُ اللاّمِ بعد (الواو) و (الفاء)، وكسرها بعد (ثُمَّ) هو الاختيار .
يُنظر : الكتاب ١٥١/٤، والمقتضب ١٣٣/٢، ١٣٤، وسرّ صناعة الإعراب ٣٨٤/١، وشرح المفصّل ٤٠/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٥٦٤/٣، والجنى الدّاني ١١١.

(٢) من الآية : ٩ من سورة النّساء .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) قال ابنُ جنّي في سرّ صناعة الإعراب ٣٨٤/١ : «وذلك أنّ (ثُمَّ) حرفٌ على ثلاثة أحرُف يمكن الوُقوف عليه، وإذا أمكن الوُقوف لَزِمَك الابتداء بالسّاكِن، وهذا غيرُ جائزٍ بإجماع» .
وقيل : إسكانُ اللاّم مع (ثمّ) يكون ضرورة .
وقيل: يجوز سعة؛ وقد قرئ به في السّبعة، وإنْ ردّه البصريّون ووصفوه بالضّعف والقِلّة.
يُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٨٥/١، والمقتضب ١٣٣/٢، ١٣٤، والارتشاف ٥٤١/٢، والجنى الدّاني ١١١، ١١٢، والهمع ٣٠٨/٤ .

(٥) وهي قراءة ابن عامر، ووَرْشٍ عن نافع؛ وقرأ الباقون بإسكان اللاّم .
يُنظر : السّبعة ٤٣٤، والمبسوط ٣٠٦، وحجّة القراءات ٤٧٣، والكشف ١١٦/٢، والتّيسير ١٢٧ .

(٦) من الآية : ١٥ من سورة الحجّ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فالواو والفاء يمتزجان [باللاّم كما يمتزجان][(١)] بالهاء في دخولهما[(٢)] على المُضْمَر، وتسكين الهاء منه، كقولك[(٣)]: (قال محمّد وَهْو صادق) و (سارت النّاقة وهي مثقَلة)، وقوله [تعالى][(٤)]: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ [عَلَى عُرُوشِهَا][(٥)]﴾[(٦)].

ويجوزُ في الشّعر أن تحذف اللاّم، ويبقى جزمُها، كقوله :

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ[(٧)]

(لا) النّاهية: استعمالها في النّهي أو الدّعاء[(٨)]؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ﴾[(٩)]، و ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾[(١٠)].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : دخولها .

(٣) في أ : من قولك .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) من الآية : ٤٥ من سورة الحجّ .

(٧) في أ : من أمر خبالا .

وهذا البيتُ تقدّم تخريجُه في ص ٧٩٥ .

والشّاهدُ فيه هُنا : (تَفْدِ) حيث حذف لام الأمر وبقي الفعل مجزوم، والأصل : لِتَفْدِ.

(٨) أو للالتماس، كقولك لمساويك : (لا تفعل يا فلان) من غير استعلاء .

يُنظر : التّصريح ٢/٢٤٥ .

(٩) من الآية : ٤٠ من سورة التّوبة .

(١٠) من الآية : ٢٨٦ من سورة البقرة .

وتصحب فعل المخاطب، والغائب كثيرًا، وقد تصحب[١] فعل المتكلِّم، كقول الشّاعر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ لَهَـا[٢] أَبَدًا مَا دَامَ فِيْهَا الجُرَاضِمُ[٣]

وعملت هذه الحُروف الجزم؛ لأنّ (لَمْ) تقلبُ معنى المستقبَل إلى الماضي، / والفعل ثقيل، وقد ازداد ثقلاً بقلب[٤] معناه؛ فناسب أن [١٥٢/أ]
يُحذَف منه شيء ليخفّ[٥]؛ وكذلك القولُ في (لَمّا) .

وأمّا (لام الأمر) فإنّما جَزَمت؛ لأنّ الأمر الصّريح موقوف الآخِر،

---

(١) في ب : يصحب .

(٢) في كلتا النّسختين : بها، وهو تحريف .

(٣) في ب : الجراظم، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من الطّويل، ويُنسب للفرزدق، وليس في ديوانه؛ وقيل : للوليد بن عُقبة.

و (الجُراضم) : الواسعُ البطن، الكثير الأكل .

والشّاهدُ فيه : (فلا نعد) حيث جزم فعل المتكلِّم المبنيّ للمعلوم بـ(لا) النّاهية أو الدّعائيّة؛ وهذا قليل .

وذكر ابن هشام أن (لا) في قوله: (فلا نعد) تحتمل النّهي والدّعاء.

يُنظر: المغني ٣٢٦.

يُنظر هذا البيتُ في : الأزهيّة ١٥٠، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٣٣/٢، وابن النّاظم ٦٩٢، والمغني ٣٢٦، وأوضح المسالك ١٨٦/٣، والمقاصد النّحويّة ٤٢٠/٤، والتصريح ٢٤٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٣٣/٢، والأشمونيّ ٣/٤ .

(٤) في ب : فقلب، وهو تحريف .

(٥) في أ : لتخفّ .

كقولك: (اضْرِبْ)؛ فجعل لفظَ المعرب كلفظ المبنيّ؛ لاشتراكِهما في المعنى.

وأمّا النّهي فهو مثل الأمر؛ لأنّه طلب التّرْك؛ كما أنّ الأمر طلب الفعل، فكانا كذلك[١] في العمل متساويين[٢].

وَإِنْ تَلاَهُ أَلِفٌ وَلاَمُ ... فَلَيْسَ غَيرُ الْكَسْرِ وَالسَّلاَمُ

تَقُولُ : لاَ تَنْهَرِ[٣] الْمِسْكِينَا ... وَمِثْلُهُ : لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَا

المُراد بهذا الكلام : أنّه لاَ يُجمع بين ساكنين؛ ومتى التقى ساكِنان[٤] في المجزوم أو في غيرِه كُسِرَ الأوّل منهما .

أمّا الفعلُ فهو[٥] إذا أتى بعدَه[٦] الألفُ واللاّم، كقوله[٧] تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٨]، وكان الأصل [فيه][٩] تسكين النّون[١٠] كما سكنت في قوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدُ ﴾[١١]، ولكن لَمّا التقت (النّون)

---

(١) في ب : لذلك.

(٢) يُنظر : أسرار العربيّة ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٣) في متن الملحة ٥٣، وشرح الملحة ٣٥٤ : لاَ تَنْتَهِرِ الْمِسْكِينَا .

(٤) في أ : سَاكنين، وهو خطأ .

(٥) في ب : فهذا .

(٦) في ب : بعد .

(٧) في ب: لقوله.

(٨) من الآية : ١ من سورة البيِّنة .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(١٠) الأصل : تسكين النّون بالجزم .

(١١) سورة الإخلاص، الآية : ٤ .

- وهي ساكنة - بلام (الّذين)[١] كُسرت؛ فِرارًا من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالألف[٢]؛ لسُقوطها عند اندراج الكلام .

وكذلك[٣] فعلُ الأمر، كقوله تعالى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[٤].

/ وكذلك حكم الأسماء المبنيّة على السّكون، كقولك: (كَمِ المال) و (سِرْتُ عن المدينة) . [١٥٢/ ب]

وشَذَّ مِنْ ذلك فتح نون (من) من قولك[٥]: (سمعتُ مِنَ الشّيخِ حديثًا)؛ وذلك لكسرة الميم؛ فكرهوا أن يتوالى كسرتان على حرفين[٦].

وَإِنْ تَرَ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا ... أَوْ آخِرَ الْفِعْلِ فَسِمْهُ الْحَذْفَا

تَقُولُ: لاَ تَأْسَ[٧] وَلاَ تُؤْذِ وَلاَ ... تَقُلْ بِلاَ عِلْمٍ وَلاَ تَحْسُ[٨] الطِّلاَ[٩]

---

(١) ولام (الّذين) أيضًا ساكنة؛ فالتقى ساكنان، ولا بُدَّ من التخلُّص من التقاء السّاكنَيْن.

(٢) لأنّها ألفُ وصلٍ تسقُط عند إدراج الكلام؛ وإنّما اجتلبت وأُدخلت على اللاّم ليتمّ افتتاحُ النّطق به؛ لأنّ اللاّم ساكنة، ولا يمكن افتتاح النّطق بالسّاكن .

يُنظر : شرح ملحة الإعراب ٣٥٤ .

(٣) أي : كذلك إذا التقى ساكنان، والفعلُ فعل أمر .

(٤) سورة المزّمّل، الآية : ٢ .

(٥) في ب : كقولك .

(٦) في كلمة واحدة .

(٧) في أ : لا بأس .

(٨) في كلتا النّسختين : ولا تخش، وهو تصحيف .

(٩) الطِّلاء : الخمر المطبوخة؛ فهو : ما طُبخ من عصير العنب حتى ذهب ثُلثاه؛ والعرب =

وَأَنْـتَ يَـا زَيْدُ فَلاَ تَهْوَ[١] الْمُنَى[٢] وَلاَ تَـبِعْ إلاَّ بِـنَقْدٍ فِي مِنَى
وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ[٣] النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي: حَسْبِي

[فصـل][٤]

إذا كـان آخـرُ الفعـل حرفًا من حروف العلّة، أو ما قبل آخره وهو الرِّدْفُ[٥] ودخل عليه عاملُ جَزْمٍ يُحذف حرف الاعتلال؛ لأنّ مِن شرط الجزْم

= تسـمِّي الخمـر الطّـلاء، وتُريد بذلك : تحسين اسمها . و (حَسْوُها) : شُرْبُها جَـرْعـًا؛ وفي اللّسان ((الحُسْوة - بالضّمّ -: الجُرْعة بقدر ما يُحْسى مرّة واحدة، وبالفتح : المرّة الواحدة)) .
يُنظر : اللّسان (حسا) ١٤/١٧٦، ١٧٧، (طلى) ١٥/١١ .

(١) في أ : فلا تخشى .

(٢) في متن الملحة ٥٣ : وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلاَ تَزْدَدْ عَنَا .

(٣) في أ : قبل .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) الرِّدْفُ : ألِفٌ أو ياءٌ أو واوٌ سواكن قبل حروف الرّويّ معه، والواو والياء يجتمعان في قصيدة واحدة، والألف لا يكون معها غيرها .
وإنّمـا سُمّي رِدْفـًا؛ لأنّه ملحق في التزامه وتحمّل مراعاته بالرّويّ، فجرى مجرى الرِّدْف للرّاكب؛ لأنّه يليه وملحقٌ به . الكافي في العروض والقوافي ١٥٣ .
ويُنظر : القوافي للتّنوخيّ ١١٤، والوافي في العروض والقوافي ٢٠٤، ٢٠٥، والكافي في علم القوافي ١٠٤ .
ومـثلُ الرِّدْف : (يخاف) و (يقول) و (يبيع)؛ فإذا أُدخل الجازم عليه حذفه، وإنّمـا وجب حذفُه لأنّ حرف الاعتلال ساكن، والجزمُ يوجب سكون ما بعده؛ فـلمّا التقى السّاكنان وجب حذف حرف الاعتلال فرارًا من اجتماع السّاكِنَيْن؛ =

أن يسكّن المتحرِّك؛ فإذا صادف حرفـًا ساكنـًا حذفه ليؤثّر دُخولُه على الفعـل، ويظهر عمله؛ فتقولُ[١] فيما لامُه حرفُ علّة كـ(يخشى): (لَمْ يَخْش) بِرَوْمِ حركةٍ تدلّ على الحرف المحذوف .

وكذا المعتلّ العين [مثل : يقول][٢]، فتقول : (لم يقل) بسقوط الحرف المعتلّ كيلا يجتمع ساكنان .

وتسقُط النّون من الأفعال الخمسة لدخول الجازم عليها /، كقولك: [١/١٥٣] (لَـمْ يقوموا) و(لَمّا تقوموا) و(لَمْ تقومي) فتسقُط النّون منها بعامل الجزم كما تسقُط بعامل النّصب .

والمنصوب من هذه الأفعال محمولٌ على المجزوم، كما حُمِلَ المنصوب في التّثنية والجمع على المجرور؛ حملاً في باب الاسم على خاصّة، وفي باب الفعل[٣] على خاصّة[٤].

= فعلى هذا تقول : (لم يخف) و (لم يقل) و (لم يبع) . يُنظر : شرح ملحة الإعراب ٣٥٦ .

(١) في ب : تقول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في ب : افعل، وهو تحريف .

(٤) لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء . الكتاب ١/١٩ .

بَابُ إِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

هَذَا وَ (إِنْ) فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجْـزِمُ فِعْـلَيْنِ بِـلاَ امْـتِرَاءِ
وَتِلْوُهَا[٢] (أَيٌّ) وَ (مَنْ) وَ (مَهْمَا) وَ (حَيْثُمَا) أَيْضـاً وَ (مَا) وَ(إِذْمَا)[١]
وَ(أَيْـنَ) مِنْهُنَّ وَ (أَنَّى) وَ (مَتَى) فَـاحْفَظْ جَمِيْـعَ الأَدَوَاتِ يَا فَتَى
[وَزَادَ قَـوْمٌ (مَا) فَقَالُوا : إِمَّا وَأَيْـنَمَا كَمَـا تَـلَوْا أَيَّامَـا][٣]
تَقُولُ : إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا وَأَيْـنَمَا تَذْهَـبْ تُـلاَقِ سَـعْدَا
وَمَـنْ يَـزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَـاقِ وَهَكَـذَا تَصْـنَعُ فِـي الـبَوَاقِي
فَهَـذِهِ جَـوَازِمُ الأَفْعَـالِ جَـلَوْتُهَا مَـنْظُومَةَ اللآلِـي
/ فَاحْفَظْ – وُقِيْتَ السَّهْوَ – مَا أَمْلَيْتُ وَقِـسْ عَـلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ [١٥٣/ ب]

فصـل

اعـلم أَنّ الشّرطَ وجوابُه جُملتان يعتمد على استعمالهما لِمَا تقتضيه الحال .

وتعـلّق الجواب بالشّرط كتعلُّق الخبر بالمبتدأ، والعامل[٤] فيه (إِنْ)؛

---

(١) في أ : لمّا، وهو تحريف .

(٢) في ب : أختها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) اتّفق العلماء على أنّ الشّرط مجزوم بأدوات الشّرط، واختلفوا في جازم الجواب على عدّة أقوال: =

لأنّها تعلّق في الاستقبال جملة بجملة، تسمّى الأولى شرطـًا، والثّانية جزاء.

ومـن حقّهـا : [أنْ يكونـا][1] فعليّـتين؛ فإنْ كانا مضارعين جزمتهما؛ لاقتضائهما العمل فيهما .

وأشـبهها في ذلك تسع[2] أخوات؛ وهي: (مَنْ) و (مَا) و (أيّ)

= القولُ الأوّل : أنّ أدوات الشّرط هي الجازمة له؛ وهو مذهب المحقّقين من البصريّين، وعزاهُ السّيرافيّ إلى سيبويه .

القولُ الثّاني : أنّه مجزومٌ بفعل الشّرط؛ وهو مذهب الأخفش، واختاره ابن مالكٍ في التّسهيل .

القـول الـثّالـث : أنّـه مجزوم بالأداة وفعل الشّرط معـًا؛ ونُسب إلى سيبويه، والخليل، والأخفش، والمبرّد .

القولُ الرّابـع : أنّه مجزوم على الجوار؛ وهو مذهب الكوفيّين .

القـولُ الخـامس : أنّ الشّرط والجزاء مبنيّان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهمـا مُشـتركين ثم مختصّين، ولعدم دُخول لام الابتداء عليهما؛ وهو مذهب المازنيّ .

تُـنظر هـذه المسألة في : الكتاب ٦٣/٣، والمقتضب ٤٩/٢، والإيضاح للزّجّاجيّ ١٤٠، وشـرح الكتاب للسّيرافيّ جـ٢/ ق ٢٥٥/ب، والإنصاف، المسألة الرّابعة والـثّمانون، ٦٠٢/٢، وشـرح المفصّـل ٤١/٧، ٤٢، وشرح الرّضيّ ٢٥٤/٢، والتّسـهيل ٢٣٧، والارتشـاف ٥٥٧/٢، وتوضـيح المقاصد ٢٤٥/٤، وائتلاف النّصرة، فصل الفعل، المسألة الرّابعة عشرة، ١٢٨، والتّصريح ٢٤٨/٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) بقـي مـن الأدوات الّـتي تجـزم فعـلين (أيّان)؛ ولعلّ عذرَه أن سيبويه لم يذكرها في الجوازِم، وتَبِعه في ذلك كثيرون؛ وقد ذكرها في الصّفحة التّالية عندما قام بتقسيم الظّروف. =

و(مَهْمَـا)[١]؛ وهـذه أسماءٌ صريحة؛ و (مَتَى) و (أَيْنَ) و (أَنَّى)[٢] و(حَيْثُما)؛ وهذه ظُروف؛ و (إِذْمَا) وهو حرف[٣].

فهذه تعمل عملها لتضمُّنها معناها[٤].

وإذا كـان الشّـرط وجوابُـه فعلين جاز أن يكونا مضارعين؛ وهو الأصل[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ﴾[٦].

= يُنظر : الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٦/٢، واللّمع ١٩٣ .

(١) هذا قولُ الجمهور؛ وذهب ابن يسعون، والسّهيليّ إلى أنّها حرف .
يُنظر : الارتشاف ٥٤٧/٢، ٥٤٨، وتوضيح المقاصد ٢٤٠/٤، والجنى الدّاني ٦١١، والمغني ٤٣٥، والتّصريح ٢٤٨/٢، والهمع ٣١٩/٤، والأشمونيّ ١٢/٤ .

(٢) في أ : واي، وهو تحريف .

(٣) القولُ بحرفيّتها مذهب سيبويه، والمبرّد في أحد قوليه .
وذهب المبرّد، وابنُ السّرّاج، والفارسيّ إلى أنّها اسم ظرف زمان؛ وأصلُها : إذِ الّتي هي ظرفٌ لمَا مضى، فزيد عليها (ما) وُجوبـًا في الشّرط، فجُزم بها .
يُنظر : الكتاب ٥٦/٣، ٥٧، والمقتضب ٤٦/٢، ٤٧، والكامل ٣٧٩/١، والأُصول ١٥٩/٢، والإيضاح ٢٥٢، وشرح المفصّل ٤٦/٧، ٤٧، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢، ٢٥٤، وشـرح الكافيـة الشّـافية ١٦٢٠/٣ ــ ١٦٢٢، والارتشاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤، والجنى الدّاني ١٩١، والتّصريح ٢٤٨/٢، والهمع ٣٢١/٤ .

(٤) وإنْ خَرَجَتْ عن معنى (إنْ) إلى الاستفهام، أو معنى (الّذي) لم تُجزَم، نحو قولك في الاستفهام: (مَن يقوم ؟) و (أعجبني مَن تُكرمه) إذا أردتّ معنى الّذي تكرمه.
يُنظر : شرح المفصّل ٤٢/٧ .

(٥) وأن يكونا ماضيين، وأن يكون الشّرطُ ماضيـًا، والجوابُ مضارِعـًا، وأن يكون الشّرط مضارِعـًا، والجواب ماضيـًا .
وسيتعرّضُ الشّارحُ لها بالشّرح والتّمثيل فيما بعد ينظر: ص ٨٧٣، ٨٧٤ .

(٦) من الآية : ٢٨٤ من سورة البقرة .

والشّرطُ في اللّغة[١]هو : العلامة؛ فكان وُجود الفعل الأوّل في هذا الباب علامة لوُجود الفعل الثّاني .

والظُّروف[٢] على ضربين : زمانيّة، ومكانيّة .

فالزّمانيّة: (مَتَى) و (أَيَّان)[٣] و(إِذْمَا)[٤].

والمكانيّة: (أَيْنَ) و (أَنَّى) / و (حَيْثُمَا)[٥]. [١٥٤/ أ]

وتوجيهُ الجزم :

قيل: (إِنْ) [وإن][٦] جزمت الشّرط، والشّرط جزم الجواب؛ لأنّه يقتضيه فوجب أن يكون عاملاً [فيه][٧].

وأُجيب عن ذلك بأنّ كلّ واحدٍ منهما يعمل في الآخر؛ فليس أحدهما بأولى من الآخر في العمل[٨].

---

(١) اللّسان (شرط) ٣٢٩/٧ .

(٢) في أ : الظّرف .

(٣) (متى) و (أيّان) : هما لتعميم الأزمنة؛ وكسر همزة (أيّان) لغة سليم .

يُنظر: التّسهيل ٢٣٦، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والهمع ٣١٦/٤، والأشمونيّ ١٢/٤.

(٤) هذا على مذهب المبرّد، وابن السّرّاج، والفارسيّ - كما بيّنّا ذلك سابقـًا - .

(٥) (أين) و (أنّى) و (حيثُما) : هي لتعميم الأمكنة .

يُنظر : التّسهيل ٢٣٦، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والهمع ٣١٧/٤، والأشمونيّ ١٢/٤.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

والقائلُ بهذا الأخفش؛ وهو اختيارُ ابنُ مالكٍ في التّسهيل - كما بيّنّا ذلك سابقـًا -.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) وقال السّيوطيّ في الهمع ٣٣١/٤: «وَرُدَّ بأنّ النّوع لا يعمل؛ إذْ ليس أحدهما بأولى =

وقيل : حصل للشّرط مزيّة بالتّقدُّم .

وقيل[١]: إنّ حرف الشّرط اقتضاهما فعمل فيهما معـًا .

وفائدة الأسماء : الاختصار لِمَا فيها من العُموم لِمَا وُضعت له .

فـ(مَنْ) يعمُّ ذوي العلم، كقولك: (مَنْ يقم أقم معه) .

و(مَا) تعمُّ[٢] غير ذوي العلم .

و(أيّ)[٣] تعمّ الأبعاض من ذوي العلم وغيرهم؛ فجعلت شرطـًا في تـلك الأبعـاض، نحو: (أيّ الرّجال يقم أقم معه) و(أيّ الدّوابّ تركب[٤] اركب) .

و(مَهْمَـا)[٥] بمعـنى (مَـا)؛ فإذا قلت: (مَهْمَا تفعل أفعَل) فمعناه:

= من الآخر، وإنّما يعمل بمزيّة؛ وهو أن يضمّن العامل من غير النّوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء)) .

(١) هـذا مذهـب المحقّقين من البصريّين، وعزاه السّيرافيّ إلى سيبويه - كما بيّنّا ذلك سابقـًا - .

(٢) في ب : يعمّ .

(٣) أيّ : اسـم مبهم منكور، وهي بعض ما تُضاف إليه، إنْ أضفتَها إلى الزّمان فهي زمان، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكان؛ إلى أيّ شيء أضفتها كانتْ منه . يُنظر : شرح المفصّل ٤٤/٧ .

(٤) في ب : يركب .

(٥) قيل : إنّها بسيطة، وزنها (فَعْلَى)، وألفُها إمّا للتّأنيث، أو الإلحاق .

وقيل : إنّها مركّبةٌ؛ - وسيتعرّض الشّارحُ لها في حال تركيبها - .

يُـنظر : كتاب حروف المعاني ٢٠، وشرح المفصّل ٤٢/٧، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢، =

لا أصغُر [عن][1] كبير فعلِك، و[2] لا أكبر عن صغيره .

وقال الخليل[3]: «هي (مَا) زيدت عليها (مَا) أُخرى[4]، فكرهوا أن يوالوا بينهما في قولهم : مَا مَا تفعل أفعل، فأبدلوا الألف الأولى ها» .

وقيل[5]: أصلُها (مَهْ) الّتي للكَفّ، ضُمَّ إليها (ما) من[6] التّركيب؛ وهي الشّرط[7].

والدّليـــل على اسميّتها : عودُ الضّمير إليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[8]، وكقول زُهير:

[١٥٤/ ب] / وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[9]

= والارتشاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والمغني ٤٣٦، والهمع ٣١٦/٤، والأشمونيّ ١٢/٤.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : أو .

(٣) يُنظر : كتاب العين ٣٥٨/٣، والكتاب ٥٩/٣ .

(٤) (ما) الأولى : شرطيّة، والثّانية : زائدة للتّوكيد .
يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٥٧١/٢، وشرح المفصّل ٤٢/٧ .

(٥) وهو مذهب الأخفش، والزّجّاج، والبغداديّين .
يُـــنظر : معـــاني القرآن للزّجّاج ٣٦٩/٢، وشرح المفصّل ٤٣/٧، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢، والارتشـــاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والجنى الدّاني ٦١٢، والهمع ٣١٦/٤، والأشمونيّ ١٢/٤ .

(٦) في ب : ما يحدث من التّركيب .

(٧) في ب : ومتى للشّرط، وهو تحريف .

(٨) من الآية : ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٩) هذا بيتٌ من الطّويل . =

ومِنَ العرب[١] مَن يقول : (مَهْمَنْ) فيزيد عليهما (مَنْ) الّتي لمن يعقل، قال الشّاعر:

أَمَاوِيَّ[٢] مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ[٣] فِي صَدِيقِه أَقَاوِيلَ[٤] هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ[٥]

= والشّاهدُ فيه : (ومهما تكن) ففي (تكن) ضميرٌ مستتر تقديرُه (هي)؛ وهو اسمُها يعود إلى (مهما)، والضّمير لا يعود إلاّ على الأسماء .

يُنظر هذا البيتُ في : الكامل ٨٧٨/٢، والجُمل ٢١٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٧١/٢، والمغني ٤٢٦، والجنى الدّاني ٦١٢، والهمع ٣١٩/٤، والأشمونيّ ١٠/٤، والدّيوان ٢٨ .

(١) حكاه الكوفيّون .

يُنظر : شرح المفصّل ٤٣/٧، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢ .

(٢) في ب : أمادي، وهو تحريف .

(٣) في كلتا النّسختين: تسمعي من صديقنا، والصّواب ما هو مثبَت؛ كما في المصادر الّتي ذكرت البيت .

(٤) في كلتا النّسختين : أماوي، وهو تحريف .

(٥) في أ : تقدّمي، وهو تحريف، وفي ب : تندمي، وهو تصحيف .

وهذا البيتُ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

و (ماويّ) : منادى مرخّم، وأصلُه : ماويّة؛ وهو : اسمُ امرأة .

والشّاهدُ فيه : (مَهْمَنْ) فإنّه أدخل (مَهْ) على (مَنْ) الشّرطيّة .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح القصائد السّبع الطّوال ٤٥، والتّهذيب (مه) ٣٨٥/٥، وشرح المفصّل ٨/٤، وشرح الجُمل ١٩٦/٢، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢، واللّسان (مهه) ٥٤٢/١٣، والخزانة ١٦/٩ .

وأمّا قولُ الرّاجز[١]:

مَهْمَـــا لـــيَ اللَّيْلَةَ[٢] مَهْمَا لِيَـــهْ أَوْدَى بِنَعْلَـــيَّ وَسِـــرْبَالِيَـــهْ[٣]

فـــإنّ (مَا)[٤] الأولى استفهاميّة؛ فقلبت ألفُها هاءً؛ لزيادة (ما) الثّانية عليها .

وأمّـــا (إذْ) فـــلا يجازى بها إلاّ مقرونةً بـــ(ما)، كـــ(حيث)؛ لِتُعَزِّزَ[٥] زمانها وهو الماضي إلى المستقبَل؛ تقول: (إذْ ما تفعل أفعل) .

وهي حرف عند سيبويه[٦] إذا جُوزِيَ بها؛ لأنّها صارت تدلّ على خلاف ما وُضعت له؛ لأنّها وُضعت للماضي، والشّرطُ يدلّ على المستقبَل.

---

(١) هذا سهوٌ من الشّارح - رحمه الله -؛ لأنّ هذا البيت من السّريع، وليس من الرّجز.

(٢) في أ : البلبله، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لعمرو بن مِلْقَطٍ الطّائيّ .

والشّاهدُ فيه : مجيء (مهما) للاستفهام .

وقـــد ذهب إلى هذا جماعةٌ من النُّحاة - ومنهم ابنُ مالك -؛ واستدلّوا بهذا البيت؛ ولا حُجّـــة فيه؛ لاحتمال أنّ التّقدير (مَهْ) اسم فعل بمعنى (اكفُف)، ثمّ استأنف استفهامـــاً بـــ(ما) وحدها .

يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٦٢، والأزهيّة ٢٥٦، وشرح المفصّل ٤٤/٧، وأمـــالي ابـــن الحاجب ١٣٥/٣، وشرح التّسهيل ٦٩/٤، والجنى الدّاني ٥١، ٦١١، والمغني ١٤٦، ٤٣٧، والهمع ٣١٩/٤، والخزانة ١٨/٩، وشعر طيّء ٤٥٤/٢ .

(٤) أي : في كلتا الكلمتين .

(٥) في ب : لتعذر .

(٦) يُنظر : الكتاب ٥٦/٣، ٥٧ .

والشّرطُ يكون مضارعـًا، والجواب[١] ماضيـًا، [ومنه][٢]:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَـا[٣]

وأكثرُ النّحويّين[٤] يخصّون هذا النّوع بالضّرورة، وليس بصحيح[٥]؛ بدليل ما رواه[٦] البخاريّ[٧][٨] / من قول النّبي - صلّى الله عليه[٩] وسلّم: [١٥٥/أ]

«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانـًا وَاحْتِسَابـًا غُفِرَ لَهُ»[١٠].

---

(١) في أ : والجزاء .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (إنْ تصرمونا وصلناكم) حيث جاء فعلُ الشّرط مضارعـًا وجوابُه ماضيـًا؛ وهذا جائزٌ عند الفرّاء، وابن مالك، وابنه، والشّارح .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ١٥٨٦/٣، وابن النّاظم ٦٩٨، والمقاصد النّحويّة ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والأشمونيّ ١٧/٤، والدّرر ٧٣/٥ .

(٤) يُنظر: الارتشاف ٥٦٣/٢، والتّصريح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٢٢/٤، والأشمونيّ ١٦/٤.

(٥) الشّارحُ متابعٌ في هذا للفرّاء، وابن مالك، وابنه بدر الدّين .

يُنظر: معاني القرآن ٢٧٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٥٨٦/٣، وابن النّاظم ٦٩٨.

(٦) في ب : روى .

(٧) هو : أبو عبد الله، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة الجُعفيّ - بالوَلاء -، البخاريّ : جبل الحفظ، وإمامُ الدنيا في الحديث؛ له : الجامع الصّحيح، و التّأريخ الكبير؛ توفّي سنة (٢٥٦هـ) .

يُنظر: وفيات الأعيان ١٨٨/٤، وتقريب التّهذيب ٨٢٥، وشذرات الذّهب ١٣٤/٢.

(٨) في ب : البخاريّ رضي الله عنه .

(٩) في ب: على.

(١٠) تكملَةُ الحديث : «... غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» .

يُنظر : صحيح البخاريّ، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدْر من الإيمان، ٢٧/١ .

وأن[١] يكونا ماضيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُمْ عُدْنَا﴾[٢].

وأن[٣] يكـــون الشّرطُ ماضيـــًا والجوابُ مضارِعـــًا؛ فيقدَّرُ[٤] جزمُ الأوّل[٥]؛ وجزم الثّاني[٦] مختار، والرّفع [كثيرٌ][٧] حسن .

قال زُهير:

وَإِنْ أَتَـــاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُـــولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي[٨] وَلاَ حَرِمُ[٩]

---

(١) في أ : فإن .

(٢) من الآية : ٨ من سورة الإسراء .

(٣) في أ : فإن .

(٤) في ب : فنقدّر .

(٥) ما كان ماضيـــًا من شرط أو جواب فهو مجزوم تقديرًا؛ لأنّ الفعل الماضي مبنيّ .
وأمّـــا المضـــارع فإنْ كان شرطـــًا وجب جزمُه لفظـــًا، وكذا إنْ كان جوابـــًا والشّرط مضارع .
يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٨٨/٣، وابن النّاظم ٦٩٨، ٦٩٩ .

(٦) أي : لفظـــًا .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) في أ : منّي، وفي ب : لي؛ وكلتاهُما محرّفة، والصّواب ما هو مثبَت .

(٩) هذا بيتٌ من البسيط .
و(الخليل): الفقير المحتاج .
والشّاهدُ فيه : (يقول) حيث جاء الجواب مرفوعـــًا (يقول)؛ لأنّ فعل الشّرط ماض؛ وهو (أتاه) .
فأمّـــا سيبويه فيرى أنّ هذا المضارِع ليس هو جوابُ الشّرط، بل الجواب محذوف، =

فرفع (يقول)[١]؛ لأنّ الشّرط غير معرب؛ وعلّلوا هذه بعدم ظهور تأثير[٢] العامل في الشّرط، لم يظهر له أثرٌ في الجزاء لتقع[٣] المناسبة.

وقد جاء الجواب مرفوعـًا والشّرطُ مضارِعـًا[٤]، كقول الرّاجز :

يَـا أَقْـرَعُ بـنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٥]

= والمذكور دليلٌ عليه؛ وهو على نيّة التّقديم وإنْ كان متأخّرًا في اللّفظ، فكأنّه قال : (يقول : لا غائبٌ مالي ولا حرم إنْ أتاه خليل) .

وأمّا عند الكوفيّين والمبرّد فالمضارِع هو نفس الجواب؛ وهو على تقدير الفاء، وكأنّ الشّاعر قد قال : (إنْ أتاه خليلٌ يوم مسألة فيقول : لا غائبٌ مالي ...) .

وأمّا عند الشّارح فإنّه ليس على التّقديم والتّأخير، ولا على حذف الفاء، بل لَمّا لَم يظهر لأداة الشّرط تأثيرٌ في فعل الشّرط؛ لكونه ماضيـًا ضعفت عن العمل في الجواب .

فمجموع الأقوال ثلاثة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح المفصّل ١٥٧/٨، وشرح الكافية الشّافية ١٥٨٩/٣، وابن النّاظم ٦٩٩، ورصف المباني ١٨٧، والمغني ٥٥٢، والدّيوان ١٠٥ .

(١) في أ : تقول .

(٢) في أ : ظهور ما بين العامل .

(٣) في أ : ليقع .

(٤) في أ : مضارع .

(٥) هذان بيتان من مشطور الرّجز، نُسبا إلى جرير بن عبد الله البَجَليّ الصّحابيّ – رضي الله عنه –، أو لعمرو بن خُثَارِم البَجَليّ؛ من رجز أنشده في المنافرة الّتي وقعت بين جرير ابن عبد الله البَجَلي – رضي الله عنه – وخالد بن أَرْطاة الكلبيّ؛ وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكُم بينهُما . =

وقول[١] الآخر :

فَقُــلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَــبَّعَةٌ[٢] مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا[٣]

وأمّا المجزوم [بعد متى][٤] فهو كقول الحُطَيئة[٥]:

= ولهذا الرّجز قصّةٌ طويلةٌ ذُكرتْ في كتب الأدب .

والشّاهدُ فيه : (تصرع) حيث رفع جواب الشّرط .

يُــنظر هذان البيتان في : الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وما يحتمل الشّعر من الضّــرورة ١٣٤، وفــرحة الأديــب ١٠٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٥/١، والتّبصــرة ٤١٣/١، والإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح المفصّل ١٥٨/٨، والمقرّب ٢٧٥/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩٠/٣، وابن النّاظم ٧٠٠، والتّصريح ٢٤٩/٢.

(١) في ب : كقول .

(٢) في أ : مصتهٰ، وفي ب : مطيه؛ وكلتاهُما محرّفة، والصّواب ما هو مثبَت .

(٣) في أ : من يلها لا يغيرها .

وهذا البيتُ من الطّويل، وهو لأبي ذُؤيب الهذليّ .

و (الطّوق): الطّاقة . و (مطبَّعة): مملوءة بالطّعام؛ ويقصد القرية. و (يضيرها): يضرّها؛ يصف قرية بكثرة طعامها .

والشّاهدُ فيه : (لا يضيرها) حيث جاء مرفوعــاً؛ وهو جواب الشّرط .

يُــنظر هــذا البيتُ في : الكتاب ٧٠/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح أشعار الهذليّين ٢٠٨/١، والأصول ١٩٣/٢، والتّبصرة ٤١٤/١، وشرح المفصّل ١٥٨/٨، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩١/٣، وابن النّاظم ٧٠٠، وأوضح المسالك ١٩٢/٣، والمقاصد النّحويّة ٤٣١/٤، والخزانة ٥٧/٩، وديوان الهذليّين ١٥٤/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) الحُطَيْئَة : لقب؛ واسمه : جَرْوَل بن أَوْس العبسيّ، يكنى أبا مُليكة : شاعرٌ مخضرَم، =

مَـتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[١]

/ وبعد (أَنَّى)[٢] : [١٥٥/ ب]

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى[٣] تَأْتِهَا[٤] تَلْتَبِسْ بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ[٥]

= مـن فُحول الشّعراء ومتقدّميهم، راوية زُهير بن أبي سُلمى؛ أدرك النّبي - صلّى الله عليه وسلّم - فأسلم و لم يَفِد؛ وكان هَجَّاءً، هجا أُمَّهُ وأَبَاهُ ونَفْسَهُ؛ ومات في خلافة معاوية - رضي الله عنه -.

يُـنظر : طـبقات فُحول الشّعراء ١٠٤/١، والشّعر والشّعراء ١٩٩، والأغاني ١٤٩/٢، والإصابة ١٥٠/٢ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(عشا إلى النّار، يعشو) : رآها ليلاً من بُعْد فقصدَها .

والشّـاهدُ فيه : (مَتَى تَأْتِهِ ... تَجِدْ) حيث جزم بـ(متى) فعلين؛ أوّلهما: (تأْتِه) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما : (تجد) وهو جواب الشّرط .

يُـنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٨٦/٣، وإصلاح المنطق ١٩٨، والمقتضب ٦٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٩٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦، وجمهرة اللّغة (شعو) ٨٧١/٢، والجُمـل ٢١٤، وأمـالي ابن الشّجريّ ١٢/٣، وشرح المفصّل ٤٥/٧، وشرح الكافية الشّافية ١٦٠٨/٣، والدّيوان ٨١ .

(٢) في كلتا النّسختين : أي، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبت .

(٣) في كلتا النّسختين : أي، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) في ب : تأتها أي .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للَبيد بن ربيعة - رضي الله عنه -.

و(شجر رجليه): إذا فرّق بينهما إذا ركِب . و (كلا مركبيها): كلتا ناحيتيها اللّتين تُرام منهما .

والشّـاهدُ فيه : (أَنّى تأتها تلتبس) حيث جزم بـ(أنّى) فعلين؛ أوّلهما: (تأت) =

وبعد (حَيْثُمَا)، [كما قال:][1]

حَيْـثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًـا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[2]

وبعـد (أَيًّامَا)، كقوله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[3]، ومنه قولُ الشّاعر :

إِذَا الـنَّعْجَةُ العَيْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّامَا[4] تَعْدِلْ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلِ[5]

= وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما : (تلتبس) وهو جواب الشّرط .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، والجُمل ٢١٦، وشرح المفصّل ٤٥/٧، وشـرح الكافية الشّافية ١٥٨٢/٣، واللّسان (فجر) ٤٧/٥، والخزانة ٩١/٧، والدّيوان ٦٥ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) هذا بيتٌ من الخفيف، و لم أقف على قائله .

والشّـاهدُ فيـه : (حيثما تستقم يقدِّر) حيث جزم بـ(حيثُما) فعلين؛ أوّلهما: (تستقم) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما : (يقدِّر) وهو جواب الشّرط .

يُـنظر هـذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٣٦٥/١، وابن النّاظم ٦٩٥، وتذكرة النُّحاة ٧٣٦، وشرح شذور الذّهب ٣١٧، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢٦/٤، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١، والأشمونيّ ١١/٤ .

(٣) من الآية : ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) في أ : فأيَّانَمَا .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لأُميّة بن أبي عائذ .

والشّاهدُ فيه : (فأيّاما تعدل بها الرِّيح تنزل) حيث جزم بـ(أيّاما) فعلين؛ أوّلهما: (تعدل) وهو فعل الشّرط، وثانيهما : (تنزل) وهو جوابُ الشّرط .

يُـنظر هذا البيتُ في : شرح أشعار الهذليّين ٥٢٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٣/١، =

وبعد (أَيْنَمَا):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ[٢] أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[١]

وبعد (إِذْ مَا)، كقول الشّاعر[٣]:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ[٤] مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ[٥] مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٦]

= وشرح قطر النّدى ٩٧، والهمع ٣٤١/٤، والأشمونيّ ١٠/٤، والدّرر ٩٥/٥ .

والرّواية في جميع هذه المصادر (فأيّان ما تعدل) بدل (فأيّاما تعدل) .

(١) هذا بيتٌ من الرّمل، وهو لكعب بن جُعَيْل، أو الحسام بن ضِرار الكلبيّ .

و(الصَّعْدة) : القناة الّتي تنبُت مستوية . و (الحائر) : المكان الّذي يكون وسطُه منخفضًا وحُروفه مرتفعة عالية؛ وإنّما جعل الصّعدة في هذا المكان؛ لأنّه يكون أنعم لها وأسدّ لنَبْتَتها .

والشّاهدُ فيه : (أينما الرّيح تميّلها تمل) حيث جزم بـ(أينما) فعلين؛ أوّلهما: (تميلها) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما : (تمل) وهو جواب الشّرط .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب ٧٥/٢، والأُصول ٢٣٣/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٨٢/٢، ١٣٠/٣، والإنصاف ٦١٨/٢، وشرح المفصّل ١٠/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩٩/٣، وابن النّاظم ٦٩٥، والمقاصد النّحويّة ٤٢٤/٤،والأشمونيّ١٠/٤.

(٢) في أ : جابر، وهو تحريف .

(٣) في ب : قول .

(٤) في أ : تأب، وهو تصحيف .

(٥) في ب : تلق، وهو تصحيف .

(٦) في كلتا النّسختين : آنيًا، وهو تصحيف؛ والصّواب ما هو مثبَت .

وهذا البيتُ من الطّويل، و لم أقف على قائله .

و (تلف) : تَجِدْ . و (آتيًا) : فاعلاً .

والشّاهدُ فيه : (إِذْ ما تأت تلف) حيث جزم بـ(إِذْ ما) فعلين؛ أوّلهما : (تأت) =

وبعد (أَيَّانَ) بمعنى (متى)، [كقوله][(١)]:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ[(٢)] تَأْمَنْ[(٣)] غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ[(٤)] مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[(٥)]

ومن الجزم بـــ(إذا)[(٦)][كقول الشّاعر][(٧)]:

[١٥٦/أ] / اسْــتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[(٨)]

= وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما : (تلف) وهو جواب الشّرط .

يُــنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٣٦٥/١، وابن النّاظم ٦٩٥، وشرح قطر النّدى ٩٩، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢٥/٤، والأشمونيّ ١١/٤.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في أ : تومنك، وهو تحريف .

(٣) في ب : يأمن، وهو تصحيف .

(٤) في أ : الأمر، وهو تحريف .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، و لم أقف على قائله .

والشّــاهدُ فيــه : (أيّــان نؤمنك تأمن) حيث جزم بـــ(أيّان) فعلين؛ أوّلهما : (نؤمنك) وهو فعل الشّرط، وثانيهما : (تأمن) وهو جواب الشّرط .

يُــنظر هذا البيتُ في : ابن النّاظم ٦٩٤، وشرح شذور الذّهب ٣١٦، وابن عقيل ٣٣٧/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢٣/٤، والأشمونيّ ١٠/٤ .

(٦) المشهور أنّه لا يجزم بـــ(إذا) إلاّ في الشّعر .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٨٣/٣، والجنى الدّاني ٣٦٧، والمغني ١٢٧، والهمع ١٨٠/٣، والأشمونيّ ١٣/٤ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) في أ : فَتَحَمَّل، وهو تصحيف .

وهذا البيتُ من الكامل، وهو لعبد القيس بن خفاف البرجميّ، وقيل : لحارثة ابن بدر الغدّانيّ .
=

والجـــزم بـــــ(مَـــنْ) كقوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[١]، و﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَاةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[٢].

[وبـــ(ما)][٣]: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[٤].

و[بـــ(أينما)][٥]: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٦].

= والشّاهدُ فيه : (وإذا تصبك) حيث جزم بـــ(إذا)؛ وهذا خاصٌّ بالشّعر .

يُـــنظر هذا البيتُ في : المفضّليّات ٣٨٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١٥٨/٣، والأصمعيّات ٢٣٠، وأمـــالي المرتضى ٣٨٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٤، والمغني ١٢٨، والهمع ١٨٠/١، والأشمونيّ ١٣/٤ .

(١) من الآية : ١٢٣ من سورة النّساء .

(٢) من الآية : ١٥ من سورة هود .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٦) من الآية : ٧٨ من سورة النّساء .

فصـــل

وأمّا جواب الشّرط فثلاثة أشياء : الفعل، و الفاء، و إذا .

أمّا الفعل فقد تقدّم .

وأمّا الفاء فإذا كانت الجملة اسميّة فلا بُدّ من الفاء، نحو : (إنْ يقم زيـــدٌ فهو مكرم)؛ لأنّ الجملة الاسميّة كلامٌ مستقلٌّ بنفسه فاحتاجتْ إلى رابـــط؛ بخـــلاف الجملة الفعليّة؛ لأنّ حرف الشّرط يربط بين الجملتين الفعليّـــتين، ولا يربط بين [الجملة][(١)] الفعليّة والاسميّة[(٢)]؛ لأنّه لا يصحّ دُخوـــله على الاسميّة، وكانت الفاء أولى من الواو؛ لكونها للتّعقيب بغير مهلة، وجوابُ الشّرط كذلك؛ لأنّه يقع عقيب الشّرط بلا مهلة؛ قال الله تعـــالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ﴾[(٣)] أي : فهو لا يخاف؛ فحذف المبتدأ للعلم به .

واعـــلم أنّـــه إذا صحّ أن يُجعل الجوابُ شرطـــًا، وذلك إذا كان ماضـــيـــًا، متصـــرّفـــًا، مجـــرّدًا عن[(٤)] (قد)، أو مضارِعـــًا، مجرّدًا، أو منفيـــًّا[(٥)]، فالأكثرُ خُلُوُّهُ / من الفاء[(٦)]. [١٥٦/ ب]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : الاسميّة، والفعليّة .

(٣) من الآية : ١٣ من سورة الجنّ .

(٤) في ب : من .

(٥) منفيـــًّا بـــ(لا) أو (لَمْ) .

(٦) ويجوز اقترانُه بها .

ومتى لم يصحّ أن يُجعل الجوابُ شرطـًا وذلك إذا كان جملة اسميّة، أو طَلَبيّة ، أو فعلاً غير متصرّف، أو مقرونـًا بـ(السّين)[١] أو (قد)، أو منفيًّا [بـ(ما)][٢]، أو (لن)[٣]؛ فإنّه يجب اقترانُه بـ(الفاء)[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم ﴾[٥]، و ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾[٦]، و ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾[٧]،

= فـإنْ كان مضارِعـًا رفع، وذلك كقوله تعالى : ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن : ١٣] .

يُنظر : ابن النّاظم ٧٠٠ .

(١) مقرونـًا بـ(السّين) أو (سوف)؛ ولو قال : (بالتّنفيس) لشملهما .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : (لا)؛ وهو تحريف .

(٤) وجملة ما ذكره الشّارح من المواضع الّتي تجب فيها (الفاء) سبعة؛ نظمها بعضُهم في قوله :

طَلَبِيّةٌ وَاسْمِيّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيْسِ

يُنظر : الصّبّان ٢٠/٤ .

(٥) من الآية : ٥ من سورة الحجّ .

وسببُ الاقتران بالفاء؛ لأنّ الجملة اسميّة .

(٦) من الآية : ٣١ من سورة آلِ عمران .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأنّ الجملة فعليّة طلبيّة .

(٧) من الآية : ٧٧ من سورة يوسف .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأنّه مقرون بـ(قد) .

و﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[١].

فـ(الفاء) في هذه الأجوبَة ونحوها[٢] - ممّا لا يصلح[٣] أن يُجعل شرطًا - واجبة الذّكر، ولا يجوز تركُها إلاّ في ضرورة، أو نُدُور .

فحذفها في الضّرورة كقول الشّاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[٤]

وحذفُها في النُّدور كما أخرجه البخاريّ من قولِه - صلّى الله عليه

---

(١) من الآيتين : ٣٩، ٤٠ من سورة الكهف .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأنّه فعلٌ غير متصرّف .

(٢) ترك الشّارحُ - رحمه الله - الاستشهاد لبعض المواضع؛ وهي :

إذا كان الجواب مقرونًا بحرف التّنفيس، نحو قولِه تعالى : ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ ﴾ [المائدة : ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ [الطّلاق : ٦] .

أو مقرونًا بـ(ما) أو (لن) نحو : (إنْ قام زيدٌ فما يقومُ عمرو) أو (فلن يقوم) .

(٣) في أ : لا تصلح .

(٤) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٥٥٨ .

والشّاهدُ فيه هنا: (الله يشكُرُها) حيث حذف الفاء ضرورة؛ وكان عليه أن يقول: فالله يَشكُرُها .

والمبرّد يمنع ذلك، ويزعُم أنّ الرّواية : فالرّحمن يشكُره .

يُنظر : المغني ٢١٨ .

وسلّم - لأُبيّ ابن كَعْب[١]: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ[٢] اسْتَمْتِعْ بِهَا»[٣].

وتقوم[٤] مقام الفاء في الجملة الاسميّة (إذا) المفاجأة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٥]، وذلك لأنّ [إذا][٦] المفاجـــأة لا يُبتدأُ بها، ولا تقع إلاّ بعد ما هو معقّب بما بعدها، فأشبهت الفاء؛ فجاز أن تقوم مقامَها .

---

(١) هـــو : أُبيّ بن كعْب بن قيْس الأنصاريّ : سَيِّدُ القُرّاء؛ قرأ على النّبيّ ـــ صلّى الله عليه وسلّم -، وقرأ عليه النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - القرآن، وقرأ عليه ابن عبّاس، وأبو هريرة، وغيرهما؛ توفّي في خلافة عثمان - رضي الله عنه - سنة (٣٠هـــ).

يُنظر : معرفة القُرّاء ٢٨/١، وغاية النّهاية ٣١/١، والإصابة ١٨١/١ .

(٢) في أ : فالاّ .

(٣) أخـــرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب اللّقطة، باب إذا أخبره رَبُّ اللّقطة بالعلامة دفـــع إليه، ٢٤٩/٣، ومسلم في صحيحه، كتاب اللّقطة، ١٣٥٠/٣، وأبو داود في سننه، كتاب اللّقطة، باب التّعريف باللّقطة، ٣٢٨/٢، ٣٣٠، وأحمد في مسنده ١١٥/٤، ١٢٦/٥ .

وكلّها بإثبات الفاء؛ وهو في كتب النّحو بحذف الفاء .

(٤) في ب : ويقوم .

(٥) من الآية : ٣٦ من سورة الرّوم .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٧٠٢ .

فصـــل

[١٥٧/أ] إذا دخلت الفاء / في جواب الشّرط فإنْ كان مرفوعـــاً مثل: (مَنْ يقم فأقومَ معه)، تقديرُه : فأنا أقومُ معه؛ فهو يكونُ أبدًا على [تقدير][(١)] مبتدأ، ولا يجوزُ نصبُه، ولا جَزْمُه؛ إلاّ أن يأتيَ بعد جواب الشّرط المجزوم مضـــارِعٌ مقرون بالفاء أو الواو[(٢)]، فيجوز جزْمُه عطفـــاً على الجواب، ورفعـــه على الاستئناف، ونصبُه على إِضْمَار (أَنْ)، مثل: (إِنْ تُكرمني أكرمك وأُكافئك)[(٣)].

وإذا تقدّم على الشّرط ما هو الجواب في المعنى أغنى ذلك عن ذكره، نحو: ([تصدّق][(٤)] إِن استطعتَ [أَنْ][(٥)] تتصدّق)[(٦)] يريد[(٧)]: فتصدّق.

وإذا لم يتقدّم على الشّرط ما هو الجوابُ في المعنى فلا بُدَّ من ذكره إلاّ إذا دَلَّ عـــليه دليلٌ فإنّه - حينئذ - يسوغُ حذفُه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾[(٨)] تتمّته : ذهبتْ[(٩)] نفسُك عليهم[(١٠)]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : بالواو والفاء .

(٣) في أ : وأكاتبك .

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : تصدّق .

(٧) في أ : تريد : تتصدّق .

(٨) من الآية : ٨ من سورة فاطر .

(٩) في أ : تذهب .

(١٠) في أ : عليه .

حسرة[١]، فحُذف لدلالة ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾[٢] .

وإذا دلّ على فعل الشّرط دليل فحذفُه بدون (إنْ) قليل، وحذفُه معها كثير.

فمن حذفه بدون (إنْ) قوله :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٣]

[١٥٧/ ب] / يريد : وَإِلاَّ تُطَلِّقْهَا يَعْلُ.

ومن حذف الشّرط مع (إنْ) قولُه تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾[٤]، تقديرُه: إنْ افتخرتُم بقتلهم فلم تقتُلوهم أنتم ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾[٥].

---

(١) في ب : حسرات .

(٢) من الآية : ٨ من سورة فاطر .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للأحوص .

و(المَفْرِق) : وسطُ الرّأس .

والشّاهدُ فيه : (وإلاّ يعل) حيث حذف فعلَ الشّرط لدلالة ما قبله عليه؛ والتّقدير: وإلاّ تطلّقها يَعْلُ مفرقك الحُسام .

يُنظر هذا البيتُ في : أمالي الزّجّاجيّ ٨٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٩٦، والإنصاف ١/٧٢، والمقرّب ١/٢٧٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٦٠٩، وابن النّاظم ٧٠٥، ورصف المباني ١٨٨، والمغني ٨٤٨، وابن عقيل ٢/٣٤٩، والمقاصد النّحويّة ٤/٤٣٥، والدّيوان ٢٣٨ .

(٤) من الآية : ١٧ من سورة الأنفال .

(٥) من الآية : ١٧ من سورة الأنفال .

وقد يُحذف الشّرط والجزاء ويكتفى بـ(إنْ)؛ كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ[1]

فالشّرطُ في احتياجه إلى جواب، وجوابُ القَسَم يؤكَّد بـ(إنَّ) و(اللاّم) أو حرف نفي[2]؛ فإذا اجتمع الشّرطُ والقسَمُ اكتُفيَ بجواب أحدهما عن جواب الآخر .

فإن لم يتقدّمهما ما يحتاج إلى خبر اكتُفيَ بجواب السّابق منهما؛ فيُقال في تقدُّم الشّرط: (إنْ تقُمْ والله أَقُمْ)، وفي تقدُّم القسَم: (والله إنْ تَقُمْ لأقُومَنَّ) .

وإنْ تقدّم عليهما[3] ما يحتاج إلى خبر فاعتبار الشّرط[4] مرجَّحٌ على

---

(١) هذان بيتان من مشطور الرّجز، وهما لرُؤبة .

والشّاهدُ فيهما : (قالت : وإن) حيث حذف الشّرط والجزاء جميعًا بعد (إنْ)؛ والتّقدير : قالت : وإنْ كان فقيرًا معدَمًا رضيتُه .

يُنظر هذان البيتان في : المقرّب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦١٠/٣، وابن النّاظم ٧٠٧، ورصف المباني ١٨٩، والمغني ٨٥٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٦/٤، والتّصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والأشمونيّ ٢٦/٤، والخزانة ١٤/٩، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٦ .

(٢) هذه عبارةٌ مستفادة من ابن النّاظم بتصرُّف يسير؛ ونصُّها : «القسَم مثل الشّرط في احتياجه إلى جواب؛ إلاّ أنّ جوابَ القسَم مؤكّدٌ بـ(إنَّ) أو (اللاّم) أو منفيّ؛ وجوابُ الشّرط مقرونٌ بالفاء أو مجزومٌ» .

يُنظر : ابن النّاظم ٧٠٧ .

(٣) في أ : عليها .

(٤) في أ : المشروط .

القسَـــم؛ تقدّم عليها أو تأخّر، فيُقال[١]: (زَيْدٌ والله إنْ تُكرمه[٢] يُكْرِمْكَ) بالجزم[٣] لا غير .

وفعلُ الأمر يكون جوابه[٤] مجزومـــاً؛ لأنّه مضمَّنٌ[٥] معنى الشّرط؛ وذلـــك إذا جازيتَه على فعل الأمر، كقولك: (اطع الله يرحمك، واشكُره يزدك)، تقديرُه: إنْ تشكُره يزدك .

ولا يجوز أن يُجعل النّهي جواب مجزوم، إلاّ إذا كان الشّرطُ المقدَّر موافقـــاً للمطلوب فيصحّ / أن يدلّ[٦] عليه؛ وعلامةُ ذلك : أن يصحّ[٧] [١٥٨/أ] المعنى بتقدير دُخول (إنْ) على : (لا تَدْنُ من الأَسَدِ تَسْلَمْ)، والنّهي - هـــنا - جوابٌ مجزوم؛ لأنّ المعنى يصحّ بقولك : (إن لا تدن من الأسد تسلم)، بخلاف قولك: (لا تدن من الأسد يأكلك) فإنّ الجزم ممتنع فيه؛ لعدم صحّة المعنى، تقول : (إن لا تدن من الأسد يأكلك) فتجعل تباعُده من الأسد سببـــاً لأكله .

وأجـــاز الكســـائيّ [جـــزم][٨] جواب النّهي مطلَقـــاً[٩]؛

---

(١) في أ : فتقول .
(٢) في أ : أن يكرمك يكرمه .
(٣) في ب : بجزم .
(٤) في أ : جزاؤه .
(٥) في أ : متضمّنـــاً .
(٦) في ب : تدلّ .
(٧) في ب : أيصحّ .
(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاظم ٦٨٤ .
(٩) وهو مذهب الكوفيّين أيضـــاً .

=

[و][(١)] ممّا يُحتجّ له به من نحو قولِ الصّحابي[(٢)]: (يَا رَسُولَ اللهِ لاَ تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ)[(٣)] فهو مُخَرَّجٌ على الإبدال من فعل النّهي، لا على الجواب .

وإذا لم يجز جوابُ النّهي فأحرى وأولى أن لا يجوز جوابُ النّفي .

وألحق الفرّاءُ الرّجاءَ بالتّمنّي، فجعلَ له[(٤)] جواباً منصوباً[(٥)].

= يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٥٢/٣، وابن النّاظم ٦٨٤، وتوضيح المقاصد ٢١٣/٤، ٢١٤، والتّصريح ٢٤٣/٢، والأشمونيّ ٣١١/٣ .

(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) وهو: أبو طَلْحَة، زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاريّ، النّجّاريّ - رضي الله عنه -؛ مشهورٌ بكُنيته، شهدَ بدْرًا؛ وتوفّي سنة (٥٠هـ)، وقيل: (٥١هـ) .

يُنظر : الاستيعاب ١٢٣/٢، والإصابة ٥٠٢/٢ .

(٣) يُنظر : صحيح البخاريّ، كتاب المناقب، باب مناقب أبي طلحة- رضي الله عنه - ١١٩/٥.

ورُوي بالرّفع : (يصيبك)، يُنظر : صحيح البخاريّ، كتاب المغازي، باب ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾، ٢٢٠/٥ .

ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسّيَر، باب غزوة النّساء مع الرّجال، ١٤٤٣/٣ هكذا : (لاَ تُشْرِفْ لاَ يُصِبْكَ) .

(٤) في ب : لها .

(٥) يُنظر : معاني القرآن ٩/٣ .

وتابعَ الفرّاءَ في هذا الحكمِ الكوفيّون، وابن مالك، وابنُه، وتبعهما الشّارح .

ومذهب البصريّين أنّ الرّجاء ليس له جواب منصوب؛ وتأوّلوا قراءة النّصب بأنّ (لعلّ) أُشربت معنى (ليت)؛ لكثرة استعمالها في توقُّع المرجوّ، وتوقُّعُ المرجوّ ملازِمٌ للتّمنّي. =

ويجب قبوله لثُبوته سماعـًا، لقراءة[١] حفص عن[٢] عاصم[٣]: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾[٤].

وقد يُنصب[٥] بـ(أَنْ) المضمرة، وهو قليل ضعيف؛ وممّا روي من ذلك قولُ بعض العرب[٦]: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»[٧]، تقديرُه: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ.

= قال أبو حيّان في الارتشاف ٤١١/٢: «والصّحيح مذهبُ الكوفيّين؛ لوُجوده نظمـًا ونثْرًا».

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٥٤/٣، وابن النّاظم ٦٨٤، ٦٨٥، وتوضيح المقاصد ٢١٧/٤، والمغني ٢٠٦، ٧١٤، ٧١٥، والتّصريح ٢٤٣/٢، والهمع ١٢٣/٤، والأشمونيّ ٣١٢/٣، ٣١٣ .

(١) قرأ العشرة إلاّ عاصمـًا في رواية حفص برفع ﴿ فَأَطَّلِعُ ﴾ عطفـًا على ﴿ أَبْلُغُ ﴾.
وقرأ حفصٌ بالنّصب على أنّه جواب للتّمنّي تشبيهـًا لـ(لعلّ) بـ(ليْت)؛ لأنّ (ليت) في التّمنّي أخت (لعلّ) في التّرجّي .
يُنظر : السّبعة ٥٧٠، والمبسوط ٣٩٠، وحجّة القراءات ٦٣١، والكشف ٢٤٤/٢، والتّيسير ١٥٥، والإتحاف ٤٣٧/٢ .

(٢) في كلتا النّسختين : وعاصم، والتّصويب من ابن النّاظم .

(٣) هو : عاصم بن بَهْدَلَة بن أبي النُّجُود، الأَسَديّ - ولاءً - : شيخُ الإقراء بالكوفة، وأحدُ القُرّاء السّبعة؛ أخذ القراءة عن أبي عبد الرّحمن السُّلَميّ؛ توفّي سنة (١٢٩هـ).
يُنظر : معرفة القُرّاء ٨٨/١، وغاية النّهاية ٣٤٦/١ .

(٤) من الآيتين : ٣٦، ٣٧ من سورة غافر .

(٥) في أ : تُنصب .

(٦) في أ : قولهم .

(٧) يُنظر : مجمَع الأمثال ٤٦٢/١، بإظهار (أَنْ) .

بَابُ الْمَبْنِيِّ

ثُـــمَّ تَعَـــلَّمْ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمْ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعٍ رُسِمْ[1]

[١٥٨/ ب] / فصـــل

الكلمات قسمان : معرب، ومبنيّ .

فالمعرب: ما تغيَّرَ آخرُه لتغيُّر العوامِل[2] الدّاخلة عليه، لفظـــاً أو تقديرًا.

والبِـــنَاء: يقع في بعض الأسماء؛ لشبه[3] الحروف، ويقع في الأفعال، وجميع الحروف .

فَسَـــكِّنُوا مَنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ وَمُـــذْ وَلَكِـــنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ

أصلُ البناء : هو سكون[4] آخر المبنيّ؛ فإنْ وُجِدَ متحرّكـــاً فالسّؤال لِمَ حُرِّكَ؛ ثمّ اختُصَّ بتلك الحركة دون غيرها .

فـــــ(مَـــنْ) و(كَمْ) اسمان، ووجهُ بنائهما وُقوعهما موقع همزة الاستفهام؛ لأنّ (مَن) يُستفهم به عمّن يعقل، كقولك: (مَنْ أخوك؟)، وتُســـتعمل في الشّرط، نحو: (مَنْ يكرمني أُكرمه)؛ وبمعنى الّذي مبتدأة،

---

(١) في شرح الملحة ٣٦٠ : عَلَى وَضْعٍ وُسِمْ .

(٢) في أ : العامل الدّاخل .

(٣) في ب : المشبّهة بالحرف .

(٤) إنّما كان الأصل في البناء السُّكُون لخفّته، واستصحابـــاً للأصل؛ وهو عدمُ الحركة. يُنظر : شرح المفصّل ٨٢/٣، و التّصريح ٥٨/١، والأشمونيّ ٦٢/١ .

كقولك: (مَنْ قصدني زيدٌ)، ونكرة موصوفة، كقول الشّاعر:

يَـا رُبَّ مَـنْ يُـبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْـنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ[1]

وكقول الآخر :

يَقُولُـونَ لاَ تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفُنُونَهُ بَلَى[2] كُلُّ مَنْ تَحْتَ التُّرَابِ بَعِيْدُ[3]

(كَـمْ) اسم يُستفهم[4] به عن عدد مجهول، وتكون خبريّة تَجُرُّ[5]

---

(١) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لعمرو بن قميئة، أو لعمرو بن لأي التّيميّ .

و(الأذواد): جمع ذَوْد؛ وهو: القطيعُ من الإبل ما بين الثّلاث إلى الثّلاثين .

والمعـنى : نحـن محسّدون لشرفنا وكثرة مالنا، والحاسد لا ينالُ منّا أكثر من إظهار البَغْضاء لنا لعزّنا وامتناعنا .

والشّـاهدُ فيه: (يا ربّ من يبغض) حيث جاءت (مَنْ) نكرة موصوفة بالجملة بعدَها .

يُـنظرُ هـذا الـبيتُ في : الكتاب ١٠٨/٢، والوحشيّات ٩، والمقتضب ٤١/١، والأصول ٣٢٥/٢، والبغداديّات ٥٦٦، والتّبصرة ٢٨٩/١، والأزهيّة ١٠١، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٤/٣، وشرح المفصّل ١١/٤، والحماسة البصريّة ٢٨٠/١، وديوان عمرو بن قميئة ١٩٦ .

(٢) في أ : ألا .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لأبي عطاء السّنديّ .

والشّاهدُ فيه : (كلّ مَن تحتَ التّراب بعيد) حيث جاءت (مَنْ) نكرة موصوفة .

يُـنظرُ هـذا البيتُ في : الحماسة ٣٩١/١، واللسان (عهد) ٣١٣/٣، وشعرُه - ضمن مجلّة المورِد، المجلّد التّاسع، العدد الثّاني - ٢٨٢ .

(٤) في أ : استفهم .

(٥) في ب : عن .

النّكرات بالإضافة، / وتكون (كَأَيِّن) بمعناها، نحو: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾[1] أي : وكم من قرية . [١٥٩/أ]

وفيها لغتان[2]: التّشديد[3]، والتّخفيف؛ كقول الشّاعر :

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ[4] مِنْ صَدِيقٍ[5] .....

فهذه لم يبق عنها سؤال؛ لبنائها على السّكون .

---

(١) من الآية : ٨ من سورة الطّلاق .

(٢) فيها خمسُ لغات :

(كَأَيِّن)، و (كَاءٍ) على وزن كَاعٍ، و (كَيْءٍ) على وزن كَيْعٍ، و (كَأيٍ) على وزن كَعْيٍ، و (كَإٍ) على وزن كَعٍ .

يُنظر : المفصّل ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٨/٤، والأشمونيّ ٨٧/٤ .

(٣) في أ : بالتّشديد .

(٤) في أ : بالأبطح .

(٥) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجزُه :

يَـرَانِـي لَـوْ أُصِـبْـتُ هُـوَ المُصَـابَـا

وهو لجرير .

والشّاهدُ فيه : (وكائن بالأَباطح) حيث جاءت (كَأَيِّنْ) على لغة التّخفيف .

يُنظر هذا البيت في : الإيضاح ١٨٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١٦٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٠، وشرح المفصّل ١١٠/٣، ١٣٥/٤، والمقرّب ١١٩/١، ورصف المباني ٢٠٩، ٢٨١، والمغني ٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٨٧٥/٢، والأشمونيّ ٨٧/٤، والخزانة ٣٩٧/٥، والدّيوان ٢٤٤/١ .

ومن ذلك في فعل الأمر[١]، نحو: (اكتُب) و(قُمْ) .

وفي الحروف نحو: (هل) و(بل) للإضراب .

و(هل) تكون استفهامـًا، [و][٢] بمعنى (قد)[٣] كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[٤]؛ ويدخلها من معنى التّقرير[٥] والتّوبيخ مـا يدخل الألف الّتي يُستفهَمُ بها، كقوله تعالى : ﴿هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[٦]؛ فهذه[٧] استفهامٌ فيه تقرير وتوبيخ .

---

(١) في ب : الفعل .

(٢) العاطفُ ساقطٌ من ب .

(٣) اختلف النُّحاة في (هَلْ) هل تأتي بمعنى (قَدْ) أو لا ؟ على عدّة أقوال :

القـولُ الأوّل : أنّ (هَلْ) أبدًا بمعنى (قَدْ)، وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفادٌ من همزة مقدَّرة؛ وهو مذهبُ الزّمخشريّ، ونقله في المفصّل عن سيبويه .

القـولُ الـثّاني : أنّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) دون استفهام مقدّر؛ وهو مذهب الفرّاء، والمبرِّد، والكسائيّ .

القـولُ الـثّالث : أنّها تتعيّن لمعنى (قَدْ) إنْ دخلتْ عليها همزة الاستفهام، وإن لم تدخُل فقد تكون بمعنى (قد)، وقد تكون للاستفهام؛ وهو مذهب ابن مالك .

القولُ الرّابع : أنّها لا تأتي بمعنى (قد) وإنّما هي للاستفهام؛ وهو مذهب ابن هشام .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٨٩/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ٢١٣/٣، والمقتضب ٤٣/١، ٢٨٩/٣، وحـروف المعاني ٢، والمفصّل ٣١٩، وشرح المفصّل ١٥٢/٨، والتّسهيل ٢٤٣، والجنى الدّاني ٣٤٤، والمغني ٤٦٠، والخزانة ٢٦١/١١ - ٢٦٨.

(٤) من الآية : ١ من سورة الإنسان .

(٥) في كلتا النّسختين : التّقدير، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٦) من الآية : ٣٤ من سورة يونس .

(٧) في أ : هذه .

وتكون بمعنى (مَا)، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾[١].

و[٢] (مُـذْ) اسمٌ يرفع ما بعدَه، وذهب [بعضُهم][٣] إلى حرفيّته بجَرِّه[٤] ما أتت فيه من الزّمان[٥].

و(لَكِنْ) للاستدراك[٦] بعد جَحْد .

و(أَجَلْ) بمعنى (نعم)، وهو حرفُ تصديق في الخبر خاصّة[٧]، ولا يُستعمَل[٨] في جواب الاستفهام[٩].

و(نَعَـمْ) عِدَةٌ [و][١٠] تَصْدِيقٌ[١١]؛ وهي تقع[١٢] جوابـًا للسّؤال

---

(١) من الآية : ٣٥ من سورة النّحل .

(٢) في ب : أو .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : جرّ .

(٥) إذا انْجَرَّ ما بعد (مُذْ) ففيها مذهبان :
الجمهور على أنّها حرف جرّ، وبعضُ البصريّين على أنّها اسم .
وإذا لم يَـنْجَرَّ مـا بعدها فلا خلافَ في كونها اسم . يُنظر : حروف المعاني ١٤، وشرح الرّضيّ ١١٨/٢، ورصف المباني ٣٨٥، والجنى الدّاني ٣٠٤، والمغني ٤٤١.

(٦) في ب : لاستدراك .

(٧) (أَجَلْ) تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطّلب؛ تقول لمن قال: (قام زيدٌ ؟): أَجَلْ، ولمن قال : (اضربْ زيدًا) : أَجَلْ . الجنى الدّاني ٣٥٩ .

(٨) في أ : ولا تُستعمَل .

(٩) يـرى الأخفش أنّها تكون في الخبر، والاستفهام، إلاّ أنّها في الخبر أحسن من نَعَمْ، ونَعَمْ في الاستفهام أحسنُ منها . يُنظر : الجنى الدّاني ٣٦١ .

(١٠) العاطف ساقطٌ من ب .

(١١) هذه عبارة سيبويه حيث قال : «وأمّا (نَعَمْ) فَعِدَةٌ وتصديقٌ» . الكتاب ٢٣٤/٤.
قال بعض النّحويين : «يعني : أنّها إنْ كان قبلها طَلبٌ فهي عِدَة لا غير؛ وإنْ كان قبلَها خبرٌ فهي تصديق لا غير» . يُنظر : رصف المباني ٤٢٦، والجنى الدّاني ٥٠٦ .

(١٢) في ب : وهو يقع .

الموجود، كقولك: (أَخَرَجَ زيد ؟)، فيُقال: نعم .

ولا تقع[١] جواباً للنّفي[٢]، كما أنّ (بَلَى) لا تقع[٣] جواباً للواجب[٤].

[و][٥] ممّا بُني على الضّمّ :

[١٥٩/ ب] / وَضُمَّ فِي الغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ وَاسْتَبِنْ[٦]

وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ

وُجوب بناء (قَبْلُ) و (بَعْدُ) من اقتطاعها عن الإضافة، وجعلِها[٧] غاية بمعنى آخر الكلام، صارت كأنّها بعض الكلمة[٨].

ولأنّ الفتح والكسر[٩] قد يدخلان فيهما عند الإضافة، كقولك: قصدتُك قبلَ طلوع الشّمس، من قبلِ سفر زيد، ومن بعدِ تجهيزه .

---

(١) في ب : ولا يقع .

(٢) في ب : لنفي .

(٣) في ب : لا يقع .

(٤) يُنظر : حروف المعاني ٦ .

(٥) العاطفُ ساقطٌ من أ .

(٦) في متن الملحة ٥٦ : فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ .

(٧) في أ : وجعلها آخر الكلام غاية .

(٨) وبعضُ الكلمة لا يكون مبنيّاً . يُنظر : شرح الملحة ٣٦٢ .

(٩) هذا مضمون كلام الحريريّ في شرحه على الملحة ٣٦٢ وقد صدّره بسؤال؛ وهو: «فإنْ قيل : لِمَ بُنِيَتْ (قبل) و(بعد) على الضّمّ دون الفتح والكسر ؟ فالجواب عنه : ...» .

فلمّا كانت الفتحة والكسرة [حركتي][(١)] إعراب لـ(قبل) و(بعد) وَجَب بناؤُهما؛ لانقطاعهما[(٢)] وبنيا[(٣)] على الحركة الّتي لم تكن[(٤)] لهما قطّ - وهي الضّمّة - .

وقيل[(٥)]: الضّمّ عِوَضٌ بنقلهما عن المضاف إليهما[(٦)].

وكذلك قولُهم: (مِن قُدَّامُ)، قال الشّاعر:

لَعَنَ الإِلَهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ[(٧)]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : لاقتطاعهما .

(٣) في كلتا النّسختين : بناء؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) في أ : يمكن، وهو تحريف .

(٥) أي : إنّهما حُرِّكا بأقوى الحركات وهي الضّمّة؛ لتكون كالعِوَض من حذف ما أُضيفا إليه .

يُنظر : شرح المفصّل ٨٦/٤ .

(٦) وقيل : بُنِيَتْ على الضّمّ لشبهها بالمنادى المفرَد . يُنظر : المرجع السّابق ٨٦/٤ .

(٧) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لرجلٍ من بني تميم .

والشّاهدُ فيه : (مَن قُدَّامُ) حيث بنى الظّرف (قُدّامُ) على الضّمّ؛ لأنّه حذف المضاف إليه و لم ينو لفظَه، بل نوى معناه .

يُنظر هذا البيتُ في : أمالي ابن الشّجريّ ٧٦/٢، وتذكرة النُّحاة ٢٧٩، وأوضح المسالك ٢١٦/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٧/٣، والتّصريح ٥١/٢، والهمع ١٩٦/٣، والأشمونيّ ٢٨٦/٢، والدّرر ١١٤/٣ .

وقيل[١]: يُعرب[٢] إذا لم ينو المضاف إليه، كقوله :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً[٣] أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الزُّلاَلِ[٤]

---

(١) يجب إعراب (قبل) و(بعد) في ثلاث صور :

إحداهـا : أن يُصـرَّح بالمضاف إليه، كـ(جئتُك بعد الظُّهر)، و (قبل العصر)، و(من قبله) و(من بعدِه) .

الـثّانية : أن يُحذف المضاف إليه وينوى ثُبوت لفظِه، فيبقى الإعراب وترك التّنوين كما لو ذكر المضاف إليه، كقوله : (وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً) أي : ومن قبل ذلك .

الثّالثة : أن يُحذف ولا ينوى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التّنوين؛ لزوال ما يُعارضه في اللّفظ والتّقدير .

والـبيتُ الّـذي ذكـره الشّارحُ شاهدٌ على هذه الصّورة . يُنظر : أوضح المسالك ٢/٢١١.

(٢) في ب : تعرب .

(٣) في كلتا النّسختين : قدمـًا، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لليزيد بن الصَّعِق .

والشّاهدُ فيه : (قبلاً) حيث قطعه عن الإضافة فلم ينوِ لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ ولذلك أُعرب منوَّنـًا .

يُـنظرُ هـذا البيتُ في : معاني القرآن للفرّاء ٢/٣٢٠، ٣٢١، والمقتصد ١/١٥١، وشـرح المفصّـل ٤/٨٨، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٦٥، وتذكرة النُّحاة ٥٢٧، وشرح الشّذور ١٠٣، وابن عقيل ٢/٦٩، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٣٥، والتّصريح ٢/٥٠، والخزانة ١/٤٢٦، وشعرُه ـــ ضمن أشعار العامريّين الجاهليّين ـــ ٦١ .

وورد البيتُ في بعض المصادر (الفُرات) بدل (الزُّلال)، وفي بعضِها (الحميم) بدل (الزُّلال)؛ =

[وأَمَّا][1] بعد: فمعناه: (أمّا بَعْدَ حَمْدُ الله، والصَّلاةُ على نبيِّه؛ فقد كان كذا) على ما / يقتضي الكلام؛ فلمّا قُطِعَ[2] المضاف إليه جُعل غاية. [١٦٠/أ]

(حَيْثُ) تُستعمل ظرفـًا من نحو: (أكون حيث تكون)، وتُستعمَل اسمـًا، كقوله تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾[3]؛ فليست (حيث) هُنا ظرفـًا؛ لأنّ القديم[4]- سبحانه - لا يكون أعلم في مكان ولا جهة من الجهات دون جهة ولا دون مكان؛ لخُروجه عن حيِّز المحدودات والمجسَّمات؛ فثبت أنّها اسم .

وكقولك: (أنا[5] أرمي حيث ترمي)[6] أي: إنّك ترمي نفس المكان

= والصّحيح رواية (الحميم)؛ لأنّه من قصيدة ميميّة مطلعُها :

أَلاَ أَبْلِغْ لَدَيكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ المَلاَمَةِ لِلمُلِيمِ

يُنظر : أشعار العامريّين الجاهليّين ٦٠ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : اقتطع .

(٣) من الآية : ١٢٤ من سورة الأنعام .

وقولُه : ﴿ رِسَالَاتِهِ ﴾ - بالجمع - قراءة القُرَّاء السّبعة ما عدا ابن كثير وحفصـًا؛ فإنّهما قرآها : ﴿ رِسَالَتَهُ ﴾ - بالإفراد - .

يُنظر : حجّة القراءات ٢٧٠، والكشف عن وُجوه القراءات ٤٤٩/١، والتّيسير ٨٨ .

(٤) في ب : التّقديم، وهو تحريف .

(٥) في أ : ما، وهو تحريف .

(٦) في ب : أرى حيث ترى .

الّذي يرمي فيه غيرُك، لا أن ترمي فيه[١]؛ فيكون مفعولاً؛ وتقول: (أقمتُ حيثُ أمرتني) .

وأمّا إضافتها إلى المفرد فكقول الشّاعر :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ[٣] بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ[٢]

ذكر ذلك ابن بابشاذ[٤].

وأمّا استعمالُها ظرفَ زمان فكقول[٥] الشّاعر :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي[٦] سَاقَهُ قَدَمُهْ[٧]

---

(١) في ب : أي : إنّك ترى نفس المكان الّذي يرى فيه غيرك، لا أن ترى فيه .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للفرزدق .

و (الحُبَا) : جمع حُبْوَة؛ وهو : أن يجمع الرّجلُ ظهره وساقيه بعمامته؛ وقد يحتبي بيديه .

والشّاهدُ فيه : إضافة (حيث) إلى المفرد؛ وهذا نادرٌ عند جمهور النُّحاة، وأجازه الكسائيّ .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح المفصّل ٩٢/٤، والمغني ١٧٧، والمقاصد النّحويّة ٣٨٧/٣، والتّصريح ٣٩/٢، والهمع ٢٠٦/٣، وشرح شواهد المغني ٣٨٩/١، والأشمونيّ ٢٥٤/٢، والخزانة ٥٥٣/٦ .

(٣) في كلتا النّسختين : ضربنا، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٤) يُنظر : شرح الجُمل لابن بابشاذ جـ٢/ ق ١٥١/أ .

(٥) في أ : كقول .

(٦) في ب : يهدي .

(٧) هذا بيتٌ من المديد، وهو لطرفة بن العَبْد .

وهي مبنيّة على الضّمّ من أنّها أشبهت الغايات من حيث ملازمتها الإضافة[١].

ويُقال : (حَيْثُ) و (حَيْثَ) معــًا، والكسائيّ حكى كسرَها،وقيل فيها: (حَوْث)[٢] معــًا؛ وأشهر لغاتها الضّمّ[٣].

ولا تُضاف إلى غير الجملة إلاّ ما روي :

/ أَمَا[٤] تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعــَا[٥] ..... [١٦٠/ ب]

أي : مكان سُهيل .

= والشّاهدُ فيه : مجيء (حيث) للزّمان، والأكثر مجيئُها للمكان .
يُــنظر هــذا البيتُ في : مجالس ثعلب ١٩٧/١، وإيضاح الشّعر ٢٠٩، وأمالي ابن الشّــجريّ ٥٩٩/٢، وشــرح المفصّل ٩٢/٤، وشرح التّسهيل ٢٣٣/٢، واللّسان (سوق) ١٦٨/١٠، والهمع ٢٠٧/٣، والخزانة ١٩/٧، والدّيوان ٨٠ .

(١) في أ : للإضافة .

(٢) في كلتا النّسختين : حاث، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .
و(حيث) استعملوها في الأحوال الثّلاثة بالواو؛ فقالوا: (حَوْثَ) و(حَوْثُ) و(حَوْث).

(٣) تُــنظر لغــات حيث، وحكاية الكسائيّ في : المفصّل ١٦٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٩٩/٢، وشرح المفصّل ٩١/٤، والمغني ١٧٦ .

(٤) في أ : ألا ترى .

(٥) هذا صدر بيت من الرّجز، وعجزُه :

نَجْمــًا يُضِــيءُ كَالشِّهــَابِ سَاطِــعــَا

و لم أقف على قائله .
والشّاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرَد؛ وهذا نادرٌ عند جمهور النُّحاة، وأجازه الكسائيّ.
يُــنظرُ هذا البيتُ في : إيضاح الشّعر ٢٠٧، وشرح المفصّل ٩٠/٤، وشرح الكافية الشّــافية ٩٣٧/٢، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٥٤/٢، والمقاصد النّحويّة ٣٨٤/٣، والهمع ٢٠٦/٣، وشرح شواهد المغني ٣٩٠/١، والأشمونيّ ٢٥٤/٢، والخزانة٣/٧.

(نَحْنُ) بُنِيَتْ[١] لكونها كناية عن جمع كالواو الّتي[٢] تدلّ على الجمع من قولك: (فَعَلوا)؛ وبُنِيَتْ على حركة؛ لالتقاء[٣] السّاكنَيْن.

واختصّت بالضّمّ؛ لقُربها من الواو[٤].

(مُـنْذُ) ذُهِـبَ إلى حرفيّـته[٥]، ولم يُبْنَ من الحروف على الضّمّ سواه[٦]؛ وبُنِيَتْ لوُقوعها لابتداء الغاية في معنى الحرف[٧].

---

(١) في أ : ثبت كونها .

(٢) في أ : والّتي .

(٣) في أ : للالتقاء .

(٤) اختُلف في علّة بنائه على الضّمّ :

فقال الفرّاء وثعلب : لَمَّا تضمّن معنى التّثنية والجمع قُوِّيَ بأقوى الحركات .

وقال الزّجّاج: (نحن) لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو؛ والضّمّة من جنس الواو.

وقال الأخفش الصّغير : (نحن) للمرفوع، فحرِّك بما يشبه الرّفع .

وقال المبرّد: تشبيهـًا بـ(قبل) و(بعد)؛ لأنّها متعلّقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر.

وقـال هشام : الأصل : (نَحُنْ) ـ بضمّ الحاء، وسكون النّون ـ، فنُقلت حركة الحاء على النّون، وأُسكنت الحاء .

يُنظر : شرح المفصّل ٩٤/٣، واللّسان (نحن) ٤٢٧/١٣، والهمع ٢٠٨/١ .

(٥) (مـنذ) لفظٌ مشتَرك؛ يكون حرفَ جرٍّ، ويكون اسمًـا، والمشهور أنّه حرف إذا انجرَّ ما بعده، واسم إذا ارتفع ما بعده؛ وقيل : هو اسمٌ مطلَقـًا .

يُنظر : شرح الرّضيّ ١١٨/٢، ورصف المباني ٣٩٣، والجنى الدّاني ٥٠٠ .

(٦) في ب : ولم يبن على الضّمّ من الحروف سواه .

(٧) عـلّة البناء؛ أمّا في حال رفع ما بعده فلما يجئ من كون المضاف إليه جملة

و(مُنْذُ) هو أصل (مُذْ)[1]؛ وإذا كانا اسمين فالكلام جملتين، وإذا كانا حرفين فهو جملة .

و(قَطّ) و(عَوْضُ) معـًا : هما لزمانيّ الماضي والاستقبال على سبيل الاستغراق[2]؛ تقول: (ما رأيتُه قَطّ)، و (لا أفعَلُه عَوْض)؛ ولا يُستعملان إلاّ في النّفي .

وحُكي (قُطُّ) بضمّ القاف، و(قَطُ) بتخفيف الطّاء[3].

= كما في (حيث) .

وأمّـا في حال جرّه فلتضمُّنه معنى الحرف؛ لأنّ معنى (مُذْ يوم الجمعة) : مِن حَدِّ يوم الجمعة، ومِن تأريخه؛ فهما بمعنى الحدّ المضاف إلى الزّمان متضمِّنـًا معنى (مِن) .

يُنظر : شرح الرّضيّ ٢/١١٨ .

(١) هذا مذهب الجُمهور .

وقال بعضُ النُّحاة : أنّ (مذ) حرفٌ قائمٌ بنفسه غير مقتطع من (منذ) .

وقال صاحبُ الرّصف: «والصّحيح أنّه إذا كان اسمـًا فهو مقتطع من (منذ)؛ بدليل التّصغير؛ وهو يردُّ الأشياء إلى أُصولها، وأمّا إذا كان حرفـًا فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل؛ فهو لفظٌ مشترَكٌ بين الاسم والحرف» .

يُـنظر : شرح الرّضيّ ٢/١١٧، ورصف المباني ٣٨٧، والجنى الدّاني ٣٠٤، والمغني ٤٤٢، والتّصريح ٢/٢١، والهمع ٣/٢٢١، ٢٢٢ .

(٢) قطّ : ظرف لاستغراق الماضي من الزّمان .

و عَوْض : ظرف لاستغراق المستقبَل من الزّمان . يُنظر : المغني ٢٠٠، ٢٣٣ .

(٣) أفصح لغات هذه الكلمة : فتح القاف وتشديد الطّاء مع الضّمّ .

وقد تُكسر على أصل التقاء السّاكنَيْن .

وقد تتبع قافُه طاءَهُ في الضّمّ . =

ويقال: (عَوْضَ العَائضين لا أفعل)[١]، كقولك: دَهْرَ الدَّاهرين .

وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَاعْرِفِ

وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدْ بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدّ

المبنيّ على الفتح من الأسماء، والأفعال، والحُروف :

فالأسماء نحو: (أين) و (أيّان) / و(كيف) و(شتّان) . [أ/١٦١]

بُنِيَتْ لتضمُّنها معنى [همزة][٢] الاستفهام .

[فـ(أَيْنَ)][٣] يُستفهم[٤] به عن مكان مجهول .

و(أيّان) بمعنى (متى)[٥]، عن زمان مجهول، كقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾[٦].

= وقد تُخفَّف طاؤه، مع ضمِّها أو إسكانها . المغني ٢٣٣ .

ويُـنظر : الصّحاح (قطط) ١١٥٣/٣، ودرّة الغوّاص ١٦، ١٧، والمفصّل ١٧٤، وشرح المفصّل ١٠٨/٤ .

(١) يُنظر : الجُمل ٧٥، والصّحاح (عوض) ١٠٩٣/٣، واللّسان (عوض) ١٩٣/٧.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : فيستفهم .

(٥) والفرْقُ بينها وبين (متى): أنّ (متى) لكثرة استعمالها صارت أظهر من (أيّان) في الزّمان. ووجهٌ آخر من الفرْق؛ وهو : أنّ (متى) يُستعمل في كلّ زمان، و(أيّان) لا يُستعمل إلاّ فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه .

يُنظر : شرح المفصّل ١٠٦/٤ .

(٦) سورة القيامة، الآية : ٦ .

و(كيف) يُستفهم به عن حال مجهول، وتقع بمعنى التّعجُّب، كقوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[١].

وحُرِّكت[٢] الفاء فرارًا من التقاء السّاكنَيْن، واختير لها أخفّ الحركات وهي الفَتْحَة[٣].

و(شَتَّان) بُني لوُقوعه موقع الفعل الماضي بمعنى (بَعُدَ)؛ وهو من التّفريق .

و(الآن)[٤] وهو الزّمان الّذي يقعُ فيه كلامُ المتكلِّم، وزمان فعل الفاعل، وعلّة البناء لُزومها الألِف[٥] واللاّم[٦].

---

(١) من الآية : ٢٨ من سورة البقرة .

(٢) في أ : وتحرّكت الياء، وهو تحريف .

(٣) كيف : بُنِيَتْ على السُّكون فالتقى في آخرها ساكنان؛ وهما الياء و الفاء، فحرّكوا الفاء بالفتح استثقالاً للكسرة بعد الياء؛ والعربُ يجيزون الخِفّة فيما يكثُر استعمالُه .
يُنظر : شرح المفصّل ١٠٩/٤ .

(٤) في أ : للأن .

(٥) في أ : للألف .

(٦) علّة بناء (الآن) من مواضع الخلاف بين البصريّين والكوفيّين؛ وقد عقد لها أبو البركات الأنباريّ المسألة الحادية والسّبعون في الإنصاف ٥٢٠/٢ .
وما ذكره الشّارح هو مذهب المبرّد، وبه قال الزّمخشريّ .
وذهب الكوفيّون إلى أنّ (الآن) مبنيّ؛ لأنّ الألف واللاّم دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم : (آن يئين) أي : حان، وبقي الفعل على فتحته .
وذهب البصريّون إلى أنّه مبنيّ؛ لأنّه شابه اسم الإشارة .
وهُناك آراءٌ أخرى . =

والعدد المركّب هو: من أحد[١] عشر إلى تسعة عشر[٢]؛ الأصل: أن يُعطف الآخر على الأوّل، فيُقال: (عندي أحد وعشر)، فلمّا حُذف حرف العطف، وجُعل الاسمان بمنزلة اسم واحد بُنيا للتّركيب، واختير لهما الفتح طلَبًا للخفّة .

ومن ذلك (بَيْنَ بَيْنَ)[٣] أي: بين الجيِّد والرّدي؛ و(لقيتُه صباح مساء) إذا أردتّ أنّك لقيتَه صباحًا ومساءً؛ فحصل التّركيبُ بحذف الواو، وبُنيا على الفتح كـ(خمسة عشر) .

[١٦١/ ب] والبناء في الأفعال على الفتح يختصّ بالماضي، وحُرِّك لوُقوعه / موقع المتحرِّك؛ وهو المضارِع من قولك: (زيدٌ قام)[٤] و(زيد يقوم)؛ فوقع[٥] خبرًا كالفعل المضارع، [و][٦] كقولك: (إنّ زيدًا يفعل) و(إنّ عمرًا فعل) فبُني على أخفّ الحركات؛ وهي الفتحة إذا كان خاليًا من الضّمائر،

= يُنظر : معاني القرآن للزّجّاج ١٥٣/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٩٦/٢، ٥٩٧، والمفصّل ١٧٣، وشرح المفصّل ١٠٣/٤، ١٠٤، واللّسان (أين) ٤١/١٣، والهمع ١٨٥/٣ .

(١) في أ : إحدى .

(٢) في ب : إلى تسعة وتسعين .

(٣) الأصل : (بين هذا وبين هذا) فلمّا سقطت الواو تخفيفًا والنيّة نيّة العطف بُني لتضمُّنه معنى الحرف . يُنظر : شرح المفصّل ١١٧/٤ .

(٤) في أ : زيد يقوم، وزيد قائم .

(٥) في ب : فرفع .

(٦) العاطِف ساقطٌ من ب .

قلّت حروفه أو كثُرت، نحو: (ضرب) و(انطلق) و(استخرَج)، وبناؤُه لازم.

والفعل المضارع يبنى على الفتح إذا دخلت عليه نون التّوكيد؛ مشدّدة كانت أو مخفّفة، كقولك: (لا يستخفنَّك باطل، ولا تُسرعنّ إليه)، وكقوله [تعالى][1]: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[2].

والمبنيّ من الحُروف على الفتح: (رُبَّ) و(ثُمَّ) و(إنّ)[3] وأخواتها؛ وقد تقدّم فيهنّ الكلام .

وَأَمْسِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ[4] صُغِّرَ صَارَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطِنْ

وَجَيْرِ أَيْ : حَقًّا وَهَؤُلاَءِ كَأَمْسِ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ

فصل

البناء على الكسر يقع في الأسماء، والحروف، ولا يدخل الأفعال إلاّ فيما يحتمل الجمع بين ساكنين .

فـ(أمس)[5] مبنيّ على الكسر لتضمُّنه لام التّعريف، فلمّا تضمّن معنى المبنيّ بُنِي؛ هذا عند الحجازيّين[6]، وبنو تميم

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) من الآية : ٥٨ من سورة الأنفال .

(٣) في أ : وأين .

(٤) في أ : وإنْ .

(٥) في ب : كأمس .

(٦) (أمس) لها استعمالان؛ أن تُستعمل ظرفًا، وأن تُستعمل غير ظرف . =

يمنعونها[1] الصّرف، فيقولون: (ذهب أمسُ بما فيه) و(ما رأيتُه مُذْ أمسُ)، قال الرّاجز :

[١٦٢/أ] / إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لاَ تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا[2]

= فإذا استُعملت ظرفًا فهي مبنيّة عند الجميع؛ لتضمُّنها معنى لام التّعريف .

وإذا استُعملت غير ظرف ففيها الخلاف الّذي ذكره الشّارح .

ومن بني تميم مَن يوافق الحجازيّين في حالة النّصب والجرّ في البناء على الكسر؛ وفي حالة الرّفع في إعرابها إعرابَ ما لا ينصرف .

ومنهم من يُعربها إعراب ما لا ينصرف في حالتي النّصب والجرّ أيضًا .

ومنهم من يعربها إعراب المنصرف فينوّنها في الأحوال الثّلاثة؛ حكاه الكسائيّ .

وحكى الزّجّاج أنّ بعضَ العرب ينوّنها وهي مبنيّة على الكسر؛ تشبيهًا بالأصوات.

يُنظر : الكتاب ٢٨٣/٣، وشرح المفصّل ١٠٦/٤، وشرح التّسهيل ٢٢٣/٢، وشرح الرّضيّ ١٢٥/٢، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والتّصريح ٢٢٦/٢، والهمع ١٨٧/٣.

(١) في ب: منعوا.

(٢) هذا أربعة أبياتٍ من مشطور الرّجز، وهي للعجّاج .

و(السّعالي) جمع سعلاة : أُنثى الغول، أو ساحرة الجن . و (الْهَمْس) : الخفاء وعدمُ الظُّهور، أو الصّوت الخفيّ .

والشّاهدُ فيها : إعراب (أمس) إعرابَ ما لا ينصرف؛ فهو مجرورٌ بـ(مُذْ)، وعلامة جرِّه الفتحة .

تُنظر هذه الأبيات في: نوادر أبي زيد ٥٧، وشرح الملحة ٣٦٦، وأسرار العربيّة =

و(أمس) إذا نُكِّر، أو أُضيف، أو دخل عليه الألِف واللاّم أُعرب[١].

(جَيْـــرِ) حـــرف[٢] بمعنى (حقـــاً)، وقيل: بمعنى (نعم)[٣]؛ وحُرِّك لالتقاء السّاكنَين[٤]، وكسر ككسر بعض الحروف؛ وهي: (الباء) و(اللاّم)، نحو: (بزيد) و(لزيد)؛ إذْ هما مبنيّان على الكسر .

= ٣٢، وشرح المفصّل ١٠٧/٤، وشرح الشّذور ٩٧، والمساعد ٥٢٠/١ .
ويُنظر البيتان الأوّلان في : الكتاب ٢٨٥/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٤، والجُمل ٢٩٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٩٦/٢، والتّصريح ٢٢٦/٢، وملحقات الدّيوان ٢٩٦/٢.

(١) وإنّما استحقّ الإعراب في هذه الأحوال الثّلاث لزوال تضمُّنه معنى لام التّعريف .
يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٥٩٦/٢ .

(٢) (جير) فيها خلاف :
منهم من قال : إنّها حرفُ جوابٍ بمعنى (نعم) .
ومنهم من قال : إنّها اسمٌ بمعنى (حقـــاً) .
والشّـــارح جعلها حرفـــاً بمعنى (حقـــاً) وهذا سهوٌ منه؛ لأنّ ما حَلّ من الألفاظ المشـــكلة في الحـــرفيّة والاسميّة محلّ الاسم حُكِمَ عليه بالاسميّة، إلاّ إنْ قام دليلٌ على حرفيّته، ككاف التّشبيه الّتي معناها (مثل) ـــ كما قال صاحب الرّصف ـــ .
يُنظر : معاني الحروف للرّمّانيّ ١٠٦، وشرح الملحة ٣٦٦، وشرح المفصّل ١٢٤/٨، وشـــرح الكافية الشّافية ٨٨٣/٢، ورصف المباني ٢٥٢، ٢٥٣، والجنى الدّاني ٤٣٣، والمغني ١٦٢، والهمع ٣٧٤/٤ .

(٣) قـــال ابـــن يعيش ١٢٤/٨ : «وأمّا جير فحرفٌ، معناه : (أجل) و (نعم)؛ ... وأكثرُ ما يُستعمَلُ مع القَسَم» .

(٤) السّاكنان هما : الرّاء والياء؛ وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء السّاكنين .
يُنظر : شرح المفصّل ١٢٤/٨، ورصف المباني ٢٥٣ .

ومجيئه بمعنى (نعم) قولُ الشّاعر:

إِذَاً تَقُــولُ (لاَ) ابْــنَةُ[١] العُجَيْر[٢] تَصْدُقُ (لاَ) إِذَا تَقُولُ[٣] جَيْرِ[٤]

أي: لا [إذا][٥] تقول نعم .

---

(١) في أ : لابنة، وهو تحريف .

(٢) في ب: الغوير.

(٣) في أ : يقول .

(٤) هذان بيتان من مشطور الرّجز، و لم أقف على قائلهما .

والشّاهدُ فيهما : (جير) حيث جاءت بمعنى (نعم) .

والــنُّحاة استشــهدوا به على مقابَلة (لا) النّافية بــ(جير) ممّا يدلّ على انتفاء الاسميّة منها .

يُــنظر هــذان البيــتان في : شرح الكافية الشّافية ٨٨٤/٢، والجنى الدّاني ٤٣٤، والمغــني ١٦٣، وشرح شواهده ٣٦٢/١، والهمع ٢٥٨/٤، ٣٧٤، والدّرر ٢٤٩/٤ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ: نَزَالِ مِثْلَ مَـا قَـالُوا: حَذَامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى

[فصـل][1]

المعدول إلى (فَعَالِ)[2] مبنيّ على الكسر؛ وهو يأتي على أضرُب[3]:

أحدهـا[4]: بمعـنى الأمـر[5]، كقولك[6]: (نَزَالِ) بمعنى: انزل، و(تَرَاكِ) بمعنى: اترُك؛ قال الشّاعر :

وَلَـنِعْمَ حَشْـوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَت: نَزَالِ وَلُجَّ فِي[7] الذُّعْرِ[8]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) صيغة (فَعَالِ) ممّا اختصّ به المؤنّث، ولا يكون إلاّ معرفة معدولاً عن جهته .
يُنظر : شرح المفصّل ٨/٥٠ .

(٣) تُنظر هذه الأضرُب في : الجُمل ٢٢٨، وشرح الملحة ٣٦٧، والمفصّل ١٥٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٥٢، وشرح المفصّل ٤/٤٩ .

(٤) في ب : أحدهم .

(٥) أي : اسمٌ لفعل الأمر .

(٦) في ب : تقول .

(٧) في كلتا النّسختين : ومجّ ذو، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت كما في المصادر الّتي ذكرت البيت .

(٨) هذا البيتُ من الكامل، وهو لزُهير بن أبي سُلمى .
والشّاهدُ فيه : (نَزَالِ) حيث بني (نَزَال) على الكسر؛ لأنّها بمعنى انزل .
يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والأُصـول ٢/١٣٢، والجُمـل ٢٢٨، والتّبصرة ١/٢٥٢، وشرح الملحة ٣٦٧، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٥٤، والإنصاف ٢/٥٣٥، وشرح المفصّل ٤/٢٦، ٥٠، ٥٢، =

الثّاني: أسماء لا تُستعمل إلاّ في النّداء؛ كقولك: (يَا لَكَاعِ) و(يَا فَجَارِ) و(يا خَبَاثِ)/؛ يقولون ذلك للمرأة اللُّكَعَة[1]- أي: الوسِخة -، وكذلك الفاجرة، والخبيثة، عَدْلاً عن هذه الألفاظ للمبالغة؛ وقد [جاء][2] (لَكَاعِ) مبنيًّا على الكسر في غير النّداء في قول الشّاعر: [١٦٢/ ب]

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[3]

الثّالث: اسم المصدر، نحو: (فَجَارِ) و(يَسَارِ)؛ قال الشّاعر:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَهْ[4]

= والدّيوان ١١٦ .

(١) في أ : المتلكّعة .

واللّكيعة : الأَمَةُ اللّئيمة، ولَكِعَ الرّجُل يَلْكَعُ لَكَعًا وَلَكَاعَةً : لَؤُمَ وحَمُقَ .

يُنظر : اللّسان (لكع) ٣٢٢/٨، ٣٢٣ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للحُطيئة .

والشّاهدُ فيه : مجيء (لَكَاعِ) مبنيًّا على الكسر في غير النّداء للضّرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : المقتضب ٢٣٨/٤، والجمهرة (قعد) ٦٦٢/٢، والجُمل ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٤٧/٢، وشرح المفصّل ٥٧/٤، واللّسان (لكع) ٣٢٣/٨، وشرح الشّذور ٩٢، والمقاصد النّحويّة ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤، والتّصريح ١٨٠/٢، والهمع ٢٨٢/١، وملحق ديوان الحُطيئة ٣٣٠ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ، وقيل : لحميد الأرقط .

والشّاهد فيه: (يَسَارِ) حيث وقع (فَعَالِ) علم جنس معدولاً عن المصدر، مبنيًّا على الكسر .

=

الـرّابع: مـنه مـا عُدِل عن (فَاعِلَةٍ)، كـ(حَذَامِ) و (قَطَامِ) و(رَقَـاشِ)[1] و(غَلَابِ)؛ وهذا الضّرْب فيه خلاف[2]؛ أمّا أهل الحجاز فيستعملونه مبنيـًّا على الكسر، وعليه قوله :

إِذَا قَـالَتْ حَـذَامِ فَصَـدِّقُوهَا فَـإِنَّ الْقَـوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[3]

وبـنو تمـيم يجرون هذا بوُجوه الإعراب، ولا يرون صرفه؛ تقول: جَـاءَتْ حَـذَامُ، و قَطَـامُ، و رَقَاشُ؛ بالضّمّ في الرّفع، وبالفتح في الجرّ

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٧٤/٣، والجُمل ٢٢٩، والمخصّص ٦٤/١٧، وشرح المـلحة ٣٦٨، وأمـالي ابن الشّجريّ ٣٥٦/٢، ونتائج الفكر ١٨٨، وشرح المفصّل ٥٥/٤، والتّصريح ١٢٥/١، والخزانة ٣٢٧/٦، وديوان حميد بن ثور ١١٧.

(١) في ب : رواش، وهو تحريف .

(٢) حكـى هـذا الخلاف سيبويه، والمبرّد، وابن سيده، والزّمخشريّ، وابن الشّجريّ، وغيرهم .

يُنظر : الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، والمقتضب ٣٧٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والمخصّـص ٦٦/١٧، والمفصّـل ١٥٩، وأمـالي ابن الشّجريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصّل ٦٤/٤، والتّصريح ٢٢٥/٢ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لُلجَيْم بن صَعْب، أو دَيْسَم بن طارق .

والشّـاهدُ فيـه : (حَـذَامِ) حيث جاء هذا الاسم مبنيـًّا على الكسر على لغة الحجازيّين .

يُـنظر هـذا الـبيتُ في : الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصـائص ١٧٨/٢، وأمـالي ابـن الشّجريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصّل ٦٤/٤، وإيضـاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللّسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد النّحويّة ٣٧٠/٤، والتّصريح ٢٢٥/٢ .

والنّصب؛ للعدل والعَلَميّة[١].

فـإنْ كان هذا النّوع آخرُه راء، فإنّ الكلّ[٢] قد أجمعوا على بنائه؛ وذلك قولُهم: (حَضَارِ)[٣] في اسم كوكب، و (سَفَارِ)[٤] في اسم ماءٍ.

[١٦٣/ أ] وإنّمـا وافـق بنو تميم أهلَ الحجاز على بناء / مثل هذا؛ لأنّ من مذهـب بني تميم الإمالة، والرّاء المضمومة والمفتوحة تمنع الإمالة[٥]؛ فلو

---

(١) اختُلف في علّة ذلك؛ فقال سيبويه والأكثرون : للعلَميّة والعدل .
وقال المبرّد : للعَلَميّة والتّأنيث المعنويّ فهو كزينب .
يُنظر: الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، والمقتضب ٣٦٨/٣، ٣٧٣، والأُصول ٨٩/٢، والتّبصـرة ٥٦٥/٢، وشـرح المفصّـل ٦٤/٤، وأوضح المسالك ١٥١/٣، والتّصريح ٢٢٥/٢ .

(٢) دُخول (أل) على (بعض) و (كلّ) لا يرتضيه كثير من اللّغويّين والنُّحاة؛ ففي الجمل ٢٤ : ((وإنّما قلنا (البعض) و (الكل) مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز)) .
ويُنظر : شرح القطر ٣٣٥ .

(٣) يُـنظر : الكتاب ٢٧٩/٣، والصّحاح (حضر) ٦٣٣/٢، والمخصّص ٦٧/١٧، واللّسان (حضر) ٢٠٠/٤ .

(٤) سَفَارِ : مَنْهَلٌ قِبَل ذي قار، بين البصرة والمدينة، وهي لبني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم . معجم البُلدان ٢٢٣/٣ .
ويُـنظر : الكـتاب ٢٧٩/٣، والصّحاح (سفر) ٦٨٧/٢، والمخصّص ٦٨/١٧، واللّسان (سفر) ٣٧١/٤ .

(٥) في أ : للإمالة .
وإنّما امتنعت الإمالةُ ممّا آخرُه راءٌ مضمومة أو مفتوحة؛ لأنّ الرّاء فيها تكريـر، فالحركة فيها تقوم مقام حركتين؛ لهذا عدلوا إلى كسر أواخر

أُعــرب و لم يُصرف لم يكن طريقٌ إلى إمالته، فجنحوا[١] إلى لغة غيرهم، فكسروا الرّاء لتصحّ الإمالة؛ فهذه العلّة الّتي لأجلها وقع الإجماع[٢].

وَقَــدْ بُــنِيَ يَفْعَلَنْ فِي الأَفْعَالِ فَمَــا لَــهُ مُغَيِّــرٌ بِحَــالِ

تَقُولُ مِنْهُ : النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْــرَحْنَ[٣] إِلاَّ لِــلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ

اعــلم أنّــه إذا كــان الفعل لجمع [مؤنّث][٤] يلتحق بآخره نونٌ خفيفــة، كقولك: (الهندات يقمن) و (لن[٥] يقمن) [و(لم يقمن)][٦]، فيستوي لفظُ المرفوع والمنصوب والمجزوم .

فالنّون ههنا دالّة على جمع التّأنيث، وليست هذه النّون كالنّون الّتي بعد الياء في (تذهبين)[٧]، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب؛ ولا يجوز سقوطُها في النّصب والجزم .

فإذا لحقت الفعل الماضي سُكّن آخره، كقولك: (النّساء خرجن).

= هذه الأسماء لتصحّ الإمالة.

يُنظر : الكتاب ٢٧٨/٣، ١٣٦/٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦١/٢ .

(١) في أ : فنحوا .

(٢) في ب : الاجتماع .

(٣) في متن الملحة ٥٧ : وَلَمْ يَرُحْنَ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في أ : كي .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٧) لأنّ النون هُنا حرف، والنّون في (يقمن) اسم .

وإن لحقت الفعل المضارِع أوجبت بناءه[١] بعد أنْ[٢] كان معربـًا، والبناء فيه عارض؛ لأنّه يزول بزوال نون ضمير جمع / التّأنيث، وتعود لام الفعل منه على حدٍّ واحدٍ ساكنـًا[٣] في الرّفع والنّصب والجزم. [١٦٣/ ب]

وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلاً فيبقى على حالته، كقولك: (الهندات يعفون)[٤] و(يرمين)[٥] و(لن يعفون)[٦] و(لم يرمين).

وكذلك حكم نوني[٧] التّأكيد الخفيفة[٨] والثّقيلة إذا اتّصلت بالفعل المضارِع فإنّه يبنى[٩] بناءً عارضـًا؛ فمتى انفصل من النّون عاد إلى إعرابه.

فَهَـذه أَمْثِـلَةٌ ممَّـا بُنِي[١٠] جَائِـلَةٌ دَائِـرَةٌ فِـي الأَلْسُنِ
وَكُـلُّ مَبْـنِيٍّ يَكُـونُ آخِرُهْ عَـلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

---

(١) في أ : بناؤه .

(٢) في ب : ما .

(٣) في ب : كما .

(٤) الأصـل : (يعفو) و (يرمي)؛ والنّون فيهما للنّسوة، وليست نون الرّفع؛ والواوُ والياء من بنية الكلمة، ووزنُها : يفعلن .

(٥) في ب : يرمون .

(٦) في ب : ولن يرمين .

(٧) في أ : نون .

(٨) في أ : والخفيفة .

(٩) في ب : ينبني؛ والبناء يكون على الفتح .

(١٠) في متن الملحة ٦٨، وشرح الملحة ٣٧٠ : لِمَا بُنِيَ .

فصـــل

البـــناء : هـــو لُزوم آخر الكلمة إمّا بحركة، وإمّا[١] بسكون، فلا يتغيّر[٢] بحالٍ مع وُقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو عطفه على ما قبله .

وكذلك[٣] الأعداد فإنّك تبنيها مع التّركيب، فإذا زال عنها بالعطف أعربت، وتقول: (واحد، و اثنان، و ثلاثة)، تعطف بعضَها على بعض.

وكذا إذا وصفتها[٤]، كقولك : (تسعة أكثر من ثمانية) .

فإنْ ذكرتَها مرسلة بغير حرف [عطف][٥] بنيتها، فتقول: (واحد، اثنان، ثلاثة) .

وهكـــذا حـــروف[٦] الهجاء، إنْ أجريتها مُجْرى الاسم [أعربتها، تقول : (كتبتُ عينـــاً مخفّفة، وألفـــاً مستوية) .

وإنْ سردتَها بنيتها على السّكون، فتقول: (أَلِفْ، بَاءْ، جِيمْ)][٧].

---

(١) في ب : أو بسكون .

(٢) في ب : فلا تتغيّر .

(٣) في أ : وذلك للإفراد .

(٤) في ب : وضعتها .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في أ : حرف .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

[١٦٤/أ] / وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةُ الإِعْرَابِ مُودَعَةً بَدَائِعَ الإِغْرَابِ[١]

المُلْحَةُ[٢] : هي الشّيء اليسير، يقال[٣]: أصبنا مُلْحَةً من الرّبيع، أي: شيئًا يسيرًا .

وهذا البيتُ من أنواع البديع، تجنيس التّصحيف[٤]؛ وهو من الإغراب[٥] والإعراب .

ومعناه: أنَّ الشّيخ أبا القاسم[٦]- رحمه الله [تعالى][٧]- قصد بصدر البيت تقليل ما يشتمل عليه نظمُها، لكنّه كثّر[٨] أمرها إذْ جعلها حاوية من الإعراب[٩] بدائعه .

ويُقال: هذا أبدع في فعله، عمّن يأتي بشيء لم يتّبع في وضعه إيّاه غيره.

---

(١) في أ، وفي متن الملحة ٥٨ : بَدَائِعَ الإِعْرَابِ ؛ وفي شرح الملحة ٣٧١ : بَدَائِعَ الآدَابِ

(٢) المُلْحَةُ : الكلمة المليحة، وتُطلق على البركة أيضًا .
يُنظر : اللّسان (ملح) ٦٠٢/٢، ٦٠٤ .

(٣) في أ : فقال .

(٤) جناس التّصحيف : ـــ ويسمّى المصحّف، أو الجناس الخطّيّ ـــ هو أن يتّفقا اللّفظان في صورة الوضع، ويختلفا في النّقط .
يُنظر : جنان الجناس ١٨٠، وجنى الجناس ٦٧ .

(٥) في أ : الإعراب .

(٦) أي : أبو القاسم الحريريّ، صاحب ملحة الإعراب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) في أ : كبّر .

(٩) في أ : الإغراب .

ويقال: (أغرب[١] في الأمر) إذا[٢] جاء بغريب[٣].

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ[٤]

يقول : انظر إليها بعين رضاً، لا بعين عناد، كما قيل :

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ[٦] كَلِيلَةٌ[٧] وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا[٥]

وأحسن الظَّنَّ بما قد جمعتُه من الفوائد، وحَسِّن ظنّ غيرك [كذلك][٨] بها[٩].

وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الْخَلَلاَ فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيْبَ فِيهِ[١٠] وَعَلاَ

يقول - مشيرًا إلى [أنّ][١١] كلّ ما في الوُجود -: لم يوصَف

---

(١) في كلتا النّسختين : أعرب، وهو تصحيف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٢) في أ : أي .

(٣) اللّسان (غرب) ١/٦٤٠ .

(٤) في متن الملحة ٥٨ : وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . يُنظر هذا البيتُ في: الحيوان ٣/٤٨٨، وعيون الأخبار ٣/٨٧، والكامل ١/٢٧٧، والأغاني ١٢/٢٧٢، وبهجة المجالس ٢/٧١١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٥، والدّيوان ٩٠.

(٦) في كلتا النّسختين : عين، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبَت .

(٧) في أ : عميّة .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في ب بعد هذه الكلمة : قال النّاظم ــ رحمه الله تعالى ــ، ثُمَّ ذكر هذا البيت .

(١٠) في متن الملحة ٥٨ : فَجَلَّ مَنْ لاَ فِيهِ عَيْبٌ .

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

[١٦٤/ ب] شيء منه[١] بالكمال إلاّ على سبيل / المجاز، لِمَا يعتريه من النّقص والتّغيير والـزّوال؛ فمـا هذا الكمال[٢] حتى لا يؤاخذ قائله بما هو متحمّل[٣] من الخـلل، فقال لذلك[٤]: (فَإِنْ وَجَدتَّ عَيْبـًا فَسُدَّ خَلَلَهُ)، بتوجيه عذر؛ إمّـا لاختصار وإيضاح لمناسبة مَن وُضعت[٥] له كما قيل، أو لإهمال ما أهمله من أجل أنّه لو وسّع في العبارة لم تكن[٦] موافقةً لمن[٧] وُضعت له؛ لأنّ الثّوب لا يفصّل إلاّ على مقدارٍ يُنتَفعُ[٨] به؛ ففي زيادته أو نقصه عدم النّفع به؛ [أو][٩] لضيق نطاقها بما[١٠] وسمها به من الملحة عن استيفاء ما يلـتزم بـه أبوابهـا مـن لوازم الصّناعة؛ فاعترف بذلك، فقال[١١]: (فَجَلَّ[١٢] مَنْ لاَ عَيْبَ فِيهِ وَعَلاَ) فهو[١٣] سبحانه وتعالى .

---

(١) في أ : لم يوصف منه شيءٌ بجمال .

(٢) في أ : الكلام .

(٣) في ب : محتمل .

(٤) في ب : كذلك .

(٥) في أ : لمن وضع .

(٦) في أ : لم يكن .

(٧) في أ : مَنْ .

(٨) في ب : من ينتفع .

(٩) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(١٠) في ب : عمّا .

(١١) في أ : وقال .

(١٢) في أ : جَلّ .

(١٣) في ب : فهو سبحانه الواحد الحقّ تعالى عُلوًّا كبيرًا .

وَالْحَمْـدُ لِـلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى فَـنِعْمَ مَـا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى

قد ختم كلامه بحمد الله [تعالى][1]، [فهو سبحانه][2] الموجب حمده على كلّ ناطق بما أفاض من كلّ خيرٍ لا يتناهى، خصوصـاً العقل الّذي به الوُصول إلى إدراك كلّ شيء أبداه سبحانه في أحسن[3] تقويم .

[يقـول][4]: فـنعم ما أولانا بكرمه[5]، ونعم المولى هو تبارك وتعالى [وتقدّس اسمه][6].

ثُـمَّ الصَّلاَةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَـلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ

وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ الأَبْـرَارِ[7] مَا انْسَلَخَ اللَّيْـلُ مِنَ النَّهَـارِ[8]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : في الحسن .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : بكرامة .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في متن الملحة ٥٨ : وَآلِهِ الأَفَاضِلِ الأَخْيَارِ .

(٨) ورد هذا البيتُ في شرح الملحة ٣٧٢ كالتّالي:

وَآلِـهِ الأَئِمَّـةِ الأَطْهَـارِ القَـائِمِينَ فِـي دُجَـى الأَسْـحَارِ

وقد ورد في متن الملحة ٥٨، وشرح الملحة ٣٧٢ بعد هذا البيت بيتٌ آخر؛ وهو قولُه :

ثُـمَّ عَـلَى أَصْـحَابِهِ وَعِـتْرَتِهْ وَتَـابِعِي مَقَالِـهِ وَسُـنَّتِهْ

تمّ[١] بحمد الله وعونه .

وافق الفراغ في ثامن عشر شهر رمضان المعظَّم، سنة (٨٦٤هـ).

كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى[٢]: إبراهيم بن عبد العالي محمود .

---

(١) وجاء في خاتمة (ب) ما نصّه : «نَجَزَ ما ألّفه الشّيخ الإمام شمس الدّين محمّد بن حسن بن سباع الصّائغ رحمه الله تعالى .

علّقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عليّ بن صدقة غفر الله له، ولجميع المسلمين، آمين.

وتيسّر الفراغ من نسخه في ليلة الاثنين المباركة، تاسع عشر لشهر ربيع الأوّل المشرّف بمولد سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من شهور سنة تسعين وثمانمائة.

أحسن الله عاقبتَها إلى خيرٍ لمحمّدٍ وآله . آمين» .

(٢) وردت في المخطوط بعد لفظ الجلالة كلمةٌ غير واضحة؛ ولعلّ ما أثبتّه هو الأقرب إلى الصّواب .

الفهارس الفنية

أوّلاً: فهرس الآيات القُرآنيّة.

ثانيـــا: فهرس الأحاديث والآثار.

ثالثـــا: فهرس الأمثال والأقوال.

رابعـــاً: فهرس الأشعار والأرجاز.

خامساً: فهرس الأعلام.

سادسا: فهرس القبائل والطوائف.

سابعاً: فهرس البُلدان والأماكن.

ثامناً: فهرس المصادر والمراجع.

١- المخطوطة.

٢- المطبوعة.

تاسعاً: فهرس موضوعات الدّراسة والتّحقيق.

١- فهرس موضوعات الدّراسة.

٢- فهرس موضوعات التّحقيق.

٣- فهرس الفهارس.

أوّلا: فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	رقمها	الصّفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١	٧٣٤
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾	٦-٧	٧١٧
سورة البقرة		
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢	٣٩٩
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾	٢٠	٢٤٢
﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٢٢	٣٩٧
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾	٢٨	٩٠٧
﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	٧١٤
﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾	٣٦	٣٩٨
﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ﴾	٧٥	٣٩٦
﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾	٩٠	٤١١
﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	١٧٥	٥٩٢
﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	١٩٧	٤٩١
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	٥٩٢، ٨٨١

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾	١٩٨	٢٤٧
﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾	٢٠٤	١٣٦
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	٨٤٢
﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	٢١٧	٧١٦
﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	٢٢١	٢٩٧
﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾	٢٢٩	٨١٩
﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾	٢٥١	٧١٦
﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾	٢٥٥	٨٨٤
﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾	٢٨٠	٥٧٦
﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾	٢٨٤	٨٦٧
﴿ لا تُؤَاخِذْنَا﴾	٢٨٦	٨٥٨
سورة آل عمران		
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾	٧	٥٩٣
﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾	٣١	٨٨٣
﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾	٤٣	٦٩١
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾	١٢٨	٨٤٠
﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾	١٣٩	١٩٨

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾	١٤٤	٥٨٨
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٥٩٣
﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾	١٧٤	٣٩٤
سورة النساء		
﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	٢	٢٢٣
﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾	٩	٨٥٧
﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾	٢٦	٨٤٣
﴿فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾	٥٣	٨٢٦
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾	٧٣	٥٤٦، ٨٣٢
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	٨٨١
﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾	٧٩	٢٤٣
﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾	١٢٣	٨٨١
﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾	١٣٧	٨٤٤
﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	١٥٧	٤٦٠
﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾	١٦٢	٧٣٣
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾	١٦٤	٣٤٩

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	١٧١	٥٦٣
سورة المائدة		
﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾	٦	٢٤٣
﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ﴾	٢٧	١٤١
قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا		٧٣٥
التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	٦٨	
﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	٧١	٨٢٠
﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾	٩٥	٢٧٦، ٧٣٠
سورة الأنعام		
﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ		
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٧	٨٣٨
﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾	٩٠	١٤١
﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾	٩٣	٣٩٥
﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾	١٢٤	٩٠١
﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	١٣٢	٥٩٠
﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾	١٣٦	٤١٠
سورة الأعراف		
﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	١٢	٤٨١
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾	٤٣	٢٥٢

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾	٥٣	٨٣٠
﴿مَهْمَا تَأْتَنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾	١٣٢	٨٧٠
﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾	١٥٥	٣٢٧
﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ﴾	١٥٨	٧٣٤
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	١٧٢	٥٨٦
سورة الأنفال		
﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾	١٧	٨٨٧
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	٣٣	٨٤٤
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	٥٨	٩٠٩
سورة التوبة		
﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ﴾	٤٠	٨٥٨
﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾	٤٠	٤٨١
سورة يونس		
﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾	٣٤	٨٩٦
﴿لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	٣٧-٣٨	٦٩٨
سورة هود		
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾	١٥	٨٨١

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً﴾	٥٨	٨٥٥
﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾	١١٢	٢٤٨
سورة يوسف		
﴿إِنِّـــي رَأَيْـــتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	٤	١٩٧
﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾	٢٧	٥٧٥
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	٢٩	٦٢٦
﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾	٣١	٥٨٧
﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾	٣٣	٦١٤
﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾	٣٩	٢٧٥
﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾	٧٧	٨٨٣
﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾	٨٤	٦١٣
﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	٨٥	٢٦٩، ٥٧٠
سورة الرّعد		
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾	٦	٥٥١
﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾	١١	٦٣، ٢٢١
﴿سَلامٌ عَلَيْكُم﴾	٢٤	٢٩٨
سورة إبراهيم		
﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ﴾	١-٢	٧١٦

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
سورة الحجر		
﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢	٢٥٩، ٥٩٣، ٥٩٤
﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾	٦	٦١٠
﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	٧٢	٢٦٨
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٩٢	٢٧٠، ٢٧١
سورة النّحل		
﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلاغُ﴾	٣٥	٨٩٧
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	٤٤	٨٤٣
﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾	٩٦	٥٩٢
سورة الإسراء		
﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾	٨	٨٤٤
﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾	٥٠	٥٧٢
﴿وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾	٧٦	٨٢٦
﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	٨٧٨
سورة الكهف		
﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾	١٨	٣٤٣
﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً﴾	٢٩	٤٠٩، ٤١٠
﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾	٣٣	٧١٤

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ﴾	٣٩-٤٠	٨٨٤
﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾	٥٠	٤٠٩
﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾	٦٣	٧١٩
سورة مريم		
﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾	٤	٤٣٣
﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٠	٥٥٠
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	٥١٢
سورة طه		
﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾	١٢	٥٤٤
﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ﴾	١٤	٥٤٤
﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٦٣	١٩٤
﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾	٧٢	١٤١
﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	٨١	٨٣١
﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾	٩٤	٦١٧
﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾	١٠٨	٢٥٠
سورة الأنبياء		
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٦٦، ٤٥٨
﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾	٥٧	٢٦٥

الآيـــة	رقمها	الصّفحة
﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾	٧٧	٦٣، ٢٢٠
سورة الحج		
﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾	٥	٨٨٣
﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾	١٥	٨٥٧
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾	٣٠	٦٤، ٢٢١
﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾	٣٥	٢٧٦
﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّه النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْض﴾	٤٠	٧١٦
﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾	٤٥	٨٥٨
سورة النور		
﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّأَنْفُسُهُمْ﴾	٦	٣٩٤
سورة الفرقان		
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَاب﴾	٦٨-٦٩	٧٢٢
سورة الشعراء		
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾	٨	٥٥١
سورة النمل		
﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾	١٨	١٩٧

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾	٤٨	٥٧٣
﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾	٨٨	٣٥١
سورة القصص		
﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٨	٨٤٣
﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾	١٥	٣٤٣
﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾	٧٦	٥٤٩
﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾	٧٧	١٣٨
سورة العنكبوت		
﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾	٥٦	٦١٣
سورة الروم		
﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧	٥٧٦
﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾	٢٧	٤٣١
﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٨٨٥
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٧	٥٧٥
سورة لقمان		
﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾	١٤	٢٢٦

الآيـــة	رقمها	الصّفحة
﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾	٢٧	٥٥٣
سورة السجدة		
﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا شَفِيعٍ﴾	٤	٦٣، ٢١٩
سورة الأحزاب		
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾	٤٠	٤٥٩، ٧٠٠
سورة سبأ		
﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾	٢٤	٦٩٥
سورة فاطر		
﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾	١	٧٤٥
﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾	٣	٦٣، ٢١٩
﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾	٨	٨٨٦
﴿فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾	٨	٨٨٧
﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾	٣٦	٨٢٩
﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ﴾	٣٧	٨٥٤
سورة يس		
﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾	٣٠	٣٩٥
سورة الصافات		
﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾	٤٧	٤٩٠

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٦٩٥
﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾	١٧٤	١٤٠
سورة ص		
﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٤٨٧
﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً﴾	٤٤	٤٠٩
﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾	٤٧	١٩٨
﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	٧٥	٥٩٢
سورة الزمر		
﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	١٦	٦١٢
﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾	٥٦	٦١٣
سورة غافر		
﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾	٣٦	٥٤٥، ٨٩١
﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾	٣٧	٨٩١
سورة فصّلت		
﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	١١	١٩٦
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٢٤٧
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	٢٥	٢٣٣
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾	٥٢-٥٣	٧١٩

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
سورة الزخرف		
﴿يَا عِبَادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾	٦٨	٦١٣
﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٨٥٦
سورة الدّخان		
﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾	١-٢-٣	٥٤٩
﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾	٤-٥	٣٨٩
﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾	٣٩	٢٤٢
﴿يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً﴾	٤١	١٧٩
سورة الأحقاف		
﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ﴾	٤	٦٤، ٢٢١
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾	٣٣	٥٩١
سورة محمد		
﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾	٣٨	٢٣٢
سورة الحجرات		
﴿وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾	٢	٢٤٩
﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾	١٤	٨٥٢
سورة ق		
﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ﴾	٦	٨٥٤

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
سورة الذاريات		
﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾	٥٠	١٣٩
سورة النجم		
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾	٣	٢٣٣
سورة القمر		
﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾	١٢	٤٣٣
سورة الواقعة		
﴿عُرُباً أَتْرَاباً﴾	٣٧	١٤٧
سورة الحديد		
﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾	٢٣	٨٢٧
﴿لِـــئَلاَّ يَعْـــلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾	٢٩	٨٢٠
سورة المجادلة		
﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	٢	٥٨٧
سورة الحشر		
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا﴾	١٠	٦٢٦
سورة المنافقون		
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾	١	٥٥٠
﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّق﴾	١٠	٨٣٢

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
سورة الطلاق		
﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه﴾	٧	٨٥٦
﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾	٨	٨٩٥
سورة التحريم		
﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٤	١٨٧
سورة القلم		
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾	٤	٥٥١
سورة الحاقّة		
﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾	٢٧	٥٤١
﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾	٢٨-٢٩	٦١٥
سورة نوح		
﴿وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾	٢٣	٧٩٨
سورة الجنّ		
﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً﴾	١٣	٨٨٢
سورة المزمل		
﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾	٢	٨٦١
﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾	١٢	٥٦٠
﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾	١٥-١٦	١٢٥

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾	٢٠	٨٢٠،٥٥٩
سورة المدثر		
﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾	٣٥	٨٠٨
سورة القيامة		
﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	١	٤٨٢
﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾	٦	٩٠٦
﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾	٣١	٤٨٣
﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾	٣٤-٣٥	٧١٣
سورة الإنسان		
﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾	١	٨٩٦
﴿سَلاسِلا﴾	٤	
﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾	٦	٢٤٤
﴿قَوَارِيرَا﴾	١٥	٧٩٨
سورة المرسلات		
﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾	٣٦	٨٣٥
سورة النّبأ		
﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً﴾	٣١-٣٢	٧١٧
﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً﴾	٤٠	٥٤١
سورة عبس		
﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾	٢٣	٨٥١

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
سورة الإنفطار		
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	١٧-١٨	٧١٣
سورة المطففين		
﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾	١	٢٣٠،٢٩٨
﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾	٢	
﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾	٣	٣٢٧
سورة الانشقاق		
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾	١٩	٢٣٣
سورة البروج		
﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾	٣-٤	٢٧٠
سورة الأعلى		
﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾	١٧	٤٢٧
سورة الفجر		
﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾	٢٧	٦٠٩
سورة البلد		
﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	١٤-١٥	٣٥٨
سورة الشمس		
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾	٩	٢٧٠

الآيـــــة	رقمها	الصّفحة
سورة الليل		
﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾	٥	٣٢٩
سورة الضحى		
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	٥	١١٤، ٣٢٩
سورة الشرح		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	٨٥٣
سورة التين		
﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ﴾	٣-٤	٢٧٠
سورة العلق		
﴿كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	١٥-١٦	٧١٨
سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١	٨٦٠
سورة العصر		
﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾	١-٢	٢٦٩
سورة الكوثر		
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	١	٣٢٨، ٥٤٨
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٨٠٧
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	٣	٨٥١
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾	٤	٨٦٠

ثانيا: فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	الصفحة
«أصدق كلمة قالها الشّاعر كلمة لبيد ...» .	١٠٤
«أعضّوه بهن أبيه» .	١٦٧
«أمرٌ بمعروف صدقة» .	٢٩٨
«أنا أفصح من نطق بالضّاد؛ بيد أنّي من قريش، واسترضعت في بني سعد» .	٤٥٩
«أنا جذيلها المحكّك وعذيقها المرجّبُ» .	٦٥٤
«ثوبي حجر» .	٦٢٨
«رباطُ يوم وليلة أفضلُ من صيام شهرٍ وقيامه» .	٢٧٥
«فإن جاء صاحبها وإلاّ استمتع بها» .	٨٨٥
«فهو لما سواها أضيع» .	٤٢٤
«لا خير بخيرٍ بعده النّارُ» .	٥٩٠
«ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشّعرة البيضاء في جلد الثّور الأسود ... » .	٤٧٦
«من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت» .	٤٠٩
«من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفر له» .	٨٧٣
«يا رسول الله لا تُشرف يصبك سهمٌ» .	٨٩٠
«يُطبع المؤمن على كلّ خلق ليس الخيانة الكذب» .	٤٧١

ثالثا: فهرس الأمثال والأقوال

المثل أو القول	الصفحة
ائت السّوق لأنّك تشتري لنا شيئـــاً .	٥٤٣
أتاني سواك .	٤٧٦
أحمق من هبنّقة .	٤٢٥
أخطب ما يكون الأمير قائمـــاً .	٣٠٤
إذا بلغ الرّجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّوابّ .	٥٣٣
استوى الماءُ والخشبةَ .	٣٦٨
أسود من حنك الغراب .	٤٢٥
اشتمل الصّمّاء .	٣٥٥
أصبح ليل .	٦٢٧
أفلس من ابن المذلّق .	٤٢٤
أقمن به .	٤٢٣
الله الله عباد الله	٥٣١
إنّها لإبل أم شاء .	٦٩٨
إنّي ممّا أن أفعل .	٥٠٨
أهلك واللّيل .	٥٢٧
تسمع بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه .	٢٩٦
جاء البرْد والطّيالسة .	٣٦٩

المثل أو القول	الصفحة
حسبك الحديث فينام النّاس .	٨٣٤
خذ اللّصّ قبل يأخذك .	٨٩١
الذّود إلى الذّود إبِلٌ .	٢٢٣
رجع القهقرى .	٣٥٦
الرجل خير من المرأة.	١٢٥
رميت عن القوس .	١٣٦ —
	٢٣٣
سار الجمزى .	٣٥٥
شرٌّ أهرّ ذا نابٍ .	٥٠٥
شربي السّويق ملتوتـــًا .	٣٨٥
عربت معدة الفصيل .	١٤٧
قضيّة ولا أبا حسن لها .	٥٠١
قعد القرفصاء .	٣٥٥
كيف أنت وقصعةٌ من ثريد .	٣٧٠
لا أفعله ما أنّ في السّماء نجمـــًا .	٥٤٩
لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن .	٨٣٦
لا يسعني شيء ويعجز عنك .	٨٣٦
لو تركت النّاقة وفصيلها لرضعها .	٣٦٩
ما أحسن في الهيجاء لقاءها!، وأكثر في اللّزبات عطاءها!.	٥٢٣

المثل أو القول	الصفحة
ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها .	٥٨١
ما أنا كأنت، ولا أنا كإيّاك .	٢٤٨
ما أيسر فلانـــًا ! وما أسنّه ! .	٥١٤
ماز رأسك والسيف	٥٣٠
النّاقص والأشجّ أعدلا بني مروان .	٤٣١
نعم السّير على بئس العيرُ .	٤١١
هو ألصُّ من شظاظ .	٤٢٣
هو أهوج منه .	٤٢٥
هـــو منّي مقعد القابلة، وعمرو مزجر الكلب، وعبد الله مناط الثّريّا.	٤٤٩
والله لا أريمُ هذا الموضع أو أموتَ أو تخلّيها .	٨٤٠
والله ما هي بنعم المولودة؛ نصرها بكاء، وبرّها سرقة .	٤١١
وا من حفر بئر زمزماه .	٦٢٤
يا شا ارْجُني .	٦٤٢

رابعا: فهرس الأشعار والأرجاز

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
الهمزة المضمومة			
كأنّ دنانيرًا	لقاء	الطّويل	٧٧٤
إذا كان	الشّتاء	الوافر	٥٧٩
كأنّ سبيئة	وماء	الوافر	٥٨٢
سيغنيني	غناء	الوافر	٧٩٠
إذا عاش	والفتاء	الوافر	٧٩٣
الهمزة المكسورة			
لا أقعد	الهيجاء	الرّجز	٣٦٤
ولو توالت	الأعداء	الرّجز	٣٦٤
ربّما	نجلاء	الخفيف	٢٦٠
الباء السّاكنة			
كهزّ	اضطرب	المتقارب	٦٩٣
الباء المفتوحة			
وواردةٍ	أصهبا	الطّويل	٤٣٤
رددّت	تحلّبا	الطّويل	٤٣٥
إن تصرمونا	إرهابـــا	البسيط	٨٧٣
فغضّ	كلابـــا	الوافر	١٣٩

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
أعبدًا	واغترابا	الوافر	٣٥٣
وكائن	المصابا	الوافر	٨٩٥
الباء المضمومة			
على أحوذيّين	وتغيب	الطّويل	١٩٠
فلا تتركنيّ	أجرب	الطّويل	٢٢٤
فإن تسألوني	طبيب	الطّويل	٢٤٤
ومالي	مذهب	الطّويل	٤٦٨
فإيّاك	جالب	الطّويل	٥٢٩
فقلت	قريب	الطّويل	٥٣٩
فبيناه	نجيب	الطّويل	٧٨٤
ليالي	هبوب	الطّويل	٧٩٣
لكنّه	رجب	البسيط	٧١٢
شيئان	تهذيب	البسيط	٧٤٤
عدل	تركيب	البسيط	٧٤٤
والنّون	تقريب	البسيط	٧٤٤
اردد	مكروب	البسيط	٨٢٤
ولو أنّ	أحجب	الكامل	٣٩٣
هذا لعمركم	ولا أب	الكامل	٤٩٢
عمرك	صاحبه	الرّجز	٤١٢

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لا بارك الله	مطّلب	المنسرح	١٧٦، ٧٧٩
الباء المكسورة			
قتلت	قارب	الطّويل	١٦٣
فإن يك	كرب	الطّويل	٦٣، ٢٢٠
نجوت	طالب	الطّويل	٢٧٧
وما زال	لغروب	الطّويل	٢٨٣
كليني	الكواكب	الطّويل	٦٤٤
فما سوّدتني	ولا أب	الطّويل	٧٧٩
سراة	العراب	الوافر	٥٨٠
أمرتك	نشب	البسيط	٣٢٧
يبكيك	عجب	البسيط	٦٢٠
لم تتلفّع	العلب	المنسرح	٧٦٠
يا بن أمّي	مجاب	الخفيف	٦١٧
التّاء المفتوحة			
يا أبجر	أنتا	الرّجز	٦٠٣
أنت	جعتا	الرّجز	٦٠٣
التّاء المضمومة			
ربّما	شمالات	المديد	٧٨٨
وكنت	ملمّات	البسيط	٣٣٧

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
فإنّ الماء	طويت	الوافر	١٧١
ليت	ليت	الرّجز	٣١٨
ليت	فاشتريت	الرّجز	٣١٨
التّاء المكسورة			
ألا عمر	الغفلات	الطّويل	٤٩٨
وكنت	فشلّت	الطّويل	٧٢٣
الجيم المضمومة			
شربن	نئيج	الطّويل	٢٤٤
الجيم المكسورة			
كأنّ أصوات	الفراريج	البسيط	٥٦١
فلثمت	الحشرج	الكامل	٢٤٢
الحاء المفتوحة			
يا ليت	فنصطلحا	البسيط	٨٣٢
سأترك	فأستريحا	الوافر	٧٨٦، ٨٣٣
يا ناق	فسيحا	الرّجز	٨٣٠
إلى	فنستريحا	الرّجز	٨٣٠
الحاء المضمومة			
بودّك	وريحها	الطّويل	٢٤١
وردّ	مصبوح	البسيط	٤٩٩

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لو كان	الأماديح	البسيط	٧٩٥
نهيتك	صحيح	الوافر	١٥٦
من صدّ	براح	مجزوء الكامل	٤٨٥
يا بؤس	فاستراحوا	مجزوء الكامل	٦٤٣
الحاء المكسورة			
لها خائل	الجوانح	الطّويل	٢٧٨
الدّال السّاكنة			
يا حكم	الجارود	الرّجز	٦٠٦
سرادق	ممدود	الرّجز	٦٠٦
الدّال المفتوحة			
وصلّ	فاعبدا	الطّويل	٢٢٩
وما كلّ	منجدا	الطّويل	٥٧٣
معاوي	الحديدا	الوافر	٥٨٦
كاللّذ	فاصطيدا	الرّجز	٧٨٣
الدّال المضمومة			
ورجّ	يزيد	الطّويل	٢٣٢
فإن تمس	وفود	الطّويل	٢٦٠
إذا كانت	مهنّد	الطّويل	٣٦٩
ولكنّما	وموحد	الطّويل	٧٤٦

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
يقولون	بعيد	الطّويل	٨٩٤
لا تعبدنّ	حدد	البسيط	١٠٠
وربّ	وجيد	الوافر	٧٣٥
الدّال المكسورة			
وإن يلتق	المعمّد	الطّويل	٢٢٤
وبالجسم	تشهد	الطّويل	٣٨٨
فقام	هند	الطّويل	٤٨٩
فقلت	ماجد	الطّويل	٥٤٦
دعاني	بقعدد	الطّويل	٥٩١
بذيّالك	زهد	الطّويل	٦٧٣
ولكن	الوجد	الطّويل	٦٧٣
فإنّ الّذي	خالد	الطّويل	٧٨٤
متى تأته	موقد	الطّويل	٨٧٧
ولا أرى	أحد	البسيط	٢٣٩
قالت	فقد	البسيط	٥٦٤
يا لقومي	ازدياد	الخفيف	٦٢٢
كأنّ رحلي	وحد	البسيط	٨٠٧
هل تعرفون	الجسد	البسيط	٨٣٠
ألم يأتيك	زياد	الوافر	٧٧٩

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
سقط	باليد	الكامل	٣٩٥
وبات	الأرمد	المتقارِب	٥٧٦
الرّاء السّاكنة			
لنعم	الخصر	الطّويل	٦٤٧، ٧٨٦
من يك	نهر	الرّجز	٦٨٥
لا أدلج	أبتكر	الرّجز	٦٨٥
أقسم	عمر	الرّجز	٧٣٧
ثمّ راحوا	الأزر	الرّمل	٣٩٨
الرّاء المفتوحة			
وكنّا	حميرا	الطّويل	٣٣٤
فلا أب	تأزّرا	الطّويل	٤٩٦
قهرناكم	الأصاغرا	الطّويل	٧٠٢
حتّى ظهرت	القمرا	البسيط	٨٠٨
أيّان نؤمنك	حذرا	البسيط	٧٨٠
وربّت	تغارا	الوافر	٢٦١
متى ما	تستطارا	الوافر	٣٨٦
ألا أبلغ	فرّا	الوافر	٧٧٥
بانت	جاره	مجزوء الكامل	٥٠٤
فيا الغلامان	فرّا	الرّجز	٦٠٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
إيّاكما	شرّا	الرّجز	٦٠٨
إنّي وأسطار	سطرا	الرّجز	٧٤٠
لقائل	نصرا	الرّجز	٧٤٠
لا تتركنّي	شطيرا	الرّجز	٨٢٤
إنّي إذن	أطيرا	الرّجز	٨٢٤
والذّئب	والمطرا	المنسرح	٣٠٦
أنفسـًا	جهارَا	المتقارب	٤٣٥
الرّاء المضمومة			
فأحسن	آسر	الطّويل	٢٤٨
وإنّي لتعروني	القطر	الطّويل	٢٥١، ٣٩٦
ألا أيّهذا	المقادر	الطّويل	٦١٠
لها بشر	ولا نزر	الطّويل	٦٣١
قفي	يذكر	الطّويل	٦٣٩
خذوا	يُذكر	الطّويل	٦٥٠
حمامة	مطيرها	الطّويل	٧٠٧
فراق	العمر	الطّويل	٨٤٠
فقلت	لا يضيرها	الطّويل	٨٧٦
فأصبحت	شاجر	الطّويل	٨٧٧
يا لبكر	الفرار	المديد	٦١٩

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
يبكي	مسرور	البسيط	٢٨٤
وأنّني حيثما	فأنظور	البسيط	٧٨١
له زجل	زمير	الوافر	٧٨٥
إلى الجوديّ	انحسار	الوافر	٧٩١
يا زبرقان	والفخر	الكامل	٣٧٠
إنّ النّبوّة	أطهار	الكامل	٥٥٦
عوجوا	قفر	الكامل	٦٩٨
طلب	غدور	الكامل	٧٩٧
ولقد	هرير	الرّمل	٥٧، ٧٣٧
قامت	عامر	السّريع	٧٧٦
تركتني	ناصر	السّريع	٧٧٦
ثمّ كانوا	والدّبور	الخفيف	٥٧٢، ٥٨١
الرّاء المكسورة			
وتركب	الأباهر	الطّويل	٢٢٧
فقال	ما ندري	الطّويل	٢٦٧
تسائل	جسور	الطّويل	٢٧٥
ولست	يسر	الطّويل	٤٣٦
لاستسهلنّ	لصابر	الطّويل	٨٣٩
أنا ابن دارة	عار	البسيط	٣٨٢

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
يا ما أميلح	والسّمر	البسيط	٥٠٦
حار بن كعب	الجماخير	البسيط	٦٣٤
جاء	قدر	البسيط	٦٩٥
لولا فوارس	بالجار	البسيط	٨٥٠
تركنا	النّسور	الوافر	٤٧٢
أبحنا	الصّغير	الوافر	٤٧٢
أصابهم	النّضير	الوافر	٤٧٦
لمن الدّيار	دهر	الكامل	٦٤، ٧٤، ٢٢١
ما زال	الأشبار	الكامل	٢٣٦
يدني	مثار	الكامل	٢٣٦
كم عمّة	عشاري	الكامل	٤٤٠
وإذا تباع	المشتري	الكامل	٤٧٧
لا يبعدن	الجزر	الكامل	٧٣٢
النّازلين	الأزر	الكامل	٧٣٢
وإذا الرّجال	الأبصار	الكامل	٧٨٨
ولنعم	الذّعر	الكامل	٩١٣
أنا	شعري	الرّجز	٢٢٥
يركب	جمهور	الرّجز	٣٦٥
مخافة	المحبور	الرّجز	٣٦٥

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
والهول	الهبور	الرّجز	٣٦٥
جاري	عذيري	الرّجز	٦٤٢
إذًا تقول	العجير	الرّجز	٩١٢
تصدق	جير	الرّجز	٩١٢
ولست	للكاثر	السّريع	٤٢٧
الزّاي			
تعدية	والهمزه	السّريع	٣٣٠
السّين المفتوحة			
إنّي	أمسا	الرّجز	٩١٠
عجائزًا	خمسا	الرّجز	٩١٠
يأكلن	همسا	الرّجز	٩١٠
لا ترك	ضرسا	الرّجز	٩١٠
السّين المضمومة			
تالله	والآس	البسيط	٢٦٥
وافقعسٌ	فقعس	الرّجز	٦٢٤
السّين المكسورة			
يقول	باس	الطّويل	١٠١
يا مرو	ييأس	الكامل	٦٣٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
الضّاد			
ووصاحب	لينهضا	الرّجز	٢٧١
إذا	تمضمضا	الرّجز	٢٧١
الطّاء			
وما أنا	الضّابط	المتقارب	٣٧١
العين المفتوحة			
هم صلبوا	بأجدعا	الطّويل	٢٢٥
فلمّا تفرّقنا	معا	الطّويل	٢٥٢
لعلّك	أجدعا	الطّويل	٥٣٩
فإن تزجراني	ممنّعا	الطّويل	٧٩٦
يا ابن	سمعا	البسيط	٨٣١
قفي	الوداعا	الوافر	٥٨٥، ٧٨٨
أنا ابن	وقوعا	الوافر	٧٤١
يا ليت	رواجعا	الرّجز	٥٤١
يا ليتني	مرضعا	الرّجز	٧٠٩
تحملني	أكتعا	الرّجز	٧٠٩
إذا بكيت	أربعا	الرّجز	٧٠٩
ولا أزال	أجمعا	الرّجز	٧٠٩
قد صرّت	أجمعا	الرّجز	٧١١

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
إنّ عليّ	تبايعا	الرّجز	٧٢٢
تؤخذ	طائعا	الرّجز	٧٢٢
أما ترى	طالعا	الرّجز	٩٠٣
نجمـــاً	ساطعا	الرّجز	٩٠٣
العين المضمومة			
إذا أمّ	تدمع	الطّويل	٢٢٦
وما زلت	يافع	الطّويل	٢٣٧
خليليّ	أقاطع	الطّويل	٢٩٩
إذا متّ	أصنع	الطّويل	٥٧٨
وهل يرجع	البلاقع	الطّويل	٨٠٤
منّا الأناة	سرع	البسيط	٥٤٨
سبقوا	مصرع	الكامل	٦١٤
لمّا أتى	الخشّع	الكامل	٧٧٦
يا أقرع	أقرع	الرّجز	٨٧٥
أوّل البيت	**آخره**	**بحره**	
إنّك	تصرع	الرّجز	٨٧٥
العين المكسورة			
تكنّفني	المطاع	الوافر	٦٢٠
أعائش	المضيع	الوافر	٦٤٣

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
أطوّف	لكاع	الوافر	٩١٤
يا بنت	واهجعي	الرّجز	٦١٦
لا نسب	الرّاقع	السّريع	٤٩١
الفاء المفتوحة			
إنّ الرّبيع	والخريفا	الرّجز	٥٥٥
يدا	والصّيوفا	الرّجز	٥٥٥
الفاء المضمومة			
وقالوا	عارف	الطّويل	٥٨٩
وما قام	أعرف	الطّويل	٨٣٣
بني غدانة	خزف	البسيط	٥٨٨
الفاء المكسورة			
تنفي	الصّياريف	البسيط	٣٦٠، ٧٨١
للبس	الشّفوف	الوافر	٨٣٧
عليه	لمستعطف	المتقارب	٧٥٦
القاف السّاكنة			
لواحق	كالمقق	الرّجز	٢٤٧
القاف المفتوحة			
وفارس	صدقا	البسيط	٢٥٧

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
القاف المكسورة			
ولولا جنان	يمزّق	الطّويل	٣٩٨
فإن كنت	أمزّق	الطّويل	٨٥٢
يا ربّ	بطلاق	الكامل	١٢١
فاقر الهموم	المعنق	الكامل	٥٧، ٧٩٦
تولي	المستقي	الكامل	٤٢٨
ضربت	الأواقي	الخفيف	٦٠٥
الكاف المفتوحة			
تجانف	لسوائكا	الطّويل	٢٨٧
يا أبتا	عساكا	الرّجز	٦١٨
دار	هواكا	الرّجز	٧٨٥
فقلت	هالكا	المتقارب	٣٣٧
الكاف المضمومة			
يا حار	ولا ملك	البسيط	٦٣٣
حوكت	تحاك	الرّجز	٣١٧
تختبط	تشاك	الرّجز	٣١٧
الكاف المكسورة			
كأنّ	والفكّ	الرّجز	١٨٥
ليث	ضنك	الرّجز	١٨٥

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
اللاّم السّاكنة			
إنّي	الوسائل	مجزوء الكامل	٤١٠
صعدة	تمل	الرّمل	٨٧٩
ضعيف	الأجل	المتقارب	٣٨٩
اللاّم المفتوحة			
ألا يا	بعلا	الطّويل	٦١١
ذريني	بأخيلا	الطّويل	٧٥٠
فقلت	وقابله	الطّويل	٩١٤
يا صاح	الأملا	البسيط	٣٩١
كن للخليل	أو بخلا	البسيط	٣٩٥
رأيت	فعالا	الوافر	٢٣٩، ٤٧٢
محمّد	تبالا	الوافر	٧٩٥، ٣٥٨
أبني كليب	الأغلالا	الكامل	٧٨٣
ولا ترى	حلائلا	الرّجز	٢٤٦
كه	عاضلا	الرّجز	٢٤٦
فلا مزنة	إبقالها	المتقارب	٧٧٥
لقد علم	شمالا	المتقارب	٥٥٦
بأنك ربيع	الثّمالا	المتقارب	٥٥٦

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
اللاّم المضمومة			
ألا كلّ	زائل	الطّويل	١٠٤، ٢٤٠، ٤٧٠
فما زالت	أشكل	الطّويل	٢٢٩
وقفت	الهواطل	الطّويل	٣٩٧
فقلت	تُقتل	الطّويل	٤٢٠
وما مثله	يذبُل	الطّويل	٥٦٩
وكلّ أناس	الأنامل	الطّويل	٦٥٥
ولو لم يكن	سائله	الطّويل	٨٥٦
حيّتك	يا جمل	البسيط	١٢٧
ما ضرّها	يا رجل	البسيط	١٢٧
أتنتهون	والفتل	البسيط	٢٤٧
كم نالني	أحتمل	البسيط	٢٩٢
وما هجرتك	ولا جمل	البسيط	٤٩٣
في فتية	وينتعل	البسيط	٥٥٧
ليت	يا رجل	البسيط	٦٠٣
كما خطّ	أو يزيل	الوافر	٢٨٠
لميّة	خلل	مجزوء الوافر	٣٨٨
من عهد	وقتالها	الكامل	٢٢٢
إنّ الّذي	وأطول	الكامل	٤٣٢

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
أنت	جليل	الرّجز	٥٨١
إذا	بليل	الرّجز	٥٨١
ألا حبّذا	الجاهل	المتقارب	٤١٦
اللاّم المكسورة			
فمثلك	محول	الطّويل	١٢١، ٢٥٧
وهل يعمن	أحوال	الطّويل	٢٢٦
غدت	مجهل	الطّويل	٢٣١
تصدّ	مطفل	الطّويل	٢٣٣
وقالت	تنجلي	الطّويل	٢٢٧
فقلت	أوصالي	الطّويل	٢٦٩
حلفت	صال	الطّويل	٢٧٠
وقد أغتدي	هيكل	الطّويل	٣٩٩
ألا ربّ	جلجل	الطّويل	٤٧٩
ولست	فضل	الطّويل	٧٨٢
كستها	مرفل	الطّويل	٧٨٩
إذا النّعجة	تترل	الطّويل	٨٧٨
ألا اصطبار	أمثالي	البسيط	٤٩٧
لورد	الكمال	الوافر	٢٣١
ألا نادت	لا أبالي	الوافر	٢٦٤

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
بضرب	المقيل	الوافر	٣٥٨
فكونوا	الطّحال	الوافر	٣٧٢
كمنية	مالي	الوافر	٥٤٧
فساغ	الزّلال	الوافر	٩٠٠
أم لا سبيل	السّلسل	الكامل	٢٢٣
أزهير	بهيضل	الكامل	٢٥٥، ٧٧٧
إنّي بحبلك	نبلي	الكامل	٣٤٤
ممّن حملن	مهبّل	الكامل	٣٤٥
استغن	فتجمّل	الكامل	٨٨٠
ومنهل	منهل	الرّجز	٢٣٤
قالت	الكلكال	الرّجز	٧٨٠
في لجّة	فل	الرّجز	٧٩١
كأنّ خصييه	التّدلدل	الرّجز	٨٠١
ظرف	حنظل	الرّجز	٨٠١
فاليوم	واغل	السّريع	٧٩٤
قرّبا	حيال	الخفيف	٢٣٤
رسم	جلله	الخفيف	٢٥٨
علموا	سؤل	الخفيف	٥٥٩
وكأنّ	زلال	الخفيف	٧٨٢

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
الميم السّاكنة			
بأبه اقتدى	الكرم	الرّجز	١٦٩
ومن	ظلم	الرّجز	١٦٩
الميم المفتوحة			
فأطرق	لصمّما	الطّويل	١٩٤
هما أخوا	فدعاهما	الطّويل	٢٨٠
جزى	وأكرما	الطّويل	٥١٢
وقال	المقدّما	الطّويل	٥٢٣
هم الفاعلون	معظما	الطّويل	٧٩٣
ألا أَضحت	أماما	الوافر	٦٤٨
وكنت	وتستقيما	الوافر	٣٤٨، ٨٤٠
يا جيرة	والمسمعا	الكامل	٣٤٨
كرّرت	والأدمعا	الكامل	٣٤٨
إن تغفر	جمّا	الرّجز	٤٨٤
وأيّ	لا ألّما	الرّجز	٤٨٤
كافـًا	وطاسمـا	الرّجز	٥٦٦
ضخم	الأضخمّا	الرّجز	٧٧٧
أقول	اللّهمّا	الرّجز	٧٩٨
ولا تخالف	فتندما	الرّجز	٥٧، ٨٣١

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لمّا رأت	لامها	السّريع	٢٧٩، ٥٦١
الميم المضمومة			
تعلّقت	حجم	الطّويل	٣٨٦
صغيرين	البهم	الطّويل	٣٨٦
أهاجتك	وميمها	الطّويل	٥٦٥
لقد كان	سائم	الطّويل	٧٢٤
إذا ما	الجراضم	الطّويل	٨٥٩
للفتى	قدمه	المديد	٩٠٢
يغضي	يبتسم	البسيط	٦٣، ٢١٨
ألا ارعواء	هرم	البسيط	٤٩٧
إنّ ابن حارثة	علموا	البسيط	٦٤٨
وإن أتاه	ولا حرم	البسيط	٨٧٤
تمرّون	حرام	الوافر	٣٢٦
فلا لغو	مقيم	الوافر	٤٩٣
سلام الله	السّلام	الوافر	٦٠٤، ٧٨٧
ألا يا نخلة	السّلام	الوافر	٧٨٧
فطلّقها	الحسام	الوافر	٨٨٧
غلب	أقدامها	الكامل	٢٤٢
ندم	وخيم	الكامل	٤٨٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لا تنه	عظيم	الكامل	٨٣٧
لعن	قدّام	الكامل	٨٩٩
بل	قتمه	الرّجز	٢٥٨
لا يشترى	جهرمه	الرّجز	٢٥٨
لا أعدّ	الإعدام	الخفيف	٣٣٦
الميم المكسورة			
وأعلم	عم	الطّويل	١٣٢
تناوله	وللفم	الطّويل	٢٤٩
كأنّ فتات	لم يحطّم	الطّويل	٣٩٤
تنكّرت	المكرّم	الطّويل	٦٣٥
تراه	أصلم	الطّويل	٧٧٨
ومهما	تعلم	الطّويل	٧٨٠
أماويّ	يندم	الطّويل	٨٧١
ونطعنهم	العمائم	الطّويل	٩٠٢
لم ألف	قدم	البسيط	٤٧٥
فصالحونا	عام	البسيط	٦٣٤
يديت	الكريم	الوافر	٦٦٤
إذا قالت	حذام	الوافر	٩١٥
فلقد أراني	أمامي	الكامل	٢٣٥

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
حاشا	والشّتم	الكامل	٢٣٨- ٤٧٢
شربت	الدّيلم	الكامل	٢٤٥
لا يركنن	لحمام	الكامل	٧٤- ٣٩٠
ولقد خشيت	ضمضم	الكامل	٣٩٤
اردد	وإن لم	الكامل	٨٥٣
يضحكن	المنهمّ	الرّجز	٢٤٩
كأنّ	عصام	الرّجز	٢٨١
زيد	باللّجام	الرّجز	٢٨١
قواطنـــاً	الحمي	الرّجز	٧٩٢
ماويّ	بالميسم	السّريع	٢٦١
النّون السّاكنة			
متى كان	الخيامن	الوافر	١٥٩
أيهات	الأيّامن	الكامل	١٦٠
يا صاح	الذّرّفن	الرّجز	١٥٨
من طلل	أهجن	الرّجز	١٥٨
وقاتم	المخترقن	الرّجز	١٦١
ومشتبه	الخفقن	الرّجز	١٦١
قالت	وإن	الرّجز	٨٨٨
كان	وإن	الرّجز	٨٨٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
ربّ	سنن	الرّمل	٨٣٢
يا ربّ	واغتدين	السّريع	٨٩٤
النّون المفتوحة			
أقاطن	قطنا	البسيط	٢٩٩
نجّيت	مشحونا	البسيط	٣٨٩
وقفت	بانا	البسيط	٧١٨
لتسمعنّ	عثمانا	البسيط	٧٧٥
بكر	ألومهنّه	مجزوء الكامل	٥٤٢
ويقلن	فقلت إنّه	مجزوء الكامل	٥٤٢
تنفكّ	تكونه	مجزوء الكامل	٥٧٠
باسم	دينا	الرّجز	٤٢١
ولو	شقينا	الرّجز	٤٢١
فحبّذا	دينا	الرّجز	٦٦٨
هويت	السّمانا	المتقارب	٦٦٨
النّون المضمومة			
مهلاً	ضننوا	البسيط	٧٧٨
ولم يبق	دانوا	الهزج	٤٧٧
صاح	مبين	الخفيف	٥٧٠
النّون المكسورة			
لنعم	الإحن	البسيط	٤٠٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
من يفعل	مثلان	البسيط	٧٨٧، ٨٨٤
أكلّ	يقيني	الوافر	١٩٩
وماذا	الأربعين	الوافر	١٩٩
وكلّ أخٍ	الفرقدان	الوافر	٤٧٤
وقدما	تجاوبان	الوافر	٥٩٤
ولو أنّا	اليقين	الوافر	٦٦٥
فإمّا	سميني	الوافر	٦٩٦
وإلاّ	تتّقيني	الوافر	٦٩٦
فقلت	داعيان	الوافر	٨٣٥
ونحر	حقّان	الهزج	٥٣٧
تركن	الشّنّ	الرّجز	٧٨٠
حيثما	الأزمان	الخفيف	٨٧٨
الهاء المفتوحة			
إذا رضيت	رضاها	الوافر	٢٣٠
ألقى الصّحيفة	ألقاها	الكامل	٢٢٨
إنّ أباها	أباها	الرّجز	١٦٩
قد بلغا	غايتاها	الرّجز	١٦٩
واهـــًا	واها	الرّجز	٥٠٣
جعلتني	شقاها	الخفيف	١٠٦

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
وأنا	يتناهى	الخفيف	١٠٦
الهاء المضمومة			
أيا من	أنساه	الهزج	٧١٣
لك الله	الله	الهزج	٧١٣
ألا من	سواه	المتقارب	٤٧٧
الواو			
إنّما	ذووه	مجزوء الكامل	٢٨٤
جمعت	بمرعوي	الطّويل	٣٧٣
الياء			
وإمّا	كفانيا	الطّويل	١٧٠
ألا حبّذا	هيا	الطّويل	٤١٦
تعزّ	واقيا	الطّويل	٤٨٥
يا راكبـًا	تلاقيا	الطّويل	٦٠٢
كأنّ العقيليّين	بازيا	الطّويل	٧٥٠
وإنّك	آتيا	الطّويل	٨٧٩
وعين	المساويا	الطّويل	٩٢١
أموالنا	نبنيها	البسيط	٢٥١
مهما	سربالیه	السّريع	٨٧٢
لا هيثم	للمطيّ	الرّجز	٥٠٠

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لتقعدنّ	القصيّ	الرّجز	٦٧٢
منّي	المقليّ	الرّجز	٦٧٢
أو تحلفي	العليّ	الرّجز	٦٧٢
أنّي	الصّبيّ	الرّجز	٦٧٢
الألف اللّيّنة			
وكم مالئ	كالدّمى	الطّويل	٣٤٥
فكلّ ما	النّوى	الرّجز	٥٩٣

خامساً: فهرس الأعلام

العلم	الصّفحة
الهمزة	
أُبيّ بن كعب رضي الله عنه	٨٨٥
الأخفش (الأوسط)	٥٢، ٦٣، ٢٣٩، ٣١٠، ٣٨٠، ٤٧٢، ٥٠٧، ٥٢٢، ٥٦٥، ٦٩٢
الأصمعيّ	٢٨٣
الأعشى	٢٨٧، ٧٢٤
الأعمش	٧٩٨
امرؤ القيس	٦٤،١٢١، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٦٤٧، ٧٤
أوس بن حجر	٦٣٥
إياس بن الأرتّ	٦٣،٢٢٠
أيّوب عليه السلام	٤٠٩
الباء	
ابن بابشاذ	٥١،٥٣، ٥١٥، ٩٠٢
البخاريّ	٨٧٣، ٨٨٤
بدر الدّين بن مالك	٥١، ٧٥، ٤٦١، ٤٧٥، ٥٤٨، ٥٧١
ابن بَرهان	٥٣، ٥٦٥، ٦٠٠

العلم	الصّفحة
الجيم	
الجرميّ	٥٢٢
جرير	٢٢٩، ١٥٩
جمال الدين بن مالك	٤٣٤
ابن جنّي	٥١، ١٧٠، ٤٧٧
الحاء	
الحارث بن عُباد	٢٣٤
الحباب بن المنذر رضي الله عنه	٦٥٤
الحريريّ	١٩، ٦٤، ٣٢٩، ٣٤٨، ٩٢٠
حسّان بن ثابت رضي الله عنه	٢٧٥، ٥٨٢، ٧٧٤
الحطيئة	٨٧٦
حفص	٨٣٨، ٨٩١
حمزة	٨٢٠، ٨٣٨
الخاء	
الخرنق بنت هفّان	٧٣٢
ابن خروف	٦٧، ٤١٨، ٤٦٣
الخليل	٥١، ٥٢، ٧٠، ١٢٨، ٣٠٩، ٦٧٨، ٨٢١، ٨٧٠

العلم	الصّفحة
الدّال	
ابن درستويه	٨٠٩
ابن دريد	٥٩٢
الذّال	
أبو ذؤيب الهذليّ	١٥٦، ٦١٤
الذّريح (أبو قيس)	٨٣٩
ذو الرّمّة	٨٠٤
الرّاء	
الرّبيع بن ضبع الفزاريّ	٣٠٦
ربيعة بن مقروم	٤٣٤
رؤبة بن العجّاج	١٦١، ٢٤٧
الزّاي	
الزّجّاج	٦٧، ٣٨٣، ٤٦٤، ٧٤٥
الزّمخشريّ	٥٣، ٣٦٧
زُهير بن أبي سُلمى	٧٤، ١٣٢، ٣٩٤، ٨٧٠، ٨٧٤
أبو زيد الأنصاريّ	٢٦٣
السّين	
ابن السّرّاج	٥١، ١٢٤

العلم	الصّفحة
أبو سفيان بن حرب	٢٨٢
سويد بن أبي كاهل اليشكريّ	٢٢٥
سيبويه	٥١، ٥٢، ٥٣، ٧٠، ١٥٥، ١٨٠، ٢٣٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٢، ٣٨٨، ٤١٨، ٤٢٤، ٤٣٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥٢٢، ٦٠٤، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٧٨، ٨٧٢
السّيرافيّ	٥١، ٦٧، ٤٦٣، ٧٩٢
الشّين	
الشّمّاخ	٦٤٣
الطّاء	
الطّرمّاح	٧٤، ٣٩٠
طرَفة بن العبْد	٢٢٤
العين	
عاصم	٨٩١
عثير بن لبيد	٢٨٤
العجَّاج	٢٣٤، ٣٦٥
عديّ بن الرّعلاء الغسّانيّ	٢٦٠
أبو عطاء السّنديّ	٢٥٩
أم عقيل	٥٨٠

العلم	الصّفحة
العُقَيليّ (القحيف بن خُمَير)	٢٣٠
عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٠١، ٥١١
أبو عليّ الفارسيّ	٤٢٩، ٥٨٤، ٥٩٧
أبو عمرو بن العلاء	٨٢٠، ٨٥٧
عمرو بن قميَّةَ	٢٤١
عمرو بن معدي كرب	٥٢٣
عنترة	٢٤٥، ٣٨٦، ٣٩٤، ٣٩٥
الفاء	
الفرّاء	٥١، ٣٣٠، ٤١١، ٥٤١، ٦٢٩، ٦٣٦، ٦٤٥، ٧٤٢، ٨٩٠
الفرزدق	٦٣، ٢١٨، ٢٣٦، ٤٤٠
القاف	
قيس بن الذّريح	٨٣٩
ابن قيس الرُّقيّات	١٧٦
الكاف	
أبو كبير الهذليّ	٢٢٣
كُثيّر	١٢٧، ٦٠٣
الكسائيّ	١٨٢، ٢٤٨، ٣٤٢، ٤٣٤، ٥٤١، ٥٦٥، ٧٩٨، ٨٢٠، ٨٨٩، ٩٠٣

العلم	الصّفحة
الكميت بن زيد الأسديّ	٤٦٨
اللاّم	
لبيد بن ربيعة رضي الله عنه	١٠٤، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤١، ٤٧٠
الميم	
المازنيّ	٥١، ١٨١، ٤٢٤
مالك بن نويرة	٥٢
المبرّد	٥١، ٤٣١، ٤٣٤، ٥٢٢، ٥٤٠، ٦٠٠، ٦٠٦، ٦٤٩، ٦٦٨، ٦٧٥
المتلمّس	١٩٤
متمّم بن نويرة	٢٥٢، ٥٣٩
النّون	
النّابغة الذّبيانيّ	٢٢٤، ٢٣٩، ٥٦٤، ٦٤٤، ٨٠٧
نافع	٧٩٨، ٨٤٢
الياء	
يعقوب	٨٢٠
يونس	٥١، ٥٢، ٦٧٨

سادساً: فهرس القبائل والطوائف

القبائل أو الطوائف	الصفحة
الأنصار	٤٢١
أهل الحجاز (الحجازيّون)	٥٨٧، ٩٠٩، ٩١٥، ٩١٦
البصريّون	١١١، ١١٥، ٥٢٢، ٦٢٨، ٧١٠، ٧١٤
بنو تميم	٥٤٣، ٥٨٧، ٩٠٩، ٩١٥، ٩١٦
الجمهور	٣٧٢
العجم	
العرب	٥٢، ٥٨، ٦٩، ٩٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٨٢، ٣١٦، ٣١٧، ٣٥١، ٣٨٠، ٥٢٣، ٦٣٢، ٦٥٨، ٧١١، ٧٤٩
القرّاء السّبعة	٨٢٦
قيس	٥٤٣
الكوفيّون	١١١، ١١٥، ٣٤٨، ٤١١، ٥٩٨، ٦٥٠، ٧١٠، ٧٤٥
اللّغويّون	١٠٤
المحقّقون	٥٧٧
النّحويّون	٦٦، ٦٩، ١٠٤، ٤١٧، ٤٤٠، ٤٥٩، ٥٩٨، ٦٣١، ٨٧٣

سابعاً: فهرس البلدان والأماكن

البلدان أو الأماكن	الصفحة
البحرين	٦٧٦
بدر	٧٧٣
بعلبك	٧٦٨
جلولاء	٦٨٣
جور	٧٥٩
حَجْر	٧٧٣
حضرموت	٦٤٠، ٦٤١، ٧٦٩
حنين	٧٧٣
دابق	٧٧٣
رام هرمز	٧٦٩
الرّيّ	٦٨٥
سَفَارِ	٩١٦
فلج	٧٧٣
قرقرى	٦٦٩
قنا	٦٨١
ماه	٧٥٩

البلدان أو الأماكن	الصفحة
المدائن	٦٨٥
مكّة	٥٢، ٦٤
منى	٧٧٣
هجر	٧٧٣
واسط	٧٧٣

ثامنا: فهرس المصادر والمراجع

أ- المخطوطات

١- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، مصوّرة الدّكتور حسّان الغنيمان، والأصل في دار الكتب المصرية، تحت رقم ٦٠١٦/هـ.

٢- **شرح جمل الزّجّاجي**، لابن بابشاذ، مصوّرة فليلميّة بمركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى، تحت رقم ١٧٦ف، والأصل في دار الكتب الظّاهريّة، تحت رقم ١٦٨٧.

٣- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السّيرافيّ، مصوّرة فيلميّة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٦٣٣٠ف، ورقم ٨٢٠٤ف، والأصل في مكتبة عارف حكمت، تحت رقم ٤١٥/١٣٣، ورقم ٢٦١٦.

٤- **شواذ القراءة واختلاف المصاحف**، لأبي نصر الكرماني، مصوّرة فيلميّة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ١٨٩ف، والأصل في المكتبة الأزهرية، تحت رقم ٢٢٢٥١/٢٤٤.

٥- **عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان**، لبدر الدّين الزّركشي، مصوّرة فيلمية بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٨٣٢٩ف، والأصل في مكتبة عارف حكمت، تحت رقم ٩٠٠/١٥٤.

٦- **المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي**، لابن تغري بردي، مصوّرة فيلميّة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٦٢٧٤ف، والأصل في مكتبة

عارف حكمت، تحت رقم ٢٣٩/٩٠٠.

٧- **الـــنّحو القرآني بين الزّجّاج وأبي عليّ الفارسي**، رسالة دكتوراه، إعـــداد عبد العظيم فتحي خليل، جامعة الأزهر، كلّيّة اللّغة العربيّة، ١٤٠٢هـ.

ب ــ المطبوعة

١- **القرآن الكريم.**

٢- **ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق الدّكتور طارق الجنابيّ، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، للبنّا، تحقيق الدّكتور شعبان محمّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.

٤- **الإتقان في علوم القرآن**، للسيوطيّ، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٥- **أخبار النحويين البصريين**، لأبي سعيد السّيرافيّ، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٦- **أدب الكاتب**، لابن قتيبة، تحقيق محمّد الدّاليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٢هـ.

٧- **الأدب المفرد**، للبخاريّ، ترتيب وتقديم كمال الحوت، عالم الكتب، بيروت ط (١) ١٤٠٤هـ.

٨- **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدّكتور مصطفى أحمد النّمّاس، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٩- **الإرشـــاد إلى عـــلم الإعـــراب**، لشمس الدّين الكيشيّ، تحقيق الدّكتور عبد الله الحسينيّ والدّكتور محسن العميريّ، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، مكة المكرّمة، ط (١) ١٤١٠هـ (من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

١٠- **الأزهيّة في علم الحروف**، لعليّ بن محمّد النّحوي الهرويّ، تحقيق عبد المعين الملّوحيّ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.

١١- **أساس البلاغة**، للزّمخشريّ، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

١٢- **الاســـتيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، تحقيق الشّيخ عليّ محمّد معوّض والشيّخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٥هـ.

١٣- **أســـد الغابـــة في معـــرفة الصحابة**، لعزّ الدّين بن الأثير، تحقيق الدّكـــتور محمّـــد إبراهـــيم البنّا وآخرين، دار الشّعب، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٤- **أسرار العربية**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).

١٥- **إشـــارة التّعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبد الباقي بن عبد المجيـــد اليماني، تحقيق الدّكتور عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السّعودية، الرياض، ط (١) ١٤٠٦هـ.

١٦- **الأشباه والنّظائر**، للخالديّين، حقّقه وعلّق عليه الدّكتور السّيّد محمّد يوسف، لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة، ١٩٥٨م.

١٧- **الأشباه والنّظائر**، للسيوطيّ، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ.

١٨- **الاشتقاق**، لابن دُريد، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) د.ت.

١٩- **اشتقاق أسماء الله**، لأبي القاسم الزّجاجيّ، تحقيق الدّكتور عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٢٠- **الإصابة في تمييز الصّحابة**، لابن حجر، تحقيق عادل عبد الموجود، وعليّ معوّض، دار الكتب العلميّة بيروت، ط (١) ١٤١٥هـ.

٢١- **إصلاح المنطق**، لابن السّكّيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٤) ١٩٨٧م.

٢٢- **الأصمعيّات**، للأصمعيّ تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٧٩م.

٢٣- **الأصول في النّحو**، لابن السّرّاج، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٢٤- **إعراب القراءات السّبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق الدّكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط (١) ١٤١٣هـ.

٢٥- **إعـــراب القـــراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق محمّد السّيّد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.

٢٦- **الأعلام**، للزّرِكْلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١١) ١٩٩٥م.

٢٧- **أعلام النّساء**، لعمر رضا كحّالة، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (٣) ١٣٩٧هـ.

٢٨- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه عبد مهنّا وسمير جابر، دار الكتب العلميّة، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٩- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، لأبي نصر الفارقيّ، تحقيق سعيد الأفغانيّ، ١٣٩٤هـ.

٣٠- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**، لابن السيد البطليوسيّ، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٣١- **الإقناع في القراءات السّبع**، لابن الباذش، تحقيق الدّكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٣هـ (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٣٢- **أمـــالي ابـــن الشّجريّ**، تحقيق الدّكتور محمود الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط (١) ١٤١٣هـ.

٣٣- **الأمـــالي**، لأبي عـــليّ القاليّ، بتحقيق عبد الجوّاد الأصمعيّ، دار الحديث، بيروت، ط (٢) ١٤٠٤هـ.

٣٤- **أمالي الزّجاجيّ**، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٣٥- **أمالي المرتضى**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط (١) ١٣٧٣هـ.

٣٦- **الأمالي النّحويّة** (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربيّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٧- **إنباه الرواة على أنباء النّحاة**، للقِفْطِيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٣٨- **الانتصار لسيبويه على المبرّد**، لابن ولاّد، تحقيق الدّكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٦هـ.

٣٩- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٧هـ.

٤٠- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، لابن هشام، بعناية محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط (٦) ١٩٨٠م.

٤١- **إيضاح الشّعر**، (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي عليّ

الفارسي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودارة العلوم الثقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٤٢- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ، دراسة وتحقيق الدّكتور محمّد بن حمود الدّعجانيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٤٣- **الإيضاح العضديّ**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط (٢) ١٤١٦هـ.

٤٤- **الإيضاح في شرح المفصّل**، لابن الحاجب، تحقيق الدّكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

٤٥- **الإيضاح في علل النّحو**، لأبي القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق الدّكتور مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط (٥) ١٤٠٦هـ.

٤٦- **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون**، لإسماعيل باشا البغداديّ، مكتبة المثنّى، بغداد، (د.ت).

٤٧- **البحر المحيط**، لأبي حيّان الأندلسيّ، بعناية الشيخ عرفات العشا حسّونه، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٨- **البداية والنهاية**، لابن كثير، تحقيق الدّكتور أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٨هـ.

٤٩- **البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة**، لعبد الفتّاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤٠١هـ.

٥٠- **البرهان في علوم القرآن**، للزّركشي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار التّراث، القاهرة، (د.ت).

٥١- **البسيط في شرح الجمل**، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق الدّكتور عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٥٢- **البغداديّات**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق صلاح الدّين عبد الله السّنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

٥٣- **بغية الوُعاة في طبقات اللّغويين والنحاة**، للسيّوطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت (د.ت).

٥٤- **البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة**، للفيروزآبادي، تحقيق محمّد المصريّ، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٥٥- **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذّاهن والهاجس**، لابن عبد البرّ، تحقيق محمّد مرسي الخولي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

٥٦- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق الدّكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

٥٧- **تاج التّراجم**، لابن قطلوبغا، تحقيق محمّد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق وبيروت/ ط (١) ١٤١٣هـ.

٥٨- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزّبيديّ، بتحقيق جماعة من

المحقّقين في تواريخ مختلفة، مطبعة حكومة الكويت.

٥٩- **تاريخ ابن الورديّ**، منشورات المطبعة الحيدريّة، النّجف، ١٣٨٩هـ.

٦٠- **تاريخ آداب اللّغة العربيّة**، لجرجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ط (٢) ١٩٧٨م.

٦١- **تاريخ الأدب العربي**، لبروكلمان، ترجمة الدّكتور عبد الحليم النّجّار، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٣م.

٦٢- **تاريخ الأدب العربي**، لعمر فرّوخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٥) ١٩٨٤م.

٦٣- **تاريخ الرسل والملوك**، للطبريّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٧١م.

٦٤- **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة، شرحه ونشره السّيّد أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٣هـ.

٦٥- **التبصرة والتذّكرة**، للصّيمريّ، تحقيق الدّكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٦٦- **التّبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، تحقيق عليّ محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٦٧- **التّبيان في شرح الدّيوان**، المنسوب - خطأً - للعكبريّ ضبطه

وصـــحّحه ووضع فهارسه مصطفى السّقا وزميلاه، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٦٨- **التّـــبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكـــبري، تحقيـــق الدّكـــتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٦٩- **التـــتمّة في التصـــريف**، لأبي عبد الله محمّد بن القبيصي، تحقيق الدّكـــتور محســـن العميريّ النادي الأدبي، مكة المكرمة، ط (١) ١٤١٤هـ.

٧٠- **تحصـــيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، للأعلم الشّنتمريّ، حقّقه وعلّق عليه الدّكتور زُهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة بيروت، ط (٢) ١٤١٥هـ.

٧١- **تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب**، لبحرق الحضرميّ، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٧٢- **تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدّكـــتور عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٧٣- **التّذكرة الحمدونيّة**، لابن حمدون، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٩٩٦م.

٧٤- **الـــتّذكرة السّعدية في الأشعار العربية**، للعبيدي، تحقيق الدّكتور

عبد الله الجبّوري، مطابع النّعمان، النّجف، ١٩٧٢م.

٧٥- **تذكرة النّحاة**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدّكتور عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ.

٧٦- **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤١٨هـ.

٧٧- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٧٨- **التّصريح بمضمون التّوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٧٩- **التّعريفات**، للشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.

٨٠- **التّعريف بفنّ التّصريف**، بقلم الدّكتور عبد العظيم الشّناويّ.

٨١- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط (١) من ١٤١٠هـ إلى ١٤١٧هـ.

٨٢- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**،للدّماميني، تحقيق الدّكتور محمّد عبد الرحمن المفدي، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٨٣- **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة، الرّياض، ط (١) ١٤١٦هـ.

٨٤- **الـتّقفية في الـلّغة**، لأبي بشر البندنيجي، تحقيق الدّكتور خليل العطية مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦هـ.

٨٥- **التّكملة**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور حسن شاذلي فرهود، شـركة الطـباعة العربية السعودية، الرياض، ط (١) ١٤٠١هـ. (من مطبوعات جامعة الرياض).

٨٦- **التنـبيه والإيضـاح عمّا وقع في الصّحاح**، لابن برّيّ، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط (١) ١٩٨٠م.

٨٧- **تهذيـب اللغة**، للأزهري، بتحقيق عبد السّلام هارون وآخرين، القاهرة، من ١٩٦٤م إلى ١٩٧٥م.

٨٨- **الـتّهذيب الوسـيط في الـنّحو**، لسـابق الدّين محمّد بن عليّ الصـنعاني، تحقيق الدّكتور فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

٨٩- **توضـيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، تحقيـق الدّكـتور عـبد الرحمن عليّ سليمان، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ط (١) ١٩٧٥م.

٩٠- **التوطـئة**، لأبي عليّ الشلوبينيّ، تحقيق الدّكتور يوسف أحمد المطوّع،

دار التراث العربي، القاهرة، ط (٢) ١٤٠١هـ.

٩١- **التّيسير في القراءات السّبع**، لأبي عمرو الدّاني، عُني بتصحيحه أو تويرتزل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٦هـ.

٩٢- **ثمرات الأوراق**، لابن حجّة الحمويّ، صحّحه وعلّق عليه محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٩٧١م.

٩٣- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، للطبري، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.

٩٤- **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣هـ.

٩٥- **الجمل في النّحو**، لأبي القاسم الزّجّاجي، تحقيق الدّكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٩٦- **الجمل في النحو**، المنسوب - خطأً - للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٩٧- **جمهرة أشعار العرب**، لأبي زيد القرشي، تحقيق الدّكتور محمّد الهاشميّ، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٩٨- **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال العسكري، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ودار الفكر، دمشق

وبيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

٩٩- **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٢م.

١٠٠- **جمهرة اللّغة**، لابن دُريد، تحقيق الدّكتور رمزي بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١) ١٩٨٧م.

١٠١- **جنان الجناس**، للصفدي، تحقيق سمير حسين حلبي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

١٠٢- **جنى الجناس**، للسيوطي، تحقيق الدّكتور محمّد عليّ رزق الخفاجي، الدّار الفنّيّة للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.

١٠٣- **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

١٠٤- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدّين عليّ الإربلي، صنعة الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار النّفائس، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

١٠٥- **حاشية ابن حمدون على شرح المكوديّ للألفية**، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٠٦- **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

١٠٧- **حاشية ياسين على التّصريح**، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

١٠٨- **حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٠هـ.

١٠٩- **حجّة القراءات**، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٤هـ.

١١٠- **الحجّة في القراءات السّبع**، لابن خالويه، تحقيق وشرح الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٦) ١٤١٧هـ.

١١١- **الحجّة للقراء السبعة**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٤هـ.

١١٢- **حروف المعاني**، للزّجّاجي، تحقيق الدّكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

١١٣- **الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدّكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط (١) ١٩٧٩م.

١١٤- **الحماسة**، لأبي تمّام، تحقيق الدّكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، طبع مطابع دار الهلال للأوفست، الرياض، ١٤٠١هـ. (من منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية).

١١٥- **حماسة البحتري**، بضبط كمال مصطفى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٢٩م.

١١٦- **الحماسة البصرية**، لصدر الدّين البصري، تحقيق الدّكتور مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، الهند، ط (١) ١٣٨٣هـ.

١١٧- **حياة الحيوان الكبرى**، للدّميري، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

١١٨- **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط (٣) ١٣٨٨هـ.

١١٩- **خريدة القصر وجريدة العصر**، لعماد الدّين الأصبهاني، تحقيق محمّد بهجة الأثري، دار الحريّة للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ.

١٢٠- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ.

١٢١- **الخصائص**، لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، عالم الكتب بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.

١٢٢- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

١٢٣- **درّة الحجال في أسماء الرّجال**، لابن القاضي، تحقيق محمّد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط (١) ١٣٩٠هـ.

١٢٤- **درّة الغواص في أوهام الخواصّ**، للحريري، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٢٥- **الـــدّرر الكامـــنة في أعيان المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمّد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٥هـ.

١٢٦- **الـــدّرر اللوامع على همع الهوامع**، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٤هـ.

١٢٧- **الـــدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسّمين الحلبي، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٦هـ.

١٢٨- **دلائـــل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٢٩- **الدّليل الشافي على المنهل الصّافي**، لابن تغري بردي، تحقيق فهيم شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

١٣٠- **ديـــوان ابـــن دُريد**، تحقيق عمر بن سالم، الدار التونسيّة للنشر، تونس، ١٩٧٣م.

١٣١- **ديوان أبي الأسود الدّؤلي**، صنعة السّكري، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط (١) ١٩٧٤م.

١٣٢- **ديوان أبي تـــمّام بشرح التبريزي**، تحقيق محمّد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٣٣- **ديـــوان أبي دؤاد الإيـــادي**، ضمن كتاب «دراسات في الأدب العـــربي» لغوستاف فون قربناوم، زاد في تخريجه وتحقيقه الدّكتور إحسان عبّاس، بيروت، ١٩٥٩م.

١٣٤- **ديـــوان أبي محجـــن الثقفي**، صنعة أبي هلال العسكري، تحقيق الدّكتور صلاح الدّين المنجّد، دار الكتاب الجديد، بيروت ط (١) ١٣٨٩هـ.

١٣٥- **ديوان أبي النّجم العجلي**، صنعة علاء الدّين أغا، النّادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.

١٣٦- **ديوان الأعشى الكبير**، (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق الدّكتور محمّد محمّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، (د.ت).

١٣٧- **ديـــوان امـــرئ القيـــس**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٩٠م.

١٣٨- **ديوان أميّة بن أبي الصّلت**، تحقيق الدّكتور عبد الحفيظ السّطلي، المطبعة التعاونيّة، دمشق، ط (٢) ١٩٧٧م.

١٣٩- **ديـــوان أوس بن حجر**، تحقيق الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط (٣) ١٣٩٩هـ.

١٤٠- **ديوان توبة بن الحُميّر**، تحقيق الدّكتور خليل إبراهيم العطيّة، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٩٩٨م.

١٤١- **ديـــوان جرير بشرح ابن حبيب**، تحقيق الدّكتور نعمان طه،

دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٦م.

١٤٢- **ديوان جميل**، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٤٣- **ديوان حسان**، تحقيق الدّكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م، وطبعة أخرى بتحقيق الدّكتور سيّد حنفي حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

١٤٤- **ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السّكّيت**، تحقيق الدّكتور نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

١٤٥- **ديوان حميد بن ثور الهلالي**، صنعة عبد العزيز الميمني، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ. (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ.

١٤٦- **ديوان الخرنق، رواية أبي عمرو بن العلاء**، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

١٤٧- **ديوان الخوارج**، جمع وتحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، دار الشروق، بيروت، ط (٤) ١٤٠٢هـ.

١٤٨- **ديوان دُريد بن الصّمّة**، جمع وتحقيق محمّد خير البقاعيّ، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ.

١٤٩- **ديوان ذي الرّمّة**، تحقيق الدّكتور عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط (١) ١٩٨٢م.

١٥٠- **ديوان رؤية** «مجموع أشعار العرب»، بعناية وليم بن الورد،

دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).

١٥١- **ديوان سلامة بن جندل**، صنعة محمّد بن الحسن الأحول، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

١٥٢- **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق الدّكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١١هـ.

١٥٣- **ديوان الشّمّاخ**، تحقيق صلاح الدّين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٥٤- **ديوان طرفة بشرح الأعلم**، تحقيق دُريّة الخطيب ولطفي الصّقّال، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٥هـ.

١٥٥- **ديوان الطّرمّاح**، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (٢) ١٤١٤هـ.

١٥٦- **ديوان عامر بن الطّفيل**، دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٣هـ.

١٥٧- **ديوان العبّاس بن مرداس**، جمعه وحقّقه الدّكتور يحيى الجبّوري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

١٥٨- **ديوان عبد الله بن رواحة**، جمع الدّكتور وليد قصّاب، دار الضّياء، الأردن، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

١٥٩- **ديوان عُبيد الله بن قيس الرّقيّات**، تحقيق الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٦٠- **ديوان العجّاج بشرح الأصمعي**، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ١٤١٦هـ.

١٦١- **ديوان عديّ بن زيد العباديّ**، تحقيق محمّد جبّار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

١٦٢- **ديوان العرجيّ، رواية ابن جنّي**، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد، ط (١) ١٣٧٥هـ.

١٦٣- **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم**، تحقيق لطفي الصّقّال ودريّة الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط (١) ١٣٨٩هـ.

١٦٤- **ديوان عليّ بن أبي طالب** - رضي الله عنه -، جمعه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

١٦٥- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، بشرح محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت، (د.ت).

١٦٦- **ديوان عمرو بن قميئة**، تحقيق الدّكتور خليل العطيّة، دار صادر بيروت، ط (٢) ١٩٩٤م.

١٦٧- **ديوان عنترة**، تحقيق محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٣هـ.

١٦٨- **ديوان الفرزدق شرح**، شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل

الصّـــاوي، المكتـــبة التّجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ، وطبعة أخـــرى بشـــرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

١٦٩- **ديـــوان القطاميّ**، تحقيق إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

١٧٠- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق الدّكتور ناصر الدّين الأسد، دار صادر، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.

١٧١- **ديوان قيس بن ذريح**، جمعه وحقّقه الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤١٤هـ.

١٧٢- **ديـــوان كثّير**، جمعه وشرحه الدّكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

١٧٣- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق الدّكتور سامي مكّي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط (٢) ١٤١٧هـ.

١٧٤- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٧٥- **ديوان المتلمّس**، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

١٧٦- **ديـــوان المـــثقّب العـــبدي**، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ.

١٧٧- **ديـــوان المجنون** (قيس بن الملّوح) تحقيق عبد السّتّار أحمد فرّاج،

مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٧٨- **ديوان المعاني**، لأبي هلال العسكري، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

١٧٩- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٩٠م.

١٨٠- **ديوان الهذليين**، ترتيب وتعليق محمّد محمود الشنقيطي، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ. (نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ٦٤-٦٧-١٣٦٩هـ).

١٨١- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

١٨٢- **الزّهرة**، لأبي بكر محمّد بن داود الأصبهاني، تحقيق الدّكتور إبراهيم السّامرّائي، والدكتور نوري القيسي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

١٨٣- **السّبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق الدّكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٨م.

١٨٤- **سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون**، لابن نباتة المصري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (١) ١٣٧٧هـ.

١٨٥- **سرّ صناعة الإعراب**، لابن جنّي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٥هـ.

١٨٦- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للألباني المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (١) ١٤٠٥هـ.

١٨٧- **السّلوك لمعرفة دول الملوك**، للمقريزي، نشره محمّد مصطفى زياد، لجنة التّأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

١٨٨- **سمط اللآلي**، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

١٨٩- **سنن ابن ماجه**، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

١٩٠- **سنن أبي داود** (ومعه معالم السنن للخطابي)، إعداد وتعليق عزّت عُبيد الدّعّاس وعادل السّيّد، دار الحديث، حمص وبيروت، ط (١) ١٣٨٨هـ.

١٩١- **سنن الترمذي**، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط(٢) ١٣٩٨هـ.

١٩٢- **سنن النّسائي** (بشرح السيوطي وحاشية السندي)، دار الريّان للتراث، القاهرة، (د.ت).

١٩٣- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٨) ١٤١٢هـ.

١٩٤- **السيرة النّبوية**، لابن هشام، تحقيق مصطفى السّقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٧٥هـ.

١٩٥- **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**،لابن العماد الحنبلي المكتب التّجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).

١٩٦- **شرح أبيات سيبويه**، للسِّيرافي، تحقيق الدّكتور محمّد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

١٩٧- **شرح أبيات سيبويه**، للنّحّاس، تحقيق الدّكتور وهبة متولّي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

١٩٨- **شرح أبيات مغني اللّبيب**، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٣٩٣هـ.

١٩٩- **شرح أدب الكاتب**، للجواليقيّ، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

٢٠٠- **شرح أشعار الهذليين**، للسّكّري، تحقيق عبد السّتار فرّاج، دار العروبة، القاهرة، ط (١) ١٣٨٤هـ.

٢٠١- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢٠٢- **شرح الألفية**، لابن عقيل، تحقيق محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤١١هـ.

٢٠٣- **شرح الألفية**، لابن الناظم، تحقيق الدّكتور عبد الحميد السيّد، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٢٠٤- **شرح ألفية ابن معطي**، لابن القوّاس، تحقيق الدّكتور عليّ موسى

الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٠٥- **شرح التحفة الوردية**، لابن الوردي، تحقيق الدّكتور عبد الله عليّ الشلاّل، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢٠٦- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٤١٠هـ.

٢٠٧- **شرح جمل الزّجّاجي**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدّكتور صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.

٢٠٨- **شرح الحدود النحوية**، للفاكهي، تحقيق الدكتور محمّد الطيّب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.

٢٠٩- **شرح ديوان الحماسة**، للتبريزي، دار القلم، بيروت، (د.ت).

٢١٠- **شرح ديوان الحماسة**، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٧هـ.

٢١١- **شرح ديوان زهير**، لثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ. (مصورة عن طباعة دار الكتب ١٣٦٣هـ).

٢١٢- **شرح السنّة**، للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زُهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٣هـ.

٢١٣- **شرح السيوطي على الفية ابن مالك**، (المسمى بالبهجة المرضية)،

دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢١٤- **شرح شافية ابن الحاجب**،للرضى الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢١٥- **شرح الشافية**، للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٤هـ.

٢١٦- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأنصاري، بعناية محمد محيّ الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا وبيروت، ١٤٠٩هـ.

٢١٧- **شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لعبد المنعم الجرجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢١٨- **شرح شواهد الإيضاح**، لأبي عليّ الفارسي، لابن برّيّ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

٢١٩- **شرح شواهد الشافية**، للغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٢٠- **شرح شواهد المغني**، للسيوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

٢٢١- **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ**، لابن مالك، تحقيق عدنان الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٢٢٢- **شـــرح عيون الإعراب**، للمجاشعي، تحقيق الدكتور حنّا حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٢٢٣- **شـــرح الفـــريد**، لعصام الدين، الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرّمة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٢٤- **شـــرح القصـــائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.

٢٢٥- **شـــرح قطر الندى وبلّ الصّدى**، لابن هشام، بعناية محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٩هـ.

٢٢٦- **شرح الكافية**، للرّضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٢٧- **شـــرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمـــد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (مـــن مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٢٢٨- **شـــرح اللمحة البدرية في علم اللّغة العربية**، لابن هشام، تحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٢٢٩- **شـــرح اللمع**، لابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٢٣٠- **شرح مختصر التصريف العزّي في فنّ الصّرف**، للتفتازاني، تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرّم، ذات السّلاسل، الكويت، ط (١) ١٩٨٣م.

٢٣١- **شرح المعلقات السّبع**، للزّوزني، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

٢٣٢- **شرح المفصّل**، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٢٣٣- **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، للخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٩٩٠م.

٢٣٤- **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير**، لأبي عليّ الشلوبيني، تحقيق الدكتور تركي ابن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط (١) ١٤١٣هـ.

٢٣٥- **شرح المقدّمة المُحْسِبَة**، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط (١) ١٩٧٦م.

٢٣٦- **شرح مقصورة ابن دُريد**، لعيد الوصيف محمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (١) ١٣٥٨هـ.

٢٣٧- **شرح ملحة الإعراب**، للحريري، تحقيق الدكتور أحمد قاسم، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط (٢) ١٤١٢هـ.

٢٣٨- **شرح الملوكيّ في التصريف**، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط (١) ١٣٩٣هـ.

٢٣٩- **شرح هاشميات الكميت**، بتفسير أبي رياش القيسي، تحقيق الدكتور داود سلّوم والدكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٢٤٠- **شعراء بني عُقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام حتى أواخر العصر الأموي**، جمع وتحقيق ودراسة الدّكتور عبد العزيز الفيصل، الرياض، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٢٤١- **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي**، تحقيق محمّد نفّاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ.

٢٤٢- **شعر أبي حيّة النّميري**، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلّة المورد، م ٤/ع١.

٢٤٣- **شعر أبي عطاء السّندي**، جمع وتحقيق قاسم مهديّ، مجلّة المورد م ٩/ع٢.

٢٤٤- **شعر الأحوص الأنصاري**، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١١هـ.

٢٤٥- **شعر الأخطل**، صنعة السّكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق وبيروت، ط (٣) ١٤١٦هـ.

٢٤٦- **شعر الأشهب بن رميلة**، ضمن كتاب «شعراء أمويون - القسم الرابع» جمع وتحقيق الدّكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٤٧- **شعر جحدر بن معاوية المحرزي**، ضمن كتاب «شعراء الأمويّون - القسم الأول» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمّودي القيسي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٣٩٦هـ.

٢٤٨- **شعر خفاف بن ندبة السّلمي**، ضمن كتاب «شعراء إسلاميّون» جمع وتحقيق الدّكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٤٩- **شعر الراعي النميري وأخباره**، جمعه ناصر الحاني، مجمع اللّغة العربية، دمشق، ١٣٨٣هـ.

٢٥٠- **شعر ربيعة بن مقروم الضّبّي**، ضمن كتاب «شعراء إسلاميّون» جمع وتحقيق الدّكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العرّبية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٥١- **شعر زُهير بن أبي سُلمى**، صنعة الأعلم الشنتمريّ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ط (١) ١٤١٣هـ.

٢٥٢- **شعر زياد الأعجم**، جمع يوسف حسين بكّار، دار المسيرة، بيروت، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٢٥٣- **شعر زيد الخيْل الطائي**، جمع ودراسة وتحقيق الدكتور أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٢٥٤- **شعر شعر طيّء وأخبارها في الجاهليّة والإسلام**، جمع وتحقيق الدكتور وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم، الرياض، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٢٥٥- **شعر عبد الله بن الزبير الأسد**، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبّوري، دار الحريّة، بغداد، ١٣٩٤هـ.

٢٥٦- **شعر عبد الله بن معاوية**، جمعه عبد الحميد الراضيّ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٢هـ.

٢٥٧- **شعر عبد الله بن همام السّلولي**، جمع وتحقيق ودراسة وليد محمّد السّراقبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبيّ، ط (١) ١٤١٧هـ.

٢٥٨- **شعر عبد الرحمن بن حسّان**، تحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.

٢٥٩- **شعر العجير السّلوليّ**، جمع وتحقيق محمّد نايف الدّليميّ، مجلّة المورد، م ٨/ع١.

٢٦٠- **شعر عمرو بن أحمد الباهلي**، تحقيق الدكتور حسين عطوان، مجمع اللّغة العربية، دمشق، (د.ت).

٢٦١- **شعر عمرو بن معد يكرب الزّبيدي**، جمعه ونسّقه مطاع الطّرابيشي، مكتبة دار البيان، دمشق، ومكتبة المؤيّد، الرياض، ط (٣) ١٤١٤هـ.

٢٦٢- **شعر الكميت بن معروف الأسدي**، ضمن كتاب «شعراء مقلّون» جمع وتحقيق الدكتور حاتم الضّامن، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٦٣- **شعر المخبّل السّعدي**، ضمن كتاب «شعراء مقلّون» جمع وتحقيق الدكتور حاتم الضّامن، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٦٤- **شعر المرّار الفقْعسيّ**، ضمن كتاب «شعراء أمويّون - القسم الثّاني» جمع وتحقيق الدّكتور نوري حمّودي القيسي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٣٩٦هـ.

٢٦٥- **شعر مزاحم العقيليّ**، جمع وتحقيق الدكتور نوري حمّودي القيسي والدّكتور حاتم الضّامن، مجلّة معهد المخطوطات العربية، م ٢٢/ج١.

٢٦٦- **شعر المغيرة بن حبناء التّميميّ**، ضمن كتاب «شعراء أمويّون - القسم الثّالث» جمع وتحقيق الدكتور نوريّ حمّوديّ القيسي، المجمع العلميّ العراقي، بغداد، ط (١) ١٤٠٢هـ.

٢٦٧- **شعر النجاشي الحارثي**، جمع وتحقيق الدكتور سليم النعيمي، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، م ١٣.

٢٦٨- **شعر نصيب بن رباح**، جمع وتقديم الدكتور داود سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

٢٦٩- **شعر النّمر بن تولب**، صنعة الدّكتور نوري حمّودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ت).

٢٧٠- **شعر يزيد بن الصّعق**، ضمن كتاب «أشعار العامريين الجاهليّين» جمع وتحقيق الدّكتور عبد الكريم يعقوب، دار الحوار، اللاّذقيّة، ط (١) ١٩٨٢م.

٢٧١- **الشعراء والشعراء**، لابن قتيبة، تحقيق الدّكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٧٢- **شفاء العليل في إيضاح التّسهيل**، لأبي عبد الله محمّد بن عيسى السّلسيليّ، تحقيق الدكتور الشّريف عبد الله عليّ الحسيني، مكتبة الفيصليّة مكّة المكرّمة ط (١) ١٤٠٦هـ.

٢٧٣- **شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح**، لابن مالك، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.

٢٧٤- **الصّاحبيّ**، لابن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٧٥- **الصُّبح المنير في شعر أبي بصير** (الأعشى ميمون) والأعشين الآخرين، تحقيق رودلف جاير، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، ط (٢) ١٩٩٣م (بالأوفست عن طبعة قينّا ١٩٢٧م).

٢٧٦- **الصّحاح**، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٣) ١٤٠٤هـ.

٢٧٧- **صحيح البخاري**، عالم الكتب، بيروت ط (٥) ١٤٠٦هـ.

٢٧٨- **صحيح الجامع الصّغير وزيادته**، للألبانيّ، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٢٧٩- **صحيح مسلم**، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، (د.ت).

٢٨٠- **ضـــرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط (١) ١٩٨٠م.

٢٨١- **طـــبقات الشّـــافعيّة**، للأسنويّ، تحقيق عبد الله الجبّوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٣٩٠هـ.

٢٨٢- **طبقات الشّافعية الكبرى**، للسّبكي، تحقيق محمود الطناحيّ وعبد الفتّاح الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٨٣- **طبقات فحول الشعراء**، لابن سلاّم، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٨٤- **طـــبقات الـــنّحاة واللّغويّين**، لابن قاضي شُهبة، تحقيق الدّكتور محسن غيّض، مطبعة النّعمان، النّجف، ١٩٧٤م.

٢٨٥- **طبقات النّحويّين واللّغويّين**، للزبيدي الأندلسي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٨٤م.

٢٨٦- **العـــبر في خـــبر من غبر**، للذهبي، تحقيق أبي هاجر محمّد السّعيد زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٨٧- **العقد الفريد**، لابن عبد ربّه، تحقيق الدّكتور عبد المجيد التّرحيني، دار الكتب العلميّة بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- **العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربية**، للجرجاني، شرح الشـــيخ خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق الدّكتور البدراويّ

زهران، دار المعارف، القاهرة، ط (١) ١٩٨٣م.

٢٨٩- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدّكتور مهدي المخزوميّ والدّكتور إبراهيم السّامرّائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٢٩٠- **عيون الأخبار**، لابن قتيبة، تحقيق الدّكتور يوسف عليّ الطّويل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٢٩١- **غاية النّهاية في طبقات القرّاء**، لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

٢٩٢- **غريب الحديث**، لأبي عُبيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٢٩٣- **الفرائد الجديدة**، للشيخ عبد الرحمن الأسيوطيّ، تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرّس، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٣٩٧هـ.

٢٩٤- **فُرحة الأديب**، للأسود الغندجاني، تحقيق الدّكتور محمّد عليّ سلطاني، دار قتيبة، دمشق، ط (١) ١٤٠١.

٢٩٥- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب الهمداني، تحقيق الدّكتور فهمي حسن النّمر، والدّكتور فؤاد عليّ مخيمر، دار الثقافة، الدّوحة، ط (١) ١٤١١هـ.

٢٩٦- **الفصول الخمسون**، لابن معطي، تحقيق الدّكتور محمد الطّناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٩٧- **فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة** (الشعر)، وضعه الدّكتور عزّة حسن، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٣٨٤هـ.

٢٩٨- **فهرس النّحو**، (المصوّرات الميكروفيلميّة الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى) إعداد: قسم الفهرسة بالمركز، (د.ت).

٢٩٩- **الفوائد الضّيائيّة في شرح كافية ابن الحاجب**، لنور الدّين عبد الرحمن الجاميّ، تحقيق الدّكتور أُسامة طه الرّفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، بغداد، ١٤٠٣هـ.

٣٠٠- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلّميّ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٣) ١٤٠٧هـ.

٣٠١- **فوات الفيات**، لابن شاكر الكُتبي، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، دار صادر بيروت، ١٩٧٤م.

٣٠٢- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٣٠٣- **القوافي**، للأخفش، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، وزارة الثّقافة، مديريّة إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٩٠هـ.

٣٠٤- **القوافي**، للتّنوخي، تحقيق الدّكتور عوني عبد الرّءوف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٩٧٨م.

٣٠٥- **الكافي في العروض والقوافي**، للخطيب التّبريزي، تحقيق الحسّانيّ

حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٤١٥هـ.

٣٠٦- **الكافي في علم القوافي**، لأبي بكر الشّنتريني، تحقيق الدّكتور محمّد رضوان الدّاية، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٣٩١هـ.

٣٠٧- **الكافية في النّحو**، لابن الحاجب، تحقيق الدّكتور طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنّشر والتوزيع، جدّة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٠٨- **الكامل**، للمبرّد، تحقيق الدّكتور محمّد الدّاليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.

٣٠٩- **الكامل في التأريخ**، لابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.

٣١٠- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبد السّلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٣١١- **كتاب الأمثال**، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق الدّكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).

٣١٢- **كتاب الفصول في العربية**، لابن الدّهّان، تحقيق الدّكتور فائز فارس، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (١) ١٤٠٩هـ.

٣١٣- **كتاب الأفعال**، لابن القطّاع، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٣١٤- **كتاب المعمّرين من العرب**، لأبي حاتم السّجستاني، تحقيق محمّد إبراهيم سليم، دار الطّلائع، القاهرة، (د.ت).

٣١٥- **الكشاف**، للزّمخشريّ، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٣١٦- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس**، للعجلوني، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٣١٧- **كشف الظّنون**، لحاجّي خليفة، مكتبة المثنّى، بغداد، (د.ت).

٣١٨- **الكشف عن وُجوه القراءات السّبع وعللها وحججها**، لمكّي بن أبي طالب، تحقيق الدّكتور محي الدّين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٧هـ.

٣١٩- **كشف المشكل في النّحو**، لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدّكتور هادي عطيّة مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٣٢٠- **الكليّات**، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الدّكتور عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.

٣٢١- **كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السّكّيت**، لأبي زكريا التّبريزي، بعناية لويس شيخو، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)..

٣٢٢- **اللاّمات**، للزّجّاجيّ، تحقيق الدّكتور مازن المبارك، مجمع اللّغة

العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ.

٣٢٣- **اللآمات**، للهروي، تحقيق الدّكتور أحمد عبد المنعم الرّصد، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٤٠٤هـ.

٣٢٤- **لباب الإعراب**، لتاج الدّين الإسفراييني، تحقيق بهاء الدّين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٢٥- **اللّباب في علل البناء والإعراب**، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدّكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤١٦هـ.

٣٢٦- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

٣٢٧- **اللّمع في العربيّة**، لابن جنّي، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٣٢٨- **المؤتلف والمختلف**، للآمدي، تحقيق عبد السّتّار فرّاج دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٣٢٩- **مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي**، لإبتسام مرهون الصّفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

٣٣٠- **ما يجوز للشاعر في الضّرورة**، للقزاز القيرواني، تحقيق الدّكتور محمد زغلول سلاّم والدّكتور محمّد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٣٣١- **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، للسّيرافي، تحقيق الدّكتور عوض

القوزي، طبع بمطابع دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٤١٢هـ.

٣٣٢- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، للزّجّاج، تحقيق الدّكتورة هدى قرعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١٤هـ.

٣٣٣- **المبسوط في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللّغة العربية، دمشق، (د.ت).

٣٣٤- **مجاز القرآن**، لأبي عُبيد، تحقيق الدّكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣٣٥- **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٧م.

٣٣٦- **المجتنى**، لابن دُريد، بعناية الدّكتور محمّد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، الهند، ط (٣) ١٣٨٢هـ.

٣٣٧- **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٨م.

٣٣٨- **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمّد بن صالح العثيمين**، جمع وترتيب فهد بن ناصر السّليمان، دار الوطن للنشر، الرّياض ط (الأخيرة) ١٤١٣هـ.

٣٣٩- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطيّة الأندلسي،

تحقيق عبد السّلام عيد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

٣٤٠- **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جنّي تحقيق عليّ النّجديّ ناصف، والدّكتور عبد الحليم النّجار والدّكتور عبد الفتّاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، إستانبول، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٣٤١- **مختصر في شواذّ القراءات**، لابن خالويه، نشره براجستراسر، دار الهجرة، (د.ت).

٣٤٢- **المخصّص**، لابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصوّرة عن طبعة بولاق ١٣١٨هـ).

٣٤٣- **المذكّر والمؤنّث**، لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدّكتور طارق الجنابيّ، مطبعة العاني، بغداد، ط (١) ١٩٧٨م.

٣٤٤- **المذكّر والمؤنّث**، لأبي حاتم السّجستاني، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، وحلب، (د.ت).

٣٤٥- **المذكّر والمؤنّث**، للفراء، تحقيق الدّكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط (٢) ١٩٨٩م.

٣٤٦- **مراتب النّحويّين**، لأبي الطّيّب اللّغوي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٤هـ.

٣٤٧- **المرتجل في شرح الجمل**، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة عليّ حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

٣٤٨- **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، للسّيوطي، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وزملائه، دار التراث، القاهرة، ط (٣) د.ت.

٣٤٩- **المسائل البصريّات**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور محمّد الشّاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٥٠- **المسائل الحلبيّات**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٥١- **مسائل خلافية في النّحو**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (١) ١٤١٢هـ.

٣٥٢- **المسائل العسكرية**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور محمّد الشّاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٣٥٣- **المسائل العضديّات**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور عليّ جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٣٥٤- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٣٥٥- **المستقصى في أمثال العرب**، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

٣٥٦- **مسند الإمام أحمد**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٣٨٩هـ.

٣٥٧- **مشـــكل الآثار**، للطّحاوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، الهند، ١٣٣٣هـ.

٣٥٨- **مشكل إعراب القرآن**، لمكّي بن أبي طالب، تحقيق الدّكتور حاتم الضّامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (٣) ١٤٠٧هـ.

٣٥٩- **المصـــنوع في معـــرفة الحديث الموضوع**، لعليّ القاري الهرويّ، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت ط (٤) ١٤٠٤هـ.

٣٦٠- **معاني الحروف**، للرّمّاني، تحقيق الدّكتور عبد الفتّاح شلبي، مكتبة الطّالب الجامعي، مكّة المكرّمة، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٣٦١- **معـــاني القرآن**، للأخفش، تحقيق الدّكتور عبد الأمير محمّد أمين، عالم الكتب بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٦٢- **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، الدّار المصرية للتّأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).

٣٦٣- **معاني القرآن وإعرابه**، للزّجّاج، تحقيق الدّكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٣٦٤- **المعاني الكبير**، لابن قتيبة، تحقيق كرنكو وعبد الرحمن اليماني، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٦٥- **معجـــم الأدبـــاء**، ليقـــوت الحمويّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٣٦٦- **معجم البلدان**، ليقوت الحمويّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٦٧- **معجم الشعراء**، للمرزباني، تصحيح كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

٣٦٨- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحّالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٣٦٩- **معجم ما استعجم**، لأبي عُبيد البكري، تحقيق مصطفى السّقا، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ. (بالأوفست عن طبعة لجنة التّأليف والترجمة والنشّر).

٣٧٠- **معجم المطبوعات العربية والمعربّة**، جمع وترتيب يوسف إليان سركيسَ، مكتبة الثّقافة الدّينية، مصر، (د.ت).

٣٧١- **معجم المعاجم**، لأحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (٢) ١٩٩٣م.

٣٧٢- **معجم مقاييس اللّغة**، لابن فارس عبد السّلام هارون دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

٣٧٣- **المعرّب**، للجواليقي، تحقيق الدّكتور ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق وبيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

٣٧٤- **معرفة القراء الكبار على الطّبقات والأعصار**، للذّهبي، تحقيق بشّار عوّاد معروف وزملائه، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

٣٧٥- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدّكتور مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت ط (٥) ١٩٧٩م.

٣٧٦- **المغني والشرح الكبير على متن المقنع**، للإمامين موفّق الدّين وشمس الدّين ابني قدامة، دار الفكر، بيروت، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٣٧٧- **مفتاح العلوم**، للسّكاكيّ، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٣٧٨- **المفصّل في علم العربية**، للزّمخشري، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٣٧٩- **المفضّليّات**، للمفضّل الضّبّي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٦) ١٩٧٩م.

٣٨٠- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، للسّخاوي، تحقيق محمّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٨١- **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية**، للعيني، طبع بهامش (خزانة الأدب) طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٣٨٢- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدّكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٨٣- **المقتضب**، للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

٣٨٤- **مقدّمة في النّحو**، للشيخ محمّد بن أبي الفرج الصّقلّي، تحقيق الدّكتور محسن العميري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

٣٨٥- **المقرّب**، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد ط (١) ١٣٩١هـ.

٣٨٦- **المقصور والممدود**، لابن ولاّد، عُني بتصحيحه بدر الدّين النّعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١٣هـ.

٣٨٧- **الملاحن**، لابن دُريد، تصحيح إبراهيم الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٨٨- **ملحة الإعراب**، للحريري، مكتبة دار العليّان، بريدة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٨٩- **الملخّص في ضبط قوانين العربية**، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق أ.د عليّ بن سلطان الحكمي، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٩٠- **المنتخب من غريب كلام العرب**، لأبي الحسن الهُنائي «المعروف بكُراع النَّمْل» تحقيق الدّكتور محمد بن أحمد العمري، ط (١) ١٤٠٩هـ (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).

٣٩١- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٩٢- **منار السّبيل**، لابن ضويّان، تحقيق زُهير الشّاويش، المكتب

الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٦) ١٤٠٤هـ.

٣٩٣- **المنتظم**، لابن الجوزي، تحقيق محمّد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

٣٩٤- **المنصف في شرح التصريف**، لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ط (١) ١٣٧٣هـ.

٣٩٥- **المنقوص والممدود**، للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٦م.

٣٩٦- **المهذّب في القراءات العشر**، للدّكتور محمّد سالم محيسن، مكتبة الكليّات الأزهرية، مصر، ط (٢) ١٣٨٩هـ.

٣٩٧- **الموطّأ**، لمالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٩٨- **نتائج الفكر في النّحو**، للسّهيلي، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، دار الرّياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط (٢) ١٤٠٤هـ.

٣٩٩- **النّجوم الزّاهرة**، لابن تغري بردي، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنّشر، القاهرة. (مصوّرة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٢م).

٤٠٠- **نُزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدّكتور إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٣) ١٤٠٥هـ.

٤٠١- **النّشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق الدّكتور محمّد سالم محيسن، مكتبة القاهرة، (د.ت).

٤٠٢- **النّقائض** (نقائض جرير والفرزدق) لأبي عُبيدة، بعناية المستشرق بيفان، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٠٥م.

٤٠٣- **النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

٤٠٤- **النّكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق زُهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٤٠٥- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، للقلقشندي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

٤٠٦- **النّوادر في اللّغة**، لأبي زيد الأنصاري، بتحقيق سعيد الشّرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.

٤٠٧- **نوادر المخطوطات العربيّة في مكتبات تركيا**، جمعها الدّكتور رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط (١) ١٩٧٥م.

٤٠٨- **هديّة العارفين**، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنّى، بغداد. (بالأوفست عن طبعة إستانبول ١٩٥١م.

٤٠٩- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسّيوطي، تحقيق الدّكتور

عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٤١٠- **الــوافي بالوفيات**، للصّفدي، بعناية س. ديدر ينغ، فرانز شتاينر، قيسبادن، ١٣٩٤هـ.

٤١١- **الوافي في العروض والقوافي**، للخطيب التبريزي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط (٤) ١٤٠٧هـ.

٤١٢- **الوجيــز في عــلم التّصــريف**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدّكتور عليّ حسين البوّاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرّياض، ط (١) ١٤٠٢هـ.

٤١٣- **الوحشــيّات** (الحماسة الصّغرى) لأبي تــمّام، تحقيق عبد العزيز المــيمني، وزاد في حواشيه محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٧م.

٤١٤- **وفيات الأعيان**، لابن خلكّان، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د.ت).

تاسعاً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
باب الإغراء والتّحذير	٥٢٧
باب إنَّ وأخواتها	٥٣٥
باب كان وأخواتها	٥٦٧
باب ما الّتي تعمل عمل ليس	٥٨٧
باب النّداء	٥٩٧
باب التّرخيم	٦٣١
باب التّصغير	٦٥٣
باب النّسب	٦٧٧
باب التّوابع	٦٨٧
باب حروف العطف	٦٨٩
فصل التّوكيد	٧٠٥
فصل البدل	٧١٥
فصل النّعت	٧٢٧
فصل عطف البيان	٧٣٧
باب ما لا ينصرف	٧٤٣

الموضوع	الصفحة
باب العدد	٨٠١
باب نواصب الفعل	٨١٥
باب الأفعال الّتي رفعها بثباب النّون	٨٤٧
باب الجوازم	٨٤٩
باب إنّ في الشّرط والجزاء	٨٦٥
باب المبنـــيّ	٨٩٣

ب ــ فهرس الفهارس

الموضوع	الصفحة
الفهارس الفنّيّة	٩٢٥
فهرس الآيات القرآنيّة	٩٢٧
فهرس الأحاديث والآثار	٩٤٥
فهرس الأمثال والأقوال	٩٤٦
فهرس الأشعار والأرجاز	٩٤٩
فهرس الأعلام	٩٧٧
فهرس القبائل والطّوائف	٩٨٣
فهرس البلدان والأماكن	٩٨٤
فهرس المصادر والمراجع	٩٨٧
أ ــ المخطوطة	٩٨٧
ب ــ المطبوعة	٩٨٩
فهرس الموضوعات	١٠٣٩
فهرس الفهارس	١٠٤١

فهـــارس الجـــزء الأول

فهرس الموضوعات

أ- فهرس موضوعات الدراسة

الموضوع	الصفحة
المقدّمة	٧- ١٢
القسم الأوّل : قسم الدّراسة	١٦- ٧٥
التّمهيد : تعريفٌ موجزٌ بالحريريّ	١٩- ٢٣
الفصل الأوّل : الصّايغ	٢٥- ٣٩
المبحث الأوّل : اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه	٢٧
المبحث الثّاني : مولده، ونشأته، ووفاته	٣١
المبحث الثّالث : شيوخه، وتلاميذه	٣٣
المبحث الرّابع : مصنّفاته	٣٧
الفصل الثّاني : اللّمحة في شرح الملحة	٤١
المبحث الأوّل : توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه	٤٣
المبحث الثّاني : منهج المؤلّف في الكتاب	٤٥
المبحث الثّالث : مصادره	٥١
المبحث الرّابع : شواهده	٥٥
المبحث الخامس: موازنة بين اللّمحة وشرح الحريريّ على الملحة	٥٩
المبحث السّادس : تقويم الكتاب	٧٣

الموضـــوع	الصفحة
القسم الثّاني : قسم التّحقيق	٧٧
١ - وصف النّسخ الخطّيّة المعتمدة في التّحقيق	٨١
٢ - منهجي في التّحقيق	٨٣
٣ - نماذج من المخطوطتين	٨٧
النّصّ المحقّق	٩٥ - ٩٢٤

ب ــ فهرس موضوعات التحقيق

الموضوع	الصفحة
المقدّمة	٩٩
باب الكلام	١٠٣
باب الاسم	١٠٩
باب الفعل	١١٣
باب الحرف	١١٧
باب النّكرة والمعرفة	١١٩
باب قسمة الأفعال	١٣١
باب الأمر	١٣٥
باب الفعل المضارع	١٤٣
باب الإعراب	١٤٧
باب التّنوين	١٥٥
باب الأسماء المعتلّة المضافة	١٦٥
باب حروف العلّة	١٧٣
باب الاسم المنقوص	١٧٥
باب الاسم المقصور	١٧٩
باب التّثنية	١٨٥
باب جمع المذكّر السّالم	١٩٣

الموضوع	الصفحة
باب جمع التأنيث	٢٠١
باب جمع التّكسير	٢٠٥
باب حروف الجرّ	٢١٧
باب رُبَّ	٢٥٥
باب القسَم	٢٦٣
باب الإضافة	٢٧٣
باب كم الخبريّة	٢٨٩
باب المبتدأ وخبره	٢٩٣
باب الفاعل	٣٠٩
باب ما لم يسمّ فاعله	٣١٥
باب المفعول بِهِ	٣٢١
باب أقسام الأفعال في التّعدّي	٣٢٥
باب أفعال القلوب	٣٣٣
باب اسم الفاعل	٣٤١
باب المصدر	٣٤٧
باب المفعول له	٣٦١
باب المفعول معه	٣٦٧
باب الحال	٣٧٥
باب التّمييز	٤٠١

الموضوع	الصفحة
باب نعم وبئس	٤٠٥
باب حبّذا، وأفعل الّذي للتّفضيل	٤١٥
باب كم الاستفهاميّة	٤٣٧
باب المفعول فيه	٤٤٣
باب الاستثناء	٤٥٧
باب لا في النّفي	٤٨١
باب التّعجُّب.....	٥٠٣